

المغنى

لَمُؤَفَّقِ الدِّينِ أُمِّي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ قُدَّامَةَ
الْمَقْدِسِيِّ الْجَمَاعِيِّ الدَّمَشْقِيِّ الصَّالِحِيِّ الْحَنْبَلِيِّ
٥٤١ - ٦٢٠ هـ

تحقيق

الدكتور

عبد الفتاح محمد راحلو

الدكتور

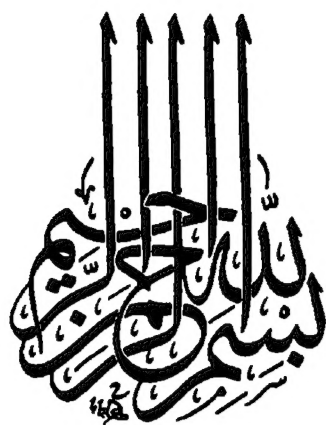
عبد بن عبد المحسن التركي

الجزء الخامس

دار عالم الكتب

للطباعة والنشر والتوزيع

الرياض



المَغْنَمُ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م

الطبعة الثانية

١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م

الطبعة الثالثة

١٤١٧ هـ = ١٩٩٧ م

مصححة ، منقحة



دَارُ عَالَمِ الْكُتُبِ
للطباعة والنشر والتوزيع

العليا - غرب مؤسسة التعلية - ت : ٤٦٥١٦٨٩ / ٤٦٣١٧٢٢
ص . ب . ٦٤٦٠ - الرياض ١١٤٤٢ - تليفاكس : ٤٦٣١٣٣٦
الملكمة العربية السعودية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الحج

/ الحج في اللغة : القَصْدُ . وعن الخليل ، قال : الحجُّ كَثْرَةُ الْقَصْدِ إِلَى مِنْ ٢٢٥/٣ ظ
تَعَظُّمُهُ . قال الشاعر^(١) :

وَأَشْهَدُ مِنْ عَوْفِ حُلُولَا كَثِيرَةٍ يَحُجُّونَ مِيبَ الزَّيْبِقَانِ الْمُزَعَفَرَا^(٢)
أَيُّ يَقْصِدُونَ . والسَّبُّ : الْعِمَامَةُ . وفي الْحَجِّ لُعْنَانِ : الْحَجُّ وَالْحَجُّ^(٣) ، يَفْتَحُ
الْحَاءُ وَكُسْرُهَا . وَالْحَجُّ فِي الشَّرْعِ : اسْمٌ لِأَفْعَالٍ مَخْصُوصَةٍ يَأْتِي ذِكْرُهَا ، إِنْ شَاءَ
اللَّهُ . وَهُوَ أَحَدُ الْأَرْكَانِ الْخَمْسَةِ الَّتِي بُنِيَ عَلَيْهَا الْإِسْلَامُ ، وَالْأَصْلُ فِي وَجُوبِهِ
الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ ؛ أَمَّا الْكِتَابُ ، فَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ
حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾^(٤) . رَوَى
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : وَمَنْ كَفَرَ بِإِعْتِقَادِهِ أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ . وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَاتِمُّوا
الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾^(٥) . وَأَمَّا السُّنَّةُ ، فَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى
خَمْسٍ »^(٦) . وَذَكَرَ فِيهَا الْحَجَّ ، وَرَوَى مُسْلِمٌ^(٧) بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ :

(١) هو المظيل السعدي . والبيت في : البيان والتبيين ٣ / ٩٧ ، إصلاح المنطق ٣٧٢ ، كنز الحفاظ في تهذيب
كتاب الألفاظ ٥٦٣ ، اللسان (س ب ب) ١ / ٤٥٧ ، تاج العروس (س ب ب) ١ / ٢٩٣ ، وعجزه
في : جوهرة اللغة ١ / ٣١ ، ومخط الآلات ٤١٨ .

(٢) قال ابن بري : صواب إنشاده « وَأَشْهَدُ » بنصب الدال .
وفي م : « حَوْلَا كَثِيرَةً » . وفي الأصل : « حَوْلَا كَثِيرَةً » .

(٣) في ١ : « وَالْحَجَّة » .

(٤) سورة آل عمران ٩٧ .

(٥) سورة البقرة ١٩٦ .

(٦) تقدم تخريجها في ٢ / ٥ .

(٧) في : باب فرض الحج مرة في العمر ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٧٥ .

خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، قَدْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ ، فَحُجُّوا » . فَقَالَ رَجُلٌ : أَكُلَّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَسَكَتَ حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ قُلْتَ نَعَمْ لَوَجَبَتْ ، وَلَمَّا اسْتَطَعْتُمْ » . ثُمَّ قَالَ : « ذَرُونِي مَا تَرَكْتُمْ ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ ، وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ ، فَإِذَا أُمِرْتُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ ، وَإِذَا نَهَيْتُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ » . فِي أَخْبَارٍ كَثِيرَةٍ سِوَى هَذَيْنِ ، وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى وَجُوبِ الْحَجِّ عَلَى الْمُسْتَطِيعِ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً وَاحِدَةً .

٥٣٨ - مسألة ؛ قال أبو القاسم : (وَمَنْ مَلَكَ زَاذًا وَرَاحِلَةً ، وَهُوَ بِالْبَيْعِ عَاقِلٌ ، لَزِمَهُ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْحَجَّ إِنَّمَا يَجِبُ بِخَمْسِ شَرَائِطَ : الْإِسْلَامَ ، وَالْعَقْلَ ، وَالْبُلُوغَ ، وَالْحُرِّيَّةَ ، وَالِاسْتِطَاعَةَ . لَا تَعْلَمُ فِي هَذَا كُلَّهُ اخْتِلَافًا . فَأَمَّا الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ فَلَيْسَا بِمُكَلَّفَيْنِ ، وَقَدْ رَوَى عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ : عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَشِبَّ ، وَعَنِ الْمَعْتُورِ حَتَّى يَقُولَ » . / رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(١) ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَأَمَّا الْعَبْدُ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ تَطُولُ مُدَّتُهَا ، وَتَتَعَلَّقُ بِقَطْعِ مَسَافَةٍ ، وَتَشْتَرِطُ لَهَا الْإِسْتِطَاعَةُ بِالزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ ، وَيُضَيِّعُ حُقُوقَ سَيِّدِهِ الْمُتَعَلِّقَةَ بِهِ ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ كَالْجِهَادِ . وَأَمَّا الْكَافِرُ فَغَيْرُ مُخَاطَبٍ بِفُرُوعِ الدِّينِ خِطَابًا يُلْزِمُهُ آدَاءً ، وَلَا يُوجِبُ قَضَاءً . وَغَيْرُ الْمُسْتَطِيعِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَصَّ الْمُسْتَطِيعَ بِالْإِجْبَابِ عَلَيْهِ ، فَيُخْتَصُّ بِالْوُجُوبِ ، وَقَالَ

= كما أخرجه النسائي ، في : باب وجوب الحج ، من كتاب مناسك الحج . المجتبى ٥ / ٨٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٥٠٨ .
(١) تقدم تحريمه في ٢ / ٥٠ .

الله تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ (١) .

فصل : وهذه الشُّرُوطُ الْخَمْسَةُ تَنْقَسِمُ أَقْسَامًا ثَلَاثَةً ؛ منها ما هو شَرْطٌ لِلْجُوبِ وَالصَّحَّةِ ، وهو الإسلامُ والعَقْلُ ، (٢) فلا تَجِبُ (٣) على (٤) كافرٍ ولا مَجْنُونٍ ، ولا تَصِحُّ منهما ؛ لأنَّهُما ليسا من أَهْلِ الْعِبَادَاتِ . ومنها ما هو شَرْطٌ لِلْجُوبِ (٥) والإِجْزَاءِ ، وهو الْبُلُوغُ وَالْحُرِّيَّةُ ، وليس بِشَرْطٍ لِلصَّحَّةِ ، فلو حَجَّ الصَّبِيُّ وَالْعَبْدُ صَحَّ حَجُّهُمَا ، ولم يُجْزِئَهُمَا عن حَجَّةِ الْإِسْلَامِ . ومنها ما هو شَرْطٌ لِلْجُوبِ (٥) فقط ، وهو الْإِسْتِطَاعَةُ ، فلو تَجَشَّمَ غَيْرُ الْمُسْتَطِيعِ الْمَشَقَّةَ ، وسارَ (٦) بغير زَادٍ وَرَاحِلَةٍ فَحَجَّ ، كان حَجُّهُ صَحِيحًا مُجْزِئًا ، كما لو تَكَلَّفَ الْقِيَامَ فِي الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ مَنْ يَسْقُطُ عَنْهُ ، أَجْزَأُهُ .

فصل : واخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي شَرْطَيْنِ ، وهما ؛ تَخْلِيَةُ الطَّرِيقِ ، وهو أن لا يَكُونَ فِي الطَّرِيقِ مانِعٌ من عَدُوٍّ وَنَحْوِهِ . وإمكَانُ الْمَسِيرِ ، وهو أن تَكْمَلَ فِيهِ هذه الشَّرَائِطُ وَالْوَقْتُ مُتَسَبِّحٌ يُمْكِنُهُ الْخُرُوجُ إِلَيْهِ . فَرُوِيَ أَنَّهُمَا مِنْ شَرَائِطِ الْجُوبِ ، فلا يَجِبُ الْحَجُّ بِدُونِهِمَا ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا قَرَضَ الْحَجَّ عَلَى الْمُسْتَطِيعِ ، وهذا غَيْرُ مُسْتَطِيعٍ ، وَلِأَنَّ هَذَا يَتَعَذَّرُ مَعَهُ فِعْلُ الْحَجِّ ، فكان شَرْطًا ، كَالزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ . وهذا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَرُوِيَ أَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ شَرَائِطِ الْجُوبِ ، وَإِنَّمَا يُشْتَرِطَانِ لِلزُّومِ السَّعْيِ ، فلو كَمَلَتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ الْخَمْسَةُ ، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ وُجُودِ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ ، حُجَّ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ ، وَإِنْ أَعْسَرَ قَبْلَ وُجُودِهِمَا بَقِيَ فِي ذِمَّتِهِ . وهذا ظَاهِرٌ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، / فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُمَا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا

٢٢٦/٣ و

(٢) سورة البقرة ٢٨٦ .

(٣-٣) في م : فلم يجب .

(٤) في م زيادة : كل .

(٥-٥) سقط من ا .

(٦) في ا : وسافر .

سُئِلَ : ما يُوجِبُ الْحَجَّ ؟ . قال : « الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ » . قال التِّرْمِذِيُّ (٧) : هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وهذا له زَادٌ وَرَاحِلَةٌ ، وَلَأنَّ هَذَا عُدْرٌ يَمْتَنِعُ نَفْسَ الْأَدَاءِ ، فلم يَمْتَنِعِ الْوُجُوبُ كَالْعَضْبِ (٨) ، وَلَأنَّ إِمْكَانَ الْأَدَاءِ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي وَجُوبِ الْعِبَادَاتِ ، بِذَلِيلٍ ما لو طَهَّرَتِ الْحَائِضُ ، أو بَلَغَ الصَّبِيُّ ، أو أَفَاقَ الْمَجْنُونُ ، ولم يَتَّقِ مِنَ وَقْتِ الصَّلَاةِ ما يُمْكِنُ أَدَاؤها فِيهِ ، وَالِاسْتِطَاعَةُ مُفَسَّرَةٌ بِالزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ ، فَيَجِبُ الْمَصِيرُ إِلَى تَفْسِيرِهِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ ، أَنَّهُ يَتَعَدَّرُ مَعَ فَقْدِهِمَا الْأَدَاءُ دُونَ الْقَضَاءِ ، وَفَقْدُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ يَتَعَدَّرُ مَعَهُ الْجَمِيعُ ، فَافْتَرَقَا .

فصل : وَإِمْكَانُ الْمَسِيرِ مُعْتَبَرٌ بِمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ ، فَلَوْ أَمَكَّنَهُ الْمَسِيرُ بِأَنْ يَحْمِلَ عَلَى نَفْسِهِ وَيَسِيرَ سَيْرًا يُجَاوِزُ الْعَادَةَ ، أَوْ يَعْجِزَ عَنْ تَحْصِيلِ آلَةِ السَّفَرِ ، لم يَلْزَمُهُ السَّعْيُ . وَتَخْلِيَةُ الطَّرِيقِ هُوَ أَنْ تَكُونَ مَسْلُوكَةً ، لَا مَانِعَ فِيهَا ، بَعِيدَةً كَانَتْ أَوْ قَرِيبَةً ، بَرًّا كَانَتْ أَوْ بَحْرًا ، إِذَا كَانَ الْغَالِبُ السَّلَامَةُ ، فَإِنْ لم يَكُنِ الْغَالِبُ السَّلَامَةُ ، لم يَلْزَمُهُ سُلُوكُهُ ، فَإِنْ كَانَ فِي الطَّرِيقِ عَدُوٌّ يَطْلُبُ خَفَاةً ، فَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَلْزَمُهُ السَّعْيُ ، وَإِنْ كَانَتْ يَسِيرَةً ؛ لِأَنَّهَا رِشْوَةٌ ، فَلَا يَلْزَمُ بِذَلِكَ فِي الْعِبَادَةِ ، كَالْكَبِيرَةِ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : إِنْ كَانَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُجْحِفُ بِمَالِهِ ، لَزِمَهُ الْحَجُّ ؛ لِأَنَّهَا غَرَامَةٌ يَقِفُ إِمْكَانُ الْحَجِّ عَلَى بِذَلِكَ ، فلم يَمْتَنِعِ الْوُجُوبُ مَعَ إِمْكَانِ بِذَلِكَ ، كَثَمَنِ الْمَاءِ وَعَلَفَ الْبَهَائِمِ .

فصل : وَالِاسْتِطَاعَةُ الْمُشْتَرِطَةُ مِلْكُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ . وَبه قال الحسن ، وَمُجَاهِدٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . قال التِّرْمِذِيُّ : وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ عِكْرِمَةُ : هِيَ الصَّحَّةُ . وَقَالَ الضَّحَّاكُ : إِنْ كَانَ شَابًّا

(٧) فِي : بَابٌ مَا جَاءَ فِي إِبْطَابِ الْحَجِّ بِالزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤ / ٢٧ .
كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه ، فِي : بَابٍ مَا يُوْجِبُ الْحَجَّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَه ٢ / ٩٦٧ .
(٨) الْعَضْبُ : الضَّعْفُ وَالزَّمَانَةُ .

فَلْيُؤَاغِرْ نَفْسَهُ بِأَكْلِهِ وَعَقِيبِهِ ، حَتَّى يَقْضِيَ نُسْكَهَ . وَعَنْ مَالِكٍ : إِنْ كَانَ يُمَكِّنُهُ الْمَشَى ، وَعَادَتُهُ سُؤَالُ النَّاسِ ، لَزِمَهُ الْحَجُّ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْإِسْطِطَاعَةُ فِي حَقِّهِ ، فَهُوَ كَوَاجِدِ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَسَّرَ الْإِسْطِطَاعَةَ بِالزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ ، فَوَجَبَ الرُّجُوعُ إِلَى تَفْسِيرِهِ ، فَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ ^(٩) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ جَابِرٍ ، وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ ، وَأَنْسِ ، وَعَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ مَا السَّبِيلُ ؟ قَالَ : « الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ » . وَرَوَى ابْنُ عَمَرَ ، قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا يُوجِبُ الْحَجَّ ؟ قَالَ : « الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ^(١٠) . وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ ، وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ الْحَسَنِ ، قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : ﴿ وَرَبُّكَ عَلَى النَّاسِ حَكِيمٌ غَنِيمٌ ﴾ كَلِمَتٍ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ^(١١) قَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا السَّبِيلُ ؟ قَالَ : « الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ » ^(١٢) . وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَتَعَلَّقُ بِقَطْعِ مَسَافَةٍ بَعِيدَةٍ ، فَاشْتَرِطَ لِوُجُوبِهَا الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ ، كَالْجِهَادِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ لَيْسَ بِإِسْطِطَاعَةٍ ، فَإِنَّهُ شَاقٌّ ، وَإِنْ كَانَ عَادَةً ، وَالْإِعْتِبَارُ بِمُعْهَدِ الْأَحْوَالِ دُونَ تَخْصُوصِهَا ، كَمَا أَنَّ رُحَصَ السَّفَرِ تَعُمُّ مَنْ يَشُقُّ عَلَيْهِ ، وَمَنْ لَا يَشُقُّ عَلَيْهِ .

فصل : وَلَا يَلْزِمُهُ الْحَجُّ يَبْدُلُ غَيْرَهُ لَهُ ، وَلَا يَصِيرُ مُسْتَطِيعًا بِذَلِكَ ، سَوَاءً كَانَ الْبَاذِلُ قَرِيبًا أَوْ أَجْنَبِيًّا ، وَسَوَاءً بَدَّلَ لَهُ الرُّكُوبَ وَالزَّادَ ، أَوْ بَدَّلَ لَهُ مَالًا . وَعَنْ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ إِذَا بَدَّلَ لَهُ وَلَدَهُ مَا يَتِمَّكُنُ بِهِ مِنَ الْحَجِّ ، لَزِمَهُ ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَّنَهُ الْحَجَّ مِنْ غَيْرِ مِثْلِهِ تَلَزُّمُهُ ، وَلَا ضَرَرٍ يُلْحَقُهُ ، فَلَزِمَهُ الْحَجُّ ، كَمَا لَوْ مَلَكَ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ . وَلَنَا ، أَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ يُوجِبُ الْحَجَّ « الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ » ، يَتَعَيَّنُ فِيهِ تَقْدِيرُ مِلْكٍ ذَلِكَ ،

(٩) في : أول كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢ / ٢١٥ - ٢١٨ .

(١٠) في : باب تفسير سورة آل عمران ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ١١ / ١٢٤ ، ١٢٥ .

(١١) سورة آل عمران ٩٧ .

(١٢) تقدم تخريجه في صفحة ٨ .

أَوْ مِنْكَ مَا يَحْصُلُ بِهِ ، بِدَلِيلٍ مَا لَوْ كَانَ الْبَاذِلُ أَجْنَبِيًّا ، وَلَئِنَّهُ لَيْسَ بِمَالِكَ لِلزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ ، وَلَا تَمْنِيهِمَا ، فَلَمْ يَلْزِمُهُ الْحَجُّ ، كَمَا لَوْ بَذَلَ لَهُ وَالِدُهُ ، وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ مَنَّةٌ ، وَلَوْ سَلَّمْنَاهُ^(١٣) قَبِطْلُ^(١٤) بِيَذِلِ الْوَالِدَةِ^(١٥) ، وَبَذِلِ^(١٥) مَنْ لِلْمَبْذُولِ^(١٦) عَلَيْهِ أَيَادٍ كَثِيرَةٌ وَنِعَمٌ .

فصل : وَمَنْ تَكَلَّفَ الْحَجَّ مِمَّنْ لَا يَلْزِمُهُ ، فَإِنْ أَمَكَّنَهُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ يَلْحَقُ بغيره ، مِثْلُ أَنْ يَمْشِيَ وَيَكْتَسِبَ بِصِنَاعَةٍ كَالْخَرْزِ ، أَوْ مُعَاوَنَةً مِنْ يُنْفِقُ عَلَيْهِ ، أَوْ يُكْتَرَى لِرِزَادِهِ ، وَلَا يَسْأَلُ النَّاسَ ، اسْتَحَبَّ لَهُ الْحَجُّ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُفُّوا عَنْهُمْ قُلُوبُكُمْ وَلَكُمْ عُقُوبَةٌ ﴾^(١٧) . وَلَئِنْ فِي ذَلِكَ مُبَالَعَةٌ فِي طَاعَةِ اللَّهِ رَجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ ﴿^(١٧) فَقَدَّمَ ذِكْرَ الرِّجَالِ . وَلَئِنْ فِي ذَلِكَ مُبَالَعَةٌ فِي طَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَخُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ . وَإِنْ كَانَ / يَسْأَلُ النَّاسَ ، كُرِهَ لَهُ الْحَجُّ ؛ لِأَنَّهُ يُضَيِّقُ عَلَى النَّاسِ ، وَيَحْصُلُ كَلًّا عَلَيْهِمْ فِي التَّزَامِ مَا لَا يَلْزِمُهُ . وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَمَّنْ يَدْخُلُ الْبَادِيَةَ بِلَا زَادٍ وَلَا رَاحِلَةٍ ؟ فَقَالَ : لَا أَحِبُّ لَهُ ذَلِكَ ، هَذَا يَتَوَكَّلُ عَلَى أَزْوَادِ النَّاسِ .

فصل : وَيَخْتَصُّ اشْتِرَاطُ الرَّاحِلَةِ بِالْبَعِيدِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ مَسَافَةُ الْقَصْرِ ، فَأَمَّا الْقَرِيبُ الَّذِي يُمَكِّنُهُ الْمَشْيُ ، فَلَا يُعْتَبَرُ وُجُودُ الرَّاحِلَةِ فِي حَقِّهِ ؛ لِأَنَّهَا مَسَافَةٌ قَرِيبَةٌ ، يُمَكِّنُهُ الْمَشْيُ إِلَيْهَا ، فَلَزِمَهُ ، كَالسَّعْيِ إِلَى الْجُمُعَةِ . وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يُمَكِّنُهُ الْمَشْيُ ، اعْتَبِرَ وُجُودُ الْحُمُولَةِ فِي حَقِّهِ ؛ لِأَنَّهُ عَاجِزٌ عَنِ الْمَشْيِ ، فَهُوَ كَالْبَعِيدِ . وَأَمَّا الزَّادُ فَلَا بُدَّ مِنْهُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ زَادًا ، وَلَا قَدَرَ عَلَى كَسْبِهِ ، لَمْ يَلْزِمُهُ الْحَجُّ .

(١٣) فِي م : « سَلَّمْنَا » .

(١٤-١٥) فِي م : « يَذِلُ الْوَالِدِ » .

(١٥) فِي م : « وَيَذِلُ » .

(١٦) فِي م زِيَادَةً : « لَهُ » .

(١٧) سُورَةُ الْحَجِّ ٢٧ .

فصل : والرَّادُّ الذى تُشْتَرَطُ القُدْرَةُ عليه ، هو ما يَحْتَاجُ إليه فى ذَهابِهِ وَرُجُوعِهِ ؛ من مَأْكُولٍ وَمَشْرُوبٍ وَكُسُوفٍ ، فإن كان يَمْلِكُهُ ، أو وَجَدَهُ يُبَاعُ بِشَمَنِ المِثْلِ فى العَلاءِ والرُّخصِ ، أو بِزِيَادَةِ يَسِيرَةٍ لا تُجْحِفُ بِمَالِهِ ، لَزِمَهُ شِرَاؤُهُ ، وإن كانت تُجْحِفُ بِمَالِهِ ، لم يَلْزَمُهُ ، كما قُلْنَا فى شِرَاءِ المَاءِ لِلوُضُوءِ . وإذا كان يَجِدُ الرَّادَّ فى كُلِّ مَنْزِلَةٍ ، لم يَلْزَمُهُ حَمْلُهُ ، وإن لم يَجِدْه كذلك ، لَزِمَهُ حَمْلُهُ . وأمَّا المَاءُ وَعَلْفُ البَهَائِمِ ، فإن كان يُوجَدُ فى المَنَازِلِ التى يَنْزِلُهَا على حَسَبِ العَادَةِ ، وإلا لم يَلْزَمُهُ حَمْلُهُ من بَلَدِهِ ، ولا من أَقْرَبِ البُلْدَانِ إلى مَكَّةَ ، كأَطْرَافِ الشَّامِ ونَحْوِهَا ؛ لأنَّ هذا يَشَقُّ ، ولم تَجِرِ العَادَةُ به ، ولا يَتِمَّكُنُ من حَمْلِ المَاءِ لِبَهَائِمِهِ فى جَمِيعِ الطَّرِيقِ ، والطَّعَامُ بِخِلَافِ ذلك ، ويُعْتَبَرُ أيضًا قُدْرَتُهُ على الآلاتِ التى يَحْتَاجُ إليها ، كالْفَرَائِرِ ونَحْوِهَا ، وأَوْعِيَةِ المَاءِ وما أَشَبَّهَا ؛ لأنَّهُ مِمَّا لا يُسْتَغْنَى عَنْهُ ، فهو كَأَعْلَافِ البَهَائِمِ .

فصل : وأمَّا الرَّاحِلَةُ ، فَيُشْتَرَطُ أن يَجِدَ رَاحِلَةً تَصْلُحُ^(١٨) لِمِثْلِهِ ،^(١٩) إمَّا شِرَاءً أو كِرَاءً^(٢٠) ، لِذَهابِهِ وَرُجُوعِهِ ، وَيَجِدُ ما يَحْتَاجُ إليه من آتِيهَا التى تَصْلُحُ لِمِثْلِهِ ، فإن كان مِمَّنْ يَكْفِيهِ الرَّحْلُ والقَتَبُ ، ولا يُخْشَى السَّقُوطُ ، أَجْزَأَ وَجُودُ ذلك . وإن كان مِمَّنْ لم تَجِرِ عَادَتُهُ بذلك ، وَيُخْشَى السَّقُوطُ عَنْهُمَا ، اعْتَبِرَ وَجُودُ مَحْمَلٍ وما أَشَبَّهُه ، مِمَّا لا مَشَقَّةَ فى رُكُوبِهِ / ، ولا يُخْشَى السَّقُوطُ عَنْهُ ؛ لأنَّ اغْتِبَارَ الرَّاحِلَةِ فى حَقِّ القَادِرِ على المَشْيِ ، إمَّا كان لِدَفْعِ المَشَقَّةِ ، فَيَجِبُ أن يُعْتَبَرَ ههنا ما تَنْدَفِعُ به المَشَقَّةُ . وإن كان مِمَّنْ لا يَقْدِرُ على حِدْمَةِ نَفْسِهِ ، والقِيَامِ بِأَمْرِهِ ، اعْتَبِرَتِ القُدْرَةُ على من يَخْدُمُهُ ؛ لأنَّهُ مِنْ سَبِيلِهِ .

فصل : وَيُعْتَبَرُ أن يكونَ هذا فاضِلًا عما يَحْتَاجُ إليه لِنَفَقَةِ عِيَالِهِ الذين تَلْزَمُهُ

(١٨) سقط من : الأصل .

(١٩-٢٠) فى ١ ، ب ، م ، هـ : إمَّا بشراء أو بكراء .

مَوْرَثُهُمْ ، فِي مُضِيِّهِ وَرُجُوعِهِ ؛ لِأَنَّ النَّفَقَةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِحُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ ، وَهُمْ أَحْوَجُ ، وَحَقُّهُمْ أَكْثَرُ ، وَقَدْ رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٠) . وَأَنْ يَكُونَ فَاضِلًا عَمَّا يَحْتَاجُ هُوَ وَأَهْلُهُ إِلَيْهِ ، مِنْ مَسْكِنٍ وَخَادِمٍ وَمَا لَا بُدَّ مِنْهُ ، وَأَنْ يَكُونَ فَاضِلًا عَنْ قَضَاءِ دَيْنِهِ ؛ لِأَنَّ قَضَاءَ الدَّيْنِ مِنْ حَوَائِجِ الْأَصْلِيَّةِ ، وَيَتَعَلَّقُ بِهِ حُقُوقُ الْآدَمِيِّينَ ، فَهُوَ أَكْثَرُ ، وَلِذَلِكَ مَنَعَ الزَّكَاةَ ، مَعَ تَعَلُّقِ حُقُوقِ الْفُقَرَاءِ بِهَا ، وَحَاجَتِهِمْ إِلَيْهَا ، فَالْحَجُّ الَّذِي هُوَ خَالِصٌ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى أَوَّلَى ، وَسَوَاءٌ كَانَ الدَّيْنُ لَأَدَمِيٍّ مُعَيَّنٍ ، أَوْ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى ، كَزَكَاةٍ فِي ذِمَّتِهِ ، أَوْ كَفَارَاتٍ وَنَحْوِهَا . وَإِنْ اخْتَجَعَ إِلَى النِّكَاحِ ، وَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ الْعَنَتَ ، قَدَّمَ التَّزْوِيجَ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ ، وَلَا غِنَى بِهِ عَنْهُ ، فَهُوَ كَنَفَقَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَخَفْ ، قَدَّمَ الْحَجَّ ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ تَطَوُّعٌ ، فَلَا يُقَدَّمُ عَلَى الْحَجِّ الْوَاجِبِ . وَإِنْ حَجَّ مَنْ تَلَزَّمَهُ هَذِهِ الْحُقُوقُ وَضَيَّعَهَا ، صَحَّ حُجُّهُ ؛ لِأَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِذِمَّتِهِ ، فَلَا تَمْنَعُ صِحَّةَ فِعْلِهِ .

فصل : وَمَنْ لَهُ عَقَارٌ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِسُكْنَاهُ ، أَوْ سُكْنَى عِيَالِهِ ، أَوْ يَحْتَاجُ إِلَى أَجْرِهِ لِنَفَقَةِ نَفْسِهِ أَوْ عِيَالِهِ ، أَوْ بِضَاعَةٌ مَتَى نَقَصَهَا اخْتِلَاطُ رِبْحِهَا فَلَمْ يَكْفِهِمْ ، أَوْ سَائِمَةٌ يَحْتَاجُونَ إِلَيْهَا ، لَمْ يَلْزَمُهُ الْحَجُّ ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ فَاضِلٌ عَنْ حَاجَتِهِ ، لَزِمَهُ بَيْعُهُ فِي الْحَجِّ . فَإِنْ كَانَ لَهُ مَسْكَنٌ وَاسِعٌ يُفْضَلُ عَنْ حَاجَتِهِ ، وَأَمْكَنُهُ بَيْعُهُ وَشِرَاءُ مَا يَكْفِيهِ ، وَيُفْضَلُ قَدْرُ مَا يَحُجُّ بِهِ ، لَزِمَهُ . وَإِنْ كَانَتْ لَهُ كُتُبٌ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا ، لَمْ يَلْزَمُهُ بَيْعُهَا فِي الْحَجِّ . وَإِنْ كَانَتْ مِمَّا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا ، أَوْ كَانَ لَهُ بَكْتَابٌ تُسَخَّنَانِ ، يَسْتَغْنِي بِأَحَدِهِمَا ، بَاعَ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ دَيْنٌ عَلَى مَلِيٍّ بِإِذِلِّهِ لَمْ يَكْفِيهِ لِلْحَجِّ ، لَزِمَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى مُعْسِرٍ ، أَوْ تَعَذَّرَ اسْتِيفَاؤُهُ عَلَيْهِ ، لَمْ يَلْزَمَهُ .

فصل : وَتَجِبُ الْعُمْرَةُ عَلَى مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ، رُويَ
ذلك عن عمر ، وابن عباس ، وزيد بن ثابت ، وابن عمر ، وسعيد بن المسيب ،
وسعيد بن جبير ، وعطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، والحسن ، وابن سيرين ،
والشَّعْبِيُّ . وبه قال الثَّوْرِيُّ ، وإسحاق ، والشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ . وَالرَّوَايَةُ
الثَّانِيَّةُ ، لَيْسَتْ وَاجِبَةً ، وَرُويَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ . وبه قال مالِكٌ ، وأبو
ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ لَمَا رَوَى جَابِرٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْعُمْرَةِ ، أَوْاجِبَةٌ
هِيَ ؟ قَالَ : « لَا ، وَأَنْ تَعْتَمِرُوا فَهِيَ أَفْضَلُ » . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ^(٢١) ، وَقَالَ : هَذَا
حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَعَنْ طَلْحَةَ ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « الْحَجُّ
جِهَادٌ ، وَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه ^(٢٢) . وَلَأنَّهُ نُسِئَتْ غَيْرُ مُوقَّتٍ ، فَلَمْ
يَكُنْ وَاجِبًا ، كَالطَّوَّافِ الْمُحَرَّرِ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ^(٢٣) . وَمُقْتَضَى الْأَمْرِ الْوُجُوبُ ، ثُمَّ عَطَفَهَا عَلَى الْحَجِّ ، وَالْأَصْلُ التَّسَاوِي بَيْنَ
الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِنَّهَا لَقَرِينَةُ الْحَجِّ فِي كِتَابِ اللَّهِ .
وَعَنِ الضَّبِّيِّ بْنِ مَعْبُدٍ قَالَ : أَتَيْتُ عُمَرَ ، فَقُلْتُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنِّي أَسْلَمْتُ ،
وَإِنِّي وَجَدْتُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ مَكْتُوبَيْنِ عَلَى فَاھَلَلْتُ بِهِمَا ، فَقَالَ عُمَرُ : هُدَيْتَ لِمَنْنَةِ
نَبِيِّكَ ﷺ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتَّسَائِيُّ ^(٢٤) . وَعَنْ أَبِي رَزِينٍ ، أَنَّهُ أَمَى النَّبِيَّ ﷺ ،
فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنَّ أَى شَيْخٍ كَبِيرٍ ، لَا يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ ، وَلَا الْعُمْرَةَ ، وَلَا

(٢١) في : باب ما جاء في العمرة أواجبة هي أم لا ، من أبواب الحج . عارضة الأحمدي ٤ / ١٦٢ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣١٦ .

(٢٢) في : باب العمرة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٩٥ .

(٢٣) سورة البقرة ١٩٦ .

(٢٤) أخرجه أبو داود ، في : باب في الإقران ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤١٧ ، ٤١٨ . والتسائي ، في : باب القران ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١١٤ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب من قرن الحج والعمرة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٨٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ١٤ ، ٢٥ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٥٣ .

الظُّنَنَ . قال : « حُجَّ عَنْ أَبِيكَ ، وَاعْتَمِرْ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتَّسَائِيُّ ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٢٥) ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَذَكَرَهُ أَحْمَدُ ، ثُمَّ قَالَ : وَحَدِيثٌ يَرْوِيهِ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُمَحِيُّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ^(٢٦) ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : أَوْصِنِي . قَالَ : « تُقِيمُ الصَّلَاةَ ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ ، وَتُحُجُّ ، وَتَعْتَمِرُ » . وَرَوَى الْأَثَرُمُ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ ، وَكَانَ فِي الْكِتَابِ : « إِنَّ الْعُمْرَةَ هِيَ الْحَجُّ الْأَصْغَرُ » . وَلَأَنَّهُ قَوْلٌ مِنْ سَمِينَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَا مُخَالَفَ لَهُمْ نَعْلَمُهُ ، إِلَّا ابْنُ مَسْعُودٍ ، عَلَى اخْتِلَافٍ عَنْهُ . وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرٍ ، فَقَالَ التِّرْمِذِيُّ ، قَالَ الشَّافِعِيُّ : هُوَ ضَعِيفٌ ، لَا تَقُومُ بِمِثْلِهِ الْحُجَّةُ ، وَلَيْسَ فِي الْعُمْرَةِ شَيْءٌ ثَابِتٌ بِأَنهَا تَطَوُّعٌ . وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : رَوَى ذَلِكَ بِأَسَانِيدٍ لَا تَصِحُّ ، وَلَا تَقُومُ بِمِثْلِهَا الْحُجَّةُ . ثُمَّ نَحْمِلُهُ عَلَى الْمَعْنُودِ ، وَهِيَ الْعُمْرَةُ الَّتِي قَضَوْهَا حِينَ أُحْصِرُوا فِي الْحُدَيْبِيَّةِ ، أَوْ عَلَى الْعُمْرَةِ الَّتِي اعْتَمَرُوهَا مَعَ حَجَّتِهِمْ ، مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَإِنَّهَا لَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً عَلَى مَنْ اعْتَمَرَ ، أَوْ نَحْمِلُهُ عَلَى مَا زَادَ عَلَى الْعُمْرَةِ الْوَاحِدَةِ ، وَتَفَارِقِ الْعُمْرَةِ الطَّوَّافِ ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِهَا الْإِحْرَامَ ، وَالطَّوَّافَ بِخِلَافِهِ .

فصل : وليس على أهل مكة عمرة . نصَّ عليه أحمد . وقال : كان ابن عباس

(٢٥) أخرجه أبو داود ، في : باب الرجل يجمع عن غيره ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٢٠ .
والتِّرْمِذِيُّ ، في : باب منه (ما جاء في الحج عن الشيخ الكبير والميت) ، من أبواب الحج . عارضة الأحمدي
٤ / ١٦٠ . والتَّسَائِيُّ ، في : باب العمرة عن الرجل الذي لا يستطيع ، من كتاب المناسك . المجتبى
٥ / ٨٨ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب الحج عن الحى إذا لم يستطع ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه
٢ / ٩٧٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ١٠ ، ١١ ، ١٢ .
(٢٦) في الأصل ، ١ ، م : « عبد الله » . وهو عبيد الله بن عمر بن حفص العدوي . انظر : تهذيب التهذيب
٧ / ٣٨ .

يَرَى الْعُمْرَةَ وَاجِبَةً ، ويقول : يا أَهْلَ مَكَّةَ : ليس عليكم عُمْرَةٌ ، إِنَّمَا عُمَرُتُكُمْ طَوَافُكُمْ بِالْبَيْتِ . وهذا قال عطاءً ، وطاوسٌ . قال عطاءٌ : ليس أَحَدٌ من خَلَقِ اللَّهِ إِلَّا عَلَيْهِ حَجٌّ وَعُمْرَةٌ وَاجِبَتَانِ ، لَا بُدَّ مِنْهُمَا لِمَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِمَا سَبِيلًا ، إِلَّا أَهْلَ مَكَّةَ ، فَإِنَّ عَلَيْهِمْ حَجَّةً ، وليس عليهم عُمْرَةٌ ، من أَجْلِ طَوَافِهِمْ بِالْبَيْتِ . وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ رُكْنَ الْعُمْرَةِ وَمُعْظَمَهَا الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ ، وَهُمْ يَفْعَلُونَهُ فَأَجْزَأُ عَنْهُمْ . وَحَمَلَ الْقَاضِي كَلَامَ أَحْمَدَ عَلَى أَنَّهُ لَا عُمْرَةَ عَلَيْهِمْ مَعَ الْحَجَّةِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَقَدَّمُ مِنْهُمْ فَعَلُهَا فِي غَيْرِ وَقْتِ الْحَجِّ . وَالْأَمْرُ عَلَى مَا قُلْنَا .

فصل : وَتُجْزِئُ عُمْرَةُ الْمُتَمَتِّعِ ، وَعُمْرَةُ الْقَارِنِ ، وَالْعُمْرَةُ مِنْ أَذْنَى الْجِلِّ عَنْ الْعُمْرَةِ الْوَاجِبَةِ ، وَلَا نَعْلَمُ فِي إِجْزَاءِ عُمْرَةِ التَّمَتُّعِ خِلَافًا . كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَمْرٍ ، وَعطاءٌ ، وطاوسٌ ، ومُجَاهِدٌ ، وَلَا نَعْلَمُ عَنْ غَيْرِهِمْ خِلَافَهُمْ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّ عُمْرَةَ الْقَارِنِ لَا تُجْزِئُ . وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ . وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّ الْعُمْرَةَ مِنْ أَذْنَى الْجِلِّ لَا تُجْزِئُ عَنْ الْعُمْرَةِ الْوَاجِبَةِ . وَقَالَ : إِنَّمَا هِيَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ . وَاحْتَجَّ عَلَى أَنَّ عُمْرَةَ الْقَارِنِ لَا تُجْزِئُ أَنَّ عَائِشَةَ حِينَ حَاضَتْ أَعْمَرَهَا مِنَ التَّعْنِيمِ ^(٢٧) ، فَلَوْ كَانَتْ عُمَرُهَا فِي قِرَائِنِهَا أَجْزَأَتْهَا لَمَّا أَعْمَرَهَا بَعْدَهَا . / وَلَنَا ، قَوْلُ الضَّحَّاكِ بْنِ مَعْبُودٍ : لَأَنِّي وَجَدْتُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ مَكْتُوبَيْنِ عَلَى ، فَأَهْلَلْتُ بِهِمَا . فَقَالَ عُمَرُ : هُدَيْتَ لِسَنَّةٍ نَبِيَّكَ ^(٢٨) . وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ أَحْرَمَ بِهِمَا يَعْتَقِدُ أَدَاءَ مَا كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْهُمَا ، وَالخُرُوجَ عَنْ عَهْدَتِهِمَا ، فَصَوَّبَهُ عُمَرُ ، وَقَالَ : هُدَيْتَ لِسَنَّةٍ نَبِيَّكَ . وَحَدِيثُ عَائِشَةَ حِينَ قَرَّبَتْ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ حِينَ حَلَّتْ مِنْهُمَا : « قَدْ حَلَلْتَ مِنْ حَجِّكَ وَعُمَرَتِكَ » ^(٢٩) . وَإِنَّمَا أَعْمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ مِنَ التَّعْنِيمِ قَصْدًا

(٢٧) يَأْتِي تَخْرِيجُ حَدِيثِ عَائِشَةَ بَعْدَ قَلِيلٍ .

والتعني : بين مكة وسرف ، على فرسخين من مكة . معجم البلدان ١ / ٨٧٩ .

(٢٨) تقدم تخريجه في صفحة ١٣ .

(٢٩) أخرجه مسلم ، في : باب بيان وجوه الإحرام ،... من كتاب الحج . صحيح مسلم =

لِتَطْيِيبِ قَلْبِهَا ، وإِجَابَةِ مَسْأَلَتِهَا ، لا لِأَنَّهَا كَانَتْ وَاجِبَةً عَلَيْهَا . ثُمَّ إِنْ لَمْ تَكُنْ أَجْزَأَتْهَا عُمْرَةُ الْقِرَانِ ، فَقَدْ أَجْزَأَتْهَا الْعُمْرَةُ مِنْ أَذْنَى الْجِلِّ ، وَهُوَ أَخَذُ مَا قَصَدْنَا الدَّلَالََةَ عَلَيْهِ . وَلِأَنَّ الْوَاجِبَ عُمْرَةً وَاحِدَةً ، وَقَدْ أَتَى بِهَا صَحِيحَةٌ ، فَتَجْزِئُهُ ، كَعُمْرَةِ الْمُتَمَتِّعِ ^(٣٠) . وَلِأَنَّ عُمْرَةَ الْقَارِنِ أَخَذُ تُسَكِّي الْقِرَانِ ، فَأَجْزَأَتْ ، كَالْحَجِّ ، وَالْحَجُّ مِنْ مَكَّةَ يُجْزِئُ فِي حَقِّ الْمُتَمَتِّعِ ، فَالْعُمْرَةُ مِنْ أَذْنَى الْجِلِّ فِي حَقِّ الْمُفْرِدِ أَوْلَى . وَإِذَا كَانَ الطَّوَّافُ الْمُجَرَّدُ يُجْزِئُ عَنِ الْعُمْرَةِ فِي حَقِّ الْمَكِّيِّ ، فَلَا نَ تَجْزِئُ الْعُمْرَةُ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى الطَّوَّافِ وَغَيْرِهِ أَوْلَى .

فصل : ولا بأس أن يَعْتَمَرَ فِي السَّنَةِ مَرَارًا . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ عَمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَنْسٍ ، وَعَائِشَةَ ، وَعَطَاءٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَعِكْرِمَةَ ، وَالشَّافِعِيَّ . وَكَرِهَ الْعُمْرَةَ فِي السَّنَةِ مَرَّتَيْنِ الْحَسَنُ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَمَالِكٌ . وَقَالَ التَّحَوُّيُّ : مَا كَانُوا يَعْتَمِرُونَ فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً . وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَفْعَلْهُ . وَلَنَا ، أَنَّ عَائِشَةَ اعْتَمَرَتْ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ ، عُمْرَةً مَعَ قِرَانِهَا ، وَعُمْرَةً بَعْدَ حَجَّهَا ^(٣١) ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٣٢) . وَقَالَ

٢ = ٨٨١-٨٧٤ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي إِفْرَادِ الْحَجِّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنْ أَيْ دَاوُدَ ١ / ٤١٢-٤١٤ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ فِي الْمَهْلَةِ بِالْعُمْرَةِ تَحْيِضُ وَتَخَافُ فَوْتَ الْحَجِّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُجْتَبَى ٥ / ١٢٨ ، ١٢٩ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ٣٠٩ ، ٣٩٤ .

(٣٠) فِي ١ ، ب : « الْقَتْعُ » .

(٣١) تَقْدِمُ فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ .

(٣٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : أَوَّلِ بَابِ الْعُمْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣ / ٢ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ فِي فَضْلِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَيَوْمِ عَرَفَةَ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٩٨٣ .

كَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا ذَكَرَ فِي فَضْلِ الْعُمْرَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤ / ١٦٥ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ فَضْلِ الْحَجِّ الْمَبْرُورِ ، وَبَابِ فَضْلِ الْعُمْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُجْتَبَى ٥ / ٨٤ ، ٨٦ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ فَضْلِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنْ ابْنِ مَاجَهَ ٢ / ٩٦٤ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ جَامِعِ مَا جَاءَ فِي الْعُمْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . الْمَوْطَأُ ١ / ٣٤٦ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ٤٦٦ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ .

عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً . وَكَانَ أُنْسٌ إِذَا حَمَمَ رَأْسَهُ^(٣٣) خَرَجَ فَاعْتَمَرَ . رَوَاهُمَا الشَّافِعِيُّ ، فِي « مُسْنَدِهِ »^(٣٤) . وَقَالَ عِكْرِمَةُ : يَعْتَمِرُ إِذَا أَمَكَنَ الْمَوْسَى مِنْ شَعْرِهِ . وَقَالَ عَطَاءٌ : إِنْ شَاءَ اعْتَمَرَ فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّتَيْنِ . فَأَمَّا الْإِسْكَارُ مِنَ الْاعْتِمَارِ ، وَالْمُؤَالَاةَ بَيْنَهُمَا ، فَلَا يُسْتَحَبُّ فِي ظَاهِرِ قَوْلِ السَّلَفِ الَّذِي حَكَيْتَاهُ . وَكَذَلِكَ قَالَ أَحْمَدُ : إِذَا / اعْتَمَرَ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَحْلُقَ أَوْ يَقْصُرَ ، وَفِي ٢٣٠/٣
عَشْرَةِ أَيَّامٍ يُمَكِّنُ حَلْقَ الرَّأْسِ . فَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَعْتَمَرَ فِي أَقَلِّ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ . وَقَالَ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرَمِ : إِنْ شَاءَ اعْتَمَرَ فِي كُلِّ شَهْرٍ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : يُسْتَحَبُّ الْإِسْكَارُ مِنَ الْاعْتِمَارِ . وَأَقْوَالُ السَّلَفِ وَأَحْوَالُهُمْ تُدَلُّ عَلَى مَا قُلْنَاهُ ، وَلَئِنْ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ لَمْ يَنْقَلْ عَنْهُمْ الْمُؤَالَاةَ بَيْنَهُمَا ، وَإِنَّمَا يُقَلُّ عَنْهُمْ إِتْكَارُ ذَلِكَ ، وَالْحَقُّ فِي أَتْبَاعِهِمْ . قَالَ طَاوُوسٌ : الَّذِينَ يَعْتَمِرُونَ مِنَ التَّعْعِيمِ ، مَا أُذِرِي يُوجِرُونَ عَلَيْهَا أَوْ يُعَذِّبُونَ ؟ قِيلَ لَهُ : فَلَمْ يُعَذِّبُونَ ؟ قَالَ : لِأَنَّهُ يَدْعُ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ ، وَيَخْرُجُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ وَيَجِيءُ ، وَإِلَى أَنْ يَجِيءَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ قَدْ طَافَ مَا تَتَى طَوَافٍ ، وَكُلَّمَا طَافَ بِالْبَيْتِ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ أَنْ يَمْشِيَ فِي غَيْرِ شَيْءٍ . وَقَدْ اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعَ عُمَرٍ فِي أَرْبَعِ سَفَرَاتٍ ، لَمْ يَزِدْ فِي كُلِّ سَفَرَةٍ عَلَى عُمْرَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَلَا أَحَدٌ مِمَّنْ مَعَهُ ، وَلَمْ يَلْقُنَا أَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ جَمَعَ بَيْنَ عُمْرَتَيْنِ فِي سَفَرٍ وَاحِدٍ مَعَهُ ، إِلَّا عَائِشَةَ حِينَ حَاضَتْ فَأَعْمَرَهَا مِنَ التَّعْعِيمِ ؛ لِأَنَّهَا اعْتَقَدَتْ أَنَّ عُمْرَةَ هِرَازِنَهَا بَطَلَتْ ، وَلِهَذَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، يَرْجِعُ النَّاسُ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ ، وَأَرْجِعُ أَنَا بِحَجَّةٍ . فَأَعْمَرَهَا لذلِكَ . وَلَوْ كَانَ فِي هَذَا فَضْلٌ لَمَا اتَّفَقُوا عَلَى تَرْكِهِ .

فصل : وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تُعْدِلُ حَجَّةً » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣٥) . قَالَ أَحْمَدُ : مَنْ أَذْرَكَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ ، فَقَدْ

(٣٣) حَمَمَ رَأْسَهُ : نَبَتَ شَعْرَهُ بَعْدَ مَا حَلَقَ .

(٣٤) فِي : بَابٌ فِيْمَا جَاءَ فِي الْعُمْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . تَرْتِيبُ مُسْنَدِ الشَّافِعِيِّ ١ / ٣٧٩ .

(٣٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ عُمْرَةٍ فِي رَمَضَانَ ، وَبَابِ حَجِّ النِّسَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ =

أَذْرَكَ عُمرَةَ رَمَضَانَ . وقال إسحاق : يعنى هذا الحديث مثل ما رَوَى عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ قَرَأَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، فَقَدْ قَرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ » (٣٦) . وقال أنس : حَجَّ النَّبِيُّ ﷺ حَجَّةً وَاحِدَةً ، وَاعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ ؛ وَاحِدَةً فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، وَعُمَرَةَ الْحُدَيْبِيَّةِ ، وَعُمَرَةَ مَعَ حَجَّتِهِ ، وَعُمَرَةَ الْجِعْفَرَانَةِ (٣٧) إِذْ قَسَمَ غَنِيمَةً حَتَّى . وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٣٨) . وقال أحمد : حَجَّ النَّبِيُّ ﷺ حَجَّةً الْوَدَاعِ . قَالَ : وَرَوَى عَنْ مُجَاهِدٍ ، أَنَّهُ قَالَ : حَجَّ قَبْلَ ذَلِكَ حَجَّةً أُخْرَى . وَمَا هُوَ يُبْتِغِ عِنْدِي . وَرَوَى عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : حَجَّ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثَ حَجَجٍ ؛ حَجَّتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُهَاجِرَ ، وَحَجَّةً بَعْدَ مَا هَاجَرَ (٣٩) . / وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ . ٢٣٠/٣ ظ

فصل : وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « تَابِعُوا

= ٣ / ٤ ، ٢٤ . ومسلم ، في : باب فضل العمرة في رمضان ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩١٧ / ٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب العمرة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٥٩ / ١ ، ٤٦٠ . وابن ماجه ، في : باب العمرة في رمضان ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٩٦ / ٢ ، والدارمي ، في : باب فضل العمرة في رمضان ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٥١ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٠٨ / ١ .

(٣٦) تقدم تخريجه في ٤ / ٤٤٠ .

(٣٧) الجعفرانة : بين الطائف ومكة .

(٣٨) أخرجه البخاري ، في : باب كم اعتمر النبي ﷺ ، من كتاب الحج ، وفي : باب غزوة الحديبية ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٣ / ٣ ، ٥ ، ١٥٥ . ومسلم ، في : باب بيان عدد عمر النبي ﷺ ، ... من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩١٦ / ٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب العمرة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٦٠ / ١ ، والترمذي ، في : باب ما جاء كم حج النبي ﷺ ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٣١ / ٤ ، والإمام أحمد ، في : المسند ٢٥٦ ، ١٣٤ / ٣ .

(٣٩) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء كم حج النبي ﷺ ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٣٠ / ٤ . وابن ماجه ، في : باب حجة رسول الله ﷺ ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٢٧ / ٢ .

بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، فَإِنَّهُمَا يَنْفِيَانِ الْفَقْرَ وَالذُّنُوبَ ، كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَلَيْسَ ^(٤٠) لِلْحَجَّةِ الْمَبْرُورَةِ ^(٤١) ثَوَابٌ إِلَّا الْجَنَّةَ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ ^(٤٢) هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ أَتَى هَذَا الْبَيْتَ ، فَلَمْ يَزِفْهُ وَلَمْ يَفْسُقْ ، رَجَعَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٤٣) . وَهُوَ فِي « الْمَوْطِئِ » ^(٤٤) .

٥٣٩ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ كَانَ مَرِيضًا لَا يَرْجَى بُرُوءَهُ ، أَوْ شَيْعًا لَا يَسْتَمْسِكُ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، أَقَامَ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ وَيَعْتِمِرُ ، وَقَدْ أَجْزَأَ عَنْهُ وَإِنْ عُوِيَ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ وَجَدَتْ فِيهِ شَرَائِطُ وَجُوبِ الْحَجِّ ، وَكَانَ عَاجِزًا عَنْهُ لِمَانِعٍ مَأْيُوسٍ مِنْ زَوَالِهِ ، كَرَمَانَةٍ ، أَوْ مَرَضٍ لَا يَرْجَى زَوَالَهُ ، أَوْ كَانَ نِصْوً ^(٤٥) الْحَلْقِ ، لَا يَقْدِرُ عَلَى الثَّبُوتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ غَيْرِ مُحْتَمَلَةٍ ، وَالشَّيْخُ الْفَانِي ، وَمَنْ كَانَ مِثْلَهُ مَتَى وَجَدَ مَنْ يُتَوَكَّلُ عَلَيْهِ فِي الْحَجِّ ، وَمَالًا يَسْتَتِينُ بِهِ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا حَجَّ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَسْتَطِيعَ بِنَفْسِهِ ، وَلَا

(٤٠-٤١) في م : « للحج المبرور » .

(٤١) في : باب ما جاء في ثواب الحج والعمرة ، من أبواب الحج . عارضة الأخوذى ٤ / ٢٦ .

وأخرجه أيضا النسائي ، في : باب فضل المتابعة بين الحج والعمرة ، من كتاب الحج . المجتبى ٥ / ٨٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣٨٧ .

(٤٢) أخرجه البخاري ، في : باب فضل الحج المبرور ، وباب قول الله عز وجل ﴿ وَلَا فُوقَ وَلَا جَدَالٍ فِي الْحَجِّ ﴾ ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢ / ١٦٤ ، ٣ / ١٤ . ومسلم ، في : باب فضل الحج والعمرة وهو عرفة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٨٣ ، ٩٨٤ .

كما أخرجه الترمذى ، في : باب ما جاء في ثواب الحج والعمرة ، من أبواب الحج . عارضة الأخوذى ٤ / ٢٦ . والنسائي ، في : باب فضل الحج ، من كتاب الحج . المجتبى ٥ / ٨٥ . وابن ماجه ، في : باب فضل الحج والعمرة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٦٥ . والداريمى ، في : باب فضل الحج والعمرة ، من كتاب المناسك . سنن الداريمى ٢ / ٣١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٢٩ ، ٢٤٨ ، ٤١٠ ، ٤٩٤ .

(٤٣) لم نجده في النسخة التي بأيدينا .

(١) النضو : المهزول .

أرى له ذلك ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ^(٢) . وهذا غير مُسْتَطِيع ، ولأن هذه عِبَادَةٌ لَا تَدْخُلُهَا النَّيَابَةُ مَعَ الْقُدْرَةِ ، فَلَا تَدْخُلُهَا مَعَ الْعَجْزِ ، كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ . وَلَنَا ، حَدِيثُ أَبِي رَزِينٍ ^(٣) ، وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَنَعِمٍ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ^(٤) إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتُ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا ، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » . وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٥) . وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ ^(٦) ، قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ ، عَلَيْهِ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ ، وَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِهِ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « فَحُجِّي عَنْهُ » . وَسُئِلَ عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنْ شَيْخٍ لَا يَجِدُ الْاسْتَطَاعَةَ ، قَالَ : يُجَهِّزُ عَنْهُ . وَلَأنَّ هَذِهِ عِبَادَةٌ تَجِبُ بِإِفْسَادِهَا الْكُفَّارَةُ ، فَجَازَ أَنْ يَقُومَ غَيْرُ فَعْلِهِ فِيهَا مَقَامَ فَعْلِهِ ، كَالصَّوْمِ إِذَا عَجَزَ عَنْهُ اقْتَدَى ، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ .

(٢) سورة آل عمران ٩٧ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ١٤ .

(٤-٥) سقط من : ١ .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب وجوب الحج وفضله ، وباب الحج عن من لا يستطيع الثبوت على الراحلة ، وباب حج المرأة عن الرجل ، من كتاب الحج ، وفي : باب حجة الوداع ، من كتاب المغازي ، وفي : باب بدء السلام ، من كتاب الاستئذان . صحيح البخاري ١٦٣ / ٢ ، ٢٣ / ٣ ، ٢٢٢ / ٥ ، ٦٣ / ٨ . ومسلم ، في : باب الحج عن العاجز لزمانة وهم ونحوهما أو للموت ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٧٣ / ٢ ، ٩٧٤ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الرجل يحج عن غيره ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٢٠ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الحج عن الشيخ الكبير والميت ، من أبواب الحج . عارضة الأخوذي ٤ / ١٥٧ . والنسائي ، في : باب الحج عن الميت الذي لم يحج ، وباب الحج عن الحي الذي لا يتمسك على الرجل ، وباب حج المرأة عن الرجل ، من كتاب الحج ، وفي : باب الحكم بالتشبيه والتخييل ، من كتاب القضاة . المجتبى ٥ / ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٨ / ٢٠٠ ، ٢٠١ . وابن ماجه ، في : باب الحج عن الحي إذا لم يستطع ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٧٠ . والدارمي ، في : باب في الحج عن الحي ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٣٩ ، ٤٠ . والإمام مالك ، في : باب الحج عن من يحج عنه ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٥٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٩ ، ٢٥١ ، ٣٢٩ ، ٣٤٦ .

فصل : /فإن لم يجد مالا يستتیب به ، فلا حجَّ عليه . بغیر خلاف ؛ لأنَّ الصَّحیح لو لم يجد ما یُحجُّ به ، لم یجب عليه ، فالمریضُ أولى . وإن وجد مالا ، ولم یجد من ینوب عنه ، فقیاس المذهب أنَّه یتنبی على الروایتین فی إمكان المسیر ، هل هو من شرائط الوجوب ، أو من شرائط لزوم السعی ؟ فإن قلنا : من شرائط لزوم السعی . ثبت الحجُّ فی ذمته ، هذا یحجُّ عنه بعد موته . وإن قلنا : من شرائط الوجوب لم یجب عليه شیء .

فصل : ومتى أحجَّ هذا عن نفسه ، ثم عوفی ، لم یجب عليه حج آخر . وهذا قول إسحاق . وقال الشافعی ، وأصحاب الرأي ، وابن المنذر : یلزمه ؛ لأنَّ هذا بدل إیاس ، فإذا برأ ، تبینا أنَّه لم یکن مایوسا منه ، فلزمه الأصل ، کالایسة إذا اعتدت بالشهور ، ثم حاضت ، لا تجزئها تلك العدة . ولنا ، أنَّه أتى بما أمر به ، فخرج من العهدة ، كما لو لم یبرأ ، أو نقول : أدی حجة الإسلام بأمر الشارع ، فلم یلزمه حج ثان ، كما لو حج بنفسه ، ولأنَّ هذا یفرض إلى إيجاب حجین عليه ، ولم یوجب الله علیه إلا حجة واحدة . وقولهم : لم یکن مایوسا من برئه . قلنا : لو لم یکن مایوسا منه ، لما أبیح له أن یستتیب ، فإنه شرط لجواز الامتنایة . أمّا الایسة إذا اعتدت بالشهور ، فلا یُتصور عود حیضها ، فإن رأت دما ، فلیس بحیض ، ولا یطُلُّ به اعتداؤها ، ولكن من ارتفع حیضها لا تدری ما رفعه ، إذا اعتدت سنة ، ثم عاد حیضها ، لم یطُلُّ اعتداؤها . فأما إن عوفی قبل فراغ التأییب من الحج ، فیتنبی أن لا یجزئه الحج ؛ لأنه قدر على الأصل قبل تمام البدل ، فلزمه ، کالصغیرة ومن ارتفع حیضها ، إذا حاضتا قبل إتمام عدتیهما بالشهور ، وکالمتمیم إذا رأى الماء فی صلاته . ویحتمل أن یجزئه ، کالمتمتع إذا شرع فی الصیام ثم قدر على الهذی ، والمکفر إذا قدر على الأصل بعد الشروع فی البدل . وإن برأ قبل إحرام التأییب ، لم یجزئه بحال .

فصل : وَمَنْ يُرْجَى زَوَالُ مَرَضِهِ ، وَالْمَحْبُوسُ وَنَحْوُهُ ، لَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَنْتِيبَ .
فَإِنْ فَعَلَ ، لَمْ يُجْزِئْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَبْرَأْ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَهُ
ذَلِكَ . وَيَكُونُ ذَلِكَ مُرَاعَى ، فَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الْحَجِّ بِنَفْسِهِ لَرَمَهُ / ، وَإِلَّا أَجْزَأَهُ ذَلِكَ ؛
لَأَنَّهُ عَاجِزٌ عَنِ الْحَجِّ بِنَفْسِهِ ، أَشْبَهَ الْمَأْيُوسَ مِنْ بَرِّهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ يَرْجُو الْقُدْرَةَ عَلَى
الْحَجِّ بِنَفْسِهِ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْاِسْتِنَابَةُ ، وَلَا تُجْزِئُهُ إِنْ فَعَلَ ، كَالْفَقِيرِ ، وَفَارَقَ
الْمَأْيُوسَ مِنْ بَرِّهِ ؛ لَأَنَّهُ عَاجِزٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، آيِسٌ مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْأَصْلِ ، فَأَشْبَهَ
الْمَيِّتَ . وَلَأنَّ النَّصَّ إِنَّمَا وَرَدَ فِي الْحَجِّ عَنِ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ ، وَهُوَ مِمَّنْ لَا يُرْجَى مِنْهُ
الْحَجُّ بِنَفْسِهِ ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ كَانَ مِثْلَهُ . فَعَلَى هَذَا إِذَا اسْتَنْتَابَ مَنْ يَرْجُو
الْقُدْرَةَ عَلَى الْحَجِّ بِنَفْسِهِ ، ثُمَّ صَارَ مَأْيُوسًا مِنْ بَرِّهِ ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ مَرَّةً
أُخْرَى ؛ لَأَنَّهُ اسْتَنْتَابَ فِي حَالٍ لَا تَحْجُوزُ لَهُ الْاِسْتِنَابَةُ فِيهَا ، فَأَشْبَهَ الصَّحِيحَ .

فصل : وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَنْتِيبَ مَنْ يَقْدِرُ عَلَى الْحَجِّ بِنَفْسِهِ فِي الْحَجِّ الْوَاجِبِ
إِجْمَاعًا . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَنْ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ ، وَهُوَ
قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَحُجَّ ، لَا يُجْزِئُ عَنْهُ أَنْ يَحُجَّ غَيْرَهُ عَنْهُ . وَالْحَجُّ الْمَنْدُورُ كَحَجَّةِ
الْإِسْلَامِ ، فِي إِبَاحَةِ الْاِسْتِنَابَةِ عِنْدَ الْعَجْزِ ، وَالْمَنْعِ مِنْهَا مَعَ الْقُدْرَةِ ؛ لِأَنَّهَا حَجَّةٌ
وَاجِبَةٌ ، فَأَمَّا حَجُّ التَّطَوُّعِ ، فَيُنْقَسِمُ أَقْسَامًا ثَلَاثَةً : أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ لَمْ يُوَدَّ
حَجَّةَ الْإِسْلَامِ ، فَلَا يَصِحُّ^(٦) أَنْ يَسْتَنْتِيبَ فِي حَجَّةِ التَّطَوُّعِ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ
يَفْعَلَهُ^(٧) بِنَفْسِهِ ، فَبِنَائِيهِ أَوَّلَى . الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ قَدْ أَدَّى حَجَّةَ الْإِسْلَامِ ،
وَهُوَ عَاجِزٌ عَنِ الْحَجِّ بِنَفْسِهِ ، فَيَصِحُّ أَنْ يَسْتَنْتِيبَ فِي التَّطَوُّعِ ، فَإِنْ مَا جَازَتْ
الْاِسْتِنَابَةُ فِي قَرْضِهِ ، جَازَتْ فِي تَقْلِهِ ، كَالصَّدَقَةِ . الثَّالِثُ ، أَنْ يَكُونَ قَدْ أَدَّى
حَجَّةَ الْإِسْلَامِ ، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْحَجِّ بِنَفْسِهِ ، فَهَلْ لَهُ أَنْ يَسْتَنْتِيبَ فِي حَجِّ التَّطَوُّعِ ؟

(٦) فِي م : يَجُوزُ .

(٧) فِي م : يَفْعَلُ .

فيه روايتان ؛ إحداهما ، يجوز . وهو قول أئى حنيفة ؛ لأنها حجة لا تلزمه بنفسه ، فجاز أن يستتيب فيها ، كالمعضوب^(٨) . والثانية ، لا يجوز . وهو مذهب الشافعى ؛ لأنه قادر على الحج بنفسه ، فلم يجز أن يستتيب فيه ، كالفرض .

فصل : فإن كان عاجزاً عنه عجزاً مرجو الزوال ، كالمريض مرضاً يرجى برؤه ، والمحبوس ، جاز له أن يستتيب فيه ؛ لأنه حج لا يلزمه ، عجز عن فعله بنفسه ، فجاز له أن يستتيب فيه ، كالشيخ / الكبير ، والفرق بينه وبين الفرض ، أن الفرض عبادة العمر ، فلا يفوت بتأخيرها عن هذا العام ، والتطوع مشروع في كل عام ، فيفوت حج هذا العام بتأخيرها ، ولأن حج الفرض إذا مات قبل فعله ، فعل بعد موته ، وحج التطوع لا يفعل ، فيفوت .

فصل : وفي الاستتجار على الحج ، والأذان ، وتعليم القرآن والفقه ، ونحوه ، مما يتعدى نفعه ، ويختص فاعله أن يكون من أهل القرية ، روايتان ؛ إحداهما ، لا يجوز . وهو مذهب أئى حنيفة ، وإسحاق . والأخرى ، يجوز . وهو مذهب مالك ، والشافعى ، وابن المنذر ، لأن النبى ﷺ قال : « أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله » . رواه البخارى^(٩) . وأخذ أصحاب النبى ﷺ الجعل على الرقية بكتاب الله ، وأخبروا بذلك النبى ﷺ ، فصوبهم فيه^(١٠) . ولأنه يجوز أخذ

(٨) المعضوب : الضعيف الزمن لا حراك به .

(٩) فى : باب ما يعطى فى الرقية ... إلخ ، من كتاب الإجارة ، معلقا ، فى : باب الشرط فى الرقية بقطيع من الغنم ، من كتاب الطب . صحيح البخارى ٣ / ١٢١ ، ٧ / ١٧١ .

(١٠) سقطت كلمة « فيه » من : ١ . والحديث أخرجه البخارى ، فى : باب ما يعطى فى الرقية ... ، من كتاب الإجارة ، وفى : باب فائحة الكتاب ، من كتاب فضائل القرآن ، وفى : باب الرق بغائحة الكتاب ، وباب النفث فى الرقية ، من كتاب الطب . صحيح البخارى ٣ / ١٢٢ ، ٦ / ٢٣١ ، ٧ / ١٧٠ ، ١٧٣ . ومسلم ، فى : باب جواز أخذ الأجرة على الرقية ... ، من كتاب الطب . صحيح مسلم ٤ / ١٧٢٧ ، ١٧٢٨ . وأبو داود ، فى : باب فى كسب الأطباء ، من كتاب البيوع ، وفى : باب كيف الرق ، من كتاب الطب . سنن أبى داود ٢ / ٢٣٨ ، ٣٤٠ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى أخذ الأجر على التعرّيد ، من أبواب الطب . عارضة الأحوذى ٤ / ٢١٨ - ٢٢٣ . وابن ماجه ، فى : باب أجر الراق ، من كتاب الحجرات . سنن ابن ماجه ٢ / ٧٢٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٢ ، ١٠ ، ٤٤ ، ٥٠ ، ٨٣ ، ٥ / ٢١١ .

التَّفَقُّةَ عَلَيْهِ ، فَجَازَ الْإِسْتِجَارُ عَلَيْهِ ، كِبْنَاءِ الْمَسَاجِدِ وَالْقَنَاطِرِ . وَوَجْهَ الرُّوَايَةِ الْأُولَى أَنَّ عِبَادَةَ بَنِ الصَّامِتِ كَانَ يُعَلِّمُ رَجُلًا الْقُرْآنَ ، فَأَهْدَى لَهُ قَوْسًا ، فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ لَهُ : « إِنْ سَرَّكَ أَنْ تَتَّقِلْدَ قَوْسًا مِنْ نَارٍ ، فَتَقْلُدْهَا »^(١١) . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِي : « وَاتَّخِذْ مُودُنَا ، لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا »^(١٢) . وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ يَخْتَصُّ فَاعِلُهَا أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَةِ ، فَلَمْ يَجُزْ أَخْذُ الْأَجْرَةِ عَلَيْهَا ، كَالصَّلَاةِ ، وَالصَّوْمِ . وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الَّتِي فِي أَخْذِ الْجُعِلِ وَالْأَجْرَةِ ، فَإِنَّمَا كَانَتْ فِي الرُّقْيَةِ ، وَهِيَ قَضِيَّةٌ فِي عَيْنٍ ، فَتَخْتَصُّ بِهَا . وَأَمَّا بِنَاءُ الْمَسَاجِدِ ، فَلَا يَخْتَصُّ فَاعِلُهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَةِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقَعَ قُرْبَةً وَغَيْرَ قُرْبَةٍ ، فَإِذَا وَقَعَ بِأَجْرَةٍ لَمْ يَكُنْ قُرْبَةً ، وَلَا عِبَادَةً ، وَلَا يَصِحُّ^(١٣) هُنَا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ عِبَادَةٍ ، وَلَا يَجُوزُ الْإِشْتِرَاكُ فِي الْعِبَادَةِ ، فَمَتَى فَعَلَهُ مِنْ أَجْلِ الْأَجْرَةِ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ عِبَادَةً ، فَلَمْ يَصِحَّ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ أَخْذِ التَّفَقُّةِ جَوَازُ أَخْذِ الْأَجْرَةِ ، بِذَلِيلِ الْقَضَاءِ وَالشَّهَادَةِ وَالْإِمَامَةِ ، يُؤْخَذُ عَلَيْهَا الرُّزْقُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، وَهُوَ تَفَقُّةٌ فِي الْمَعْنَى ، وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ الْأَجْرَةِ عَلَيْهَا . وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ ، أَنَّهُ مَتَى لَمْ يَجُزْ أَخْذُ الْأَجْرَةِ عَلَيْهَا ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا نَائِبًا مَخْضًا ، وَمَا يُدْفَعُ / إِلَيْهِ مِنَ الْمَالِ يَكُونُ تَفَقُّةً لِطَرِيقِهِ ، فَلَوْ مَاتَ ، أَوْ أَحْصَرَ ، أَوْ مَرَضَ ، أَوْ ضَلَّ الطَّرِيقَ ، لَمْ يَلْزَمُهُ الضَّمَانُ لِمَا اتَّفَقَ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّهُ إِتْفَاقٌ بِإِذْنِ صَاحِبِ الْمَالِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أُذِنَ لَهُ فِي سَدِّ بَيْتِهِ^(١٤) فَاتَّبَقَ وَلَمْ يَنْسَدَ . وَإِذَا نَابَ عَنْهُ آخَرُ ، فَإِنَّهُ يَحُجُّ مِنْ حَيْثُ بَلَغَ النَّائِبُ

(١١) أخرجه أبو داود ، في : باب في كسب المعلم ، من كتاب البيوع : سنن أبي داود ٢ / ٢٣٧ . وابن ماجه ، في : باب الأجر على تعليم القرآن ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٢ / ٧٣٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٣١٥ .

(١٢) تقدم تخريجه في ٢ / ٧٠ .

(١٣) في م : « يصلح » .

(١٤) البقي : موضع اندفاع الماء من نهر ونحوه .

الأوّل من الطريق ، لأنّه حصل قطع هذه المسافة بمال المَنُوب عنه ، فلم يكن عليه الإنفاق دفعةً أخرى ، كما لو خرّج بنفسه فمات في بعض الطريق ، فإنّه يُحج عنه من حيث انتهى . وما فضّل معه من المال رده ، إلّا أن يؤدّن له في أخذه ، ويتفق على نفسه بقدر الحاجة من غير إسراف ولا تقصير ، وليس له التبرّع بشيء منه ، إلّا أن يؤدّن له في ذلك . قال أحمد ، في الذي يأخذ ذراهم للحج : لا يمشي ، ولا يقتر في النفقة ، ولا يسرف . وقال في رجل أخذ حجة عن ميت ، ففضّلت معه فضلة : يردها ، ولا ينهاه^(١٥) . أحداً إلّا بقدر ما لا يكون سرفاً ، ولا يدعو إلى طعابه ، ولا يتفضّل . ثم قال : أمّا إذا أُعطِيَ ألف درهم ، أو كذا وكذا ، ف قيل له : حجّ بهذه . فله أن يتوسّع فيها ، وإن فضّل شيء فهو له . وإذا قال الميت : حجّوا عني حجةً بألف درهم^(١٦) . فدفعوها إلى رجل ، فله أن يتوسّع فيها ، وما فضّل فهو له . وإن قلنا : يجوز الاستئجار على الحج . جاز أن يقع الدفع إلى النائب من غير استئجار ، فيكون الحكم فيه على ما مضى . وإن استأجره ليحج عنه أو عن ميت ، اعتبر فيه شروط الإجارة ؛ من معرفة الأجرة ، وعقد الإجارة ، وما يأخذه أجرة له يملكه ، ويباح له التصرف فيه ، والتوسّع به^(١٧) في النفقة وغيرها ، وما فضّل فهو له ، وإن أخصر ، أو ضلّ الطريق ، أو ضاعبت النفقة منه ، فهو في ضمانه ، والحج عليه ، وإن مات ، انفسخت الإجارة ؛ لأنّ المعقود عليه تلف ، فانفسخ العقد ، كما لو مائت البهيمة المستأجرة ، ويكون الحج أيضاً من موضح بلغ إليه النائب ، وما لزمه من الدماء فعليه ؛ لأنّ الحج عليه .

فصل : فأما النائب غير المستأجر ، فما لزمه من الدماء بفعل محظور ، فعليه في ماله ؛ لأنّه لم يؤدّن له في الجنابة ، فكان موجبها عليه ، كما لو لم يكن نائباً ، ودم

(١٥) تناهد الرقعة في السفر : أخرجوا من النفقة بالسوية .

(١٦) تكلمة من : م .

(١٧) سقط من : الأصل ، ا .

و ٢٣٣/٣ الْمُتَنَعَةِ وَالْقِرَانِ ، إِنْ أُذِنَ لَهُ / فِي ذَلِكَ ، عَلَى الْمُسْتَتِيبِ ؛ لِأَنَّهُ أُذِنَ فِي سَبَبِهِمَا ، وَإِنْ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ ، فَعَلِيهِ ؛ لِأَنَّهُ كَجِنَايَتِهِ ، وَذِمُّ الْإِخْصَارِ عَلَى الْمُسْتَتِيبِ ؛ لِأَنَّهُ لِلتَّخْلِصِ^(١٨) مِنْ مَشَقَّةِ السَّفَرِ ، فَهُوَ كَنَفَقَةِ الرَّجُوعِ . وَإِنْ أَفْسَدَ حَاجَهُ ، فَالْقَضَاءُ عَلَيْهِ ، وَيُرَدُّ مَا أَخَذَ ؛ لِأَنَّ الْحَاجَّةَ لَمْ تُجْزِئْ عَنِ الْمُسْتَتِيبِ ؛ لِتَفْرِيطِهِ وَجِنَايَتِهِ . وَكَذَلِكَ إِنْ فَاتَهُ الْحَجُّ بِتَفْرِيطِهِ . وَإِنْ فَاتَ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ ، احْتَسِبَ لَهُ بِالنَّفَقَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفُتْ بِفَعْلِهِ ، فَلَمْ يَكُنْ مُحَالَفاً ، كَمَا لَوْ مَاتَ . وَإِنْ قُلْنَا بِوُجُوبِ الْقَضَاءِ ، فَهُوَ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ ، كَمَا لَوْ دَخَلَ فِي حَجٍّ ظَنَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَكُنْ ، فَقَاتَهُ .

فصل : وَإِذَا سَلَكَ النَّائِبُ طَرِيقاً يُمَكِّنُهُ سُلوُكُ أَقْرَبَ مِنْهُ ، فَفَاضِلُ النَّفَقَةِ فِي مَالِهِ . وَإِنْ تَعَجَّلَ عَجَلَةً يُمَكِّنُهُ تَرْكُهَا ، فَكَذَلِكَ . وَإِنْ أَقَامَ بِمَكَّةَ أَكْثَرَ مِنْ مُدَّةِ الْقَصْرِ ، بَعْدَ إِمْكَانِ السَّفَرِ لِلرَّجُوعِ ، أَتَّفَقَ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَأْذُونٍ لَهُ فِيهِ . فَأَمَّا مَنْ لَا يُمَكِّنُهُ الْخُرُوجُ قَبْلَ ذَلِكَ ، فَلَهُ النَّفَقَةُ ؛ لِأَنَّهُ مَأْذُونٌ لَهُ فِيهِ ، وَلَهُ نَفَقَةُ الرَّجُوعِ ، وَإِنْ أَقَامَ بِمَكَّةَ سِنِينَ مَا لَمْ يَتَّخِذْهَا دَاراً ، فَإِنْ اتَّخَذَهَا دَاراً ، وَلَوْ سَاعَةً ، لَمْ يَكُنْ لَهُ نَفَقَةُ رُجُوعِهِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ بَيْنَهُ الْإِقَامَةُ مَكِّيًّا ، فَسَقَطَتْ نَفَقَتُهُ ، فَلَمْ تُعَدَّ . وَإِنْ مَرَضَ فِي الطَّرِيقِ ، فَقَادَ ، فَلَهُ نَفَقَةُ رُجُوعِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ ، حَصَلَ بِغَيْرِ تَفْرِيطِهِ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ قُطِعَ عَلَيْهِ الطَّرِيقُ^(١٩) «أَوْ أُحْصِرَ»^(٢٠) . وَإِنْ قَالَ : خِفْتُ أَنْ أَمْرَضَ فَرَجَعْتُ . فَعَلِيهِ الضَّمَانُ ؛ لِأَنَّهُ مُتَوَهِّمٌ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، فِي مَنْ مَرِضَ فِي الْكُوفَةِ ، فَرَجَعَ ، يُرَدُّ مَا أَخَذَ . وَفِي جَمِيعِ ذَلِكَ إِذَا أُذِنَ لَهُ فِي النَّفَقَةِ ، فَلَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمَالَ لِلْمُسْتَتِيبِ ، فَجَازَ مَا أُذِنَ فِيهِ . وَإِنْ شَرَطَ أَحَدُهُمَا أَنَّ الدَّمَاءَ الْوَاجِبَةَ عَلَيْهِ عَلَى غَيْرِهِ ، لَمْ يَصِحَّ الشَّرْطُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ مُوجِبَاتِ فَعْلِهِ ، أَوِ الْحَجِّ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَجْزِ شَرْطُهُ عَلَى غَيْرِهِ ، كَمَا لَوْ شَرَطَهُ عَلَى أَجْنَبِيٍّ .

(١٨) فِي م : التَّخْلِصُ .

(١٩-٢٠) سَقَطَ مِنْ : أ .

فصل : يجوز أن ينوب الرجل عن الرجل والمرأة ، والمرأة عن الرجل والمرأة ، في الحج ، في قول عامة أهل العلم . لا تعلم فيه مخالفاً ، إلا الحسن بن صالح ، فإنه كره حج المرأة عن الرجل . قال ابن المنذر : هذه غفلة عن ظاهر السنة ، فإن / النبي ﷺ أمر المرأة أن تحج عن أبيها^(٢٠) ، وعليه يعتمد من أجاز حج المرأة عن غيره ، وفي الباب حديث أبي رزين^(٢١) ، وأحاديث سواه .

ط ٢٣٣/٣

فصل : ولا يجوز الحج ولا^(٢٢) العمرة عن حيٍّ إلا بإذنه ، فرضاً كان أو تطوعاً ؛ لأنها عبادة تدخلها النيابة ، فلم تجز عن البالغ العاقل إلا بإذنه ، كالزكاة ، فأما الميت ، فتجوز عنه بغير إذن ، وأجبا كان أو تطوعاً ؛ لأن النبي ﷺ أمر بالحج عن الميت ، وقد علم أنه لا إذن له ، وما جاز فرضه جاز نفله ، كالصدقة . فعلى هذا كل ما يفعله النائب عن المستنيب ، مما لم يؤمر به ، مثل أن يؤمر بحج فيعتمر ، أو بعمره فيحج ، يقع عن الميت ؛ لأنه يصح عنه من غير إذن ، ولا يقع عن الحي ؛ لعدم إذنه فيه ، ويقع عن فاعله ؛ لأنه لما تعدر وقوعه عن المنوي عنه ، وقع عن نفسه ، كما لو استناب رجلاً ، فأحرم عنهما جميعاً ، وعليه رد التفقة ؛ لأنه لم يفعل ما أمر به ، فأشبهه ما لو لم يفعل شيئاً .

فصول في مخالفة النائب : إذا أمره بحج فتمنع أو اعتمر لنفسه من الميقات ، ثم حج ، نظرت ؛ فإن خرج إلى الميقات فأحرم منه بالحج ، جاز ، ولا شيء عليه . نص عليه أحمد . وهو مذهب الشافعي . وإن أحرم بالحج من مكة ، فعليه دم ؛ إترك ميقاته ، ويرد من التفقة بقدر ما ترك من إحرام الحج فيما

(٢٠) تقدم في صفحة ٢٠ .

(٢١) تقدم في صفحة ١٤ .

(٢٢) سقطت لا ؛ من ب ، م .

بين المِيقَاتِ وَمَكَّةَ . وقال القاضي : لا يَقَعُ فعلُه عن الآمِر ، وَيُرَدُّ جَمِيعُ النَّفَقَةِ ؛
لأنَّه أُنِيَ بغيرِ ما أَمَرَ به . وهو مذهبُ أبي حنيفة . ولنا ، أَنَّهُ إِذَا أُحْرِمَ من المِيقَاتِ
فقد أُنِيَ بالحجِّ صَحِيحًا من مِيقَاتِهِ ، وَإِنْ أُحْرِمَ به من مَكَّةَ ، فما أَحْلَلْ إِلَّا بما يَجْبِرُهُ
الدَّمُ ، فلم تَسْقُطْ نَفَقَتُهُ ، كما لو تَجَاوَزَ المِيقَاتِ غيرَ مُحْرِمٍ ، فَأُحْرِمَ دونه . وَإِنْ
أَمَرَهُ بِالْإِفْرَادِ فَقَرَنَ ، لم يَضْمَنْ شَيْئًا . وهو قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وقال أبو حنيفة :
يَضْمَنْ ؛ لأنَّه مُحَالِفٌ . ولنا ، أَنَّهُ أُنِيَ بما أَمَرَ به وَزِيَادَةً ، فَصَحَّ ولم يَضْمَنْ ، كما لو
أَمَرَهُ بِشِرَاءِ شَاةٍ بِدِينَارٍ ، فاشْتَرَى به^(٢٣) شَاتَيْنِ تُسَاوِي إِحْدَاهُمَا دِينَارًا . ثم إِنْ كان
أَمَرَهُ بِالْعُمْرَةِ بعدَ الحجِّ ففَعَلَهَا ، فلا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لم يَفْعَلْ ، رَدُّ من النَّفَقَةِ
بِقَدْرِهَا .

و ٢٣٤/٣

فصل : / وَإِنْ أَمَرَهُ بِالتَّمَتُّعِ فَقَرَنَ ، وَقَعَّ عن الآمِر ، لأنَّه أَمَرَ بهما ، وَإِنَّمَا
خَالَفَ فِي أَنَّهُ أَمَرَهُ بِالْإِحْرَامِ بالحجِّ من مَكَّةَ ، فَأُحْرِمَ به من^(٢٤) المِيقَاتِ . وظاهرُ
كلامِ أَحَدِهِ أَنَّهُ لا يُرَدُّ شَيْئًا من النَّفَقَةِ . وهو مذهبُ الشَّافِعِيِّ . وقال القاضي : يُرَدُّ
نِصْفُ النَّفَقَةِ ؛ لِأَنَّ غَرَضَهُ فِي عُمْرَةٍ مُفْرَدَةٍ وَتَحْصِيلِ فَضِيلَةِ التَّمَتُّعِ ، وقد خَالَفَهُ فِي
ذَلِكَ ، وَفَوَّضَهُ عَلَيْهِ . وَإِنْ أَفْرَدَ وَقَعَّ عن المُسْتَنَبِ إِيضًا ، وَيُرَدُّ نِصْفُ النَّفَقَةِ ؛ لأنَّه
أَحْلَلْ بِالْإِحْرَامِ بِالْعُمْرَةِ من المِيقَاتِ ، وقد أَمَرَهُ به ، وَإِحْرَامُهُ بالحجِّ من المِيقَاتِ
زِيَادَةٌ لا يَسْتَحِقُّ بِهِ شَيْئًا .

فصل : ^(٢٥) فَأَمَّا إِنْ^(٢٥) أَمَرَهُ بِالْقِرَانِ فَأَفْرَدَ أَوْ تَمَتَّعَ ، صَحَّ ، وَوَقَعَ التُّسْكَانِ عن
الآمِرِ ، وَيُرَدُّ من النَّفَقَةِ بِقَدْرِ ما تَرَكَ من إِحْرَامِ التُّسْكَانِ الَّذِي تَرَكَهُ من المِيقَاتِ .
وفى جَمِيعِ ذَلِكَ ، إِذَا أَمَرَهُ بِالتُّسْكَانِ ، ففَعَلَ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ ، رَدُّ من النَّفَقَةِ
بِقَدْرِ ما تَرَكَ ، وَوَقَعَ الْمَفْعُولُ عن الآمِرِ ، وَلِلنَّائِبِ من النَّفَقَةِ بِقَدْرِهِ .

(٢٣) سقط من : الأصل ، م .

(٢٤) سقط من : م .

(٢٥-٢٥) في ا ، ب ، م : « فَإِنْ » .

فصل : وإن استنابَهُ رَجُلٌ فِي الْحَجِّ ، وَأَعْرَ فِي الْعُمْرَةِ ، وَأَذْنَا لَهُ فِي الْقِرَانِ ، فَفَعَلَ ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ نُسْلُكَ مَشْرُوعٌ . وَإِنْ قَرَنَ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِمَا ، صَحَّ ، وَوَقَعَ عَنْهَا ، وَيُرَدُّ مِنْ تَفَقُّعِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفُهَا ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ السَّقَرَةَ عَنْهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِمَا . وَإِنْ أَذِنَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ ، رَدَّ عَلَى غَيْرِ الْأَمْرِ نِصْفَ تَفَقُّعِهِ وَحْدَهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِذَا لَمْ يَأْذُنَا لَهُ ضَمِنَ الْجَمِيعَ ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ بِنُسْلِكَ مُقَرِّدٍ ، وَلَمْ يَأْتِ بِهِ ، فَكَانَ مُحَالَفًا ، كَمَا لَوْ أَمَرَ بِحَجٍّ فَاعْتَمَرَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَكْبَى بِمَا أَمَرَ بِهِ ، وَإِنَّمَا خَالَفَ فِي صِفَتِهِ ، لَا فِي أَصْلِهِ ، فَأُشْبِهَ مَنْ أَمَرَ بِالتَّمَتُّعِ فَقَرَنَ . وَلَوْ أَمَرَ بِأَحَدِ النُّسَكَيْنِ ، فَقَرَنَ بَيْنَهُمَا نُسْلُكَ الْآخَرِ لِنَفْسِهِ ، فَالْحُكْمُ فِيهِ كَذَلِكَ ، وَدَمَ الْقِرَانِ عَلَى النَّاسِ إِذَا لَمْ يُؤْذَنَ لَهُ فِيهِ ؛ لِغَدَمِ الْإِذْنِ فِي سَبَبِهِ ، ^(٢٦) وَعَلَيْهِمَا ، إِنْ أَذْنَا ؛ لِوُجُودِ الْإِذْنِ فِي سَبَبِهِ ^(٢٧) . وَإِنْ ^(٢٨) أَذِنَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ ، فَعَلَى الْآذِنِ نِصْفُ الدِّمِّ ، وَنِصْفُهُ عَلَى النَّاسِ .

فصل : وَإِنْ أَمَرَ بِالْحَجِّ ، فَحَجَّ ، ثُمَّ اعْتَمَرَ لِنَفْسِهِ ، أَوْ أَمَرَهُ بِعُمْرَةٍ ، فَاعْتَمَرَ ، ثُمَّ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ ، صَحَّ ، وَلَمْ يُرَدِّ شَيْءٌ مِنَ التَّفَقُّعِ ؛ لِأَنَّهُ أَكْبَى بِمَا أَمَرَ بِهِ عَلَى وَجْهِهِ . وَإِنْ أَمَرَهُ بِالْإِحْرَامِ مِنْ مِيقَاتٍ ، فَأَحْرَمَ مِنْ غَيْرِهِ ، / جَازَ ؛ لِأَنَّهُمَا سَوَاءٌ فِي ^{ط ٢٣٤/٣} الْإِحْرَامِ . وَإِنْ أَمَرَهُ بِالْإِحْرَامِ مِنْ بَلَدِهِ ، فَأَحْرَمَ مِنَ الْمِيقَاتِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ الْأَفْضَلُ . وَإِنْ أَمَرَهُ بِالْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ ، فَأَحْرَمَ مِنْ بَلَدِهِ ، جَازَ ، لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ لَا تَضُرُّ . وَإِنْ أَمَرَهُ بِالْحَجِّ فِي سَنَةٍ ^(٢٨) ، أَوْ بِالْإِعْتِمَارِ فِي شَهْرٍ ، فَفَعَلَهُ فِي غَيْرِهِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ مَا ذُوْنٌ فِيهِ فِي الْجُمْلَةِ .

فصل : فَإِنْ اسْتَنَابَهُ اثْنَانِ فِي نُسْلِكَ ، فَأَحْرَمَ بِهِ عَنْهُمَا ، وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ دُونَهُمَا ؛

(٢٦-٢٧) سقط من : ١ .

(٢٧) في م : ٥ ولو .

(٢٨) في ب : ٥ ستة .

لأنه لا يُمكنُ وَقُوعُهُ عنهما، وليس أَخَذُهُمَا بِأُولَى من صَاحِبِهِ . وإن أُخْرِمَ عن نَفْسِهِ وغيرِهِ ، وَقَعَ عن نَفْسِهِ ؛ لأنه إذا وَقَعَ عن نَفْسِهِ ولم يَتَوَهَّأ ، فَمَعَ يَنْتَهِ أُولَى . وإن أُخْرِمَ عن أَحَدِهِمَا غيرَ مُعَيَّنٍ ، ^(٢٩) اِحْتَمَلَ أَنْ يَقَعَ ^(٣٠) عن نَفْسِهِ أيضا ؛ لأنَّ أَخَذَهُمَا ليس أُولَى من الآخر ، فَأَشْبَهَ ما لو أُخْرِمَ عنهما . واحْتَمَلَ أَنْ يَصِيحَ ؛ لأنَّ الإِحْرَامَ يَصِيحُ بِالْمَجْهُولِ ، فَصَحَّ عن الْمَجْهُولِ ، وله ^(٣١) صَرْفُهُ إلى من شَاءَ منهما . اخْتَارَهُ أَبُو الْحُطَّابِ . فَإِنْ لم يَفْعَلْ حتى طَافَ شَوْطًا ، وَقَعَ عن نَفْسِهِ ، ولم يَكُنْ له صَرْفُهُ إلى أَحَدِهِمَا ؛ لأنَّ الطَّوَافَ لا يَقَعُ عن غيرِ مُعَيَّنٍ .

٥٤٠ - مسألة ؛ قال : (وَحُكْمُ الْمَرْأَةِ إِذَا كَانَ لَهَا مَحْرَمٌ كَحُكْمِ الرَّجُلِ)

ظَاهِرُ هَذَا أَنَّ الْحَجَّ لَا يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ الَّتِي لَا مَحْرَمَ لَهَا ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهَا بِالْمَحْرَمِ كَالرَّجُلِ فِي وُجُوبِ الْحَجِّ ، فَمَنْ لَا مَحْرَمَ لَهَا لَا تَكُونُ كَالرَّجُلِ ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهَا الْحَجُّ . وقد نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فَقَالَ أَبُو دَاوُدَ : قُلْتُ لِأَحْمَدَ : امْرَأَةٌ مُوسِرَةٌ ، لَمْ يَكُنْ لَهَا مَحْرَمٌ ، هَلْ يَجِبُ ^(١) عَلَيْهَا الْحَجُّ ؟ قَالَ : لَا . وقال أيضا : الْمَحْرَمُ مِنَ السَّبِيلِ . وهذا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَالنَّخَعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وعن أَحْمَدَ ، أَنَّ الْمَحْرَمَ مِنْ شَرَائِطِ لُزُومِ السَّعْيِ دُونَ الْوُجُوبِ ، فَمَتَى فَاتَتْهَا الْحَجُّ بَعْدَ كَمَالِ الشَّرَائِطِ الْخَمْسِ ، بِمَوْتٍ ، أَوْ مَرَضٍ لَا يَرْجَى بَرُّهُ ، أَخْرَجَ عَنْهَا حَجَّةً ؛ لِأَنَّ شُرُوطَ الْحَجِّ الْمُخْتَصَّةَ بِهِ قَدْ كَمَلَتْ ، وَإِنَّمَا الْمَحْرَمُ لِحِفْظِهَا ، فَهُوَ كَتَخْلِيَةِ الطَّرِيقِ ، وَإِمْكَانِ الْمَسِيرِ . وعنه رِوَايَةٌ ثَالِثَةٌ ، أَنَّ الْمَحْرَمَ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي الْحَجِّ الْوَاجِبِ . قال الْأَثَرُمُ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ يُسْأَلُ : هَلْ يَكُونُ الرَّجُلُ مَحْرَمًا لَأُمِّ امْرَأَتِهِ ، يُخْرِجُهَا إِلَى الْحَجِّ ؟ فَقَالَ : أُمَّا فِي حَجَّةِ الْفَرِيضَةِ

(٢٩-٢٩) في ١ ، ب : د وقع .

(٣٠) في م : د وإلا .

(١) في الأصل ، ١ ، ب : د وجب .

فَارْجُو ؛ لِأَنَّهَا تَخْرُجُ إِلَيْهَا مَعَ النِّسَاءِ ، / وَمَعَ كُلِّ مَنْ أَمِنَتْهُ ، وَأَمَّا فِي غَيْرِهَا ، فَلَا . ٢٣٥/٣
وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ، وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ . وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ ، وَمَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ :
لَيْسَ الْمَحْرَمُ شَرْطًا فِي حَجِّهَا بِحَالٍ . قَالَ ابْنُ سِيرِينَ : تَخْرُجُ مَعَ رَجُلٍ مِنْ
الْمُسْلِمِينَ ، لَا بَأْسَ بِهِ . وَقَالَ مَالِكٌ : تَخْرُجُ مَعَ جَمَاعَةِ النِّسَاءِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ :
تَخْرُجُ مَعَ حُرَّةٍ مُسْلِمَةٍ ثَقِيَّةٍ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : تَخْرُجُ مَعَ قَوْمٍ عُدُولٍ ، تَتَّخِذُ سُلْمًا
تَصْعَدُ عَلَيْهِ وَتَنْزِلُ ، وَلَا يَقْرُبُهَا رَجُلٌ ، إِلَّا أَنَّهُ يَأْخُذُ رَأْسَ الْبَعِيرِ ، وَيَضَعُ رِجْلَهَا عَلَى
ذِرَاعِهِ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّدِ : تَرَكُوا الْقَوْلَ بظَاهِرِ الْحَدِيثِ ، وَاشْتَرَطُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ
شَرْطًا لَا حُجَّةَ مَعَهُ عَلَيْهِ ، وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَسَّرَ الْإِسْطِطَاعَةَ بِالرَّادِ
وَالرَّاحِلَةِ^(٢) ، وَقَالَ لِعَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ : « يُوشِكُ أَنْ تَخْرُجَ الطَّعِينَةُ مِنَ الْحِجْرَةِ تَوْمَ
الْبَيْتِ ، لَا جَوَارَ مَعَهَا ، لَا تَخَافُ إِلَّا اللَّهَ »^(٣) . وَلَأنَّهُ سَفَرٌ وَاجِبٌ ، فَلَمْ يُشْتَرَطْ لَهُ
الْمَحْرَمُ ، كَالْمُسْلِمَةِ إِذَا تَخَلَّصَتْ مِنْ أَيْدِي الْكُفَّارِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ،
قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ ، تَوَمَّنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، تُسَافِرُ
مَسِيرَةَ يَوْمٍ ، إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ »^(٤) . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ يَقُولُ : « لَا يَخْلُونُ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ ، إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ ، وَلَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ إِلَّا
وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ » . فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي كُنْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا ،
وَانْطَلَقْتُ امْرَأَتِي حَاجَةً . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « انْطَلِقِي فَاحْجُجِي مَعَ امْرَأَتِكَ » .
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا^(٥) . وَرَوَى ابْنُ عَمْرٍ ، وَأَبُو سَعِيدٍ ، نَحْوًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٦) .

(٢) تقدمت الأحاديث في صفحة ٩ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب علامات النبوة في الإسلام ، من كتاب المناقب ، صحيح البخاري
٢٣٩ / ٤ . والترمذي ، في : باب تفسير سورة الفاتحة ، من أبواب التفسير . عارضة الأحمدي
١١ / ٧٢-٧٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٢٥٧ ، ٣٧٨ .

(٤) تقدم في ٣ / ١٠٩ .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب حج النساء ، من كتاب المحصر ، وفي : باب من اكتب في جيش فخرجت امرأته
حاجة ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب لا يخلون رجل بامرأة ... ، من كتاب النكاح . صحيح البخاري
٣ / ٢٤ ، ٤ / ٧٢ ، ٧ / ٤٨ . ومسلم ، في : باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغوى ، من كتاب الحج .
صحيح مسلم ٢ / ٩٧٨ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٢٢ .

(٦) انظر تخرج الحديث في ٣ / ١٠٩ .

قال أبو عبد الله : أَمَا أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ : « نَوْمًا وَلَيْلَةً » . وَيُرَوَّى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : « لَا تُسَافِرُ سَفَرًا » أَيْضًا . وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ يَقُولُ : « ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » . قُلْتُ : مَا تَقُولُ أَنْتَ ؟ قَالَ : لَا تُسَافِرُ سَفَرًا قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا ، إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ . وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ ^(٧) بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « لَا تَحُجَّ امْرَأَةً إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ » . وَهَذَا صَرِيحٌ فِي الْحُكْمِ . وَلَئِنْهَا أُثْنِثَتْ سَفَرًا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ؛ فَلَمْ يَجْزْ بغيرِ مَحْرَمٍ ، كَحَجِّ التَّطَوُّعِ . وَحَدِيثُهُمْ مَحْمُولٌ عَلَى الرَّجُلِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ شَرَطُوا ^(٨) خُرُوجَ غَيْرِهَا مَعَهَا ، فَجَعَلَ ذَلِكَ الْغَيْرِ ^(٩) الْمَحْرَمَ الَّذِي يَنْتَهِي النَّبِيُّ ﷺ / فِي أَحَادِيثِنَا أَوَّلَى مِمَّا اشْتَرَطُوهُ بِالتَّحَكُّمِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ يُوجِبُ الْحَجَّ ، مَعَ كَمَالِ بَقِيَّةِ الشَّرْوَطِ ، وَلِذَلِكَ اشْتَرَطُوا تَحْلِيَةَ الطَّرِيقِ ، وَإِمْكَانَ الْمَسِيرِ ، وَقَضَاءَ الدَّيْنِ ، وَتَفَقُّةَ الْعِيَالِ ، وَاشْتَرَطَ مَالِكٌ إِمْكَانَ الثَّبُوتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، وَهِيَ غَيْرُ مَذْكُورَةٍ فِي الْحَدِيثِ . وَاشْتَرَطَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي مَحَلِّ النَّزَاعِ شَرْطًا مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ ، لَا مِنْ كِتَابٍ ^(١٠) وَلَا مِنْ سُنَّةٍ ، فَمَا ذَكَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَوَّلَى بِالِاشْتِرَاطِ ، وَلَوْ قُدِّرَ التَّعَارُضُ ، فَحَدِيثُنَا أَحْصَى وَأَصَحَّ وَأَوَّلَى بِالتَّقْدِيمِ ، وَحَدِيثُ عَبْدِ يَدُلُّ عَلَى وُجُودِ السَّفَرِ ، لَا عَلَى جَوَازِهِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزْ فِي غَيْرِ الْحَجِّ الْمَقْرُوضِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ خُرُوجَ غَيْرِهَا مَعَهَا ، وَقَدْ اشْتَرَطُوا هَهُنَا خُرُوجَ غَيْرِهَا مَعَهَا . وَأَمَّا الْأَسِيرَةُ إِذَا تَخَلَّصَتْ مِنْ أَيْدِي الْكُفَّارِ ، فَإِنَّ سَفَرَهَا سَفَرٌ ضَرُورَةٌ ، لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ حَالَةُ الْإِخْتِيَارِ ، وَلِذَلِكَ تَخْرُجُ فِيهِ وَحْدَهَا ؛ وَلَئِنْهَا تَذْفَعُ ضَرَرًا مُتَقَيَّنًا يَتَحَمَّلُ الضَّرَرُ الْمُتَوَهَّمُ ، فَلَا يَلْزَمُ تَحَمُّلُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ أَصْلًا .

فصل : وَالْمَحْرَمُ زَوْجُهَا ، أَوْ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ ، بِنَسَبٍ أَوْ سَبَبٍ

(٧) فِي : أَوَّلِ كِتَابِ الْحَجِّ . سَنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ ٢ / ٢٢٣ .

(٨) فِي م : « اشْتَرَطُوا » .

(٩) فِي م : « لغير » . خَطَأً .

(١٠) فِي ١ ، ب : « كِتَابُ اللَّهِ » .

مُبَاجٍ ، كَأَيُّهَا وَابْنُهَا وَأَخِيهَا مِنْ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ ؛ لَمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، أَنْ تُسَافِرَ سَفَرًا يَكُونُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا ، إِلَّا وَمَعَهَا أَبُوهَا أَوْ ابْنُهَا أَوْ زَوْجُهَا أَوْ ذُو مَحَرَمٍ مَعَهَا » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١١) . قَالَ أَحْمَدُ : وَيَكُونُ زَوْجُ أُمِّ الْمَرْأَةِ مَحْرَمًا لَهَا يَحُجُّ بِهَا ، وَيُسَافِرُ الرَّجُلُ مَعَ أُمِّ وَلَدِ جَدِّهِ ، فَإِذَا كَانَ أَخُوهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ حَرَجَتْ مَعَهُ . وَقَالَ فِي أُمِّ امْرَأَتِهِ : وَيَكُونُ مَحْرَمًا لَهَا فِي حَجِّ الْفَرَضِ ، دُونَ غَيْرِهِ . قَالَ الْأَثَرُمُ : كَأَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا لَمْ تُذَكَّرْ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ ﴾ ^(١٢) . الْآيَةُ . فَأَمَّا مَنْ تَحَلَّى لَهُ فِي حَالٍ ، كَعَبْدِهَا ، وَزَوْجِ أُخْتِهَا ، فَلَيْسَا بِمَحْرَمٍ لَهَا . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . لِأَنَّهُمَا غَيْرُ مَأْمُومَتَيْنِ عَلَيْهِمَا ، وَلَا تَحْرُمُ عَلَيْهِمَا عَلَى التَّأْيِيدِ ، فَهَمَا كَالْأَجَنِبِيِّ . وَقَدْ رَوَى عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « سَفَرُ الْمَرْأَةِ مَعَ عَبْدِهَا ضَيْعَةٌ » ^(١٣) . أَخْرَجَهُ سَعِيدٌ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : عَبْدُهَا مَحْرَمٌ لَهَا ؛ لِأَنَّهُ يُبَاحُ لَهُ النَّظَرُ إِلَيْهَا / ، فَكَانَ مَحْرَمًا لَهَا ، كِذَى رَجُلِهَا . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى . وَيُقَارِقُ ذَا الرَّحِمِ ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُونٌ عَلَيْهِمَا ، وَتَحْرُمُ عَلَيْهِمَا عَلَى التَّأْيِيدِ ، وَيَتَقَضَّى مَا ذَكَرُوهُ بِالْقَوَاعِدِ مِنَ النِّسَاءِ ، وَغَيْرُ أَوْلَى الْإِزْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ . وَأَمَّا أُمُّ الْمُطْوَوعَةِ بِشَبْهَةٍ ، أَوْ الْمَزْنَى بِهَا ، أَوْ ابْنَتُهَا ، فَلَيْسَ بِمَحْرَمٍ لَهَا ؛ فَإِنَّ ^(١٤) تَحْرِيمَهُمَا بِسَبَبٍ غَيْرِ مُبَاجٍ ، فَلَمْ يَثْبُتْ بِهِ حُكْمُ الْمَحْرَمِيَّةِ كَالْتَحْرِيمِ الثَّابِتِ بِاللَّعَانِ ، وَلَيْسَ لَهُ الْحُلُوءُ بِهِمَا ، وَلَا النَّظَرُ إِلَيْهِمَا لِذَلِكَ . وَالْكَافِرُ لَيْسَ بِمَحْرَمٍ لِلْمُسْلِمَةِ ، وَإِنْ كَانَتْ ابْنَتُهُ . قَالَ أَحْمَدُ فِي يَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ

ج ٢٣٦/٣

(١١) في : باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٧٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في المرأة تخرج بغير محرم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٠١ .
والترمذي ، في : باب كراهية أن تسافر المرأة وحدها ، من أبواب الرضاع . عارضة الأحوذى ٥ / ١١٧ . وابن ماجه ، في : باب المرأة تخرج بغير ولي ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٦٨ .

(١٢) سورة النور ٣١ .

(١٣) أورده الماury ، وعزاه للبزار والطبراني في الأوسط . فيض القدير ٤ / ١٠٥ ، ١٠٦ .

(١٤) في م : « لأن » .

أُسْلِمَتْ ابْنَتُهُ : لَا يُزَوِّجُهَا ، وَلَا يُسَافِرُ مَعَهَا ، لَيْسَ هُوَ لَهَا بِمَحْرَمٍ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ : هُوَ مُحْرَمٌ لَهَا ؛ لِأَنَّهَا مُحْرَمَةٌ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ . وَلَنَا ، أَنَّ إِبْنَاتَ الْمُحْرَمِيَّةِ يَقْتَضِي الْخُلُوءَ بِهَا ، فَيَجِبُ أَنْ لَا تُنْبِتَ لِكَافِرٍ عَلَى مُسْلِمَةٍ ، كَالْحَضَائَةِ لِلطُّفْلِ ، وَلَآئِهْ لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهَا أَنْ يَفْتِنَهَا عَنْ دِينِهَا كَالطُّفْلِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ يَبْطُلُ بِأَمِّ الْمَرْئِي بِهَا ، وَابْنَتِهَا ، وَالْمُحْرَمَةِ بِاللَّعَانِ ، وَبِالْمَجُوسِيِّ مَعَ ابْنَتِهِ ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي الْمَجُوسِيِّ خِلَافٌ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهَا ، وَيَعْتَقَدُ جُلُهَا . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي مَوَاضِعَ . وَيُشْتَرَطُ فِي الْمُحْرَمِ أَنْ يَكُونَ بِالْعَمَلِ عَاقِلًا . قِيلَ لِأَحْمَدَ : فَيَكُونُ الصَّبِيُّ مُحْرَمًا ؟ قَالَ : لَا ، حَتَّى يَحْتَلِمَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ ، فَكَيْفَ يَخْرُجُ مَعَ امْرَأَةٍ . وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْمُحْرَمِ حِفْظَ الْمَرْأَةِ ، وَلَا يَخْصُلُ إِلَّا مِنَ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ ، فَاعْتَبَرَ ذَلِكَ .

فصل : وَنَفَقَةُ الْمُحْرَمِ فِي الْحَجِّ عَلَيْهَا . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ سَبِيلِهَا ، فَكَانَ عَلَيْهَا نَفَقَتُهُ ، كَالرَّاحِلَةِ . فَعَلَى هَذَا يُعْتَبَرُ فِي اسْتِطَاعَتِهَا أَنْ تَمْلِكَ زَادًا وَرَاحِلَةً لَهَا وَلِ الْمُحْرَمِهَا ؛ فَإِنْ اِمْتَنَعَ مُحْرَمُهَا مِنَ الْحَجِّ مَعَهَا ، مَعَ بَذْلِهَا لَهُ نَفَقَتُهُ ، فَهِيَ كَمَنْ لَا مُحْرَمَ لَهَا ؛ لِأَنَّهَا^(١٥) لَا يُمْكِنُهَا الْحَجُّ بِغَيْرِ مُحْرَمٍ . وَهَلْ يَلْزَمُهُ إِجَابَتُهَا إِلَى ذَلِكَ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ . نَصٌّ عَلَيْهِمَا . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْحَجُّ مَعَهَا ؛ لِأَنَّ فِي الْحَجِّ مَشَقَّةَ شَدِيدَةً ، وَكُلْفَةً عَظِيمَةً ، فَلَا تَلْزَمُ أَحَدًا لِأَجْلِ غَيْرِهِ ، كَمَا لَمْ يَلْزَمُهُ أَنْ يَحُجَّ عَنْهَا إِذَا كَانَتْ مَرِيضَةً .

فصل : وَإِذَا مَاتَ مُحْرَمُ الْمَرْأَةِ فِي الطَّرِيقِ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : / إِذَا تَبَاعَدَتْ مَضَتْ ، فَقَضَتِ الْحَجَّ . قِيلَ لَهُ^(١٦) : قَدِمَتْ مِنْ خُرَاسَانَ ، فَمَاتَ وَلِيُّهَا بِمَقْدَادَ ؟ فَقَالَ : تُمْضِي إِلَى الْحَجِّ ، وَإِذَا كَانَ الْقَرَضُ خَاصَّةً فَهُوَ آكَدُ . ثُمَّ قَالَ :

(١٥) سقط من : ١ ، ب .

(١٦) سقط من : الأصيل ، ١ ، ب .

لا^(١٧) بُدُّ لَهَا مِنْ أَنْ تَرْجِعَ . وَهَذَا لِأَنَّهَا لَا بُدَّ لَهَا مِنَ السَّفَرِ بِغَيْرِ مَخْرَمٍ ، فَمُضِيِّهَا إِلَى قَضَاءِ حَاجَتِهَا أَوْلَى . لَكِنْ إِنْ كَانَ حَاجَتُهَا تَطَوُّعًا ، وَأَمَكَّنَهَا الْإِقَامَةُ فِي بَلَدٍ ، فَهُوَ أَوْلَى مِنْ سَفَرِهَا بِغَيْرِ مَخْرَمٍ .

فصل : وَلَيْسَ لِلرَّجُلِ مَنَعُ امْرَأَتِهِ مِنْ حَاجَةِ الْإِسْلَامِ . وَهَذَا قَالَ النَّحْوِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْ قَوْلِي^(١٨) الشَّافِعِيُّ . وَلَهُ قَوْلٌ آخَرُ ، لَهُ مَنَعُهَا مِنْهُ . بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْحَجَّ عَلَى التَّرَاخِي . وَلَنَا ، أَنَّهُ قَرَضَ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَنَعُهَا مِنْهُ ، كَصَوْمِ رَمَضَانَ ، وَالصَّلَاةِ الْخَمْسِ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ تَسْتَأْذِنَهُ فِي ذَلِكَ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . فَإِنْ أَذِنَ ، وَإِلَّا خَرَجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ . فَأَمَّا حَجُّ التَّطَوُّعِ ، فَلَهُ مَنَعُهَا مِنْهُ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ أَحْفَظَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ لَهُ مَنَعَهَا مِنَ الْخُرُوجِ إِلَى الْحَجِّ التَّطَوُّعِ . وَذَلِكَ لِأَنَّ حَقَّ الزَّوْجِ وَاجِبٌ ، فَلَيْسَ لَهَا تَقْوِيَّتُهُ بِمَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ ، كَالسَّيِّدِ مَعَ عِيْدِهِ . وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا مِنَ الْحَجِّ الْمُنْذُورِ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهَا ، أَشْبَهَ حَاجَةَ الْإِسْلَامِ .

فصل : وَلَا تَخْرُجُ إِلَى الْحَجِّ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . قَالَ : وَلَهَا أَنْ تَخْرُجَ إِلَيْهِ فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ الْمَبْتُوتِ . وَذَلِكَ لِأَنَّ لَزُومَ الْمَنْزِلِ ، وَالْمَيْتِ فِيهِ^(١٩) ، وَاجِبٌ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ ، وَقَدْ مَّ عَلَى الْحَجِّ ، لِأَنَّهُ يَفُوتُ ، وَالطَّلَاقُ الْمَبْتُوتُ لَا يَجِبُ فِيهِ ذَلِكَ . وَأَمَّا عِدَّةُ الرَّجْعَةِ ، فَالْمَرْأَةُ فِيهِ بِمَنْزِلَتِهَا فِي صُلْبِ^(٢٠) النِّكَاحِ ، لِأَنَّهَا زَوْجَةٌ . وَإِذَا خَرَجَتْ لِلْحَجِّ ، فَتَوَفَّى زَوْجُهَا ، وَهِيَ قَرِيْبَةٌ ، رَجَعَتْ لِعَتَقْدٍ فِي مَنْزِلِهَا ، وَإِنْ تَبَاعَدَتْ ، مَضَتْ فِي سَفَرِهَا . ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ .

(١٧) سقطت « لا » من : الأصل ، ١ .

(١٨) في ب ، م : « قول » .

(١٩) سقط من : ١ .

(٢٠) في ب ، م : « طلب » .

٥٤١ - مسألة ؛ قال : (فَمَنْ قَرَطَ فِيهِ ^(١) حَتَّى تُرْفَى ، أُخْرِجَ عَنْهُ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ حَبَّةً وَغُمْرَةً)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ ، وَأَمَكَّنْهُ فَعَلَهُ ، وَجَبَ عَلَيْهِ عَلَى الْفَوْرِ ، وَلَمْ يَجْزُ لَهُ تَأْخِيرُهُ . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَجِبُ الْحَجُّ وَجُوبًا مُوسَّعًا ، وَلَهُ تَأْخِيرُهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ / أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ عَلَى الْحَجِّ ^(٢) ، وَتَخَلَّفَ بِالْمَدِينَةِ ، لَا مُحَارِبًا ، وَلَا مَشْغُولًا بِشَيْءٍ ، وَتَخَلَّفَ أَكْثَرُ النَّاسِ قَادِرِينَ عَلَى الْحَجِّ ، وَلَئِنْ إِذَا أَخَّرَهُ ثُمَّ فَعَلَهُ فِي السَّنَةِ الْأُخْرَى لَمْ يَكُنْ قَاضِيًا لَهُ ، ذَلِكَ عَلَى أَنَّ وَجُوبَهُ عَلَى التَّرَاخُي . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ^(٣) . وَقَوْلُهُ : ﴿ وَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ^(٤) . وَالْأَمْرُ عَلَى الْفَوْرِ . وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيَتَعَجَّلْ » ^(٥) . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ ^(٦) . وَفِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ ، وَابْنِ مَاجَهَ : « فَإِنَّهُ قَدْ يَمْرُضُ

(١) سقط من : الأصل ، ١ .

(٢) حديث تأمير أبي بكر على الحج أخرجه البخاري ، في : باب ما يستمر من العورة ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب لا يطوف بالبيت عريان ... ، من كتاب الحج ، وفي : باب كيف ينبذ إلى أهل العهد ، من كتاب الجزية ، وفي : باب حج أبي بكر بالناس في سنة تسع ، من كتاب المغازي ، وفي : باب قوله : ﴿ فسيحوا في الأرض ﴾ ، وباب قوله : ﴿ وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر ﴾ ، وباب : ﴿ إلا الذين عاهدتم من المشركين ﴾ ، في تفسير سورة براءة ، من كتاب التفسير . صحيح البخاري ١ / ١٠٣ ، ٢ / ١٨٨ ، ٤ / ١٢٤ ، ٥ / ٢١٢ ، ٦ / ٨٠ ، ٨١ . ومسلم ، في : باب لا يحج البيت مشرك ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٨٢ . وأبو داود ، في : باب يوم الحج الأكبر ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٥١ . والنسائي ، في : باب قوله عز وجل : ﴿ خذوا زينتكم عند كل مسجد ﴾ ، من كتاب المناسك المجهي ٥ / ١٨٦ ، والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣ .

(٣) سورة آل عمران ٩٧ .

(٤) سورة البقرة ١٩٦ .

(٥) في الأصل ، م : « فليعجل » .

(٦) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢١٤ ، ٢٢٥ ، ٣٢٣ ، ٣٥٥ ، وأبو داود ، في : باب حدثنا مسند ... ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٠٢ . وابن ماجه ، في : باب الخروج إلى الحج ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٦٢ .

الْمَرِيضُ ، وَتَضِلُّ الضَّالَّةُ ، وَتَعْرِضُ الْحَاجَةُ . قال أحمد : وَرَوَاهُ الثَّوْرِيُّ ، وَوَكَيْعٌ ، عَنْ أَبِي إِسْرَائِيلَ ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ أَخِيهِ الْفَضْلِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ مَلَكَ زَاوَادًا وَرَاحِلَةً تُبْلِغُهُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ ، وَلَمْ يَحُجَّ ، فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا » . قال الترمذي^(٧) : لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ : وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ مَاتَ ، وَلَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ ، لَمْ يَمْنَعَهُ مَرَضٌ حَاسٍ ، أَوْ سُلْطَانٌ جَائِرٌ ، أَوْ حَاجَةٌ ظَاهِرَةٌ ، فَلَيَّمْتُ عَلَى أَى حَالٍ شَاءَ ، يَهُودِيًّا ، أَوْ نَصْرَانِيًّا »^(٨) . وَعَنْ عَمْرِو بْنِ نُحَيْلٍ ، وَكَذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَلَأَنَّهُ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ ، فَكَانَ وَاجِبًا عَلَى الْفُورِ ، كَالصَّيَامِ . وَلَأَنَّ وَجُوبَهُ بِصِفَةِ التَّوَسُّعِ يُخْرِجُهُ عَنْ رُبِّيَّةِ الْوَاجِبَاتِ ، لِأَنَّهُ يُؤَخَّرُ إِلَى غَيْرِ غَايَةٍ ، وَلَا يَأْتُمُّ بِالْمَوْتِ قَبْلَ فِعْلِهِ ، لِكَوْنِهِ فَعَلٌ مَا يَجُوزُ لَهُ فِعْلُهُ ، وَلَيْسَ عَلَى الْمَوْتِ أَمَارَةٌ يَقْدَرُ بَعْدَهَا عَلَى فِعْلِهِ . فَأَمَّا النَّبِيُّ ﷺ ، فَإِنَّمَا فَتَحَ مَكَّةَ سَنَةَ ثَمَانٍ ، وَإِنَّمَا أُخْرَى سَنَةَ تِسْعٍ ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ لَهُ عُذْرٌ ، مِنْ عَدَمِ الْإِسْطَاعَةِ ، أَوْ كَرِهَ رُؤْيَةَ الْمُشْرِكِينَ غُرَاءَ حَوْلِ الْبَيْتِ ، فَأَخَّرَ الْحَجَّ حَتَّى بَعَثَ أَبَا بَكْرٍ يُتَادَى : « أَنْ لَا يَحُجَّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ ، وَلَا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ »^(٩) . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أُخْرِيَ / بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى لِتَكُونَ حَجَّتُهُ^(١٠) حَجَّةَ الْوَدَاعِ فِي السَّنَةِ الَّتِي اسْتَدَارَ فِيهَا الزَّمَانُ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ، وَيُصَادَفُ وَقْفَتُهُ^(١١) الْجُمُعَةَ ، وَيُكْمِلُ اللَّهُ دِينَهُ .

ط ٢٣٧/٣

(٧) في : باب ما جاء في التغليظ في ترك الحج ، من أبواب الحج . عارضة الأحمدي ٤ / ٢٧ . وانظر تلخيص

الحبير ٢ / ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

(٨) انظر تلخيص الحبير ٢ / ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

(٩) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة .

(١٠) سقط من : م .

(١١) في ١ ، م : وقفه .

وَيُقَالُ : إِنَّهُ اجْتَمَعَ يَوْمَئِذٍ أَغْيَادُ أَهْلِ كُلِّ دِينٍ ، وَلَمْ يَجْتَمِعْ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ . فَأَمَّا تَسْمِيَةُ فِعْلِ الْحَجِّ قَضَاءً ، فَإِنَّهُ يُسَمَّى بِذَلِكَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾ ^(١٢) ، وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْوُجُوبِ عَلَى الْقَوْرِ تَسْمِيَةُ الْقَضَاءِ ؛ فَإِنَّ الرِّكَاتَةَ تَجِبُ عَلَى الْقَوْرِ ، وَلَوْ أَخَّرَهَا لَا تُسَمَّى قَضَاءً ، وَالْقَضَاءُ الْوَاجِبُ عَلَى الْقَوْرِ إِذَا أَخَّرَهُ لَا يُسَمَّى قَضَاءً الْقَضَاءِ ، وَلَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ فِي الْحَجِّ أَنَّهُ لَا يَعِيشُ إِلَى سَنَةٍ أُخْرَى ، لَمْ يَجِزْ لَهُ تَأْخِيرُهُ ، فَلَوْ أَخَّرَهُ لَا يُسَمَّى قَضَاءً . إِذَا ثَبَتَ هَذَا عُذْنَا إِلَى شَرْحِ مَسْأَلَةِ الْكِتَابِ ، فَتَقُولُ : مَتَى تُؤَفَّى مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ وَلَمْ يَحُجَّ ، وَجَبَ أَنْ يُخْرَجَ عَنْهُ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ مَا يُحَجُّ بِهِ عَنْهُ وَيُعْتَمَرُ ، سَوَاءً فَاتَهُ بِتَفْرِيطٍ أَوْ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ . وَهَذَا قَالَ الْحَسَنُ ، وَطَاوُسٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ : يَسْقُطُ بِالْمَوْتِ ؛ فَإِنْ وَصَّى بِهَا فَهِيَ مِنَ الثَّلَاثِ . ^(١٣) وَهَذَا قَوْلُ ^(١٤) الشَّعْبِيِّ ، وَالتَّحْمِيُّ ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ فَتَسْقُطُ بِالْمَوْتِ ، كَالصَّلَاةِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ أَبِيهَا ، مَاتَ وَلَمْ يَحُجَّ ؟ قَالَ : « حُجِّي عَنْ أَبِيكَ » . وَعَنْهُ ، أَنَّ امْرَأَةً نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ ، فَمَاتَتْ ، فَأَتَى أَخُوهَا النَّبِيَّ ﷺ ، فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : « أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُخْتِكَ دَيْنٌ ، كُنْتَ ^(١٥) قَاضِيَةً ؟ » قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : « فَاقْضُوا ^(١٦) اللَّهَ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ » ^(١٧) . رَوَاهُمَا النَّسَائِيُّ ^(١٨) . وَرَوَى هَذَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَلَأَنَّهُ حَقٌّ اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ ،

(١٢) سورة الحج ٢٩ .

(١٣-١٤) في م : « وَهَذَا قَالَ » .

(١٤) في ب ، م : « أَمَا كُنْتَ » .

(١٥) في م زيادة : « دِينَ » .

(١٦) في المجتبى : « بِالْوَفَاءِ » .

(١٧) الأول في : باب الحج عن الميت الذي لم يحج ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ٨٨ . والثاني في : باب

الحج عن الميت الذي نذر أن يحج ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ٨٧ .

تَدْخُلُهُ النَّيَابَةُ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِالمَوْتِ كَالَّذِينَ . وَيُخْرَجُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ ، فَإِنَّهَا لَا تَدْخُلُهَا النَّيَابَةُ ، وَالْعُمْرَةُ كَالْحَجِّ فِي الْقَضَاءِ ، فَإِنَّهَا وَاجِبَةٌ ، وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَبَا رَزِينٍ أَنْ يُحْجَّ عَنْ أَبِيهِ وَيَقْتَمِرَ^(١٨) ، وَيَكُونُ مَا يُحْجُّ بِهِ وَيَقْتَمِرُ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ دِينَ مُسْتَقَرٌّ ، فَكَانَ مِنْ جَمِيعِ المَالِ ، كَذَيْنِ الأَدَمِيِّ .

فصل : / وَيُسْتَتَابُ مَنْ يُحْجُّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ وَجَبَ عَلَيْهِ ، إِمَّا مِنْ بَلَدِهِ أَوْ مِنْ ٢٣٨/٣
المَوْضِعِ الذِي أُيَسَّرَ^(١٩) فِيهِ . وَهَذَا قَالَ الحَسَنُ ، وَإِسْحَاقُ ، وَمَالِكٌ فِي التَّنْذِيرِ .
 وَقَالَ عَطَاءٌ فِي التَّنْذِيرِ : إِنْ لَمْ يَكُنْ نَوَى مَكَائِنًا ، فَمِنْ مِيقَاتِهِ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْمُثَنِّبِ .
 وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي مَنْ عَلَيْهِ حَجَّةُ الإِسْلَامِ : يُسْتَأْجَرُ مَنْ يُحْجُّ عَنْهُ مِنَ المِيقَاتِ ؛ لِأَنَّ الإِحْرَامَ لَا يَجِبُ مِنْ دُونِهِ . وَلَنَا ، أَنَّ الحَجَّ وَاجِبٌ عَلَى المَيِّتِ مِنْ بَلَدِهِ ، فَوَجَبَ أَنْ يَتَوَبَّ عَنْهُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ يَكُونُ عَلَى وَفْقِ الأَدَاءِ ، كَقَضَاءِ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ ، وَكَذَلِكَ الحُكْمُ فِي حَجِّ التَّنْذِيرِ وَالْقَضَاءِ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ وَطَنَانِ اسْتَيْبَ مِنْ أَقْرَبِهِمَا .
 فَإِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الحَجُّ بِخُرَاسَانَ وَمَاتَ بِبَغْدَادَ ، أَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ بِبَغْدَادَ فَمَاتَ بِخُرَاسَانَ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : يُحْجُّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ وَجَبَ عَلَيْهِ ، لَا مِنْ حَيْثُ مَوْتُهُ .
 وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُحْجَّ عَنْهُ مِنْ أَقْرَبِ المَكَائِنِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ حَيًّا فِي أَقْرَبِ المَكَائِنِ ، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الحَجُّ مِنْ أَبْعَدَ مِنْهُ ، فَكَذَلِكَ نَائِبُهُ . فَإِنْ أَحْجَّ عَنْهُ مِنْ دُونِ ذَلِكَ ، فَقَالَ القَاضِي : إِنْ كَانَ دُونَ مَسَافَةِ القَصْرِ أَجْزَأُهُ ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ القَرِيبِ ، وَإِنْ كَانَ أَبْعَدَ لَمْ يُجْزَئِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوَدِّ الوَاجِبَ بِكَمَالِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْزَئَهُ وَيَكُونُ مُسَيِّقًا ، كَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الإِحْرَامُ مِنَ المِيقَاتِ ، فَأَحْرَمَ مِنْ دُونِهِ .

فصل : فَإِنْ خَرَجَ لِلْحَجِّ ، فَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ ، حُجَّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ مَاتَ ؛ لِأَنَّهُ
أَسْقَطَ بَعْضُ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَجِبْ ثَانِيًا . وَكَذَلِكَ إِنْ مَاتَ نَائِبُهُ ، اسْتَيْبَ مِنْ

(١٨) تقدم تخريجه في صفحة ١٤ .

(١٩) في م : د أحصر .

حَيْثُ مَاتَ لَدُنْكَ . وَلَوْ أُخْرِمَ بِالْحَجِّ ، ثُمَّ مَاتَ ، صَحَّتِ النَّيَابَةُ عَنْهُ فِيمَا بَقِيَ مِنَ النَّسْلِ ، سَوَاءَ كَانَ إِجْرَامُهُ لِنَفْسِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَدْخُلُهَا النَّيَابَةُ ، فَإِذَا مَاتَ بَعْدَ فِعْلِ بَعْضِهَا قُضِيَ عَنْهُ بَاقِيهَا ، كَالزَّكَاةِ .

فصل : فَإِنْ لَمْ يُخْلِفْ تَرَكَةً تَقَى بِالْحَجِّ مِنْ بَلَدِهِ ، حُجَّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ تَبْلُغُ . وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ ذَيْنَ لَأَدَمِيٍّ تَحَاصًّا ، وَيُوْخَذُ لِلْحَجِّ حِصَّتَهُ ، فَيُحَجُّ بِهَا مِنْ حَيْثُ تَبْلُغُ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي رَجُلٍ أَوْصَى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ ، وَلَا تَبْلُغُ النَّفَقَةُ ؟ قَالَ : يُحَجُّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ تَبْلُغُ النَّفَقَةُ لِلرَّائِبِ مِنْ غَيْرِ مَدِينَتِهِ . وَهَذَا لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا أُمِرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » (٢٠) . / وَلَئِنَّهُ قَدَرَ عَلَى أَدَاءِ بَعْضِ الْوَاجِبِ ، فَلَزِمَهُ ، كَالزَّكَاةِ . وَعَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَجَّ يَسْقُطُ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ أَوْصَى بِحَجَّةٍ وَاجِبَةٍ ، وَلَمْ يُخْلِفْ مَا تَيَمُّ بِهِ حَجَّةً ، هَلْ يُحَجُّ عَنْهُ مِنَ الْمَدِينَةِ ، أَوْ مِنْ حَيْثُ تَيَمُّ الْحَجَّةُ ؟ فَقَالَ : مَا يَكُونُ الْحَجُّ عِنْدِي إِلَّا مِنْ حَيْثُ وَجِبَ عَلَيْهِ . وَهَذَا تَنْبِيهُ عَلَى سَقُوطِ عَمَّنْ عَلَيْهِ ذَيْنَ لَا تَقَى تَرَكَتَهُ بِهِ وَبِالْحَجِّ ، فَإِنَّهُ إِذَا أَسْقَطَهُ مَعَ عَدَمِ الْمُعَارِضِ ، فَمَعَ الْمُعَارِضِ (٢١) بِحَقِّ الْأَدَمِيِّ الْمُؤَكَّدِ أَوَّلَى وَأُخْرَى . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَسْقُطَ عَمَّنْ عَلَيْهِ ذَيْنَ وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْأَدَمِيِّ الْمُعَيَّنِ أَوَّلَى بِالتَّقْدِيمِ لِتَأْكِيدِهِ ، وَحَقَّهُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى ، مَعَ أَنَّهُ لَا يُعَكِّنُ أَدَاؤُهُ عَلَى الْوَجْهِ الْوَاجِبِ .

فصل : وَإِنْ أَوْصَى بِحَجٍّ تَطَوُّعٍ ، فَلَمْ يَفِ ثُلُثَهُ بِالْحَجِّ مِنْ بَلَدِهِ ، حُجَّ بِهِ مِنْ حَيْثُ يَبْلُغُ (٢٢) ، أَوْ يُعَانِ بِهِ فِي الْحَجِّ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَقَالَ : التَّطَوُّعُ مَا يُبَالَى مِنْ أَيْنَ كَانَ ، وَيُسْتَنَابُ عَنِ الْمَيِّتِ نَفَقَةً بِأَقْلٍ مَا يُوجَدُ ، إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْوَرَثَةُ بِزِيَادَةٍ ، أَوْ يَكُونَ قَدْ أَوْصَى بِشَيْءٍ ، فَيَجُوزُ مَا أَوْصَى بِهِ مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى الثَّلَاثِ .

(٢٠) تقدم في ١ / ٣١٥ .

(٢١) في الأصل ، ا ، ب : المعارضة .

(٢٢) في ب ، م : بلغ .

فصل : يُسْتَحَبُّ أَنْ يَحُجَّ الْإِنْسَانُ عَنْ أَبِيهِ ، إِذَا كَانَ مَيِّتِينَ أَوْ عَاجِزَيْنِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَبَا رَزِينٍ ، فَقَالَ : « حُجَّ عَنْ أَبِيكَ ، وَاعْتَمِرْ »^(٢٣) . وَسَأَلَتْ امْرَأَةٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَبِيهَا ، مَاتَ وَلَمْ يَحُجَّ ؟ فَقَالَ : « حُجِّي عَنْ أَبِيكَ »^(٢٤) . وَيُسْتَحَبُّ الْبَدَايَةُ^(٢٥) بِالْحَجِّ عَنْ الْأُمِّ ، إِنْ كَانَ تَطَوُّعًا أَوْ وَاجِبًا عَلَيْهِمَا . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي التَّطَوُّعِ ؛ لِأَنَّ الْأُمَّ مُقَدَّمَةٌ فِي الْبِرِّ ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ بِحُسْنِ صَحَابَتِي ؟ قَالَ : « أُمُّكَ » . قَالَ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ : « أُمُّكَ » . قَالَ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ : « أُمُّكَ » . قَالَ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ : « أُمُّكَ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَابْنُ خَالٍ^(٢٦) . وَإِنْ كَانَ الْحَجُّ وَاجِبًا عَلَى الْآبِ ذَوْنَهَا ، يَدَّأُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ ، فَكَانَ أَوَّلَى مِنَ التَّطَوُّعِ . وَرَوَى زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا حَجَّ الرَّجُلُ عَنْ وَالِدَيْهِ يُقْبَلُ مِنْهُ وَمِنْهُمَا ، وَاسْتَبْشَرَتْ أَرْوَاحُهُمَا فِي السَّمَاءِ ، وَكُتِبَ عِنْدَ اللَّهِ بَرًا » . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ حَجَّ عَنْ أَبِيهِ ، أَوْ قَضَى عَنْهُمَا مَغْرَمًا ، بَعِثَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ الْأَبْرَارِ » . وَعَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ حَجَّ / عَنْ أَبِيهِ أَوْ أُمِّهِ ، فَقَدْ قَضَى عَنْهُ حَاجَتَهُ ، وَكَانَ لَهُ فَضْلٌ عَشْرٍ حِجَجٍ » . رَوَى ذَلِكَ كُلَّهُ الدَّارِقُطْنِيُّ^(٢٧) .

(٢٣) تقدم في صفحة ١٤ .

(٢٤) تقدم في صفحة ٢٠ .

(٢٥) في م : البداية .

(٢٦) أخرجه البخاري ، في : باب من أحق الناس بحسن الصحبة ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ٨ / ٢ . ومسلم ، في : باب بر الوالدين وأنها أحق به ، من كتاب البر . صحيح مسلم ٤ / ١٩٧٤ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب النهي عن الإنساک في الحياة ... ، من كتاب الوصايا . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٠٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٢٧ ، ٣٩١ .

(٢٧) في : باب المواقيت ، من كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢ / ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

٥٤٢ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، وَلَمْ يَكُنْ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ ، رَدَّ مَا أَخَذَ ، وَكَانَتْ الْحَجَّةُ عَنْ نَفْسِهِ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ لِمَنْ لَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، فَإِنْ قَعَلَ وَقَعَ إِخْرَامُهُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ . وَهَذَا قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ : يَقَعُ الْحَجُّ بَاطِلًا ، وَلَا يَصِحُّ^(١) عَنْهُ وَلَا عَنْ غَيْرِهِ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مِنْ شَرْطِ^(٢) طَوَافِ الزِّيَارَةِ تَعْيِينَ النِّيَّةِ ، فَمَتَى نَوَّاهُ لَغَيْرِهِ وَلَمْ يَتَوَّ لِنَفْسِهِ ،^(٣) لَمْ يَقَعْ لِنَفْسِهِ ، كَذَا الطَّوْافُ حَامِلًا لَغَيْرِهِ^(٤) لَمْ يَقَعْ عَنْ نَفْسِهِ . وَقَالَ الْحَسَنُ ، وَإِبْرَاهِيمُ ، وَأَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ ، وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَمَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ : يَجُوزُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ مَنْ لَمْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ . وَحَكَّى عَنْ أَحْمَدَ مِثْلَ ذَلِكَ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : إِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى الْحَجِّ عَنْ نَفْسِهِ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْحَجِّ عَنْ نَفْسِهِ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ . وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ الْحَجَّ مِمَّا تَدْخُلُهُ النَّيَّاطَةُ ، فَجَازَ أَنْ يُؤَدِّيَهُ عَنْ غَيْرِهِ مَنْ لَمْ يُسْقِطْ فَرَضَهُ عَنْ نَفْسِهِ ، كَالزَّكَاةِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ : لَيْبِكَ عَنْ شُبْرَمَةٍ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ شُبْرَمَةٌ ؟ » قَالَ : قَرِيبٌ لِي . قَالَ : « هَلْ حَجَجْتَ قَطُّ ؟ » قَالَ : لَا . قَالَ : « فَاجْعَلْ هَذِهِ عَنْ نَفْسِكَ ، ثُمَّ احْجُجْ عَنْ شُبْرَمَةٍ » . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ^(٥) ، وَهَذَا لَفْظُهُ . وَلَئِنَّ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ قَبْلَ الْحَجِّ عَنْ نَفْسِهِ ، فَلَمْ يَقَعْ عَنْ الْغَيْرِ ، كَمَا لَوْ كَانَ صَبِيًّا . وَيُفَارِقُ الزَّكَاةَ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَوَبَّ عَنْ الْغَيْرِ ، وَقَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ بَعْضُهَا ، وَهَهُنَا لَا يَجُوزُ أَنْ

(١) فِي مِيزَانِهِ : « ذَلِكَ » .

(٢) فِي مِ : « شُرُوطٌ » .

(٣-٤) سَقَطَ مِنْ : مِ .

(٥) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الرَّجُلِ إِحْجَجَ عَنْ غَيْرِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٤٢٠ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْحَجِّ عَنْ الْمَيِّتِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١ / ٩٦٩ . وَلَمْ يَعْزِزْهُ ابْنُ حَجَرٍ وَلَا السَّاعِقِيُّ لِأَحْمَدَ فِي الْمُسْنَدِ . انْظُرْ تَلْخِيسَ الْحَبِيرِ ٢ / ٢٢٣ . وَالْفَتْحَ الرَّبَائِي ١١ / ٢٧ .

يَحُجُّ عَنِ الْغَيْرِ مَنْ شَرَعَ فِي الْحَجِّ قَبْلَ إِثْمَامِهِ ، وَلَا يَطُوفُ عَنْ غَيْرِهِ مَنْ لَمْ يَطُفْ عَنْ نَفْسِهِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ عَلَيْهِ رَدَّ مَا أَخَذَ مِنَ التَّفَقُّعِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْعِ الْحَجُّ عَنْهُ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ لَمْ يَحُجَّ .

فصل : وَإِنْ أُحْرِمَ بِطَطْوُعٍ أَوْ نَذِيرٍ مَنْ لَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ ، وَقَعَّ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ . وَهَذَا قَالَ ابْنُ عَمَرَ ، وَأَكْسَرُ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُزَنِّدِ : يَقَعُّ مَا نَوَاهُ . وَهُوَ رِوَايَةُ أُخْرَى / عَنْ أَحْمَدَ ، ٢٣٩/٣ ط وَقَوْلُ أَبِي بَكْرٍ ، لَمَّا تَقَدَّمَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أُحْرِمَ بِالْحَجِّ وَعَلَيْهِ فَرَضُهُ ، فَوَقَعَّ عَنْ فَرَضِهِ كَالْمُطَلَّقِ . وَلَوْ أُحْرِمَ بِطَطْوُعٍ ، وَعَلَيْهِ مَنْذُورَةٌ ، وَقَعَّتْ عَنِ الْمَنْدُورَةِ ؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ ، فَهِيَ كَحَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، وَالْعُمْرَةِ كَالْحَجِّ فِيمَا ذَكَرْنَا ؛ لِأَنَّهَا أَحَدُ التُّسْكِينِ ، فَأُشْبِهَتِ الْآخَرَ ، وَالتَّائِبُ كَالْمَنْوِبِ عَنْهُ فِي هَذَا ، فَغَنِيَ أُحْرَمَ التَّائِبُ بِطَطْوُعٍ ، أَوْ نَذِيرٍ عَمَّنْ لَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ ، وَقَعَّتْ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ؛ لِأَنَّ التَّائِبَ يَجْرِي مَجْرَى الْمَنْوِبِ عَنْهُ . وَإِنْ اسْتَنْابَ رَجُلَانِ فِي حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، وَمَنْذُورٍ أَوْ تَطَوُّعٍ ، فَأَيُّهُمَا سَبَقَ بِالْإِحْرَامِ ، وَقَعَّتْ حَجَّتَهُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، وَتَقَعُّ الْآخَرَى تَطَوُّعًا ، أَوْ عَنِ النَّذِيرِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُّ الْإِحْرَامُ عَنْ غَيْرِ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، مِمَّنْ هِيَ عَلَيْهِ ، فَكَذَلِكَ مِنْ تَائِبِهِ .

فصل : إِذَا كَانَ الرَّجُلُ قَدْ أَسْقَطَ فَرَضَ أَحَدِ التُّسْكِينِ عَنْهُ ، دُونَ الْآخَرِ ، جَازَ أَنْ يَتَوَبَّعَ عَنْ غَيْرِهِ ، فِيمَا أَدَّى فَرَضَهُ دُونَ الْآخَرِ . وَلَيْسَ لِلصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ أَنْ يَتَوَبَّعَا فِي الْحَجِّ عَنْ غَيْرِهِمَا ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يُسْقِطَا فَرَضَ الْحَجِّ عَنْ أَنْفُسِهِمَا ، فَهَمَا كَالْحُرِّ الْبَالِغِ فِي ذَلِكَ ، وَأَوَّلَى مِنْهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ لِهَذَا التَّيَّابَةَ فِي حَجِّ التَّطَوُّعِ دُونَ الْفَرَضِ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ أَهْلِ التَّطَوُّعِ دُونَ الْفَرَضِ ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَقَعَّ الْحَجَّةُ الَّتِي تَابَا فِيهَا عَنْ فَرَضِهِمَا ؛ لِكَوْنِهِمَا لَيْسَا مِنْ أَهْلِهِ ، فَيَقِثُ لِمَنْ فَعَلَتْ عَنْهُ . وَعَلَى هَذَا لَا يَلْزَمُهُمَا

رُدُّ ما أَخَذَا لذلك ، كالبالغ الحرِّ الذي قد حَجَّ عن نفسه .

فصل : إذا أُحْرِمَ بالْمُنْدُورَةِ مَنْ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ ، فَوَقَعَتْ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، فَاَلْمَنْصُوصُ عَنْ أَحَدٍ أَنَّ الْمُنْدُورَةَ لَا تُسْقَطُ عَنْهُ . وهو قول ابنِ عمرَ وأُبي ، وعطاء ؛ لأنها حَجَّةٌ وَاحِدَةٌ ، فلا تُجْزِئُ عَنْ حَجَّتَيْنِ ، كما لو نَذَرَ حَجَّتَيْنِ ، فَحَجَّ وَاحِدَةً . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْزِئَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَتَى بِالْحَجَّةِ نَاقِضًا لَهَا نَذْرَهُ ، فَأَجْزَأَتْهُ ، كما لو كان مِمَّنْ أَسْقَطَ فَرَضَ الْحَجِّ عَنْ نَفْسِهِ . وقد نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ ، عَنْ أَحَدٍ ، فِي مَنْ نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ مَفْرُوضَةٌ ، فَأُحْرِمَ عَنِ النَّذْرِ ، وَقَعَتْ عَنِ الْمَفْرُوضِ ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ آخَرَ . وهذا مثل ما لو نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ يَقْدُمُ فَلَانٌ فَقَدِمَ فِي يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ ، فَتَوَّاهُ عَنْ فَرَضِهِ وَنَذْرِهِ ، عَلَى رِوَايَةٍ . وهذا قول ابنِ عَبَّاسٍ ، وَعِكْرَمَةَ . / وَرَوَى سَعِيدٌ بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعِكْرَمَةَ أَنَّهُمَا قَالَا ، فِي رَجُلٍ نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ ، وَلَمْ يَكُنْ حَجَّ الْفَرِيضَةَ ، قَالَ : يُجْزِئُهُمَا جَمِيعًا . وَسُئِلَ عِكْرَمَةُ عَنْ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : يَقْضِي حَجَّهُ^(٥) عَنْ نَذْرِهِ ، وَعَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ رَجُلًا نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ، فَصَلَّى الْعَصْرَ ، أَلَيْسَ ذَلِكَ يُجْزِئُهُ مِنَ الْعَصْرِ وَمِنَ النَّذْرِ ؟ قَالَ : وَذَكَرْتُ قَوْلِي لِابْنِ عَبَّاسٍ ، فَقَالَ : أَصَبْتَ . أَوْ أَحْسَنْتَ .

٢٤٠/٣

٥٤٣ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ حَجَّ وَهُوَ غَيْرُ بَالِغٍ ، فَلَبَّغَ ، أَوْ عَبْدٌ فَعَتَّقَ ، فَعَلَيْهِ الْحَجُّ)

قال ابنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ ، إِلَّا مَنْ شَدَّ عَنْهُمْ مِمَّنْ لَا^(١) يُعْتَدُ بِقَوْلِهِ^(٢) خِلَافًا ، عَلَى أَنَّ الصَّبِيَّ إِذَا حَجَّ فِي حَالِ صِبْغِهِ ، وَالْعَبْدُ إِذَا حَجَّ فِي حَالِ رِقِّهِ ، ثُمَّ بَلَغَ الصَّبِيُّ وَعَتَّقَ الْعَبْدُ ، أَنَّ عَلَيْهِمَا حَجَّةَ الْإِسْلَامِ ، إِذَا وَجَدَا إِلَيْهَا سَبِيلًا . كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءٌ ، وَالْحَسَنُ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ،

(٥) فِي الْأَصْلِ ، ب : حَجَّتُهُ . وَفِي م : حَجَّةٌ .

(١-١) فِي الْأَصْلِ ، أ : يَحْدُ قَوْلُهُ .

وإسحاق ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي . قال الترمذي : وقد أجمع أهل العلم عليه . وقال الإمام أحمد ، عن محمد بن كعب القرظي ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إني أريد أن أجدد في صدور المؤمنين عهدا ، أيما صبي حج به أهله فمات أجزأت عنه ، فإن أدرك فعليه الحج ، وأيما مملوك حج به أهله ، فمات أجزأت عنه ، فإن أعتق ، فعليه الحج » . رواه سعيد ، في « سننه »^(٢) ، والشافعي ، في « مسنده » ، عن ابن عباس من قوله^(٣) . ولأن الحج عبادة بدنية ، فعلاها قبل وقت وجوبها ، فلم يمنع ذلك وجوبها عليه في وقتها ، كما لو صلى قبل الوقت ، وكما لو صلى ، ثم بلغ في الوقت .

فصل : فإن بلغ الصبي ، أو عتق العبد بعرفة ، أو قبلها ، غير مُحَرَّمين ، فأحرما ووقفا بعرفة ، وأتما المناسك ، أجزأهما عن حجة الإسلام . لا تعلم فيه خلافا ؛ لأنه لم يفتها شيء من أركان الحج ، ولا فعلا شيئا منها قبل وجوبه . وإن كان البلوغ والعتق وهما مُحَرَّمين ، أجزأهما أيضا عن حجة الإسلام . كذلك قال ابن عباس . وهو مذهب الشافعي ، وإسحاق . وقاله الحسن في العيد . وقال مالك : لا يُجزئهما . واختاره ابن المنذر . / وقال أصحاب الرأي : لا يُجزئ العبد ، فأما الصبي ، فإن جدّد إحراما بعد أن احتلم قبل الوقوف ، أجزأه ، وإلا فلا ؛ لأن إحرامهما لم يتعقد واجبا ، فلا يُجزئ عن الواجب ، كما لو يقيا على حالهما . ولنا ، أنه أدرك الوقوف حرا بالغا ، فأجزأه ، كما لو أحرَمَ تلك الساعة . قال أحمد : قال طاووس ، عن ابن عباس : إذا أعتق^(٤) العبد بعرفة ، أجزأت عنه

(٢) عزاه الزيلعي ، في أول كتاب الحج ، لأبي داود في مراسيله . نصب الرأية ٣ / ٧ .

(٣) أخرجه الشافعي ، في : باب فيما جاء في فرض الحج وشروطه ، من كتاب الحج . ترتيب مسند الشافعي

٢٨٣ / ١ .

(٤) في م : عتق .

حَجَّتُهُ ؛ فَإِنْ أُعْتِقَ بِجَمْعٍ^(٥) ، لَمْ تُجْزِئْ عَنْهُ . وَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ : لَا تُجْزِئُ . وَمَالِكٌ يَقُولُهُ أَيْضًا ، وَكَيْفَ لَا يُجْزِئُهُ ، وَهُوَ لَوْ أُحْرِمَ تِلْكَ السَّاعَةَ كَانَ حَاجَهُ تَامًا ! وَمَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ لَا يُجْزِئُهُ إِلَّا هَؤُلَاءِ . وَالْحُكْمُ فِيهَا إِذَا أُعْتِقَ الْعَبْدُ وَبَلَغَ الصَّبِيُّ بَعْدَ خُرُوجِهِمَا مِنْ عَرَفَةَ ، فَقَادَا إِلَيْهَا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ لَيْلَةَ النَّحْرِ ، كَالْحُكْمِ فِيهَا إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِيهَا ؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ أَدْرَكَا مِنَ الْوَقْتِ مَا يُجْزِئُ وَلَوْ كَانَ لَحِظَةً . وَإِنْ لَمْ يَعُودَا ، أَوْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ ، لَمْ يُجْزِئْهُمَا عَنْ حَاجَةِ الْإِسْلَامِ ، وَبُتْمَانِ حَاجَتِهِمَا تَطَوُّعًا ؛ لِغَوَاةِ الْوُقُوفِ الْمَفْرُوضِ ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِمَا ؛ لِأَنَّهُمَا حَاجَا تَطَوُّعًا بِإِحْرَامِ صَحِيحٍ مِنَ الْمِيقَاتِ ، فَأَشْبَهَا بِالْبَالِغِ الَّذِي يَحُجُّ تَطَوُّعًا . فَإِنْ قِيلَ فَلِمَ لَا قُلْتُمْ : إِنَّ الْوُقُوفَ الَّذِي^(٦) فَعَلَاهُ يَصِيرُ فَرَضًا ، كَمَا قُلْتُمْ فِي الْإِحْرَامِ الَّذِي أُحْرِمَ بِهِ قَبْلَ الْبُلُوغِ يَصِيرُ بَعْدَ بُلُوغِهِ فَرَضًا ؟ قُلْنَا : إِنَّمَا اعْتَدَدْنَا لَهُ بِإِحْرَامِهِ الْمَوْجُودِ بَعْدَ بُلُوغِهِ ، وَمَا قَبْلَهُ^(٧) تَطَوُّعٌ لَمْ يَنْقَلِبْ فَرَضًا ، وَلَا اعْتَدَّ لَهُ بِهِ ، فَالْوُقُوفُ مِثْلُهُ ، فَتَظَاهَرَهُ أَنْ يَنْلُغَ وَهُوَ وَاقِفٌ بِعَرَفَةَ ، فَإِنَّهُ يُعْتَدُّ لَهُ بِمَا أَدْرَكَ مِنَ الْوُقُوفِ ، وَيَصِيرُ فَرَضًا دُونَ مَا مَضَى .

فصل : وَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ ، أَوْ عَتَقَ الْعَبْدُ قَبْلَ الْوُقُوفِ ، أَوْ فِي وَقْتِهِ ، وَأَمَكَّنَهُمَا الْإِثْنَانِ بِالْحَجِّ ، لَزِمَهُمَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ وَاجِبٌ عَلَى الْفَوْرِ ، فَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ مَعَ امْتِكَانِهِ ، كَالْبَالِغِ الْحُرِّ . وَإِنْ فَاتَهُمَا الْحَجُّ ، لَزِمَتْهُمَا الْعُمْرَةُ ؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ أَمَكَّنَ فَعَلُهَا ، فَأَشْبَهَتْ الْحَجَّ ، وَمَتَى أَمَكَّنَهُمَا ذَلِكَ فَلَمْ يَفْعَلَا ، اسْتَقَرَّ الْوُجُوبُ عَلَيْهِمَا ، سَوَاءً كَانَا مُوسِرَيْنِ أَوْ مُعْسِرَيْنِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَجِبٌ عَلَيْهِمَا بِامْتِكَانِهِ فِي مَوْضِعِهِ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِغَوَاةِ الْقَدَرَةِ بَعْدَهُ .

(٥) جمع : هي المزدلفة .

(٦) في م : « إِذَا » .

(٧) في م : « قَبْلَ بُلُوغِهِ » .

فصل : والحُكْمُ في الكافر يُسَلِّمُ ، والمَجْنُونُ يُفِقُّ ، حُكْمُ الصَّبِيِّ يَتْلُغُ ^(٨) في / ٢٤١/٣
جَمِيعَ مَا فَصَّلْنَاهُ ، إِلَّا أَنَّ هَذَيْنِ لَا يَصِحُّ مِنْهُمَا إِحْرَامٌ ، وَلَوْ أُخْرِمَا لَمْ يَتَعَقَّدْ إِحْرَامُهُمَا ؛
لأنَّهُمَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْعِبَادَاتِ ، وَيَكُونُ حُكْمُهُمَا حُكْمَ مَنْ لَمْ يُحْرَمِ .

فصل : وقد بَقِيَ مِنْ أَحْكَامِ حَجِّ الْعِيدِ أَرْبَعَةُ فُصُولٍ : أَحَدُهَا ، فِي حُكْمِ
إِحْرَامِهِ . الثَّانِي ، فِي حُكْمِ نَذَرِهِ لِلْحَجِّ . الثَّالِثُ ، فِي حُكْمِ مَا يَلْزَمُهُ مِنَ الْجَنَائِزِ
عَلَى إِحْرَامِهِ . الرَّابِعُ ، حُكْمُ إِفْسَادِهِ وَقَوَاتِهِ .

الفصل الأول في إحْرَامِهِ : وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ أَنْ يُحْرِمَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُفَوِّتُ
بِهِ حُقُوقَ سَيِّدِهِ الْوَاجِبَةَ عَلَيْهِ ، بِالْإِتِّزَامِ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ ، فَإِنْ فَعَلَ ، انْتَقَضَ إِحْرَامُهُ
صَحِيحًا ، لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ ، فَصَحَّ مِنَ الْعَبْدِ الدُّخُولُ فِيهَا بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ،
كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ ، وَلِسَيِّدِهِ تَحْلِيلُهُ فِي إِحْدَى الرَّوَاقِيتَيْنِ ؛ لِأَنَّ فِي بَقَائِهِ عَلَيْهِ تَقْوِيَّتًا
لِحَقِّهِ مِنْ مَنَافِعِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَلَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ سَيِّدُهُ ، كَالصَّوْمِ الْمُضَرِّ بِيَدِهِ . وَهَذَا
اِخْتِيَارُ ابْنِ حَامِدٍ . وَإِذَا حَلَّلَهُ مِنْهُ كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْمُحْصَرِّ . وَالثَّانِيَةِ ، لَيْسَ لَهُ
تَحْلِيلُهُ . وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ التَّحَلُّلُ مِنْ تَطَوُّعِهِ ، فَلَمْ يَمْلِكْ
تَحْلِيلَ عَبْدِهِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ انْتَزَمَ التَّطَوُّعُ بِاخْتِيَارِ نَفْسِهِ ، فَتَنْظِيرُهُ أَنْ يُحْرِمَ
عَبْدَهُ بِإِذْنِهِ ، وَفِي مَسْأَلَتِنَا يُفَوِّتُ حَقَّهُ الْوَاجِبَ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ . فَأَمَّا إِنْ أُحْرِمَ بِإِذْنِ
سَيِّدِهِ ، فَلَيْسَ لَهُ تَحْلِيلُهُ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ
مَلِكُهُ مَنَافِعَ نَفْسِهِ ، فَكَانَ لَهُ الرُّجُوعُ فِيهَا ، كَالْمُعِيرِ يَرْجِعُ فِي الْعَارِيَةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ
عَقْدٌ لَازِمٌ ، عَقْدُهُ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، فَلَمْ يَكُنْ لِسَيِّدِهِ مَنَعُهُ مِنْهُ ^(٩) ، كَالْتَّكَاجِ ، وَلَا يُشْبِهُ
الْعَارِيَةَ ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ لَازِمَةً . وَلَوْ أَعَارَهُ شَيْئًا لَيَرْهَنَتْ ، فَرَهْنُهُ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ الرُّجُوعُ

(٨) سقط من : ا ، ب ، م .

(٩) سقط من : ب .

فيه . ولو بآع سيده بعد ما أحرّم فحُكْمُ مُشْتَرِيهِ فِي تَحْلِيلِهِ حُكْمُ بَائِعِهِ سَوَاءٌ ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَاهُ مَسْلُوبَ الْمَنْفَعَةِ ، فَأَشْبَهَ الْأُمَّةَ الْمَرْجُوعَةَ وَالْمُسْتَأْجِرَةَ . فَإِنْ عَلِمَ الْمُشْتَرِي بِذَلِكَ ، فَلَا يَخِيَارُ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ عَلَى بَصِيرَةٍ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ اشْتَرَى مَعِيًّا يَعْلَمُ عَيْتَهُ . وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ ، فَلَهُ الْفَسْخُ ؛ لِأَنَّهُ يَتَضَرَّرُ بِمُضِيِّ الْعَبْدِ فِي حَجِّهِ ، / لِفَوَاتِ مَنَافِعِهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِحْرَامُهُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ، وَنَقُولُ : لَهُ تَحْلِيلُهُ . فَلَا يَمْلِكُ الْفَسْخُ ؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُهُ دَفْعُ الضَّرَرِ عَنْهُ . وَلَوْ أُذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ فِي الْإِحْرَامِ ، ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ ، وَعَلِمَ الْعَبْدُ بِرُجُوعِهِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ ، فَهُوَ كَمَنْ لَمْ يُؤْذَنْ^(١) . لَهُ . وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ حَتَّى أُحْرِمَ ، فَهَلْ يَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ مَنْ أُحْرِمَ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ، بِنَاءً عَلَى الْوَكِيلِ ، هَلْ يَتَعَزَّلُ بِالْعَزْلِ قَبْلَ الْعِلْمِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

الفصل الثاني : إِذَا نَذَرَ الْعَبْدُ الْحَجَّ ، صَحَّ نَذْرُهُ ؛ لِأَنَّهُ مُكَلَّفٌ ، فَانْقَعَدَ نَذْرُهُ كَالْحُرِّ . وَلِسَيِّدِهِ مَنَعُهُ مِنَ الْمُضِيِّ فِيهِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَقْوِيثَ حَقِّ سَيِّدِهِ الْوَاجِبِ ، فَمَنَعَ مِنْهُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَنْذَرْ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي ، وَابْنُ حَامِدٍ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ : لَا يُعْجِزُنِي مَنَعُهُ مِنَ الْوَفَاءِ بِهِ . وَذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ أَدَاءِ الْوَاجِبِ ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّ ذَلِكَ عَلَى الْكَرَاهَةِ ، لَا عَلَى التَّحْرِيمِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَيَحْتَمِلُ التَّحْرِيمَ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ ، فَلَمْ يَمْلِكْ مَنَعُهُ مِنْهُ ، كَسَائِرِ الْوَاجِبَاتِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى . فَإِنْ أُعْتِقَ ، لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِهِ بَعْدَ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ . فَإِنْ أُحْرِمَ بِهِ أَوَّلًا انْصَرَفَ إِلَى حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، كَالْحُرِّ إِذَا نَذَرَ حَجًّا .

الفصل الثالث في جَنَائِزِهِ : وَمَا جَنَى عَلَى إِحْرَامِهِ لَزِمَهُ حُكْمُهُ . وَحُكْمُهُ فِيمَا يَلْزِمُهُ حُكْمُ الْحُرِّ الْمُعْسِرِ قَرْضُهُ الصِّيَامِ . وَإِنْ تَحَلَّلَ بِحَضَرِ عُلُوٍّ ، أَوْ حَلَّلَهُ سَيِّدُهُ ، فَعَلِيهِ الصِّيَامُ ، لَا يَتَحَلَّلُ قَبْلَ فِعْلِهِ كَالْحُرِّ ، وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ أَنْ يَحُولَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّوْمِ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ صَوْمٌ وَاجِبٌ ، أَشْبَهَ صَوْمَ رَمَضَانَ . فَإِنْ مَلَكَهُ السَّيِّدُ

(١٠) فِي م : بِإِذْنِ .

هَذِيًا ، وَأُذِنَ لَهُ فِي إِهْدَائِهِ ، وَقُلْنَا : إِنَّهُ يَمْلِكُهُ . فَهُوَ ^(١١) كَالْوَجِدِ لِلْهَدْيِ ^(١٢) ، لَا يَتَحَلَّلُ إِلَّا بِهِ . وَإِنْ قُلْنَا : لَا يَمْلِكُهُ . فَفَرَضَهُ الصَّيَّامُ . وَإِنْ أُذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ فِي تَمَتُّعٍ أَوْ قِرَانٍ ، فَعَلِيهِ الصَّيَّامُ بَدَلًا عَنِ الْهَدْيِ الْوَاجِبِ بَعْدَهُمَا . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ عَلَى سَيِّدِهِ تَحْمُلَ ذَلِكَ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ بِإِذْنِهِ ، فَكَانَ عَلَى مَنْ أُذِنَ فِيهِ ، كَمَا لَوْ فَعَلَهُ النَّائِبُ بِإِذْنِ الْمُسْتَنَبِ . وَلَيْسَ بِحَيِّدٍ ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ لِلْعَبْدِ ، وَهَذَا مِنْ مُوجِبَاتِهِ ، فَيَكُونُ عَلَيْهِ ، كَالْمَرْأَةِ إِذَا حَجَّتْ بِإِذْنِ زَوْجِهَا . وَيُفَارِقُ مِنْ حَجٍّ عَنْ غَيْرِهِ ؛ فَإِنَّ الْحَجَّ لِلْمُسْتَنَبِ فَمُوجِبُهُ عَلَيْهِ . وَإِنْ تَمَتَّعَ أَوْ قَرَنَ ^(١٣) بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ، فَالصَّيَّامُ عَلَيْهِ بِغَيْرِ / خِلَافٍ . وَإِنْ أَفْسَدَ حَجَّهُ ، فَعَلِيهِ أَنْ يَصُومَ لِلذَلِكَ ؛ فَإِنَّهُ ^(١٤) لَا مَالَ لَهُ ، فَهُوَ ٢٤٢/٣ كَالْمُعْسِرِ مِنَ الْأَحْرَارِ .

الفصل الرابع : إِذَا وَطِئَ الْعَبْدُ ^(١٥) فِي إِحْرَامِهِ ^(١٦) قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ ، فَسَدَ ، وَيَلْزَمُهُ الْمُضِيُّ فِي فَاسِدِهِ ، كَالْحَرِّ ، لَكِنْ إِنْ كَانَ الْإِحْرَامُ مَأْذُونًا فِيهِ ، فَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ إِخْرَاجُهُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَنَعُهُ مِنْ صَحِيحِهِ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَنَعُهُ مِنْ فَاسِدِهِ ، وَإِنْ كَانَ الْإِحْرَامُ بِغَيْرِ ^(١٧) إِذْنِ سَيِّدِهِ ^(١٨) ، فَلَهُ تَحْلِيلُهُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ تَحْلِيلَهُ مِنْ صَحِيحِهِ ، فَالْفَاسِدُ أَوَّلَى ، وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ ، سَوَاءً كَانَ الْإِحْرَامُ مَأْذُونًا فِيهِ ، أَوْ غَيْرَ مَأْذُونٍ ، وَيَصِحُّ الْقَضَاءُ فِي حَالِ رِقِّهِ ؛ لِأَنَّهُ وَجَبَ ^(١٩) فِي حَالِ الرِّقِّ ^(٢٠) ، فَصَحَّ فِيهِ ^(٢١) ، كَالصَّلَاةِ وَالصَّيَّامِ . ثُمَّ إِنْ كَانَ الْإِحْرَامُ الَّذِي أَفْسَدَهُ مَأْذُونًا فِيهِ ، فَلَيْسَ لَهُ

(١١-١٢) في م : كالحدي الواجب .

(١٢) في م : وقارن .

(١٣) في م : ولأنه .

(١٤-١٥) سقط من : م .

(١٥-١٦) في م : وإذنه .

(١٦-١٧) في م : وفيه .

(١٧) في م : ومنه .

مَنْعُهُ مِنْ قَضَائِهِ ؛ لِأَنَّ إِذْنَهُ فِي الْحَجِّ الْأَوَّلِ إِذْنٌ فِي مُوجِبِهِ وَمُقْتَضَاهُ ، وَمِنْ مُوجِبِهِ الْقَضَاءُ لِمَا أَفْسَدَهُ . فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ غَيْرَ مَأْذُونٍ فِيهِ ، اخْتَمَلَ أَنْ لَا يَمْلِكَ مَنْعُهُ مِنْ قَضَائِهِ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ ، وَلَيْسَ لِلسَّيِّدِ مَنْعُهُ مِنَ الْوَاجِبَاتِ . وَاخْتَمَلَ أَنْ لَهُ مَنْعُهُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ مَنْعُهُ مِنَ الْحَجِّ الَّذِي شَرَعَ فِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَكَذَلِكَ هَذَا . فَإِنْ أُعْتِقَ قَبْلَ الْقَضَاءِ ، فَلَيْسَ لَهُ فَعْلُهُ قَبْلَ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ؛ لِأَنَّهُآ آكَدٌ . فَإِنْ أُحْرِمَ بِالْقَضَاءِ ، انْصَرَفَ إِلَى حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، وَبَقِيَ الْقَضَاءُ فِي ذِمَّتِهِ . وَإِنْ عَتَقَ فِي أَثْنَاءِ الْحَجَّةِ الْفَاسِدَةِ ، وَأَذْرَكَ مِنَ الْوُقُوفِ مَا يُجْزئُهُ ، أَجْزَأَهُ الْقَضَاءُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ؛ لِأَنَّ الْمَقْضِيَّ لَوْ كَانَ صَحِيحًا أَجْزَأَهُ ، فَكَذَلِكَ قَضَاؤُهُ . وَإِنْ أُعْتِقَ بَعْدَ ذَلِكَ ، لَمْ يُجْزئُهُ الْقَضَاءُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ؛ لِأَنَّ الْمَقْضِيَّ لَا تُجْزئُهُ ، فَكَذَلِكَ قَضَاؤُهُ . وَالْمُدَبِّرُ ، وَالْمُعْلَقُ عِنْفُهُ بِصِفَةٍ ، وَأُمُّ الْوَلَدِ ، وَالْمُعْتَقُ بَعْضُهُ ، حُكْمُهُ حُكْمُ الْقَنْ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ .

٥٤٤ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا حُجَّ بِالصَّغِيرِ ، جُنِبَ مَا يَتَجَنَّبُهُ الْكَبِيرُ ، وَمَا عَجَزَ عَنْهُ مِنْ عَمَلِ الْحَجِّ عَمِلَ عَنْهُ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الصَّبِيَّ يَصِحُّ حَجُّهُ ، فَإِنْ كَانَ مُمَيِّزًا أُحْرِمَ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُمَيِّزٍ أُحْرِمَ عَنْهُ وَلِيُّهُ ؛ فَيَصِيرُ مُحْرِمًا بِذَلِكَ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَرَوَى عَنْ عَطَاءٍ ، وَالتَّحْمِيَّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَنْعَقِدُ إِحْرَامُ الصَّبِيِّ ، وَلَا يَصِيرُ مُحْرِمًا بِإِحْرَامِ وَلِيِّهِ ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ سَبَبٌ يَلْزَمُ بِهِ حُكْمٌ ، فَلَمْ يَصِحَّ مِنَ الصَّبِيِّ ، كَالْتَذَرِّ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ : رَفَعَتْ امْرَأَةٌ صَبِيًّا ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلْهَذَا حَجٌّ ؟ / قَالَ : « نَعَمْ ، وَلَكِ أَجْرٌ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَيْمَةِ ^(١) . وَرَوَى الْبُخَارِيُّ ^(٢) ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ، قَالَ : حُجَّ بِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَأَنَا ابْنُ

(١) أخرجه مسلم ، في : باب صحة حج الصبي ، وأجر من حج به ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٧٤ / ٢ . وأبو داود ، في : باب في الصبي يحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٠٣ / ١ . والنسائي ، في : باب الحج بالصغير ، من كتاب المناسك . المجتبى ٩١ / ٥ ، ٩٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢١٩ / ١ ، ٢٨٨ ، ٢٤٤ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ .

(٢) في : باب حج الصبيان ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢٤ / ٣ . =

سَبْعَ سِنِينَ . وَلَأنَّ أبا حنيفة قال : يَجْتَنِبُ ما يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرِمُ . وَمَنْ اجْتَنَبَ (٣) ما يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرِمُ كان إِحْرَامُهُ صَحِيحًا . وَالنَّذْرُ لا يَجِبُ بِهِ شَيْءٌ ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا .

وَالكَلَامُ فِي حَجِّ الصَّبِيِّ فِي فُصُولِ أَرْبَعَةٍ : فِي الإِحْرَامِ عَنْهُ ، أَوْ مِنْهُ ، وَفِيما يَفْعَلُهُ بِنَفْسِهِ ، أَوْ بغيرِهِ ، وَفِي حُكْمِ جَنَائِزِهِ عَلَى إِحْرَامِهِ ، وَفِيما يَلْزَمُهُ مِنَ الْقَضَاءِ وَالْكَفَّارَةِ .

الفصل الأول في الإحرام (٤) : إِنْ كان مُمَيِّزًا أَحْرَمَ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ . وَإِنْ أَحْرَمَ بِدُونِ إِذْنِهِ ، لم يَصِحَّ (٥) ؛ لِأنَّ هَذَا عَقْدٌ يُؤَدَّى إِلَى لُزُومِ مَالٍ ، فلم يَتَعَقَّدْ مِنَ الصَّبِيِّ بِنَفْسِهِ ، كَالْبَيْعِ . وَإِنْ كان غير مُمَيِّزٍ ، فَأَحْرَمَ عَنْهُ مَنْ لَهُ وَلَايَةٌ عَلَى مَالِهِ ، كَالْأَبِ وَالْوَصِيِّ وَأَمِينِ الْحَاكِمِ ، صَحَّ . وَمَعْنَى إِحْرَامِهِ عَنْهُ أَنَّهُ يَتَعَقَّدُ لَهُ الإِحْرَامُ ، فَيَصِحُّ لِلصَّبِيِّ دُونَ الْوَلِيِّ كَمَا يَتَعَقَّدُ النِّكَاحُ لَهُ . فعلى هَذَا يَصِحُّ أَنْ يَتَعَقَّدَ الإِحْرَامُ عَنْهُ ، سواءً كان مُحْرِمًا أَوْ حَلَالًا مَنْ عَلَيْهِ حَجَّةُ الإِسْلامِ ، أَوْ كان قد حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ . فَإِنْ أَحْرَمَتْ أُمُّهُ عَنْهُ ، صَحَّ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « وَلِئِكَ أُجِرَ » . ولا يُضَافُ الْأُجْرُ إِلَيْهَا إِلَّا لِيَكُونَ تَبَعًا لَهَا فِي الإِحْرَامِ . قال الإمامُ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ : يُحْرِمُ عَنْهُ أَبُوهُ (٦) أَوْ وَلِيُّهُ . واختاره ابنُ عَقِيلٍ ، وقال : الْمَالُ الَّذِي يَلْزَمُ بِالِإِحْرَامِ لا يَلْزَمُ الصَّبِيَّ ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ مَنْ أَدْخَلَهُ فِي الإِحْرَامِ . فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وقال القاضي : ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ لا يُحْرِمُ عَنْهُ إِلَّا وَلِيُّهُ ؛ لِأَنَّهُ لا وَلَايَةَ لِلْأُمِّ عَلَى مَالِهِ ، وَالِإِحْرَامُ

= كما أخرجه الترمذی ، فی : باب ما جاء فی حج الصبيان ، من أبواب الحج . عارضة الأخوذی ١٥٥ / ٤ . والإمام أحمد ، فی : المسند ٤٤٩ / ٣ .

(٣) فی الأصل ، ا ، ب : « یجنب » .

(٤) فی م زیادة : « عنه » .

(٥) فی ا زیادة : « إحرامه » .

(٦) فی الأصل ، ا : « أبواه » .

يَتَمَلَّقُ بِهِ الْإِزَامُ مَالٍ ، فَلَا يَصِحُّ مِنْ غَيْرِ ذِي وِلَايَةٍ ، كَثِيرَاءُ شَيْءٍ لَهُ ، فَأَمَّا غَيْرُ الْأُمِّ وَالْوَلِيِّ^(٧) مِنَ الْأَقَارِبِ ، كَالْأَخِ وَالْعَمِّ وَأَيْنِهِ ، فَيُخْرِجُ فِيهِمْ وَجْهَانِ ، بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ فِي الْأُمِّ . أَمَّا الْأَجَانِبُ ، فَلَا يَصِحُّ إِحْرَامُهُمْ عَنْهُ ، وَجْهًا وَاحِدًا .

الفصل الثاني : أَنَّ كُلَّ مَا أَمَكْنَهُ فَعَلُهُ يَنْفُسِهِ ، لَزِمَهُ فَعَلُهُ ، وَلَا يَنْوِبُ غَيْرُهُ عَنْهُ فِيهِ ، كَالْوُقُوفِ وَالْمَبِيتِ بِمُزْدَلِفَةَ ، وَنَحْوِهِمَا ، وَمَا عَجَزَ عَنْ عَمَلِهِ الْوَلِيُّ عَنْهُ . قَالَ جَابِرٌ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُجَّاجًا ، وَمَعَنَا النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ ، فَأَحْرَمْنَا عَنِ الصَّبِيَّانِ . رَوَاهُ سَعِيدٌ ، فِي « سُنَنِهِ » . وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي « سُنَنِهِ »^(٨) فَقَالَ : فَلَبِيتْنَا عَنِ الصَّبِيَّانِ ، / وَرَمَيْنَا عَنْهُمْ . وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(٩) ، قَالَ : فَكُنَّا ثَلَاثِي عَنِ النِّسَاءِ ، وَتَرَمَى عَنِ الصَّبِيَّانِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : كُلُّ مَنْ حَفِظْتُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَى الرَّمَى عَنْ الصَّبِيِّ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى الرَّمْيِ ، كَانَ ابْنُ عَمَرَ يَقْعُلُ ذَلِكَ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالتَّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ : أَنَّهُ كَانَ يَحُجُّ صَبِيَّائِهِ وَهُمْ صِغَارٌ ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْهُمْ أَنْ يَرْمِيَ رَمَى ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَرْمِيَ رَمَى عَنْهُ . وَعَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، طَافَ بِابْنِ الزُّبَيْرِ فِي خِرْقَةٍ . رَوَاهَا الْأَثَرُ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : يَرْمَى عَنِ الصَّبِيِّ أَبَوَاهُ أَوْ وَلِيِّهِ . قَالَ الْقَاضِي : إِنْ أَمَكْنَهُ أَنْ يُنَاقِلَ النَّائِبَ الْحَصَى نَاقِلَهُ ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ اسْتَجَبَّ أَنْ يُوضَعَ الْحَصَى فِي يَدِهِ فَيَرْمِيَ عَنْهُ . وَإِنْ وَضَعَهَا فِي يَدِ الصَّغِيرِ ، وَرَمَى بِهَا ، فَجَعَلَ يَدُهُ كَالْأَلَةِ ، فَحَسَنَ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْمِيَ عَنْهُ إِلَّا مَنْ قَدْ رَمَى عَنْ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُنَوَّبَ عَنِ الْغَيْرِ وَعَلَيْهِ فَرَضُ نَفْسِهِ . وَأَمَّا الطَّوَافُ ، فَإِنَّهُ إِنْ أَمَكْنَهُ الْمَشْيُ مَشَى ، وَإِلَّا طَافَ بِهِ مَحْمُولًا أَوْ رَاكِبًا ، فَإِنْ أَبَا بَكْرٍ طَافَ بِابْنِ الزُّبَيْرِ فِي خِرْقَةٍ . وَلَئِنْ طَافَ بِالْكَبِيرِ مَحْمُولًا لِعُذْرٍ يَجُوزُ ، فَالصَّغِيرُ أَوْلَى . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْحَامِلُ لَهُ حَلَالًا ، أَوْ حَرَامًا مِمَّنْ

(٧) سقط من : ١ .

(٨) في : باب الرمي عن الصبيان ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠١٠ / ٢ .

(٩) في : باب حدثنا محمد بن إسماعيل ... ، من كتاب الحج . عارضة الأحوذى ١٥٦ / ٤ .

أَسْقَطَ الْفَرْضَ عَنْ نَفْسِهِ ، أَوْ لَمْ يُسْقِطْهُ ، لِأَنَّ الطَّوَّافَ لِلْمَحْمُولِ لَا لِلْحَامِلِ ، وَلِذَلِكَ صَحَّ أَنْ يَطَّوَّفَ رَاكِبًا عَلَى بَعِيرٍ ، وَتُعْتَبَرُ النِّيَّةُ فِي الطَّائِفِ بِهِ . فَإِنْ لَمْ يَتَوَّطَّ الطَّوَّافُ عَنِ الصَّبِيِّ لَمْ يُجْزِئْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ تُعْتَبَرِ النِّيَّةُ مِنَ الصَّبِيِّ اغْتَبِرَتْ مِنْ غَيْرِهِ ، كَمَا فِي الْإِحْرَامِ . فَإِنْ تَوَّيَ الطَّوَّافُ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنِ الصَّبِيِّ اخْتَمَلَ وَقُوعُهُ عَنْ نَفْسِهِ ، كَالْحَجِّ إِذَا تَوَّيَ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ ، وَاخْتَمَلَ أَنْ يَقَعَ عَنِ الصَّبِيِّ ، كَمَا لَوْ طَافَ بِكَبِيرٍ وَيَتَوَّيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ نَفْسِهِ ، ^(١٠) «لِأَنَّ الْحَامِلَ» ^(١١) أَوَّلَى ، وَاخْتَمَلَ أَنْ يُلْغَوْا لِعَدَمِ التَّحْيِينَ ، لِكَوْنِ الطَّوَّافِ لَا يَقَعُ عَنْ غَيْرِ مُعَيَّنٍ . وَأَمَّا الْإِحْرَامُ فَإِنَّ الصَّبِيَّ يُجَرِّدُ كَمَا يُجَرِّدُ الْكَبِيرُ ، وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّهَا كَانَتْ تُجَرِّدُ الصَّبِيَّ إِذَا دَنَوْا مِنَ الْحَرَمِ . قَالَ عَطَاءٌ : يُفَعَّلُ بِالصَّغِيرِ كَمَا يُفَعَّلُ بِالْكَبِيرِ ^(١٢) ، وَيُشْهَدُ بِهِ الْمَنَاسِكُ كُلُّهَا إِلَّا أَنَّهُ لَا يُصَلِّيَ عَنْهُ .

الفصل الثالث ، في مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ : وَهِيَ قِسْمَانِ ؛ مَا يَخْتَلِفُ عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ ، كَاللَّبَاسِ وَالطَّيْبِ ، وَمَا لَا يَخْتَلِفُ ، كَالصَّيْدِ ، وَحَلْقِ / الشَّعْرِ ، وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ . فَالْأَوَّلُ ، لَا فِدْيَةَ عَلَى الصَّبِيِّ فِيهِ ؛ لِأَنَّ عَمْدَهُ خَطَأً . وَالثَّانِي ، عَلَيْهِ فِيهِ الْفِدْيَةُ . وَإِنْ وَطِئَ أَفْسَدَ حَجَّهُ ، وَيَمْضِي فِي فَايِدِهِ . وَفِي الْقَضَاءِ عَلَيْهِ وَجْهَانِ ، أَحَدُهُمَا ، لَا يَجِبُ ؛ لِغَلَا تَجِبَ عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ عَلَى مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ التَّكْلِيفِ . وَالثَّانِي ، يَجِبُ ؛ لِأَنَّهُ إِفْسَادُ مُوجِبٍ لِلْفِدْيَةِ ، فَأَوْجَبَ الْقَضَاءُ ، كَوَطْءِ الْبَالِغِ ، فَإِنْ قَضَى بَعْدَ الْبُلُوغِ بَدَأَ بِحَجَّةِ الْإِسْلَامِ . فَإِنْ أُحْرِمَ بِالْقَضَاءِ قَبْلَهَا ، انْصَرَفَ إِلَى حَجَّةِ الْإِسْلَامِ . وَهَلْ تُجْزِئُهُ عَنِ الْقَضَاءِ ؟ يَنْتَظَرُ ، فَإِنْ كَانَتْ الْفَاسِدَةُ قَدْ أَدْرَكَ فِيهَا شَيْئًا مِنَ الْوُقُوفِ بَعْدَ بُلُوغِهِ ، أَجْزَأُ عَنْهُمَا جَمِيعًا ، وَإِلَّا لَمْ يُجْزِئْهُ ، كَمَا قُلْنَا فِي الْعَبْدِ

(١٠-١١) في م : « لكون المحمول » .

(١١) في م : « الكبير » .

على ما مضى .

الفصل الرابع ، فيما يلزمه من الفدية : قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن جنايات الصبيان لازمة لهم في أموالهم . وذكر أصحابنا في الفدية التي تجب بفعل الصبي وجهين ؛ أحدهما في ماله ؛ لأنها وجبت بجنايته ، أشبهت الجناية على آدمي . والثاني على الولي ، وهو قول مالك ؛ لأنه حصل بعقده أو إذنه ، فكان عليه ، كتفقة حجه . فأما النفقة ، فقال القاضي : ما زاد على نفقة الحضر ، في (١٢) مال الولي ؛ لأنه كلفه ذلك ، ولا حاجة به إليه . وهذا اختيار أبي الخطاب . وحكى عن القاضي أنه ذكر في الخلاف أن النفقة كلها على الصبي ؛ لأن الحج له ، فتفقت عليه ، كالبالغ ، ولأن فيه مصلحة له لتحصيل (١٣) الثواب له ، ويتمرن (١٤) عليه ، فصار كأجر المعلم والطبيب . والأول أولى ؛ فإن الحج لا يجب في العمر إلا مرة . ويحتمل أن لا يجب ، فلا يجوز تكليفه بذل ماله من غير حاجة إليه (١٥) للتمرن عليه ، والله أعلم .

فصل : إذا أغيمى على بالغ ، لم يصح أن يحرّم عنه رفيقه . وبه قال الشافعي ، وأبو يوسف ، وعمر . وقال أبو حنيفة : يصح ، ويصير محرّماً بإحرام رفيقه عنه (١٦) استحساناً ؛ لأن ذلك معلوم من قصده ، ويلحقه مشقة في تركه ، فأجزأ عنه إحرام غيره . ولنا ، أنه بالغ ، فلم يصّر محرّماً بإحرام غيره ، كالثائم ، ولو أنه أذن في ذلك وأجازه ، لم يصح ، فمع عدم هذا أولى أن لا يصح .

(١٢) في م : ففى .

(١٣) في ب ، م : بتحصيل .

(١٤) في الأصل ، ا : وتقرن .

(١٥) سقط من : م .

(١٦) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

٥٤٥ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ طِيفَ بِهِ مَحْمُولًا ، كَانَ الطَّوْافُ لَهُ دُونَ حَامِلِهِ)

/ أَمَا إِذَا طِيفَ بِهِ مَحْمُولًا لِعُمْدٍ ، فَلَا يَخْلُو ؛ إِمَّا أَنْ يَقْصِدَا جَمِيعًا عَنْ ٢٤٤/٣
 الْمَحْمُولِ ، فَيَصِحَّ عَنْهُ دُونَ الْحَامِلِ ، بغيرِ خِلَافٍ تَعْلَمُهُ ، أَوْ يَقْصِدَا جَمِيعًا عَنْ
 الْحَامِلِ ، فَيَقَعَّ عَنْهُ أَيْضًا ، وَلَا شَيْءَ لِلْمَحْمُولِ ، أَوْ يَقْصِدُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الطَّوْافَ
 عَنْ نَفْسِهِ ، فَإِنَّهُ يَقَعُّ لِلْمَحْمُولِ دُونَ الْحَامِلِ . وَهَذَا أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ ، وَالْقَوْلُ
 الْآخَرُ ، يَقَعُّ لِلْحَامِلِ ؛ لِأَنَّهُ الْفَاعِلُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَقَعُّ لَهَا ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ
 مِنْهُمَا طَائِفٌ بِنَيْتِهِ صَحِيحَةٍ ، فَأَجْزَأُ الطَّوْافُ عَنْهُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَتَوَّ صَاحِبُهُ شَيْئًا ، وَلَئِنَّهُ
 لَوْ حَمَلَهُ بِعَرَفَاتٍ ، لَكَانَ الزُّقُوفُ عَنْهُمَا ، كَذَا هُنَا . وَهَذَا الْقَوْلُ حَسَنٌ . وَوَجْهُ
 الْأَوَّلِ أَنَّهُ طَوَافٌ أَجْزَأُهُ عَنِ الْمَحْمُولِ ، فَلَمْ يَقَعَّ عَنِ الْحَامِلِ ، كَمَا لَوْ تَوَّيَا جَمِيعًا
 الْمَحْمُولَ ، وَلَئِنَّهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ ، فَلَا يَقَعُّ عَنْ شَخْصَيْنِ ، وَالرَّاكِبُ لَا يَقَعُّ طَوَافُهُ
 إِلَّا عَنْ وَاحِدٍ . وَأَمَّا إِذَا حَمَلَهُ بِعَرَفَةَ^(١) ، فَمَا حَصَلَ الزُّقُوفُ بِالْحَمْلِ ، فَإِنَّ
 الْمَقْصُودَ الْكَوْنُ فِي عَرَفَاتٍ ، وَهِيَ كَاتِبَتَانِ بَهَا ، وَالْمَقْصُودُ هُنَا الْفِعْلُ ، وَهُوَ وَاحِدٌ ،
 فَلَا يَقَعُّ عَنْ شَخْصَيْنِ ، وَوُقُوعُهُ عَنِ الْمَحْمُولِ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَّ بِطَوَافِهِ إِلَّا
 لِنَفْسِهِ ، وَالْحَامِلُ لَمْ يَخْلُصْ قَصْدَهُ بِالطَّوْافِ لِنَفْسِهِ ، فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يَقْصِدِ الطَّوْافَ
 بِالْمَحْمُولِ لَمَّا حَمَلَهُ ، فَإِنَّ تَمَكُّنَهُ مِنَ الطَّوْافِ لَا يَقِفُ عَلَى حَمْلِهِ ، فَصَارَ
 الْمَحْمُولُ مَقْصُودًا لَهَا ، وَلَمْ يَخْلُصْ قَصْدُ الْحَامِلِ لِنَفْسِهِ ، فَلَمْ يَقَعَّ عَنْهُ ، لِعَدَمِ
 التَّعْيِينِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ الْمُكَبِّرِيُّ ، فِي « شَرْحِهِ » : لَا يُجْزِئُ الطَّوْافُ عَنْ وَاحِدٍ
 مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّ فِعْلًا وَاحِدًا لَا يَقَعُّ عَنْ اثْنَيْنِ ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوَّلَى بِهِ مِنَ الْآخَرِ . وَقَدْ
 ذَكَرْنَا أَنَّ الْمَحْمُولَ بِهِ أَوَّلَى ، لِخُلُوصِ نَيْتِهِ لِنَفْسِهِ ، وَقَصْدِ الْحَامِلِ لَهُ ، وَلَا يَقَعُّ عَنْ
 الْحَامِلِ لِعَدَمِ التَّعْيِينِ . فَإِنْ تَوَّي أَحَدُهُمَا نَفْسَهُ دُونَ الْآخَرِ ، صَحَّ الطَّوْافُ لَهُ . وَإِنْ
 عُدِمَتِ النِّيَّةُ مِنْهُمَا ، أَوْ تَوَّي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْآخَرَ ، لَمْ يَصِحَّ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا .

(١) فِي ب ، م : فِي عَرَفَةٍ .

/ بابُ ذِكْرِ الْمَوَاقِيتِ

٥٤٦ - مسألة ؛ قال أبو القاسم ، رَحِمَهُ اللهُ : (وَمِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَأَهْلِ الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبِ مِنَ الْجُحْفَةِ ، وَأَهْلِ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمْلَمَ ، وَأَهْلِ الطَّائِفِ وَنَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ ، وَأَهْلِ الْمَشْرِقِ مِنْ ذَاتِ عِزْقٍ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْمَوَاقِيتَ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهَا الْخُمْسَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْخِرَقِيُّ ، رَحِمَهُ اللهُ ، وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَرْبَعَةٍ مِنْهَا ، وَهِيَ : ذُو الْحُلَيْفَةِ ^(١) ، وَالْجُحْفَةُ ^(٢) ، وَقَرْنٌ ^(٣) ، وَيَلَمْلَمٌ ^(٤) ، وَاتَّفَقَ أَئِمَّةُ الثَّقَلِ عَلَى صِحَّةِ الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا ، فَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ : وَقَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنٌ ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمَ ، قَالَ : فَهَؤُلَاءِ لَهْنٌ ، وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ ، وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ مَهْلُهُ مِنْ أَهْلِهِ ، وَكَذَلِكَ أَهْلُ مَكَّةَ يُهْلُونَ مِنْهَا . وَعَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : « يُهْلُ ^(٥) أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَأَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ ، وَأَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ » . قَالَ ابْنُ عُمرَ : وَذِكْرُ لِي وَلَمْ أَسْمَعُهُ أَنَّهُ قَالَ : « وَأَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمْلَمَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا ^(٦) . فَأَمَّا ذَاتُ

(١) ذو الحليفة : قرية بينها وبين المدينة ستة أميال أو سبعة . معجم البلدان ٢ / ٣٢٤ .

(٢) الجحفة : قرية كبيرة ذات منبر على طريق المدينة من مكة على أربع مراحل . معجم البلدان ٢ / ٣٥ .

(٣) قال القاضي عياض : قرن المنازل وهو قرن الصالِب ، يسكنون الرِّاء ، مِيقَاتُ أَهْلِ نَجْدٍ ، تَلْقَاءُ مَكَّةَ ، عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ . انظر الكلام فيه في معجم البلدان ٤ / ٧١ ، ٧٢ .

(٤) يَلَمْلَمُ : موضع على ليلتين من مكة . معجم البلدان ٤ / ١٠٢٥ .

(٥) في الأصل : « مهل » . وهي رواية عند البخاري .

(٦) أخرج الأول البخاري ، في : باب مهل أهل مكة للحج والعمرة ، وباب مهل أهل الشام ، وباب مهل من =

عَرِيقٌ^(٧) فَمِيقَاتُ أَهْلِ الْمَشْرِقِ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَأَبْنِ ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ إِحْرَامَ الْعِرَاقِيِّ مِنْ ذَاتِ عَرِيقٍ إِحْرَامٌ مِنَ الْمِيقَاتِ . وَرَوَى عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ كَانَ يُحْرِمُ مِنَ الْعَقِيقِ^(٨) . وَاسْتَحْسَنَهُ الشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ . وَكَانَ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ يُحْرِمُ مِنَ الرَّبَذَةِ^(٩) . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ حُصَيْنٍ^(١٠) وَالْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ . وَقَدْ رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقَ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ^(١١) : وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : الْعَقِيقُ أَوَّلَى وَأَحْوَطُ مِنَ ذَاتِ عَرِيقٍ ، وَذَاتُ عَرِيقٍ مِيقَاتُهُمْ بِإِجْمَاعٍ . وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي مَنْ وَقَّتْ ذَاتُ

= كَانَ دُونَ الْمَوَاقِيتِ ، وَبَابُ مَهْلِ أَهْلِ الْيَمَنِ ، وَبَابُ دُخُولِ الْحَرَمِ وَمَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ١٦٥ ، ١٦٦ ، ٣ / ٢١ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ مَوَاقِيتِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٨٣٨ ، ٨٣٩ .

كَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْمَوَاقِيتِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٤٠٣ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مِيقَاتِ أَهْلِ الْيَمَنِ ، وَبَابُ مَنْ كَانَ أَهْلُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُجْتَمَعُ ٥ / ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ .

وَأَخْرَجَ الثَّانِي الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مِيقَاتِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَبَابُ مَهْلِ أَهْلِ نَجْدٍ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ١٦٥ ، ١٦٦ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ مَوَاقِيتِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٨٣٩ ، ٨٤٠ .

كَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْمَوَاقِيتِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٤٠٣ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مِيقَاتِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَبَابُ مِيقَاتِ أَهْلِ الشَّامِ ، وَبَابُ مِيقَاتِ أَهْلِ نَجْدٍ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُجْتَمَعُ ٥ / ٩٣ ، ٩٥ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ١١ ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٦٥ ، ١٥١ .

(٧) ذَاتُ عَرِيقٍ : هِيَ الْحُدُودُ بَيْنَ نَجْدٍ وَتِهَامَةٍ . مُعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٣ / ٦٥١ .
(٨) الْعَقِيقُ : وَادٍ عَلَيْهِ أَمْوَالُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَمَهْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ هُوَ الَّذِي يَطْنُ وَادِي ذِي الْحُلَيْفَةِ . مُعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٣ / ٧٠١ .

(٩) الرَّبَذَةُ : مِنْ قَرْيَةِ الْمَدِينَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ قَرِيبَةً مِنْ ذَاتِ عَرِيقٍ . مُعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٢ / ٧٤٨ ، ٧٤٩ .
(١٠) حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزْرِيُّ ، رَأَى أَنَسًا ، ضَعِيفُ الْحَدِيثِ . وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ : كَانَ ثِقَةً ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةً . تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٣ / ١٤٣ ، ١٤٤ .

(١١) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي مَوَاقِيتِ الْإِحْرَامِ لِأَهْلِ الْآفَاقِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَدِيِّ ٤ / ٥٠ ، ٥١ .

كَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْمَوَاقِيتِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٤٠٤ .

عِزْق ، فَرَوَى أَبُو دَاوُدَ / ، وَالنَّسَائِيُّ^(١١) ، وَغَيْرُهُمَا ، بِإِسْنَادِهِمْ ، عَنْ الْقَاسِمِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِزْقٍ . وَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا سُئِلَ عَنِ الْمَهْلِ ؟ قَالَ : سَمِعْتُهُ - وَأُخْبِسُهُ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ - يَقُولُ : « مَهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَالطَّرِيقِ الْآخَرُ مِنَ الْجُحْفَةِ ، وَمَهْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عِزْقٍ ، وَمَهْلُ أَهْلِ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، فِي « صَحِيحِهِ »^(١٢) . وَقَالَ قَوْمٌ آخَرُونَ : إِنَّمَا وَقَفَتْهَا عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَرَوَى الْبُخَارِيُّ^(١٣) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، قَالَ : لَمَّا فُتِحَ هَذَانِ الْمِصْرَانِ ، أَتَوْا عُمَرَ ، فَقَالُوا : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّ لِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا ، وَهُوَ جَوْرٌ^(١٤) عَنْ طَرِيقِنَا ، وَإِنَّا إِن أَرَدْنَا قَرْنًا شَقَّ عَلَيْنَا . قَالَ : فَانْظُرُوا حَدَّوْهُمَا مِنْ طَرِيقِكُمْ . فَحَدَّ لَهُمْ ذَاتَ عِزْقٍ . وَبُجُوزٌ أَنْ يَكُونَ عُمَرُ وَمَنْ سَأَلَهُ لَمْ يَعْلَمُوا تَوْقِيتَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ عِزْقٍ ، فَقَالَ ذَلِكَ بِرَأْيِهِ ، فَأَصَابَ ، وَوَافَقَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَدْ كَانَ كَثِيرَ الْإِصَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَإِذَا ثَبَتَ تَوْقِيتُهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَنْ عُمَرَ ، فَالْإِحْرَامُ مِنْهُ أَوَّلَى ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

فصل : وَإِذَا كَانَ الْمِيقَاتُ قَرْنَةً فَانْتَقَلَتْ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ ، فَمَوْضِعُ الْإِحْرَامِ مِنَ الْأَوَّلَى ، وَإِنْ انْتَقَلَ الْأَسْمُ إِلَى الثَّانِيَةِ ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ تَعَلَّقَ بِذَلِكَ الْمَوْضِعِ ، فَلَا يُزُولُ بِخَرَابِهِ . وَقَدْ رَأَى سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ رَجُلًا يُرِيدُ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ ذَاتِ عِزْقٍ ، فَأَخَذَ بِيَدِهِ

(١١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْمَوَاقِيتِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٤٠٤ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مِيقَاتِ أَهْلِ مِصْرَ ، وَبَابِ مِيقَاتِ أَهْلِ الْعِرَاقِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُجْتَمِعُ ٥ / ٩٤ ، ٩٥ . (١٢) فِي : بَابِ مَوَاقِيتِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٨٤٠ ، ٨٤١ . (١٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَوَاقِيتِ أَهْلِ الْآفَاقِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ٢ / ٩٧٢ ، ٩٧٣ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ٣٣٣ ، ٣٣٦ . (١٤) فِي : بَابِ ذَاتِ عِرْقٍ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ١٦٦ . (١٥) أَى مَائِلٍ .

حتى نَخْرَجَ به من البُيُوتِ ، وَقَطَعَ الْوَادِي ، فَأَتَى به الْمَقَابِرَ ، فقال : هذه ذاتُ عِزْرِقِ الْأَوَّلَى .

٥٤٧ - مسألة ؛ قال : (وَأَهْلُ مَكَّةَ إِذَا^(١) أَرَادُوا الْعُمْرَةَ ، فَمِنَ الْحِلِّ ، وَإِذَا^(٢) أَرَادُوا الْحَجَّ ، فَمِنَ مَكَّةَ)

أَهْلُ مَكَّةَ ، مَنْ^(٣) كَانَ بِهَا ، سَوَاءً كَانَ مُقِيمًا بِهَا أَوْ غَيْرَ مُقِيمٍ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ أَتَى عَلَى مِيقَاتِ كَانَ مِيقَاتًا لَهُ ، فَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ كَانَ بِمَكَّةَ فَهِيَ مِيقَاتُهُ لِلْحَجِّ ؛ وَإِنْ أَرَادَ الْعُمْرَةَ فَمِنَ الْحِلِّ . لَا تَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا . وَلِذَلِكَ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يُعِمِّرَ عَائِشَةَ مِنَ التَّعْمِيمِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤) . وَكَانَتْ بِمَكَّةَ يَوْمَئِذٍ ، وَالْأَصْلُ فِي هَذَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يَهْلُونَ مِنْهَا »^(٥) . / يَعْنِي لِلْحَجِّ . وَقَالَ أَيْضًا : « وَمَنْ كَانَ أَهْلُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ فَمِنْ حَيْثُ يَنْشِئُ ، حَتَّى يَأْتِيَ ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ »^(٦) . وَهَذَا فِي الْحَجِّ . فَأَمَّا فِي الْعُمْرَةِ فَمِيقَاتُهَا فِي حَقِّهِمُ الْحِلِّ ، مِنْ أَىِّ جَوَانِبِ الْحَرَمِ شَاءَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِإِعْمَارِ عَائِشَةَ مِنَ التَّعْمِيمِ ، وَهُوَ أَذْنَى الْحِلِّ إِلَى مَكَّةَ . وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ : بَلَّغْنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتَ لِأَهْلِ مَكَّةَ التَّعْمِيمَ^(٧) . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : يَا أَهْلُ مَكَّةَ ، مَنْ أَتَى مِنْكُمْ الْعُمْرَةَ ، فَلْيَجْعَلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا بَطْنَ مُحَسَّرٍ^(٨) . يَعْنِي إِذَا أَحْرَمَ بِهَا مِنْ نَاحِيَةِ الْمُزْدَلَفَةِ . وَإِنَّمَا لَزِمَ الْإِحْرَامُ مِنَ الْحِلِّ ، لِتَجَمُّعِ فِي التَّسْلُكِ بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ ، فَإِنَّهُ لَوْ أَحْرَمَ مِنَ الْحَرَمِ ، لَمَا جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِيهِ ، لِأَنَّ أَفْعَالَ الْعُمْرَةِ كُلُّهَا فِي الْحَرَمِ ، بِخِلَافِ الْحَجِّ ،

٢/٤ ط

(١) فِي الْأَصْلِ ، ١ : « إِنْ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « وَإِنْ » .

(٣) فِي ١ ، ب ، م : « وَمِنْ » .

(٤) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ١٥ .

(٥) تَقْدِمُ تَحْرِيجَهُمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ صَفْحَةِ ٥٦ .

(٦) عَزَاهُ الْمَزْيُ لِأَيِّ دَاوُدَ فِي الْمُرَاسِلِ . تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ ١٣ / ٣٥٧ . وَكَذَلِكَ الرَّيْلَعِيُّ ، فِي نَسَبِ الرَّبَابَةِ

١٦ / ٣ .

(٧) بَطْنَ مُحَسَّرٍ . هُوَ وَادِي الْمَزْدَلَفَةِ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ١ / ٦٦٧ .

فَإِنَّهُ يَنْتَقِرُ إِلَى الْخُرُوجِ إِلَى عَرَفَةَ ، فَيَجْتَمِعُ لَهُ الْجُلُّ وَالْحَرَمُ ، وَالْعُمْرَةُ بِخِلَافِ ذَلِكَ . وَمِنْ أَى الْجِلِّ أُخْرِمَ جَاَزَ . وَإِنَّمَا أُعْمِرَ النَّبِيُّ ﷺ عَائِشَةَ مِنَ التَّنْمِيمِ ؛ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ الْجِلِّ إِلَى مَكَّةَ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، فِي الْمَكِّيِّ ، كُلُّمَا تَبَاعَدَ فِي الْعُمْرَةِ فَهُوَ أَكْثَرُ لِلْأَجْرِ ، هِيَ عَلَى قَدَرٍ تَعْبِهَا . وَأَمَّا إِنْ أَرَادَ الْمَكِّيُّ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ ، فَمِنْ مَكَّةَ ؛ لِلْخَبَرِ الَّذِي ذَكَرْنَا ، وَلِأَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ لَمَّا فَسَحُوا الْحَجَّ ، أَمَرَهُمْ فَأَخْرَمُوا مِنْ مَكَّةَ . قَالَ جَابِرٌ : أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا حَلَلْنَا ، أَنْ نُحْرِمَ إِذَا تَوَجَّهْنَا مِنَ الْأَبْطَاحِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٨) . وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَاطِنِي مَكَّةَ وَبَيْنَ غَيْرِهِمْ مَنْ هُوَ بِهَا ، كَالْمُتَمَتِّعِ إِذَا حَلَّ ، وَمَنْ فَسَخَ حَجَّهُ بِهَا . وَنُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ فِي مَنْ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ ، «ثُمَّ تَمَتَّعَ»^(٩) ، أَنَّهُ يُهَلُّ بِالْحَجِّ مِنَ الْبِقَاعِ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . وَالصَّحِيحُ خِلَافُ هَذَا ؛ لِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ أَحْمَدَ إِنَّمَا أَرَادَ أَنَّ الْمُتَمَتِّعَ يَسْقُطُ عَنْهُ الدَّمُ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْبِقَاعِ ، وَلَا يَسْقُطُ إِذَا أُخْرِمَ مِنْ مَكَّةَ . وَهَذَا فِي غَيْرِ الْمَكِّيِّ ، أَمَّا الْمَكِّيُّ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ دَمٌ مُتَمَتِّعًا بِحَالٍ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾^(١٠) . وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي مَنْ دَخَلَ مَكَّةَ يَحُجُّ عَنْ غَيْرِهِ ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَغْتَمِرَ بَعْدَهُ لِنَفْسِهِ ، أَوْ دَخَلَ يَحُجُّ لِنَفْسِهِ ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَغْتَمِرَ لْغَيْرِهِ ، أَوْ دَخَلَ بِعُمْرَةٍ لِنَفْسِهِ ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَحُجَّ أَوْ يَغْتَمِرَ لْغَيْرِهِ ، أَوْ دَخَلَ بِعُمْرَةٍ لْغَيْرِهِ ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ / يَحُجَّ أَوْ يَغْتَمِرَ لِنَفْسِهِ ، أَنَّهُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ يَخْرُجُ إِلَى الْبِقَاعِ ، فَيُحْرِمُ مِنْهُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . قَالَ : وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةٍ

و ٣/٤

(٨) في : باب بيان وجوه الإحرام ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٨٢ / ٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣١٨ ، ٣٧٨ .

(٩-٩) سقط من : ١ ، ب ، م .

(١٠) سورة البقرة ١٩٦ .

عبد الله : إذا اعتَمَرَ عن غيره ، ثم أَرَادَ الْحَجَّ لِنَفْسِهِ ، يَخْرُجُ إِلَى الْمَيْقَاتِ ، أَوْ اعْتَمَرَ عَنْ نَفْسِهِ ، يَخْرُجُ إِلَى الْمَيْقَاتِ ، ^(١١) وَإِنْ دَخَلَ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ، ثُمَّ أَرَادَ الْحَجَّ ، يَخْرُجُ إِلَى الْمَيْقَاتِ ^(١٢) . وَاجْتَنَبَ لَهُ الْقَاضِي ، بِأَنَّهُ جَاوَزَ الْمَيْقَاتَ مُرِيدًا لِلتَّسْلُكِ ، غَيْرَ مُحْرِمٍ لِنَفْسِهِ ، فَلَزِمَهُ دَمٌ إِذَا أَحْرَمَ دُونَهُ ، كَمَنْ جَاوَزَ الْمَيْقَاتَ غَيْرَ مُحْرِمٍ . وَعَلَى هَذَا لَوْ حَجَّ عَنْ شَخْصٍ وَاعْتَمَرَ عَنْ آخَرَ ، أَوْ اعْتَمَرَ عَنْ إِنْسَانٍ ثُمَّ حَجَّ أَوْ اعْتَمَرَ عَنْ آخَرَ ، فَكَذَلِكَ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْخُرُوجُ إِلَى الْمَيْقَاتِ فِي هَذَا كُلِّهِ ؛ لَمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ بِمَكَّةَ كَالْقَاطِنِ بِهَا ، وَهَذَا حَاصِلُ بِمَكَّةَ حَلَالًا ^(١٣) عَلَى وَجْهِ مُبَاجٍ ، فَأَشْبَهَ الْمَكِّيَّ . وَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي تَحَكُّمَ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ خَبَرٌ ، وَلَا يَشْهَدُ لَهُ أَثَرٌ ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمَعْنَى فَاسِدٌ لَوْجُوهٌ : أَحَدُهَا ، أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مُرِيدًا لِلتَّسْلُكِ عَنْ نَفْسِهِ حَالَ مُجَاوَزَةِ الْمَيْقَاتِ ، فَإِنَّهُ قَدْ يَتَدَوَّلُ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ . الثَّانِي ، أَنَّ هَذَا لَا يَتَنَاقَلُ مِنْ أَحْرَمَ عَنْ غَيْرِهِ . الثَّالِثُ ، أَنَّهُ لَوْ وَجَبَ بِهَذَا الْخُرُوجُ إِلَى الْمَيْقَاتِ ، لَلَزِمَ الْمُتَمَتِّعُ وَالْمُفْرِدُ ؛ لِأَنَّهُمَا تَجَاوَزَا الْمَيْقَاتَ ، مُرِيدِينَ لَغَيْرِ التَّسْلُكِ الَّذِي أَحْرَمَا بِهِ . الرَّابِعُ ، أَنَّ الْمَعْنَى فِي الَّذِي يُجَاوِزُ الْمَيْقَاتَ غَيْرَ مُحْرِمٍ ، أَنَّهُ فَعَلَ مَا لَا يَجِلُّ لَهُ فِعْلُهُ ، وَتَرَكَ الْإِحْرَامَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِهِ ، فَأَحْرَمَ مِنْ دُونِهِ .

فصل : ومن أي الحَرَمِ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ جَاوِزٌ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْإِحْرَامِ بِهِ الْجَمْعُ فِي التَّسْلُكِ بَيْنَ الْجَلِّ وَالْحَرَمِ ، وَهَذَا يَحْصُلُ بِالْإِحْرَامِ مِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ ، فَجَاوِزٌ ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ مِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ مِنَ الْجَلِّ ، وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَأَصْحَابِهِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ : « إِذَا أَرَدْتُمْ أَنْ تَنْطَلِقُوا إِلَى مِنًى ، فَأَهْلُوا مِنْ الْبُطْحَاءِ » ^(١٤) . وَلِأَنَّ مَا اعْتَبِرَ فِيهِ الْحَرَمُ اسْتَوَتْ فِيهِ الْبَلَدَةُ وَغَيْرُهَا ، كَالنَّخْرِ .

(١١-١٢) سقط من : ١ ، نقله نظر .

(١٢) سقط من : ب ، م .

(١٣) أخرجه مسلم ، في : باب بيان وجوه الإحرام ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٨٢ . والبيهقي ،

في : باب ما يستحب من الإهلال عند التوجه ... ، من كتاب الحج ٥ / ٣١ . والإمام أحمد ، في : المسند

٣ / ٣١٨ ، ٣١٩ .

فصل : فَإِنْ أُحْرِمَ مِنَ الْجِلِّ ؛ نَظَرْتُ ، فَإِنْ أُحْرِمَ مِنَ الْجِلِّ الَّذِي يَلِي الْمَوْقِفَ فَعَلَيْهِ دَمٌ ؛ لِأَنَّهُ أُحْرِمَ مِنْ / دُونَ الْمِيقَاتِ . وَإِنْ أُحْرِمَ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ ، ثُمَّ سَلَكَ الْحَرَمَ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فِي رَجُلٍ أُحْرِمَ لِلْحَجِّ مِنَ التَّعْيِيمِ ، فَقَالَ : لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ . وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أُحْرِمَ قَبْلَ مِيقَاتِهِ ، فَكَانَ كَالْمُحْرِمِ قَبْلَ بَقِيَّةِ الْمَوَاقِفِ . وَلَوْ أُحْرِمَ مِنَ الْجِلِّ ، وَلَمْ يَسْلُكِ الْحَرَمَ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَ الْجِلِّ وَالْحَرَمِ .

فصل : وَإِنْ أُحْرِمَ بِالْمُعْمَرَةِ مِنَ الْحَرَمِ ، انْتَقَدَ إِحْرَامُهَا بِهَا ، وَعَلَيْهِ دَمٌ ؛ لِتَرْكِهِ الْإِحْرَامَ مِنَ الْمِيقَاتِ . ثُمَّ إِنْ خَرَجَ إِلَى الْجِلِّ قَبْلَ الطَّوَافِ ، ثُمَّ عَادَ ، أَجْزَأُهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَمَعَ بَيْنَ الْجِلِّ وَالْحَرَمِ . وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ حَتَّى قَضَى عُمْرَتَهُ ، صَحَّ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَتَى بِأَرْكَانِهَا ، وَإِنَّمَا أَخْلَى بِالْإِحْرَامِ مِنْ مِيقَاتِهَا ، وَقَدْ جَبَرَهُ ، فَأَشْبَهَ مَنْ أُحْرِمَ مِنْ دُونَ الْمِيقَاتِ بِالْحَجِّ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَأَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ . وَالْقَوْلُ الثَّانِي ، لَا تَصِحُّ عُمْرَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ تَسْلُكٌ ، فَكَانَ مِنْ شَرْطِهِ الْجَمْعُ بَيْنَ الْجِلِّ وَالْحَرَمِ ، كَالْحَجِّ . فَعَلَى هَذَا وَجُودُ هَذَا الطَّوَافِ كَعَدَمِهِ ، وَهُوَ بَاقٍ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى الْجِلِّ ، ثُمَّ يَطُوفُ بَعْدَ ذَلِكَ وَيَسْتَعِي . وَإِنْ خَلَقَ قَبْلَ ذَلِكَ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا فَعَلَهُ مِنْ مَحْظُورَاتِ إِحْرَامِهِ ، فَعَلَيْهِ فِدْيَتُهُ . وَإِنْ وَطِئَ ، أَوْ فَسَدَ عُمْرَتُهُ ، وَيَمْضِي فِي فَاسِدِهَا ، وَعَلَيْهِ دَمٌ لِإِفْسَادِهَا ، وَيَقْضِيهَا بِعُمْرَةٍ مِنَ الْجِلِّ . ثُمَّ إِنْ كَانَتِ الْعُمْرَةُ الَّتِي أَفْسَدَهَا عُمْرَةً الْإِسْلَامِ ، أَجْزَأُهُ قَضَاؤُهَا عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ ، وَإِلَّا فَلَا .

٥٤٨ - مسألة؛ قال: (وَمَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ، فَمِيقَاتُهُ مِنْ مَوْضِعِهِ)

يَعْنِي إِذَا كَانَ مَسْكَنُهُ أَقْرَبَ إِلَى مَكَّةَ مِنَ الْمِيقَاتِ، كَانَ مِيقَاتُهُ مَسْكَنَهُ. هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ، وَطَاوُسٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَعَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: يُهْلُ مِنْ مَكَّةَ. وَلَا يَصِحُّ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي

حديث ابن عباس : « فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ ، مُهْلَةً مِنْ أَهْلِهِ »^(١) . وهذا صريح ، والعمل به أولى .

و ٤/٤ فصل : إذا كان مسكنه قريّة ، فالأفضل أن يُحرّم من أبعد^(٢) جانيّتها . وإن أحرّم من أقرب جانيّتها جاز . وهكذا القول في المواقيت التي وقّتها / رسول الله ﷺ إذا كانت قريّة ، والحجّة كالقريّة ، فيما ذكرنا . وإن كان مسكنه منفردا ، فميقاته مسكنه ، أو حذوه ، وكلّ ميقات فحذوه بمنزلة . ثم إن كان مسكنه في الحِلّ ، فأحرّاه منه للحجّ والعمرّة معا ، وإن كان في الحرّم ، فأحرّاه للعمرّة من الحِلّ ، ليُجمَعَ في التّسكّ بين الحِلّ والحرّم ، كالمكّي ، وأمّا الحجّ فينبغي أن يجوز له الإحرام^(٣) من أيّ الحرّم شاء ، كالمكّي .

٥٤٩ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ لَمْ يَكُنْ طَرِيقُهُ عَلَى مِيقَاتٍ ، فَإِذَا حَادَى أَقْرَبَ الْمَوَاقِيتِ إِلَيْهِ أَحْرَمَ)

وجُمْلَةُ ذلك أن من سلك طريقا بين ميقاتين ، فإنه يجتهد حتى يكون إحرامه بحذو الميقات ، الذي هو إلى طريقه أقرب ؛ لما رَوَيْنَا أَنَّ أَهْلَ الْعِرَاقِ قَالُوا لِعِمْرَ : إِنَّ قَرْنًا جَوْرًا عَنْ طَرِيقِنَا . فقال : انظُرُوا حَذْوَهَا مِنْ طَرِيقِكُمْ فَوَقَّتْ لَهُمْ ذَاتَ عِزْقٍ^(١) . ولأنّ هذا ممّا يُعرَفُ بالاجْتِهَادِ والتَّقْدِيرِ ، فإذا اشْتَبَهَ دَخَلَهُ الاجْتِهَادُ ، كَالْقِبْلَةِ .

فصل : فإن لم يُعرَفْ حَذْوُ الْمِيقَاتِ الْمُقَارِبِ لِطَرِيقِهِ ، احتاط ، فأحرّم من بعد ، بحيث يَتَيَقَّنُ^(٢) أنّه لم يُجَاوِزِ الْمِيقَاتِ إِلَّا مُحَرِّمًا ؛ لأنّ الإحرام قبل الميقات

(١) تقدم في صفحة ٥٦ .

(٢) في ب ، م : « أحد » خطأ .

(٣) في الزيادة : « به » .

(١) تقدم في صفحة ٥٨ .

(٢) سقط من : الأصل .

جائزٌ ، وتأخيرُهُ عنه لا يجوزُ ، فلا خِيَّاطُ فِعْلٌ ما لا شَكَّ فيه . ولا يُلْزَمُ الإِخْرَامُ حتى يَعْلَمَ أَنَّهُ قد حَازَاهُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ وَجُوبِهِ ، فلا يَجِبُ بالشَّكِّ . فإنْ أُخْرِمَ ، ثم عَلِمَ بعدُ أَنَّهُ قد جَاوَزَ ما يُحَازِيهِ مِنَ الْمَوَاقِيتِ غَيْرَ مُخْرِمٍ ، فعليه دَمٌ . وإنْ شَكَّ في أَقْرَبِ الْمِيقَاتَيْنِ إِلَيْهِ ، فَالْحُكْمُ في ذَلِكَ على ما ذَكَرْنَا في الْمَسْأَلَةِ قَبْلَهَا . وإنْ كَانَتَا مُتَسَاوِيَتَيْنِ في الْقُرْبِ إِلَيْهِ ، أُخْرِمَ مِنْ حَذْوِ أَبْعَدِهِمَا .

٥٥٠ - مسألة ؛ قال : (وَهَذِهِ الْمَوَاقِيتُ لِأَهْلِهَا ، وَلِمَنْ مَرَّ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا ، مِمَّنْ أَرَادَ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا فِيهَا مِيقَاتٍ فَهُوَ مِيقَاتُهُ ، إِذَا حَجَّ الشَّامِيُّ مِنَ الْمَدِينَةِ فَمَرَّ بِذِي الْحُلَيْفَةِ فَهِيَ مِيقَاتُهُ ، وَإِنْ حَجَّ مِنَ الْيَمَنِ فَمِيقَاتُهُ يَلْمَلُمُ ، وَإِنْ حَجَّ مِنَ الْعِرَاقِ فَمِيقَاتُهُ ذَاتُ عِزْقٍ . وَهَكَذَا كُلُّ مَنْ مَرَّ عَلَى مِيقَاتٍ غَيْرِ / مِيقَاتِ بَلَدِهِ صَارَ مِيقَاتًا لَهُ . سُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الشَّامِيِّ يَمُرُّ بِالْمَدِينَةِ يُرِيدُ الْحَجَّ ، مِنْ أَيْنَ يُهْلُ ؟ قَالَ : مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ . قِيلَ : فَإِنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَقُولُ يُهْلُ مِنْ مِيقَاتِهِ مِنَ الْجُحْفَةِ . فَقَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، أَلَيْسَ يَرَوِي ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « هُنَّ لَهْنٌ ، وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ » ^(١) . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقُ . وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ فِي الشَّامِيِّ يَمُرُّ بِالْمَدِينَةِ : لَهُ أَنْ يُخْرِمَ مِنَ الْجُحْفَةِ . وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَكَانَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، إِذَا أَرَادَتِ الْحَجَّ أُخْرِمَتْ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَإِذَا أَرَادَتِ الْعُمْرَةَ أُخْرِمَتْ مِنَ الْجُحْفَةِ . وَلَعَلَّهُمْ يَحْتَجُّونَ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ . وَأَمَّا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « فَهِنَّ لَهْنٌ ، وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ » . وَلأنَّهُ مِيقَاتٌ ، فَلَمْ يَجْزُ تَجَاوُزُهُ بِغَيْرِ إِخْرَامٍ لِمَنْ يُرِيدُ التُّسُكَّ ، كَسَائِرِ الْمَوَاقِيتِ . وَخَبَرُهُمْ أُبَيْدُ بِهِ مَنْ لَمْ يَمُرَّ عَلَى مِيقَاتٍ آخَرَ ،

٤/٤ ظ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٥٦ .

بَدِيلِ ما لو مَرَّ بِمِيقَاتٍ غَيْرِ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، لم يَجْزُ له تَجَاوُزُهُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ . وقد رَوَى سَعِيدٌ ، عن سَفْيَانَ ، عن هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عن أَبِيهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتْ لِمَنْ سَاحَلَ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فِي هَذَا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « فَهِنَّ لَهُنَّ ، وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ ، مِمَّنْ كَانَ يُرِيدُ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً » .

فصل : فَإِنْ مَرَّ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، فَمِيقَاتُهُ الْجُحْفَةُ ، سواء كان شَامِيًّا أَوْ مَدَنِيًّا ؛ لما رَوَى أَبُو الزُّبَيْرِ ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يُسْأَلُ عَنِ الْمُهَلِّ ، فقال : سَمِعْتُهُ - أَحْسَبُهُ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ - يَقُولُ : « مُهَلُّ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَالطَّرِيقُ الْآخَرُ مِنَ الْجُحْفَةِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٢) . ولأنَّهُ مَرَّ عَلَى أَحَدِ الْمَوَاقِيتِ دُونَ غَيْرِهِ ، فلم يَلْزِمُهُ الْإِحْرَامُ قَبْلَهُ ، كَسَائِرِ الْمَوَاقِيتِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ حِينَ أَحْرَمَ أَصْحَابَهُ دُونَهُ فِي قِصَّةِ صَيْدِهِ لِلْجَمَارِ الْوَحْشِيِّ ^(٣) ، إِنَّمَا تَرَكَ الْإِحْرَامَ لِكَوْنِهِ لَمْ يَمُرَّ عَلَى ذِي الْحُلَيْفَةِ ، فَأَخَّرَ إِحْرَامَهُ إِلَى الْجُحْفَةِ . إِذْ لو مَرَّ عَلَيْهَا لم يَجْزُ له تَجَاوُزُهَا مِنْ غَيْرِ إِحْرَامٍ . وَيُمْكِنُ حَمْلُ حَدِيثِ عَائِشَةَ فِي تَأْخِيرِهَا إِحْرَامَ الْعُمْرَةِ إِلَى الْجُحْفَةِ عَلَى هَذَا ، وَأَنَّهَا / لَا تُمَرُّ فِي طَرِيقِهَا عَلَى ذِي الْحُلَيْفَةِ ؛ لِثَلَا يَكُونُ فِعْلُهَا مُخَالَفًا لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلِسَائِرِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

٥٠/٤

٥٥١ - مسألة ؛ قال : (وَالْاِخْتِيَارُ أَنْ لَا يُحْرِمَ قَبْلَ مِيقَاتِهِ ، فَإِنْ فَعَلَ فَهُوَ مُحْرِمٌ)

لا خِلَافَ فِي أَنَّ مَنْ أَحْرَمَ قَبْلَ الْمِيقَاتِ يَصِيرُ مُحْرِمًا ، تَثَبُّتٌ فِي حَقِّهِ أَحْكَامُ الْإِحْرَامِ . قال ابنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَنْ أَحْرَمَ قَبْلَ الْمِيقَاتِ أَنَّهُ مُحْرِمٌ . وَلَكِنَّ الْأَفْضَلَ الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَيُكْرَهُ قَبْلَهُ . رَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٥٨ .

(٣) يأتي أثناء المسألة ٥٧٨ .

عمر ، وعثمان . رَضِيَ الله عنهما . وبه قال الحسن ، وعطاء ، ومالك ، وإسحاق . وقال أبو حنيفة : الأفضل الإحرام من بلده . وعن الشافعي كالمذاهبين . وكان علقمة ، والأسود ، وعبد الرحمن ، وأبو إسحاق ، يُحَرِّمُونَ من بيوتهم . واحتجوا بما رَوَتْ أم سلمة زوج النبي ﷺ ، أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول : « مَنْ أَهَلَ بِحَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ ، أَوْ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ » . شكَّ عبد الله أيتهما^(١) قال . رواه أبو داود^(٢) . وفي لفظ رواه ابن ماجه^(٣) : « مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ ، غُفِرَ لَهُ » . وأحرم ابن عمر من إيلياء^(٤) . وروى النسائي ، وأبو داود^(٥) ، بإسناديهما عن الضبي بن معبد ، قال : أَهَلْتُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، فَلَمَّا أَتَيْتُ الْعَذِيبَ لَقِيتُ سَلْمَانَ بْنَ رَيْعَةَ ، وَزَيْدَ بْنَ صُوحَانَ ، وَأَنَا أَهْلُ بَيْتِهِمَا ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا : مَا هَذَا بِأَفْقَةٍ مِنْ بَعِيرِهِ . فَأَتَيْتُ عُمَرَ ، فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ . فَقَالَ : هُدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ ﷺ . وَهَذَا إِحْرَامٌ بِهِ قَبْلَ الْمِيقَاتِ . وَرَوَى عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاتَّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾^(٦) . لِإِتْمَامِهِمَا أَنْ تُحْرِمَ بِهِمَا مِنْ دُورَةِ أَهْلِكَ^(٧) . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ أَحْرَمُوا مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَلَا

(١) في ١ ، ب ، م : « أيهما » .

(٢) في : باب في المواقيت ، من كتاب الحج . سنن أبي داود ١ / ٤٠٤ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٢٩٩ .

(٣) في : باب من أهل بعمرة من بيت المقدس ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٩٩ .

(٤) إيلياء : مدينة بيت المقدس .

وأخرجه الإمام مالك ، في : باب مواقيت الإهلال بالحج ، من كتاب الحج . المطا ١ / ٣٣١ . والبيهقي ،

في : باب فضل من أهل من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ٣٠ .

والإمام الشافعي ، في : باب الإهلال من دون الميقات ، من كتاب اختلاف مالك . الأم ٧ / ٢٣٥ .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ١٣ .

(٦) سورة البقرة ١٩٦ .

(٧) أخرجه عنهما الشافعي ، في : باب الإهلال من دون الميقات ، من كتاب اختلاف مالك . الأم =

يَفْعَلُونَ إِلَّا الْأَفْضَلَ . فَإِنْ قِيلَ : إِنَّمَا فُعِلَ هَذَا لِتَبْيِينِ الْجَوَازِ ، قُلْنَا : قَدْ حَصَلَ بَيَانُ الْجَوَازِ بِقَوْلِهِ ، كَمَا فِي سَائِرِ الْمَوَاقِيتِ . ثُمَّ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ وَخُلَفَاؤُهُ يُحَرِّمُونَ مِنْ يَتَوَاتَرُهُمْ ، وَلَمَّا تَوَاطَاؤُوا / عَلَى تَرْكِ الْأَفْضَلِ ، وَاخْتِيَارِ الْأَذْنَى ، وَهُمْ أَهْلُ التَّقْوَى وَالْفَضْلِ ، وَأَفْضَلُ الْخَلْقِ ، وَلَهُمْ مِنَ الْجِرَاصِ عَلَى الْفَضَائِلِ وَالذَّرَجَاتِ مَا لَهُمْ . وَقَدْ رَوَى أَبُو يَعْلَى الْمَوْصِلِيُّ ، فِي « مُسْنَدِهِ » ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَسْتَمْتِعُ أَحَدُكُمْ بِحِلِّهِ مَا اسْتَطَاعَ ، فَإِنَّهُ لَا يَذِرِي مَا يَغْرِضُ لَهُ فِي إِحْرَامِهِ »^(٨) . وَرَوَى الْحَسَنُ ، أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ أَخْرَمَ مِنْ مِصْرِهِ ، قَبْلَ ذَلِكَ عَمْرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقَضَبَ ، وَقَالَ : يَسْتَمَعُ النَّاسُ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَخْرَمَ مِنْ مِصْرِهِ . وَقَالَ : إِنْ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرٍ أَخْرَمَ مِنْ خُرَاسَانَ ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى عَثْمَانَ لَأَمَّهُ فِيمَا صَنَعَ ، وَكَرِهَهُ لَهُ . رَوَاهُمَا سَعِيدٌ ، وَالْأَثَرُ^(٩) ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ : كَرِهَ عَثْمَانُ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ خُرَاسَانَ أَوْ كِرْمَانَ . وَلِأَنَّهُ أَخْرَمَ قَبْلَ الْمِيقَاتِ ، فَكُرِهَ ، كَالِإِحْرَامِ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِهِ . وَلِأَنَّهُ تَغْيِيرٌ بِالِإِحْرَامِ ، وَتَغْيِيرٌ لِفِعْلٍ مَحْظُورَاتِهِ ، وَفِيهِ مَشَقَّةٌ عَلَى النَّفْسِ ، فَكُرِهَ ، كَالْوَصَالِ فِي الصَّوْمِ . قَالَ عَطَاءٌ : انْظُرُوا هَذِهِ الْمَوَاقِيتَ الَّتِي وَقَّتْ لَكُمْ ، فَخُذُوا بِرُخْصَةِ اللَّهِ فِيهَا ، فَإِنَّهُ عَسَى أَنْ يُصِيبَ أَحَدَكُمْ ذَنْبًا فِي إِحْرَامِهِ ، فَيَكُونَ أَغْظَمَ لَوِزْرِهِ ، فَإِنَّ الذَّنْبَ فِي الْإِحْرَامِ أَغْظَمُ مِنْ ذَلِكَ . فَأَمَّا حَدِيثُ الْإِحْرَامِ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ ، فففيه

= ٢٣٥ / ٧ . وَأُخْرِجَهُ عَنْ عَلَى الْحَاكِمِ ، فِي : تَفْسِيرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، مِنْ كِتَابِ التَّفْسِيرِ . الْمُسْتَدْرَكُ ٢ / ٢٧٦ . وَالْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مِنْ اسْتَحَبَّ الْإِحْرَامَ مِنْ دَوْرَةِ أَهْلِهِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٥ / ٣٠ . (٨) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مِنْ اسْتَحَبَّ الْإِحْرَامَ مِنْ دَوْرَةِ أَهْلِهِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٥ / ٣٠ ، ٣١ .

(٩) الْأَوَّلُ عَزَاهُ السَّاعِقِيُّ لِطَبِيعِهِ . الْفَتْحُ الرَّبَاقِيُّ ١١ / ١١٣ . وَأُخْرِجَهُ الْبَيْهَقِيُّ بِدُونِ كَلَامِ عَمْرَ ، فِي : بَابِ مِنْ اسْتَحَبَّ الْإِحْرَامَ مِنْ دَوْرَةِ أَهْلِهِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٥ / ٣١ .

وَالثَّانِي أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ .

ضَعَفَ ، يَرْوِيهِ ابْنُ أَبِي قُدَيْلٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ؛ وَفِيهِمَا مَقَالٌ . وَيَحْتَمِلُ اخْتِصَاصَ هَذَا بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ دُونَ غَيْرِهِ ، لِيَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدَيْنِ فِي إِحْرَامٍ وَاحِدٍ ، وَلِلَّذَلِكَ أَحْرَمَ ابْنُ عَمَرَ مِنْهُ ، وَلَمْ يَكُنْ يُحْرِمُ مِنْ غَيْرِهِ إِلَّا مِنْ الْمِيقَاتِ . وَقَوْلُ عَمَرَ لِلضَّبِيِّ : هُدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ . يَعْنِي فِي الْقِرَانِ ، وَالْجَمْعِ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، لَا فِي الْإِحْرَامِ مِنْ قَبْلِ الْمِيقَاتِ ، فَإِنَّ سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ ، يَنْبَغِي ذَلِكَ بِفِعْلِهِ وَقَوْلِهِ ، وَقَدْ بَيَّنَّ أَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ ذَلِكَ لِإِنْكَارِهِ عَلَى عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ إِحْرَامَهُ مِنْ مِصْرِهِ . وَأَمَّا قَوْلُ عَمَرَ وَعَلِيٍّ ، فَإِنَّمَا ^(١٠) قَالَا : إِثْمَامُ الْعُمْرَةِ أَنْ تُنْشِئَهَا مِنْ بَلَدِكَ . وَمَعْنَاهُ أَنْ تُنْشِئَ لَهَا سَفَرًا مِنْ بَلَدِكَ ، تَقْصِدُ لَهُ ، لَيْسَ أَنْ تُحْرِمَ بِهَا مِنْ أَهْلِكَ . قَالَ أَحَدُ : كَانَ سَفِيَانُ يُفَسِّرُهُ بِهَذَا . وَكَذَلِكَ فَسَّرَهُ بِهِ أَحْمَدُ . وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُفَسَّرَ بِنَفْسِ الْإِحْرَامِ ؛ لِأَنَّ ^(١١) النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ مَا أَحْرَمُوا بِهَا مِنْ بُيُوتِهِمْ ، وَقَدْ أَمَرَهُمُ اللَّهُ بِإِثْمَامِ الْعُمْرَةِ ، فَلَوْ حُمِلَ قَوْلُهُمْ عَلَى ذَلِكَ لَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ تَارِكِينَ لِأَمْرِ اللَّهِ . ثُمَّ إِنَّ عَمَرَ / وَعَلِيًّا مَا كَانَا يُحْرِمَانِ إِلَّا مِنَ الْمِيقَاتِ . أَفْتَرَاهُمَا يَرَيَانِ أَنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِإِثْمَامٍ لهما ^(١٢) وَفَعَلَانِهِ ! هَذَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَوَهَّمَهُ أَحَدٌ . وَلِلَّذَلِكَ أَتَكَرَّرَ عَمَرُ عَلَى عِمْرَانَ إِحْرَامَهُ مِنْ مِصْرِهِ ، وَاشْتَدَّ عَلَيْهِ ، وَكَرِهَ أَنْ يَتَسَامَعَ النَّاسُ ، مُحَافَةَ أَنْ يُؤْخَذَ بِهِ . أَفْتَرَاهُ كَرِهَ إِثْمَامَ الْعُمْرَةِ وَاشْتَدَّ عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ النَّاسُ بِالْأَفْضَلِ ! هَذَا لَا يَجُوزُ ، فَيَتَعَيَّنُ حَمْلُ قَوْلِهِمَا فِي ذَلِكَ عَلَى مَا حَمَلَهُ عَلَيْهِ الْأُئِمَّةُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

و ٦/٤

٥٥٢ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ ، فَجَاوَزَ الْمِيقَاتِ غَيْرَ مُحْرِمٍ ، رَجَعَ فَأَحْرَمَ مِنَ الْمِيقَاتِ ، فَإِنْ أَحْرَمَ مِنْ مَكَانِهِ فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَإِنْ رَجَعَ مُحْرِمًا إِلَى الْمِيقَاتِ)

(١٠) في ب ، م : « فَإِنَّمَا » .

(١١) في م : « فَإِنْ » .

(١٢) في أ ، ب ، م : « لَهَا » .

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ جَاوَزَ المِيقَاتِ مُرِيدًا لِلنَّسْلِ غَيْرَ مُحَرِّمٍ ، فعليه أَنْ يَرْجِعَ
إِلَيْهِ لِیُحَرِّمَ مِنْهُ ، «إِنْ أُمِنَ» ، سِوَاءَ تَجَاوُزِهِ عَالِمًا بِهِ أَوْ جَاهِلًا ، عَلِيمٌ تَحْرِيمَ ذَلِكَ
أَوْ جَهْلُهُ . فَإِنْ رَجَعَ إِلَيْهِ ، فَأَحْرَمَ مِنْهُ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . لَا تَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا .
وَبِهِ يَقُولُ^(١) جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ،
وغيرهم ؛ لِأَنَّهُ أَحْرَمَ مِنَ المِيقَاتِ الَّذِي أُمِرَ بِالْإِحْرَامِ مِنْهُ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ ، كَمَا لَوْ
لَمْ يَتَجَاوَزْهُ . وَإِنْ أَحْرَمَ مِنْ دُونِ المِيقَاتِ ، فعليه دَمٌ ، سِوَاءَ رَجَعِ إِلَى المِيقَاتِ أَوْ لَمْ
يَرْجِعْ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ . وَظَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ إِنْ رَجَعَ إِلَى
المِيقَاتِ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ تَلَبَّسَ بِشَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ ،
كَالْوُقُوفِ ، وَطَوَافِ الْقُدُومِ ، فَيَسْتَقِرُّ الدَّمُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ مُحَرَّمًا فِي المِيقَاتِ
قَبْلَ التَّلَبُّسِ بِأَفْعَالِ الْحَجِّ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ دَمٌ ، كَمَا لَوْ أَحْرَمَ مِنْهُ . وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ : إِنْ
رَجَعَ إِلَى المِيقَاتِ ، فَلَبَّى ، سَقَطَ عَنْهُ الدَّمُ ، وَإِنْ لَمْ يَلْبُ ، لَمْ يَسْقُطْ . وَعَنْ
عَطَاءٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَالنَّخَعِيِّ : لَا شَيْءَ عَلَى مَنْ تَرَكَ المِيقَاتِ . وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ
جُبَيْرٍ : لَا حَجَّ لِمَنْ تَرَكَ المِيقَاتِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ
قَالَ : « مَنْ تَرَكَ نُسْكَأ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ » . رَوَى مُوقِفًا وَمَرْفُوعًا^(٢) . وَلِأَنَّهُ أَحْرَمَ دُونَ
مِيقَاتِهِ ، فَاسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الدَّمُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَرْجِعْ ، أَوْ كَمَا لَوْ طَافَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ ، أَوْ كَمَا
لَوْ لَمْ يَلْبُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَلِأَنَّهُ تَرَكَ الْإِحْرَامَ مِنْ مِيقَاتِهِ ، فَلَزِمَهُ الدَّمُ ، كَمَا ذَكَرْنَا ، وَلِأَنَّ
الدَّمَّ وَجِبَ لِتَرْكِهِ الْإِحْرَامَ / مِنَ المِيقَاتِ ، وَلَا يَزُولُ هَذَا يَرْجُوعِهِ وَلَا بِتَلَبُّسِهِ ،

٦/٤ ط

(١-١) سقط من : ١ .

(٢) في الأصل : « قَالَ » .

(٣) الموقوف أخرجه الإمام مالك ، في : باب ما يفعل من نسى من نسكه شيئا ، من كتاب الحج . الموطأ
١ / ٤١٩ . والمرفوع عزاه ابن حجر ، في : باب المواقيت ، من كتاب الحج ، لابن حزم . تلخيص الحبير
٢ / ٢٢٩ .

وفارَقَ ما إذا رَجَعَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ فَأَحْرَمَ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَتْرِكِ الْإِحْرَامَ مِنْهُ ، وَلَمْ يَهْتِكْهُ .

فصل : ولو أَفْسَدَ الْمُحْرِمُ مِنْ دُونِ الْمِيقَاتِ حَجَّهُ ، لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ الدَّمُ . وبه قال الشَّافِعِيُّ ، وإِسْحَاقُ ، وأَبُو ثَوْرٍ ، وابنُ الْمُنْذِرِ . وقال الثَّوْرِيُّ ، وأَصْحَابُ الرَّأْيِ : يَسْقُطُ ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ وَاجِبٌ . وَلَنَا ، أَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ بِمُوجِبِ هَذَا الْإِحْرَامِ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِوُجُوبِ الْقَضَاءِ ، كَبَقِيَّةِ الْمَنَاسِكَ ، وَكَجَزَاءِ الصَّيْدِ .

فصل : فَأَمَّا الْمُجَاوِزُ لِلْمِيقَاتِ ، مِمَّنْ لَا يُرِيدُ التَّسْلُكَ ، فَعَلَى قِسْمَيْنِ ؛ أَحَدُهَا ، لَا يُرِيدُ دُخُولَ الْحَرَمِ ، بَلْ يُرِيدُ حَاجَةً فِيَمَا سِوَاهُ ، فَهَذَا لَا يَلْزَمُهُ الْإِحْرَامُ بِغَيْرِ خِلَافٍ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي تَرْكِ الْإِحْرَامِ ، وَقَدْ أَتَى النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ بِذَرَأِ مَرَّتَيْنِ ، وَكَانُوا يُسَافِرُونَ لِلْجِهَادِ وَغَيْرِهِ ، فَيَمْرُونَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ ، فَلَا يُحْرِمُونَ ، وَلَا يَرَوْنَ بِذَلِكَ بَأْسًا . ثُمَّ مَتَّى بَدَأَ هَذَا الْإِحْرَامُ ، وَتَحَدَّدَ لَهُ الْعَزْمُ عَلَيْهِ ، أَحْرَمَ مِنْ مَوْضِعِهِ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ . وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَصَاحِبَا أَبِي حَنِيفَةَ . وَحَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ ، عَنْ أَحْمَدَ ، فِي الرَّجُلِ يَخْرُجُ لِحَاجَةٍ ، وَهُوَ لَا يُرِيدُ الْحَجَّ ، فَجَاوَزَ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، ^(١) ثُمَّ أَرَادَ الْحَجَّ ، يَرْجِعُ إِلَى ذِي الْحُلَيْفَةِ ، فَيُحْرِمُ . وَبِهِ قَالَ إِسْحَاقُ . وَلَأنَّهُ أَحْرَمَ مِنْ دُونِ الْمِيقَاتِ ، فَلَزِمَهُ الدَّمُ ، كَالَّذِي يُرِيدُ دُخُولَ الْحَرَمِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ . وَكَلَامُ أَحْمَدَ يُحْمَلُ عَلَى مَنْ يُجَاوِزُ الْمِيقَاتَ مِمَّنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِحْرَامُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « فَهِنَّ لَهُنَّ ، وَلَمْ يَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ مِمَّنْ كَانَ يُرِيدُ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً » ^(٢) . وَلَأنَّهُ حَصَلَ دُونَ الْمِيقَاتِ عَلَى وَجْهِ مَبَاحٍ ، فَكَانَ لَهُ الْإِحْرَامُ مِنْهُ ، كَأَهْلِ ذَلِكَ الْمَكَانِ . وَلَأنَّ هَذَا الْقَوْلَ يُفْضِي إِلَى أَنَّ مَنْ كَانَ مَنَزَلُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ ، إِذَا خَرَجَ إِلَى الْمِيقَاتِ ، ^(٣) ثُمَّ عَادَ إِلَى مَنَزَلِهِ ، وَأَرَادَ الْإِحْرَامَ ، لَزِمَهُ الْخُرُوجُ إِلَى الْمِيقَاتِ ^(٤) ، وَلَا قَائِلَ بِهِ . وَهُوَ مُخَالِفٌ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « وَمَنْ كَانَ مَنَزَلُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ ، فَمَهْلُهُ مِنْ أَهْلِهِ » ^(٥) . الْقِسْمُ الثَّانِي ، مَنْ يُرِيدُ دُخُولَ الْحَرَمِ ، إِمَّا إِلَى مَكَّةَ أَوْ غَيْرِهَا ، فَهَمَّ عَلَى

(٤-٤) سقط من : الأصل .

(٥) تقدم في صفحة ٥٦ .

(٦-٦) سقط من : ١ .

ثَلَاثَةَ أَصْرِبَ ؛ أَحَدَهَا ، مَنْ يَدْخُلُهَا لِقِتَالِ مُبَاجٍ ، أَوْ مِنْ خَوْفٍ ، أَوْ لِحَاجَةٍ مُتَكَرِّرَةٍ / ، كَالْحَشَّاشِ ، وَالْحَطَّابِ ، وَنَاقِلِ الْيَمْرِ^(٧) ، وَالْفَيْجِ^(٨) ، وَمَنْ كَانَتْ لَهُ ضَيْعَةٌ يَتَكَرَّرُ دُخُولُهُ وَخُرُوجُهُ^(٩) إِلَيْهَا ، فَهُوَ لَا إِحْرَامَ عَلَيْهِمْ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ يَوْمَ الْفَتْحِ مَكَّةَ حَلَالًا وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ ، وَكَذَلِكَ أَصْحَابُهُ ، وَلَمْ نَعْلَمْ أَحَدًا مِنْهُمْ أَحْرَمَ يَوْمَئِذٍ ، وَلَوْ أَوْجَبْنَا الْإِحْرَامَ عَلَى كُلِّ مَنْ يَتَكَرَّرُ دُخُولُهُ ، أَفَضَى إِلَى أَنْ يَكُونَ جَمِيعَ زَمَانِهِ مُحَرَّمًا ، فَسَقَطَ لِلْحَرَجِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ دُخُولُ الْحَرَمِ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ، إِلَّا مَنْ كَانَ ذُوْنَ الْمِيقَاتِ ؛ لِأَنَّهُ يُجَاوِزُ الْمِيقَاتَ مُرِيدًا لِلْحَرَمِ ، فَلَمْ يَجْزِ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ كَغَيْرِهِ . وَلَنَا ، مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَقَدْ رَوَى التِّرْمِذِيُّ^(١٠) ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ يَوْمَ الْفَتْحِ مَكَّةَ وَعَلَى رَأْسِهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ . وَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَمَتَى أَرَادَ هَذَا النَّسْلُ بَعْدَ مُجَاوِزَةِ الْمِيقَاتِ أَحْرَمَ مِنْ مَوْضِعِهِ كَالْقِسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ ، وَفِيهِ مِنَ الْخِلَافِ مَا فِيهِ . النَّوْعُ الثَّانِي : مَنْ لَا يُكَلِّفُ الْحَجَّ كَالْعَبْدِ ، وَالصَّبِيِّ ، وَالْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ بَعْدَ مُجَاوِزَةِ الْمِيقَاتِ ، أَوْ عَتَقَ الْعَبْدُ ، وَبَلَغَ الصَّبِيُّ ، وَأَرَادُوا الْإِحْرَامَ ، فَإِنَّهُمْ يُحْرَمُونَ مِنْ مَوْضِعِهِمْ ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِمْ . وَهَذَا قَالَ غَطَّاءُ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ فِي الْكَافِرِ يُسْلِمُ^(١١) ، وَالصَّبِيِّ يَتَلَعُ ، وَقَالُوا فِي الْعَبْدِ : عَلَيْهِ دَمٌ .

(٧) الميرة : الطعام يجمع للسفر ونحوه .

(٨) الفيج : هو رسول السلطان يسعى بالكتب ، وقيل : الذي يحمل الأخبار من بلد إلى بلد ، فارسي معرب .

(٩) سقط من : الأصل .

(١٠) في : باب ما جاء في الآلوية ، من أبواب الجهاد ، وفي : باب ما جاء في العمامة السوداء ، من أبواب

اللباس . عارضة الأحوذى ٧ / ١٧٧ ، ٢٤٣ .

كما أخرجه مسلم ، في : باب جواز دخول مكة بغير إحرام ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٩٠ . وأبو داود ، في : باب في العمام ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٢ / ٣٧٦ . والنسائي ، في : باب دخول مكة بغير إحرام ، من كتاب المناسك ، وفي : باب لبس العمام السود ، من كتاب الزينة . المجتبى ٥ / ١٥٩ ، ٨ / ١٨٦ . وابن ماجه ، في : باب لبس العمام في الحرب ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب العمامة السوداء ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٤٢ ، ١١٨٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٦٣ ، ٣٨٧ . (١١) من هنا إلى آخر قوله : « يسلم » الآتي سقط من : ١ .

وقال الشافعي في جميعهم : على كل واحد منهم دم . وعن أحمد ، في الكافر يُسَلِّم ، كقولهِ . وَيَتَخَرَّجُ فِي الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ كَذَلِكَ ، قِيَاسًا عَلَى الْكَافِرِ يُسَلِّمُ ؛ لِأَنَّهُمْ تَجَاوَزُوا الْعِيقَاتِ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ وَأَحْرَمُوا دُونَهُ ، فَلَزِمَهُمْ ^(١٢) الدَّمُ ، كَالْمُسْلِمِ السَّالِغِ الْحُرِّ ^(١٣) . وَلَنَا ، أَنَّهُمْ أَحْرَمُوا مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي وَجَبَ عَلَيْهِمُ الْإِحْرَامُ مِنْهُ ، فَاشْتَبَهُوا الْمَكِّيَّ ، وَمَنْ قَرَّبَهُ دُونَ الْعِيقَاتِ إِذَا أَحْرَمَ مِنْهَا ، وَفَارَقَ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِحْرَامُ إِذَا تَرَكَهُ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ . النَّوْعُ الثَّالِثُ : الْمَكْلُوفُ الَّذِي يَدْخُلُ لِبَغَيْرِ قِتَالٍ وَلَا حَاجَةٍ مُتَكَرِّرَةٍ ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ تَجَاوُزُ الْعِيقَاتِ غَيْرَ مُحْرِمٍ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَبَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا يَجِبُ الْإِحْرَامُ عَلَيْهِ . وَعَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ . وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُ دَخَلَهَا بِغَيْرِ إِحْرَامٍ . وَلَأنَّهُ أَحَدُ الْحَرَمَيْنِ ، فَلَمْ يَلْزَمْ الْإِحْرَامُ / لِدُخُولِهِ ، كَحَرَمِ الْمَدِينَةِ ، وَلَأنَّ الْوُجُوبَ مِنَ الشَّرْعِ ، وَلَمْ يَزِدْ مِنَ الشَّارِعِ إِجْبَابُ ذَلِكَ عَلَى كُلِّ دَاخِلٍ ، فَبَقِيَ عَلَى الْأَصْلِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلَى أَنَّهُ لَوْ نَذَرَ دُخُولَهَا ، لَزِمَهُ الْإِحْرَامُ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا لَمْ يَجِبْ بِنَذْرِ الدُّخُولِ ، كَسَائِرِ الْبُلْدَانِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَمَتَى أَرَادَ هَذَا الْإِحْرَامَ بَعْدَ تَجَاوُزِ الْعِيقَاتِ ، رَجَعَ فَأَحْرَمَ مِنْهُ ، فَإِنْ أَحْرَمَ مِنْ دُونِهِ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ، كَالْمُرِيدِ لِلنَّسَكِ .

٧٤/٧ ظ

فصل : وَمَنْ دَخَلَ الْحَرَمَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ، مِمَّنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِحْرَامُ ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ . هَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بِحَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ ، فَإِنْ أَتَى بِحَجَّةٍ الْإِسْلَامَ فِي سَنَتِهِ ، أَوْ مَنذُورَةٍ ، أَوْ عُمْرَةٍ ، أَجْزَأُهُ عَنْ عُمْرَةٍ الدُّخُولِ اسْتِحْسَانًا ؛ لِأَنَّ مُرُورَهُ عَلَى الْعِيقَاتِ مُرِيدًا لِلْحَرَمِ يُوجِبُ الْإِحْرَامَ ، فَإِذَا لَمْ يَأْتِ بِهِ وَجَبَ قَضَاؤُهُ ، كَالْمَنذُورِ ^(١٤) . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَشْرُوعٌ لِتَحِيَّةِ الْبَقْعَةِ ، فَإِذَا لَمْ يَأْتِ بِهِ سَقَطَ ، كَتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ . فَإِنْ قِيلَ : تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ . قُلْنَا :

(١٢) فِي الْأَصْلِ ، أ : « فَلَزِمَ » .

(١٣) فِي الْأَصْلِ ، ب ، م : « الْعَاقِلُ » .

(١٤) فِي الْأَصْلِ : « كَالنَّذْرِ » .

إِلَّا^(١٥) أَنْ التَّوَافَلَ الْمُتَرْتِبَاتِ تُنْقَضِي ، وَإِنَّمَا سَقَطَ الْقَضَاءُ لَمَا ذَكَرْنَا ، فَأَمَّا إِنْ تَجَاوَزَ الْمِيقَاتِ وَرَجَعَ وَلَمْ يَدْخُلِ الْحَرَمَ ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ ، سِوَاءَ أَرَادَ النَّسْكَ ، أَوْ لَمْ يَرُدَّهُ .

فصل : وَمَنْ كَانَ مَنَزِلُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ خَارِجًا مِنَ الْحَرَمِ ، فَحُكْمُهُ فِي مُجَاوَزَةِ قَرْنَيْهِ إِلَى مَا يَلِي الْحَرَمَ ، حُكْمُ الْمُجَاوِزِ لِلْمِيقَاتِ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَهُ مِيقَاتُهُ ، فَهُوَ فِي حَقِّهِ كَالْمَوَاقِيتِ الْخَمْسَةِ فِي حَقِّ الْأَفَاقِي .

٥٥٣ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتِ غَيْرَ مُخْرِمٍ ، فَخَشِيَ أَنْ رَجَعَ إِلَى الْمِيقَاتِ فَاتَهُ الْحَجُّ ، أَخْرَمَ مِنْ مَكَانِهِ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ)

لَا خِلَافَ فِي أَنَّ مَنْ خَشِيَ قَوَاتِ الْحَجِّ بِرُجُوعِهِ إِلَى الْمِيقَاتِ ، أَنَّهُ يُخْرِمُ مِنْ مَوْضِعِهِ ، فِيمَا نَعْلَمُهُ . إِلَّا أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ : مَنْ تَرَكَ الْمِيقَاتِ ، فَلَا حَجَّ لَهُ . وَمَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ أَوْلَى ؛ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ ، لَمْ يَخْتَلَفْ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ وَالْأَمَّاكِينِ ، كَالْوُقُوفِ وَالطُّوَافِ . وَإِذَا أَخْرَمَ مِنْ دُونَ الْمِيقَاتِ عِنْدَ خَوْفِ الْقَوَاتِ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا عِنْدَ مَنْ أَوْجَبَ الْإِحْرَامَ مِنَ الْمِيقَاتِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ تَرَكَ نُسْكَأ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ »^(١٦) . وَإِنَّمَا أَبْخَأَ لَهُ الْإِحْرَامَ مِنْ مَوْضِعِهِ ، / مُرَاعَاةً لِذَرَاكِ الْحَجِّ ، فَإِنَّ مُرَاعَاةَ ذَلِكَ أَوْلَى مِنْ مُرَاعَاةِ ٨/٤ وَاجِبٍ فِيهِ مَعَ قَوَاتِهِ . وَمَنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ الرُّجُوعُ ؛ لِعَدَمِ الرُّفْقَةِ ، أَوْ الْخَوْفِ مِنْ عَدُوٍّ أَوْ لِصٍّ أَوْ مَرَضٍ ، أَوْ لَا يَعْرِفُ الطَّرِيقَ ، وَنَحْوِ هَذَا مِمَّا يَمْنَعُ الرُّجُوعَ ، فَهُوَ كَخَائِفِ الْقَوَاتِ ، فِي أَنَّهُ يُخْرِمُ مِنْ مَوْضِعِهِ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ .

(١٥) سقط من : الأصل .

(١٦) تقدم تخريجه في صفحة ٦٩ .

بَابُ ذِكْرِ الْإِحْرَامِ

٥٥٤ - مسألة ؛ قال أبو القاسم : (وَمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ ، وَقَدْ دَخَلَ أَشْهُرُ الْحَجِّ ، فَإِذَا بَلَغَ الْمِيقَاتِ ، فَلَاخِيَارَ لَهُ أَنْ يَتَسَلَّلَ)

قوله : « وقد دَخَلَ أَشْهُرُ الْحَجِّ » . يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِهِ ، وَهَذَا هُوَ الْأَوَّلَى ، فَإِنَّ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِهِ مَكْرُوهٌ ؛ لِكَوْنِهِ إِحْرَامًا بِهِ قَبْلَ وَقْتِهِ ، فَأُشْبِهَ الْإِحْرَامَ بِهِ قَبْلَ مِيقَاتِهِ ، وَلَئِنْ فِي صِحَّتِهِ اخْتِلَافًا ، فَإِنَّ أَحْرَمَ بِهِ قَبْلَ أَشْهُرِهِ صَحَّ ، وَإِذَا بَقِيَ عَلَى إِحْرَامِهِ إِلَى وَقْتِ الْحَجِّ ، جَازَ . نَصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَهُوَ قَوْلُ التَّحَوُّمِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَإِسْحَاقَ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَالشَّافِعِيُّ : يَجْعَلُهُ عُمْرَةً ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ ^(١) . تَقْدِيرُهُ وَقْتُ الْحَجِّ أَشْهُرٌ ، « أَوْ أَشْهُرُ الْحَجِّ أَشْهُرٌ » مَعْلُومَاتٌ . فَحَدَفَ الْمُضَافَ ، وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ، وَمَتَى ثَبَتَ أَنَّهُ وَقْتُهُ ، لَمْ يَجُزْ تَقْدِيرُهُ إِحْرَامَهُ عَلَيْهِ ، كَأَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾ ^(٢) . فَذَلَّ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ الْأَشْهُرِ ^(٣) مِيقَاتٌ . وَلَئِنَّهُ أَحَدُ نُسُكِي الْقُرْآنِ ، فَجَازَ الْإِحْرَامُ بِهِ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ ، كَالْعُمْرَةِ ، أَوْ أَحَدِ الْمِيقَاتَيْنِ ، فَصَحَّ الْإِحْرَامُ قَبْلَهُ كِمِيقَاتِ الْمَكَانِ ، وَالْآيَةُ مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّ الْإِحْرَامَ

(١) سورة البقرة ١٩٧ .

(٢) ٢-٢٠ سقط من : الأصل .

(٣) سورة البقرة ١٨٩ .

(٤) في ١ : « الْأَهْلَةُ » .

به إِنْما يُسْتَحَبُّ فيها . وعلى كُلِّ حالٍ ، فَمَنْ أَرَادَ الإِحْرَامَ ، اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يَغْتَسِلَ قبله ، في قول أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ طَاوُسٌ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ لِمَا رَوَى خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ ، وَاغْتَسَلَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(٥) ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ . وَبَيَّنَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ ، وَهِيَ نَفْسَاءُ ، أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَ الإِحْرَامِ^(٦) . وَأَمَرَ عَائِشَةَ أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَ الإِهْلَالِ / بِالْحَجِّ ، وَهِيَ حَائِضٌ^(٧) . وَلِأَنَّ هَذِهِ الْعِبَادَةَ يَجْتَمِعُ^(٨) لَهَا النَّاسُ ، فَسُنُّ لَهَا الْاِغْتِسَالُ ، كَالْجُمُعَةِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ وَاجِبًا فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الإِحْرَامَ جَائِزٌ بغيرِ اغْتِسَالٍ ، وَأَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ . وَحُكِيَ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ : إِذَا نَسِيَ الْغُسْلَ ، يَغْتَسِلُ إِذَا ذَكَرَ . وَقَالَ الْأَثَرُمُ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ قِيلَ لَهُ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ : مَنْ تَرَكَ الْاِغْتِسَالَ^(٩) عِنْدَ الإِحْرَامِ ، فَعَلِيهِ دَمٌ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَسْمَاءَ وَهِيَ نَفْسَاءُ : « اغْتَسِلِي » . فَكَيْفَ الطَّاهِرُ ؟ فَأَظْهَرَ التَّعَجُّبَ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ . وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍو يَغْتَسِلُ أَحْيَانًا ، وَيَتَوَضَّأُ أَحْيَانًا . وَهُوَ ذَلِكَ فَعَلَ أَجْزَاءَهُ ، وَلَا يَجِبُ الْاِغْتِسَالُ ، وَلَا يُقَلُّ الْأَمْرُ بِهِ إِلَّا لِحَائِضٍ أَوْ

٨/٤ ظ

(٥) في : باب ما جاء في الاغتسال عند الإحرام ، من أبواب الحج . عارضة الأخوذى ٤ / ٤٨ :

كما أخرجه الدارمي ، في : باب الاغتسال في الإحرام ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٣١ .

(٦) أخرجه مسلم ، في : باب إحرام النفساء ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٦٩ . وأبو داود ، في : باب الحائض تهل بالحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٠٤ . والنسائي ، في : باب الاغتسال من النفساء ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب ما تفعل النفساء عند الإحرام ، من كتاب الحيض ، وفي : باب إهلال النفساء ، من كتاب الحج . المجتبى ١ / ١٠١ ، ١٦٠ ، ١٢٧ / ٥ ، ١٢٨ . وابن ماجه ، في : باب النفساء والحائض تهل بالحج ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٧١ ، ٩٧٢ . والإمام مالك ، في : باب الغسل للإهلال ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٢٢ .

(٧) تقدم تخريجه في صفحة ١٥ .

(٨) في ب : مجتمعة .

(٩) في ١ ، ب ، م : الغسل .

نَفْسَاء ، ولو كان واجِبًا لِأَمْرٍ بِهِ غَيْرُهُمَا^(١٠) ، وَلَئِنَّهُ لِأَمْرٍ مُسْتَقْبَلٍ ، فَأُشْبِهَ غُسْلَ الْجُمُعَةِ .

فصل : فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً ، لَمْ يُسَنَّ لَهُ التَّيْمُمُ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَتَيَمَّمُ ؛ لِأَنَّهُ غُسْلٌ مَشْرُوعٌ ، فَنَابَ عَنْهُ التَّيْمُمُ ، كَالوَاجِبِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ غُسْلٌ مَسْنُونٌ ، فَلَمْ يُسْتَحَبَّ التَّيْمُمُ عِنْدَ عَدَمِهِ ، كَقُسْلِ الْجُمُعَةِ ، وَمَا ذَكَرَهُ مُتَقَضِّ بِقُسْلِ الْجُمُعَةِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْأَغْسَالِ الْمَسْنُونَةِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْوَاجِبِ وَالْمَسْنُونِ ، أَنَّ الْوَاجِبَ يُرَادُ لِإِبَاحَةِ الصَّلَاةِ ، وَالتَّيْمُمُ يَقُومُ مَقَامَهُ فِي ذَلِكَ ، وَالْمَسْنُونُ يُرَادُ لِلتَّنْظِيفِ وَقَطْعِ الرَّائِحَةِ ، وَالتَّيْمُمُ لَا يُحْصَلُ هَذَا ، بَلْ يَزِيدُ شَعْنًا وَتَغْيِيرًا ، وَلِذَلِكَ افْتَرَقَا فِي الطَّهَارَةِ الصُّغْرَى ، فَلَمْ يُشْرَعْ تَجْدِيدُ التَّيْمُمِ ، وَلَا تَكَرُّارُ الْمَسْجِ بِهِ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ التَّنْظُفُ بِإِزَالَةِ الشَّعَثِ ، وَقَطْعِ الرَّائِحَةِ ، وَتَنْفِ الْإِطِيطِ ، وَقَصْرِ الشَّارِبِ ، وَقَلَمِ الْأُظْفَارِ ، وَحَلْقِ الْعَانَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ يُسَنُّ لَهُ الْاِغْتِسَالُ وَالطُّيْبُ ، فَسُنُّ^(١١) لَهُ هَذَا كَالْجُمُعَةِ ، وَلِأَنَّ الْإِحْرَامَ يَمْنَعُ قَطْعَ الشَّعْرِ وَقَلَمَ الْأُظْفَارِ ، فَاسْتَحَبَّ فِعْلُهُ قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَاجُ إِلَيْهِ فِي إِحْرَامِهِ ، فَلَا يَتِمَكَّنُ مِنْهُ .

٥٥٥ - مسألة ؛ قال : (وَيَلْبَسُ ثَوْبَيْنِ نَظِيفَيْنِ)

يَعْنِي إِزَارًا وَرِدَاءً ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « وَلْيُحْرِمِ أَحَدُكُمْ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَثَعْلَيْنِ »^(١) . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّرِ : ثَبَّتَ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَثَبَّتَ أَيْضًا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا لَمْ يَجِدْ إِزَارًا ، فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ ، وَإِذَا لَمْ يَجِدْ / الثَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ »^(٢) . وَلِأَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنْ لُبْسِ الْمَخِيطِ فِي شَيْءٍ مِنْ بَدَنِهِ ،

٩/٤

(١٠) سقط من : الأصل .

(١١) ق م ؛ « فمن » خطأ .

(١) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٤ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب من أجاب السائل ، من كتاب العلم ، وفي : باب الصلاة في القميص =

يَعْنَى بِذَلِكَ مَا يُخَاطَ عَلَى قَدْرِ الْمَلْبُوسِ عَلَيْهِ ، كَالْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ . وَلَوْ لَيْسَ إِزَارًا مُوصَّلًا ، أَوْ اُتَّشَحَ بِثَوْبٍ مَخِيطٍ ، جَازَ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَا نَظِيفَيْنِ ؛ إِمَّا جَدِيدَيْنِ ، وَإِمَّا غَسِيلَيْنِ ؛ لِأَنَّنَا أُحْيَيْنَا لَهُ التَّنْظِفَ ^(٣) فِي بَدَنِهِ ، فَكَذَلِكَ فِي ثِيَابِهِ ، كَشَاهِدِ الْجُمُعَةِ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَا أَيْضَيْنِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « خَيْرُ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضُ ، فَأَلْبِسُوهَا أَحْيَاءَكُمْ ، وَكَفُّنُوهَا فِيهَا مَوْتَكُمْ » ^(٤) .

٥٥٦ - مسألة ؛ قال : (وَيَتَطَيَّبُ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ أَنْ يَتَطَيَّبَ فِي بَدَنِهِ خَاصَّةً ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا يَتَقَيَّ عَيْنُهُ كَالْمِسْكِ وَالْغَالِيَةِ ^(١) ، أَوْ أَثَرُهُ كَالْعُودِ وَالْبَخُورِ وَمَاءِ الْوَرْدِ . هَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَعَائِشَةُ ، وَأُمُّ حَبِيبَةَ ، وَمُعَاوِيَةُ . وَرَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ ، وَأَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ، وَعُرْوَةَ ، وَالْقَاسِمِ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَابْنِ جُرَيْجٍ . وَكَانَ عَطَاءٌ يَكْرَهُ ذَلِكَ ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَمْرِو ، وَعَثْمَانَ ، وَابْنِ عَمْرٍ ، وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَاجْتَنَبَ مَالِكٌ بِمَا رَوَى يَغْلَى بِنِ

= والسراويل ... ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب لبس الخفين للمحرم إذا لم يجد النعلين ، وباب إذا لم يجد الإزار فلبس السراويل ، من كتاب الحج ، وفي : باب السراويل ، وباب النعال السبتية وغيرها ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ١ / ٤٥ ، ١٠٣ ، ٣ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٧ ، ١٨٧ ، ١٩٨ . ومسلم ، في : باب ما يباح للمحرم بجمع أو عمرة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٣٥ . وأبو داود ، في : باب ما يلبس المحرم ، من كتاب الحج . سنن أبي داود ١ / ٤٢٤ . والترمذي ، في : باب ما جاء في لبس السراويل ... ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ٥٧ . والنسائي ، في : باب الرخصة في لبس السراويل لمن لم يجد الإزار ، وباب الرخصة في لبس الخفين في الإحرام لمن لم يجد نعلين ، من كتاب الحج ، وفي : باب لبس السراويل ، من كتاب الزينة . المجتبى ٥ / ١٠١ ، ١٠٣ ، ٨ ، ١٨٢ . وابن ماجه ، في : باب ما يلبس المحرم من الثياب ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٧٧ . والدارمي ، في : باب ما يلبس المحرم من الثياب ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٣٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢١٥ ، ٢٢١ ، ٢٢٨ ، ٢٧٩ ، ٣٣٧ ، ٢٨٥ .

(٣) في ١ ، ب ، م : « التنظيف » .

(٤) تقدم في ٣ / ٢٢٩ .

(١) الغالية : أخلاط من الطيب كالمسك والعنبر .

أُمِّيَّة ، أَنْ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ ، وَهُوَ مُتَضَمِّنٌ بِطَيْبٍ ؟ فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ . يَعْنِي سَاعَةً . ثُمَّ قَالَ : « اغْسِلِ الطَّيْبَ الَّذِي بَلَكَ » . ثَلَاثَ مَرَّاتٍ « وَانْزِعْ عَنْكَ الْجُبَّةَ ، وَاصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ كَمَا ^(١) تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ ^(٢) » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٣) . وَلَأَنَّهُ يُمْنَعُ مِنْ ائْتِدَائِهِ ، فَمُنِعَ اسْتِدَامَتُهُ كَالنَّبِيسِ . وَلَنَا ، قَوْلُ عَائِشَةَ : كُنْتُ أُطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ ، وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ . قَالَتْ : وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَيْصِي ^(٤) الطَّيْبِ فِي مَفَارِقِ ^(٥) رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٦) . وَفِي لَفْظٍ

(٢) في ا ، ب ، م : « ما » .

(٣) في ب ، م : « حجتك » .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب يفعل في العمرة ما يفعل في الحج ، من كتاب الحج ، وفي : باب غزوة الطائف في شوال سنة ثمان ، من كتاب المغازي ، وفي : باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب من كتاب فضائل القرآن . صحيح البخاري ٣ / ٦ ، ٥ / ١٩٨ ، ٢٢٤ . ومسلم ، في : باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٣٦-٨٣٨ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الرجل يحرم في ثيابه ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٢٢ ، ٤٢٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الذي يحرم وعليه قميص أو جبة ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذي ٤ / ٥٨ ، ٥٩ . والنسائي ، في : باب الجبة في الإحرام ، وباب في الخلق للمحرم ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ٩٩ ، ١٠٠ ، ١١٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٢٢٢ .

(٥) الوبيس : مثل البريق وزنا ومعنى .

(٦) في الأصل : « مفرق » .

(٧) أخرجه البخاري ، في : باب الطيب عند الإحرام ، وباب الطيب بعد رمي الجمار ... ، من كتاب الحج ، وفي : باب الفرق ، وباب تطيب المرأة زوجها بيديها ، وباب الطيب في الرأس واللحية ، وباب ما يستحب من الطيب ، وباب الذهرة ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ٢ / ١٦٨ ، ٢٢٠ ، ٧ / ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ . ومسلم ، في : باب الطيب للمحرم عند الإحرام ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٤٦-٨٥٠ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الطيب عند الإحرام ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٠٥ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الطيب عند الإحلال قبل الزيارة ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذي ٤ / ١٤٩ . والنسائي ، في : باب إباحة الطيب عند الإحرام ، وباب موضع الطيب ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٠٥-١٠٩ . وابن ماجه ، في : باب الطيب عند الإحرام ، وباب ما يحل للرجل إذا رمى جمرة العقبة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٧٦ ، ١٠١١ . والدارمي ، في : باب الطيب عند الإحرام ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٣٢ ، ٣٣ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في الطيب في =

لِمُسْلِمٍ : طَبِيبُهُ بِأَطِيبِ الطَّبِيبِ . وَقَالَتْ : بِطَبِيبٍ فِيهِ مِسْكٌ . وَفِي لَفْظِ لِلنَّسَائِيِّ : كَأَنِّي أَتَطَرُّ إِلَى وَبِصِ طَبِيبِ الْمِسْكِ فِي مَفْرِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَحَدِيثُهُمْ فِي بَعْضِ الْأَفَاطِ : عَلَيْهِ جُبَّةٌ بِهَا أَثَرُ خَلْقٍ ^(٨) . رَوَاهُ مُسْلِمٌ . وَفِي بَعْضِهَا : وَهُوَ مُتَضَمِّنٌ بِالْخَلْقِ . وَفِي بَعْضِهَا : عَلَيْهِ رَذَعٌ ^(٩) مِنْ زَعْفَرَانٍ . وَهَذِهِ الْأَفَاطُ / تُدَلُّ عَلَى أَنَّ طَبِيبَ الرَّجُلِ كَانَ مِنَ الزَّعْفَرَانِ ، وَهُوَ مَنْهِيٌّ عَنْهُ لِلرَّجَالِ فِي غَيْرِ الْإِحْرَامِ ، فَفِيهِ أَوَّلَى . وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ ^(١٠) ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَزَعَفَرَ الرَّجُلُ . وَلِأَنَّ حَدِيثَهُمْ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ ، وَحَدِيثُنَا فِي سَنَةِ عَشْرِ . قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : كَانَ شَأْنُ ^(١١) صَاحِبِ الْجُبَّةِ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ . قَالَ ابْنُ عِيدِ الْبَرِّ : لَا خِلَافَ بَيْنَ جَمَاعَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالسِّيَرِ وَالْآثَارِ ، أَنَّ قِصَّةَ صَاحِبِ الْجُبَّةِ كَانَتْ عَامَ حُنَيْنٍ ، بِالْجِعْفَرَانَةِ سَنَةَ ثَمَانٍ ، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ سَنَةَ عَشْرِ ، فَعِنْدَ ذَلِكَ إِنْ قَدَّرَ التَّعَارُضُ ، فَحَدِيثُنَا تَأْسِخٌ لِحَدِيثِهِمْ . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّبِ ، قَالَ : سَأَلْتُ ^(١٢) ابْنَ عَمْرِو ^(١٣) عَنِ الطَّبِيبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، فَقَالَ : لِأَنَّ أُطْلَى بِالْقَطْرِانِ

= الحج ، من كتاب الحج . الموطأ / ١ / ٣٢٨ . والإمام أحمد ، في : المسند / ٦ / ٣٩ ، ٩٨ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٦٢ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٨١ ، ١٨٦ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢٢٤ ، ٢٣٠ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨ ، ٢٦٤ ، ٢٦٧ ، ٢٨٠ .

(٨) الخلق : ضرب من الطيب ، أعظم أجزائه الزعفران .

(٩) رذع : شيء من زعفران في مواضع شتى .

(١٠) في : باب التزفر للرجال ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري / ٧ / ١٩٧ . كما أخرجه مسلم ، في : باب نهى الرجل عن التزفر ، من كتاب اللباس . صحيح مسلم / ٣ / ١٦٦٢ ، ١٦٦٣ . وأبو داود ، في : باب في الخلق للرجال ، من كتاب الرجل . سنن أبي داود / ٢ / ٣٩٨ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية التزفر والخلق للرجال ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى / ١٠ / ٢٥٧ . والنسائي ، في : باب الزعفران للمحرم ، من كتاب الحج ، وفي : باب التزفر ، من كتاب الزينة . المجتبى / ٥ / ١٠٩ ، ١١٠ ، ١٦٥ / ٨ .

(١١) سقط من : أ ، ب .

(١٢) في ب ، م : سمعت .

(١٣) في ب ، م زيادة : ينهى .

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ ذَلِكَ . قُلْنَا: تَمَامُ الْحَدِيثِ ، قَالَ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ ، فَقَالَتْ : يَرْحَمُ^(١٤) اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قَدْ كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَيَطُوفُ فِي نِسَائِهِ ، ثُمَّ يُصْبِحُ يَنْضَعُ طِيبًا^(١٥) . فَإِذَا صَارَ الْخَبِرُ حُجَّةً عَلَى مَنْ اخْتَجَّ بِهِ ، فَإِنَّ فِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ حُجَّةٌ عَلَى ابْنِ عَمَرَ وَغَيْرِهِ ، وَقِيَاسُهُمْ يَطْلُ بِالنَّكَاحِ ، فَإِنَّهُ يَمْنَعُ ابْتِدَاءَهُ دُونَ اسْتِدَامَتِهِ .

فصل : وَإِنْ طِيبَ ثَوْبُهُ ، فَلَهُ اسْتِدَامَةٌ لِنَفْسِهِ ، مَا لَمْ يَنْزِعْهُ ، فَإِنْ نَزَعَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَلْبَسَهُ ، فَإِنْ لَبَسَهُ أَفْذَى ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ يَمْنَعُ ابْتِدَاءَ الطِّيبِ ، وَلِبْسُ الْمُطِيبِ دُونَ الِاسْتِدَامَةِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ نَقَلَ الطِّيبَ مِنْ مَوْضِعٍ مِنْ بَدَنِهِ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ ، أَفْذَى ؛ لِأَنَّهُ تَطْيِيبٌ فِي إِحْرَامِهِ ، وَكَذَا إِنْ تَعَمَّدَ مَسَّهُ بِيَدِهِ ، أَوْ نَحَاهُ مِنْ مَوْضِعِهِ ، ثُمَّ رَدَّهُ إِلَيْهِ ، فَأَمَّا إِنْ عَرَّقَ الطِّيبُ ، أَوْ ذَابَ بِالشَّمْسِ ، فَسَالَ مِنْ مَوْضِعِهِ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ ، فَجَرَى مَجْرَى النَّاسِي . قَالَتْ عَائِشَةُ : كُنَّا نَخْرُجُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى مَكَّةَ فَنُضَمُّدُ جِهَانَا بِالْمِسْكِ الْمُطِيبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، فَإِذَا عَرِقَتْ إِحْدَانَا سَالَ عَلَى وَجْهِهَا ، فَيَرَاهَا النَّبِيُّ ﷺ ، فَلَا يَنْهَاهَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١٦) .

٥٥٧ - مسألة : قَالَ : (فَإِنْ حَضَرَ وَقْتُ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ ، وَالْأُصْلَى رَكَعَتَيْنِ)

الْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُحْرِمَ عَقِيبَ الصَّلَاةِ ، فَإِنْ حَضَرَتْ صَلَاةٌ مَكْتُوبَةٌ ، أُحْرِمَ

(١٤) فِي الْأَصْلِ : رَحِمَ .

(١٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ إِذَا جَامَعَ ثُمَّ عَادَ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١ / ٧٥ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الطِّيبِ لِلْمَحْرَمِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٨٤٩ ، ٨٥٠ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ الطُّوُوفِ عَلَى النِّسَاءِ فِي غَسْلِ وَاحِدٍ ، مِنْ كِتَابِ الْفَسْلِ . وَفِي : بَابِ مَوْضِعِ الطِّيبِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . الْمُجْتَبَى ١ / ١٧٢ ، ٥ / ١٠٩ .

(١٦) فِي : بَابِ مَا يَلْبَسُ الْحَرَمَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤٢٥ .

عَقِيْبَهَا ، وَإِلَّا صَلَّى رَكَعَتَيْنِ / تَطَوُّعًا وَأَحْرَمَ عَقِيْبَهُمَا . اسْتَحَبَّ ذَلِكَ عَطَاءٌ ،
 وَطَاوُسٌ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ
 الْمُنْذِرِ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّ الْإِحْرَامَ
 عَقِيْبَ الصَّلَاةِ ، وَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ ، وَإِذَا بَدَأَ بِالسَّيْرِ ، سَوَاءً ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ
 مَرْوِيٌّ ^(١) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ طَرِيقٍ صَحِيحَةٍ ، قَالَ الْأَنْزَمُ : سَأَلْتُ أَبَا عِيدٍ اللَّهِ ،
 أَيُّمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ : الْإِحْرَامُ فِي ذُبْرِ الصَّلَاةِ ، أَوْ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ نَاقَتُهُ ^(٢) ؟ فَقَالَ :
 كُلُّ ^(٣) قَدْ جَاءَ ، فِي ذُبْرِ الصَّلَاةِ ، وَإِذَا عَلَا الْبَيْدَاءُ ، وَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ نَاقَتُهُ ، فَوَسَّعَ فِي
 ذَلِكَ كُلَّهُ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : رَكِبَ النَّبِيُّ ﷺ رَاحِلَتَهُ ، حَتَّى اسْتَوَى ^(٤) عَلَى الْبَيْدَاءِ
 أَهْلٌ هُوَ وَأَصْحَابُهُ ، وَقَالَ أَنَسٌ : لَمَّا رَكِبَ رَاحِلَتَهُ ، وَاسْتَوَتْ بِهِ ، أَهْلٌ . وَقَالَ ابْنُ
 عَمَرَ : أَهْلُ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةٌ . رَوَاهُ النَّبَخَارِيُّ ^(٥) ، وَالْأَوْثِيُّ
 الْإِحْرَامَ عَقِيْبَ الصَّلَاةِ ، لَمَّا رَوَى سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ قَالَ : ذَكَرْتُ لَابْنَ عَبَّاسٍ إِهْلَالَ
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : أُوجِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْإِحْرَامَ حِينَ فَرَّغَ مِنْ صَلَاتِهِ ،
 ثُمَّ خَرَجَ ، فَلَمَّا رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَاحِلَتَهُ ، وَاسْتَوَتْ بِهِ قَائِمَةٌ ،

(١) فِي م : ٥ قَدْ رَوَى .

(٢) فِي م : ٥ رَاحِلَتُهُ .

(٣) فِي م زِيَادَةٌ : ٥ ذَلِكَ .

(٤) فِي ١ ، ب ، م : ٥ اسْتَوَتْ .

(٥) حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَلْبَسُ الْمَحْرَمُ مِنَ الثِّيَابِ وَالْأُذْيَةِ وَالْأُزْرِ ، مِنْ كِتَابِ
 الْجِهَادِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ١٦٩ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١ / ٢٦٠ .

وَحَدِيثُ أَنَسٍ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ بَاتَ بِذِي الْخَلِيفَةِ حَتَّى أَصْبَحَ ، وَبَابِ التَّحْمِيدِ وَالتَّسْبِيحِ
 وَالتَّكْبِيرِ قَبْلَ الْإِهْلَالِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ١٧٠ ، ١٧١ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ،
 فِي : بَابِ وَقْتُ الْإِحْرَامِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤١١ .

وَحَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ أَهَلَ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ
 الْبُخَارِيِّ ٢ / ١٧١ . كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الْإِهْلَالِ مِنْ حَيْثُ تَبِعَتْ الرَّاحِلَةُ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ .
 صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٨٤٥ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي وَقْتُ الْإِحْرَامِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ
 ١ / ٤١٠ ، ٤١١ . وَالتَّنَائِي ، فِي : بَابِ الْعَمَلِ فِي الْإِهْلَالِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُجْتَمَعِ ٥ / ١٢٧ . وَابْنُ
 مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْإِحْرَامِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٢ / ٩٧٣ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ الْعَمَلِ
 فِي الْإِهْلَالِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . الْمَوْطَأُ ١ / ٣٣٢ ، ٣٣٣ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ٢ / ١٧ ، ١٨ ، ٢٩ ، ٣٦ ، ٣٧ .

أَهْلٌ ، فَأَذْرَكَ ذَلِكَ مِنْهُ قَوْمٌ ، فَقَالُوا : أَهْلٌ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ ^(٦) ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمْ يُدْرِكُوا إِلَّا ذَلِكَ ، ثُمَّ سَارَ حَتَّى عَلَا الْبَيْدَاءَ ، فَأَهْلٌ ، فَأَذْرَكَ ذَلِكَ مِنْهُ قَوْمٌ ، فَقَالُوا : أَهْلٌ حِينَ عَلَا الْبَيْدَاءَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٧) ، وَالْأَثَرُ . وَهَذَا لَفْظُ الْأَثَرِ . وَهَذَا فِيهِ بَيَانٌ وَزِيَادَةٌ عِلْمٍ ، فَيَتَعَيَّنُ حَمْلُ الْأَمْرِ عَلَيْهِ ، وَلَوْ لَمْ يَقُلْهُ ابْنُ عَبَّاسٍ لَتَعَيَّنَ حَمْلُ الْأَمْرِ عَلَيْهِ ، جَمْعًا بَيْنَ الْأَخْبَارِ الْمُخْتَلِفَةِ ، وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِحْبَابِ ، فَكَيْفَمَا أُحْرِمَ جَارٌ ، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَ فِي ذَلِكَ .

٥٥٨ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ أَرَادَ التَّمَتُّعُ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، فَيَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْعُمْرَةَ)

وَحُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْإِحْرَامَ يَقَعُ بِالنُّسْكِ مِنْ وَجْهِ ثَلَاثَةٍ ؛ تَمَتُّعٍ ، وَإِفْرَادٍ ، وَقِرَانٍ . فَالتَّمَتُّعُ أَنْ يُهْلَ بِعُمْرَةٍ مُفْرَدَةٍ مِنَ الْبَيْقَاتِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنْهَا أُحْرِمَ بِالْحَجِّ مِنْ عَامِهِ . وَالْإِفْرَادُ أَنْ يُهْلَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا . وَالْقِرَانُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا فِي الْإِحْرَامِ بِنِهَايَةٍ ، أَوْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ ، ثُمَّ يَدْخُلَ عَلَيْهَا / الْحَجَّ قَبْلَ الطَّوَافِ . فَأَيُّ ذَلِكَ أُحْرِمَ بِهِ جَارٌ . قَالَتْ عَائِشَةُ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَمِنَّا مَنْ أَهْلَ بِعُمْرَةٍ ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلَ بِحَجٍّ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٨) . فَهَذَا هُوَ التَّمَتُّعُ وَالْإِفْرَادُ وَالْقِرَانُ . وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى جَوَازِ الْإِحْرَامِ بِأَيِّ الْأَنْسَاكِ الثَّلَاثَةِ شَاءَ ، وَاخْتَلَفُوا فِي أَفْضَلِهَا ، فَاخْتَارَ إِمَامُنَا التَّمَتُّعُ ، ثُمَّ الْإِفْرَادُ ، ثُمَّ الْقِرَانُ . وَمِمَّنْ رَوَى عَنْهُ اخْتِيَارُ التَّمَتُّعِ ابْنُ عُمَرَ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ ، وَعَائِشَةُ ، وَالْحَسَنُ ، وَعَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَسَالِمٌ ، وَعِكْرَمَةُ . وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي

١٠/٤ ظ

(٦) في م : « الراحلة » .

(٧) في : باب في وقت الإحرام ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤١٠ .

(٨) أخرجه البخاري ، في : باب كيف تهل الحائض بالحج والعمرة ، من كتاب الحيض ، وفي : باب التمتع والإقران والإفراد بالحج ... ، من كتاب الحج . وفي : حجة الوداع ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١ / ٨٧ ، ٢ / ١٧٥ ، ٥ / ٢٢٥ . وسلم ، في : باب بيان وجوه الإحرام ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٧٠ - ٨٧٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في أفراد الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤١٢ . وإمام مالك ، في : باب أفراد الحج ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٣٥ . وإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ١١٩ .

الشَّافِعِيُّ . وَرَوَى الْمَرْوُذِيُّ عَنْ أَحْمَدَ : إِنْ سَاقَ الْهَدْيَ ، فَالْقِرَانَ أَفْضَلُ ، وَإِنْ لَمْ يَسْقُهُ فَالْمَتْنَعُ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَنَ حِينَ سَاقَ الْهَدْيَ وَمَنَعَ كُلَّ مَنْ سَاقَ الْهَدْيَ مِنَ الْجِلِّ حَتَّى يَنْحَرَ هَذِيه . وَذَهَبَ ^(٢) الْقَوْرِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ إِلَى اخْتِيَارِ الْقِرَانِ ؛ لَمَا رَوَى أَنَسٌ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلًا بِهِمَا جَمِيعًا : « لَيْكَ عُمْرَةٌ وَحَجًّا ، لَيْكَ عُمْرَةٌ وَحَجًّا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٣) . وَحَدِيثُ الضَّبِّيِّ بْنِ مَعْبُدٍ ، حِينَ لَبَّى بِهِمَا ، ثُمَّ أَتَى عَمْرَ فَسَأَلَهُ فَقَالَ : هَدَيْتَ لِسِنَةِ نَبِيِّكَ ﷺ ^(٤) . وَرَوَى عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ ، قَالَ : كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ ، فَسَمِعَ عَلِيًّا يُلَبِّي بِعُمْرَةٍ وَحَجٍّ ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ ، فَقَالَ : أَلَمْ تُكُنْ نَهَيْتُنَا عَنْ هَذَا ؟ قَالَ : بَلَى ، وَلَكِنْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُلَبِّي بِهِمَا جَمِيعًا ، فَلَمْ أَكُنْ أَدْعُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِقَوْلِكَ . رَوَاهُ سَعِيدٌ ^(٥) . وَلَأَنَّ الْقِرَانَ مُبَادَرَةٌ إِلَى فِعْلِ الْعِبَادَةِ ، وَإِحْرَامَ بِالنُّسْكَيْنِ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَفِيهِ زِيَادَةٌ تُسَلِّكُ هُوَ الدَّمُ ، فَكَانَ أَوَّلَى . وَذَهَبَ مَالِكٌ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، إِلَى اخْتِيَارِ الْإِفْرَادِ . وَهُوَ ظَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَمْرٍ ، وَعَثْمَانَ ، وَابْنِ عَمْرٍ ، وَجَابِرٍ ، وَعَائِشَةَ ؛ لَمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، وَجَابِرٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا ^(٦) . وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلُ ذَلِكَ . مُتَّفَقٌ

(٢) في م : « وإليه ذهب » .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب بعث علي بن أبي طالب ... إلى اليمن ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٢٠٨ / ٥ . ومسلم ، في : باب في الإفراد والقران ، وباب إهلاك النبي ﷺ ، وهدية ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٠٥ / ٢ ، ٩١٥ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الإقران ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤١٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الجمع بين الحج والعمره ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ٣٨ . والنسائي ، في : باب القران ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١١٦ ، ١١٧ . وابن ماجه ، في : باب الإحرام ، وباب من قرن الحج والعمره ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٧٣ ، ٩٨٩ . والدارمي ، في : باب في القران ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٧٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٥٣ ، ٩٩ / ٣ ، ١٠٠ ، ١٨٧ . (٤) تقدم نثره في صفحة ١٣ .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب التمتع والإقران والإفراد بالحج ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٧٥ / ١٧٦ . والنسائي ، في : باب القران ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١١٥ .

(٦) أخرجهما البخاري في : باب التمتع والإقران والإفراد بالحج ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٧٥ / ١٧٦ . ومسلم ، في : باب بيان وجوه الإحرام ، وأنه يجوز إفراد الحج ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٧١ ، ٨٧٣ ، ٨٧٥ ، ٨٨١ .

عليهما^(٧) . ولأنه يأتي بالحج ثاماً من غير احتياج إلى جبر ، فكان أولى . قال عثمان : ألا إن الحج الثام من أهليكم ، والعمرّة الثامّة من أهليكم . وقال إبراهيم : إن أبا بكر ، وعمر ، وابن مسعود ، وعائشة ، كانوا يُجَرِّدُونَ الحج . ولنا ، ما رَوَى ابن عباس ، وجابر ، وأبو موسى ، / وعائشة ، أن النبي ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ^(٨) لَمَّا طَافُوا بِالْبَيْتِ ، أَنْ يَحِلُّوا ، وَيَجْعَلُوهَا عُمْرَةً^(٩) . فنقلهم من الأفراد والقران إلى المتعة ، ولا ينقلهم إلا إلى الأفضل . وهذه الأحاديث مُتَّفَقٌ عليها ، ولم يختلف عن النبي ﷺ أنه لما قَدِمَ مَكَّةَ ، أَمَرَ أَصْحَابَهُ^(١٠) أَنْ يَحِلُّوا ، إِلَّا مَنْ سَاقَ هَذِيًا ، وَثَبَّتْ عَلَى إِحْرَامِهِ ، وقال : « لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَبْرَثْتُ ، مَا سَقْتُ الْهَدْيَ ، وَلَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً » . قال جابر : حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ سَاقِ الْبُذَنِّ مَعَهُ ، وَقَدْ أَهَلُّوا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا ، فَقَالَ لَهُمْ : « حِلُّوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ ، بِطَوَافِ الْبَيْتِ ، وَبَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ أَقِيمُوا حَلَالًا ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّروِيَةِ ، فَأَهَلُّوا بِالْحَجِّ ، وَاجْعَلُوا الَّتِي قَدِمْتُمْ بِهَا مُتْعَةً » . فقالوا : كيف نجعلها متعة وقد سمينا الحج ؟ فقال : « افْعَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ ، فَلَوْلَا أَنِّي سَقْتُ الْهَدْيَ ، لَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ بِهِ » . وفي لفظ : فقام رسول الله ﷺ ، فقال : « قَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي أَتُفَاكُمُ لِلَّهِ ،

(٧) أخرج حديث ابن عمر البخاري ، في : باب في بحث جلي بن أبي طالب ... إلى اليمن ... ، من كتاب المفاز . صحيح البخاري ٢٠٨ / ٥ . ومسلم ، في : باب الأفراد والقران ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٠٤ / ٢ ، ٩٠٥ . كما أخرج حديث ابن عباس البخاري ، في : باب التمتع والإقران والأفراد بالحج ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٧٥ / ٢ . ومسلم ، في : باب في جواز العمرة في أشهر الحج ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٠٩ / ٢ .

(٨-٨) سقط من : ١ ، نقلة نظر .

(٩) أخرجه البخاري ، في : باب كم أقام النبي ﷺ في حجته ، من كتاب التقصير ، وفي : باب التمتع والإقران والأفراد بالحج ... ، من كتاب الحج ، وفي : باب أيام الجاهلية ، من كتاب مناقب الأنصار . صحيح البخاري ١٧٥ ، ٥٤ / ٥ ، ٥١ / ٥٢ . ومسلم ، في : جواز العمرة في أشهر الحج ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٠٩-٩١١ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في أفراد الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤١٥ / ١ . والنسائي ، في : باب إباحة فسخ الحج بهمرة لمن لم يسق الهدى ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٤١ / ٥ ، ١٤٢ .

وَأَصْدَقُكُمْ ، وَأَبْرَكُمْ ، وَلَوْلَا هَذِي لَحَلَلْتُ كَمَا تَحِلُّونَ ، وَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ ، مَا أَهْدَيْتُ » . فَحَلَلْنَا ، وَسَمِعْنَا ، وَأَطَعْنَا ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا ^(١٠) فَتَقَلَّبَ إِلَى التَّمَتُّعِ ، وَتَأَسَّفَ إِذْ لَمْ يُمْكِنَهُ ذَلِكَ ، فَذَلَّ عَلَى فَضْلِهِ . وَلِأَنَّ التَّمَتُّعَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى بِقَوْلِهِ : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ ^(١١) ذُونَ سَائِرِ الْإِنْسَانِ . وَلِأَنَّ التَّمَتُّعَ يَجْتَمِعُ لَهُ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مَعَ كِلَاهُمَا ، وَكَمَالِ أَفْعَالِهِمَا عَلَى وَجْهِ الْيُسْرِ وَالسَّهُولَةِ ، مَعَ زِيَادَةِ نُسْلِكَ ، فَكَانَ ذَلِكَ أَوْلَى ، فَأَمَّا الْقِرَانُ فَإِنَّمَا يُؤْتَى فِيهِ بِأَفْعَالِ الْحَجِّ ، وَتَدْخُلُ أَفْعَالُ الْعُمْرَةِ فِيهِ ، وَالْمُفْرَدُ فَإِنَّمَا يَأْتِي بِالْحَجِّ وَحْدَهُ ، وَإِنْ اعْتَمَرَ بَعْدَهُ مِنَ التَّنَعِيمِ ، فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي إِجْزَائِهَا عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ ، وَكَذَلِكَ اخْتَلَفَ فِي إِجْزَاءِ عُمْرَةِ الْقِرَانِ ، وَلَا خِلَافَ فِي إِجْزَاءِ التَّمَتُّعِ عَنِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا ، فَكَانَ أَوْلَى . فَأَمَّا حُجَّتُهُمْ ، فَإِنَّمَا اخْتَجَبُوا بِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَالْجَوَابُ عَنْهَا ^(١٢) مِنْ أَوْجِهِ : الْأَوَّلُ ، أَنَّا نَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ مُحَرِّمًا بَغَيْرِ التَّمَتُّعِ ، وَلَا يَصِحُّ الْإِخْتِجَاعُ بِأَحَادِيثِهِمْ لِأُمُورٍ ، أَحَدُهَا ، أَنَّ

(١٠) أَخْرَجَ الْأَوَّلَ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ تَقْضِي الْحَائِضِ الْمَنَاسِكَ كُلِّهَا ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ ، وَفِي : بَابِ عِمْرَةِ التَّنَعِيمِ ، مِنْ كِتَابِ الْعُمْرَةِ ، وَفِي : بَابِ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْهُدَى ... ، مِنْ كِتَابِ الشَّرْكَةِ ، وَفِي : بَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ ، مِنْ كِتَابِ التَّقْنَى ، وَفِي : بَابِ نَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ التَّحْرِيمِ إِلَّا مَا تَعَرَفَ إِبَاحَتَهُ ، مِنْ كِتَابِ الْإِعْتَصَامِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٣ / ٤ ، ٥ ، ١٨٥ ، ٩ / ١٠٣ ، ١٣٧ ، ١٣٨ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ بَيَانِ وَجْهِ الْإِحْرَامِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٨٧٩ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي إِفْرَادِ الْحَجِّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ . سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤١٥ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ حُجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ . سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٢ / ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي مَنَةِ الْحَاجِّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ . سُنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢ / ٤٦ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١ / ٢٥٣ ، ٢٥٩ ، ٣ / ١٤٨ ، ٢٦٦ ، ٣٠٥ ، ٣١٧ ، ٣٢٠ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ .

وَالْحَدِيثُ الثَّانِي أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ التَّمَتُّعِ وَالْإِقْرَانِ وَالْإِفْرَادِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ١٧٦ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ بَيَانِ وَجْهِ الْإِحْرَامِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٨٨٤ ، ٨٨٥ .

(١١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٩٦ .

(١٢) فِي ١ : ع ٤ .

رَوَاةُ أَحَادِيثِهِمْ قَدْ رَوَوْا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ / إِلَى الْحَجِّ ، رَوَى ذَلِكَ ابْنُ عَمْرٍ ، وَجَابِرٌ ، وَعائِشَةُ ، مِنْ طَرِيقِ صَحَابٍ ، فَسَقَطَ الْاِخْتِجَاجُ بِهَا . الثَّانِي ، أَنَّ رَوَايَتَهُمْ اخْتَلَفَتْ ، فَرَوَوْا مَرَّةً أَنَّهُ أَفْرَدَ ، وَمَرَّةً أَنَّهُ تَمَتَّعَ ، وَمَرَّةً أَنَّهُ قَرَنَ ، وَالْقَضِيَّةُ وَاحِدَةٌ ، وَلَا يُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهَا ، فَيَجِبُ اطِّرَاحُهَا كُلِّهَا ، وَأَحَادِيثُ الْقِرَانِ أَصْحَحُهَا حَدِيثُ أَنَسٍ ، وَقَدْ أَتَكَرَّرَ ابْنُ عَمْرٍ ، فَقَالَ : رَحِمَ اللَّهُ أَنَسًا ، ذَهَلَ أَنَسٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١٤) . وَفِي رِوَايَةٍ : كَانَ أَنَسٌ يَتَوَلَّجُ عَلَى النَّسَاءِ . يَعْنِي أَنَّهُ كَانَ صَغِيرًا . وَحَدِيثُ عَلِيٍّ ^(١٥) رَوَاهُ حَفْصُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ، وَهُوَ كَثِيرُ الزَّهْمِ . قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ . الثَّالِثُ ، أَنَّ أَكْثَرَ الرِّوَايَاتِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مُتَمَتِّعًا . رَوَى ذَلِكَ عَمْرٌ ، وَعَلِيٌّ ، وَعُثْمَانُ ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ عَمْرٍ ، وَمُعَاوِيَةُ ، وَأَبُو مُوسَى ، وَجَابِرٌ ، وَعَائِشَةُ ، وَحَفْصَةُ ، بِأَحَادِيثٍ صَحِيحَةٍ ، وَإِنَّمَا مَنَعَهُ ^(١٦) مِنَ الْحِلِّ الْهَدْيُ الَّذِي كَانَ مَعَهُ ، فَفِي حَدِيثِ عَمْرٍ ، أَنَّهُ قَالَ : إِنِّي لَا أَتَاهَاكُمْ عَنِ الْمُتَمَتِّعِ ، وَإِنَّمَا لَفِيَ كِتَابُ اللَّهِ ، وَلَقَدْ صَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . يَعْنِي الْعُمْرَةَ فِي الْحَجِّ . وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ ، أَنَّهُ اخْتَلَفَ هُوَ وَعُثْمَانُ فِي الْمُتَمَتِّعِ بِعُسْفَانَ ^(١٧) ، فَقَالَ عَلِيٌّ : مَا تُرِيدُ إِلَى أَمْرِ فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، تَنْهَى عَنْهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١٨) . وَلِلنَّسَائِيِّ ، وَقَالَ عَلِيٌّ لِعُثْمَانَ : أَلَمْ تَسْمَعْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَمَتَّعَ ؟

(١٣) في م : « يرحم » .

(١٤) تقدم تخريج حديث أنس ، في صفحة ٨٣ ، وقوله : يرحم الله أنسا ، ذهب أنس . لم نجده ، وعند مسلم والنسائي والدارمي . قال بكر : فحدث بذلك ابن عمر - أي بحديث أنس - فقال : لبي بالحج وحده . فلقيت أنسا فحدثته بقول ابن عمر ، فقال أنس : ما تعدوننا إلا صبيانا !! .

(١٥) تقدم في صفحة ٨٣ .

(١٦) في م : « معه » . خطأ .

(١٧) أخرجه النسائي ، في : باب التمتع ، من كتاب الحج . المجتبى ٥ / ١١٩ .

(١٨) عسفان : منبلة من مناهل الطريق بين الجحفة ومكة . معجم البلدان ٣ / ٦٧٣ .

(١٩) أخرجه البخاري ، في : باب التمتع والإقراء والإفراد بالحج ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري

٢ / ١٧٦ . ومسلم ، في : باب جواز التمتع ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٩٧ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب التمتع ، من كتاب الحج . المجتبى ٥ / ١١٨ . وهو الآتي .

قال : بلى . وعن ابن عمر ، قال : تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ . وعنه أَنَّ حَفْصَةَ قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا وَلَمْ تَحْلِلْ^(٢٠) أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ ؟ فقال : « إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي ، وَقَلَدْتُ هَذِي ، فَلَا أُحِلُّ حَتَّى أَتَحَرَّ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا^(٢١) . وقال سعد : صَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَصَنَعْنَاهَا مَعَهُ^(٢٢) . وهذه الأحاديث رَاجِحَةٌ ؛ لِأَنَّ رَوَاتَهَا أَكْثَرُ وَأَعْلَمُ بِالنَّبِيِّ ﷺ ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَ بِالْمُتَمَتِّعِ عَنْ نَفْسِهِ ، فِي حَدِيثِ حَفْصَةَ ، فَلَا تُعَارِضُ بَظَنٍّ غَيْرِهِ . وَلِأَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ مُتَمَتِّعَةً بِغَيْرِ خِلَافٍ ، وَهِيَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا تُحْرِمُ إِلَّا بِأَمْرِهِ ، وَلَمْ يَكُنْ يَأْمُرُهَا^(٢٣) بِأَمْرٍ ، ثُمَّ يُخَالِفُ إِلَى غَيْرِهِ . وَلِأَنَّهُ يُمَكِّنُ الْجَمْعَ بَيْنَ / الْأَحَادِيثِ ، بِأَن يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ ، ثُمَّ لَمْ يَحِلَّ مِنْهَا لِأَجْلِ هَذِهِ ، حَتَّى أَحْرَمَ بِالْحَجِّ ، فَصَارَ قَارِنًا ، وَسَمَاءُ مِنْ سَمَاءٍ مُفْرِدًا ؛ لِأَنَّهُ اشْتَعَلَ بِأَفْعَالِ الْحَجِّ وَخَذَهَا ، بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ أَفْعَالِ الْعُمْرَةِ ، فَإِنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ

(٢٠) في ١ ، م : « تحل » .

(٢١) أخرجه الأول البخاري ، في : باب من ساق البدن معه ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢٠٥ / ٢ . ومسلم ، في : باب وجوب الدم على المتمتع ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٠١ / ٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الإقراء ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤١٩ . والنسائي ، في : باب التمتع ، من كتاب الحج . المجتبى ٥ / ١١٧ ، ١١٨ . والإمام أحمد ، في : ٢ / ١٣٩ ، ١٤٠ . وأخرج الثاني البخاري ، في : باب التمتع والإقراء والإفراد بالحج ... ، وباب قتل القلائد للبدن والبقر ، وباب من لبس رأسه عند الإحرام وحلق ، من كتاب الحج ، وفي : باب حجة الوداع ، من كتاب المغازي ، وفي : باب التلبيد ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ٢ / ١٧٥ ، ٢٠٧ ، ٢١٣ ، ٢٢٢ ، ٢٠٩ / ٧ . ومسلم ، في : باب بيان أن القارن لا يتحلل إلا ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٠٢ ، ٩٠٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الإقراء ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٢٠ . والنسائي ، في : باب التلبيد عند الإحرام ، وباب تقليد الهدى ، من كتاب الحج . المجتبى ٥ / ١٠٤ ، ١٣٤ . وابن ماجه ، في : باب من لبس رأسه ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠١٢ ، ١٠١٣ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في النحر في الحج ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٩٣ ، ٣٩٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٢٤ ، ٦ / ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

(٢٢) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في التمتع ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذي ٤ / ٣٩ .

(٢٣) في ١ ، ب ، م : « ليأمرها » .

الأحاديث مهما أمكن أولى من حملها على التعارض . الوجه الثاني في الجواب ، أن النبي ﷺ قد أمر أصحابه بالانقيال إلى المتعة عن الإفراد والقران ، ولا يأمرهم إلا بالانقيال إلى الأفضل ، فإنه من المحال أن يتقلهم من الأفضل إلى الأدنى ، وهو الداعي إلى الخير ، الهادي إلى الفضل ، ثم أكد ذلك بتأسيه على قواف ذلك في حقه ، وأنه لا يقدر على انقياله وحله ، لسوقه الهدى ، وهذا ظاهر الدلالة . الثالث ، أن ما ذكرناه قول النبي ﷺ ، وهم يحتجون بفعله ، وعند التعارض يجب تقديم القول ، لا احتمال اختصاصه بفعله دون غيره ، كنهيه عن الوصال مع فعله له ، ونكاحه بغير ولي ولا شهود ، مع قوله : « لا نكاح إلا بولي »^(٢٤) . فإن قيل : فقد قال أبو ذر : كانت متعة الحج لأصحاب محمد ﷺ خاصة . رواه مسلم^(٢٥) . قلنا : هذا قول صحابي ، يخالف الكتاب والسنة والإجماع وقول من هو خير منه وأعلم ؛ أما الكتاب فقول تعالى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾^(٢٦) وهذا عام . وأجمع المسلمون على إباحة التمتع في جميع الأعصار ، وإنما اختلفوا في فضله ، وأما السنة^(٢٧) فما روى^(٢٧) سعيد ، حدثنا هشيم ، أبانا حجاج ، عن عطاء ، عن جابر ، أن سراقه بن مالك سأل النبي ﷺ ، المتعة لنا

(٢٤) ذكره البخاري في الترجمة ، في : باب من قال لا نكاح إلا بولي ، من كتاب النكاح . صحيح البخاري ١٩ / ٧ . وأخرجه أبو داود ، في : باب الولي ، من كتاب النكاح . سنن أبي داود ١ / ٤٨١ . والترمذي ، في : باب ما جاء لا نكاح إلا بولي ، وباب ما جاء في استثمار البكر واليتيم ، من أبواب النكاح . عارضة الأحوذى ٥ / ٢٦ . وابن ماجه ، في : باب لا نكاح إلا بولي ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ١ / ٦٠٥ . والدارمي ، في : باب النبي عن النكاح بغير ولي ، من كتاب النكاح . سنن الدارمي ٢ / ١٣٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٥٠ ، ٤ / ٣٩٤ ، ٤١٣ ، ٤١٨ ، ٦ / ٢٦٠ .

(٢٥) في : باب جواز التمتع ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٩٧ . كما أخرجه النسائي ، في : باب إباحة فسخ الحج بعمره لمن لم يسق الهدى ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٤٠ ، ١٤١ . وابن ماجه ، في : باب من قال كان فسخ الحج لهم خاصة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٩٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٤٦٩ . (٢٦) سورة البقرة ١٩٦ .

(٢٧) (٢٧-٢٧) في ١ ، ب ، م : ٥ فروى .

خَاصَّةً ، أَوْ هِيَ لِلْأَيْدِ ؟ فَقَالَ : « بَلْ هِيَ لِلْأَيْدِ » . وَفِي لَفْظٍ قَالَ : أَلْعَامِنَا أَوْ لِلْأَيْدِ ؟ قَالَ : « بَلْ لِلْأَيْدِ الْأَيْدِ ، دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » (٢٨) .
 وَفِي حَدِيثِ جَابِرِ الذِّي رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٩) فِي صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوُ هَذَا ، وَمَعْنَاهُ ،
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، أَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا لَا يُجِيزُونَ التَّمَتُّعَ ، وَيَرَوْنَ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ
 الْحَجِّ مِنْ أَفْجَرِ الْفُجُورِ ، فَبَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ شَرَعَ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ
 الْحَجِّ ، وَجَوَّزَ الْمُتَمَتُّعَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ . وَقَالَ طَاوُسٌ : كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَرَوْنَ
 الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ أَفْجَرَ الْفُجُورِ ، وَيَقُولُونَ : إِذَا انْفَسَحَ صَفَرٌ ، وَبَرَأَ
 الدَّبَرُ (٣٠) ، وَعَقَا الْأَثَرُ ، حَلَّتِ الْعُمْرَةُ لِمَنْ اعْتَمَرَ . فَلَمَّا كَانَ الْإِسْلَامُ أَمَرَ النَّاسَ أَنْ
 يَغْتَمِرُوا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، فَدَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ . رَوَاهُ
 سَعِيدٌ . وَقَدْ خَالَفَ أَبَا ذَرٍّ عَلِيٌّ ، وَسَعْدٌ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ عَمْرٍ ، وَعِمْرَانُ بْنُ
 حُصَيْنٍ ، وَسَائِرُ الصَّحَابَةِ ، وَسَائِرُ الْمُسْلِمِينَ ، قَالَ عِمْرَانُ : تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ
 ﷺ ، وَنَزَلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ، وَلَمْ يَنْهَنَا عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَلَمْ يَنْسَخْهَا شَيْءٌ ، فَقَالَ
 فِيهَا رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٣١) . وَقَالَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ : فَعَلَّانَا مَعَ

١٢/٤ ظ

(٢٨) أخرجه البخاري ، في : باب عمرة التمتع ، من كتاب العمرة ، وفي : باب الاشتراك في الهدى
 والبدن ... ، من كتاب الشركة ، وفي : باب قول النبي ﷺ لو استقبلت من أمري ما استدبرت ، من كتاب
 التمني . صحيح البخاري ٣ / ٥ ، ١٨٥ ، ٩ / ١٠٣ . ومسلم ، في : باب حجة النبي ﷺ ، من كتاب
 الحج ٢ / ٨٨٨ . وابن ماجه ، في : باب فسح الحج ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٩٢ ،
 ٩٩٣ .

(٢٩) يأتي تخريجه في صفحة ١٥٦ .

(٣٠) الدبر : قرحة الدابة .

وانظر شرح النووي على صحيح مسلم ٨ / ٢٢٥ .

(٣١) أخرجه البخاري ، في : باب التمتع ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ١٧٦ . ومسلم ، في :

باب جواز التمتع ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٩٩ ، ٩٠٠ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب القرآن ، وباب التمتع ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١١٦ ، ١٢٠ .

والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٤٢٩ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ .

رسول الله ﷺ - يَعْنِي الْمُتَعَةَ - وهذا يَوْمِيذُ كَافِرٍ بِالْعَرْشِ . يَعْنِي الَّذِي نَهَى
عنها ، والعَرْشُ : يَبُوتُ مَكَّةَ . وقال أحمد ، حين ذُكِرَ له حديثُ أبي ذَرٍّ : أَفَيَقُولُ
بهذا أَحَدُ ! الْمُتَعَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، وقد أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَوَازِهَا . فَإِنْ قِيلَ :
فقد رَوَى أَبُو دَاوُدَ^(٣٢) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَتَى عُمَرَ ، فَشَهِدَ عِنْدَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ الْعُمَرَةِ
قَبْلَ الْحَجِّ . قُلْنَا : هَذَا حَالُهُ فِي مُخَالَفَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ ، كَحَالِ حَدِيثِ
أَبِي ذَرٍّ ، بَلْ هُوَ أَذْنَى حَالًا ، فَإِنْ بِإِسْنَادِهِ مَقَالًا . فَإِنْ قِيلَ : فقد نَهَى عنها
عُمَرُ ، وَعَثْمَانُ ، وَمُعَاوِيَةُ . قُلْنَا : فقد أَتَكَرَّ عَلَيْهِمْ عُلَمَاءُ الصَّحَابَةِ نَهْيُهُمْ عَنْهَا ،
وَحَالَفُوهُمْ فِي فِعْلِهَا ، وَالْحَقُّ مَعَ الْمُنْكَرِينَ عَلَيْهِمْ دُونَهُمْ ، وقد ذَكَرْنَا لِنَكَارَ عَلَى
عَلَى عَثْمَانَ ، وَاعْتِرَافَ عَثْمَانَ لَهُ ، وَقَوْلَ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ مُنْكَرًا لِنَهْيِهِ مِنْ نَهْيِ ،
وَقَوْلَ سَعِيدِ عَائِبًا عَلَى مُعَاوِيَةَ نَهْيَهُ عَنْهَا ، وَرَدَّهُمْ عَلَيْهِمْ بِحُجَجٍ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَوَابُ
عنها ، بَلْ قَدْ ذَكَرَ بَعْضُ مَنْ نَهَى عَنْهَا فِي كَلَامِهِ ، مَا يُرَدُّ نَهْيُهُ ، فقال عُمَرُ : وَاللَّهِ
إِنِّي لَأُنْهَاهُمْ عَنْهَا ، وَإِنَّهَا لَفِي كِتَابِ اللَّهِ ، وقد صَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . وَلَا خِلَافَ
فِي أَنَّ مَنْ خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ رَسُولِهِ ، وَنَهَى عَمَّا فِيهِمَا ، حَقِيقٌ بِأَنْ لَا يُقْبَلَ
نَهْيُهُ ، وَلَا يُحْتَجَّ بِهِ ، مع أَنَّهُ قد سُئِلَ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنُهَى عُمَرُ عَنْ
الْمُتَعَةِ ؟ قال : لا ، وَاللَّهِ مَا نَهَى عَنْهَا عُمَرُ ، وَلَكِنْ قد نَهَى عَثْمَانُ . وَسُئِلَ ابْنُ عُمَرَ
عَنِ مَتْنَةِ الْحَجِّ ، فَأَمَرَهَا ، فَقِيلَ : إِنَّكَ تُخَالِفُ أَبَاكَ . قال : إِنَّ عُمَرَ لَمْ يَقُلْ الَّذِي
يَقُولُونَ . وَلَمَّا نَهَى مُعَاوِيَةَ عَنِ الْمُتَعَةِ ، أَمَرَتْ عَائِشَةُ حَشَمَهَا وَمَوَالِيَهَا أَنْ يَهْلُوا بِهَا ،
فَقَالَ مُعَاوِيَةُ : مَنْ هَؤُلَاءِ ؟ فَقِيلَ : حَشَمُ أَوْ مَوَالِي عَائِشَةَ . فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا : مَا
حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ ؟ قَالَتْ : أَحَبِّتُ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الَّذِي قُلْتُ لَيْسَ كَمَا قُلْتُ .
وقيل لابن عباس : إِنْ فَلَانًا يَنْهَى عَنِ الْمُتَعَةِ . قال : انْظُرُوا فِي كِتَابِ اللَّهِ ،

١٣/٤ و

(٣٢) فِي : بَابِ فِي إِفْرَادِ الْحَجِّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٤١٦ .

فَإِنْ وَجَدْتُمُوهَا فِيهِ ، فَقَدْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَعَلَى رَسُولِهِ ، وَإِنْ لَمْ تَجِدْوهَا فِيهِ (٣٣) صَدَقَ . فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالِاتِّبَاعِ ، وَأَوَّلَى بِالصَّوَابِ ، الَّذِينَ مَعَهُمْ كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ رَسُولِهِ ، أَمْ الَّذِينَ خَالَفُوها ؟ ثُمَّ قَدْ بَيَّنَّتْ (٣٤) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، الَّذِي قَوْلُهُ حُجَّةٌ عَلَى الْخَلْقِ أَجْمَعِينَ ، فَكَيْفَ يُعَارَضُ بِقَوْلِ غَيْرِهِ ؟ قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : تَمَتَّعَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالَ غُرُورٌ : نَهَى أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ عَنِ الْمُتَمَتُّعَةِ . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : أَرَأَيْتُمْ سَيَهْلِكُونَ ، أَقُولُ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ، وَيَقُولُونَ : نَهَى عَنْهَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ . وَسُئِلَ ابْنُ عَمْرٍو عَنْ مُتَمَتِّعَةِ الْحَجِّ ، فَأَمَرَّ بِهَا ، فَقَالَ (٣٥) : إِنَّكَ تُخَالِفُ أَبَاكَ ، فَقَالَ : عَمْرُو لَمْ يَقُلْ الَّذِي يَقُولُونَ . فَلَمَّا أَكْثَرُوا عَلَيْهِ ، قَالَ : أَفَكِتَابُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ تَتَّبِعُوا أَمْ عَمْرُو . رَوَى الْأَنْزَرِيُّ هَذَا كُلَّهُ .

فصل : فَمَنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ بِعُمْرَةٍ ، اسْتَحَبَّ (٣٦) أَنْ يَقُولَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْعُمْرَةَ فَيَسِّرْهَا لِي ، وَتَقَبَّلْهَا (٣٧) مِنِّي ، وَمَجِّلِّي حَيْثُ تَحْبِسُنِي . فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلْإِنْسَانِ التُّطَلُّ بِمَا أَحْرَمَ بِهِ ، لِيَزُولَ الْإِلْتِمَاسُ ، فَإِنْ لَمْ يَتَطَلَّقْ بِشَيْءٍ ، وَاقْتَصَرَ عَلَى مُجَرَّدِ النَّيَّةِ ، كَفَأَهُ ، فِي قَوْلِ إِمَامِنَا ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَنْعَقِدُ بِمُجَرَّدِ النَّيَّةِ ، حَتَّى تَنْضَافَ إِلَيْهَا التَّلْبِيَةُ ، أَوْ سَوَّقَ الْهَدْيُ ؛ لِمَا رَوَى خَلَّادُ ابْنِ السَّائِبِ الْأَنْصَارِيُّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : « جَاءَنِي جِبْرِيلُ ، فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، مُرْ أَصْحَابَكَ أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلْبِيَةِ » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ (٣٨) : هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَلَأنَّهَا عِبَادَةٌ ذَاتُ تَحْرِيمٍ

(٣٣) سقط من : أ ، ب ، م .

(٣٤) في أ ، ب ، م : « نُبِت » .

(٣٥) أى السائل .

(٣٦) في م : « فالمتحب » .

(٣٧) في الأصل ، أ : « وتقبل » .

(٣٨) أخرجه النسائي ، في : باب رفع الصوت بالإهلال ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٢٥ ، ١٢٦ . والترمذى ، في : باب ما جاء في رفع الصوت بالتلبية ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ٤٧ . كما أخرجه =

وَتَحْلِيلٍ ، فَكَانَ لَهَا تُنْطَقُ وَاجِبٌ كَالصَّلَاةِ ، وَلَئِنْ هَدَى الْأَضْحِيَّةَ لَا يَجِبَانِ بِمُجَرَّدِ النَّيَّةِ / كَذَلِكَ التُّسْكُ . وَلَنَا ، أَنَّهَا عِبَادَةٌ لَيْسَ فِي آخِرِهَا تُنْطَقُ وَاجِبٌ ، فَلَمْ يَكُنْ فِي أَوَّلِهَا ، كَالصِّيَامِ ، وَالْخَبَرُ الْمُرَادُ بِهِ الِاسْتِحْبَابُ ، فَإِنْ مَنُوطُهُ رَفَعَ الصَّوْتُ ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ ، فَمَا هُوَ مِنْ ضَرُورَتِهِ أَوَّلَى ، وَلَوْ وَجَبَ التُّنْطُقُ ، لَمْ يَلْزَمْ كَوْنُهُ شَرْطًا ، فَإِنْ كَثِيرًا مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ غَيْرُ مُشْتَرِطَةٍ فِيهِ ، وَالصَّلَاةُ فِي آخِرِهَا تُنْطَقُ وَاجِبٌ ، بِخِلَافِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ . وَأَمَّا الْهَدْيُ وَالْأَضْحِيَّةُ ، فَاِجِبَابُ مَالٍ ، فَأُشْبِهَ النَّذَرَ ، بِخِلَافِ الْحَجِّ ، فَإِنَّهُ عِبَادَةٌ بِدَنِيَّةٍ . فَعَلَى هَذَا لَوْ تُنْطَقُ بِغَيْرِ مَا نَوَاهُ ، نَحْوُ أَنْ يَتَوَيَّ الْعُمْرَةُ ، فَيَسْبِقُ لِسَانُهُ إِلَى الْحَجِّ ، أَوْ بِالْعَكْسِ ، اتَّعَقَدَ مَا نَوَاهُ دُونَ مَا لَفَظَ بِهِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ تَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى هَذَا . وَذَلِكَ لِأَنَّ الْوَاجِبَ النَّيَّةَ ، وَعَلَيْهَا الْإِعْتِمَادُ ، وَاللَّفْظُ لَا عِبْرَةَ بِهِ ، فَلَمْ يُؤَثِّرْ ، كَمَا لَا يُؤَثِّرُ اخْتِلَافُ النَّيَّةِ فِيمَا يُعْتَبَرُ لَهُ اللَّفْظُ دُونَ النَّيَّةِ .

فصل : فَإِنْ لَبَّى ، أَوْ سَاقَ الْهَدْيَ ، مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ ، لَمْ يَتَّعَقَدْ إِحْرَامُهُ ؛ لِأَنَّ مَا اعْتَبِرَتْ لَهُ النَّيَّةُ لَمْ يَتَّعَقَدْ بِدُونِهَا ، كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٥٥٩ - مسألة : قَالَ : (وَيَشْتَرِطُ فَيَقُولُ : إِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ فَمَحَلِّي حَيْثُ حَبَسَنِي . فَإِنْ حَبَسَ حَلٌّ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي حَبَسَ فِيهِ ^(١)) ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ)

يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَحْرَمَ بِنُسْلِكَ ، أَنْ يَشْتَرِطَ عِنْدَ إِحْرَامِهِ ، يَقُولُ : إِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ ، فَمَحَلِّي حَيْثُ حَبَسَنِي ^(٢) . وَيُقْبَلُ هَذَا الشَّرْطُ شَيْئَيْنِ : أَحَدُهُمَا ، أَنَّهُ إِذَا

ابن ماجه ، في : باب رفع الصوت بالتلبية ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٧٥ . والدارمي ، في : باب في رفع الصوت بالتلبية ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٣٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥٥ / ٤ .

(١) سقط من : أ ، ب ، م .

(٢) في أ ، ب : حَبَسَنِي .

عاقه عَائِقٌ مِنْ عَدُوٍّ ، أَوْ مَرَضٍ ، أَوْ ذَهَابِ نَفَقَةٍ ، وَغَوْهِ ، أَنَّ لَهُ التَّحْلُلَ . وَالثَّانِي ، أَنَّهُ مَتَى حُلٌّ بِذَلِكَ ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِ وَلَا صَوْمَ . وَمِمَّنْ رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى الْاِشْتِرَاطَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ؛ عُمَرُ ، وَعَلِيٌّ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ ، وَعَمَّارٌ . وَذَهَبَ إِلَيْهِ عَبِيدَةُ السُّلَمَانِيُّ ، وَعَلَقَمَةُ ، وَالْأَسْوَدُ ، وَشُرَيْحٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ ، وَعَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ ، وَعِكْرِمَةُ ، وَالشَّافِعِيُّ إِذْ هُوَ بِالْعِرَاقِ . وَأَنْكَرَهُ ابْنُ عُمَرَ ، وَطَاوُسٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ . وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْاِشْتِرَاطَ يُفِيدُ سُقُوطَ الدِّمِ ، فَأَمَّا التَّحْلُلُ فَهُوَ ثَابِتٌ عِنْدَهُ بِكُلِّ إِخْصَارٍ . وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَنْكَرُ الْاِشْتِرَاطَ ، وَيَقُولُ : حَسْبُكُمْ / سُنَّةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ . وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَجِبُ بِأَصْلِ الشَّرْعِ ، فَلَمْ يُفِدِ الْاِشْتِرَاطُ فِيهَا ، كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ . وَلَنَا ، مَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ ، وَأَنَا شَاكِيَّةٌ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « حُجِّي ، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَجِلِّي حَيْثُ حَبَسْتِنِي » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٣) . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ ضُبَاعَةَ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ ، فَكَيْفَ أَقُولُ ؟ قَالَ : « قُولِي لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، وَمَجِلِّي مِنَ الْأَرْضِ حَيْثُ تَحْبِسُنِي . فَإِنَّ لَكَ عَلَى رَبِّكَ مَا اسْتَنْتَيْتَ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٤) . وَلَا قَوْلَ لِأَحَدٍ مَعَ

١٤/٤

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب الأمهات في الدين ... ، من كتاب النكاح . صحيح البخاري ٩ / ٧ . ومسلم ، في : باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٦٧ / ٢ ، ٨٦٨ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب كيف يقول إذا اشترط ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٣١ . وابن ماجه ، في : باب الشرط في الحج ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٧٩ ، ٩٨٠ . وإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ١٦٤ ، ٢٠٢ ، ٣٤٩ ، ٣٦٠ ، ٤٢٠ .

(٤) في : باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٦٨ / ٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الاشتراط في الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤١١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الاشتراط في الحج ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ١٧٠ . والنسائي ، في : باب كيف إذا اشترط ، من كتاب الحج . المجتبى ٥ / ١٣٠ . وابن ماجه ، في : باب الشرط في الحج ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٨٠ . والدارمي ، في : باب الاشتراط في الحج ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٣٥ . وإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣٣٧ ، ٣٥٢ .

قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فكيف يُعارضُ بقول ابن عمر ، ولو لم يكن فيه حديثٌ لكان قولُ الخَلِيفَتَيْنِ الرَّاشِدَيْنِ مع من قد ذَكَرْنَا قَوْلَهُ من فَقهاءِ الصَّحَابَةِ ، أَوْلى من قَوْلِ ابنِ عمر ، وغيرُ هذا اللَّفْظِ ، ممَّا^(٥) يُؤَدِّي معناه ، يَقُومُ مَقَامُهُ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْمَعْنَى ، وَالْعِبَارَةُ إِنَّمَا تُعْتَبَرُ لِتَأْدِيَةِ الْمَعْنَى . قال إبراهيمُ : خَرَجْنَا مع عَلَقَمَةَ ، وهو يُرِيدُ الْعُمْرَةَ ، فقال : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْعُمْرَةَ إِنْ تيسَّرتُ ، وَإِلَّا فلا خَرَجَ عَلَيَّ . وكان شَرِيحٌ يَشْتَرِطُ : اللَّهُمَّ قَدْ عَرَفْتُ نِيَّتِي ، وما أُرِيدُ ، فَإِنْ كانَ أَمْرًا تُبِمُهُ فهو أَحَبُّ إِلَيَّ ، وَإِلَّا فلا خَرَجَ عَلَيَّ . ونحوه عن الأَسْوَدِ . وقالت عائشةُ لِعُمْرَةَ : قُلْ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ ، وَإِنِّي أَتَوَيْتُ ، فَإِنْ تيسَّرَ ، وَإِلَّا فَعُمْرَةٌ . ونحوه عن عُمَيْرَةَ بنتِ^(٦) زيادٍ .

فصل : فَإِنْ نَوَى الْاِشْتِرَاطَ ، ولم يَتَلَفُظْ به ، اِحْتَمَلَ أَنْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِعَقْدِ الْإِحْرَامِ ، وَالْإِحْرَامُ^(٧) يَنْعَقِدُ بِالنِّيَّةِ ، فَكَذَلِكَ تَابِعُهُ ، وَاحْتَمَلَ أَنْ يُعْتَبَرَ فِيهِ الْقَوْلُ لِأَنَّهُ اشْتِرَاطٌ ، فَاعْتَبِرَ فِيهِ الْقَوْلُ ، كَالْاِشْتِرَاطِ فِي التَّنْذِرِ وَالْوَقْفِ وَالِاغْتِكَافِ ، وَبَدَلُ عَلَيْهِ ظَاهِرُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ، فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ : « قَوْلِي مَحَلِّي مِنَ الْأَرْضِ حَيْثُ تَخَيَّسْنِي » .

٥٦٠ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ أَرَادَ الْإِفْرَادَ ، قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ . وَيَشْتَرِطُ)

الإفْرَادُ : هو الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا مِنَ الْعِيقَاتِ ، وهو أَحَدُ الْأَنْسَاكِ الثَّلَاثَةِ ، وَالْحُكْمُ فِي إِحْرَامِهِ كَالْحُكْمِ فِي إِحْرَامِ الْعُمْرَةِ ، سَوَاءً ، فِيمَا يَجِبُ وَيُسْتَحَبُّ^(٨)

(٥) فِي الْأَصْلِ : « بِمَا » .

(٦) فِي ١ ، ب ، م ، هـ : « بِن » . ولم نجد ترجمة عميرة بنت زياد . ولعلها عميرة بنت يزيد . انظر ترجمتها فِي : الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى لِابْنِ سَعْدٍ ٨ / ٢٣٣ . وَذَكَرَهَا ابْنُ الْأَثِيرِ . بِاسْمِ عُمَيْرَةَ . أَسَدُ الْغَابَةِ ٧ / ٢٠٦ .

(٧) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٨) فِي الْأَصْلِ : « وَيَشْتَرِطُ » .

وَحُكْمِ الْاِشْتِرَاطِ .

٥٦١ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ أَرَادَ الْقِرَانُ ، قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْعُمْرَةَ وَالْحَجَّ . وَيَشْتَرِطُ)

١٤/٤ ط / مَعْنَى الْقِرَانِ : الْإِحْرَامُ بِالْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ مَعًا ، أَوْ يُحْرِمُ بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ يُذْخِلُ عَلَيْهَا الْحَجَّ . وَهُوَ أَحَدُ الْأَنْسَاكِ الْمَشْرُوعَةِ ، الثَّابِتَةُ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ . وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ مُعَاوِيَةَ قَالَ لِأَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ : هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُقْرَنَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ؟ قَالُوا : أَمَّا هَذَا فَلَا . قَالَ : إِنَّهَا مَعَهُنَّ - يَعْنِي مَعَ الْمَنْهِيَّاتِ - وَلَكِنَّكُمْ تَسِيئُمُ ^(١) . وَهَذَا مِمَّا لَمْ يُوَافِقِ الصَّحَابَةُ مُعَاوِيَةَ عَلَيْهِ ، مَعَ مَا يَتَّصِفُهُ مِنْ مُخَالَفَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ وَالْإِجْمَاعِ ، قَالَ الْحَطَّابِيُّ ^(٢) : وَيُشْبِهُهُ أَنْ يَكُونَ ذَهَبَ إِلَى تَأْوِيلِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، حِينَ أَمَرَ أَصْحَابَهُ فِي حَاجَتِهِ بِالْإِحْلَالِ ، وَقَالَ : « لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ ، لَمَا سَفْتُ الْهَدْيَ » ^(٣) . وَكَانَ قَارِيًا ، فَحَمَلَهُ مُعَاوِيَةَ عَلَى النَّهْيِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُعَيِّنَ مَا أُحْرِمَ بِهِ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ : الْإِطْلَاقُ أَوَّلَى ؛ لِمَا رَوَى طَاوُسٌ ، قَالَ : جَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ ، لَا يُسَمَّى حَجًّا ، يَنْتَظِرُ الْقَضَاءَ ، فَتَزَلَّ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَهُوَ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرَوَةِ ، فَأَمَرَ أَصْحَابَهُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ أَهْلًا ، وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ ، أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً ^(٤) . وَلَئِنْ ذَلِكَ أَحْوَطٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ الْإِخْصَارُ ، أَوْ تَعَدُّرَ فِعْلِ الْحَجِّ عَلَيْهِ ،

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي إِفْرَادِ الْحَجِّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٤١٦ .

(٢) فِي مَعَالِمِ السَّنَنِ ٢ / ١٦٧ .

(٣) تَقْدِمُ فِي صَفْحَةِ ٨٤ .

(٤) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ فِي مَسْنَدِهِ ، انْظُرْ : الْبَابُ السَّابِعُ فِي الْإِفْرَادِ وَالْقِرَانِ وَالتَّجَمُّعِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ ، فِي تَرْتِيبِ السَّنَدِ الْمُسْنَدِ الشَّافِعِيِّ ١ / ٣٧٢ .

فَيَجْعَلُهَا عُمْرَةً ، وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ بِالْإِحْرَامِ ^(٥) يُنْسَلِكُ مُعَيَّنٍ ،
 فَقَالَ : « مَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يُهْلَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ ، فَلْيُهْلَ ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلَ بِحَجٍّ ،
 فَلْيُهْلَ ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلَ بِعُمْرَةٍ ، فَلْيُهْلَ » ^(٦) . وَالنَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ إِنَّمَا أُخْرِمُوا
 بِمُعَيَّنٍ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ ، وَأَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ ، الَّذِينَ
 كَانُوا مَعَهُ فِي حَجَّتِهِ ^(٧) ، يَطْلَعُونَ ^(٨) عَلَى أَحْوَالِهِ ، وَيَقْتَدُونَ ^(٩) بِأَفْعَالِهِ ، وَيَقْفُونَ عَلَى
 ظَاهِرِ أَمْرِهِ / وَبِاطْنِهِ ، أَعْلَمَ بِهِ مِنْ طَاوُسٍ ، وَحَدِيثُهُ مُرْسَلٌ ، وَالشَّافِعِيُّ لَا يَخْتَجُّ
 بِالْمَرَايِلِ الْمُفْرَدَةِ ، فَكَيْفَ يَصِيرُ إِلَى هَذَا ، مَعَ مُحَالَفَتِهِ لِلرَّوَايَاتِ الْمُسْتَفِيزَةِ
 الْمُتَّفِقَةِ عَلَيْهَا ! وَالْاِخْتِيَاطُ مُمَكِّنٌ ، بَأَن يَجْعَلَهَا عُمْرَةً ، فَإِنْ شَاءَ كَانَ مُتَمَتِّعًا ، وَإِنْ
 شَاءَ أَذْخَلَ الْحَجَّ عَلَيْهَا ، فَكَانَ قَارِنًا .

١٥/٤

فصل : فَإِنْ أَطْلَقَ الْإِحْرَامَ ، ^(١٠) فَتَوَى الْإِحْرَامَ ^(١١) يُنْسَلِكُ ، وَلَمْ يُعَيِّنْ حَجًّا وَلَا
 عُمْرَةً ، صَحَّ ، وَصَارَ مُحْرِمًا ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ يَصِحُّ مَعَ الْإِبْهَامِ ، فَصَحَّ مَعَ
 الْإِطْلَاقِ . فَإِذَا أُخْرِمَ مُطْلَقًا ، فَلَهُ صَرْفُهُ إِلَى أَيِّ الْأَنْسَاكِ شَاءَ ؛ لِأَنَّ لَهُ أَنْ يَتَدَيَّ
 الْإِحْرَامَ بِمَا شَاءَ مِنْهَا ، فَكَانَ لَهُ صَرْفُ الْمُطْلَقِ إِلَى ذَلِكَ ، وَالْأَوَّلَى صَرْفُهُ إِلَى
 الْعُمْرَةِ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، فَالْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ مَكْرُوهٌ أَوْ مُمْتَنِعٌ ، وَإِنْ
 كَانَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ فَالْعُمْرَةُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ التَّمَتُّعَ أَفْضَلُ . وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ ، رَجِمَهُ
 اللَّهُ : يَجْعَلُهُ ^(١٢) عُمْرَةً ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَبَا مُوسَى ، حِينَ أُخْرِمَ بِمَا أَهْلٌ بِهِ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ ، أَنْ يَجْعَلَهُ عُمْرَةً . كَذَا هُنَا .

(٥) سقط من : ١ .

(٦) تقدم تحريجه ، وهو من حديث عائشة ، في صفحة ١٥ .

(٧) في الأصل : « صحبته » .

(٨) في ب ، م : « مطلقون » .

(٩) في الأصل : « ويعتدون » .

(١٠-١١) سقط من : الأصل .

(١١) في الأصل : « يجعلها » .

فصل : وَيَصِحُّ إِبْهَامُ الْإِحْرَامِ ، وَهُوَ أَنْ يُحْرِمَ بِمَا أُحْرِمَ بِهِ فَلَانٌ ؛ لَمَا رَوَى أَبُو
مُوسَى ، قَالَ : قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ مُنِيخٌ بِالْبَطْحَاءِ ، فَقَالَ لِي : « بِمِ
أَهْلَلْتُ ؟ » . قُلْتُ : لَبَّيْكَ بِأَهْلَالٍ كَأَهْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . قَالَ : « أَحْسَنْتَ » .
فَأَمَرَنِي فَطَفُتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ قَالَ : « أَحِلَّ » ^(١٢) . مُتَّفَقٌ
عَلَيْهِ ^(١٣) . وَرَوَى جَابِرٌ ، وَأَنَسٌ ، أَنَّ عَلِيًّا قَدِمَ مِنَ الْيَمَنِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ،
^(١٤) فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « بِمِ أَهْلَلْتُ ؟ » قَالَ : أَهْلَلْتُ بِمَا أَهَّلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
^(١٥) . قَالَ جَابِرٌ فِي حَدِيثِهِ ، قَالَ : « فَأَهْدِ ، وَأَمْكُثْ حَرَامًا » . وَقَالَ أَنَسٌ :
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْلَا أَنُ مَعِيَ هَذَا لَحَلَلْتُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا ^(١٥) . ثُمَّ

(١٢) في النسخ : « حل » والمثبت في مصادر التخریج .

(١٣) أخرجه البخاری ، في : باب الذبح قبل الحلق ، من كتاب الحج ، وفي : باب متى يحل المتمر ، من كتاب العمرة ، وفي : باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع ، من كتاب المغازی . صحيح البخاری ٢ / ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٣ / ٨ ، ٥ / ٢٠٥ . ومسلم ، في : باب في نسخ التحلل من الإحرام والأمر بإتمام ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٩٦ . كما أخرجه النسائي ، في : باب الحج بغير نية يقصده الحرم ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٢١ ، ١٢٢ . والدارمی ، في : باب في التمتع ، من كتاب المناسك . سنن الدارمی ٢ / ٣٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٣٩٥ .

(١٤-١٥) سقط من : ١ .

(١٥) حديث جابر أخرجه البخاری ، في : باب من أهل في زمن النبي ﷺ كإهلال النبي ﷺ ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاری ٢ / ١٧٣ . ومسلم ، في : باب بيان وجوه الإحرام ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٨٤ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب الحج بغير نية يقصده الحرم ، وباب إباحة فسخ الحج بعمرة لمن لم يسق الهدى ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٢٢ ، ١٤٠ .

وحديث أنس أخرجه البخاری ، في : باب من أهل في زمن النبي ﷺ كإهلال النبي ﷺ ... ، وباب تقضي الخائض المناسك كلها ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاری ٢ / ١٧٢ ، ١٩٦ . ومسلم ، في : باب إهلال النبي ﷺ وهديه ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩١٤ .

كما أخرجه الترمذی ، في : باب حدثنا عبد الوارث ... ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذی ٤ / ١٧٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١٨٥ .

لَا يَحِلُّو مَنْ أَبْهَمَ إِحْرَامَهُ مِنْ أَحْوَالٍ أَرْبَعَةٍ : أَحَدُهَا ، أَنْ يَعْلَمَ مَا أُحْرِمَ بِهِ فَلَانْ ، فَيَنْقَعِدَ إِحْرَامُهُ بِمِثْلِهِ ؛ فَإِنْ عَلِيًّا قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « مَاذَا قُلْتَ جِئْتَ حِينَ قُرِضَتْ الْحَجُّ ؟ » قَالَ : قُلْتُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَهْلٌ بِمَا أَهَلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : « فَإِنْ مَعِيَ الْهَدْيُ ، فَلَا تَحِلَّ » (١٦) . الثَّانِي ، أَنْ لَا يَعْلَمَ مَا أُحْرِمَ بِهِ فَلَانْ ، فَيَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ النَّاسِي ، عَلَى مَا سَبَّيْتُهُ . الثَّالِثُ ، / أَنْ لَا يَكُونَ فَلَانْ أُحْرِمَ ، فَيَكُونُ إِحْرَامُهُ مُطْلَقًا ، حُكْمُهُ حُكْمَ الْفَصْلِ الَّذِي قَبْلَهُ . الرَّابِعُ ، أَنْ لَا يَعْلَمَ هَلْ أُحْرِمَ فَلَانْ ، أَوْ لَا ، فَحُكْمُهُ حُكْمٌ مَنْ لَمْ يُحْرِمْ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ إِحْرَامِهِ ، فَيَكُونُ إِحْرَامُهُ هَهُنَا مُطْلَقًا ، يَصْرِفُهُ إِلَى مَا شَاءَ ، فَإِنْ صَرَفَهُ قَبْلَ الطَّوَافِ ، فَحَسَنٌ ، وَإِنْ طَافَ قَبْلَ صَرَفِهِ ، لَمْ يُعْتَدَ بِطَوَافِهِ ؛ لِأَنَّهُ طَافَ لَا فِي حَجٍّ وَلَا عُمْرَةٍ .

١٥/٤ ظ

فصل : إِذَا أُحْرِمَ يَنْسُكُ ، ثُمَّ نَسِيَ قَبْلَ الطَّوَافِ ، فَلَهُ صَرَفُهُ إِلَى أَى الْأَسَاكِ شَاءَ ، فَإِنَّهُ إِنْ صَرَفَهُ إِلَى عُمْرَةٍ ، وَكَانَ الْمَنْسِي عُمْرَةً ، فَقَدْ أَصَابَ ، وَإِنْ كَانَ حَجًّا مُفْرَدًا أَوْ قَرَانًا (١٧) فَلَهُ فَسَخُهَا إِلَى الْعُمْرَةِ ، عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ ، وَإِنْ صَرَفَهُ إِلَى الْقَرَانِ ، وَكَانَ الْمَنْسِي قَرَانًا ، فَقَدْ أَصَابَ ، وَإِنْ كَانَ عُمْرَةً ، فإِذْخَالَ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ جَائِزٌ قَبْلَ الطَّوَافِ ، فَيَصِيرُ قَارِنًا ، وَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا ، لَعَا إِحْرَامُهُ بِالْعُمْرَةِ ، وَصَحَّ حُجُّهُ (١٨) ، وَسَقَطَ قَرَضُهُ ، وَإِنْ صَرَفَهُ إِلَى الْإِفْرَادِ ، وَكَانَ مُفْرَدًا ، فَقَدْ أَصَابَ ، وَإِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا ، فَقَدْ أَدْخَلَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ ، وَصَارَ قَارِنًا فِي الْحُكْمِ ، وَفِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ مُفْرَدٌ ، وَإِنْ كَانَ قَارِنًا فَكَذَلِكَ ، وَالْمَنْتَصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَجْعَلُهُ عُمْرَةً . قَالَ الْقَاضِي : هَذَا عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِحْبَابِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اسْتَحَبَّ ذَلِكَ فِي حَالِ الْعِلْمِ ، فَمَعَ عَدَمَهُ أَوَّلَى . وَقَالَ أَبُو

(١٦) وَهَذَا لَفْظُ النَّسَائِيِّ عَنْ جَابِرٍ ، انْظُرْ تَخْرِجَ الْحَدِيثِ السَّابِقِ .

(١٧) فِي ب : « قَارِنًا » .

(١٨) فِي م : « بِالْحَجِّ » .

خفيفة : يَصْرِفُهُ إِلَى الْقِرَانِ . وهو قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي الْجَدِيدِ ، وَقَالَ فِي الْقَدِيمِ :
يَتَحَرَّى ، فَيُنْبِئُ عَلَى غَالِبِ ظَنِّهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ شَرَائِطِ الْعِبَادَةِ ، فَيَدْخُلُهُ التَّحَرُّى كَالْقِبْلَةِ .
وَمَتْنِي ^(١٩) الْخِلَافُ عَلَى فُسْخِ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ ، فَإِنَّهُ جَائِزٌ عِنْدَنَا ، وَغَيْرُ جَائِزٍ
عِنْدَهُمْ ، فَعَلَى هَذَا إِنْ صَرَفَهُ إِلَى الْمُتَعَةِ فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ . عَلَيْهِ دَمُ الْمُتَعَةِ ، وَيُجْزئُهُ عَنْ
الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا ، وَإِنْ صَرَفَهُ إِلَى إِفْرَادٍ أَوْ قِرَانٍ ، لَمْ يُجْزئُهُ عَنِ الْعُمْرَةِ ، إِذْ مِنْ
الْمُحْتَمَلِ أَنْ يَكُونَ الْمَنْسِيُّ حَجًّا مُفْرَدًا ، وَلَيْسَ لَهُ إِدْخَالُ الْعُمْرَةِ عَلَى الْحَجِّ ،
فَتَكُونُ صِحَّةُ الْعُمْرَةِ مَشْكُوكًا فِيهَا ، فَلَا تَسْقُطُ مِنْ ذِمَّتِهِ بِالشَّكِّ ، وَلَا دَمٌ عَلَيْهِ
لِذَلِكَ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ حُكْمُ الْقِرَانِ يَقِينًا ، وَلَا يَجِبُ الدَّمُ مَعَ الشَّكِّ فِي سَبَبِهِ .
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجِبَ . فَأَمَّا إِنْ شَكَّ بَعْدَ الطَّوَافِ ، لَمْ يُجْزِ صَرَفُهُ إِلَّا إِلَى الْعُمْرَةِ ؛ لِأَنَّ
إِذْخَالَ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ بَعْدَ / الطَّوَافِ غَيْرُ جَائِزٍ . فَإِنْ صَرَفَهُ إِلَى حَجٍّ أَوْ قِرَانٍ ،
فَأِنَّهُ يَتَحَلَّلُ بِفِعْلِ الْحَجِّ وَلَا يُجْزئُهُ عَنْ وَاحِدٍ مِنَ التَّسْكِينِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ
الْمَنْسِيُّ عُمْرَةً ، فَلَمْ يَصِحَّ إِذْخَالُ الْحَجِّ عَلَيْهَا بَعْدَ طَوَافِهَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ
حَجًّا ، وَإِذْخَالَ الْعُمْرَةِ عَلَيْهِ غَيْرُ جَائِزٍ ، فَلَمْ يُجْزئُهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا مَعَ الشَّكِّ ، وَلَا دَمٌ
عَلَيْهِ ؛ لِلشَّكِّ فِيمَا يُوجِبُ الدَّمُ ، وَلَا قَضَاءً عَلَيْهِ ، لِلشَّكِّ فِيمَا يُوجِبُهُ . وَإِنْ شَكَّ
وَهُوَ فِي الْوُقُوفِ بَعْدَ أَنْ طَافَ وَسَعَى ، جَعَلَهُ عُمْرَةً ، فَقَصَرَ ، ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ ،
فَأِنَّهُ إِنْ كَانَ الْمَنْسِيُّ عُمْرَةً فَقَدْ أَصَابَ وَكَانَ مُتَمَتِّعًا ، وَإِنْ كَانَ إِفْرَادًا أَوْ قِرَانًا لَمْ
يَتَفْسَخْ بِتَقْصِيرِهِ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ بِكُلِّ حَالٍ ، فَإِنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مُتَمَتِّعًا عَلَيْهِ دَمٌ
الْمُتَعَةِ ، أَوْ غَيْرَ مُتَمَتِّعٍ فَيُلْزَمُهُ دَمٌ لِتَقْصِيرِهِ . وَإِنْ شَكَّ ، وَلَمْ يَكُنْ طَافَ وَسَعَى ،
جَعَلَهُ قِرَانًا ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ قَارِنًا فَقَدْ أَصَابَ ، وَإِنْ كَانَ مُعْتَمِرًا فَقَدْ أَدْخَلَ الْحَجَّ عَلَى
الْعُمْرَةِ ، وَصَارَ قَارِنًا ، وَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا لَفَا إِحْرَامُهُ بِالْعُمْرَةِ ، وَصَحَّ إِحْرَامُهُ بِالْحَجِّ ،
وَإِنْ صَرَفَهُ إِلَى الْحَجِّ جَزَاءً أَيْضًا ، وَلَا يُجْزئُهُ عَنِ الْعُمْرَةِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ ؛

١٦/٤ و

(١٩) فِي أ ، ب ، م : وَ مَشْنَأً .

لاَحْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ مُفْرِدًا ، وَإِذْخَالُ الْعُمْرَةِ عَلَى الْحَجِّ غَيْرُ جَائِزٍ ، وَلَا دَمٌ عَلَيْهِ ؛ لِلشُّكِّ فِي وُجُودِ سَبَبِهِ .

فصل : وَإِنْ أُحْرِمَ بِحَجَّتَيْنِ أَوْ عُمْرَتَيْنِ ، انْتَقَدَ بِإِحْدَاهُمَا ، وَلَعَبَ الْأُخْرَى .
وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، ^(٢٠) وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ^(٢١) ، يَنْتَقِدُ بِهِمَا ، وَعَلَيْهِ قَضَاءُ
إِحْدَاهُمَا ؛ لِأَنَّهُ أُحْرِمَ بِهَا ، وَلَمْ يُتِمَّهَا . وَلَنَا ، أَنَّهُمَا عِبَادَتَانِ لَا يَلْزَمُهُ الْمُضِيُّ فِيهِمَا ،
فَلَمْ يَصِحَّ الْإِحْرَامُ بِهِمَا ، كَالصَّلَاتَيْنِ ، وَعَلَى هَذَا لَوْ أَفْسَدَ حَجَّهُ ^(٢٢) أَوْ عُمْرَتَهُ ،
لَمْ يَلْزَمَهُ إِلَّا قَضَاؤُهَا . وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَلْزَمُهُ قَضَاؤُهُمَا مَعًا ؛ بِنَاءً عَلَى صِحَّةِ إِحْرَامِهِ
بِهِمَا .

٥٦٢ - مسألة ؛ قال : (فَإِذَا اسْتَوَى عَلَى رَاحِلَتِهِ لَبَّى)

التَّلْبِيَةُ فِي الْإِحْرَامِ مَسْنُونَةٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهَا ، وَأَمَرَ بِرَفْعِ الصَّوْتِ بِهَا ،
وَأَقْلَ أَحْوَالِ ذَلِكَ الْاسْتِحْبَابُ ، وَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ ، أَيُّ الْحَجِّ أَفْضَلُ ؟ قَالَ :
« الْحَجُّ ، وَالنَّحْيُ » ^(١) . وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ . وَمَعْنَى الْحَجِّ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ ،
وَالنَّحْيُ إِسَالَةُ الدَّمَاءِ بِالذَّبْحِ وَالتَّحْرِيرِ . وَرَوَى سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ لَبَّى ، / إِلَّا لَبَّى مَا عَنْ يَمِينِهِ مِنْ حَجَرٍ أَوْ شَجَرٍ أَوْ مَدْرٍ ^(٢) ،
حَتَّى تَنْقَطِعَ الْأَرْضُ مِنْ هَهُنَا وَهَهُنَا » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ^(٣) ، وَلَيْسَتْ وَاجِبَةً ،

١٦/٤ ظ

(٢٠-٢٠) في ب ، م ؛ : وَأَبُو حَنِيفَةَ .

(٢١) في ا ؛ : حَجَّتَهُ .

(١) أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في فضل التلبية والنحر ، من أبواب الحج . عارضة الأحمدي
٤ / ٤٤ . والدارمی ، في : باب أى الحج أفضل ، من كتاب المناسك . سنن الدارمی ٢ / ٣١ .

(٢) المدر : التراب التليد ، أو قطع الطين .

(٣) في : باب التلبية ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٧٤ ، ٩٧٥ .

كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في فضل التلبية والنحر ، من أبواب الحج . عارضة الأحمدي
٤ / ٤٤ .

وهذا قال الحسنُ ابنُ حنّ ، والشافعي . وعن أصحابِ مالِك أنَّها واجبةٌ ، يجبُ بتركها دَم . وعن الثوري ، وأبي حنيفة ، أنَّها من شرطِ الإحرام ، لا يصحُّ إلّا بها ، كالتكبير للصلاة ، لأنَّ ابنَ عباسٍ ، قال في قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ ﴾ ^(٤) ، قال ابنُ عباسٍ : الإهلال . وعن عطاءٍ ، وطاوسٍ ، وعكرمة : هو التلبية . ولأنَّ التسكُّ عبادةً ذاتُ إحرام وإحلال ، فكان فيها ذِكْرٌ واجبٌ ، كالصلاة . ولنا ، أنَّها ذِكْرٌ ، فلم تجب في الحج ، كسائر الأذكار . وفارق الصلاة ، فإنَّ التلّوةَ يجبُ في آخرها ؛ فوجبَ في أولها ، والحجُّ بخلافه . ويُسْتَحَبُّ البدائيةُ بها إذا استوى على راحلته ؛ لما روى أنسٌ ، وابنُ عمر ، أنَّ النبيَّ ﷺ لما ركب راحلته ، واستوثق به ، أهل . رواهما البخاري ^(٥) . وقال ابنُ عباسٍ : أوجب رسولُ الله ﷺ الإحرامَ حين فرغ من صلاته ، فلما ركب راحلته ، واستوثق به قائمته ، أهل ^(٦) . يعنى لبي ، ومعنى الإهلال رفع الصوت بالتلبية ^(٧) ، من قولهم : استهل الصبي . إذا صاح . والأصل فيه أنهم كانوا إذا رُئِيَ الهلالُ صاحوا . فيقال : استهل الهلال . ثم قيل لكل صائحٍ مستهل ، وإنما يرفع الصوت بالتلبية .

فصل : ويرفع صوته بالتلبية ؛ لما روى عن النبي ﷺ ، أنه قال : « أثنائي جبريل ، فأمرني أن آمر أصحابي أن يعرفوا أصواتهم بالإهلال والتلبية » . رواه النسائي ، وأبو داود ، والترمذي ^(٨) ، وقال أنس :

(٤) سورة البقرة ١٩٧ .

(٥) تقدم تخريج الحديثين في صفحة ٨١ .

(٦) تقدم تخريجه في صفحة ٨١ .

(٧) سقط من : الأصل ، ١ ، ب .

(٨) أخرجه أبو داود ، في : باب كيف التلبية ، من كتاب الحج . سنن أبي داود ١ / ٤٢١ . والترمذي ، في :

باب ما جاء في رفع الصوت بالتلبية ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ٤٧ . والنسائي ، في : باب رفع الصوت بالإهلال ، من كتاب الحج . المجتبى ٥ / ١٢٥ .

سَمِعْتُهُمْ يَصْرُخُونَ بِهِمَا صَرَخًا^(٩) . وقال أبو حازم : كان أصحابُ رسول الله ﷺ لا يَلْعَنُونَ الرُّوحَاءَ^(١٠) ، حتى تُبْعَ حُلُوقُهُمْ مِنَ التَّلْبِيَةِ . وقال سالم : كان ابنُ عمرَ يَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّلْبِيَةِ ، فلا يَأْتِي الرُّوحَاءَ حَتَّى يَصْحَلَ^(١١) صَوْتُهُ . ولا يُجْهِدُ نَفْسَهُ فِي رَفْعِ الصَّوْتِ زِيَادَةً عَلَى الطَّاقَةِ ؛ لِئَلَّا يَنْقَطِعَ صَوْتُهُ وَتَلْبِيَتُهُ .

٥٦٣ - مسألة ؛ قال : (يَقُولُ : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالتَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ)

هذه تَلْبِيَةُ رسول الله ﷺ ، جاءَ في الصَّحِيحَيْنِ^(١) عن ابنِ عمرَ ، أَنَّ تَلْبِيَةَ رسول الله ﷺ : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، / لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالتَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ » ورواه البُخَارِيُّ ، عن عائشةَ ، ومُسْلِمٍ عن جابرٍ^(٢) . وَالتَّلْبِيَةُ مَأْخُودَةٌ مِنْ لَبٍّ بِالْمَكَانِ . إِذَا لَزِمَهُ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَنَا مُقِيمٌ عَلَى

= كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب رفع الصوت بالتلبية ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٧٥ .
والإمام مالك ، في : باب رفع الصوت بالإهلال ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٣٤ .
(٩) أخرجه البخاري ، في : باب رفع الصوت بالإهلال ، من كتاب الحج ، وفي : باب الخروج بعد الظهر ، وباب الإزداف في الغزو والحج ، من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ٢ / ١٧٠ ، ٤ / ٥٩ ، ٦٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١٤٨ ، ٢٦٦ بلفظ « خرجنا نصرخ بالحج » .
(١٠) الروحاء : بين مكة والمدينة ، من عمل الفرع ، على نحو من أربعين ميلا . معجم البلدان ٢ / ٨٢٨ ، ٨٢٩ .
(١١) يصحل : يُبْعَثُ .

(١) أخرجه البخاري ، في : باب التلبية ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ١٧٠ . ومسلم ، في : باب التلبية وصفتها ووقتها ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٤١ ، ٨٤٢ .
كما أخرجه أبو داود ، في : باب كيف التلبية ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٢١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في التلبية ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ٤١ - ٤٣ . والإمام مالك ، في : باب العمل في الإهلال ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٣١ ، ٣٣٢ .
(٢) أخرج حديث عائشة ، البخاري ، في : باب التلبية ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ١٧٠ . وأخرج حديث جابر مسلم ، في : باب حجة النبي ﷺ ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٨٧ .
كما أخرجه أبو داود ، في : باب كيف التلبية ٢ ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٢١ . وابن ماجه ، في : باب التلبية ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٧٤ .

طَاعَتِكَ وَأَمْرِكَ ، غَيْرُ خَارِجٍ عَنْ ذَلِكَ ، وَلَا شَارِدٌ عَلَيْكَ . هَذَا أَوْ مَا أَشْبَهَهُ ، وَثَنُوهَا وَكُرُّوْهَا ؛ لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا إِقَامَةً بَعْدَ إِقَامَةٍ ، كَمَا قَالُوا : حَنَانِكَ . أَيْ رَحْمَةً بَعْدَ رَحْمَةٍ ، أَوْ رَحْمَةً مَعَ رَحْمَةٍ ، أَوْ مَا أَشْبَهَهُ . وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ : مَعْنَى التَّلْبِيَةِ إِجَابَةُ نِدَاءِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، حِينَ نَادَى بِالْحَجِّ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : لَمَّا فَرَّغَ إِبْرَاهِيمُ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، مِنْ بِنَاءِ الْبَيْتِ ، قِيلَ لَهُ : أَذُنٌ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ . فَقَالَ : رَبِّ وَمَا يُلْغُ صَوْتِي . قَالَ : أَذُنٌ ، وَعَلَى الْبَلَاغُ . فَنادَى إِبْرَاهِيمُ : أَيُّهَا النَّاسُ ، كُتِبَ عَلَيْكُمْ الْحَجُّ . قَالَ : فَسَمِعَهُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ . أَفَلَا تَرَى النَّاسَ يَجِئُونَ مِنْ أَقْطَارِ الْأَرْضِ يُلْبِثُونَ^(٣) . وَيَقُولُ^(٤) : لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ . بِكَسْرِ الْأَلِفِ . نَصَّرَ عَلَيْهِ أَحْمَدُ وَالْفَتْحُ جَائِزٌ ، إِلَّا أَنْ الْكَسْرَ أُجُودُ . قَالَ فَغَلَبَ : مَنْ قَالَ « أَنْ » بَفَتْحِهَا فَقَدْ خَصَّ ، وَمَنْ قَالَ بِكَسْرِ الْأَلِفِ فَقَدْ عَمَّ . يَغْنَى أَنْ مِنْ كَسَرَ جَعَلَ الْحَمْدَ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَمَنْ فَتَحَ فَمَعْنَاهُ لَبَّيْكَ ؛ لِأَنَّ الْحَمْدَ لَكَ ، أَيْ لِهَذَا السَّبَبِ .

فصل : وَلَا تُسْتَحَبُّ الزِّيَادَةُ عَلَى تَلْبِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَا تُكْرَهُ . وَنَحْوَ ذَلِكَ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُثَنِّرِ ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ جَابِرٍ : فَأَهْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالتَّوْحِيدِ : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ ، وَالْمُلْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ » . وَأَهْلُ النَّاسُ بِهَذَا الَّذِي يُهْلُونَ ، وَلَزِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَلْبِيَتَهُ ، وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍو يُلَبِّي تَلْبِيَةً^(٥) رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَيَزِيدُ مَعَ هَذَا : لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ ، وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ ، وَالرَّغْبَاءُ^(٦) إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٧) . وَزَادَ عَمْرٌو : لَبَّيْكَ ذَا النُّعْمَاءِ وَالْفَضْلِ ، لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ مَرْهُوبًا وَمَرْغُوبًا إِلَيْكَ ،

(٣) أخرجه الحاكم ، في : باب ذكر إبراهيم عليه السلام ، من كتاب التاريخ . المستدرک ٢ / ٥٥٢ .

(٤) في ١ ، ب ، م : « ويقولون » .

(٥) في ١ ، ب ، م : « بلبية » .

(٦) معناه : الطلب والمسألة إلى من يده الخير .

(٧) تقدم تفرجه في الصفحة السابقة .

لَيْكَ . هذا مَعْنَاهُ . رَوَاهُ الْأَثَرُ . وَيُرْوَى أَنَّ أَنَسًا كَانَ يَزِيدُ : لَيْكَ حَقًّا حَقًّا ،
تَعْبُدًا وَرِقًّا^(٨) . وهذا يدلُّ على أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالزِّيَادَةِ ، وَلَا تُسْتَحَبُّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
لَزِمَ تَلْيِيسَهُ فَكَّرَهَا ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا . وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ سَعْدًا سَمِعَ بَعْضَ بَنِي أَخِيهِ وَهُوَ
يُلَبِّى : يَاذَا الْمَعَارِجِ . فَقَالَ : إِنَّهُ / لَذُو الْمَعَارِجِ ، وَمَا هَكَذَا كُنَّا نُلَبِّى عَلَى عَهْدِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٩) .

ط ١٧/٤

فصل : وَيُسْتَحَبُّ ذِكْرُ مَا أُحْرِمَ بِهِ فِي تَلْيِيسِهِ . قَالَ أَحْمَدُ : ^(١٠) « إِنْ شِئْتَ لَيْكَ
بِالْحَجِّ^(١١) ، وَإِنْ شِئْتَ لَيْكَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، وَإِنْ شِئْتَ بِعُمْرَةٍ ، وَإِنْ لَيْكَ بِحَجٍّ
وَعُمْرَةٍ بَدَأْتَ بِالْعُمْرَةِ ، فَقُلْتَ : لَيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا
يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ . وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ عَمَرَ ، وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ جَابِرًا قَالَ : مَا سَمَى
النَّبِيُّ ﷺ فِي تَلْيِيسِهِ حَجًّا ، وَلَا عُمْرَةً^(١٢) . وَسَمِعَ ابْنُ عُمَرَ رَجُلًا يَقُولُ : لَيْكَ
بِعُمْرَةٍ . فَضَرَبَ صَدْرَهُ ، وَقَالَ : تُقْلِمُهُ مَا فِي نَفْسِكَ^(١٣) . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَنَسٌ ،
قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَيْكَ عُمْرَةٌ وَحَجًّا » . وَقَالَ جَابِرٌ : قَدِمْنَا
مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَنَحْنُ نَقُولُ : لَيْكَ بِالْحَجِّ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
وَأَصْحَابُهُ ، وَهُمْ يُلَبُّونَ بِالْحَجِّ . وَقَالَ ابْنُ عَمَرَ : بَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
فَأَهْلٌ بِالْعُمْرَةِ ، ثُمَّ أَهْلٌ بِالْحَجِّ . مُتَّفَقٌ عَلَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ^(١٤) . وَقَالَ أَنَسٌ :

(٨) عزاه الهيثمي إلى البزار . انظر : مجمع الزوائد ٣ / ٢٢٣ .

(٩) أخرجه البيهقي ، في : باب من استحَبَّ الاختصار على تلبية رسول الله ﷺ ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ٤٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ١٧٢ .

(١٠-١١) سقط من : الأصل .

(١١) أخرجه البيهقي ، في : باب من قال لا يسمى في إهلاله حجا ولا عمرة ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ٤٠ . والشافعي ، انظر : في الأفراد والقران والتمتع ، من كتاب الحج . ترتيب مسند الشافعي ١ / ٣٧٠ .

(١٢) أخرجه البيهقي ، في : باب من قال لا يسمى في إهلاله حجا ولا عمرة ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ٤٠ .

(١٣) تقدم نخرج حديث أنس في صفحة ٨٣ .

وحديث جابر ، أخرجه البخاري ، في : باب من لبى بالحج وسماه ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ١٧٦ . ومسلم ، في : باب في التمتع بالحج والعمرة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٨٦ . =

سَمِعْتُهُمْ يَصْرُخُونَ بِهِمَا صَرَائِعًا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(١٤) . وقال أبو سعيد : خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ نَصْرُخُ بِالْحَجِّ فَحَلَلْنَا ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّروِيَةِ كَبَيْتًا بِالْحَجِّ ، وَانْطَلَقْنَا إِلَى مِنًى^(١٥) . وهذه الأحاديثُ أَصَحُّ وَأَكْثَرُ مِنْ حَدِيثِهِمْ . وقولُ ابنِ عمرَ يُخَالِفُهُ قَوْلُ أَبِيهِ ؛ فَإِنَّ النَّسَائِيَّ رَوَى بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ الضَّبِّيِّ بْنِ مَعْبُدٍ ، أَنَّهُ أَوَّلُ مَا حَجَّ لِيَئِيَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا ، ثُمَّ ذَكَرَ ذَلِكَ لِعِمْرَ . فقال : هُدَيْتَ لِسَنَةِ نَبِيِّكَ^(١٦) . وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ فِي ثَلَاثِيَّتِهِ ، فَلَا بَأْسَ ؛ فَإِنَّ النَّيَّةَ مَحَلُّهَا الْقَلْبُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١٧) بِهَا .

فصل : وَإِنْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، كَفَاهُ مُجَرَّدُ النَّيَّةِ عَنْهُ . قال أحمدُ : لَا بَأْسَ بِالْحَجِّ عَنْ الرَّجُلِ ، وَلَا يُسَمِّيهِ . وَإِنْ ذَكَرَهُ فِي الثَّلَاثِيَّةِ ، فَحَسَنٌ . قال أحمدُ : إِذَا حَجَّ عَنْ رَجُلٍ يَقُولُ أَوَّلُ مَا يُلَبِّي : عَنْ فُلَانٍ . ثُمَّ لَا يُبَالِي أَنْ لَا يَقُولَ بَعْدُ . وَذَلِكَ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ، لِلَّذِي سَمِعَهُ يُلَبِّي عَنْ شَبْرَمَةَ : « لَبٌّ عَنْ نَفْسِكَ ، ثُمَّ لَبٌّ عَنْ شَبْرَمَةَ »^(١٨) . ومتى أَتَى بِهِمَا جَمِيعًا ، بَدَأَ بِذِكْرِ الْعُمْرَةِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي مَوَاضِعَ ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ أَنَسٍ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَبَّيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجٍّ »^(١٩) .

٥٦٤ - مسألة ؛ قال : (ثُمَّ لَا يَزَالُ يُلَبِّي إِذَا عَلَا نَشْرًا ، أَوْ هَبَطَ وَادِيًا ، وَإِذَا / انْقَضَتِ الرُّفَاقُ ، وَإِذَا غَطَّى رَأْسَهُ نَاسِيًا ، وَفِي ذُبُرِ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَةِ)
١٨/٤
يُسْتَحَبُّ اسْتِدَامَةُ الثَّلَاثِيَّةِ ، وَالْإِكْتَارُ مِنْهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ مَاجَهَ^(١) ،

- أما حديث ابن عباس فتقدم تخريجه في صفحة ٨٤ .

وحديث ابن عمر تقدم تخريجه في صفحة ٨٧ .

(١٤) تقدم تخريجه في صفحة ١٠٢

(١٥) أخرجه مسلم ، في : باب التقصير في العمرة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩١٤ . والإمام

أحمد ، في : المسند ٣ / ٥ ، ٧١ ، ٧٥ .

(١٦) تقدم تخريجه في صفحة ١٣ .

(١٧) في ١ ، م : « عالم » .

(١٨) تقدم تخريجه في صفحة ٤٢ .

(١٩) تقدم تخريجه في صفحة ٨٣ .

(١) في : باب الظلال للمحرم ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٧٦ .

عن عبد الله بن عامر بن ربيعة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَضْحَكُ لِلَّهِ ، يُلَبِّي حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ ، إِلَّا غَابَتْ بِذُنُوبِهِ ، فَعَادَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » . وهى أشد استحياءاً فى المواضع التى سَمَى الخِرْقَى ؛ لما رَوَى جَابِرٌ ، قال : كان رسول الله ﷺ يُلَبِّي فى حَجَّتِهِ إِذَا لَقِيَ رَاكِبًا ، أَوْ عَلَا أَكْمَةً ^(١) ، أَوْ هَبَطَ وَادِيًا ، وَفِي أَذْبَارِ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَةِ ، وَمِنْ آخِرِ اللَّيْلِ ^(٢) . وقال إبراهيم النَّخَعِيُّ : كانوا يَسْتَجِبُونَ التَّلْبِيَةَ دُبُرَ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ ، وَإِذَا هَبَطَ وَادِيًا ، وَإِذَا عَلَا تَشْرَافًا ^(٣) ، وَإِذَا لَقِيَ رَاكِبًا ، وَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاكِبَتُهُ . وهذا قال الشَّافِعِيُّ . وقد كان قَبْلُ يَقُولُ مِثْلَ قَوْلِ مَالِكٍ : لَا يُلَبِّي عِنْدَ اصْطِدَامِ الرَّفَاقِ . وقَوْلُ النَّخَعِيِّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السَّلَفَ ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ ، كانوا يَسْتَجِبُونَ ذَلِكَ ، وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا .

فصل : وَيُجْزَى مِنَ التَّلْبِيَةِ فِي دُبُرِ الصَّلَاةِ مَرَّةً وَاحِدَةً . قال الأَثَرِيُّ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : مَا شَيْءٌ يَفْعَلُهُ الْعَامَّةُ ، يُلَبُّونَ فِي دُبُرِ الصَّلَاةِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ؟ فَتَبَسَّمَ ، وَقَالَ : مَا أَذْرَى مِنْ أَيْنَ جَاءُوا بِهِ ؟ قُلْتُ : أَلَيْسَ يُجْزَى مَرَّةً وَاحِدَةً ؟ قَالَ : بَلَى . وهذا لِأَنَّ الْعَرَوِيَّ التَّلْبِيَةَ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَقْسِيدٍ ، وَذَلِكَ يَحْصُلُ بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ ، وَهَكَذَا التَّكْبِيرُ فِي أَذْبَارِ الصَّلَوَاتِ فِي أَيَّامِ الْأَضْحَى وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ . وَلَا بَأْسَ بِالزِّيَادَةِ عَلَى مَرَّةٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ زِيَادَةٌ ذِكْرٍ وَخَيْرٌ ، وَتَكَرَّرُهُ ثَلَاثًا حَسَنٌ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ وَثَرَ يُحِبُّ الْوَثَرَ .

فصل : وَلَا يُسْتَحَبُّ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ فِي الْأَمْصَارِ ، وَلَا فِي مَسَاجِدِهَا ، إِلَّا فِي مَكَّةَ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يُلَبِّي بِالْمَدِينَةِ ، فَقَالَ : إِنَّ هَذَا لَمَجْنُونٌ ، إِنَّمَا التَّلْبِيَةُ إِذَا بَرَزْتَ . وهذا قَوْلُ مَالِكٍ . وقال الشَّافِعِيُّ : يُلَبِّي فِي الْمَسَاجِدِ كُلِّهَا ، وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ ، أَخَذًا مِنْ عُمُومِ الْحَدِيثِ .

(٢) الأكمة : التل .

(٣) قال الحافظ ابن حجر : هذا الحديث ذكره الشيخ فى المذهب ، ويض له النووى والمنذرى ، وقد رواه ابن عساكر فى ترجمته لأحاديث المذهب . انظر : تلخيص الحبير ٢ / ٢٣٩ .

(٤) النشر : المرتفع من الأرض .

ولنا ، قول ابن عباس ، ولأنَّ المَسَاجِدَ إِنَّمَا يُنْبِتُ لِلصَّلَاةِ ، وَجَاءَتِ الْكَرَاهَةُ لِرَفْعِ الصَّوْتِ فِيهَا عَامًّا إِلَّا الْإِمَامَ خَاصَّةً ، فَوَجِبَ إِنْقَاؤها عَلَى عُمومِهَا . فَأَمَّا مَكَّةُ فَتُسْتَحَبُّ التَّلِيَّةُ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا مَحَلُّ التُّسْلُكِ ، / وكذلك المسجد الحرام ، وسائر مساجد الحَرَمِ ، كمسجد مِنى ، وفي عَرَقاتٍ أَيْضًا .

١٨/٤ ظ

فصل : ولا يُلَبَّى بغيرِ العَرَبِيَّةِ ، إِلَّا أَنْ يَعْجَزَ عَنْهَا ؛ لِأَنَّهُ ذِكْرٌ مَشْرُوعٌ ، فلا يُشْرَعُ بغيرِ العَرَبِيَّةِ ، كالأَذَانِ والأَذْكَارِ الْمَشْرُوعَةِ فِي الصَّلَاةِ .

فصل : ولا بَأْسَ بِالتَّلِيَّةِ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ . وبه يقول ابنُ عَبَّاسٍ ، وَعطاءُ بنُ السَّائِبِ ، وَرَبِيعَةُ بنُ [أبي] عبد الرحمن ، وابنُ أَبِي لَيْلَى ، وَدَاوُدُ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَرَوَى عَنْ سَالِمِ بْنِ عَيْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ : لَا يُلَبَّى حَوْلَ الْبَيْتِ ^(٥) . وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ : مَا رَأَيْنَا أَحَدًا ^(٦) يُفْتَدِي بِهِ ^(٧) يُلَبَّى حَوْلَ الْبَيْتِ إِلَّا عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ ، أَنَّهُ لَا يُلَبَّى . وَهُوَ قَوْلٌ لِلشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ مُشْتَغَلٌ بِذِكْرِ يَخُصُّهُ ، فَكَانَ أَوَّلَى . وَلَنَا ، أَنَّهُ زَمَنُ التَّلِيَّةِ ، فَلَمْ يُكْرَهْ لَهُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ حَوْلَ الْبَيْتِ ، وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ التَّلِيَّةِ وَالذِّكْرِ الْمَشْرُوعِ فِي الطَّوَافِ . وَيُكْرَهُ لَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلِيَّةِ ، لِأَنَّهُ يَشْغَلُ الطَّائِفِينَ عَنْ طَوَافِهِمْ وَأَذْكَارِهِمْ . وَإِذَا قَرَعَ مِنَ التَّلِيَّةِ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَدَعَا بِمَا أَحَبَّ مِنْ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ؛ لَمَا رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ ^(٨) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، كَانَ إِذَا قَرَعَ مِنْ تَلْبِيَّتِهِ ، سَأَلَ اللَّهَ مَغْفِرَتَهُ وَرِضْوَانَهُ ، وَاسْتَعَاذَهُ بِرَحْمَتِهِ مِنَ النَّارِ . وَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ : يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ إِذَا قَرَعَ مِنْ تَلْبِيَّتِهِ ، أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ . وَجَاءَ ^(٩) فِي التَّفْسِيرِ ^(٨) ، فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَرَفَعْنَا

(٥) في م : الميت ، تحريف .

(٦-٦) سقط من : ١ ، ب .

(٧) في : باب المواقيت ، من كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢ / ٣٣٨ .

(٨-٨) سقط من : الأصل .

لَكَ ذِكْرُكَ^(١) : لَا أَذْكَرُ إِلَّا ذُكِرْتَ مَعِيَ^(٢) . وَلَئِنْ أَكْثَرَ الْمَوَاضِعَ الَّتِي شَرَعَ^(٣) فِيهَا ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى ، شَرَعَ فِيهَا ذِكْرُ نَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، كَالْأَذَانِ وَالصَّلَاةِ .

فصل : وَلَا بَأْسَ أَنْ يُلَيِّىَ الْحَالِلُ . وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَالتَّحْفِيُّ ، وَعَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَكَرِهَهُ مَالِكٌ . وَلَنَا ، أَنَّهُ ذِكْرٌ يُسْتَحَبُّ لِلْمُحْرِمِ ، فَلَمْ يُكْرَهْ لِغَيْرِهِ ، كَسَائِرِ الْأَذْكَارِ .

٥٦٥ - مسألة : قَالَ : (وَالْمَرْأَةُ يُسْتَحَبُّ لَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، وَإِنْ كَانَتْ حَائِضًا أَوْ نَفْسَاءً ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ وَهِيَ نَفْسَاءٌ أَنْ تَغْتَسِلَ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْاِغْتِسَالَ مَشْرُوعٌ لِلنِّسَاءِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، كَمَا يُشْرَعُ لِلرِّجَالِ ؛ لِأَنَّهُ نُسُكٌ ، وَهُوَ فِي حَقِّ الْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ أَكْثَرُ ؛ لِوُرُودِ الْخَبَرِ فِيهِمَا . قَالَ جَابِرٌ : حَتَّى أَتَيْنَا ذَا الْحُلَيْفَةِ ، فَوَلَدَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ ، فَأَرْسَلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : كَيْفَ أَصْنَعُ ؟ قَالَ : « اغْتَسِلِي ، وَاسْتَنْفِرِي بِقُوبٍ ، وَأُحْرِمِي » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١) . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « النَّفْسَاءُ وَالْحَائِضُ ، إِذَا أَتَيَا عَلَى الْوَقْتِ^(٢) ، يَغْتَسِلَانِ ، وَيُحْرِمَانِ ، وَيَقْضِيَانِ الْمَنَاسِكَ

(٩) سورة الشرح ٤ .
وبعد الآية في الأصل نهاية : « قَالَ » .

(١٠) روى هذا عن ابن عباس ، مع تقييده بقوله : « فِي الْأَذَانِ » . انظر : تفسير القرطبي ٢٠ / ١٠٦ .
(١١) في الأصل : « بِشَرَعٍ » .

(١) في : باب حجة النبي ﷺ ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٨٧ / ٢ .
كما أخرجه النسائي ، في : باب ما تفعل النفساء عند الإحرام ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب اغتسال النفساء عند الإحرام ، من كتاب الغسل ، وفي : باب إهلال النفساء ، من كتاب الحج . المجتبى ١ / ١٢٦ ، ١٧١ ، ١٢٧ / ٥ . وابن ماجه ، في : باب حجة رسول الله ﷺ ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٢٢ / ٢ . والدارمي ، في : باب في سنة الحاج ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٤٥ / ٢ .
(٢) الوقت : أي الميقات . انظر : عون المعبود ٧٨ / ٢ .

كُلُّهَا ، غَيْرَ الطَّوَافِ بِالنَّبِيِّ ^(٣) . رواه أبو داود ^(٤) . وأمر النبي ﷺ عائشة أن تُغْتَسِلَ لِإِهْلَالِ الْحَجِّ ، وَهِيَ حَائِضٌ ^(٥) . وَإِنْ رَجَبَ الْحَائِضُ الطَّهْرَ قَبْلَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَيْقَاتِ ، أَوْ التَّنَفُّسِ ، اسْتَحَبَّ لَهَا تَأْخِيرُ الْاِغْتِسَالِ حَتَّى تَطْهَرَ ؛ لِيَكُونَ اكْتَمَلَ لَهَا ، فَإِنْ نَحَشِيَتِ الرَّحِيلَ قَبْلَهُ ، اغْتَسَلَتْ ، وَأَحْرَمَتْ .

٥٦٦ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ أَحْرَمَ وَعَلَيْهِ قَيْصٌ خَلَعَهُ ، وَلَمْ يَشُقُّهُ)

هذا قول أكثر أهل العلم . وحكى عن الشعبي ، والنخعي ، وأبي قلاب ، وأبي صالح ذكوان ^(١) ، أَنَّهُ يَشُقُّ ثِيَابَهُ ؛ لِئَلَّا يَتَغَطَّى رَأْسُهُ حِينَ يَنْزِعُ الْقَيْصَ مِنْهُ . وَلَنَا ، مَا رَوَى يَعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ بِعُمَرَةِ فِي جُبَّةٍ ، بَعْدَ مَا تَضَمَّحَ بِطَيْبٍ ؟ فَظَلَّ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ سَاعَةً ، ثُمَّ سَكَتَ ، فَجَاءَهُ الْوَحْيُ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « أَمَّا الطَّيِّبُ الَّذِي بَلَكَ فَاغْسِلْهُ ، وَأَمَّا الْجُبَّةُ فَانْزِعْهَا ، ثُمَّ اصْنَعْ فِي عُمَرَتِكَ مَا تَصْنَعُ فِي حَجَّكَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢) . وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ . قَالَ عَطَاءٌ : كُنَّا قَبْلَ أَنْ نَسْمَعَ هَذَا الْحَدِيثَ نَقُولُ فِي مَنْ أَحْرَمَ وَعَلَيْهِ قَيْصٌ أَوْ جُبَّةٌ ، فَلْيَحْرِقْهَا عَنْهُ . فَلَمَّا بَلَغْنَا هَذَا الْحَدِيثَ ، أَخَذْنَا بِهِ ، وَتَرَكْنَا مَا كُنَّا نَفْعِي بِهِ قَبْلَ ذَلِكَ . وَلَآنَ فِي شِقِّ الثَّوبِ إِضَاعَةٌ مَالِيَّتِهِ ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ .

فصل : وَإِذَا نَزَعَ فِي الْحَالِ ، فَلَا فِذْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَأْمُرِ الرَّجُلَ

(٣) في : باب الحائض تهل بالحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٠٥ / ١ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء ما تقضى الحائض من المناسك ، من أبواب الحج . عارضة الأحمدي ١٧٢ / ٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٦٤ / ١ .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ١٥ .

(١) أبو صالح ذكوان السمان ، مولى جمهورية بنت الأحس ، من التابعين ، توفي سنة إحدى ومائة . تهذيب التهذيب ٢٢٠ / ٣ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٧٨ .

بِفِدْيَةٍ . وَإِنْ اسْتَدَامَ اللَّبَسَ بَعْدَ إِمْكَانِ تَرْعِهِ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّ اسْتِدَامَةَ اللَّبَسِ مُحَرَّمٌ كَأَيِّدَائِهِ ، بِدَلِيلِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الرَّجُلَ بِتَرْعِ جُبَّتِهِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَأْمُرْهُ بِفِدْيَةِ ١٩/٤ / لَمَّا مَضَى فِيمَا تَرَى ^(٣) ؛ لِأَنَّهُ كَانَ جَاهِلًا بِالتَّحْرِيمِ ، فَجَرَى مَجْرَى النَّاسِ .

٥٦٧ - مسألة ؛ قال : (وَأَشْهُرُ الْحَجِّ : شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ)

هذا قول ابن مسعود ، وابن عباس ، وابن عمر ، وابن الزبير ، وعطاء ، ومجاهد ، والحسن ، والشَّعْبِي ، والنَّخَعِيُّ ، وَقَتَادَةَ ، وَالثَّوْرِي ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَرَوَى عَنْ عُمَرَ ، وَابْنِهِ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ : أَشْهُرُ الْحَجِّ شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَذُو الْحِجَّةِ ^(١) . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : آخِرُ أَشْهُرِ الْحَجِّ لَيْلَةُ النَّحْرِ ، وَلَيْسَ يَوْمُ النَّحْرِ مِنْهَا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ ﴾ ^(٢) . وَلَا يُمْكِنُ قَرْضُهُ بَعْدَ لَيْلَةِ النَّحْرِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ يَوْمُ النَّحْرِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٣) . فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ يَوْمُ الْحَجِّ

(٣) فِي الْأَصْلِ : « مَضَى » .

(١) أَشَارَ إِلَى خَيْرِ عُمَرَ ، ابْنِ كَثِيرٍ عِنْدَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرُ مَعْلُومَاتٍ ﴾ . انْظُرْ : تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ ١ / ٣٤٢ .

أَمَّا خَيْرُ ابْنِ عُمَرَ ، فَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا ، فِي : بَابِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرُ مَعْلُومَاتٍ ﴾ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ١٧٣ . وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : أَوَّلِ كِتَابِ الْحَجِّ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢ / ٢٢٦ . وَالإمام مالك ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي التَّمَتُّعِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . الْمَوْطَأُ ١ / ٣٤٤ . وَالحَاكِمُ ، فِي : بَابِ تَفْسِيرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، مِنْ كِتَابِ التَّفْسِيرِ . الْمُسْتَدْرَكُ ٢ / ٢٧٦ .

وَأَخْرَجَ خَيْرُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، الدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : أَوَّلِ كِتَابِ الْحَجِّ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢ / ٢٢٦ . (٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٩٧ .

(٣) فِي : بَابِ يَوْمِ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤٥١ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا ، فِي : بَابِ الْخَطِيئَةِ أَيَّامَ مَنْى ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ٢١٧ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ سُورَةِ التَّوْبَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ التَّفْسِيرِ . عَارِضَةُ الْأَوْحَدِيِّ ١ / ٢٣٠ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْخَطِيئَةِ يَوْمِ النَّحْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٢ / ١٠١٦ ، ١٠١٧ . وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ الْمَوَاقِيتِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢ / ٢٨٥ .

الأكبر ليس من أشهره ! وأيضا فإنه قول من سمينا من الصحابة ، ولأن يوم النحر فيه ركن الحج ، وهو طواف الزيارة ، وفيه كثير من أفعال الحج ، منها : رمى جمره العقبة ، والنحر ، والحلق ، والطواف ، والسعى ، والرجوع إلى منى ، وما بعده ليس من أشهره ؛ لأنه ليس بوقت لإحرامه ، ولا لأركانه ، فهو كالمحرم ، ولا يمتنع التعبير بلفظ الجمع عن شيئين ، وبعض الثالث^(٤) ، فقد قال بعض أهل العربية : عشرون جمع عشر . وإنما هي عشرين وبعض الثالث ، وقال الله تعالى : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾^(٥) . والقراء الطهر عنده ، ولو طلقها في طهر احتسبت ببقية . وتقول العرب : ثلاث خلون من ذى الحجة ، وهم في الثالثة . وقوله : ﴿ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ ﴾ . أى فى أكثرهن ، والله أعلم .

(٤) أى : عشر وعشر وبعض العشر الثالث حتى يتم ، فإذا تم قيل : ثلاثون .

(٥) سورة البقرة ٢٢٨ .

باب ما يتوقى المخرج ، وما أبيع له

٥٦٨ - مسألة ؛ قال أبو القاسم : (ويتوقى في إخراجِهِ ما نهأه الله عنه ، من الرقت ، وهو الجماع ، والفسوق ، وهو السباب ، والجِدال ، وهو المراء)
 يعني بقوله : « ما نهأه الله عنه » قوله سبحانه : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾^(١) . وهذا صيغته صيغة التثنية أريد به التهيؤ ، كقوله سبحانه / : ﴿ لَا تَضَارُّ وَالِدَةَ بِوَلَدِهَا ﴾^(٢) .
 والرفث : هو الجماع . روى ذلك عن ابن عباس ، وابن عمر ، وعطاء بن أبي رباح ، وعطاء بن يسار ، ومجاهد ، والحسن ، والتخمي ، والزهرى ، وقنادة^(٣) .
 وروى عن ابن عباس ، أنه قال : الرفث : غشيان النساء ، والتقبيل ، والعمر ، وأن يعرض لها بالفحش^(٤) من الكلام . وقال أبو عبيدة : الرفث : لغا الكلام . وأشد قول العجاج^(٥) :

٢٠/٤

* عَنِ اللَّغَا وَرَفَثِ التَّكَلُّمِ *

وقيل : الرفث ؛ هو ما يكتنى عنه من ذكر الجماع . وروى عن ابن عباس ، أنه أشد بيتاً فيه التصريح بما يكتنى عنه من الجماع وهو مُحْرِمٌ^(٦) ، ف قيل له في ذلك ،

(١) سورة البقرة ١٩٧ .

(٢) سورة البقرة ٢٣٣ .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) سقط من : م .

(٥) ديوان العجاج ٢٩٦ . وفي اللسان (ل غ ا) ١٥ / ٢٥٠ ، أنه لرثية . قال : ونسبه ابن برى للمجاج .

(٦) البيت في : الفائق ٤ / ١١٤ ، واللسان (ر ف ث) ٢ / ١٥٤ ، والتاج (ر ف ث) ٥ / ٢٦٣ .

(الكهت) .

فقال: إنما الرّفث ما رُوِجَ به النّساءُ. وفي لَفْظٍ: ما قِيلَ من ذلك عند النّساءِ. وكلُّ ما فُسِّرَ به الرّفثُ يَنْبَغِي لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَجْتَنِبَهُ، إلّا أنّه في الجِماعِ أَظْهَرُ؛ لما ذَكَرْنَا من تَفْسِيرِ الأئِمَّةِ له بذلك، ولأنّه قد جاءَ في الكِتَابِ في مَوْضِعٍ آخَرَ، وأُرِيدَ به الجِماعُ، قال الله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾^(٧) فَأَمَّا الْفُسُوقُ: فهو السَّبَابُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٨). وقِيلَ: الْفُسُوقُ: الْمَعَاصِي. رُوِيَ ذلك عن ابن عَبَّاسٍ، وابنِ عمرَ، وعَطَاءٍ، وإبراهيمَ. وقالوا أيضًا: الْجِدَالُ: الْمِرَاءُ. وقال ابنُ عَبَّاسٍ: هُوَ أَنْ تُمَارِيَ صَاحِبُكَ حَتَّى تُغْضِبَهُ. وَالْمُحْرَمُ مَمْنُوعٌ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، قال النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ حَجَّ، فَلَمْ يَرْفُثْ، وَلَمْ يَفْسُقْ، خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ، كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٩). وقال مُجَاهِدٌ، في قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾^(١٠). أَيْ: لَا مُجَادَلَةً، وَلَا شَكَّ فِي الْحَجِّ أَنَّهُ فِي ذِي الْحِجَّةِ. وَقَوْلُ الْجُمْهُورِ أَوْلَى.

٥٦٩ - مسألة؛ قال: (وَيُسْتَحَبُّ لَهُ قَلَّةُ الْكَلَامِ، إِلَّا فِيمَا يَنْفَعُ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ شَرِيحٍ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا أُحْرِمَ كَأَنَّهُ حَيَّةٌ صَمَاءً)

(٧) سورة البقرة ١٨٧.

(٨) أخرجه البخاري، في: باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر، من كتاب الإيمان، وفي: باب ما ينهى من السباب واللعن، من كتاب الأدب، وفي: باب قول النبي ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفارًا...»، من كتاب الفتن. صحيح البخاري ١ / ١٩، ٨ / ٢٨، ٩ / ٦٣. ومسلم، في: باب بيان قول النبي ﷺ: «سباب المسلم فسوق...»، من كتاب الإيمان. صحيح مسلم ١ / ٨١.

كما أخرجه الترمذي، في: باب حدثنا محمود بن غيلان، من أبواب البر، وفي: باب ما جاء سباب المؤمن فسوق، من أبواب الإيمان. عارضة الأحوذى ٨ / ١٥٢، ١٠ / ١٠١. والنسائي، في: باب قتال المسلم، من كتاب التحريم. المجتبى ٧ / ١١١، ١١٢. وابن ماجه، في: باب في الإيمان، من المقدمة، وفي: باب سباب المسلم فسوق وقتاله كفر، من كتاب الفتن. سنن ابن ماجه ١ / ٢٧، ٢ / ١٢٩٩، ١٣٠٠. والإمام أحمد، في: المسند ١ / ١٧٦، ١٧٨، ٣٨٥، ٤١١، ٤١٧، ٤٣٣، ٤٣٩، ٤٤٦، ٤٥٤، ٤٦٠.

(٩) تقدم تخريجه في صفحة ١٩.

(١٠) سورة البقرة ١٩٧.

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ قَلَّةَ الْكَلَامِ فِيمَا لَا يَنْفَعُ مُسْتَحَبَّةٌ فِي كُلِّ حَالٍ ، صِبْيَانَةٌ لِنَفْسِهِ عَنِ
 اللَّغْوِ ، وَالْوُقُوعِ فِي الْكَذِبِ ، وَمَا لَا يَجُلُّ ، فَإِنَّ مِنْ كَثَرِ كَلَامِهِ كَثَرُ سَقَطُهُ ، وَفِي
 الْحَدِيثِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ كَانَ يَوْمٌ مِنْ يَوْمٍ بِاللَّهِ
 وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَلْيَقُلْ خَيْرًا / أَوْ لِيَصْنُتْ » ^(١) . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ ٢٠/٤ ظ
 صَحِيحٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَعَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ
 الْمَرْءِ ، تَرْكُهُ مَا لَا يَنْفَعُهُ » ^(٢) . رَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ،
 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . وَرَوَى فِي « الْمُسْنَدِ » ^(٣) ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ النَّبِيِّ
 ﷺ . وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ : أُصُولُ السُّنَنِ أَرْبَعَةُ أَحَادِيثَ ، هَذَا أَحَدُهَا . وَهَذَا فِي حَالِ
 الْإِحْرَامِ أَشَدُّ اسْتِحْبَابًا ؛ لِأَنَّهُ حَالٌ ^(٤) عِبَادَةٍ وَاسْتِشْعَارِ بِطَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَيُسَبِّهُ
 الْإِعْتِكَافَ ، وَقَدْ احْتَجَّ أَحْمَدُ عَلَى ذَلِكَ ، بِأَنَّ شَرِيحًا ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، كَانَ إِذَا أَحْرَمَ
 كَانَتْهُ حَيَّةٌ صَمَاءً . فَيُسْتَحَبُّ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَسْتَعِثَلَ بِالتَّلْبِيَةِ ، وَذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى ، أَوْ
 قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ ، أَوْ أَثَرٍ بِمَعْرُوفٍ ، أَوْ نَهْيٍ عَنْ مُنْكَرٍ ، أَوْ تَعْلِيمٍ لِجَاهِلٍ ، أَوْ يَأْمُرُ
 بِحَاجَتِهِ ، أَوْ يَسْكُتُ ، وَإِنْ تَكَلَّمَ بِمَا لَا مَأْتَمَ فِيهِ ، أَوْ أَشَدَّ شِعْرًا لَا يَقْبَحُ ، فَهُوَ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره ، وباب إكرام الضيف وخدمته إياه
 بنفسه ... ، من كتاب الأدب ، وفي : باب حفظ اللسان ... ، من كتاب الرقاق . صحيح البخاري
 ٨ / ١٣ ، ٣٩ ، ١٢٥ . وسلم ، في : باب الحث على إكرام الجار ... ، من كتاب الإيمان ، وفي : باب
 الضيافة ونحوها ، من كتاب اللقطة . صحيح مسلم ١ / ٦٨ ، ٣ / ١٣٥٣ . وأبو داود ، في : باب في حق
 الجوار ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٢ / ٦٣٢ . والترمذي ، في : باب حدثنا سويد ... ، من أبواب
 القيامة . عارضة الأحوزي ٩ / ٣٠٩ . والإمام مالك ، في : باب جامع ما جاء في الطعام والشراب ، من
 كتاب صفة النبي ﷺ . الموطأ ٢ / ٩٢٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٧٤ ، ٢٦٧ ، ٤٣٣ ،
 ٤ / ٣١ ، ٦ ، ٦٩ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ .

(٢) تقدم مخبره في ٤ / ٤٨٠ .

(٣) المسند ١ / ٢٠١ . ولفظه فيه : « إن من حسن إسلام المرء قلة الكلام فيما لا يعنيه » .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب حدثنا سليمان بن عبد الجبار ، من أبواب الزهد . عارضة الأحوزي
 ٩ / ١٩٦ ، ١٩٧ .

(٤) سقط من : الأصل .

مُبَاحٌ ، وَلَا يُكْثَرُ ، فَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَمْرِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ كَانَ عَلَى نَاقَةٍ لَهُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ ، فَجَعَلَ يَقُولُ^(٥) :

كَأَنَّ رَاكِبَهَا غَضَنَ بِمَرْوَحَةٍ إِذَا تَذَلَّتْ بِهِ أَوْ شَارِبَتْ ثِمْلٍ^(٦)
اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ^(٧) . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْإِبَاحَةِ ، وَالْفَضِيلَةُ^(٨) الْأَوَّلُ .

٥٧٠ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يَتَقَلَّى الْمُحَرَّمُ ، وَلَا يَقْتُلُ الْقَمْلَ ، وَيَحْكُ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ حَكًّا رَفِيقًا)

اِخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي إِبَاحَةِ قَتْلِ الْقَمْلِ ، فَعَنُوهُ بِإِبَاحَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَكْثَرِ الْهَوَامِّ أَدَى ، فَأُبَيِّحُ قَتْلَهُ ، كَالْبَرَاعِيَةِ وَسَائِرِ مَا يُؤْذِي ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « خَمْسٌ قَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ »^(١) . يَدُلُّ بِمَعْنَاهُ عَلَى إِبَاحَةِ قَتْلِ كُلِّ مَا يُؤْذِي بَنِي آدَمَ فِي أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ . وَعَنَهُ أَنَّ قَتْلَهُ مُحَرَّمٌ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ؛ لِأَنَّهُ يَتَرَفَّهُ بِإِرَائَتِهِ عَنْهُ ، فَحَرَّمَ قَطْعَ الشَّعْرِ ، وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى كَعَبَ ابْنِ عَجْرَةَ وَالْقَمْلَ يَتَنَازَرُ عَلَى وَجْهِهِ ، فَقَالَ لَهُ : « احْلِقْ رَأْسَكَ »^(٢) . فَلَوْ

(٥) قَالَ ابْنُ بَرِي : الْبَيْتُ لِعَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَقِيلَ : إِنَّهُ تَمَثَّلَ بِهِ وَهُوَ لَغِيوٌ . الْلسَانُ (رُوح) ٤٥٦ / ٢ .

(٦) الْمَرْوَحَةُ : الْمَفَازَةُ ، وَهِيَ الْمَوْضِعُ الَّذِي تَخْرُقُهُ الرِّيحُ .

(٧) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ لَا يُضَيِّقُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِمَا لَا يَأْتِمُ فِيهِ مِنْ شَعْرٍ أَوْ غَيْرِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ ٥ / ٦٨ .

(٨) فِي الزِّيَادَةِ : « فِي » .

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَقْتُلُ الْحَرَمَ مِنَ الدُّوَابِّ ، مِنْ كِتَابِ جَزَاءِ الصَّيْدِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٧ / ٣ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ مَا يَنْدَبُ لِلْمَحْرَمِ وَغَيْرِهِ قَتْلَهُ مِنَ الدُّوَابِّ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٨٥٦ - ٨٥٩ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَقْتُلُ فِي الْحَرَمِ مِنَ الدُّوَابِّ ، وَبَابِ قَتْلِ الْحَيَّةِ فِي الْحَرَمِ ، وَبَابِ قَتْلِ الْحِدَّةِ فِي الْحَرَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُجْتَمَعُ ٥ / ١٦٣ ، ١٦٥ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَا يَقْتُلُ الْحَرَمَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٢ / ١٠٣ . وَالْإِسْلَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ١٢٢ ، ١٦٤ .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى ... ﴾ ، وَبَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ صَدَقَةٌ ... ﴾ ، وَبَابِ النَّسْكِ شَاةً ، مِنْ كِتَابِ الْمَحْصَرِ وَجَزَاءِ الصَّيْدِ ، وَفِي : بَابِ غُرُوزَةٍ =

كَانَ قَتْلُ الْقَمَلِ أَوْ إِزَالَتُهُ مُبَاحًا ، لَمْ يَكُنْ كَعَبٍ يَلْتَرُكُهُ حَتَّى يَصِيرَ كَذَلِكَ ، أَوْ لِكَانِ النَّبِيِّ ﷺ / أَمْرُهُ بِإِزَالَتِهِ خَاصَّةً . وَالصُّبْبَانُ كَالْقَمَلِ فِي ذَلِكَ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَتْلِ الْقَمَلِ ، أَوْ إِزَالَتِهِ بِإِلْقَائِهِ عَلَى الْأَرْضِ ، أَوْ قَتْلِهِ بِالزُّنْبِقِ ، فَإِنَّ قَتْلَهُ لَمْ يَحْرُمْ لِجُرْمَتِهِ ، لَكِنْ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّرَفُّهِ ، فَعَمَّ الْمَنْعُ إِزَالَتَهُ كَيْفَمَا كَانَتْ (٣) . وَلَا يَتَفَلَّى ، فَإِنَّ التَّفَلَّى عِبَارَةٌ عَنْ إِزَالَةِ الْقَمَلِ ، وَهُوَ مَنْنُوعٌ مِنْهُ . وَيَجُوزُ لَهُ حَكُّ رَأْسِهِ ، وَيَرْفُقُ فِي الْحَكِّ ، كَيْلًا يَقْطَعُ شَعْرًا ، أَوْ يَقْتُلُ قَمَلَةً ، فَإِنْ حَكَّ فَرَأَى فِي يَدِهِ شَعْرًا ، أَحَبَّبْنَا أَنْ يَفْدِيَهُ اخْتِيَاطًا ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ أَنَّهُ قَلَعَهُ . قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : إِنَّمَا اخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي الْقَمَلِ الَّذِي فِي شَعْرِهِ ، فَأَمَّا مَا أَلْقَاهُ مِنْ ظَاهِرِ بَدَنِهِ ، فَلَا فِدْيَةَ فِيهِ .

فصل : فَإِنْ خَالَفَ وَتَفَلَّى ، أَوْ قَتَلَ قَمَلًا ، فَلَا فِدْيَةَ فِيهِ ؛ فَإِنَّ كَعَبَ بْنَ عُجْرَةَ حِينَ حَلَقَ رَأْسَهُ ، قَدْ أَذْهَبَ قَمَلًا كَثِيرًا ، وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ لِذَلِكَ شَيْءٌ ، وَإِنَّمَا وَجَبَتِ الْفِدْيَةُ بِحَلْقِ الشَّعْرِ ، وَلَآنَ الْقَمَلُ لَا قِيمَةَ لَهُ ، فَأَشْبَهَ الْبُعُوضُ وَالْبَرَاغِيثُ ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَبَدٍ ، وَلَا هُوَ مَا كُوِّلَ ، وَحُكِيَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ : هِيَ أَهْوَنُ مَقْتُولٍ . وَسُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، عَنْ مُحْرِمٍ أَلْقَى قَمَلَةً ، ثُمَّ طَلَبَهَا فَلَمْ يَجِدْهَا . فَقَالَ : تِلْكَ ضَالَّةٌ لَا تَبْتَغَى . وَهَذَا قَوْلُ طَاوُسٍ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ .

= الحديبية ، من كتاب المغازي ، وفي : باب قول المريض إني وجع ... ، من كتاب المرضى ، وفي : أول كتاب كفارات الأيمان . صحيح البخاري ٣ / ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ٥ / ١٦٤ ، ٧ / ١٥٥ ، ٨ / ١٧٩ . ومسلم ، في : باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٦٠ ، ٨٦١ . وأبو داود ، في : باب في الفدية ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٣٠ ، ٤٣١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في المحرم يحلق رأسه في إحرامه ما عليه ، من أبواب الحج ، وفي : باب تفسير سورة البقرة ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ٤ / ١٧٧ ، ١١ / ٩٧ ، ٩٨ . والنسائي ، في : باب في المحرم يؤذيه القمل في رأسه ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٥٣ ، ١٥٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٢٤٤-٢٤٥ . (٣) في الأصل : كان .

وعن أحمد في مَنْ قَتَلَ قَمَلَةً ، قال : يُطْعِمُ شَيْئًا . فعلى هذا أَيْ شَيْءٍ تَصَدَّقَ به أجزأه ، سواء قَتَلَ كَثِيرًا أو قَلِيلًا . وهذا قول أصحابِ الرَّأْيِ . وقال إسحاق : ثَمَرَةٌ فما فَوْقَهَا . وقال مَالِكٌ : حَفَنَةٌ من طَعَامٍ . وَرَوَى ذلك عن ابنِ عمرَ . وقال عطاءٌ : قَبْضَةٌ من طَعَامٍ . وهذه الأقوالُ كُلُّها تُرْجَعُ إلى ما قُلْنَاهُ ، فإنَّهم لم يُرِيدُوا بذلك التَّقْدِيرَ ، وإنما هو على التَّقْرِيبِ لِأَقَلِّ ما يُتَصَدَّقُ به .

فصل : ولا بَأْسَ أنْ يُغْسِلَ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ وَيَدَيْهِ بِرَفْقٍ ، فَعَلَ ذلك عمرُ ، وابْنُهُ ، وَرَخَّصَ فيه عليٌّ ، وجابرٌ ، وسعيدٌ^(٤) بن جُبَيْرٍ ، والشافعيُّ ، وأبو ثورٍ ، وأصحابُ الرَّأْيِ . وَكَرِهَ مَالِكٌ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَغْتَسِلَ في المَاءِ ، وَيُغَيِّبَ فيه رَأْسَهُ . وَلَعَلَّهُ ذَهَبَ إلى أَنَّ ذلك سِتْرٌ له ، والصَّحِيحُ أَنَّهُ لا بَأْسَ بذلك ، وليس ذلك بِسِتْرٍ ، ولهذا لا يَقُومُ مَقَامُ السُّتْرَةِ في الصَّلَاةِ ، وقد رَوَى عن ابنِ عَبَّاسٍ ، / قال : رُبَّمَا قال لي عمرُ ونحن مُحْرَمُونَ بِالْجُحْفَةِ : تَعَالِ أَبَايَكَ^(٥) إِنِّي أَطَوَّلُ نَفْسًا في المَاءِ . وقال : رُبَّمَا قَامَسْتُ^(٦) عمرَ بنَ الْخَطَّابِ بِالْجُحْفَةِ ونحن مُحْرَمُونَ . رَوَاهُمَا سَعِيدٌ . ولأنَّهُ ليس بِسِتْرٍ مُعْتَادٍ ، أَشْبَهَ صَبَّ المَاءِ عليه ، أو وَضَعَ يَدَيْهِ عليه . وقد رَوَى عبدُ اللَّهِ ابنُ حُثَيْنٍ^(٧) ، قال : أَرْسَلَنِي ابنُ عَبَّاسٍ إلى أُمِّ أُيُوبَ الْأَنْصَارِيِّ ، فَأَتَيْتُهُ وهو يَغْتَسِلُ ، فَسَلَّمْتُ عليه ، فقال : مَنْ هذا ؟ فقلتُ : أنا عبدُ اللَّهِ بنُ حُثَيْنٍ^(٧) ، أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ عبدُ اللَّهِ بنُ عَبَّاسٍ يُسْأَلُكَ : كيف كان رسولُ اللَّهِ ﷺ يُغْسِلُ رَأْسَهُ وهو مُحْرِمٌ ؟ فَوَضَعَ أَبُو أُيُوبَ يَدَهُ على الثَّوْبِ ، فَطَاطَأَهُ حَتَّى بَدَأَ لِي رَأْسُهُ ، ثم قال

٢١١/٤ ط

(٤) في م : « وسعد » خطأ .

(٥) يعني : ننظر أينا أبهى .

وكذلك رواها البيهقي ، في : باب الاغتسال بعد الإحرام ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ٦٣ . وهي كذلك في أصل ترتيب مسند الشافعي ، وقد غيرها الناشر إلى : « أقامسك » . انظر : باب فيما يباح للمحرم وما يحرم ... ، من كتاب الحج . ترتيب مسند الشافعي ١ / ٣٠٩ .

(٦) في أ ، ب ، م : « قايس » . والقمس : القمص .

(٧) في النسخ : « جبر » . والتصويب من مصادر التخریج .

لِإِنْسَانٍ يَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ : صُبَّ . فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ ، ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ ، فَأَقْبَلَ
بِهِمَا وَأَذْبَرَ ، ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٨) . وَأَجْمَعَ
أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ .

**فصل : وَيُكْرَهُ لَهُ غَسْلُ رَأْسِهِ بِالسِّدْرِ ^(٩) وَالْخِطْمِيِّ ^(١٠) وَنَحْوِهِمَا ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ
إِزَالَةِ الشَّعَثِ ، وَالتَّعَرُّضِ لِقَلْعِ الشَّعْرِ . وَكَرِهَهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَمَالِكٌ ،
وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . فَإِنْ فَعَلَ فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو
ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُثَنِّدِ . وَعَنْ أَحْمَدَ : عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ
صَاحِبَاهُ : عَلَيْهِ صَدَقَةٌ ؛ لِأَنَّ الْخِطْمِيَّ تُسْتَلَذُّ رَائِحَتُهُ ، وَتُرِيدُ الشَّعْثَ ، وَتَقْتُلُ
الْهُوَامَ ، فَوَجَبَتْ بِهِ الْفِدْيَةُ كَالْوَرَسِ ^(١١) . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ، فِي الْمُحْرِمِ
الَّذِي وَقَصَهُ بَعِيرُهُ ^(١٢) : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبِهِ ، وَلَا تُحَنِّطُوهُ ، وَلَا
تُحْمَرُوا رَأْسَهُ ؛ فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١٣) . فَأَمَرَ بِغَسْلِهِ
بِالسِّدْرِ ، مَعَ إِبْنَاتِ حُكْمِ الْإِحْرَامِ فِي حَقِّهِ ، وَالْخِطْمِيُّ كَالسِّدْرِ . وَلَئِنْ لَيْسَ
بِطَيِّبٍ ، فَلَمْ تَجِبِ الْفِدْيَةُ بِاسْتِعْمَالِهِ كَالْتَرَابِ . وَقَوْلُهُمْ : تُسْتَلَذُّ رَائِحَتُهُ .**

(٨) أخرجه البخاري ، في : باب الاعتصال للمحرم ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد . صحيح البخاري .
٣ / ٢٠ . ومسلم ، في : باب جواز غسل المحرم بدهنه ورأسه ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٦٤ .
كما أخرجه أبو داود ، في : باب المحرم يغتسل ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٢٦ ، ٤٢٧ .
والنسائي ، في : باب غسل المحرم ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ٩٨ . وابن ماجه ، في : باب المحرم يغسل
رأسه ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٧٨ ، ٩٧٩ . والدارمي ، في : باب الاعتصال في الإحرام ،
من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٣٠ . والإمام مالك ، في : باب غسل المحرم ، من كتاب الحج . الموطأ
١ / ٣٢٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٤٢١ .

(٩) الصدر : ورق النبق .

(١٠) الخطمي يفتح الحاء وكسرهما : نبات من الفصيلة الخبازية ، يدق ورقه بابسا ، ويعمل غسلا للرأس فينتقيه .

(١١) الورس : نبت يغطي قرنه عند نضجه بقدد حمراء ، يستعمل لطولن الملابس الحريرية .

(١٢) وقصه بعيرو : رمى به فدق عنقه .

(١٣) تقدم تخريجه ٣ / ٣٧٦ .

مَمْنُوعٌ ، ثُمَّ يَنْطَلُ بِالْفَاكِهَةِ وَنَفْضِ^(١٤) التُّرَابِ . وَإِزَالَةِ الشَّعَثِ تَحْصُلُ بِذَلِكَ
أَيْضًا ، وَقَتْلُ الْهَوَامِّ لَا يَعْلَمُ حُصُولُهُ ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى الْوَرَسِ ؛ لِأَنَّهُ طَيِّبٌ ،
وَلِذَلِكَ لَوْ اسْتَعْمَلَهُ فِي غَيْرِ الْعَسَلِ ، أَوْ فِي ثَوْبٍ / لَمُنِعَ^(١٥) مِنْهُ ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا . ٢٢/٤ و

٥٧١ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يَلْبَسُ الْقَمِيصُ^(١٦) ، وَلَا السَّرَاوِيلُ ، وَلَا
الْبُرْنَسَ)

قال ابن المنذر : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنْ لُبْسِ الْقَمِيصِ^(١٧) ،
وَالْعَمَائِمِ ، وَالسَّرَاوِيلِ ، وَالْخِفَافِ ، وَالْبُرْنَسِ . وَالْأَصْلُ فِي هَذَا مَا رَوَى ابْنُ
عَمْرٍ ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ : « لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ ، وَلَا الْعَمَائِمَ ، وَلَا السَّرَاوِيلَ ، وَلَا الْبُرْنَسَ ، وَلَا
الْخِفَافَ ، إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ ثَعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ
الْكَعْبَيْنِ ، وَلَا يَلْبَسَ مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ الرُّعْفَرَانُ ، وَلَا الْوَرَسُ » . مُتَّفَقٌ
عَلَيْهِ^(١٨) . نَصَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، وَالْحَقُّ بِهَا أَهْلُ الْعِلْمِ مَا فِي مَعْنَاهَا ،
مِثْلُ الْجُبَّةِ ، وَالذَّرَاعَةِ^(١٩) ، وَالتَّيَّانِ^(٢٠) ، وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ . فَلَيْسَ لِلْمُحْرِمِ سِتْرٌ بَدَنَهُ بِمَا
عُمِلَ عَلَى قَدَرِهِ ، وَلَا سِتْرٌ^(٢١) غَضُو مِنْ^(٢٢) أَعْضَائِهِ بِمَا عُمِلَ عَلَى قَدَرِهِ ، كَالْقَمِيصِ
لِلْبَدَنِ ،^(٢٣) وَالسَّرَاوِيلِ لِبَعْضِ الْبَدَنِ^(٢٤) ، وَالْقَفَازَيْنِ لِلْيَدَيْنِ ، وَالْخُفَيْنِ لِلرُّجُلَيْنِ ، وَنَحْوِ

(١٤) في ١ ، ب ، م : « وبعض » .

(١٥) في م : « منع » .

(١٦) في م : « القميص » .

(١٧) في ١ : « القميص » .

(١٨) تقدم تخريجه في صفحة ٧٦ .

(١٩) الذراعة : جبة مشقوقة المقدم .

(٢٠) في ١ ، ب ، م : « والتيان » .

والتيان : سراويل قصيرة إلى الركبة .

(٢١-٢٢) في الأصل : « بعض » .

(٢٣-٢٤) سقط من : الأصل .

ذلك ، وليس في هذا كله اختلاف . قال ابن عبد البر : لا يجوز لباس شيء من المحيط عند جميع أهل العلم ، وأجمعوا على أن المراد بهذا الذكور دون النساء .

٥٧٢ - مسألة ؛ قال : (فإن لم يجد إزاراً ، لبس السراويل ، وإن لم يجد ثعلين ، لبس الخفين ، ولا يقطعهما ، ولا فداء عليه)

لا نعلم خلافاً بين أهل العلم ، في أن للمحرم أن يلبس السراويل ، إذا لم يجد الإزار ، والخفين إذا لم يجد ثعلين . وهذا قال عطاء ، وعكرمة ، والثوري ، ومالك ، والشافعي ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي ، وغيرهم . والأصل فيه ما روى ابن عباس ، قال : سمعت النبي ﷺ يخطب بعرفات ، يقول : « من لم يجد ثعلين فليلبس الخفين ، ومن لم يجد إزاراً فليلبس سراويل للمحرم » . متفق عليه^(١) . وروى جابر ، عن النبي ﷺ مثل ذلك . أخرجه مسلم^(٢) . ولا فدية عليه في لبسهما عند ذلك ، في قول من سمينا ، إلا مالكا وأبا حنيفة ، قال : على كل^(٣) من لبس السراويل الفدية ؛ لحديث ابن عمر الذي قدمناه^(٤) . ولأن ما وجبت الفدية بلبسه مع وجود الإزار ، وجبت مع عدمه ، كالقميص . ولنا ، خبر ابن عباس ، / وهو صريح في الإباحة ، ظاهر في إسقاط الفدية ؛ لأنه أمر بلبسه ، ولم يذكر فدية ، لأنه يختص لبسه بحالة عدم غيره ، فلم تجب به فدية ، كالخفين المقطوعين . وحديث ابن عمر مخصوص بحديث ابن عباس وجابر . فأما القميص فيمكنه أن يتزر به من غير لبس ، ويستتر ، بخلاف السراويل .

فصل : وإذا لبس الخفين ، لعدم الثعلين ، لم يلزمه قطعهما ، في المشهور عن أحمد ، وروى ذلك عن علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه . وبه قال عطاء ،

٢٢/٤ ط

(١) تقدم تحريجه في صفحة ٧٦ .

(٢) سقط من : أ ، ب ، م .

(٣) في الصفحة السابقة .

وَعِكْرَمَتُهُ ، وَسَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ الْقَدَّاحُ^(٤) . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَقَطَعُهُمَا ، حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ ، فَإِنَّ لِبَسَهُمَا مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ ، افْتَدَى . وَهَذَا قَوْلُ غُرُورَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، وَمَالِكٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَابْنَ الْمُنْذِرِ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لَمَّا رَوَى ابْنُ عَمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « فَمَنْ لَمْ يَجِدْ تَغْلِينَ ، فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ ، وَلْيَقْطَعْهُمَا ، حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٥) ، وَهُوَ مُتَضَمِّنٌ لِرِيَازَةِ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَجَابِرٍ ، وَالزِّيَادَةِ مِنَ الثَّقَةِ مَقْبُولَةً . قَالَ الْخَطَّابِيُّ^(٦) : الْعَصَبُ مِنْ أَحْمَدَ فِي هَذَا ، فَإِنَّهُ لَا يَكَاذُ يُخَالِفُ سُنَّةَ تَبْلُغِهِ ، وَقَلَّتْ سُنَّةُ لَمْ تَبْلُغُهُ . وَاحْتَجَّ أَحْمَدُ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَجَابِرٍ : « مَنْ لَمْ يَجِدْ تَغْلِينَ ، فَلْيَلْبَسِ خُفَيْنِ » . مَعَ قَوْلِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : قَطَعَ الْخُفَيْنِ فَبَادَ ، يَلْبَسُهُمَا كَمَا هُمَا . مَعَ مُوَافَقَةِ الْقِيَاسِ ، فَإِنَّهُ مَلْبُوسٌ أُبِيحَ لِعَدَمِ غَيْرِهِ ، فَأَشْبَهَ السَّرَاوِيلَ ، وَقَطَعَهُ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ حَالَةِ الْحَظَرِ^(٧) ، فَإِنَّ لِبْسَ الْمَقْطُوعِ مُحَرَّمٌ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّغْلِينَ ، كَلْبَسِ الصَّحِيحِ ، وَفِيهِ إِثْلَافٌ مَالِهِ ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ إِضَاعَتِهِ . فَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ ، فَقَدْ قِيلَ إِنَّ قَوْلَهُ : « وَلْيَقْطَعْهُمَا » مِنْ كَلَامٍ نَافِعٍ . كَذَلِكَ رَوَيْنَاهُ فِي « أَمَالِي أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ بَشْرَانَ »^(٨) ، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ ، أَنَّ نَافِعًا قَالَ بَعْدَ رِوَايَتِهِ لِلْحَدِيثِ : وَلْيَقْطَعْ الْخُفَيْنِ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ . وَرَوَى ابْنُ أَبِي مُوسَى ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِلْمُحَرَّمِ أَنْ يَلْبَسَ الْخُفَيْنِ ، وَلَا يَقْطَعْهُمَا ، وَكَانَ ابْنُ عَمَرَ يُفْتَى

(٤) أَبُو عَثَانَ سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ الْقَدَّاحُ الْمَكِّي ، رَوَى عَنِ الثَّوْرِيِّ ، وَرَوَى عَنْهُ الشَّافِعِيُّ ، وَهُوَ ثَقَّةٌ ، تَوَفَّى قَبْلَ الْمَالَتَيْنِ . هَدِيبُ التَّهْذِيبِ ٤ / ٣٥ .

(٥) تَقَدَّمَ فِي الصَّفْحَةِ قَبْلَ السَّابِقَةِ .

(٦) فِي مَعَالِمِ السَّنَنِ ٢ / ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٧) فِي النَّسَخِ : « الْحَظَرُ » .

(٨) أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَشْرَانَ الْأُمَوِيُّ ، الْحَدَّثُ الثَّقَّةُ ، تَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ ، وَنَسَخَةُ أَمَالِيهِ فِي الظَّاهِرَةِ . تَارِيخُ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ ١ / ١ / ٤٧٨ .

بِقَطْعِهِمَا ، قَالَتْ صَفِيَّةُ : فَلَمَّا أَخْبَرْتُهُ بِهَذَا رَجَعَ ^(٩) . وَرَوَى أَبُو حَفْصٍ ، فِي « شَرْحِهِ » بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، أَنَّهُ طَافَ وَعَلِيهِ خُفَّانِ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : وَالْخُفَّانِ مَعَ الْقَبَاءِ ! / فَقَالَ : قَدْ لَيْسَتْهُمَا مَعَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ ^(١٠) . يَعْنِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بِقَطْعِهِمَا مَنَسُوحًا ؛ فَإِنَّ عُمَرَ بْنَ دِينَارٍ رَوَى الْحَدِيثَيْنِ جَمِيعًا ، وَقَالَ : انْظُرُوا إِلَيْهِمَا كَانَ قَبْلُ . قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ النَّيْسَابُورِيُّ : حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ قَبْلُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِهِ ، قَالَ : نَادَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ ، يَعْنِي بِالْمَدِينَةِ ، فَكَأَنَّهُ كَانَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ . وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ ، يَقُولُ : « مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ » ^(١١) . فَيَدُلُّ عَلَى تَأْخُرِهِ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فِيكَونَ نَاسِحًا لَهُ ، ثُمَّ ^(١٢) لو كَانَ الْقَطْعُ وَاجِبًا لَبَيَّنَهُ لِلنَّاسِ ، إِذْ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ، وَالْمَقْهُومُ مِنْ ^(١٣) [إِطْلَاقِ الْحَدِيثِ لِبُسْهُمَا] عَلَى حَالِهِمَا مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ ، وَالْأَوَّلَى قَطْعُهُمَا ، عَمَلًا بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ ، وَخُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ ، وَأَخْذًا بِالِاحْتِيَاظِ .

فصل : فَإِنْ لَيْسَ الْمَقْطُوعُ ، مَعَ وُجُودِ النَّعْلِ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ، وَلَيْسَ لَهُ بُسُّهُ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ بُسُّهُ مُحَرَّمًا ، وَفِيهِ فِدْيَةٌ ، لَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِهِمَا ، لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ فِيهِ . وَعَنِ الشَّافِعِيِّ كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرَطَ فِي إِبَاحَةِ بُسْهِمَا عَدَمَ النَّعْلَيْنِ ،

(٩) أخرجه أبو داود ، في : باب ما يلبس المحرم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٢٥ . والبيهقي ، في : باب ما تلبس المرأة المحرمة من الثياب ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ٥٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٣٥ . والحديث في هذه المصادر عن الترخيص للمحرمة أن تلبس خفيها ولا تقطعهما .
(١٠) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١ / ١٩٢ .
(١١) تقدم ترجمته في صفحة ١٢٠ .
(١٢) في م : « لأنه » .
(١٣- ١٣) في ا ، ب ، م : « إطلاق لبسهما لبسهما » .

فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْجُوزُ مَعَ وُجُودِهِمَا ، وَلَئِنَّهُ مَخِيطٌ لِعُضْوَيْهِ عَلَى قَدَرِهِ ، فَوَجَبَتْ عَلَى الْمُحَرِّمِ الْفِدْيَةُ بِلُبْسِهِ ، كَالْقَفَّازِينَ .

فصل : فَأَمَّا اللَّالِكَةُ ^(١٤) ، وَالْجُمُجُمُ ^(١٥) ، وَنَحْوُهُمَا ، فَمِقْيَاسُ قَوْلِ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ لَا يَلْبَسُ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ قَالَ : لَا يَلْبَسُ النَّعْلُ الَّتِي لَهَا قَيْدٌ . وَهَذَا أَشَدُّ مِنَ النَّعْلِ الَّتِي لَهَا قَيْدٌ . وَقَدْ قَالَ فِي رَأْسِ الْخُفِّ الصَّغِيرِ : لَا يَلْبَسُهُ . وَذَلِكَ ^(١٦) لِأَنَّهُ يَسْتُرُ الْقَدَمَ ، وَقَدْ عَمِلَ لَهَا عَلَى قَدَرِهَا ، فَأَشَبَّهَ الْخُفَّ . فَإِنْ عَدِمَ النَّعْلَيْنِ ، كَانَ لَهُ لُبْسُ ذَلِكَ ، وَلَا فِدْيَةٌ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَبَاحَ لُبْسَ الْخُفِّ عِنْدَ ذَلِكَ ، فَمَا دُونَ الْخُفِّ أَوَّلَى .

فصل : فَأَمَّا النَّعْلُ ، فَبِإِبَاحِ لُبْسِهَا كَيْفَمَا كَانَتْ ، وَلَا يَجِبُ قَطْعُ شَيْءٍ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ إِبَاحَتَهَا وَرَدَتْ مُطْلَقًا . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ فِي الْقَيْدِ فِي النَّعْلِ : يَفْتَدِي ؛ لِأَنَّنَا لَا نَعْرِفُ النَّعَالَ هَكَذَا . وَقَالَ : إِذَا أَحْرَمَتْ / فَاقْطَعِ الْمَحْمَلَ الَّذِي عَلَى النَّعَالِ ، وَالْعَقِبَ الَّذِي يُجْعَلُ لِلنَّعْلِ ، فَقَدْ كَانَ عَطَاءٌ يَقُولُ : فِيهِ دَمٌ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، فِي « الْإِرْشَادِ » : فِي الْقَيْدِ وَالْعَقِبِ الْفِدْيَةُ ، وَالْقَيْدُ : هُوَ السَّيْرُ الْمُعْتَرِضُ عَلَى الزَّيْمِ . قَالَ الْقَاضِي : إِنَّمَا كَرِهَهُمَا إِذَا كَانَا عَرِضَيْنِ . وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِبْ قَطْعُ الْخُفَّيْنِ السَّائِرَتَيْنِ لِلْقَدَمَيْنِ وَالسَّاقَيْنِ فَقَطْعُ سَيْرِ النَّعْلِ أَوَّلَى أَنْ لَا يَجِبَ . وَلَئِنْ ذَلِكَ مُعْتَادٌ فِي النَّعْلِ ، فَلَمْ تَجِبْ إِزَالَتُهُ ، كَسَائِرِ سُيُورِهَا ، وَلَئِنْ قَطْعُ الْقَيْدِ وَالْعَقِبِ رُبَّمَا تَعَدَّرَ مَعَهُ الْمَشْيُ فِي النَّعْلَيْنِ ؛ لِسُقُوطِهِمَا بِزَوَالِ ذَلِكَ ، فَلَمْ يَجِبْ ، كَقَطْعِ الْقَبَالِ ^(١٧) .

فصل : وَإِنْ وَجَدَ نَعْلًا لَمْ يُمْكِنَ لُبْسُهَا ، فَلَهُ لُبْسُ الْخُفِّ ، وَلَا فِدْيَةٌ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ مَا لَا يُمْكِنُ اسْتِعْمَالُهُ كَالْمَعْدُومِ ، كَمَا لَوْ كَانَتْ النَّعْلُ لغيرِهِ ، أَوْ صَغِيرَةً ، وَكَلَامًا فِي

(١٤) اللالكة : النعال المصنوعة من الجلد المدبوغ .

(١٥) الجمجم : المداس .

(١٦) سقط من : الأصل .

(١٧) القبال من النعل : الزمام الذي يكون بين الإصبع الوسطى والذى تليها .

التَّيْمِيمِ ، وَالرَّقَبَةَ الَّتِي لَا يُنْكِنُهُ عَنْقُهَا ، وَلَأنَّ الْعَجَزَ عَنْ لُبْسِهَا قَامَ مَقَامَ الْعَدَمِ ، فِي إِبَاحَةِ لُبْسِ الْحُفِّ ، فَكَذَلِكَ فِي إسْقَاطِ الْفِدْيَةِ . وَالْمَنْصُوصُ أَنَّ عَلَيْهِ الْفِدْيَةَ ؛ لِقَوْلِهِ : « مَنْ لَمْ يَجِدْ ثَعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسِ الْحُفَّينِ »^(١٨) . وَهَذَا وَاجِدٌ .

فصل : وَلَيْسَ لِلْمُخْرِمِ أَنْ يَغْفِدَ عَلَيْهِ الرِّدَاءُ ، وَلَا غَيْرَهُ ، إِلَّا الْإِزَارَ وَالْهِمْيَانَ^(١٩) . وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ لَذَلِكَ زُرًّا وَعُرْوَةً ، وَلَا يَحُلَّهُ^(٢٠) بِشَوْكَةٍ وَلَا إِبرَةٍ وَلَا خَيْطٍ ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمَخِيطِ . رَوَى الْأَثَرُ ، عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ جُنْدَبٍ ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ يَسْأَلُهُ وَأَنَا مَعَهُ ، أَتُخَالِفُ بَيْنَ طَرَفَيْ ثَوْبِي مِنْ وَرَائِي ، ثُمَّ أَغْفِدُهُ ؟ وَهُوَ مُخْرِمٌ ، فَقَالَ ابْنُ عَمَرَ : لَا تَغْفِدْ عَلَيْهِ^(٢١) شَيْئًا^(٢٢) . وَعَنْ أَبِي مَعْبُدٍ ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ لَهُ : يَا أَبَا مَعْبُدٍ ، زَرَّ عَلَيَّ طَلِيسَانِي . وَهُوَ مُخْرِمٌ ، فَقَالَ لَهُ : كُنْتُ تَكْرَهُ هَذَا . قَالَ : إِنِّي أُريدُ أَنْ أَغْدِي . وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَشَبَّحَ بِالْقَمِيصِ ، وَيُرِيدِي بِهِ ، وَيُرِيدِي بِرِدَائِهِ مُوصِلٌ ، وَلَا يَغْفِدُهُ ؛ لِأَنَّ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ الْمَخِيطُ عَلَى قَدْرِ الْعَضْوِ .

فصل : وَيَجُوزُ أَنْ يَغْفِدَ إِزَارَهُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ يَخْتِاجُ إِلَيْهِ لِسْتِرِ الْعَوْرَةِ فَيُبَاحُ^(٢٣) ، كَاللِّبَاسِ لِلْمَرْأَةِ . وَإِنْ شَدَّ وَسَطَهُ بِالْمِنْدِيلِ ، أَوْ بِخَيْلٍ ، أَوْ سَرَاوِيلٍ ، جَازَ إِذَا لَمْ يَغْفِدْهُ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي مُخْرِمِ حَزَمَ عِمَامَةً عَلَى وَسَطِهِ : لَا تَغْفِدْهَا . وَيُدْخِلُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ . قَالَ طَاوُسٌ : رَأَيْتُ ابْنَ عَمَرَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ ،^(٢٤) وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ^(٢٥) قَدْ شَدَّهَا عَلَى وَسَطِهِ ، فَأَدْخَلَهَا / هَكَذَا . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَقَّ أَسْفَلَ إِزَارِهِ

و ٢٤/٤

(١٨) تقدم ترجمته في صفحة ١٢٠ .

(١٩) الهميان : كيس للنفقة يشد في الوسط .

(٢٠) في م : « يخلله » . وخرجه : جمع أطرافه بخلال .

(٢١) في الأصل : « عليك » .

(٢٢) أخرجه البيهقي ، في : باب لا يعقد المحرم رداؤه ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ٥١ . وابن

أبي شيبة ، في : باب في المحرم يعقد على بطنه ... ، من كتاب الحج . مصنف ابن أبي شيبة ٤ / ٤٩ .

(٢٣) في الأصل : « فأبيح » .

(٢٤-٢٥) ٢٤ - ٢٥ : أ ، ب ، م : « وعمامة » .

نُصْنِفِينَ ، وَيَعْقِدَ كُلُّ نَصِيفٍ عَلَى سَاقٍ ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ السَّرَاوِيلَ . وَلَا يَلْبَسُ الرَّأْنَ (٢٥) ؛ لِأَنَّهُ فِي مَنَافَاةٍ ، وَلِأَنَّهُ مَعْمُولٌ عَلَى قَدْرِ الْعَضْوِ الْمَلْبُوسِ فِيهِ ، فَأُشَبِّهَ الْخُفَّ .

٥٧٣ - مسألة ؛ قال : (وَيَلْبَسُ الْهَمِيَانُ ، وَيُدْخِلُ السِّيُورَ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ ، وَلَا يَغْقِدُهَا)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ لُبْسَ الْهَمِيَانِ مُبَاحٌ لِلْمُحْرِمِ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ عَمَرَ ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَالْقَاسِمِ ، وَالتَّحِيصِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : أَجَازَ ذَلِكَ جَمَاعَةُ فَهَاءِ الْأَمْصَارِ ، مُتَقَدِّمُوهُمْ وَمُتَأَخِّرُوهُمْ . وَمَتَى أُمِّكَنَتْ أَنْ يُدْخِلَ السِّيُورَ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ ، وَيُثَبِّتَ بِذَلِكَ ، لَمْ يَغْقِدْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى عَقْدِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُثَبِّتْ إِلَّا بِعَقْدِهِ (١) عَقْدَهُ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ : كَانُوا يُرَخِّصُونَ فِي عَقْدِ الْهَمِيَانِ لِلْمُحْرِمِ ، وَلَا يُرَخِّصُونَ فِي عَقْدِ غَيْرِهِ . وَقَالَتْ عَائِشَةُ : أُوثِقَ عَلَيْكَ تَفَقَّتَكَ (٢) . وَذَكَرَ الْقَاضِي ، فِي « التَّرْجِيحِ » ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُحْرِمِ فِي الْهَمِيَانِ أَنْ يَرْبِطَهُ ، إِذَا كَانَتْ فِيهِ تَفَقَّتُهُ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : أُوثِقُوا عَلَيْكُمْ تَفَقَاتِكُمْ . وَرَخَّصَ فِي الْخَاتِمِ وَالْهَمِيَانِ لِلْمُحْرِمِ (٣) . وَقَالَ مُجَاهِدٌ ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمُحْرِمِ يَشُدُّ الْهَمِيَانِ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : لَا بَأْسَ بِهِ ، إِذَا كَانَتْ فِيهِ تَفَقَّتُهُ ، (٤) يَسْتَوْثِقُ مِنْ تَفَقَّتِهِ (٥) . وَلِأَنَّهُ مِمَّا تَدْعُو الْحَاجَةَ إِلَى شُدِّهِ ، فَجَازَ ،

(٢٥) الرَّأْن : كَالْخُفِّ إِلَّا أَنَّهُ لَا قَدَمَ لَهُ ، وَهُوَ أَطْوَلُ مِنَ الْخُفِّ .

(١) فِي أ ، ب ، م : « بِعَقْدِهِ » .

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ فِي الْهَمِيَانِ لِلْمُحْرِمِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . الْمُنْصَفُ ٤ / ٥٠ .

(٣) قَوْلُهُ : « رَخَّصَ فِي الْخَاتِمِ وَالْهَمِيَانِ لِلْمُحْرِمِ » . أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الْحَرَمِ يَلْبَسُ الْمُنَاطِقَةَ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٥ / ٦٩ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ فِي الْهَمِيَانِ لِلْمُحْرِمِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . الْمُنْصَفُ ٤ / ٥١ . وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : كِتَابِ الْحَجِّ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢ / ٢٣٣ .

(٤-٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

كَعَقْدِ الْإِزَارِ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْهَيْمَانِ نَفَقَةٌ ، لَمْ يَجُزْ عَقْدُهُ ، لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ،
وَكَذَلِكَ الْمِنْطَقَةُ . وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُ كَرِهَ الْهَيْمَانَ وَالْمِنْطَقَةَ لِلْمُحْرِمِ ،
وَكَرِهَهُ نَافِعٌ مَوْلَاهُ . وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا لَيْسَ فِيهِ نَفَقَةٌ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِيهَا
فِيهِ النَّفَقَةُ ، وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الْمُحْرِمِ يَلْبَسُ الْمِنْطَقَةَ مِنْ وَجَعِ الظَّهْرِ ، أَوْ حَاجَةِ
إِلَيْهَا . قَالَ : يَفْتَدِي . فَقِيلَ لَهُ : أَفَلَا تُكُونُ مِثْلَ الْهَيْمَانِ ؟ قَالَ : لَا . وَعَنْ ابْنِ
عَمَرَ ، أَنَّهُ كَرِهَ الْمِنْطَقَةَ لِلْمُحْرِمِ ، وَأَنَّهُ أَبَاحَ شَدَّ الْهَيْمَانِ ، إِذَا كَانَتْ فِيهِ النَّفَقَةُ ،
وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْهَيْمَانَ تَكُونُ فِيهِ النَّفَقَةُ ، وَالْمِنْطَقَةُ لَا نَفَقَةَ فِيهَا ، فَأُبَيِّحُ شَدَّ مَا فِيهِ
النَّفَقَةُ ، لِلْحَاجَةِ إِلَى حِفْظِهَا ، وَلَمْ يُبَيِّحْ شَدَّ مَا سِوَى ذَلِكَ . فَإِنْ كَانَتْ فِيهِمَا نَفَقَةٌ ،
أَوْ لَمْ / يَكُنْ فِيهِمَا نَفَقَةٌ ، فَهُمَا سَوَاءٌ . وَقَدْ قَالَتْ عَائِشَةُ فِي الْمِنْطَقَةِ لِلْمُحْرِمِ : أَوْثِقْ
عَلَيْكَ نَفَقَتَكَ . فَرُخِّصَتْ فِيهَا إِذَا كَانَتْ فِيهَا النَّفَقَةُ . وَلَمْ يُبَيِّحْ أَحْمَدُ شَدَّ الْمِنْطَقَةَ
لِوَجَعِ الظَّهْرِ ، إِلَّا أَنْ يَفْتَدِيَ ؛ لِأَنَّ الْمِنْطَقَةَ لَيْسَتْ مُعَدَّةً لَذَلِكَ ، وَلِأَنَّهُ فِعْلٌ
لِمَحْظُورٍ فِي الْإِحْرَامِ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْ نَفْسِهِ ، أَشْبَهَ مِنْ لَيْسَ الْمَخِيطُ لِدَفْعِ الْبَرْدِ ،
أَوْ حَلَقِ رَأْسِهِ لِإِزَالَةِ أَدَى الْقَمَلِ ، أَوْ تَطْيِيبِ لِأَجْلِ الْمَرَضِيِّ .

ط ٢٤/٤

٥٧٤ - مسألة ؛ قال : (وَلَهُ أَنْ يَخْتَجِمَ ، وَلَا يَقْطَعَ شَعْرًا)

أَمَّا الْحِجَامَةُ إِذَا لَمْ يَقْطَعَ شَعْرًا فَمُبَاحَةٌ مِنْ غَيْرِ فِدْيَةٍ ، فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ ؛ لِأَنَّهُ
تَدَاوٍ بِإِخْرَاجِ دَمٍ ، فَأَشْبَهَ الْقَصْدَ ، وَبَطَّ الْجُرُجُ ^(١) . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يَخْتَجِمُ إِلَّا
مِنْ ضَرُورَةٍ ، وَكَانَ الْحَسَنُ يَرَى فِي الْحِجَامَةِ دَمًا . وَلَنَا ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَوَى أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ ، اخْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢) . وَلَمْ يَذْكُرْ فِدْيَةً ، وَلِأَنَّهُ لَا

(١) بط الدمل : شقه .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب الحجامة للمحرم ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفي : باب الحجامة
والقنء للصائم ، من كتاب الصوم ، وفي : باب الحجم في السفر والإحرام ، من كتاب الطب . صحيح
البخاري ٣ / ١٩ ، ٤٣ ، ٧ / ١٦١ . ومسلم ، في : باب جواز الحجامة للمحرم ، من كتاب الحج .
صحيح مسلم ٢ / ٨٦٢ ، ٨٦٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب المحرم يمتجم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٢٦ . والترمذي ، =

يَتَرَفُّهَ بِذَلِكَ ، فَأَشْبَهَ شَرْبَ الْأَذْوِيَةِ . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي قَطْعِ الْمُضْوِ عِنْدَ الْحَاجَةِ ، وَالْجُتَانِ ، كُلُّ ذَلِكَ مُبَاحٌ مِنْ غَيْرِ فِدْيَةٍ . فَإِنْ احتَاجَ فِي الْحِجَامَةِ إِلَى قَطْعِ شَعْرٍ ، فَلَهُ قَطْعُهُ ؛ لَمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُحَيْنَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ احتَجَمَ بِلَحْيِي جَمَلٍ ^(٣) ، فِي طَرِيقِ مَكَّةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ ، وَسَطَ رَأْسِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٤) . وَمِنْ ضَرُورَةِ ذَلِكَ قَطْعُ الشَّعْرِ . وَلَئِنَّهُ يُبَاحُ خَلْقُ الشَّعْرِ لِإِزَالَةِ أَدَى الْقَمَلِ ، فَكَذَلِكَ هَهُنَا . وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ صَاحِبًا أَيْ حَنِيفَةً : يَتَصَدَّقُ بِشَيْءٍ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ ﴾ ^(٥) . الْآيَةُ ، وَلَئِنَّهُ خَلَقَ شَعْرَ إِزَالَةِ ضَرَرٍ غَيْرِهِ ، فَلَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ ، كَمَا لَوْ خَلَقَهُ لِإِزَالَةِ قَمَلِهِ . فَأَمَّا إِنْ قَطَعَ عُضْوًا عَلَيْهِ شَعْرٌ ، أَوْ جِلْدَةً عَلَيْهَا شَعْرٌ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ، لَأَنَّهُ زَالَ تَبَعًا لَمَا لَا فِدْيَةَ فِيهِ .

= في : باب كراهية الحجامة للصائم ، من أبواب الصوم ، وفي : باب ما جاء في الحجامة للمحرم ، من أبواب الحج . عارضة الأحمدي ٣ / ٣٠٥ ، ٤ / ٦٩ . والنسائي ، في : باب الحجامة للمحرم ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٥٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الحجامة للصائم ، من كتاب الصيام ، وفي : باب الحجامة للمحرم ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١ / ٥٣٧ ، ٢ / ١٠٢٩ . والدارمي ، في : باب الحجامة للمحرم ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٣٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢١٥ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٣٦ ، ٢٤٤ ، ٢٤٨ ، ٢٨٦ ، ٢٩٢ ، ٣١٥ ، ٣٣٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٥١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤ .

(٣) لحي جمل : موضع بين مكة والمدينة ، وهي عقبة الجحفة على سبعة أميال من السقيا . معجم البلدان ٤ / ٣٥٣ .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب الحجامة للمحرم ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفي : باب الحجامة على الرأس ، من كتاب الطب . صحيح البخاري ٣ / ١٩ ، ٧ / ١٦٢ . ومسلم ، في : باب يجوز الحجامة للمحرم ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٦٣ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب حجامه المحرم وسط رأسه ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٥٣ . وابن ماجه ، في : باب موضع الحجامة ، من كتاب الطب . سنن ابن ماجه ٢ / ١١٥٢ . وأحمد ، في : المسند ٥ / ٣٤٥ .

(٥) سورة البقرة ١٩٦ .

٥٧٥ - مسألة ؛ قال : (وَيَقْلُدُ بِالسَّيْفِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ)

وَحُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْمُحْرِمَ إِذَا اخْتَجَّ إِلَى ثَقْلِدِ السَّيْفِ ، فَلَهُ ذَلِكَ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ . وَأَبَاحَ عَطَاءٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُثَنِّيرِ ثَقْلَدَهُ . وَكَرِهَهُ الْحَسَنُ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ^(١) ، بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْبَرَاءِ ، قَالَ : لَمَّا صَالَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الْحُدَيْبِيَّةِ ، صَالَحَهُمْ / عَلَى أَنْ لَا يَدْخُلُوهَا إِلَّا بِجُلْبَانِ السَّلَاحِ . - الْقِرَابُ بِمَا فِيهِ - وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي إِبَاحَةِ حَمْلِهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَأْمُرُونَ أَهْلَ مَكَّةَ أَنْ يَنْقُضُوا الْعَهْدَ ، وَيَخْفِرُوا الدِّمَّةَ ، وَاشْتَرَطُوا حَمْلَ السَّلَاحِ فِي قِرَابِهِ . فَأَمَّا مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ ، فَإِنَّ أَحْمَدَ قَالَ : لَا ، إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ . وَإِنَّمَا مَنَعَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَمَرَ قَالَ : لَا يَحْمِلُ الْمُحْرِمُ السَّلَاحَ فِي الْحَرَمِ . وَالْقِيَاسُ إِبَاحَتُهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ هُوَ فِي مَعْنَى الْمَلْبُوسِ الْمَنْصُوصِ عَلَى تَحْرِيمِهِ ، وَلِذَلِكَ لَوْ حَمَلَ قُرْبَةً فِي عُنُقِهِ ، لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ ، وَلَا فِدْيَةٌ عَلَيْهِ فِيهِ . وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الْمُحْرِمِ يُلْقِي جِرَابَهُ فِي رَقَبَتِهِ ، كَهَيْئَةِ الْقُرْبَةِ . قَالَ : أَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ .

٢٥٠/٤

٥٧٦ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ طَرَحَ عَلَى كَيْفِهِ الْقَبَاءَ وَالْدُّوَجَ^(١) ، فَلَا يُدْخِلُ يَدَيْهِ فِي الْكُمَيْنِ)

ظَاهِرُ هَذَا اللَّفْظِ إِبَاحَةُ لُبْسِ الْقَبَاءِ ، مَا لَمْ يُدْخِلْ يَدَيْهِ فِي كُمَيْهِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَعَطَاءٍ ، وَإِبْرَاهِيمَ ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَأَبُو الْحَطَّابِ : إِذَا أُدْخِلَ كَتِفَيْهِ^(٢) فِي الْقَبَاءِ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ، وَإِنْ لَمْ يُدْخِلْ يَدَيْهِ فِي كُمَيْهِ . وَهُوَ مَذْهَبُ

(١) في : باب الحرم يحمل السلاح . من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٢٥ .

كما أخرجه البخاري ، في : باب كيف يكتب هذا ... ، وفي : باب الصلح مع المشركين ... ، من كتاب الصلح . صحيح البخاري ٣ / ٢٤١ ، ٢٤٢ . ومسلم ، في : باب صلح الحديبية ... ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ٣ / ١٤٠٩ ، ١٤١٠ . وأحمد ، في : المسند ٤ / ٢٩١ .

(١) الدواج : معطف غليظ .

(٢-٢) سقط من : الأصل .

مالِك ، والشَّافِعِيُّ ؛ لَأَنَّهُ مَخِيطٌ لِبَسُهُ الْمُحْرَمُ عَلَى الْعَادَةِ فِي لُبْسِهِ ، فَلَرِمَتْهُ الْفِذْيَةُ إِذَا كَانَ عَامِدًا ، كَالْقَمِيصِ . وَرَوَى ابْنُ الْمُنْذِرِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لُبْسِ الْأَقْيَةِ^(٣) . وَوَجْهُ قَوْلِ الْخَرَقِيِّ ، مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، فِي مَسْأَلَةٍ إِذَا^(٤) لَمْ يَجِدْ إِزَارًا لَيْسَ السَّرَاوِيلُ ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ ثَعْلَيْنِ لَيْسَ الْخُفَّيْنِ . وَلَئِنْ الْقَبَاءُ لَا يُحِيطُ بِالْبَدَنِ ، فَلَمْ تَلْزَمْهُ الْفِذْيَةُ بِوَضْعِهِ عَلَى كَتِفَيْهِ ، إِذَا لَمْ يَدْخُلْ يَدَيْهِ فِي كُمَيْهِ ، كَالْقَمِيصِ يَتَشَبَّحُ بِهِ ، وَقِيَاسُهُمْ مَنْقُوضٌ بِالرَّدَاءِ الْمُوصِلِ ، وَالْخَبَرُ مَحْمُولٌ عَلَى لُبْسِهِ مَعَ إِدْخَالِ يَدَيْهِ فِي كُمَيْهِ .

٥٧٧ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يُظَلَّلُ عَلَى رَأْسِهِ فِي الْمَخْمِيلِ ، فَإِنْ فَعَلَ فَعَلَيْهِ دَمٌ)

كَرِهَ أَحْمَدُ الاسْتِظْلَالَ فِي الْمَخْمِيلِ خَاصَّةً ، وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ ، كَالْهُودُجِ وَالْعِمَارِيَّةِ^(١) وَالْكَنِيسَةِ^(٢) وَنَحْوَ ذَلِكَ عَلَى الْبَعْضِ . وَكَرِهَ ذَلِكَ ابْنُ عَمَرَ ، وَمَالِكٌ^(٣) وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ مَهْدِيٍّ ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ . وَكَانَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ يَقُولُ : لَا يَسْتِظِلُّ الْبَتَّةَ . وَرَخَّصَ فِيهِ رَبِيعَةُ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُثْمَانَ ، وَعَطَاءٍ ؛ لَمَّا رَوَتْ أُمُّ الْحُصَيْنِ ، قَالَتْ : حَجَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِجَّةَ الْوَدَاعِ ، / ٢٥٠ ظ
فَرَأَيْتُ أُسَامَةَ وَبِلَالًا ، وَأَخَذَهُمَا آخِذًا بِخِطَامِ ثَاغَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَالْآخَرُ رَافِعٌ نُوْبَهُ يَسْتَرُّهُ مِنَ الْحَرِّ ، حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ^(٤) . وَلَأَنَّهُ يُبَاحُ لَهُ

(٣) أخرجه البيهقي ، في : باب ما يلبس المحرم من الثياب ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ٥٠ .

(٤) في ١ ، ب ، م ، د ؛ إن .

(١) العمارة : هودج يحمل على الدابة . انظر ملحق دوزي على المعاجم العربية .

(٢) في ١ ، ب ، م ، د ؛ والكيسة .

وتكنست المرأة : دخلت المودج . فلعل « الكيسة » تصغير الكناس .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) أخرجه مسلم في : باب استحباب رمي جمرة العقبة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٤٤ = .

التَّظَلُّلُ فِي الْبَيْتِ وَالْجَبَاءِ ، فَجَازَ فِي حَالِ الرُّكُوبِ ، كَالْحَلَالِ ، وَلَئِنْ مَا حَلَّ
لِلْحَلَالِ حَلٌّ لِلْمُحْرِمِ ، إِلَّا مَا قَامَ عَلَى تَحْرِيمِهِ ذَلِيلٌ . وَاجْتَبَعَ أَحْمَدُ بِقَوْلِ ابْنِ عَمَرَ ،
رَوَى عَطَاءُ قَالَ : رَأَى ابْنُ عَمَرَ عَلَى رَحْلِ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ^(٥) بَنِ أُمِّ رَيْعَةَ عُودًا
يَسْتَرُّهُ مِنَ الشَّمْسِ ^(٦) ، فَتَهَاهُ . وَعَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا مُحْرِمًا
عَلَى رَحْلِ ، قَدْ رَفَعَ ثَوْبًا عَلَى عُودٍ يَسْتَتِرُ بِهِ مِنَ الشَّمْسِ ، فَقَالَ : أَضْحَ لِمَنْ
أُحْرِمْتَ لَهُ . أَيْ ابْتَرَزَ لِلشَّمْسِ . رَوَاهُمَا الْأَثَرُ ^(٧) . وَلَئِنَّهُ سَتَرَ بِمَا يَقْصِدُ بِهِ التَّرَفُّهُ ،
أَشْبَهَ مَا لَوْ عَطَاهُ . وَالْحَدِيثُ ذَهَبَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ ، فَلَمْ يَكْرَهُ أَنْ يَسْتَتِرَ بِثَوْبٍ وَنَحْوِهِ ،
فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَقْصِدُ لِلِاسْتِدَامَةِ ، وَالْهُودُجُ بِخِلَافِهِ ، وَالْحِيَمَةُ وَالْبَيْتُ يُرَادَانِ لِمَجْمَعِ
الرَّحْلِ وَحِفْظِهِ ، لَا لِلتَّرَفُّهِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ إِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ كَرَاهَةً تَنْزِيهًا ،
لِقُوقِ الْخِلَافِ فِيهِ ، وَقَوْلِ ابْنِ عَمَرَ ، وَلَمْ يَرِ ذَلِكَ حَرَامًا ، وَلَا مُوجِبًا لِفِدْيَةٍ . قَالَ
الْأَثَرُ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ عَنِ الْمُحْرِمِ يَسْتَظِلُّ عَلَى الْمَحْمِلِ ؟ قَالَ : لَا .
وَذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عَمَرَ : أَضْحَ لِمَنْ أُحْرِمْتَ لَهُ . قِيلَ لَهُ : فَإِنْ فَعَلَ أَتَبْهِقُ دَمًا ؟
قَالَ : أَمَّا الدَّمُ فَلَا . قِيلَ : فَإِنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ : عَلَيْهِ دَمٌ . قَالَ : نَعَمْ ، أَهْلُ
الْمَدِينَةِ يُغْلَطُونَ ^(٨) فِيهِ . وَقَدْ رَوَى ذَلِكَ عَنْ أَحْمَدَ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْجَرَفِيِّ ؛ لِأَنَّهُ سَتَرَ
رَأْسَهُ بِمَا يُسْتَدَامُ وَيَلَازِمُهُ غَالِبًا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ سَتَرَهُ بِشَيْءٍ يُلَاقِيهِ . وَيُرَوَّى عَنْ

= كما أخرجه أبو داود ، في : باب في المحرم يظلل ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٢٥ ،
٤٢٦ . والنسائي ، في : باب الركوب إلى الجمار ... ، من كتاب المناسك . سنن النسائي ٥ / ٢١٩ .
والبيهقي ، في : باب رمى جمرة العقبة راكباً ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ١٣٠ .
(٥) في الأصل نهادة : « بن عبد الله » . تكرار .

(٦) من هنا إلى قوله : « من الشمس » الآتي ساقط من : ١ . نفلة نظر .

(٧) وأخرجهما البيهقي ، في : باب من استحب للمحرم أن يضحى ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى
٥ / ٧٠ .

(٨) في ١ ، ب ، م ، « يغلطون » .

الرَّيَاشِيُّ^(٩) قال : رَأَيْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْمَعْدَلِ^(١٠) فِي الْمَوْقِفِ ، فِي يَوْمٍ^(١١) شَدِيدِ الْحَرِّ^(١٢) ، وَقَدْ ضَحَى لِلشَّمْسِ ، فَقُلْتُ لَهُ : يَا أَبَا الْفَضْلِ : هَذَا أَمْرٌ قَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ ، فَلَوْ أَخَذْتَ بِالتَّوَسُّعَةِ . فَأَنْشَأَ يَقُولُ :

ضَحِيْتُ لَهُ كَيْ أَسْتَظِلَّ بِظِلِّهِ إِذَا الظُّلُّ أَضْحَى فِي الْقِيَامَةِ قَالِصًا
فَوَا أَسْفَا إِنْ كَانَ سَعْيُكَ بِاطِلَا وَيَا حَسْرَتَا إِنْ كَانَ حُجُكُ نَاقِصَا

فصل : وَلَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَظِلَّ بِالسَّقْفِ وَالْحَائِطِ وَالشَّجَرَةِ وَالْجَبَاءِ ، وَإِنْ نَزَلَ تَحْتَ شَجَرَةٍ ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَطْرَحَ عَلَيْهَا ثَوْبًا يَسْتَظِلُّ بِهِ ، عِنْدَ جَمِيعِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَدْ صَحَّ بِهِ النَّقْلُ ، فَإِنْ / جَابِرًا قَالَ فِي حَدِيثِ حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ : وَأَمَرَ بِقَبَّةٍ مِنْ شَعْرِ ، فَضُرِبَتْ لَهُ بِنَمْرَةٍ^(١٣) ، فَأَتَى عَرَفَةَ ، فَوَجَدَ الْقُبَّةَ قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بِنَمْرَةٍ ، فَتَزَلَّ بِهَا ، حَتَّى إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَابْنُ مَاجَهَ ، وَغَيْرُهُمَا^(١٤) . وَلَا بَأْسَ أَيْضًا أَنْ يَنْصِبَ حِيَالَهُ ثَوْبًا يَقِيهِ الشَّمْسَ وَالْبَرْدَ ، إِمَّا أَنْ يُمَسِّكَهُ إِنْسَانٌ ، أَوْ يَرْفَعَهُ عَلَى عَوْدٍ ، عَلَى نَحْوِ مَا رَوَى فِي حَدِيثِ أُمِّ الْحُسَيْنِ ، أَنَّ بِلَالًا أَوْ أُسَامَةَ كَانَ رَافِعًا ثَوْبًا يَسْتُرُّ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ مِنَ الْحَرِّ^(١٥) . وَلَأنَّ ذَلِكَ لَا يُقْصَدُ بِهِ الْاسْتِدَامَةُ ، فَلَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ ، كَالِاسْتَظْلَالِ بِحَائِطٍ .

(٩) أَبُو الْفَضْلِ الْعَبَّاسُ بْنُ الْفَرَجِ ، كَانَ إِمَامًا فِي اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ إِخْبَارِيًا ، قُتِلَ الزَّيْجُ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ . الْعَبَرِ ١٤ / ٢ .

وَالْقِصَّةُ وَالْيَتَانِ فِي تَرْتِيبِ الْمَدَارِكِ ٢ / ٥٥٣ ، وَفِيهِ : « الْمَبْدُ » مَكَانُ : « الرِّيَاشِيُّ » .

(١٠) أَحْمَدُ بْنُ الْمَعْدَلِ بْنِ غِيلَانَ الْعَبْدِيُّ الْبَصْرِيُّ ، فَقِيهٌ مَالِكِي مُتَكَلِّمٌ ، وَكَانَ وَرَعًا مُتَّبِعًا لِلْسُنَّةِ ، مِنْ رِجَالِ الْقُرْنِ الثَّالِثِ . طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ زَيْدِ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ ، ١٦٤ ، تَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ٢ / ٥٥٠-٥٥٨ ، الدِّيَاغُ الْمَذْهَبِ ١٤١-١٤٣ / ١ .

(١١) (١١-١١) فِي م : « حَرٌّ شَدِيدٌ » .

(١٢) نَمْرَةٌ : نَاحِيَةٌ بَعِيدَةٌ ، وَقِيلَ : نَمْرَةٌ الْجَبَلِ الَّذِي عَلَيْهِ أَنْصَابُ الْحَرَمِ عَنْ يَمِينِكَ إِذَا خَرَجْتَ مِنَ الْمَازِمِينَ تَرِيدُ الْمَوْقِفَ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٤ / ٨١٣ .

(١٣) بِأَنَّهُ تَحْرِيمُهُ فِي صَفْحَةِ ١٥٦ .

(١٤) تَقْدِيمُ تَحْرِيمِهِ فِي صَفْحَةِ ١٢٩ .

٥٧٨ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يَفْتُلُ الصَّيْدَ ، وَلَا يَصِيدُهُ ، وَلَا يُخِيرُ إِلَيْهِ ، وَلَا يَذُلُّ عَلَيْهِ ، حَلَالًا وَلَا مُحَرَّمًا ^(١))

لا خِلَافَ بين أهل العلم ، في تَحْرِيمِ قَتْلِ الصَّيْدِ وَاصْطِلَاحِهِ عَلَى الْمُحَرَّمَ . وقد نَصَّ اللَّهُ تعالى عليه ^(٢) في كِتَابِهِ ، فقال سبحانه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ ^(٣) . وقال تعالى : ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ ^(٤) . وَتَحَرُّمُ عَلَيْهِ الْإِشَارَةُ إِلَى الصَّيْدِ ، وَالذَّلَالَةُ عَلَيْهِ ؛ فَإِنْ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ ^(٥) لَمَّا صَادَ الْجِمَارُ الْوَحْشِيُّ ، وَأَصْحَابُهُ مُحَرَّمُونَ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ : « هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا ؟ » . وَفِي لَفِظِ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ : فَأَبْصَرُوا جِمَارًا وَحْشِيًّا ، وَأَنَا مَشْغُولٌ أَخْصِفُ نَعْلِي ، فَلَمْ يُؤْذَنُوا لِي ، وَأَحْبَبُوا لِي أَنْ أُبْصِرَهُ . وَهَذَا يَذُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا تَحْرِيمَ الذَّلَالَةِ عَلَيْهِ . وَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ هُمْ : « هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا ؟ » يَذُلُّ عَلَى تَعْلُقِ التَّحْرِيمِ بِذَلِكَ لَوْ وَجَدَ مِنْهُمْ . وَلَئِنَّهُ تَسَبَّبَ إِلَى مُحَرَّمٍ عَلَيْهِ ، فَحُرِّمَ ، كَنَصْبِهِ الْأَخْبُولَةَ .

فصل : وَلَا تَحِلُّ لَهُ الْإِعَانَةُ عَلَى الصَّيْدِ بِشَيْءٍ ، فَإِنْ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ : ثُمَّ رَكِبْتُ ، وَنَسِيتُ السَّوْطَ وَالرُّمَحَ ، فَقُلْتُ لَهُمْ : نَاولُونِي السَّوْطَ وَالرُّمَحَ ،

(١) في م : « حراما » .

(٢) سقط من : م .

(٣) سورة المائدة ٩٥ .

(٤) سورة المائدة ٩٦ .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب من استنهب من أصحابه ... ، من كتاب الهبة وفضلها . صحيح البخاري ٢٠٢ / ٣ . وسلم ، في : باب تحريم الصيد للمحرم ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٥٤ - ٨٥١ / ٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب لحم الصيد للمحرم ، من كتاب المناسك ١ / ٤٢٩ . والنسائي ، في : باب إذا ضحك المحرم ... ، وباب إذا أشار المحرم ... ، من كتاب مناسك الحج ٥ / ١٤٥ ، ١٤٦ .

قالوا : والله لا نُعِينكَ عليه . وفي رواية : فَاسْتَعْتَبْتَهُمْ ، فَأَبَوْا أَنْ يُعِينُونِي . وهذا يَدُلُّ على أَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا تَحْرِيمَ الْإِعَانَةِ ، وَالنَّبِيُّ ﷺ أَقْرَهُمْ عَلَى ذَلِكَ . وَلَئِنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى مُحَرَّمٍ ، فَحَرَّمُ ، كَالْإِعَانَةِ عَلَى قَتْلِ الْآدَمِيِّ .

فصل : وَيُضْمَنُ الصَّيْدُ بِالذَّلَالَةِ ، فَإِذَا دَلَّ الْمُحَرَّمُ حَلَالًا عَلَى الصَّيْدِ فَأَثْلَفَهُ ، فَالْجَزَاءُ / كُلُّهُ عَلَى الْمُحَرَّمِ . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَطَاءٍ وَمُجَاهِدٍ وَيَكْرِ الْمَزْنِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ : لَا شَيْءَ عَلَى الدَّلِّ ؛ لِأَنَّهُ يُضْمَنُ بِالْجَنَانَةِ ، فَلَا يُضْمَنُ بِالذَّلَالَةِ ، كَالْآدَمِيِّ ^(٦) . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِأَصْحَابِ أَبِي قَتَادَةَ : « هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا ؟ » وَلَئِنَّهُ سَبَبٌ يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى إِتْلَافِ الصَّيْدِ ، فَتَعَلَّقَ بِهِ الضَّمَانُ ، كَمَا لَوْ نَصَبَ أَحْبُولَةً ، وَلَئِنَّهُ قَوْلُ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ . وَلَا نَعْرِفُ لَهَا مُخَالَفًا فِي الصَّحَابَةِ .

فصل : فَإِنْ دَلَّ مُحَرِّمًا عَلَى الصَّيْدِ ، فَقَتَلَهُ فَالْجَزَاءُ بَيْنَهُمَا . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَحَمَّادُ بْنُ أُنَى سَلِيمَانَ . وَقَالَ الشَّعْبِيُّ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالْحَارِثُ الْعُكْلِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ جَزَاءٌ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْفِعْلَيْنِ يَسْتَقِيلُ بِجَزَاءٍ كَامِلٍ إِذَا كَانَ مُتَّفِرِدًا . فَكَذَلِكَ إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ غَيْرُهُ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ : لَا ضَمَانَ عَلَى الدَّلِّ . وَلَنَا ، أَنَّ الْوَاجِبَ جَزَاءُ الْمُتْلِفِ ، وَهُوَ وَاحِدٌ ^(٧) ، فَيَكُونُ الْجَزَاءُ وَاحِدًا ، وَعَلَى قَوْلِ ^(٨) مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ مَا سَبَقَ ، وَلَا فَرْقَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ بَيْنَ كَرْنِ الْمَذْلُولِ [عَلَيْهِ] ظَاهِرًا أَوْ خَفِيًّا لَا يَرَاهُ إِلَّا بِالذَّلَالَةِ عَلَيْهِ . وَلَوْ دَلَّ مُحَرِّمٌ مُحَرِّمًا عَلَى صَيْدٍ ، ثُمَّ دَلَّ الْآخَرَ آخَرَ ، ثُمَّ ^(٩) كَذَلِكَ إِلَى عَشْرَةٍ ، فَقَتَلَهُ الْعَاشِرُ ، كَانَ الْجَزَاءُ عَلَى جَمِيعِهِمْ . وَإِنْ قَتَلَهُ الْأَوَّلُ ، لَمْ يَضْمَنْ غَيْرُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدُلَّهُ عَلَيْهِ أَحَدٌ ، فَلَا يُشَارِكُهُ

(٦) سقط من : الأصل .

(٧) في الأصل : « الواحد » .

(٨) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

في ضَمَانِهِ أَحَدٌ . ولو كان المَذْلُومُ رَأَى الصَّيْدَ قَبْلَ الدَّلَالَةِ وَالْإِشَارَةِ ، فلا شَيْءَ على الدَّالِّ وَالْمُشِيرِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ سَبَبًا فِي تَلْفِهِ ، وَلِأَنَّ هَذِهِ لَيْسَتْ دَلَالَةً عَلَى الْحَقِيقَةِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ وُجِدَ مِنَ الْمُحَرِّمِ حَدَّثٌ عِنْدَ رُؤْيَةِ الصَّيْدِ ، مِنْ ضَحِكَ ، أَوْ اسْتِشْرَافٍ إِلَى الصَّيْدِ ، فَفُطِنَ لَهُ غَيْرُهُ فَصَادَهُ ، فلا شَيْءَ على الْمُحَرِّمِ ؛ بِدَلِيلِ مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ ^(٩) قَالَ : أَخْرَجَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْقَاحَةِ ^(١٠) ، وَمِنَّا الْمُحَرِّمُ ، وَمِنَّا غَيْرُ الْمُحَرِّمِ ، إِذْ بَصُرْتُ بِأَصْحَابِي يَتَرَاءُونَ شَيْئًا ، فَتَظَرْتُ ، فَإِذَا جِمَارٌ وَخَشٍ . وَفِي لَفْظٍ : قَبِينَا أَنَا مَعَ أَصْحَابِي يَضْحَكُ بَعْضُهُمْ ، إِذْ تَظَرْتُ ، فَإِذَا أَنَا بِجِمَارٍ وَخَشٍ . وَفِي لَفْظٍ : فَلَمَّا كُنَّا بِالصَّفَاحِ ^(١١) فَإِذَا هُمْ يَتَرَاءُونَ . فَقُلْتُ : أَيُّ شَيْءٍ تَنْظُرُونَ ؟ فَلَمْ يُخْبِرُونِي . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

فصل : فَإِنْ أَعَارَ قَاتِلَ الصَّيْدِ سِلَاحًا ، فَقَتَلَهُ بِهِ ، فَهُوَ كَمَا لو دَلَّهُ عَلَيْهِ ، سَوَاءٌ كَانَ الْمُسْتَعَارَ مِمَّا لَا يَحْتَمِلُ قَتْلَهُ إِلَّا بِهِ ، / أَوْ أَعَارَهُ شَيْئًا هُوَ مُسْتَعْتَفٍ عَنْهُ ، مِثْلُ أَنْ يُعِيرَهُ رُمْحًا وَمَعَهُ رُمُحٌ ، وَكَذَلِكَ لو أَعَارَهُ عَلَيْهِ يَمْنَاوَلَتَهُ سَوْطُهُ أَوْ رُمُحُهُ ، أَوْ أَمْرُهُ بِاصْطِدَائِهِ ؛ لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ ، وَقَوْلِ أَصْحَابِهِ : وَاللَّهِ لَا نَعِينُكَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ . وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرُهُ أَنْ يَخِمَلَ عَلَيْهَا ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا ؟ » . وَكَذَلِكَ إِنْ أَعَارَهُ سِكِّينًا ، فَدَبَّحَهُ بِهَا . فَإِنْ أَعَارَهُ آلَةً لَيْسَتْ تَعْمَلُهَا فِي غَيْرِ الصَّيْدِ ، فَاسْتَعْمَلَهَا فِي الصَّيْدِ ، لَمْ يَضْمَنْ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُحَرَّمٍ عَلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لو ضَحِكَ عِنْدَ رُؤْيَةِ الصَّيْدِ ، فَفُطِنَ لَهُ إِنْسَانٌ ، فَصَادَهُ .

فصل : وَإِنْ دَلَّ الْحَلَالَ مُحَرِّمًا عَلَى الصَّيْدِ ، فَقَتَلَهُ ، فَلا شَيْءَ عَلَى الْحَلَالَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَضْمَنْ الصَّيْدَ بِالْإِثْلَافِ ، فَبِالدَّلَالَةِ أَوَّلَى ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي الْحَرَمِ ،

(٩) تقدم تخرجه في صفحة ١٣٢ .

(١٠) القاحه : مدينة على ثلاث مراحل من المدينة قبل السقيا بنحو ميل . معجم البلدان ٤ / ٥ .

(١١) الصفاح : موضع بين حنين وأنصاب الحرم على يسرة الداخل إلى مكة من مشاش . معجم البلدان

فِيْشَارِكُهُ فِي الْجَزَاءِ ؛ لِأَنَّ صَيْدَ الْحَرَمِ حَرَامٌ عَلَى الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ .
فصل : وَإِنْ صَادَ الْمُحْرَمُ صَيْدًا لَمْ يَمْلِكْهُ ، فَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِهِ ، فَعَلِيهِ جَزَاؤُهُ ،
وإِنْ أَمْسَكَهُ حَتَّى حُلِّ ، لَزِمَهُ إِزْسَالُهُ ، وَلَيْسَ لَهُ ذَبْحُهُ ، فَإِنْ فَعَلَ ، أَوْ تَلَفَ
الصَّيْدَ ، ضَمَنَهُ ، وَحَرَّمَ أَكْلَهُ ؛ لِأَنَّهُ صَيْدٌ ضَمَنَهُ بِحُرْمَةِ الْإِحْرَامِ ، فَلَمْ يُبَحَّ أَكْلُهُ ،
كَمَا لَوْ ذَبَحَهُ حَالَ إِحْرَامِهِ ، وَلِأَنَّهُ ذَكَاةٌ مُنِعَ مِنْهَا بِسَبَبِ الْإِحْرَامِ ، فَأَشْبِهَتْ مَا لَوْ
كَانَ الْإِحْرَامُ بَاقِيًا . وَاخْتَارَ أَبُو الْحَطَّابِ أَنَّ لَهُ أَكْلَهُ وَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ ؛ لِأَنَّهُ ذَبَحَهُ وَهُوَ
مِنْ أَهْلِ ذَبْحِ الصَّيْدِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ صَادَهُ بَعْدَ الْحُلِّ . وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّ هَذَا يَلْزِمُهُ
ضَمَانُهُ وَالَّذِي صَادَهُ بَعْدَ الْحُلِّ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِيهِ .

٥٧٩ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يَأْكُلْهُ إِذَا صَادَهُ الْحَلَالُ لِأَجَلِهِ)

لَا خِلَافَ فِي تَحْرِيمِ الصَّيْدِ عَلَى الْمُحْرَمِ إِذَا صَادَهُ أَوْ ذَبَحَهُ . وَقَدْ قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى : ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ ^(١) . وَإِنْ صَادَهُ حَلَالٌ
وَذَبَحَهُ ، وَكَانَ مِنَ الْمُحْرَمِ إِعَانَةً فِيهِ ، أَوْ دَلَالَةً عَلَيْهِ ، أَوْ إِشَارَةً إِلَيْهِ ، لَمْ يُبَحَّ أَيْضًا .
وَإِنْ صِيدَ مِنْ أَجَلِهِ ، لَمْ يُبَحَّ لَهُ أَيْضًا أَكْلُهُ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ ^(٢) . وَهُوَ
قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَهُ أَكْلُهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثٍ
أَبَى قَتَادَةَ : « هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ ؟ » قَالُوا : لَا . قَالَ :
« فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٣) . فَدَلَّ عَلَى أَنَّ التَّحْرِيمَ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ
بِالإِشَارَةِ وَالْأَمْرِ وَالْإِعَانَةِ ، وَلِأَنَّهُ صَيْدٌ مُذَكَّى ، / لَمْ يَحْصُلْ فِيهِ وَلَا فِي سَبَبِهِ صَنْعٌ
مِنْهُ ، فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَيْهِ أَكْلُهُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يُصَدَّ لَهُ . وَحُكِيَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ عَمَرَ ،
وَعَائِشَةَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ لَحْمَ الصَّيْدِ يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرَمِ بِكُلِّ حَالٍ ، وَبِهِ قَالَ

٢٧/٤ ط

(١) سورة المائدة ٩٦ .

(٢) انظر تخریج حديثه فی الفصل الآتی .

(٣) تقدم تخریجه فی صفحة ١٣٢ .

طَاوُسَ . وَكَرِهَهُ الثَّوْرِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، لِعُمُومِ قَوْلِهِ : ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْكَبَرِّ مَا ذُمْتُمْ حُرْمًا ﴾ . وَرَوَى ^(٤) ابْنُ عَبَّاسٍ ، عَنِ الصَّعْبِيِّ بْنِ جَثَامَةَ اللَّيْثِيِّ ، أَنَّهُ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ جِمَارًا وَخَثِيئًا ، وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ ^(٥) أَوْ بِوُدَانَ ^(٦) ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا فِي وَجْهِهِ ^(٧) ، قَالَ : « إِنَّا لَمْ نُرِدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٨) . وَفِي لَفِظٍ : أَهْدَى الصَّعْبِيُّ بْنُ جَثَامَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ رَجُلَ جِمَارٍ ^(٩) . وَفِي رِوَايَةٍ : عَجَزُ جِمَارٍ . وَفِي رِوَايَةٍ : شَيْقُ جِمَارٍ . رَوَى ذَلِكَ كُلُّهُ مُسْلِمٌ . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ ^(١٠) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : كَانَ الْحَارِثُ خَلِيفَةَ عُمَانَ عَلَى الطَّائِفِ ، فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا ، وَصَنَعَ فِيهِ الْحَجَلَ ^(١١) وَالْيَعَاقِبَ ^(١٢) وَلَحَمَ الْوَحْشِ ، فَبَعَثَ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، فَبَجَّاهُ

(٤) فِي ب ، م زِيَادَةٌ : عَنْ ٤ .

(٥) الْأَبْوَاءُ : قَرْيَةٌ مِنْ أَعْمَالِ الْفَرَعِ مِنَ الْمَدِينَةِ ، بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْجُحْفَةِ مِمَّا عَلَى الْمَدِينَةِ ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ مِيلًا . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ١ / ١٠٠ .

(٦) وَدَانَ : مَوْضِعٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ ، وَهِيَ قَرْيَةٌ جَامِعَةٌ مِنْ نَوَاحِي الْفَرَعِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ هَرِثَةَ سِتَّةَ أَمْيَالٍ ، وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَبْوَاءِ نَحْوَ مِنْ ثَمَانِيَةِ أَمْيَالٍ ، قَرْيَةٌ مِنَ الْجُحْفَةِ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٤ / ٩١٠ .

(٧) فِي أ ، ب : وَجْهِهِ ٤ .

(٨) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ إِذَا أَهْدَى لِلْمَحْرَمِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَحْصَرِ وَجُزَاءِ الصَّيْدِ ، وَفِي : بَابِ قَبُولِ هَدِيَةِ الصَّيْدِ ، وَبَابِ مَنْ لَمْ يَقْبَلِ الْهَدِيَّةَ ... ، مِنْ كِتَابِ الْهَبَةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣ / ١٦ ، ٢٠٣ ، ٢٠٨ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ تَحْرِيمِ الصَّيْدِ لِلْمَحْرَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٨٥٠ ، ٨٥١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ لَحْمِ الصَّيْدِ ... ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤ / ٧٨ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَا لَا يَجُوزُ لِلْمَحْرَمِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمَجْتَبَى ٥ / ١٤٤ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَا يَنْهَى عَنْهُ الْهَرَمُ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٢ / ١٠٣٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي أَكْلِ لَحْمِ الصَّيْدِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سُنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢ / ٣٩ . وَالإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَا لَا يَحِلُّ لِلْمَحْرَمِ أَكْلُهُ مِنَ الصَّيْدِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . الْمَوْطَأُ ١ / ٣٥٣ . وَالإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكُ ١ / ٢١٦ ، ٣٦٢ ، ٣٧١ ، ٣٨ ، ٣٧٠ ، ٧٣ .

(٩) أَيْ : رَجُلٌ حَمَارٍ وَحْشٍ . وَكَذَلِكَ فِيمَا يَأْتِي .

(١٠) فِي : بَابِ لَحْمِ الصَّيْدِ لِلْمَحْرَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤٢٨ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الْهَرَمِ لَا يَقْبَلُ مَا يَهْدِي ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السُّنَنِ الْكُبْرَى ٥ / ١٩٤ .

(١١) الْحَجَلُ : طَائِرٌ عَلَى قَدْرِ الْحَمَامِ ، أَحْمَرُ الْمَنَقَارِ وَالرَّجْلَيْنِ ، وَيُسَمَّى دَجَاجَ الْبَرِّ .

(١٢) الْيَعَقُوبُ : هُوَ ذَكَرُ الْحَجَلِ .

فَقَالَ : أَطْعِمُوهُ قَوْمًا حَلَالًا ، فَإِنَّا حُرَّمٌ . ثُمَّ قَالَ عَلِيٌّ : أَلَيْسَ اللَّهُ مَن كَانَ هَهُنَا مِّنْ أَشْجَعٍ ، أَتَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْدَى إِلَيْهِ رَجُلٌ جِمَارَ وَخْشٍ ، فَأَتَى أَنْ يَأْكُلَهُ ؟ قَالُوا : نَعَمْ . وَلَئِنَّ لَحْمَ صَيْدٍ فَحَرَّمَهُ عَلَى الْمُحْرِمِ ، كَمَا لَوْ ذُلَّ عَلَيْهِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى جَابِرٌ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « صَيْدُ الْبَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ ، أَوْ يُصَنَّدَ لَكُمْ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ^(١٣) ، وَقَالَ : هُوَ أَحْسَنُ حَدِيثٍ فِي الْبَابِ . وَهَذَا صَرِيحٌ فِي الْحُكْمِ ، وَفِيهِ جَمْعٌ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ ، وَبَيَانُ الْمُخْتَلِفِ مِنْهَا ، فَإِنَّ تَرْكَ النَّبِيِّ ﷺ لِلْأَكْلِ مِمَّا أَهْدَى إِلَيْهِ ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِعَلِّهِ أَنْهُ صَيْدٌ مِنْ أَجْلِهِ أَوْ ظَنَّهُ ، وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى ذَلِكَ ، لِمَا ^(١٤) قَدْ ثَبَتَ ^(١٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ ، وَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ بِأَكْلِ الْجِمَارِ الَّذِي صَادَهُ . وَعَنْ طَلْحَةَ ، أَنَّهُ أَهْدَى لَهُ طَيْرٌ ، وَهُوَ رَاقِدٌ ، فَأَكَلَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ وَهُمْ مُحْرِمُونَ ، وَتَوَرَّعَ بَعْضٌ ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ طَلْحَةُ وَفَّقَ ^(١٦) مَنِ أَكَلَهُ ، وَقَالَ : أَكَلْتَاهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١٧) . وَفِي « الْمَوْطَأِ » ^(١٨) ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ يَرْيُدُ مَكَّةَ

(١٣) أخرجه أبو داود ، في : باب لحم الصيد للمحرم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٢٩ .
والتِّرْمِذِيُّ ، في : باب ما جاء في أكل الصيد ... ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ٧٥ . والنسائي ،
في : باب إذا أشار المهرم إلى الصيد ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٤٧ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٨٧ . والبيهقي ، في : باب ما لا يأكل المهرم ... ، من كتاب
الحج . السنن الكبرى ٥ / ١٩٠ .

(١٤-١٥) في ب ، م : « قدمت » .

(١٥) في م : « وافق » . ومعنى « وفق » : صوّب .

(١٦) في : باب تحريم الصيد للمحرم ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٣ / ٨٥٥ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب ما يجوز للمحرم أكله من الصيد ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٨٢ .
والدارمي ، في : باب في أكل لحم الصيد ... ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٣٩ . والبيهقي ، في :
باب ما يأكل المهرم ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ١٨٨ .

(١٧) في : باب ما يجوز للمحرم أكله من الصيد ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٥١ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب ما يجوز للمحرم أكله ، من كتاب المناسك ، وفي : باب إباحة أكل لحوم حمر
الوحش ، من كتاب الصيد والذباح . المجتبى ٥ / ١٤٣ ، ٧ / ١٨١ . والبيهقي ، في : باب ما يأكل المهرم
من الصيد ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ١٨٨ .

وهو مُحرَّم ، حتى إذا كان بالروحاء^(١٨) ، إذا حِمَارٌ وَخَشِي عَقِيرٌ ، فجاء البهزي وهو صَاحِبُهُ ، فقال : يا رسول الله ، شَأْنُكُمْ بهذا / الحِمَارِ . فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أبا بكرٍ فَنَسَمَهُ بَيْنَ الرَّفَاقِ . وهو حَدِيثٌ صَحِيحٌ . وَأَحَادِيثُهُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ذِكْرُ أَنَّهُ صَيْدٌ مِنْ أَجْلِهِمْ ، فَيَتَعَيَّنُ^(١٩) ضَمُّ هَذَا الْقَيْدِ إِلَيْهَا لِحَدِيثِنَا ، وَجَمْعًا بَيْنَ الْأَحَادِيثِ ، وَدَفْعًا لِلتَّنَاقُضِ عَنِهَا ، وَلَأنَّهُ صَيْدٌ لِلْمُحْرِمِ ، فَحَرَمٌ ، كَمَا لَوْ أَمَرَ أَوْ أَعَانَ .

فصل : وما حَرَّمَ عَلَى الْمُحْرِمِ ، لِكَوْنِهِ صَيْدٌ مِنْ أَجْلِهِ ، أَوْ ذَلَّ عَلَيْهِ ، أَوْ أَعَانَ عَلَيْهِ ، لَمْ يَحْرَمْ عَلَى الْحَلَالِ أَكْلُهُ ؛ لِقَوْلِ عَلِيٍّ ، أَطْعَمُوهُ حَلَالًا^(٢٠) . وَقَدْ بَيَّنَّا حَمْلَهُ عَلَى أَنَّهُ صَيْدٌ مِنْ أَجْلِهِمْ ، وَحَدِيثِ الصَّعْبِ بْنِ جُثَامَةَ ، حِينَ رَدَّ النَّبِيُّ ﷺ الصَّيْدَ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَنْتَهَ عَنْ أَكْلِهِ . وَلَأنَّهُ صَيْدٌ حَلَالٌ ، فَأَيُّحَ لِلْحَلَالِ أَكْلُهُ ، كَمَا لَوْ صَيْدٌ لَهُمْ . وَهَلْ يُبَاحُ أَكْلُهُ لِلْمُحْرِمِ آخَرَ ؟ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ إِبَاحَتُهُ لَهُ ؛ لِقَوْلِهِ : « صَيْدُ الْبَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ ، مَا لَمْ تَصِيدُوهُ ، أَوْ يُصَنَّدَ لَكُمْ » . وَهُوَ قَوْلُ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ لِأنَّهُ رَوَى أَنَّهُ أَهْدَى إِلَيْهِ صَيْدٌ ، وَهُوَ مُحْرِمٌ ، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ : كُلُوا . وَلَمْ يَأْكُلْ هُوَ ، وَقَالَ : إِنَّمَا صَيْدٌ مِنْ أَجْلِي^(٢١) . وَلَأنَّهُ لَمْ يُصَنَّدَ مِنْ أَجْلِهِ ، فَحَلَّ لَهُ كَمَا لَوْ^(٢٢) صَادَهُ الْحَلَالُ لِنَفْسِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَحْرَمَ عَلَيْهِ . وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ لِقَوْلِهِ : أَطْعَمُوهُ حَلَالًا ، فَإِنَّا حُرْمٌ^(٢٣) . وَلِقَوْلِ

(١٨) الروحاء : موضع بين مكة والمدينة ، من عمل الفرع ، على نحو من أربعين ميلا . معجم البلدان ٨٢٨ / ٢ ، ٨٢٩ .

(١٩) في م : « فَيَتَعَيَّن » .

(٢٠) تقدم في الصفحة السابقة .

(٢١) أخرجه الإمام مالك ، في : باب ما لا يحل للمحرم ... ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٥٤ . والبيهقي ، في : باب ما لا يأكل المحرم ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ١٩١ . والبيهقي ، في : باب جواز أكل لحم الصيد ... ، من كتاب الحج . شرح السنة ٧ / ٢٦٤ .

(٢٢) سقط من : م .

النَّبِيُّ ﷺ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ : « هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا ؟ » قَالُوا : لَا ، قَالَ : « فَكُلُّوهُ »^(٢٣) . فَمَفْهُومُهُ أَنَّ إِشَارَةَ وَاحِدٍ مِنْهُمْ تُحَرِّمُهُ عَلَيْهِمْ .

فصل : إِذَا قَتَلَ الْمُحْرِمُ الصَّيْدَ ، ثُمَّ أَكَلَهُ ، ضَمِنَهُ لِلْقَتْلِ دُونَ الْأَكْلِ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : يَضْمَنُهُ لِلْأَكْلِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ أَكَلَ مِنْ صَيْدٍ مُحْرَمٍ عَلَيْهِ ، فَيَضْمَنُهُ^(٢٤) ، كَمَا لَوْ أَكَلَ مِمَّا صِيدَ لِأَجْلِهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ صَيْدٌ مَضْمُونٌ بِالْجَزَاءِ ، فَلَمْ يَضْمَنْ ثَانِيًا ، كَمَا لَوْ أَتْلَفَهُ بِغَيْرِ الْأَكْلِ ، وَكَصَيْدِ الْحَرَمِ إِذَا قَتَلَهُ الْحَلَالُ وَأَكَلَهُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ قَتَلَهُ مُحْرِمٌ آخَرَ ، ثُمَّ أَكَلَ هَذَا مِنْهُ ، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ ؛ لِأَنَّا ذَكَرْنَا . وَلَئِنْ تَحْرِيمُهُ لِكُونِهِ مَيْتَةً ، وَالْمَيْتَةُ لَا تُضْمَنُ بِالْجَزَاءِ . وَكَذَلِكَ إِنْ حُرِّمَ عَلَيْهِ أَكْلُهُ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ ، أَوْ الْإِعَانَةِ^(٢٥) عَلَيْهِ ، فَأَكَلَ مِنْهُ ، لَمْ يَضْمَنْ ؛ لِأَنَّهُ صَيْدٌ مَضْمُونٌ بِالْجَزَاءِ مَرَّةً ، فَلَا يَجِبُ بِهِ جَزَاءٌ ثَانٍ ، كَمَا لَوْ أَتْلَفَهُ . وَإِنْ أَكَلَ مِمَّا صِيدَ لِأَجْلِهِ ، ضَمِنَتْهُ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ . وَقَالَ لِلشَّافِعِيِّ / فِي الْقَدِيمِ . وَقَالَ فِي الْجَدِيدِ : لَا جَزَاءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ أَكَلَ لِلصَّيْدِ ، فَلَمْ يَجِبْ بِهِ الْجَزَاءُ ، كَمَا لَوْ قَتَلَهُ ثُمَّ أَكَلَهُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ إِثْلَافٌ مُنْتَوِعٌ مِنْهُ لِحُرْمَةِ الْإِخْرَامِ ، فَتَعَلَّقَ بِهِ الضَّمَانُ ، كَالْقَتْلِ . أَمَّا إِذَا قَتَلَهُ ، ثُمَّ أَكَلَهُ ، لَا يُحْرَمُ لِلْإِثْلَافِ ، إِنَّمَا حُرِّمَ لِكُونِهِ مَيْتَةً . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ بِمِثْلِهِ مِنَ اللَّحْمِ ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ مَضْمُونٌ بِمِثْلِهِ مِنَ النَّعِيمِ ، فَكَذَلِكَ أَبْعَاضُهُ تُضْمَنُ بِمِثْلِهَا ، بِخِلَافِ حَيَوَانَ الْأَدَمِيِّ ، فَإِنَّهُ يُضْمَنُ^(٢٦) بِقِيَمَتِهِ ، فَكَذَلِكَ أَبْعَاضُهُ .

فصل : وَإِذَا ذَبَحَ الْمُحْرِمُ الصَّيْدَ صَارَ مَيْتَةً ، يُحْرَمُ أَكْلُهُ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ . وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَالْقَاسِمِ ، وَسَالِمٍ ، وَمَالِكٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ،

(٢٣) تقدم تخريجها في صفحة ١٣٢ .

(٢٤) في الأصل ، ١ : « يضمنه » .

(٢٥) في ب ، م : « والإعانة » .

(٢٦) في الأصل : « يضمنه » .

ولإسحاق ، وأصحاب الرأي . وقال الحكم ، والثوري ، وأبو ثور : لا بأس بأكله . قال ابن المنذر : وهو بمنزلة ذبيحة السارق . وقال عمرو بن دينار ، وأيوب السخyani : يأكله الحلال . وحكى عن الشافعي قول قديم ، أنه يحل لغيره الأكل منه ؛ لأن من أباح ذكاته غير الصيد أباح الصيد ، كالحلال . ولنا ، أنه حيوان حرم عليه ذبحه لحق الله تعالى ، فلم يحل بذبحه كالمجوسي ، وبهذا فارق سائر الحيوانات ، وفارق غير الصيد ، فإنه لا يحرم ذبحه ، وكذلك الحكم في صيد الحرم إذا ذبحه الحلال .

فصل : إذا اضطرر المخرج ، فوجد صيدا وميته ، أكل الميتة . وبهذا قال الحسن ، والثوري ، ومالك . وقال الشافعي ، وإسحاق ، وابن المنذر : يأكل الصيد . وهذه المسألة مبنية على أنه إذا ذبح الصيد كان ميتة ، فيساوي الميتة في التحريم ، ويمتاز بإيجاب الجزاء ، وما يتعلق به من هتك حرمة الإحرام ، فلذلك كان أكل الميتة أولى ، إلا أن لا تطيب نفسه بأكلها ، فيأكل الصيد ، كما لو لم يجد غيره .

٥٨٠ - مسألة : قال : (وَلَا يَطَيَّبُ الْمُخْرِمُ)

أجمع أهل العلم على أن المخرج ممنوع من الطيب . وقد قال النبي ﷺ في (١) المخرج الذي وقصته راحلته (٢) : « لَا تَمْسُوهُ بِطِيبٍ » . رواه مسلم (٣) . وفي لفظ : « لَا تُحَنِّطُوهُ » . متفق عليه (٤) . فلما منع الميت من الطيب لإحرامه ، فالحي أولى . ومتى تطيب ، فعليه الفدية ؛ لأنه استعمل ما حرمه الإحرام ، / فوجب عليه الفدية ، كاللباس . ومعنى الطيب : ما يطيب رائحته ، ويتخذ

٢٩٤

(١) في م : « أن » خطأ .

(٢) وقصته راحلته : رمت به فدفقت عنقه .

(٣) تقدم تحريكه في : ٣ / ٣٧٦ .

لِلشَّمِّ ، كَالْمِسْكِ ، وَالْمَنْبَرِ ، وَالْكَافُورِ ، وَالْغَالِيَةِ ، وَالزَّعْفَرَانِ ، وَمَاءِ الْوَرْدِ ،
وَالْأَذْهَانِ الْمُطَيَّبَةِ ، كَذَهْنِ الْبَنْفَسِجِ وَنَحْوِهِ .

**فصل : والتَّبَاتُ الَّذِي تُسْتَطَابُ رَائِحَتُهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْرِبَ : أَحَدُهَا ، مَا لَا
يَنْبُتُ لِلطَّيْبِ ، وَلَا يَتَّخِذُ مِنْهُ ، كَنَبَاتِ الصَّحَرَاءِ ، مِنَ الشَّيْجِ وَالْقَيْصُومِ
وَالْمُخْرَامَى ، وَالْفَوَاكِهِ كُلِّهَا مِنَ الْأَثْرَجِ وَالثَّقَاجِ وَالسَّفَرَجَلِ وَغَيْرِهِ ، وَمَا يَنْبُتُ الْأَدْمِيُونَ
لِغَيْرِ قَصْدِ الطَّيْبِ ، كَالْحِنَاءِ وَالْمُصْفَرِّ ، فَمُبَاحٌ شَمُّهُ ، وَلَا فِذْيَةٌ فِيهِ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ
خِلَافًا ، إِلَّا مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَشُمَّ شَيْئًا مِنْ ثَبْتٍ^(٤)
الْأَرْضِي ، مِنَ الشَّيْجِ وَالْقَيْصُومِ وَغَيْرِهِمَا . وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَوْجَبَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا ،
فَإِنَّهُ لَا يَقْصِدُ لِلطَّيْبِ ، وَلَا يَتَّخِذُ مِنْهُ طَيْبٌ ، أَشْبَهَ^(٥) سَائِرِ ثَبْتٍ^(٥) الْأَرْضِي . وَقَدْ
رَوَى أَنَّ أَزْوَاجَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُنَّ يُحْرِمْنَ فِي الْمَعْصَفَرَاتِ^(٦) . الثَّانِي ، مَا يَنْبُتُهُ
الْأَدْمِيُونَ لِلطَّيْبِ ، وَلَا يَتَّخِذُ مِنْهُ طَيْبٌ ، كَالرَّيْحَانِ الْفَارِسِيِّ ، وَالْمَرْزُجُوشِ^(٧)
وَالْتَّرَجِسِيِّ ، وَالْبَرِّمِ^(٨) ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَبَاحُ بِغَيْرِ فِذْيَةٍ . قَالَهُ عِثَانُ بْنُ
عَفَانَ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَإِسْحَاقُ . وَالْآخَرُ ، يَحْرُمُ شَمُّهُ ،
فَإِنْ فَعَلَ فَعَلِيَ الْفِذْيَةُ . وَهُوَ قَوْلُ جَابِرٍ ، وَابْنِ عَمَرَ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، لِأَنَّهُ
يَتَّخِذُ لِلطَّيْبِ ، فَاشْتَبَهَ الْوَرْدَ . وَكَرِهَهُ مَالِكٌ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَلَمْ يُوجِبُوا فِيهِ**

(٤) فِي ب ، م : « نَبَات » .

(٥-٥) فِي م : « نَبَات » .

(٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ عَائِشَةَ تَعْلِيْقًا ، فِي : بَابِ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ
٢ / ١٦٩ . وَوَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الْعَصْفَرِ لَيْسَ طَيْبٌ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكِبَرَى ٥ / ٥٩ .
وَأَخْرَجَهُ الْإِسْلَامُ مَالِكٌ ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ ، فِي : بَابِ لِبْسِ الثِّيَابِ الْمَصْبُغَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . الْمَوْطَأُ
١ / ٣٢٦ . وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ .

(٧) فِي م : « وَالْمَرْزُجُوشِ » ، وَهِيَ بِمَعْنَى ، وَهِيَ مِنَ الرِّيحَاتِ دَقِيقُ الْوَرَقِ يَزْهَرُ أَيْضًا عَطْرِي . الْمَرْبِ ٣٥٧ ،
الْأَلْفَاظُ الْفَارَسِيَّةُ الْمَعْرُوبَةُ ١٤٤ .

(٨) الْبَرِّمُ : زَهْرٌ أَصْفَرٌ طَيِّبٌ الرَّائِحَةُ لِشَجَرَةٍ تَسْمَى شَجَرَةَ إِبْرَاهِيمَ . تَكْمَلَةُ الْمَعَاجِمِ الْعَرَبِيَّةِ ، لِلدُّوْرِيِّ . النُّسَخَةُ
العَرَبِيَّةُ ١ / ٣١١ .

شيئا . وكلام أحمد فيه مُحْتَمِلٌ لهذا ؛ فإنه قال في الرَّيْحَانِ : ليس من آلة الْمُخْرِمِ . ولم يَذْكُرْ فِدْيَتَهُ ^(٩) ؛ وذلك لأنه لا يُتَّخَذُ منه طيبٌ ، فأشبههُ الْمُصْفَرُّ . الثالث ، ما يَنْبُتُ لِلطَّيْبِ ، ويُتَّخَذُ منه طيبٌ ، كالْوَرْدِ وَالبَنْفَسَجِ وَاليَاسَمِينِ وَالخَيْرِيِّ ^(١٠) ، فهذا إذا اسْتَعْمَلَهُ وَشَمَّهُ ، ففيهِ الْفِدْيَةُ ؛ لأنَّ الْفِدْيَةَ تَجِبُ فيما يُتَّخَذُ منه ، فكذلك في أَصْلِهِ . وعن أحمد ، رَوَايَةٌ أُخْرَى في الْوَرْدِ : لا فِدْيَةُ عَلَيْهِ في شَمِّهِ ؛ لأنه زَهْرٌ شَمُّهُ على جِهَتِهِ ، أشبهَ زَهْرَ سَائِرِ الشَّجَرِ . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ في هذا والذي قبله رَوَايَتَيْنِ . والأوَّلَى تَحْرِيمُهُ ؛ لأنه يَنْبُتُ لِلطَّيْبِ ، ويُتَّخَذُ منه ، أشبهَ الرَّغْفَرَانَ وَالْعَبَّيرَ . قال القاضي : يُقالُ : إنَّ الْعَبَّيرَ ثَمَرُ شَجَرٍ ، وكذلك الْكَافُورُ .

٢٩/٤ ظ / فصل : وَمَنْ ^(١١) مَسَّ مِنَ الطَّيْبِ ما يَلْقَى بِيَدِهِ ، كَالْعَالِيَةِ ، وَمَاءِ الْوَرْدِ ، وَالْمِسْكِ الْمَسْحُوقِ الَّذِي يَلْقَى بِأَصَابِعِهِ ، فعليه الْفِدْيَةُ ؛ لأنه مُسْتَعْمَلٌ ^(١٢) لِلطَّيْبِ . وإن مَسَّ ما لا يَلْقَى بِيَدِهِ ، كَالْمِسْكِ غَيْرِ الْمَسْحُوقِ ، وَقَطَعَ ^(١٣) الْكَافُورَ ، وَالْعَبَّيرَ ، فلا فِدْيَةُ ؛ لأنه غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ لِلطَّيْبِ . فإن شَمَّهُ ، فعليه الْفِدْيَةُ ؛ لأنه يُسْتَعْمَلُ هكذا . وإن شَمَّ الْعُودَ ، فلا فِدْيَةُ عَلَيْهِ ؛ لأنه لا يُطَيَّبُ بِهِ هكذا .

٥٨١ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يَلِيسُ ثَوْبًا مَسَّهُ وَرْسٌ وَلَا زَعْفَرَانٌ وَلَا طِيبٌ) لا نَعْلَمُ بين ^(١) أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا في هذا . وهو قولُ جَابِرٍ ، وابنِ عَمْرٍ ، ومَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وأبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . قال ابنُ عَبْدِ الْبَرِّ : لا خِلَافَ

(٩) في الأصل ، ا : « فدية » .

(١٠) الخيري : نبت له زهر ، وغلب على أصفره ، يستخرج منه دهن .

(١١) في ا ، ب ، م : « وإن » .

(١٢) في الأصل : « يستعمل » .

(١٣) في الأصل : « وأقطع » .

(١-١) في الأصل : « العلماء » .

في هذا بين العلماء ، وقد قال النبي ﷺ : « لا تلبسوا من الثياب شيئا مسه الزعفران ، ولا الورس » . متفق عليه ^(١) . فكل ما صُيغ برغفران أو ورس ، أو غمس في ماء ورد ، أو بخر يعود ، فليس للمحرم لبسه ، ^(٢) ولا الجلوس عليه ، ولا التوم عليه . ^(٣) نص أحمد عليه . وذلك لأنه استعمل له ، فأشبه لبسه . ومتى لبسه ، أو استعمله ، فعليه الفدية . وبذلك قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : إن كان رطباً يلي بدنه ، أو يابساً ينفض ، فعليه الفدية ، وإلا فلا ؛ لأنه ليس بمطيب . ولنا ، أنه منهي عنه لأجل الإحرام فلزمته الفدية به ^(٤) ، كاستعمال الطيب في بدنه . ولأنه محرم استعمال ثوباً مطيباً ، فلزمته الفدية به كالرطب . فإن غسله حتى ذهب ما فيه من ذلك ، فلا بأس به عند جميع العلماء .

فصل : وإن انقطعت رائحة الثوب ، لطول الزمن عليه ، أو لكونه صُيغ بغيره ، فعَلَبَ عليه ، بحيث لا يفوح له رائحة إذا رُش فيه الماء ، فلا بأس باستعماله ، لزوال الطيب منه . وهذا قال سعيد بن المسيب ، والحسن ، والنخعي ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي . وروى ذلك عن عطاء ، وطاوس . وكرة ذلك ^(٥) مالك إلا أن يغسل ويذهب لونه ؛ لأن عين الزعفران ونحوه فيه . ولنا ، أنه إنما نهى عنه من أجل رائحته ، وقد ذهب بالكلفة . فأما إن لم يكن له رائحة في الحال ، لكن كان ^(٦) بحيث إذا رُش فيه ماء فاح ريحه ، ففيه الفدية ؛ / لأنه مطيب ^(٨) بطيب ، بدليل أن رائحته تظهر عند رش الماء فيه ، والماء لا رائحة

٣٠/٤

(٢) تقدم تحريمه في صفحة ١١٩ .

(٣-٣) سقط من : ١ .

(٤-٤) سقط من : الأصل .

(٥) سقط من : الأصل .

(٦) سقط من : م .

(٧) سقط من : ١ .

(٨) في ١ ، ب ، م : مطيب .

له ، وإنما هي من الصَّبِغِ الذي فيه . فَأَمَّا إِنْ قَرَشَ فَوْقَ الثَّوْبِ ثَوْبًا صَفِيحًا يَمْنَعُ الرَّائِحَةَ وَالْمُبَاشَرَةَ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ بِالْجُلُوسِ وَالتَّوَمُّ عَلَيْهِ . وَإِنْ كَانَ الْحَائِلُ بَيْنَهُمَا ثِيَابَ بَدَنِهِ ، فَفِيهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ يُمْنَعُ مِنْ اسْتِعْمَالِ الطَّيِّبِ فِي الثَّوْبِ ^(٩) الذي عليه ، كَمَنْعِهِ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ فِي بَدَنِهِ .

٥٨٢ - مسألة ؛ قال : (وَلَا بَأْسَ بِمَا صُبِغَ بِالْمُصْفَرِّ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْمُصْفَرَ لَيْسَ بِطَيِّبٍ ، وَلَا بَأْسَ بِاسْتِعْمَالِهِ وَشَمِّهِ ، وَلَا بِمَا صُبِغَ بِهِ . وَهَذَا قَوْلُ جَابِرٍ ، وَابْنِ عَمَرَ ، وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ ، وَعَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَعَنْ عَائِشَةَ ، وَأَسْمَاءَ ، وَأَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُنَّ كُنَّ يُحْرِمْنَ فِي الْمُعْصَفَرَاتِ ^(١٠) . وَكَرِهَهُ مَالِكٌ إِذَا كَانَ يَنْتَفِضُ فِي جَسَدِهِ ^(١١) ، وَلَمْ يُوجِبْ فِيهِ فِدْيَةٌ . وَمَنْعَ مِنْهُ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ ، وَشَبَّهُوهُ بِالْمُورِسِ وَالْمَرْعَرِ ؛ لِأَنَّهُ صُبِغَ طَيِّبَ الرَّائِحَةِ ، فَأَشَبَّهُ ذَلِكَ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ ^(١٢) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى النِّسَاءَ فِي إِحْرَامِهِنَّ عَنْ الْقَفَازَيْنِ وَالنَّقَابِ ، وَمَا مَسَّ الْوَرَسَ وَالزُّعْفَرَانَ مِنَ الثِّيَابِ ، وَلَتَلْبَسَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا أَحَبَّتْ مِنَ الْوَانِ الثِّيَابِ ، مِنْ مُعْصَفَرٍ ، أَوْ خَزٍّ ، أَوْ حَلْيٍ ، أَوْ سَرَائِلَ ، أَوْ قَمِيصٍ ، أَوْ خُفٍّ . وَرَوَى ^(١٣) الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي الْمَتَامِلِكِ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ سَعْدٍ ^(١٤) ، قَالَتْ : كُنَّ ^(١٥) أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ يُحْرِمْنَ ^(١٦) فِي الْمُعْصَفَرَاتِ . وَلِأَنَّهُ

(٩) سقط من : أ ، ب .

(١٠) تقدم تخريجهم في صفحة ١٤١ .

(١١) في م : بدنه .

(١٢) في : باب ما يلبس المحرم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٢٤ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٢ .

(١٣) في الأصل ، أ : ورواه .

(١٤) هي بنت سعد بن أبي وقاص ، رضى الله عنه ، تقدم التعريف بها في ٢ / ٣٩٧ ، وقيل : إنها رأت سنا من أمهات المؤمنين .

(١٥) في ب ، م : كنا .

(١٦) في ب ، م : نحر .

قَوْلَ مَنْ سَمَّيْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفًا ، وَلَئِنَّهُ لَيْسَ بِطَبِيبٍ ، فَلَمْ يُكْرَهْ مَا صُبَّعَ بِهِ ، كَالسَّوَادِ ، وَالْمَصْبُوعُ بِالْمَعْرَةِ^(٨) ، وَأَمَّا الْوَرُسُ وَالزَّرْعَفَرَانُ فَإِنَّهُ طَبِيبٌ ، بِخِلَافِ مَنْ أَلْتَنَّا .

فصل : وَلَا تَأْسَ بِالْمُمْتَقِّ ، وَهُوَ الْمَصْبُوعُ بِالْمَعْرَةِ ؛ لِأَنَّهُ مَصْبُوعٌ بِطَبِيبٍ لَا بِطَبِيبٍ ، وَكَذَلِكَ الْمَصْبُوعُ بِسَائِرِ الْأَصْبَاغِ ، سِوَى مَا ذَكَرْنَا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةُ ، إِلَّا مَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِتَحْرِيمِهِ ، أَوْ مَا^(٩) كَانَ فِي مَعْنَاهُ ، وَلَيْسَ هَذَا كَذَلِكَ . وَأَمَّا الْمَصْبُوعُ بِالرِّيَاحِينَ ، فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الرِّيَاحِينَ فِي نَفْسِهَا ، فَمَا مُنِعَ الْمُحْرِمُ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ ، مُنِعَ^(١٠) لَيْسَ الْمَصْبُوعُ بِهِ ، / إِذَا ظَهَرَتْ رَاحَتُهُ ، وَإِلَّا فَلَا .

٣٠/٤ ظ

٥٨٣ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَلَا يَقْطَعُ شَعْرًا مِنْ رَأْسِهِ ، وَلَا جَسَدَهُ)

أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنْ اخْتِذِ شَعْرِهِ ، إِلَّا مِنْ عُنْدِ . وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾^(١١) . وَرَوَى كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « لَعَلَّكَ يُؤْذِيكَ هَوَامُّ رَأْسِكَ ؟ » قَالَ : نَعَمْ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اخْلُقْ رَأْسَكَ ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ ، أَوْ انْسُكْ شَاةً » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١٢) . وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْحَلْقَ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ مُحَرَّمًا ، وَشَعْرُ الرَّأْسِ وَالْجَسَدِ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ .

فصل : فَإِنْ كَانَ لَهُ عُنْدَرٌ ، مِنْ مَرَضٍ ، أَوْ وَقَعَ فِي رَأْسِهِ قَمَلٌ ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يَتَضَرَّرُ بِإِبْقَاءِ الشَّعْرِ ، فَلَهُ إِزَالَتُهُ ، لِلْأَيَّةِ وَالْخَبَرِ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : ﴿ فَمَنْ كَانَ

(٨) المفرة : الطين الأحمر يصبغ به .

(٩) في ١ ، ب ، م ، د : « وما » .

(١٠) في م : « مع » خطأ .

(١١) سورة البقرة ١٩٦ .

(١٢) تقدم تحريجه في صفحة ١١٥ .

مِنْكُمْ مَرِيضًا ﴿٣٠﴾. أَيِ بَرَأْسِهِ قُرُوحٌ ، ﴿٣١﴾ أَوْ بِهِ أَدَى مِنْ رَأْسِهِ ﴿٣٢﴾. أَيِ قَمَلٍ .
ثم يَنْظُرُ ؛ فَإِنْ كَانَ الضَّرَرُ اللَّاحِظُ بِهِ مِنْ نَفْسِ الشَّعْرِ ، مِثْلُ أَنْ يَنْبُتَ فِي عَيْنَيْهِ (٣٤) ،
أَوْ طَالَ حَاجِبَاهُ فَعَطَّيَا عَيْنَيْهِ ، فَلَهُ قَلْعُ مَا فِي الْعَيْنِ ، وَقَطْعُ مَا اسْتَرْسَلَ عَلَى عَيْنَيْهِ ،
وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الشَّعْرَ آذَاهُ ، فَكَانَ لَهُ دَفْعُ أَذْيَتِهِ بغيرِ فِدْيَةٍ ، كَالصَّيْدِ إِذَا صَالَ
عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ الْأَدَى مِنْ غَيْرِ الشَّعْرِ ، لَكِنْ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ إِزَالَةِ الْأَدَى إِلَّا بِإِزَالَةِ
الشَّعْرِ ، كَالْقَمَلِ وَالْقُرُوحِ بِرَأْسِهِ ، أَوْ صُدَاعِ بَرَأْسِهِ ، أَوْ شِدَّةِ الْحَرِّ عَلَيْهِ لِكَثْرَةِ
شَعْرِهِ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ قَطَعَ الشَّعْرَ لِإِزَالَةِ ضَرَرٍ غَيْرِهِ ، فَأَشْبَهَ أَكْلَ الصَّيْدِ
لِلْمَحْمَصَةِ . فَإِنْ قِيلَ : فَالْقَمَلُ مِنْ ضَرَرِ الشَّعْرِ ، وَالْحَرُّ سَبَبُهُ كَثْرَةُ الشَّعْرِ . قُلْنَا :
لَيْسَ الْقَمَلُ مِنَ الشَّعْرِ ، وَإِنَّمَا لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْمَقَامِ فِي الرَّأْسِ إِلَّا بِهِ ، فَهُوَ مَحَلٌّ
لَهُ ، لَا سَبَبٌ فِيهِ . وَكَذَلِكَ الْحَرُّ مِنَ الزَّمَانِ ، بِدَلِيلِ أَنْ الشَّعْرَ يُوجَدُ فِي زَمَنِ
الْبَرْدِ ، فَلَا يَتَأَذَّى بِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٥٨٤ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يَقْطَعُ ظُفْرًا إِلَّا أَنْ يَنْكَسِرَ)

أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنْ قَلْعِ أَظْفَارِهِ ، إِلَّا مِنْ غُذْرِ ؛ لِأَنَّ
قَطْعَ الْأَظْفَارِ إِزَالَةُ جُزْءٍ يَتَرَفُّهُ بِهِ ، فَحَرْمٌ ، كإِزَالَةِ الشَّعْرِ . فَإِنْ انْكَسَرَ ، فَلَهُ إِزَالَتُهُ
مِنْ غَيْرِ فِدْيَةٍ تَلْزُمُهُ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ تَحَفَّظَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، / ٣١/٤
أَنَّ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يُزِيلَ ظُفْرَهُ بِنَفْسِهِ إِذَا انْكَسَرَ . وَلِأَنَّ مَا انْكَسَرَ يُؤْذِيهِ وَيُؤْلِمُهُ ، فَأَشْبَهَ
الشَّعْرَ النَّابِتَ فِي عَيْنِهِ ، وَالصَّيْدَ الصَّائِلَ عَلَيْهِ . فَإِنْ قَصَّ أَكْثَرَ مِمَّا انْكَسَرَ ، فَعَلِيهِ
الْفِدْيَةُ لِذَلِكَ الرَّائِدِ ، كَمَا لَوْ قَطَعَ مِنَ الشَّعْرِ أَكْثَرَ مِمَّا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ . وَإِنْ احتَاجَ إِلَى
مُدَاوَاةٍ قَرَحَةٍ (٣٥) ، فَلَمْ يُمْكِنَهُ إِلَّا بِقَصِّ أَظْفَارِهِ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ لِذَلِكَ . قَالَ ابْنُ

(٣) سورة البقرة ١٩٦ .

(٤) في ١ ، ب ، م ، هـ : عَيْنُهُ .

(١) في الأصل : « قُرُوحُهُ » .

القَاسِمُ^(١) ، صَاحِبُ مَالِكٍ : لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَرَاَلَ مَا مُنِعَ إِزَالَتَهُ لِضَرَرٍ فِي غَيْرِهِ ، فَأُشْبِهَ خَلْقَ رَأْسِهِ دَفْعًا لِضَرَرٍ قَمْلِهِ . وَإِنْ وَقَعَ فِي أَطْفَالِهِ مَرَضٌ ، فَأَرَاَهَا لَدُنْكَ الْمَرَضِ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ أَرَاَهَا لِإِزَالَةِ مَرَضِهَا ، فَأُشْبِهَ قَصَّهَا لِكَسْرِهَا .

٥٨٥ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يَنْظُرُ فِي الْمَرْأَةِ لِاصْلَاحِ شَيْءٍ)

يَعْنِي لَا يَنْظُرُ فِيهَا لِإِزَالَةِ شَعَثٍ ، أَوْ تَسْوِيَةِ شَعْرٍ ، أَوْ شَيْءٍ مِنَ الزَّيْنَةِ . قَالَ أَحْمَدُ : لَا بَأْسَ أَنْ يَنْظُرَ فِي الْمَرْأَةِ ، وَلَا يُصْلِحُ شَعْتًا ، وَلَا يَنْقُضُ عَنْهُ غُبَارًا . وَقَالَ أَيْضًا : إِذَا كَانَ يُرِيدُ بِهِ زَيْنَةً فَلَا . قِيلَ : فَكَيْفَ يُرِيدُ زَيْنَةً ؟ قَالَ : يَرَى شَعْرَةً فَيُسَوِّيُهَا . وَرَوَى نَحْوَ ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ . وَالْوَجْهُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ فِي حَدِيثٍ : « إِنْ الْمُحْرِمَ الْأَشْعَثَ الْأَغْبَرَ » . وَفِي آخَرَ : « إِنْ اللَّهَ يُبَاهِي بِأَهْلِ عَرَفَةَ مَلَائِكَتُهُ ، فَيَقُولُ : يَا مَلَائِكَتِي ، انْظُرُوا إِلَى عِبَادِي ، قَدْ أَتَوْنِي شَعْتًا غُبْرًا ضَاحِكِينَ »^(١) . أَوْ كَمَا جَاءَ لَفْظُ^(٢) الْحَدِيثِ . فَإِنْ نَظَرَ فِيهَا لِحَاجَةٍ ، كَمُدَاوَاةِ جُرْحٍ ، أَوْ إِزَالَةِ شَعْرٍ يَنْبُتُ فِي عَيْنِهِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا أَبَاحَ الشَّرْعُ لَهُ فِعْلُهُ ، فَلَا بَأْسَ ، وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ بِالنَّظَرِ فِي الْمَرْأَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ أَدَبٌ لَا شَيْءَ عَلَى تَارِكِهِ . لَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَوْجَبَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا . وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، وَعَمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، أَنَّهُمَا كَانَا يَنْظُرَانِ فِي الْمَرْأَةِ ، وَهِيَ مُحْرِمَانِ .

٥٨٦ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يَأْكُلُ مِنَ الزَّغْفَرَانِ مَا يَجِدُهُ رِيحَهُ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الزَّغْفَرَانَ وَغَيْرَهُ مِنَ الطَّيِّبِ ، إِذَا جُعِلَ فِي مَأْكُولٍ أَوْ مَشْرُوبٍ ،

(٢) عبد الرحمن بن القاسم بن خالد العتقي ، فقيه الديار المصرية ، وصاحب « المدونة » ، توفي سنة إحدى وتسعين ومائة . ترتيب المدارك ٢ / ٤٣٣ - ٤٤٧ ، الديباج المذهب ١ / ٤٦٥ - ٤٦٨ .

(١) أي بارزين للشمس .

وأخرجه البيهقي ، في : باب الحاج أشعث ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ٥٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٢٤ ، ٣٠٥ .

(٢) في ١ : « في لفظ » .

فلم تَذْهَبْ رَائِحَتُهُ ، لم يَتَّخِ لِلْمُخْرِمِ تَنَاوُلُهُ ، نَيْحًا كَانَ أَوْ قَدْ مَسَّتْهُ النَّارُ . وبهذا قال الشَّافِعِيُّ . وكان مَالِكٌ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ لَا يَرَوْنَ بِمَا مَسَّتْ النَّارُ مِنَ الطَّعَامِ بَأْسًا ، ^(١) «سَوَاءٌ ذَهَبَ لَوْثُهُ وَرِيحُهُ وَطَعْمُهُ ، أَوْ بَقِيَ ذَلِكَ كُلُّهُ ؛ لِأَنَّهُ بِالطَّبِيخِ . / اسْتَحَالَ عَنْ كَوْنِهِ طَيِّبًا . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَطَاوُسٍ ، أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَرَوْنَ بِأَكْلِ الْخُشْكَنَاتِجِ ^(٢) الْأَصْفَرِ بَأْسًا » ، وَكَرِهَهُ الْقَاسِمُ ابْنُ مُحَمَّدٍ ، وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ . وَلَنَا ، أَنَّ الْاسْتِمْتَاعَ بِهِ ، وَالْتَرَفُّ بِهِ ، حَاصِلٌ مِنْ حَيْثُ الْمُبَاشَرَةُ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ كَانَ نَيْحًا ، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الطَّبِيخِ رَائِحَتُهُ ، وَهِيَ بَاقِيَةٌ ، وَقَوْلُ مَنْ أَبَاحَ الْخُشْكَنَاتِجَ الْأَصْفَرَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا لَمْ يَبْقَ فِيهِ رَائِحَةٌ ، فَإِنَّ مَا ذَهَبَتْ رَائِحَتُهُ وَطَعْمُهُ ، وَلَمْ يَبْقَ فِيهِ إِلَّا اللَّوْنُ مِمَّا مَسَّتْهُ النَّارُ ، لَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، سِوَى أَنَّ الْقَاسِمَ وَجَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ ، كَرِهَا الْخُشْكَنَاتِجَ الْأَصْفَرَ . وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا بَقِيََتْ رَائِحَتُهُ ؛ لِتَرْوُلِ الْخِلَافِ . فَإِنْ لَمْ تَمَسَّ النَّارُ ، لَكِنْ ذَهَبَتْ رَائِحَتُهُ وَطَعْمُهُ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَكَرِهَ مَالِكٌ ، وَالْحُمَيْدِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، الْمِلْحَ الْأَصْفَرَ ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ مَا مَسَّتْهُ النَّارُ ، وَمَا لَمْ تَمَسَّ . وَلَنَا ، أَنَّ الْمَقْصُودَ الرَّائِحَةَ ، فَإِنَّ الطَّبِيخَ إِنَّمَا كَانَ طَيِّبًا لِرَائِحَتِهِ ، لَا لِلْوَرْنِ ، فَوَجَبَ دَوْرَانِ الْحُكْمِ مَعَهَا دَوْنُهُ .

فصل : فَإِنْ ذَهَبَتْ رَائِحَتُهُ ، وَبَقِيَ لَوْثُهُ وَطَعْمُهُ ، فظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ إِبَاحَتُهُ ؛ لَمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّهَا الْمَقْصُودُ ، فَيَرْوُلُ الْمَنْعُ بِزَوَالِهَا . وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ ، تَحْرِيمُهُ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . قَالَ الْقَاضِي : مُحَالٌ أَنْ تَنْفَلِكَ الرَّائِحَةُ عَنِ الطَّعْمِ ، فَمَتَى بَقِيَ الطَّعْمُ دَلٌّ عَلَى بَقَائِهَا ، فَلِذَلِكَ وَجَبَتْ الْفِدْيَةُ بِاسْتِعْمَالِهِ .

(١-١) سقط من : ١ .

(٢) هكذا ورد بزيادة الجيم في آخره . والخشكان : خبزة تصنع من خالص دقيق الحنطة ، ومغلا بالسكر واللوز أو الفستق ، وتقل .

٥٨٧ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يَذْهَبُ بِمَا فِيهِ طَيْبٌ ، وَمَالًا طَيْبٌ فِيهِ)

أَمَّا الْمُطَيَّبُ مِنَ الْأَذْهَانِ ، كَذَهْنِ الْوَرْدِ وَالْبَنْفَسِجِ وَالزَّيْتِ وَالْخَيْرِ وَاللَّيْنُورِ^(١) ، فَلَيْسَ فِي تَحْرِيمِ الْأَذْهَانِ بِهِ خِلَافٌ فِي الْمَذْهَبِ . وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ . وَكَرِهَ مَالِكٌ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْنَحَابُ الرَّأْيِ ، الْأَذْهَانَ يَذْهَبُ الْبَنْفَسِجِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَيْسَ بِطَيْبٍ . وَلَنَا ، أَنَّهُ يَتَّخَذُ لِلطَّيِّبِ ، وَتَقْصِدُ رَائِحَتَهُ ، فَكَانَ طَيْبًا ، كَمَا الْوَرْدُ . فَأَمَّا مَا لَا طَيْبَ فِيهِ ، كَالزَّيْتِ وَالشَّيْرَجِ وَالسَّمْنِ وَالشَّحْمِ وَذَهْنِ الْبَيَانِ^(٢) السَّادِجِ ، فَتَقَلَّ الْأَثَرُ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ عَنِ الْمُحْرِمِ يَذْهَبُ بِالزَّيْتِ وَالشَّيْرَجِ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ ، يَذْهَبُ بِهِ إِذَا احتَاجَ إِلَيْهِ . وَيَتَدَاوَى الْمُحْرِمُ بِمَا يَأْكُلُ . قَالَ / ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ عَوَامُّ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى أَنَّ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَذْهَبَ بِدَنِّهِ بِالشَّحْمِ وَالزَّيْتِ وَالسَّمْنِ . وَتَقَلَّ الْأَثَرُ جَوَازَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَبِي ذَرٍّ ، وَالْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَالضُّحَّاكِ ، وَغَيْرِهِمْ . وَتَقَلَّ أَبُو دَاوُدَ ، عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : الزَّيْتُ الَّذِي يُؤْكَلُ لَا يَذْهَبُ الْمُحْرِمُ بِهِ رَأْسَهُ . فَظَاهِرُ هَذَا ، أَنَّهُ لَا يَذْهَبُ رَأْسَهُ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَذْهَانِ . وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْنَحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّهُ يُزِيلُ الشَّعْثَ ، وَيُسْكِنُ الشَّعْرَ . فَأَمَّا ذَهْنُ سَائِرِ الْبَدَنِ ، فَلَا تَقْلَمُ عَنْ أَحْمَدَ فِيهِ مَنَعًا . وَقَدْ ذَكَرْنَا إِجْمَاعَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى إِبَاحَتِهِ فِي الْبَدَنِ^(٣) . وَإِنَّمَا الْكَرَاهَةُ فِي الرَّأْسِ خَاصَّةٌ ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ الشَّعْرِ . وَقَالَ الْقَاضِي : فِي إِبَاحَتِهِ فِي جَمِيعِ الْبَدَنِ رِوَايَتَانِ ؛ فَإِنْ فَعَلَهُ فَلَا فِدْيَةَ فِيهِ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ ، سِوَاءَ ذَهْنِ رَأْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُطَيَّبًا . وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُ صَدِّعَ وَهُوَ مُحْرِمٌ ، فَقَالُوا : أَلَا تَذْهَبُكَ بِالسَّمْنِ ؟ قَالَ : لَا . قَالُوا : أَلَيْسَ تَأْكُلُهُ ؟ قَالَ : لَيْسَ أَكُلُهُ كَالْأَذْهَانِ بِهِ . وَعَنْ مُجَاهِدٍ ، قَالَ : إِنْ تَدَاوَى بِهِ فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ . وَقَالَ الَّذِينَ مَنَعُوا

(١) اللينور : ضرب من النبات ، ينبت في المياه الراكنة ، تظهر أوراقه وزهره على سطح الماء .

(٢) البان : شجر لحب ثمره دهن طيب .

(٣) في الأصل ، ب ، م ؛ في البدن .

من دهن الرأس : فيه الفِدْيَةُ ؛ لَأَنَّهُ «مُزِيلٌ لِلشَّعَثِ» ، أَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ مُطَيَّبًا .
وَلَنَا ، أَنَّ وُجُوبَ الْفِدْيَةِ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ ، وَلَا دَلِيلَ فِيهِ مِنْ نَصٍّ وَلَا إِجْمَاعٍ ، وَلَا
يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى الطَّيِّبِ ، فَإِنَّ الطَّيِّبَ يُوجِبُ الْفِدْيَةَ ، وَإِنْ لَمْ يُزَلْ شَعْتًا ، وَيَسْتَوِي
فِيهِ الرَّأْسُ وَغَيْرُهُ ، وَالذَّهْنُ بِخِلَافِهِ ، وَلَأَنَّهُ مَائِعٌ لَا تَجِبُ الْفِدْيَةُ بِاسْتِعْمَالِهِ فِي
الْبَدَنِ^(٥) ، فَلَمْ تَجِبْ بِاسْتِعْمَالِهِ فِي الرَّأْسِ ، كَالْمَاءِ .

٥٨٨ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يَتَعَمَّدُ لِشَمِّ الطَّيِّبِ)

أَي لَا يَقْصِدُ شَمَّهُ مِنْ غَيْرِهِ بِفِعْلٍ مِنْهُ ، نَحْوُ أَنْ يَجْلِسَ عِنْدَ الْعَطَارِينَ لَذَلِكَ ، أَوْ
يَدْخُلَ الْكَعْبَةَ حَالَ تَجْمِيرِهَا ، لِشَمِّ طَيِّبِهَا ، أَوْ يَحْمِلَ مَعَهُ عُقْدَةً فِيهَا مِسْكٌ لِيَجِدَّ
رِيحَهَا . قَالَ أَحْمَدُ : سَبَّحَانَ اللَّهِ ، كَيْفَ يَجُوزُ هَذَا ؟ وَأَبَاحَ الشَّافِعِيُّ ذَلِكَ ، إِلَّا
الْعُقْدَةَ تَكُونُ مَعَهُ يَشْمُهَا ، فَإِنَّ^(١) أَصْحَابَهُ اخْتَلَفُوا فِيهَا ؛ لَأَنَّهُ يَشْمُ الطَّيِّبَ مِنْ
غَيْرِهِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ شَمَّ الطَّيِّبَ قَاصِدًا مُبْتَدِئًا بِهِ فِي الْإِحْرَامِ ،
فَحُرْمٌ ، كَمَا لَوْ بَاشَرَهُ ، يُحَقِّقُهُ أَنَّ الْقَصْدَ شَمُّهُ لَا مُبَاشَرَتُهُ ، بِدَلِيلٍ مَا لَوْ مَسَّ
الْيَاسَ الَّذِي لَا يَتَلَقَّى بِيَدِهِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، وَلَوْ رَفَعَهُ بِخَرْقَةٍ وَشَمَّهُ لَوَجَبَتْ عَلَيْهِ
الْفِدْيَةُ ، وَلَوْ لَمْ يَبَاشِرْهُ ، فَأَمَّا / شَمُّهُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ ، كَالْجَالِسِ عِنْدَ الْعَطَارِ
لِحَاجَتِهِ ، وَدَاخِلِ السُّوقِ ، أَوْ دَاخِلِ الْكَعْبَةِ لِلتَّبَرُّكِ بِهَا^(٢) ، وَمَنْ يَشْتَرِي طَيِّبًا لِنَفْسِهِ
أَوْ لِلتَّجَارَةِ^(٣) وَلَا يَمَسُّهُ ، فَغَيْرُ مَمْنُوعٍ مِنْهُ ؛ لَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْ هَذَا ، فَعَفِيَ
عَنْهُ ، بِخِلَافِ الْأَوَّلِ .

٣٢/٤

٥٨٩ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يُعْطَى شَيْئًا مِنْ رَأْسِهِ ، وَالْأَذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ)

قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّدِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنْ تَجْمِيرِ رَأْسِهِ .

(٤-٤) فِي ب : « يُزِيلُ الشَّعَثَ » .

(٥) فِي النُّسخِ : « الْيَدَيْنِ » .

(١) فِي م : « فَإِنَّهُ » خَطَأً .

(٢) هَكَذَا قَالَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، مَعَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّبَرُّكُ بِالْخُلُقِ ، لَا الْكَعْبَةُ وَلَا غَيْرُهَا ، وَمَا صَحَّ مِنْ تَبَرُّكِ الصَّحَابَةِ ،
رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ ، بِمَا انفصلَ مِنْ جِسْمِ الرَّسُولِ ﷺ كَمَرَقَةٍ وَشَعْرَةٍ وَرَبْقَةٍ ، فَهَذَا مِنْ خِصَالِهِ ﷺ فِي حَيَاتِهِ .

(٣) فِي أ ، ب ، م : « وَالتَّجَارَةِ » .

والأصل في ذلك نهى النبي ﷺ عن لبس العمائم والبرانس^(١) . وقوله في المحرم الذى وقصته راحلته : « لا تُحَمِّرُوا رَأْسَهُ ، فَإِنَّهُ يَمُوتُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا »^(٢) . غلَّلَ مَنْعَ تَحْمِيرِ رَأْسِهِ بِبَقَائِهِ عَلَى إِخْرَامِهِ ، فَعَلِمَ أَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنْ^(٣) ذَلِكَ . وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍ يَقُولُ : إِخْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي ، فِي « الشَّرْحِ » ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِخْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ ، وَإِخْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهِهَا »^(٤) . وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَى أَنْ يَشُدَّ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ بِالسَّيْرِ . وَقَوْلُ الْخَرَقِيِّ : « وَالْأَذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ » . فَأَثْبَتَهُ تَحْرِيمُ تَغْطِيَتَهُمَا . وَأَبَاحَ ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ . وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « الْأَذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ »^(٥) . وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي الطُّهَارَةِ . وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّهُ يُمْنَعُ مِنْ تَغْطِيَةِ بَعْضِ رَأْسِهِ ، كَمَا يُمْنَعُ مِنْ تَغْطِيَةِ جَمِيعِهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا تُحَمِّرُوا رَأْسَهُ »^(٦) . وَالْمَنْهَى عَنْهُ يَحْرُمُ فَعْلُ بَعْضِهِ ، وَلِذَلِكَ لَمَّا قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ ﴾^(٧) . حَرَّمَ حَلْقَ بَعْضِهِ . وَسَوَاءَ عَطَاهُ بِالْمَلْبُوسِ الْمُعْتَادِ أَوْ بغيرِهِ ، مِثْلَ أَنْ عَصَبَهُ بِعَصَايَةٍ ، أَوْ شَدَّهُ بِسِتْرٍ ، أَوْ جَعَلَ عَلَيْهِ قِرْطَاسًا فِيهِ دَوَاءٌ أَوْ لَا دَوَاءَ فِيهِ ، أَوْ حَضَبَهُ بِحِجَاءٍ ، أَوْ طَلَاهُ بِطِينٍ أَوْ تُورَةٍ ، أَوْ جَعَلَ عَلَيْهِ دَوَاءً ، فَإِنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ سَتْرٌ لَهُ ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنْهُ . وَسَوَاءَ كَانَ ذَلِكَ لِعُذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ ؛ فَإِنَّ الْعُذْرَ لَا يَسْقُطُ الْفِدْيَةُ ، بِذَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ ﴾^(٨) . وَقَصَّةُ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ . وَهَذَا كُلُّهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَكَانَ عَطَاءٌ يُرَخِّصُ فِي الْعِصَايَةِ مِنَ الضَّرُورَةِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا تَسْقُطُ الْفِدْيَةُ عَنْهُ بِالْعُذْرِ ، كَمَا

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١١٩ .

(٢) تقدم تخريجه في ٣ / ٣٧٦ .

(٣) سقط من : ب ، م .

(٤) أخرجه الدارقطني ، في : كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢ / ٢٩٤ . والبيهقي ، في : باب المرأة لا

تنقب ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ٤٧ .

(٥) تقدم تخريجه في ١ / ١٥٠ .

(٦) سورة البقرة ١٩٦ .

لو لَيْسَ قَلَنْسُوَةٌ مِنْ أَجْلِ الْبَرْدِ .

فصل : فَإِنْ حَمَلَ عَلَى رَأْسِهِ مِكَتَلًا^(٧) أَوْ طَبَقًا أَوْ نَحْوَهُ ؛ فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ، وَهَذَا
قال عَطَاءٌ ، وَمَالِكٌ . وقال الشَّافِعِيُّ : عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ / سَتَرَهُ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا لَا
يُقَصَّدُ بِهِ السَّتْرُ غَالِبًا ، فَلَمْ تَجِبْ بِهِ الْفِدْيَةُ ، كَمَا لَوْ وَضَعَ يَدَيْهِ^(٨) عَلَيْهِ . وَسَوَاءٌ
قَصَدَ بِهِ السَّتْرُ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ ؛ لِأَنَّ مَا تَجِبُ بِهِ الْفِدْيَةُ لَا يَخْتَلِفُ بِالْقَصْدِ وَعَدَمِهِ ،
فَكَذَلِكَ مَا لَا تَجِبُ بِهِ الْفِدْيَةُ . وَاخْتَارَ ابْنُ عَقِيلٍ وَجُوبَ الْفِدْيَةِ عَلَيْهِ إِذَا قَصَدَ بِهِ
السَّتْرَ ؛ لِأَنَّ الْجِيلَ لَا تُجِبُ الْحُقُوقُ^(٩) . وَإِنْ سَتَرَ رَأْسَهُ يَدَيْهِ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛
لَمَا ذَكَرْنَا ، وَلَئِنْ السَّتْرَ بِمَا هُوَ مُتَّصِلٌ بِهِ لَا يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُ السَّتْرِ ، وَلِذَلِكَ لَوْ وَضَعَ
يَدَيْهِ عَلَى فَرْجِهِ ، لَمْ تُجْزِئْهُ فِي السَّتْرِ ، وَلَئِنْ الْمُحْرِمَ مَأْمُورٌ بِمَسْحِ رَأْسِهِ ، وَذَلِكَ
يَكُونُ بَوَاضِعَ يَدَيْهِ أَوْ إِحْدَاهُمَا عَلَيْهِ . وَإِنْ طَلَى رَأْسَهُ بِعَسَلٍ أَوْ صَنْغٍ ؛ لِيَجْتَمَعَ
الشَّعْرُ وَيَتَلَبَّدَ ، فَلَا يَتَحَلَّلُ الْعُبَارُ ، وَلَا يُصَيِّبُهُ الشَّعْتُ ، وَلَا يَقَعُ فِيهِ الدَّيْبُ ، جَازَ .
وَهُوَ التَّلْبِيدُ الَّذِي جَاءَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْلُ مُلَبَّدًا .
رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ . وَعَنْ حَفْصَةَ ، أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : مَا شَأْنُ النَّاسِ ،
حَلُّوْا وَلَمْ تَحُلُّ أَيْتُ مِنْ عُمْرَتِكَ ؟ قَالَ : « إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي ، وَقَلَدْتُ هَذِي ،
فَلَا أَجِلُ حَتَّى أَتَحَرَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا^(١٠) . وَإِنْ كَانَ فِي رَأْسِهِ طَيْبٌ مِمَّا جَعَلَهُ فِيهِ

(٧) المِكَتَلُ : زَنْبِيلٌ يَعْمَلُ مِنَ الْخُوصِ .

(٨) ق م : يَدَيْهِ .

(٩) فِي الْأَصْلِ زِيَادَةٌ : « قَالَ » .

(١٠) الْأَوَّلُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ أَهْلُ مَلْبِدَا ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ ، وَفِي : بَابِ التَّلْبِيدِ ، مِنْ كِتَابِ
الْبِلَاسِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ١٦٨ ، ٧ / ٢٠٩ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ التَّلْبِيدِ وَصَفَتِهَا وَوَقْتُهَا ، مِنْ كِتَابِ
الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٨٤٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ التَّلْبِيدِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٤٠٥ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي :
بَابِ التَّلْبِيدِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، مِنْ كِتَابِ مَنَاسِكِ الْحَجِّ . الْمَجْمُوعُ ٥ / ١٠٤ ، ١٠٥ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَنْ -

قَبْلَ الْإِحْرَامِ ، فَلَا بَأْسَ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَتِي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّبِيبِ فِي رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ^(١١) . وَكَانَ عَلَى رَأْسِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلُ الرَّبِّ ^(١٢) مِنْ الْعَالِيَةِ ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ .

فصل : وَفِي تَعْطِيَةِ الْمُحَرَّمِ وَجْهَهُ رَوَاتَانِ : إِحْدَاهُمَا ، يُبَاحُ . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَجَابِرٌ ، وَالْقَاسِمُ ، وَطَاوُسٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُبَاحُ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٍ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رَجُلًا وَفَّعَ عَنْ رِجْلَيْهِ ، فَوَقَّصَتْهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفِّتُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ ، وَلَا تُحْمَرُوا وَجْهَهُ وَلَا رَأْسَهُ ، فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُلَبَّى » ^(١٣) . وَلِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ عَلَى الْمَرْأَةِ ، فَحَرَّمَ عَلَى الرَّجُلِ ، كَالطَّبِيبِ . وَلَنَا ، مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِ الصَّحَابَةِ ، وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفًا فِي عَصَرِهِمْ ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا ، وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « إِحْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ ، وَإِحْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهَيْهَا » ^(١٤) . وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَشْهُورُ فِيهِ : « وَلَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ » هَذَا الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ . وَقَوْلُهُ : « وَلَا تُحْمَرُوا وَجْهَهُ » . فَقَالَ شُعْبَةُ : حَدَّثَنِي / أَبُو بَشِيرٍ . ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْهُ بَعْدَ عَشْرِ سِنِينَ ، فَجَاءَ بِالْحَدِيثِ كَمَا كَانَ يُحَدِّثُ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : « وَلَا تُحْمَرُوا وَجْهَهُ وَرَأْسَهُ » . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ ضَعَّفَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ . وَقَدْ رُوِيَ فِي بَعْضِ الْأَفَاطِلِ : « حَمَرُوا وَجْهَهُ ، وَلَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ » فَتَعَارَضَ الرَّوَاتَانِ . وَمَا ذَكَرُوهُ يُبْطِلُ بِلَيْسِ الْقَفَازَيْنِ .

ط ٣٣/٤

= لِبَدِ رَأْسِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٢ / ١٠١٣ . وَإِلَامُ أَحْمَدَ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ١٢٠ ، ١٣١ .

(١١) وَالثَّانِي تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٨٧ .

(١٢) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٧٨ .

(١٣) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ فِي ٣ / ٣٧٦ .

(١٤) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ١٥١ .

٥٩٠ - مسألة ؛ قال : (وَالْمَرْأَةُ إِحْرَامُهَا فِي وَجْهِهَا ، فَإِنْ اُخْتِاجَتْ سَدَلَتْ عَلَى وَجْهِهَا)

وجُمْلَةُ ذلك أَنَّ الْمَرْأَةَ يَحْرُمُ عَلَيْهَا تَغْطِيَةُ وَجْهِهَا فِي إِحْرَامِهَا ، كَمَا يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ تَغْطِيَةُ رَأْسِهِ . لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا ، إِلَّا مَا رَوَى عَنْ أَسْمَاءَ ، أَنَّهَا كَانَتْ تُغْطِي وَجْهَهَا وَهِيَ مُحْرِمَةٌ^(١) . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا كَانَتْ تُغْطِيهِ بِالسَّدْلِ^(٢) عِنْدَ الْحَاجَةِ ، فَلَا يَكُونُ اِخْتِلَافًا . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَكَرَاهِيَةُ الْبُرْقُعِ ثَابِتَةٌ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَ فِيهِ . وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ^(٣) ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « وَلَا تَتَّقِبِ الْمَرْأَةُ ، وَلَا تَلْبِسُ الْقَفَّازِينَ » . فَأَمَّا إِذَا اُخْتِاجَتْ إِلَى سِتْرِ وَجْهِهَا ، لِمُرُورِ الرِّجَالِ قَرِيبًا مِنْهَا ، فَإِنَّهَا تَسْدُلُ الثَّوْبَ مِنْ فَوْقِ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَانَ وَعَائِشَةَ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ وَذَلِكَ لِمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : كَانَ الرَّكْبَانُ يَمُرُّونَ بِنَا ، وَنَحْنُ مُحْرِمَاتٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَإِذَا^(٤) حَازَوْا بِنَا ، سَدَلْتُ إِحْدَانَا جِلْبَابَهَا مِنْ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا ، فَإِذَا جَاوَزُونَا كَشَفْنَاهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالأَثَرُمُ^(٥) . وَلَئِنْ بِالْمَرْأَةِ حَاجَةٌ

(١) أخرجه الإمام مالك ، في : باب تخمر المحرم وجهه ، من كتاب الحج . الموطأ / ١ / ٣٢٨ . والحاكم ، في : كتاب المناسك . المستدرك / ١ / ٤٥٤ .

(٢) السدل ، بالضم والكسر : الستر . وبالفتح : سدل الثوب .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب ما ينهى من الطيب للمحرم ... ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد . صحيح البخاري / ٣ / ١٩ . وأبو داود ، في : باب ما يلبس المحرم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود / ١ / ٤٢٤ . والترمذي ، في : باب ما جاء فيما لا يجوز للمحرم ... ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى / ٤ / ٥٣ ، ٥٤ . والنسائي ، في : باب النهي عن أن تتقب المرأة الحرام ، وباب النهي عن أن تلبس المحرمة القفازين ، من كتاب المناسك . المجتبى / ٥ / ١٠١ ، ١٠٤ . والإمام أحمد ، في : المسند / ٢ / ٢٢ .

(٤-٤) في م : « حازونا » .

(٥) أخرجه أبو داود ، في : باب في المحرمة تغطي وجهها ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود / ١ / ٤٢٥ . والإمام أحمد ، في : المسند / ٦ / ٣٠ . والبيهقي ، في : باب المحرمة تلبس الثوب ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى / ٥ / ٤٨ .

إلى سِتْرٍ وَجْهَهَا ، فلم يَحْرُمَ عليها سِتْرُهُ على الإطلاق ، كالعَوْرَةِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ الثَّوْبَ يَكُونُ مُتَجَافِيًا عَنْ وَجْهَهَا ، بَحِثْ لَا يُصِيبُ الْبَشْرَةَ ، فَإِنْ أَصَابَهَا ، ثُمَّ زَالَ أَوْ أَرَأَتْهُ بِسُرْعَةٍ ، فلا شَيْءَ عليها ، كما لو أَطَارَتِ الرِّيحُ الثَّوْبَ عَنْ عَوْرَةِ الْمُصَلِّي ، ثُمَّ عَادَ بِسُرْعَةٍ ، لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ . وَإِنْ لَمْ تَرْفَعْهُ مَعَ الْفُذْرَةِ ، افْتَدَتْ ؛ لِأَنَّهَا اسْتَدَامَتْ السِتْرَ . وَلَمْ أَرْ هَذَا الشَّرْطَ عَنْ أَحَدٍ ، وَلَا هُوَ فِي الْحَبْرِ ، مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ خِلَافُهُ ، فَإِنَّ الثَّوْبَ الْمَسْدُولَ لَا يَكَادُ يَسْلَمُ مِنْ إصَابَةِ الْبَشْرَةِ ، فَلَوْ كَانَ هَذَا شَرْطًا لَبَيَّنَ ^(٦) ، وَإِنَّمَا مُنِعَتِ الْمَرْأَةُ مِنَ الْبُرْفَعِ وَالتَّقَابِ وَنَحْوِهِمَا ، مِمَّا يُعَدُّ لِسِتْرِ الْوَجْهِ . / قَالَ أَحْمَدُ : إِنَّمَا هِيَ أَنْ تَسْدُلَ عَلَى وَجْهَهَا مِنْ فَوْقَ ، وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَرْفَعَ الثَّوْبَ مِنْ أَسْفَلِ . كَأَنَّهُ يَقُولُ : إِنَّ التَّقَابَ مِنْ أَسْفَلِ عَلَى وَجْهَهَا .

و ٣٤/٤

فصل : وَيَجْتَمِعُ فِي حَقِّ الْمُحْرِمَةِ وَجُوبُ تَغْطِيَةِ الرَّأْسِ ، وَتَحْرِيمُ تَغْطِيَةِ الْوَجْهِ . وَلَا يُمَكِّنُ تَغْطِيَةُ جَمِيعِ الرَّأْسِ إِلَّا بِجُزْءٍ مِنَ الْوَجْهِ ، وَلَا كَشْفُ جَمِيعِ الْوَجْهِ إِلَّا بِكَشْفِ جُزْءٍ مِنَ الرَّأْسِ ، فعند ذلك سِتْرُ الرَّأْسِ كُلُّهُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ آكَدُ ، إِذْ هُوَ عَوْرَةٌ ، لَا يَخْتَصُّ تَحْرِيمُهُ حَالَةَ الْإِحْرَامِ ، وَكَشْفُ الْوَجْهِ بِخِلَافِهِ ، وَقَدْ أَبَيَحْنَا سِتْرَ جُمْلَتِهِ لِلْحَاجَةِ الْعَارِضَةِ ، فَسِتْرُ جُزْءٍ مِنْهُ لِسِتْرِ الْعَوْرَةِ أَوْلَى .

فصل : وَلَا بَأْسَ أَنْ تَطُوفَ الْمَرْأَةُ مُتَنَقِّبَةً ^(٧) ، إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مُحْرِمَةٍ ، وَطَافَتْ عَائِشَةُ وَهِيَ مُتَنَقِّبَةٌ ^(٨) . وَكَرِهَ ذَلِكَ عَطَاءٌ ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ . وَذَكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثَ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَنَّ عَطَاءً كَانَ يَكْرَهُ لَغَيْرِ الْمُحْرِمَةِ أَنْ تَطُوفَ مُتَنَقِّبَةً ، حَتَّى حَدَّثَهُ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ ، أَنَّ عَائِشَةَ طَافَتْ وَهِيَ مُتَنَقِّبَةٌ ، فَأَخَذَ بِهِ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : « لَبَيَّنَ » .

(٧) فِي ١ ، ب ، م ، « مُتَنَقِّبَةٌ » .

٥٩١ - مسألة ؛ قال : (وَلَا تُكْتَحِلْ بِكُحْلِ أُسْوَدَ)

الكُحْلُ بالإِثْمِيدِ فِي الْإِحْرَامِ مَكْرُوهٌ لِلْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ ، وَإِنَّمَا خَصَّ الْمَرْأَةَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهَا مَحَلُّ الزَّيْنَةِ ، وَهُوَ فِي حَقِّهَا أَكْثَرُ مِنَ الرَّجُلِ . وَرَوَى هَذَا عَنْ عَطَاءٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَمُجَاهِدٍ . قَالَ مُجَاهِدٌ : هُوَ زَيْنَةٌ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُ قَالَ : يَكْتَحِلُ الْمُحْرِمُ بِكُلِّ كُحْلٍ لَيْسَ فِيهِ طِيبٌ . قَالَ مَالِكٌ : لَا بَأْسَ أَنْ يَكْتَحِلَ الْمُحْرِمُ مِنْ حَرٍّ يَجِدُهُ فِي عَيْنَيْهِ بِالْإِثْمِيدِ وَغَيْرِهِ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : يَكْتَحِلُ الْمُحْرِمُ ، مَا لَمْ يُرِدْ بِهِ الزَّيْنَةُ . قِيلَ لَهُ : الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ ؟ قَالَ : نَعَمْ . وَالذَّلِيلُ عَلَى كَرَاهَتِهِ مَا رَوَى عَنْ جَابِرٍ ، أَنَّ عَلِيًّا قَدِمَ مِنَ الْيَمَنِ ، فَوَجَدَ فَاطِمَةَ مَمَّنْ حَلَّ ، فَلَيْسَتْ نِيَابًا صَبِيغًا^(١) ، وَاتَّحَلَّتْ ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا ، فَقَالَتْ : أَبِي أَمَرَنِي بِهَذَا . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « صَدَقْتُ ، صَدَقْتُ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ^(٢) . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ مَمْنُوعَةً مِنْ ذَلِكَ . وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ لَا مَرْأَةٌ : اتَّحَلَّى بِأَيِّ كُحْلٍ شَفِيتَ ، غَيْرِ الْإِثْمِيدِ أَوْ الْأُسْوَدِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّ الْكُحْلَ بِالْإِثْمِيدِ مَكْرُوهٌ ، وَلَا فِدْيَةَ فِيهِ . وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، وَرَوَتْ شُمَيْسَةُ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : اسْتَكْنَيْتُ عَيْنِي وَأَنَا مُحْرِمَةٌ ، / فَسَأَلْتُ عَائِشَةَ ، فَقَالَتْ : اتَّحَلَّى بِأَيِّ كُحْلٍ شَفِيتَ غَيْرِ الْإِثْمِيدِ ، أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ بِحَرَامٍ ، وَلَكِنَّهُ زَيْنَةٌ ، فَنَحْنُ نَكْرَهُهُ . قَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ فَعَلَا فَلَا أَعْلَمُ عَلَيْهِمَا فِيهِ فِدْيَةٌ بِشَيْءٍ .

ط ٣٤/٤

فصل : فَأَمَّا الْكُحْلُ بِغَيْرِ الْإِثْمِيدِ ، فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ ، مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ طِيبٌ ؛ لَمَّا

(١) فِي ١ ، ب ، م ، : « صَبِيغًا » .

(٢) هَذَا مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ الطَّوِيلِ ، وَالحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ حُجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٨٨٦ - ٨٩٢ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ صِفَةِ حُجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤٤٠ - ٤٤٣ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ الْأَذَانِ لِمَنْ يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْأَذَانِ . وَبَابِ الْكَرَاهِيَةِ فِي الثِّيَابِ الْمَصْبُغَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُجْتَبَى ٢ / ١٣ ، ١٤ ، ٥ / ١١١ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ حُجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٢ / ١٠٢٤ - ١٠٢٦ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي سَنَةِ الْحَاجِّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢ / ٤٥ - ٤٩ .

ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ ، وَقَوْلِ ابْنِ عَمَرَ . وَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ ^(٣) ، عَنْ ثُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ ، قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَلَلٍ ^(٤) ، اشْتَكَى عَمْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ عَيْنَيْهِ ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ ، لِيَسْأَلَهُ ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ : أَنْ اضْمِغْهَا بِالصَّبِيرِ ، فَإِنَّ عَثْمَانَ حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فِي الرَّجُلِ إِذَا اشْتَكَى عَيْنَيْهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ ، ضَمَدَهَا ^(٥) بِالصَّبِيرِ . فَقَالَ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى إِبَاحَةِ مَا فِي مَعْنَاهُ ، مِمَّا لَيْسَ فِيهِ زَيْنَةٌ وَلَا طِيبٌ . وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ لَا يَرَى بِالذُّرُورِ الْأَخْمَرَ بَأْسًا .

٥٩٢ - مسألة ؛ قال : (وَتَجَنَّبُ كُلَّ مَا يَجْتَنِيهِ الرَّجُلُ ، إِلَّا فِي اللَّبَاسِ ، وَتُظْلِيلِ الْمَحْمِلِ)

قال ابنُ المُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ تَحَفَّظَ عَنْهُ ، مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ مَشْنُوعَةٌ مِمَّا مُنِعَ مِنَ الرِّجَالِ ، إِلَّا بَعْضَ اللَّبَاسِ ، وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ ، عَلَى أَنَّ لِلْمُحْرِمَةِ ثَبَسَ الْقَمِيصِ ^(١) وَالذُّرُوعَ وَالسَّرَاوِيلَ وَالْخُمُرَ وَالْخِفافَ . وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ، لِأَنَّ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ " الْمُحْرِمُ بِأَمْرِ " ، وَحُكْمُهُ عَلَيْهِ ، يَدْخُلُ فِيهِ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ ، وَإِنَّمَا اسْتَشْنَى مِنْهُ اللَّبَاسُ لِلْحَاجَةِ إِلَى سِتْرِ الْمَرْأَةِ ، لِكَوْنِهَا عَوْرَةً ، إِلَّا وَجْهَهَا ، فَتَجَرَّدُهَا يُفْضِي إِلَى انْكِشَافِهَا ، فَأَيُّبُهَا لَهَا اللَّبَاسُ لِلْسِتْرِ ، كَمَا أُيِّبُ لِلرَّجُلِ عَقْدُ الْإِزَارِ ، كَيْلَا يَسْقُطَ ، فَتَنْكَشِفَ ^(٢) الْعَوْرَةُ ، وَلَمْ يُبَيِّنْ عَقْدَ الرِّدَاءِ . وَقَدْ رَوَى ابْنُ عَمَرَ ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى النِّسَاءَ فِي إِحْرَامِهِنَّ عَنْ

(٣) في : باب جواز مداواة الحرم بعينه ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٦٣ / ٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يكتحل الحرم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢٦ / ١ .

والترمذي ، في : باب ما جاء في الحرم يشتكى ... ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ١٧٦ / ٤ .

والبيهقي ، في : باب الحرم يكتحل بما ليس ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٦٢ / ٥ .

(٤) ملل : موضع على ثمانية عشر ميلاً من المدينة .

(٥) في النسخ : « ضملها » . والمثبت في صحيح مسلم .

(١) في الأصل : « القميص » .

(٢-٢) في الأصل : « للمحرم » .

(٣) في الأصل : « فتكشف » .

الْقَفَّازَيْنِ وَالنَّعَابِ ، وما مَسَّ الْوَسَّ وَالرَّعْفَرَانِ مِنَ الثِّيَابِ ، وَلَتَلْبَسَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا أَحَبَّتْ مِنَ الْوَانِ الثِّيَابِ ، مِنْ مُعَصْفَرٍ أَوْ خَزٍّ أَوْ حَلِيٍّ أَوْ سَرَاوِيلٍ أَوْ قَمِيصِيٍّ أَوْ خُفٍّ ^(٤) . وهذا صَرِيحٌ ، وَالْمُرَادُ بِاللِّبَاسِ هَهُنَا الْمَخِيطُ مِنَ الْقَمِيصِيِّ وَالذُّرُوعِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالْخِفَافِ ، وَمَا يَسْتُرُ الرَّأْسَ ، وَنَحْوَهُ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ لِلْمَرْأَةِ مَا يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ ؛ مِنْ الْغُسْلِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، وَالنَّطِيطِ ، وَالتَّنَطُّفِ ؛ لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ ، أَنَّهَا قَالَتْ : / كُنَّا نَخْرُجُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَتَضَمُّدُ جَبَاهُنَا بِالْمِسْكِ الْمُطَبَّبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، فَإِذَا عَرَقَتْ إِحْدَانَا ، سَأَلَ عَلَى وَجْهِهَا ، فَيَرَاهَا النَّبِيُّ ﷺ فَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهَا ^(٥) . وَالشَّابَّةُ وَالْكَبِيرَةُ فِي هَذَا سَوَاءٌ ؛ فَإِنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ تَفْعَلُهُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَهِيَ شَابَّةٌ . فَإِنْ قِيلَ : أَلَيْسَ قَدْ كُرِهَ ذَلِكَ فِي الْجُمُعَةِ ؟ قُلْنَا : لِأَنَّهَا فِي الْجُمُعَةِ تَقْرُبُ مِنَ الرَّجَالِ ، فَيَخَافُ الْأَفْتِنَانُ بَهَا ، بِخِلَافِ مَسَائِلَتِنَا . وَهَذَا يُلْزَمُ الْحُجَّ النَّسَاءَ ، وَلَا تُلْزَمُهُنَّ الْجُمُعَةُ . وَكَذَلِكَ يُسْتَحَبُّ لَهَا قَلَّةُ الْكَلَامِ فِيمَا لَا يَنْفَعُ ، وَالْإِكْتِنَارُ مِنَ التَّلْبِيَةِ ، وَذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى .

٥٩٣ - مسألة ؛ قال : (وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَّازَيْنِ ، وَلَا الْخُلُحَالَ ، وَمَا أَشْبَهَهُ)

الْقَفَّازَانِ : شَيْءٌ يُعْمَلُ لِلْيَدَيْنِ ، تُدْخِلُهُمَا فِيهِمَا مِنْ خَرَقٍ ، تَسْتُرُهُمَا مِنَ الْحَرِّ ، مِثْلَ مَا يُعْمَلُ لِلْبُرْدِ ، فَيَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ لُبْسُهُ فِي يَدَيْهَا فِي حَالِ إِحْرَامِهَا . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَمَرَ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَالنَّحَعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَإِسْحَاقُ . وَكَانَ سَعْدُ ^(١) بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ يُلْبَسُ بَنَاتُهُ الْقَفَّازَيْنِ وَهُنَّ مُخْرِمَاتٌ . وَرَخَّصَ فِيهِ عَلِيُّ ، وَعَائِشَةُ ، وَعَطَاءٌ . وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ . وَلِلشَّافِعِيِّ

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٤ .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٨٠ .

(١) في م : س سعيد . خطأ .

كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَاخْتَجُّوا بِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِخْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهِهَا »^(٢) . وَأَنَّهُ عُضْوٌ يَجُوزُ سِتْرُهُ بِغَيْرِ الْمَخِيطِ ، فَجَازَ سِتْرُهُ بِهِ كَالرَّجُلَيْنِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عَمْرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « لَا تَتَّقِبُ الْمَرْأَةُ الْحَرَامَ ، وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَازَيْنِ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٣) . وَرَوَى أَيْضًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى النِّسَاءَ فِي إِخْرَامِهِنَّ عَنِ الْقَفَازَيْنِ وَالْخُلْخَالِ^(٤) . وَلَأَنَّ الرَّجُلَ لَمَّا وَجَبَ عَلَيْهِ كَشْفُ رَأْسِهِ ، تَعَلَّقَ حُكْمُ إِخْرَامِهِ بِغَيْرِهِ ، فَمُنَعَ مِنْ لُبْسِ الْمَخِيطِ فِي سَائِرِ بَدَنِهِ ، كَذَلِكَ الْمَرْأَةُ لَمَّا لَزِمَهَا كَشْفُ وَجْهِهَا ، يَنْبَغِي أَنْ يَتَعَلَّقَ حُكْمُ الْإِخْرَامِ بِغَيْرِ ذَلِكَ الْبَعْضِ ، وَهُوَ الْيَدَانِ . وَحَدِيثُهُمُ الْمُرَادُ بِهِ الْكَشْفُ . فَأَمَّا السِّتْرُ بِغَيْرِ الْمَخِيطِ ، فَيَجُوزُ لِلرَّجُلِ ، وَلَا يَجُوزُ بِالْمَخِيطِ . فَأَمَّا الْخُلْخَالُ ، وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْحَلِيِّ ، مِثْلَ السَّوَارِ وَالْذَّمْلُوجِ^(٥) ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لُبْسُهُ . وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ : الْمُحْرِمَةُ ، وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا ، يَتَرَكَانِ الطَّيْبَ وَالزَّيْنَةَ ، وَلَهُمَا مَا سِوَى ذَلِكَ . وَرَوَى عَنْ عَطَاءٍ : أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ لِلْمُحْرِمَةِ الْحَرِيرَ وَالْحَلِيَّ . وَكَرِهَهُ / الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَرَوَى عَنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا ، أَنْ تَلْبَسَ الْمَرْأَةُ الْحَاتِمَ وَالْقُرْطَ وَهِيَ مُحْرِمَةٌ . وَكَرِهَ السَّوَارِيزَ وَالْذَّمْلَجِينَ وَالْخُلْخَالَينِ . وَظَاهِرُ مَذْهَبِ أَحْمَدَ الرُّخْصَةُ فِيهِ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَمْرٍ وَعَائِشَةَ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ : تَلْبَسُ الْمُحْرِمَةُ الْحَلِيَّ وَالْمُعَصْفَرَ . وَقَالَ عَنْ تَافِيعٍ : كُنْ^(٦) نِسَاءً ابْنِ عَمْرٍ وَبَنَاتُهُ يَلْبَسْنَ الْحَلِيَّ وَالْمُعَصْفَرَ ، وَهُنَّ مُحْرِمَاتٌ ، لَا يَنْكُرُ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ . وَرَوَى أَحْمَدُ فِي

٣٥/٤ ط

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٥١ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٤ .

(٤) أخرجه أبو داود ، في : باب ما يلبس المحرم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٢٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٢ ، ٣٢ . والبيهقي ، في : باب المرأة لا تنتقب ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ٤٧ . وليس فيه لفظ « الخلخال » .

(٥) الذملوج : سوار يحيط بالعضد .

(٦) في م : « كان » . وما هنا على لغة أكلوني البراغيث .

« الْمَنَاسِكِ » ، عن عائشة ، أَنَّهَا قَالَتْ : تَلْبَسُ الْمُحْرِمَةُ مَا تَلْبَسُ وَهِيَ حَلَالٌ ، مِنْ خَزْءِهَا وَفَرْعِهَا وَحَلِيهَا . وَقَدْ ذَكَرْنَا حَدِيثَ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « وَلْتَلْبَسَنَّ بَعْدَ ذَلِكَ مَا أَحَبَّتْ مِنَ الزَّوَانِ الثِّيَابِ ، مِنْ مُعَصْفَرٍ ، أَوْ خَزٍّ ، أَوْ حَلِيٍّ »^(٧) . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : لَا يَجُوزُ الْمَنْعُ مِنْهُ بِغَيْرِ حُجَّةٍ . وَيُحْمَلُ كَلَامُ أَحَدٍ وَالْخَرِيقِيُّ فِي الْمَنْعِ عَلَى الْكَرَاهَةِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الزَّيْنَةِ ، وَشِبْهِهِ بِالْكُحْلِ بِالْإِنْمِيدِ ، وَلَا فِدْيَةٍ فِيهِ ، كَمَا لَا فِدْيَةَ فِي الْكُحْلِ . وَأَمَّا لُبْسُ الْقَفَّازَيْنِ ، فَفِيهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهَا لَبِستُ مَا تُهَيِّتُ عَنْ لُبْسِهِ فِي الْإِحْرَامِ ، فَلَزِمَتْهَا الْفِدْيَةُ ، كَالْتَّقَابِ .

فصل : قال القاضي : يَحْرُمُ عَلَيْهَا شَدُّ يَدَيْهَا بِخَرْقَةٍ ؛ لِأَنَّهُ سَتَرٌ لِيَدَيْهَا بِمَا يَخْتَصُّ بِهَا ، أَشْبَهَ الْقَفَّازَيْنِ ، وَكَأَنَّ شَدَّ الرَّجُلِ عَلَى جَسَدِهِ شَيْءٌ . وَإِنْ لَفَّتْ يَدَيْهَا مِنْ غَيْرِ شَدٍّ ، فَلَا فِدْيَةَ ؛ لِأَنَّ الْمُحْرِمَ هُوَ^(٨) اللَّبِيسُ ، لَا تُغَطِّيُهُمَا ، كَبَدَنِ الرَّجُلِ .

٥٩٤ - مسألة : قال : (وَلَا تَرْفَعُ الْمَرْأَةُ صَوْتَهَا بِالتَّلْبِيَةِ ، إِلَّا بِمِقْدَارِ مَا تُسْمِعُ رَفِيقَتَهَا)

قال ابن عبد البر : أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ السُّنَّةَ فِي الْمَرْأَةِ أَنْ لَا تَرْفَعَ صَوْتَهَا ، وَإِنَّمَا عَلَيْهَا أَنْ تُسْمِعَ نَفْسَهَا . وَهَذَا قَالَ عَطَاءٌ ، وَمَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَرَوَى عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ^(٩) قَالَ : السُّنَّةُ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَرْفَعُ صَوْتَهَا بِالْإِهْلَالِ . وَإِنَّمَا كُرِهَ لَهَا رَفْعُ الصَّوْتِ مَخَافَةَ الْفِتْنَةِ بِهَا ، وَهَذَا لَا يُسَنُّ لَهَا أَذَانٌ وَلَا إِقَامَةٌ ، وَالْمَسْنُونُ لَهَا فِي التَّنْبِيهِ فِي الصَّلَاةِ التَّصْفِيقُ دُونَ التَّسْبِيحِ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَخْتَضِبَ بِالْحِنَاءِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ

(٧) تقدم تحريجه في صفحة ١٥٤ .

(٨) سقط من : الأصل .

(٩) سقط من : م .

عمر ، أنه قال : من السنة أن تذلَّك المرأة يَدِينَهَا في حِنَاءٍ . ولأنَّ هذا من زينة النساءِ ، / فاستُحِبَّ عند الإحرام ، كالطَّيْبِ . ولا بأس بالخضاب في حال إحرامها . وقال القاضي : يُكْرَهُ ؛ لِكَوْنِهِ مِنَ الزَّيْنَةِ ، فأشبهه الكحل بالإئيد . فإن فعلته^(٢) ، ولم تشدَّ يَدِينَهَا بالخرق ، فلا فدية . وهذا قال الشافعي ، وابن المنذر . وكان مالك ومحمد بن الحسن ، يكرهان الخضاب للمُحْرَمَةِ ، والزَّمانها الفدية . ولنا ، ما رَوَى عِكْرَمَةُ ، أنه قال : كانت عائشةُ ، وأزواجُ النَّبِيِّ ﷺ ، يَخْتَضِبْنَ بِالْحِنَاءِ ، وهنَّ حُرُمٌ . ولأنَّ الأصل الإباحةُ ، وليس ههنا دليل يمنع من نصٍّ ولا إجماع ، ولا هي في معنى المنصوص^(٣) .

فصل : إذا أحرَمَ الخُتْنَى المُشْكِلُ ، لم يلزمه اجْتِنَابُ المَخِيطِ ؛ لأنَّنا لا نَتَيَقَّنُ الذُّكُورِيَّةَ المُوجِبَةَ لذلك . وقال ابنُ المُبَارَكِ : يُعْطَى رَأْسُهُ وَيُكْفَرُ . والصَّحِيحُ أَنَّ الكُفَّارَةَ لا تَلْزِمُهُ ؛ لأنَّ الأصلَ عَدَمُهَا ، فلا نُوجِبُهَا بِالشَّكِّ . وإن عَطَى وَجْهَهُ وَخَدَهُ ، لم يلزمه فِدْيَةٌ لذلك . وإن جَمَعَ بين تَعْطِيَةِ وَجْهِهِ بِنِقَابٍ أو بَرُوقٍ ، وبين تَعْطِيَةِ رَأْسِهِ أو لبسِ المَخِيطِ على بَدَنِهِ لَزِمَتْهُ الفِدْيَةُ ؛ لأنَّه لا يَحِلُّوْنَ أَنْ يَكُونُوا رِجَالًا أو امْرَأَةً .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ لِلْمَرْأَةِ الطَّوْفُ لَيْلًا ؛ لِأَنَّهُ أَسْتَرَّهَا ، وَأَقْلَّ لِلرَّحَامِ ، فِيمَكْنُهَا أَنْ تَذْنُوَ مِنَ الْبَيْتِ ، وَتَسْتَلِمَ الْحَجَرَ . وقد رَوَى حَنْبَلٌ ، في « الْمَنَامِلِ » بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ تَطُوفُ بَعْدَ الْعِشَاءِ أُسْبُوعًا أو أُسْبُوعَيْنِ ، وَتُرْسِلُ إِلَى أَهْلِ الْمَجَالِسِ فِي الْمَسْجِدِ : ارْتَفِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ ، فَإِنَّ لَهُمْ عَلَيْكُمْ حَقًّا . وعن محمد بن السائب بن بركة ، عن أمِّه ، عن عائشة ، أَنَّهَا أَرْسَلَتْ إِلَى

(٢) في الأصل ، ا : « فلت » .

(٣) في الزيادة : « عليه » .

أَصْحَابِ الْمَصَابِيحِ ، أَنْ يُطْفِئُوهَا ، فَأَطْفَأُوهَا ، فَطُفِئَتْ مَعَهَا فِي سِتْرِ أَوْ حِجَابٍ ، فَكَانَتْ كُلُّهَا فَرَعَتْ مِنْ أُسْبُوحٍ ^(١) اسْتَلَمَتْ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ ، وَتَعَوَّذَتْ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ ، حَتَّى إِذَا فَرَعَتْ مِنْ ثَلَاثَةِ أَسَابِيحَ ، ذَهَبَتْ إِلَى دُبُرِ سِقَايَةِ زَمْزَمَ ، مِمَّا يَلَى النَّاسَ ، فَصَلَّتْ سِتَّ رَكَعَاتٍ ، كُلُّمَا رَكَعَتْ رَكَعَتَيْنِ انْحَرَفَتْ إِلَى النَّسَاءِ ، فَكَلَمَتْهُنَّ ، تَفْصِيلُ بِذَلِكَ صَلَاتُهَا ، حَتَّى فَرَعَتْ .

٥٩٥ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يَتَزَوَّجُ الْمُحْرِمُ ، وَلَا يُزَوِّجُ ، فَإِنْ فَعَلَ ، فَالْكَأَحُ بَاطِلٌ)

قوله : « لَا يَتَزَوَّجُ » أى لَا يَقْبَلُ النِّكَاحَ لِنَفْسِهِ ، « وَلَا يُزَوِّجُ » أى لَا يَكُونُ زَوْجًا فِي النِّكَاحِ وَلَا وَكِيلًا فِيهِ . وَلَا يَجُوزُ تَزْوِيجُ الْمُحْرِمَةِ / أَيْضًا . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَابْنِهِ ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَسَلِيمَانُ بْنُ يَسَارٍ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَأَجَازَ ذَلِكَ كُلُّهُ ^(٢) ابْنُ عَبَّاسٍ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لَمَّا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ . « مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ » ^(٣) . وَلَأَنَّهُ عَقْدٌ يَمْلِكُ بِهِ الِاسْتِمْتَاعَ ، فَلَا يُحَرِّمُهُ الْإِحْرَامُ ، كَشِرَاءِ الْإِمَاءِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ ، وَلَا

(٤) يُقَالُ : طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَأَسْبُوعًا وَسَبُوعًا .

(١) سَقَطَ مِنْ : م .

(٢-٣) فِي الْأَصْلِ : « رَوَاهُ مُسْلِمٌ » . وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ تَزْوِيجِ الْمُحْرِمِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَصْرِ وَجِزَاءِ الصَّيْدِ ، وَفِي : بَابِ عِمْرَةِ الْقَضَاءِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمُغَازِي . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣ / ١٩ ، ٥ / ١٨١ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ تَحْرِيمِ نِكَاحِ الْمُحْرِمِ ... ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ١٠٣١ ، ١٠٣٢ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْإِحْرَامِ بِتَزْوِجِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤٢٧ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الرِّخْصَةِ فِي ذَلِكَ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْزَدِيِّ ٤ / ٧٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الرِّخْصَةِ فِي النِّكَاحِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُجْتَمَعُ ٥ / ١٥٠ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ تَزْوِيجِ الْمُحْرِمِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ٢ / ٣٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١ / ٢٤٥ ، ٢٦٦ ، ٢٧٥ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٣٣٠ ، ٣٣٦ ، ٣٤٦ ، ٣٥٤ ، ٣٦٠ .

يَنْكِحُ ، وَلَا يَخْطُبُ . (٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ . وَلَأنَّ الْإِحْرَامَ يُحَرِّمُ الطَّيْبَ ، فَيُحَرِّمُ
النِّكَاحَ ، كَالْعِدَّةِ . فَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فَقَدْ رَوَى يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ ، عَنْ
مَيْمُونَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا ، (٤) وَبَنَى بِهَا حَلَالًا ، وَمَاتَتْ بِسِرْفٍ (٥) ،
فِي الظُّلَّةِ الَّتِي بَنَى بِهَا فِيهَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالْأَثَرُمُ (٦) . وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ ، قَالَ :
تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ ، وَبَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ ، وَكُنْتُ أَنَا
الرَّسُولَ بَيْنَهُمَا (٧) . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَمَيْمُونَةُ أَعْلَمُ بِنَفْسِهَا ،

(٣-٣) فِي الْأَصْلِ : مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ تَحْرِيمِ نِكَاحِ الْحَرَمِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ .
صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ١٠٣٠ ، ١٠٣١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْحَرَمِ يَتَزَوَّجُ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٤٢٧ . وَالنَّسَائِيُّ ،
فِي : بَابِ النَّبِيِّ عَنْ ذَلِكَ ... ، مِنْ كِتَابِ مَنَاسِكَ الْحَجِّ ، وَفِي : بَابِ النَّبِيِّ عَنْ نِكَاحِ الْحَرَمِ ، مِنْ كِتَابِ
النِّكَاحِ . الْمُجَبَّى ٥ / ١٥١ ، ٦ / ٧٣ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْحَرَمِ يَتَزَوَّجُ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنَ ابْنُ
مَاجَةَ ١ / ٦٣٢ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ نِكَاحِ الْحَرَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . الْمَوْطَأُ ١ / ٣٤٨ ، ٣٤٩ .
وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١ / ٥٧ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٣ .

وَانْظُرْ مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ تَزَوُّجِ الْحَرَمِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ
٤ / ٧١ . وَالْدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ تَزَوُّجِ الْحَرَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ ، وَفِي : بَابِ فِي نِكَاحِ الْحَرَمِ ، مِنْ كِتَابِ
النِّكَاحِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢ / ٣٧ ، ٣٨ ، ١٤١ .
(٤-٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٥) سَرَفٌ : بَيْنَ الْحَرَمَيْنِ ، قَرِيبٌ مِنْ مَكَّةَ ، دُونَ وَادِي فَاطِمَةَ .
(٦) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْحَرَمِ يَتَزَوَّجُ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٤٢٧ .
كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ تَحْرِيمِ نِكَاحِ الْحَرَمِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ١٠٣٢ .
وَالْتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الرِّخَصَةِ فِي ذَلِكَ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤ / ٧٤ . وَابْنُ مَاجَةَ ،
فِي : بَابِ الْحَرَمِ يَتَزَوَّجُ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ ، سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١ / ٦٣٢ . وَالْدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي تَزَوُّجِ الْحَرَمِ ، مِنْ
كِتَابِ الْمَنَاسِكَ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢ / ٣٨ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ٣٣٢ . وَابْنُ بَيْهَقٍ ، فِي : بَابِ الْحَرَمِ لَا
يَنْكِحُ وَلَا يَخْطُبُ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٥ / ٦٦ .

(٧) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ تَزَوُّجِ الْحَرَمِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ
٤ / ٧١ . وَالْدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي تَزَوُّجِ الْحَرَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢ / ٣٨ . وَالْإِمَامُ
أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ٣٩٢ ، ٣٩٣ . وَابْنُ بَيْهَقٍ ، فِي : بَابِ الْحَرَمِ لَا يَنْكِحُ وَلَا يَخْطُبُ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ .
السَّنَنِ الْكُبْرَى ٥ / ٦٦ .

وَأَبُو رَافِعٍ صَاحِبُ الْقِصَّةِ^(٨) ، وَهُوَ السَّفِيرُ فِيهَا ، فَهَذَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَوَّلَى بِالْتَّقْدِيمِ لَوْ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ كَبِيرًا ، فَكَيْفَ وَقَدْ كَانَ صَغِيرًا لَا يَعْرِفُ حَقَائِقَ الْأُمُورِ ، وَلَا يَقِفُ عَلَيْهَا ، وَقَدْ أُتِيَ عَلَيْهِ هَذَا الْقَوْلُ . وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ : وَهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَمَا تَزَوَّجَهَا النَّبِيُّ ﷺ إِلَّا حَلَالًا . فَكَيْفَ يُعْمَلُ بِحَدِيثِ هَذَا خَالَهُ ؟ وَيُمْكِنُ حَمْلُ قَوْلِهِ : « وَهُوَ مُحْرِمٌ » . أَى فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ ، أَوْ فِي الْبَلَدِ الْحَرَامِ ، كَمَا قِيلَ :

* قَتَلُوا ابْنَ عَفَّانَ الْخَلِيفَةَ مُحْرِمًا^(٩) *

وَقِيلَ : تَزَوَّجَهَا حَلَالًا ، « وَظَهَرَ أَمْرُ تَزْوِجِهَا »^(١٠) وَهُوَ مُحْرِمٌ . ثُمَّ لَوْ صَحَّ الْحَدِيثَانِ ، كَانَ تَقْدِيمُ حَدِيثِنَا أَوَّلَى ؛ لِأَنَّهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ ، وَذَلِكَ فِعْلُهُ ، وَالْقَوْلُ آكَدٌ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُحْتَصًا بِمَا فَعَلَهُ . وَعَقْدُ النِّكَاحِ يُخَالِفُ شِرَاءَ الْأَمَةِ ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ بِالْعِدَّةِ وَالرِّدَّةِ وَاجْتِلَافِ الدِّينِ ، وَكَوْنِ الْمُنْكَوْحَةِ أُخْتًا لَهُ مِنَ الرِّضَاعِ ، وَيُعْتَبَرُ لَهُ شُرُوطٌ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ فِي الشِّرَاءِ .

فصل : وَمَتَى تَزَوَّجَ الْمُحْرِمُ ، أَوْ زَوَّجَ ، أَوْ زُوِّجَتْ مُحْرِمَةً ، فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ ، سَوَاءً كَانَ الْكُلُّ مُحْرَمِينَ أَوْ بَعْضُهُمْ ؛ لِأَنَّهُ مِنْهُيٌّ عَنْهُ ، فَلَمْ يَصِحْ ، / كِنِكَاحِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ خَالَئِهَا . وَعَنْ أَحْمَدَ : إِنْ زَوَّجَ الْمُحْرِمُ لَمْ أَفْسَخِ النِّكَاحَ . قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : هَذَا يَذُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ بِمُفْرَدِهِ أَوْ الْوَكِيلُ مُحْرِمًا ، لَمْ يَفْسُدِ النِّكَاحُ . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ . وَكَلَامُ أَحْمَدَ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَفْسُخُهُ لِكَوْنِهِ مُحْتَلَفًا فِيهِ . قَالَ الْقَاضِي : وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا بِطَلْقَةٍ . وَهَكَذَا كُلُّ نِكَاحٍ مُحْتَلَفٍ فِيهِ .

٣٧/٤

(٨) فِي الْأَصْلِ : « الْقِصَّة » .

(٩) صَدَرَ يَتِ الرَّاعِي التَّمِيرُ ، عَجَزَهُ :

« وَدَعَا فَلَمْ أَرْ مِثْلَهُ مَخْذُولًا » .

شِعْرُ الرَّاعِي التَّمِيرُ وَأَعْبَارُهُ ١٤٤ .

(١٠-١٠) فِي ١ ، ب ، م : « وَظَهَرَ أَمْرُ تَزْوِجِهَا » .

قال أحمد ، في رواية أبي طالب : إذا تزوجت بغير ولي ، لم يكن للولي أن يزوجه من غيره حتى يطلّق . ولأنّ تزويجها من غير طلاق يفضي إلى أن يجتمع للمرأة زوجان ، كلّ واحد منهما يعتقدها .

فصل : ويكره الخطبة للمُحْرِم ، ^(١١) وخطبة المُحْرِمَة ، ويكره للمُحْرِم ^(١٢) أن يخطب للمُحْلِلين ؛ لأنه قد جاء في بعض ألفاظ حديث عثمان : « لا يَنْكِحُ المُحْرِمُ ، ولا يَنْكِحُ ، ولا يخطب » . رواه مسلم ^(١٣) . ولأنّه تسبّب إلى الحرام ، فأشبهت الإشارة إلى الصيد . والإحرام الفاسد كالصحيح في منع النكاح ، وسائر المحظورات ؛ لأنّ حكمه باقي في وجوب ما يجب في الإحرام ، فكذلك ما يحرم به .

فصل : ويكره أن يشهد في ^(١٤) النكاح ؛ لأنه معاونة على النكاح ، فأشبهت الخطبة . وإن شهد أو خطب ، لم يفسد النكاح . وقال بعض أصحاب الشافعي : لا يتعقد النكاح بشهادة المُحْرِمين ؛ لأنّ في بعض الروايات : « ولا يشهد » . ولنا ، أنّه لا مدخل للشاهد في العقد ، فأشبهت الخطيب ^(١٥) ، وهذه اللفظة غير معروفة ، فلم يثبت بها حكم . ومتى تزوّج المُحْرِمُ ، أو زوّج ، أو زوجت مُحْرَمَةً ، لم يجب بذلك فدية ؛ لأنه عقد فسد لأجل الإحرام ، فلم تجب به فدية ، كإبراء الصيد .

٥٩٦ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ وَطِئَ الْمُحْرِمُ فِي الْفَرْجِ فَأَنْزَلَ ، أَوْ لَمْ يَنْزِلْ ، فَقَدْ فَسَدَ حَجُّهُمَا ، وَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ إِنْ كَانَ اسْتَكْرَهَهَا ، وَإِنْ كَانَتْ طَاوَعَتْهُ ، فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَدَنَةٌ)

(١١-١٢) مكان هذا في الأصل : « وهو » .

(١٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٦٣ .

(١٣) سقط من : م .

(١٤) في ا ، ب ، م : « الخطبة » .

أَمَّا فَسَادُ الْحَجِّ بِالْجَمَاعِ فِي الْفَرَجِ ، فَلَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ :
 أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْحَجَّ لَا يَفْسُدُ بِإِثْنَيْنِ شَيْءٌ فِي حَالِ الْإِحْرَامِ إِلَّا الْجَمَاعُ .
 وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ ، فَقَالَ : لَأَتِي وَفَعْتُ
 بِأَمْرَاتِي ، وَنَحْنُ مُحْرِمَانِ . فَقَالَ : أَفْسَدْتَ حَجَّكَ ، انْطَلِقْ أَنْتَ وَأَهْلُكَ مَعَ
 النَّاسِ ، / فَاقْضُوا مَا يَقْضُونَ ، وَجَلَّ إِذَا حَلُّوا ، فَإِذَا كَانَ فِي الْعَامِ الْمُقْبِلِ فَاحْجُجْ ٣٧/٤
 أَنْتَ وَأَمْرَاتُكَ ، وَاهْدِيَا هَذَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدَا ، فَصُومَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةَ إِذَا
 رَجَعْتُمْ . وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَبَدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو ^(١) . وَلَمْ نَعْلَمْ لَهُمْ فِي عَصْبِهِمْ
 مُخَالَفًا . رَوَى حَدِيثُهُم ^(٢) الْأَثَرُ فِي « سُنَنِه » ^(٣) ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ :
 « وَتَقَرَّقَانِ مِنْ حَيْثُ يُحْرِمَانِ ، حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهُمَا » . ^(٤) قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : قَوْلُ
 ابْنِ عَبَّاسٍ أَعْلَى شَيْءٍ رَوِيَ فِي مَنْ وَطِئَ فِي حَجَّهِ ^(٥) . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَمَرَ ، رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُ . وَبِهِ قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءٌ ، وَالتَّحِيصِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ،
 وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا قَبْلَ الْوُقُوفِ وَبَعْدَهُ .
 وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ جَامَعَ قَبْلَ الْوُقُوفِ فَسَدَ حَجُّهُ ، وَإِنْ جَامَعَ بَعْدَهُ لَمْ يَفْسُدْ ؛
 لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْحَجُّ عَرَفَةٌ » ^(٦) . وَلِأَنَّهُ مَعْنَى يَأْمُنُ بِهِ الْقَوَاتُ ، فَأَمِنْ بِهِ

(١) فِي ب ، م : « عَمَر » . خَطَأً .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) وَرَوَى حَدِيثُهُم الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَفْسُدُ الْحَجَّ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكِبَرَى ١٦٧ / ٥ ،
 ١٦٨ .

(٤-٤) سَقَطَ مِنْ : أ .

(٥) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَنْ لَمْ يَدْرِكْ عَرَفَةَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤٥١ ، ٤٥٢ .
 وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ تَفْسِيرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، الْآيَةِ ﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ ... ﴾ ، مِنْ أَبْوَابِ التَّفْسِيرِ . عَارِضَةُ
 الْأَخْوَدِيِّ ١١ / ٩٨ ، ٩٩ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ فَرَضِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ ، مِنْ كِتَابِ مَنَاسِكَ الْحَجِّ . الْمَجْتَبَى
 ٥ / ٢٠٦ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَنْ أَقَى عَرَفَةَ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٢ / ١٠٠٣ .
 وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ بِمَا يَمُحُّ الْحَجَّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢ / ٥٩ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ
 ٤ / ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣٣٥ . وَابْنُ أَبِي عَرَفَةَ ، فِي : بَابِ مَنْ أَدْرَكَ الْحَجَّ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكِبَرَى
 ٥ / ١٧٣ . وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ الْمَوَاقِيتِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢ / ٢٤١ .

الْفَسَادَ ، كَالْتَحْلِيلِ . وَلَنَا ، أَنْ قَوْلَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ رَوَيْنَا قَوْلَهُمْ ، مُطْلَقٌ فِي مَنْ وَقَعَ مُحْرَمًا ، وَلَأَنَّهُ جِمَاعٌ صَادَفَ إِحْرَامًا تَامًا ، فَافْسَدَهُ ، كَمَا قَبْلَ الْوُقُوفِ . وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « الْحَجُّ عَرَفَةٌ » يَعْنِي : مُعْظَمُهُ . أَوْ أَنَّهُ رُكْنٌ مُتَأَكِّدٌ فِيهِ . وَلَا يَلَزِمُ مِنْ أَمْنِ الْقَوَاتِ أَمْنُ الْفَسَادِ ، بِدَلِيلِ الْعُمَرَةِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمُجَامِيعِ بَدَنَةً . رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَإِسْحَاقُ : عَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فِشَاءً . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : إِنْ جَامَعَ قَبْلَ الْوُقُوفِ فَسَدَ حَجُّهُ ، وَعَلَيْهِ شَاءٌ ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، وَحُجَّتُهُ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ الْوُقُوفِ مَعْنَى يُوجِبُ الْقَضَاءَ ، فَلَمْ يَجِبْ بِهِ بَدَنَةٌ ، كَالْقَوَاتِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ جِمَاعٌ صَادَفَ إِحْرَامًا تَامًا ، فَوَجَبَتْ بِهِ الْبَدَنَةُ ، كِبَعْدِ الْوُقُوفِ ، وَلَأَنَّهُ قَوْلٌ مِّن سَمِينَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ قَبْلِ^(٦) الْوُقُوفِ وَبَعْدِهِ . وَأَمَّا الْقَوَاتُ فَهِيَ مُفَارِقٌ لِلْجِمَاعِ بِالْإِجْمَاعِ ، وَلِذَلِكَ لَا يُوجِبُونَ فِيهِ الشَّاءَ ، بِخِلَافِ الْجِمَاعِ . وَإِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ مُكْرَهَةً عَلَى الْجِمَاعِ ، فَلَا هَدْيَ عَلَيْهَا ، وَلَا عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُهْدِيَ عَنْهَا . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّهُ جِمَاعٌ يُوجِبُ الْكُفَّارَةَ ، فَلَمْ تُوجِبْ^(٧) حَالُ الْإِكْرَاهِ أَكْثَرُ مِنْ كُفَّارَةِ وَاحِدَةٍ ، كَمَا فِي الصِّيَامِ . / وَهَذَا قَوْلُ إِسْحَاقَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رِوَايَةٌ أُخْرَى : أَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يُهْدِيَ عَنْهَا . وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَمَالِكٍ ؛ لِأَنَّ إِفْسَادَ الْحَجِّ وَجَدَ مِنْهُ فِي حَقِّهِمَا ، فَكَانَ عَلَيْهِ لِإِفْسَادِهِ حَجَّتُهَا هَدْيٌ ، قِيَاسًا عَلَى حَجِّهِ . وَعَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْهَدْيَ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ فَسَادَ الْحَجِّ ثَبَتَ^(٨) بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا ، فَكَانَ الْهَدْيُ عَلَيْهَا ، كَمَا لَوْ طَاوَعَتْ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّ الْهَدْيَ عَلَيْهَا ، يَتَحَمَّلُهُ لَزَوْجُ عَنْهَا ، فَلَا يَكُونُ رِوَايَةُ ثَالِثَةً . فَأَمَّا حَالُ الْمُطَاوَعَةِ ، فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

(٦) سقط من : ب ، م .

(٧) في م : « تجب به » .

(٨) في الأصل : « ثبت » .

بَدَنَةً . هذا قول ابن عَبَّاسٍ ، وسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، والتَّخَعُّيِّ ، والضَّحَّاكِ ، وَمَالِكٍ ،
والْحَكَمِ ، وَحَمَادٍ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : أَهْدِ نَاقَةً ، وَلْتَهْدِ نَاقَةً ^(٩) . لِأَنَّهَا أَحَدُ
الْمُتَجَامِعِينَ مِنْ غَيْرِ إِكْرَاهٍ ، فَلَزِمَتْهَا بَدَنَةٌ كَالرَّجُلِ . وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ : أَرَجُو أَنْ
يُجْزِيَهُمَا هَذَى وَاحِدٌ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ جَمَاعٌ
وَاحِدٌ فَلَمْ يُوجِبْ أَكْثَرَ مِنْ بَدَنَةٍ ، كَحَالَةِ الْإِكْرَاهِ ، وَالنَّائِمَةِ كَالْمُكْرَهَةِ فِي هَذَا .
وَأَمَّا فَسَادُ الْحَجِّ ، فَلَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ حَالِ الْإِكْرَاهِ وَالْمُطَاوَعَةِ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .

فصل : لَا فَرْقَ بَيْنَ الْوَطْءِ فِي الْقُبُلِ وَالذُّبْرِ ، مِنْ آدَمِيٍّ أَوْ بَيْهَمَةٍ . وَبِهِ قَالَ
الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَيَتَخَرَّجُ فِي وَطْءِ الْبَيْهَمَةِ أَنَّ الْحَجَّ لَا يُفْسِدُ بِهِ . وَهُوَ قَوْلُ
مَالِكٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُوجِبُ الْحَدَّ ، فَأُشْبِهَ الْوَطْءَ دُونَ الْفَرْجِ . وَحَكَى أَبُو
ثَوْرٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ اللَّوْاطَ وَالْوَطْءَ فِي الذُّبْرِ لَا يُفْسِدُ الْحَجَّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ بِهِ ^(١٠)
الْإِحْصَانُ ، فَلَمْ يُفْسِدِ الْحَجَّ كَالْوَطْءِ دُونَ الْفَرْجِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ وَطْءٌ فِي فَرْجٍ يُوجِبُ
الْإِغْتِسَالَ ، فَأَفْسَدَ الْحَجَّ ، كَوَطْءِ الْآدَمِيَّةِ فِي الْقُبُلِ . وَيُفَارِقُ الْوَطْءَ دُونَ الْفَرْجِ ،
فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْكِبَائِرِ فِي الْأَجْنَبِيَّةِ . وَلَا يُوجِبُ مَهْرًا ، وَلَا عِدَّةً ، وَلَا حَدًّا ، وَلَا
غُسْلًا إِلَّا أَنْ يُنْزَلَ ، فَيَكُونُ كَمَسَائِلِنَا ، فِي رِوَايَةِ .

فصل : إِذَا تَكَرَّرَ الْجِمَاعُ ، فَإِنْ كَفَرَ عَنِ الْأَوَّلِ ، فَعَلَيْهِ لِلثَّانِي كَفَّارَةٌ ثَانِيَّةٌ ،
كَالْأُولَى ^(١١) ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَفَرَ عَنِ الْأَوَّلِ ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . وَعَنْهُ أَنَّ لِكُلِّ وَطْءٍ
كَفَّارَةٌ ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ لِلْكَفَّارَةِ ، فَأَوْجَبَهَا كَالْأَوَّلِ . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّهُ جَمَاعٌ
مُوجِبٌ لِلْكَفَّارَةِ ، فَإِذَا تَكَرَّرَ قَبْلَ التَّكْفِيرِ عَنِ الْأَوَّلِ ، لَمْ يُوجِبْ كَفَّارَةً ثَانِيَّةً ، كَمَا
فِي الصِّيَامِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : عَلَيْهِ لِلْوَطْءِ الثَّانِي / شَاةٌ ، سِوَاءَ كَفَرٍ عَنِ الْأَوَّلِ أَوْ لَمْ

٣٨/٤ ط

(٩) تقدم تخريجه في صفحة ١٦٦ .

(١٠) سقط من : الأصل .

(١١) في ب ، م ، هـ : كالأول .

يُكْفَرُ ، إِلَّا أَنْ يَتَكَرَّرَ الْوُطْءُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ ، عَلَى وَجْهِ الرِّفْضِ لِلْإِحْرَامِ ؛ لِأَنَّهُ وَطْءٌ صَادَفَ إِحْرَامًا نَاقِصَ الْحُرْمَةِ ، فَأَوْجَبَ شَاةً ، كَالْوُطْءِ بَعْدَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ .
 وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يَجِبُ بِالثَّانِي شَيْءٌ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ (١) عَطَاءٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُفْسِدُ الْحَجَّ ، فَلَا يَجِبُ بِهِ شَيْءٌ ، كَمَا لَوْ كَانَ قَبْلَ التَّكْفِيرِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، كَقَوْلِنَا ، وَفَرِيقًا مِنْ قَوْلِ أَيْ حَنِيفَةٍ . وَلَنَا ، عَلَى وَجْهِ الْبَدَنَةِ إِذَا كَفَّرَ ، أَنَّهُ وَطِئَ فِي إِحْرَامٍ ، وَلَمْ يَتَحَلَّلْ مِنْهُ ، وَلَا أَمُكِّنَ تَدَاخُلَ كَفَّارَتِهِ فِي غَيْرِهِ ، فَأَشْبَهَ الْوُطْءَ الْأَوَّلَ .
 وَلِأَنَّ الْإِحْرَامَ الْفَاسِدَ كَالصَّحِيحِ فِي سَائِرِ الْكُفَّارَاتِ ، فَكَذَلِكَ فِي الْوُطْءِ ، وَلِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُكْفَرْ عَنِ الْأَوَّلِ ، فَتَدَاخَلَ كُفَّارَاتُهُ ، كَمَا يَتَدَاخَلُ حُكْمُ الْمَهْرِ وَالْحَدِّ ، وَالتَّحْدِيدُ بَعْدَ التَّكْفِيرِ أَوْلَى مِنَ التَّحْدِيدِ بِالْمَجْلِسِ الْوَاحِدِ ؛ لَمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمَهْرِ وَالْحَدِّ وَالتَّكْفِيرِ فِي الْيَمِينِ وَالظُّهَارِ وَغَيْرِهِمَا .

٥٩٧ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ وَطِئَ دُونَ الْفَرْجِ ، فَلَمْ يَنْزِلْ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَإِنْ أَنْزَلَ فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، وَقَدْ فَسَدَ حَجُّهُ)

أَمَّا إِذَا لَمْ يَنْزِلْ ، فَإِنْ حَجَّهُ لَا يُفْسِدُ بِذَلِكَ . لَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِفَسَادِ حَجِّهِ ؛ لِأَنَّهَا مُبَاشَرَةٌ دُونَ الْفَرْجِ عَرِثَتْ عَنِ الْإِنْزَالِ ، فَلَمْ يُفْسِدْ بِهَا الْحَجَّ ، كَاللَّمَسِ ، أَوْ مُبَاشَرَةً لَا تُوجِبُ الْاِغْتِسَالَ ، أَشْبَهَتِ اللَّمَسَ ، وَعَلَيْهِ شَاةٌ . وَقَالَ الْحَسَنُ فِي مَنْ ضَرَبَ يَدَهُ عَلَى فَرْجِ جَارِيَتِهِ : عَلَيْهِ بَدَنَةٌ . وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ : إِذَا نَالَ مِنْهَا مَا دُونَ الْجِمَاعِ ، ذَبَحَ بَقْرَةً . وَلَنَا ، أَنَّهَا مَلَامَسَةٌ مِنْ غَيْرِ إِنْزَالٍ ، فَأَشْبَهَتِ لَمَسَ غَيْرِ الْفَرْجِ . فَأَمَّا إِنْ أَنْزَلَ ، فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ . وَبِذَلِكَ قَالَ الْحَسَنُ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَابْنُ الْمُثَنِّبِ : عَلَيْهِ شَاةٌ ؛ لِأَنَّهَا مُبَاشَرَةٌ دُونَ الْفَرْجِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ يَنْزِلْ . وَلَنَا ، أَنَّهُ جِمَاعٌ أَوْجَبَ الْقُسْلَ ، فَأَوْجَبَ بَدَنَةً ، كَالْوُطْءِ فِي الْفَرْجِ . وَفِي فَسَادِ حَجِّهِ بِذَلِكَ رِوَايَتَانِ : إِحْدَاهُمَا ،

(١٢) سقط من : ب ، م .

يُفْسَدُ . اخْتَارَهَا الْخِرْقِيُّ ، وَأَبُو بَكْرٍ . وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءَ ، وَالْحَسَنِ ، وَالْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، وَمَالِكٍ ، وَإِسْحَاقَ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ يُفْسِدُهَا الْوُطْءُ ، فَأَفْسَدَهَا الْإِنْزَالُ عَنْ مُبَاشَرَةٍ ، كَالصَّيَامِ . وَالثَّانِيَةِ ، / لَا يُفْسَدُ الْحَجُّ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَابْنِ الْمُزَنِرِ ، وَهِيَ الصَّحِيحُ ^(١) . إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؛ لِأَنَّهُ اسْتِمْتَاعٌ لَا يَجِبُ بِنَوْعِهِ الْحَدُّ ، فَلَمْ يُفْسِدِ الْحَجُّ . كَمَا لَوْ لَمْ يَنْزِلْ ، وَلَئِنَّهُ لَا نَصَّ فِيهِ وَلَا إِجْمَاعَ وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوبِ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ الْوُطْءَ فِي الْفَرْجِ يَجِبُ بِنَوْعِهِ الْحَدُّ ، وَيَتَعَلَّقُ بِهِ اثْنَا عَشَرَ حُكْمًا ^(٢) ، وَلَا يَفْتَرِقُ فِيهِ الْحَالُ بَيْنَ الْإِنْزَالِ وَعَدَمِهِ ، وَالصَّيَامُ يُخَالِفُ الْحَجَّ فِي الْمُفْسِدَاتِ ، وَلِذَلِكَ يُفْسَدُ بِتَكَرُّرِ النَّظَرِ مَعَ الْإِنْزَالِ وَالْمَذْيِ وَسَائِرِ مَحْظُورَاتِهِ ، وَالْحَجُّ لَا يُفْسَدُ بِشَيْءٍ مِنْ سَائِرِ ^(٣) مَحْظُورَاتِهِ غَيْرِ الْجِمَاعِ ، فَافْتَرَقَا . وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ فِي هَذَا ، إِذَا كَانَتْ ذَاتَ شَهْوَةٍ ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا ، كَالرَّجُلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ شَهْوَةٌ .

٥٩٨ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ قَبَّلَ قَلَمَ يَنْزِلُ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَإِنْ أَنْزَلَ فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، وَعَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، رِوَايَةُ أُخْرَى : إِنْ أَنْزَلَ فَسَدَ حُجَّتُهُ) وَحُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ حُكْمَ الْقَبْلَةِ حُكْمُ الْمُبَاشَرَةِ دُونَ الْفَرْجِ ، سَوَاءً ، إِلَّا أَنْ الْخِرْقِيُّ ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ رِوَايَتَيْنِ فِي إِفْسَادِ الْحَجِّ عِنْدَ الْإِنْزَالِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي إِفْسَادِ الْحَجِّ فِي الْوُطْءِ دُونَ الْفَرْجِ إِلَّا رِوَايَةً وَاحِدَةً ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ فِيهَا أَيْضًا رِوَايَتَيْنِ ، وَذَكَرْنَا الْخِلَافَ فِيهِ ، لَكِنْ نُشِيرُ إِلَى الْفَرْقِ تَوْجِيهًا لِقَوْلِ الْخِرْقِيِّ فَنَقُولُ : إِنْزَالٌ يَغْيِرُ وَطْءٌ فَلَمْ يُفْسَدْ بِهِ الْحَجُّ ، كَالنَّظَرِ ، وَلِأَنَّ اللَّذَّةَ بِالْوُطْءِ فَوْقَ اللَّذَّةِ بِالْقَبْلَةِ ، فَكَانَتْ فَوْقَهَا فِي الْوَاجِبِ ؛ فَإِنْ ^(١) مَرَّاتٍ أَحْكَامُ الْاسْتِمْتَاعِ عَلَى وَفْقِ مَا

(١) فِي م : « الصَّحِيحَةُ » .

(٢) ذَكَرَ الْإِمَامُ عَبْدُ الْقَادِرِ بْنِ عَمْرِو الشَّيْبَانِي ، فِي نَيْلِ الْمَأْرُوبِ بِشَرْحِ دَلِيلِ الطَّالِبِ ١ / ١٩ ، مَسَائِلَ كَثِيرَةً تَتَرْتَّبُ عَلَى الْوُطْءِ فِي الْفَرْجِ ، مِنْهَا : تَحْرِيمُ الصَّلَاةِ ، وَالطَّوَافِ ، وَسُجُودِ الشُّكْرِ ، وَالتَّلَاوَةِ ، وَمَسِّ الْمَصْحَفِ ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، وَالْبَلْبِ فِي الْمَسْجِدِ ... إلخ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .

(١) فِي م : « لِأَنَّ » .

يَحْصُلُ بِهِ مِنَ اللَّذَّةِ ، فَالْوَطْءُ فِي الْفَرْجِ أُبْلَغُ فِي (٢) الْاسْتِمْتَاعِ ، فَأُفْسَدَ الْحَجُّ مَعَ الْإِنْزَالِ وَعَدَمِهِ ، وَالْوَطْءُ دُونَ الْفَرْجِ دُونُهُ ، فَأَوْجَبَ الْبَدَنَةَ ، وَأُفْسَدَ الْحَجُّ عِنْدَ الْإِنْزَالِ ، وَالْدَّمُ عِنْدَ عَدَمِهِ ، وَالْقُبْلَةُ دُونَهُمَا ، فَكَوْنُ دُونَهُمَا فِيمَا يَجِبُ بِهَا ، فَيَجِبُ بِهَا بَدَنَةٌ عِنْدَ الْإِنْزَالِ مِنْ غَيْرِ إفسَادٍ ، وَتَكَرُّرُ النَّظَرِ دُونَ الْجَمِيعِ ، فَيَجِبُ بِهِ الدَّمُ عِنْدَ الْإِنْزَالِ ، وَلَا يَجِبُ عِنْدَ عَدَمِهِ شَيْءٌ . وَمِنْ جَمْعِ بَيْنِ الْوَطْءِ دُونَ الْفَرْجِ وَالْقُبْلَةِ ، قَالَ : كِلَاهُمَا مُبَاشَرَةً ، فَاسْتَوَى حُكْمُهُمَا فِي الْوَاجِبِ بِهَا . وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ قَالَ لِرَجُلٍ قَبْلَ زَوْجَتِهِ : أَفْسَدْتَ حَجَّكَ (٣) . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ . وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءٌ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَقَتَادَةُ / ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : عَلَيْهِ دَمٌ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنِ الشَّعْبِيِّ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ . وَرَوَى الْأَثَرُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْحَارِثِ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ (٤) قَبْلَ عَائِشَةَ بِنْتَ طَلْحَةَ مُحْرِمًا ، فَسَأَلَ ، فَأُجِيبَ لَهُ عَلَى أَنْ يَهْرِقَ دَمًا . وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَنْزَلَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ . وَسَوَاءٌ مَذَى (٥) أَوْ لَمْ يَمِذْ . قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ : إِنْ قَبِلَ فَمَذَى أَوْ لَمْ يَمِذْ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . وَسَائِرُ اللَّمَسِ لِشَهْوَةِ كَالْقُبْلَةِ فِيمَا ذَكَرْنَا ؛ لِأَنَّهُ اسْتِمْتَاعٌ يَلْتَذُّ بِهِ ، فَهُوَ كَالْقُبْلَةِ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي مَنْ قَبَضَ عَلَى فَرْجِ امْرَأَتِهِ ، وَهُوَ مُحْرِمٌ : فَإِنَّهُ يَهْرِقُ دَمَ شَاةٍ . وَقَالَ عَطَاءٌ : إِذَا قَبِلَ الْمُحْرِمُ ، أَوْ لَمَسَ ، فَلْيَهْرِقْ دَمًا .

٥٩٩ - مسألة ؛ قَالَ : (وَإِنْ نَظَرَ ، فَصَرَفَ بَصَرَهُ ، فَأَمْنَى ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَإِنْ كَرَّرَ النَّظَرَ حَتَّى أَمْنَى ، فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّ الْحَجَّ لَا يَفْسُدُ بِتَكَرُّرِ النَّظَرِ ، أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يَنْزِلْ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَرَوَى عَنِ الْحَسَنِ ، وَعَطَاءٍ ،

(٢) سقط من : أ ، ب ، م .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « حَجَّكَ » .

(٤) فِي أ ، ب ، م : « عَبْدُ اللَّهِ » . وَهُوَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّيْمِيُّ ، تَوَفَّى سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ فَتَأَمَّتْ عَائِشَةُ بِنْتَ

طَلْحَةَ بَعْدَهُ . انْظُرِ الْأَعْلَامَ ٤ / ٥ .

(٥) فِي أ ، ب ، م : « أَمْنَى » . وَهِيَ بِمَعْنَى .

وَمَالِكٌ ، فِي مَنْ رَدَّدَ النَّظَرَ حَتَّى أُمْنَى : عَلَيْهِ حَجٌّ مِنْ^(١) قَابِلٍ ؛ لِأَنَّهُ أُنْزَلَ بِفِعْلِ مَحْظُورٍ ، أَشْبَهَ الْإِنْزَالَ بِالْمُبَاشَرَةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ إِنْزَالٌ عَنْ غَيْرِ مُبَاشَرَةٍ ، فَأَشْبَهَ الْإِنْزَالَ بِالْفِكْرِ وَالِاخْتِلَامِ ، وَالْأَصْلُ الَّذِي قَاسُوا عَلَيْهِ مَمْنُوعٌ . ثُمَّ إِنَّ الْمُبَاشَرَةَ أُبْلِغَ فِي اللَّذَّةِ ، وَاكْتَدَ فِي اسْتِدْعَاءِ الشَّهْوَةِ ، فَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ . فَأَمَّا إِنْ نَظَرَ وَلَمْ يُكْرَرْ ، فَأُمْنَى ، فَعَلِيهِ شَاءٌ . وَإِنْ كُرِّرَ ، فَأُنْزَلَ ، فَقِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، عَلَيْهِ بَدَنَةٌ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَالثَّانِيَةُ ، عَلَيْهِ شَاءٌ . وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَمِسْحَاقٍ ، وَرِوَايَةٌ ثَانِيَةٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ : لَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَحَكِي ذَلِكَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُبَاشَرَةٍ ، أَشْبَهَ الْفِكْرَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ إِنْزَالٌ بِفِعْلِ مَحْظُورٍ ، فَأَوْجَبَ الْفِذْيَةَ ، كَاللَّمْسِ . وَقَدْ رَوَى الْأَثَرُ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ قَالَ لَهُ رَجُلٌ : فَعَلَ اللَّهُ بِهَذِهِ وَقَعْلٌ ، إِنَّهَا تَطْيِئْتُ لِي ، فَكَلَّمْتَنِي ، وَحَدَّثْتَنِي ، حَتَّى سَبَقْتَنِي الشَّهْوَةَ . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : أَتَيْتُمْ حَجَّكَ ، وَأَهْرَقَ دَمًا^(٢) . وَرَوَى حَنْبَلٌ ، فِي « الْمَنَاسِكِ » ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، أَنَّ مُحَرِّمًا نَظَرَ إِلَى امْرَأَتِهِ حَتَّى أُمْدَى ، فَجَعَلَ يَشْتُمُهَا . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : أَهْرَقَ دَمًا ، وَلَا تَشْتُمُهَا .

٤٠/٤

/ فصل : فَإِنْ كُرِّرَ النَّظَرُ حَتَّى أُمْدَى ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : عَلَيْهِ دَمٌ . وَقَالَ الْقَاضِي : ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ . قَالَ الْقَاضِي : لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الْمَنِيِّ ، وَلِأَنَّهُ حَصَلَ بِهِ الْبِذَازُ ، فَهُوَ كَاللَّمْسِ . وَإِنْ لَمْ يَقْتَرِنْ بِالنَّظَرِ مَنِيٌّ أَوْ مَدَى ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، سِوَاءِ كُرَّرَ النَّظَرَ أَوْ لَمْ يُكْرَرْ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، فِي مَنْ جَرَّدَ امْرَأَتَهُ ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُ غَيْرُ التَّجْرِيدِ ، أَنَّ عَلَيْهِ شَاءً ، وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَمَسَ ، فَإِنَّ التَّجْرِيدَ لَا يَغْرَى عَنِ اللَّمْسِ ظَاهِرًا ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ أُمْنَى أَوْ أُمْدَى ، أَمَّا مُجَرَّدُ النَّظَرِ ، فَلَا شَيْءَ فِيهِ ، فَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْظُرُ إِلَى نِسَائِهِ وَهُوَ مُحَرِّمٌ ، وَكَذَلِكَ أَصْحَابُهُ .

(١) زيادة من : م .

(٢) انظر : ما أخرجه البيهقي ، في : باب المحرم يصيب امرأته ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى

فصل : فَإِنْ فَكَّرَ فَأُتْرُلَ ، فلا شيء عليه ؛ فَإِنَّ الْفِكَرَ يَعْزِضُ لِلْإِنْسَانِ مِنْ غَيْرِ إِرَادَةٍ وَلَا اخْتِيَارٍ ، فلم يَتَعَلَّقْ بِهِ حُكْمٌ ، كما في الصيام ، وقد قال النَّبِيُّ ﷺ : « إِنْ اللَّهُ تَجَاوَزَ ^(٣) لِأُمَّتِي مَا ^(٣) حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسُهَا ، مَا لَمْ تَعْمَلْ بِهِ ، أَوْ تَكَلَّمَ بِهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٤) .

فصل : وَالْعَمْدُ وَالنِّسْيَانُ فِي الْوُطْءِ سَوَاءٌ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . فقال : إِذَا جَامَعَ أَهْلَهُ بَطَلَ حُجَّتُهُ ؛ لِأَنَّهُ شَيْءٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى رَدِّهِ ، وَالشَّعْرُ إِذَا حَلَقَهُ ، فَقَدْ ذَهَبَ ، لَا يَقْدِرُ عَلَى رَدِّهِ ، وَالصَّبَدُ إِذَا قُتِلَ ، فَقَدْ ذَهَبَ ، لَا يَقْدِرُ عَلَى رَدِّهِ ، فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْعَمْدُ وَالنِّسْيَانُ فِيهَا سَوَاءٌ . ولم يذكر الخرقِيُّ النِّسْيَانَ هُنَا ، وَلَكِنْ ذَكَرَهُ فِي الصَّيَامِ ، وَيَبَيِّنُ أَنَّ الْوُطْءَ فِي الْفَرْجِ أَوْ دُونَ الْفَرْجِ مَعَ الْإِثْرَالِ يَسْتَوِي عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ ، وَمَا عَدَاهُ مِنَ الْقَبْلَةِ وَاللَّمْسِ وَالْمَذْيِ بِتَكَرُّرِ النَّظَرِ يَخْتَلِفُ حُكْمُ عَمْدِهِ وَسَهْوِهِ ، فَهُنَا يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ مِثْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْوُطْءَ لَا يَكَادُ يَتَطَرَّقُ النَّسْيَانُ إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ ، وَلِأَنَّ الْجِمَاعَ مُقْسِدٌ لِلصَّوْمِ ^(٥) دُونَ غَيْرِهِ ، فَاسْتَوَى عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ ، كَالْقَوَاتِ ، بِخِلَافِ مَا دَوَّهَ . وَالْجَاهِلُ بِالْتَّحْرِيمِ وَالْمُكْرَهُ فِي حُكْمِ النَّاسِي ؛ لِأَنَّهُ مَغْذُورٌ . وَمِمَّنْ قَالَ : إِنَّ

(٣-٣) في م : « عن أمتي ما » . وفي الأصل ، أ : « لأمتي عما » .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب الخطأ والنسيان في العتاقة ... ، من كتاب العتق ، وفي : باب الطلاق في الإغلاق ... ، من كتاب الطلاق ، وفي : باب إذا حنت ناسيا في الإيمان ... ، من كتاب الإيمان والنذور . صحيح البخاري ٣ / ١٩٠ ، ٧ / ٥٩ ، ٨ / ١٦٨ . ومسلم ، في : باب تجاوز الله عن حديث النفس ... ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١ / ١١٦ ، ١١٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الوسوسة بالطلاق ، من كتاب الطلاق . سنن أبي داود ١ / ٥١٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في من يحدث نفسه ... ، من أبواب الطلاق . عارضة الأحوذى ٥ / ١٥٥ ، ١٥٦ . والنسائي ، في : باب من طلق في نفسه ، من كتاب الطلاق . المجتبى ٦ / ١٢٧ . وابن ماجه ، في : باب من طلق في نفسه ... ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ١ / ٦٥٨ . وإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٤٢٥ ، ٤٧٤ ، ٤٨١ ، ٤٩١ .

وانظر ما تقدم في : ١ / ١٠٤ .

(٥) في أ : « للحج » .

عَمَدُ الْوُطءِ وَنِسْيَانُهُ سَوَاءٌ . أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ فِي قَدِيمِ قَوْلِهِ . وَقَالَ فِي الْجَدِيدِ : لَا يُفْسِدُ الْحَجَّ ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مَعَ النَّسْيَانِ وَالْجَهْلِ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ يَجِبُ بِإِفْسَادِهَا الْكَفَّارَةُ ، فَافْتَرَقَ فِيهَا وَطءُ الْعَامِدِ وَالنَّاسِي ، كَالصَّوْمِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ سَبَبٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ وَجُوبُ الْقَضَاءِ فِي الْحَجِّ ، فَاسْتَوَى عَمْدُهُ / وَسَهْوُهُ ، كَالْفَوَاتِ ، وَالصَّوْمُ مَمْنُوعٌ . ثُمَّ إِنَّ الصَّوْمَ لَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ فِيهِ^(١) بِالْإِفْسَادِ ؛ لِأَنَّ^(٢) إِفْسَادَهُ بِكُلِّ مَا عَدَا الْجَمَاعَ لَا يُوجِبُ كَفَّارَةً ، وَإِنَّمَا تَجِبُ بِخُصُوصِ الْجَمَاعِ ، فَافْتَرَقَا .

٦٠٠ - مسألة ؛ قال : (وَلِلْمُحْرِمِ أَنْ يَتَجَرَّ ، وَيَصْنَعَ الصَّنَائِعَ ، وَيَرْجِعَ رُوحَتُهُ)

وعن أبي عبد الله ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، رِوَايَةً أُخْرَى فِي الْإِرْتِجَاعِ ، أَنْ لَا يَفْعَلَ . أَمَّا التَّجَارَةُ وَالصَّنَاعَةُ فَلَا تَعْلَمُ فِي إِبَاحَتَيْهِمَا اخْتِلَافًا . وَقَدْ رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ : كَانَ ذُو الْمَجَازِ وَعُكَاظُ مُتَجَرِّ النَّاسِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ كَانَتْهُمْ كَرِهُوا ذَلِكَ ، حَتَّى نَزَلَتْ : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ ﴾^(١) . فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ . فَأَمَّا الرَّجْعَةُ ، فَالْمَشْهُورُ إِبَاحَتُهَا . وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَفِيهِ رِوَايَةٌ ثَانِيَّةٌ ، أَنَّهَا لَا تُبَاحُ ؛ لِأَنَّهَا اسْتِبَاحَةُ فَرْجٍ مَقْصُودٍ بِعَقْدٍ ، فَلَا تُبَاحُ لِلْمُحْرِمِ ، كَالنِّكَاحِ . وَوَجْهُ الرِّوَايَةِ الصَّحِيحَةِ ، أَنَّ الرَّجْعِيَّةَ زَوْجَةً ، وَالرَّجْعَةَ إِمْسَاكًا ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَأَمْسِكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ ﴾^(٢) . فَأُبَيِّحُ ذَلِكَ كَالْإِمْسَاكِ قَبْلَ الطَّلَاقِ . وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ الرَّجْعَةَ اسْتِبَاحَةٌ ، فَإِنَّ الرَّجْعِيَّةَ مُبَاحَةٌ ، وَإِنْ سَلَّمْنَا أَنَّهَا اسْتِبَاحَةٌ ،

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في ١ ، ب ، م ، هـ ؛ بدليل أن هـ .

(١) سورة البقرة ١٩٨ .

(٢) سورة البقرة ٢٣١ .

فَتَبَطَّلَ بِشِرَاءِ الْأُمَةِ لِلتَّسْرَى^(٣) ، وَلَأَنَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ إِبَاحَةُ الزَّوْجَةِ مُبَاحٌ فِي النِّكَاحِ ، كَالْتَّكْفِيرِ فِي الظُّهَارِ . وَأَمَّا شِرَاءُ الْإِمَاءِ فَمُبَاحٌ ، وَسَوَاءٌ قَصَدَ بِهِ التَّسْرَى أَوْ لَمْ يَقْصِدْ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمَوْضُوعٍ لِلْإِسْتِبَاحَةِ^(٤) فِي الْبُضْعِ ، فَأَشْبَهَ شِرَاءَ الْعَبِيدِ وَالْبَهَائِمِ ، وَلِذَلِكَ أُبِيحَ شِرَاءُ مَنْ لَا يَحِلُّ وَطُوعًا ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَحْرَمُ فِي حَالِهِ يَحْرَمُ فِيهَا الْوَطْءُ .

٦٠٩ - مسألة ؛ قال : (وَلَهُ أَنْ يَقْتُلَ الْحِدَاةَ ، وَالْعُرَابَ ، وَالْفَأْرَةَ ، وَالْعَقْرَبَ ، وَالْكَلْبَ الْعَقُورَ ، وَكُلَّ مَا عَدَا عَلَيْهِ ، أَوْ آذَاهُ ، وَلَا فِدَاءَ عَلَيْهِ)

هذا قول أكثر أهل العلم ؛ منهم الثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَحُكِيَ عَنِ النَّحِيِّ أَنَّهُ مَنَعَ قَتْلَ الْفَأْرَةِ . وَالْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِي حِلِّ قَتْلِهَا ، فَلَا يُعَوَّلُ عَلَى مَا خَالَفَهُ . وَالْمُرَادُ بِالْعُرَابِ الْأَبْقَعُ غُرَابُ الْبَيْتِ . وَقَالَ قَوْمٌ : لَا يُبَاحُ مِنَ الْغُرَبَانِ إِلَّا الْأَنْفَعُ خَاصَّةً ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ : « خَمْسٌ فَوَاسِقُ ، يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ : الْحَيَّةُ ، وَالْعُرَابُ الْأَنْفَعُ ، وَالْفَأْرَةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ ، وَالْحَدْيَا^(١) » .

٤١/٤ و

رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢) . / وَهَذَا يَقْيِدُ الْمُطْلَقَ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ ، وَلَا يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى الْعُمُومِ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ الْمُبَاحَ مِنَ الْغُرَبَانِ لَا يَحِلُّ قَتْلُهُ . وَلَنَا ، مَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، قَالَتْ : أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْتُلُ خَمْسَ فَوَاسِقَ فِي [الْحِلِّ وَ]^(٣) الْحَرَمِ : الْحِدَاةَ ، وَالْعُرَابَ ، وَالْفَأْرَةَ ، وَالْعَقْرَبَ ، وَالْكَلْبَ الْعَقُورَ . وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ ، لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ جُنَاحٌ

(٣) في أ ، ب ، م : « للشراء » .

(٤) في ب ، م : « الاستباحة » .

(١) الحديا : الحداة .

(٢) تقدم تخريجها في صفحة ١١٥ .

(٣) تكملة لازمة .

فِي قَتْلِهِنَّ» . وَذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ عَائِشَةَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا^(٤) . وَفِي لَفْظِ لِمُسْلِمٍ ، فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ : « حَمْسٌ لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ » . وَهَذَا عَامٌّ فِي الْغُرَابِ ، وَهُوَ أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْآخَرِ . وَلِأَنَّ غُرَابَ الْبَيْنِ مُحَرَّمٌ الْأَكْلُ ، يَغْدُو عَلَى أَمْوَالِ النَّاسِ ، فَلَا وَجْهَ لِإِخْرَاجِهِ مِنَ الْعُمُومِ . وَفَارَقَ مَا أُبِيحَ أَكْلُهُ ، فَإِنَّهُ مُبَاحٌ لَيْسَ هُوَ فِي مَعْنَى مَا أُبِيحَ قَتْلُهُ ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَخْصِيصِهِ تَخْصِيصُ مَا لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ . وَقَوْلُ الْخِرَقِيِّ : « وَكُلُّ مَا عَدَا عَلَيْهِ أَوْ آذَاهُ » . يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ مَا يَبْدَأُ الْمُحَرَّمَ ، فَيَغْدُو عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ ، فَهَذَا لَا جُنَاحَ عَلَى قَاتِلِهِ ، سَوَاءَ كَانَ مِنْ جِنْسِ طَبْعِهِ الْأَذَى ، أَوْ لَمْ يَكُنْ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّبِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ يُحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى أَنَّ السَّبْعَ إِذَا بَدَأَ الْمُحَرَّمَ ، فَقَتَلَهُ ، لَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ مَا كَانَ طَبْعُهُ الْأَذَى وَالْعُدْوَانُ ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُ أَذَى فِي الْحَالِ . قَالَ مَالِكٌ : الْكَلْبُ الْعَقُورُ ، مَا عَقَرَ النَّاسَ وَعَدَا عَلَيْهِمْ ، مِثْلَ الْأَسَدِ وَالثَّعْبِ وَالْقَهْدِ وَالذَّنْبِ . فَعَلَى هَذَا يَبَاحُ قَتْلُ^(٥) كُلِّ مَا فِيهِ أَذَى لِلنَّاسِ فِي أَنْفُسِهِمْ أَوْ فِي أَمْوَالِهِمْ ، مِثْلَ سِبَاعِ الْبَهَائِمِ كُلِّهَا ، الْمُحَرَّمِ أَكْلُهَا ، وَجَوَارِحِ الطَّيْرِ ، كَالْبَايَازِ ، وَالْعُقَابِ ، وَالصَّقْرِ ،

(٤) الأول أخرجه البخاري ، في : باب ما يقتل الحرم من الدواب ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد . صحيح البخاري ١٧ / ٣ . ومسلم ، في : باب ما يتدب للمحرم ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٥٦ ، ٨٥٧ . والنسائي ، في : باب ما يقتل الحرم من الدواب ، من كتاب مناسك الحج . المجتبى ٥ / ١٤٨ . وابن ماجه ، في : باب ما يقتل الحرم ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٣١ . والبيهقي ، في : باب ما للمحرم قتله من الدواب ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ٢٠٩ . والثاني أخرجه البخاري ، في : باب ما يقتل الحرم من الدواب ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد . صحيح البخاري ١٧ / ٣ . ومسلم ، في : باب ما يتدب للمحرم ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٥٦ - ٨٥٩ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يقتل الحرم من الدواب ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٢٨ . والنسائي ، في : باب ما يقتل الحرم من الدواب ، من كتاب مناسك الحج . المجتبى ٥ / ١٤٧ ، ١٤٩ . والإمام مالك ، في : باب ما يقتل الحرم من الدواب ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٥٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٨ / ٣٢ ، ٣٧ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٦٥ ، ٧٧ .

(٥) سقط من : ب ، م .

والشاهين ، ونحوها ، والحشرات المؤذية ، والزئبور ، والبَق ، والبعضى ،
والبراغيث ، والدُّباب . وهذا قال الشافعى . وقال أصحاب الرأى : يَقْتُل ما جَاءَ
فى الحَبَر ، والدُّب ، قِيَاسًا عَلَيْهِ . وَلَنَا ، أَنَّ الحَبَرَ نَصٌّ مِنْ كُلِّ جِنْسٍ عَلَى صُورَةِ
مَنْ أَذْنَاهُ ، تَنْبِيْهَا عَلَى مَا هُوَ أَعْلَى مِنْهَا ، وَدَلَالَةٌ عَلَى مَا كَانَ فى مَعْنَاهَا ، فَنَصُّهُ عَلَى
الْحِدَاةِ وَالْقَرَابِ تَنْبِيْهُ عَلَى الْبَازِئِ وَنَحْوِهِ ، وَعَلَى الْفَأْرَةِ تَنْبِيْهُ عَلَى الْحَشَرَاتِ ، وَعَلَى
الْعَقْرَبِ تَنْبِيْهُ عَلَى الْحَيَّةِ ، وَعَلَى الْكَلْبِ / الْعَقُورِ تَنْبِيْهُ عَلَى السَّبَاعِ الَّتِى هِىَ أَعْلَى
مِنْهُ ، وَلَآنَ مَا لَا يُضْمَنُ بِمِثْلِهِ ، وَلَا يَقِيْمَتُهُ ، لَا يُضْمَنُ ، كَالْحَشَرَاتِ .

٤١/٤ ظ

فصل : وما لا يُؤْذَى بِطَبِيعِهِ ، وَلَا يُؤْكَلُ كَالرَّحِمِ ، وَاللِّدْيَانِ ، فَلَا أَثَرُ
لِلْإِحْرَامِ فِيهِ ، وَلَا جَزَاءَ فِيهِ إِنْ قَتَلَهُ . وهذا قال الشافعى . وقال مالك : يَحْرُمُ
قَتْلُهَا ، وَإِنْ قَتَلَهَا فَدَاهَا ، وَكَذَلِكَ كُلُّ سَبْعٍ لَا يَغْدُو عَلَى النَّاسِ . وَإِذَا وَطِئَ الدُّبَابُ
والتَّمَلُّ أَوْ الذَّرَّ ، أَوْ قَتَلَ (١) الزَّئْبُورَ ، تَصَدَّقَ بِشَيْءٍ مِنَ الطَّعَامِ . وَلَنَا ، أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى
إِنَّمَا أَوْحَى الْجَزَاءَ فى الصَّيْدِ ، وَلَيْسَ هَذَا بِصَيْدٍ . قَالَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ : الصَّيْدُ مَا
جَمَعَ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ ، فَيَكُونُ مُبَاحًا وَحَشِيًّا مُمْتَنِعًا . وَلَآئِهِ لَا مِثْلَ لَهُ وَلَا قِيَمَةٌ ،
وَالضَّمَانُ إِنَّمَا يَكُونُ بِأَحَدِ هَذَيْنِ الشَّيْئَيْنِ . وَرَوَى عَنْ عَمْرِو ، أَنَّهُ قَرَدٌ بَعِيرُهُ
بِالسُّقْيَا (٢) وَهُوَ مُحْرِمٌ . وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ نَزَعَ الْقُرَادَ (٣) عَنْهُ ، وَرَمَاهُ . وَهَذَا قَوْلُ جَابِرِ بْنِ
زَيْدٍ ، وَعَطَاءٍ . وَرَوَى أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ لِعِكْرَمَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ : قَرَدٌ الْبَعِيرُ . فَكَرِهَ
ذَلِكَ . فَقَالَ : قُمْ فَانْحَرَهُ . فَتَحَرَّهُ . فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَا أُمُّ لَكَ ، كَمْ قَتَلْتَ فِيهَا
مِنْ قُرَادٍ وَحَلَمَةٍ (٤) وَحَمْنَانَةٍ (٥) ؟ يَعْنِى كَيْبَارَ الْقُرَادِ . رَوَاهُ كُلُّهُ سَعِيدٌ .

(٦) سقط من : الأصل .

(٧) السقيا : قرية جامعة من عمل الفرع ، بينهما مما إلى الجحفة تسعة عشر ميلا . معجم البلدان ٣ / ١٠٣ .

(٨) القراد : دويبة متطفلة ، تعيش على الدواب والطيور ، وتقتص دمها .

(٩) الحلم : القراد الضخم .

(١٠) الحمنان : صغار القراد .

فصل : ولا تأثير للإحرام ولا للحرم في تحريم شيء من الحيوان الأهلي ، كبهيمة الأنعام ونحوها ؛ لأنه ليس بصيد ، وإنما حرم الله تعالى الصيد ، وقد كان النبي ﷺ يذبح البذن في إحرامه في الحرم ، يتقرب إلى الله سبحانه بذلك ، وقال : « أَفْضَلُ الْحَجِّ الْعَجُّ وَالثَّجُّ »^(١١) . يعني إسالة الدماء بالذبح والتحرير . وليس في هذا اختلاف .

فصل : ويجل للمحرم صيد البحر ؛ لقوله تعالى : ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغِيَاةِ ﴾^(١٢) . قال ابن عباس وابن عمر : طعامه ما ألقاه . وعن ابن عباس : طعامه ملحه . وعن سعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير : طعامه المالح^(١٣) ، وصيده ما اصطدت^(١٤) . وأجمع أهل العلم على أن صيد البحر مباح للمحرم اصطاده وأكله وبيعه وشراؤه . وصيد البحر : الحيوان الذي يعيش في الماء ، ويبض فيه ، ويفرخ فيه ، كالسمك والسلحفاة والسرطان ، ونحو ذلك . وحكى عن عطاء فيما يعيش في البر ، مثلي السلحفاة / والسرطان ،^{٤٢/٤} «الجزء ؛ لأنه يعيش في البر»^(١٥) ، فأشبه طير الماء . ولنا ، أنه يبض في الماء ، ويفرخ فيه ، فأشبه السمك . فأما طير الماء ، كالبط ونحوه ، فهو من صيد البر ، في قول عامة أهل العلم . وفيه الجزاء . وحكى عن عطاء أنه قال : حيث يكون أكثر ، فهو صيده . وقول عامة أهل العلم أولى ؛ فإنه^(١٦) يبض في البر ، ويفرخ فيه ، فكان من صيد البر ، كسائر طيره ، وإنما إقامته في البحر لطلب الرزق ،

(١١) تقدم ترجمته في صفحة ١٠٠ .

(١٢) سورة المائدة ٩٦ .

(١٣) في م : « المالح » .

(١٤) في م : « اصطدنا » .

(١٥) (١٥-١٥) سقط من : م .

(١٦) في م : « لأنه » .

وَالْمَعِيشَةِ مِنْهُ ، كَالصَّيَادِ . فَإِنْ كَانَ جِنْسٌ مِنَ الْحَيَوَانِ ، تَوَعَّ مِنْهُ فِي الْبَحْرِ ، وَتَوَعَّ فِي الْبَرِّ ، كَالسَّلْحَفَةِ ، فَلِكُلِّ تَوَعَّ حُكْمٌ نَفْسِهِ ، كَالْبَقَرِ ، مِنْهَا الْوَحْشِيُّ مُحَرَّمٌ ، وَالْأَهْلِيُّ مُبَاحٌ .

٦٠٢ - مسألة ؛ قال : (وَصَيْدُ الْحَرَمِ حَرَامٌ عَلَى الْحَلَالِ وَالْمُحَرَّمِ)

الأَصْلُ فِي تَحْرِيمِ صَيْدِ الْحَرَمِ النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ ؛ أَمَّا النَّصُّ ، فَمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ : « إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَمُهُ اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ الْقِتَالُ فِيهِ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَلَمْ يَحِلَّ لِي إِلَّا سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، لَا يُخْتَلَى خِلَافُهَا ^(١) ، وَلَا يُعْضَدُ ^(٢) شَوْكُهَا ، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا ، وَلَا تُلْقَطُ لُقَطَتُهَا ، إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا » . فَقَالَ الْعَبَّاسُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِلَّا الْإِذْخَرَ ^(٣) ، فَإِنَّهُ لَقَيْنَهُمْ ^(٤) وَيُؤْتِيهِمْ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِلَّا الْإِذْخَرَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٥) . وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى تَحْرِيمِ صَيْدِ الْحَرَمِ عَلَى الْحَلَالِ وَالْمُحَرَّمِ .

فصل : وفيه الجزاء على من يقتله ، ويُجزى بعثل ما يُجزى به الصيّد في

(١) الخلا : الرطب من الكلاء .

(٢) يعضد : يقطع .

(٣) الإذخر : نبت طيب الرائحة .

(٤) القين : هو الحداد والصائغ .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب الإذخر ... ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب فضل الحرم ... ، وباب لا يحل القتال بمكة ... ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفي : باب ما قيل في الصواغ ... ، من كتاب البيوع ، وفي : باب كيف تعرف لقطة ... ، من كتاب اللقطة ، وفي : باب إثم الغادر للبر والفاجر ، من كتاب الوصايا . صحيح البخاري ٢ / ١١٥ ، ١١٦ ، ١٨١ ، ٣ / ١٨ ، ٧٩ ، ١٦٤ ، ٤ / ١٢٧ . ومسلم ، في : باب تحريم مكة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٨٦ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب حرمة مكة ، وباب تحريم القتال ، من كتاب مناسك الحج . المجتبى ٢ / ١٦٠ ، ١٦١ . وإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٥٣ ، ٢٥٩ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٨ .

الإِخْرَام . وَحُكِيَ عَنْ دَاوُدَ ، أَنَّهُ لَا جَزَاءَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ ، وَلَمْ يَرِدْ فِيهِ نَصٌّ فَيَتَقَى بِحَالِهِ . وَلَنَا ، أَنَّ الصَّحَابَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، قَضَوْا فِي حِمَامِ الْحَرَمِ بِشِأَةِ شَاةٍ . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعُثْمَانَ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ . وَلَمْ يَنْقُلْ عَنْ غَيْرِهِمْ خِلَافَهُمْ ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا . وَلَئِنَّ صَيْدَ مَنْنُوعٍ مِنْهُ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، أَشْبَهَ الصَّيْدَ فِي حَقِّ الْمُحْرِمِ .

فصل : وما يَحْرُمُ وَيُضْمَنُ فِي الْإِخْرَامِ يَحْرُمُ وَيُضْمَنُ فِي الْحَرَمِ ، وَمَا لَا ، إِلَّا شَيْئَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، الْقَتْلُ . مُخْتَلَفٌ فِي قَتْلِهِ فِي الْإِخْرَامِ ، / وَهُوَ مُبَاحٌ فِي الْحَرَمِ ظ ٤٢/٤
بِلاَ اخْتِلَافٍ ؛ لِأَنَّهُ حُرْمٌ فِي الْإِخْرَامِ لِلتَّرَفُّهِ بِقَتْلِهِ وَإِزَالَتِهِ ، لَا لِحُرْمَتِهِ ، وَلَا يَحْرُمُ التَّرَفُّهُ فِي الْحَرَمِ ^(٦) ، فَأَشْبَهَ ذَلِكَ قَصُّ ^(٧) الشَّعْرِ وَتَقْلِيمُ الظُّفْرِ . الثَّانِي ، صَيْدُ الْبَحْرِ . مُبَاحٌ فِي الْإِخْرَامِ بِغَيْرِ خِلَافٍ ، وَلَا يَحِلُّ صَيْدُهُ مِنْ آبَارِ الْحَرَمِ وَعُيُونِهِ . وَكَرِهَهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ؛ لِغُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا يَنْفَرُ صَيْدُهَا » . وَلَئِنَّ الْحُرْمَةَ تَثْبُتُ لِلصَّيْدِ ، كَحُرْمَةِ الْمَكَانِ ، وَهُوَ شَامِلٌ لِكُلِّ صَيْدٍ ، وَلَئِنَّ صَيْدَ غَيْرِ مُؤَدٍّ ، فَأَشْبَهَ الظُّبَاءَ . وَعَنْ أَحَدٍ ، رِوَايَةٌ أُخْرَى : أَنَّهُ مُبَاحٌ ؛ لِأَنَّ الْإِخْرَامَ لَا يُحْرِمُهُ ، فَأَشْبَهَ السَّبَاعَ وَالْحَيَوَانَ الْأَهْلِيَّ .

فصل : وَيُضْمَنُ صَيْدُ الْحَرَمِ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ ، وَالْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ ، وَالْحُرِّ وَالْعَبْدِ ؛ لِأَنَّ الْحُرْمَةَ تَعَلَّقَتْ بِمَحَلِّهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْجَمِيعِ ، فَوَجَبَ ضَمَانُهُ كَالْأَدَمِيِّ .

فصل : وَمَنْ مَلَكَ صَيْدًا فِي الْجِلِّ ، فَأَدْخَلَهُ الْحَرَمَ ، لَزِمَهُ رَفْعُ يَدِهِ عَنْهُ وَإِرْسَالُهُ ، فَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِهِ ، أَوْ أَتْلَفَهُ ، فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ ، كَصَيْدِ الْجِلِّ فِي حَقِّ الْمُحْرِمِ . قَالَ عَطَاءٌ : إِنْ دَبَّحَهُ ، فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ . وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ . وَمَنْ

(٦) فِي ب : « الْحِلُّ » .

(٧) فِي أ ، ب : « قَطْعٌ » .

كَرِهَ إِذْخَالَ الصَّيْدَ الْحَرَمَ ، ابْنُ عَمَرَ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَائِشَةُ ، وَعَطَاءٌ ^(٨) ،
 وَطَاوُسٌ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَرَخَّصَ فِيهِ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَرَوَيْتُ
 عَنْهُ الْكَرَاهَةَ لَهُ . أَخْرَجَهُ سَعِيدٌ . وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ : كَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَسْمَعُ سِتِينَ
 يَرَاهَا فِي الْأَقْفَاصِ ، وَأَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ لَا يَرَوْنَ بِهِ بَأْسًا . وَرَخَّصَ فِيهِ سَعِيدُ بْنُ
 جُبَيْرٍ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُثَنِّرِ ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَهُ
 خَارِجًا ، وَحَلَّ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ ، فَجَازَ لَهُ ذَلِكَ دَاخِلُ ^(٩) الْحَرَمِ ، كَصَيْدِ الْمَدِينَةِ إِذَا
 أُدْخِلَهُ حَرَمَهَا . وَلَنَا ، أَنَّ الْحَرَمَ سَبَبٌ مُحَرِّمٌ لِلصَّيْدِ ، وَيُوجِبُ ضَمَانَهُ ، فَحَرَّمَ
 اسْتِدَامَةَ إِمْسَاكِهِ كَالْإِحْرَامِ ، وَلِأَنَّهُ صَيْدٌ ذَبَحَهُ فِي الْحَرَمِ ، فَلَزِمَهُ جَزَاؤُهُ ، كَمَا لَوْ
 صَادَهُ مِنْهُ ، وَصَيْدُ الْمَدِينَةِ لَا جَزَاءَ فِيهِ ، بِخِلَافِ صَيْدِ الْحَرَمِ .

فصل : وَيُضْمَنُ صَيْدُ الْحَرَمِ بِالذَّلَالَةِ وَالْإِشَارَةِ ، كَصَيْدِ الْإِحْرَامِ ، وَالْوَاجِبُ
 عَلَيْهِمَا جَزَاءٌ وَاحِدٌ . نَصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الذَّلَالِ فِي
 الْجِلِّ أَوْ فِي ^(١٠) الْحَرَمِ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا جَزَاءَ عَلَى الذَّلَالِ / إِذَا كَانَ فِي الْجِلِّ ،
 وَالْجَزَاءُ عَلَى الْمَذْلُولِ وَخَذَهُ ، كَالْحَلَالِ إِذَا ذُلَّ مُحَرِّمًا عَلَى صَيْدِهِ . وَلَنَا ، أَنَّ قَتْلَ
 الصَّيْدِ الْحَرَمِيِّ حَرَامٌ عَلَى الذَّلَالِ ، فَيُضْمَنُهُ بِالذَّلَالَةِ ، كَمَا لَوْ كَانَ فِي الْحَرَمِ ، يُحَقِّقُهُ
 أَنَّ صَيْدَ الْحَرَمِ مُحَرَّمٌ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا يُتَفَرَّقُ صَيْدُهَا » .
 وَفِي لَفْظٍ : « لَا يُصَادُ صَيْدُهَا » . وَهَذَا عَامٌّ فِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ ، وَلِأَنَّ صَيْدَ الْحَرَمِ
 مَعْصُومٌ بِمَحَلِّهِ ، فَحَرَّمَ قَتْلُهُ عَلَيْهِمَا كَالْمُلْتَجِيءِ إِلَى الْحَرَمِ . وَإِذَا ثَبَتَ تَحْرِيمُهُ
 عَلَيْهِمَا فَيُضْمَنُ بِالذَّلَالَةِ مِمَّنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ قَتْلُهُ ، كَمَا يُضْمَنُ بِذِلَالَةِ الْمُحَرِّمِ عَلَيْهِ .
فصل : وَإِذَا رَمَى الْحَلَالُ مِنَ الْجِلِّ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ ، فَقَتَلَهُ ، أَوْ أَرْسَلَ كَلْبَهُ

(٨) سقط من : ب ، م .

(٩) في ا ، ب ، م ، د في .

(١٠) سقط من : ا ، ب ، م .

عليه ، فَقَتَلَهُ ، أَوْ قَتَلَ صَيْدًا عَلَى فَرْعٍ فِي الْحَرَمِ أَصْلُهُ فِي الْجِلِّ ، ضَمِنَهُ . وبهذا قال
 الثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَحَكَى أَبُو
 الْخَطَّابِ عَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةً أُخْرَى ، لَا جَزَاءَ عَلَيْهِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْقَاتِلَ حَلَالٌ
 فِي الْجِلِّ . وَهَذَا لَا يَصِحُّ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا يَنْفَرُ صَيْدُهَا » . وَلَمْ يُفَرَّقْ
 بَيْنَ مَنْ هُوَ فِي الْجِلِّ وَالْحَرَمِ ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى تَحْرِيمِ صَيْدِ الْحَرَمِ ، وَهَذَا
 مِنْ صَيِّدِهِ ، وَلِأَنَّ صَيْدَ الْحَرَمِ مَقْصُومٌ بِمَحَلِّهِ لِحُرْمَةِ^(١١) الْحَرَمِ ، فَلَا يَخْتَصُّ
 تَحْرِيمُهُ بَمَنْ فِي الْحَرَمِ ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِنْ أَمْسَكَ طَائِرًا فِي الْجِلِّ ، فَهَلَكَ فِرَاحُهُ فِي
 الْحَرَمِ ، ضَمِنَ الْفِرَاحُ ؛ لَمَا ذَكَرْنَا ، وَلَا يَضْمَنُ الْأُمُّ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ صَيْدِ الْجِلِّ ، وَهُوَ
 حَلَالٌ . وَإِنْ انْعَكَسَتِ الْحَالُ ، فَرَمَى مِنَ الْحَرَمِ صَيْدًا فِي الْجِلِّ ، أَوْ أُرْسِلَ كَلْبُهُ
 عَلَيْهِ ، أَوْ قَتَلَ صَيْدًا عَلَى غُصْنٍ فِي الْجِلِّ أَصْلُهُ فِي الْحَرَمِ ، أَوْ أَمْسَكَ حَمَامَةً فِي
 الْحَرَمِ ، فَهَلَكَ فِرَاحُهَا فِي الْجِلِّ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ، كَمَا فِي الْجِلِّ . قَالَ
 أَحْمَدُ ، فِي مَنْ أُرْسِلَ كَلْبُهُ فِي الْحَرَمِ ، فَصَادَ فِي الْجِلِّ : فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَحَكَى
 عَنْهُ ، رَوَايَةً أُخْرَى ، فِي جَمِيعِ الصُّورِ : يَضْمَنُ . وَعَنِ الشَّافِعِيِّ مَا يَذُلُّ عَلَيْهِ .
 وَذَهَبَ الثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، فِي مَنْ قَتَلَ طَائِرًا عَلَى غُصْنٍ
 فِي الْجِلِّ ، أَصْلُهُ فِي الْحَرَمِ : لَا جَزَاءَ عَلَيْهِ . وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ أَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ
 ابْنُ الْمَاجِشُونِ ، وَإِسْحَاقُ : عَلَيْهِ الْجَزَاءُ ؛ لِأَنَّ الْغُصْنَ تَائِعٌ لِلْأَصْلِ ، وَهُوَ فِي
 الْحَرَمِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْأَصْلَ جِلُّ الصَّيِّدِ ، فَحُرْمَ صَيْدِ الْحَرَمِ بِقَوْلِهِ / عَلَيْهِ السَّلَامُ :
 « لَا يَنْفَرُ صَيْدُهَا » . وَبِالْإِجْمَاعِ ، فَبَقِيَ مَا عَدَاهُ عَلَى الْأَصْلِ ، وَلِأَنَّهُ صَيْدُ جِلٍّ
 صَادَهُ حَلَالٌ ، فَلَمْ يُحَرِّمْ ، كَمَا لَوْ كَانَا فِي الْجِلِّ ، وَلِأَنَّ الْجَزَاءَ إِنَّمَا يَجِبُ فِي صَيْدِ
 الْحَرَمِ ، أَوْ صَيْدِ الْمُحَرِّمِ ، وَلَيْسَ هَذَا بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا .

فصل : فَإِنْ كَانَ الصَّيِّدُ وَالصَّائِدُ فِي الْجِلِّ ، فَرَمَى الصَّيِّدُ بِسَهْمِهِ ، أَوْ أُرْسِلَ

(١١) فِي أ ، ب ، م : « بِحُرْمَةِ » .

عليه^(١٢) كَلْبُهُ ، فَدَخَلَ الْحَرَمَ ، ثُمَّ خَرَجَ فَقَتَلَ الصَّيْدَ فِي الْحِلِّ ، فَلَا جَزَاءَ عَلَيْهِ^(١٣) . وَهَذَا قَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَحَكَى أَبُو ثَوْرٍ عَنِ الشَّافِعِيِّ ، أَنَّ عَلَيْهِ الْجَزَاءَ . وَلَنَا ، مَا ذَكَرْنَاهُ . قَالَ الْقَاضِي : لَا يَزِيدُ سَهْمُهُ عَلَى نَفْسِهِ ، وَلَوْ غَدَا بِنَفْسِهِ ، فَسَلَّكَ الْحَرَمَ فِي طَرِيقِهِ ، ثُمَّ قَتَلَ صَيْدًا فِي الْحِلِّ ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، فَسَهْمُهُ أَوَّلَى .

فصل : وَإِنْ رَمَى مِنَ الْحِلِّ صَيْدًا فِي الْحِلِّ ، فَقَتَلَ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ ، فَعَلِيهِ جَزَاؤُهُ . وَهَذَا قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ : لَا جَزَاءَ عَلَيْهِ . وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ صَيْدًا حَرَمِيًّا ، فَلَزِمَهُ جَزَاؤُهُ ، كَمَا لَوْ رَمَى حَجَرًا فِي الْحَرَمِ فَقَتَلَ صَيْدًا ، يُحَقِّقُهُ أَنَّ الْخَطَأَ كَالْعَمْدِ فِي وَجُوبِ الْجَزَاءِ ، وَهَذَا لَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ وَاحِدًا مِنْهُمَا . فَأَمَّا إِنْ أُرْسِلَ كَلْبُهُ عَلَى صَيْدٍ فِي الْحِلِّ ، فَدَخَلَ الْكَلْبُ الْحَرَمَ ، فَقَتَلَ صَيْدًا آخَرَ ، لَمْ يَضْمَنْهُ . وَهَذَا قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُرْسِلِ الْكَلْبَ عَلَى ذَلِكَ الصَّيْدِ ، وَإِنَّمَا دَخَلَ بِاخْتِيَارِ نَفْسِهِ ، فَهُوَ كَمَا لَوْ اسْتَرْسَلَ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ إِرْسَالِهِ^(١٤) . وَإِنْ أُرْسِلَ عَلَى صَيْدٍ ، فَدَخَلَ الصَّيْدَ الْحَرَمَ ، وَدَخَلَ الْكَلْبُ خَلْفَهُ ، فَقَتَلَهُ فِي الْحَرَمِ ، فَكَذَلِكَ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَصَاحِبَاهُ : عَلَيْهِ الْجَزَاءُ ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ صَيْدًا حَرَمِيًّا ، بِإِرْسَالِ كَلْبِهِ عَلَيْهِ ، فَضَمَّنَهُ ، كَمَا لَوْ قَتَلَهُ بِسَهْمِهِ . وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ . وَحَكَى صَالِحٌ ، عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : إِنْ كَانَ الصَّيْدُ قَرِيبًا مِنَ الْحَرَمِ ، ضَمَّنَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَرِطٌ بِإِرْسَالِهِ فِي مَوْضِعٍ يَظْهَرُ أَنَّهُ يَدْخُلُ الْحَرَمَ ، وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا ، لَمْ يَضْمَنْ ؛ لِإِعْدَمِ التَّفَرِيطِ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أُرْسِلَ الْكَلْبُ عَلَى صَيْدٍ

(١٢) سقط من : الأصل .

(١٣) في الأصل : فيه .

(١٤) في ١ ، ب ، م : إرسال .

مُباح ، فلم يَضْمَنْ . كما لو قَتَلَ صَيْدًا سِوَاهُ ، وفَارَقَ السَّهْمَ ؛ لِأَنَّ الْكَلْبَ / له قَصْدٌ واختِيَارٌ ، ولهذا يَسْتَرْسِلُ بِنَفْسِهِ ، وَيُرْسِلُهُ إِلَى جِهَةٍ فَيَمْضِي إِلَى غَيْرِهَا ، وَالسَّهْمُ بِخِلَافِهِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّهُ لَا يَأْكُلُ الصَّيْدَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا ، ضَمِنَهُ أَوْ لَمْ يَضْمِنَهُ ؛ لِأَنَّهُ صَيْدٌ حَرَمِيٌّ ، قُتِلَ فِي الْحَرَمِ ، فَحُرْمٌ ، كما لو ضَمِنَهُ ، وَلَكِنَّا إِذَا قَطَعْنَا فِعْلَ الْآدَمِيِّ ، صَارَ كَأَنَّ الْكَلْبَ اسْتَرْسَلَ بِنَفْسِهِ ، فَقَتَلَهُ . وَلَكِنْ لَوْ رَمَى الْحَلَالُ مِنَ الْجِلِّ صَيْدًا فِي الْجِلِّ ، فَجَرَحَهُ ، وَحَامَلَ الصَّيْدَ فَدَخَلَ الْحَرَمَ ، فَمَاتَ فِيهِ ، حَلَّ أَكْلُهُ ، وَلَا جَزَاءَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الذِّكَاةَ حَصَلَتْ فِي الْجِلِّ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ جَرَحَ صَيْدًا ، ثُمَّ أَحْرَمَ ، فَمَاتَ ^(١٥) الصَّيْدُ بَعْدَ إِحْرَامِهِ . وَيُكْرَهُ أَكْلُهُ ؛ لِمَوْتِهِ فِي الْحَرَمِ .

فصل : وَإِنْ وَقَفَ صَيْدٌ ، بَعْضُ قَوَائِمِهِ فِي الْجِلِّ ، وَبَعْضُهَا فِي الْحَرَمِ ، فَقَتَلَهُ قَاتِلٌ ، ضَمِنَهُ تَغْلِيْبًا لِلْحَرَمِ . وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَإِنْ نُفِرَ صَيْدًا مِنَ الْحَرَمِ ، فَأَصَابَهُ شَيْءٌ فِي حَالِ نُفُورِهِ ، ضَمِنَهُ ؛ لِأَنَّهُ تَسَبَّبَ إِلَى إِثْلَافِهِ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ ثَلَفَ بِشَرَكِهِ أَوْ شَبَكِهِ . وَإِنْ سَكَنَ مِنْ نُفُورِهِ ، ثُمَّ أَصَابَهُ شَيْءٌ ، فَلَا شَيْءَ عَلَى مَنْ نُفِرَهُ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ سَبَبًا لِإِثْلَافِهِ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَمْرِ ، أَنَّهُ وَقَعَتْ عَلَى رِدَائِهِ حَمَامَةٌ ، فَأَطَارَهَا ، فَوَقَعَتْ عَلَى وَاقِفٍ فَاتَّهَزَّتْهَا ^(١٦) حَيَّةٌ ، فَاسْتَشَارَ فِي ذَلِكَ عُمَانُ وَنَافِعُ بْنُ عَبْدِ الْحَارِثِ ، فَحَكَمَا عَلَيْهِ بِشَاةٍ . وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ رَأَوْا عَلَيْهِ الضَّمَانَ بَعْدَ سُكُونِهِ . لَكِنْ لَوْ انْتَقَلَ عَنِ الْمَكَانِ الثَّانِي ، فَأَصَابَهُ شَيْءٌ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ عَنِ الْمَكَانِ الَّذِي طُرِدَ إِلَيْهِ ، وَقَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَحْمَدُ إِنَّمَا يُدُلُّ عَلَى هَذَا ؛ لِأَنَّ سَفِيَانَ قَالَ : إِذَا طُرِدَتْ فِي الْحَرَمِ شَيْئًا ، فَأَصَابَ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ يَقَعَ ، أَوْ حِينَ وَقَعَ ، ضَمِنَتْ ، وَإِنْ وَقَعَ مِنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ ، فَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ . فَقَالَ أَحْمَدُ : جَيِّدٌ .

(١٥) فِي الْأَصْلِ : ثُمَّ مَاتَ ، .

(١٦) اتَّهَزَّتْ الصَّيْدُ : بَادَرَهُ .

٦٠٣ - مسألة ؛ قال : (وَكَذَلِكَ شَجَرَةُ وَتْبَانُهُ ، إِلَّا الْإِذْخِرَ ، وَمَا زُرْعُهُ
الْإِنْسَانُ)

أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى تَحْرِيمِ قَطْعِ شَجَرِ الْحَرَمِ ، وَإِبَاحَةِ اخْتِذِ الْإِذْخِرِ ، وَمَا أَكْبَتْهُ
الْأَدَمِيُّ مِنَ الْبُقُولِ وَالزُّرُوعِ وَالرِّيَاحِينِ . حَكَى ذَلِكَ ابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَالْأَصْمَلُ فِيهِ مَا
رَوَيْنَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَرَوَى أَبُو شُرَيْجٍ / ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ نَحْوًا مِنْ حَدِيثِ
ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَكُلُّهَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا ^(١) . وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ : « أَلَا وَإِنَّهَا سَاعَتِي هَذِهِ
حَرَامٌ ، لَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا ، وَلَا يُعْصَدُ شَجَرُهَا » . وَفِي حَدِيثِ أَبِي شُرَيْجٍ ، أَنَّهُ
سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ ، قَالَ : « إِنَّ مَكَّةَ حَرَمَهَا اللَّهُ ، وَلَمْ يُحَرِّمْهَا
النَّاسُ ، فَلَا يَجُلُ لِأَحَدٍ يَوْمُنِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا ، وَلَا يُعْصَدُ بِهَا
شَجَرَةٌ » . وَرَوَى الْأَثَرُمُ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ ، فِي « سُنَنِهِ » ، وَفِيهِ : « لَا يُعْصَدُ
شَجَرُهَا ، وَلَا يُحْتَشُّ حَشِيشُهَا ، وَلَا يُصَادُ صَيْدُهَا » . فَأَمَّا مَا أَكْبَتْهُ الْأَدَمِيُّ مِنَ
الشَّجَرِ ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ ، وَابْنُ عَقِيلٍ : لَهُ قَلْعُهُ مِنْ غَيْرِ ضَمَانٍ ، كَالزُّرْعِ .
وَقَالَ الْقَاضِي : مَا تَبَيَّنَ فِي الْجُلِّ ، ثُمَّ غُرِسَ فِي الْحَرَمِ ، فَلَا جَزَاءَ فِيهِ ، وَمَا تَبَيَّنَ
أَصْلُهُ فِي الْحَرَمِ ، فَفِيهِ الْجَزَاءُ بِكُلِّ حَالٍ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : فِي شَجَرِ الْحَرَمِ الْجَزَاءُ

(١) حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ تَقَدَّمَ فِي صَفْحَةِ ١٧٩ . وَحَدَّثَ أَبُو شُرَيْجٍ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ لِيُبْلَغَ الْعِلْمُ
الشَّاهِدَ الْغَائِبَ ، مِنْ كِتَابِ الْعِلْمِ ، وَفِي : بَابِ لَا يُعْصَدُ شَجَرُ الْحَرَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَصْرِ وَجَزَاءِ الصَّيْدِ ، وَفِي :
بَابِ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١ / ٣٧ ، ٣٨ ، ٣ / ١٧ ، ١٨ ،
٥ / ١٨٩ ، ١٩٠ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ تَحْرِيمِ مَكَّةَ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٩٨٧ .
كَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ تَحْرِيمِ الْقِتَالِ ، مِنْ كِتَابِ مَنَاسِكَ الْحَجِّ . الْمُجْتَمِعُ ٥ / ١٦١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ،
فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي حُرْمَةِ مَكَّةَ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ ، وَفِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي حُكْمِ وَلِيِّ الْقَتْلِ ... ، مِنْ أَبْوَابِ
الدِّيَاتِ ، عَارِضَةُ الْأَحْزَدِيِّ ٤ / ٢٢ ، ٦ / ١٧٧ . وَحَدَّثَ أَبُو هُرَيْرَةَ ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ كِتَابَةِ
الْعِلْمِ ، مِنْ كِتَابِ الْعِلْمِ ، وَفِي : بَابِ كَيْفَ تَعْرِفُ لِقَظَةً ... ، مِنْ كِتَابِ اللَّقْظَةِ ، وَفِي : بَابِ مَنْ قَتَلَ لَهُ
قَتِيلٌ ... ، مِنْ كِتَابِ الدِّيَاتِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١ / ٣٨ ، ٣٩ ، ٣ / ١٦٤ ، ١٦٥ ، ٩ / ٦ ، ٧ .
وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ تَحْرِيمِ مَكَّةَ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٩٨٨ ، ٩٨٩ .

بكل حال ، أثبتهُ الآدميُونَ ، أو تَبَتَّ بِنَفْسِهِ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا » . ولأنَّهَا شَجَرَةٌ نَابِتَةٌ فِي الْحَرَمِ ، أَشْبَهَ مَا لَمْ يَنْبِتْهُ الْآدَمِيُّونَ . وقال أبو حنيفة : لَا جَزَاءَ فِيمَا يَنْبِتُ الْآدَمِيُّونَ جِنْسَهُ ، كَالْجَوْزِ وَاللُّوزِ وَالْثَّخْلِ وَغَيْرِهِ ، وَلَا يَجِبُ فِيمَا يَنْبِتُهُ الْآدَمِيُّ مِنْ غَيْرِهِ ، كَالدُّوجِ وَالسَّلَمِ وَالْعِضَاءِ^(٢) ؛ لِأَنَّ الْحَرَمَ يَخْتَصُّ تَحْرِيمَهُ مَا كَانَ وَحْشِيًّا مِنَ الصَّيْدِ ، كَذَلِكَ الشَّجَرُ . وَقَوْلُ الْخِرَقِيِّ : « وَمَا زَرَعَهُ الْإِنْسَانُ » يَخْتَمِلُ اخْتِصَاصَهُ بِالزَّرْعِ دُونَ الشَّجَرِ ، فَيَكُونُ كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ . وَيَخْتَمِلُ أَنْ يُعْمَ جَمِيعَ مَا يَزْرَعُ ، فَيَدْخُلُ فِيهِ الشَّجَرُ ، وَيَخْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ مَا يَنْبِتُ الْآدَمِيُّونَ جِنْسَهُ . وَالْأَوَّلَى الْأَخْذُ بِعُمُومِ الْحَدِيثِ فِي تَحْرِيمِ الشَّجَرِ كُلِّهِ ، بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا » . إِلَّا مَا أَثْبَتَهُ الْآدَمِيُّ مِنْ جِنْسِ شَجَرِهِمْ ، بِالْقِيَاسِ عَلَى مَا أَثْبَتُوهُ مِنَ الزَّرْعِ ، وَالْأَهْلِيُّ مِنَ الْحَيَوَانِ ، فَإِنَّا إِنَّمَا أَخْرَجْنَا مِنَ الصَّيْدِ مَا كَانَ أَصْلُهُ إِنْسِيًّا ، دُونَ مَا تَأَنَسَ مِنَ الْوَحْشِيِّ ، كَذَا هُنَا .

فصل : وَيَحْرُمُ قَطْعُ الشُّوكِ ، وَالْعَوْسَجِ^(٣) . وقال القاضي ، وَأَبُو الْحَطَّابِ : لَا يَحْرُمُ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَعَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ يُؤْذِي بَطْنِهِ ، فَأَشْبَهَ السَّبَاعَ مِنَ الْحَيَوَانِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يُعْضَدُ شَوْكُهَا^(٤) » . وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ / : « لَا يُحْتَلَى شَوْكُهَا^(٥) » . وَهَذَا صَرِيحٌ . وَلِأَنَّ الْغَالِبَ فِي شَجَرِ الْحَرَمِ الشُّوكُ ، فَلَمَّا حَرَّمَ النَّبِيُّ ﷺ قَطْعَ شَجَرِهَا ، وَالشُّوكَ غَالِبِهِ ، كَانَ ظَاهِرًا فِي تَحْرِيمِهِ .

فصل : وَلَا بَأْسَ بِقَطْعِ الْيَابِسِ مِنَ الشَّجَرِ وَالْحَشِيشِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَيْتِ . وَلَا

و ٤٥/٤

(٢) العضاء : من شجر الشوك ، كالطلع والعوسج .

(٣) العوسج : من شجر الشوك ، له ثمر مدور .

(٤) في م : « شجرها » .

وتقدم تخريج الحديث في صفحة ١٧٩ .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ١٨٥ .

يَقْطَعُ مَا انْكَسَرَ وَلَمْ يَبْنَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَلَفَ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الظُّفْرِ الْمُنْكَسِرِ . وَلَا بَأْسَ بِالِاتِّفَاعِ بِمَا انْكَسَرَ مِنَ الْأَغْصَانِ ، وَانْقَلَعَ مِنَ الشَّجَرِ بِغَيْرِ فِعْلِ آدَمِيٍّ ، وَلَا مَا سَقَطَ مِنَ الْوَرَقِ . نَصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِأَنَّ الْحَبَرَ إِنَّمَا وَرَدَ فِي الْقَطْعِ ، وَهَذَا لَمْ يَقْطَعْ . فَأَمَّا إِنْ قَطَعَهُ آدَمِيٌّ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : لَمْ أَسْمَعْ ، إِذَا قُطِعَ يَنْتَفِعُ بِهِ . وَقَالَ فِي الدُّوْحَةِ تُقْلَعُ : مَنْ شَبَّهَهُ بِالصَّيْدِ ، لَمْ يَنْتَفِعْ بِحَطِّهَا . وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنْ إِثْلَافِهِ ؛ لِحُرْمَةِ الْحَرَمِ ، فَإِذَا قَطَعَهُ مَنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ قَطْعُهُ ، لَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ ، كَالصَّيْدِ يَذْبَحُهُ الْمُحْرِمُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَبَاحَ لِغَيْرِ الْقَاطِعِ الْإِتِّفَاعُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ انْقَطَعَ بِغَيْرِ فِعْلِهِ ، فَأَبِاحَ لَهُ الْإِتِّفَاعُ بِهِ ، كَمَا لَوْ قَطَعَهُ حَيَوَانٌ بَهِيمِيٌّ ، وَيُقَارِقُ الصَّيْدَ الَّذِي ذَبَحَهُ ، لِأَنَّ الذَّكَاءَ تُعْتَبَرُ لَهَا الْأَهْلِيَّةُ ، وَلِهَذَا لَا يَحْصُلُ بِفِعْلِ بَهِيمَةٍ ، بِخِلَافِ هَذَا .

فصل : وليس له أخذ ورق الشجر . وقال الشافعي : له أخذه ؛ لِأَنَّهُ لَا يَضُرُّ بِهِ . وَكَانَ عَطَاءٌ يُرَخِّصُ فِي اخْتِذِ وَرَقِ السَّنِيِّ ^(٦) ، يُسْتَمْتَنَى بِهِ ، وَلَا يَنْزَعُ مِنْ أَصْلِهِ . وَرَخِّصَ فِيهِ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « لَا يُخْبَطُ شَوْكُهَا ، وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٧) . وَلَئِنْ مَا حُرِّمَ اخْتِذُهُ حُرِّمَ كُلُّ شَيْءٍ مِنْهُ ، كَرِيشِ الطَّائِرِ . وَقَوْلُهُمْ : لَا يَضُرُّ بِهِ . لَا يَصِحُّ فَإِنَّهُ يُضْعِفُهَا ، وَرَبَّمَا آلَ إِلَى تَلْفِهَا .

فصل : ويحرم قطع حشيش الحرم ، إِلَّا مَا اسْتِثْنَاهُ الشَّرْعُ مِنَ الْإِذْخِرِ ، وَمَا أَبْنَتْهُ الْأَدْمِيُونَ ، وَالْيَاسَ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا يُحْتَلَى خِلَافًا » . وَفِي لَفْظٍ : « لَا يُحْتَشُّ حَشِيشُهَا » . وَفِي اسْتِثْنَاءِ النَّبِيِّ ﷺ الْإِذْخِرَ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ مَا عَدَاهُ ، وَفِي جَوَازِ رَعْيِهِ وَجْهَانٍ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَجُوزُ ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛

(٦) السنن : نبت مهمل للصنفاء والسوداء والبلغم .

(٧) في : باب تحريم مكة وصيدها ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٨٩ / ٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٥٦ / ٢ .

لأن ما حُرِّمَ إِيَّاهُ ، لم يَجُزْ أَنْ يُرْسَلَ عَلَيْهِ مَا يُثْلِفُهُ ، كَالصَّيِّدِ . وَالثَّانِي ، بِمَجُوزِ .
 ٤٥/٤ ط وهو مذهبُ عَطَاءٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ الْهَدَايَا^(٨) كَانَتْ / تَدْخُلُ الْحَرَّمَ ، فَتَكْثُرُ فِيهِ ،
 فَلَمْ يَنْقَلِ أَنَّهُ كَانَتْ تُشَدُّ^(٩) أَنْوَاعُهَا ، وَلَأنَّ بِهِمْ حَاجَةٌ إِلَى ذَلِكَ ، أَشْبَهَ قَطْعَ الْإِذْخِرِ .
فصل : وَيُباحُ أَخْذُ الْكَمَاءِ^(١٠) مِنَ الْحَرَمِ ، وَكَذَلِكَ الْفَقْعُ^(١١) ؛ لِأَنَّهُ لَا أَصْلَ
 لَهُ ، فَأَشْبَهَ الثَّمَرَةَ . وَرَوَى حَنْبَلٌ ، قَالَ : يُؤْكَلُ مِنْ شَجَرِ الْحَرَمِ الضَّعَائِيْسُ^(١٢) ،
 وَالْعَشْرِقُ^(١٣) ، وَمَا سَقَطَ مِنَ الشَّجَرِ ، وَمَا أَثْبَتَ النَّاسُ .

فصل : وَيَجِبُ فِي إِثْلَافِ الشَّجَرِ وَالْحَشِيشِ الضَّمَانُ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ،
 وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءٍ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ،
 وَدَاوُدُ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ : لَا يَضْمَنُ ؛ لِأَنَّ الْمُحَرَّمَ لَا يَضْمَنُهُ فِي الْحِلِّ ، فَلَا يَضْمَنُ فِي
 الْحَرَمِ ، كَالزَّرْعِ . وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : لَا أَجِدُ دَلَالََةً^(١٤) أَوْجِبُ بِهَا^(١٥) فِي شَجَرِ
 الْحَرَمِ قَرْضًا مِنْ كِتَابٍ ، وَلَا سُنَّةٍ ، وَلَا إِجْمَاعٍ ، وَأَقُولُ كَمَا قَالَ مَالِكٌ : نَسْتَعْفِرُ اللَّهَ
 تَعَالَى . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو هَشِيمَةَ ، قَالَ : رَأَيْتُ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ، أَمَرَ بِشَجَرٍ
 كَانَ فِي الْمَسْجِدِ يَضُرُّ بِأَهْلِ الطَّوَافِ ، فَقُطِعَ ، وَفُدِيَ . قَالَ : وَذَكَرَ الْبَقَرُ^(١٦) . رَوَاهُ
 حَنْبَلٌ فِي « الْمَنَاسِكِ » . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ قَالَ : فِي الدَّوْحَةِ بَقَرَةٌ ، وَفِي الْجَزَلَةِ
 شَاةٌ . وَالدَّوْحَةُ : الشَّجَرَةُ الْعَظِيمَةُ . وَالْجَزَلَةُ : الصَّغِيرَةُ . وَعَنْ عَطَاءٍ نَحْوَهُ . وَلِأَنَّهُ

(٨) فِي م : « الْهَدَى » .

(٩) فِي أ ، ب ، م : « تَسَدُّ » .

(١٠) الْكَمَاءُ : فَطَرُ أَرْضِيَّةٍ تَنْتَفِخُ فَجْنِي وَتُؤْكَلُ مَطْبُوخَةً .

(١١) الْفَقْعُ مِنَ الْكَمَاءِ : أَرْدَأُ أَنْوَاعِهَا .

(١٢) الضَّغَبِيْسُ : الْقِتَاءَةُ الصَّغِيرَةُ .

(١٣) الْعَشْرِقُ : نَبْتٌ يَخَالِطُ الْحِنْطَةَ وَغَيْرَهَا فِي الزَّرْعَةِ .

(١٤) فِي م : « دَلِيلًا » .

(١٥) فِي ب ، م : « بِهِ » .

(١٦) فِي أ ، ب ، م : « الْبَقَرَةُ » .

مَنْعُوعٌ مِنْ إِثْلَافِهِ لِحُرْمَةِ الْحَرَمِ ، فَكَانَ مَضْمُونًا كَالصَّيْدِ ، وَيُخَالِفُ الْمُحَرَّمَ ، فَإِنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ مِنْ قَطْعِ شَجَرِ الْجِلِّ ، وَلَا زُرْعِ الْحَرَمِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يَضْمَنُ الشَّجَرَةَ الْكَبِيرَةَ بِبَقَرَةٍ ، وَالصَّغِيرَةَ بِشَاةٍ ، وَالْحَشِيشَ بِقِيَمَتِهِ ، وَالْفُصْنَ بِمَا نَقَصَ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : يَضْمَنُ الْكُلَّ بِقِيَمَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا مُقَدَّرَ فِيهِ ، فَاشْتَبَهَ الْحَشِيشَ . وَلَنَا ، قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَطَاءٍ ، وَلَأَنَّهُ أَحَدُ نَوْعَيْ مَا يَحْرُمُ إِثْلَافُهُ ، فَكَانَ فِيهِ مَا يَضْمَنُ بِمُقَدَّرٍ كَالصَّيْدِ . فَإِنْ قَطَعَ غُصْنًا أَوْ حَشِيشًا ، فَاسْتَخْلَفَ ، اخْتَمَلَ سُقُوطَ ضَمَانِهِ ، كَمَا إِذَا جَرَحَ صَيِّدًا فَانْدَمَلَ ، أَوْ قَطَعَ شَعْرَ آدَمِيٍّ فَنَبَتَ ، وَاحْتَمَلَ أَنْ يَضْمَنَهُ ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَّ غَيْرَ الْأَوَّلِ .

فصل : مَنْ قَلَعَ شَجَرَةً مِنَ الْحَرَمِ ، ففَرَسَهَا فِي مَكَانٍ آخَرَ ، فَيَسِتَ ، ضَمِنَهَا ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَهَا . وَإِنْ غَرَسَهَا فِي مَكَانٍ مِنَ الْحَرَمِ ، فَنَبَتَتْ ، لَمْ يَضْمَنْهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتْلَفْهَا ، وَلَمْ يُزَلْ حُرْمَتُهَا . وَإِنْ غَرَسَهَا فِي الْجِلِّ ، فَنَبَتَتْ ، فَعَلَيْهِ رَدُّهَا إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ أَزَالَ حُرْمَتَهَا . فَإِنْ تَعَدَّرَ رَدُّهَا ، أَوْ رَدَّهَا فَيَسِتَ ، ضَمِنَهَا . وَإِنْ قَلَعَهَا غَيْرَهُ مِنَ الْجِلِّ ، فَقَالَ الْقَاضِي : الضَّمَانُ عَلَى الثَّانِي ؛ / لِأَنَّهُ الْمُتْلِفُ لَهَا . فَإِنْ قِيلَ : فَلَمْ لَا يَجِبُ عَلَى الْمُخْرِجِ ، كَالصَّيْدِ إِذَا نَفَرَهُ مِنَ الْحَرَمِ ، فَقَتَلَهُ إِنْسَانٌ فِي الْجِلِّ ، فَإِنَّ الضَّمَانَ عَلَى الْمُتَفَرِّ ؟ قُلْنَا : الشَّجَرُ لَا يَنْتَقِلُ بِنَفْسِهِ ، وَلَا تَزُولُ حُرْمَتُهُ بِإِخْرَاجِهِ ، وَهَذَا وَجَبَ عَلَى قَالِعِهِ رَدُّهُ ، وَالصَّيْدُ يَكُونُ فِي الْحَرَمِ تَارَةً وَفِي الْجِلِّ أُخْرَى ، فَمَنْ نَفَرَهُ فَقَدْ فَوَّتَ حُرْمَتَهُ ، فَلَزِمَهُ جَزَاؤُهُ ، وَهَذَا لَمْ يُفَوِّتْ حُرْمَتَهُ بِالْإِخْرَاجِ ، فَكَانَ الْجَزَاءُ عَلَى مُتْلِفِهِ ، لِأَنَّهُ أَتْلَفَ شَجَرًا حَرَمِيًّا مُحَرَّمًا إِثْلَافَهُ .

فصل : وَإِذَا كَانَتْ شَجَرَةٌ فِي الْحَرَمِ ، وَغُصْنُهَا فِي الْجِلِّ ، فَعَلَى قَاطِعِهِ الضَّمَانُ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِأَصْلِهِ . وَإِنْ كَانَتْ فِي الْجِلِّ ، وَغُصْنُهَا فِي الْحَرَمِ ، فَقَطَعَهُ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا : لَا ضَمَانَ فِيهِ . وَهُوَ قَوْلُ الْقَاضِي أَبِي يَغْلَى ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِأَصْلِهِ ، كَالثِيِّ قَبْلَهَا . وَالثَّانِي ، يَضْمَنُهُ . اخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى ؛ لِأَنَّهُ فِي الْحَرَمِ . فَإِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَصْلِ فِي الْجِلِّ وَبَعْضُهُ فِي الْحَرَمِ ، ضَمِنَ الْفُصْنَ بِكُلِّ حَالٍ ، سِوَاةِ

كان في الجِلِّ أو في الحَرَم ، تَغْلِيًّا لِحُرْمَةِ الحَرَم ، كما لو وَقَفَ صَيِّدٌ ، بعضُ قَوَائِمِهِ في الجِلِّ ، وبَعْضُهَا في الحَرَم .

فصل : وَيَحْرُمُ صَيِّدُ الْمَدِينَةِ وَشَجَرُهَا وَحَشِيشُهَا . وبهذا قال مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وقال أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَحْرُمُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُحَرَّمًا لَبَيَّنَهُ النَّبِيُّ ﷺ بَيَانًا عَامًّا ، وَلَوَجَبَ فِيهِ الْجَزَاءُ ، كَصَيِّدِ الحَرَم . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَلِيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « الْمَدِينَةُ حَرَّمٌ ، مَا بَيْنَ ثَوْرٍ إِلَى غَيْرٍ » (١٧) . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٨) . وَرَوَى تَحْرِيمَ الْمَدِينَةِ أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَرَافِعٌ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ . مُتَّفَقٌ عَلَى أَحَادِيثِهِمْ (١٩) . وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٠) ، عَنْ سَعْدٍ ، وَجَابِرٍ ، وَأَنْسٍ ، وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى تَعْمِيمِ الْبَيَانِ ، وَلَيْسَ هُوَ فِي الدَّرَجَةِ دُونَ أَخْبَارِ تَحْرِيمِ الحَرَم ، وَقَدْ قَبِلُوهُ

(١٧) قال القاضي عياض : قال مصعب بن الزبير وغيره : ليس بالمدينة عير ولا ثور ، قالوا : وإنما ثور بمكة . قال : وقال الزبير : عير جبل بناحية المدينة . قال القاضي : أكثر الرواة في كتاب البخاري ذكروا عيرا ، وأما ثور فممنهم من كنى عنه بكذا ، ومنهم من ترك مكانه بياضا ؛ لأنهم اعتقدوا ذكر ثور هنا خطأ . شرح النووي على صحيح مسلم ٩ / ١٤٣ .

وفي عون المعبود ٢ / ١٦٦ ، ١٦٧ ، عن صاحب القاموس : ثور جبل بمكة وجبل بالمدينة . انظره مع ما يأتي من كلام المؤلف في الفصل التالي .

(١٨) أخرجه البخاري ، في : باب حرم المدينة ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفي : باب إثم ، من عاهد ثم غدر ... ، من كتاب الجزية . صحيح البخاري ٣ / ٢٦ ، ٤ / ١٢٤ ، ١٢٥ . ومسلم ، في : باب فضل المدينة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٩٤ ، ٩٩٥ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب تحريم المدينة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٦٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٩٨ ، ٥٢٦ . والبيهقي ، في : باب ما جاء في حرم المدينة ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ١٩٦ .

(١٩) يأتي تخریج حديث أبي هريرة في الفصل التالي .

أما حديث رافع فقد أخرجه مسلم ، في : باب فضل المدينة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٩١ ، ٩٩٢ . ولم يخرج البخاري .

وحديث عبد الله بن زيد أخرجه البخاري ، في : باب بركة صاع النبي ﷺ ومده ، من كتاب البيوع . صحيح البخاري ٣ / ٨٨ . ومسلم ، في : باب فضل المدينة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٩١ . (٢٠) في : باب فضل المدينة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٩٢ - ٩٩٤ .

وَأَثْبَتُوا أَحْكَامَهُ ، عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمُتَمَتِّعٍ أَنْ يُبَيِّنَهُ بَيَّانًا خَاصًّا ، أَوْ يُبَيِّنُهُ بَيَّانًا عَامًّا ،
فَيَنْقَلُ نَقْلًا خَاصًّا ، كَصِفَةِ الْأَذَانِ وَالْوَرِيرِ وَالْإِقَامَةِ .

فصل : وَحَرَّمَ الْمَدِينَةَ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا حَرَامٌ » . وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ : لَوْ رَأَيْتُ الطَّبَاءَ تَرْتَعُ بِالْمَدِينَةِ مَا دَعَرْتُهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢١) . وَاللَّابَةُ : الْحَرَّةُ ، وَهِيَ أَرْضٌ فِيهَا حِجَارَةٌ سَوْدٌ . قَالَ أَحْمَدُ : مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا حَرَامٌ . بَرِيدٌ فِي بَرِيدٍ / ، كَذَا فَسَّرَهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ . وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَعَلَ حَوْلَ الْمَدِينَةِ اثْنَيْ عَشَرَ مِيلًا حِمَى . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢٢) . فَأَمَّا قَوْلُهُ : « مَا بَيْنَ ثَوْرٍ إِلَى غَيْرٍ » . فَقَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْمَدِينَةِ : لَا نَعْرِفُ بِهَا ثَوْرًا وَلَا غَيْرًا . وَإِنَّمَا هُمَا جَبَلَانِ بِمَكَّةَ ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ قَدْرَ مَا بَيْنَ ثَوْرٍ وَغَيْرٍ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ جَبَلَيْنِ بِالْمَدِينَةِ^(٢٣) ، وَسَمَاهُمَا ثَوْرًا وَغَيْرًا ، تَحْجُورًا .

فصل : فَمَنْ فَعَلَ مِمَّا حُرِّمَ عَلَيْهِ شَيْئًا ، فَفِيهِ رَوَاتِبَانِ : إِحْدَاهُمَا ، لَا جَزَاءَ فِيهِ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ فِي الْجَدِيدِ ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ يَجُوزُ دُخُولُهُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ، فَلَمْ يَجِبْ فِيهِ جَزَاءٌ ، كَصَيْدِ وَجَّ^(٢٤) . وَالثَّانِيَةِ ، يَجِبُ

(٢١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ حَرَمِ الْمَدِينَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَصْرِ وَجَزَاءِ الصَّيْدِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢٦ / ٣ .
وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ فَضْلِ الْمَدِينَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٩٩٩ / ٢ ، ١٠٠٠ .
كَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ فِي فَضْلِ الْمَدِينَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْمَنَاقِبِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَدِيِّ ١٣ / ٢٧٧ . وَابْنُ
مَاجَهٍ ، فِي : بَابِ فَضْلِ الْمَدِينَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سُنَنِ ابْنِ مَاجَهٍ ٢ / ١٠٣٩ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي :
الْمُسْنَدِ ٢ / ٢٣٦ . وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي حَرَمِ الْمَدِينَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السُّنَنِ الْكُبْرَى
١٩٦ / ٥ .

وَقَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَابْنِ أَبِي عَرَبٍ .

(٢٢) فِي : بَابِ فَضْلِ الْمَدِينَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ١٠٠٠ .

(٢٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٢٤) وَجَّ : بِأَنِّي تَفْسِيرُهُ قَبْلُ الْمَسْأَلَةِ ٦٠٤ ، صَفْحَةُ ١٩٤ .

فيه الجزاء . وَرَوَى ذلك عن ابن أبي ذئب . وهو قول الشافعي في القديم ، وابن المنذر ؛ لأن رسول الله ﷺ قال : « إِنِّي أُحَرِّمُ الْمَدِينَةَ ، مِثْلَ مَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ »^(٢٥) . ونهى أن يُعَصَّدَ شَجَرُهَا ، وَيُوَحَّدَ طَيْرُهَا^(٢٦) ، فَوَجَبَ في هذا الحَرَمِ الجزاء ، كما وَجَبَ في ذلك ، إذ لم يَظْهَرْ بينهما فَرْقٌ ، وَجَزَاؤُهُ إِبَاحَةُ سَلْبِ الْقَاتِلِ لمن أَخَذَهُ ؛ لما رَوَى مُسْلِمٌ^(٢٧) ، بِإِسْنَادِهِ عن عَامِرِ بن سَعْدٍ ، أن سَعْدًا رَكِبَ إلى قَصْرِه بِالْعَقِيقِ ، فَوَجَدَ عَبْدًا يَقْطَعُ شَجَرًا ، أَوْ يَخْطِطُهُ ، فَسَلَبَهُ ، فَلَمَّا رَجَعَ سَعْدٌ جَاءَ أَهْلَ الْعَيْدِ ، فَكَلَّمُوهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَى غُلَامِهِمْ ، أَوْ عَلَيْهِمْ ، فَقَالَ : مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ أَرُدَّ شَيْئًا تُقْلَنِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . وَأَبَى أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ . وَعَنْ سَعْدٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ وَجَدَ^(٢٨) أَحَدًا يَصِيدُ^(٢٩) فِيهِ ، فَلْيَسْلُبْهُ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣٠) . فَعَلَى هَذَا يُبَاحُ لمن وَجَدَ آخِذَ الصَّيْدِ أَوْ قَاتِلَهُ ، أَوْ قَاطِعَ الشَّجَرِ ، سَلْبُهُ ، وَهُوَ أَخْذُ ثِيَابِهِ حَتَّى سَرَّابِلِهِ . فَإِنْ كَانَ عَلَى ذَايَةٍ لَمْ يَمْلِكْ أَخْذَهَا ؛ لِأَنَّ الدَّابَّةَ لَيْسَتْ مِنَ السَّلْبِ ، وَإِنَّمَا أَخْذَهَا قَاتِلُ الْكَلْبِ فِي الْجِهَادِ ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَعَانُ بِهَا عَلَى الْحَرْبِ ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا .

(٢٥) أخرجه البخاري ، في : باب بركة صاع النبي ﷺ ومده ، من كتاب البيوع ، وفي : باب فضل الخدمة في الغزو ، وباب من غزا يصبي للخدمة ، من كتاب الجهاد والسير ، وفي : باب حدثنا موسى بن إسماعيل ، من كتاب الأنبياء ، وفي : باب أحد يحينا ... ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٣ / ٨٨ ، ٨٩ ، ٤٢ / ٤ ، ٤٣ ، ٤٤ / ١٧٧ ، ٥ / ١٣٢ . ومسلم ، في : باب فضل المدينة ، وباب الترغيب في سكنى المدينة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٩١ ، ١٠٠١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في فضل المدينة ، من أبواب المناقب . عارضة الأحوذى ١٣ / ٢٧٨ . وابن ماجه ، في : باب فضل المدينة ، من كتاب الحج . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٣٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١٤٩ ، ٢٤٣ ، ٣٩٣ ، ٤٠ / ١٤١ ، ٢٦) انظر ما تقدم في صفحة ١٨٥ .

(٢٧) في : باب فضل المدينة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٩٣ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١ / ١٦٨ .

وانظر تفريج الحديث التالي عند أبي داود .

(٢٨) في ب ، م : « أخذ » .

(٢٩) في م : « بصيد » تصحيف .

(٣٠) في : باب في تحريم المدينة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٧٠ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١ / ١٧٠ .

وإن لم يسألْهُ أَحَدٌ ، فلا شيءَ عليه ، سوى الاستِغْفَارِ والتَّوْبَةِ .

فصل : وَيُفَارِقُ حَرَمَ الْمَدِينَةِ حَرَمَ مَكَّةَ فِي شَيْئَيْنِ : أَحَدُهُمَا ، أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ شَجَرِ حَرَمِ الْمَدِينَةِ مَا تَدْعُو الْحَاجَّةُ إِلَيْهِ ، لِلْمَسَائِدِ وَالْوَسَائِدِ وَالرَّحْلِ ، وَمِنْ حَشِيثِهَا مَا تَدْعُو الْحَاجَّةُ إِلَيْهِ لِلْعَلْفِ ؛ لَمَا رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٣١) ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا حَرَّمَ الْمَدِينَةَ ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، / إِنَّا أَصْحَابُ عَمَلٍ ، وَأَصْحَابُ نَضِجٍ^(٣٢) ، وَإِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَرْضًا غَيْرَ أَرْضِنَا ، فَرَخَّصْ لَنَا ، فَقَالَ : « الْقَائِمَتَانِ ، وَالْوِسَادَةُ ، وَالْعَارِضَةُ ، وَالْمَسْدُ^(٣٣) ، فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَلَا يُعْضَدُ ، وَلَا يُحْبَطُ مِنْهَا شَيْءٌ » . قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ ، قَالَ خَارِجَةُ : الْمَسْدُ^(٣٤) مِرْوَدُ الْبَكْرَةِ . فَاسْتَنْتَى ذَلِكَ ، وَجَعَلَهُ مُبَاحًا ، كَاسْتِثْنَائِهِ^(٣٥) الْإِذْخَرَ بِمَكَّةَ . وَعَنْ عَلِيٍّ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « الْمَدِينَةُ حَرَامٌ ، مَا بَيْنَ عَائِرٍ^(٣٦) إِلَى ثَوْرٍ ، لَا يُخْتَلَى خِلَافَهَا ، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا ، وَلَا يَصْلَحُ أَنْ يُقَطَعَ مِنْهَا شَجَرَةٌ ، إِلَّا أَنْ يَعْلِفَ رَجُلٌ بَعِيرَهُ » . وَعَنْ جَابِرٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يُحْبَطُ وَلَا يُعْضَدُ حِمَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَكِنْ يَهْشُ هَشًّا رَفِيقًا » . رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ^(٣٧) . وَلِأَنَّ الْمَدِينَةَ يَقْرُبُ مِنْهَا شَجَرٌ وَزَرْعٌ ، فَلَوْ مَنَعْنَا مِنْ اجْتِشَاسِهَا ، مَعَ الْحَاجَةِ ، أَفْضَى إِلَى الضَّرَرِ ، بِخِلَافِ مَكَّةَ . الثَّانِي ، أَنَّ مَنْ صَادَ صَيْدًا خَارِجَ الْمَدِينَةِ ، ثُمَّ أَدْخَلَهُ إِلَيْهَا ، لَمْ يَلْزَمُهُ إِزْسَالُهُ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ : « يَا أَبَا

(٣١) لم نجده في المسند .

(٣٢) النضج : حمل الماء من نهر أو بئر لسقى الزرع .

(٣٣) في ب ، م : « والمسند » .

(٣٤) في ب ، م : « كاستثناء » .

(٣٥) عائر : جبل بالمدينة . وتقدم بلفظ: « غير » في صفحة ١٩١ .

(٣٦) الأول تقدم تخريجه ، في صفحة ١٩٠ . والثاني أخرجه أبو داود ، في الباب نفسه . سنن أبي داود

١ / ٤٧٠ . كما أخرجه البيهقي ، في : باب كراهية قطع الشجر ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى

٥ / ٢٠٠ .

عُمَيْرٌ ، مَا فَعَلَ التَّغْيِيرُ ؟ ^(٣٧) . وَهُوَ طَائِرٌ صَغِيرٌ . فَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ أَبَاحَ لِمَسَاكِهِ بِالْمَدِينَةِ ، إِذْ لَمْ يَنْكُزْ ذَلِكَ ، وَحُرْمَةُ مَكَّةَ أَعْظَمُ مِنْ حُرْمَةِ الْمَدِينَةِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا مُحَرَّمٌ .

فصل : صَيْدُ وَجٍّ وَشَجَرَةُ مُبَاحٌ ؛ وَهُوَ وَادٍ بِالطَّائِفِ . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : هُوَ مُحَرَّمٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « صَيْدُ وَجٍّ وَعِضَاهُهَا مُحَرَّمٌ » . رَوَاهُ أَحْمَدُ ، فِي « الْمُسْنَدِ » ^(٣٨) . وَلَنَا ، أَنَّ ^(٣٩) الْأَصْلَ الْإِبَاحَةَ ، وَالْحَدِيثُ ضَعِيفٌ ، ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ . ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرِ الْخَلَّالُ ، فِي كِتَابِ « الْعِلَالِ » ^(٤٠) .

٤٠٦ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ حُصِرَ بِعَدُوٍّ ، نَحَرَ مَا مَعَهُ مِنَ الْهَدْيِ ، وَخَلَّ)

أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُحَرَّمَ إِذَا حَصَرَهُ عَدُوٌّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، أَوْ غَيْرِهِمْ ، فَمَتَّعَهُ الْوُصُولَ إِلَى الْبَيْتِ ، وَلَمْ يَجِدْ طَرِيقًا آمِنًا ، فَلَهُ التَّحَلُّلُ . وَقَدْ نَصَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ ^(٤١) . وَبَيَّنَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ يَوْمَ حُصْرِهِمْ فِي الْحُدَيْبِيَةِ أَنْ يَنْحَرُوا ، وَيَخْلُقُوا ، وَيَجْلُوا ^(٤٢) .

(٣٧) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْإِنْسِاطِ إِلَى النَّاسِ ... ، وَبَابِ : الْكِنْيَةِ لِلصَّبِيِّ ... ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٨ / ٣٧ ، ٥٥ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ اسْتِحْبَابِ تَحْنِيكِ الْمَوْلُودِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْآدَابِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣ / ١٦٩٢ ، ١٦٩٣ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَتَكْنَى وَلَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٥٨٩ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى الْبِطْ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ ، وَفِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمَرَاغِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْبِرِّ وَالصَّلَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢ / ١٢٨ ، ٨ / ١٥٦ ، ١٥٧ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْمَزَاجِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٢ / ١٢٢٦ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ١١٥ ، ١١٩ ، ١٧١ ، ١٩٠ ، ٢٠١ ، ٢١٢ ، ٢٢٣ ، ٢٧٨ ، ٢٨٨ . (٣٨) الْمُسْنَدُ ١ / ١٦٥ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ حَدِيثِ ابْنِ السَّرْحِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤٦٨ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ كَرَاهِيَةِ قَتْلِ الصَّيْدِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٥ / ٢٠٠ .

(٣٩) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

(٤٠) ذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ ، فِي تَلْكَرَةِ الْحِفَافِ ٣ / ٧٨٥ . وَقَالَ : فِي عِدَّةِ مَجْلَدَاتِ .

(٤١) سُورَةُ الْيُقْرَةِ ١٩٦ .

(٤٢) لَمْ يَرِدْ : دَ وَخَلُوا ؛ فِي الْأَصْلِ .

وَسَوَاءٌ كَانَ الْإِحْرَامُ بِحَجٍّ أَوْ بِعُمْرَةٍ^(٣) ، أَوْ بِهِمَا ، فِي قَوْلِ إِمَامِنَا ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَحُكِيَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ الْمُعْتَمِرَ لَا يَتَحَلَّلُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخَافُ الْقَوَاتَ . وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ إِنَّمَا / نَزَلَتْ فِي حَضَرِ الْحُدَيْبِيَّةِ ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مُخْرِمِينَ بِعُمْرَةٍ ، فَحَلُّوا جَمِيعًا . وَعَلَى مَنْ تَحَلَّلَ بِالْإِحْصَارِ الْهَدْيُ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَحُكِيَ عَنْ مَالِكٍ ، لَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ ؛ لِأَنَّهُ تَحَلَّلَ أُبَيْحَ لَهُ^(٤) مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ ، أَشْبَهَ مَنْ أَتَمَّ حَجَّهُ . وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ فَإِنْ أَخْصَرْتُمْ فَمَا امْتَسَسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ . قَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ التَّفْسِيرِ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي حَضَرِ الْحُدَيْبِيَّةِ . وَلِأَنَّهُ أُبَيْحَ لَهُ التَّحَلُّلُ قَبْلَ إِتِمَامِ نُسُكِهِ ، فَكَانَ عَلَيْهِ الْهَدْيُ ، كَالَّذِي فَاتَهُ الْحَجُّ ، وَهَذَا فَارَقَ مَنْ أَتَمَّ حَجَّهُ .

فصل : وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْحَضَرِ الْعَامِّ فِي حَقِّ الْحَاجِّ كُلِّهِ ، وَبَيْنَ الْخَاصِّ فِي حَقِّ شَخْصٍ وَاحِدٍ ، مِثْلُ أَنْ يُخْبَسَ بغيرِ حَقٍّ ، أَوْ أَخَذَتْهُ اللَّصُوصُ وَحْدَهُ ؛ لِغُمُومِ النَّصِّ ، وَوُجُودِ الْمَعْنَى فِي الْكُلِّ . فَأَمَّا مَنْ حُسِبَ بِحَقٍّ عَلَيْهِ ، يُمَكِّنُهُ الْخُرُوجُ مِنْهُ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ التَّحَلُّلُ ؛ لِأَنَّهُ لَا عُذْرَ لَهُ فِي الْحَبْسِ . وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا بِهِ عَاجِزًا عَنْ أَدَائِهِ ، فَحَبَسَهُ بغيرِ حَقٍّ ، فَلَهُ التَّحَلُّلُ ، كَمَنْ ذَكَرْنَا . وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ ذَيْنَ مُوَجَّلٍ ، يَحِلُّ قَبْلَ قُدُومِ الْحَاجِّ ، فَمَنْعَهُ صَاحِبُهُ مِنَ الْحَجِّ ، فَلَهُ التَّحَلُّلُ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ . وَلَوْ أَحْرَمَ الْعَبْدُ بغيرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ أَوْ الْمَرْأَةُ لِلتَّطَوُّعِ بغيرِ إِذْنِ زَوْجِهَا ، فَلَهُمَا مَنَعُهُمَا ، وَحُكْمُهُمَا حُكْمُ الْمُحْصَرِّ .

= والحدیث أخرجه البخاری ، فی : باب ما یلیس المهرم ... ، وباب متى یحل المعتمر ، وباب من قال لیس علی المہصر بدل ، من کتاب المہصر وجزاء الصيد . صحیح البخاری ٢ / ١٦٩ ، ١٧٠ ، ٣ / ٧ ، ١٢ . ومسلم ، فی : باب بیان جواز التحلل . بالإحصار ، من کتاب الحج . صحیح مسلم ٢ / ٩٠٣ . وأبو داود ، فی : باب الإحصار ، من کتاب المناسک . سنن أبی داود ١ / ٤٣١ . والإمام أحمد ، فی : المسند ٤ / ٣٢٧ .

(٣) فی ب ، م : « عمرة » .

(٤) سقط من : م .

فصل : وإن أَمَكَنَ الْمُحَصَّرُ الْوُصُولَ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى ، لَمْ يَجِبْ لَهُ التَّحَلُّلُ ، وَلَزِمَهُ سُلُوكُهَا ، بَعْدَتْ أَوْ قَرِبَتْ ، خَشِيَ الْقَوَاتِ أَوْ لَمْ يَحْشَهِ ، فَإِنْ كَانَ مُحَرِّمًا بِعُمْرَةٍ لَمْ يَنْتَ ، وَإِنْ كَانَ بِحَجٍّ فَقَاتَهُ ، تَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ . وكذا لو لم يَتَحَلَّلِ الْمُحَصَّرُ حَتَّى تُحْلَى عَنْهُ ، لَزِمَهُ السَّعْيُ ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ قَوَاتِ الْحَجِّ ، لِيَتَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ ، ثُمَّ هَلْ يَلْزِمُهُ الْقَضَاءُ إِنْ قَاتَهُ الْحَجُّ ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ : إِحْدَاهُمَا ، يَلْزِمُهُ ، كَمَا قَاتَهُ بِخَطَأٍ الطَّرِيقِ . وَالثَّانِيَّةُ ، لَا يَجِبُ ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْقَوَاتِ الْحَصْرُ ، أَشْبَهَ مِنْ لَمْ يَجِدْ طَرِيقًا أُخْرَى^(٥) ، بِخِلَافِ الْمُخْطِئِ .

فصل : فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَجِدْ طَرِيقًا أُخْرَى ، فَتَحَلَّلَ ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا يَفْعَلُهُ بِالْوُجُوبِ السَّائِقِ ، فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ عَلَيْهِ الْقَضَاءَ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ مُجَاهِدٍ ، وَعِكْرَمَةَ ، وَالشَّعْبِيِّ . وَبِهِ قَالَ / أَبُو حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا تَحَلَّلَ زَمَنَ الْحُدُودِ ، قَضَى مِنْ قَابِلٍ ، وَسُمِّيَتْ عُمْرَةُ الْقَضِيَّةِ ، وَلِأَنَّهُ حَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ قَبْلَ إِثْمَامِهِ ، فَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ ، كَمَا لَوْ قَاتَهُ الْحَجُّ . وَوَجْهُ الْأَوَّلَى أَنَّهُ تَطَوُّعٌ جَازَ التَّحَلُّلُ مِنْهُ ، مَعَ صَلَاحِ الْوَقْتِ لَهُ ، فَلَمْ يَجِبْ قَضَاؤُهُ ، كَمَا لَوْ دَخَلَ فِي الصَّوْمِ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ وَاجِبٌ ، فَلَمْ يَكُنْ ، فَأَمَّا الْخَبَرُ ، فَإِنَّ الَّذِينَ صُدُّوا كَانُوا أَلْفًا وَارْبَعَمِائَةٍ ، وَالَّذِينَ اعْتَمَرُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ كَانُوا نَفَرًا يَسِيرًا ، وَلَمْ يَنْقَلِ إِلَيْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَحَدًا بِالْقَضَاءِ ، وَأَمَّا تَسْمِيَتُهَا عُمْرَةَ الْقَضِيَّةِ ، فَإِنَّمَا يَعْنِي بِهَا الْقَضِيَّةَ الَّتِي اضْطَلَحُوا عَلَيْهَا ، وَاتَّفَقُوا عَلَيْهَا ، وَلَوْ أَرَادُوا غَيْرَ ذَلِكَ لَقَالُوا : عُمْرَةُ الْقَضَاءِ . وَيُقَارَى الْقَوَاتُ ، فَإِنَّهُ مُفْرَطٌ ، بِخِلَافِ مَسَائِلَتِنَا .

فصل : وَإِذَا قَدَّرَ الْمُحَصَّرُ عَلَى الْهَدْيِ ، فَلَيْسَ لَهُ الْجِلُّ قَبْلَ ذَبْحِهِ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ قَدْ سَاقَهُ أَجْزَأُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ لَزِمَهُ شِرَاؤُهُ إِنْ أَمَكَّنَتْهُ ، وَبُجْزَتْهُ أَذْنَى

(٥) سقط من : م .

الَهْدَى، وهو شاةٌ، أو سُبُعٌ بَدَنِيَّةٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدَى﴾. وله نَحْرُهُ فِي مَوْضِعِ حَصْرِهِ، مِنْ جِلٍّ أَوْ حَرَمٍ. نَصْرٌ عَلَيْهِ أَحْمَدُ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى أَطْرَافِ الْحَرَمِ، فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا، يَلْزِمُهُ نَحْرُهُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْحَرَمَ كُلَّهُ مَنْحَرٌ، وَقَدْ قَدَّرَ عَلَيْهِ. وَالثَّانِي، يَنْحَرُهُ فِي مَوْضِعِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ هَذِيَّةً فِي مَوْضِعِهِ. وَعَنْ أَحْمَدَ: لَيْسَ لِلْمُحْصِرِ نَحْرُ هَذِيَّةٍ إِلَّا فِي الْحَرَمِ، فَيَعْتَقُهُ، وَيُؤَاطِي رَجُلًا عَلَى نَحْرِهِ فِي وَقْتٍ يَتَحَلَّلُ فِيهِ. وَهَذَا يَرَوِي عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، فِي مَنْ لُدِغَ فِي الطَّرِيقِ. وَرَوَى نَحْوَ ذَلِكَ عَنْ الْحَسَنِ، وَالشَّعْبِيِّ، وَالتَّحْمِي، وَعَطَاءٍ. وَهَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، فِي مَنْ كَانَ حَصْرُهُ خَاصًّا، وَأَمَّا الْحَصْرُ الْعَامُّ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَهُ أَحَدٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى تَعَذُّرِ ^(١) الْجِلِّ، لِتَعَذُّرِ ^(٢) وَصُولِ الْهَدَى إِلَى مَجْلِهِ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ نَحَرُوا هَذَايَاهُمْ فِي الْحَذَنِيَّةِ، وَهِيَ مِنَ الْجِلِّ. قَالَ الْبُخَارِيُّ: قَالَ مَالِكٌ ^(٣) وَغَيْرُهُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ حَلَقُوا، وَحَلُّوا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، قَبْلَ الطَّوَافِ، وَقَبْلَ أَنْ يَصِلَ الْهَدَى إِلَى الْبَيْتِ. وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَحَدًا أَنْ يَقْضِيَ شَيْئًا، وَلَا أَنْ يَعُودُوا لَهُ. وَرَوَى ^(٤) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ هَذِيَّةً عِنْدَ الشَّجَرَةِ الَّتِي كَانَتْ تَحْتَهَا بَيْعَةُ الرُّضْوَانِ ^(٥). وَهِيَ مِنَ الْجِلِّ / بِإِثْقَاقِ أَهْلِ السَّيْرِ وَالنَّقْلِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْهَدَى مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَجْلَهُ﴾ ^(٦). وَلِأَنَّهُ مَوْضِعُ جِلِّهِ، فَكَانَ مَوْضِعُ نَحْرِهِ، كَالْحَرَمِ، وَسَائِرُ الْهَذَايَا يَجُوزُ لِلْمُحْصِرِ نَحْرُهَا فِي مَوْضِعِ تَحْلِيلِهِ. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا

٤٨/٤ ظ

(٦-٦) سقط من: الأصل.

(٧) انظر: الموطأ ١ / ٣٦٠.

(٨) في ١، ب: ٥ وروى ٤.

(٩) انظر ما أخرجه البيهقي، في: باب المحصر يذبح حيث أحصر، من كتاب الحج. السنن الكبرى

٢١٧ / ٥.

(١٠) سورة الفتح ٢٥.

تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ ﴿١١﴾ . وقال : ﴿ ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْكَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ (١٢) . ولأنه ذَبَحَ يَتَعَلَّقُ بِالْإِحْرَامِ ، فلم يَجُزْ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ ، كَدِمِ الطَّيْبِ وَالْبَاسِ . قلنا : الآية في حَقِّ غَيْرِ الْمُحْصَرِ ، ولا يُمْكِنُ قِيَاسُ الْمُحْصَرِ عَلَيْهِ ، لأنَّ تَحْلُلَ الْمُحْصَرِ فِي الْجِلِّ ، وَتَحْلُلَ غَيْرِهِ فِي الْحَرَمِ ، فكلُّ منهما يَنْحَرُ فِي مَوْضِعٍ تَحْلِلُهُ . وقيل في قوله : ﴿ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ ﴾ . أى حتى يُذْبَحَ ، وَذَبْحُهُ فِي حَقِّ الْمُحْصَرِ فِي مَوْضِعٍ حِلِّهِ ، اقْتِدَاءً بِالنَّبِيِّ ﷺ .

فصل : ومتى كان الْمُحْصَرُ مُحْرِمًا بِعُمْرَةٍ ، فله التَّحْلُلُ وَنَحْرُ هَدْيِهِ وَقَتَّ حَصْرِهِ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ زَمَنَ الْحُدُوبِيَّةِ ، حَلُّوا وَنَحَرُوا هَدَايَاهُمْ بِهَا (١٣) قبلَ يَوْمِ النَّحْرِ . وإن كان مُفْرِدًا أو قَارِنًا ، فكَذَلِكَ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ ؛ لأنَّ الْحَجَّ أَحَدُ التُّسْكِينِ ، فَجَازَ الْجِلِّ مِنْهُ وَنَحْرُ هَدْيِهِ وَقَتَّ حَصْرِهِ ، كَالْعُمْرَةِ ، ولأنَّ الْعُمْرَةَ لَا تَقُوتُ ، وَجَمِيعُ الزَّمَانِ وَقَتُّهَا ، فإذا جَازَ الْجِلَّ مِنْهَا وَنَحْرُ هَدْيِهَا مِنْ غَيْرِ خَشْيَةِ فَوَاتِهَا ، فَالْحَجُّ الَّذِي يُخْشَى فَوَاتُهُ أَوْلَى . والرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، لَا يَحِلُّ ، وَلَا يَنْحَرُ هَدْيُهُ إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ . نَصُّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِمْ ، وَحَنَبِلَ ؛ لأنَّ لِلْهَدْيِ مَحِلَّ زَمَانٍ وَمَحِلَّ مَكَانٍ . فَإِنْ عَجَزَ مَحِلُّ الْمَكَانِ فَسَقَطَ ، بَقِيَ مَحِلُّ الزَّمَانِ وَاجِبًا لِإِمْكَانِهِ ، وإذا لم يَجُزْ لَهُ نَحْرُ الْهَدْيِ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، لم يَجُزْ التَّحْلُلُ ؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ ﴾ . وإذا قلنا بِجَوَازِ التَّحْلُلِ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، فَالْمُسْتَحَبُّ لَهُ مَعَ ذَلِكَ الْإِقَامَةُ مَعَ إِحْرَامِهِ ، رَجَاءَ زَوَالِ الْحَصْرِ ، فَمَتَى زَالَ قَبْلَ تَحْلِيلِهِ ، فعليه الْمُضِيُّ لِإِتِمَامِ تَسْكِيهِ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ . قال ابْنُ الْمُنْذِرِ : قال كُلُّ مَنْ أَحْفَظَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ : إِنَّ مَنْ يَسَّ أَنْ

(١١) سورة البقرة ١٩٦ .

(١٢) سورة الحج ٣٣ .

(١٣) سقط من : الأصل .

يَصِلُ إِلَى الْبَيْتِ ، فَجَازَ لَهُ أَنْ يَحِلَّ ، فَلَمْ يَفْعَلْ حَتَّى تُحْلَى سَبِيلُهُ ، إِنْ عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ مَنَاسِكَهُ ، وَإِنْ زَالَ الْحَصْرُ بَعْدَ قَوَاتِ الْحَجِّ ، تَحَلَّلَ بِعَمَلِ عُمْرَةٍ ، فَإِنْ فَاتَ الْحَجُّ قَبْلَ زَوَالِ الْحَصْرِ ، تَحَلَّلَ بِهِدْيٍ . وَقِيلَ : عَلَيْهِ هَهُنَا هَذِيانِ ؛ هَذِي لِلْقَوَاتِ ، وَهَذِي لِلْإِحْصَارِ . وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ / ، فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِ ، هَذِي ثَانِيًا فِي حَقِّ مَنْ لَا يَتَحَلَّلُ إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ .

و ٤٩/٤

فصل : فَإِنْ أُخْصِرَ عَنِ الْبَيْتِ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ ، فَلَهُ التَّحَلُّلُ ؛ لِأَنَّ الْحَصْرَ يُفِيدُهُ التَّحَلُّلُ مِنْ جَمِيعِهِ ، فَأَفَادَ التَّحَلُّلُ مِنْ بَعْضِهِ . وَإِنْ كَانَ مَا حُصِرَ عَنْهُ لَيْسَ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ ، كَالرَّمْيِ ، وَطَوَافِ الْوَدَّاعِ ، وَالْمَيْمِيتِ بِمَزْدَلِفَةَ أَوْ يَمْنَى فِي لَيْلِيهَا ، فَلَيْسَ لَهُ التَّحَلُّلُ بِهِ^(١٤) ؛ لِأَنَّ صِحَّةَ الْحَجِّ لَا تَقِفُ عَلَى ذَلِكَ ، وَيَكُونُ عَلَيْهِ دَمٌ ؛ لِتَرْكِهِ ذَلِكَ ، وَحُجَّتُهُ صَحِيحٌ ، كَمَا لَوْ تَرَكَهُ مِنْ غَيْرِ حَصْرٍ . وَإِنْ أُخْصِرَ^(١٥) عَنْ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ بَعْدَ رَمْيِ الْجَمْرَةِ ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَحَلَّلَ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ إِحْرَامَهُ إِذَا هُوَ عَنِ النِّسَاءِ ، وَالشَّرْعُ إِنْمَا وَرَدَ بِالتَّحَلُّلِ مِنَ الْإِحْرَامِ الثَّامِ ، الَّذِي يُحْرَمُ جَمِيعَ مَحْظُورَاتِهِ ، فَلَا يَثْبُتُ بِمَا لَيْسَ مِثْلَهُ ، وَمَتَى زَالَ الْحَصْرُ أَتَى بِالطَّوَافِ ، وَقَدْ تَمَّ حُجُّهُ .

فصل : فَأَمَّا مَنْ يَتِمَّكُنْ مِنَ الْبَيْتِ وَيُصَدِّ عَنْ عَرَفَةَ ، فَلَهُ أَنْ يَفْسَخَ نِيَّةَ الْحَجِّ ، وَيَجْعَلَهُ عُمْرَةً ، وَلَا هَذِي عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّا أَبْهَنَّا لَهُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ حَصْرٍ ، فَمَعَ الْحَصْرَ أَوْلَى . فَإِنْ كَانَ قَدْ طَافَ وَسَعَى لِلْقُدُومِ ، ثُمَّ أُخْصِرَ ، أَوْ مَرِضَ حَتَّى فَاتَهُ الْحَجُّ ، تَحَلَّلَ بِطَوَافٍ وَسَعَى آخَرَ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ طَوَافَ الْعُمْرَةِ ، وَلَا سَعْيَهَا ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُجَدِّدَ إِحْرَامًا . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَ الزُّهْرِيُّ : لَا بُدَّ أَنْ يَقِفَ بِعَرَفَةَ . وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ : لَا يَكُونُ مُنْخَصَرًّا بِمَكَّةَ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ

(١٤) سقط من : ١ ، ب ، م .

(١٥) في الأصل : حصر .

أحمد . فإن فائهُ الْحَجِّ ، فحُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ فائَهُ بِغَيْرِ حَصْرِ . وقال مالِكُ : يَخْرُجُ إلى الْحِلِّ ، وَيَفْعَلُ مَا يَفْعَلُ الْمُعْتَمِرُ ، فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْتَتِيبَ مَنْ يُتِمُّ (١٦) عَنْهُ أَفْعَالُ الْحَجِّ ، جَازَ فِي التَّطَوُّعِ ؛ لِأَنَّهُ جَازَ أَنْ يَسْتَتِيبَ فِي جُمْلَتِهِ ، فَجَازَ فِي بَعْضِهِ ، وَلَا يَجُوزُ فِي حَجِّ الْفَرَضِ ، إِلَّا إِنْ يَسَّ مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ فِي جَمِيعِ الْعُمُرِ ، كَمَا فِي الْحَجِّ كُلِّهِ .

فصل : وإذا تَحَلَّلَ الْمُحْصِرُ مِنَ الْحَجِّ ، فزَالَ الْحَصْرُ ، وَأُمِكنَهُ الْحَجُّ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ إِنْ كَانَتْ حَاجَةً الْإِسْلَامِ ، أَوْ قُلْنَا بِوُجُوبِ الْقَضَاءِ ، أَوْ كَانَتْ الْحَاجَةُ وَاجِبَةً فِي الْجُمْلَةِ ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ يَجِبُ عَلَى الْفَوْرِ . وَإِنْ لَمْ تَكُنْ الْحَاجَةُ وَاجِبَةً ، وَلَا قُلْنَا بِوُجُوبِ الْقَضَاءِ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، كَمَنْ لَمْ يُحْرِمَ .

فصل : وَإِنْ أَخْصَرَ فِي حَجٍّ فَاسِدٍ ، فَلَهُ التَّحَلُّلُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُبِيحَ لَهُ التَّحَلُّلُ فِي الْحَجِّ الصَّحِيحِ ، فَالْفَاسِدُ أَوَّلَى . فَإِنْ حَلَّ ، ثُمَّ زَالَ الْحَصْرُ فِي الْوَقْتِ سَعَةً ، فَلَهُ أَنْ يَقْضِيَ فِي ذَلِكَ الْعَامِ . وَلَيْسَ يُتَصَوَّرُ / الْقَضَاءُ فِي الْعَامِ الَّذِي أَفْسَدَ الْحَجَّ فِيهِ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ .

ط ٤٩/٤

٦٠٥ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ ، صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، ثُمَّ حَلَّ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْمُحْصِرَ ، إِذَا عَجَزَ عَنِ الْهَدْيِ ، انْتَقَلَ إِلَى صَوْمِ عَشْرَةِ أَيَّامٍ ، ثُمَّ حَلَّ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : لَيْسَ لَهُ بَدَلٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ فِي الْقُرْآنِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ دَمٌ وَاجِبٌ لِلْإِجْرَامِ ، فَكَانَ لَهُ بَدَلٌ ، كَدَمِ التَّمَتُّعِ وَالطَّيْبِ وَاللِّبَاسِ ، وَتَرَكْنَا النَّصَّ عَلَيْهِ لَا يَمْنَعُ قِيَّاسَهُ عَلَى غَيْرِهِ فِي ذَلِكَ ، وَيَقَعُنُ الْإِنْتِقَالَ إِلَى صِيَامِ عَشْرَةِ أَيَّامٍ ، كَبَدَلِ هَذِي التَّمَتُّعِ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ

(١٦) فِي الْأَصْلِ : يَتِمُّ .

يَتَحَلَّلُ إِلَّا بَعْدَ الصَّيَامِ ، كَمَا لَا يَتَحَلَّلُ وَاجِدُ الْهَدْيِ إِلَّا بِنَحْرِهِ ^(١) . وَهَلْ يَلْزَمُهُ الْحَلْقُ أَوْ التَّقْصِيرُ مَعَ ذَبْحِ الْهَدْيِ أَوْ الصَّيَامِ ؟ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ . وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَاتِبَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ الْهَدْيَ وَخَدَهُ ، وَلَمْ يَشْرُطْ سِوَاهُ . وَالثَّانِيَّةُ ، عَلَيْهِ الْحَلْقُ أَوْ التَّقْصِيرُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَلَقَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ ، وَفَعَلَهُ فِي التُّسْلُكِ دَلٌّ عَلَى الْوُجُوبِ . وَلَعَلَّ هَذَا يَنْبَغِي عَلَى أَنَّ الْحِلَاقَ تُسْلِكُ أَوْ إِطْلَاقَ مِنْ مَحْظُورٍ ، عَلَى مَا يُذَكَّرُ فِي مَوْضِعِهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

فصل : وَلَا يَتَحَلَّلُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ ، عَلَى ^(٢) مَا ذَكَرْنَا ، فَيَحْصِلُ الْحِلُّ بِشَيْئَيْنِ ؛ النَّحْرُ ، أَوْ الصَّوْمُ وَالنِّيَّةُ ، إِنْ قُلْنَا: الْحِلَاقَ لَيْسَ بِتُسْلُكِ . وَإِنْ قُلْنَا : هُوَ تُسْلُكُ . حَصَلَ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ؛ الْحِلَاقُ مَعَ مَا ذَكَرْنَا . فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ اعْتَبَرْتُمُ النِّيَّةَ هُنَا ، وَهِيَ فِي غَيْرِ الْمُنْخَصَرِّ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ ؟ قُلْنَا : لِأَنَّ مِنْ أَتَى بِأَفْعَالِ التُّسْلُكِ ، فَقَدْ أَتَى بِمَا عَلَيْهِ ، فَيَحِلُّ مِنْهَا بِإِكْمَالِهَا ، فَلَمْ يَخْتَجْ إِلَى نِيَّةٍ ، بِخِلَافِ الْمُنْخَصَرِّ ^(٣) ، فَإِنَّهُ يُرِيدُ الْخُرُوجَ مِنَ الْعِبَادَةِ قَبْلَ إِكْمَالِهَا ، فَانْقَطَعَ إِلَى قَصْدِهِ ، وَلِأَنَّ الذَّبْحَ قَدْ يَكُونُ لَغَيْرِ الْحِلِّ ^(٤) ، فَلَمْ يَتَخَصَّصْ إِلَّا بِقَصْدِهِ ، بِخِلَافِ الرَّمْيِ ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلتُّسْلُكِ ، فَلَمْ يَخْتَجْ إِلَى قَصْدِهِ ^(٥) .

فصل : فَإِنْ تَوَى التَّحَلُّلُ قَبْلَ الْهَدْيِ أَوْ الصَّيَامِ ، لَمْ يَتَحَلَّلْ ، وَكَانَ عَلَى إِخْرَاجِهِ حَتَّى يَنْحَرِ الْهَدْيَ أَوْ يَصُومَ ؛ لِأَنَّهُمَا أُقِيمَا مَقَامَ أَفْعَالِ الْحَجِّ ، فَلَمْ يَحِلَّ قَبْلَهُمَا ، كَمَا لَا يَتَحَلَّلُ الْقَادِرُ عَلَى أَفْعَالِ الْحَجِّ ^(٦) قَبْلَهُمَا . وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي نِيَّةِ الْحِلِّ فِدْيَةٌ ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ تُؤَثِّرْ فِي الْعِبَادَةِ ، فَإِنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ / قَبْلَ ذَلِكَ ، فَعَلِيهِ فِدْيَتُهُ ، كَمَا لَوْ فَعَلَ الْقَادِرُ ذَلِكَ ^(٧) قَبْلَ أَفْعَالِ الْحَجِّ .

٥٠/٤ و

(١) فِي الْأَصْلِ : بَعْدَ غَرِهِ .

(٢) فِي أ ، ب ، م : مَعَ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : غَيْرُ الْمَحْصُورِ . وَفِي ب ، م : الْمَحْصُورُ .

(٤) فِي أ : التَّحَلُّلُ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : قَصْدُ .

(٦-٦) سَقَطَ مِنْ أ . نَقْلًا نَظَرُ .

(٧) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

فصل : وإذا كان العدو الذي حصر الحاجّ مسلمين ، فأمكن الانصراف ، كان أولى من قتالهم ؛ لأنّ في قتالهم مخاطرة بالنفس والمال وقتل مسلم ، فكان تركه أولى . ويجوز قتالهم ؛ لأنهم تعدّوا على المسلمين بمنعهم طريقهم ، فأشبهوا سائر قطاع الطريق . وإن كانوا مشركين ، لم يجب قتالهم ؛ لأنّه إنما يجب أحد أمرين ؛ إذا بدأوا بالقتال ، أو وقع النفي فاحتيج إلى مدد ، وليس ههنا واحد منهما . لكن إن غلب على ظنّ المسلمين الظفر بهم ، استحب قتالهم ؛ لما فيه من الجهاد ، وحصول النصر ، وإتمام التسلّك . وإن غلب على ظنهم ظفر الكفار ، فالأولى الانصراف ؛ لئلا يُغرّروا بالمسلمين . ومتى احتاجوا في القتال إلى نبي ما تجب^(٨) فيه الفدية كالذرع والمحقّر ، فقلوا ، وعليهم الفدية ؛ لأنّ نبيهم لأجل أنفسهم ، فأشبه ما لو لبسوا للاستدقاء من دفع برّد .

فصل : فإن أذن لهم العدو في العبور ، فلم يتفقوا بهم ، فلهم الانصراف ؛ لأنهم خائفون على أنفسهم ، فكأنهم لم يأمنوهم ، وإن وثقوا بأمانهم ، وكانوا معروفين بالوفاء ، لزمهم المضى على إخراجهم ؛ لأنّه قد زال حصرهم ، وإن طلب العدو حفارة^(٩) على تخلية الطريق ، وكان ممن لا يوثق بأمانه ، لم يلزمهم بذله ؛ لأنّ الخوف باق مع البذل ، وإن كان موثوقاً بأمانه والحفارة كثيرة ، لم يجب بذله ، بل يُكره إن كان العدو كافراً ؛ لأنّ فيه صغاراً وتقوية للكفار ، وإن كانت يميّرة ، فقياس المذهب وجوب بذله ، كالزيادة في ثمن الماء للوضوء . وقال بعض أصحابنا : لا يجب بذل حفارة بحال ، وله التحلل ، كما أنّه في ابتداء الحج لا يلزمه إذا لم يجد طريقاً آمناً من غير حفارة .

٦٠٦ - مسألة ؛ قال : (وإن مُنع من الوصول إلى النبيّ بمعرض ، أو

(٨) سقط من : الأصل .

(٩) الحفارة ، بالضم ؛ أجرة الحفّير .

ذَهَابِ نَفَقَةٍ ، بَعَثَ يَهْدِي ، إِنْ كَانَ مَعَهُ ، لِيَذْبَحَهُ بِمَكَّةَ ، وَكَانَ عَلَى إِخْرَامِهِ
حَتَّى يَقْدِرَ عَلَى الْبَيْتِ)

المشهور في المذهب أن من يتعدّر عليه الوصول إلى البيت لغير^(١) حَصْرِ
العدوّ ، من مَرَضٍ ، / أو عَرَجٍ^(٢) ، أو ذَهَابِ نَفَقَةٍ ، ونحوه ، أنه لا يجوز له التَّحَلُّلُ
بذلك . رَوَى ذلك عن ابن عمر ، وابن عباس ، ومروان . وبه قال مالك ،
والشافعي ، وإسحاق . وعن أحمد ، رواية أخرى : له التَّحَلُّلُ بذلك . رَوَى نحوه
عن ابن مسعود ، وهو قول عطاء ، والنخعي ، والثوري ، وأصحاب الرأي ، وأبي
ثور ؛ لأن النبي ﷺ قال : « مَنْ كَسِرَ ، أو عَرَجَ فَقَدْ حَلَّ ، وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ
أُخْرَى » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ^(٣) . ولأنه مُحَصَّرٌ يَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ
أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾^(٤) . يُحَقِّقُهُ أَنَّ لَفْظَ الْإِخْصَارِ إِنَّمَا هُوَ لِلْمَرَضِ
وَنَحْوِهِ ، يقال : أَخْصَرَهُ الْمَرَضُ إِخْصَارًا ، فهو مُحَصَّرٌ ، وَحَصَرَهُ الْعَدُوُّ ،
حَصْرًا ، فهو مُحْصُورٌ . فيكون اللَّفْظُ صَرِيحًا فِي مَحَلِّ التَّرَاجُعِ ، وَحَصْرِ الْعَدُوِّ
مَقِيسٌ عَلَيْهِ . ولأنه مَصْنُودٌ عَنِ الْبَيْتِ ، أَشْبَهَ مَنْ صَدَّ عَدُوٌّ . وَوَجْهُ الْأَوَّلَى أَنَّهُ لَا
يَسْتَفِيدُ بِالْإِخْلَالِ الْإِتْقَالَ مِنْ حَالِهِ ، وَلَا التَّخْلَصَ مِنَ الْأَذَى الَّذِي بِهِ ،
بِخِلَافِ حَصْرِ الْعَدُوِّ . وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ ، فَقَالَتْ :
لَأَنْيُّ أُرِيْدُ الْحَجَّ ، وَأَنَا شَاكِيَةٌ . فقال : « حُجِّي ، وَاشْتَرِطِي أَنَّ مَحَلِّي

(١) في ١ ، ب ، م : « بغير » .

(٢) في ١ : « لمرض » .

(٣) في : باب في من أجبر بعلو ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٥٦ ، ١٥٧ .
كما أخرجه أبو داود ، في : باب الإحصار ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٣١ . والترمذي ،
في : باب ما جاء في الذي ينهل ... ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ١٦٨ . وابن ماجه ، في : باب
الحصر ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٢٨ . والدارمي ، في : باب في الحصر بعلو ، من
كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٦١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٤٥٠ .

(٤) سورة البقرة ١٩٦ .

حَيْثُ حَبَسْتَنِي^(٥) . فلو كان المَرَضُ يُبِيحُ الحِجْلَ ، ما اِخْتَبَجْتُ إِلَى شَرْطٍ .
وَحَدِيثُهُمْ مَتْرُوكُ الظَّاهِرِ ، فَإِنَّ مُجَرَّدَ الْكَسْرِ وَالْعَرَجِ لَا يَصِيرُ بِهِ^(٦) حَلَالًا ، فَإِنْ
حَمَلُوهُ عَلَى أَنَّهُ يُبِيحُ التَّحَلُّلَ ، حَمَلْنَاهُ عَلَى مَا إِذَا اشْتَرَطَ الحِجْلُ بِذَلِكَ ، عَلَى أَنَّهُ فِي
حَدِيثِهِمْ كَلَامًا ، فَإِنَّهُ يَرْوِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَمَذْهَبُهُ خِلَافُهُ . فَإِنْ قُلْنَا : يَتَحَلَّلُ .
فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ أُخْصِرَ بِعَدُوٍّ^(٧) عَلَى مَا مَضَى . وَإِنْ قُلْنَا : لَا يَتَحَلَّلُ . فَإِنَّهُ يُقِيمُ
عَلَى إِحْرَامِهِ ، وَيَقَعُ مَا مَعَهُ مِنَ الْهَدْيِ لِيُذْبَحَ بِمَكَّةَ ، وَلَيْسَ لَهُ نُحْرُهُ فِي مَكَانِهِ ؛
لأنَّهُ لَمْ يَتَحَلَّلْ .^(٨) فَإِنَّ قَائِلَ الْحَجِّ ، تَحَلَّلَ^(٩) بِعُمْرَةٍ ، كَغَيْرِ الْمَرِيضِ .

فصل : وَإِنْ شَرَطَ فِي انْتِدَاءِ إِحْرَامِهِ أَنْ يَحِلَّ مَتَى مَرِضٌ ، أَوْ ضَاعَتْ نَفَقَتُهُ ، أَوْ
تَفَدَّتْ ، أَوْ نَحْوَهُ ، أَوْ قَالَ : إِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ ، فَمَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي^(١٠) . فَلَهُ
الحِجْلُ مَتَى وَجَدَ ذَلِكَ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، لَا هَدْيٍ ، وَلَا قَضَاءَ ، وَلَا غَيْرَهُ ، فَإِنْ
لِلشَّرْطِ تَأْثِيرًا فِي الْعِبَادَاتِ ، يَدْلِيلُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ : إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي^(١١) صُمْتُ
شَهْرًا مُتَابِعًا ، أَوْ مُتَفَرَّقًا . كَانَ عَلَى مَا شَرَطَهُ . وَإِنَّمَا لَمْ يَلْزِمَهُ الْهَدْيُ وَالْقَضَاءُ ؛ لِأَنَّهُ
إِذَا شَرَطَ شَرْطًا كَانَ إِحْرَامُهُ الَّذِي فَعَلَهُ إِلَى^(١٢) حِينَ وُجُودِ الشَّرْطِ ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ
مَنْ أَكْمَلَ أَفْعَالَ الْحَجِّ ، ثُمَّ يَنْتَظِرُ فِي صِبْغَةِ الشَّرْطِ ، فَإِنْ قَالَ : إِنْ مَرَضْتُ فَلْيَ أَنْ
أَحِلَّ ، وَإِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ فَمَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي^(١٣) . فَإِذَا حُبِسَ كَانَ / بِالْخِيَارِ
بَيْنَ الحِجْلِ وَبَيْنَ الْبَقَاءِ عَلَى الْإِحْرَامِ . وَإِنْ قَالَ : إِنْ مَرَضْتُ فَأَنَا حَلَالٌ . فَمَتَى وَجَدَ

٥١/٤ و

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٩٣ .

(٦) في ب ، م : « بها » .

(٧) في الأصل : « بعذر » .

(٨-٨) سقط من : الأصل .

(٩) في أ ، ب ، م : « حبسني » .

(١٠) في ب ، م : « مريض » .

(١١) سقط من : أ ، ب ، م .

(١٢) في أ ، ب ، م : « حبسني » .

الشَّرْطُ ، حُلُّ بُوْجُودِهِ^(١٣) . لِأَنَّهُ شَرْطٌ صَحِيحٌ ، فَكَانَ عَلَى مَا شَرَطَ .

٦٠٧ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ قَالَ : أَنَا أُزْفِضُ إِخْرَامِي وَأَجِلُّ . فَلَيْسَ الْكَيْابُ ، وَذَبَحَ الصَّيْدَ ، وَعَمِلَ مَا يَفْعَلُهُ الْحَلَالُ ، كَانَ عَلَيْهِ فِي كُلِّ فِعْلٍ فَعْلُهُ دَمٌ ، وَإِنْ كَانَ وَطِئَ ، فَعَلَيْهِ لِلْوُطْءِ بَدَنَةٌ ، مَعَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنَ الدَّمَاءِ .) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ التَّحَلُّلَ مِنَ الْحَجِّ لَا يَنْحَصِلُ إِلَّا بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ؛ كَمَالِ أَعْمَالِهِ ، أَوْ التَّحَلُّلِ عِنْدَ الْحَضَرِ ، أَوْ بِالْعُذْرِ إِذَا شَرَطَ ، وَمَا عَدَا هَذَا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَحَلَّلَ بِهِ . فَإِنْ تَوَيَّ التَّحَلُّلَ لَمْ يَحِلَّ ، وَلَا يَفْسُدُ الْإِحْرَامُ بِرَفْضِهِ ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ لَا يَخْرُجُ مِنْهَا بِالْفَسَادِ ، فَلَا يَخْرُجُ مِنْهَا بِرَفْضِهَا ، بِخِلَافِ سَائِرِ الْعِبَادَاتِ ، وَيَكُونُ الْإِحْرَامُ بَاقِيًا فِي حَقِّهِ ، تَلَزُّمُهُ أَحْكَامَهُ ، وَيَلْزَمُهُ جَزَاءُ كُلِّ جِنَايَةٍ جَنَاهَا عَلَيْهِ . وَإِنْ وَطِئَ أَفْسَدَ حَجَّهُ ، وَعَلَيْهِ لَذَلِكَ بَدَنَةٌ ، مَعَ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ مِنَ الدَّمَاءِ ، سَوَاءً كَانَ الْوُطْءُ قَبْلَ الْجِنَايَاتِ أَوْ بَعْدَهَا ، فَإِنَّ الْجِنَايَةَ عَلَى الْإِحْرَامِ الْفَاسِدِ تُوجِبُ الْجَزَاءَ ، كَالْجِنَايَةِ عَلَى الصَّحِيحِ . وَلَيْسَ عَلَيْهِ لِرَفْضِهِ الْإِحْرَامَ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ مُجَرَّدُ نِيَّةٍ لَمْ تُؤْتَرَ شَيْئًا .

٦٠٨ - مسألة ؛ قال : (وَيَمْضِي فِي «الْحَجِّ الْفَاسِدِ» ، وَيَخُجُّ مِنْ قَابِلٍ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْحَجَّ لَا يَفْسُدُ إِلَّا بِالْجَمَاعِ ، فَإِذَا فَسَدَ فَعَلَيْهِ إِتْمَامُهُ ، وَلَيْسَ لَهُ الْخُرُوجُ مِنْهُ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ الْحَسَنُ ، وَمَالِكٌ : يَجْعَلُ الْحَجَّةَ عُمْرَةً ، وَلَا يُقِيمُ عَلَى حَجَّةٍ فَاسِدَةٍ . وَقَالَ دَاوُدُ : يَخْرُجُ بِالْإِفْسَادِ مِنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ »^(١٤) .

(١٣) في ب ، م ، ن : وجوده .

(١٤) في الأصل : « حج فاسد » .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب التجش ، ... ، من كتاب البيوع ، وفي : باب إذا اصطبلحوا على صلح ... ، =

وَلَنَا ، عُمُومُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ^(٣) . وَلِأَنَّهُ قَوْلٌ مِّن سَمِينَا
 مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفًا ، وَلِأَنَّهُ مَعْنَى يَجِبُ بِهِ الْقَضَاءُ ، فَلَمْ يَخْرُجْ بِهِ
 مِنْهُ ، كَالْفَوَاتِ ، وَالْحَبَرُ لَا يُلْزِمُنَا ؛ لِأَنَّ الْمُضْيَّ ^(٤) فِيهِ بِإِثْمِ اللَّهِ ، وَإِنَّمَا وَجِبَ
 الْقَضَاءُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُلْزِمُهُ بِالْإِحْرَامِ . وَنَحْصُ مَالِكًا بِأَنَّهَا
 حَجَّةٌ لَا يُمَكِّنُهُ الْخُرُوجُ مِنْهَا بِالْإِخْرَاجِ ^(٥) ، فَلَا يَخْرُجُ مِنْهَا إِلَى عُمْرَةٍ
 كَالصَّحِيحَةِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّهُ لَا يَجُلُ مِنَ الْفَاسِدِ ، بَلْ يَجِبُ / عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ بَعْدَ
 الْإِفْسَادِ كُلِّ مَا يَقَعْلُهُ قَبْلَهُ ، وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ تَوَابِعُ الْوُقُوفِ ، مِنَ الْمَبِيتِ بِمُزْدَلِفَةٍ ،
 وَالرَّمْيِ ، وَيَجْتَنِبُ بَعْدَ الْفَسَادِ كُلِّ مَا يَجْتَنِبُهُ قَبْلَهُ ، مِنَ الْوَطْءِ ثَانِيًا ، وَقَتْلِ الصَّيِّدِ ،
 وَالطَّيْبِ ، وَاللَّبَاسِ ، وَغَوَاهُ ، وَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ فِي الْجِنَايَةِ عَلَى الْإِحْرَامِ ^(٦) الْفَاسِدِ ،
 كَالْفِدْيَةِ فِي الْجِنَايَةِ عَلَى الْإِحْرَامِ ^(٧) الصَّحِيحِ . فَأَمَّا الْحَجُّ مِنْ قَائِلٍ ، فَيُلْزِمُهُ بِكُلِّ
 حَالٍ ، لَكِنْ إِنْ كَانَتْ الْحَجَّةُ الَّتِي أَفْسَدَهَا وَاجِبَةً بِأَصْلِ الشَّرْعِ ، أَوْ بِالْتَّذِيرِ ، أَوْ
 قَضَاءً ، كَانَتْ الْحَجَّةُ مِنْ قَائِلٍ مُجْزِئَةً ؛ لِأَنَّ الْفَاسِدَ إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ الْقَضَاءُ ،
 أَجْزَأُهُ ^(٨) عَمَّا يُجْزِئُ عَنْهُ الْأَوَّلُ ، لَوْ لَمْ يُفْسِدْهُ ، وَإِنْ كَانَتْ الْفَاسِدَةُ تَطَوُّعًا ،
 وَجِبَ قَضَاؤُهَا ؛ لِأَنَّهُ بِالْذُّخُولِ فِي الْإِحْرَامِ صَارَ الْحَجُّ عَلَيْهِ وَاجِبًا ، فَإِذَا أَفْسَدَهُ ،
 وَجِبَ قَضَاؤُهُ ، كَالْمَنْذُورِ ، وَيَكُونُ الْقَضَاءُ عَلَى الْقَوْرِ . وَلَا تَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا ؛ لِأَنَّ

٥١/٤ ظ

= من كتاب الصلح ، وفي : باب إذا اجتهد العامل ... ، من كتاب الاعتصام . صحيح البخارى ٩١ / ٣ ،
 ٢٤١ ، ١٣٢ / ٩ . ومسلم ، في : باب نقض الأحكام ... ، من كتاب الأقضية . صحيح مسلم
 ٣ / ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ . وأبو داود ، في : باب في لزوم السنة ، من كتاب المنة . سنن أبي داود ٢ / ٥٠٦ .
 وابن ماجه ، في : باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ ... ، المقدمة ١ / ٧ . والإمام أحمد ، في : المسند
 ٦ / ١٤٦ ، ١٨٠ ، ٢٥٦ .

(٣) سورة البقرة ١٩٦ .

(٤) في الأصل : « المعنى » .

(٥) في الأصل : « بالإحرام » .

(٦-٦) سقط من : الأصل . نقلة نظر .

(٧) في الأصل : « أجزأ » .

الحَجَّ الْأَصْلِيَّ وَاجِبٌ عَلَى الْقَوْرِ ، فهذا أَوَّلَى ؛ لَأَنَّهُ قَدْ تَعَيَّنَ بِالذُّخُولِ فِيهِ ،
وَالوَاجِبُ بِأَصْلِ الشَّرْعِ لَمْ يَتَّعَيْنْ بِذَلِكَ .

فصل : وَيُحْرِمُ بِالْقَضَاءِ مِنْ أَبْعَدِ الْمَوْضِعَيْنِ : الْمِيقَاتِ ، أَوْ مَوْضِعِ إِحْرَامِهِ
الْأَوَّلِ ؛ لَأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمِيقَاتُ أَبْعَدَ ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ تَجَاوُزُ الْمِيقَاتِ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ، وَإِنْ
كَانَ مَوْضِعُ إِحْرَامِهِ أَبْعَدَ ، فَعَلَيْهِ الْإِحْرَامُ بِالْقَضَاءِ مِنْهُ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَرَوَى
ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ
الْمُنْذِرِ . وَقَالَ النَّخَعِيُّ : يُحْرِمُ مِنْ مَوْضِعِ الْجَمَاعِ ؛ لَأَنَّهُ مَوْضِعُ الْإِفْسَادِ . وَلَنَا ،
أَنَّهُمَا عِبَادَةٌ فَكَانَ قَضَاؤُهَا عَلَى حَسَبِ أَدَائِهَا ، كَالصَّلَاةِ .

فصل : وَإِذَا قَضَيْنَا ، تَفَرَّقَا مِنْ مَوْضِعِ الْجَمَاعِ حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهُمَا . رَوَى
هَذَا عَنْ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ . ^(٨) وَرَوَى سَعِيدٌ ، وَالْأَثَرِيُّ ، بِإِسْنَادَيْهِمَا عَنْ عُمَرَ ، أَنَّهُ
سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ بِامْرَأَتِهِ ، وَهِيَ مُحْرِمَانِ . فَقَالَ : أَيْمًا حَجَّكُمَا ، فَإِذَا كَانَ عَامٌ
قَابِلٌ ، فَحُجَّجَا وَأَهْدِيَا ، حَتَّى إِذَا بَلَغْتُمَا الْمَكَانَ الَّذِي أَصَبْتُمَا فِيهِ مَا أَصَبْتُمَا ، فَتَفَرَّقَا
حَتَّى تَحِلَّا ^(٩) . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(١٠) مِثْلَ ذَلِكَ ^(١١) . وَهَذَا قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ،
وَعَطَاءٌ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ،
أَنَّهُمَا يَتَفَرَّقَانِ مِنْ حَيْثُ يُحْرِمَانِ حَتَّى يَحِلَّا . وَرَوَاهُ مَالِكٌ فِي « الْمَوْطَأِ » ^(١٢) عَنْ
عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّ التَّفَرِيقَ بَيْنَهُمَا
خَوْفًا ^(١٣) مِنْ مُعَاوَدَةِ الْمَحْظُورِ ، وَهُوَ يُوجَدُ فِي جَمِيعِ إِحْرَامِهِمَا . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ أَنَّ
مَا قَبْلَ مَوْضِعِ الْإِفْسَادِ كَانَ إِحْرَامَهُمَا فِيهِ صَحِيحًا ، فَلَمْ يَجِبِ التَّفَرُّقُ فِيهِ ،

(٨-٨) سقط من : الأصل .

(٩) تقدم التخریج في صفحة ١٦٦ ، وفيه عن عمر ، وابن عمر .

(١٠) في : باب هدى الحرم ... من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٨١ ، ٣٨٢ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب ما يفسد الحج ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ١٦٧ .

(١١) كذا بالنصب ، أي : يقع خوفا من معاودة المحظور .

كالذى لم يَفْسُدْ ، وإنَّما اِخْتَصَّ التَّفْرِيقَ بِمَوْضِعِ الْجِمَاعِ ، لَأَنَّهُ رُبَّمَا يَذْكُرُهُ بِرُؤْيَا مَكَانِهِ ، فَيَدْعُوهُ ذَلِكَ إِلَى فِعْلِهِ . وَمَعْنَى التَّفْرِيقِ أَنْ لَا يَرْكَبَ مَعَهَا فِي مَحْمِلٍ ، وَلَا يَنْزِلَ مَعَهَا فِي فُسْطَاطٍ وَنَحْوِهِ . قَالَ أَحْمَدُ : يَتَفَرَّقَانِ فِي التَّرْوِلِ ، وَفِي الْمَحْمِلِ / وَالْفُسْطَاطِ ، وَلَكِنْ يَكُونُ بَقَرِبِهَا^(١٢) . وَهَلْ يَجِبُ التَّفْرِيقُ^(١٣) أَوْ يُسْتَحَبُّ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا ، لَا يَجِبُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَجِبُ التَّفْرِيقُ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ إِذَا أَفْسَدَاهُ ، كَذَلِكَ الْحَجُّ . وَالثَّانِي : يَجِبُ ؛ لَأَنَّهُ رُوِيَ عَنْ سَعِيدٍ مِنَ الصُّبْحَانِيَةِ الْأَمْرِ بِهِ ، وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفًا ، وَلِأَنَّ الْجِمَاعَ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ يُذَكِّرُ الْجِمَاعَ ، فَيَكُونُ مِنْ ذَوَائِعِهِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛^(١٤) لِأَنَّ حِكْمَةَ التَّفْرِيقِ الصِّيَانَةُ عَمَّا يَتَوَهَّمُ مِنْ مُعَاوَذَةِ الْوَقَاعِ عِنْدَ تَذْكُرِهِ بِرُؤْيَا مَكَانِهِ ، وَهَذَا وَهُمْ بَعِيدٌ لَا يَفْتَضِي الْإِيجَابَ^(١٥) .

فصل : وَالْعُمْرَةُ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ كَالْحَجِّ ، فَإِنْ كَانَ الْمُعْتَمِرُ مَكْنًى ، أُحْرِمَ بِهَا مِنَ الْجِلِّ ، أُحْرِمَ لِلْقَضَاءِ مِنَ الْجِلِّ ، وَإِنْ كَانَ أُحْرِمَ بِهَا مِنَ الْحَرَمِ ، أُحْرِمَ لِلْقَضَاءِ مِنَ الْجِلِّ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَكْنَى وَمَنْ حَصَلَ^(١٥) بِهَا مِنَ الْمُجَاوِرِينَ . وَإِنْ أَفْسَدَ الْمُتَمَتِّعُ عُمْرَتَهُ ، وَمَضَى فِي فَاسِدِهَا ، فَأَتَمَّهَا ، فَقَالَ أَحْمَدُ : يَخْرُجُ إِلَى الْمِيقَاتِ ، فَيُحْرِمُ مِنْهُ لِلْحَجِّ ، فَإِنْ خَشِيَ الْفَوَاتَ أُحْرِمَ مِنْ مَكَّةَ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنْ حَجِّهِ خَرَجَ إِلَى الْمِيقَاتِ فَأُحْرِمَ مِنْهُ بِعُمْرَةٍ مَكَانَ الَّتِي أَفْسَدَهَا ، وَعَلَيْهِ هَذِي يَذْبُحُهَا إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ ، لِمَا أَفْسَدَ مِنْ عُمْرَتِهِ . وَلَوْ أَفْسَدَ الْحَاجُّ حَجَّتَهُ ، وَأَتَمَّهَا ، فَلَهُ الْإِحْرَامُ بِالْعُمْرَةِ مِنْ أَذْنَى الْجِلِّ ، كَالْمَكْنِيِّ .

فصل : وَإِذَا أَفْسَدَ الْقَضَاءَ ، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ قَضَاؤُهُ ، وَإِنَّمَا يَقْضِي عَنْ الْحَجِّ الْأَوَّلِ ، كَمَا لَوْ أَفْسَدَ قَضَاءَ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ ، وَجَبَ الْقَضَاءُ لِلْأَصْلِ ، دُونَ الْقَضَاءِ ، كَذَا هُنَا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْوَاجِبَ لَا يَزِيدُادُ بِفَوَاتِهِ ، وَإِنَّمَا يَبْقَى مَا كَانَ وَاجِبًا فِي الذِّمَّةِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ ، فَيُؤَدِّيهِ الْقَضَاءُ .

(١٢) فِي أ ، ب ، م : « تَقَرَّبَا » . تَصْحِيفٌ .

(١٣) فِي أ ، ب ، م : « التَّفْرِيقُ » .

(١٤-١٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(١٥) سَقَطَ مِنْ : م .

بابُ ذِكْرِ الْحَجِّ وَدُخُولِ مَكَّةَ

يُسْتَحَبُّ الْاِغْتِسَالُ لِدُخُولِ مَكَّةَ ؛ لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ كَانَ يَغْتَسِلُ ، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ نَهَارًا ، وَيَذْكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . وَلِلْبَخَارِيِّ ، أَنَّ ابْنَ عَمَرَ ، كَانَ إِذَا دَخَلَ أَذْنَى الْحَرَمِ ، أَمْسَكَ عَنِ التَّلْبِيَةِ ، ثُمَّ يَبِيتُ بِذِي طُوًى ، ثُمَّ يُصَلِّي الصُّبْحَ وَيَغْتَسِلُ ، وَيُحَدِّثُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ . وَلِأَنَّ مَكَّةَ مَجْمَعُ أَهْلِ التُّسُكِ ، فَإِذَا قَصَدَهَا اسْتَحَبَّ لَهُ الْاِغْتِسَالُ ، كَالخَارِجِ إِلَى الْجُمُعَةِ . وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ ، وَإِنْ كَانَتْ حَائِضًا أَوْ نَفَسَاءَ ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعَائِشَةَ وَقَدْ حَاضَتْ : « أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ » ^(٢) . وَلِأَنَّ الْفُسْلَ يُرَادُ لِلتَّطْيِيفِ ، وَهَذَا يَحْصُلُ مَعَ الْحَيْضِ ، فَاسْتَحَبَّ لَهَا ذَلِكَ . وَهَذَا مَذْهَبُ

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب من نزل بذى طوى ... ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢ / ٢٢٢ . ومسلم ، فى : باب استحباب البيت بذى طوى ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩١٩ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب دخول مكة ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ / ٤٣٢ . والنسائى ، فى : باب دخول مكة ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٥٧ . والدارمى ، فى : باب دخول البيت نهارًا ، من كتاب المناسك . سنن الدارمى ٢ / ٧٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٤ / ١٥٧ . والبيهقى ، فى : باب الغسل لدخول مكة ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ٧١ .

(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب كيف كان بدء الحيض ... ، وباب تقضى الحائض ... ، من كتاب الحيض ، وفى : باب تقضى الحائض المناسك ، من كتاب الحج ، وفى : باب الأضحية للمسافر والنساء ، وباب من ذبح ضحية غيره ... ، من كتاب الأضحية . صحيح البخارى ١ / ٨٤ ، ٧ / ١٢٩ ، ١٣٢ . ومسلم ، فى : باب بيان وجوه الإحرام ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٧٣ . وأبو داود ، فى : باب الإفراد فى الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ / ٤١٣ . والنسائى ، فى : باب ما تفعل المرأة إذا حاضت ، من كتاب الطهارة ، وفى : باب بدء الحيض ... ، من كتاب الحيض ، وفى : باب ترك التسمية عند الإهلال ، من كتاب المناسك . المجتبى ١ / ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٤٧ ، ١٢١ / ٥ . وابن ماجه ، فى : باب الحائض تقضى المناسك إلا الطواف ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٨٨ . والدارمى ، فى : باب ما تصنع الحاجة إذا كانت حائضا ، سنن الدارمى ٢ / ٤٤ . والإمام مالك ، فى : باب دخول الحائض مكة ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٤١١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٣٦٤ ، ٦ / ٣٩ ، ٢١٩ ، ٢٧٣ .

٥٢/٤ ط الشافعي . وقَعْلُهُ غُرُورُهُ ، وَالْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ ، وَعَمَرُو بْنُ مَيْمُونٍ ، / وَالْحَارِثُ بْنُ سُوَيْدٍ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ مِنْ أَعْلَاهَا ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي بِالْبَطْحَاءِ ، وَخَرَجَ مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى . وَرَوَتْ عَائِشَةُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ مَكَّةَ ، دَخَلَ مِنْ أَعْلَاهَا ، وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا ^(٣) . وَلَا بَأْسَ أَنْ يَدْخُلَهَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ لَيْلًا وَنَهَارًا . رَوَاهُمَا النَّسَائِيُّ ^(٤) .

٦٠٩ - مسألة ؛ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : (فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ ، فَلَا اسْتِحْبَابَ لَهُ أَنْ يَدْخُلَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ ، «فَإِذَا رَأَى الْيَتَّ رَفَعَ يَدَيْهِ وَكَبَّرَ» إِنَّمَا اسْتَحَبَّ دُخُولَ الْمَسْجِدِ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ ^(١) ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مِنْهُ ،

(٣) أَخْرَجَ الْأَوَّلُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابٍ مِنْ أَيْنَ يَدْخُلُ مَكَّةَ ، وَبَابٍ مِنْ أَيْنَ يَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٧٨ / ٢ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ اسْتِحْبَابِ دُخُولِ مَكَّةَ مِنَ الثَّنِيَّةِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٩١٨ / ٢ .

كَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ دُخُولِ مَكَّةَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٤٣٢ / ١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابٍ مِنْ أَيْنَ يَدْخُلُ مَكَّةَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْبَيْهَقِيُّ ١٠٥ / ٥ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ دُخُولِ مَكَّةَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ٩٨١ / ٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ أَى طَرِيقٍ يَدْخُلُ مَكَّةَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٧١ / ٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٤ / ٢ ، ٢١ ، ٥٩ ، ١٤٢ ، ١٥٧ . وَأَخْرَجَ الثَّانِي الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابٍ مِنْ أَيْنَ يَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٧٨ / ٢ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ اسْتِحْبَابِ دُخُولِ مَكَّةَ مِنَ الثَّنِيَّةِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٩١٨ / ٢ .

كَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ دُخُولِ مَكَّةَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٤٣٢ / ١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابٍ مَا جَاءَ فِي دُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ مَكَّةَ ... ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٨٦ / ٤ . وَابْنُ بَيْهَقٍ ، فِي : بَابِ الدُّخُولِ مِنْ ثَنِيَّةِ كَدَاءَ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكِبَرِيُّ ٧١ / ٥ . (٤) فِي : بَابِ دُخُولِ مَكَّةَ ، وَبَابِ دُخُولِ مَكَّةَ لَيْلًا ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْبَيْهَقِيُّ ١٥٧ / ٥ ، ١٥٨ . كَأَخْرَجَهُمَا الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ دُخُولِ مَكَّةَ لَيْلًا وَنَهَارًا ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكِبَرِيُّ ٧٢ / ٥ . (١-١) سَقَطَ مِنْ : ١ . نَقْلُهُ نَظَرٌ .

وفي حديث جابر ، الذي رواه مسلم وغيره ^(١) ، أن النبي ﷺ دخل مكة ارتفاع الضحى ، وأناخ راحلته عند باب بنى شيبه ، ودخل المسجد . ويستحب رفع اليدين عند رؤية البيت . روى ذلك عن ابن عمر ، وابن عباس . وبه قال الثوري ، وابن المبارك ، والشافعي ، وإسحاق . وكان مالك لا يرى رفع اليدين ، لما روى عن المهاجر المكي ، قال : سئل جابر بن عبد الله ، عن الرجل يرى البيت ، أيرفع يديه ؟ قال : ما كنت أظنُّ أحدًا يفعل ^(٢) هذا إلا اليهود ، حجبنا مع رسول الله ﷺ ، فلم يكن يفعل . رواه النسائي ^(٣) . ولنا ، ما روى أبو بكر ابن المنذر ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن : افتتاح الصلاة ، واستقبال البيت ، وعلى الصفا والمروة ^(٤) ، وعلى الموقفين والجمرتين » ^(٥) . وهذا من قول النبي ﷺ ، وذلك من قول جابر ، وخبره عن ظنه وفعله ، وقد خالفه ابن عمر ، وابن عباس . ولأن الدعاء مستحب عند رؤية البيت ، وقد أمر برفع اليدين عند الدعاء .

فصل : ويستحب أن يدعو عند رؤية البيت ، فيقول : اللهم أنت السلام ، ومنك السلام ، حينا ربنا بالسلام ، اللهم زد هذا البيت تعظيما ، وتشريفا ، وتكريما ، ومهابة ، وبرًا ، وزد من عظمه وشرفه ، ممن حجه واعتمره تعظيما ،

(٢) لم نجد هذا من حديث جابر في مسلم وغيره ، أما دخوله ﷺ من باب بنى شيبه فتجده في السنن الكبرى للبيهقي ٥ / ٧٢ . وانظر تلخيص الحبير ٢ / ٢٤٣ .

(٣) في النسخ : « يفعله » خطأ .

(٤) في : باب رفع اليدين عند رؤية البيت ، من كتاب المناسك ، المحتجب ٥ / ١٦٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في رفع اليد إذا رأى البيت ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٣٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية رفع اليد عند رؤية البيت ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ٨٧ .

(٥) سقط من : الأصل .

(٦) أورده الهيثمي ، في : باب رفع اليدين عند رؤية البيت ، من كتاب الحج . مجمع الزوائد ٣ / ٢٣٨ . وانظر ما قاله الزيلعي ، في : باب صفة الصلاة ، من كتاب الصلاة . نصب الراية ١ / ٣٨٩-٣٩٢ .

وَتَشْرِيفًا ، وَتَكْرِيمًا ، وَمَهَابَةً ، وَبِرًّا ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ كَثِيرًا ، كَمَا هُوَ أَهْلُهُ ،
وَكَمَا يَنْبَغِي لِكَرَمِ وَجْهِهِ ، وَعِزِّ جَلَالِهِ ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَلَّغَنِي بَيْتَهُ ، وَرَأَى لَدُنْكَ
أَهْلًا ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، اللَّهُمَّ إِنَّكَ دَعَوْتَ إِلَى حَجِّ بَيْتِكَ الْحَرَامِ ، وَقَدْ
جِئْتُكَ لَدُنْكَ ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي ، وَاعْفُ عَنِّي ، / وَأَصْلِحْ لِي شَأْنِي كُلَّهُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا
أَنْتَ . قَالَ الشَّافِعِيُّ ، فِي « مُسْنَدِهِ » ^(٧) : أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ ، عَنْ ابْنِ
جُرَيْجٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى الْبَيْتَ رَفَعَ يَدَيْهِ ، وَقَالَ : « اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا
الْبَيْتَ تَشْرِيفًا ، وَتَكْرِيمًا » ^(٨) ، وَتَعْظِيمًا ، وَمَهَابَةً ، وَبِرًّا ، وَزِدْ مِنْ شَرَفِهِ ، وَمِنْ حَجِّهِ
وَاعْتَمَرِهِ تَشْرِيفًا ، وَتَكْرِيمًا ، وَتَعْظِيمًا ، وَبِرًّا . وَرَوَى ^(٩) بِإِسْنَادِهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ
الْمُسَيَّبِ ، أَنَّهُ كَانَ حِينَ يَنْظُرُ إِلَى الْبَيْتِ ، يَقُولُ : « اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ ، وَمِنْكَ
السَّلَامُ ، حَيْثَا رَبَّنَا بِالسَّلَامِ » . قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : يَرْفَعُ صَوْتَهُ بِذَلِكَ .

فصل : وَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ ، فَذَكَرَ فَرِيضَةً أَوْ فَائِزَةً ، أَوْ أَقَامَتِ الصَّلَاةَ
الْمَكْتُوبَةَ ، قَدَّمَ هُمَا عَلَى الطَّوَافِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فَرَضٌ ، وَالطَّوَافُ تَحِيَّةٌ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ
أَقَامَتِ الصَّلَاةَ فِي أَثْنَاءِ طَوَافِهِ ، قَطَعَهُ لِأَجْلِهَا ، فَلَا يَبْدَأُ بِهَا أَوَّلَى . وَإِنْ خَافَ
فَوَتْ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ ، أَوْ الْوُثْرِ ، أَوْ أَحْضَرَتْ جَنَازَةً ، قَدَّمَهَا ؛ لِأَنَّهَا سُنَّةٌ يُخَافُ
فَوْتُهَا ، وَالطَّوَافُ لَا يَقُوتُ .

٦١٠ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (ثُمَّ أَمَى الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ ، إِنْ كَانَ ، فَاسْتَلَمَهُ إِنْ
اسْتَطَاعَ ، وَقَبَّلَهُ)

مَعْنَى « اسْتَلَمَهُ » أَيْ مَسَحَهُ بِيَدِهِ ^(١) ، مَا خُوِذَ مِنَ السَّلَامِ ، وَهِيَ الْحِجَارَةُ ،
فَإِذَا مَسَحَ الْحَجَرَ قِيلَ اسْتَلَمَ ، أَيْ : مَسَّ السَّلَامَ . قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ ^(٢) . وَالْمُسْتَحَبُّ

(٧) تَرْتِيبُ مُسْنَدِ الشَّافِعِيِّ ١ / ٣٣٩ .

(٨) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٩) تَرْتِيبُ مُسْنَدِ الشَّافِعِيِّ ١ / ٣٣٨ .

(١) فِي مِ نَهَادَةٍ : « أَيْ » .

(٢) فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ ١ / ٢٢١ .

لَمِنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ أَنْ لَا يُعْرِجَ عَلَى شَيْءٍ قَبْلَ الطَّوَّافِ بِالْبَيْتِ ، اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَإِنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ ، قَالَ جَابِرٌ فِي حَدِيثِهِ الصَّحِيحِ : حَتَّى أَتَيْنَا الْبَيْتَ مَعَهُ ، اسْتَلَمَ الرُّكْنَ ، فَرَمَلَ ثَلَاثًا ، وَمَشَى أَرْبَعًا^(٣) . وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ ، تَوَضَّأَ ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤) . وَرَوَى ذَلِكَ عُرْوَةُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو ، وَمُعَاوِيَةُ ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ ، وَالْمُهَاجِرِينَ^(٥) ، وَعَائِشَةُ ، وَأَسْمَاءُ ، ابْنَتِي أَبِي بَكْرٍ ، وَلِأَنَّ الطَّوَّافَ تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، فَاسْتَحْبَبَّ الْبِدَايَةَ^(٦) بِهِ ، كَمَا اسْتَحْبَبَّ لِذَاخِلٍ غَيْرِهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ . وَيَتَدَبَّعُ الطَّوَّافُ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ، فَيَسْتَلِمُهُ ، وَهُوَ أَنْ يَمْسَحَهُ بِيَدِهِ ، وَيُقْبِلُهُ . قَالَ أَسْلَمٌ : رَأَيْتُ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَبْلَ الْحَجَرِ ، وَقَالَ : لَأُعْلِمَنَّ أَنَّكَ حَجَرٌ ، لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَكَ مَا قَبَّلْتُكَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٧) . وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ^(٨) ، عَنْ ابْنِ

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٦ .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب من طاف بالبيت ، وباب الطواف على وضوء ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٩٢ ، ١٩٣ . ومسلم ، في : باب بيان أن المحرم بعمره لا يتحلل بالطواف ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٠٧ .

(٥) في حاشية الأصل زيادة : « سليمان » أي : « والمهاجر بن سليمان » . وهو خطأ ، ففي صحيح مسلم ٢ / ٩٠٧ ، أن عروة قال : ثم رأيت المهاجرين والأنصار يفعلون ذلك .

(٦) في ب ، م : « البداية » .

(٧) أخرجه البخاري ، في : باب تقبيل الحجر ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ١٨٦ . ومسلم ، في : باب استحباب تقبيل الحجر ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٢٥ ، ٩٢٦ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب تقبيل الحجر ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٣٣ . والنسائي ، في : باب تقبيل الحجر ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٨٠ . وابن ماجه ، في : باب استلام الحجر ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٨١ .

(٨) في : باب استلام الحجر ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٨٢ .

كما أخرجه الحاكم ، في : باب استلام الحجر وتقبيله والبكاء ، من كتاب المناسك . المستدرک ١ / ٤٥٤ . وانظر ما قاله الزيلعي فيه ، في نصب الرأية ٣ / ٣٨ .

عمر ، قال : استَقْبَل رسولُ اللَّهِ ﷺ الحَجَرَ ، ثم وَضَعَ شَفَتَيْهِ عَلَيْهِ يَبْكِي طَوِيلًا ، ثم / التَّمَّتْ ، فإذا هو بِعمرَ بنِ الحَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، يَبْكِي ، فقال : « يا عمرُ ، ههنا تُسَكَّبُ العَبْرَاتُ » . وَقَوْلُ الخِرَقِيِّ : « إن كان » يَغْنَى إن كان الحَجَرُ في مَوْضِعِهِ لم يَذْهَبْ بِهِ ، كما ذَهَبَ بِهِ القَرَامِطَةُ^(٩) مَرَّةً ، حينَ ظَهَرُوا على مَكَّةَ ، فإذا كان ذلك ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ ، فَإِنَّهُ يَقِفُ مُقَابِلًا لِمَكَانِهِ ، وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ . وإن كان الحَجَرُ مَوْجُودًا في مَوْضِعِهِ ، اسْتَلَمَهُ وَقَبِلَهُ . فَإِنْ لم يُمَكِّنْهُ اسْتِلَامُهُ وَقَبِيلُهُ ، قَامَ حَيَالُهُ ، أَى بِجَذَائِهِ ، وَاسْتَقْبَلَهُ بِوَجْهِهِ ، فَكَبَّرَ ، وَهَلَّلَ . وهكذا إن كان رَاكِبًا ، فَقَدْ رَوَى البُخَارِيُّ^(١٠) ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : طَافَ النَّبِيُّ ﷺ على بَعِيرٍ ، كُلَّمَا أَكَى الحَجَرَ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ فِي يَدِهِ ، وَكَبَّرَ . وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ لِعُمَرَ : « إِنَّكَ لَرَجُلٌ شَدِيدٌ ، تُؤَذِي الضَّعِيفَ إِذَا طُفَّتْ بِالْبَيْتِ ، فَإِذَا رَأَيْتَ خَلْوَةً مِنَ الحَجَرِ فَادْنُ مِنْهُ ، وَإِلَّا فَكَبَّرْ ، ثُمَّ امْضِ »^(١١) . فَإِنْ أُمَكِّنْهُ اسْتِلَامَ الحَجَرِ بِشَيْءٍ فِي يَدِهِ ، كَالْعَصَا وَنَحْوِهَا ، فَعَلَّ ، فَقَدْ رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِخْجَنِ^(١٢) . وهذا كله

(٩) القرامطة : فرقة من الشيعة ، قادهم أبو طاهر الجناي سنة سبع عشرة وثلاثمائة إلى الحرم في يوم التروية ، فقتل الحجاج قتلا ذريعا ، وأخذ الحجر الأسود إلى قصبة حكمه هجر ، واستعاده المسلمون بعد اثنتين وعشرين سنة . الكامل ٨ / ٢٠٧ . سير أعلام النبلاء ١٥ / ٣٢٠ .

(١٠) في : باب من أشار إلى الركن ... ، وباب التكبير عند الركن ، وباب المريض يطوف راكبا ، من كتاب الحج ، وفي : باب الإشارة في الطلاق ... ، من كتاب الطلاق . صحيح البخاري ، ٢ / ١٨٦ ، ١٩٠ ، ٦٦ / ٧ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الطواف راكبا ، من أبواب الحج . غرصة الأحوذى ٤ / ٤١ . والنسائي ، في : باب استلام الركن بمخجن ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٨٥ ، ١٨٦ . والدارمي ، في : باب الطواف على الراحلة ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٤٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٦٤ .

(١١) أخرجه البيهقي ، في : باب الاستلام في الزحام ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ٨٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٨ . وعبد الرزاق ، في : باب الزحام على الركن ، من كتاب الحج . المصنف ٥ / ٣٦ . وانظر : نصب الراية ٣ / ٣٩ .

(١٢) المخجن : عصا عمية الرأس . والحديث أخرجه البخاري ، في : باب استلام الركن بالمخجن ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ١٨٥ . ومسلم ، في : باب جواز الطواف على بعير ... ، من كتاب الحج . =

مُسْتَحَبٌ . وَيَقُولُ عِنْدَ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ : « بِاسْمِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، إِيْمَانًا بِكَ ، وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ ، وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ ، وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ ﷺ » . رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ السَّائِبِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (١٣) .

فصل : وَيُحَازِي الْحَجَرَ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ ، فَإِنْ حَاذَاهُ يَبْغِضُهُ ، اخْتَمَلَ أَنْ يُجْزِيَهُ ؛ لِأَنَّهُ حُكْمٌ يَتَعَلَّقُ بِالْبَدَنِ ، فَأَجْزَأُ فِيهِ بَغْضُهُ ، كَالْحَدِّ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُجْزِيَهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَقْبَلَ الْحَجَرَ وَاسْتَلَمَهُ ، وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ اسْتَقْبَلَهُ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ ، وَلَئِنْ مَا لَزِمَهُ اسْتِقْبَالُهُ ، لَزِمَهُ (١٤) بِجَمِيعِ بَدَنِهِ ، كَالْقِبْلَةِ ، فَإِذَا قَلْنَا بِوُجُوبِ ذَلِكَ فَلَمْ يَفْعَلْهُ ، أَوْ بَدَأَ بِالطَّوْفِ مِنْ دُونِ الرُّكْنِ ، كَالْبَابِ وَنَحْوِهِ ، لَمْ يُحْتَسَبْ لَهُ بِذَلِكَ الشَّوْطُ ، وَيُحْتَسَبُ بِالشَّوْطِ الثَّانِي وَمَا بَعْدَهُ ، وَيَصِيرُ الثَّانِي أَوَّلَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حَازَى فِيهِ الْحَجَرَ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ ، وَأَتَى عَلَى جَمِيعِهِ ، فَإِذَا اكْتَمَلَ سَبْعَةُ أَشْوَاطٍ غَيْرِ الْأَوَّلِ ، صَحَّ طَوْفُهُ ، وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ .

فصل : وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ ، إِلَّا أَنَّهَا إِذَا قَدِمَتْ مَكَّةَ نَهَارًا ، فَأَمِنَتْ الْخَيْضَ وَالتَّفَاسَ ، اسْتَحَبَّ لَهَا تَأْخِيرُ الطَّوْفِ إِلَى اللَّيْلِ ، لِيَكُونَ اسْتِرَّ لَهَا . وَلَا يُسْتَحَبُّ لَهَا مُزَاحَمَةُ الرِّجَالِ لِاسْتِلَامِ الْحَجَرِ ، لَكِنْ تُشِيرُ يَدَهَا إِلَيْهِ ، كَالَّذِي لَا يُمَكِّنُهُ الْوُصُولُ إِلَيْهِ ، كَمَا رَوَى عَطَاءٌ ، قَالَ : كَانَتْ عَائِشَةُ تَطُوفُ حُجْرَةَ (١٥) مِنَ الرِّجَالِ ، لَا تُحَالِطُهُمْ ، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ : انْطَلِقِي نَسْتَلِمَنَّ يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ . قَالَتْ :

= صحيح مسلم ٢ / ٩٢٦ . وأبو داود ، في : باب الطواف الواجب ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٣٤ . والنسائي ، في : باب إدخال البعير المساجد ، من كتاب المساجد ، وفي : باب استلام الركن بمحجن ، من كتاب الحج . المجتبى ٢ / ٣٦ ، ٥ / ١٨٥ ، ١٨٦ . وابن ماجه ، في : باب من استلم الركن بمحجنه ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٨٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢١٤ ، ٢٣٧ ، ٣٠٤ .

(١٣) انظر : باب دخول مكة ، من كتاب الحج . في التلخيص الحبير ٢ / ٢٤٧ .

(١٤) سقط من : الأصل .

(١٥) كذا في النسخ ، وهي رواية الكشميني ، كذا ذكر ابن حجر ، في فتح الباري ٣ / ٤٨١ . أى محجوزا بينها وبين الرجال بثوب . والرواية الأخرى : « حجرة » بفتح الحاء وضمها ، أى معتزلة .

اَنْطَلِقَ عَلَيْكَ^(١٦) . وَأَبَتْ^(١٧) . وَإِنْ خَافَتْ حَیْضًا أَوْ نِفَاسًا ، اسْتَحَبَّ لَهَا تَعْجِيلُ الطَّوَافِ ، كَمَا لَا يَقُوُّهَا .

٦١١ - مسألة ؛ قال : (وَيَضْطَبِعُ بِرِذَائِهِ)

مَعْنَى الاَضْطَبَاعِ أَنْ يَجْعَلَ وَسَطَ الرِّدَاءِ تَحْتَ كَيْفِهِ الْيُمْنَى ، وَيُرَدُّ طَرَفُهُ عَلَى كَيْفِهِ الْيُسْرَى ، وَيَقْبِى كَيْفَهُ الْيُمْنَى مَكْشُوفَةً . وَهُوَ مَا تُخَوِّذُ مِنَ الضَّبْعِ ، وَهُوَ عُضْدُ الْإِنْسَانِ ، افْتَعَالَ مِنْهُ ، وَكَانَ أَصْلُهُ اضْطَبَعَ ، فَقَلَبُوا التَّاءَ طَاءً ؛ لِأَنَّ التَّاءَ مَتَى وَضِعَتْ بَعْدَ ضَادٍّ أَوْ صَادٍّ أَوْ طَاءٍ سَاكِنَةٍ قُلِبَتْ طَاءً . وَيُسْتَحَبُّ الاَضْطَبَاعُ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ ؛ لَمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ^(١) ، عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ مُضْطَبِعًا . وَرَوَيْنَا أَيْضًا^(٢) ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ اعْتَمَرُوا مِنَ الْجِعْرَانَةِ ، فَرَمَلُوا بِالْبَيْتِ ، وَجَعَلُوا أُرْدِيَّتَهُمْ تَحْتَ أَتَابِطِهِمْ ، ثُمَّ قَذَفُوهَا عَلَى عَوَاتِقِهِم الْيُسْرَى . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَيْسَ الاَضْطَبَاعُ بِسُنَّةٍ .^(٣) وَقَالَ : لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَبْلِغُنَا يَذْكُرُ أَنَّ الاَضْطَبَاعَ سُنَّةٌ^(٤) . وَقَدْ ثَبَّتَ بِمَا رَوَيْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ فَعَلُوهُ ، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ

(١٦) أَى : عَنْ جِهَةِ نَفْسِكَ وَلَأَجْلِكَ .

(١٧) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ طَوَافِ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٨٧ / ٢ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ نَفْسِهِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٧٨ / ٥ .

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الاَضْطَبَاعِ فِي الطَّوَافِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٤٣٥ / ١ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الاَضْطَبَاعِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٩٨٤ / ٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي اسْتِلَامِ الْحَجَرِ ... ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَدِيِّ ٩١ / ٤ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الاَضْطَبَاعِ فِي الرَّمْلِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٤٣ / ٢ . وَالْإِمَامُ

أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٢٣ / ٤ ، ٢٢٤ .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الاَضْطَبَاعِ فِي الطَّوَافِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٤٣٥ / ١ . وَلَمْ نَجِدْهُ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهَ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٩٥ / ١ ، ٣٠٦ ، ٣٧١ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ الاَضْطَبَاعِ لِلطَّوَافِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٧٩ / ٥ .

(٣-٣) سَقَطَ مِنْ : ١ .

تَعَالَى بِاتِّبَاعِهِ ، وقال : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾^(٤) .
وقد رَوَى أَسْلَمُ ، عن عمر بن الخطَّابِ ، أَنَّهُ اضْطَبَعَ وَرَمَلَ ، وقال : فَيَمُّ الرَّمْلُ ،
وَلَمْ يُبْدِ مَنَّا كَيْتًا وقد نَعَى اللَّهُ الْمُشْرِكِينَ ؟ بَلَى ، لَنْ نَدَعَ شَيْئًا فَعَلْنَاهُ عَلَى عَهْدِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٥) . وَإِذَا فَرَّغَ مِنَ الطَّوَافِ سَوَّى رِذَاءَهُ ؛ لِأَنَّ
الاضْطِبَاعَ غَيْرُ مُسْتَحَبٍّ فِي الصَّلَاةِ . وقال الأَثَرُمُ : إِذَا فَرَّغَ مِنَ الْأَشْوَاطِ الَّتِي
يَرْمُلُ فِيهَا ، سَوَّى رِذَاءَهُ . وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : طَافَ النَّبِيُّ ﷺ مُضْطَبِعًا .
يُنْصَرَفُ إِلَى جَمِيعِهِ . وَلَا يَضْطَبِعُ فِي غَيْرِ هَذَا الطَّوَافِ ، وَلَا يَضْطَبِعُ فِي السَّجْدَةِ .
وقال الشَّافِعِيُّ : يَضْطَبِعُ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ الطَّوَافَيْنِ ، فَأَشْبَهَ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ . وَلَنَا ،
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَضْطَبِعْ فِيهِ ، وَالسُّنَّةُ فِي الْاِقْتِدَاءِ بِهِ . قال أحمدُ : مَا سَمِعْنَا فِيهِ
شَيْئًا . وَالْقِيَاسُ لَا يَصِحُّ إِلَّا فِيمَا عُقِلَ^(٦) مَعْنَاهُ ، وَهَذَا تَعَبُدٌ مَحْضٌ .

٦١٢ - مسألة ؛ قال : / (وَرَمَلَ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ ، وَمَشَى أَرْبَعَةً ، كُلُّ^(١) ذَلِكَ
مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ)

مَعْنَى الرَّمْلِ إِسْرَافُ الْمَشْيِ مَعَ مُقَارَاةِ الْخَطْوِ مِنْ غَيْرِ وَثْبٍ . وَهُوَ سُنَّةٌ فِي
الْأَشْوَاطِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى مِنْ طَوَافِ الْقُدُومِ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا .
وقد ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَلَ ثَلَاثًا ، وَمَشَى أَرْبَعًا . رَوَاهُ جَابِرٌ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ،
وَابْنُ عُمَرَ ، وَأَحَادِيثُهُمْ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا^(٢) . فَإِنْ قِيلَ : إِنَّمَا رَمَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ

(٤) سورة الأحزاب ٢١ .

(٥) في : باب في الرمل ، من كتاب المناسك ، سنن أبي داود ١ / ٤٣٦ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب الرمل حول البيت ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٨٤ .

(٦) في ١ : يعقل .

(١) أى : يفعل كل ذلك .

(٢) أخرج حديث ابن عباس وابن عمر البخارى ، في : باب كيف كان بدء الرمل ، وباب الرمل في الحج
والعمرة ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢ / ١٨٤ ، ١٨٥ . ومسلم ، في : باب استحباب الرمل في
الطواف ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٢٠ - ٩٢٢ .

لِإِظْهَارِ الْجَدِّ لِلْمُشْرِكِينَ ، ولم يَبْقَ ذَلِكَ الْمَعْنَى ، إِذْ قَدْ نَفَى اللَّهُ الْمُشْرِكِينَ ، فَلَمْ قُلْتُمْ : إِنَّ الْحُكْمَ يَبْقَى ^(٣) بَعْدَ زَوَالِ عَلَيْهِ ؟ قُلْنَا : قَدْ رَمَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ ، وَاضْطَبَعَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بَعْدَ الْفَتْحِ ، فَبَتَّ أَنَّهَا سُنَّةٌ نَائِبَةٌ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : رَمَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي عُمَرِهِ كُلِّهَا ، وَفِي حَجِّهِ ، وَأَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ ، وَالْخُلَفَاءُ مِنْ بَعْدِهِ . رَوَاهُ أَحْمَدُ ، فِي « الْمُسْنَدِ » ^(٤) . وَقَدْ ذَكَرْنَا حَدِيثَ عُمَرَ ^(٥) . إِذَا تَبَتَّ هَذَا ، فَإِنَّ الرَّمْلَ سُنَّةٌ فِي الْأَشْوَاطِ الثَّلَاثَةِ بِكَمَالِهَا ، يَرْمُلُ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى أَنْ يَعُودَ إِلَيْهِ ، لَا يَمْشِي فِي شَيْءٍ مِنْهَا . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، ^(٦) وَابْنُ عُمَرَ ^(٧) ، وَابْنُ مَسْعُودٍ ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ غُرُورٌ ، وَالنَّحَعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ طَاوُسٌ ، وَعَطَاءٌ ، وَالْحَسَنُ ، وَسَعِيدُ ابْنِ جُبَيْرٍ ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَسَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : يَمْشِي مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ ؛ لَمَّا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مَكَّةَ ، وَقَدْ وَهَنَتْهُمْ الْحُمَّى ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ : إِنَّهُ يَقْدَمُ عَلَيْكُمْ قَوْمٌ قَدْ وَهَنَتْهُمْ حُمَّى يَثْرِبَ ، وَلَقُوا مِنْهَا شَرًّا . فَاطَّلَعَ اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ عَلَى مَا قَالُوا ، فَلَمَّا قَدِمُوا قَعَدَ الْمُشْرِكُونَ مِمَّا يَلَى

= كما أخرج حديثهما ابن ماجه ، في : باب الرمل حول البيت ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٨٣ / ٢ ، ٩٨٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٩٥ ، ٣٠٦ ، ٣١٤ ، ١٣ / ٢ ، ١٤ .
وأخرج حديث ابن عباس ، أبو داود ، في : باب في الرمل ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٣٦ / ١ .

وأخرج حديث ابن عمر النسائي ، في : باب الرمل في الحج والعمرة ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٨٣ / ٥ . والدارمي ، في : باب من رمل ثلاثا ... ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٤٢ / ٢ ، ٤٣ .
وتقدم حديث جابر الطويل ، في صفحة ١٥٦ . وأخرج حديثه في الرمل النسائي ، في : باب الرمل من الحجر إلى الحجر ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٨٣ / ٥ . وابن ماجه ، في : باب الرمل حول البيت ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٨٣ / ٢ . والدارمي ، في : باب من رمل ثلاثا ... ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٤٢ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٤٠ .

(٣) في الأصل : « يتعدى » .

(٤) المسند ١ / ٢٢٥ .

(٥) تقدم في المسألة السابقة .

(٦-٧) سقط من : الأصل .

الحَجَرِ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ ، وَيَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ ، لِيَرَى الْمُشْرِكُونَ جَلْدَهُمْ ، فَلَمَّا رَأَوْهُمْ رَمَلُوا ، قَالَ الْمُشْرِكُونَ : هَؤُلَاءِ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّ الْحُمَى قَدْ وَهَنَتْهُمْ ! هَؤُلَاءِ أَجْلَدُ مِنَّا . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : وَلَمْ يَمْنَعَهُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا ، إِلَّا الْإِبْقَاءُ عَلَيْهِمْ . (٧) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عَمَرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ (٨) . وَفِي مُسْلِمٍ (٩) ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ ، حَتَّى انْتَهَى إِلَيْهِ . وَهَذَا يُقَدِّمُ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ لِوُجُوهٍ ، مِنْهَا أَنَّ هَذَا إِثْبَاتٌ ، وَمِنْهَا أَنَّ رِوَايَةَ / ابْنِ عَبَّاسٍ إِخْبَارٌ عَنْ عُمَرَةَ الْقُضَيْيَّةِ ، وَهَذَا إِخْبَارٌ عَنْ فَعِيلٍ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، فَيَكُونُ مُتَأَخِّرًا ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ وَتَقْدِيمُهُ ، الثَّلَاثُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ فِي تِلْكَ الْحَالِ صَغِيرًا ، لَا يَضْبِطُ مِثْلَ جَابِرٍ وَابْنِ عَمَرَ ، فَإِنَّهُمَا كَانَا رَجُلَيْنِ ، يَتَّبَعَانِ (١٠) أَفْعَالَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَيَخْرِصَانِ عَلَى حِفْظِهَا ، فَهَمَا أَعْلَمُ ، وَلَئِنْ جَلَّةَ الصَّحَابَةُ عَمِلُوا بِمَا ذَكَرْنَا ، وَلَوْ عَلِمُوا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ مَا عَدَّلُوا عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ اخْتَصَّ بِالَّذِينَ كَانُوا فِي عُمَرَةَ الْقُضَيْيَّةِ ؛ لِضَعْفِهِمْ ،

(٧-٧) سقط من : الأصل . والحديث أخرجه البخاري ، في : باب كيف كان بدء الرمل ، من كتاب الحج ، وفي : باب عمرة القضاء ... ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٨٤ / ٢ ، ١٨١ / ٥ . ومسلم ، في : باب استحباب الرمل في الطواف ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٢١ / ٢ ، ٩٢٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الرمل ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٣٦ / ١ . والنسائي ، في : باب العلة التي من أجلها سعى النبي ﷺ بالبيت ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٨٣ / ٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩٠ / ١ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ .

(٨) أخرجه مسلم ، في : باب استحباب الرمل ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٢١ / ٢ . وأبو داود ، في : باب في الرمل ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٣٦ / ١ . وابن ماجه ، في : باب الرمل حول البيت ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٨٣ / ٢ . والإمام مالك ، في : باب الرمل في الطواف ، من كتاب الحج . الموطأ ٣٦٥ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٠ / ٢ ، ٥٩ ، ٧١ ، ١٠٠ ، ١١٤ ، ١٢٣ ، ١٥٥ ، ١٥٧ .

(٩) في : باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٢١ / ٢ .

(١٠) في ب ، م : يتبعان .

والإبقاء عليهم ، وما رَوَيْتَاهُ سُنَّةٌ فِي سَائِرِ النَّاسِ .

فصل : يُسْتَحَبُّ الدُّنُوُّ مِنَ الْبَيْتِ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ ، فَإِنْ كَانَ قُرْبُ الْبَيْتِ زَحَامًا فَظَنَّ أَنَّهُ إِذَا وَقَفَ لَمْ يُؤْذِ أَحَدًا ، وَمَتَّكَنَ مِنَ الرَّمْلِ ، وَقَفَّ لِيَجْمَعَ بَيْنَ الرَّمْلِ وَالدُّنُوِّ مِنَ الْبَيْتِ . وَإِنْ لَمْ يَظُنْ ذَلِكَ ، وَظَنَّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي حَاشِيَةِ النَّاسِ تَمَكَّنَ مِنَ الرَّمْلِ ، فَعَلَ ، وَكَانَ أَوْلَى مِنَ الدُّنُوِّ . وَإِنْ كَانَ لَا يَتَمَكَّنُ مِنَ الرَّمْلِ أَيْضًا ، أَوْ يَخْتَلِطُ بِالنِّسَاءِ ، فَالدُّنُوُّ أَوْلَى ، وَيَطُوفُ كَيْفَمَا أَمَكَّنَهُ ، وَإِذَا وَجَدَ فُرْجَةً رَمَلَ فِيهَا . وَإِنْ تَبَاعَدَ مِنَ الْبَيْتِ فِي الطَّوَّافِ أَجْزَأُهُ مَا لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ ، سَوَاءَ حَالَ بَيْتِهِ وَبَيْنَ الْبَيْتِ حَائِلٌ ، مَنْ فِيهِ أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ لَمْ يَحُلْ ؛ لِأَنَّ الْحَائِلَ فِي الْمَسْجِدِ لَا يَضُرُّ ، كَمَا لَوْ صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ مُوْتَمًا بِالْإِمَامِ مِنْ وَرَاءِ حَائِلٍ ، وَقَدْ رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ ، قَالَتْ : شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أُشْتَكِي ، فَقَالَ : « طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ ، وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ » . قَالَتْ : فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَئِذٍ يُصَلِّي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١١) .

٦١٣ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يُزْمَلُ فِي جَمِيعِ طَوَافِهِ إِلَّا هَذَا)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الرَّمْلَ لَا يُسَنُّ فِي غَيْرِ الْأَشْوَاطِ الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ مِنْ طَوَافِ الْقُدُومِ ، أَوْ طَوَافِ الْعُمْرَةِ ، فَإِنْ تَرَكَ الرَّمْلَ فِيهَا لَمْ يَقْضِهِ فِي الْأَرْبَعَةِ الْبَاقِيَةِ ؛ لِأَنَّهَا هَيْئَةٌ قَاتٌ مَوْضِعُهَا ، فَسَقَطَتْ ، كَالْجَهْرِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ ، وَلِأَنَّ الْمَشْيَ هَيْئَةٌ

(١١) أخرجه البخاري ، في : باب إدخال البعير في المسجد ... ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب طواف النساء ... ، وباب من صلى ركعتي الطواف ... ، و : باب المريض يطوف رابكا ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١ / ١٢٥ ، ٢ / ١٨٨ ، ١٩٠ ، ١٩١ . ومسلم ، في : باب جواز الطواف على بعير ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٢٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الطواف الواجب ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٣٤ ، ٤٣٥ . والنسائي ، في : باب كيف طواف المريض ؟ ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٧٦ ، ١٧٧ . وابن ماجه ، في : باب المريض يطوف رابكا ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٨٧ .

فِي الْأَرْبَعَةِ ، كَمَا أَنَّ الرَّمْلَ هَيْئَةً فِي الثَّلَاثَةِ ، فَإِذَا رَمَلَ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَخِيرَةِ ، كَانَ تَارِكًا لِلْهَيْئَةِ فِي جَمِيعِ طَوَافِهِ ، كَتَارِكِ الْجَهْرِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ مِنَ الْعِشَاءِ ، إِذَا جَهَرَ فِي الْآخِرَتَيْنِ . وَلَا يُسْنُ الرَّمْلُ وَالِاضْطِبَاطُ فِي طَوَافٍ سِوَى مَا ذَكَرْنَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ إِذَا رَمَلُوا / وَاضْطَبَعُوا فِي ذَلِكَ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ مَنْ تَرَكَ الرَّمْلَ وَالِاضْطِبَاطَ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ ، أَتَى بِهِمَا فِي طَوَافِ الزِّيَارَةِ ؛ لِأَنَّهُمَا سُنَّةٌ أُمِّكَانَ قَضَائُهَا ، فَتَقْضَى كَسُنَنِ الصَّلَاةِ . وَهَذَا لَا يَصِحُّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي مَنْ تَرَكَهُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأُولَى ، لَا يَقْضِيهِ فِي الْأَرْبَعَةِ ، وَكَذَلِكَ مَنْ تَرَكَ الْجَهْرَ فِي صَلَاةِ الْجَهْرِ ، لَا يَقْضِيهِ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ ، وَلَا يَقْضِي الْقِيَاسُ أَنْ تُقْضَى هَيْئَةُ عِبَادَةٍ فِي عِبَادَةٍ أُخْرَى . قَالَ الْقَاضِي : وَلَوْ طَافَ فَرَمَلَ وَاضْطَبَعَ ، وَلَمْ يَسْعَ بَيْنَ الصُّغَا وَالْمَرْوَةِ ، فَإِذَا طَافَ بَعْدَ ذَلِكَ لِلزِّيَارَةِ ، رَمَلَ فِي طَوَافِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَرْمُلُ فِي السَّعْيِ بَعْدَهُ ، وَهُوَ تَبَعَ لِلطَّوَافِ ، فَلَوْ قُلْنَا : لَا يَرْمُلُ فِي الطَّوَافِ ، أَفْضَى إِلَى أَنْ يَكُونَ التَّبَعُ أَكْمَلَ مِنَ الْمَتَّبُوعِ . وَهَذَا قَوْلُ مُجَاهِدٍ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَهَذَا لَا يُثْبِتُ بِمِثْلِ هَذَا الرَّأْيِ الضَّعِيفِ ؛ فَإِنَّ الْمَتَّبُوعَ لَا تَتَغَيَّرُ هَيْئَتُهُ تَبَعًا لِتَبِعِهِ ، وَلَوْ كَانَا مُتَلَازِمَيْنِ ، لَكَانَ تَرْكُ الرَّمْلِ فِي السَّعْيِ تَبَعًا لِعَدَمِهِ فِي الطَّوَافِ أَوَّلَى مِنَ الرَّمْلِ فِي الطَّوَافِ تَبَعًا لِلْسَّعْيِ .

فصل : فَإِنْ تَرَكَ الرَّمْلَ فِي شَوَاطِئِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى ، أَتَى بِهِ فِي الْاِثْنَيْنِ الْبَاقِيَيْنِ . وَإِنْ تَرَكَهُ فِي اِثْنَيْنِ أَتَى بِهِ فِي الثَّلَاثِ . (وَإِنْ تَرَكَهُ فِي الثَّلَاثَةِ سَقَطَ) . كَذَلِكَ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّ تَرْكَهُ لِلْهَيْئَةِ فِي بَعْضِ مَحَلِّهَا لَا يُسْقِطُهَا فِي بَقِيَّةِ مَحَلِّهَا ، كَتَارِكِ الْجَهْرِ فِي إِحْدَى الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ ، لَا يُسْقِطُهُ فِي الثَّانِيَةِ .

٦١٤ - مسألة ؛ قال : (وَلَيْسَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ رَمْلٌ)

وهذا قول ابن عباس ، وابن عمر ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَيْهِمَا . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا أَحْرَمَ

(١-١) أتت هذه الجملة بعد قوله : « وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ » في : ١ ، ب ، م .

من مَكَّة لم يَرْمَل . وهذا لأنَّ الرَّمْلَ إِنَّمَا شُرِعَ فِي الْأَصْلِ لِإِظْهَارِ الْجَلْدِ وَالْقُوَّةِ لِأَهْلِ الْبَلَدِ ، وهذا الْمَعْنَى مَعْدُومٌ فِي أَهْلِ الْبَلَدِ ، وَالْحُكْمُ فِي مَنْ أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ حُكْمُ أَهْلِ مَكَّةَ ؛ لَمَا ذَكَرْنَا عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، وَلِأَنَّهُ أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ ، أَشْبَهَ أَهْلَ الْبَلَدِ . وَالْمُتَمَتِّعُ إِذَا أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ ، ثُمَّ عَادَ ، وَقُلْنَا : يُشْرَعُ فِي حَقِّهِ طَوَافُ الْقُدُومِ . لَمْ يَرْمَلْ فِيهِ . قَالَ أَحْمَدُ : لَيْسَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ رَمْلٌ عِنْدَ الْبَيْتِ ، وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ .

٦١٥ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ نَسِيَ الرَّمْلَ ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ)

إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الرَّمْلَ هَيْئَةٌ ، فَلَا يَجِبُ بِتَرْكِه إِعَادَةٌ ، وَلَا شَيْءٌ ، كَهَيْئَاتِ الصَّلَاةِ ، وَكَالِاضْطِجَاعِ فِي الطَّوَافِ . وَلَوْ تَرَكَهُ عَمْدًا ، / لَمْ يَلْزَمُهُ شَيْءٌ أَيْضًا . وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ ، إِلَّا مَا حَكَى عَنْ الْحَسَنِ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ (١) الْمَاجِشُونِ ، أَنَّ عَلَيْهِ دَمًا ؛ لِأَنَّهُ تَسَلُّطٌ . (٢) وَقَدْ جَاءَ فِي حَدِيثٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ تَرَكَ تَسْكَاتًا (٣) ، فَعَلَيْهِ دَمٌ » (٤) . وَلَنَا ، أَنَّهُ هَيْئَةٌ غَيْرُ وَاجِبَةٍ ، فَلَمْ يَجِبْ بِتَرْكِهَا شَيْءٌ ، كَالِاضْطِجَاعِ ، وَالْحَبْرُ إِنَّمَا يَصِيحُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : مَنْ تَرَكَ الرَّمْلَ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . ثُمَّ هُوَ مَخْصُوصٌ بِمَا ذَكَرْنَا ؛ لِأَنَّ طَوَافَ الْقُدُومِ لَا يَجِبُ بِتَرْكِه شَيْءٌ ، فَتَرَكَ صِفَةً فِيهِ أَوْلَى أَنْ لَا يَجِبَ بِهَا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَزِيدُ عَلَى تَرْكِهِ .

٦١٦ - مسألة ؛ قال : (وَيَكُونُ طَاهِرًا فِي ثِيَابٍ طَاهِرَةٍ)

يَعْنِي فِي الطَّوَافِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الطَّاهِرَةَ مِنَ الْحَدَثِ وَالتَّنَجَّاسَةِ وَالسَّتَارَةَ شَرَأْنَهُ (١)

(١) سقط من : أ ، ب ، م .

(٢-٢) سقط من : الأصل .

(٣) أخرجه الإمام مالك ، في : باب التقصير ، وباب ما يفعل من نسي من نسكه شيئاً ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٩٧ ، ٤١٩ . والبيهقي ، في : باب من ترك شيئاً ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ١٥٢ / ٥ .

(١) في الأصل : « شرط » .

لِصِحَّةِ الطَّوَافِ ، فِي الْمَشْهُورِ عَنْ أَحْمَدَ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّ الطَّهَارَةَ لَيْسَتْ شَرْطًا ، فَمَتَى طَافَ لِلزِّيَارَةِ غَيْرَ مُتَطَهِّرٍ أَعَادَ مَا كَانَ بِمَكَّةَ ، فَإِنْ خَرَجَ إِلَى بَلَدِهِ ، جَبَرَهُ بِدَمٍ . وَكَذَلِكَ يُخْرَجُ فِي الطَّهَارَةِ مِنَ النَّجَسِ وَالسَّتَارَةِ . وَعَنْهُ ، فِي مَنْ طَافَ لِلزِّيَارَةِ ، وَهُوَ نَاسٍ لِلطَّهَارَةِ : لَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ شَرْطًا . وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُهُ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ وَاجِبٌ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ سُنَّةٌ ؛ لِأَنَّ الطَّوَافَ رُكْنٌ لِلْحَجِّ ؛ فَلَمْ يُشْتَرَطْ لَهُ الطَّهَارَةُ ، كَالْوُقُوفِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ ، إِلَّا أَنْتُمْ تَتَكَلَّمُونَ فِيهِ » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ^(١) ، وَالْأَثَرُ . وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ بَعَثَهُ فِي الْحَجَّةِ الَّتِي أَمَرَهُ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ يَوْمَ النَّحْرِ ، يُؤَذِّنُ : « لَا يَحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ ، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ غُرْيَانٌ » ^(٢) . وَلَئِذَا عِبَادَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْبَيْتِ ، فَكَانَتِ الطَّهَارَةُ وَالسَّتَارَةُ فِيهَا شَرْطًا ، كَالصَّلَاةِ ، وَعَكْسُ ذَلِكَ الْوُقُوفُ .

فصل : ولا بأسَ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الطَّوَافِ . وبذلك قال عطاءٌ ، ومُجَاهِدٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ يُكْرَهُ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُرْوَةَ ، وَالْحَسَنِ ، وَمَالِكٍ . وَلَنَا ، أَنَّ عَائِشَةَ رَوَتْ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي طَوَافِهِ : ﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ ^(٣) . وَكَانَ عَمْرٌ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ يَقُولَانِ ذَلِكَ فِي

(٢) في : باب ما جاء في الكلام في الطواف ، من أبواب الحج . عارضة الأخوذى ٤ / ١٨٢ . كما أخرجه الدارمي ، في : باب الكلام في الطواف ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٤٤ . والحاكم ، في : باب الطواف مثل الصلاة ، من كتاب المناسك . المستدرک ١ / ٤٥٩ . والبيهقي ، في : باب الطواف على الطهارة ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ٨٧ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٣٦ .

(٤) سورة البقرة ٢٠١ . والحديث أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب الذكر في الطواف ، من كتاب الحج . مصنف ابن أبي شيبة ٥ / ٤٩ ، ٥٠ .

الطَّوَافُ ، وهو قُرْآنٌ ، ولأنَّ الطَّوَافَ صَلَاةٌ ، ولا تُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ / في الصَّلَاةِ . قال ابنُ المُبَارَكِ^(٥) : ليس شيءٌ أَفْضَلُ من قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ . وَيُسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ في الطَّوَافِ ، والإِكْتَارُ من ذِكْرِ اللَّهِ تعالى ؛ لأنَّ ذلك مُسْتَحَبٌّ في جَمِيعِ الْأَحْوَالِ ، ففى حَالِ تَلَبُّسِهِ بهذه الْعِبَادَةِ أَوَّلَى . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْعَ الْحَدِيثَ ، إِلَّا ذَكَرَ اللَّهُ تعالى ، أو قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ ، أو أَمْرًا بِمَعْرُوفٍ ، أو نَهْيًا عَنْ مُنْكَرٍ ، أو ما لا بُدَّ منه ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ ، فَمَنْ تَكَلَّمَ فَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِخَيْرٍ »^(٦) . ولا بَأْسَ بِالشَّرْبِ في الطَّوَافِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ في الطَّوَافِ . رَوَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ ، وقال : لا أَعْلَمُ أَحَدًا مَنَعَ مِنْهُ^(٧) .

فصل : إذا شَكَّ في الطَّهَارَةِ ، وهو في الطَّوَافِ ، لم يَصِحَّ طَوَافُهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ شَكٌّ في شَرْطِ الْعِبَادَةِ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنْهَا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ شَكَّ في الطَّهَارَةِ في الصَّلَاةِ وهو فيها . وإن شَكَّ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهَا ، لم يَلْزَمُهُ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّ الشَّكَّ في شَرْطِ الْعِبَادَةِ بَعْدَ فَرَاغِهَا لَا يُؤَثِّرُ فِيهَا . وإن شَكَّ في عَدَدِ الطَّوَافِ ، بَنَى عَلَى الْيَقِينِ . قال ابنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ تَحَفَّظَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى ذَلِكَ . وَلَأَنَّهُا عِبَادَةٌ ، فَمَتَى شَكَّ فِيهَا وَهُوَ فِيهَا ، بَنَى عَلَى الْيَقِينِ كَالصَّلَاةِ . وإن أَخْبَرَهُ ثِقَّةٌ عَنْ^(٨) عَدَدِ طَوَافِهِ ، رَجَعَ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ عَذَلًا . وإن شَكَّ في ذَلِكَ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الطَّوَافِ ، لم يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ ، كَمَا لَوْ شَكَّ في عَدَدِ الرُّكْعَاتِ بَعْدَ فَرَاغِ الصَّلَاةِ . قال أَحْمَدُ : إِذَا كَانَ رَجُلَانِ

(٥) في ١ : « ابن المنذر » .

(٦) أخرجه الترمذى ، في : باب ما جاء في الكلام في الطواف ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ١٨٢ / ٤ . والدارمى ، في : باب الكلام في الطواف ، من كتاب المناسك . سنن الدارمى ٤٤ / ٢ . والحاكم ، في : باب الطواف بالبيت بمنزلة الصلاة ، من كتاب التفسير . المستدرک ٢٦٧ / ٢ . والبيهقى ، في : باب الكلام بغير ذكر الله في الطواف ، من كتاب الحج . المسنن الكبرى ٨٥ / ٥ .

(٧) انظر ما أخرجه البيهقى ، في : باب الشرب في الطواف ، من كتاب الحج . المسنن الكبرى ٨٥ / ٥ ،

٨٦ .

(٨) في الأصل ، ب ، م ، ن من » .

يَطُوفَانِ، فَاخْتَلَفَا فِي الطَّوَافِ، بَنَيْنَا عَلَى الْيَقِينِ. وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُمَا شَكَّا، فَأَمَّا إِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا يَتَّقَنُ حَالَ نَفْسِهِ، لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى قَوْلِ غَيْرِهِ.

فصل : وَإِذَا فَرَّغَ الْمُتَمَتِّعُ، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ فِي أَحَدِ الطَّوَافَيْنِ، لَا بَعِيْنَهُ، بَنَى الْأَمْرَ عَلَى الْأَشَدِّ، وَهُوَ أَنَّهُ كَانَ مُحْدِثًا فِي طَوَافِ الْعُمْرَةِ، فَلَمْ^(٩) يَصِيحْ، وَلَمْ يَحِلَّ مِنْهَا، فَيَلْزِمُهُ دَمٌ لِلْحَلْقِ، وَيَكُونُ قَدْ أَدْخَلَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ، فَيَصِيرُ قَارِئًا، وَيُجْزِئُهُ الطَّوَافُ لِلْحَجِّ عَنِ التُّسْكِينِ، وَلَوْ قَدَّرَتْهُ مِنَ الْحَجِّ لَزِمَهُ إِعَادَةُ الطَّوَافِ، وَيَلْزِمُهُ إِعَادَةُ السَّعْيِ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ بَعْدَ طَوَافٍ غَيْرِ مُعْتَدٍّ بِهِ. وَإِنْ كَانَ وَطِئَ بَعْدَ حِلِّهِ مِنَ الْعُمْرَةِ، حَكَمْنَا بِأَنَّهُ أَدْخَلَ حَجًّا عَلَى عُمْرَةٍ،^(١٠) «فَأَفْسَدَهُ، فَلَا»^(١١) تَصِيحُ، وَيَلْغُو مَا فَعَلَهُ مِنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ، وَيَتَحَلَّلُ بِالطَّوَافِ الَّذِي قَصَدَهُ لِلْحَجِّ مِنْ عُمْرَتِهِ الْفَاسِدَةِ، وَعَلَيْهِ دَمٌ لِلْحَلْقِ، وَدَمٌ لِلْوُطْءِ فِي عُمْرَتِهِ، وَلَا يَحْصُلُ لَهُ حَجٌّ / وَلَا عُمْرَةٌ. وَلَوْ قَدَّرَتْهُ مِنَ الْحَجِّ، لَمْ يَلْزِمَهُ أَكْثَرُ مِنْ إِعَادَةِ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ، وَيَحْصُلُ لَهُ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ.

٥٧/٤

٦١٧ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يَسْتَلِمُ ، وَلَا يَقْبَلُ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْأَسْوَدَ وَالْيَمَانِيَّ)

الرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ قِبْلَةُ أَهْلِ الْيَمَنِ ، وَيَلِي الرُّكْنَ الَّذِي فِيهِ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ ، وَهُوَ آخِرُ مَا يَمُرُّ عَلَيْهِ مِنَ الْأَرْكَانِ فِي طَوَافِهِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَبْدَأُ بِالرُّكْنِ الَّذِي فِيهِ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ ، وَهُوَ قِبْلَةُ أَهْلِ خُرَاسَانَ ، فَيَسْتَلِمُهُ وَيُقْبِلُهُ ، ثُمَّ يَأْخُذُ عَلَى يَمِينِ نَفْسِهِ ، وَيَجْمَلُ الْبَيْتَ عَلَى يَسَارِهِ ، فَإِذَا انْتَهَى إِلَى الرُّكْنِ الثَّانِي ، وَهُوَ الْعِرَاقِيُّ ، لَمْ يَسْتَلِمُهُ ، فَإِذَا مَرَّ بِالثَّالِثِ ، وَهُوَ الشَّامِيُّ ، لَمْ يَسْتَلِمُهُ أَيْضًا ، وَهَذَانِ الرُّكْنَانِ يَلِيَانِ

(٩) فِي الْأَصْلِ : « لَمْ » .

(١٠-١١) فِي ١ ، ب ، م : « فَاسِدَةٌ وَلَا » .

الحَجَرِ ، فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الرَّابِعِ ، وَهُوَ الرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ ، اسْتَلَمَهُ . قَالَ الْخِرَقِيُّ : « وَيُقْبَلُهُ » . وَالصَّحِيحُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُهُ . وَهُوَ قَوْلُ ^(١) أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَحُكِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا يَسْتَلِمُهُ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ^(٢) : جَائِزٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَسْتَلِمَ الرُّكْنَ ^(٣) الْيَمَانِيَّ ، وَالرُّكْنَ ^(٤) الْأَسْوَدَ ، لَا يَحْتَلِفُونَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا الَّذِي فَرَّقُوا بِهِ ^(٥) بَيْنَهُمَا التَّقْيِيلُ ، فَرَأَوْا تَقْيِيلَ الْأَسْوَدِ ، وَلَمْ يَرَوْا تَقْيِيلَ الْيَمَانِيِّ ، وَأَمَّا اسْتِلَامُهُمَا فَأَمْرٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ . قَالَ ^(٦) : وَقَدْ رَوَى مُجَاهِدٌ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَلَمَ الرُّكْنَ قَبْلَهُ ، وَوَضَعَ خَدَّهُ الْأَيْمَنَ عَلَيْهِ ^(٧) . قَالَ : وَهَذَا لَا يَصِحُّ . وَإِنَّمَا يُعْرِفُ التَّقْيِيلُ فِي الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَحْدَهُ ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ عَمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَسْتَلِمُ إِلَّا الْحَجَرَ ، وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ . وَقَالَ ابْنُ عَمَرَ : مَا تَرَكْتُ اسْتِلَامَ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّ وَالْحَجَرِ ، مِنْذُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُمَا ، فِي شِدَّةٍ ، وَلَا رَخَاءٍ . رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ ^(٨) . وَلَئِنْ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ

(١) سقط من : ب ، م .

(٢) في ١ : « ابن المنذر » .

(٣-٢) سقط من : الأصل .

(٤) سقط من : الأصل ، ١ .

(٥) أخرجه البيهقي ، في : باب استلام الركن اليماني بيده ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ٧٦ . وانظر ما أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب من كان إذا استلم الركن اليماني وضع خده عليه ، من كتاب الحج . مصنف ابن أبي شيبة ٤ / ٤٠ .

(٦) الأول ، في : باب استحباب استلام الركنين اليمانيين ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٢٤ . كما أخرجه النسائي ، في : باب استلام الركنين في كل طواف ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٨٤ . والبيهقي ، في : باب الركنين اللذين يليان الحجر ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ٧٦ .

والثاني ، في : باب استحباب استلام الركنين اليمانيين ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٢٤ . كما أخرجه البخاري ، في : باب الرمل في الحج والعمرة ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ١٨٥ . والنسائي ، في : باب استلام الركنين الآخرين ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٨٥ . والبيهقي ، في : باب استلام الركن اليماني بيده ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ٧٦ .

مَبْنِيَّ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَسُنَّ اسْتِلاَمُهُ ، كَالَّذِي فِيهِ الْحَجَرُ . وَأَمَّا تَقْبِيلُهُ فَلَمْ يَصِحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَلَا يُسَنَّ . وَأَمَّا الرُّكْنَانِ اللَّذَانِ يَلِيَانِ الْحَجَرَ ، فَلَا يُسَنَّ اسْتِلاَمَهُمَا فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَرَوَى عَنْ مُعَاوِيَةَ ، وَجَابِرٍ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَالْحَسَنِ ، وَالْحُسَيْنِ ، وَأَنَسٍ ، وَعُرْوَةَ ، اسْتِلاَمَهُمَا . وَقَالَ مُعَاوِيَةُ : لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْبَيْتِ مَهْجُورًا . وَلَنَا ، قَوْلُ ابْنِ عَمَرَ : إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَسْتَلِمُ إِلَّا الْحَجَرَ ، وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ . وَقَالَ : مَا أَرَاهُ - يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ - لَمْ يَسْتَلِمِ الرُّكْنَيْنِ اللَّذَيْنِ يَلِيَانِ الْحَجَرَ ، إِلَّا أَنْ الْبَيْتَ لَمْ يَتَمَّ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ، وَلَا طَافَ النَّاسُ مِنْ وَرَاءِ الْحَجَرِ إِلَّا لَذَلِكَ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ مُعَاوِيَةَ طَافَ ، فَجَعَلَ يَسْتَلِمُ الْأَرْكَانَ كُلَّهُمَا ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ : لِمَ تَسْتَلِمُ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ ، وَلَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَلِمُهُمَا ؟ فَقَالَ مُعَاوِيَةُ : لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْبَيْتِ مَهْجُورًا . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ ^(٧) . فَقَالَ مُعَاوِيَةُ : صَدَقْتَ . وَلَا تُهْمَا لَمْ يَتَمَّ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ، فَلَمْ يُسَنَّ اسْتِلاَمَهُمَا ، كَالْحَائِطِ الَّذِي يَلِي الْحَجَرَ .

فصل : وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَيْنِ الْأَسْوَدَ وَالْيَمَانِيَّ فِي كُلِّ طَوَافٍ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَمَرَ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَدْعُ أَنْ يَسْتَلِمَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ وَالْحَجَرَ ، فِي كُلِّ طَوَافِهِ . قَالَ نَافِعٌ : وَكَانَ ابْنُ عَمَرَ يَفْعَلُهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٨) . وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ تَقْبِيلِ الْحَجَرِ ، اسْتَلَمَهُ ، وَقَبَّلَ يَدَهُ . وَمِمَّنْ رَأَى تَقْبِيلَ الْيَدِ عِنْدَ اسْتِلاَمِهِ ابْنَ عَمَرَ ، وَجَابِرٌ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ، وَأَبُو سَعِيدٍ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَعَطَاءٌ ،

(٧) سورة الأحزاب ٢١ .

(٨) في : باب استلام الأركان ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٣٣ ، ٤٣٤ .

كما أخرجه مسلم ، في : باب استحباب استلام الركنين ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٢٤ . والسنائي ، في : باب استلام الركنين ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٨٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١١٥ .

وَعُرْوَةُ ، وَابُوبُ ، وَالتَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَقَالَ مَالِكٌ : يَضَعُ يَدَهُ عَلَى فِيهِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيلٍ . وَرَوَى أَيْضًا عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَلَمَهُ ، وَقَبَّلَ يَدَهُ . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ^(٩) . وَفَعَلَهُ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ ، وَتَبِعَهُمْ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى ذَلِكَ ، فَلَا يُعْتَدُ بِمَنْ خَالَفَهُمْ . وَإِنْ كَانَ فِي يَدِهِ شَيْءٌ يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَلِمَ الْحَجَرَ بِهِ ، اسْتَلَمَهُ وَقَبَّلَهُ ؛ لَمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ ، وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمُحَجَّنٍ مَعَهُ ، وَيُقَبِّلُ الْمُحَجَّجِينَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١٠) . فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ اسْتَلَامُهُ ، أَشَارَ إِلَيْهِ وَكَبَّرَ ؛ لَمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ ^(١١) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : طَافَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعِيرٍ ، كُلَّمَا أَتَى الرُّكْنَ أَشَارَ إِلَيْهِ ، وَكَبَّرَ .

فصل : وَيُكَبَّرُ كُلَّمَا أَتَى الْحَجَرَ ، أَوْ حَاذَاهُ ؛ لَمَا رَوَيْنَاهُ ، وَيَقُولُ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ :
﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ ^(١٢) ؛ لَمَا رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمَنَاسِكِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِيهَا ^(١٣) بَيْنَ رُكْنَيْ بَنِي جُمَحَ وَالرُّكْنِ الْأَسْوَدِ : ﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ ^(١٤) . وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ / ٥٨/٤

(٩) في : باب استحباب استلام الركنين ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٢٤ / ٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٠٨ / ٢ .

(١٠) في : باب جواز الطواف على بعير وغيره ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٢٧ / ٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الطواف الواجب ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٣٤ / ١ . وابن

ماجه ، في : باب من استلم الركن بمحجنه ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٨٣ / ٢ . والإمام أحمد ،

في : المسند ٤٥٤ / ٥ .

(١١) تقدم تخريجه في صفحة ٢١٤ .

(١٢) سورة البقرة ٢٠١ .

(١٣) سقط من : ب ، م .

(١٤) أخرجه أبو داود ، في : باب الدعاء في الطواف ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٣٧ / ١ .

قال : « وَكُلَّ بِهِ - يَعْنِي الرُّكْنَ اليمانيَّ - ^(١٥) سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ ^(١٦) » ، فَمَنْ قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ ، فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، ﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ قَالُوا : آمِينَ ^(١٧) . وعن ابن عباس ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا جَاءَ الرُّكْنَ اليمانيَّ ، قَالَ : اللَّهُمَّ فَتَعْنِي بِمَا رَزَقْتَنِي ، وَأُخْلِيفْ لِي عَلَى كُلِّ غَائِبَةٍ بَخِيرٍ ^(١٨) . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وَسَعْيًا مَشْكُورًا ، وَذَنْبًا مَغْفُورًا ، رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ ، وَاعْفُ عَمَّا تَعْلَم ، وَأَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ . وكان عبد الرحمن بن عوف ، يقول : رَبِّ قِنِي شُحَّ نَفْسِي . وعن عروة ، قال : كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُونَ : لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَا ، وَأَنْتَ تُحْيِي بَعْدَ مَا أَمُتَا . ومهما أتى به من الدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ فَحَسَنٌ . قالت عائشة : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّمَا جُعِلَ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَرَمَى الْجِمَارِ ، لِإِقَامَةِ ذِكْرِ اللَّهِ » . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ ، وَابْنُ الْمُثَنِّدِ ^(١٩) .

٦١٨ - مسألة ؛ قال : (وَيَكُونُ الْحِجْرُ ^(١) دَاخِلًا فِي طَوَافِهِ ^(٢) ؛ لِأَنَّ الْحِجْرَ مِنْ الْبَيْتِ)

إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالطَّوْافِ بِالْبَيْتِ جَمِيعِهِ ، يَقُولُهُ :

(١٥-١٥) في سنن ابن ماجه : « سبعون ملكا » .

(١٦) أخرجه ابن ماجه ، في : باب فضل الطواف ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٨٥ .

(١٧) في ب ، م : « عن » .

(١٨) أخرجه ابن أبي شيبة من دعاء ابن عباس ، في : باب ما يدعو به الرجل ... ، من كتاب الحج . مصنف ابن أبي شيبة ٤ / ١٠٩ .

(١٩) أخرجه أبو داود ، في : باب في الرمل ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٣٦ . والترمذي ، في : باب ما جاء كيف ترمى الجمار ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ١٣٥ . والدارمي ، في : باب الذكر في الطواف والسعي ... ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٥٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٦٤ ، ٧٥ ، ١٣٩ .

(١) الحجر : الحطيم المدار بالكعبة ، شرفها الله تعالى ، من جانب الشمال .

(٢) في الأصل : « الطواف » .

﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾^(٣) . وَالْحِجْرُ مِنْهُ ، فَمَنْ لَمْ يَطُفْ بِهِ ، لَمْ يُعْتَدَ بِطَوَافِهِ . وَهَذَا قَالَ عَطَاءٌ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : إِنْ كَانَ بِمَكَّةَ ، قَضَى مَا بَقِيَ ، وَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْكُوفَةِ ، فَعَلِيهِ ذَمٌّ . وَنَحْوَهُ قَالَ الْحَسَنُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مِنَ الْبَيْتِ ، بِدَلِيلٍ مَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، قَالَتْ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْحِجْرِ ، فَقَالَ : « هُوَ مِنَ الْبَيْتِ » . وَعنها ، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ قَوْمُكَ اسْتَفْصَرُوا مِنْ بَيْنَانِ الْبَيْتِ ، وَلَوْ لَا حَدَاثَةٌ عَهْدِهِمْ بِالْشَّرِكِ ، أَعَدْتُ مَا تَرَكُوا مِنْهَا ، فَإِنْ بَدَأَ لِقَوْمِكَ مِنْ بَعْدِي أَنْ يَتَنَاسَكُوا ، فَهَلُمِّي لِأَرْبَعٍ مَا تَرَكُوا مِنْهَا » . فَأَرَاهَا قَرِيْبًا مِنْ سَبْعَةِ أَذْرُعٍ . رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ^(٤) . وَعنها ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي تَذَرْتُ أَنْ أُصَلِّيَ فِي الْبَيْتِ . قَالَ : « صَلِّ فِي الْحِجْرِ ، فَإِنَّ الْحِجْرَ مِنَ الْبَيْتِ » . وَفِي لَفْظٍ ، قَالَتْ : كُنْتُ أُحِبُّ أَنْ أُدْخَلَ الْبَيْتَ ، فَأُصَلِّيَ فِيهِ ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي ، فَأَدْخَلَنِي الْحِجْرَ ، وَقَالَ : « صَلِّ فِي الْحِجْرِ إِنْ أُرْذِتْ دُخُولَ الْبَيْتِ ، فَإِنَّمَا هُوَ قِطْعَةٌ مِنَ / الْبَيْتِ »^(٥) . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . فَمَنْ تَرَكَ الطَّوْفَ بِالْحِجْرِ لَمْ يَطُفْ بِجَمِيعِ الْبَيْتِ ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كَمَا لَوْ تَرَكَ الطَّوْفَ بِبَعْضِ الْبِنَاءِ ، وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ مِنْ وَرَاءِ الْحِجْرِ ، وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لِنَاتُخَذُوا عَنْنِي مَنَاسِكَكُمْ »^(٦) .

٥٨/٤ ظ

(٣) سورة الحج ٢٩ .

(٤) في : باب نقض الكعبة وبنائها ، وباب جدر الكعبة وبابها ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٧١ - ٩٧٣ / ٢ .

وأخرج الأول البخاري ، في : باب فضل مكة وبنائها ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٨٠ / ٢ . وابن ماجه ، في : باب الطواف بالحجر ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٨٥ / ٢ . أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة في الحجر ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٦٧ / ١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الصلاة ... ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ١٠٥ / ٤ . والنسائي ، في : باب الصلاة في الحجر ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٧٣ / ٥ .

(٦) أخرجه مسلم ، في : باب استحباب رمي جرة العقبة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٤٣ / ٢ . وأبو داود ، في : باب في رمي الجمار ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٥٦ / ١ . =

فصل : ولو طَافَ على جِدَارِ الْحِجْرِ ، وشَاذَرَوَانَ الْكَعْبَةِ ، وهو ما فَضَّلَ من حَاطِطِهَا ، لم يَجُزْ ؛ لِأَنَّ ذلكَ من البَيْتِ ، فإذا لم يَطُفْ به ، فلم يَطُفْ بكلِّ البَيْتِ ؛ ولأنَّ^(١) النَّبِيَّ ﷺ طَافَ مِنْ وَرَاءِ ذلكَ .

فصل : ولو نَكَسَ الطَّوَافَ ، فَجَعَلَ البَيْتَ على يَمِينِهِ ، لم يُجْزِئُهُ . وبه قال مالِكٌ ، والشَّافِعِيُّ . وقال أبو حنيفةَ : يُعِيدُ ما كان بِمَكَّةَ ، فَإِنْ رَجَعَ حَبْرَهُ يَدِهِ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ هَيْفَةً فلم تَمْنَعِ الإِجْزَاءَ ، كما لو تَرَكَ الرَّمْلَ والاضْطِطَّاعَ . ولنا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ البَيْتَ في الطَّوَافِ على يَسَارِهِ ، وقال عليه السَّلَامُ : « لِنَأْخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » . ولأنَّهَا عِبَادَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْبَيْتِ ، فكان التَّرتِيبُ فيها وَاجِبًا كالصَّلَاةِ ، وما قَاسُوا عليه مُخَالَفَ لما ذَكَرْنَا ، كما اِخْتَلَفَ حُكْمُ هَيْفَةِ الصَّلَاةِ وَتَرْتِيبِهَا .

٦١٩ - مسألة ؛ قال : (وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ)

وَجُمِلَهُ ذلكَ أَنَّهُ يُسَنُّ لِلطَّائِفِ أَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَ فَرَاعِهِ رَكَعَتَيْنِ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَرَكُعَهُمَا خَلْفَ الْمَقَامِ ؛ لِقَوْلِهِ تعالى : ﴿ وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾^(١) . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِيهِمَا ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ في الأولى ، و﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ في الثانية ، فَإِنَّ جَابِرًا رَوَى في صِفَةِ حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ ، قال : حَتَّى أَتَيْنَا البَيْتَ معه ، اسْتَلَمَ الرُّكْنَ ، فَرَمَلَ ثَلَاثًا ، وَمَشَى أَرْبَعًا ، ثُمَّ نَفَذَ^(٢) إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ ، فَقَرَأَ : ﴿ وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ فَجَعَلَ الْمَقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ البَيْتِ . قال محمد بن علي^(٣) : ولا أَعْلَمُهُ إِلَّا ذَكَرَهُ عَنِ النَّبِيِّ

= والنساقُ ، في : باب الركوب إلى الجمار ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ٢١٩ / ٥ . وابن ماجه ، في : باب الوقوف بجمع ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٠٦ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند

٣ / ٣٠١ ، ٣١٨ ، ٣٣٢ ، ٣٣٧ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٧٨ .

(٧) سقطت واو العطف من : ب ، م .

(١) سورة البقرة ١٢٥ .

(٢) في الأصل : « تقدم » ، والبيت في : ١ ، ب ، م ، وصحيح مسلم .

(٣) راوى الحديث عن جابر .

ﷺ : كَانَ يَقْرَأُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ، وَ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا
 الْكَافِرُونَ﴾ ^(٤) . وَحَيْثُ رَكَعَهُمَا وَمَهُمَا قَرَأَ فِيهِمَا ، جَازَ ؛ فَإِنَّ عَمَرَ رَكَعَهُمَا يَذِي
 طُوًى . وَرَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِأُمِّ سَلَمَةَ : « إِذَا أُقِيِمَتِ صَلَاةُ الصُّبْحِ ،
 فَطُوفِي عَلَى بَعِيرِكَ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ » ^(٥) . فَفَعَلَتْ ذَلِكَ ، فَلَمْ تُصَلِّ حَتَّى خَرَجَتْ .
 وَلَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَهُمَا إِلَى غَيْرِ سِتْرَةٍ ، وَيَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ الطَّاغُفُونَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ،
 فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّاهُمَا وَالطُّوْفُوفَ بَيْنَ يَدَيْهِ ، لَيْسَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ ^(٦) . وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ
 يُصَلِّي وَالطُّوْفُوفَ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَتَمُرُّ الْمَرْأَةُ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَيَنْتَظِرُهَا حَتَّى تَرْفَعَ رِجْلَهَا ، /
 ثُمَّ يَسْجُدُ ^(٧) . وَكَذَلِكَ سَائِرُ الصَّلَوَاتِ فِي مَكَّةَ ، لَا يُعْتَبَرُ لَهَا سِتْرَةٌ . وَقَدْ ذَكَرْنَا
 ذَلِكَ .

٥٩/٤

فصل : وَرَكَعَتَا الطُّوْفِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ غَيْرُ وَاجِبَةٍ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ . وَلِلشَّافِعِيِّ
قَوْلَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّهُمَا وَاجِبَتَانِ ؛ لِأَنَّهُمَا تَابِعَتَانِ لِلطُّوْفِ ، فَكَانَتَا وَاجِبَتَيْنِ ،
كَالسَّعْيِ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « حَمَسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعَبْدِ ، مَنْ
حَافَظَ عَلَيْهِنَّ كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ » ^(٨) . وَهَذِهِ لَيْسَتْ مِنْهَا . وَلَمَّا
سَأَلَ الْأَعْرَابِيُّ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْفَرَائِضِ ، ذَكَرَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ ، قَالَ : فَهَلْ عَلَيَّ
غَيْرُهَا ؟ قَالَ : « لَا ، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ » ^(٩) . لِأَنَّهَا صَلَاةٌ لَمْ تُشْرَعْ لَهَا جَمَاعَةٌ ، فَلَمْ
تَكُنْ وَاجِبَةً ، كَسَائِرِ التَّوَائِلِ ، وَالسَّعْيُ مَا وَجِبَ لِكَوْنِهِ تَابِعًا ، وَلَا هُوَ مَشْرُوعٌ مَعَ

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٦ .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب من صلى ركعتي الطواف خارجا ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري
 ١٨٩ / ٢ .

(٦) تقدم تخريجه في ٨٩ / ٣ .

(٧) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب لا يقطع الصلاة شيء بمكة ، من كتاب الصلاة . المصنف ٣٥ / ٢ .

(٨) أخرجه النسائي ، في : باب المحافظة على الصلوات الخمس ، من كتاب الصلاة . المجتبى ١ / ١٨٦ . والإمام

مالك ، في : باب الأمر بالوتر ، من كتاب صلاة الليل . الموطأ ١ / ١٢٣ .

(٩) تقدم تخريجه في ٧ / ٢ .

كُلُّ طَوَافٍ . ولو طَافَ الْحَاجُّ طَوَافًا كَثِيرًا ، لم يَجِبْ عَلَيْهِ إِلَّا سَنَى وَاحِدٌ ، فإذا أُنِيَ بِهِ مَعَ طَوَافِ الْقُدُومِ ، لم يَأْتِ بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ ، بِخِلَافِ الرُّكْعَتَيْنِ ، فَإِنَّهُمَا يُشْرَعَانِ عَقِيبَ كُلِّ طَوَافٍ .

فصل : وإذا صَلَّى الْمَكْتُوبَةَ بَعْدَ طَوَافِهِ ، أَجَزَّاهُ عَنْ رُكْعَتَيِ الطَّوَافِ . رُويَ نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَإِسْحَاقَ . وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ يُصَلِّي رُكْعَتَيِ الطَّوَافِ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ . قَالَ أَبُو بَكْرِ عَبْدُ الْعَزِيزِ : هُوَ أَقْسَى . وَبِهِ قَالَ الزُّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّهُ سَنَةٌ ، فَلَمْ تُجْزَ عَنْهَا الْمَكْتُوبَةُ ، كَرُكْعَتَيِ الْفَجْرِ . وَلَنَا ، أَنَّهُمَا رُكْعَتَانِ شَرَعَتَا لِلنَّسِكِ ، فَأَجَزَّاتُ عَنْهُمَا الْمَكْتُوبَةُ ، كَرُكْعَتَيِ الْإِخْرَامِ .

فصل : وَلَا بَأْسَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْأَسَابِيعِ ^(١٠) ، فَإِذَا قَرَعَ مِنْهَا رُكْعَةً لِكُلِّ أُسْبُوعٍ رُكْعَتَيْنِ ، فَعَلَّ ذَلِكَ عَائِشَةُ ، وَالْمُسَوِّرُ بْنُ مَحْرَمَةَ ^(١١) . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَإِسْحَاقُ . وَكَرِهَهُ ابْنُ عَمَرَ ، وَالْحَسَنُ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَفْعَلْهُ ، وَلِأَنَّهُ تَأْخِيرُ الرُّكْعَتَيْنِ عَنْ طَوَافِهِمَا يُجْلُ بِالْمُؤَالَاةِ بَيْنَهُمَا . وَلَنَا ، أَنَّ الطَّوَافَ يَجْرِي مَجْرَى الصَّلَاةِ ، يَجُوزُ جَمْعُهَا وَيُؤَخَّرُ مَا بَيْنَهُمَا ، فَيُصَلِّي بِهَا بَعْدَهَا ، كَذَلِكَ هُنَا ، وَكَوْنُ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَفْعَلْهُ لَا يُوجِبُ كَرَاهَةً ^(١٢) ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَطْفِئْ أُسْبُوعَيْنِ وَلَا ثَلَاثَةَ ، وَذَلِكَ غَيْرُ مَكْرُوهٍ بِالِاتِّفَاقِ ، وَالْمُؤَالَاةُ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ بَيْنَ الطَّوَافِ وَالرُّكْعَتَيْنِ ، بِذَلِيلِ أَنَّ عَمَرَ صَلَّاهُمَا بِذِي طُوًى ، وَأُخِّرَتْ أُمُّ سَلَمَةَ رُكْعَتَيِ طَوَافِهَا حِينَ ^(١٣) طَافَتْ رَاكِبَةً بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَأُخِّرَ / عَمْرُ

٥٩/٤ ط

(١٠) أى الطواف سبعا فسيما .

(١١) المسور بن غرمة بن نوفل الزهرى ، ولد بمكة بعد الهجرة بستين ، فقدم المدينة فى عقب ذى الحجة سنة ثمان ، ومات سنة أربع وستين . تهذيب التهذيب ١٠ / ١٥١ .

(١٢) فى الأصل ، ١ : كراهية .

(١٣) فى الأصل ، ١ : حتى .

ابن عبد العزيز رُكَّوع الطَّوَّافِ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ . وَإِنْ رَكَعَ لِكُلِّ أُسْبُوعٍ عَقِيْبِهِ كَانَ أَوَّلَى ، وَفِيهِ أَقِيْدَاءُ بِالنَّبِيِّ ﷺ ، وَخُرُوجٌ مِنَ الْجَلَّافِ .

فصل : وَإِذَا فَرَغَ مِنَ الرُّكَّوعِ ، وَأَرَادَ الْخُرُوجَ إِلَى الصَّفَا ، اسْتَحَبَّ أَنْ يَعُوذَ فَيَسْتَلِمَ الْحَجَرَ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ . ذَكَرَهُ جَابِرٌ فِي صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ^(١٤) ، وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍو يَقْعُلُهُ . وَبِهِ قَالَ النَّحَّيْ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .

٦٢٠ - مسألة ؛ قال : (وَيَخْرُجُ إِلَى الصَّفَا مِنْ بَابِهِ ، فَيَقِفُ عَلَيْهِ ، فَيَكْبِرُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، وَيُهَلِّلُهُ ، وَيُحَمِّدُهُ ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا فَرَغَ مِنْ طَوَافِهِ ، وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ، وَاسْتَلَمَ الْحَجَرَ ، فَيُسْتَحَبُّ^(١٥) أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الصَّفَا مِنْ بَابِهِ ، فَيَأْتِيَ الصَّفَا ، فَيَرْقَى عَلَيْهِ حَتَّى يَرَى الْكَعْبَةَ ، ثُمَّ يَسْتَقْبِلُهَا فَيَكْبِرُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، وَيُهَلِّلُهُ ، وَيَذْعُو بِدُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَمَا أَحَبَّ مِنْ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ . قَالَ جَابِرٌ^(١٦) فِي صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ ، بَعْدَ رَكَعَتَيْ الطَّوَّافِ : ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الرُّكْنِ فَاسْتَلَمَهُ ، ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصَّفَا ، فَلَمَّا دَنَا مِنَ الصَّفَا قَرَأَ : ﴿ إِنْ الصَّفَا وَالْمَرْوَةُ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾^(١٧) « تَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ » . فَبَدَأُ بِالصَّفَا ، فَرَقَى عَلَيْهِ ، حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، فَوَحَّدَ اللَّهَ وَكَبَّرَ ، وَقَالَ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ » . ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ ، وَقَالَ مِثْلَ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . قَالَ أَحْمَدُ : وَيَذْعُو

(١٤) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٦ .

(١٥) في زيادة : ٢ له .

(١٦) تقدم تخريج حديثه في صفحة ١٥٦ .

(١٧) سورة البقرة ١٥٨ .

يُدْعَاءُ ابْنِ عَمَرَ . وَرَوَاهُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ إِلَى الصُّفَا مِنَ الْبَابِ الْأَعْظَمِ ، فَيَقُومُ عَلَيْهِ ، فَيُكَبِّرُ سَبْعَ مَرَّاتٍ ، ثَلَاثًا ثَلَاثًا يُكَبِّرُ ، ثُمَّ يَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، لَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ . ثُمَّ يَدْعُو ، (٤) ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُمَّ اغصنني بدينك وطواعيتك وطواعية رسولك ، اللَّهُمَّ جنني حدودك ، اللَّهُمَّ اجعلني ممن يحبك ، ويحب ملاحكتك ، وأبياءك ، ورسلك ، وعبادك الصالحين ، / اللَّهُمَّ حبني إليك ، وإلى ملاحكتك ، وإلى رسلك ، وإلى عبادك الصالحين ، اللَّهُمَّ يسرني ليسري ، وجنني المسري ، واغفر لي في الآخرة والأولى ، واجعلني من أئمة المتقين ، واجعلني من ورثة جنة النعيم ، واغفر لي خطيئتي يوم الدين ، اللَّهُمَّ قلتَ قولك الحق : ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ (٥) وإني لا تخلف البيعة ، اللَّهُمَّ إذْ هَدَيْتَنِي لِلْإِسْلَامِ فَلَا تُزِغْنِي مِنْهُ ، وَلَا تُزِغْهُ مِنِّي ، حَتَّى تُوَفَّقَنِي عَلَى الْإِسْلَامِ ، اللَّهُمَّ لَا تُقَدِّمْنِي إِلَى الْعَذَابِ ، وَلَا تُؤَخِّرْنِي لِسُوءِ الْفِتَنِ . قَالَ : وَيَدْعُو دُعَاءً كَثِيرًا ، حَتَّى إِنَّهُ لَيَمْلَأُ وَإِنَّا لَشَابَبٌ ، وَكَانَ إِذَا أَتَى عَلَى الْمَسْئَةِ سَعَى وَكَبَّرَ (٦) . وَكُلُّ مَا دَعَا بِهِ فَهُوَ جَائِزٌ .

فصل : فَإِنْ لَمْ يَرْقُ عَلَى الصُّفَا ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . قَالَ الْقَاضِي : لَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَوْعِبَ مَا بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَيُلْصِقُ عَقَبَيْهِ بِأَسْفَلِ الصُّفَا ، ثُمَّ يَسْعَى إِلَى الْمَرْوَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَصْعَدْ عَلَيْهَا ، أَلْصَقَ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ بِأَسْفَلِ الْمَرْوَةِ ، وَالصَّعُودُ

(٤-٤) ف ب ، م : ﴿ فيقول ٤ ﴾ .

(٥) سورة غافر ٦٠ .

(٦) انظر ما أخرجه الإمام مالك ، في : باب البدء بالصفا في السعي ، من كتاب الحج . المطأ ١ / ٣٧٢ ، ٣٧٣ . واليهي ، في : باب الخروج إلى الصفا والمروة والسعي بينهما ، والذكر عليهما . السنن الكبرى ٥ / ٩٤ . وانظر أيضا : الفتح الرباني ١٢ / ٨٧ .

عليها هو الأولى ، اقتداءً بفعل النبي ﷺ ، فإن ترك ما بينهما شيئاً ، ولو ذراعاً ، لم يُجزئه حتى يأتي به . والمروة لا يُسن لها أن تُرقى ، لئلا تُزاحم الرجال ، وترك ذلك أستر لها ، ولا يُرْمَلُ^(٧) في طواف ولا سعي ، والحكم في وجوب استيعابها ما بينهما بالمشي^(٨) كحكم الرجل .

٦٢١ - مسألة : قال : (ثُمَّ يَنْحَدِرُ مِنَ الصَّفَا ، فَيَمْشِي حَتَّى يَأْتِيَ الْعَلَمَ الَّذِي فِي بَطْنِ الْوَادِي ، فَيُرْمَلُ مِنَ الْعَلَمِ إِلَى الْعَلَمِ ، ثُمَّ يَمْشِي حَتَّى يَأْتِيَ الْمَرْوَةَ ، فَيَقِفُ عَلَيْهَا ، وَيَقُولُ كَمَا قَالَ عَلَى الصَّفَا^(٩)) ، وما دَعَا بِهِ أَجْزَأَهُ ، ثُمَّ يَنْزِلُ مَا شَاءَ إِلَى الْعَلَمِ ، ثُمَّ يَزْمَلُ حَتَّى يَأْتِيَ الْعَلَمَ ، يَفْعَلُ ذَلِكَ سَبْعَ مَرَّاتٍ ، يَخْتَصِبُ بِاللَّهَابِ سَعْيَةً ، وَبِالرُّجُوعِ سَعْيَةً ، يَفْتَحُ بِالصَّفَا وَيَخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ)

هذا وصف السعي ، وهو أن ينزل من الصفا ، فيمشي حتى يأتي العلم . ومعناه يُحاذي العلم ، وهو الميل الأخضر المعلق في ركن المسجد ، فإذا كان منه نحواً من ستة أذرع ، سعى سعيًا شديدًا ، حتى يُحاذي العلم الآخر ، وهو الميل الأخضر اللذان يفناء المسجد ، وجذاء دار العباسي ، ثم يترك السعي ، ويمشي حتى يأتي المروة ، فيستقبل القبلة ، ويدعو بمثل دُعائه على الصفا . وما دَعَا بِهِ فَجَائِزٌ ، وليس في الدعاء شيء مؤقت . ثم ينزل فيمشي في / موضع مشيه ، ويسعى في موضع سعيه ، ويكثر من الدعاء والذكر فيما بين ذلك . قال أبو عبد الله : كان ابن مسعود إذا سعى بين الصفا والمروة ، قال : رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ ، وَاعْفُ عَمَّا تَعْلَمُ ، وَأَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ . وقال النبي ﷺ : « إِنَّمَا جُعِلَ رَمْيُ الْجِمَارِ ، وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، لِإِقَامَةِ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى »^(١٠) . قال

ط ٦٠/٤

(٧) في ب ، م : « ترمل » . تحريف .

(٨) في ب ، م : « والمشي » .

(٩) في أ ، ب ، م نهادة : « والمروة » .

(١٠) تقدم تخريجه في صفحة ٢٢٩ .

التِّرْمِذِيُّ : هذا حديثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . حَتَّى يُكْمَلَ سَبْعَةُ أَشْوَاطٍ ، يَحْتَسِبُ بِالذَّهَابِ سَعْيَةً ، وَبِالرُّجُوعِ سَعْيَةً . وَحَكَى عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ ، وَبَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ، أَنَّهُمْ قَالُوا : ذَهَابُهُ وَرُجُوعُهُ سَعْيَةٌ . وَهَذَا غَلَطٌ ؛ لِأَنَّ جَابِرًا ^(٣) قَالَ فِي صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ : ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْمَرْوَةِ ، حَتَّى إِذَا انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ ، رَمَلَ فِي بَطْنِ الْوَادِي ، حَتَّى إِذَا صَعِدْنَا مَشَى ، حَتَّى أَكْبَى الْمَرْوَةَ ، فَفَعَلَ عَلَى الْمَرْوَةِ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصَّفَا ، فَلَمَّا كَانَ آخِرُ طَوَافِهِ عَلَى الْمَرْوَةِ ، قَالَ : « لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ ، لَمْ أَسُقِ الْهَدْيَ ، وَجَعَلْتُهَا عُمرَةً » . وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ آخِرُ طَوَافِهِ ، وَلَوْ كَانَ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ ، كَانَ آخِرُ طَوَافِهِ عِنْدَ الصَّفَا ، فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ ، وَلَئِنَّهُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ طَائِفٌ بِهِمَا ^(٤) ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَحْتَسِبَ بِذَلِكَ مَرَّةً ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا طَافَ بِجَمِيعِ النَّبَتِ احْتَسَبَ بِهِ مَرَّةً .

٦٢٢ - مسألة ؛ قال : (وَيَفْتَحُ بِالصَّفَا ، وَيَحْتِمُ بِالْمَرْوَةِ)

وَجُمَلُهُ ذَلِكَ أَنَّ التَّرْتِيبَ شَرْطٌ فِي السَّعْيِ ، وَهُوَ أَنْ يَبْدَأَ بِالصَّفَا ، فَإِنْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ لَمْ يَعْتَدَ بِذَلِكَ الشَّوْطِ ، فَإِذَا صَارَ عَلَى ^(١) الصَّفَا اعْتَدَ بِمَا يَأْتِي بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَدَأَ بِالصَّفَا ، وَقَالَ : « تَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ » ^(٢) . وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ ^(٣) قَالَ : قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ ^(٤) . فَبَدَأَ بِالصَّفَا ، وَقَالَ : اتَّبِعُوا الْقُرْآنَ ، فَمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ ، فَاتَّبَعُوا بِهِ .

(٣) تقدم تخريج حديث جابر الطويل في صفحة ١٥٦ .

(٤) في الأصل : « فيها » .

(١) في ١ ، ب ، م ، « إلى » .

(٢) تقدم تخريج الحديث في صفحة ١٥٦ ، من حديث جابر الطويل .

(٣) سقط من : ب ، م .

(٤) سورة البقرة ١٥٨ .

٦٢٣ - مسألة: قال: (وإن^(١) نسي الرَّمْلَ في بعض سعيه ، فلا شيء عليه)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الرَّمْلَ فِي بَطْنِ الْوَادِي سُنَّةٌ مُسْتَحَبَّةٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَعَى ، وَسَعَى أَصْحَابُهُ ، فَرَوَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ شَيْبَةَ ، عَنْ أُمِّ / وَلَدِ شَيْبَةَ ، قَالَتْ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ^(٢) (وَهُوَ يَقُولُ) : « لَا يُقَطَّعُ الْأَبْطَحُ إِلَّا شَدًّا » . وَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ ، وَلَا شَيْءٌ عَلَى تَارِكِهِ ؛ فَإِنَّ ابْنَ عَمَرَ ، قَالَ : إِنْ أَسْعَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْعَى ، وَإِنْ أَمْشَى ، فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي ، وَأَنَا شَيْخٌ كَبِيرٌ . زَوَّاهُمَا ابْنُ مَاجَهَ ^(٣) ، وَرَوَى هَذَا أَبُو دَاوُدَ ^(٤) . وَلَأنَّ تَرْكَ الرَّمْلِ فِي الطُّوُوفِ بِالْبَيْتِ لَشَيْءٍ فِيهِ ، فَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَوْلَى .

فصل : واخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي السَّعْيِ ، فَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ رُكْنٌ ، لَا يَتِمُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ . وَهُوَ قَوْلُ عَائِشَةَ ، وَعُرْوَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَطَافَ الْمُسْلِمُونَ - يَعْنِي بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ - فَكَانَتْ سُنَّةً ، فَلَعَمْرِي مَا أَتَمَّ اللَّهُ حَجَّ مَنْ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . زَوَّاهُ مُسْلِمٌ ^(٥) . وَعَنْ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي ثَجْرَةَ ^(٦) ، إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ ،

(١) في ب ، م : « ومن » .

(٢-٢) في ب ، م : « ويقول » .

(٣) في : باب السعي بين الصفا والمروة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٩٥ .

كما أخرجه الأول النسائي ، في : باب السعي في بطن المسيل ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٩٤ .

(٤) في : باب أمر الصفا والمروة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٣٩ .

كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في السعي ... ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذی ٤ / ٩٧ .

والنسائي ، في : باب المشي بينهما ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٩٣ ، ١٩٤ . والإمام أحمد ، في :

المسند ٢ / ٦٠ ، ٦١ ، ١٢٠ .

(٥) في : باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٢٨ ، ٩٢٩ .

كما أخرجه البخاري ، في : باب يفعل في العمرة ما يفعل في الحج ، من كتاب العمرة . صحيح البخاري ٣ / ٧ .

وابن ماجه ، في : باب السعي بين الصفا والمروة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٩٤ ، ٩٩٥ .

(٦) في ب ، م : « شجره » تصحيف . وهي العبدية ، يقولون : إنهم من الأزد حلفاء بني عبد الدار ،

صحابية . انظر ترجمتها في : الطبقات الكبرى ، لابن سعد ٨ / ١٨٠ ، وحاشية المشبه ١١٢ .

قالت : دَخَلْتُ مَعَ نِسْوَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ دَارَ آلِ أَبِي حُسَيْنٍ ، نَظَرْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَسْتَعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَإِنْ مَنَزَرَهُ لَيَدُورُ فِي وَسْطِهِ مِنْ شِدَّةِ سَفْيِهِ ، حَتَّى إِثْنَى لَأَقُولُ : إِثْنَى لَأَرَى رُكْبَتَيْهِ . وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : « اسْمَعُوا ، فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمْ السَّعْيَ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ^(٧) . وَلَأنَّهُ نَسِكَ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، فَكَانَ رُكْنًا فِيهِمَا ، كَالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ سَنَّهُ ، لَا يَجِبُ بِتَرْكِهِ دَمٌ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَنَسٍ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَابْنِ سِيرِينَ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ ^(٨) . وَنَفَى الْحَرَجَ عَنْ فَاعِلِهِ ذَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِهِ ، فَإِنَّ هَذَا رُتْبَةُ الْمُنَاجَاةِ ، وَإِنَّمَا ثَبَتَ سُنَّتُهُ بِقَوْلِهِ : ﴿ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ . وَرَوَى أَنْ فِي مُصْحَفِ أَبِي وَابْنِ مَسْعُودٍ : « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطَّوَّفَ بِهِمَا » . وَهَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ قُرْآنًا فَلَا يَنْحَطُّ عَنْ رُتْبَةِ الْحَبْرِ ؛ لِأَنَّهُمَا يَرْوِيَانِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَأنَّهُ نَسِكَ ذُو عَدَدٍ لَا يَتَعَلَّقُ بِالْبَيْتِ ، فَلَمْ يَكُنْ رُكْنًا كَالرَّمْيِ . وَقَالَ الْقَاضِي : هُوَ وَاجِبٌ . وَلَيْسَ بِرُكْنٍ ، إِذَا تَرَكَّهُ وَجَبَ عَلَيْهِ دَمٌ . وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَسَنِ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِي . وَهُوَ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ ذَلِيلَ مَنْ أَوْجَبَهُ دَلٌّ عَلَى مُطْلَقِ الْوُجُوبِ ، لَا عَلَى كَوْنِهِ لَا يَتِمُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ . وَقَوْلُ عَائِشَةَ فِي ذَلِكَ مُعَارَضٌ بِقَوْلٍ مَنْ خَالَفَهَا مِنَ الصَّحَابَةِ . وَحَدِيثُ بَنَتْ / أَبِي تَجْرَةَ ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : يَرْوِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤَمَّلِ ، وَقَدْ تَكَلَّمُوا فِي حَدِيثِهِ . ثُمَّ إِنَّهُ ^(٩) يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَكْتُوبٌ ، وَهُوَ الْوَاجِبُ . وَأَمَّا الْآيَةُ فَإِنَّهَا نَزَلَتْ لَمَّا تَخَرَّجَ نَاسٌ مِنَ السَّعْيِ فِي الْإِسْلَامِ ، لَمَّا كَانُوا يَطُوفُونَ بَيْنَهُمَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، لِأَجْلِ صَنْمَتَيْنِ كَانَا عَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . كَذَلِكَ قَالَتْ عَائِشَةُ .

٦١/٤ ظ

(٧) ليس في سنن ابن ماجه ، وقد نبه إلى هذا الألباني ، في إرواء الغليل ٤ / ٢٧٠ . والحديث أخرجه البيهقي ، في : باب وجوب الطواف بين الصفا والمروة ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ٩٧ ، ٩٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٤٢٢ . والدارقطني ، في : باب المواقيت ، من كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢ / ٢٥٦ . والحاكم ، في : باب ذكر حبيبة بنت أبي تجرة ، من كتاب معرفة الصحابة . المستدرک ٤ / ٧٠ .

(٨) سورة البقرة ١٥٨ .

(٩) في ١ ، ب ، م ، « هو » .

فصل : والسَّعْيُ تَبِعٌ لِلطَّوَافِ ، لَا يَصِحُّ إِلَّا أَنْ يَتَقَدَّمَ طَوَافٌ ، فَإِنْ سَعَى قَبْلَهُ ، لَمْ يَصَحَّ . وبذلك قال مالكٌ ، والشافعيُّ ، وأصحابُ الرَّأي . وقال عطاءٌ : يُجْزِئُهُ . وعن أحمدَ : يُجْزِئُهُ إِنْ كَانَ نَاسِيًا ، وَإِنْ كَانَ عَمْدًا^(١) لَمْ يُجْزِئُهُ سَعْيُهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، لَمَّا سُئِلَ عَنِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأَخِيرِ فِي حَالِ الْجَهْلِ وَالتَّسْيَانِ ، قَالَ : « لَا حَرَجَ »^(٢) . وَوَجَّهَ الْأَوَّلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا سَعَى بَعْدَ طَوَافِهِ ، وَقَدْ قَالَ : « لَتَأْخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ »^(٣) . فعلى هذا إِنْ سَعَى بَعْدَ طَوَافِهِ ، ^(٤) ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ طَافَ بِغَيْرِ طَهَّارَةٍ لَمْ يُعْتَدْ بِسَعْيِهِ ذَلِكَ . ومتى سَعَى الْمُفْرِدُ وَالْقَارِنُ بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ ، لَمْ يَلْزَمُهُمَا بَعْدَ ذَلِكَ سَعْيٌ ، وَإِنْ لَمْ يَسْعَيا مَعَهُ ، سَعْيًا مَعَ طَوَافِ الزِّيَارَةِ . وَلَا تَجِبُ الْمُوَالَاةُ بَيْنَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ . قَالَ أَحْمَدُ : لَا بَأْسَ أَنْ يُؤَخَّرَ السَّعْيُ حَتَّى يَسْتَرِيحَ أَوْ إِلَى الْعَشِيِّ . ^(٥) وَكَانَ عَطَاءٌ ، وَالْحَسَنُ لَا يَرَيَانِ بَأْسًا لَمَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ أَوَّلَ النَّهَارِ ، أَنْ يُؤَخَّرَ الصُّفَا وَالْمَرَّةُ إِلَى الْعَشِيِّ^(٦) . وَفَعَلَهُ الْقَاسِمُ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ؛ لِأَنَّ الْمُوَالَاةَ إِذَا لَمْ تَجِبْ فِي نَفْسِ السَّعْيِ ، فَقِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّوَافِ أَوَّلَى .

٦٢٤ - مسألة ؛ قَالَ : (فَإِذَا قَرَعَ مِنَ السَّعْيِ ، فَإِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا قَصَرَ مِنْ ضَعْفِهِ ، ثُمَّ قَدْ حَلَّ)

الْمُتَمَتِّعُ الَّذِي أَخْرَمَ بِالْعُمْرَةِ^(١) مِنَ الْمِيقَاتِ ، فَإِذَا قَرَعَ مِنْ أَفْعَالِهَا ، وَهِيَ

(١٠-١١) في ١ ، ب ، م : « عمد » .

(١١) أخرجه البخاري ، في : باب إذا رمى بعدما أُمسى ... ، وباب الفتيا على الدابة ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٢١٤ ، ٢١٥ . ومسلم ، في : باب من حلق قبل النحر ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٥٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٥٨ ، ٢٦٩ ، ٢٩١ ، ٣٠٠ .

(١٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٣٠ .

(١٣-١٣) سقط من : ب ، م .

(١٤-١٤) سقط من : ١ . نقله نظر .

(١) في الأصل : « بعرة » .

الطَّوَّافُ والسَّعْيُ ، قَصَرَ أَوْ حَلَقَ ، وَقَدْ حَلَّ بِهِ ^(٢) مِنْ عُمْرَتِهِ ، إِنْ ^(٣) لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَمْرٍ ، قَالَ : تَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ قَالَ لِلنَّاسِ : « مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ ، حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي ، فَلْيُطْفِئْ بِالْيَنَيبِ ، وَبِالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَلْيَقْصِرْ ، وَلْيَحْلِلْ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٤) . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وَلَا يُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ التَّحْلِيلِ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ ، سُئِلَ عَمَّنْ دَخَلَ مَكَّةَ مُتَعَمِّرًا ، فَلَمْ يَقْصِرْ حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ / ، عَلَيْهِ شَيْءٌ ؟ قَالَ : هَذَا لَمْ يَحِلَّ بَعْدُ ، يَقْصِرْ ، ثُمَّ يَهْلُ بِالْحَجِّ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، وَفِيَّ مَا صَنَعَ .

و ٦٢/٤

فصل : فَأَمَّا مَنْ مَعَهُ هَذِي ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَحَلَّلَ ، لَكِنْ يُقِيمُ عَلَى إِحْرَامِهِ ، وَيُدْخِلُ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ ، ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهُ يَحِلُّ لَهُ التَّقْصِيرُ مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ خَاصَّةً ، وَلَا يَمَسُّ مِنْ أَظْفَارِهِ وَشَارِبِهِ شَيْئًا . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ . وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ مُعَاوِيَةَ ، قَالَ : قَصَرْتُ مِنْ رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِشْقَصٍ ^(٥) عِنْدَ الْمَرْوَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٦) . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلٍ : لَهُ

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) في ا ، ب ، م ، د وإن .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب من ساق البدن معه ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٢٠٥ ، ٢٠٦ . ومسلم ، في : باب وجوب الدم على المتمتع ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٠١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الإقران ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤١٩ . والنسائي ، في : باب التمتع ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١١٧ ، ١١٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٤٠ . (٥) المشقص ؛ كمنبر : فصل عريض أو سهم فيه ذلك .

(٦) أخرجه البخاري ، في : باب الحلق والتقصير ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٢١٤ . ومسلم ، في : باب التقصير في العمرة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩١٣ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الإقران ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤١٩ . والنسائي ، في : باب كيف يقصر ؟ من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٧٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٩٦-٩٨ .

التَّحْلِيلُ ، وَنَحَرَ هَذِيه ، وَاسْتَحَبُّ نَحْرُهُ عِنْدَ الْمَرْوَةِ . وَكَلَامُ الْخَرَقِيِّ يَحْتَمِلُهُ لِإِطْلَاقِهِ . وَلَنَا ، مَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ ، وَرَوَتْ عَائِشَةُ ، قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ ، وَلَمْ أَكُنْ سَقْتُ الْهَذْيَ ، فَقَالَ ﷺ : « مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذْيٌ ، فَلْيَهْلُ بِالْحَجِّ مَعَ عُمْرَتِهِ ، ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا »^(٧) . وَعَنْ حَفْصَةَ ، أَنَّهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا شَأْنُ النَّاسِ ، حَلُّوا مِنَ الْعُمْرَةِ وَلَمْ تَحْلِلْ^(٨) أَأَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ ؟ قَالَ : « إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي ، وَقَلَّدْتُ هَذِي ، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَتَحَرَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٩) . وَالْأَحَادِيثُ فِيهِ^(١٠) كَثِيرَةٌ . وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةً ثَالِثَةً ، فِي مَنْ قَدِمَ مُتَمَتِّعًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَسَاقَ الْهَذْيَ ، قَالَ : إِنْ دَخَلَهَا فِي الْعَشْرِ ، لَمْ^(١١) يَنْحَرْ الْهَذْيَ حَتَّى^(١٢) يَنْحَرَهُ يَوْمَ النَّحْرِ ، وَإِنْ قَدِمَ قَبْلَ الْعَشْرِ ، نَحَرَ الْهَذْيَ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُتَمَتِّعَ إِذَا قَدِمَ قَبْلَ الْعَشْرِ حَلَّ ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ هَذْيٌ ، وَإِنْ قَدِمَ فِي الْعَشْرِ لَمْ يَحِلَّ . وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ . رَوَاهُ حَنْبَلٌ ، فِي « الْمَتَاسِلِكِ » . وَقَالَ فِي^(١٣) مَنْ لَبَدَ أَوْ ضَفَرَ : هُوَ^(١٤) بِمَنْزِلَةِ مَنْ سَاقَ الْهَذْيَ ؛ لِحَدِيثِ حَفْصَةَ . وَالرَّوَايَةُ الْأُولَى أَوْلَى ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الصَّرِيحِ ، وَهُوَ أَوْلَى بِالْإِتِّبَاعِ .

(٧) أخرجه البخاري ، في : باب كيف تهل الحائض والنفساء ... ، وباب طواف القارن ، من كتاب الحج ، وفي : باب حجة الوداع ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٢ / ١٧٢ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٥ / ٢٢١ .
ومسلم ، في : باب بيان وجوه الإحرام ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٧٠ ، ٨٧١ . وأبو داود ، في : باب في إفراد الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤١٢ . والنسائي ، في : باب في المهلة بالعمرة ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٢٩ . والإمام مالك ، في : باب دخول الحائض مكة ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٤١٠ ، ٤١١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٢٤٣ .

(٨) في أ ، ب ، م : « تحل » .

(٩) تقدم تخريجه في صفحة ٨٧ .

(١٠) سقط من : ب ، م .

(١١-١٢) سقط من : الأصل .

(١٢) سقط من : الأصل .

(١٣) في الأصل : « فهو » .

فصل : فَأَمَّا الْمُعْتَمِرُ غَيْرُ الْمُتَمَتِّعِ ، فَإِنَّهُ يَحِلُّ ، سَوَاءَ كَانَ مَعَهُ هَذِي أَوْ لَمْ يَكُنْ ، وَسَوَاءَ كَانَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ أَوْ فِي ^(١٤) غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ ثَلَاثَ عُمَرٍ ، سِوَى الْعُمَرَةِ الَّتِي مَعَ حَجَّتِهِ ، بَعْضُهُنَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، وَقِيلَ : كُلُّهُنَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، فَكَانَ يَحِلُّ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي / نَحَرَهُ عِنْدَ الْمَرْوَةِ . وَحَيْثُ نَحَرَهُ مِنَ الْحَرَمِ جَازَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « كُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ طَرِيقَ وَمَنْحَرٍ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ ^(١٥) .

فصل : وَقَوْلُ الْخِرَقِيِّ : « قَصَرَ مِنْ شَعْرِهِ ، ثُمَّ قَدْ حَلَّ » . يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ فِي حَقِّ الْمُتَمَتِّعِ عِنْدَ حِلِّهِ مِنْ عُمَرَتِهِ التَّقْصِيرُ ؛ لِيَكُونَ الْحَلُّ لِلْحَجِّ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ : وَيُعْجِبُنِي إِذَا دَخَلَ مُتَمَتِّعًا أَنْ يُقَصِّرَ ؛ لِيَكُونَ الْحَلُّ لِلْحَجِّ . وَلَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ إِلَّا بِالتَّقْصِيرِ ، فَقَالَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ : « أَحِلُّوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ بِطَوَافِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَقَصُّوا » ^(١٦) . وَفِي صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ : فَحَلَّ النَّاسُ كُلُّهُمْ ، وَقَصُّوا ^(١٧) . وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي ، فَلْيَطْفِ بِالنِّبْتِ ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَلْيُقَصِّرْ ، وَلْيَحْلِلْ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١٨) . وَإِنْ حَلَّقَ جَازَ ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ النَّسَكِينَ ، فَجَازَ فِيهِ ^(١٩)

(١٤) سقط من : أ ، ب ، م .

(١٥) أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة بجمع ، من كتاب المناسك ، وفي : باب إذا أخطأ القوم الهلال ، من كتاب الصوم . سنن أبي داود ١ / ٤٤٩ ، ٥٤٣ . وابن ماجه في : باب الذبح ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠١٣ .

كما أخرجه الدارمي ، في : باب عرقه كلها موقف ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٥٧ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في النحر ... ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٩٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٢٦ .

(١٦) أخرجه البخاري ، في : باب التمتع والإقرا ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ١٧٦ . وانظر تخریج حديث جابر الطويل في صفحة ١٥٦ .

(١٧) تقدم في حديث جابر الطويل في صفحة ١٥٦ .

(١٨) تقدم تخريجه في صفحة ٢٤١ .

(١٩) سقط من : الأصل ، أ .

كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا . وَيَذُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِلُّ إِلَّا بَعْدَ التَّقْصِيرِ ، وَهَذَا يَتَّبِعُنِي عَلَى أَنَّ التَّقْصِيرَ نُسْكَ ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ ، فَلَا يَجِلُّ إِلَّا بِهِ . وَفِيهِ رَوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهُ إِطْلَاقٌ مِنْ مَحْظُورٍ ، فَيَجِلُّ بِالطُّوْفِ وَالسَّعْيِ حَسْبُ . وَسَتَذَكُرُ ذَلِكَ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . فَإِنْ تَرَكَ التَّقْصِيرَ أَوْ الْحَلْقَ ، وَقُلْنَا : هُوَ نُسْكَ . فَعَلِيهِ دَمٌ . وَإِنْ وَطِئَ قَبْلَ التَّقْصِيرِ ، فَعَلِيهِ دَمٌ ، وَعُمُرَتُهُ صَحِيحَةٌ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَحُكِيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ عُمُرَتَهُ تَفْسُدُ ؛ لِأَنَّهُ وَطِئَ قَبْلَ جِلِّهِ مِنْ عُمُرَتِهِ . وَعَنْ عَطَاءٍ ، قَالَ : يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ امْرَأَةٍ مُعْتَمِرَةٍ ، وَقَعَ بِهَا زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ تُقْصَرَ . قَالَ : مَنْ تَرَكَ مِنْ مَنَاسِكَهِ شَيْئًا ، أَوْ نَسِيَهُ ، فَلْيَهْرِقْ دَمًا^(٢٠) . قِيلَ : إِنَّهَا مُوسِرَةٌ . قَالَ : فَلْتَنْحَرْ نَاقَةً . وَلَئِنْ التَّقْصِيرَ لَيْسَ بِرُكْنٍ ، فَلَا يَفْسُدُ النُّسْكَ بِتَرْكِهِ ، وَلَا بِالْوُطْءِ قَبْلَهُ ، كَالرُّمِيِّ فِي الْحَجِّ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي مَنْ وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ قَبْلَ تَقْصِيرِهَا مِنْ عُمُرَتِهَا : تَذْبَحُ شَاةً . قِيلَ : عَلَيْهِ أَوْ عَلَيْهَا ؟ قَالَ : عَلَيْهَا هِيَ . وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهَا طَاوَعَتْهُ . فَإِنْ أَكْرَهَهَا ، فَالْدَّمُ عَلَيْهِ . وَإِنْ أُخْرِمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ التَّقْصِيرِ ، فَقَدْ أَدْخَلَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمَرَةِ ، فَيَقْصِرُ قَارِنًا .

٦٣/٤ و

فصل : يَلْزَمُ التَّقْصِيرُ أَوْ الْحَلْقُ مِنْ جَمِيعِ شَعْرِهِ ، وَكَذَلِكَ / الْمَرْأَةُ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، يُجْزِئُهُ الْبَعْضُ . مَبْنِيًّا عَلَى الْمَسْحِ فِي الطَّهَّارَةِ . وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ حَامِدٍ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يُجْزِئُهُ التَّقْصِيرُ مِنْ ثَلَاثِ شَعْرَاتٍ . وَاخْتَارَ ابْنُ الْمُنْذِرِ أَنَّهُ يُجْزِئُهُ مَا يَفْعُ عَلَيْهِ اسْمُ التَّقْصِيرِ ؛ لِتَنَاقُلِ اللَّفْظِ^(٢١) لَهُ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ ﴾^(٢٢) . وَهَذَا عَامٌّ فِي جَمِيعِهِ ، وَلَئِنْ

(٢٠) تقدم قوله : « من ترك نسكا فعليه دم » . وتقدم تخريجها في صفحة ٦٩ .

(٢١) في الأصل : « اسم التقصير » .

(٢٢) سورة الفتح ٢٧ .

النَّبِيُّ ﷺ خَلَقَ جَمِيعَ رَأْسِهِ ، تَفْسِيرًا لِمُطْلَقِ الْأَمْرِ بِهِ (٢٣) ، فَيَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ ، وَلَئِنَّهُ نُسَكَ تَلَقَّى بِالرَّأْسِ فَوَجَبَ اسْتِيعَاؤُهُ بِهِ ، كَالْمَسْخِ . فَإِنْ كَانَ الشَّعْرُ مَضْفُورًا ، قَصَرَ مِنْ رُءُوسِ ضَفَائِرِهِ . كَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ : تُقَصِّرُ الْمَرْأَةُ مِنْ جَمِيعِ قُرُونِهَا . وَلَا يَجِبُ التَّقْصِيرُ مِنْ كُلِّ شَعْرَةٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَعْلَمُ إِلَّا بِحَلْقِهِ .

فصل : وأى قدرٍ قَصَرَ مِنْهُ أَجْزَاؤُهُ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِهِ مُطْلَقٌ فَيَتَنَاوَلُ الْأَقْلَ . وَقَالَ أَحْمَدُ : يُقَصَّرُ قَدْرُ الْأُتْمَلَةِ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَمَرَ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ . وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَمَرَ : وَبَأَى شَيْءٍ قَصَرَ (٢٤) الشَّعْرَ أَجْزَاؤُهُ . وَكَذَلِكَ لَوْ تَقَفَّ ، أَوْ أَرَّأَلَهُ بِنُورَةٍ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ إِزَالَتُهُ ، وَالْأَمْرُ بِهِ مُطْلَقٌ ، فَيَتَنَاوَلُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأِسْمُ ، وَلَكِنْ السُّنَّةُ الْحَلْقُ أَوْ التَّقْصِيرُ ، اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ ، وَيُسْتَحَبُّ الْبِدَايَةُ بِالشَّقِّ الْأَيْمَنِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ؛ لَمَّا رَوَى أَنَسٌ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلْحَلَاقِ : « خُذْ » . وَأَشَارَ إِلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ جَعَلَ يُعْطِيهِ النَّاسَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٥) . وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيَامُنُ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢٦) . قَالَ أَحْمَدُ : يَبْدَأُ بِالشَّقِّ الْأَيْمَنِ ، حَتَّى يُجَاوِزَ الْعَظْمَتَيْنِ (٢٧) . وَإِنْ قَصَرَ مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ مَا تَزَلَّ عَنْ حَدِّ الرَّأْسِ ، أَوْ مِمَّا يُحَاطِ بِهِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ التَّقْصِيرُ ، وَقَدْ حَصَلَ ، بِخِلَافِ الْمَسْخِ فِي الْوُضُوءِ ؛ فَإِنَّ الْوَاجِبَ الْمَسْخَ عَلَى الرَّأْسِ ، وَهُوَ مَا تَرَأْسَ وَعَلَا .

(٢٣) فِي ١ : فِيهِ .

(٢٤) فِي ١ ، ب ، م : قَصَ .

(٢٥) فِي : بَابُ بَيَانِ أَنَّ السُّنَّةَ يَوْمَ النُّحْرِ أَنْ يَرْمِيَ ، ثُمَّ يَنْحَرُ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحٌ مُسْلِمٌ . ٩٤٧ / ٢ .

كَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٤٥٧ / ١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ بَأَى جَانِبِ الرَّأْسِ يَبْدَأُ فِي الْحَلْقِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَدِيِّ ١٤٥ / ٤ ، ١٤٦ .

(٢٦) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ ، فِي : ١ / ١٣٦ .

(٢٧) فِي الْأَصْلِ : الْعَظْمَتَيْنِ .

٦٢٥ - مسألة ؛ قال : (وَطَوَّافُ النِّسَاءِ وَسَعِيَهُنَّ مَشْنَى كُلُّهُ)

قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم ، على أنه لا رمل على النساء حول البيت ، ولا بين الصفا والمروة ، وليس عليهن اضطباع . وذلك لأن الأصل فيهما إظهار الجلد ، ولا يقصد ذلك في حق النساء ، ولأن النساء / يقصد فيهن الستر ، وفي الرمل والاضطباع تعرض للتكشيف . ط ٦٣/٤

٦٢٦ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ سَعَى بَيْنَ الصَّفا والمروة على غير طهارة ، كرهنا له ذلك ، وأجزأه)

أكثر أهل العلم يرون أن لا تشترط الطهارة للسعي بين الصفا والمروة . ومن^(١) قال ذلك عطاء ، ومالك ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي . وكان الحسن يقول : إن ذكر قبل أن يحل ، فليعد الطواف ، وإن ذكر بعد ما حل ، فلا شيء عليه . ولنا ، قول النبي ﷺ لعائشة ، حين حاضت : « أقضى ما يقضى الحاج ، غير أن لا تطوفى بالبيت »^(٢) . ولأن ذلك عبادة لا تتعلق بالبيت ، فأشبهت الوقوف . قال أبو داود : سمعت أحمد يقول : إذا طافت المرأة بالبيت ، ثم حاضت ، سعت بين الصفا والمروة ، ثم تفرث . وروى عن عائشة ، وأم سلمة ، أنهما قالتا : إذا طافت المرأة بالبيت ، وصلت ركعتين ، ثم حاضت ، فلتطف بالصفا والمروة . رواه الأثرم . والمستحب مع ذلك لمن قدر على الطهارة أن لا يسعى إلا متطهرا ، وكذلك يستحب أن يكون طاهرا في جميع مناسكه ، ولا يشترط أيضا الطهارة من النجاسة والستارة للسعي ؛ لأنه إذا لم تشترط الطهارة من الحدث ، وهي آكد ، فغيرها أولى . وقد ذكر بعض أصحابنا رواية عن أحمد ، أن

(١) سقط من : ب ، م .

(٢) تقدم ترجمته في صفحة ٢٠٩ .

الطهارة في السعي كالطهارة في الطواف . ولا تعمّل^(٣) عليه .

٦٢٧ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، أَوْ حَضَرَتْ جِنَازَةٌ وَهُوَ يَطُوفُ ، أَوْ يَسْعَى ، «خَرَجَ فَصَلَّى» فَإِذَا صَلَّى بَنَى)

وَحُمِلَتْ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا تَلَبَّسَ بِالطَّوْفِ أَوْ بِالسَّعْيِ ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الْمَكْتُوبَةُ ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي مَعَ الْجَمَاعَةِ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْهُمْ ابْنُ عَمَرَ ، وَسَالِمٌ ، وَعَطَاءٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْهُمْ فِي السَّعْيِ . وَقَالَ مَالِكٌ : يَنْمِضِي فِي طَوَافِهِ ، وَلَا يَقْطَعُهُ ، «إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَنْ يَضُرَّ بِوَقْتِ الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ الطَّوْفَ صَلَاةً فَلَا يَقْطَعُهُ» لِصَلَاةٍ أُخْرَى . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ »^(٤) . وَالطَّوْفُ صَلَاةٌ فَيَدْخُلُ تَحْتَ عُمُومِ الْخَبَرِ . إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي الطَّوْفِ بِالْيَقِينِ^(٥) ، مَعَ تَأْكِيدِهِ ، فَقِيَ السَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَوَّلَى ، مَعَ أَنَّهُ قَوْلُ ابْنِ عَمَرَ وَمَنْ / سَمِعْتَاهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُمْ فِي عَصْرِهِمْ مُحَالِمًا ، وَإِذَا صَلَّى بَنَى عَلَى طَوَافِهِ وَسَعْيِهِ ، فِي قَوْلٍ مِنْ سَمِئَةَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَلَا تَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَ فِي ذَلِكَ ، إِلَّا الْحَسَنَ ، فَإِنَّهُ قَالَ : يَسْتَأْنِفُ . وَقَوْلُ الْجُمْهُورِ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ هَذَا فِعْلٌ مَشْرُوعٌ فِي أَثْنَاءِ الطَّوْفِ ، فَلَمْ يَقْطَعُهُ ، كَالْيَسِيرِ . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الْجِنَازَةِ إِذَا حَضَرَتْ ، يُصَلِّي عَلَيْهَا ، ثُمَّ يَنْتَبِئُ عَلَى طَوَافِهِ ؛ لِأَنَّهَا تَقُوتُ بِالتَّشَاغُلِ عَنْهَا . قَالَ أَحْمَدُ : وَيَكُونُ

(٣) فِي ب ، م : « يَعْمَلُ » .

(١-١) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .

(٢-٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ . نَقْلًا نَظَرُ .

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ إِذَا أَدْرَكَ الْإِمَامَ ... ، مِنْ كِتَابِ الطَّلُوعِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٢٩١ . وَالْإِمَامُ

أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ٥٣١ .

(٤) سَقَطَ مِنْ : أ .

اِتِّبَادُهُ مِنَ الْحَجَرِ . يعنى أنه يَتَّبِعُ الشُّوْطَ الذى قَطَعَهُ مِنَ الْحَجَرِ حِينَ يَشْتَرِعُ فِي الْبِنَاءِ .

فصل : فَإِنْ تَرَكَ الْمُؤَالَةَ لغيرِ مَا ذَكَرْنَا ، وَطَالَ الْفَصْلُ ، اِتِّبَادُ الطَّوَافِ ، وَإِنْ لَمْ يَطُلْ ، بَنَى . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ تَرْكِ الْمُؤَالَةِ عَمْدًا ، أَوْ سَهْوًا ، مِثْلَ مَنْ يَتْرُكُ شَوْطًا مِنَ الطَّوَافِ ، يَحْسَبُ أَنَّهُ قَدْ أَتَمَّهُ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ ، فِي مَنْ طَافَ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ مِنْ طَوَافِ الزَّيَّارَةِ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ : عَلَيْهِ أَنْ يَعُودَ ، فَيَطُوفَ مَا بَقِيَ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَالْيَ بَيْنَ طَوَافِهِ ، وَقَالَ : « خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ »^(٥) . وَلِأَنَّهُ صَلَاةٌ ، فَيُشْتَرِطُ لَهُ الْمُؤَالَةُ ، كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ ، أَوْ نَقُولُ : عِبَادَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْبَيْتِ ، فَاشْتَرِطَتْ لَهَا الْمُؤَالَةُ ، كَالصَّلَاةِ ، وَيَرْجِعُ فِي طَوْلِ الْفَصْلِ وَقَصَرِهِ إِلَى الْعَرَفِ ، مِنْ غَيْرِ تَحْدِيدٍ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، رِوَايَةً أُخْرَى ، إِذَا كَانَ لَهُ عُذْرٌ يَسْقُطُ عَنْهُ ، بَنَى ، وَإِنْ قَطَعَهُ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ ، أَوْ لِحَاجَتِهِ^(٦) ، اسْتَقْبَلَ الطَّوَافَ . وَقَالَ : إِذَا أُعْثِيَ فِي الطَّوَافِ ، لَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَرِيحَ . وَقَالَ : الْحَسَنُ عُثِيَ عَلَيْهِ ، فَحِيلَ إِلَى أَهْلِهِ ، فَلَمَّا أَفَاقَ أَتَمَّهُ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : فَإِنْ شَاءَ أَتَمَّهُ ، وَإِنْ شَاءَ اسْتَأْنَفَ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَطَعَهُ لِعُذْرٍ ، فَجَازَ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ قَطَعَهُ لِصَلَاةٍ .

فصل : فَأَمَّا السَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّ الْمُؤَالَةَ غَيْرُ مُشْتَرِطَةٍ فِيهِ ، فَإِنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ كَانَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَلَقِيَهُ قَادِمٌ^(٧) يَخْرِفُهُ ، يَقِفُ ، يُسَلِّمُ^(٨) عَلَيْهِ ، وَيُسَائِلُهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، أَمْرُ الصَّفَا سَهْلٌ ، لِأَنَّمَا كَانَ يُكْرَهُ الْوُقُوفُ فِي الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ ، فَأَمَّا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَلَا بَأْسَ . وَقَالَ الْقَاضِي : تُشْتَرِطُ الْمُؤَالَةُ فِيهِ ، قِيَاسًا عَلَى الطَّوَافِ . وَحَكَاهُ أَبُو الْخَطَّابِ رِوَايَةً

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٢٣٠ .

(٦) في ب ، م : « لِحَاجَةٍ » .

(٧) في ب ، م : « فَإِذَا هُوَ » .

(٨) في ب ، م : « فَيُسَلِّمُ » .

عن أحمد . والأوّل أصح ؛ فإنه تُسَلِّكُ لا يَتَعَلَّقُ بِالْبَيْتِ ، / فلم تُشْتَرِطْ له المُوَالاةُ ، كالرُّمِي والجِلَاقِ . وقد رَوَى الأَثَرُ ، أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ بنِ عَمْرٍ ، امْرَأَةَ عُرْوَةَ بنِ الزُّبَيْرِ ، سَعَتْ بَيْنَ الصُّفَا والمَرْوَةِ ، فَقَضَتْ طَوَافَهَا فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَكَانَتْ ضَحْمَةً . وَكَانَ عَطَاءٌ لَا يَرَى بِأَسَا^(٩) أَنْ يَسْتَرِيحَ بَيْنَهُمَا ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى الطَّوَافِ ؛ لِأَنَّ الطَّوَافَ يَتَعَلَّقُ بِالْبَيْتِ ، وَهُوَ صَلَاةٌ تُشْتَرِطُ لَهُ الطَّهَارَةُ وَالسَّتَارَةُ ، فَاشْتَرِطَتْ لَهُ المُوَالاةُ ، بِخِلَافِ السَّعْيِ .

٦٢٨ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ أَخَذْتَ فِي بَعْضِ طَوَافِهِ ، نَطَهَرُ ، وَابْتَدَأَ الطَّوَافُ ، إِذَا كَانَ قَرَضًا)

أَمَّا إِذَا أَخَذْتَ عَمْدًا فَإِنَّهُ يَتَبَدَّى الطَّوَافُ ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ شَرَطَ لَهُ ، فَإِذَا أَخَذْتَ عَمْدًا أَبْطَلَهُ ، كَالصَّلَاةِ ، وَإِنْ سَبَقَهُ الْحَدُّثُ ، فِيهِ رَوَايَتَانِ : إِحْدَاهُمَا ، يَتَبَدَّى أَيْضًا . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَمَالِكٍ ، قِيَاسًا عَلَى الصَّلَاةِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، يَتَوَضَّأُ ، وَيَتَنَى . وَبِهَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . قَالَ حَنْبَلٌ عَنْ أَحْمَدَ فِي مَنْ طَافَ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ أَوْ أَكْثَرَ : يَتَوَضَّأُ ، فَإِنْ شَاءَ بَنَى ، وَإِنْ شَاءَ اسْتَأْنَفَ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : يَتَنَى إِذَا لَمْ يُحَدِّثْ حَدَثًا إِلَّا الوُضُوءَ ، فَإِنْ عَمِلَ عَمَلًا غَيْرَ ذَلِكَ ، اسْتَقْبَلَ الطَّوَافَ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ المُوَالاةَ تَسْقُطُ عِنْدَ الْعُذْرِ عَلَى^(١٠) إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ، وَهَذَا مَعْدُورٌ ، فَجَازَ الْبِنَاءُ ، وَإِنْ اشْتَغَلَ بِغَيْرِ الوُضُوءِ ، فَقَدْ تَرَكَ المُوَالاةَ لِغَيْرِ عُذْرٍ ، فَلَزِمَهُ الْإِبْتِدَاءُ إِذَا كَانَ الطَّوَافُ قَرَضًا ، فَأَمَّا الْمَسْنُونُ ، فَلَا يَجِبُ إِعَادَتُهُ ، كَالصَّلَاةِ الْمَسْنُونَةِ^(١١) إِذَا بَطُلَتْ .

٦٢٩ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ طَافَ وَسَعَى مَحْمُولًا لِعِلَّةٍ ، أَجَزَّاهُ)

لَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي صِحَّةِ طَوَافِ الرَّكِبِ إِذَا كَانَ لَهُ عُذْرٌ ، فَإِنْ

(٩) سقط من : الأصل .

(١٠) ب ، م ، ن : في ٤ .

(١١) (٢-٢) سقط من : الأصل .

ابن عباس رَوَى ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ فِي حِجَّةِ الْوُدَّاعِ عَلَى بَعِيرٍ ، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِخْجَنِ . وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، قَالَتْ : شَكُوتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي ، فَقَالَ : « طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ ، وَأَتِ رَاكِبَةً » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا ^(١) . وَقَالَ جَابِرٌ : طَافَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ ، بِالْبَيْتِ ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، لِيَرَاهُ النَّاسُ ، وَلِيُشْرِفَ عَلَيْهِمْ ، لِيَسْأَلُوهُ ، فَإِنَّ النَّاسَ غَشَوْهُ ^(٢) . وَالْمَحْمُولُ كَالرَّاكِبِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ .

فصل : فَأَمَّا الطَّوَافُ رَاكِبًا أَوْ مَحْمُولًا لغيرِ عَذْرِ ، فَمَفْهُومُ كَلَامِ الْجَرَفِيِّ أَنَّهُ لَا يُجْزِئُ . وَهُوَ إِحْدَى الرُّوَايَاتِ عَنْ أَحْمَدَ ؛ / لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ » ^(٣) . وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالْبَيْتِ ، فَلَمْ يَجْزْ فَعَلُهَا رَاكِبًا لغيرِ عَذْرِ ، كَالصَّلَاةِ . وَالثَّانِيَةِ ، يُجْزِئُهُ ، وَيَجْزِيهِ بِدَمٍ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : يُعِيدُ مَا كَانَ بِمَكَّةَ ، فَإِنْ رَجَعَ جَبْرَةً بِدَمٍ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَّ صِفَةَ وَاجِبَةٍ فِي رُكْنِ الْحَجِّ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ نَهَارًا ، وَدَفَعَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ . وَالثَّلَاثَةِ ، يُجْزِئُهُ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ . وَهِيَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ رَاكِبًا ^(٤) . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : لَا قَوْلَ لِأَحَدٍ مَعَ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ . وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالطَّوَافِ مُطْلَقًا ، فَكَيْفَمَا أَتَى بِهِ أَجْزَأُهُ ، وَلَا يَجُوزُ تَقْيِيدُ الْمُطْلَقِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ . وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الطَّوَافَ رَاكِبًا أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ طَافُوا مَشْيًا ، وَالنَّبِيُّ ﷺ فِي غيرِ حِجَّةِ الْوُدَّاعِ طَافَ مَشْيًا ، وَفِي قَوْلِ أُمِّ

٦٥/٤

(١) تقدم تخريج الأول في صفحة ٢١٤ . كما تقدم تخريج الثاني في صفحة ٢٢٠ .

(٢) أخرجه مسلم ، في : باب جواز الطواف على بعير ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٢٦ ، ٩٢٧ . وأبو داود ، في : باب الطواف الواجب ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٣٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣١٧ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢٢٣ .

(٤) أخرجه مسلم ، في : الباب السابق . وأبو داود ، في : الباب السابق . والنسائي ، في : باب الطواف بين الصفا والمروة ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٩٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٩٧ ، ٣٦٩ .

سَلَمَةَ : شَكَوْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنِّي ^(٥) أَشْتَكِي ، فَقَالَ : « طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ ، وَأَتَيْتِ رَاكِبَةً » . دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الطَّوْفَ إِنَّمَا يَكُونُ مَشْيًا ، وَإِنَّمَا طَافَ النَّبِيُّ ﷺ رَاكِبًا لِعُذْرٍ ، فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَثُرَ عَلَيْهِ النَّاسُ يَقُولُونَ : هَذَا مُحَمَّدٌ هَذَا مُحَمَّدٌ . حَتَّى خَرَجَ الْعَوَاتِقُ مِنَ الْيُبُوتِ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُضْرَبُ النَّاسُ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَلَمَّا كَثُرُوا عَلَيْهِ رَكِبَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٦) . وَكَذَلِكَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ ، فَإِنَّ النَّاسَ غَشَوْهُ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ رَاكِبًا ؛ لِشَكَاةٍ بِهِ ^(٧) . وَهَذَا يَعْتَذِرُ مَنْ مَنَعَ الطَّوْفَ رَاكِبًا عَنْ طَوَافِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ أَثْبَتُ . فَعَلَى هَذَا يَكُونُ كَثْرَةُ النَّاسِ ، وَشِدَّةُ الزَّحَامِ عُذْرًا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ قَصَدَ تَعْلِيمَ النَّاسِ مَنَاسِكَهُمْ ، فَلَمْ يَتِمَّكَنْ مِنْهُ إِلَّا بِالرُّكُوبِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : إِذَا طَافَ رَاكِبًا ، أَوْ مَحْمُولًا ، فَلَا رَمَلَ عَلَيْهِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَحْبُ بَعِيرُهُ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَفْعَلْهُ ، وَلَا أَمَرَ بِهِ ، وَلِأَنَّ مَعْنَى الرَّمْلِ لَا يَتَحَقَّقُ فِيهِ .

فصل : فَأَمَّا السَّعْيُ رَاكِبًا ، فَيُجْزِئُهُ لِعُذْرِهِ وَلِغَيْرِ عُذْرٍ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الَّتِي مَنَعَ الطَّوْفَ رَاكِبًا غَيْرُ مَوْجُودٍ فِيهِ .

٦٣٠ - مَسْأَلَةٌ : قَالَ : (وَمَنْ كَانَ مُفْرَدًا ، أَوْ قَارِنًا ، أُحْبِبْنَا لَهُ أَنْ يَفْسَحَ إِذَا طَافَ وَسَعَى ، وَيَجْعَلَهَا عُمْرَةً ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ هَدْيٌ ، فَيَكُونَ عَلَى إِحْرَامِهِ) أَمَّا إِذَا كَانَ مَعَهُ ^(١) هَدْيٌ ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحِلَّ مِنْ إِحْرَامِ الْحَجِّ ، وَيَجْعَلَهُ عُمْرَةً ،

(٥) فِي ب ، م ، هـ : أَنْ هـ خَطَأً .

(٦) فِي : بَابِ اسْتِحْبَابِ الرَّمْلِ فِي الطَّوْفِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٩٢١ ، ٩٢٢ .

(٧) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الطَّوْفِ الْوَاجِبِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤٣٤ .

وَالْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الطَّوْفِ رَاكِبًا ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٥ / ٩٩ ، ١٠٠ .

(١) فِي الْأَصْلِ ، أ : هـ مَعَهُمَا . أَيْ مَعَ الْمَفْرَدِ وَالْقَارِنِ . وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ : لَهُ ، الْآتِي لِوَاحِدٍ .

بغير خلاف نعلمه . وقد رَوَى ابنُ عمرَ ، أن رسولَ الله ﷺ لما قَدِمَ مَكَّةَ ، قال لِلنَّاسِ : « مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى ، فَإِنَّهُ لَا يَجِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرَمٌ مِنْهُ ، حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى ، فَلْيَطُفْ بِالْبَيْتِ ، وَبِالصَّغَا وَالْمَرْوَةِ ، وَلْيَقْصِرْ ، وَلْيَحْلِلْ ^(١) ، ثُمَّ لْيَهْلُ بِالْحَجِّ ، وَلْيَهْدِ ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَذَا ، فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢) . وَأَمَّا مَنْ لَا هَدَى مَعَهُ ، مِمَّنْ كَانَ مُفْرِدًا أَوْ قَارِنًا ، فَيُسْتَحَبُّ لَهُ إِذَا طَافَ وَسَعَى أَنْ يَفْسَحَ نِيَّتَهُ بِالْحَجِّ ، وَيَتَوَى عُمْرَةً مُفْرَدَةً ، فَيَقْصِرَ ، وَيَجِلُّ مِنْ إِحْرَامِهِ ؛ لِيَصِيرَ مُتَمَتِّعًا ، إِنْ لَمْ يَكُنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ . وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَرَى أَنَّ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ ، وَسَعَى ، فَقَدْ حَلَّ ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَ ذَلِكَ . وَبِمَا ذَكَرْنَاهُ قَالَ الْحَسَنُ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَدَاوُدُ . وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ أَحَدُ التُّسْكِينِ ، فَلَمْ يَجُزْ فَنَسَخُهُ كَالْعُمْرَةِ ، فَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ ^(٣) ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ بِلَالٍ الْمُزَنِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَسَخَ الْحَجَّ لَنَا خَاصَّةً ، أَوْ لِمَنْ أَتَى ؟ قَالَ : « لَنَا خَاصَّةً » . وَرَوَى أَيْضًا عَنِ الْمُرْقِعِ الْأَسَدِيِّ ^(٤) ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ : كَانَ مَا أُذِنَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، حِينَ دَخَلْنَا مَكَّةَ ، أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً ، وَنَجِلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، أَنَّ تِلْكَ كَانَتْ لَنَا خَاصَّةً ، رُخْصَةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، دُونَ جَمِيعِ النَّاسِ ^(٥) . وَلَنَا ، أَنَّهُ قَدْ صَحَّ عَنْ

(٢) فِي الْأَصْلِ : « وَلْيَحْلِلْ » .

(٣) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٢٤١ .

(٤) فِي : بَابٍ مَنْ قَالَ كَانَ فَسَخَ الْحَجَّ لَهُمْ خَاصَّةً ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٢ / ٩٩٤ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الرَّجُلِ يَهْلُ بِالْحَجِّ ثُمَّ يَجْعَلُهَا عُمْرَةً ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٤٢٠ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ إِبَاحَةِ فَسَخِ الْحَجِّ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . الْمُجْتَبَى ٥ / ١٤٠ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابٍ فِي فَسَخِ الْحَجِّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢ / ٥٠ .

(٥) فِي النَّسَخِ : « الْأَسَدِيُّ » . وَالتَّصَوُّبُ مِنْ : الْإِكْمَالِ ١ / ٧٣ ، وَتَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ ١٠ / ٨٨ ، وَهُوَ ابْنُ صَبِيحٍ .

(٦) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ جَوَازِ التَّمَتُّعِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٨٩٧ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ إِبَاحَةِ فَسَخِ الْحَجِّ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُجْتَبَى ٥ / ١٤١ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابٍ مَنْ قَالَ كَانَ =

رسول الله ﷺ ، أَنَّهُ أَمَرَ أَصْحَابَهُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ الَّذِينَ أَفْرَدُوا الْحَجَّ وَقَرَأُوا ، أَنْ يَجْلُوا كُلَّهُمْ ، وَيَجْعَلُوهَا عُمْرَةً ، إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَ الْهَدْيِ ، وَبَيَّتَ ذَلِكَ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ ، مُتَّفَقٍ عَلَيْهِمْ ، بَحِثُ يَقْرُبُ مِنَ التَّوَاتُرِ وَالْقَطْعِ ، وَلَمْ يَخْتَلَفْ فِي / صَحَّةِ ذَلِكَ وَبُورَتِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلِمْنَاهُ ، وَذَكَرَ أَبُو حَفْصٍ ، فِي « شَرْحِهِ » ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ بَطَّةَ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ بْنُ أَبِي يُوْبَ يَقُولُ : سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ الْحَرَبِيَّ يَقُولُ ، وَسُئِلَ عَنْ فُسْخِ الْحَجِّ ، فَقَالَ : قَالَ سَلَمَةُ ابْنُ شَبِيبٍ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، كُلُّ شَيْءٍ مِنْكَ حَسَنٌ جَمِيلٌ ، إِلَّا حَلَّةً وَاحِدَةً . فَقَالَ : وَمَا هِيَ ؟ قَالَ تَقُولُ يَفْسُخُ الْحَجَّ . فَقَالَ أَحْمَدُ : قَدْ كُنْتُ أَرَى أَنَّ لَكَ عَقْلًا ، عِنْدِي ثَمَانِيَّةُ عَشَرَ حَدِيثًا صِحَاحًا جَيَادًا ، كُلُّهَا فِي فُسْخِ الْحَجِّ ، ^(٧) أَتُرْكُهَا لِقَوْلِكَ ! وَقَدْ رَوَى فُسْخُ الْحَجِّ ^(٨) ابْنُ عَمْرٍ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَجَابِرٌ ، وَعَائِشَةُ ، وَأَحَادِيثُهُمْ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا . وَرَوَاهُ غَيْرُهُمْ ، وَأَحَادِيثُهُمْ كُلُّهَا صِحَاحٌ . قَالَ أَحْمَدُ : رَأَيْتُ الْفُسْخَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ ، وَعَائِشَةَ ^(٩) ، وَأَسْمَاءَ ، وَالْبَرَاءَ ، وَابْنَ عَمْرٍ ، وَسَبْرَةَ الْجُهَنِيَّ ^(١٠) ، وَفِي لَفْظِ حَدِيثِ جَابِرٍ ، قَالَ : أَهْلُنَا ^(١١) أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ خَالِصًا وَحَدَّةً ، وَلَيْسَ مَعَهُ عُمْرَةٌ ، فَقَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ صَبِيحَ رَابِعَةِ مَضَتْ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، فَلَمَّا قَدِمْنَا ، أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَحْلَ ، قَالَ : « جَلُّوا ، وَأَصِيبُوا مِنَ النَّسَاءِ » . قَالَ : فَبَلَعَهُ عَنَّا أَنَّا نَقُولُ : لَمْ يَكُنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَرَفَةَ إِلَّا خُمْسُ لَيْالٍ ، أَمَرْنَا أَنْ نَحْلَ إِلَى نِسَائِنَا ، فَتَأْتِي عَرَفَةَ نَقْطُرُ مَذَاكِيرُنَا

= فسخ الحج لهم خاصة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٩٤ . كلهم عن إبراهيم التيمي ، عن أبيه يزيد بن شريك . ولم نجده عن المرقع بن صفي الأسدي .

(٧-٧) سقط من : الأصل .

(٨) سقط من : الأصل .

(٩) سيرة بن معبد بن عوسجة الجهني ، له صحبة ، مات في خلافة معاوية ، وذكره ابن سعد في من شهد الخندق فما بعدها . تهذيب التهذيب ٣ / ٤٥٣ .

(١٠) في ب ، م : « أهلنا » .

الْمَنِيِّ . قال : فقام رسول الله ﷺ ، فقال : « قَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي أَتَقَاكُمْ لِلَّهِ ، وَأَصْدَقَكُمْ ، وَأَبْرَكُمْ ، وَلَوْلَا هَذِي لَحَلَلْتُ كَمَا تَحْلُونَ ، فَجَلُّوا ، وَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَذْبَرْتُ ، مَا أَهْدَيْتُ » . قال : فَحَلَلْنَا ، وَسَمِعْنَا ، وَأَطَعْنَا قال : فقال سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ جُعْشُمٍ الْمُدَلِجِيُّ : مُتَعَتْنَا هَذِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لِعَامِنَا هَذَا ، أَمْ لِلْأَيْدِ ؟ فَظَنَّهُ مُحَمَّدٌ بْنُ بَكْرٍ ، أَنَّهُ قَالَ : « لِلْأَيْدِ » . مُتَقَّقٌ عَلَيْهِ ^(١١) . فَأَمَّا حَدِيثُهُمْ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْحَارِثُ بْنُ بِلَالٍ ، فَمَنِ الْحَارِثُ بْنُ بِلَالٍ ؟ يَعْنِي أَنَّهُ مَجْهُولٌ . وَلَمْ يَرَوْهُ إِلَّا الدَّرَاوَزْدِيُّ ، وَحَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ رَوَاهُ مُرْقِعُ الْأُسَيْدِيِّ ، فَمَنْ مُرْقِعُ الْأُسَيْدِيِّ ! شَاعِرٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ ، وَلَمْ يَلْقَ أَبَا ذَرٍّ . فَقِيلَ لَهُ : أَفَلَيْسَ قَدْ رَوَى الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ؟ قَالَ : . كَانَتْ مُتَعَةً الْحَجَّ لَنَا خَاصَّةً أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . قَالَ : أَفَيَقُولُ بِهَذَا أَحَدٌ ؟ الْمُتَعَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، وَقَدْ أَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى أَنَّهَا جَائِزَةٌ . قَالَ الْجَوْزَجَانِيُّ : مُرْقِعُ الْأُسَيْدِيِّ لَيْسَ / بِمَشْهُورٍ ^(١٢) ، وَمِثْلُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فِي ضَعْفِهَا وَجَهَالَةِ رَوَاتِبِهَا ، لَا تُقْبَلُ إِذَا انْفَرَدَتْ ، فَكَيْفَ تُقْبَلُ فِي رَدِّ حُكْمٍ ثَابِتٍ بِالتَّوَاتُرِ ! مَعَ أَنَّ قَوْلَ أَبِي ذَرٍّ مِنْ رَأْيِهِ ، وَقَدْ خَالَفَهُ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ ، وَقَدْ شَذَّ بِهِ عَنِ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَلَا يُنْتَفَتُ إِلَى هَذَا ، وَقَدْ اخْتَلَفَ لَفْظُهُ ، فَفِي أَصَحِّ الطَّرِيقَيْنِ عَنْهُ قَوْلُهُ مُخَالِفٌ لِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ، وَاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ ، وَسُنَنِ رَسُولِ

ط ٦٦/٤

(١١) أخرجه البخاري ، في : باب تقضي الحائض المناسك كلها ... ، من كتاب الحج ، وفي : باب عمرة التعميم ، من كتاب العمرة ، وفي : باب الاشتراك في الهدى ... ، من كتاب الشركة ، وفي : باب قول النبي ﷺ لو استقبلت ... ، من كتاب التمني ، وفي : باب نهى النبي ﷺ على التحريم ... ، من كتاب الاختصاص . صحيح البخاري ٢ / ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٣ / ٤ ، ١٨٥ ، ٩ / ١٠٣ ، ١٣٧ . ومسلم ، في : باب وجوه الإحرام ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٨٣ ، ٨٨٤ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب إفراد الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤١٥ . والنسائي ، في : باب إباحة فسخ الحج ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٤٠ . وابن ماجه ، في : باب فسخ الحج ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٩٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٠٥ ، ٣١٧ ، ٣٦٦ .

(١٢) في الأصل : « بالمشهور » .

الله ﷺ الثَّابِتَةُ الصَّحِيحَةُ ، فلا يَحِلُّ الاختِجَاجُ به . وَأَمَّا قِيَاسُهُمْ فِي مُقَابَلَةِ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فلا يَقْبَلُ ، عَلَى أَنَّ قِيَاسَ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ فِي هَذَا لَا يَصِحُّ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ قَلْبُ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ فِي حَقِّ مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ ، وَمَنْ حُصِرَ عَنْ عَرَفَةَ ^(١٣) ، وَالْعُمْرَةُ لَا تَصِيرُ حَجًّا بِحَالٍ . وَلَئِنْ فَسَخَ الْحَجُّ إِلَى الْعُمْرَةِ يَصِيرُ بِهِ مُتَمَتِّعًا ، فَتَحْصُلُ الْفَضِيلَةُ ، وَفَسَخَ الْعُمْرَةُ إِلَى الْحَجِّ يُفَوِّتُ الْفَضِيلَةَ ، وَلَا يُلْزَمُ مِنْ مَشْرُوعِيَّةِ مَا يَحْصُلُ بِهِ ^(١٤) الْفَضِيلَةُ مَشْرُوعِيَّةُ تَقْوِيَّتِهَا .

فصل : وإذا فَسَخَ الْحَجَّ إِلَى الْعُمْرَةِ ، صَارَ مُتَمَتِّعًا ، حُكْمُهُ حُكْمُ الْمُتَمَتِّعِينَ فِي وُجُوبِ الدَّمِّ وَغَيْرِهِ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَجِبُ الدَّمُّ ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ وُجُوبِهِ أَنْ يَتَوَيَّرَ فِي ابْتِدَاءِ الْعُمْرَةِ ، أَوْ فِي أَثْنَائِهَا ، أَنَّهُ مُتَمَتِّعٌ . وَهَذِهِ دَعْوَى لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا ، تُخَالِفُ عُمُومَ الْكِتَابِ وَصَرِيحَ السُّنَّةِ الثَّابِتَةِ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ ^(١٥) . وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى ، فَلْيَطُفْ بِالْبَيْتِ ، وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَلْيَقْصِرْ ، وَلْيَحِلَّ ، ثُمَّ لْيَهْلُ بِالْحَجِّ وَلْيَهْدِ ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَذَا ، فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسِعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١٦) . وَلِأَنَّ وُجُوبَ الدَّمِّ فِي الْمُتَمَتِّعِ لِلتَّرَفُّهِ بِسُقُوطِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ ، وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يَخْتَلِفُ بِالنِّيَّةِ وَعَدَمِهَا ، فَوَجِبَ أَنْ لَا يَخْتَلِفَ وُجُوبُ الدَّمِّ ، عَلَى أَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ أَنَّ النِّيَّةَ شَرْطٌ ، فَقَدْ وَجِدَتْ ، فَإِنَّهُ مَا حَلَّ حَتَّى تَوَيَّرَ أَنَّهُ يَحِلُّ ، ثُمَّ يُحْرَمُ بِالْحَجِّ .

٦٣١ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا ، قَطَعَ التَّلْبِيَةَ إِذَا وَصَلَ إِلَى الْبَيْتِ)

قال أبو عبد الله : يَقْطَعُ الْمُتَمَتِّعُ التَّلْبِيَةَ إِذَا اسْتَلَمَ الرُّكْنَ . وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ

(١٣) فِي الْأَصْلِ : « عَمَرَتْهُ » تَحْرِيفٌ .

(١٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(١٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٩٦ .

(١٦) تَقْدِمُ تَحْرِيفِهِ فِي صَفْحَةِ ٢٤١ .

(١٧) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، هُنَا وَفِيمَا بَاقٍ .

الْخَرْقَى : « إِذَا وَصَلَ إِلَى الْبَيْتِ » . / وهذا قال ابن عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءٌ ، وَعَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ ، وَطَاوُسٌ ، وَالتَّحَّيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ^(٢) ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وقال ابنُ عمرَ ، وَعُرْوَةُ ، وَالحَسَنُ : يَقْطَعُهَا إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ . وقال سَعِيدُ ابْنُ الْمُسَيَّبِ : يَقْطَعُهَا حِينَ يَرَى عَرْشَ مَكَّةَ ^(٣) . وَحُكِيَ عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ إِنْ أُحْرِمَ مِنَ الْمِيقَاتِ ، قَطَعَ التَّلْبِيَةَ إِذَا وَصَلَ إِلَى الْحَرَمِ ، وَإِنْ أُحْرِمَ بِهَا مِنْ أَدْنَى الْجِلِّ ، قَطَعَ التَّلْبِيَةَ حِينَ يَرَى الْبَيْتَ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، يَرْفَعُ الْحَدِيثَ : كَانَ يُمَسِّكُ عَنْ التَّلْبِيَةِ فِي الْعُمْرَةِ ، إِذَا اسْتَلَمَ الْحَجَرَ ^(٤) . قال التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَرَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ ثَلَاثَ عُمَرٍ ، وَلَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى اسْتَلَمَ الْحَجَرَ ^(٥) . وَلِأَنَّ التَّلْبِيَةَ إِجَابَةٌ إِلَى ^(٦) الْعِبَادَةِ ، وَإِشْعَارٌ لِلْإِقَامَةِ عَلَيْهَا ، وَإِنَّمَا يَتْرُكُهَا إِذَا شَرَعَ فِيمَا يُنَافِيهَا ، وَهُوَ التَّحْلُلُ مِنْهَا ، وَالتَّحْلُلُ يَحْصُلُ بِالطَّوَافِ وَالسَّعْيِ ، فَإِذَا شَرَعَ فِي الطَّوَافِ فَقَدْ أَخَذَ فِي التَّحْلُلِ ، فَيَتَّبِعِي أَنْ يَقْطَعَ التَّلْبِيَةَ ، كَالْحَجِّ إِذَا شَرَعَ فِي رَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، لِحُصُولِ التَّحْلُلِ بِهَا . وَأَمَّا قَبْلَ ذَلِكَ ، فَلَمْ يَشْرَعْ فِيمَا يُنَافِيهَا ، فَلَا مَعْنَى لِقَطْعِهَا . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢) سقط من : أ ، ب ، م .

(٣) عرش مكة : بيوتها القديمة ، وتضم العين .

(٤) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء متى يقطع التلبية فى العمرة ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى . ١٥١ / ٤ .

(٥) فى ب ، م : « عن » .

(٦) أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ١٨٠ .

(٧) فى ب ، م : « على » .

بَابُ صِفَةِ الْحَجِّ

نذكرُ في هذا البابِ صِفَةَ الْحَجِّ ، بعدَ جُلِّ الْمُتَمَتِّعِ مِنْ عُمْرَتِهِ ، ونبدأُ بِذِكْرِ
 حديثِ جابرٍ ^(١) في صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ ، ونَقْصِرُ مِنْهُ عَلَى مَا يَخْتَصُّ بِهَذَا الْبَابِ ،
 وقد ذَكَّرْنَا بَعْضَهُ مُفَرَّقًا فِي الْأَبْوَابِ الْمَاضِيَةِ ، وهو حديثٌ جامعٌ صحيحٌ ، رَوَاهُ
 مُسْلِمٌ ، وأبو دَاوُدَ ، وابنُ مَاجَهَ ، عن جعفرِ بنِ محمدَ ، عن أبيه ، عن جابرٍ ، ذَكَرَ
 الْحَدِيثَ ، قال : فَحَلَّ النَّاسُ كُلُّهُمْ ، وَقَصَرُوا ، إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ
 هَدْيٌ ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ ، تَوَجَّهُوا إِلَى مِنًى ، فَأَهْلَوْا بِالْحَجِّ ، وَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ
 ﷺ إِلَى مِنًى ، فَصَلَّى بِهَا الظُّهَرَ وَالْعَصَرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالْفَجَرَ ، ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا
 حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، وَأَمَرَ بِقُبَيْهٍ مِنْ شَعْرِ ثُضْرُبٍ لَهُ بِنَجْرَةٍ ، فَسَارَ رَسُولُ اللَّهِ
 ﷺ ، وَلَا تَشْكُ قُرَيْشٌ إِلَّا أَنَّهُ وَقَفَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ، كَمَا كَانَتْ قُرَيْشٌ تَصْنَعُ
 / فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَأَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، حَتَّى ^(٢) أَتَى عَرَفَةَ ، فَوَجَدَ الْقُبَّةَ قَدْ ضُرِبَتْ
 لَهُ بِنَجْرَةٍ ، فَتَرَلَّ بِهَا حَتَّى إِذَا زَالَتِ ^(٣) الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقُصَاوَةِ فَرَجَلَتْ لَهُ ، فَأَتَى بَطْنَ
 الْوَادِي ، فَخَطَبَ النَّاسَ ، وَقَالَ : « إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ
 هَذَا ، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا ، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا ، أَلَا إِنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ تَحْتَ
 فِدَمِي مَوْضُوعٌ ، وَدِمَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعَةٌ ، وَإِنَّ أَوَّلَ دِمٍ أَضَعُهُ مِنْ دِمَائِنَا دِمَ ابْنِ
 رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ — كَانَ مُسْتَرْضَعًا فِي بَيْتِي سَعْدٍ ، فَقَتَلْتَهُ هَذَا بَلَدٌ — وَرِيَا الْجَاهِلِيَّةِ
 مَوْضُوعٌ ، وَأَوَّلُ رِيَا أَضَعُ ^(٤) مِنْ رِيَائِنَا » ، رِيَا عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ

ط ٦٧/٤

(١) تقدم تخرجه في صفحة ١٥٦ .

(٢) في ١ ، ب ، م زيادة : « إذا » .

(٣) في صحيح مسلم : « زاعت » .

(٤-٤) سقط من : الأصل ، ١ . وليس في صحيح مسلم : « من » .

كُلُّهُ ، فَأَتَقُوا اللَّهَ فِي النَّسَاءِ ، فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانَةٍ^(٥) ، وَالسَّخْلُ لَكُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ ، وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوطِئَنَّ فُرُشَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُوهُنَّ ، فَإِنْ فَعَلْنَ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِجٍ ، وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكُسُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ ، كِتَابَ اللَّهِ ، وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي ، فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ ؟ » . قَالُوا : نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ ، وَأَدَيْتَ ، وَنُصَحْتَ . فَقَالَ بِإِصْبَعِهِ السَّبَابَةَ يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ ، وَيَنْكُبُهَا^(٦) إِلَى النَّاسِ : « اللَّهُمَّ اشْهَدْ ، اللَّهُمَّ اشْهَدْ » ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ أَذَّنَ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصَرَ ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا ، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ ، فَجَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ الْقَصْوَاءَ إِلَى الصَّخْرَاتِ ، وَجَعَلَ حَبْلَ الْمُشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ قَلِيلًا حَتَّى غَابَ الْقُرْصُ ، وَارْدَفَ أَسَامَةَ خَلْفَهُ ، وَدَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَقَدْ شَتَّى^(٧) لِلْقَصْوَاءِ الزَّمَامَ ، حَتَّى إِنْ رَأَسَهَا لِيُصِيبَ مُورِكَ^(٨) رَحْلِهِ ، وَيَقُولُ بِيَدِهِ الْيَمْنَى : « أَيُّهَا النَّاسُ ، السَّكِينَةُ السَّكِينَةُ » ، كَلَّمَا أَتَى حَبْلًا^(٩) مِنَ الْجِبَالِ أَرْخَى لَهَا قَلِيلًا حَتَّى تُصْنَعُ ، حَتَّى أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ ، فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ ، بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ ، وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا شَيْئًا ، ثُمَّ اضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ ، فَصَلَّى الصُّبْحَ حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ ، بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ ، ثُمَّ رَكِبَ / الْقَصْوَاءَ ، حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، فَدَعَا اللَّهَ وَكَبَّرَهُ وَهَلَّلَهُ وَوَحَّدَهُ ، وَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَسْفَرَ جِدًّا ،

٦٨/٤ و

(٥) في صحيح مسلم : « بأمان » .

(٦) ينكبها : يقلبها ويردها إلى الناس مشيرًا إليهم . وروى : « ينكبها » انظر شرح التورى على صحيح مسلم ١٨٤ / ٨ .

(٧) شتَّى : ضم وضيق .

(٨) مورك الرجل : هو الموضع الذى يبنى الراكب رجله عليه قدام واسطة الرجل إذا مل من الركوب .

(٩) الحبل هنا : التل اللطيف من الرمل الضخم .

فَدَفَعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَأُرْدَفَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ ، وَكَانَ رَجُلًا حَسَنَ الشَّعْرِ ، أَيْضًا ، وَسِيمًا ، فَلَمَّا دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّتَ بِهِ طُعْنٌ يَجْرِي ، فَطَفِقَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ عَلَى وَجْهِ الْفَضْلِ ، (١) فَحَوَّلَ الْفَضْلُ (٢) وَجْهَهُ إِلَى الشَّقِّ الْآخَرِ يَنْظُرُ ، فَحَوَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ مِنَ الشَّقِّ الْآخَرِ عَلَى وَجْهِ الْفَضْلِ ، فَصَرَفَ وَجْهَهُ مِنَ الشَّقِّ الْآخَرِ يَنْظُرُ ، حَتَّى أَتَى بَطْنَ مُحَسِّرٍ ، فَحَرَّكَ قَلِيلًا ، ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى (٣) الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى ، حَتَّى أَتَى الْجَمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ ، فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ (٤) ، رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمُنْحَرِ ، فَحَرَّ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ بَدْنَةً بِيَدِهِ (٥) ، ثُمَّ أُعْطِيَ عَلِيًّا فَحَرَّ مَا غَيْرَ (٦) ، وَأَشْرَكَهُ فِي هَدْيِهِ ، ثُمَّ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدْنَةٍ بِتَضَعَةٍ (٧) فَجُعِلَتْ فِي قَدْرِ ، فَطُبِحَتْ فَأَكَلًا مِنْ لَحْمِهَا وَشَرِبًا مِنْ مَرَقِهَا ، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَأَفَاضَ إِلَى الْبَيْتِ ، فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظَّهَرَ ، فَأَتَى بَنِي عَيْدِ الْمُطَلِّبِ وَهُمْ يَسْتَفُونَ عَلَى زَمَرٍ ، فَقَالَ : « ائْزِعُوا بَنِي عَيْدِ الْمُطَلِّبِ ، فَلَوْلَا أَنْ يَغْلِبَكُمْ النَّاسُ عَلَى سِقَاتِكُمْ لَتَزَعْتُ مَعَكُمْ » . فَنَافِلُوهُ دُلُورًا ، فَشَرِبَ مِنْهُ . قَالَ عَطَاءٌ : كَانَ مَنْزِلُ النَّبِيِّ ﷺ بِمِنَى بِالْخَيْفِ .

٦٣٢ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ ، أَهَلَّ بِالْحَجِّ ، وَمَضَى إِلَى مِنَى)

يَوْمُ التَّرْوِيَةِ : الْيَوْمُ الثَّامِنُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ . سُمِّيَ (١) بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَتَرَوَّوْنَ

(١٠-١١) فِي الْأَصْلِ : ١ : فَصَرَفَ .

(١١) فِي الْأَصْلِ : ٢ : إِلَى .

(١٢) حَصَى الْخَذْفِ : مِثْلُ حَبَّةِ الْبَاقِلَاءِ .

(١٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(١٤) مَا غَيْرَ : مَا بَقِيَ . وَهُوَ تَمَامُ الْمَائَةِ .

(١٥) الْبُضْعَةُ : الْقِطْعَةُ مِنَ اللَّحْمِ .

(١) فِي ب ، م ، ن : يُسَمَّى ، وَمِنْ هَذِهِ اللَّفْظَةِ إِلَى قَوْلِهِ : « لِيَوْمِ عَرَفَةَ » سَقَطَ مِنْ : ١ . نَقْلًا نَظَرُ .

من الماء فيه ، يُعْدُونُهُ لِيَوْمِ عَرَفَةَ . وَقِيلَ : سُمِّيَ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَأَى لَيْلَتَهُ فِي الْمَنَامِ ذَبَحَ ابْنَهُ ، فَأَصْبَحَ يَرَوِي فِي نَفْسِهِ أَهْوَ حُلُمٍ أَمْ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ؟ فَسُمِّيَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ ، فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ عَرَفَةَ رَأَى ذَلِكَ أَيْضًا ، فَعَرَفَ أَنَّهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ، فَسُمِّيَ يَوْمُ عَرَفَةَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَالْمُسْتَحَبُّ لِمَنْ كَانَ بِمَكَّةَ حَلَالًا مِنَ الْمُتَمَتِّعِينَ الَّذِينَ حَلُّوا مِنْ عُمْرَتِهِمْ^(٢) ، أَوْ مَنْ كَانَ مُقِيمًا بِمَكَّةَ مِنْ أَهْلِهَا ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ ، أَنْ يُحْرِمُوا يَوْمَ التَّرْوِيَةِ / حِينَ يَتَوَجَّهُونَ إِلَى مِثَى . وَهَذَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَإِسْحَاقُ . وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ لِأَهْلِ مَكَّةَ : مَا لَكُمْ يَقْدُمُ النَّاسُ عَلَيْكُمْ شُعْنًا ! إِذَا رَأَيْتُمْ الْهِلَالَ فَأَهْلُوا بِالْحَجِّ . وَهَذَا مَذْهَبُ ابْنِ الزُّبَيْرِ . وَقَالَ مَالِكٌ : مَنْ كَانَ بِمَكَّةَ ، فَأَحَبُّ^(٣) أَنْ يُهْلَ مِنَ الْمَسْجِدِ لِهِلَالِ ذِي الْحِجَّةِ . وَلَنَا ، قَوْلُ جَابِرٍ : فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ تَوَجَّهُوا إِلَى مِثَى ، فَأَهْلُوا بِالْحَجِّ . وَفِي لَفْظٍ عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ ، لَمَّا حَلَلْنَا ، أَنْ نَحْرِمَ إِذَا تَوَجَّهْنَا إِلَى مِثَى ، فَأَهْلَلْنَا مِنَ الْأَبْطَحِ ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ ، [وَ (٤)] جَعَلْنَا مَكَّةَ بِظَهْرِ ، أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٥) . وَعَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ ، أَنَّهُ قَالَ لِعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : رَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ ، أَهْلَ النَّاسَ وَلَمْ تُهْلَ أَنْتَ ، حَتَّى يَكُونَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : أَمَّا الْإِهْلَالُ ، فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُهْلُ حَتَّى تَتَبِعَتْ بِهِ رَاحِلَتَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٦) . وَلَأَنَّهُ مِيقَاتُ

ط ٦٨/٤

(٢) فِي الْأَصْلِ : وَ عُمْرِهِمْ .

(٣) أَيْ : أَحَبُّ إِلَيَّ .

(٤) مِنْ صَحِيحِ مُسْلِمٍ .

(٥) فِي : بِابِ بَيَانِ وَجْهِهِ الْإِحْرَامِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٨٨٢ ، ٨٨٥ .

كَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بِابِ الْإِهْلَالِ مِنَ الْبَطْحَاءِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

٢ / ١٩٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ٣١٨ ، ٣٧٨ .

(٦) تَقْدِيمُ تَفْرِيغِهِ فِي صَفْحَةِ ٨١ ، وَهُوَ هَذَا اللَّفْظُ عِنْدَ مُسْلِمٍ .

لِلْإِحْرَامِ ، فَاسْتَوَى فِيهِ أَهْلُ مَكَّةَ وَغَيْرُهُمْ ، كِمِيقَاتِ الْمَكَانِ . وَإِنْ أُحْرِمَ قَبْلَ ذَلِكَ ، كَانَ جَائِزًا .

فصل : ومن حيثُ أُحْرِمَ مِنْ مَكَّةَ جَازَ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَوَاقِيتِ : « حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يَهْلُونَ مِنْهَا » ^(٧) . وَإِنْ أُحْرِمَ خَارِجًا مِنْهَا مِنَ الْحَرَمِ جَازَ ؛ لِقَوْلِ جَابِرٍ : فَأَهْلَلْنَا مِنَ الْأَبْطَحِ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَفْعَلَ عِنْدَ إِحْرَامِهِ هَذَا مَا يَفْعَلُهُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ ، مِنَ الْغُسْلِ وَالتَّنْظِيفِ ، وَيَتَجَرَّدُ عَنْ ^(٨) الْمَخِيطِ ، وَيَطُوفُ سَبْعًا ، وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ يُحْرِمُ عَقِيْبَهُمَا . وَمِمَّنْ اسْتَحَبَّ ذَلِكَ عَطَاءٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُثَنِّرِ . وَلَا يُسْنَنُ أَنْ يَطُوفَ بَعْدَ إِحْرَامِهِ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَا أَرَى لِأَهْلِ مَكَّةَ أَنْ يَطُوفُوا بَعْدَ أَنْ يُحْرِمُوا بِالْحَجِّ ، وَلَا أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، حَتَّى يَرْجِعُوا . وَهَذَا مَذْهَبُ عَطَاءٍ ، وَمَالِكٍ ، وَإِسْحَاقَ . وَإِنْ طَافَ بَعْدَ إِحْرَامِهِ ، ثُمَّ سَعَى ، لَمْ يُجْزِئْهُ عَنِ السَّعْيِ الْوَاجِبِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يُجْزِئُهُ . وَقَعْلَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ ، وَأُجَازُهُ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَابْنُ الْمُثَنِّرِ ؛ لِأَنَّهُ سَعَى فِي الْحَجِّ مَرَّةً ، فَأَجْزَأَهُ ، كَمَا لَوْ سَعَى بَعْدَ رُجُوعِهِ مِنْ مَنَى . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَهْلُوا بِالْحَجِّ إِذَا خَرَجُوا إِلَى مَنَى . / وَقَالَتْ عَائِشَةُ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَطَافَ الَّذِينَ أَهْلُوا بِعُمْرَةٍ بِالْبَيْتِ ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ حَلُّوا ، ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَنَى لِحَجَّتِهِمْ ^(٩) . وَلَوْ شَرَعَ لَهُمُ الطَّوُافُ قَبْلَ الْخُرُوجِ ، لَمْ يَتَّفِقُوا عَلَى تَرْكِهِ .

٦٩/٤

(٧) تقدم تخريجه في صفحة ٥٦ .

(٨) في الأصل : « مِنْ » .

(٩) سقط من : الأصل .

وتقدم تخرجه الحديث في صفحة ٢٤٢ .

٦٣٣ - مسألة ؛ قال : (وَمَضَى إِلَى مَنَى ، فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ إِنْ أُمِكَتْ ؛ لِأَنَّهُ رُويَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ صَلَّى بِمَنَى خَمْسَ صَلَوَاتٍ)

وجُمِلَتْ ذلك ، أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ أَنْ يَخْرُجَ مُخْرِمًا مِنْ مَكَّةَ يَوْمَ التَّوْبَةِ ، فَيُصَلِّيَ الظُّهْرَ بِمَنَى ، ثُمَّ يُقِيمَ حَتَّى يُصَلِّيَ بِهَا الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ ، وَيَبِيتَ بِهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ . كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ ^(١) ، وَهَذَا قَوْلُ سَفِيَّانَ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا . وَلَيْسَ ذَلِكَ وَاجِبًا فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَلَا أَحْفَظُ عَنْ غَيْرِهِمْ خِلَافَهُمْ . وَتَخَلَّفَتْ عَائِشَةُ لَيْلَةَ التَّوْبَةِ حَتَّى ذَهَبَ ثُلَاثُ اللَّيْلِ ، وَصَلَّى ابْنُ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ .

فصل : فَإِنْ صَادَفَ يَوْمُ التَّوْبَةِ يَوْمَ جُمُعَةٍ ، فَمَنْ أَقَامَ بِمَكَّةَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ ، ^(٢) مِمَّنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ ، لَمْ يَخْرُجْ حَتَّى يُصَلِّيَهَا ؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ فَرَضٌ ، وَالْخُرُوجُ إِلَى مَنَى فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ غَيْرُ فَرَضٍ . فَأَمَّا قَبْلَ الزَّوَالِ ، فَإِنْ شَاءَ خَرَجَ ، وَإِنْ شَاءَ أَقَامَ حَتَّى يُصَلِّيَ ، فَقَدْ رُويَ أَنَّ ذَلِكَ وَافَقَ أَيَّامَ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، فَخَرَجَ إِلَى مَنَى . وَقَالَ عَطَاءٌ : كُلُّ مَنْ أَذْرَكَتْ يَصْنَعُونَهُ ، أَذْرَكَتْهُمْ يُجْمَعُ بِمَكَّةَ إِمَامُهُمْ وَيَخْطُبُ ، وَمَرَّةً لَا يُجْمَعُ وَلَا يَخْطُبُ . فَعَلَى هَذَا إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ ، أَمَرَ بَعْضَ مَنْ تَخَلَّفَ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ الْجُمُعَةَ . وَقَالَ أَحْمَدُ : إِذَا كَانَ إِلَى مَكَّةَ بِمَكَّةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، يُجْمَعُ بِهِمْ . قِيلَ لَهُ : يَرْكَبُ مِنْ مَنَى ، فَيَجِيءُ إِلَى مَكَّةَ ، فَيُجْمَعُ بِهِمْ ؟ قَالَ : لَا ، إِذَا كَانَ هُوَ بَعْدَ بِمَكَّةَ .

٦٣٤ - مسألة ؛ قال : (فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، دَفَعَ إِلَى عَرَفَةَ ، فَأَقَامَ بِهَا حَتَّى يُصَلِّيَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ ، بِإِقَامَةِ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، وَإِنْ أَذُنَ فَلَا بَأْسَ ، وَإِنْ فَاتَتْهُ مَعَ الْإِمَامِ صَلَاتِي فِي رَحْلِهِ)

وجُمِلَتْ ذلك أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى الْمَوْقِفِ مِنْ مَنَى إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ

(١) أى الطويل ، وتقدم تخريجه في صفحة ١٥٦ .

(٢-٢) سقط من : الأصل .

يَوْمَ عَرَفَةَ ، فَيُقِيمُ بَنِمِرَةَ ، وَإِنْ شَاءَ بِعَرَفَةَ ، حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ ، ثُمَّ يَخْطُبُ الْإِمَامُ خُطْبَةً ، يُعَلِّمُ النَّاسَ فِيهَا مَنَاسِكَهُمْ ، مِنْ مَوْضِعِ / الْوُقُوفِ وَوَقْتِهِ ، وَالذَّفْعِ مِنْ عَرَفَاتٍ ، وَمَسِيرِهِمْ بِمُزْدَلِفَةَ ، وَأَخِذَ الْحَصَى لِرَمْيِ الْجِمَارِ ؛ لَمَّا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ ^(١) ، ثُمَّ يَأْمُرُ بِالْأَذَانِ ، فَيُنْزِلُ فَيُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ ، يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا ، وَيُقِيمُ لِكُلِّ صَلَاةٍ إِقَامَةً . وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ : يُؤَذِّنُ الْمُؤَذِّنُ إِذَا صَعِدَ الْإِمَامُ الْمِنْبَرَ فَجَلَسَ ، فَإِذَا فَرَغَ الْمُؤَذِّنُ ، قَامَ الْإِمَامُ فَخَطَبَ . وَقِيلَ : يُؤَذِّنُ فِي آخِرِ خُطْبَةِ الْإِمَامِ . وَحَدِيثُ جَابِرٍ يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ أَذَّنَ بَعْدَ فَرَاعِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ خُطْبَتِهِ . وَكَيْفَمَا فَعَلَ فَحَسَنٌ . وَقَوْلُهُ : « وَإِنْ أَذَّنَ فَلَا بَأْسَ » . كَأَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يُؤَذِّنَ لِلأُولَى أَوْ لَا يُؤَذِّنَ . وَكَذَا قَالَ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَرْوِيٍّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَالْأَذَانُ أُولَى . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ مَالِكٌ : يُؤَذِّنُ لِكُلِّ صَلَاةٍ . وَاتَّبَاعُ مَا جَاءَ فِي السُّنَّةِ أُولَى ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُوَافِقٌ لِلْقِيَاسِ ، كَمَا فِي سَائِرِ الْمَجْمُوعَاتِ وَالْفَوَائِثِ . وَقَوْلُ الْجَرَقِيِّ : « فَإِنْ فَاتَهُ مَعَ الْإِمَامِ صَلَاتِي فِي رَحْلِهِ » . يَعْْنِي أَنَّ الْمُتَفَرِّدَ ^(٢) يَجْمَعُ كَمَا يَجْمَعُ مَعَ الْإِمَامِ ، فَعَلَهُ ابْنُ عَمَرَ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَصَاحِبَا أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ التَّحِيصِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَجْمَعُ إِلَّا مَعَ الْإِمَامِ ؛ ^(٣) لِأَنَّ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَقْتًا مَحْدُودًا ، وَإِنَّمَا تُرِكَ ذَلِكَ فِي الْجَمْعِ مَعَ الْإِمَامِ ^(٤) ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ إِمَامًا ، رَجَعْنَا إِلَى الْأَصْلِ . وَلَنَا ، أَنَّ ابْنَ عَمَرَ كَانَ إِذَا فَاتَهُ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، مَعَ الْإِمَامِ بِعَرَفَةَ ، جَمَعَ بَيْنَهُمَا مُتَفَرِّدًا . وَلِأَنَّ كُلَّ جَمْعٍ جَائِزٌ مَعَ الْإِمَامِ جَائِزٌ مُتَفَرِّدًا ، كَالْجَمْعِ بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ بِجَمْعٍ ^(٥) . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّمَا جَائِزُ الْجَمْعِ فِي الْجَمَاعَةِ . لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ سَلَّمُوا أَنَّ الْإِمَامَ يَجْمَعُ وَإِنْ كَانَ مُتَفَرِّدًا .

(١) تقدم تخریج الحديث في صفحة ١٥٦ .

(٢) في ١ ، ب ، م : ه الفرع .

(٣-٣) سقط من : ب ، م .

(٤) جمع : المزدلفة .

فصل : والسنة تعجيل الصلاة حين تزول الشمس ، وأن يقصر الخطبة ، ثم يروح إلى الموقف ؛ لما روى سالم ، أنه قال للحجاج^(٥) : يوم عرفة : إن كنت تريد أن تصيب السنة ، فقصر الخطبة ، وعجل الصلاة . فقال ابن عمر : صدق . رواه البخاري^(٦) . ولأن تطويل ذلك يمنع الرواح إلى الموقف في أول وقت الزوال ، والسنة التعجيل في ذلك ، فقد روى سالم^(٧) ، أن الحجاج أرسل إلى ابن عمر : / آية ساعة كان رسول الله ﷺ يروح في هذا اليوم ؟ فقال : إذا كان ذلك رخصاً . فلما أراد ابن عمر أن يروح ، قال : أزعجت الشمس ؟ قالوا : لم نزع . فلما قالوا : قد زاعت . ارتحل . رواه أبو داود^(٨) . وقال ابن عمر : غدا رسول الله ﷺ من منى حين صلى الصبح ، صبيحة يوم عرفة ، حتى أتى عرفة ، فنزل بمنى ، حتى إذا كان عند صلاة الظهر ، راح رسول الله ﷺ مهجراً ، فجمع بين الظهر والعصر ، ثم خطب الناس ، ثم راح فوقف على الموقف من عرفة^(٩) . وقد ذكرنا حديث جابر في هذا . قال ابن عبد البر : هذا كله لا خلاف فيه بين علماء المسلمين .

فصل : ويجوز الجمع لكل من^(١٠) بعرفة ، من مكى وغيره ، قال ابن المنذر :

(٥) في ب ، م : « للحاج » . خطأ .

(٦) في : باب التهجر بالروح يوم عرفة ، و : باب الجمع بين الصلاتين بعرفة ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ١٩٨ ، ١٩٩ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب قصر الخطبة بعرفة ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ٢٠٤ .

(٧) الذي في سنن أبي داود وابن ماجه ، أن راوى الحديث عن ابن عمر هو سعيد بن حسان .

(٨) في : باب الرواح إلى عرفة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٤٥ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب المنزلة بعرفة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٠١ .

(٩) أخرجه أبو داود ، في : باب الخروج إلى عرفة ، من كتاب الحج . سنن أبي داود ١ / ٤٤٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٢٩ .

(١٠) في ب ، م زيادة : « كان » .

أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِعَرَفَةٍ ، وَكَذَلِكَ مَنْ صَلَّى
 مَعَ الْإِمَامِ . وَذَكَرَ أَصْحَابُنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ إِلَّا لِمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَطَنِهِ سِتَّةَ عَشَرَ
 فَرَسًا ، إِلَّا حَاقًا لَهُ بِالْقَصْرِ . وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ ، فَجَمَعَ مَعَهُ
 مَنْ حَضَرَهُ مِنَ الْمَكِّيِّينَ وَغَيْرِهِمْ ، وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِتَرْكِ الْجَمْعِ ، كَمَا أَمَرَهُمْ بِتَرْكِ الْقَصْرِ
 حِينَ قَالَ : « أَتَمُّوا ، فَإِنَّا سَفَرٌ » ^(١١) . وَلَوْ حُرِّمَ الْجَمْعُ لَبَيَّنَهُ لَهُمْ ، إِذْ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ
 الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ ، وَلَا يُغَيِّرُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْخَطَأِ . وَقَدْ كَانَ عُمَانُ يُنْمِ
 الصَّلَاةَ ؛ لِأَنَّهُ اتَّخَذَ أَهْلًا ، وَلَمْ يَتْرِكِ الْجَمْعَ . ^(١٢) وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ ^(١٣) . قَالَ ابْنُ
 أَبِي مُلَيْكَةَ : وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يُعَلِّمُنَا الْمَنَاسِكَ . فَذَكَرَ أَنَّهُ قَالَ : إِذَا أَفَاضَ ، فَلَا
 صَلَاةَ إِلَّا بِجَمْعٍ . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ . وَكَانَ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْيَ مَكَّةَ ، فَخَرَجَ
 فَجَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ . وَلَمْ يَتْلُفْنَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ خِلَافَ فِي الْجَمْعِ بِعَرَفَةٍ
 وَمُزْدَلِفَةٍ ، بَلْ وَافَقَ عَلَيْهِ مَنْ لَا يَرَى الْجَمْعَ فِي غَيْرِهِ ، وَالْحَقُّ فِيمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ ،
 فَلَا يُعْرَجُ ^(١٤) عَلَى غَيْرِهِ .

فصل : فَأَمَّا قَصْرُ الصَّلَاةِ ، فَلَا يَجُوزُ لِأَهْلِ مَكَّةَ . وَهَذَا قَالَ عَطَاءٌ ، وَمُجَاهِدٌ ،
 وَالثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ جُرَيْجٍ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَيَحْيَى الْقَطَّانُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ،
 وَابْنُ الْمُثَنِّ . وَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَسَالِمٌ ، وَمَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ : لَهُمُ الْقَصْرُ ؛
 لِأَنَّ لَهُمُ الْجَمْعَ ، فَكَانَ لَهُمُ الْقَصْرُ كَغَيْرِهِمْ . وَلَنَا ، أَنَّهُمْ فِي غَيْرِ سَفَرٍ بَعِيدٍ ، فَلَمْ
 يَجْزُ لَهُمُ الْقَصْرُ / كَغَيْرِهِمْ مِنْ فِي ^(١٥) عَرَفَةٍ وَمُزْدَلِفَةٍ ، قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : فَرَجُلٌ أَقَامَ
 بِمَكَّةَ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْحَجِّ ؟ قَالَ : إِنْ كَانَ لَا يُرِيدُ أَنْ يُقِيمَ بِمَكَّةَ إِذَا رَجَعَ صَلَّى ثُمَّ
 رَكَعَتَيْنِ . وَذَكَرَ فِعْلُ ابْنِ عَمَرَ . قَالَ : لِأَنَّ خُرُوجَهُ إِلَى مِنًى وَعَرَفَةَ أَيْدَاءَ سَفَرٍ ، فَإِنْ

ط ٧٠ / ٤

(١١) تقدم تخريجه في ٢ / ٢٨٦ .

(١٢-١٣) في ب ، م ؛ وروى نحو ذلك عن ابن الزبير .

(١٣) في الأصل : « تعرج » .

(١٤) سقط من : ب ، م .

عَزَمَ عَلَى أَنْ يَرْجِعَ ، فَيُقِيمَ بِمَكَّةَ ، أَلَمْ يَمْنَى وَعَرَفَةَ .

٦٣٥ - مسألة ؛ قال : (ثُمَّ يَصِيرُ إِلَى مَوْقِفِ عَرَفَةَ عِنْدَ الْجَبَلِ ، وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ ، وَيَرْفَعُ عَنْ بَطْنِ عُرْتَةَ ، فَإِنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ الْوُقُوفُ فِيهِ)

يعنى إذا صَلَّى الصَّلَاتَيْنِ ، صَارَ إِلَى الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَغْتَسِلَ لِلْوُقُوفِ ، كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَفْعَلُهُ ، وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ . وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ؛ لِأَنَّهَا مَجْمَعٌ ^(١) لِلنَّاسِ ، فَاسْتَحَبَّ الْأَغْتِسَالُ لَهَا ، كَالْعِيدِ وَالْجُمُعَةِ . وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « قَدْ وَقَفْتُ هَهُنَا ، وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ ^(٢) . وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ شَيْبَانَ ، قَالَ : أَنَا ابْنُ مَرْبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ ، وَنَحْنُ بِعَرَفَةَ فِي مَكَانٍ يُبَاعِدُهُ عَمْرُو ^(٣) عَنْ الْإِمَامِ ، فَقَالَ : إِنِّي رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْكُمْ ، يَقُولُ : « كُونُوا عَلَى مَشَاعِرِكُمْ ، فَإِنَّكُمْ عَلَى لُزْبٍ مِنْ لُزْبِ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ » ^(٤) . وَحَدَّثَ عَرَفَةَ مِنَ الْجَبَلِ الْمُشْرِفِ

(١) فِي الْأَصْلِ : « أَجْمَعَ » .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ صِفَةِ حُجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَ : بَابِ الصَّلَاةِ بِمَجْمَعٍ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٤٤٣ ، ٤٤٩ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْمَوْقِفِ بِعَرَفَاتٍ ، وَبَابِ الذَّبْحِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١ / ١٠٠١ ، ١٠١٣ .

كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ أَنَّ عَرَفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٨٩٣ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ أَنَّ عَرَفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤ / ١١٩ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ عَرَفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢ / ٥٧ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَالْمَزْدَلِقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . الْمُوطَأُ ١ / ٣٨٨ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١ / ٧٢ ، ٧٦ ، ٨١ ، ١٥٧ ، ٣ / ٣٢١ ، ٣٢٦ ، ٤ / ٨٢ .

(٣) فِي ب ، م : « عَمْرُو » . وَهُوَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صِفْوَانَ ، الَّذِي رَوَى الْحَدِيثَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ شَيْبَانَ . (٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَوْضِعِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٤٤٦ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ وَالدَّعَاءِ بِهَا ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤ / ١١٤ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْمَوْقِفِ بِعَرَفَاتٍ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٢ / ١٠٠١ ، ١٠٠٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤ / ١٣٧ .

على عُرَّة^(٥) إلى الجبال المُقَابِلَة له إلى ما يلى حَوَائِطُ بَنِي غَامِرٍ . وليس وَادِي عُرَّةَ من المَوْقِف ، ولا يُجْزئُهُ الوُقُوفُ فيه . قال ابنُ عبدِ البرِّ : أَجْمَعَ الفُقَهَاءُ^(٦) على أَنَّ مَنْ وَقَفَ بِهِ لَا يُجْزئُهُ . وَحُكِيَ عن مَالِكٍ ، أَنَّهُ يُهْرِيقُ دَمًا ، وَحُجَّةُ ثَامٍ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « كُلُّ عَرَفَةَ مَوْقِفٌ ، وَارْفَعُوا عَنْ بَطْنِ عُرَّةَ » . رَوَاهُ ابنُ مَاجَهَ^(٧) . ولأنَّهُ لم يَقِفْ بِعَرَفَةَ ، فلم يُجْزئُهُ ، كما لو وَقَفَ بِمُزْدَلِفَةَ . والمُسْتَحَبُّ أَنْ يَقِفَ عِنْدَ الصَّخْرَاتِ وَجِبَلِ الرَّحْمَةِ ، وَيَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ ؛ لما جَاءَ في حَدِيثِ جَابِرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ بَطْنَ نَاقِهِ الْقَصْوَاءَ إِلَى الصَّخْرَاتِ ، وَجَعَلَ حَبْلَ الْمُشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ^(٨) .

فصل : والأَفْضَلُ ، أَنْ يَقِفَ رَاكِبًا على بَعِيرِهِ ، كما فعل النَّبِيُّ ﷺ ، فَإِنَّ ذَلِكَ أَعُوذٌ لَهُ على الدُّعَاءِ . قال أَحْمَدُ ، حين سُئِلَ عن الوُقُوفِ رَاكِبًا ، فقال : النَّبِيُّ ﷺ / وَقَفَ على رَاحِلَتِهِ . وقيل : الرَّاجِلُ أَفْضَلُ ؛ لَأَنَّهُ أَخَفُّ على الرَّاحِلَةِ . وَيَحْتَمِلُ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمَا^(٩) .

فصل : والوُقُوفُ رُكْنٌ ، لَا يَتِمُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ ، إجماعًا . وقد رَوَى الثَّوْرِيُّ ، عن بُكَيْرِ بنِ عَطَاءٍ اللَّيْثِيُّ ، عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ يَعْمَرَ^(١٠) الدَّيْلِيُّ ، قال : أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِعَرَفَةَ ، فجاءه نَفَرٌ من أَهْلِ نَجْدٍ ، فقالوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ الْحَجُّ ؟ قال : « الْحَجُّ عَرَفَةُ ، فَمَنْ جَاءَ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ لَيْلَةَ جَمْعٍ فَقَدْ تَمَّ

(٥) بطن عرنة : وادٍ بإزاء عرفات .

(٦) في ب ، م : « العلماء » .

(٧) في : باب الموقف بعرفات ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٠٢/٢ . وفيه : « بطن عرفة » .

كما أخرجه الإمام مالك ، في : باب الوقوف بعرفة والمزدلفة ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٨٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٨٢ .

(٨) تقدم تخریج حديث جابر ، في صفحة ١٥٦ .

(٩) سقط من : الأصل .

(١٠) في النسخ : « نعم » خطأ .

حَجُّهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ ^(١١) . قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى : مَا أَرَوِي لِلثَّوْرِيِّ حَدِيثًا أَشْرَفَ مِنْهُ .

٦٣٦ - مسألة ؛ قال : (قَيْكَبُرُ ، وَيُهْلَلُ ، وَيَجْتَهِدُ فِي الدُّعَاءِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ)

يُسْتَحَبُّ الْإِكْتَارُ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَالِدُّعَاءِ يَوْمَ عَرَفَةَ ؛ فَإِنَّهُ يَوْمٌ تُرْجَى فِيهِ الْإِجَابَةُ ، وَلِذَلِكَ أَحَبُّنَا لَهُ الْفِطْرُ يَوْمَئِذٍ ، لِيَتَقَوَّى عَلَى الدُّعَاءِ ، مَعَ أَنَّ صَوْمَهُ بغير عَرَفَةَ يَعْدَلُ سَنَتَيْنِ . وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ ، فِي « سُنَنِهِ » ^(١٢) ، قَالَ : قَالَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ ^(١٣) أَنْ يُعْتَقَ اللَّهُ فِيهِ عَبْدًا مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ ، فَإِنَّهُ لَيَذْنُو عَزَّ وَجَلَّ ، ثُمَّ يَبْأِيهِ بِكُمْ الْمَلَائِكَةُ ، فَيَقُولُ : مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ ؟ » ^(١٤) . (رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١٥)) . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْعُوَ بِالْمَأْثُورِ مِنَ الْأَذْيَةِ ، مِثْلَ مَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَكْثَرُ دُعَاءِ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي ، وَدُعَائِي عَشِيَّةَ عَرَفَةَ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، يُحْيِي وَيُمِيتُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » ^(١٦) . وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍ يَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ ،

(١١) أخرجه أبو داود ، في : باب من لم يدرك عرفة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٥١ ، ٤٥٢ .
وابن ماجه ، في : باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٠٣ .
كما أخرجه الترمذی ، في : باب تفسير سورة البقرة . آية ﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِمَّ عَلَيْهِ ... ﴾ ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذی ١١ / ٩٩ . والدارمی ، في : باب بما يتم الحج ، من كتاب المناسك . سنن الدارمی ٢ / ٥٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٣٠٩ ، ٣٥٥ .

(١٢) في : باب الدعاء بعرفة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٠٣ .

(٢٢) تكملة من : سنن ابن ماجه ، وصحيح مسلم ، وسنن النسائي .

(٣-٣) سقط من : ١ .

وأخرجه مسلم ، في : باب في فضل الحج والعمرة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٨٣ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب ما ذكر في يوم عرفة ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ٢٠٢ .

(٤) أخرجه البيهقي ، في : باب أفضل الدعاء ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ١١٧ .

اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَ لِلَّهِ الْحَمْدُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ
 الْحَمْدُ ، اللَّهُمَّ اهْدِنِي بِالْهُدَى ، وَفِنِي بِالتَّقْوَى ، وَاعْفِرْ لِي فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى .
 وَيُرَدُّ يَدِيهِ ، وَيَسْكُتُ بِقَدْرٍ^(٥) مَا كَانَ إِنْسَانٌ قَارِئًا فَاتِحَةَ الْكِتَابِ ، ثُمَّ يَعُودُ فَيَرْفَعُ
 يَدَيْهِ ، وَيَقُولُ مِثْلَ ذَلِكَ . وَلَمْ يَزَلْ يَفْعَلْ مِثْلَ ذَلِكَ حَتَّى أَفَاضَ . وَسُئِلَ سُفْيَانُ بْنُ
 عُيَيْنَةَ عَنْ أَفْضَلِ الدُّعَاءِ يَوْمَ عَرَفَةَ ؟ فَقَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ
 الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . فَقِيلَ لَهُ : هَذَا ثَنَاءٌ ، وَلَيْسَ بِدُعَاءٍ .
 فَقَالَ : أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَ الشَّاعِرِ^(٦) :

أَذْكُرُ حَاجَتِي ، أَمْ قَدْ كَفَانِي حَيَاؤُكَ ؟ إِنَّ شَيْمَتَكَ الْحَيَاءُ
 إِذَا أَثْنَى عَلَيْكَ الْمَرْءُ يَوْمًا كَفَّاهُ مِنْ تَعَرُّضِهِ الثَّنَاءُ

/ وَرَوَى أَنْ^(٧) مِنْ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَةَ : « اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَرَى مَكَانِي ، وَتَسْمَعُ
 كَلَامِي ، وَتَعْلَمُ^(٨) سِرِّي وَعَلَانِيَتِي ، وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِي ، أَنَا الْبَائِسُ
 الْفَقِيرُ ، الْمُسْتَغِيثُ الْمُسْتَجِيرُ ، الْوَجَلُ الْمُشْفِقُ ، الْمُفِرُّ الْمُعْتَرِفُ بِذَنْبِهِ ، أَسْأَلُكَ
 مَسْأَلَةَ الْمِسْكِينِ ، وَأَبْتَهِلُ إِلَيْكَ ابْتِهَالَ الْمُذْنِبِ الدَّلِيلِ ، وَأُدْعُوكَ دُعَاءَ الْخَائِفِ
 الضَّرِيرِ ، مِنْ خَشَعَتْ لَكَ رَقَبَتُهُ ، وَذَلَّ لَكَ جَسَدُهُ ، وَفَاضَتْ لَكَ عَيْنُهُ ، وَرَغِمَ^(٩)
 لَكَ أَنْفُهُ^(١٠) . وَرَوَيْنَا عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا ، وَهُوَ
 مُسْتَلْقٍ بِعَرَفَةَ ، يَقُولُ : إِلَهِي مَنْ أُولَى بِالزَّلِيلِ وَالتَّقْصِيرِ^(١١) مِنِّي وَقَدْ خَلَقْتَنِي
 ضَعِيفًا ، وَمَنْ أُولَى بِالْعَفْوِ عَنِّي مِنْكَ ، وَعِلْمُكَ فِي سَابِقٍ ، وَأَمْرُكَ لِي مُحِيطٌ ، أَطْعَمْتَكَ
 بِإِذْنِكَ وَالْمَنَّةَ لَكَ ، وَعَصَيْتُكَ بِعِلْمِكَ وَالْحُجَّةَ لَكَ ، فَأَسْأَلُكَ بِوُجُوبِ حُجَّتِكَ وَانْقِطَاعِ

(٥) في ١ ، ب ، م ، د كقدر .

(٦) هو أُمِيَّة بن أَبِي الصَّلْتِ مِنْ قَصِيدَةِ يَمْلَحُ بِهَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَدْعَانَ . وَالبَيْتَانِ فِي : الْإِسْتِشْقَاقِ ١٤٣ ، وَالْأَغَانِي
 ٨ / ٣٢٨ ، وَالْأَوَّلُ فِي : طَبَقَاتِ فَحُولِ الشُّعْرَاءِ ١ / ٢٦٥ .

(٧) سقط من : ب ، م .

(٨) فِي الْأَصْلِ : « وَتَسْمَعُ » .

(٩) رَغِمَ : مَثَلَةُ الْغَيْنِ : ذَلَّ .

(١٠) أَوْرَدَهُ الْهَيْثَمِيُّ ، فِي : بَابِ الْخُرُوجِ إِلَى مَنْى وَعَرَفَةَ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . جَمَعَ الزَّوَائِدَ ٣ / ٢٥٢ . وَعَزَاهُ إِلَى
 الطَّبْرَانِيِّ فِي الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ .

(١١) فِي الْأَصْلِ : « وَبِالتَّقْصِيرِ » .

حُجَّتِي ، وَبَفَقْرِي إِلَيْكَ وَغَنَّاكَ عَنِّي ، أَنْ تَغْفِرَ لِي وَتَرْحَمَنِي ، إِلَهِي لَمْ أَحْسِنْ حَتَّى
أَعْطَيْتَنِي ، وَلَمْ أُسِئْ ، حَتَّى قَضَيْتَ عَلَيَّ ، اللَّهُمَّ أَطْعَمَكَ يَنْعَمَتِكَ فِي أَحَبِّ الْأَشْيَاءِ
إِلَيْكَ ، شَهَادَةَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَلَمْ أُغْصِكَ فِي أَبْغَضِ الْأَشْيَاءِ إِلَيْكَ ، الشَّرِّكَ
بِكَ ، فَاغْفِرْ لِي مَا بَيْنَهُمَا ، اللَّهُمَّ أَتَتْ أَنْسُ الْمُؤَسِّسِينَ لِأَوْلِيَائِكَ ، وَأَقْرَبُهُمْ بِالْكِفَايَةِ
مِنَ الْمُتَوَكِّلِينَ عَلَيْكَ ، تُشَاهِدُهُمْ فِي ضَمَائِرِهِمْ ، وَتَطْلُعُ عَلَى سَرَائِرِهِمْ ، وَسِرِّي
اللَّهُمَّ لَكَ مَكْشُوفٌ ، وَأَنَا إِلَيْكَ مَلْهُوفٌ ، إِذَا أَوْحَشْتَنِي الْغُرْبَةَ آتَسْنِي ذِكْرَكَ ،
وَإِذَا أَصْمَتَ ^(١٢) عَلَى الْهُمُومِ لَجَأْتُ إِلَيْكَ ، اسْتِجَارَةً بِكَ ، عَلِمًا بِأَنْ أَرْمَةَ الْأُمُورِ
بِيَدِكَ ، وَمَصْدَرَهَا عَنْ قَضَائِكَ . وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَرَبِيُّ ، يَقُولُ : اللَّهُمَّ
قَدْ آوَيْتَنِي مِنْ ضَنْأَيَ ، وَبَصَرْتَنِي مِنْ عَمَائِ ، وَأَنْقَذْتَنِي ^(١٣) مِنْ جَهْلِي وَجَفَائِ ،
أَسْأَلُكَ مَا يَتِمُّ بِهِ فَوْزِي ، وَمَا أُؤَمِّلُ فِي عَاجِلِ دُنْيَايَ وَدِينِي ، وَمَأْمُولِ أَجَلِي
وَمَعَادِي ، ثُمَّ مَا لَا أَبْلُغُ أَدَاءَ شُكْرِهِ ، وَلَا أَنْالُ إِحْصَاءَهُ وَذِكْرَهُ ، إِلَّا بِتَوْفِيقِكَ
وَالْإِهَامِكِ ، أَنْ هَيَّجَتْ قَلْبِي الْقَاسِي ، عَلَى الشُّخُوصِ إِلَى حَرَمِكَ ، وَقَوَّيْتُ
أَرْكَانِي الضَّعِيفَةَ لِرِيَاةِ عَتِيقِ بَيْتِكَ ، وَنَقَلْتُ بَدَنِي ، لِإِشْهَادِي مَوَاقِفِ حَرَمِكَ ،
اِقْتِدَاءً بِسُنَّةِ خَلِيلِكَ ، وَاحْتِدَاءً عَلَى مِثَالِ رَسُولِكَ ، وَاتِّبَاعًا لِأَثَارِ خَيْرَتِكَ وَأَنْبِيَائِكَ
وَأَصْفِيَائِكَ ^(١٤) ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ ، وَأَدْعُوكَ فِي مَوَاقِفِ الْأَنْبِيَاءِ ، عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ،
وَمَنَاسِكَ السُّعَدَاءِ ، وَمَشَاهِدِ ^(١٥) / الشُّهَدَاءِ ، دُعَاءَ مَنْ أُنَاكَ لِرَحْمَتِكَ رَاجِيًا ، عَنْ
وَطْنِهِ نَائِيًا ، وَلِقْضَاءِ نُسُكِهِ مُؤَدِّيًا ، وَلِفَرَائِضِكَ قَاضِيًا ، وَلِكِتَابِكَ تَالِيًا ، وَلِرَبِّهِ عَزَّ
وَجَلَّ دَاعِيًا مُلَبِّيًا ، وَلِقَلْبِهِ شَاكِيًا ، وَلِذَنْبِهِ خَاشِيًا ، وَلِحَظِّهِ مُحْطِطًا ، وَلِرَهْنِهِ

٧٢/٤

(١٢) أَصَمَّى الْأَمْرَ فَلَانَا : حُلْ بِهِ .

(١٣) فِي الْأَصْلِ ، أ : « وَبَصَرْتَنِي » .

(١٤) سَقَطَ مِنْ الْأَصْلِ .

(١٥) فِي أ ، ب ، م : « وَمَسَاجِدَ » .

مُعْلِقًا ، وَلِنَفْسِهِ ظَالِمًا ، وَبِجُزْمِهِ عَالِمًا ، دُعَاءَ مَنْ جَعَلَ عُيُوبَهُ ، وَكَثُرَتْ
دُؤُوبُهُ ، وَتَصَرَّمتْ أَيَّامُهُ ، وَاشْتَدَّتْ فَاقَتُهُ ، وَانْقَطَعَتْ مُدَّتُهُ ، دُعَاءَ مَنْ لَيْسَ لِدُؤُوبِهِ
سِوَاكَ غَافِرًا ، وَلَا لِعَيْبِهِ غَيْرُكَ مُصْلِحًا ، وَلَا لِضَعْفِهِ غَيْرُكَ مُقَوِّيًا ، وَلَا لِكِسْرِهِ غَيْرُكَ
جَابِرًا ، وَلَا لِمَأْمُولِ خَيْرٍ غَيْرُكَ مُعْطِيًا ، وَلَا لِمَا يَتَخَوَّفُ مِنْ جَرِّ نَارِهِ غَيْرُكَ مُعْتِقًا ،
اللَّهُمَّ وَقَدْ أَصْبَحْتُ فِي بَلَدٍ حَرَامٍ ، ^(١٦) فِي يَوْمٍ حَرَامٍ ^(١٧) فِي شَهْرٍ حَرَامٍ ، فِي قِيَامٍ مِنْ
خَيْرِ الْأَنَامِ ، أَسْأَلُكَ أَنْ لَا تَجْعَلَنِي أَشَقَى خَلْقِكَ الْمُذْنِبِينَ عِنْدَكَ ^(١٨) ، وَلَا أُخَيِّبَ
الرَّاجِينَ لَدَيْكَ ، وَلَا أَخْرِمَ الْآمِلِينَ لِرَحْمَتِكَ ، الزَّائِرِينَ لِبَيْتِكَ ، وَلَا أُخْسِرَ
الْمُنْقَلِبِينَ مِنْ بِلَادِكَ ، اللَّهُمَّ وَقَدْ كَانَ مِنْ ^(١٩) تَقْصِيرِي مَا قَدْ عَرَفْتَ ، وَمَنْ تَوْبِيْقِي
نَفْسِي مَا قَدْ عَلِمْتَ ، وَمَنْ مَظَالِمِي مَا قَدْ أَحْصَيْتَ ، فَكَمْ مِنْ كَرْبٍ مِنْهُ قَدْ
نَجَّيْتَ ، وَمِنْ غَمٍّ قَدْ جَلَّيْتَ ، ^(٢٠) وَمِنْ هَمٍّ قَدْ فَرَّجْتَ ، وَدُعَاءٍ قَدْ اسْتَجَبْتَ ،
وَشِدَّةٍ قَدْ أَرْزَلْتَ ، وَرَحَاءٍ ^(٢١) قَدْ أُنَلَّتْ ، مِنْكَ التَّعْمَاءُ ، وَحُسْنُ الْقَضَاءِ ، وَمِنِّي
الْجَفَاءُ ، وَطُولُ الْاسْتِقْصَاءِ ، وَالتَّقْصِيرُ عَنْ أَدَاءِ شُكْرِكَ ، لَكَ التَّعْمَاءُ يَا مَحْمُودُ ،
فَلَا يَمْنَعَنَّكَ ^(٢٢) يَا مَحْمُودُ مِنْ إِعْطَائِي مَسْأَلَتِي مِنْ حَاجَتِي إِلَى حَيْثُ انْتَهَى هَا
سُؤْلِي ، مَا تَعْرِفُ مِنْ تَقْصِيرِي ، وَمَا تَعْلَمُ مِنْ دُؤُوبِي وَعُيُوبِي ، اللَّهُمَّ فَأَدْعُوكَ
رَاغِبًا ، وَأَنْصِبْ لَكَ وَجْهِي طَالِبًا ، وَأَضْعُ خَدْيَ مُذْنِبًا رَاهِبًا ، فَتَقَبَّلْ دُعَائِي ،
وَأَرْحَمْ ضَعْفِي ، وَأَصْلِحِ الْفَسَادَ مِنْ أَمْرِي ، وَاقْطَعْ مِنَ الدُّنْيَا هَمِّي وَحَاجَتِي ،
وَاجْعَلْ فِيمَا عِنْدَكَ رَغْبَتِي ، اللَّهُمَّ وَأَقْلِبْنِي مُتَقَلِّبَ الْمُدْرِكِينَ لِرَجَائِهِمْ ، الْمَقْبُولِ
دُعَاؤِهِمْ ، الْمَفْلُوجِ حُجَّتَهُمْ ^(٢٣) ، الْمَعْفُورِ ذَنْبَهُمْ ، الْمَحْطُوطِ خَطَايَاهُمْ ، الْمَمْحُورِ

(١٦-١٧) سقط من : ب ، م .

(١٧) سقط من : الأصل .

(١٨) سقط من : ب ، م .

(١٩-٢٠) في ا ، ب ، م : هـ وهم .

(٢٠) في الأصل : هـ ورجاء .

(٢١) في الأصل : هـ يمنك .

(٢٢) في ا بعد هذا زيادة : هـ المبرور حجتهم هـ والمفلوج حجتهم : الشبهة حجتهم .

سَيِّئَاتِهِمْ ، الْمَرْشُودُ أَمْرُهُمْ ، مُنْقَلَبٌ مَنْ لَا يَعْصِي لَكَ بَعْدَهُ أَمْرًا ، وَلَا يَأْتِي (٢٣)
 بَعْدَهُ مَأْتِمًا ، وَلَا يَرْكَبُ بَعْدَهُ جَهْلًا ، وَلَا يَحْمِلُ بَعْدَهُ وِزْرًا ، مُنْقَلَبٌ مَنْ عَمَّرَتْ
 قَلْبَهُ يَذْكُرُكَ ، وَلِسَانُهُ بِشُكْرِكَ ، وَطَهَّرَتْ الْأَذْنَاسَ مِنْ بَذْنِهِ ، وَاسْتَوْدَعَتْ الْهُدَى
 قَلْبَهُ ، وَشَرَحَتْ بِالْإِسْلَامِ صَدْرَهُ ، / وَأَقْرَزَتْ بِعَفْوِكَ قَبْلَ الْمَمَاتِ عَيْنَهُ ،
 وَأَغْضَضَتْ عَنِ الْمَأْتِمِ بَصَرَهُ ، وَاسْتَشْهَدَتْ فِي سَبِيلِكَ نَفْسَهُ ، يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ ،
 وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا كَثِيرًا ، كَمَا تُحِبُّ رَبَّنَا وَتَرْضَى ، وَلَا
 حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ . وَقَوْلُ الْخَرَقِيِّ : « إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ » .
 معناه وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْوُقُوفُ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ ؛ لِتَجَمُّعِ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فِي الْوُقُوفِ
 بِعَرَفَةَ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ بِعَرَفَةَ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ (٢٤) ، وَفِي
 حَدِيثِ عَلِيٍّ ، وَأَسَامَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَفَعَ حِينَ غَابَتِ الشَّمْسُ (٢٥) . فَإِنْ دَفَعَ
 قَبْلَ الْغُرُوبِ فَحَجُّهُ صَحِيحٌ ، فِي قَوْلِ جَمَاعَةِ الْفُقَهَاءِ ، إِلَّا مَا لَكَ ، فَإِنَّهُ (٢٦) قَالَ :
 لَا حَجَّ لَهُ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : لَا تَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ قَالَ يَقُولُ مَا لَكَ ،
 وَحُجَّتُهُ مَا رَوَى ابْنُ عَمْرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَدْرَكَ عَرَفَاتَ بَلِيلٍ فَقَدْ
 أَدْرَكَ الْحَجَّ ، وَمَنْ فَاتَهُ عَرَفَاتُ بَلِيلٍ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجَّ ، فَلْيَحِلَّ بِعُمْرَةٍ ، وَعَلَيْهِ الْحَجُّ
 مِنْ قَابِلٍ » (٢٧) . وَلَنَا ، مَا رَوَى عُروَةُ بْنُ مُضَرَّسٍ عَنْ أُوسٍ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ لَأْمٍ

٧٢/٤ ط

(٢٣) في انباهة : « من » .

(٢٤) تقدم ترجمته في صفحة ١٥٦ .

(٢٥) حديث علي ، أخرجه أبو داود ، في : باب الدفعة من عرفة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود
 ١ / ٤٤٧ . والترمذي ، في : باب عرفة كلها موقف ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ١١٩ ،
 ١٢٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٧٥ .

وحديث أسامة أخرجه أبو داود ، في : باب الدفعة من عرفة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود
 ١ / ٤٤٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٢٠٢ .

(٢٦) سقط من : ب ، م .

(٢٧) أخرجه الدارقطني ، في : باب المواقيت ، من كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢ / ٢٤١ .

(٢٨) سقط من : ب ، م .

الطَّائِي ، قال : أتيتُ رسولَ الله ﷺ بالمُزْدَلِفَةِ ، حين خرج إلى الصلاة . فقلتُ : يا رسولَ الله ، إني جئتُ من جَبَلٍ طَيٍّ ، أَكَلْتُ رَاحِلَتِي ، وَأَتَعَبْتُ نَفْسِي ، وَاللَّهِ مَا تَرَكْتُ مِنْ جَبَلٍ إِلَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ ، فهل لي من حَجٍّ ؟ فقال رسولُ الله ﷺ : « مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا هَذِهِ ، وَوَقَفَ مَعَنَا حَتَّى يَذْفَعَ ، وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ ، وَقَضَى نَفْسَهُ »^(٢٩) . قال الترمذِيُّ : هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَلأنَّهُ وَقَفَ فِي زَمَنِ الْوُقُوفِ ، فَأَجَزَاهُ ، كَاللَّيْلِ . فَأَمَّا خَبَرُهُ ، فَإِنَّمَا خَصَّ اللَّيْلَ ؛ لِأَنَّ الْفَوَاتَ يَتَعَلَّقُ بِهِ إِذَا كَانَ يُوجَدُ بَعْدَ النَّهَارِ ، فَهُوَ آخِرُ وَقْتِ الْوُقُوفِ ، كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةَ^(٣٠) مِنْ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ ، فَقَدْ أَدْرَكَهَا ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةَ^(٣١) مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ^(٣٢) الشَّمْسُ ، فَقَدْ أَدْرَكَهَا »^(٣٣) . وَعَلَى مِنْ دَفَعَ قَبْلَ الْغُرُوبِ دَمٌ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْهُمْ عَطَاءٌ ، وَالتَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ . وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : عَلَيْهِ بَدَنَةٌ . وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ : عَلَيْهِ هَذِي مِنَ الْإِيلِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ وَاجِبٌ ، لَا يَفْسُدُ الْحَجُّ بِفَوَاتِهِ ، فَلَمْ يُوجِبِ الْبَدَنَةَ ، كَالْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ .

فصل : فَإِنْ دَفَعَ / قَبْلَ الْغُرُوبِ ، ثُمَّ عَادَ نَهَارًا فَوْقَ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، ٧٣/٤ و

(٢٩) أخرجه أبو داود ، في : باب من لم يدرك عرفة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٥٢ .
والترمذِيُّ ، في : باب من أدرك الإمام بجميع ... ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ١٢٨ ، ١٢٩ .
والنسائي ، في : باب في من لم يدرك صلاة الصبح ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ٢١٣ ، ٢١٤ .
وابن ماجه ، في : باب من أتى عرفة قبل الفجر ... ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٠٤ .
والدارمي ، في : باب بما يتم الحج . من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٥٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ١٥ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ .

(٣٠-٣١) سقط من : الأصل . نقلة نظر .

(٣١) في ب ، م : « تدرك » .

(٣٢) تقدم تخريجه في : ١٧ / ٢ .

فلا دَمَ عليه . وهذا قال مالك ، والشَّافِعِيُّ ، وقال الكُوفِيُّونَ ، وأبو نُورٍ : عليه دَمٌ ؛
لأنَّه بِالْدَّفْعِ لَزِمَهُ الدَّمُ ، فلم يَسْقُطْ بِرُجُوعِهِ ، كما لو عادَ بعدَ غُرُوبِ الشمسِ .
ولنا ، أَنَّهُ أُنْثِيَ بِالْوَاجِبِ ، وهو الحَمْعُ بين الوُقُوفِ في اللَّيْلِ والنَّهَارِ ، فلم يَجِبْ
عليه دَمٌ ، كمن تَجَاوَزَ المِيقَاتِ غيرَ مُحْرِمٍ ، ثم رَجَعَ فَأَحْرَمَ منه . فإن لم يَعدْ حتى
غَرَبَتِ الشمسُ ، فعليه دَمٌ ؛ لأنَّ عليه الوُقُوفَ حَالَ الغُرُوبِ ، وقد فَاتَهُ بِخُرُوجِهِ ،
فَأَشْبَهَ من تَجَاوَزَ المِيقَاتِ غيرَ مُحْرِمٍ ، فَأَحْرَمَ دُونَهُ ، ثم عادَ إليه . ومن لم يُدْرِكْ
جُزْءًا من النَّهَارِ ، ولا جاءَ عَرَفَةَ ، حتى غَابَتِ الشَّمْسُ ، فَوَقَّفَ لَيْلًا ، فلا شيءَ
عليه ، وَحُجَّه تَأَمُّ . لا نَعْلَمُ فِيهِ^(٣٣) مُخَالَفًا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ أَدْرَكَ
عَرَفَاتٍ بَلِيلٍ^(٣٤) فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ^(٣٥) » . ولأنَّه لم يُدْرِكْ جُزْءًا من النَّهَارِ ، فَأَشْبَهَ مَنْ
مَنْزِلُهُ دُونَ المِيقَاتِ إِذَا أُحْرِمَ منه .

**فصل : وَقْتُ الوُقُوفِ من طُلُوعِ الفَجْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَى طُلُوعِ الفَجْرِ من يومِ
النَّحْرِ .** ولا نَعْلَمُ^(٣٥) خِلَافًا بين أَهْلِ العِلْمِ في أَنَّ آخِرَ الوَقْتِ طُلُوعُ فَجْرِ يومِ
النَّحْرِ . قال جَابِرٌ : لا يَفُوتُ الْحَجُّ حَتَّى يَطْلُعَ الفَجْرُ من لَيْلَةٍ جَمْعٍ . قال أَبُو
الرَّزَّازِ : فَقُلْتُ لَهُ : أَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ ؟ قال : نَعَمْ . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ^(٣٦) .
وَأَمَّا أَوَّلُهُ فَمِنْ طُلُوعِ الفَجْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ ، فَمَنْ أَدْرَكَ عَرَفَةَ في شيءٍ من هَذَا الوَقْتِ وهو
غَائِلٌ ، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ . وقال مالك ، والشَّافِعِيُّ : أَوَّلُ وَقْتِهِ زَوَالُ الشَّمْسِ^(٣٧) يَوْمَ
عَرَفَةَ . واختاره أَبُو حَفْصٍ العُكْبَرِيُّ . وَحُمِلَ عَلَيْهِ كَلَامُ الخِرَقِيِّ . وَحَكَى ابْنُ عِيدٍ

(٣٣) سقط من : ب ، م .

(٣٤-٣٥) سقط من : ب ، م .

وتقدم تخریج الحديث في صفحة ٢٧٢ .

(٣٥) في الأصل زيادة : « فيه » .

(٣٦) أخرجه البيهقي ، في : باب إدراك الحج بإدراك عرفة ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى

١٧٤ / ٥ .

(٣٧) في ب ، م زيادة : « من » .

البَرِّ ذَلِكَ إِجْمَاعًا . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ مَا قُلْنَاهُ ، فَإِنَّهُ قَالَ : « لَوْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ نَهَارًا وَدَفَعَ قَبْلَ الْإِمَامِ فَعَلِيهِ دَمٌ » . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا هَذِهِ ، وَوَقَفَ مَعَنَا حَتَّى نُدْفَعَ ، وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ ، قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ، فَقَدْ تَمَّ حُجُّهُ ، وَقَضَى تَفَتُّهُ »^(٣٨) . وَلَأَنَّهُ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ ، فَكَانَ وَقْتُا لِلْوُقُوفِ ، كَبَعْدِ الزَّوَالِ ، وَتَرَكَ الْوُقُوفَ لَا يَمْنَعُ كَوْنُهُ وَقْتُا لِلْوُقُوفِ ، كَبَعْدِ الْعِشَاءِ . وَإِنَّمَا وَقَفُوا فِي وَقْتِ الْفَضِيلَةِ ، وَلَمْ يَسْتَوْعِبُوا جَمِيعَ وَقْتِ الْوُقُوفِ .

فصل : وكيفما حَصَلَ / بِعَرَفَةَ ، وَهُوَ عَاقِلٌ ، أَجَزَّاهُ ، قَائِمًا أَوْ جَالِسًا أَوْ رَاكِبًا أَوْ نَائِمًا . وَإِنْ مَرَّ بِهَا مُجْتَازًا ، فَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا عَرَفَةُ ، أَجَزَّاهُ أَيْضًا . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ : لَا يُجْزِئُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ وَاقِفًا إِلَّا بِإِزَادَةٍ . وَلَنَا ، عُمُومُ قَوْلِهِ ﷺ : « وَقَدْ أَتَى عَرَفَاتٍ ، قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا »^(٣٩) . وَلَأَنَّهُ حَصَلَ بِعَرَفَةَ فِي زَمَنِ الْوُقُوفِ وَهُوَ عَاقِلٌ ، فَأَجَزَّاهُ ، كَمَا لَوْ عَلِمَ ، وَإِنْ وَقَفَ وَهُوَ مُعْمَى عَلَيْهِ أَوْ مَجْنُونٌ ، وَلَمْ يُفَقَّ حَتَّى خَرَجَ مِنْهَا ، لَمْ يُجْزِئُهُ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَإِسْحَاقَ ، وَابْنِ الْمُثَنِّدِ . وَقَالَ عَطَاءٌ فِي الْمُعْمَى عَلَيْهِ : يُجْزِئُهُ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَدْ تَوَقَّفَ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَقَالَ : الْحَسَنُ يَقُولُ بَطَلَّ حُجُّهُ ، وَعَطَاءٌ يُرَخِّصُ فِيهِ . وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ لَهُ نِيَّةٌ وَلَا طَهَارَةٌ . وَيَصِحُّ مِنَ النَّائِمِ ، فَضَحٌّ مِنَ الْمُعْمَى عَلَيْهِ ، كَالْمَبِيتِ بِمَزْدَلِفَةَ . وَمِنْ نَصَرِ الْأَوَّلِ قَالَ : رُكْنَا مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ . فَلَمْ يَصِحَّ مِنَ الْمُعْمَى عَلَيْهِ ، كَسَائِرِ أَرْكَانِهِ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : وَالسُّكْرَانُ كَالْمُعْمَى عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ زَائِلُ الْعَقْلِ بِغَيْرِ نَوْمٍ ، فَأَشَبَّهُ الْمُعْمَى عَلَيْهِ ، وَأَمَّا النَّائِمُ فَيُجْزِئُهُ الْوُقُوفُ ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمُسْتَقِظِ .

فصل : وَلَا يُشْتَرَطُ لِلْوُقُوفِ طَهَارَةٌ ، وَلَا سِتَارَةٌ ، وَلَا اسْتِقْبَالٌ ، وَلَا نِيَّةٌ . وَلَا نَعْلَمُ

(٣٨) تقدم تخريجه من حديث عروة بن مضر في صفحة ٢٧٣ .

(٣٩) تقدم تخريجه في صفحة ٢٧٣ .

في ذلك خلافاً . قال ابنُ المُنذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحَفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى أَنَّ مَنْ ^(٤٠) «أَذْرَكَ الْوُقُوفَ» ، بِعَرَفَةِ غَيْرِ طَاهِرٍ ، مُدْرِكٌ لِلْحَجِّ . وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَفِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَائِشَةَ : « أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ » ^(٤١) الْحَاجُّ غَيْرِ الطَّوَّافِ بِالْبَيْتِ » ^(٤٢) . دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةٍ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ جَائِزٌ ، وَوَقَفْتُ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، بِهَا حَائِضًا بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا . قَالَ أَحْمَدُ : يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا عَلَى وَضْوٍ ، كَانَ عَطَاءٌ يَقُولُ : لَا يَقْضِي شَيْئًا مِنَ الْمَنَاسِكَ إِلَّا عَلَى وَضْوٍ .

٦٣٧ - مسألة ؛ قال : (فَإِذَا دَفَعَ الْإِمَامُ ، دَفَعَ مَعَهُ إِلَى مُزْدَلَفَةٍ)

الإمامُ هُنَا الْوَالِي الَّذِي إِلَيْهِ أَمْرُ الْحَجِّ مِنْ قِبَلِ الْإِمَامِ . وَلَا يَنْبَغِي لِلنَّاسِ أَنْ يَذْفَعُوا حَتَّى يَذْفَعَ . قَالَ أَحْمَدُ : مَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَذْفَعَ إِلَّا مَعَ الْإِمَامِ . وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ دَفَعَ قَبْلَ الْإِمَامِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، فَقَالَ : مَا وَجَدْتُ عَنْ أَحَدٍ أَنَّهُ سَهَّلَ فِيهِ ، كُلُّهُمْ يُشَدَّدُ فِيهِ . فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَقِفَ حَتَّى يَذْفَعَ الْإِمَامُ ، / ثُمَّ يَسِيرُ نَحْوَ الْمُزْدَلَفَةِ عَلَى سَكِينَةٍ وَوَقَارٍ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ دَفَعَ ، وَقَدْ شَنَقَ لِنَاقَتِهِ ^(١) الْقَصْوَاءَ بِالزُّرَامِ ، حَتَّى إِنَّ رَأْسَهَا لَيَصِيبُ مَوْزِكَ رَحْلِهِ ، وَيَقُولُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى : « أَيُّهَا النَّاسُ ، السَّكِينَةُ السَّكِينَةُ » . هَذَا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ ^(٢) ، وَرَوَى عَنْ ^(٣) ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ دَفَعَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ ، فَسَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ وَرَأَاهُ زَجْرًا شَدِيدًا وَضَرْبًا لِلْإِبِلِ ، فَأَشَارَ بِسَوْطِهِ إِلَيْهِمْ ، وَقَالَ : « أَيُّهَا النَّاسُ ، عَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ ، فَإِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ

٧٤/٤

(٤٠-٤١) في ب ، م : « وقف » ، ومكانها في أ : « الواقف » .

(٤١) في ب ، م : « يفعله » .

(٤٢) تقدم ترجمته في صفحة ٢٠٩ .

(١) سقط من : الأصل ، أ .

(٢) تقدم ترجمته في صفحة ١٥٦ .

(٣) سقط من : الأصل ، أ .

بإيضاح الإيليل . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٤) . وَقَالَ عُرْوَةُ : سَمِعْتُ أُسَامَةَ ، وَأَنَا جَالِسٌ ، كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ ؟ قَالَ : كَانَ يَسِيرُ الْعَنْقُ^(٥) ، فَإِذَا وَجَدَ فَجَوْهَةً نَصَّ . قَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ : وَالنَّصُّ فَوْقَ الْعَنْقِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٦) .

٦٣٨ - مسألة ؛ قال : (وَيَكُونُ^(١) فِي الطَّرِيقِ يُلْبِى^(٢)) ، وَيَذْكُرُ اللَّهُ تَعَالَى)

ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى مُسْتَحَبٌّ^(٣) فِي الْأَوْقَاتِ كُلِّهَا ، وَهُوَ فِي هَذَا الْوَقْتِ أَشَدُّ تَأْكِيدًا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَذَاكُمْ ﴾^(٤) . وَلِأَنَّهُ زَمَنُ الِاسْتِشْعَارِ بِطَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالتَّائِبِ بِعِبَادَتِهِ ، وَالسَّعْيِ إِلَى شَعَائِرِهِ . وَتُسْتَحَبُّ التَّلْبِيَةُ . وَذَكَرَ قَوْمٌ أَنَّهُ لَا يُلْبِى . وَلَنَا ، مَا رَوَى الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلْبِى حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ^(٥) . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٦) . وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، قَالَ : شَهِدْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ

(٤) في : باب أمر النبي ﷺ بالسكينة ... ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢ / ٢٠١ .
كما أخرجه أبو داود ، في : باب الدفعة من عرفة ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ / ٤٤٦ .
والنسائى ، في : باب الوقوف بعرفة ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ٢٠٧ . والدارمى ، في : باب الوضع في وادى محسر ، من كتاب المناسك . سنن الدارمى ٢ / ٦٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٦٩ ، ٢٧٧ .
(٥) العنق : ضرب من السير فسيح سريع .

(٦) أخرجه البخارى ، في : باب السير إذا دفع من عرفة ، من كتاب الحج ، وفي : باب السرعة في السير ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب حجة الوداع ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ٢ / ٢٠٠ ، ٤ / ٧٠ ، ٥ / ٢٢٦ . ومسلم ، في : باب الإفاضة من عرفات ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٣٦ .
كما أخرجه أبو داود ، في : باب الدفعة من عرفة ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ / ٤٤٧ .
والنسائى ، في : باب كيف السير من عرفة ، وباب الرخصة للضعفة أن يصلوا يوم النحر الصبح بمنى ، من كتاب الحج . المجتبى ٥ / ٢٠٨ ، ٢١٦ . وابن ماجه ، في : باب الدفع من عرفة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٠٤ . والإمام مالك ، في : باب السير في الدفعة ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٩٢ .
(١) في ب ، م : و ويكبر .

(٢) سقط من : ب ، م .

(٣) في ا ، ب ، م : يستحب .

(٤) سورة البقرة ١٩٨ .

(٥) في ا : و جمرة العقبة .

(٦) أخرجه البخارى ، في : باب التلبية والتكبير ... ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢ / ٢٠٤ .

يَوْمَ عَرَفَةَ وَهُوَ يُكَلِّبِي ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ كَلِمَةً . فَسَمِعْتُهُ زَادَ فِي ثَلَاثِيهِ شَيْئًا لَمْ أَسْمَعْهُ قَبْلَ ذَلِكَ قَالَهَا : لَكَيْكَ عَدَدُ التُّرَابِ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَمْضِيَ عَلَى طَرِيقِ الْمَازَمِينِ ^(٧) ؛ لِأَنَّهُ يَرَوِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَلَكَهَا ^(٨) . وَإِنْ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْأُخْرَى ، جَازَ .

٦٣٩ - مسألة ؛ قال : (ثُمَّ يُصَلِّي مَعَ الْإِمَامِ الْمَغْرِبِ وَعِشَاءَ الْآخِرَةِ ، بِإِقَامَةٍ لِكُلِّ صَلَاةٍ . فَإِنْ جَمَعَ يَتَنَهَمَا بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَلَا بَأْسَ)

وَيُحْتَمَلُ ذَلِكَ أَنَّ السُّنَّةَ لَمْ تَدْفَعْ مِنْ عَرَفَةَ ، أَنْ لَا يُصَلِّي الْمَغْرِبَ حَتَّى يَصِلَ مُزْدَلِفَةَ ، فَيَجْمَعُ ^(١) بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ . لَا خِلَافَ فِي هَذَا . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ ، أَنَّ السُّنَّةَ أَنْ يَجْمَعَ الْحَاجُّ / بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ . وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَهُمَا . رَوَاهُ جَابِرٌ ، وَابْنُ عُمَرَ ، وَأَسَامَةُ ، وَأَبُو أَيُّوبَ ^(٢) ، وَغَيْرُهُمْ . وَأَحَادِيثُهُمْ صِحَاحٌ . وَيُقِيمُ لِكُلِّ صَلَاةٍ إِقَامَةً ؛

٧٤/٤ ط

= ومسلم ، في : باب استحباب إدامة الحاج التلبية ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٣١ ، ٩٣٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب متى يقطع التلبية ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٢١ . والترمذي ، في : باب ما جاء متى تقطع التلبية في الحج ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ١٥٠ . والنسائي ، في : باب التلبية في السير ، و : باب التكبير مع كل حصاة ، و : باب قطع المهرم التلبية ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ٢١٧ ، ٢٢٤ . وابن ماجه ، في : باب متى يقطع الحاج التلبية ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠١١ . والدارمي ، في : باب في رمي الجمار يرميها راكمي ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٦٢ ، ٦٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢١٠ ، ٢١٤ ، ٢٢٦ .

(٧) المأذون : موضع بمكة بين المشعر الحرام وعرفة ، وهو شعب بين جبلين ، يقضى آخره إلى بطن عرنة . (٨) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٣١ .

(١) في الأصل : « ليجمع » .

(٢) حديث جابر تقدم تخريجه في صفحة ١٥٦ .

وحديث ابن عمر ، أخرجه البخاري ، في : باب يصل المغرب ثلاثا ... ، من كتاب تقصير الصلاة ، وفي : باب النزول بين عرفة وجمع ، و : باب من جمع بينهما ولم يتطوع ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٥٥ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ . ومسلم ، في : باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ١ / ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٢ / ٩٣٧ ، ٩٣٨ . وأبو داود ، في : باب الصلاة بجمع ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٤٨ . والنسائي ، في : باب الوقت الذي يجمع فيه ... ، و : باب الحالة التي =

لما رَوَى أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ، قَالَ : دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشَّعْبِ نَزَلَ ، فَبَالَ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ ، فَقُلْتُ لَهُ : الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : « الصَّلَاةُ أَمَانُكَ » . فَرَكِبَ ، فَلَمَّا جَاءَ مُزْدَلِفَةَ نَزَلَ ، فَتَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ، ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ^(٣) ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤) . وَرَوَى هَذَا الْقَوْلُ عَنْ ابْنِ عَمَرَ . وَبِهِ قَالَ سَالِمٌ ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَإِنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا بِإِقَامَةِ الْأُولَى^(٥) فَلَا بَأْسَ . يُرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ أَيْضًا . وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ ؛ لَمَّا رَوَى ابْنُ عَمَرَ ، قَالَ : جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ ، صَلَّيَ الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا ، وَالْعِشَاءَ رَكْعَتَيْنِ ، بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٦) . وَإِنْ أَدَنَّ

= يجمع فيها ... ، من كتاب المواقيت ، وفي : باب الإقامة لمن جمع بين الصلاتين ، من كتاب الأذان ، وفي : باب الجمع بين الصلاتين ... ، من كتاب الحج . المجتبى ١ / ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢ / ١٤ ، ١٥ ، ٥ / ٢١٠ .

وحديث أسامة ، أخرجه البخاري ، في : باب إسباغ الوضوء ... ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١ / ٤٧ ، ٢ / ٢٠١ . ومسلم ، في : باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ . وأبو داود ، في : باب الدفعة من عرفة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٤٦ ، ٤٤٧ . والنسائي ، في : باب كيف الجمع ، من كتاب المواقيت ، وفي : باب الجمع بين الصلاتين ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ١ / ٢٣٥ ، ٥ / ٢١٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ .

وحديث أبي أيوب ، أخرجه البخاري ، في : باب حجة الوداع ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٥ / ٢٢٦ . ومسلم ، في : باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٣٧ . والنسائي ، في : باب الجمع بين المغرب والعشاء ، من كتاب المواقيت ، وفي : باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة ، من كتاب المناسك . المجتبى ١ / ٢٣٤ ، ٥ / ٢٠٩ . وابن ماجه ، في : باب الجمع بين الصلاتين بجمع ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ، ٢ / ١٠٠٥ . والدارمي ، في : باب الجمع بين الصلاتين بجمع ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٥٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٤٢١ .

(٣-٣) سقط من : ١ .

(٤) انظر تخریج الحديث السابق .

(٥) في الأصل : « للأولى » .

(٦) انظر التخریج السابق .

للأولى وأقام ، ثم أقام للثانية ، فحسن ؛ فإنه مروى^(٧) في حديث جابر ، وهو متضمن للزيادة ، وهو معتبر بسائر الفوائت والمجموعات . وهو قول ابن المنذر ، وأبو ثور . والذي اختار الخريجي إقامة لكل صلاة من غير أذان . قال ابن المنذر : وهو آخر قولنا أحمد ؛ ^(٨) (لأن رايه^(٨) أسامة ، وهو أعلم بحال النبي ﷺ ، فإنه كان رديفه ، وقد اتفق هو وجابر في حديثهما على إقامة لكل صلاة ، واتفق أسامة وابن عمر على الصلاة بغير أذان ، مع أن حديث ابن عمر المتفق عليه قال : بإقامة إقامة^(٩) . وإنما لم يؤذن للأولى ههنا ؛ لأنها في غير وقتها ، بخلاف المجموعتين بعرفة . وقال مالك : يجمع بينهما بأذنين^(١٠) وإمامتين . وروى ذلك عن عمر ، وابن عمر ، وابن مسعود . وأتباع السنة أولى ، قال ابن عبد البر : لا أعلم فيما قاله مالك حديثاً مرفوعاً يوجب من الوجوه . وقال قوم : إنما أمر عمر بالتأذين للثانية ؛ لأن الناس كانوا قد تفرقوا لعشائهم ، فأذن لجمعهم ، وكذلك ابن مسعود ، فإنه كان^(١١) يجعل العشاء بالمزدلفة بين الصلاتين .

٧٥/٤ ٦٤٠ - / مسألة ؛ قال : (وإن فاته مع الإمام ، صلى وحده)

معناه أنه يجمع منفرداً ، كما يجمع مع الإمام . ولا خلاف في هذا ؛ لأن الثانية منهما تُصلى في وقتها ، بخلاف العصر مع الظهر . وكذلك إن فرق بينهما ، لم يطل الجمع كذلك ، ولما روى أسامة ، قال : ثم أقيمت الصلاة ، فصلى المغرب ، ثم أُنأخ كل إنسان بغيره في منزله ، ثم أقيمت العشاء ، فصلاها^(١) . وروى

(٧) في ب ، م : « يروى » .

(٨-٨) في ا ، ب ، م : « لأنه رواية » .

(٩) في ب ، م : « قال » . وما هنا يعني إقامة لكل منهما .

(١٠) في ب ، م : « بأذان » .

(١١) سقط من : ب ، م .

(١) تقدم نخرج حديث أسامة في الصفحة السابقة .

البُخَارِيُّ^(٢) ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، قال : حَجَّ عبدُ الله ، فَأَتَيْنَا^(٣) مُزْدَلِفَةَ حِينَ الْأَذَانِ بِالْعَتَمَةِ ، أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ ، فَأَمَرَ رَجُلًا ، فَأَذَّنَ وَأَقَامَ ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ دَعَا بِعَشَائِهِ ، ثُمَّ أَمَرَ - أَرَى^(٤) - فَأَذَّنَ ، وَأَقَامَ ، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ ، ثُمَّ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ . وَلَئِنْ جُمِعَ مَتَى كَانَ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ لَمْ يَضُرَّ التَّفْرِيقُ شَيْئًا .

فصل : والسنة التَّعْجِيلُ بِالصَّلَاتَيْنِ ، وَأَنْ يُصَلَّى قَبْلَ حَطِّ الرَّحَالِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ أُسَامَةَ ، وَفِي بَعْضِ الْفَافِلَةِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَامَ الْمَغْرِبَ^(٥) ، ثُمَّ أَنَاخَ النَّاسُ فِي مَنَازِلِهِمْ ، وَلَمْ يَحُلُّوا حَتَّى أَقَامَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ ، فَصَلَّى ثُمَّ حَلُّوا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٦) . وَالسُّنَّةُ أَنْ لَا تَطْلُوعَ بَيْنَهُمَا . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : لَا أَعْلَمُهُمْ يَخْتَلِفُونَ فِي ذَلِكَ . وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ تَطْلُوعٌ بَيْنَهُمَا ، وَرَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٧) . وَلَنَا ، حَدِيثُ أُسَامَةَ وَابْنِ عَمْرٍ^(٨) ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا . وَحَدِيثُهُمَا أَصَحُّ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ^(٩) فِي تَرْكِ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا .

فصل : فَإِنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ مُزْدَلِفَةَ وَلَمْ يَجْمَعْ ، خَالَفَ السُّنَّةَ ، وَصَحَّحَ صَلَاتَهُ . وَبِهِ قَالَ غَطَّاءُ ، وَعُرْوَةُ ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَبُو يَوْسَفَ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ أَبُو

(٢) في : باب من أذن وأقام لكل واحدة منهما ، وباب من يصل الفجر بجمع ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٢٠٢ ، ٢٠٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٤٦١ . وابن أبي شيبة ، في : باب في التطوع بين الصلاتين ، من كتاب الحج . المصنف ٣ / ١١ .

(٣) في ١ ، ب ، م نهادة : « إلى » .

(٤) أي : أظن .

(٥) في ب ، م : « للمغرب » .

(٦) تقدم تخريجه في صفحة ٢٧٩ .

(٧) أخرجه البخاري ، في : باب من أذن وأقام لكل واحدة منهما ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٢٠٢ .

(٨) في ١ ، ب ، م : « قدم » . وتقدم تخريجهما في صفحتي ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

حنيئة ، والثوري : لا يُجزئُهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ ، فَكَانَ نُسْكًا ، وقد قال : « تَحْذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ »^(١) . ولنا ، أَنَّ كُلَّ صَلَاتَيْنِ جَازَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا ، جَازَ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا ، كَالظَهْرِ وَالْعَصْرِ بِعَرَفَةَ ، وَفَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ^(٢) الْأَوَّلَى وَالْأَفْضَلُ ، وَلَثَلَا يَنْقَطِعُ سَيْرُهُ ، وَيَبْطُلُ مَا ذَكَرُوهُ بِالْجَمْعِ بِعَرَفَةَ .

٦٤١ - مسألة ؛ قال : (فَإِذَا صَلَّى الْفَجْرَ ، وَقَفَّ عِنْدَ / الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ، قَدَعَا)

يَعْنِي أَنَّهُ يَبِيتُ بِمُزْدَلِفَةَ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ ، فَيُصَلِّيَ الصُّبْحَ ، وَالسُّنَّةُ أَنْ يُعْجِلَهَا فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا ، لِيَتَسَبَّحَ وَقْتُ الْوُقُوفِ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ . وفي حديث جابر^(١) ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الصُّبْحَ حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ . وفي حديث ابن مسعود ، أَنَّهُ صَلَّى الْفَجْرَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ ، قَائِلٌ يَقُولُ : قَدْ طَلَعَ الْفَجْرُ ، وَقَائِلٌ يَقُولُ : لَمْ يَطْلُعْ . ثم قال في آخِرِ الْحَدِيثِ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٢) نَحْوَ هَذَا . ثم إِذَا صَلَّى الْفَجْرَ ، وَقَفَّ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ، وَهُوَ قَرُوحٌ^(٣) ، فَيَرْقِي^(٤) عَلَيْهِ إِنْ أُمِكِنَهُ ، وَإِلَّا وَقَفَّ عِنْدَهُ ، فَذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَدَعَا^(٥) وَاجْتَهَدَ ، قال الله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾^(٦) . وفي حديث جابر^(١) ،

١٤

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٣٠ .

(١٠) سقط من : ب ، م .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٦ .

(٢) في : باب من أذن وأقام لكل واحدة منهما ، وباب من يصلي الفجر بجمع ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٢٠٣ .

(٣) قرح : جبل بالمزدلفة :

(٤) في الأصل : « ورق » .

(٥) في ب ، م : « ودعا » .

(٦) سورة البقرة ١٩٨ .

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ ، فَرَفَى عَلَيْهِ ، فَدَعَا اللَّهَ وَهَلَّلَهُ وَكَبَّرَهُ وَوَحَّدَهُ .
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ مِنْ دُعَائِهِ : اللَّهُمَّ كَمَا وَقَفْنَا فِيهِ ، وَأُرَيْتُنَا إِيَّاهُ ، فَوَقَفْنَا لِدُكْرِكَ ،
كَمَا هَدَيْتُنَا ، وَاعْبُرْنَا لَنَا ، وَارْحَمْنَا ، كَمَا وَعَدْتُنَا بِقَوْلِكَ ، وَقَوْلِكَ الْحَقُّ : ﴿ فَإِذَا
أَفْضَيْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ
مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ ﴾ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ
رَحِيمٌ ﴿ ٧ ﴾ . وَيَقِفُ حَتَّى يُسْفِرَ جَدًّا ؛ لَمَا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزَلْ
وَأَقِفًا حَتَّى أَسْفَرَ جَدًّا .

فصل : وَلِلْمُزْدَلِفَةِ ثَلَاثَةُ أَسْمَاءَ : مُزْدَلِفَةٌ ، وَجَمْعُ ، وَالْمَشْعَرُ الْحَرَامُ . وَحُدُّهَا
مِنْ مَازِمَى عَرَفَةَ إِلَى قَرْنِ مُحَسِّرٍ ، وَمَا عَلَى يَمِينِ ذَلِكَ وَشِمَالِهِ مِنَ الشُّعَابِ ، فَفِي
أَيِّ مَوْضِعٍ وَقَفَ مِنْهَا أَجْرَاهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْمُزْدَلِفَةُ مَوْقِفٌ » . رَوَاهُ أَبُو
دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ ^(٨) . وَعَنْ جَابِرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « وَقَفْتُ هَهُنَا
بِجَمْعٍ ، وَجَمْعُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ » ^(٩) . وَلَيْسَ وَادِي مُحَسِّرٍ مِنْ مُزْدَلِفَةٍ ؛ لِقَوْلِهِ :
« وَارْقِعُوا عَنْ بَطْنِ مُحَسِّرٍ » ^(١٠) .

(٧) سورة البقرة ١٩٨ ، ١٩٩ .

(٨) أخرجه أبو داود ، في : باب صفة حجة النبي ﷺ ، و : باب الصلاة بجمع ، من كتاب المناسك . سنن
أبي داود ١ / ٤٤٣ ، ٤٤٩ . وابن ماجه ، في : باب الموقف بعرفات ، و : باب الذبيح ، من كتاب المناسك .
سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٠٢ ، ١٠١٣ .

كما أخرجه الدارمي ، في : باب عرفة كلها موقف ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٥٧ . والإمام
مالك ، في : باب الوقوف بعرفة والمزدلفة ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٨٨ . والإمام أحمد ، في : المسند
١ / ٧٢ ، ٧٦ ، ٨١ ، ٣ / ٣٢١ ، ٣٢٦ ، ٤ / ٨٢ .

(٩) أخرجه مسلم ، في : باب ما جاء أن عرفة كلها موقف ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٩٣ .
وأبو داود ، في : باب الصلاة بجمع ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٤٩ . والترمذي ، في : باب ما
جاء أن عرفة كلها موقف ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذي ٤ / ١٢٠ . والإمام أحمد ، في : المسند
١ / ٧٥ ، ١٥٧ .

(١٠) أخرجه ابن ماجه ، في : باب الموقف بعرفات ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٠٢ .
والإمام مالك ، في : باب الوقوف بعرفة والمزدلفة ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٨٨ . والإمام أحمد ، في :
المسند ٤ / ٨٢ .

فصل : والمَيْبُتُ بِمُرْدَلَفَةٍ وَاجِبٌ ، مَنْ تَرَكَهُ فَعَلِيهِ دَمٌ . هَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ ،
وَالزُّهْرِيِّ ، وَقَتَادَةَ ، وَالثَّوْرِيَّ ، وَالشَّافِعِيَّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابَ
الرَّأْيِ . وَقَالَ عَلْقَمَةُ ، وَالتَّحْمِيُّ ، وَالشَّعْبِيُّ : مَنْ فَاتَهُ جَمْعٌ فَاتَهُ الْحَجُّ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ
تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ / فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾ . وَقَوْلُ
النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا هَذِهِ ، وَوَقَفَ مَعَنَا حَتَّى نُدْفَعَ ، وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ
قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ ، وَقَضَى تَفْتَهُ » ^(١١) . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ
ﷺ : « الْحَجُّ عَرَفَةٌ ، فَمَنْ جَاءَ قَبْلَ لَيْلَةِ جَمْعٍ فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ » ^(١٢) . يَعْنِي مَنْ
جَاءَ عَرَفَةَ . وَمَا احْتَجَّوْا بِهِ مِنَ الْآيَةِ وَالْحَبْرِ ، فَالْمَنْطُوقُ بِهِ ^(١٣) فِيهِمَا لَيْسَ بِرُكْنٍ فِي
الْحَجِّ إِجْمَاعًا ، فَإِنَّهُ لَوْ بَاتَ بِجَمْعٍ ، وَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهُ تَعَالَى ، وَلَمْ يَشْهَدْ الصَّلَاةَ فِيهَا ،
صَحَّ حَجُّهُ ، فَمَا هُوَ مِنْ ضَرُورَةٍ ذَلِكَ أَوَّلَى ، وَلَأَنَّ الْمَيْبُتَ لَيْسَ مِنْ ضَرُورَةٍ ذَكَرَ
اللَّهُ تَعَالَى بِهَا ، وَكَذَلِكَ شُهُودُ صَلَاةِ الْفَجْرِ ، فَإِنَّهُ لَوْ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ فِي آخِرِ لَيْلَةِ
النَّحْرِ ، أَمَكُنْهُ ذَلِكَ ، فَيَتَعَيَّنُ حَمْلُ ذَلِكَ عَلَى مُجَرَّدِ الْإِيجَابِ ، أَوْ ^(١٤) الْفَضِيلَةِ ،
أَوْ ^(١٥) الْإِسْتِحْبَابِ .

فصل : وَمَنْ بَاتَ بِمُرْدَلَفَةٍ ، لَمْ يَجْزُ لَهُ الدَّفْعُ قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ ، فَإِنْ دَفَعَ
بَعْدَهُ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ : إِنْ مَرَّ بِهَا وَلَمْ يَنْزِلْ ،
فَعَلِيهِ دَمٌ ، فَإِنْ نَزَلَ ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِ مَتَى مَا شَاءَ ^(١٦) . دَفَعَ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَاتَ
بِهَا ، وَقَالَ : « خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » ^(١٧) . وَإِنَّمَا أُبَيِّحُ الدَّفْعَ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ بِمَا
وَرَدَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِيهِ ، فَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ : كُنْتُ فِي مَنْ قَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فِي

(١١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٧٣ .

(١٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٦٨ .

(١٣) سقط من : ب ، م .

(١٤) في الأصل بوار العطف .

(١٥) سقط من : أ ، ب ، م .

(١٦) تقدم تخريجه في صفحة ٢٣٠ .

ضَعَفَ أَهْلَهُ مِنْ مُزْدَلِفَةَ إِلَى مِثَى^(١٧) . وَعَنْ أَسْمَاءَ ، أَنَّهَا نَزَلَتْ لَيْلَةَ جَمْعٍ عِنْدَ دَارِ الْمُزْدَلِفَةِ ، فَقَامَتْ تُصَلِّي ، فَصَلَّتْ ، ثُمَّ قَالَتْ : هَلْ غَابَ الْقَمَرُ ؟ قُلْتُ^(١٨) : نَعَمْ . قَالَتْ : فَارْتَحِلُوا . فَارْتَحَلْنَا ، وَمَضَيْنَا حَتَّى رَمَيْتِ الْجَمْرَةَ ، ثُمَّ رَجَعَتْ فَصَلَّيْتُ الصُّبْحَ فِي مَنْزِلِهَا ، قُلْتُ لَهَا : أَى هُنْتَاهُ^(١٩) ، مَا أُرَانَا إِلَّا غَلَسْنَا^(٢٠) . قَالَتْ : كَلَّا يَا بَنِي ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُذِنَ لِلظُّمَنِ^(٢١) . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا^(٢٢) . وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأُمِّ سَلَمَةَ لَيْلَةَ النَّحْرِ ، فَرَمَيْتِ الْجَمْرَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ ، ثُمَّ مَضَتْ فَأَفَاضَتْ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢٣) . فَمَنْ دَفَعَ مِنْ جَمْعٍ قَبْلَ نَصِيفِ اللَّيْلِ ، وَلَمْ يُعَدِّ فِي اللَّيْلِ ، فَعَلِيهِ دَمٌ ، وَإِنْ عَادَ فِيهِ^(٢٤) ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِ ، كَالَّذِي دَفَعَ

(١٧) أخرجه البخارى ، فى : باب من قدم ضعفة أهله بليل ... ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢ / ٢٠٢ . ومسلم ، فى : باب استحباب تقديم دفع الضعفة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٤١ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب التعجيل من جمع ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ / ٤٥٠ . وابن ماجه ، فى : باب من تقدم من جمع ... ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٠٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٢٢١ ، ٢٢٢ .

(١٨) القائل هو عبد الله مولى أسماء .

(١٩) أى : يا هذه .

(٢٠) التغليس : ضد الإسفار ، أى : لقد تقدمنا على الوقت المشروع .

(٢١) الظمن : جمع ظعينة ، وهى المرأة فى الهودج .

(٢٢) أخرجه البخارى ، فى : باب من قدم ضعفة أهله بليل ... ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢ / ٢٠٢ . ومسلم ، فى : باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٤٠ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٣٤٧ ، ٣٥١ . والبيهقى ، فى : باب من أجاز ربهها ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ١٣٣ .

(٢٣) فى : باب التعجيل من جمع ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ / ٤٥٠ .

كما أخرجه الدارقطنى ، فى : باب المواقيت ، من كتاب الحج . سنن الدارقطنى ٢ / ٢٧٦ .

(٢٤) سقط من : الأصل .

من عَرَفَهُ نَهَارًا ^(٢٥) ثم عاد نَهَارًا ^(٢٦) . ومن لم يُؤَاف ^(٢٦) مُرْدَلَفَةً إِلَّا في النَّصِفِ
الْآخِرِ ^(٢٧) من اللَّيْلِ ، فلا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لم يُدْرِكْ جُزْءًا من النَّصِفِ الْأَوَّلِ ، فلم
يَتَعَلَّقْ بِهِ حُكْمُهُ ^(٢٨) ، كَمَنْ أَذْرَكَ اللَّيْلَ بِعَرَفَاتٍ دُونَ النَّهَارِ . / وَالْمُسْتَحَبُّ
الْاِقْتِدَاءُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ في الْمَبِيتِ إِلَى أَنْ يُصْبِحَ ، ثُمَّ يَقِفُ حَتَّى يُسْفِرَ . وَلَا بَأْسَ
بِتَقْدِيمِ الضَّعْفَةِ وَالنِّسَاءِ ، وَمَنْ كَانَ يُقَدِّمُ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ،
وَعائِشَةُ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَلَا
نَعْلَمُ فِيهِ مُحَالَفًا ، وَلَآنَ فِيهِ رِقْقًا بِهِمْ ، وَدَفْعًا لِمَسْقَةِ الرَّحَامِ عَنْهُمْ ، وَاقْتِدَاءً بِفِعْلِ
نَبِيِّهِمْ ﷺ .

ط ٧٦/٤

٦٤٢ - مسألة ؛ قال : (ثُمَّ يَدْفَعُ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ)

لَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي أَنَّ السَّنَةَ الدَّفْعُ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
كَانَ يَفْعَلُهُ . قَالَ عُمَرُ : إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لَا يُفِيضُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ .
وَيَقُولُونَ : أَشْرِقَ ثَبِيرٌ ^(١) ، كَيْمَا نُبْغِرُ . وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَالَفَهُمْ ، فَأَفَاضَ قَبْلَ أَنْ
تَطْلُعَ الشَّمْسُ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(٢) . وَالسَّنَةُ أَنْ يَقِفَ حَتَّى يُسْفِرَ جِدًّا . وَهَذَا قَالَ

(٢٥-٢٥) سقط من : ب ، م .

(٢٦) في ب ، م : « يوافق » .

(٢٧) في ب ، م : « الأخير » .

(٢٨) في الأصل : « حكم » .

(١) ثبير : جبل بالمزدلفة على يسار الزاهب إلى منى .

(٢) في : باب متى يدفع من جمع ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٢٠٤ . وليس فيه : « كيما
نغير » .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة بجمع ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٤٩ ، ٤٥٠ .
والترمذي ، في : باب ما جاء أن الإفاضة من جمع قبل طلوع الشمس ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذي
٤ / ١٣٢ . والنسائي ، في : باب وقت الإفاضة من جمع ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ٢١٥ . وابن
ماجه ، في : باب الوقوف بجمع ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٠٦ .

الشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَكَانَ مَالِكٌ يَرَى الدَّفْعَ قَبْلَ الْإِسْفَارِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى جَابِرٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَسْفَرَ جِدًّا ، فَدَفَعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ^(٣) . وَعَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ أَخَّرَ فِي الْوَقْتِ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَطْلُعُ ، فَقَالَ لَهُ^(٤) ابْنُ عَمْرٍ : إِنِّي أَرَاهُ يُرِيدُ أَنْ يَصْنَعَ كَمَا صَنَعَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ ، فَدَفَعَ وَدَفَعَ النَّاسُ مَعَهُ . وَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَدْفَعُ كَانْصِرَافِ الْقَوْمِ الْمُسْفِرِينَ مِنْ صَلَاةِ الْعَدَاةِ . وَدَفَعَ^(٥) ابْنُ عَمْرٍ حِينَ أَسْفَرَ وَأَبْصَرَتِ الْإِبِلُ مَوْضِعَ أَخْفَافِهَا . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسِيرَ وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي سَبْرِهِ مِنْ عَرَفَاتٍ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : ثُمَّ أُرْدِفَ النَّبِيُّ ﷺ الْفَضْلَ بْنَ عَبَّاسٍ ، وَقَالَ : « أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِإِبْجَافِ الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ ، فَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ »^(٦) . فَمَا رَأَيْتُهَا رَافِعَةً يَدَيْهَا حَتَّى أَتَى مِنِّي .

٦٤٣ - مسألة ؛ قال : (فَإِذَا بَلَغَ مُحْسَرًا أَسْرَعَ ، وَلَمْ يَقِفْ حَتَّى يَأْتِيَ مِنِّي ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُلَبِّ)

يُسْتَحَبُّ الْإِسْرَاعُ فِي وَادِي مُحْسَرٍ ، وَهُوَ مَا بَيْنَ جَمْعٍ وَمِنَى ، فَإِنْ كَانَ مَاشِيًا أَسْرَعَ ، وَإِنْ كَانَ رَاكِبًا حَرَّكَ دَابَّتَهُ ؛ لِأَنَّ جَابِرًا قَالَ فِي صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ : إِنَّهُ لَمَّا أَتَى بَطْنَ مُحْسَرٍ حَرَّكَ قَلِيلًا^(١) . / وَيُرَوَّى أَنَّ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، لَمَّا أَتَى مُحْسَرًا أَسْرَعَ ، وَقَالَ :

إِلَيْكَ تَعْدُو قَلَقًا وَضِيئُهَا^(٢)

مُخَالَفًا دِينَ النَّصَارَى دِينُهَا

مُعْتَرِضًا فِي بَطْنِهَا جَنِينُهَا

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٦ .

(٤) سقط من : أ ، ب ، م .

(٥) في ب ، م : « وإنصرف » .

(٦) تقدم تخريجه في صفحة ٢٧٧ .

(١) تقدم تخريج حديث جابر ، في صفحة ١٥٦ .

(٢) الرجز في اللسان (و ض ن) ١٣ / ١٥٠ .

والوضين : بطن منسوج بعضه على بعض يشد به الرجل على البعير .

وذلك قَدْرُ رَمِيَّةٍ بِحَجَرٍ ، ويكونُ مُلَبِّيًّا في طَرِيقِهِ ، فَإِنَّ الْفَضْلَ بْنَ عَبَّاسٍ كَانَ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ ، وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٣) . وَفِي لَفْظٍ عَنْهُ ، قَالَ : شَهِدْتُ الْإِفَاضَتَيْنِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ ، وَهُوَ كَأَنَّ بَعِيرَهُ ، وَلَبَّى حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ . وَعَنِ الْأَسْوَدِ ، قَالَ : أَفَاضَ عَمْرُ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ ، وَهُوَ يُلَبِّي بِثَلَاثٍ : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ . وَلَئِنْ تَلَبَّيْتَ مِنْ شِعَارِ الْحَجِّ ، فَلَا تُقَطِّعْ إِلَّا بِالشَّرُّوعِ فِي الْإِخْلَالِ ، وَأَوَّلُهُ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ .

٦٤٤ - مسألة ؛ قال : (وَيَأْخُذُ حَصَى الْجِمَارِ مِنْ طَرِيقِهِ ، أَوْ مِنْ مُزْدَلِفَةٍ)

إِنَّمَا اسْتَحَبَّ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَشْتَغِلُ عِنْدَ قُدُومِهِ بِشَيْءٍ قَبْلَ الرَّمْيِ ، فَإِنَّ الرَّمْيَ ^(١) تَحِيَّةً لَهُ ، كَمَا أَنَّ الطَّوَافَ تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ ، فَلَا يَبْدَأُ بِشَيْءٍ قَبْلَهُ . وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍو يَأْخُذُ الْحَصَى مِنْ جَمْعٍ ، وَفَعَلَهُ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَقَالَ : كَانُوا يَتَزَوَّدُونَ الْحَصَى مِنْ جَمْعٍ . وَاسْتَحَبَّهُ الشَّافِعِيُّ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، قَالَ : يُحَذِّدُ الْحَصَى مِنْ حَيْثُ شِئَتْ . وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَهُوَ أَصَحُّ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَدَاةَ الْعَقَبَةِ ، وَهُوَ عَلَى نَاقَتِهِ : « الْقُطُّ لِي حَصَى » . فَلَقَطْتُ لَهُ سَبْعَ حَصَيَّاتٍ مِنْ حَصَى الْحَذَفِ ، فَجَعَلَ يَقْبِضُهُنَّ فِي كَفِّهِ ، وَيَقُولُ : « أَمَّا لَ هَؤُلَاءِ فَارْمُوا » . ثُمَّ قَالَ : « أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّا كُمْ وَالْعُلُوُّ فِي الدِّينِ ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْعُلُوُّ فِي الدِّينِ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه ^(٢) . وَكَانَ ذَلِكَ بِمَعْنَى ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ يُجَرِّئُهُ أَخْذَهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ ، وَالتَّقَاطُ الْحَصَى أَوَّلَى مِنْ تَكْسِيرِهِ ؛

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢٧٧ .

(١) في ١ ، ب ، م : « الرمية » .

(٢) في : باب قدر حصى الرمي ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٠٨ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب التقاط الحصى ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ٢١٨ . والإمام أحمد ،

في : المسند ١ / ٢١٥ ، ٣٤٧ .

لهذا الحَبَر ، ولأنَّه لا يُؤْمَنُ في التَّكْسِيرِ أَنْ يَطِيرَ إِلَى وَجْهِهِ شَيْءٌ يُؤْذِيهِ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ تُكُونَ الْحَصِيَّاتُ كَحَصَى الْخَذْفِ ؛ لهذا الحَبَر ، وَلِقَوْلِ جَابِرٍ فِي حَدِيثِهِ ^(٣) : كُلُّ حَصَاةٍ مِنْهَا مِثْلُ حَصَى الْخَذْفِ . وَرَوَى سُلَيْمَانُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْأَخْوَصِ ، عَنْ أُمِّهِ ، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ / : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِذَا رَمَيْتُمْ ^(٤) الْحَجْرَةَ فَارْتُمُوا بِمِثْلِ حَصَى الْخَذْفِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٥) . قَالَ الْأَثَرُمُ : يَكُونُ أَكْبَرُ مِنَ الْحِمَصِ وَدُونَ الْبُنْدُقِ . وَكَانَ ابْنُ عَمَرَ يَرْمِي بِمِثْلِ بَغْرِ الْعَنَمِ . فَإِنْ رَمَى بِحَجَرٍ كَبِيرٍ ، فَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ : لَا يُجْزِئُهُ حَتَّى يَأْتِيَ بِالْحَصَى عَلَى مَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ . وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِهَذَا الْقَدْرِ ، وَنَهَى عَنْ تَجَاوُزِهِ ، وَالْأَمْرُ مُقْتَضٍ ^(٦) لِلرُّجُوبِ ^(٧) ، وَالتَّنْهَى يَقْتَضِي فَسَادَ الْمَنْهَى عَنْهُ ، وَلِأَنَّ الرَّمَى بِالْكَبِيرِ رُبَّمَا أَذَى مَنْ يُصِيبُهُ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : يُجْزِئُهُ مَعَ تَرْكِهِ لِلْسَّنَةِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَمَى بِالْحَجَرِ ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الصَّغِيرِ .

فصل : وَيُجْزِئُ الرَّمَى بِكُلِّ مَا يُسَمَّى حَصَى ، وَهِيَ الْحِجَارَةُ الصَّغَارُ ، سَوَاءً كَانَ أَسْوَدَ أَوْ أَيْضَ أَوْ أَحْمَرَ ، مِنَ الْمَرَمَرِ ، أَوْ الْبَرَامِ ^(٨) ، أَوْ الْمَرْوِ ، وَهُوَ الصَّوَّانُ ، أَوْ الرَّخَامِ ، أَوْ الْكَذَّانِ ^(٩) ، أَوْ حَجَرِ الْمِسْنِ . وَهَذَا ^(١٠) قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٦ .

(٤) في ١ ، ب ، م ، د : رَأَيْتُ .

(٥) في : باب في رمي الجمار ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٥٥ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب قدر حصى الرمي ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٠٨ . وإلزام أحمد ، في : المسند ٣ / ٥٠٣ ، ٦ / ٣٧٩ .

(٦) في ١ ، ب ، م ، د : يَقْتَضِي . ورسم الكلمة في الأصل : « مقتضى » .

(٧) في ب ، م ، د : الرجوب .

(٨) كذا ورد ، والبرام بفتح الباء وكسرها : جبل في بلاد بني سليم . انظر : تاج العروس (ب ر م) ٨ / ١٩٩ . والبرم : قنان من الجبال .

(٩) الكذنان : الحجارة التي ليست بصلبة . تاج العروس (ك ذ ن) ٩ / ٣٢٠ .

(١٠) في ب ، م ، د : وهو .

وقال القاضي : لا يُجْزَى الرُّحَامُ والبرام^(١١) . وَيَقْتَضِي قَوْلُهُ ، أَنْ لَا يُجْزَى الْمَرُؤُ وَلَا حَجَرُ الْمِسِّن . وقال أبو حنيفة : يجوزُ بِالطَّيْنِ وَالْمَدْرِ^(١٢) ، وما كان من جنس الأرضي . ونحوه قال الثَّوْرِيُّ . وَرَوَى عَنْ سُكَيْنَةَ بِنْتِ الْحُسَيْنِ ، أَنَّهَا رَمَتْ الْحَجَرَةَ وَرَجُلٌ يَتَاوَلُهَا الْحَصَى ، تَكَبَّرَ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ، وَسَقَطَتْ حَصَاةٌ فَرَمَتْ بِحَاتِمِهَا . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى بِالْحَصَى ، وَأَمَرَ بِالرَّمْيِ بِمِثْلِ^(١٣) حَصَى الْحَذَفِ ، فَلَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَ الْحَصَى ، وَيَتَنَاوَلُ جَمِيعَ أَنْوَاعِهِ ، فَلَا يَجُوزُ تَخْصِيصُهُ بِغَيْرِ دَلِيلٍ ، وَلَا إلْحَاقُ غَيْرِهِ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ فِي^(١٤) مَوْضِعٍ لَا يَدْخُلُ الْقِيَاسُ فِيهِ .

فصل : وَإِنْ رَمَى بِحَجَرٍ أُخِذَ مِنَ الْمَرْمِيِّ لَمْ يُجْزِهِ . وقال الشَّافِعِيُّ : يُجْزَاهُ ؛ لِأَنَّهُ حَصَى ، فَيَدْخُلُ فِي الْعُمُومِ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ^(١٥) مِنَ غَيْرِ الْمَرْمِيِّ . وقال : « تَخَذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ »^(١٦) . وَلَئِنَّهُ لَوْ جَازَ الرَّمْيُ بِمَا رُمِيَ بِهِ ، لَمَا اخْتِجَ أَخَذَ إِلَى أَخِذِ الْحَصَى مِنْ غَيْرِ مَكَانِهِ ، وَلَا تَكْسِيرِهِ ، وَالْإِجْمَاعُ عَلَى خِلَافِهِ ، وَلَئِنْ ابْنَ عَبَّاسٍ ، قَالَ : مَا يُقْبَلُ^(١٧) مِنْهَا يُرْفَعُ^(١٧) . وَإِنْ رَمَى بِحَاتِمٍ فَضِيَّةٌ حَجَرًا ، لَمْ يُجْزِهِ ، فِي^(١٨) أَخِذِ الْوَجْهَيْنِ^(١٨) ؛ لِأَنَّهُ تَبَعَ ، وَالرَّمْيُ بِالْمَتَّبِعِ لَا بِالتَّابِعِ^(١٩) .

(١١) في ا ، ب ، م : « ولا البرام » .

(١٢) المدر : قطع الطين اليابس .

(١٣) في ا ، ب ، م : « مثل » .

(١٤) سقط من : ب ، م .

(١٥) في الأصل : « أخذه » .

(١٦) تقدم تخريجه في صفحة ٢٣٠ .

(١٧-١٧) في الأصل ، ا : « منه رفع » .

(١٨-١٨) سقط من : الأصل ، وجاء في ا في نهاية الفصل .

(١٩) في ب ، م : « التابع » .

٦٤٥ - مسألة ؛ قال : (والامْتِحَابُ أَنْ يَغْسِلَهُ)

اختلف^(١) عن أحمد في ذلك ، فروى عنه أنه مُسْتَحَبٌ ؛ / لأنه رُوي عن ابن عمر أنه غَسَلَهُ ، وكان طَاوُسٌ يَفْعَلُهُ ، وكان ابنُ عمرَ يَحَرِّى سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ . وعن أحمد : أنه لا يُسْتَحَبُّ . وقال : لم يَنْلُقْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ . وهذا الصَّحِيحُ . وهو قَوْلُ عَطَاءٍ ، ومَالِكٍ ، وكثيرٍ من أهلِ الْعِلْمِ ، فإنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا لُقِطَ لَهُ الْحَصِيَّاتُ ، وهو رَاكِبٌ عَلَى بَعِيرِهِ ، يَقْبِضُهُنَّ^(٢) فِي يَدِهِ ، لم يَغْسِلْهُنَّ ، ولا أَمَرَ بِغَسْلِهِنَّ ، ولا فيه مَعْنَى يَفْتَضِيهِ . فإن رَمَى بِحَجَرٍ نَجِسٍ أَجْزَأَهُ ؛ لأنه حَصَاةٌ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُجْزِئُهُ ؛ لأنه يُؤَدَّى بِهِ الْعِبَادَةُ ، فَاعْتَبِرَتْ طَهَارَتُهُ ، كحَجَرِ الْاِسْتِجْمَارِ وَتُرَابِ التَّيْمِيمِ . وإن غَسَلَهُ ، وَرَمَى بِهِ ، أَجْزَأَهُ ، وَجْهًا وَاحِدًا . وَعَدَدُ الْحَصَى سَبْعُونَ حَصَاةً ، يرمى منها بِسَبْعٍ^(٣) فِي يَوْمِ النَّحْرِ ، وَسَائِرِهَا فِي أَيَّامِ مِنًى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٦٤٦ - مسألة ؛ قال : (فَإِذَا وَصَلَ إِلَى^(١) مِنًى ، رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، يُكَبِّرُ فِي إِثْرِ كُلِّ حَصَاةٍ ، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا)

حَدَّثَ مِنِّي مَا بَيْنَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ وَوَادِي مُحَسَّرٍ ، كَذَلِكَ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وليس مُحَسَّرٌ وَالْعَقَبَةُ مِنْ مِنًى . وَيُسْتَحَبُّ سُلُوكُ الطَّرِيقِ الْوُاسِطِ الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَلَكَهَا . كَذَا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ^(٢) . فَإِذَا وَصَلَ مِنًى بَدَأَ بِجَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، وَهِيَ آخِرُ الْجَمَرَاتِ مِمَّا يَلِي مِنًى ، وَأَوَّلُهَا مِمَّا يَلِي مَكَّةَ ،

(١) أى النقل .

(٢) في ١ ، ب ، م : « يقبضن » .

(٣) سقط من : ١ ، ب ، م .

(١) سقط من : ١ ، ب ، م .

(٢) تقدم ترجمته في صفحة ١٥٦ .

وهي عند العقبة ، ولذلك سُمِّيَتْ جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ فَيُرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، يُكَبِّرُ مع كُلِّ حَصَاةٍ ، وَيَسْتَنْبِطُ الْوَادِي ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ وَلَا يَقِفُ . وهذا بِجُمْلَتِهِ قَوْلٌ مِّنْ عَلِمْنَا قَوْلَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَإِنْ رَمَاهَا مِنْ فَوْقِهَا جَاَزَ ؛ لِأَنَّ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، جَاءَ وَالزَّحَامُ عِنْدَ الْجَمْرَةِ ، فَصَعِدَ^(٣) فَرَمَاهَا مِنْ فَوْقِهَا . وَالْأَوَّلُ أَفْضَلُ ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ ، أَنَّهُ مَشَى مع عَبْدِ اللَّهِ ، وَهُوَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَطْنِ الْوَادِي اعْتَرَضَهَا^(٤) فَرَمَاهَا ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ نَاسًا يَرْمُونَهَا مِنْ فَوْقِهَا . فَقَالَ : مِنْ هَهُنَا ،^(٥) وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ^(٦) ، رَأَيْتُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ رَمَاهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٧) . وَفِي لَفْظٍ : لَمَّا أَتَى عَبْدُ اللَّهِ جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ ، اسْتَنْبَطَ الْوَادِي ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، وَجَعَلَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ عَلَى حَاجِبِهِ الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ رَمَى بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، ثُمَّ قَالَ : وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ ، / مِنْ هَهُنَا رَمَى الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَلَا يُسَنَّ الْقُوفُ عِنْدَهَا ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَمَرَ ، وَابْنَ عَبَّاسٍ ، رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ ، انْصَرَفَ وَلَمْ يَقِفْ . رَوَاهُ ابْنُ

٧٨/٤ ظ

(٣) سقط من : أ ، ب ، م .

(٤) في ب ، م : « أَعْرَضَهَا » . وفي صحيح مسلم : « استعرضها » .

(٥-٥) سقط من : الأصل . وفي ب ، م : « وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ » .

(٦) اللفظ الأول ، أخرجه البخاري ، في : باب رمى الجمار من بطن الوادي ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٢١٧ . ومسلم ، في : باب رمى جمرة العقبة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٤٢ ، ٩٤٣ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب المكان الذي ترمى منه جمرة العقبة ، من كتاب المناسك . المجتبى ٢٢٢ / ٥ .

واللفظ الثاني ، أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء كيف ترمى الجمار ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ١٣٥ . وابن ماجه ، في : باب من أين ترمى جمرة العقبة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٠٨ / ٢ .

مَاجِه^(٧) . وَيُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ؛ لِأَنَّ جَابِرًا قَالَ : فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ . وَإِنْ قَالَ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وَذَنْبًا مَغْفُورًا ، وَعَمَلًا مَشْكُورًا . فَحَسَنٌ ؛ فَإِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ وَابْنَ عَمَرَ كَانَا يَقُولَانِ نَحْوَ ذَلِكَ . وَرَوَى حَبْتَلٌ ، فِي « الْمَنَاسِكِ » ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، قَالَ : رَأَيْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ اسْتَبْطَنَ الْوَادِي ، وَرَمَى الْجَمْرَةَ بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ : اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ . ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وَذَنْبًا مَغْفُورًا ، وَعَمَلًا مَشْكُورًا . فَسَأَلْتُهُ عَمَّا صَنَعَ ؟ فَقَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى الْجَمْرَةَ مِنْ هَذَا الْمَكَانِ ، وَيَقُولُ كُلَّمَا رَمَى حَصَاةً مِثْلَ مَا قُلْتُ^(٨) . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ : كَانُوا يُجِبُونَ ذَلِكَ .

فصل : وَيَرْمِيهَا رَاكِبًا أَوْ رَاجِلًا كَيْفَمَا شَاءَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَاهَا عَلَى رَاجِلَتِهِ . رَوَاهُ جَابِرٌ ، وَابْنُ عَمَرَ ، وَأُمُّ أَبِي الْأَخْوَصِ ، وَغَيْرُهُمْ . قَالَ جَابِرٌ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَرْمِي عَلَى رَاجِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ ، وَيَقُولُ : « لَتَأْخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ ، فَإِنِّي لَا أَذْرِي لَعَلِّي لَا أُحِجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٩) . وَقَالَ نَافِعٌ : كَانَ ابْنُ عَمَرَ يَرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ عَلَى ذَاتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ . وَكَانَ لَا يَأْتِي سَائِرَهَا بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا مَاشِيًا ، ذَاهِبًا وَرَاجِعًا . وَزَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَأْتِيهَا إِلَّا مَاشِيًا ، ذَاهِبًا وَرَاجِعًا . رَوَاهُ أَحْمَدُ ، فِي « الْمُسْتَدْرِ »^(١٠) . وَفِي هَذَا بَيَّانٌ لِلتَّفَرِيقِ بَيْنَ هَذِهِ الْجَمْرَةِ

(٧) في : باب إذا رمى جمرة العقبة ... ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٠٩ / ٢ .

كما أخرجه البخاري ، عن ابن عمر ، في : باب إذا رمى الجمرتين ... ، و : باب رفع اليدين عند الجمرتين ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٢١٨ ، ٢١٩ .

(٨) أخرجه البيهقي ، في : باب رمى الجمر من بطن الوادي ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ١٢٩ . وتقدم بلفظ آخر عند البخاري . انظر الحاشية السابقة .

(٩) تقدم ترجمته في صفحة ٢٣٠ .

(١٠) المسند ١٥٦ / ٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في رمى الجمار ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٥٥ ، ٤٥٦ . والترمذي ، في : باب ما جاء في رمى الجمار ... ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ١٣٤ . والبيهقي ،

وغيرها . ولأنَّ رَمَى هذه الجَمْرَةِ مِمَّا يُسْتَحَبُّ الْبِدَايَةِ به في هذا اليَوْمِ عِنْدَ قُدُومِهِ ،
ولا يُسَنُّ عِنْدَهَا وَقُوفٌ ، ولو سَنَّ له الْمَشْنَى إِلَيْهَا لَشَغَلَهُ التَّزَوُّلُ عَنِ الْبِدَايَةِ بِهَا ،
والتَّعَجُّيلُ إِلَيْهَا ، بِخِلَافِ سَائِرِهَا .

فصل : وَلِرَمَى هذه الجَمْرَةِ وَقَتَانِ : وَقْتُ فَضِيلَةٍ ، وَقْتُ إِجْزَاءٍ ؛ فَأَمَّا وَقْتُ
الْفَضِيلَةِ فَبَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ . قال ابنُ عبدِ البَرِّ : أَجْمَعَ / علماء المسلمين على أنَّ
رسولَ الله ﷺ ^(١١) إِنَّمَا رَمَاهَا ضُحَى ذَلِكَ اليَوْمِ . وقال جابرٌ : رَأَيْتُ رسولَ الله
ﷺ يَرْمِي الجَمْرَةَ ضُحَى يَوْمِ النَّحْرِ وَحْدَهُ ، وَرَمَى ^(١٢) بَعْدَ ذَلِكَ ^(١٣) بَعْدَ زَوَالِ
الشَّمْسِ . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ^(١٤) . وقال ابنُ عَبَّاسٍ : قَدِمْنَا على رسولِ الله ﷺ
أُغْلِمَةً ^(١٥) بَنَى عَبْدُ الْمُطَّلِبِ على حُمُرَاتٍ ^(١٦) لَنَا مِنْ جَمْعٍ ، فَجَعَلَ يُلَطِّحُ ^(١٧)
أَفْحَادَنَا ، ويقولُ : « أَيْنِي ^(١٨) » ، لَا تَرْمُوا الجَمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ . رَوَاهُ ابنُ
مَاجَه ^(١٩) . وَلَأنَّ رَمِيهَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ يُجْزِئُ بِالْإِجْمَاعِ ، ، وَكَانَ أَوَّلَى .

٧٩/٤

= في : باب استحباب النزول ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ١٣١ / ٥ .

ورواية الإمام أحمد ، وأبو داود ، والبيهقي : « بعد يوم النحر ... » .

(١١-١٢) سقط من : الأصل . نقلة نظر .

(١٢-١٣) سقط من : الأصل .

(١٣) في : باب بيان وقت استحباب الرمي ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٤٥ / ٢ .

كما أخرجه الدارمي ، في : باب في جرة العقبة ... ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٦١ / ٢ . والإمام

أحمد ، في : المسند ٣ / ٣١٢ ، ٣١٣ .

(١٤) أغلمة : تصغير أغلمة ، والمراد الصبيان .

(١٥) حمراء : جمع حُمُر ، جمع حمار .

(١٦) في النسخ : « يُلَطِّحُ » تصحيف . والضرب بالكف ، وليس بالشديد .

(١٧) في ١ ، ب ، م : « أَيْنِي عبد المطلب » . وَيُنَيَّ : تصغير نَيٍّْ ، جمع ابن مضاف إلى النفس .

(١٨) في : باب من تقدم من جمع ... ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٧ / ٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب التعجيل من جمع ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٥٠ / ١ .

والنسائي ، في : باب النبي عن رمي جرة العقبة قبل طلوع الشمس ، من كتاب المناسك . المجتبى ٢٢٠ / ٥ .

والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٣٤ ، ٣١١ ، ٣٤٣ .

(١٩) في ب ، م : « وكان » .

وَأَمَّا وَقْتُ الْحَوَازِ ، فَأَوَّلُهُ نِصْفُ اللَّيْلِ مِنْ لَيْلَةِ النَّحْرِ . وبذلك قال عطاء ، وابنُ أبي
لَيْلَى ، وعِكْرَمَةُ بن خَالِدٍ ، والشَّافِعِيُّ^(٢٠) . وعن أحمد أنه يُجْزَى بعد^(٢١) الْفَجْرِ قبلَ
طُلُوعِ الشَّمْسِ . وهو قولُ مالِكٍ ، وأصحابِ الرَّأْيِ ، وإسحاق ، وابنِ الْمُنْذِرِ .
وقال مُجَاهِدٌ ، والثَّوْرِيُّ ، والنَّخَعِيُّ : لا يَرْمِيهَا إِلَّا بعدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ؛ لما رَوَيْنَا مِنْ
الحَدِيثِ . ولنا ، ما رَوَى أَبُو دَاوُدَ^(٢٢) ، عن عائشة ، رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ، أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ أَمَرَ أُمَّ سَلَمَةَ لَيْلَةَ النَّحْرِ ، فَرَمَتْ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ قبلَ الْفَجْرِ ، ثم مَضَتْ
فَأَفَاضَتْ . وَرَوَى أَنَّهُ أَمَرَهَا أَنْ تُعَجِّلَ الْإِفَاضَةَ ، وتَوَافَى مَكَّةَ بعدَ صَلَاةِ
الصُّبْحِ^(٢٣) . واحتجَّ به أحمد . وقد ذَكَرْنَا فِي حَدِيثِ أَسْمَاءَ^(٢٤) ، أَنَّهَا رَمَتْ ، ثم
رَجَعَتْ ، فَصَلَّتِ الصُّبْحَ ، وَذَكَرَتْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ لِلظُّنَمِ ، ولأنَّهُ وَقْتُ الدَّفْعِ
مِنْ مُزْدَلِفَةٍ ، فكان وَقْتُ الرَّمْيِ ، كبعد طُلُوعِ الشَّمْسِ ، والأَنْبَاءُ الْمُتَقَدِّمَةُ
مَحْمُولَةٌ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ . وإنْ أَخَّرَ الرَّمْيَ إِلَى آخِرِ النَّهَارِ ، جاز . قال ابنُ عِيدٍ
الْبَرُّ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ ، عَلَى أَنَّ مَنْ رَمَاهَا يَوْمَ النَّحْرِ قبلَ الْمَغِيبِ ، فَقَدْ رَمَاهَا^(٢٥) فِي
وَقْتِهَا^(٢٥) ، وإنْ لم يكن مُسْتَحَبًّا لَهَا . وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، قال : كان النَّبِيُّ ﷺ
يُسْأَلُ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَنْى ، قال رجلٌ : رَمَيْتُ بعدَ ما أَمْسَيْتُ ؟ فقال : « لَا
حَرَجَ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٢٦) . فَإِنْ أَخَّرَهَا إِلَى اللَّيْلِ ، لم يَرْمِيهَا حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ

(٢٠) سقط من : ١ .

(٢١) في ١ نهادة : « طلوع » .

(٢٢) تقدم تحريجه في صفحة ٢٨٥ .

(٢٣) أخرجه البيهقي ، في : باب من أجاز رميها بعد نصف الليل ، من كتاب الحج . السنن الكبرى
١٣٣ / ٥ .

(٢٤) تقدم تحريجه في صفحة ٢٨٥ .

(٢٥) سقط من : الأصل .

(٢٦) في : باب الذبيح قبل الحلق ، وباب إذا رمى بعدما أُمسى ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري
٢ / ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٥ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الحلق والتقصير ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٥٨ .
والنسائي ، في : باب الرمي بعد المساء ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ٢٢١ . وابن ماجه ، في : باب من
قدم نسكاً قبل نسك ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠١٣ . والدارقطني ، في : باب المواقيت ،
من كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢ / ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

من القِد . وبهذا قال أبو حنيفة ، وإسحاق . وقال الشافعي ، وعمر بن المنذر ، ويعقوب : يرمى ليلاً ؛ لقول النبي ﷺ : « ارم ، ولا حرج » . ولنا ، أن ابن عمر ، قال : من فاته الرمي حتى تغيب الشمس ، فلا يرم حتى تزول الشمس من القِد . وقول النبي ﷺ : « ارم ، ولا حرج » . إنما كان في النهار ؛ لأنه سأل في يوم النحر ، ولا يكون اليوم إلا قبل مغيب الشمس . وقال مالك : يرمى ليلاً وعليه دم . / ومرة قال : لا دم عليه . ٧٩/٤ ط

فصل : لا يُجزئه الرمي إلا أن يقع الحصى في المرمى ، فإن وقع دونه ، لم يُجزئه . ^(٢٧) وبه قال أصحاب الرأي ، ولا تعلم فيه خلافاً . وكذلك إن وضعها بيده في المرمى لم يُجزئه ^(٢٧) في قولهم جميعاً ؛ لأنه مأثور بالرمي ولم يرم . وإن طرحتها طرْحاً ، أجزأه ؛ لأنه يسمى رمياً . وهذا قول أصحاب الرأي . وقال ابن القاسم : لا يُجزئه . وإن رمى حصاة ، فوقعت في غير المرمى ، فطارت حصاة أخرى ، فوقعت في المرمى ، لم يُجزه ؛ لأن التي رماها لم تقع في المرمى . وإن رمى حصاة ، فالتقمتها طائر قبل وصولها ، لم يُجزه ؛ لأنها لم تقع في المرمى . وإن وقعت على موضع صلب في غير المرمى ، ثم تخرجت إلى ^(٢٨) المرمى ، أو على ثوب إنسان ، ثم طارت فوقعت في المرمى ، أجزأته ؛ لأن حصوله بفعله . وإن نفضها ذلك الإنسان عن ثوبه ، فوقعت في المرمى ، فعن أحمد ، رحمه الله ، أنها تُجزئه ؛ لأنه انفرد برميها . وقال ابن عقيل : لا يُجزئه ؛ لأن حصولها في المرمى بفعل الثاني ، فأشبه ما لو أخذها بيده فرمى بها . وإن رمى حصاة ، فشلت : هل وقعت في المرمى أو لا ؟ لم يُجزئه ؛ لأن الأصل بقاء الرمي في ذمته ، فلا يزول بالشك . وإن كان الظاهر أنها وقعت فيه ، أجزأته ؛ لأن الظاهر دليل . وإن رمى الحصيات ^(٢٩) دفعة واحدة ، لم يُجزه إلا عن واحدة . نص عليه أحمد . وهو قول

(٢٧-٢٧) سقط من : ب ، م .

(٢٨) في ا ، ب ، م : ١ على .

(٢٩) في ا ، ب ، م : ١ الحصاة .

مَالِكُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ عَطَاءٌ : يُجْزِئُهُ ، وَيُكَبِّرُ لِكُلِّ حَصَاةٍ .
وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى سَبْعَ رَمَيَاتٍ ، وَقَالَ : « خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » (٣٠) .
قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَرْفَعَ يَدَيْهِ فِي الرَّمْيِ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِهِ .

٦٤٧ - مسألة : قال : (وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الرَّمْيِ)

وَمَنْ قَالَ : يُلَبِّي حَتَّى يَرْمِيَ الْجَمْرَةَ . ابْنُ مَسْعُودٍ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَمِمْوُثَةُ . وَبِهِ
قَالَ عَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالْقُورِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ،
وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَرَوَى عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَعَائِشَةَ : يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ إِذَا رَاحَ
إِلَى الْمُوقِفِ . وَعَنْ عَلِيٍّ ، وَأُمِّ سَلَمَةَ ، أَنَّهُمَا كَانَا يُلَبِّيَانِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ مِنْ (١)
يَوْمِ عَرَفَةَ . وَهَذَا قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِ سَعْدٍ ، وَعَائِشَةَ . وَكَانَ الْحَسَنُ يَقُولُ : يُلَبِّي حَتَّى
يُصَلِّيَ الْعَدَاةَ يَوْمَ عَرَفَةَ . وَقَالَ مَالِكٌ : يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ إِذَا رَاحَ إِلَى الْمَسْجِدِ / . وَلَنَا ،
أَنَّ الْفَضْلَ بْنَ عَبَّاسٍ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ (٢) .
وَكَانَ رَدِيفَهُ يَوْمَئِذٍ ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِحَالِهِ مِنْ غَيْرِهِ ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ وَفَعَلَهُ مُقَدِّمٌ عَلَى
كُلِّ مَنْ خَالَفَهُ . وَاسْتَحَبَّ قَطْعَ التَّلْبِيَةِ عِنْدَ أَوَّلِ حَصَاةٍ (٣) ؛ لِلْخَبَرِ ، وَفِي بَعْضِ
الْأَفَاطِظِ : حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ قَطَعَ عِنْدَ أَوَّلِ حَصَاةٍ (٤) . رَوَاهُ حَنْبَلٌ ، فِي
« الْمَنَاسِكِ » . وَهَذَا بَيَانٌ يَتَعَيَّنُ الْأَخْذُ بِهِ . وَفِي رِوَايَةٍ مَنْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ
يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ (٥) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُلَبِّي ، وَلَئِنَّهُ يَتَحَلَّلُ بِالرَّمْيِ ، فَإِذَا شَرَعَ

(٣٠) تقدم تخريجه في صفحة ٢٣٠ .

(١) سقط من : أ ، ب ، م .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٧٧

(٣-٣) سقط من : ب ، م .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب يكبر مع كل حصاة ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٢١٨ .
ومسلم ، في : باب رمى جمرة العقبة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٤٢ . وأبو داود ، في :
باب صفة حجة النبي ﷺ ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٤٣ . والنسائي ، في : باب التكبير مع
كل حصاة ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ٢٢٤ . وابن ماجه ، في : باب من أين ترمى جمرة العقبة ، =

فيه قَطَعَ الثَّيْبَةَ ، كَالْمُعْتَمِرِ يَقْطَعُ الثَّيْبَةَ بِالشَّرْعِ فِي الطَّوَافِ .

٦٤٨ - مسألة ؛ قال : (ثُمَّ يَنْحَرُ ، إِنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا قَرَعَ مِنْ رَمَى الْجَمْرَةِ يَوْمَ النَّحْرِ ، لَمْ يَقِفْ ، وَانْصَرَفَ ، فَأَوَّلُ شَيْءٍ يَنْدُبُهُ نَحْرُ الْهَذِي ، إِنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي ، وَاجِبًا أَوْ تَطَوُّعًا . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي ، وَعَلَيْهِ هَذِي وَاجِبٌ ، اشْتَرَاهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ وَاجِبٌ ، فَأَحَبُّ أَنْ يُضْحَى ، اشْتَرَى مَا يُضْحَى بِهِ ، وَيَنْحَرُ الْإِلِيلَ ، وَيَذْبَحُ مَا سِوَاهَا . وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَوَلَّى ذَلِكَ بِيَدِهِ ^(١) ، وَإِنْ اسْتَنَابَ غَيْرَهُ جَازَ . هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَذَلِكَ لِمَا رَوَى جَابِرٌ فِي صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْحَرِ ، فَنَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ بَذَنَةً ، ثُمَّ أُعْطِيَ عَلِيًّا فَنَحَرَ مَا غَبَرَ ، وَأَشْرَكَهُ فِي هَذِيهِ ^(٢) . وَقَالَ أَنَسٌ : نَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ سَبْعَ بَذَنَاتٍ قِيَامًا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(٣) .

فصل : وَالسَّنَةُ نَحْرُ الْإِلِيلِ قَائِمَةٌ مَعْقُولَةٌ يَدُهَا الْيُسْرَى ، فَيَضْرِبُهَا بِالْحَرَبَةِ فِي الْوَهْدَةِ الَّتِي بَيْنَ أَصْلِ الْعُنُقِ وَالصَّدْرِ . وَمَنْ اسْتَحَبَّ ذَلِكَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَاسْتَحَبَّ عَطَاءٌ نَحْرَهَا بَارِكَةً . وَجَوَّزَ الثَّوْرِيُّ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ كُلُّ ذَلِكَ . وَلَنَا ، مَا رَوَى زَيْدُ ^(٤) بْنُ جُبَيْرٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ ابْنَ عَمَرَ

= وباب حجة رسول الله ﷺ من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٠٨ ، ١٠٢٦ . والدارمي ، في : باب الرمي من بطن الوادي ... ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٦٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢١٢ ، ٤٢٧ ، ٢ / ١٥٢ ، ٦ / ٩٠ .

(١) في ١ : بنفسه .

(٢) تقدم تخریج حديث جابر الطويل ، في صفحة ١٥٦ .

(٣) في : باب نحر البدن قائما ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٢١٠ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الإقتران ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤١٧ .

(٤) في ١ ، ب ، م : دينار ، خطأ .

أتى على رجل أن أخ بَدَنَتُهُ لِيَنَحَرَهَا ، فقال : ائْتِنَهَا قِيَامًا مُقَيَّدَةً ، سَنَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٥) . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ ^(٦) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ كَانُوا يَنَحْرُونَ الْبَدَنَةَ مَعْقُولَةً الْيُسْرَى ، قَائِمَةً عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ قَوَائِمِهَا . وَفِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا وَجِئْتَ جُودِيَهَا ﴾ ^(٧) . ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا تَنَحَّرُ قَائِمَةً . وَيُرَوَّى فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَادْكُرُوا أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ ﴾ . أَى قِيَامًا . وَتُجَزِّئُهُ كَيْفَمَا نَحَرَ . قَالَ أَحْمَدُ : يَنَحَّرُ الْبَدَنُ مَعْقُولَةً عَلَى ثَلَاثِ قَوَائِمٍ ، وَإِنْ خَشِيَ عَلَيْهَا أَنْ تَنْفِرَ أُنَاقَهَا .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ تَوْجِيهُ الذَّبِيحَةِ إِلَى الْقِبْلَةِ ، وَيَقُولُ : بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ . وَإِنْ قَالَ مَا وَرَدَ ^(٨) عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فَحَسَنٌ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّرِ : ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا ذَبَحَ يَقُولُ : « بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ » ^(٩) . وَكَذَلِكَ يَقُولُ ابْنُ عَمْرٍ . وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَبَحَ يَوْمَ الْعِيدِ كَبْشَيْنِ ، ثُمَّ قَالَ حِينَ وَجَّهَهُمَا : « وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ خَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ . إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ . بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُمَّ ^(١٠) مِنْكَ وَلَكَ ، عَنْ مُحَمَّدٍ وَأُمِّتِهِ » . رَوَاهُ أَبُو

(٥) أخرجه البخارى ، فى : باب نحر الإبل مقيدة ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢ / ٢١٠ . ومسلم ،

فى : باب نحر البدن قيامًا مقيدة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٥٦ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب كيف تنحر البدن ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ / ٤٠٩ .

والداريمى ، فى : باب فى نحر البدن قيامًا ، من كتاب الأضاحى . سنن الداريمى ٢ / ٦٦ . والإمام أحمد ، فى :

المسند ٣ / ١٣٩ .

(٦) فى : باب كيف تنحر البدن ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ / ٤٠٩ .

(٧) سورة الحج ٣٦ .

(٨) فى ب ، م : ٥ روى .

(٩) أخرجه مسلم ، فى : باب استحباب الضحية ... ، من كتاب الأضاحى . صحيح مسلم ٣ / ١٥٥٧ .

وأبو داود ، فى : باب ما يستحب من الضحايا ، من كتاب الأضاحى . سنن أبى داود ٢ / ٨٦ . والترمذى ،

فى : باب حدثنا الحسن بن على الغلال ... ، من أبواب الأضاحى . عارضة الأحوذى ٦ / ٣١٨ . والإمام

أحمد ، فى : المسند ٣ / ٣٧٥ .

(١٠) فى ب ، م زيادة : « هذا » .

دَاوُدُ^(١١) . وَإِنْ اقتصَرَ عَلَى التَّسْمِيَةِ ، وَوَجَّهَ الذَّيْبَةَ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ ، تَرَكَ الْأَفْضَلَ ، وَأَجْزَأَهُ . هَذَا قَوْلُ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، وَالتَّحْمِي ، وَالتَّوْرِي ، وَالشَّافِعِي ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍ ، وَابْنُ سِيرِينَ يَكْرَهُانِ الْأَكْلَ مِنَ الذَّيْبَةِ تَوَجُّهَ لغيرِ الْقِبْلَةِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ وَاجِبٍ ، وَلَمْ يَقُمْ عَلَى وَجُوهِ دَلِيلٍ .

فصل : وَوَقْتُ نَحْرِ الْأَضْحِيَةِ وَالْهَذِي ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ : يَوْمُ النَّحْرِ ، وَيَوْمَانِ بَعْدَهُ .
نَصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، وَقَالَ : هُوَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَرَوَاهُ الْأَثَرُمُ ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالتَّوْرِي . وَيُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : أَيَّامُ^(١٢) النَّحْرِ يَوْمُ الضُّحَى ، وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَعْدَهُ . وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَعَطَاءٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِي ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ : يَوْمٌ وَاحِدٌ . وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ : فِي الْأَمْصَارِ يَوْمٌ وَاحِدٌ ، وَبِغَنَى ثَلَاثَةً^(١٣) . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْأَكْلِ مِنَ النَّسْلِ فَوْقَ ثَلَاثٍ^(١٤) ، وَغَيْرُ جَائِزٍ أَنْ يَكُونَ الذَّبْحُ مَشْرُوعًا فِي وَقْتٍ يَحْرُمُ فِيهِ الْأَكْلُ ، ثُمَّ نُسِيَخَ تَحْرِيمُ الْأَكْلِ ،

(١١) في : باب ما يستحب من الضحايا ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٢ / ٨٦ .
كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب أضاحي رسول الله ﷺ ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٤٣ . والدارمي ، في : باب السنة في الأضحية ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٢ / ٧٥ ، ٧٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٧٥ .

(١٢) سقط من : ب ، م .

(١٣) في : نهاده : ه أيام ، .

(١٤) أخرجه البخاري ، في : باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي ... ، من كتاب الأضاحي . صحيح البخاري ٧ / ١٣٤ . وسلم ، في : باب بيان ما كان النبي ﷺ عن أكل لحوم الأضاحي ... ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ٣ / ١٥٦٠ . وأبو داود ، في : باب في حبس لحوم الأضاحي ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٢ / ٩٠ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية أكل الأضحية ، من أبواب الأضاحي . عارضة الأحوذى ٦ / ٣٠٨ . والنسائي ، في : باب النبي ﷺ عن الأكل من لحوم الأضاحي ... ، من كتاب الأضاحي . المجتبى ٧ / ٢٠٥ . والدارمي ، في : باب في لحوم الأضاحي ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٢ / ٧٨ . والإمام مالك ، في : باب ادخار لحوم الأضاحي ، من كتاب الأضاحي . الموطأ ٢ / ٤٨٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٩ ، ١٦ ، ٣٤ ، ٣٧ .

وَبَقِيَ وَقْتُ الذَّبْحِ بِحَالِهِ . وَلَئِنْ الْيَوْمَ الرَّابِعُ لَا يَجِبُ فِيهِ الرَّمْيُ ، فَلَمْ يُجْزَ فِيهِ الذَّبْحُ ، كَالَّذِي بَعْدَهُ ، فَأَمَّا اللَّيَالِي الْمُتَحَلِّلَةُ لِأَيَّامِ النَّحْرِ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ أَنَّهُ لَا يُجْزَى فِيهَا ذَبْحُ الْهَدْيِ / وَالْأَضْحِيَّةِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَيْهَمَةٍ الْأَنْعَامِ ﴾ (١٥) . فَذَكَرَ (١٦) الْأَيَّامَ دُونَ اللَّيَالِي . وَقَالَ غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا : يَجُوزُ فِي (١٧) لَيْلَتَي يَوْمَي التَّشْرِيقِ الْأَوَّلَتَيْنِ . وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ ؛ لِأَنَّ هَاتَيْنِ اللَّيْلَتَيْنِ دَاخِلَتَانِ فِي مُدَّةِ الذَّبْحِ ، فَجَازَ الذَّبْحُ فِيهِمَا كَالْأَيَّامِ .

فصل : وَإِذَا نَحَرَ الْهَدْيُ ، فَرَقَّهُ عَلَى الْمَسَاكِينِ مِنْ أَهْلِ الْحَرَمِ ، وَهُوَ مَنْ كَانَ فِي الْحَرَمِ . فَإِنْ أَطْلَقَهَا لَهُمْ جَازَ . كَمَا رَوَى أَنَسٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ خَمْسَ بَدَنَاتٍ ، ثُمَّ قَالَ : « مَنْ شَاءَ فَلْيَقْطَعْ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٨) . وَإِنْ قَسَمَهَا فَهُوَ أَحْسَنُ وَأَفْضَلُ ، وَلَا يُعْطَى الْجَازِرُ بِأَجْرَتِهِ شَيْئًا مِنْهَا ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَقُومَ عَلَى بُذْنِهِ ، وَأَنْ أَقْسِمَ بُذْنَهُ كُلَّهَا ، جُلُودَهَا وَجِلْدَ لَهَا (١٩) ، وَأَنْ لَا أُعْطِيَ الْجَازِرَ مِنْهَا شَيْئًا ، وَقَالَ : « نَحْنُ نُعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا » . (٢٠) مُتَّفَقٌ عَلَى مَعْنَاهُ (٢١) . وَلَئِنْ قَسَمَهَا يَكُونُ عَلَى يَقِينٍ مِنْ إِيصَالِهَا (٢٢)

(١٥) سورة الحج ٢٨ .

(١٦) في ب ، م : « فذكروا » .

(١٧) سقط من : ب ، م .

(١٨) في : باب في الهدى ... ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٠٩ ، ورواه فيه عن عبد الله بن قريط ، وليس عن أنس . وانظر : تحفة الأشراف ٦ / ٤٠٥ .

وأخرج الحديث أيضا عن عبد الله بن قريط ، النسائي في السنن الكبرى . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٣٥٠ .

(١٩) الجلب للذباة ، كتوب الإنسان ، يليه بقيه البدن .

(٢٠-٢١) سقط من : الأصل . والحديث أخرجه البخاري ، في : باب لا يعطى الجزاء ... ، و : باب يتصدق بجلود الهدى ، و : باب يتصدق بجلال البدن ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٢١٠ ،

٢١١ . ومسلم ، في : باب في الصدقة بلحوم الهدايا ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٥٤ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب كيف تنحر البدن ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٠٩ ،

٤١٠ . وابن ماجه ، في : باب من جلد البدنة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٣٥ .

والدارمي ، في : باب كيف تنحر البدن ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٧٤ .

(٢١) في ب ، م : « إفضائها » .

إلى مُسْتَحِقِّهَا ، وَيَكْفِي الْمَسَاكِينَ مُؤْنَةُ النَّهَبِ وَالزَّحَامِ عَلَيْهَا . وَإِنَّمَا لَمْ يُعْطِ الْجَاوِزَ بِأَجْرَتِهِ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ^(٢٢) ذَبْحَهَا عَلَيْهِ^(٢٣) ، فِعْوَضُهُ عَلَيْهِ دُونَ الْمَسَاكِينِ ، وَلِأَنَّ دَفْعَ جُزْءٍ مِنْهَا عَوَضًا عَنِ الْجَزَارَةِ كَبَيْعِهِ ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْهَا ، فَإِنْ كَانَ الْجَاوِزُ فَقِيرًا ، فَأَعْطَاهُ مِنْهَا^(٢٤) لِفَقْرِهِ سِوَى مَا يُعْطِيهِ أَجْرُهُ ، جَازٍ ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ ، أَخَذَ^(٢٥) مِنْهَا لِفَقْرِهِ ، لَا لِأَجْرِهِ ، فَجَازَ كَفْيِهِ ، وَيُقَسَّمُ جُلُودُهَا وَجَلَالُهَا ، كَمَا جَاءَ فِي الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّهُ سَاقَهَا لِلَّهِ عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ ؛ فَلَا يَأْخُذُ شَيْئًا مِمَّا جَعَلَهُ^(٢٦) لِلَّهِ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : لَا يَلْزَمُهُ إِعْطَاءُ جَلَالِهَا ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَهْدَى الْحَيَوَانَ دُونَ مَا عَلَيْهِ .

فصل : وَالسُّنَّةُ النَّحْرُ بِمَنْى ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ بِهَا ، وَحَيْثُ نَحَرَ مِنَ الْحَرَمِ أَجْزَأَهُ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « كُلُّ مِئْنَى مَنَحَرٍ ، وَكُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ مَنَحَرٍ وَطَرِيقٌ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢٧) .

فصل : وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْهَدْيِ أَنْ يَجْمَعَ فِيهِ بَيْنَ الْجِلِّ وَالْحَرَمِ ، وَلَا أَنْ يَقِفَهُ بِعَرَفَةَ ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ . رَوَى هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍ لَا يَرَى الْهَدْيَ إِلَّا مَا عُرِّفَ بِهِ . وَنَحْوُهُ عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ . وَقَالَ مَالِكٌ : أَحَبُّ لِلْقَارِنِ أَنْ يَسُوقَ هَدْيَهُ مِنْ حَيْثُ يُحْرَمُ ، فَإِنْ اتَّبَاعَهُ مِنْ دُونِ ذَلِكَ ، مِمَّا يَلِي مَكَّةَ بَعْدَ أَنْ / يَقِفَهُ بِعَرَفَةَ ، جَازَ . وَقَالَ فِي هَدْيِ الْمُجَامِيعِ : إِنْ لَمْ يَكُنْ سَاقَهُ ، فَلْيَشْتَرِهِ مِنْ مَكَّةَ ، ثُمَّ يُخْرِجْهُ إِلَى الْجِلِّ ، وَلْيَسُقْهُ إِلَى مَكَّةَ . وَلَنَا ، أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْهَدْيِ نَحْرُهُ ، وَنَفْعُ الْمَسَاكِينِ بِلَحْمِهِ ، وَهَذَا^(٢٨) لَا

٨١/٤ ظ

(٢٢) فِي ١ ، ب ، م : « لِأَنَّهُ » .

(٢٣) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

(٢٤) سَقَطَ مِنْ : ١ ، ب ، م .

(٢٥) فِي ب ، م : « الْأَخْذُ » .

(٢٦) فِي الْأَصْلِ : « جَعَلَ » .

(٢٧) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٢٤٣ .

(٢٨) فِي م : « بِهَذَا » .

يَقِفُ عَلَى شَيْءٍ مِّمَّا ذَكَرُوهُ ، وَلَمْ يَرِدْ بِمَا قَالُوهُ دَلِيلٌ يُوجِبُهُ ، فَيَبْقَى عَلَى أَصْلِهِ .
٦٤٩ - مسألة ؛ قال : (وَيَخْلُقُ أَوْ يَقْصُرُ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا تَحَرَّ هَذَيْهُ ، فَإِنَّهُ يَخْلُقُ رَأْسَهُ ، أَوْ يَقْصُرُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَلَقَ رَأْسَهُ . فَرَوَى أَنَسٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ بِمَنْى ، فَدَعَا فَذَبَحَ ، ثُمَّ دَعَا بِالْحَلَّاقِ ، فَأَخَذَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ فَحَلَقَهُ ، فَجَعَلَ يُقَسِّمُ بَيْنَ مَنْ يَلِيهِ الشَّعْرَةَ وَالشَّعْرَتَيْنِ ، ثُمَّ أَخَذَ بِشِقِّ^(١) رَأْسِهِ الْأَيْسَرِ فَحَلَقَهُ ، ثُمَّ قَالَ : « هَهُنَا أَبُو طَلْحَةَ ؟ » فَدَفَعَهُ إِلَى أَبِي طَلْحَةَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢) . وَالسُّنَّةُ أَنَّ يَدَا بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ الْأَيْسَرِ ؛ لِهَذَا الْخَبَرِ ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعْجِبُهُ التَّيَامُنُ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ^(٣) . فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، أَجْزَأُهُ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ . أَيُّهُمَا فَعَلَ أَجْزَأُهُ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ التَّقْصِيرَ يُجْزِئُ . يَعْنِي فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يُوْجَدْ مِنْهُ مَعْنَى يَقْتَضِي وَجُوبَ الْحَلْقِ عَلَيْهِ . إِلَّا أَنَّهُ يَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ ، أَنَّهُ كَانَ يُوجِبُ الْحَلْقَ فِي أَوَّلِ حَاجَةٍ حَاجَّهَا . وَلَا يَصِحُّ هَذَا ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ مُحَلِّقِينَ زُرُوسَكُمْ وَمُقْصِرِينَ ﴾^(٤) . وَلَمْ يُفَرِّقِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ : « رَجِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ وَالْمُقْصِرِينَ » . وَقَدْ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ قَصْرٍ ، فَلَمْ يَعْصِ عَلَيْهِ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مُجْزِئًا لِأَكْثَرِ عَلَيْهِ . وَالْحَلْقُ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « رَجِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ » . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَالْمُقْصِرِينَ ؟ قَالَ : « رَجِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ » . قَالُوا : وَالْمُقْصِرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « رَجِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ وَالْمُقْصِرِينَ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٥) . وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَلَقَ . وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي مَنْ لَبَّدَ ، أَوْ عَقَصَ ، أَوْ

(١) فِي الْأَصْلِ : « شَقِّ » .

(٢) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٢٤٥ .

(٣) انْظُرْ مَا تَقْدِمُ فِي : ١ / ١٣٦ .

(٤) سُورَةُ الْفَتْحِ ٢٧ .

(٥) فِي : بَابُ تَفْضِيلِ الْحَلْقِ عَلَى التَّقْصِيرِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٩٤٥ ، ٩٤٦ . =

ضَفَرَ . فقال أحمدُ : مَنْ فَعَلَ ذلكَ فَلْيَحْلِقْ . وهو قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، ومَالِكٍ ،
والشَّافِعِيِّ ، وإِسْحَاقَ . وكان ابنُ عَبَّاسٍ يقولُ : مَنْ لَبَّدَ ، أو ضَفَرَ ، أو عَقَدَ ، أو
فَتَلَ ، أو عَقَصَ ، فهو على ما نَوَى . يَعْنِي إِنْ نَوَى الْحَلْقَ فَلْيَحْلِقْ ، وَإِلَّا فلا
يَلْزِمُهُ . وقال أصحابُ / الرَّأْيِ : هو مُخَيَّرٌ على كُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّ ما ذَكَرْنَاهُ يَفْتَضِي
التَّخْيِيرَ على العُمومِ ، ولم يَثْبُتْ في خِلَافِ ذلكَ دَلِيلٌ . واحتجَّ مَنْ نَصَرَ القَوْلَ
الأوَّلَ ، بأنَّه رُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قالَ : « مَنْ لَبَّدَ فَلْيَحْلِقْ » ^(٦) . وَثَبَّتْ عن
عَمْرِو بْنِهِ أَنَّهُما أَمَرَا مَنْ لَبَّدَ رَأْسَهُ ^(٧) أَنْ يَحْلِقَهُ . وَثَبَّتْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبَّدَ رَأْسَهُ ^(٨) ،
وَأَنَّهُ حَلَقَهُ ^(٩) . والصَّحِيحُ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ ، إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ الْخَبَرُ عن النَّبِيِّ ﷺ . وقَوْلُ
عَمْرِو بْنِهِ قد خَالَفَهُما فيه ابنُ عَبَّاسٍ ، وفعلُ النَّبِيِّ ﷺ له لا يَدُلُّ على وجوبه ،
بعد ما بَيَّنَّ لهم جَوَازَ الأمرينِ .

فصل : والحلق والتقصير نسك في الحج والعمرة ، في ظاهر مذهب أحمد ،
وقَوْلُ الْخَرَقِيِّ ، وهو قَوْلُ مَالِكٍ ، وأبي حنيفة ، والشَّافِعِيِّ . وعن أحمد أَنَّهُ ليس
بِنِسْكِ ، وإنَّما هو إطلاقٌ مِنْ مَحْظُورٍ كان مُحَرَّمًا عليه بالإِحرامِ ، فأُطْلِقَ فيه عندَ
الْحِلِّ ، كاللِّبَاسِ والطَّيْبِ وسائرِ مَحْظُورَاتِ الإِحرامِ . فعلى هذه الرِّوَايَةِ لا شيءَ على
تَارِكِهِ ، وَيَحْصُلُ الْحِلُّ بِدُونِهِ . ووجهُها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالْحِلِّ مِنَ الْعُمْرَةِ
قَبْلَهُ ، فَرَوَى أَبُو موسى ، قالَ : قَدِمْتُ على رسولِ اللَّهِ ﷺ ، فقالَ لي : « بِمِ

= كما أخرجه البخاري ، في : باب الحلق والتقصير ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٢١٣ .
وأبو داود ، في : باب الحلق والتقصير ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٥٧ . وابن ماجه ، في : باب
الحلق ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠١٢ . والدارمي ، في : باب فضل الحلق ... ، من
كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٦٤ . والإمام مالك ، في : باب الحلاق ، الموطأ ١ / ٣٩٥ . والإمام
أحمد ، في : المسند ١ / ٣٥٣ ، ٢ / ١٦ ، ٧٩ ، ١١٩ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ٥ / ٣٨١ ، ٦ / ٤٠٢ .
(٦) أخرجه البيهقي ، في : باب من لبّد أو ضفر ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ١٣٥ .
(٧-٧) سقط من : الأصل . نقلة نظر .
(٨) تقدم تخريجُه في صفحة ٨٧ ، وصفحة ٢٤٥ .

أَهْلَكَ ؟ . قُلْتُ : لَيْسَ بِأَهْلَالٍ كَأَهْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . قَالَ :
 « أَحْسَنْتَ » . فَأَمَرَنِي فَطُفْتُ بِالْبَيْتِ ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ قَالَ لِي :
 « أَجِلُّ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٩) . وَعَنْ جَابِرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا سَعَى بَيْنَ الصَّفَا
 وَالْمَرْوَةِ ، قَالَ : « مَنْ كَانَ ^(١٠) مِنْكُمْ لَيْسَ ^(١١) مَعَهُ هَذِي فَلْيَجِلْ ، وَلْيَجْعَلْهَا
 عُمرَةً » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١٢) . وَعَنْ سُرَّاقَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « إِذَا قَدِمْتُمْ فَمَنْ
 تَطَوَّفَ بِالْبَيْتِ ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَقَدْ حَلَّ ، إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي » .
 رَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ الْجُوزْجَانِيُّ ، فِي « الْمُتَرْجِمِ » ^(١٣) . وَلَأَنَّ مَا كَانَ مُحَرَّمًا فِي
 الْإِحْرَامِ ، إِذَا أُبِيحَ ، كَانَ إِطْلَاقًا مِنْ مَحْظُورٍ ، كَسَائِرِ مُحَرَّمَاتِهِ . وَالرَّوَايَةُ الْأُولَى
 أَصَحُّ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِهِ ، فَرَوَى ابْنُ عَمَرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ لَمْ
 يَكُنْ مَعَهُ هَذِي ، فَلْيَطُفْ بِالْبَيْتِ ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَلْيَقْصِرْ ،
 وَلْيَحْلِلْ » ^(١٤) . وَعَنْ جَابِرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « أَجِلُّوا مِنْ ^(١٥) إِحْرَامِكُمْ
 بِطَوَافِ بِالْبَيْتِ ^(١٦) وَبَيْنَ الصَّفَا ^(١٧) وَالْمَرْوَةِ ، وَقَصِّرُوا » ^(١٨) . وَأَمْرُهُ يَفْتَضِي
 الْوُجُوبَ . وَلَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَصَفَهُمْ بِهِ ، / بِقَوْلِهِ سَبَّحَانَهُ : ﴿ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ
 وَمُقَصِّرِينَ ﴾ ^(١٩) . وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمَنَاسِكِ لَمَّا وَصَفَهُمْ بِهِ ، كَاللَّبْسِ وَقَتْلِ الصَّيْدِ ،
 وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَرَحَّمَ عَلَى الْمُحَلِّقِينَ ثَلَاثًا ، وَعَلَى الْمُقَصِّرِينَ مَرَّةً ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ

(٩) تقدم تخريجه في صفحة ٩٧ .

(١٠-١١) سقط من : أ ، ب ، م .

(١٢) تقدم تخريجه في حديث جابر الطويل صفحة ١٥٦ .

(١٣) أخرجه أبو داود ، في : باب في الإقراض ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤١٨ . والدارمي ،

في : باب من اعتمر ... ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٥١ .

(١٤) تقدم تخريجه في صفحة ٢٤١ .

(١٥-١٦) سقط من : أ ، ب ، م .

(١٧) تقدم تخريجه في صفحة ٢٤٣ .

(١٨) سورة الفتح ٢٧ .

الْمَنَاسِكِ ، لَمَّا دَخَلَهُ التَّفْضِيلُ ، كَالْمُبَاحَاتِ ، وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ فَعَلُوهُ فِي جَمِيعِ حَجَّتِهِمْ وَعُمْرَتِهِمْ ، وَلَمْ يُخْلُوا بِهِ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ نُسْكَاً لَمَّا دَاوَمُوا^(١٧) عَلَيْهِ ، بَلْ لَمْ يَفْعَلُوهُ^(١٨) إِلَّا نَادِرًا^(١٩) ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ عَادَتِهِمْ ، فَيَفْعَلُوهُ عَادَةً ، وَلَا فِيهِ فَضْلٌ ، فَيَفْعَلُوهُ لِفَضْلِهِ . وَأَمَّا أَمْرُهُ بِالْحِجْلِ ، فَإِنَّمَا مَعْنَاهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - الْحِجْلُ بِفِعْلِهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ مَشْهُورًا عِنْدَهُمْ ، فَاسْتَفْنَى عَنْ ذِكْرِهِ ، وَلَا يَمْتَنِعُ الْحِجْلُ مِنَ الْعِبَادَةِ بِمَا كَانَ مُحَرَّمًا فِيهَا ، كَالسَّلَامِ مِنَ الصَّلَاةِ .

فصل : ويجوز تأخير الحلق والتقصير إلى آخر أيام النحر ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَارَ تَأْخِيرُ النَّحْرِ الْمَقْدَمِ عَلَيْهِ ، فَتَأْخِيرُهُ أَوَّلِي ، فَإِنْ أُخِّرَ عَنْ ذَلِكَ ، ففیه رَوَاتَانِ : إِحْدَاهُمَا ، لَا دَمَ عَلَيْهِ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَأَبُو يُونُسَ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَثَنِيَّةُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَيَّنَّ أَوَّلَ وَقْتِهِ بِقَوْلِهِ : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾^(٢٠) . وَلَمْ يُبَيِّنْ آخِرَهُ ، فَمَتَى أَتَى بِهِ أَجْزَأُهُ ، كَطَوَافِ الزِّيَارَةِ وَالسَّعْيِ . وَلَأنَّهُ نُسْكَ أُخْرَى^(٢١) إِلَى وَقْتِ جَوَازِ فِعْلِهِ ، فَأَثَبَهُ السَّعْيُ . وَعَنْ أَحْمَدَ : عَلَيْهِ دَمٌ بِتَأْخِيرِهِ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ نُسْكَ أُخْرَى عَنْ مَحَلِّهِ ، وَمَنْ تَرَكَ نُسْكَاً فَعَلِيهِ دَمٌ . وَلَا فَرْقَ فِي التَّأْخِيرِ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ ، وَالْعَامِدِ وَالسَّاهِي . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ : مَنْ تَرَكَهُ حَتَّى حَلَّ فَعَلِيهِ دَمٌ ؛ لِأَنَّهُ نُسْكَ فَيَأْتِي بِهِ فِي إِحْرَامِ الْحَجِّ ، كَسَائِرِ مَنَاسِكِهِ . وَلَنَا ، مَا تَقَدَّمَ .

فصل : والأصل الذي لا شعر على رأسه ، يُسْتَحَبُّ أَنْ يُجَمَّرَ الْمُوسَى عَلَى رَأْسِهِ . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ . وَبِهِ قَالَ مَسْرُوقٌ ، وَمُسْعِدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالتَّحِيصِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّيرِ : أَجْمَعَ كُلُّ

(١٧) فِي الْأَصْلِ : دَاوَمُوا .

(١٨-١٩) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

(١٩) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٩٦ .

(٢٠) فِي م : أَعْزَاهُ ؛ تَحْرِيفٌ .

مَنْ نَحَفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى (٢١) أَنَّ الْأَصْلَعَ يُمَرُّ الْمَوْسَى عَلَى رَأْسِهِ . وَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ (٢٢) . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَجِبُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » (٢٣) . وَهَذَا لَوْ كَانَ ذَا شَعْرٍ وَجَبَ عَلَيْهِ إِزَالَتُهُ ، وَإِمْرَارُ الْمَوْسَى عَلَى رَأْسِهِ ، فَإِذَا سَقَطَ أَحَدُهُمَا لَتَعَدُّرِهِ ، وَجَبَ الْآخَرُ . وَلَنَا ، أَنَّ الْحَلْقَ مَحِلُّهُ الشَّعْرُ ، فَسَقَطَ بَعْدَهُ ، كَمَا يَسْقُطُ وَجُوبُ غَسْلِ الْعُضْوِ فِي الْوُضُوءِ بِفَقْدِهِ . وَلِأَنَّهُ إِمْرَارٌ لَوْ فَعَلَهُ فِي الْإِحْرَامِ لَمْ يَجِبْ بِهِ دَمٌ ، فَلَمْ يَجِبْ عِنْدَ التَّحَلُّلِ ، كإِمْرَارِهِ عَلَى الشَّعْرِ مِنْ غَيْرِ خَلْقٍ .

و ٨٣/٤

فصل : وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ حَلَقَ أَوْ قَصَرَ تَقْلِيمُ أَطَافِرِهِ ، وَالْأَخْذُ مِنْ شَارِبِهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا حَلَقَ رَأْسَهُ ، قَلَّمَ أَطْفَارَهُ (٢٤) ، وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍو يَأْخُذُ مِنْ شَارِبِهِ وَأَطْفَارِهِ . وَكَانَ عَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، يُجِبُونَ لَوْ أَخَذَ مِنْ لِحْيَتِهِ شَيْئًا . وَيُسْتَحَبُّ إِذَا حَلَقَ ، أَنْ يَتْلُعَ الْعَظْمَ الذِّي عِنْدَ مُنْقَطَعِ الصُّدْغِ مِنَ الْوَجْهِ . كَانَ ابْنُ عَمْرٍو يَقُولُ لِلْحَالِقِ : ابْلُغِ الْعَظْمَيْنِ ، أَفْصِلِ الرَّأْسَ مِنَ اللَّحْيَةِ . وَكَانَ عَطَاءٌ يَقُولُ : مِنَ السُّنَّةِ ، إِذَا حَلَقَ رَأْسَهُ ، أَنْ يَتْلُعَ الْعَظْمَيْنِ .

٦٥٠ - مسألة ؛ قال : (ثُمَّ قَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النَّسَاءَ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْمُحْرِمَ ، إِذَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، ثُمَّ جَلَقَ ، حَلَّ لَهُ كُلُّ مَا كَانَ مَحْظُورًا بِالْإِحْرَامِ (١) ، إِلَّا النَّسَاءَ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ . نَصَّ عَلَيْهِ ، فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ ، فَيَبْقَى مَا كَانَ مُحْرَمًا عَلَيْهِ مِنَ النَّسَاءِ ، مِنَ الْوَطْءِ ،

(٢١) سقط من : ب ، م ، .

(٢٢) في ب ، م ، ه : واجب .

(٢٣) تقدم تخريجه في : ١ / ٣١٥ .

(٢٤) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٤٢ .

(١) في الأصل زيادة : « عليه » .

وَالْقُبْلَةَ ، وَالنَّمْسَ لِشَهْوَةٍ ، وَعَقْدَ النِّكَاحِ ، وَيَحِلُّ لَهُ مَا سِوَاهُ . هَذَا قَوْلُ ابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَعائِشَةَ ، وَعَلْقَمَةَ ، وَسَالِمٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَالنَّخَعِيِّ ، ^(٢) وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ ^(٣) ، وَخَارِجَةَ بْنِ زَيْدٍ ، وَالشَّافِعِيَّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَرَوَى أَيْضًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَحِلُّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الْوَطْءَ فِي الْفَرْجِ ؛ لِأَنَّهُ أَغْلُظُ الْمُحْرَمَاتِ ، وَيُقْسِدُ النَّسْلَ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ . وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : يَحِلُّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ ، وَالطَّبِيبَ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَعُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَعَبَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ^(٤) ؛ لِأَنَّهُ مِنْ دَوَاعِي الْوَطْءِ ، فَأَشْبَهَ الْقُبْلَةَ . وَعَنْ عُرْوَةَ ، أَنَّهُ لَا يَنْبَسُ الْقَمِيصُ ، وَلَا الْعِمَامَةُ ، وَلَا يَتَطَيَّبُ . وَرَوَى فِي ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثٌ ^(٥) . وَلَنَا ، مَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا رَمَيْتُمْ ، وَحَلَقْتُمْ ، فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ الطَّبِيبُ ، وَالْقِيَابُ ، وَكُلُّ شَيْءٍ ، إِلَّا النِّسَاءَ » . رَوَاهُ سَعِيدٌ ^(٦) . وَفِي لَفْظٍ : « إِذَا رَمَى أَحَدُكُمْ جَمْرَةَ الْعَقِيَّةِ ، وَحَلَقَ رَأْسَهُ ، فَقَدْ حَلَّ / لَهُ كُلُّ شَيْءٍ ، إِلَّا النِّسَاءَ » . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ^(٧) ، إِلَّا أَنَّ أَبَا دَاوُدَ قَالَ : هُوَ ضَعِيفٌ ، رَوَاهُ الْحَجَّاجُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، وَلَمْ يَلْقَهُ . وَالَّذِي أَخْرَجَهُ سَعِيدٌ رَوَاهُ الْحَجَّاجُ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : طَبِيبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِحُرْمِهِ ^(٨) حِينَ أُحْرِمَ ، وَلِحِلِّهِ ، قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ . مُتَّفَقٌ

ظ ٨٣/٤

(٢-٢) في ب ، م : « وعبد الله بن الحسين » .

وهو عبيد الله بن الحسن بن الحسين العنبري ، من فقهاء التابعين بالبصرة ، توفي سنة ثمان وستين ومائة . طبقات الفقهاء ، للشيروازي ٩١ .

(٣) ابن العوام الأندلسي ، من التابعين ، ثقة ، وكان على قضاء أبيه بمكة ، وكان يستخلفه إذا حج . تهذيب التهذيب ٩٨ / ٥ .

(٤) في ١ ، ب ، م : « حديثا » . على أن الراوي عروة .

(٥) وأخرجه أبو داود ٤ في : باب في رمي الجمار ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٥٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ١٤٣ .

(٦) في : باب في رمي الجمار ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٥٧ . وليس فيه : « وحلق رأسه » .

(٧) لحرمه : أي لإحرامه .

عليه^(٨) . وعن سَالِمٍ ، عن أَبِيهِ ، قال : قال عمرُ بن الحَطَّابِ : إذا رَمَيْتُمُ
الْجَمْرَةَ ، وَدَبَحْتُمُ ، وَحَلَقْتُمُ ، فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ ، إِلَّا الطَّيْبَ ، وَالنِّسَاءَ .
فَقَالَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَا طَيِّبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . ^(٩) فَسَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
عَلَيْهِ أَحَقُّ أَنْ تَتَّبَعَ ^(٩) . رَوَاهُ سَعِيدٌ ^(١٠) . وعن أُمِّ سَلَمَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال يومَ
النَّحْرِ : « إِنَّ هَذَا يَوْمٌ رُخِّصَ لَكُمْ ^(١١) فِيهِ إِذَا أَنْتُمْ ^(١١) رَمَيْتُمْ أَنْ تَحِلُّوا » . يَعْنِي مِنْ
كُلِّ مَا حُرِّمْتُمْ مِنْهُ . « إِلَّا النِّسَاءَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١٢) . وعن عبيد الله بن عَبَّاسٍ ،
أَنَّهُ قال : إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ ، فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ ، إِلَّا النِّسَاءَ . فقال له رجلٌ :
وَالطَّيْبُ ؟ قال : أَمَّا أَنَا فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُضَمِّخُ رَأْسَهُ بِالْمِسْكِ ، أَفَطَيْبٌ
ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ^(١٣) . وقال مَالِكٌ : لَا يَحِلُّ لَهُ النِّسَاءُ ، وَلَا الطَّيْبُ ، وَلَا
قَتْلُ الصَّيْدِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ ^(١٤) . وهذا حَرَامٌ .
وقد ذَكَرْنَا مَا يَرُدُّ هَذَا الْقَوْلَ ، وَيَمْنَعُ أَنَّهُ مُحَرَّمٌ ، وَإِنَّمَا بَقِيَ بَعْضُ أَحْكَامِ الْإِحْرَامِ .

فصل : ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ هُنَا ، أَنَّ الْحِلَّ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالرَّمْيِ وَالْحَلْقِ مَعًا .
وهو إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ ، وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ
ﷺ : « إِذَا رَمَيْتُمْ ، وَحَلَقْتُمْ ، فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ ، إِلَّا النِّسَاءَ » ^(١٥) .

(٨) تقدم تخريجه في صفحة ٧٨ .

(٩-٩) هذا من قول سالم .

(١٠) وأخرجه البيهقي ، في : باب ما يحل بالتحلل الأول ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ١٣٥ / ٥ ،
١٣٦ . وإمام الشافعي ، في : باب فيما يلزم المحرم عند تلبسه بالإحرام ، من كتاب الحج . ترتيب مسند
الشافعي ٢٩٨ ، ٢٩٩ .

(١١-١١) في ١ ، ب ، م : « إذا » .

(١٢) في : باب الإفاضة في الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٦١ / ١ .

(١٣) في : باب ما يحل للرجل إذا رمى ... ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠١١ / ٢ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب ما يحل للمحرم ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ٢٢٥ / ٥ .

(١٤) سورة المائدة ٩٥ .

(١٥) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة .

وَتَرْتِيبُ الْجِلِّ عَلَيْهِمَا دَلِيلٌ عَلَى حُصُولِهِ بِهِمَا ، وَلَأَنَّهُمَا نُسَكَّانِ يَتَعَقَّبُهُمَا الْجِلُّ ، فَكَانَ حَاصِلًا بِهِمَا^(١٦) ، كَالطُّوَافِ وَالسَّعْيِ فِي الْعُمْرَةِ . وَعَنْ أَحْمَدَ : أَنَّهُ^(١٧) إِذَا رَمَى الْجَمْرَةَ ، فَقَدْ حَلَّ^(١٨) ، وَإِذَا وَطِئَ بَعْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَلْقَ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجِلَّ بَدُونِ الْحَلْقِ . وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَمَالِكٍ ، وَأَبِي ثَوْرٍ . وَهُوَ الصَّحِيحُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؛ لِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ : « إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ ، فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ ، إِلَّا النِّسَاءَ »^(١٩) . وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ . قَالَ بَعْضُ^(٢٠) أَصْحَابِنَا : هَذَا يَنْبَغِي^(٢١) عَلَى الْخِلَافِ فِي الْحَلْقِ ، هَلْ هُوَ نُسْكٌ أَوْ لَا ؟ فَإِنْ قُلْنَا : نُسْكٌ . / حَصَلَ الْجِلُّ بِهِ ، وَإِلَّا فَلَا .

٦٥١ - مسألة ؛ قال : (وَالْمَرْأَةُ تُقَصِّرُ مِنْ شَعْرِهَا مِقْدَارَ الْأُثْمَلَةِ)

الْأُثْمَلَةُ : رَأْسُ الْإِصْبَعِ مِنَ الْمَفْصِلِ الْأَعْلَى . وَالْمَشْرُوعُ لِلْمَرْأَةِ التَّقْصِيرُ دُونَ الْحَلْقِ . لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ عَلَى هَذَا أَهْلُ الْعِلْمِ . وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَلْقَ فِي حَقِّهِنَّ مَثَلَةٌ . وَقَدْ رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ ، إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١) . وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَحْلِقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(٢) . وَكَانَ

(١٦) فِي الْأَصْلِ : « لَهَا » .

(١٧) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

(١٨) فِي الْأَصْلِ ، إِزْيَادَةٌ : « وَقَالَ الْخَرَقُ » .

(١٩) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ فِي الصَّفْحَةِ قَبْلَ السَّابِقَةِ . بِهَذَا اللَّفْظِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ . كَمَا تَقَدَّمَ فِيهَا تَحْرِيجُ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ .

(٢٠) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٢١) فِي : أ ، ب ، م : « يَنْبَغِي » .

(١) فِي : بَابِ الْحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤٥٨ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ قَالَ لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ

٢ / ٦٤ .

(٢) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الْحَلْقِ لِلنِّسَاءِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْزَدِيِّ ٤ / ١٤٧ .

أحمد يقول : تُقَصَّرُ مِنْ كُلِّ قَرْنٍ قَدَرُ الْأُثْمَلَةِ . وهو قول ابن عمر ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبي ثور . وقال أبو داود : سمعت أحمد سئل عن المرأة تُقَصَّرُ مِنْ كُلِّ رَأْسِهَا ؟ قال : نعم ، تَجْمَعُ شَعْرَهَا إِلَى مُقَدِّمِ رَأْسِهَا ، ثُمَّ تَأْخُذُ مِنْ أَطْرَافِ شَعْرِهَا قَدَرُ أُثْمَلَةٍ . والرجل الذي يُقَصَّرُ فِي ذَلِكَ كَالْمَرْأَةِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي ذَلِكَ خِلَافًا فِيمَا مَضَى .

٦٥٢ - مسألة ؛ قال : (ثُمَّ يَزُورُ الْبَيْتَ ، فَيَطُوفُ بِهِ سَبْعًا ، وَهُوَ الطَّوَافُ الْوَاجِبُ الَّذِي بِهِ تَمَامُ الْحَجِّ ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ، إِنْ كَانَ مُفْرِدًا أَوْ قَارِنًا) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا رَمَى وَنَحَرَ وَحَلَّقَ ، «أَفَاضَ إِلَى مَكَّةَ ، فَطَافَ^(١) طَوَافَ الزِّيَارَةِ» (وُسَمِيَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ) ؛ لِأَنَّهُ يَأْتِي مِنْ مَنَى فَيَزُورُ الْبَيْتَ ، وَلَا يُقِيمُ بِمَكَّةَ ، بَلْ يَرْجِعُ إِلَى مَنَى ، وَيُسَمَّى طَوَافُ الْإِفَاضَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَأْتِي بِهِ عِنْدَ إِفَاضَتِهِ مِنْ مَنَى إِلَى مَكَّةَ ، وَهُوَ رُكْنٌ لِلْحَجِّ ، لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ . لَا تَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وَلَئِنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ : ﴿ وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾^(٢) . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : هُوَ مِنْ فَرَائِضِ الْحَجِّ ، لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ ، وَفِيهِ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ . وَعَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَفَاضْنَا يَوْمَ النَّحْرِ ، فَحَاضَتْ صَفِيَّةُ ، فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْهَا مَا يُرِيدُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهَا حَائِضٌ . قَالَ : « أَحَابِسْتُنَا هِيَ ؟ » قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ يَوْمَ النَّحْرِ ، قَالَ : « اخْرُجُوا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣) . فَدَلَّ عَلَى أَنَّ

= كما أخرجه النسائي ، في : باب النهي عن حلق المرأة رأسها ، من كتاب الزينة . المجتبى ٨ / ١١٢ ،

١١٣ .

(١-١) سقط من : ب ، م .

(٢) سورة الحج ٢٩ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب الزيارة يوم النحر ، وباب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت ، وباب الإدلاج من المحصب ، من كتاب الحج ، وفي : باب قول الله تعالى ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَهنَّ... ﴾ ، من كتاب الطلاق . صحيح =

هذا الطَّوَّافُ / لا بُدَّ منه ، وأَنَّهُ حَاسِسٌ لِمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ . وَلَأنَّ الْحَجَّ أَحَدُ التُّسْكِينِ ، فَكَانَ الطَّوَّافُ رُكْنًا كَالْعُمْرَةِ .

فصل : ولهذا الطَّوَّافِ وَقْتَانِ ؛ وَقْتُ فَضِيلَةٍ ، وَقْتُ إِجْزَاءٍ ؛ فَأَمَّا وَقْتُ الْفَضِيلَةِ فَيَوْمُ النَّحْرِ بَعْدَ الرَّمْيِ وَالنَّحْرِ وَالْحَلْقِ ؛ لِقَوْلِ جَابِرٍ فِي صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ : فَأَفَاضَ إِلَى الْبَيْتِ ، فَصَلَّى ^(٤) بِمَكَّةَ الظَّهَرَ ^(٥) . وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ ، الَّذِي ذَكَرَتْ فِيهِ حَبِصَ صَفِيَّةَ ، قَالَتْ : فَأَفَضْنَا يَوْمَ النَّحْرِ . وَقَالَ ابْنُ عَمَرَ : أَفَاضَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ ، ثُمَّ رَجَعَ ، فَصَلَّى الظَّهَرَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا ^(٦) . فَإِنَّ أُخْرَاهُ إِلَى اللَّيْلِ ، فَلَا بَأْسَ ، فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ ، وَعَائِشَةَ ، رَوَيْنَا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَّرَ طَوَّافَ الزِّيَارَةِ إِلَى اللَّيْلِ . رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٧) . وَقَالَ فِي كُلِّ

= البخارى ٢ / ٢١٤ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣ ، ٧ / ٧٥ . ومسلم ، فى : باب وجوب طواف الوداع ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٦٤ ، ٩٦٥ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب الحائض تفرج بعد الإفاضة ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ / ٤٦٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى المرأة تحيض بعد الإفاضة ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ١٧١ . وابن ماجه ، فى : باب الحائض تنفر قبل أن تودع ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٢١ . والإمام مالك ، فى : باب إفاضة الحائض ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٤١٢ ، ٤١٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٣٨ ، ٣٩ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٩٩ ، ١٢٢ ، ١٦٤ ، ١٧٥ ، ١٩٣ ، ٢٠٢ ، ٢٠٧ ، ٢١٣ ، ٢٢٤ ، ٢٥٣ ، ٤٣١ .

(٤) فى زيادة : هـ .

(٥) تقدم فى تخريج حديث جابر الطويل صفحة ١٥٦ .

(٦) فى الأصل : هـ .

وتقدم قريبا حديث عائشة ، أما حديث ابن عمر فلم يروه البخارى . انظر اللؤلؤ والمرجان ٢ / ٧٣ . ونقطة الأشراف ٦ / ١٥٥ .

وأخرجه مسلم ، فى : باب استحباب طواف الإفاضة يوم النحر ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٥٠ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب الإفاضة فى الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ / ٤٦١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٣٤ .

(٧) أخرجهما أبو داود ، فى : باب الإفاضة فى الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ / ٤٦٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى طواف الزيارة بالليل ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ١٥٢ . =

وَاحِدٍ^(٨) مِنْهُمَا : حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَأَمَّا وَقْتُ الْجَوَازِ ، فَأَوَّلُهُ مِنْ نِصْفِ^(٩) اللَّيْلِ مِنْ لَيْلَةِ النَّحْرِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : أَوَّلُهُ طُلُوعُ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ ، وَآخِرُهُ آخِرُ أَيَّامِ النَّحْرِ . وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَوَّلِ وَقْتِ الرَّمِيِّ ، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِيهِ . وَأَمَّا آخِرُ وَقْتِهِ فَاحْتَجَّ بِأَنَّهُ نُسِكَ يُفْعَلُ فِي الْحَجِّ ، فَكَانَ آخِرُهُ مَحْدُودًا ، كَالْوُقُوفِ وَالرَّمِيِّ . وَالصَّحِيحُ أَنَّ آخِرَ وَقْتِهِ غَيْرُ مَحْدُودٍ ؛ فَإِنَّهُ مَتَى أَتَى بِهِ صَحَّ بِغَيْرِ خِلَافٍ ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي وُجُوبِ الدَّمِ ، فَيَقُولُ : إِنَّهُ طَافَ فِيمَا بَعْدَ أَيَّامِ النَّحْرِ طَوَافًا صَحِيحًا ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ دَمٌ ، كَمَا لَوْ طَافَ أَيَّامَ النَّحْرِ ، فَأَمَّا الْوُقُوفُ وَالرَّمِيُّ ، فَإِنَّهُمَا لَمَّا كَانَا مُوقَّتَيْنِ ، كَانَ لهُمَا وَقْتُ يَفُوتَانِ بِفَوَاتِهِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الطَّوَافُ ، فَإِنَّهُ مَتَى أَتَى بِهِ صَحَّ .

فصل : وصيفة هذا الطَّوَافِ كصيفة طواف القدوم ، سيوى أَنَّهُ يَتَوَى بِهِ طَوَافُ الزِّيَّارَةِ ، وَيُعِينُهُ بِالنِّيَّةِ . وَلَا رَمَلَ فِيهِ ، وَلَا اضْطِبَاعَ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَرْمَلْ فِي السَّبْعِ الَّذِي أَفَاضَ فِيهِ^(١٠) . وَالنِّيَّةُ شَرْطٌ فِي هَذَا الطَّوَافِ . وَهَذَا قَوْلُ إِسْحَاقَ ، وَابْنِ الْقَاسِمِ صَاحِبِ مَالِكٍ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : يُجْزِئُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَ الْفَرَضَ الَّذِي عَلَيْهِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » ، وَإِنَّمَا « لِكُلِّ أَمْرٍ »^(١١) مَا تَوَى «^(١٢)» . وَلَئِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمَّاهُ صَلَاةً^(١٣) ، وَالصَّلَاةُ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِالنِّيَّةِ^(١٤) اتَّفَاقًا .

و٨٥/٤

= كما أخرجهما ابن ماجه ، في : باب زيارة الليل ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠١٧ .
والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٨٨ ، ٣٠٩ ، ٦ ، ٢١٥ .
(٨) سقط من : ١ .
(٩) أخرجه أبو داود ، في : باب الإفاضة في الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٦٢ . وابن ماجه ، في : باب زيارة البيت ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠١٧ .
(١٠-١٠) في الأصل ، ١ : « لا رمي » .
(١١) تقدم تخريجه في : ١ / ١٥٦ .
(١٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٢٣ .
(١٣) في ب ، م : « و بالنيات » .

٦٥٣ - مسألة ؛ قال : (ثُمَّ قَدْ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ)

يَعْنِي إِذَا طَافَ لِلزَّيَارَةِ بَعْدَ الرَّمْيِ وَالنَّحْرِ وَالْحَلْقِ ، حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ حَرَّمَهُ الْإِحْرَامُ . وَقَدْ ذَكَّرْنَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَبْقَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَحْظُورَاتِ سِوَى النِّسَاءِ ، فِيهِذَا^(١) الطَّوَافِ حَلَّ^(٢) لَهُ النِّسَاءُ . قَالَ ابْنُ عَمْرٍ : لَمْ يَحِلَّ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ ، حَتَّى قَضَى حَجَّهُ ، وَنَحَرَ هَذِيهَ يَوْمَ النَّحْرِ ، فَأَقَاضَ بِالْبَيْتِ ، ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ^(٣) حَرَّمَ مِنْهُ^(٤) . وَعَنْ عَائِشَةَ مِثْلَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا^(٥) . وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي حُصُولِ الْحِلِّ بِطَوَافِ الزَّيَارَةِ ، عَلَى التَّرْتِيبِ الَّذِي ذَكَرَ الْخِرَقِيُّ ، وَأَنَّهُ كَانَ قَدْ سَعَى مَعَ طَوَافِ الْقُدُومِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَعَى لَمْ يَحِلَّ حَتَّى يَسْعَى ، إِنْ قُلْنَا : إِنَّ السَّعَى رُكْنٌ . وَإِنْ قُلْنَا : هُوَ سُنَّةٌ . فَهَلْ يَحِلُّ قَبْلَهُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَحِلُّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ وَاجِبَاتِهِ . وَالثَّانِي ، لَا يَحِلُّ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أفعال الْحَجِّ ، فَيَأْتِي بِهِ فِي إِحْرَامِ الْحَجِّ ، كَالسَّعَى فِي الْعُمْرَةِ . وَإِنَّمَا خَصَّ الْخِرَقِيُّ الْمُفْرِدَ وَالْقَارِنَ بِهَذَا ، لِيَكُونِيهِمَا سَعْيًا مَعَ^(٦) طَوَافِ الْقُدُومِ ، وَالْمُتَمَتِّعُ لَمْ يَسْعَ .

٦٥٤ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا ، فَيَطُوفُ بِأَيْتِ سَبْعًا ، وَبِالْصَّفا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا ، كَمَا فَعَلَ لِلْعُمْرَةِ^(١) ، ثُمَّ يَعُودُ فَيَطُوفُ بِأَيْتِ^(٢) طَوَافًا يَنْوِي بِهِ الزَّيَارَةَ ، وَهُوَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَيَطُوفُوا بِأَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾)

أَمَّا الطَّوَافُ الْأَوَّلُ ، الَّذِي ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ هَهُنَا ، فَهُوَ طَوَافُ الْقُدُومِ ؛ لِأَنَّ

(١) فِي ب ، م : « فَبِهَذَا » .

(٢) فِي ب ، م : « حَلَّ » .

(٣-٤) فِي ب ، م : « حَرَّمَ » .

(٤) أَخْرَجَهُمَا الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ سَاقَ الْبَدَنَ مَعَهُ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ٢٠٥ ،

٢٠٦ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ وَجُوبِ الدَّمِ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٩٠١ .

كَأَخْرَاجِ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ أَبِي دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْإِقْرَانِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ

١ / ٤١٩ . وَالتَّسَانُؤُ ، فِي : بَابِ التَّمَتُّعِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . الْمُجْتَمَعُ ٥ / ١١٧ ، ١١٨ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « فِي » .

(٦) فِي ب ، م : « بِالْعُمْرَةِ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

الْمُتَمَتِّعُ لَمْ يَأْتِ بِهِ قَبْلَ ذَلِكَ ، وَالطَّوَافُ الَّذِي طَافَهُ فِي الْعُمْرَةِ كَانَ طَوَافُهَا ، وَنَصَّ أَحْمَدُ عَلَى أَنَّهُ مَسْنُونٌ لِلْمُتَمَتِّعِ ، فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِمْ ، قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : فَإِذَا رَجَعَ - (٣) أَعْنَى الْمُتَمَتِّعَ - كَمْ (٣) يَطُوفُ وَيَسْعَى ؟ قَالَ : يَطُوفُ وَيَسْعَى لِحَاجِّهِ ، وَيَطُوفُ طَوَافًا آخَرَ لِلزِّيَارَةِ . عَاوِذَنَاهُ فِي هَذَا غَيْرَ مَرَّةٍ ، فَتَبَّتْ عَلَيْهِ . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الْقَارِنِ وَالْمُفْرِدِ ، إِذَا لَمْ يَكُونَا أَتْيَا مَكَّةَ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، وَلَا طَافَا لِلْقُدُومِ ، فَإِنَّهُمَا يَبْدَأَانِ بِطَوَافِ الْقُدُومِ قَبْلَ طَوَافِ الزِّيَارَةِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ أَيْضًا ، وَاجْتَنَحَ بِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، قَالَتْ : فَطَافَ الَّذِينَ أَهْلُوا بِالْعُمْرَةِ ، وَبَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ حَلُّوا ، (٤) ثُمَّ طَافُوا (٤) طَوَافًا / آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مِثْنَى لِحَاجِّهِمْ ، وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا (٥) . فَحَمَلَ أَحْمَدُ قَوْلَ عَائِشَةَ عَلَى أَنَّ طَوَافَهُمْ لِحَاجِّهِمْ هُوَ طَوَافُ الْقُدُومِ ، وَلَئِنْ قَدْ تَبَّتْ أَنَّ طَوَافَ الْقُدُومِ مَشْرُوعٌ ، فَلَمْ يَكُنْ تَعَيَّنْ طَوَافُ الزِّيَارَةِ مُسْقِطًا لَهُ ، كَتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ عِنْدَ دُخُولِهِ ، قَبْلَ الثَّلَاثِي بِصَلَاةِ الْفَرَضِ ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا وَافَقَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَى هَذَا الطَّوَافِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ ، بَلِ الْمَشْرُوعُ طَوَافٌ وَاحِدٌ لِلزِّيَارَةِ ، كَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، فَإِنَّهُ يَكْتَفِي بِهَا عَنْ (٦) تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ . وَلَئِنْ لَمْ يَنْقَلِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا عَنْ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ تَمَتَّعُوا مَعَهُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، وَلَا أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ أَحَدًا ، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ ذَلِيلٌ عَلَى هَذَا ، فَإِنَّهَا قَالَتْ : طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مِثْنَى لِحَاجِّهِمْ . وَهَذَا هُوَ طَوَافُ الزِّيَارَةِ ، وَلَمْ تَذْكُرْ طَوَافًا آخَرَ ، وَلَوْ كَانَ هَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ طَوَافَ الْقُدُومِ ، لَكَانَتْ قَدْ أُحْلِلَتْ يَذْكُرُ طَوَافَ الزِّيَارَةِ ، الَّذِي هُوَ رُكْنُ الْحَجِّ ، لَا يَتِمُّ الْحَجُّ (٧) إِلَّا بِهِ ، وَذَكَرْتَ مَا يُسْتَعْتَقُ عَنْهُ ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ

(٣-٣) فِي الْأَصْلِ : « إِلَى مِثْنَى » .

(٤-٤) فِي ١ ، ب ، م : « فَطَافُوا » .

(٥) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٢٤٢ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : « مِنْ » .

(٧) سَقَطَ مِنْ : ١ .

فَمَا ذَكَرْتُ إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا ، فَمَنْ أَيْنَ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى طَوَافَيْنِ ؟ وَأَيْضًا فَإِنَّهَا لَمَّا حَاضَتْ ، فَقَرَنْتِ^(٨) الْحَجَّ إِلَى الْعُمْرَةِ ، بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَمْ تُكُنْ طَافَتْ لِلْقُدُومِ^(٩) لَمْ تَقْلُفْ لِلْقُدُومِ^(١٠) ، وَلَا أَمَرَهَا بِهِ النَّبِيُّ ﷺ ، وَقَدْ ذَكَرَ الْخَرَقِيُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، فِي الْمَرْأَةِ إِذَا حَاضَتْ فَحَشِيتْ فَوَاتَ الْحَجَّ ، أَهَلَّتْ بِالْحَجِّ ، وَكَانَتْ قَارِنَةً ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا قَضَاءُ طَوَافِ الْقُدُومِ .^(١١) وَلَئِنْ طَوَافَ الْقُدُومِ^(١٢) لَوْ لَمْ يَسْقُطْ بِالطَّوَافِ الْوَاجِبِ ، لَشَرَعَ فِي حَقِّ الْمُتَعَمِّرِ طَوَافٌ لِلْقُدُومِ مَعَ طَوَافِ الْعُمْرَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ قُدُومِهِ إِلَى الْبَيْتِ ، فَهُوَ بِهِ أَوَّلَى مِنَ الْمُتَمَتِّعِ ، الَّذِي يَعُودُ إِلَى الْبَيْتِ بَعْدَ رُؤْيَيْهِ وَطَوَافِهِ بِهِ . وَفِي الْجُمْلَةِ إِنَّ هَذَا الطَّوَافَ الْمُخْتَلَفَ فِيهِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ ، وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ طَوَافٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ طَوَافُ الزِّيَارَةِ ، وَهُوَ فِي حَقِّ الْمُتَمَتِّعِ كَهُوَ فِي حَقِّ الْقَارِنِ وَالْمُفْرِدِ ، فِي أَنَّهُ رُكْنُ الْحَجِّ ، لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ ، وَلَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِهِ بِالْبَيْتِ^(١٣) ، فَلَوْ تَوَى بِهِ طَوَافَ الْوَدَاعِ أَوْ غَيْرِهِ ، لَمْ يُجْزِهِ .

٨٦/٤

فصل : والأطوفة المشروعة / في الحج ثلاثة : طواف الزيارة ، وهو ركنُ الحج ، لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ ، بغيرِ خِلافٍ . وطوافُ القدوم ، وهو سنة ، لَا شَيْءَ عَلَى تَارِكِهِ . وطوافُ الوداع ، وَاجِبٌ ، يَتُوبُ عَنْهُ الدَّمُ إِذَا تَرَكَهُ . وبهذا قال أبو حنيفة ، وأصحابه ، والثوري . وقال مالك : على تَارِكِ طَوَافِ الْقُدُومِ دَمٌ ، وَلَا شَيْءَ عَلَى تَارِكِ طَوَافِ الْوَدَاعِ . وَحَكِي عَنِ الشَّافِعِيِّ كَقَوْلِنَا فِي طَوَافِ الْوَدَاعِ ، وَكَقَوْلِهِ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ . وَمَا عَدَا^(١٤) هَذِهِ الْأَطُوفَةَ فَهُوَ تَقْلٌ ، وَلَا يُشْرَعُ فِي حَقِّهِ أَكْثَرُ مِنْ سَعْيٍ وَاحِدٍ ، بغيرِ خِلافٍ عَلِمْنَاهُ . قَالَ جَابِرٌ : لَمْ يَطُفِ النَّبِيُّ ﷺ ، وَلَا أَصْحَابُهُ ، بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا ، طَوَافَهُ الْأَوَّلُ . رَوَاهُ

(٨) فِي ب ، م : « قَرَنْتِ » .

(٩-٩) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

(١٠-١٠) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(١١) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .

(١٢) فِي أ ، ب ، م : « زَادَ عَلَى » .

مُسْلِمٌ^(١٣) . ولا يَكُونُ السَّعْيُ إِلَّا بَعْدَ طَوَافٍ ، فَإِنْ سَعَى مَعَ طَوَافِ الْقُدُومِ ، لم يَسْعَ بَعْدَهُ ، وَإِنْ لم يَسْعَ مَعَهُ ، سَعَى مَعَ طَوَافِ الزَّيَّارَةِ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَ الْبَيْتَ فَيُكَبِّرَ فِي تَوَاجِيهِ ، وَيُصَلِّيَ فِيهِ^(١٤) رَكَعَتَيْنِ ، وَيَدْعُو اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ . قال ابنُ عمرَ : دخل النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ ، وَبِلَالٌ ، وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ، فَقُلْتُ لِبِلَالٍ : هل صَلَّى فيه رسولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قال : نعم . قلتُ : أين^(١٥) ؟ قال : بينَ الْعَمُودَيْنِ تَلْقَاءُ وَجْهِهِ . قال^(١٦) : ونَسِيتُ أَنْ أَسْأَلَهُ كم صَلَّى ؟ وقال ابنُ عَبَّاسٍ : أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا دَخَلَ الْبَيْتَ ، دَعَا فِي تَوَاجِيهِ كُلِّهَا ، ولم يُصَلِّ فِيهِ حَتَّى خَرَجَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا^(١٧) . فَقَدَّمَ أَهْلَ الْعِلْمِ رِوَايَةَ بِلَالٍ عَلَى رِوَايَةِ أَسَامَةَ ؛ لِأَنَّهُ مُثَبَّتٌ ، وَأَسَامَةُ نَافٍ ، وَلَأنَّ أَسَامَةَ كَانَ حَدِيثَ السَّنَنِ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اشْتَعَلَ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا فِي الْكَعْبَةِ عَنْ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ . وَإِنْ لم

(١٣) في : باب بيان وجوه الإحرام ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٨٣ / ٢ .
كما أخرجه أبو داود ، في : باب طواف القارن ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٣٧ / ١ .

(١٤) سقط من : ب ، م .

(١٥) في ب ، م زيادة : « هو » .

(١٦) الأول أخرجه البخاري ، في : باب الأبواب والفلق للكعبة والمساجد ، وباب الصلاة بين السورى في غير جماعة ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى ، من كتاب التهجد . صحيح البخارى ١٢٦ / ١ ، ١٣٤ ، ٢ / ٧٠ . ومسلم ، في : باب استحباب دخول الكعبة للحاج ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٦٦ / ٢ ، ٩٦٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة في الكعبة ، من كتاب الحج . سنن أبي داود ٤٦٦ / ١ ، ٤٦٧ . والنسائي ، في : باب الصلاة في الكعبة ، وباب مقدار ذلك ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب دخول البيت ، وباب موضع الصلاة في البيت ، من كتاب المناسك . المجتبى ٢ / ٢٧ ، ٢٨ ، ٤٩ ، ٥ / ١٧١ ، ١٧٢ . وابن ماجه ، في : باب دخول الكعبة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠١٨ / ٢ .

والثاني أخرجه البخاري ، في : باب قول الله تعالى ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًى ﴾ ، من كتاب الصلاة . صحيح البخارى ١ / ١١٠ . ومسلم ، في : باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٦٨ / ٢ . والنسائي ، في : باب موضع الصلاة في البيت ، وباب موضع الصلاة من الكعبة ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٧٢ ، ١٧٤ .

يَدْخُلُ الْبَيْتَ ، فَلَا بَأْسَ ، فَإِنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ أَبِي خَالِدٍ قَالَ : قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى : أَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ فِي عُمْرَتِهِ ؟ قَالَ : لَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١٧) . وَعَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ مِنْ عِنْدِهَا وَهُوَ مَسْرُورٌ ، ثُمَّ رَجَعَ وَهُوَ كَبِيبٌ . فَقَالَ : « إِنِّي دَخَلْتُ الْكَعْبَةَ ، وَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا دَخَلْتُهَا ، إِنِّي أَخَافُ أَنْ أَكُونَ قَدْ شَقَقْتُ عَلَى أُمَّتِي » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١٨) .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْتِيَ زَمْزَمَ ، فَيَشْرَبَ مِنْ مَائِهَا ^(١٩) لِمَا أَحَبَّ ، وَيَضْلَعُ ^(٢٠) مِنْهُ . قَالَ جَابِرٌ ، فِي صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ : / ثُمَّ أَتَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، وَهُمْ يَسْقُونَ ، فَنَازَلُوهُ دَلْوًا ، فَشَرِبَ مِنْهُ ^(٢١) . وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شَرِبَ لَهُ » ^(٢٢) . وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ جَالِسًا ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ ، فَقَالَ : مِنْ أَيْنَ جِئْتَ ؟ قَالَ : مِنْ زَمْزَمَ . قَالَ : فَشَرِبْتَ مِنْهَا كَمَا يَتَّبِعِي ؟ قَالَ : فَكَيْفَ ؟ قَالَ : إِذَا شَرِبْتَ مِنْهَا فَاسْتَقْبِلِ الْكَعْبَةَ ، وَادْكُرِ اسْمَ اللَّهِ ، وَتَنَفَّسْ ثَلَاثًا مِنْ زَمْزَمَ ، وَتَضَلَّعْ مِنْهَا ، فَإِذَا فَرَعْتَ ، فَاحْمِدِ اللَّهَ تَعَالَى ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « آيَةُ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُتَافِقِينَ ، أَنَّهُمْ لَا يَتَضَلَّعُونَ مِنْ زَمْزَمَ » . رَوَاهُمَا ابْنُ مَاجَةَ ^(٢٣) . وَيَقُولُ عِنْدَ

٨٦/٤ ظ

(١٧) أخرجه البخاري ، في : باب من لم يدخل الكعبة ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٨٤ / ٢ .
وسلم ، في : باب استحباب دخول الكعبة للحاج ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٦٨ / ٢ .
كما أخرجه أبو داود ، في : باب أمر الصفا والمروة ، من كتاب الحج . سنن أبي داود ٤٣٩ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٥٥ / ٤ .

(١٨) في : باب في دخول الكعبة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٦٧ / ١ ، ٤٦٨ .
كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في دخول الكعبة ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ١٠٢ / ٤ .
وابن ماجه ، في : باب دخول الكعبة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠١٨ / ٢ ، ١٠١٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٣٧ / ٦ .

(١٩) في ب ، م : « مائه » .

(٢٠) يتضلع : يرتوي ، حتى يبلغ الماء أضلاعه .

(٢١) تقدم تفريغ حديث جابر في صفحة ١٥٦ .

(٢٢) سقط من : الأصل ، ب ، م .

(٢٣) في : باب الشرب من زمزم ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠١٧ / ٢ ، ١٠١٨ .

الشَّربِ : بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا عِلْمًا نَافِعًا ، وَرِزْقًا وَاسِعًا ، وَرِبًّا وَشَيْعًا ، وَشِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ ، وَاعْسِلْ بِهِ قَلْبِي ، وَاَمْلَأْهُ مِنْ حِكْمَتِكَ .

فصل : وَيُسَنُّ أَنْ يَخْطُبَ الْإِمَامُ بِمَعْنَى يَوْمِ النَّحْرِ خُطْبَةً ، يُعَلِّمُ النَّاسَ فِيهَا مَنَاسِكَهُمْ مِنَ النَّحْرِ وَالْإِفَاضَةِ وَالرَّمْيِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ لَا يَخْطُبُ يَوْمَئِذٍ . وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّهَا تُسَنُّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي قَبْلَهُ ، فَلَمْ تُسَنَّ فِيهِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ يَوْمَ النَّحْرِ . يَعْنِي بِمَعْنَى . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ^(٢٤) . وَعَنْ رَافِعِ بْنِ عَمْرٍو الْمَزْنِيِّ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ بِمَعْنَى ، حِينَ ارْتَفَعَ الضُّحَى ، عَلَى بَعْلَةِ شَهْبَاءَ وَعَلَى يُعْبَرُ ^(٢٥) عَنْهُ ، وَالنَّاسُ بَيْنَ قَائِمٍ وَقَاعِدٍ . وَقَالَ أَبُو أُمَامَةَ : سَمِعْتُ خُطْبَةَ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى يَوْمِ النَّحْرِ . وَقَالَ الْهَرَمِيُّ بْنُ زِيَادٍ الْبَاهِلِيُّ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ عَلَى نَاقَتِهِ الْعَضْبَاءِ ^(٢٦) ، يَوْمَ الْأَضْحَى بِمَعْنَى . وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُعَاذٍ : خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَنَحْنُ بِمَعْنَى ، فَفُتِحَتْ أَسْمَاعُنَا ، حَتَّى كُنَّا نَسْمَعُ وَنَحْنُ فِي مَنَازِلِنَا ، فَطَفِقَ يُعَلِّمُهُمْ مَنَاسِكَهُمْ ، حَتَّى بَلَغَ الْجِمَارَ . رَوَى هَذِهِ الْأَحَادِيثُ كُلُّهَا أَبُو دَاوُدَ ^(٢٧) ، إِلَّا حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَلَأنَّهُ يَوْمٌ تَكَثَّرَ فِيهِ أَفْعَالُ الْحَجِّ ، وَيَحْتَاجُ إِلَى تَعْلِيمِ النَّاسِ أَحْكَامَ ذَلِكَ ، فَاحْتِجَّ إِلَى الْخُطْبَةِ مِنْ أَجْلِهِ ، كَيَوْمِ عَرَفَةَ .

(٢٤) في : باب الخطبة أيام منى ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢ / ٢١٥ .

(٢٥) يعبر عنه : أى يبلغ حديثه من هو بعيد عن النبي ﷺ .

(٢٦) العضباء : المقطوعة الأذن .

(٢٧) الأول ، في : باب أى وقت يخطب يوم النحر ، من كتاب الحج . سنن أبى داود ١ / ٤٥٣ .

الثانى ، في : باب من قال خطب يوم النحر ، من كتاب الحج . سنن أبى داود ١ / ٤٥٣ .

والثالث ، في : باب من قال خطب يوم النحر ، من كتاب الحج . سنن أبى داود ١ / ٤٥٣ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٤٨٥ ، ٥ / ٧ .

والرابع ، في : باب ما يذكر الإمام في خطبته بمنى ، من كتاب الحج . سنن أبى داود ١ / ٤٥٣ .

كما أخرجه النسائى ، في : باب ما ذكر في منى ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ٢٠٠ . والإمام أحمد ،

في : المسند ٤ / ٦١ .

فصل : يوم الحج الأكبر يوم النحر ؛ فإن النبي ﷺ قال في خطبته / يوم النحر : « هذا يوم الحج الأكبر » . رواه البخاري^(٢٨) . وسمى بذلك لكثرة أفعال الحج فيه ؛ من الوقوف بالمشعر ، والدفع منه إلى منى ، والرمي ، والنحر ، والخلق ، وطواف الإفاضة ، والرجوع إلى منى ليبيت بها ، وليس في غيره مثله ، وهو مع ذلك يوم عيد ، ويوم يحل فيه من إحرام الحج .

فصل : وفي يوم النحر أربعة أشياء : الرمي ، ثم النحر ، ثم الخلق ، ثم الطواف . والسنة ترتبها هكذا ؛ فإن النبي ﷺ رتبها ، كذلك وصفه جابر في حج النبي ﷺ^(٢٩) . ورؤى أنس ، أن النبي ﷺ رمى ، ثم نحر ، ثم خلق . رواه أبو داود^(٣٠) . فإن أحل بترتيبها ، ناسياً أو جاهلاً بالسنة فيها ، فلا شيء عليه ، في قول كثير من أهل العلم ، منهم : الحسن ، وطاوس ، ومجاهد ، وسعيد ابن جبير ، وعطاء ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وداود ، ومحمد بن جرير الطبري . وقال أبو حنيفة : إن قدم الخلق على الرمي ، أو على النحر ، فعليه دم ، فإن كان قارناً فعليه دمان . وقال زفر : عليه ثلاثة دماء ؛ لأنه لم يوجد التحلل الأول ، فلزمه الدم ، كما لو خلق قبل يوم النحر . ولنا ، ما روى عبد الله بن عمرو^(٣١) ، قال : قال رجل : يا رسول الله ، خلقت قبل أن أذبح . قال : « اذبح ، ولا حرج » . فقال آخر : ذبحت قبل أن أرمي ؟ قال : « ارم ، ولا

(٢٨) في : باب الخطبة أيام منى ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٢١٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب يوم الحج الأكبر ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٥١ . وابن ماجه ، في : باب الخطبة يوم النحر ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٤١٢ .

(٢٩) انظر تخریج حديثه في صفحة ١٥٦ .

(٣٠) تقدم تخریجه في صفحة ٢٤٥ .

(٣١) في ب ، م ، « عمر » .

حَرَاجَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣٢) . وَفِي لَفْظٍ قَالَ : فَجَاءَ رَجُلٌ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَمْ أَشْعُرْ ، فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُذْبَحَ . وَذَكَرَ الْحَدِيثَ . قَالَ : فَمَا سَمِعْتَهُ يُسْأَلُ يَوْمَئِذٍ عَنْ أَمْرٍ مِمَّا يَنْسَى الْمَرْءُ أَوْ يَجْهَلُ ، مِنْ تَقْدِيمِ بَعْضِ الْأُمُورِ عَلَى بَعْضِهَا ، وَأَشْبَاهِهَا ، إِلَّا قَالَ : « أَفْعَلُوا وَلَا حَرَاجَ »^(٣٣) . رَوَاهُ مُسْلِمٌ . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قِيلَ لَهُ يَوْمَ النَّحْرِ ، وَهُوَ بِمِنَى ، فِي النَّحْرِ ، وَالْحَلْقِ ، وَالرِّمَى ، وَالتَّقْدِيمِ ، وَالتَّأْخِيرِ ، فَقَالَ : « لَا حَرَاجَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣٤) ، وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ^(٣٥) ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو^(٣٦) ،^(٣٧) فِيهِ : فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُزْمِيَ . وَتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عِيسَى ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو^(٣٧) ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ

(٣٢) أخرجه البخارى ، فى : باب الفتيا وهو واقف على الدابة وغيرها ، وباب السؤال والفتيا عند رمى الجمار ، من كتاب العلم ، وفى : باب الفتيا على الدابة ... ، من كتاب الحج ، وفى : باب إذا حنث ناسيا ... ، من كتاب الأيمان . صحيح البخارى ١ / ٣١ ، ٤٣ ، ٢ / ٢١٥ ، ٨ / ١٦٩ . ومسلم ، فى : باب من حلق قبل النحر ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٤٨ - ٩٥٠ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى من قدم شيئا قبل شيء ... ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ / ٤٦٤ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فىمن حلق قبل أن يذبح ... ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ١٤٨ . وابن ماجه ، فى : باب من قدم نسكا قبل نسك ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠١٤ . والدارمى ، فى : باب فى من قدم نسكه شيئا قبل شيء ، من كتاب المناسك . سنن الدارمى ٢ / ٦٤ ، ٦٥ . والإمام مالك ، فى : باب جامع الحج ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٤٢١ . والإمام أحمد ، فى : المستند ٢ / ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٩٢ ، ٢٠٢ ، ٢١٠ ، ٢١٧ .

(٣٣) فى ب ، م زيادة : « عليكم » .

(٣٤) تقدم تخريجها فى صفحة ٢٤٠ .

(٣٥) فى ب ، م : « عبد الرزاق » .

والحديث أخرجه البيهقى عن عبد الرزاق فى : باب التقديم والتأخير فى عمل يوم النحر ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ١٤٢ .

(٣٦) فى ب ، م : « عمر » .

(٣٧-٣٧) سقط من : ١ . نقلة نظر .

ﷺ ، وَأَتَاهُ رَجُلٌ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي خَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمَى ؟ قَالَ :
 « أَرَم ، وَلَا حَرَجَ » . / قَالَ : وَأَتَاهُ آخَرُ ، فَقَالَ : إِنِّي أَفَضْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمَى ؟
 قَالَ : « أَرَم ، وَلَا حَرَجَ » . وعن ابن عباس ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ يَوْمَ
 النَّحْرِ ، عَنْ رَجُلٍ خَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَرْمَى ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا حَرَجَ ، لَا
 حَرَجَ » . رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ^(٣٨) كُلَّهُ . وَسَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ أَنْ تُتَّبَعَ . عَلَى أَنَّهُ
 لَا يَلْزَمُ مِنْ سُقُوطِ الدَّمِ بِفَعْلٍ^(٣٩) الشَّيْءُ فِي وَقْتِهِ ، سُقُوطُهُ قَبْلَ وَقْتِهِ ، فَإِنَّهُ لَوْ خَلَقَ
 فِي الْعُمُرَةِ بَعْدَ السَّعْيِ ، لَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ الْجِلُّ مَا حَصَلَ قَبْلَهُ ، وَكَذَلِكَ فِي
 مَسَائِلَتِنَا ، إِذَا قُلْنَا : إِنَّ الْجِلَّ يَحْصُلُ بِالْخَلْقِ ، فَقَدْ خَلَقَ قَبْلَ التَّحَلُّلِ ، وَلَا دَمَ
 عَلَيْهِ . فَأَمَّا إِنْ فَعَلَهُ عَمْدًا ، عَالِمًا بِمُخَالَفَةِ السُّنَّةِ فِي ذَلِكَ ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ :
 إِحْدَاهُمَا ، لَا دَمَ عَلَيْهِ . وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَإِسْحَاقَ ؛ لِإِطْلَاقِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ،
 وَكَذَلِكَ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، مِنْ رِوَايَةِ سَفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ . وَالثَّانِيَةِ ، عَلَيْهِ دَمٌ .
 رَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، وَقَتَادَةَ ، وَالنَّخَعِيِّ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ
 تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَلَا تَخْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾^(٤٠) . وَلِأَنَّ النَّبِيَّ
 ﷺ رَتَّبَ ، وَقَالَ : « تَخَذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ »^(٤١) . وَالحَدِيثُ الْمُطْلَقُ قَدْ جَاءَ
 مُقَيَّدًا ، فَيُحْمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ . قَالَ الْأَنْزَمُ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ عَنْ
 رَجُلٍ خَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ ؟ فَقَالَ : إِنْ كَانَ جَاهِلًا ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ . فَأَمَّا التَّعَمُّدُ فَلَا ؛
 لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَهُ رَجُلٌ ، فَقَالَ : لَمْ أَشْعُرْ^(٤٢) . قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : سَفْيَانُ بْنُ
 عُيَيْنَةَ لَا يَقُولُ : لَمْ أَشْعُرْ . فَقَالَ : نَعَمْ ، وَلَكِنْ مَالِكًا وَالنَّاسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ^(٤٣) : لَمْ

(٣٨) في : باب المواقيت ، من كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢ / ٢٥٢ .

(٣٩) في الأصل ، ب ، م : « يفقد » .

(٤٠) سورة البقرة ١٩٦ .

(٤١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٣٠ .

(٤٢) هو ما تقدم من حديث عبد الله بن عمرو ، وسبق تخريجه في الصفحة السابقة .

(٤٣) أى يقولون .

أَشْعَرٌ^(٤٤) ، وهو في الحديث ، وقال مَالِكٌ : إِنْ قَدَّمَ الْحَلْقَ عَلَى الرَّمْيِ فَعَلِيهِ دَمٌ ، وَإِنْ قَدَّمَهُ عَلَى النَّحْرِ أَوْ النَّحْرَ عَلَى الرَّمْيِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . لِأَنَّهُ بِالْإِجْمَاعِ مَمْنُوعٌ مِنْ حَلْقِ شَعْرِهِ قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ ، وَلَا يَخْصُلُ إِلَّا بِرَمْيِ الْجَمْرَةِ ، فَأَمَّا النَّحْرُ قَبْلَ الرَّمْيِ فَجَائِزٌ ؛ لِأَنَّ الْهَدْيَ قَدْ بَلَغَ مَحَلَّهُ . وَلَنَا ، الْحَدِيثُ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَفْرُقْ بَيْنَهُمَا ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ فِي الْحَلْقِ ، وَالنَّحْرِ ، وَالتَّقْدِيمِ ، وَالتَّأْخِيرِ ، فَقَالَ : « لَا حَرَجٌ » . وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَهُمْ فِي أَنَّ مُحَالَفَةَ التَّرْتِيبِ لَا تَخْرُجُ هَذِهِ^(٤٥) الْأَفْعَالُ عَنِ الْإِجْزَاءِ ، / وَلَا تَمْنَعُ وَقُوعُهَا مَوْقِعَهَا ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي وُجُوبِ الدَّمِ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٨٨٨/٤

فصل : إِنْ قَدَّمَ الْإِفَاضَةَ عَلَى الرَّمْيِ ، أَجْزَأُهُ طَوَافُهُ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا تُجْزِئُهُ الْإِفَاضَةُ ، فَلْيَرْمِ ، ثُمَّ لِيَنْحَرْ ، ثُمَّ لِيُفِضْ .^(٤٦) وَكَانَ ابْنُ عَمَرَ يَقُولُ فِي مَنْ أَفَاضَ قَبْلَ أَنْ يَحْلِقَ : يَرْجِعُ فَيَحْلِقُ أَوْ يَقْصِرُ ، ثُمَّ يُفِضُ^(٤٧) . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَطَاءٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ رَجُلٌ : أَفَضْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ ؟ قَالَ : « أَرْمِ ، وَلَا حَرَجَ » . وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ قَدَّمَ شَيْئًا قَبْلَ شَيْءٍ ، فَلَا حَرَجَ » . رَوَاهُمَا سَعِيدٌ . فِي « سُنَنِهِ » . وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِي ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَاهُ آخَرَ ، فَقَالَ : إِنِّي أَفَضْتُ إِلَى النَّبِيِّ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ ؟ فَقَالَ : « أَرْمِ وَلَا حَرَجَ » . فَمَا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ قَدَّمَ أَوْ أَخَّرَ إِلَّا قَالَ : « افْعَلْ ، وَلَا حَرَجَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٤٧) . وَلَأَنَّهُ أَتَى بِالرَّمْيِ فِي وَقْتِهِ . فَأَجْزَأُهُ ، كَمَا لَوْ رَتَّبَ . وَمُقْتَضَى كَلَامِ أَصْحَابِنَا ، أَنَّهُ يَخْصُلُ لَهُ بِالْإِفَاضَةِ قَبْلَ الرَّمْيِ التَّحْلِيلُ الْأَوَّلُ ، كَمَنْ رَمَى وَلَمْ يُفِضْ . فَعَلِيَ هَذَا لَوْ وَاقَعَ أَهْلُهُ قَبْلَ الرَّمْيِ ،

(٤٤) بعد هذا في ب ، م زيادة : « قبل لأبي عبد الله : و » .

(٤٥) في النسخ : « لا تخرج عن هذه » ، والمثبت من الشرح الكبير .

(٤٦-٤٧) سقط من : أ ، ب ، م .

(٤٧) تقدم تحريجه في صفحة ٣٢١ . ورواية النسائي له في السنن الكبرى . انظر : تحفة الأشراف ٦ / ٣٧٣ .

فعلية دَمَ ، ولم يَفْسُدْ حَجُّهُ . وكذلك قال الأوزاعي . فإن رَجَعَ إلى أَهْلِهِ ، ولم يَرَمْ
فعلية دَمَ ؛ لِتَرْكِ الرَّمْيِ ، وَحُجَّتُهُ صَحِيحٌ . قال ابنُ عَبَّاسٍ : مَنْ نَسِيَ ، أَوْ تَرَكَ
شيئاً من نُسُكِهِ ، فَلْيَهْرِقْ لذلك دَمًا^(٤٨) . وقال عَطَاءٌ : مَنْ نَسِيَ من النُّسُكِ شيئاً ،
حتى رَجَعَ^(٤٩) إلى أَهْلِهِ ، فَلْيَهْرِقْ لذلك دَمًا .

٦٥٥ - مسألة : (ثم يَرْجِعْ إلى مَنَى ، وَلَا يَبْتَئِ بِمَكَّةَ لَيْلَى مَنَى)

السُّنَّةُ لمن أَفَاضَ يَوْمَ النَّحْرِ أَنْ يَرْجِعَ إلى مَنَى ؛ لما رَوَى ابنُ عَمْرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
أَفَاضَ يَوْمَ النَّحْرِ ، ثم رَجَعَ فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمَنَى . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١) . وقالت عائشةُ ،
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ من آخِرِ يَوْمِهِ حينَ صَلَّى الظُّهْرَ ، ثم رَجَعَ
إلى مَنَى ، فَمَكَثَ بها لَيْلَى أَيَّامَ التَّشْرِيقِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢) . وظاهرُ كلامِ الْخِرَقِيِّ
أَنَّ الْمَبِيتَ بِمَنَى لَيْلَى مَنَى وَاجِبٌ . وهو إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عن أَحْمَدَ ، وقال ابنُ
عَبَّاسٍ : لَا يَبْتَئِ أَحَدٌ مِنْ وَرَاءِ الْعَقَبَةِ مِنْ مَنَى لَيْلًا . وهو قولُ عُروَةَ ، وإِبْرَاهِيمَ ،
وَمُجَاهِدٍ ، وَعَطَاءٍ . وَرَوَى / ذلك عن عَمْرٍ بنِ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وهو
قولُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . والثَّانِيَةُ ، ليس بِوَاجِبٍ . رَوَى ذلك عن الْحَسَنِ . وَرَوَى
عن ابنِ عَبَّاسٍ : إِذَا رَمَيْتَ الْجَمْرَةَ فَبِتَ حَيْثُ شِئْتَ . ولأنَّهُ قد حَلَّ من حَجِّهِ ،
فلم يَجِبْ عَلَيْهِ الْمَبِيتُ بِمَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ ، كَلَيْلَةِ الْحَصْبَةِ^(٣) . وَوَجْهُ الرَّوَايَةِ الْأُولَى
أَنَّ^(٤) ابنَ عَمْرٍ رَوَى : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِلْعَبَّاسِ بنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنْ يَبْتَئِ

٨٨/٤ ظ

(٤٨) تقدم تخريجه في صفحة ٦٩ .

(٤٩) في الأصل ، ١ : يرجع .

(١) ذكره البخاري تعليقا ، في : باب الزهارة قبل النحر ، من كتاب الحج ، وقال : ورفعه عبد الرزاق . صحيح
البخاري ٢ / ٢١٤ . وأخرجه مسلم ، في : باب استحباب طواف الإفاضة يوم النحر ، من كتاب الحج .
صحيح مسلم ٢ / ٩٥٠ .

كما أخرجه أبو داود ، في : من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٦١ .

(٢) في : باب في رمي الجمار ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٥٦ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٩٠ .

(٣) ليلة الحصبية : التي بعد أيام التشريق .

(٤-٤) في ب ، م : ٥ والرواية الأولى أصح لأن ٥ .

بِمَكَّةَ لَيْلَى مَنَى ، مِنْ أَجْلِ سِقَاتِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٥) . وَتُخَصِّصُ الْعَبَّاسُ بِالرُّخْصَةِ لِعُذْرِهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا رُخْصَةَ لِغَيْرِهِ . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : لَمْ يُرَخَّصِ النَّبِيُّ ﷺ لِأَحَدٍ بَيْتٌ بِمَكَّةَ ، إِلَّا لِلْعَبَّاسِ^(٦) ، مِنْ أَجْلِ سِقَاتِهِ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٧) . وَرَوَى الْأَثَرُ ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، قَالَ : لَا يَبْتَئُ أَحَدٌ مِنَ الْحَاجِّ إِلَّا بِمَنَى . وَكَانَ يَبْتَئُ رَجَالًا لَا يَدْعُونَ أَحَدًا بِبَيْتٍ وَرَاءَ الْعَقَبَةِ . وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ نُسْكًا ، وَقَدْ قَالَ : « تَحْذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ »^(٨) .

فصل : فَإِنْ تَرَكَ الْمَبِيتَ بِمَنَى ، فَعَنْ أَحْمَدَ : لَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَقَدْ أَسَاءَ . وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِذْ فِيهِ بِشَيْءٍ . وَعَنْهُ يُطْعِمُ شَيْئًا . وَخَفَّفَهُ ، ثُمَّ قَالَ : قَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ : لَيْسَ عَلَيْهِ . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ : عَلَيْهِ دَمٌ . وَضَحِكَ ، ثُمَّ قَالَ : دَمٌ بِعَرَّةٍ ، شَدُّدُ ثَمَوِهِ^(٩) . قُلْتُ : لَيْسَ إِلَّا أَنْ يُطْعِمَ شَيْئًا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، يُطْعِمُ شَيْئًا تَمَرًا أَوْ نَحْوَهُ . فَعَلَى هَذَا أَيْ شَيْءٍ تَصَدَّقَ بِهِ أَجْزَأُهُ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ لَيْلَةٍ وَأَكْثَرٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا^(١٠) تَقْدِيرَ فِيهِ . وَعَنْهُ : فِي اللَّيَالِي الثَّلَاثِ دَمٌ ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ : مَنْ تَرَكَ مِنْ

(٥) أخرجه البخارى ، فى : باب سقاية الحاج ، وباب هل بيت أصحاب السقاية ... ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢ / ١٩١ ، ٢١٧ . ومسلم ، فى : باب وجوب المبيت بمنى ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٥٣ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب بيت بمكة ليلالى منى ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ / ٤٥٤ . وابن ماجه ، فى : باب البيوتة بمكة ليلالى منى ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠١٩ . والدارمى ، فى : باب فى من بيت بمكة ليلالى منى ، من كتاب المناسك . سنن الدارمى ٢ / ٧٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ١٩ ، ٢٢ ، ٢٨ ، ٨٨ .

(٦) فى ١ ، ب ، م : « العباس » .

(٧) فى : باب البيوتة بمكة ليلالى منى ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠١٩ .

(٨) تقدم تقريره فى صفحة ٢٣٠ .

(٩) فى ١ ، ب ، م : « ثم شدد بمره » .

(١٠-١٠٠) فى ب ، م : « ولا » .

نُسْكِيهِ شَيْئًا ، «فَإِنَّهُ يُهْرَقُ» (١١) دَمًا . وفيما دُونَ الثَّلَاثِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ (١٢) وَقَالَ عَطَاءٌ : فِي كُلِّ حَصَاةٍ دِرْهَمٌ (١٣) . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ (١٤) . وَهَذَا لَا يُظَيِّرُ لَهُ ، فَإِنَّا لَا نَعْلَمُ فِي تَرْكِ شَيْءٍ مِنَ التَّنَاسِلِ دِرْهَمًا ، وَلَا نَصْفَ دِرْهَمٍ ، فَإِيْجَابُهُ بِغَيْرِ نَصَرٍ تَحْكُمُ لَا وَجْهَ لَهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٦٥٦ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (فَإِذَا كَانَ مِنَ الْعِدَّةِ ، وَزَالَتِ الشَّمْسُ ، رَمَى الْجَمْرَةَ الْأُولَى بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ، وَيَقِفُ عِنْدَهَا ، وَيَرْمِي (١) ، وَيَدْعُو ، ثُمَّ يَرْمِي الْجَمْرَةَ (٢) الْوُسْطَى بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ ، يُكَبِّرُ أَيْضًا ، وَيَدْعُو ، ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ ، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا)

/ قد ذَكَرْنَا أَنَّ جُمْلَةَ مَا يَرْمِي بِهِ الْحَاجُّ سَبْعُونَ حَصَاةً ، سَبْعَةٌ مِنْهَا يَرْمِيهَا يَوْمَ النَّحْرِ ، بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ . وَسَائِرُهَا فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ الثَّلَاثَةِ ، بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ ، كُلُّ يَوْمٍ لِاحْدَى وَعِشْرِينَ حَصَاةً ، لِثَلَاثِ جَمَرَاتٍ ، يَتَنَدَّى بِالْجَمْرَةِ الْأُولَى ، وَهِيَ أَبْعَدُ الْجَمَرَاتِ مِنْ مَكَّةَ ، وَيَلِي مَسْجِدَ الْخَيْفِ ، فَيَجْعَلُهَا عَنْ يَسَارِهِ ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ، وَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ ، (٣) كَمَا وَصَفْنَا فِي جَمْرَةِ الْعَقْبَةِ ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ عَنْهَا إِلَى مَوْضِعٍ لَا يُصِيبُهُ الْخَصْيُ ، فَيَقِفُ طَوِيلًا يَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى (٤) ، رَافِعًا يَدَيْهِ ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ إِلَى الْوُسْطَى فَيَجْعَلُهَا عَنْ يَمِينِهِ ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ، وَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ ، وَيَفْعَلُ مِنَ الْوُقُوفِ وَالِدُّعَاءِ كَمَا فَعَلَ فِي الْأُولَى ، ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ

٨٩/٤

(١١-١١) فِي ١ : « أَوْ نَسِيَهُ فَإِنَّهُ يَهْرَقُ » . وَفِي ب ، م : « أَوْ نَسِيَهُ فَلْيَهْرَقْ » .

وَتَقْدِمُ تَحْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٦٩ .

(١٢-١٢) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

(١٣) فِي م بَعْدَ هَذَا زِيَادَةٌ : « لِاحْدَاهُنَّ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مَدَّ وَالثَّانِيَةِ دِرْهَمٌ وَالثَّلَاثَةَ نِصْفَ دِرْهَمٍ » . وَفِي حَاشِيَتِهَا أَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِأَنَّ الْكَلَامَ لَا يَمُوتُ إِلَّا بِهَا .

(١) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، أ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

(٣-٣) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ ، وَيَسْتَبْطِنُ الْوَادِي ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا . وبهذا قال الشَّافِعِيُّ . وَلَا نَعْلَمُ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا خِلَافًا ، إِلَّا أَنَّ مَالِكًا قَالَ : لَيْسَ بِمَوْضِعٍ لِرَفْعِ الْيَدَيْنِ . وقد ذَكَرْنَا الْخِلَافَ فِيهِ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْبَيْتِ^(٤) . وقال الْأَثَرِيُّ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ ، أَيُّقُومُ الرَّجُلُ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ إِذَا رَمَى ؟ قَالَ : إِي لَعْمَرِي شَدِيدًا ، وَطَوِيلُ الْقِيَامِ أَيْضًا . قِيلَ : فَإِلَى أَيْنَ يَتَوَجَّهُ فِي قِيَامِهِ ؟ قَالَ : إِلَى الْقِبْلَةِ ، وَيَرْمِيهَا فِي بَطْنِ الْوَادِي . وَالْأَصْلُ فِي هَذَا مَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، قَالَتْ : أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ آخِرِ يَوْمِهِ حِينَ صَلَّى الظَّهَرَ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَنْى ، فَمَكَثَ بِهَا لَيْلًا إِلَى أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، يَرْمِي الْجَمْرَةَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ، كُلَّ جَمْرَةٍ بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ ، يُكَبِّرُ مَعَ^(٥) كُلِّ حَصَاةٍ ، وَيَقِفُ عِنْدَ الْأُولَى والثَّانِيَةِ ، فَيُطِيلُ الْقِيَامَ ، وَيَتَضَرَّعُ ، وَيَرْمِي الثَّالِثَةَ ، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٦) . وعن ابنِ عمرَ ، أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ ، يُكَبِّرُ عَلَى إِثْرِ كُلِّ حَصَاةٍ ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ ، وَيَسْتَهْلُ ، وَيَقُومُ قِيَامًا طَوِيلًا ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ ، ثُمَّ يَرْمِي الْوُسْطَى ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِذَاتِ الشَّمَالِ ، فَيَسْتَهْلُ ، وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ قِيَامًا طَوِيلًا ،^(٧) ثُمَّ يَرْفَعُ يَدَيْهِ ، وَيَقُومُ طَوِيلًا ، ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا^(٨) ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ ، ويقولُ : هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٩) . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ ، أَنَّ ابْنَ عَمَرَ كَانَ / يَدْعُو بِدُعَائِهِ الَّذِي دَعَا بِهِ بِعَرَفَةَ ، وَيَزِيدُ : وَأَصْلِحْ أَوْ أَتَمَّ^(١٠) لَنَا مَنْاسِكَنَا . وقال ابنُ

٨٩/٤ ظ

(٤) تقدم هذا في صفحة ٢١١ .

(٥) في الأصل : « عند » .

(٦) تقدم تخريجه ، في : صفحة ٣٢٤ .

(٧-٧) سقط من : ب ، م .

(٨) في : باب رفع اليدين عند جمره الدنيا والوسطى ، وباب الدعاء عند الجمرتين ، من كتاب الحج . صحيح

البخاري ٢ / ٢١٨ ، ٢١٩ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب الدعاء بعد رمي الجمار ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ٢٢٥ .

والدارمي ، في : باب الرمي من بطن الوادي ... ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٦٣ .

(٩) في ب ، م : « وأتم » .

المُنْذِرُ : كَانَ ابْنُ عَمَرَ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ ، يَقُولَانِ عِنْدَ الرَّمْيِ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وَذَنْبًا مَغْفُورًا .^(١٠) وَكَانَ ابْنُ عَمَرَ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، يَرْفَعَانِ أَيْدِيَهُمَا إِذَا رَمَيَا الْجَمْرَةَ ، وَيُطِيلَانِ الْوُقُوفَ . وَرَوَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ^(١١) ، قَالَ : أَفَضْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ ، فَرَمَى بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ، وَاسْتَبَطَنَ الْوَادِي ، حَتَّى إِذَا قَرَعَ قَالَ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وَذَنْبًا مَغْفُورًا^(١٢) . ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُ الَّذِي أُنْزِلْتُ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ صَنَعَ . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ^(١٣) . وَعَنْ عَطَاءٍ ، قَالَ : كَانَ ابْنُ عَمَرَ يَقُومُ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ ، مِقْدَارَ مَا يَقْرَأُ الرَّجُلُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ .

فصل : وَلَا يَرْمِي فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ ، فَإِنْ رَمَى قَبْلَ الزَّوَالِ أَعَادَ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ^(١٤) . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ ، وَعَطَاءٍ ، إِلَّا أَنَّ إِسْحَاقَ وَأَصْحَابَ الرَّأْيِ ، رَخَّصُوا فِي الرَّمْيِ يَوْمَ النَّفَرِ قَبْلَ الزَّوَالِ ، وَلَا يَنْفِرُ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ . وَعَنْ أَحْمَدَ مِثْلَهُ . وَرَخَّصَ عِكْرِمَةُ فِي ذَلِكَ أَيْضًا . وَقَالَ طَاوُسٌ : يَرْمِي قَبْلَ الزَّوَالِ ، وَيَنْفِرُ قَبْلَهُ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا رَمَى بَعْدَ الزَّوَالِ ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ : يَرْمِي الْجَمْرَةَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ^(١٥) . وَقَوْلِ جَابِرٍ ، فِي صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرْمِي الْجَمْرَةَ ضَحَى يَوْمِ النَّحْرِ ، وَرَمَى بَعْدَ ذَلِكَ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ^(١٦) . وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ »^(١٧) .

(١٠-١١) سقط من : الأصل .

(١١) في ١ ، ب ، م ، ن : زيد .

وهو الجامع الأبنوي القاصي . انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ٦ / ٣٠٠ .

(١٢) وأخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٤٢٧ .

(١٣) سقط من : الأصل ، ب ، م .

(١٤) تقدم تخريجه في صفحة ٣٢٤ .

(١٥) تقدم تخريجه في حديث جابر الطويل في صفحة ١٥٦ .

(١٦) تقدم تخريجه في صفحة ٢٣٠ .

وقال ابن عمر : كُنَّا نَحْتَجُّنْ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ رَمَيْنَا . وَأَيُّ وَقْتٍ رَمَى بَعْدَ الزَّوَالِ أَجْزَأُهُ ، إِلَّا أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ الْمُبَادَرَةُ إِلَيْهَا حِينَ الزَّوَالِ ، كَمَا قَالَ ابْنُ عَمْرٍ . وقال ابن عَبَّاسٍ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْمِي الْجِمَارَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ، قَدَرًا مَا إِذَا فَرَّغَ مِنْ رَمِيهِ صَلَّى الظَّهَرَ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ^(١٧) .

فصل : والترتيب في هذه الجمرات واجب ، على ما ذكرنا . فإن تكسرت فبدأ
بجمرة العقبة ، ثم ^(١٨) الثانية ، ثم الأولى ، أو بدأ ^(١٩) بالوسطى ، ورمى الثلاث ، لم
يُجْزِئِهِ إِلَّا الْأُولَى ، وَأَعَادَ الْوُسْطَى وَالْقُصْوَى . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَإِنْ رَمَى
الْقُصْوَى ، ثُمَّ الْأُولَى ، ثُمَّ الْوُسْطَى ، أَعَادَ الْقُصْوَى وَحْدَهَا . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ،
وَالشَّافِعِيُّ . وقال الحسن ، وعطاء : لَا يَجِبُ التَّرْتِيبُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ فَإِنَّهُ
قَالَ : إِذَا رَمَى مُتَكَسِّمًا يُعِيدُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ^(٢٠) أَجْزَأُهُ . وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ بِمَا رَوَى عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ قَدَّمَ تُسْكَأَ بَيْنَ يَدَيِ تُسْلِكَ ، فَلَا حَرَجَ » ^(٢١) . / ٩٠/٤
وَلأنَّهَا مَنَاسِكٌ مُتَكَرِّرَةٌ ، فِي أَمَكْنَةٍ مُتَفَرِّقَةٍ ، فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ، لَيْسَ بَعْضُهَا تَابِعًا
لِبَعْضٍ ، فَلَمْ يَشْتَرِطِ التَّرْتِيبُ فِيهَا ، كَالرَّمْيِ وَالذَّبْحِ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَبَّنَا فِي
الرَّمْيِ ، وَقَالَ : « اخْذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » ^(٢٢) . وَلأنَّه تُسْلِكُ مُتَكَرِّرًا ، فَاشْتَرِطَ التَّرْتِيبُ
فِيهِ ، كَالسَّعْيِ . وَحَدِيثُهُمْ إِنَّمَا جَاءَ فِي مَنْ يُقَدِّمُ تُسْكَأَ عَلَى تُسْلِكَ ، لَا فِي ^(٢٣) مَنْ
يُقَدِّمُ ^(٢٤) بَعْضَ التُّسْلِكِ عَلَى بَعْضٍ . وَقِيَاسُهُمْ يَبْتَطُلُ بِالطُّوَافِ وَالسَّعْيِ .

(١٧) في : باب رمي الجمار أيام التشريق ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠١٤ .
 كما أخرجه الترمذى ، في : باب ما جاء في الرمي بعد زوال الشمس ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى
 ٤ / ١٣٣ .

(١٨) سقط من : الأصل .

(١٩) في ا ، ب ، م : « يفعله » .

(٢٠) أخرجه البيهقي في : باب التقديم والتأخير في عمل يوم النحر ، من كتاب الحج . السنن الكبرى
 ٥ / ١٤٤ .

(٢١) تقدم تخريجه ، في : صفحة ٢٣٠ .

(٢٢-٢٣) في ا ، ب ، م : « تقديم » .

فصل : وإن تَرَكَ الْوُقُوفَ عِنْدَهَا وَالِدُعَاءَ ، تَرَكَ السُّنَّةَ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وبذلك قال الشَّافِعِيُّ ، وأبو حنيفة ، وإسحاق^(٢٣) ، وأبو ثور . ولا نَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا ، إِلَّا الثَّوْرِيَّ . قال : يُطْعِمُ شَيْئًا ، وإن أَرَاكَ دَمًا أَحَبُّ إِلَيَّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ ، فَيَكُونُ تُسْكًا . ولَنَا ، أَنَّهُ دُعَاءٌ وَقُوفٌ مَشْرُوعٌ^(٢٤) ، فلم يَجِبْ بِتَرْكِه شَيْءٌ ، كَحَالَةِ رُؤْيَةِ الْبَيْتِ ، وَكَسَائِرِ الْأَذْعِيَةِ ، وَلَئِنْهَا إِحْدَى الْجَمَرَاتِ ، فلم يَجِبِ الْوُقُوفُ عِنْدَهَا وَالِدُعَاءَ ، كَالأُولَى ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُ الْوَاجِبَاتِ وَالْمَنْدُوبَاتِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا^(٢٥) الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّ هَذَا تَذَبُّبٌ .

فصل : وَالْأُولَى أَنْ لَا يَنْقُصَ فِي الرَّمْيِ عَنْ سَبْعِ حَصَيَّاتٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ . فَإِنْ نَقَصَ حَصَاةً أَوْ حَصَاتَيْنِ ، فَلَا بَأْسَ ، وَلَا يَنْقُصُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ . نَصَّرَ عَلَيْهِ . وَهُوَ قَوْلُ مُجَاهِدٍ ، وَإِسْحَاقَ . وَعَنْهُ : إِنْ رَمَى بِسِتٍّ تَامِيًا : فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَتَّبِعِي أَنْ يَتَعَمَّدَهُ ، فَإِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ ، تَصَدَّقَ بِشَيْءٍ . وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍو يَقُولُ : مَا أَتَابَنِي رَمَيْتُ بِسِتٍّ أَوْ سَبْعٍ .^(٢٦) وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : مَا أَذْرَى رَمَاهَا النَّبِيُّ ﷺ بِسِتٍّ أَوْ سَبْعٍ^(٢٧) . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ عَدَدَ السَّبْعِ شَرْطٌ . وَيُشَبِّهُ^(٢٨) مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى بِسَبْعٍ . وَقَالَ أَبُو حَيَّةَ : لَا بَأْسَ بِمَا رَمَى بِهِ الرَّجُلُ مِنَ الْحَصَى . فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو : صَدَقَ أَبُو حَيَّةَ . وَكَانَ أَبُو حَيَّةَ بَذْرِيًّا . وَوَجْهُ الرِّوَايَةِ الْأُولَى مَا رَوَى ابْنُ أَبِي نُجَيْجٍ ، قَالَ : سُئِلَ طَاوُسٌ عَنْ رَجُلٍ تَرَكَ حَصَاةً ؟ قَالَ : يَتَصَدَّقُ بِتَمْرَةٍ أَوْ لُقْمَةٍ . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِمُجَاهِدٍ ، فَقَالَ : إِنْ أَبَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ لَمْ يَسْمَعْ قَوْلَ سَعِيدٍ ، قَالَ سَعْدٌ : رَجَعْنَا مِنْ

(٢٣) سقط من : الأصل .

(٢٤) في ا ، ب ، م ، ن : هـ ، له .

(٢٥) في ا ، ب ، م ، ن : ذكر هـ .

(٢٦-٢٧) سقط من : الأصل .

(٢٧) في ا ، ب ، م ، ن : هـ ونسبه إلى هـ .

الْحَجَّةَ مع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، بَعْضُنَا يَقُولُ : رَمَيْتُ بِسِتٍّ . وَبَعْضُنَا / يَقُولُ : ٩٠/٤ ظ
بِسَبْعٍ . فلم يَبْعُدْ ذَلِكَ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ ، وَغَيْرُهُ ^(٢٨) . ومتى أُحْلِلَ
بِحَصَاةٍ وَاجِبَةٍ مِنَ الْأُولَى ، لم يَصِحَّ رَمَى الثَّانِيَةِ حَتَّى يُكْمَلَ الْأُولَى ، فَإِنْ لم يَذَرِ مِنْ
أَيِّ الْجَمَارِ تَرَكَهَا ، بَنَى عَلَى الْيَقِينِ . وَإِنْ أُحْلِلَ بِحَصَاةٍ غَيْرِ وَاجِبَةٍ ، لم يُؤْتَرِ
تَرَكَهَا .

٦٥٧ - مسألة ؛ قال : (وَيَفْعَلُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي كَمَا فَعَلَ ^(١) بِالْأَمْسِ ، فَإِنْ
أَحَبَّ أَنْ يَتَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ ، خَرَجَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ . فَإِنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ
وَهُوَ بِهَا ، لَمْ يَخْرُجْ حَتَّى يَرْمِيَ مِنْ ^(٢) غَدٍ بَعْدَ الزَّوَالِ ، كَمَا رَمَى بِالْأَمْسِ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ الرَّمَى فِي الْيَوْمِ الثَّانِي كَالرَّمَى فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ ، فِي وَقْتِهِ وَصِفَتِهِ
وَهَيْئَتِهِ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . فَإِنْ أَحَبَّ التَّعَجُّلُ فِي يَوْمَيْنِ ، خَرَجَ قَبْلَ الْغُرُوبِ ^(٣) .
وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَنْ أَرَادَ الْخُرُوجَ مِنْ مَنًى ، شَاخِصًا عَنِ الْحَرَمِ ، غَيْرَ
مُقِيمٍ بِمَكَّةَ ، أَنْ يَنْفِرَ بَعْدَ الزَّوَالِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، فَإِنْ أَحَبَّ
الْإِقَامَةَ بِمَكَّةَ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : لَا يُعْجِزُنِي لِمَنْ يَنْفِرُ النَّفَرِ الْأَوَّلُ أَنْ يُقِيمَ بِمَكَّةَ . وَكَانَ
مَالِكٌ يَقُولُ فِي أَهْلِ مَكَّةَ : مَنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ فَلَهُ أَنْ يَتَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ ، فَإِنْ أَرَادَ
التَّخْفِيفَ عَنْ نَفْسِهِ مِنْ أَمْرِ الْحَجِّ فَلَا . وَيَحْتَجُّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا بِقَوْلِ عُمَرَ ،
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : مَنْ شَاءَ مِنَ النَّاسِ كُلِّهِمْ أَنْ يَنْفِرَ فِي النَّفَرِ الْأَوَّلِ ، إِلَّا آلُ حُزَيْمَةَ ،
فَلَا يَنْفِرُونَ إِلَّا فِي النَّفَرِ الْآخِرِ . جَعَلَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ مَعْنَى قَوْلِ عُمَرَ : إِلَّا آلَ

(٢٨) أخرجه النسائي ، في : باب عدد الحمصى التي يرمى بها الجمار ، من كتاب المناسك . المجتبى
٢٢٣ / ٥ .

(١) في ١ ، ب ، م : « يفعل » .

(٢) في الأصل : « في » .

(٣) في الأصل : « المغرب » .

حُزْنِيَّةَ . أَيْ أَتَاهُمْ أَهْلُ حَرَمٍ ^(٤) . وَالْمَذْهَبُ جَوَازُ التَّيْفِيرِ فِي النَّفْرِ الْأَوَّلِ لِكُلِّ أَحَدٍ .
 وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ
 وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى ﴾ ^(٥) . قَالَ غَطَاءٌ : هِيَ لِلنَّاسِ عَامَّةٌ . وَرَوَى أَبُو
 دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ ^(٦) ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمَرٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أَيَّامُ
 مِنِّي ثَلَاثَةٌ ، فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ » . قَالَ
 ابْنُ عُيَيْنَةَ : هَذَا أَجْوَدُ حَدِيثٍ رَوَاهُ سَفِيَانُ . وَقَالَ وَكِيعٌ : هَذَا الْحَدِيثُ أُمُّ
 الْمَنَاسِكِ ، وَفِيهِ زِيَادَةٌ أَنَا اخْتَصَرْتُهُ . وَلَأَنَّهُ دَفَعَ مِنْ مَكَانٍ ، فَاسْتَوَى فِيهِ أَهْلُ مَكَّةَ
 وَغَيْرُهُمْ ، كَالدَّفْعِ مِنْ عَرَفَةَ ^(٧) وَمِنْ مُزْدَلِفَةَ ^(٨) . وَكَلَامُ أَحْمَدَ فِي هَذَا أَرَادَ بِهِ
 الِاسْتِحْبَابَ ، مُوَافَقَةً لِقَوْلِ عُمَرَ ، لَا غَيْرَ . / فَمَنْ أَحَبَّ التَّعَجُّيلَ فِي النَّفْرِ الْأَوَّلِ ،
 خَرَجَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، فَإِنْ غَرَبَتْ قَبْلَ خُرُوجِهِ مِنْ مِنًى لَمْ يَنْفِرْ ، سِوَاهُ كَانَ
 ارْتَحَلَ أَوْ كَانَ مُقِيمًا فِي مَنْزِلِهِ ، لَمْ يَجُزْ لَهُ الْخُرُوجُ . هَذَا قَوْلُ عُمَرَ ، وَجَابِرِ بْنِ
 زَيْدٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَأَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ ، وَمَالِكٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ،
 وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَابْنَ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَهُ أَنْ يَنْفِرَ مَا لَمْ يَطْلُعْ فَجَزُرَ
 الْيَوْمَ الثَّالِثَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ ^(٩) وَقْتُ رَمْيِ الْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَجَازَ لَهُ النَّفَرُ كَمَا قَبْلَ
 الْغُرُوبِ . وَكُنَّا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ . وَالْيَوْمُ
 اسْمٌ لِلنَّهَارِ ، فَمَنْ أَدْرَكَهُ اللَّيْلُ ^(١٠) فَمَا تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَثَبِتَ
 عَنْ ابْنِ ^(١١) عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ : مَنْ أَدْرَكَهُ الْمَسَاءُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي ، فَلْيَقُمْ إِلَى الْعِدِّ حَتَّى

٩١/٤

(٤) فِي ب ، م زِيَادَةٌ : * مَكَّةَ * .

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٠٣ .

(٦) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ؛ فِي : بَابِ مَنْ لَمْ يَدْرِكْ عَرَفَةَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٤٥١ ، ٤٥٢ .

وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَنْ أَتَى عَرَفَةَ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٢ / ١٠٠٣ .

كَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤ / ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣٣٥ .

(٧-٧) فِي الْأَصْلِ ، أ : * وَمُزْدَلِفَةَ * .

(٨-٨) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

(٩) فِي الْأَصْلِ : * بِاللَّيْلِ * .

(١٠) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .

يُفَرِّعُ مَعَ النَّاسِ . وَمَا قَاسُوا عَلَيْهِ لَا يُشْبِهُ مَا نَحْنُ فِيهِ ؛ فَإِنَّهُ تَعَجَّلَ فِي الْيَوْمَيْنِ .

فصل : إِذَا أُخِّرَ رَمَى يَوْمٍ إِلَى مَا بَعْدَهُ ، أَوْ أُخِّرَ الرَّمَى كُلُّهُ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، تَرَكَ السُّنَّةَ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنَّهُ يُقَدَّمُ بِالنِّيَّةِ رَمَى الْيَوْمِ الْأَوَّلِ ثُمَّ الْثَانِي ثُمَّ الثَّالِثُ . وَبِذَلِكَ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ تَرَكَ حَصَاةً أَوْ حَصَاةَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا إِلَى الْعِدِّ رَمَاهَا ، وَعَلَيْهِ لِكُلِّ^(١١) حَصَاةٍ نِصْفُ صَاعٍ ، وَإِنْ تَرَكَ أَرْبَعًا رَمَاهَا ، وَعَلَيْهِ دَمٌ . وَلَنَا ، أَنَّ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ وَقْتُ لِلرَّمَى ، فَإِذَا أُخِّرَهُ مِنْ أَوَّلِ وَقْتِهِ إِلَى آخِرِهِ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ ، كَمَا لَوْ أَخَّرَ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ إِلَى آخِرِ^(١٢) وَقْتِهِ ، وَلَا أَنَّهُ وَقْتُ يَجُوزُ الرَّمَى^(١٣) فِيهِ ، فَجَازَ لِبَعْضِهِمُ الْأَوَّلُ . قَالَ الْقَاضِي : وَلَا يَكُونُ رَمِيهِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي قَضَاءً ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ وَاحِدٍ . وَإِنْ سُمِّيَ^(١٤) قَضَاءً فَالْمُرَادُ بِهِ الْفِعْلُ ، كَقَوْلِهِ : ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفْتَهُمُ ﴾^(١٥) . وَقَوْلُهُمْ : قَضَيْتُ الدِّينَ . وَالْحُكْمُ فِي رَمَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ إِذَا أُخِّرَهَا ، كَالْحُكْمِ فِي رَمَى^(١٦) أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، فِي أَنَّهَا إِذَا لَمْ تُرْمَ يَوْمَ التَّحْرِيرِ رُمِيَتْ مِنَ الْعِدِّ . وَإِنَّمَا قُلْنَا : يَلْزَمُهُ التَّرْتِيبُ بَيْنَهُ^(١٧) ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَاتٌ يَجِبُ التَّرْتِيبُ فِيهَا ، مَعَ فِعْلِهَا فِي أَيَّامِهَا ، فَوَجِبَ تَرْتِيبُهَا مَجْمُوعَةً ، كَالصَّلَاتَيْنِ الْمَجْمُوعَتَيْنِ وَالْفَوَائِتِ .

٦٥٨ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ (وَیُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَدْعَ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدٍ مَتَى مَعَ الْإِمَامِ)

يَعْنِي مَسْجِدَ الْحَيْفِ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ كَانُوا يُصَلُّونَ بِمَعْنَى ، قَالَ ابْنُ

٩١/٤ ظ

(١١) فِي أ ، ب ، م : دَ كُلِّ .

(١٢) سَقَطَ مِنْ أ ، ب ، م .

(١٣) فِي الْأَصْلِ ، أ : دَ الدَّعَاءُ لِلرَّمَى .

(١٤) فِي ب ، م : دَ كَانَ .

(١٥) سُورَةُ الْحَجِّ ٢٩ .

(١٦) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(١٧) فِي أ ، ب ، م : دَ بَنِيَّةٌ .

مسعود : صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِعِنْتِي رَكَعَتَيْنِ ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ ، وَعَمَرَ ، وَعَثَانَ رَكَعَتَيْنِ صَدْرًا مِنْ إِمَارَتِهِ^(١) . وَهَذَا إِذَا كَانَ الْإِمَامُ مَرَضِيًّا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَرَضِيًّا صَلَّى الْمَرْءُ بِرُقْفَتِهِ فِي رَحْلِهِ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَخْطُبَ الْإِمَامُ ، فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، خُطْبَةً^(٢) يُعَلِّمُ النَّاسَ^(٣) فِيهَا حُكْمَ التَّعْجِيلِ وَالتَّأْخِيرِ ، وَتُؤَدِّيهِمْ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يُسْتَحَبُّ ، قِيَاسًا عَلَى الْيَوْمَيْنِ الْآخَرَيْنِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ بَنِي بَكْرٍ ، قَالَا : رَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ بَيْنَ أَوْسَاطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وَنَحْنُ عِنْدَ رَاحِلَتِهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٤) . وَعَنْ سَرَّاءَ بِنْتِ نَبْهَانَ ، قَالَتْ : خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الرُّعُوسِ^(٥) ، فَقَالَ : « أَيُّ يَوْمٍ هَذَا ؟ » . قُلْنَا^(٦) : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . قَالَ : « أَلَيْسَ أَوْسَطُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ؟ »^(٧) . رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الرَّيْجِ بْنِ سَبْرَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ أَوْسَطَ^(٨) أَيَّامِ التَّشْرِيقِ . يَعْنِي يَوْمَ النَّفْرِ الْأَوَّلِ . وَلَأنَّ النَّاسَ حَاجَةٌ إِلَى أَنْ يُعَلِّمَهُمْ كَيْفَ يَتَعَجَّلُونَ ، وَكَيْفَ يُؤَدُّعُونَ ، بِخِلَافِ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ .

(١) أخرجه البخاري ، في : باب الصلاة بمنى ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب الصلاة بمنى ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٥٣ ، ١٩٨ . ومسلم ، في : باب قصر الصلاة بمنى ، من كتاب صلاة المسافرين وقصرها . صحيح مسلم ٢ / ٤٨٣ . وأبو داود ، في : باب الصلاة بمنى ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٥٤ . والنسائي ، في : باب الصلاة بمنى ، من كتاب تقصير الصلاة في السفر . المجتبى ٣ / ٩٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١٤٤ ، ١٤٥ .

(٢-٢) في الأصل : يعلمهم .

(٣) في : باب أى يوم يخطب بمنى ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٥٢ .

(٤) يوم الرعوس : هو اليوم الثاني من أيام التشريق ؛ سمي بذلك لأنهم كانوا يأكلون فيه رعوس الأضاحي . عون المعبود ٢ / ١٤٣ .

(٥) في ١ ، ب ، م : قلت .

(٦) أخرجه أبو داود ، في : باب أى يوم يخطب بمنى ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٥٣ .

(٧) في : باب من كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢ / ٢٢٧ .

(٨) في الأصل : وسط .

٦٥٩ - مسألة ؛ قال : (وَيُكَبِّرُ فِي ذُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ ، مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ ^(١) ، يَوْمَ النَّحْرِ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ)

إِنَّمَا حَصَرَ الْمُحَرِّمَ بِالتَّكْبِيرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ ظَهْرًا ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ ذَلِكَ مَشْغُولٌ بِالتَّلْبِيَةِ ، فَلَا يَقْطَعُهَا إِلَّا عِنْدَ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، كَمَا بَيَّنَّاهُ فِيمَا قَبْلُ ، وَلَيْسَ بَعْدَهَا ^(٢) صَلَاةُ قَبْلِ الظُّهْرِ ، فَيُكَبِّرُ حِينَئِذٍ بَعْدَهَا كَالْمُحِلِّ ، وَيَسْتَوِي هُوَ وَالْحَلَالُ فِي آخِرِ مُدَّةِ التَّكْبِيرِ . وَصِفَةُ التَّكْبِيرِ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ ^(٣) ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ : « اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ^(٤) اللَّهُ أَكْبَرُ ^(٥) وَرَلَّهِ الْحَمْدُ » .

فصل : قال بعضُ أصحابنا : يُسْتَحَبُّ لِمَنْ نَفَرَ أَنْ يَأْتِيَ الْمُحَصَّبَ ، وَهُوَ الْأَطْيَحُ ، وَحَدُّهُ مَا بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ إِلَى الْمَقْبَرَةِ ، فَيُصَلِّيَ بِهِ الظُّهَرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ ، ثُمَّ يَضْطَجِعُ ^(٦) يَسِيرًا ، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ . وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍو يَرَى التَّخْصِيبَ سُنَّةً ، / قال ^(٧) ابْنُ الْمُنْذِرِ : كَانَ ^(٨) ابْنُ عَمْرٍو يُصَلِّي بِالْمُحَصَّبِ الظُّهَرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ . وَكَانَ كَثِيرُ الْأَتْبَاعِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَكَانَ طَاوُسٌ يُحْصِبُ فِي شِعْبِ الْخَوَزِ ^(٩) . وَكَانَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ يَفْعَلُهُ ، ثُمَّ تَرَكَهُ . وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَائِشَةُ ، لَا يَرَيَانِ ذَلِكَ سُنَّةً ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : التَّخْصِيبُ لَيْسَ بِشَيْءٍ ، إِنَّمَا هُوَ مَنْزِلٌ نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . وَعَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ نَزُولَ الْأُطْيَحِ لَيْسَ بِسُنَّةٍ ، إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَكُونَ أَسْمَحَ لِحُرُوجِهِ إِذَا خَرَجَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا ^(١٠) . وَمَنْ اسْتَحَبَّ

(١) في النسخ زيادة : « إلى » .

(٢) في ب ، م : « بعدها » .

(٣) تقدم في ٣ / ٢٩٠ .

(٤-٥) سقط من : الأصل ، ب ، م .

(٥) في الأصل : « يجمع » .

(٦-٧) زيادة من : ١ . وفي الأصل وردت « كان » بعد « ابن عمر » .

(٧) في النسخ : « الجور » . وشعب الخوز بمكة ؛ سمي بهذا الاسم لأن نافع بن الخوزي نزل ، وكان أول من بنى فيه . معجم البلدان ٣ / ٢٩٥ .

(٨) أخرجهما البخاري ، في : باب المحصب ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٢٢٢ . ومسلم ، في : =

ذلك فلا يجاب رسول الله ﷺ ، فإنه كان ينزله ، قال نافع : كان ابن عمر يصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، ويهجع هجعة ، ويذكر ذلك عن رسول الله ﷺ . متفق عليه^(٩) . وقال ابن عمر : كان رسول الله ﷺ وأبو بكر ، وعمر^(١٠) وعثمان ، ينزلون الأبطح . قال الترمذي^(١١) : هذا حديث حسن غريب . ولا خلاف في أنه ليس بواجب ولا شيء على تاركه .

٦٦٠ - مسألة ؛ قال : (فَإِذَا أُمِّي مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ حَتَّى يُودَّعَ الْبَيْتَ ، يَطُوفُ بِهِ سَبْعًا ، وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ إِذَا قَرَعَ مِنْ جَمِيعِ أُمُورِهِ ، حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ)

وجملة ذلك أن من أُمِّي مكة لا يخلو ؛ إما أن يريد الإقامة بها ، أو الخروج منها ، فإن أقام بها ، فلا وداع عليه ؛ لأنَّ الوداع من المفارق ، لا من الملازم ، سواء نوى الإقامة قبل التفري أو بعده . وهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : إن نوى الإقامة بعد أن حلَّ له التفري ، لم يسقط عنه الطواف . ولا يصح ؛ لأنه غير مفارق ، فلا يلزمه وداع ، كمن نواها قبل حل التفري ، وإنما قال النبي ﷺ : « لا يفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت »^(١٢) . وهذا ليس بنافي . فأما

= باب استحباب النزول بالمهصب ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٥٢ / ٢ . كما أخرجهما الترمذي ، في : باب ما جاء في نزول الأبطح ، وباب من نزل الأبطح ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ١٥٣ ، ١٥٤ .

وأخرج الثاني ابن ماجه ، في : باب نزول المهصب ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠١٩ / ٢ . (٩) أخرجه البخاري ، في : باب النزول بذى طوى ... ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢٢٢ / ٢ . ومسلم ، في : باب استحباب النزول بالمهصب ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٥١ / ٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب التحصيب ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ٤٦٤ / ١ . (١٠) سقط من : ١ ، ب ، م .

(١١) في : باب ما جاء في نزول الأبطح ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ١٥٢ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب نزول المهصب ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٢٠ / ٢ . (١٢) أخرجه مسلم ، في : باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض ، من كتاب الحج . صحيح مسلم =

الخارج من مكة ، فليس له أن يخرج حتى يُودَّع البيت بطواف سبَّح ، وهو واجب ، من تركه لزمه دم . وبذلك قال الحسن ، والحكم ، وحماد ، والثوري ، وإسحاق ، وأبو ثور . وقال الشافعي ، في قول له : لا يجب بتركه شيء ؛ لأنه يسقط عن الحائض ، فلم يكن واجبا ، كطواف القدوم ، ولأنه كتحة البيت ، أشبه طواف القدوم . / ولنا ، ما روى ابن عباس ، قال : أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت ، إلا أنه خفف عن المرأة الحائض . متفق عليه ^(١) . ولمسلم ، قال : كان الناس ينصرفون كل وجه ، فقال رسول الله ﷺ : « لا ينفر أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت » . وليس في سقوطه عن المعذور ما يجوز سقوطه لغيره ، كالصلاة تسقط عن الحائض ، ونجب على غيرها ، بل تخصيص الحائض بإسقاطه عنها دليل على وجوبه على غيرها ، إذ لو كان ساقطاً عن الكل لم يكن لتخصيصها بذلك معنى . وإذا ثبت وجوبه ، فإنه ليس بركن ، بغير خلاف ، ولذلك سقط عن الحائض ، ولم يسقط طواف الزيارة ، ويسمى طواف الوداع ؛ لأنه لتوديع البيت ، وطواف الصدر ؛ لأنه عند صدور الناس من مكة . ووقته بعد فراغ المرأة من جميع أمورها ؛ ليكون آخر عهده بالبيت ، على ما جرت به العادة في توديع المسافرين إخوانه وأهله ، ولذلك قال النبي ﷺ : « حتى يكون آخر عهده بالبيت » .

فصل : ومن كان منزله في الحرم فهو كالمكي ، لا وداع عليه . ومن ^(٢) كان

= ٢ / ٩٦٣ . وأبو داود ، في : باب الوداع ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٦٢ . وابن ماجه ، في : باب طواف الوداع ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٢٠ . والدارمي ، في : باب في طواف الوداع ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٧٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٢٢ .
 (٢) أخرجه البخاري ، في : باب طواف الوداع ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٢٢٠ . ومسلم ، في الموضع السابق .
 (٣) في ١ : وإن .

مَنْزِلُهُ خَارِجَ الْحَرَمِ ، قَرِيبًا مِنْهُ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ حَتَّى يُودَّعَ الْبَيْتَ . وَهَذَا قَوْلُ أُمِّ ثَوْرٍ ، وَقِيَاسُ قَوْلِ مَالِكٍ . ذَكَرَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ ، فِي أَهْلِ بُسْتَانَ ابْنِ عَامِرٍ^(٤) ، وَأَهْلِ الْمَوَاقِيتِ : إِنَّهُمْ بِمَنْزِلَةِ أَهْلِ مَكَّةَ فِي طَوَافِ الْوَدَاعِ ؛ لِأَنَّهُمْ مَعْدُودُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، بِدَلِيلِ سُقُوطِ دَمِ الْمُتَعَةِ عَنْهُمْ . وَلَنَا ، عُمُومُ قَوْلِهِ ﷺ : « لَا يَنْفِرَنَّ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ » . وَلِأَنَّهُ خَارِجٌ مِنْ مَكَّةَ ، فَلَزِمَهُ التَّوَدُّيعُ ، كَالْبَعِيدِ .

فصل : فَإِنْ أُخِّرَ طَوَافُ الزِّيَارَةِ ، فَطَافَهُ عِنْدَ الْخُرُوجِ ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ : إِحْدَاهُمَا ، يُجْزِئُهُ عَنِ طَوَافِ الْوَدَاعِ ؛^(٥) لِأَنَّهُ أُمِرَ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ ، وَقَدْ فَعَلَ ، وَلَآنَ مَا شَرَعَ^(٦) لِتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ أَجْزَأُ عَنْهُ الْوَاجِبُ مِنْ جَنْبِهِ ، كَتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ بِرُكْعَتَيْنِ تُجْزِئُهُ عَنْهُمَا الْمَكْتُوبَةُ ،^(٧) وَرُكْعَتَا الْإِحْرَامِ وَرُكْعَتَا الطَّوَافِ تُجْزِئُهُ عَنْهُمَا الْمَكْتُوبَةُ^(٨) . وَعَنْهُ ، لَا يُجْزِئُهُ عَنِ طَوَافِ الْوَدَاعِ^(٩) ؛ لِأَنَّهُمَا عِبَادَتَانِ وَاجِبَتَانِ ، فَلَمْ تُجْزِ إِحْدَاهُمَا عَنِ الْأُخْرَى ، كَالصَّلَاتَيْنِ / الْوَاجِبَتَيْنِ . ٩٣/٤

٦٦١ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (فَإِنْ وَدَّعَ وَاشْتَغَلَ فِي تِجَارَةٍ ، عَادَ قُودَّعٌ ،^(١٠) ثُمَّ رَحَلَ^(١١))

قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ طَوَافَ الْوَدَاعِ إِذَا كَانَ يَكُونُ عِنْدَ خُرُوجِهِ ، لِيَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ

(٤) هُوَ بُسْتَانَ ابْنِ مَعْمَرٍ ، وَهَذِهِ تَسْمِيَةُ الْعَامَةِ لَهُ ، وَهُوَ مَجْتَمِعُ الْخَلْتَيْنِ النَخْلَةِ الْبَغَامِيَّةِ وَالنَخْلَةِ الشَّامِيَّةِ . وَقِيلَ : بُسْتَانَ ابْنِ مَعْمَرٍ غَيْرُ بُسْتَانَ ابْنِ عَامِرٍ ، الْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي يَعْرِفُ بِيَطْنَ نَخْلَةً ، وَالثَّانِي مَوْضِعٌ آخَرُ قَرِيبٌ مِنَ الْجَحْفَةِ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ١ / ٦١٠ .
(٥-٥) سَقَطَ مِنْ : ١ . نَقْلُهُ نَظَرُ .
(٦) فِي الْأَصْلِ : « فَعَلَ » .
(٧-٧) سَقَطَ مِنْ : ١ ، ب ، م .
(٨-٨) سَقَطَ مِنْ : ١ ، ب ، م .

بِالْيَتِّ ، فَإِنْ طَافَ لِلْوَدَاعِ ، ثُمَّ اشْتَعَلَ بِتِجَارَةٍ أَوْ إِقَامَةٍ ، فَعَلِيهِ إِعَادَتُهُ . وَهَذَا قَالَ عَطَاءٌ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : إِذَا طَافَ لِلْوَدَاعِ ، أَوْ طَافَ تَطَوُّعًا بَعْدَ مَا حَلَّ لَهُ التَّغَرُّ ، أَجَزَّاهُ عَنْ طَوَافِ الْوَدَاعِ ، وَإِنْ أَقَامَ شَهْرًا أَوْ أَكْثَرَ ؛ لِأَنَّهُ طَافَ بَعْدَ مَا حَلَّ لَهُ التَّغَرُّ ، فَلَمْ يَلْزِمَهُ إِعَادَتُهُ ، كَمَا لَوْ تَغَرَّ عَقِيْبُهُ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا يَنْفِرَنَّ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْيَتِّ »^(١) . وَلِأَنَّهُ إِذَا أَقَامَ بَعْدَهُ ، خَرَجَ عَنْ أَنْ يَكُونَ وَدَاعًا فِي الْعَادَةِ ، فَلَمْ يُجْزِهِ ، كَمَا لَوْ طَافَهُ قَبْلَ حُلِّ التَّغَرِّ . فَأَمَّا إِنْ قَضَى حَاجَةً فِي طَرِيقِهِ ، أَوْ اشْتَرَى زَادًا أَوْ شَيْئًا لِنَفْسِهِ فِي طَرِيقِهِ ، لَمْ يُعِدَّهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِإِقَامَةٍ تُخْرِجُ طَوَافَهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهِ بِالْيَتِّ ، وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَلَا نَعْلَمُ مُحَالِفًا لهما .

٦٦٢ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ خَرَجَ قَبْلَ الْوَدَاعِ ، رَجَعَ إِنْ كَانَ بِالْقُرْبِ ، وَإِنْ بَعْدَ^(٢)) ، بَعَثَ بِدَمٍ)

هَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ . وَالْقَرِيبُ هُوَ الَّذِي يَنْتَهِي بَيْنَ مَكَّةَ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ . وَالبَعِيدُ مَنْ بَلَغَ مَسَافَةَ الْقَصْرِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَكَانَ عَطَاءٌ يَرَى الطَّائِفَ قَرِيبًا . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : حَدُّ ذَلِكَ الْحَرَمِ ، فَمَنْ كَانَ فِي الْحَرَمِ فَهُوَ قَرِيبٌ ، وَمَنْ خَرَجَ مِنْهُ فَهُوَ بَعِيدٌ . وَوَجْهُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ، أَنَّ مَنْ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ فِي حُكْمِ الْحَاضِرِ ، فِي أَنَّهُ لَا يَقْصُرُ وَلَا يُفْطِرُ ، وَلِذَلِكَ عَدَدَتْهُ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَقَدْ رَوَى أَنَّ عُمَرَ رَدَّ رَجُلًا مِنْ مَكَّةَ^(٣) إِلَى مَكَّةَ ، لِيَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْيَتِّ . رَوَاهُ سَعِيدٌ . وَمَنْ^(٤) لَمْ يُمَكِّنْهُ

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٣٦ .

(١) في الأصل : « أبعد » .

(٢) مر ، بالضم : واد في بطن إضم . وقيل هو بطن إضم . معجم البلدان ٤ / ٤٩٥ . وإضم : ماء يطأه الطريق بين مكة واليمامة . معجم البلدان ١ / ٣٠٥ .

وليس المراد بطن مر ، بفتح الميم ، لأنه داخل في الحرم .

(٣) في ب ، م : « وإن » .

الرُّجُوعُ لِغُذْرٍ ، فهو كالبَّعِيدِ . ولو لم يَرْجِعِ الْقَرِيبُ الَّذِي يُمَكِّنُهُ الرُّجُوعُ ، لم يَكُنْ عليه أَكْثَرُ مِنْ دَمٍ . ولا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ ^(٤) تَرَكَ عَمْدًا أَوْ خَطَأً ، لِغُذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ ، فَاسْتَوَى عَمْدُهُ وَخَطْؤُهُ ، وَالْمَعْدُورُ وَغَيْرُهُ ، كَسَائِرِ وَاجِبَاتِهِ . فَإِنْ رَجَعَ الْبَعِيدُ ، فطَافَ لِلْوَدَاعِ ، فَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَسْقُطُ عَنْهُ الدَّمُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الدَّمُ / بِبُلُوغِهِ مَسَافَةَ الْقَصْرِ ، فَلَمْ تَسْقُطْ بِرُجُوعِهِ ، كَمَنْ تَجَاوَزَ الْمِيقَاتِ غَيْرَ مُحَرَّمٍ ، فَأَحْرَمَ دُونَهُ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ . وَإِنْ رَجَعَ الْقَرِيبُ ، فطَافَ ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِ ، سَوَاءً كَانَ مِمَّنْ لَهُ عُذْرٌ يُسْقُطُ عَنْهُ الرُّجُوعُ أَوْ لَا ؛ لِأَنَّ الدَّمُ لَمْ يَسْتَقِرَّ عَلَيْهِ ، لِكُونِهِ فِي حُكْمِ الْحَاضِرِ . وَيَحْتَمِلُ سُقُوطُ الدَّمِ عَنِ الْبَعِيدِ بِرُجُوعِهِ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ أَتَى بِهِ ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ بَدَلُهُ ، كَالْقَرِيبِ .

ظ ٩٣/٤

فصل : إِذَا رَجَعَ الْبَعِيدُ ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزَ لَهُ تَجَاوُزُ الْمِيقَاتِ ، إِنْ كَانَ جَاوَزَهُ ، إِلَّا مُحَرَّمًا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْأَعْدَارِ ، فَيَلْزِمُهُ طَوَافٌ لِإِحْرَامِهِ بِالْعُمْرَةِ وَالسَّعْيِ ، وَطَوَافٌ لِدَوَاعِهِ ، وَفِي سُقُوطِ الدَّمِ عَنْهُ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْخِلَافِ . وَإِنْ كَانَ ^(٥) دُونَ الْمِيقَاتِ ، أَحْرَمَ مِنْ مَوْضِعِهِ . فَأَمَّا إِنْ رَجَعَ الْقَرِيبُ ، فَظَاهِرُ قَوْلٍ مِنْ ذَكَرْنَا قَوْلَهُ ، أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ إِحْرَامٌ ؛ لِأَنَّهُ رَجَعَ لِإِثْمَامِ نُسْلِكَ مَأْمُورٍ بِهِ ، فَأَشْبَهَ مَنْ رَجَعَ لِطَوَافِ الزِّيَارَةِ . ^(٦) فَأَمَّا إِنْ ^(٧) وَدَّعَ وَخَرَجَ ، ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ لِحَاجَةٍ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : أَحَبُّ إِلَيَّ أَلَّا يَدْخُلَ إِلَّا مُحَرَّمًا ، وَأَحَبُّ إِلَيَّ ^(٨) إِذَا خَرَجَ أَنْ يُودَّعَ الْبَيْتَ بِالطَّوَافِ . وَهَذَا لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ لِإِثْمَامِ النُّسْلِكِ ، إِنَّمَا دَخَلَ لِحَاجَةٍ غَيْرِ مُتَكَرِّرَةٍ ، فَأَشْبَهَ مَنْ يَدْخُلُهَا لِلْإِقَامَةِ بِهَا .

(٤) سقط من : ا ، ب ، م .

(٥) في الأصل نهادة : م .

(٦-٦) في ا : فأمّا من . وفي ب ، م : فإن .

(٧) سقط من : الأصل .

٩٦٣ - مسألة ؛ قال : (والمرأة إذا حاضت قبل أن تؤدّع ، حرجت ، ولا وداع عليها ، ولا فدية)

هذا قول عامة فقهاء الأمصار . وقد روى عن عمر وإبنه أنهما أمرا الحائض بالمقام لطواف الوداع ، وكان زيد بن ثابت يقول به ، ثم رجّع عنه ، فروى مسلم^(١) ، أن زيد بن ثابت خالف ابن عباس في هذا ، قال طاووس : كنت مع ابن عباس إذ قال زيد بن ثابت : تفتي أن^(٢) تصدّر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت ! فقال له ابن عباس : إما لا فاسأل^(٣) فلانة الأنصارية ، هل أمرها رسول الله ﷺ بذلك ؟ قال : فرجع زيد إلى ابن عباس يضحك ، وهو يقول : ما أراك إلا قد صدقت . وروى عن ابن عمر ، أنه رجّع إلى قول الجماعة أيضا . وقد ثبت التحفيف عن الحائض بحديث صفيّة ، حين قالوا : يا رسول الله ، إنها حائض . فقال : «أحاسبتنا هي ؟» . قالوا : يا رسول الله ، إنها قد أفاضت يوم النحر . قال : «فلتنفّر إذا»^(٤) . / «ولم يأمرها»^(٥) بفدية ولا غيرها . وفي حديث ابن عباس : إلا أنه خفف عن المرأة الحائض^(٦) . والحكم في النفاء كالحكم في الحائض ؛ لأن أحكام النفاس أحكام الحيض ، فيما يوجب ويسقط .

فصل : وإذا نفرت الحائض بغير وداع ، فطهرت قبل مفارقة البنيان ، رجعت فاغتسلت وودعت ؛ لأنها في حكم الإقامة ، بدليل أنها لا تستبيح

(١) أخرجه مسلم ، في : باب وجوب طواف الوداع ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٦٣ / ٢ ، ٩٦٤ .

(٢) في النسخ زيادة : « ولا » . خطأ .

(٣) في ب ، م : « تسأل » . تحريف .

(٤) تقدم تحريجه في صفحة ٣١١ .

(٥-٥) في ب ، م : « ولا أمرها » .

(٦) تقدم تحريجه في صفحة ٣٣٧ .

الرُّخَصَ . فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهَا الْإِقَامَةُ ، فَمَضَتْ ، أَوْ مَضَتْ لغير عُذْرٍ ، فعليها دَمٌ .
وإن فَارَقَتِ الْبُيُوتَانِ ، لَمْ يَجِبِ الرُّجُوعُ ، ^(٧) لَأَنَّهَا قَدْ خَرَجَتْ عَنْ حُكْمِ الْحَاضِرِ .
فإن قيل : فلم لا يَجِبُ الرُّجُوعُ ^(٧) إذا كانت قَرِيبَةً ، كَالْخَارِجِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ ؟ قُلْنَا :
هُنَاكَ تَرَكَ وَاجِبًا ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِخُرُوجِهِ ، حَتَّى يَصِيرَ ^(٨) إِلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ ؛ لِأَنَّهُ
يَكُونُ إِنْشَاءً سَفَرٍ طَوِيلٍ غَيْرِ الْأَوَّلِ ، وَهَهُنَا لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا ، وَلَا يُثْبِتُ وَجُوبُهُ انْتِدَاءُ
إِلَّا فِي حَقِّ مَنْ كَانَ مُقِيمًا .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقِفَ الْمُودِعُ فِي الْمَلْتَزِمِ ، وَهُوَ مَا بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ ،
فَيَلْتَزِمُهُ ، وَيُلْصِقُ بِهِ صَدْرَهُ وَوَجْهَهُ ، وَيَدْعُو اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ؛ لَمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ ^(٩) ،
عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، ^(١٠) عَنْ جَدِّهِ ^(١١) ، قَالَ : طُفْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ ، فَلَمَّا
جَاءَ دُبُرَ الْكَعْبَةِ ، قُلْتُ : أَلَا تَتَعَوَّذُ ؟ قَالَ : نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ . ثُمَّ مَضَى حَتَّى
اسْتَلَمَ الْحَجَرَ ، فَقَامَ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ ، فَوَضَعَ صَدْرَهُ وَوَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ وَكَفَّيْهِ
هَكَذَا - وَبَسَطَهَا بَسْطًا ^(١٢) - وَقَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ .
وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَفْوَانَ ، قَالَ : لَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ ، انْطَلَقْتُ
فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ خَرَجَ مِنَ الْكَعْبَةِ ، هُوَ وَأَصْحَابُهُ ، قَدْ اسْتَلَمُوا
الرُّكْنَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الْحِطِيمِ ، وَوَضَعُوا خُدُودَهُمْ عَلَى الْبَيْتِ ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ ^(١٣)
وَسَطَهُمْ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١٤) . وَقَالَ مَنْصُورٌ : سَأَلْتُ مُجَاهِدًا : إِذَا أَرَدْتُ
الْوَدَاعَ ، كَيْفَ أَصْنَعُ ؟ قَالَ : تَطُوفُ بِالْبَيْتِ سَبْعًا ، وَتُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ خَلْفَ

(٧-٧) سقط من : ب ، م . نقلة نظر .

(٨) في ب ، م : « يسير » .

(٩) في : باب الملتزم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٣٨ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب الملتزم ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٨٧ .

(١٠-١٠) سقط من : الأصل ، ا .

(١١) سقط من : الأصل .

(١٢-١٢) سقط من : الأصل . نقلة نظر .

(١٣) في : باب الملتزم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٣٨ .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ، في « مجموع الفتاوى » ٢٦ / ١٤٢ - ١٤٣ : وإن أحب أن يأتي الملتزم ،
وهو ما بين الحجر الأسود والباب ، فيضع عليه صدره ووجهه وذراعيه وكفيه ، ويدعو ، ويسأل الله تعالى حاجته ، =

المَقَام ، ثم تَأْتِي زَمَزَمَ فَتَشْرَبُ ^(٤) من مَائِهَا ^(٥) ، ثم تَأْتِي الْمُلتَزِمَ ما بين الْحَجَرِ
والبَاب ، فَتَسْتَلِمُهُ ، ثم تَدْعُو ، ثم تَسْأَلُ ^(٦) حَاجَتَكَ ، ^(٧) ثم تَسْتَلِمُ الْحَجَرِ ،
وَتَنْصَرِفُ ^(٨) . وقال بعضُ أَصْحَابِنَا : ويقولُ في دُعَائِهِ : اللَّهُمَّ هَذَا بَيْتُكَ ، وَأَنَا
عَبْدُكَ ، وَابْنُ عَبْدِكَ ، حَمَلْتَنِي عَلَى مَا سَخَّرْتَ لِي مِنْ خَلْقِكَ ، وَسَيَّرْتَنِي فِي بِلَادِكَ
حَتَّى بَلَغْتَنِي بِعِمَّتِكَ إِلَى بَيْتِكَ ، وَأَعْنَتَنِي عَلَى أَدَاءِ نُسُكِي ، فَإِنْ كُنْتَ رَضِيتَ
عَنِّي ، فَارْزُقْ عَنِّي رِضًا ، وَإِلَّا فَمِنْ الْآنَ قَبْلَ أَنْ تَتَأَيَّ عَنْ بَيْتِكَ ذَارِي ، فهذا ^(٩)
أَوَانُ انْصِرَافِي إِنْ أُذِنَتْ لِي ، غَيْرَ مُسْتَبْدِلٍ بِكَ وَلَا بَيْتِكَ ، وَلَا رَاغِبٍ عَنْكَ وَلَا عَنْ
بَيْتِكَ ، / اللَّهُمَّ فَاصْصِحْنِي الْعَافِيَةَ فِي بَدَنِي ، وَالصَّحَّةَ فِي جِسْمِي ، وَالْعِصْمَةَ فِي
دِينِي ، وَأَحْسِنْ مُتَقَلِّبِي ، وَارْزُقْنِي طَاعَتَكَ أَبَدًا ^(١٠) ما أَبْقَيْتَنِي ، وَاجْمَعْ لِي بَيْنَ
خَيْرِي ^(١١) الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . وعن طَاوُسٍ قَالَ : رَأَيْتُ
أَعْرَابِيًّا أَتَى الْمُلتَزِمَ ، فَتَعَلَّقَ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ ، فَقَالَ : بَكَ أَعُوذُ ، وَبِكَ الْوُدُ ، اللَّهُمَّ
فاجْعَلْ لِي فِي اللُّهْفِ إِلَى جُودِكَ ، وَالرَّضَا بِضَمَانِكَ ، مَنُودًا عَنْ مَنَعِ الْبَاحِلِينَ ،
وَعَنِّي عَمَّا فِي أَيْدِي الْمُسْتَأْثِرِينَ ، اللَّهُمَّ بَفَرَجِكَ الْقَرِيبِ ، وَمَعْرُوفِكَ الْقَدِيمِ ،
وَعَادَتِكَ الْحَسَنَةِ . ثم أَضَلَّنِي فِي النَّاسِ ، فَالْفَيْتُهُ ^(١٢) بِعَرَفَاتٍ قَاتِمًا ^(١٣) ، وَهُوَ

٩٤/٤ ظ

= فعل ذلك ، وله أن يفعل ذلك قبل طواف الوداع ؛ فإن هذا الالتزام لا فرق بين أن يكون حال الوداع أو غيره ،
والصحابة كانوا يفعلون ذلك حين يدخلون مكة . إلى أن قال : ولو وقف عند الباب ، ودعا هناك من غير التزام
للبيت ، لكان حسنا .

وقال ابن القيم ، في « زاد المعاد » ٥ / ٢٩٨ : وأما المسألة الثانية ، وهي وقوفه في الملتزم ، فالذي روى عنه أنه
فعله يوم الفتح . وذكر حديث عبد الرحمن بن صفوان ، ثم ذكر فعل ابن عمر ، وقال : فهذا يحتمل أن يكون في
وقت الوداع ، وأن يكون في غيره ، ولكن قال مجاهد والشافعي بعده وغيرهما : إنه يستحب أن يقف في الملتزم بعد
طواف الوداع ، ويدعو . انتهى .

(١٤ - ١٤) في الأصل ، ١ : « منها » .

(١٥) في الأصل : « تسله » .

(١٦ - ١٦) سقط من : الأصل .

(١٧) في الأصل : « هذا » .

(١٨) سقط من : الأصل .

(١٩) في الأصل ، ١ : « خير » .

(٢٠) في ١ ، ب ، م : « فلفيته » .

يقول : اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ لَمْ تَقْبَلْ حَاجَّتِي وَتَعْبَى وَنَصَبِي ، فَلَا تَحْرِمْنِي أَجَرَ الْمُصَابِ عَلَى مُصِيبَتِهِ^(٢١) ، فَلَا أَعْلَمُ أَعْظَمَ مُصِيبَةٍ مِمَّنْ وَرَدَ حَوْضَكَ ، وَانْصَرَفَ^(٢٢) مَحْرُومًا مِنْ رَوْحِ رَغَبَتِكَ^(٢٣) . وَقَالَ آخَرُ : يَا خَيْرَ مَوْفُودٍ إِلَيْهِ ، قَدْ ضَعُفَتْ قُوَّتِي ، وَذَهَبَتْ مُنْتَى^(٢٤) ، وَأَتَيْتُ إِلَيْكَ بِذُنُوبٍ لَا تُغْسِلُهَا الْبِحَارُ ، أَسْتَجِيرُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ ، وَبِعَفْوِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ ، رَبِّ ارْحَمْ مَنْ شَمَلَتْهُ الْخَطَايَا ، وَغَمَرَتْهُ الذُّنُوبُ ، وَظَهَرَتْ مِنْهُ الْعُيُوبُ ، ارْحَمْ أَسِيرَ ضُرٍّ ، وَطَرِيدَ فَقْرٍ ، أَسْأَلُكَ أَنْ تَهَبَ لِي عَظِيمَ جُزْئِي ، يَأْمُسْتَرَادًا مِنْ نِعَمِهِ ، وَمُسْتَعَاذًا مِنْ نِقَمِهِ ، ارْحَمْ صَوْتَ حَزِينٍ دَعَاكَ بِزَفِيرٍ وَشَهيقٍ ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ بَسَطْتُ إِلَيْكَ يَدَيَّ دَاعِيًا ، فَطَالَمَا كَفَيْتَنِي سَاهِيًا ، فَيَنْعِمَتِكَ الَّتِي تَظَاهَرَتْ عَلَيَّ عِنْدَ الْعَقْلَةِ ، لَا أَيْسُ مِنْهَا عِنْدَ التَّوْبَةِ ، فَلَا تَقْطَعْ رَجَائِي مِنْكَ لِمَا قَدَّمْتُ مِنْ اقْتِرَافٍ ، وَهَبْ لِي الْإِصْلَاحَ فِي الْوَلَدِ ، وَالْأَمْنَ فِي الْبَلَدِ ، وَالْعَافِيَةَ فِي الْحَسَدِ ، إِنَّكَ سَمِيعٌ مُجِيبٌ ، اللَّهُمَّ إِنَّ لَكَ عَلَيَّ حُقُوقًا ، فَتَصَدَّقْ بِهَا عَلَيَّ ، وَلِلنَّاسِ قِبَلِي بَعَابَ تَبَعَاتٍ فَتَحْمَلْهَا عَنِّي ، وَقَدْ أَوْجَبْتَ لِكُلِّ ضَيْفٍ قِرَى ، وَأَنَا ضَيْفُكَ اللَّيْلَةَ ، فَاجْعَلْ قِرَايَ الْجَنَّةِ ، اللَّهُمَّ إِنَّ سَائِلَكَ عِنْدَ بَابِكَ ، مَنْ ذَهَبَتْ أَيَّامُهُ^(٢٥) وَبَقِيَتْ آثَامُهُ^(٢٥) ، وَالْقَطْعَتْ شَهْوَتُهُ ، وَبَقِيَتْ تَبِعَتُهُ ، فَارْضَ عَنْهُ ، وَإِنْ لَمْ تَرْضَ عَنْهُ فَاعْفُ عَنْهُ ، فَقَدْ يَعْفُو السَّيِّدُ عَنْ عَبْدِهِ ، وَهُوَ عَنْهُ غَيْرُ رَاضٍ . ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ . وَالْمَرْأَةُ إِذَا كَانَتْ حَائِضًا لَمْ تُدْخَلِ الْمَسْجِدَ ، وَوَقَفَتْ عِنْدَ^(٢٦) بَابِهِ ، فَدَعَتْ بِذَلِكَ .

٩٥/٤ / فصل : قال أحمد : إِذَا وَدَّعَ الْبَيْتَ ، يَقُومُ عِنْدَ الْبَيْتِ إِذَا خَرَجَ وَيَدْعُو

(٢١) فِي الْأَصْلِ : « مُصِيبَتِي » .

(٢٢) فِي ب ، م : « وَانْصَرَفَتْ » .

(٢٣) قَوْلُهُ : « مِنْ رَوْحِ رَغَبَتِكَ » كَذَا فِي الْأَصْلِ ، وَالْمَعْنَى غَيْرُ وَاضِحٍ ، وَالْأَصْلُ فِي الدَّعَاءِ أَنْ يَكُونَ بِالْأَلْفَاظِ الْوَارِدَةِ وَالْمَشْرُوعَةِ .

(٢٤) الْمُنَى : الْقُوَّةُ أَيْضًا .

(٢٥) ٢٥ - ٢٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٢٦) فِي أ ، ب ، م : « عَلَى » .

الله^(٢٧) ، فإذا وَلَّى لَا يَقِفْ وَلَا يَلْتَفِتْ ، فَإِنِ التَّفَتَّ رَجَعَ فَوَدَّعَ . وَرَوَى حَنْبَلٌ ، فِي « مَنَاسِكِهِ » عَنِ الْمُهَاجِرِ^(٢٨) ، قَالَ : قُلْتُ لِجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ : الرَّجُلُ يَطُوفُ بِالنَّيْتِ ، وَيُصَلِّي ، فَإِذَا انْصَرَفَ^(٢٩) بَخَرَجَ ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَقَامَ ؟ فَقَالَ : مَا كُنْتُ أَحْسَبُ يَصْنَعُ هَذَا إِلَّا^(٣٠) الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : أَكْرَهُ ذَلِكَ . وَقَوْلُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ : إِنِ التَّفَتَّ رَجَعَ فَوَدَّعَ . عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِحْبَابِ ، إِذْ لَا نَعْلَمُ لِإِجَابِ ذَلِكَ عَلَيْهِ دَلِيلًا ، وَقَدْ قَالَ مُجَاهِدٌ : إِذَا كَذَتْ تَخْرُجُ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ فَالْتَفَتْ ، ثُمَّ انْظُرْ إِلَى الْكَعْبَةِ ، ثُمَّ قُلْ : اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْهُ آخِرَ الْعَهْدِ . ٦٦٤ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَمَنْ تَرَكَ طَوَافَ الزَّيَّارَةِ ، رَجَعَ مِنْ بَلَدِهِ حَرَامًا حَتَّى يَطُوفَ بِالنَّيْتِ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ طَوَافَ الزَّيَّارَةِ رُكْنُ الْحَجِّ ، لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ . وَلَا يَحِلُّ مِنْ إِحْرَامِهِ حَتَّى يَفْعَلَهُ ، فَإِنْ رَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ قَبْلَهُ ، لَمْ يَنْفَكْ إِحْرَامُهُ ، وَرَجَعَ مَتَى أَمَكَنَهُ مُحَرَّمًا ، لَا يُجْزِئُهُ غَيْرُ ذَلِكَ . وَبِذَلِكَ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَابْنُ الْمُثَنِّرِ . وَقَالَ الْحَسَنُ : يَحُجُّ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ . وَحَكَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ قَوْلًا ثَانِيًا . وَقَالَ : يَأْتِي عَامًا قَابِلًا مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ ، حِينَ ذَكَرَ لَهُ أَنَّ صَفِيَّةَ حَاضَتْ ، قَالَ : « أَحَابِسْتُنَا هِيَ ؟ » قِيلَ : إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ يَوْمَ النَّحْرِ . قَالَ : « فَلْتَنْفِرْ إِذَا »^(١) . يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الطَّوَافَ لَا بُدَّ مِنْهُ ، وَأَنَّهُ حَاطِسٌ لِمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ . فَإِنْ تَوَى التَّحَلُّلُ ، وَرَفَضَ إِحْرَامَهُ ، لَمْ يَحِلَّ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ لَا يُخْرَجُ مِنْهُ بِنِيَّةِ الْخُرُوجِ ، وَمَتَى رَجَعَ إِلَى مَكَّةَ ، فَطَافَ بِالنَّيْتِ ، حَلَّ بِطَوَافِهِ ؛ لِأَنَّ الطَّوَافَ لَا يَقُوتُ وَقْتُهُ ، عَلَى مَا أَسْلَفْنَاهُ .

(٢٧) لم يرد في : الأصل .

(٢٨) في ١ ، ب ، م : « المهاجرة » .

وهو المهاجر بن عكرمة بن عبد الرحمن المخزومي . انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ١٠ / ٣٢٢ .

(٢٩) سقط من : الأصل .

(٣٠) سقط من : ب ، م .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣١١ .

فصل : فَإِنْ تَرَكَ بَعْضَ الطَّوَافِ ، فَهُوَ كَمَا لَوْ تَرَكَ جَمِيعَهُ ، فِيمَا ذَكَرْنَا .
وَسَوَاءٌ تَرَكَ شَوْطًا أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ . وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ،
وإِسْحَاقَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : مَنْ طَافَ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ مِنْ طَوَافِ
الزِّيَارَةِ ، أَوْ طَوَافِ الْعُمْرَةِ ، وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْكُوفَةِ ، إِنَّ
سَعْيَهُ يُجْزِيهِ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ ؛ لَمَا تَرَكَ مِنَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ . وَلَنَا ، أَنَّ مَا أَتَى بِهِ لَا يُجْزِيهِ
إِذَا كَانَ بِمَكَّةَ ، فَلَا يُجْزِيهِ إِذَا خَرَجَ مِنْهَا ، كَمَا لَوْ طَافَ دُونَ الْأَرْبَعَةِ أَشْوَاطٍ ^(١) .

٩٥/٤ ط / **فصل :** وَإِذَا تَرَكَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ ، بَعْدَ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، فَلَمْ يَبْقَ مُحْرِمًا إِلَّا
عَنِ النَّسَاءِ خَاصَّةً ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حَصَلَ ^(٢) لَهُ التَّحَلُّلُ الْأَوَّلُ بِرَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، ^(٣) فَلَمْ
يَبْقَ مُحْرِمًا إِلَّا عَنِ النَّسَاءِ خَاصَّةً ^(٤) . وَإِنْ وَطِئَ لَمْ يَفْسُدْ حُجُّهُ ، وَلَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ
بَدَنَتُهُ ، لَكِنْ عَلَيْهِ دَمٌ ، وَيُجَدِّدُ إِحْرَامَهُ لِيَطُوفَ فِي إِحْرَامٍ صَحِيحٍ . قَالَ أَحْمَدُ : مَنْ
طَافَ لِلزِّيَارَةِ ، أَوْ اخْتَرَقَ الْحِجَرَ فِي طَوَافِهِ ، وَرَجَعَ إِلَى بَغْدَادَ ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ ؛ لِأَنَّهُ
عَلَى بَقِيَّةِ إِحْرَامِهِ ، فَإِنْ وَطِئَ النَّسَاءَ ، أَحْرَمَ مِنَ التَّعِيمِ ، عَلَى حَدِيثِ ابْنِ
عَبَّاسٍ ^(٥) ، وَعَلَيْهِ دَمٌ . وَهَذَا كَمَا قُلْنَا .

٦٦٥ - مسألة : قَالَ : (وَإِنْ كَانَ طَافَ لِلْوَدَاعِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ لَطَوَافِ
الزِّيَارَةِ)

وَأِنَّمَا لَمْ يُجْزِئْهُ عَنْ طَوَافِ الزِّيَارَةِ ؛ لِأَنَّ تَعْيِينَ النِّيَّةِ شَرْطٌ فِيهِ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا ،
فَمَنْ طَافَ لِلْوَدَاعِ ، فَلَمْ يُعَيِّنِ النِّيَّةَ لَهُ ، فَلِذَلِكَ ^(١) لَمْ يَصَحَّ .

(٢) كَذَا . وَصَوَابُهُ : « الْأَشْوَاطِ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « حَلٌّ » .

(٤-٤) فِي الْأَصْلِ : « حَلٌّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ غَيْرِ النَّسَاءِ » .

(٥) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٦٩ .

(١) فِي أ ، ب ، م : « فَكَذَلِكَ » .

٦٦٦ - مسألة ؛ قال : (وَلَيْسَ فِي عَمَلِ الْقَارِنِ زِيَادَةٌ عَلَى عَمَلِ الْمُفْرِدِ ، إِلَّا أَنْ عَلَيْهِ دَمًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، آخِرُهَا يَوْمُ عَرَفَةَ ، وَسَبْعَةٌ ^(١) إِذَا رَجَعَ)

المشهور عن أحمد ، أَنَّ الْقَارِنَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، لَا يَلْزِمُهُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يَلْزِمُ الْمُفْرِدَ ، وَأَنَّهُ يُجْزِئُهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ ، وَسَعَى وَاحِدٌ ، لِحَجِّهِ وَعُمْرَتِهِ . نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَمَرَ ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ^(٢) ، وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَعَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةٌ ثَانِيَةٌ ، أَنَّ عَلَيْهِ طَوَافَيْنِ وَسَعْيَيْنِ . وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنِ الشَّعْبِيِّ ، وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ . وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَلَمْ يَصِحَّ عَنْهُ . وَاجْتَجَّ بعضُ مَنْ اخْتَارَ ذَلِكَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ^(٣) . وَتَمَامُهُمَا ، أَنْ يَأْتِيَ بِأَفْعَالِهِمَا عَلَى الْكَمَالِ ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْقَارِنِ وَغَيْرِهِ . وَرُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَعَلَيْهِ طَوَافَانِ » ^(٤) . وَلَا تَنْهَاهُمَا تُسْكَانِ ، فَكَانَ لهما طَوَافَانِ ، كَمَا لَوْ كَانَا مُتَفَرِّدَيْنِ . وَلَنَا ، مَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّهَا قَالَتْ : وَأَمَّا الَّذِينَ كَانُوا جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، فَإِنَّمَا ^(٥) طَافُوا لهما طَوَافًا وَاحِدًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٦) . وَفِي مُسْلِمٍ ^(٧) ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَائِشَةَ ، لَمَّا

(١) في الزيادة : « أيام » .

(٢) في الأصل : « زيد » . خطأ . وسيد بعد قليل .

(٣) سورة البقرة ١٩٦ .

(٤) أخرجه الدارقطني من فعل الرسول ﷺ ، في : باب في المواقيت . سنن الدارقطني ٢ / ٢٥٨ ، ٢٦٣ . وحكاها الترمذي قولاً عن بعض أصحاب النبي ﷺ ، في : باب ما جاء أَنَّ الْقَارِنَ يَطُوفُ طَوَافًا وَاحِدًا ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عارضة الأحوذى ٤ / ١٧٣ .

(٥) في ١ ، ب ، م : « فإنهم » .

(٦) تقدم تخريجه في صفحة ٢٤٢ .

(٧) أخرجه مسلم ، في : باب بيان وجوه الإحرام ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٧٩ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ١٢٤ .

قَرَنْتُ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ : « يَسْأَلُكَ طَوَافُكَ / لِحَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ » . وعن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، أَجْزَأُهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ ، وَسَعَى وَاحِدٌ مِنْهُمَا ^(٨) جَمِيعًا » . وعن جابر ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَنَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، فَطَافَ لهما طَوَافًا وَاحِدًا . رَوَاهُمَا التِّرْمِذِيُّ ^(٩) ، وَقَالَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ ^(١٠) مِنْهُمَا : حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَرَوَى لَيْثٌ ، عَنْ طَاوُسٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، عَنْ جَابِرٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَطُفْ بِالْبَيْتِ ^(١١) هُوَ وَأَصْحَابُهُ لِعُمْرَتِهِمْ وَحَجِّهِمْ إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ ، وَابْنُ مَاجَهَ ^(١٢) . وعن سَلَمَةَ ، قَالَ : حَلَفَ طَاوُسٌ ، مَا طَافَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا . وَلَأنَّهُ نَاسِكَ يَكْفِيهِ حَلْفُ ^(١٣) وَاحِدٍ ، وَرَمَى وَاحِدًا ، فَكَفَّاهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ ، وَسَعَى وَاحِدٌ ، كَالْمُفْرِدِ ، وَلَأنَّهُمَا عِبَادَتَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، فَإِذَا اجْتَمَعَتَا ^(١٤) دَخَلَتْ أَفْعَالُ الصُّغَرَى فِي الْكُبْرَى ، كَالطَّهَارَتَيْنِ . وَأَمَّا الْآيَةُ ، فَإِنَّ الْأَفْعَالَ إِذَا وَقَعَتْ لهما فَقَدْ تَمَّا . وَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي احْتَجَّوا بِهِ ، فَلَا نَعْلَمُ صِحَّتَهُ ، وَرَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ مِنْ طُرُقٍ ضَعِيفَةٍ ، فِي بَعْضِهَا الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ ، وَفِي بَعْضِهَا عُمَرُ بْنُ يَزِيدَ ، وَفِي بَعْضِهَا خَفْصُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ ، وَكُلُّهُمْ ضَعْفَاءُ ، وَكَفَى بِهِ ضَعْفًا مَخَالَفَتُهُ ^(١٥) لِمَا رَوَيْنَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ . وَإِنْ صَحَّ ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ :

(٨) فِي ١ ، ب ، م : « عَنْهُمَا » . وَالمثبت فِي : الْأَصْلُ ، وَسَنَنُ التِّرْمِذِيِّ . وَفِي السَّنَنِ : « أَجْزَأُهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ وَسَعَى وَاحِدٌ مِنْهُمَا حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا » .

(٩) فِي : بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْقَارَنَ يَطُوفُ طَوَافًا وَاحِدًا ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤ / ١٧٣ ، ١٧٤ . كَمَا أَخْرَجَ الْأَوَّلُ ابْنَ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ طَوَافِ الْقَارَنِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ٢ / ٩٩٠ .

(١٠) سَقَطَ مِنْ : ١ .

(١١) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(١٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ طَوَافِ الْقَارَنِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ٢ / ٩٩٠ .

(١٣) فِي الْأَصْلِ : « حَلَّاقٌ » .

(١٤) فِي الْأَصْلِ : « اجْتَمَعَا » .

(١٥) فِي ١ ، ب ، م : « مَعَارِضَتُهُ » .

عليه طَوَافٌ وَسَعَى . فَتَسَاءَلُهُمَا طَوَافَيْنِ ، فَإِنَّ السَّعَى يُسَمَّى طَوَافًا ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ ^(١٦) . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ : عَلَيْهِ طَوَافَانِ ؛ طَوَافُ الزِّيَارَةِ ، وَطَوَافُ الْوَدَاعِ .

فصل : وَإِنْ قَتَلَ الْقَارِئُ صَيْدًا ، فَعَلَيْهِ جَزَاءٌ وَاحِدٌ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فَقَالَ : إِذَا قَتَلَ الْقَارِئُ صَيْدًا ، فَعَلَيْهِ جَزَاءٌ وَاحِدٌ . وَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ : فِي ذَلِكَ جَزَاءَانِ . فَيَلْزِمُهُمْ أَنْ يَقُولُوا : فِي صَيْدِ الْحَرَمِ ثَلَاثَةٌ . لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ : فِي الْجِلِّ اثْنَانِ . فَفِي الْحَرَمِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ثَلَاثَةٌ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : عَلَيْهِ جَزَاءَانِ . قَالَ الْقَاضِي : وَإِذَا قُلْنَا عَلَيْهِ طَوَافَانِ ، لَزِمَهُ جَزَاءَانِ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ ^(١٧) . وَمَنْ أَوْجَبَ جَزَاءَيْنِ ، فَقَدْ أَوْجَبَ مِثْلَيْنِ . وَلَئِنَّهُ صَيْدٌ وَاحِدٌ ، فَلَمْ يَجِبْ فِيهِ جَزَاءَانِ ، كَمَا لَوْ قَتَلَ الْمُحْرِمُ فِي الْحَرَمِ صَيْدًا . وَلَئِنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى مُحْرَمَيْنِ قَتْلًا صَيْدًا ، وَلَيْسَ عَلَيْهِمَا إِلَّا فِدَاءٌ وَاحِدٌ ، وَكَذَلِكَ / مُحْرِمٌ وَحَلَالٌ قَتَلَا صَيْدًا حَرَمِيًّا .

٩٦/٤ ط

فصل : وَإِنْ أَفْسَدَ الْقَارِئُ نُسْكُهُ بِالْوَطْءِ ، فَعَلَيْهِ فِدَاءٌ وَاحِدٌ . وَبِذَلِكَ قَالَ عَطَاءٌ ، وَابْنُ جُرَيْجٍ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَلَا يَسْقُطُ دَمُ الْقِرَانِ . وَقَالَ الْحَكَمُ : عَلَيْهِ هَذَيَانِ . وَيَتَخَرَّجُ لَنَا أَنْ يَلْزِمَهُ بَدَنَةٌ وَشَاةٌ إِذَا قُلْنَا يَلْزِمُهُ طَوَافَانِ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : إِنْ وَطِئَ قَبْلَ الْوُقُوفِ ، فَسَدَ نُسْكُهُ ، وَعَلَيْهِ شَاتَانِ لِلنَّحَجِ وَالْعُمْرَةِ ، وَيَسْقُطُ عَنْهُ دَمُ الْقِرَانِ . وَلَنَا ، أَنَّ الصَّحَابَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، الَّذِينَ سَأَلُوا عَنْ أَفْسَادِ نُسْكِهِ ، لَمْ يَأْمُرُوهُ إِلَّا بِفِدَاءٍ وَاحِدٍ ، وَلَمْ يُقَرَّفُوا . وَلَئِنَّهُ أَخَذَ الْإِنْسَانُ الْثَلَاثَةَ ، فَلَمْ يَجِبْ فِي إِفْسَادِهِ أَكْثَرُ مِنْ فِذْيَةٍ وَاحِدَةٍ ، كَالْآخَرَيْنِ ، وَسَائِرِ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ ، مِنَ اللَّبْسِ وَالطَّيْبِ وَغَيْرِهِمَا ، لَا يَجِبُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا ^(١٨)

(١٦) سورة البقرة ١٥٨ .

(١٧) سورة المائدة ٩٥ .

(١٨) في الأصل : « منها » .

أَكْثَرَ مِنْ فِدَاءٍ وَاحِدٍ ، كَمَا لَوْ كَانَ مُفْرَدًا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٦٦٧ - مسألة ؛ قال : (إِلَّا أَنْ عَلَيْهِ دَمًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ)

هذا اسْتِثْنَاءٌ مُتَقَطِّعٌ ، مَعْنَاهُ: لَكِنْ عَلَيْهِ دَمٌ ، فَإِنْ وَجُبَ الدَّمُ لَيْسَ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَنْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ : « وَلَيْسَ فِي عَمَلِ الْقَارِنِ زِيَادَةٌ عَلَى عَمَلِ الْمُفْرَدِ » . وَلَا نَعْلَمُ فِي وَجُوبِ الدَّمِ 'أَعْلَى الْقَارِنِ خِلَافًا ، إِلَّا مَا حَكَى عَنْ دَاوُدَ ، أَنَّهُ لَا دَمَ' عَلَيْهِ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ طَاوُسٍ . وَحَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ ، أَنَّ ابْنَ دَاوُدَ لَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ سُئِلَ عَنِ الْقَارِنِ ، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ دَمٌ ؟ فَقَالَ : لَا . فَجَرَّ بِرِجْلِهِ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى شَهْرَةِ الْأَمْرِ بَيْنَهُمْ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَسَمَرَ مِنْ الْهَدْيِ ﴾ ^(١) . وَالْقَارِنُ مُتَمَتِّعٌ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ، بِذَلِيلٍ أَنْ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، لَمَّا سَمِعَ عَثَانَ يَنْهَى عَنِ الْمُتَمَتُّعِ ، أَهْلًا بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، لِيَعْلَمَ النَّاسُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْهِيٍّ عَنْهُ ^(٢) . وَقَالَ ابْنُ عَمْرٍ : إِنَّمَا الْقِرَانُ لِأَهْلِ الْآفَاقِ . وَتَلَا قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ^(٣) . وَقَدْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ قَرَنَ بَيْنَ حَجِّهِ وَعُمْرَتِهِ ، فَلْيَهْرِقْ دَمًا » ^(٤) . وَلِأَنَّهُ تَرَفُّهُ ^(٥) بِسُقُوطِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ ، فَلَزِمَهُ دَمٌ كَالْمُتَمَتِّعِ . وَإِذَا عَدِمَ الدَّمُ ، فَعَلَيْهِ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ ، كَالْمُتَمَتِّعِ سَوَاءً .

(١-١) سقط من : الأصل . إلا قوله : « خلافا » فقد تقدم بعد قوله : « ولا نعلم » .

(٢) سورة البقرة ١٩٦ .

(٣) حديث على رضي الله عنه أخرجه البخاري ، في : باب التمتع والإفراد بالحج ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ١٧٦ . ومسلم ، في : باب جواز التمتع ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٩٧ . والنسائي ، في : باب القران ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١١٥ .

(٤) سورة البقرة ١٩٦ .

(٥) لم نجده فيما بين أيدينا من كتب السنة .

(٦) سقط من : الأصل .

فصل : ومن شَرَطَ وجوب الدَّمِ عليه أن لا يكون من حَاضِرِي المَسْجِدِ الحَرَامِ ، في قول جُمهُور العُلَمَاءِ . وقال ابنُ المَاجِسُونِ : عليه دَمٌ ؛ لأنَّ الله تعالى إِنَّمَا اسْقَطَ الدَّمَ ^(٧) عَنْ الْمُتَمَتِّعِ ^(٨) ، / وليس هذا مُتَمَتِّعًا . وليس هذا بِصَحِيحٍ ؛ فَإِنَّمَا قد ذَكَرْنَا أَنَّهُ مُتَمَتِّعٌ ، وإن لم يَكُنْ مُتَمَتِّعًا فهو فَرَعٌ عليه ، ووجوبُ الدَّمِ على القَارِنِ إِنَّمَا كان بِمَعْنَى النَّصِّ على الْمُتَمَتِّعِ ، فلا يجوزُ أن يُخَالَفَ الفَرَعُ أَصْلُهُ .

٦٦٨ - مسألة ؛ قال : (وَمَنِ اغْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، فَطَافَ وَسَعَى ، وَحَلَ ^(١) ، ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنْ عَامِهِ ، ولم يَكُنْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى مَا تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ ، فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ ، عَلَيْهِ دَمٌ)

الكَلَامُ في هذه المسألة في فُصول : أحدها ، وجوبُ الدَّمِ على الْمُتَمَتِّعِ في الجُمْلَةِ . وأَجْمَعَ أَهْلُ العِلْمِ عليه . قال ابنُ المُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ العِلْمِ على أَنَّ مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ في أَشْهُرِ الْحَجِّ من أَهْلِ الآفَاقِ من المِيقَاتِ ، وَقَدِمَ مَكَّةَ ففَرَّغَ منها ، وَأَقَامَ بها ، وَحَجَّ من عَامِهِ ، أَنَّهُ مُتَمَتِّعٌ ، وعليه الهَدْيُ إِنْ وَجَدَ ، وَإِلَّا فَالصِّيَامُ . وقد نَصَّ اللهُ تعالى عليه بِقَوْلِهِ تعالى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ ^(٢) الآية . وقال ابنُ عمرَ : تَمَتَّعَ النَّاسُ مع رسولِ اللهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ^(٣) ، فَلَمَّا قَدِمَ رسولُ اللهِ ﷺ قال للنَّاسِ : « مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ ^(٤) أَهْدَى ، فَلْيَطُفْ بِالْبَيْتِ ، وبِالصَّفَا والمَرْوَةِ ، وَلْيُقْصِرْ ، ثُمَّ لِيَهْلُ بِالْحَجِّ وَيُهْدِيَ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا ، فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ في الْحَجِّ ، وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٥) . وقال جَابِرٌ : كُنَّا تَمَتَّعُ مع رسولِ اللهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ، فَذُنُبُ ^(٦) الْبَقَرَةِ عَنْ سَبْعَةٍ ، نَشْتَرِكُ فِيهَا .

(٧-٧) سقط من : ب ، م .

(١) سقط من : ا ، ب ، م .

(٢-٢) تكرر في الأصل ، ا . والآية هي السادسة والتسعون بعد المائة من سورة البقرة .

(٣) في الأصل : « منهم » .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٢٤١ .

(٥) في الأصل : « فيذبح » . وفي ا ، ب ، م : « فذبح » . وأثبتنا لفظ مسلم .

رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٦) . وعن أَبِي جَمْرَةَ^(٧) ، قال : سألتُ ابنَ عَبَّاسٍ عنِ الْمُتَمَتِّعَةِ . فَأَمَرَنِي بِهَا ، وسأَلْتُهُ عنِ الْهَدْيِ ، فقال : فيها جَزُورٌ ، أو بَقَرَةٌ ، أو شَاةٌ ، أو شِركٌ^(٨) من دِمٍّ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٩) . وَالْدِّمُّ الْوَاجِبُ شَاةٌ ، أو سَبْعُ^(١٠) بَقَرَةٍ ، أو سَبْعُ بَدَنَةٍ^(١١) ، فإن نَحَرَ بَدَنَةً ، أو ذَبَحَ بَقَرَةً ، فقد زادَ خَيْرًا . وبهذا قال الشَّافِعِيُّ ، وأصحابُ الرَّأْيِ . وقال مَالِكٌ : لا يُجْزَى إِلَّا بَدَنَةً ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا تَمَتَّعَ ، سَاقَ بَدَنَةً . وهذا تَرْكٌ لظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ . واطَّرَاحَ لِلثَّانِيَةِ ، وما احْتَجُّوا بِهِ فلا حُجَّةَ فِيهِ ؛ فَإِنَّ إِهْدَاءَ النَّبِيِّ ﷺ لِلْبَدَنَةِ لا يَمْنَعُ إِجْرَاءَ مَا دُونَهَا ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قد سَاقَ مِائَةَ بَدَنَةٍ ، ولا خِلَافَ في أَنَّ ذَلِكَ ليس بِوَاجِبٍ ، ولا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ / الْبَدَنَةُ الَّتِي يَذْبَحُهَا عَلَى صِفَةِ بُذْنِ النَّبِيِّ ﷺ ، ثم إنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان مُفَرِّدًا في حَاجَتِهِ^(١٢) . ولذلك ذَهَبُوا إِلَى تَفْصِيلِ الْإِفْرَادِ ، فكيف يَكُونُ سَوْفُهُ لِلْبُذْنِ^(١٣) دَلِيلًا لَهُمْ في التَّمَتُّعِ ، ولم يَكُنْ مُتَمَتِّعًا ! الفصلُ الثَّانِي ، في الشُّرُوطِ الَّتِي يَجِبُ الدِّمُّ عَلَى مَنْ اجْتَمَعَتْ فِيهِ ، وَهِيَ خَمْسَةٌ ؛ الْأَوَّلُ ، أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ في أَشْهُرِ الْحَجِّ ، فَإِنْ أُحْرِمَ بِهَا في غَيْرِ أَشْهُرِهِ ، لم يَكُنْ مُتَمَتِّعًا ، سَوَاءً

٩٧/٤ ط

(٦) في : باب الاشتراك في الهدى ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٥٦ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في البقر والجوزور ، عن كم تجزى ؟ من كتاب الضحايا . سنن أبي داود ٢ / ٨٩ . والنسائي ، في : باب ما تجزى عنه البقرة في الضحايا ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٧ / ١٩٥ .

(٧) في الأصل : « حمرة » . تحريف .

(٨) أي مشاركة في دم ، حيث يجزى الشيء الواحد عن جماعة .

(٩) أخرجه البخاري ، في : باب التمتع والإقراء ... ، وباب فمن تمتع بالعمرة إلى الحج ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ١٧٦ ، ٢٠٤ . ومسلم ، في : باب جواز العمرة في أشهر الحج ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩١١ .

(١٠-١١) في الأصل : « بدنة أو بقرة » .

(١١) في ب ، م : « حجة » .

(١٢) في الأصل : « للبدنة » .

وَقَعَتْ أَفْعَالُهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، أَوْ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . قَالَ الْأَثَرُ :
 سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، سُئِلَ عَمَّنْ أَهْلُ بَعْثَةٍ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، ثُمَّ قَدِمَ فِي سُؤَالٍ ،
 أَيُّجَلُّ مِنْ عُمْرَتِهِ فِي سُؤَالٍ ، أَوْ يَكُونُ مُتَمَتِّعًا ؟ فَقَالَ : لَا يَكُونُ مُتَمَتِّعًا . وَاحْتَجَّ
 بِحَدِيثِ جَابِرٍ ، وَذَكَرَ إِسْنَادَهُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ عَنْ
 امْرَأَةٍ تَجْعَلُ عَلَى نَفْسِهَا عُمْرَةً فِي شَهْرِ مُسَمًّى ، ثُمَّ تَجِلُّ إِلَّا لَيْلَةً وَاحِدَةً ، ثُمَّ
 تَحِيضُ ؟ قَالَ : لَتَخْرُجْ ، ثُمَّ لَتَهْلُ بِعُمْرَةٍ ، ثُمَّ لَتَنْتَظِرَ ^(١٣) حَتَّى تَطْهَرَ ، ثُمَّ لَتَطْفُفَ
 بِالْبَيْتِ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : فَجَعَلَ عُمْرَتَهَا فِي الشَّهْرِ الَّذِي أَهَلَّتْ فِيهِ ، لَا فِي الشَّهْرِ
 الَّذِي حَلَّتْ فِيهِ . وَلَا تَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي أَنَّ مَنْ اعْتَمَرَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ
 عُمْرَةً ، وَحَلَّ مِنْهَا قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُتَمَتِّعًا ، إِلَّا قَوْلَيْنِ شَاذَيْنِ ،
 أَحَدُهُمَا عَنْ طَاوُسٍ ، أَنَّهُ قَالَ : إِذَا اعْتَمَرْتَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، ثُمَّ أَقَمْتَ حَتَّى
 الْحَجِّ ، فَأَنْتَ مُتَمَتِّعٌ . وَالثَّانِي عَنْ الْحَسَنِ ، أَنَّهُ قَالَ : مَنْ اعْتَمَرَ بَعْدَ النَّحْرِ ، فَهُوَ
 مُتَمَتِّعٌ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : لَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِوَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ . فَأَمَّا إِنْ أُحْرِمَ
 بِالْعُمْرَةِ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، ثُمَّ حَلَّ مِنْهَا فِي أَشْهُرِهِ ^(١٤) ، فَمَذْهَبُ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ
 مُتَمَتِّعًا . وَيُقَالُ مَعْنَى ذَلِكَ عَنْ جَابِرٍ ، وَأَبِي عِيَّاضٍ ^(١٥) . وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ ، وَأَحَدُ
 قَوْلِي الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ طَاوُسٌ : عُمْرَتُهُ فِي الشَّهْرِ الَّذِي يَدْخُلُ فِيهِ الْحَرَمُ . وَقَالَ
 الْحَسَنُ ، وَالْحَكَمُ ، وَابْنُ شَيْبَةَ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ : عُمْرَتُهُ فِي
 الشَّهْرِ الَّذِي يَطْلُوفُ فِيهِ . وَقَالَ عَطَاءٌ : عُمْرَتُهُ فِي الشَّهْرِ الَّذِي يَجِلُّ فِيهِ . وَهُوَ قَوْلُ
 مَالِكٍ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ طَافَ لِلْعُمْرَةِ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ،
 فَلَيْسَ بِمُتَمَتِّعٍ . وَإِنْ طَافَ الْأَرْبَعَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ ؛ لِأَنَّ الْعُمْرَةَ
 صَحَّتْ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ / وَطِئَ أَفْسَدَهَا ، أَشْبَهَ إِذَا أُحْرِمَ بِهَا فِي أَشْهُرِ
 الْحَجِّ . وَلَنَا ، مَا ذَكَرْنَا عَنْ جَابِرٍ ، وَلَأنَّهُ أَتَى بِنُسْلِكَ لَا تَبْتِمُ الْعُمْرَةُ إِلَّا بِهِ فِي غَيْرِ

٩٨/٤

(١٣) فِي الْأَصْلِ : « تَنْتَظِرُ » .

(١٤) فِي ١ ، ب ، م : « أَشْهُرِ الْحَجِّ » .

(١٥) أَبُو عِيَّاضٍ عَمْرُو بْنُ الْأَسَدِ الْعَنَسِيُّ ، تَابِعِيُّ مِنَ الْعُلَمَاءِ الثَّقَاتِ ، تَوَفَّى فِي خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ . تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ

أَشْهُرِ الْحَجِّ ، فلم يَكُنْ مُتَمَتِّعًا ، كما لو طَافَ . ويُخَرَّجُ عليه ما قَاسُوا عليه .
 الثاني ، أن يَحُجَّ من عامه ، فإن اعْتَمَرَ في أَشْهُرِ الْحَجِّ ، ولم يَحُجَّ ذلك العام ، بل
 حَجَّ من العامِ الْقَابِلِ^(١٦) ، فليس بِمُتَمَتِّعٍ . لا نَعْلَمُ فيه خِلَافًا ، إِلَّا قَوْلًا شاذًّا عن
 الحسن ، في مَنْ اعْتَمَرَ في أَشْهُرِ الْحَجِّ ، فهو مُتَمَتِّعٌ ، حَجٌّ أو لم يَحُجَّ . والجمهورُ
 على خِلَافِ هذا ؛ لأنَّ الله تعالى قال : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ
 مِنَ الْهُدْيِ ﴾^(١٧) . وهذا يَقْتَضِي المُوَالَاةَ بينهما ، ولأنَّهم إذا أَجْمَعُوا على أن مَنْ
 اعْتَمَرَ في غيرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، ثم حَجَّ من عامِهِ ذلك ، فليس بِمُتَمَتِّعٍ ، فهذا أَوَّلَى من
 التَّبَاعُدِ بينهما أَكْثَرُ . الثالث ، أن لا يُسَافِرَ بين العُمْرَةِ والحَجِّ سَفَرًا بَعِيدًا تُقْصَرُ في
 مثله الصلاة . نصَّ عليه أحمد^(١٨) . وَرَوَى ذلك عن عطاءٍ ،^(١٩) والمُغِيرَةِ
 الْمَدِينِي^(٢٠) ، وإسحاق . وقال الشَّافِعِيُّ : إن رَجَعَ إلى المِيقَاتِ ، فلا دَمَ عليه .
 وقال أَصْحَابُ الرَّأْيِ : إن رَجَعَ إلى مِصْرِهِ ، بَطَلَتْ مُتَعَتُهُ^(٢١) ، وَإِلَّا فلا .^(٢٢) وقال
 مَالِكٌ : إن رَجَعَ إلى مِصْرِهِ ، أو إلى غيرِهِ أَبْعَدَ من مِصْرِهِ ، بَطَلَتْ مُتَعَتُهُ ، وَإِلَّا
 فلا^(٢٣) . وقال الحسنُ : هو مُتَمَتِّعٌ وإن رَجَعَ إلى بَلَدِهِ . واختاره ابنُ المُنْذِرِ ؛ لِغُيُومِ
 قَوْلِهِ تعالى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهُدْيِ ﴾ . ولنا ، ما
 رَوَى عن عمرَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قال : إذا اعْتَمَرَ في أَشْهُرِ الْحَجِّ ، ثم أَقَامَ^(٢٤) ،

(١٦) في ١ : « المقبل » .

(١٧) سورة البقرة ١٩٦ .

(١٨) سقط من : ب ، م .

(١٩-٢٠) في ١ ، ب ، م : « والمغيرة والمديني » .

والمغيرة بن عبد الرحمن المخزومي ، فقيه المدينة بعد مالك ، مات بعد مالك بسبع سنين . انظر ترجمته في
 تهذيب التهذيب ١٠ / ٢٦٥ .

(٢٠) في الأصل : « عمرته » .

(٢١-٢٢) سقط من : ١ . نقلة نظر .

(٢٢) في ١ ، ب ، م : « قام » .

فهو مُتَمَتِّعٌ . فَإِنْ خَرَجَ وَرَجَعَ ، فَلَيْسَ بِمُتَمَتِّعٍ . وعن ابنِ عمرَ نَحْوُ ذَلِكَ . ولأنَّهُ إِذَا رَجَعَ إِلَى الْمِيقَاتِ ، أَوْ مَا دُونَهُ ، لَزِمَهُ الْإِحْرَامُ مِنْهُ ، فَإِنْ كَانَ بَعِيدًا فَقَدْ أَتَشَأَ سَفَرًا بَعِيدًا لِحَجِّهِ ، فَلَمْ يَتَرَفَّهْ بِأَحَدِ السَّفَرَيْنِ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ دَمٌ ، كَمَوْضِعِ الْوَفَاقِ . وَالْآيَةُ تَنَاطَلَتِ الْمُتَمَتِّعُ ، وَهَذَا لَيْسَ بِمُتَمَتِّعٍ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِ عُمَرَ . الرَّابِعُ ، أَنَّ يَحِلَّ مِنْ إِحْرَامِ الْعُمْرَةِ قَبْلَ إِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ ، فَإِنْ أَذْخَلَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ قَبْلَ حِلِّهِ مِنْهَا ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَالَّذِينَ كَانُوا مَعَهُمُ الْهَدْيُ مِنْ أَصْحَابِهِ ، فَهَذَا يَصِيرُ قَارِنًا ، وَلَا يَلْزَمُهُ دَمُ الْمُتَمَتِّعِ . قَالَتْ عَائِشَةُ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوُدَاعِ ، فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ ، فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ ، لَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ ، وَلَا بَيْنَ الصَّفَا / ٩٨/٤ ط وَالْمَرْوَةِ ، فَشَكَّوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « أَنْقِضِي رَأْسَكَ ، وَامْتَشِطِي ، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ ، وَدَعِي الْعُمْرَةَ » . قَالَتْ : فَفَعَلْتُ ، فَلَمَّا قَضَيْتَا الْحَجَّ ، أُرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى التَّنْعِيمِ ، فَأَعْتَمَرْتُ مَعَهُ ، فَقَالَ : « هَذِهِ مَكَانُ عُمْرَتِكَ » . قَالَ عُرْوَةُ : فَقَضَى اللَّهُ حَجَّهَا وَعُمْرَتَهَا ، وَلَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ هَدْيٌ وَلَا صَوْمٌ وَلَا صَدَقَةٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢٣) . وَلَكِنْ عَلَيْهِ دَمٌ لِلْقَرَانِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ قَارِنًا ، وَتَرَفَّهَ بِسُقُوطِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ . وَقَوْلُ عُرْوَةَ : لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ هَدْيٌ . يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ هَدْيٌ لِلْمُتَمَتِّعِ ، إِذْ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَبَحَ عَنْ نِسَائِهِ بَقَرَةً بَيْنَهُنَّ (٢٤) . الْخَامِسُ ، أَنَّ لَا يَكُونُ مَنْ حَاضِرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ . وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، فِي أَنَّ دَمَ الْمُتَمَتِّعِ لَا يَجِبُ عَلَى حَاضِرِ (٢٥) الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، إِذْ قَدْ نَصَّ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ . وَلَئِنْ حَاضِرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ مِيقَاتَهُ

(٢٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢٤٢ .

(٢٤) أخرجه أبو داود ، في : باب في هدى البقرة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٠٦ . وابن ماجه ، في : باب عن كم تحزى البدينة والبقرة ؟ من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٤٧ .

(٢٥) في ١ ، ب ، م : « حاضري » .

مَكَّةَ ، فلم يَحْصُلْ لَهُ التَّرَفُّهُ بِأَحَدِ السَّفَرَيْنِ ، وَلَئِنَّهُ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنْ مِيقَاتِهِ ، فَاشْبَهَ الْمُفْرِدَ .

فصل : وحاضرو^(٢٦) المسجد الحرام أهل الحرم ، وَمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ : أَهْلُ مَكَّةَ . وَقَالَ مُجَاهِدٌ : أَهْلُ الْحَرَمِ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ طَاوُسٍ . وَقَالَ مَكْحُولٌ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : مَنْ دُونَ الْمَوَاقِبِ^(٢٧) ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ شَرَعَ فِيهِ التُّسْلُكُ ، فَاشْبَهَ الْحَرَمَ . وَلَنَا ، أَنَّ حَاضِرَ الشَّيْءِ مَنْ دَنَا مِنْهُ ، وَمَنْ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ قَرِيبٌ فِي حُكْمِ الْحَاضِرِ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ إِذَا قَصَدَهُ لَا يَتَرَخَّصُ رُحْصَ السَّفَرِ^(٢٨) ، فَيَكُونُ مِنْ حَاضِرِيهِ . وَتَحْدِيدُهُ بِالْمِيقَاتِ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ بَعِيدًا ، يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُ السَّفَرِ الْبَعِيدِ إِذَا قَصَدَهُ ، وَلَئِنْ ذَلِكَ يُفْضَى إِلَى جَعْلِ الْبَعِيدِ مِنْ حَاضِرِيهِ ، وَالْقَرِيبِ مِنْ غَيْرِ حَاضِرِيهِ ، فَإِنَّ^(٢٩) فِي الْمَوَاقِبِ قَرِيبًا وَبَعِيدًا . وَاعْتِبَارًا أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ الشَّارَعَ حَدَّ الْحَاضِرِ بِدُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ ، بِنَفْيِ أَحْكَامِ الْمُسَافِرِينَ عَنْهُ ، فَلَا عِتَابَ بِهِ أَوَّلَى مِنَ الْإِعْتَابِ بِالتُّسْلُكِ ؛ لِوُجُودِ لَفْظِ الْحُضُورِ فِي الْآيَةِ .

٩٩/٤

فصل : إذا كان لِلْمُتَمَتِّعِ / قَرْنَتَانِ ؛ قَرِيبَةً ، وَبَعِيدَةً ، فَهُوَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بَعْضُ أَهْلِهِ قَرِيبًا فَلَمْ يُوجَدْ فِيهِ الشَّرْطُ ، وَهُوَ أَنْ لَا يَكُونَ أَهْلُهُ^(٢٩) مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ . وَلَئِنْ لَهُ أَنْ يُحْرِمَ مِنَ الْقَرِيبَةِ ، فَلَمْ يَكُنْ بِالْمُتَمَتِّعِ مُتَرَفِّهًا بِتَرْكِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَهُ حُكْمُ الْقَرِيبَةِ الَّتِي يُقِيمُ

(٢٦) في ا ، ب ، م : « وحاضري » . على حكاية لفظ الآية .

(٢٧) في ا ، ب ، م : « الميقات » .

(٢٨) في الأصل : « المسافر » .

(٢٩) سقط من : ب ، م .

بها أَكْثَرُ ، فَإِنْ اسْتَوَيَا فَمِنَ التَّى مَالَهُ بِهَا أَكْثَرُ ، فَإِنْ اسْتَوَيَا فَمِنَ التَّى يَتَوَى الْإِقَامَةَ بِهَا أَكْثَرُ ، فَإِنْ اسْتَوَيَا فَلَهُ ^(٣٠) حُكْمُ الْقَرِيَةِ ^(٣١) التَّى أُحْرِمَ مِنْهَا . وَقَدْ ذَكَرْنَا الدَّلِيلَ لِمَا قُلْنَا .

فصل : إِذَا دَخَلَ الْآفَاقِيُّ مَكَّةَ ، مُتَمَتِّعًا نَاوِيًا لِلْإِقَامَةِ بِهَا بَعْدَ تَمَتُّعِهِ ، فَعَلِيهِ دَمٌ الْمُتَمَتِّعِ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : أَجْمَعَ عَلَى هَذَا كُلِّ مَنْ تَحَفَّظَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَلَوْ كَانَ الرَّجُلُ مُنْشَأُهُ وَمَوْلَاهُ مَكَّةَ ^(٣٢) ، فَخَرَجَ عَنْهَا مُتَمَتِّعًا مُقِيمًا بِغَيْرِهَا ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهَا مُتَمَتِّعًا نَاوِيًا لِلْإِقَامَةِ بِهَا ، أَوْ غَيْرَ نَاوٍ لَذَلِكَ ، فَعَلِيهِ دَمٌ الْمُتَمَتِّعِ ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ بِالِاتِّقَالِ عَنْهَا عَنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِهَا . وَبِذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ حُضُورَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِثْمًا يَحْصُلُ بِنَيَْةِ الْإِقَامَةِ وَفِعْلِهَا ، وَهَذَا إِثْمًا نَوَى الْإِقَامَةَ إِذَا فَرَّغَ مِنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا فَرَّغَ مِنْ عُمْرَتِهِ ، فَهُوَ نَاوٍ لِلْخُرُوجِ إِلَى الْحَجِّ ، فَكَأَنَّهُ إِثْمًا نَوَى أَنْ يُقِيمَ بَعْدَ أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ الدَّمُ . فَأَمَّا إِنْ خَرَجَ الْمَكِّيُّ مُسَافِرًا غَيْرَ مُتَمَتِّعٍ ، ثُمَّ عَادَ فَاعْتَمَرَ مِنَ الْمِيقَاتِ ، أَوْ قَصَرَ وَحَجَّ مِنْ عَامِهِ ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ بِهَذَا السَّفَرِ عَنْ كَوْنِ أَهْلِهِ مِنْ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ .

فصل : وَهَذَا الشَّرْطُ شَرْطٌ ^(٣٣) لَوْجُوبِ الدَّمِ عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ بِشَرْطٍ لِكَوْنِهِ مُتَمَتِّعًا ؛ فَإِنَّ مُتَمَتِّعَ الْمَكِّيِّ صَحِيحَةٌ ؛ لِأَنَّ التَّمَتُّعَ أَحَدُ الْأَنْسَاكِ الثَّلَاثَةِ ، فَصَحَّ مِنَ الْمَكِّيِّ ، كَالنُّسُكَيْنِ الْآخَرَيْنِ . وَلِأَنَّ حَقِيقَةَ التَّمَتُّعِ هُوَ أَنْ يَعْتَمِرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، ثُمَّ يَخْجُجَ مِنْ عَامِهِ . وَهَذَا مُوجُودٌ فِي الْمَكِّيِّ . وَقَدْ نُقِلَ عَنْ أَحَدٍ : لَيْسَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ مُتَمَتِّعٌ . وَمَعْنَاهُ لَيْسَ عَلَيْهِمْ دَمٌ مُتَمَتِّعٍ ^(٣٤) ؛ لِأَنَّ الْمُتَمَتِّعَ لَهُ لَا عَلَيْهِ ، فَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ .

(٣٠-٣١) في ب ، م : و حكم القرية هـ .

(٣١) في ب ، م : و بمكة هـ .

(٣٢) سقط من : ا ، ب ، م .

(٣٣) في ا ، ب ، م : و المتعة هـ .

فصل : إذا تَرَكَ الْآفَاقِيَّ الْإِحْرَامَ مِنَ الْمِيقَاتِ ، أَوْ أَحْرَمَ مِنْ دُونِهِ بِعُمْرَةٍ ، ثُمَّ حَلَّ مِنْهَا ، وَأَحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ مِنْ عَامِهِ ، فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ ، عَلَيْهِ دَمَانٌ ؛ دَمٌ لِمُتَمَتِّعِهِ^(٣٤) ، وَدَمٌ لِإِحْرَامِهِ مِنْ دُونِ مِيقَاتِهِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ ، / وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ أَحْرَمَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ بِعُمْرَةٍ ، وَحَلَّ مِنْهَا ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ حَلَالًا ، ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ ، أَنَّهُ مُتَمَتِّعٌ ، عَلَيْهِ دَمٌ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِذَا تَجَاوَزَ الْمِيقَاتَ ، حَتَّى صَارَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ أَقْلٌ مِنْ مَسَافَةِ الْقَصْرِ ، فَأَحْرَمَ مِنْهُ ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِ لِلْمُتَمَتِّعِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ . وَلَيْسَ هَذَا بِجَيِّدٍ ؛ فَإِنَّ حُضُورَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالْإِقَامَةِ بِهِ وَنِيَّةِ ذَلِكَ^(٣٥) ، وَهَذَا لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ الْإِقَامَةُ ،^(٣٦) وَلَا نِيَّتُهَا ، وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ . وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْمَانِعُ مِنَ الدِّمِ السُّكْنَى بِهِ ، وَهَذَا لَيْسَ بِسَاكِنٍ^(٣٧) ؛ وَإِنْ أَحْرَمَ الْآفَاقِيَّ بِعُمْرَةٍ ، فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ ، فَاعْتَمَرَ مِنَ التَّعِيمِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَحَجَّ مِنْ عَامِهِ ، فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ ، عَلَيْهِ دَمٌ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَفِي تَنْصِيصِهِ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ تَنْبِيهُ عَلَى إِيْجَابِ الدِّمِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ، بِطَرِيقِ الْأُولَى . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ مِنْ شَرْطِ وَجُوبِ الدِّمِ ، أَنْ يَتَوَيَّ فِي ابْتِدَاءِ الْعُمْرَةِ ، أَوْ فِي انْتَائِهَا ، أَنَّهُ مُتَمَتِّعٌ . وَظَاهِرُ النَّصِّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا غَيْرُ مُشْتَرِطٍ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ ، وَكَذَلِكَ الْإِجْمَاعُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مُخَالِفٌ لِهَذَا الْقَوْلِ . وَلِأَنَّهُ قَدْ حَصَلَ لَهُ التَّرَفُّعُ بِسُقُوطِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ ، فَلَزِمَهُ الدِّمُ ، كَمَنْ لَمْ يَتَوَيَّ . الْفَصْلُ الثَّلَاثُ ، فِي وَقْتِ^(٣٨) وَجُوبِ الْهَدْيِ ، وَوَقْتِ^(٣٩) ذَبْحِهِ . أَمَّا وَقْتُ وَجُوبِهِ ، فَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ يَجِبُ إِذَا أَحْرَمَ بِالْحَجِّ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ

(٣٤) في ا ، ب ، م : المتعة .

(٣٥) سقط من : ب ، م .

(٣٦-٣٧) سقط من : الأصل .

فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴿٣٧﴾ . وهذا قد فعل ذلك . ولأن ما جعل غايَةً ، فوجود أوله كاف ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ (٣٧) . ولأنه تمتع أحرم بالحج من دون الميقات ، فلزمه الدم ، كما لو وقف أو تحلل . وعنه أنه يجب الدم (٣٨) إذا وقف بعرفة . وهو قول مالك ، واختيار القاضي ؛ لأن التمتع بالعمرة إلى (٣٩) الحج إنما يحصل بعد وجود الحج منه ، ولا يحصل ذلك إلا بالوقوف ، فإن النبي ﷺ قال : « الْحَجُّ عَرَفَةُ » (٤٠) . ولأنه قبل ذلك يعرض (٤١) الفوات ، فلا يحصل التمتع ، ولأنه لو أحرم بالحج ، ثم أحصر ، أو فاته الحج (٤٢) لم يلزمه (٤٣) دم المتعة ، ولا كان تمتعاً ، ولو وجب الدم لما سقط . وقال عطاء : يجب إذا رمى الجمره . ونحوه قول أبي الخطاب ، قال : يجب إذا طلع الفجر يوم النحر ؛ لأنه وقت ذبحه ، فكان / وقت وجوبه . فأما وقت إخراجِهِ فيوم النحر . وبه قال مالك ، وأبو حنيفة ؛ لأن ما قبل يوم النحر لا يجوز فيه ذبح الأضحية ، فلا يجوز فيه ذبح هدي (٤٤) التمتع ، كقبيل (٤٥) التحلل من العمرة . وقال أبو طالب : سمعتُ أحمد ، قال في الرجل يدخل مكة في شوالٍ ومعه هدي . قال : ينحر بمكة ، وإن قدم قبل العشر نحره ، لا يضيئ أو يموت أو يسرق . وكذلك قال عطاء . وإن قدم في العشر ، لم ينحره حتى ينحره بمكة ؛ لأن النبي ﷺ وأصحابه قدموا في العشر ، فلم ينحروا (٤٦) حتى نحرُوا (٤٧) بمعنى . ومن جاء قبل ذلك نحره

(٣٧) سورة البقرة ١٨٧ .

(٣٨) سقط من : ب ، م .

(٣٩) في ب ، م ، هـ ؛ في هـ .

(٤٠) تقدم ترجمته في صفحة ٢٦٨ .

(٤١) في النسخ : يعرض .

(٤٢-٤٣) في الأصل : لزمه .

(٤٣-٤٤) في ا ، ب ، م ، هـ : التمتع كمثل .

(٤٤-٤٥) سقط من : الأصل .

عن عمرته ، وأقام على إحرامه ، وكان قارئاً . وقال الشافعي : يجوز نحره بعد الإحرام بالحج . قولاً واحداً ، وفيما قبل ذلك ، بعد جلّه من العُمرة ، احتمالان ؛ وَوَجْهٌ جَوَازُهُ أَنَّهُ دَمٌ يَتَعَلَّقُ بِالْإِحْرَامِ ، وَيَتَوَبُّ عَنْهُ الصَّيَامُ ، فجاز قبل يوم النحر ، كَدَمِ الطَّيْبِ وَاللِّبَاسِ ، ولأنّه يجوز إبداله قبل يوم النحر ، فجاز أداؤه قبله ، كسائر الفديّات .

٦٦٩ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، يَكُونُ آخِرُهَا يَوْمَ عَرَفَةَ ، وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ)

لا نعلم بين أهل العلم خلافاً ، في أن المُتَمَتِّعَ إذا لم يجد الهدي ، يَتَقَبَّلُ إِلَى صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ ^(١) وذلك لقول الله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ^(٢) تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ ^(٣) . وَتُعْتَبَرُ الْقُدْرَةُ فِي مَوْضِعِهِ ، فَمَنْ عَدِمَهُ فِي مَوْضِعِهِ جَازَ لَهُ الْإِنْتِقَالُ إِلَى الصَّيَامِ ، وَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ فِي بَلَدِهِ ؛ لِأَنَّ وَجُوبَهُ مُؤَقَّتٌ ، وَمَا كَانَ وَجُوبُهُ مُؤَقَّتًا اعْتَبِرَتِ الْقُدْرَةُ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِهِ ، كَالْمَاءِ فِي الطَّهَارَةِ ، إِذَا عَدِمَهُ فِي مَكَانِهِ انْتَقَلَ إِلَى التُّرَابِ .

فصل : وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ صَوْمِ الثَّلَاثَةِ وَالسَّبْعَةِ وَقَتَانِ ^(٤) ؛ وَقْتُ جَوَازٍ ، وَوَقْتُ اسْتِحْبَابٍ . فَأَمَّا وَقْتُ ^(٥) الثَّلَاثَةِ ، فَوَقْتُ الْإِخْتِيَارِ لَهَا أَنْ يَصُومَهَا مَا بَيْنَ إِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ وَيَوْمِ عَرَفَةَ ، وَيَكُونُ آخِرُ الثَّلَاثَةِ يَوْمَ عَرَفَةَ . قَالَ طَاوُسٌ : يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ،

(١-١) سقط من : ب ، م .

(٢) سورة البقرة ١٩٦ .

(٣) سقط من : الأصل .

آخِرُهَا^(٤) يَوْمَ عَرَفَةَ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَالْحَسَنِ ،
وَالشَّخَعِيِّ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَعَلْقَمَةَ / ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . ١٠٠/٤ ط
وَرَوَى عَنْ^(٥) ابْنِ عَمَرَ ، وَعَائِشَةَ ، أَنَّهُ يَصُومُهُنَّ مَا بَيْنَ إِهْلَالِهِ بِالْحَجِّ وَيَوْمَ عَرَفَةَ .
وظَاهِرُ هَذَا أَنْ يَجْعَلَ آخِرَهَا يَوْمَ التَّروِيَةِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ
بِعَرَفَةَ غَيْرُ مُسْتَحَبٍّ . وَكَذَلِكَ ذَكَرَ الْقَاضِي ، فِي « الْمُحَرَّرِ » « مَذْهَبُ أَحْمَدَ » .
وَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ الَّذِي وَقَفْنَا عَلَيْهِ مِثْلُ قَوْلِ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّهُ يَكُونُ آخِرُهَا يَوْمَ
عَرَفَةَ ، وَهُوَ قَوْلُ مَنْ سَعَيْنَا مِنَ الْعُلَمَاءِ ، وَإِنَّمَا أَخْبَيْنَا لَهُ صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ هُنَا ،
لِمَوْضِعِ الْحَاجَةِ . ^(٦) « وَعَلَى هَذَا » الْقَوْلُ يُسْتَحَبُّ لَهُ تَقْدِيمُ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ قَبْلَ يَوْمِ
التَّروِيَةِ ؛ لِيَصُومَهَا فِي الْحَجِّ ، وَإِنْ صَامَ مِنْهَا شَيْئًا قَبْلَ إِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ جَازٌ . نَصٌّ
عَلَيْهِ . وَأَمَّا وَقْتُ جَوَازِ صِيَامِهَا^(٧) فَإِذَا أُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَعَنْ
أَحْمَدَ أَنَّهُ^(٨) إِذَا جَلَّ مِنَ الْعُمْرَةِ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ : لَا يَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ إِحْرَامِ
الْحَجِّ . وَيُرَوَّى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ . وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ ، وَابْنِ الْمُثَنِّدِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ
تَعَالَى : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾ . وَلِأَنَّهُ صِيَامٌ وَاجِبٌ ، فَلَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُهُ
عَلَى وَقْتِ وَجُوبِهِ ، كَسَائِرِ الصِّيَامِ الْوَاجِبِ . وَلِأَنَّ مَا قَبْلَهُ وَقْتُ لَا يَجُوزُ فِيهِ
الْمُبْدَلُ ، فَلَمْ يَجُزِ الْبَدَلُ ، كَقَبْلِ الْإِحْرَامِ بِالْعُمْرَةِ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ :
يَصُومُهُنَّ مِنْ أَوَّلِ الْعَشْرِ إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ . وَلَنَا ، أَنَّ إِحْرَامَ الْعُمْرَةِ أَحَدُ إِحْرَامِي
التَّمَتُّعِ ، فَجَازَ الصَّوْمُ بَعْدَهُ ، كِإِحْرَامِ الْحَجِّ . فَأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي
الْحَجِّ ﴾ . فَقِيلَ : مَعْنَاهُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِضْمَارِ ، إِذْ كَانَ الْحَجُّ

(٤) سقط من : ا ، ب ، م .

(٥-٥) سقط من : ب ، م .

(٦-٦) ب ، م : « وهذا » .

(٧) ب ، م : « صومها » .

(٨) سقط من : الأصل ، ا .

أَفْعَالًا لَا يُصَامُ فِيهَا ، إِنَّمَا يُصَامُ فِي وَقْتِهَا ، أَوْ فِي أَشْهُرِهَا . فهو ^(٩) كَقَوْلِ اللَّهِ تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ ﴾ ^(١٠) . وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ عَلَى وَقْتِ الْوُجُوبِ ، فَيَجُوزُ إِذَا وَجَدَ السَّبَبُ ، كَتَقْدِيمِهِ الْكَفَّارَةَ عَلَى الْحَنْثِ ^(١١) ، وَزُهُوقِ النَّفْسِ . وَأَمَّا كَوْنُهُ بَدَلًا ، فَلَا يُقَدَّمُ عَلَى الْمُبَدَّلِ ، فَقَدْ ذَكَرْنَا رِوَايَةَ فِي جَوَازِ تَقْدِيمِ الْهَدْيِ عَلَى إِحْرَامِ الْحَجِّ ، فَكَذَلِكَ الصَّوْمُ . وَأَمَّا تَقْدِيمُ الصَّوْمِ عَلَى إِحْرَامِ الْعُمْرَةِ ، فَغَيْرُ جَائِزٍ . وَلَا نَعْلَمُ قَائِلًا بِجَوَازِهِ ، إِلَّا رِوَايَةَ حَكَاهَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّهُ ^(١٢) يُقَدَّمُ الصَّوْمُ عَلَى سَبَبِهِ وَوُجُوبِهِ ، وَيُخَالَفُ قَوْلَ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَأَحْمَدُ يُنْزِعُهُ عَنْ هَذَا . وَأَمَّا السَّبْعَةُ ، فَلَهَا أَيْضًا وَقْتَانِ ؛ وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ ، / وَوَقْتُ الْجَوَازِ . أَمَّا وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ ، فَإِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ؛ لَمَا رَوَى ابْنُ عَمْرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَذِي ، فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١٣) . وَأَمَّا وَقْتُ الْجَوَازِ ، فَمَنْذُ تَمْضِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ . قَالَ الْأَنْزَرِيُّ : سُئِلَ أَحْمَدُ ، هَلْ يَصُومُ فِي الطَّرِيقِ أَوْ بِمَكَّةَ ؟ قَالَ : كَيْفَ شَاءَ . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ . وَعَنْ عَطَاءٍ ، وَمُجَاهِدٍ : يَصُومُهَا فِي الطَّرِيقِ . وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ . وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : يَصُومُهَا ^(١٤) إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ؛ لِلْخَبَرِ . وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَقِيلَ عَنْهُ كَقَوْلِنَا ، وَكَقَوْلِ إِسْحَاقَ . وَلَنَا ، أَنَّ كُلَّ صَوْمٍ لِرَمَّةٍ ، وَجَازَ فِي وَطْنِهِ ، جَازَ قَبْلَ ذَلِكَ ، كَسَائِرِ الْفُرُوضِ . وَأَمَّا الْآيَةُ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَوَّزَ لَهُ تَأْخِيرَ الصَّيَّامِ الْوَاجِبِ ، فَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ الْإِجْزَاءَ قَبْلَهُ ، كَتَأْخِيرِ صَوْمِ رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ وَالْمَرَضِ ، بِقَوْلِهِ سَبَحَانَهُ : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ ^(١٥) . وَلِأَنَّ الصَّوْمَ وَجَدَ

(٩ - ٩) ف ب ، م : ه في قوله ه .

(١٠) سورة البقرة ١٩٧ .

(١١) في النسخ : « الحدث » . والتصويب من الشرح الكبير ٢ / ١٧٩ .

(١٢) في ١ ، ب ، م زيادة : « لا » .

(١٣) تقدم ترجمته في صفحة ٢٤١ .

(١٤) سقط من : ١ .

(١٥) سورة البقرة ١٨٥ .

من أهله بعد وجود سببه ، فأجزأه ، كصوم المسافر والمريض .

فصل : ولا يجب التتابع^(١٦) في الصيام للمتنعة ، لا في الثلاثة ، ولا في السبعة ، ولا التفريق . نص عليه أحمد ؛ لأن الأمر ورد بها مطلقاً^(١٧) ، وذلك لا يقتضي جمعا ولا تفريقا . وهذا^(١٨) قول الثوري ، وإسحاق ، وغيرهما . ولا تعلم فيه مخالفا .

٦٧٠ - مسألة ؛ قال : (فإن لم يصم قبل يوم النحر ، صام أيام منى ، في إحدى الروايتين عن أبي عبد الله ، والرواية الأخرى لا يصوم أيام منى ، ويصوم بعد ذلك عشرة أيام ، وعليه دم)

وجملة ذلك أن المتمتع ، إذا لم يصم الثلاثة في أيام الحج ، فإنه يصومها بعد ذلك . وهذا قال علي ، وابن عمر ، وعائشة ، وعروة بن الزبير ، وعبيد بن عمير ، والحسن ، وعطاء ، والزهرى ، ومالك ، والشافعى ، وأصحاب الرأى . ويروى عن ابن عباس ، وسعيد بن جبير ، وطاوس ، ومجاهد : إذا فاته الصوم في العشر^(١٩) لم يصم بعده ، واستقر^(٢٠) الهدى^(٢١) في ذمته ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم ﴾ . ولأنه بدل مؤقت ، فيسقط بخروج وقته ، كالجمعة . ولنا ، أنه صوم واجب ، فلا يسقط بخروج وقته ، كصوم رمضان ، والآية تدل على وجوبه^(٢٢) في الحج^(٢٣) ، لا على سقوطه ، والقياس منتقض بصوم الظهار إذا قدم الميسر عليه ، والجمعة ليست بدلا ، وإنما هي الأصل ، وإنما سقطت لأن الوقت جعل شرطا لها كالجماعة . إذا ثبت هذا ، فإنه يصوم أيام

(١٦-١٧) سقط من : ب ، م .

(١٧) في ب ، م : وهو .

(١٨-١٩) في ا ، ب ، م : « وبعده استقر » .

(٢٠) سقط من : الأصل .

(٢١-٢٢) سقط من : ب ، م .

مَنْى . وهذا قول ابن عمر ، وعائشة ، وعروة ، وعبيد بن عمير ، والزهرى ، ومالك ، والأوزاعي ، وإسحاق ، والشافعى فى القديم ؛ لما روى ابن عمر ، وعائشة ، قالا : لم يَرخص فى أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدي . رواه البخارى^(٤) . وهذا ينصرف إلى ترخيص النبى ﷺ . ولأن الله تعالى أمر بصيام الثلاثة فى الحج ، ولم يبق من أيام الحج إلا هذه الأيام ، فيتعين الصوم فيها . فإذا صام هذه الأيام ، فحكمه حكم من صام قبل يوم النحر . وعن أحمد رواية أخرى ، لا يصوم أيام مَنْى . روى ذلك عن على ، والحسن ، وعطاء . وهو قول ابن المنذر ؛ لأن النبى ﷺ نهى عن صوم ستة أيام ، ذكر منها أيام التشريق ، وقال عليه السلام : « إنها أيام أكل وشرب »^(٥) . ولأنها لا يجوز فيها صوم النفل ، فلا يصومها عن الهدي ، كيوم النحر . فعلى هذه الرواية ، يصوم بعد ذلك عشرة أيام . وكذلك الحكم إذا قلنا : يصوم أيام مَنْى فلم يصمها . واختلفت الرواية عن أحمد فى وجوب الدّم عليه ، فعنه عليه دم ؛ لأنه أخر الواجب من مناسك الحج عن وقته ، فلزمه دم ، كرمى الجمار ، ولا فرق بين المؤخر لعذر ، أو لغيره ، لما ذكرنا . وقال القاضى : إن أخره لعذر ، ليس عليه إلا قضاؤه ؛ لأن الدّم الذى هو المبدل ، لو أخره^(٦) لعذر ، لا دم عليه لتأخيرهِ ، فالبديل أولى . وروى عن أحمد لا يلزمه مع الصوم دم بحال . وهذا اختيار أبى الخطاب ، ومذهب الشافعى ؛ لأنه

(٤) فى : باب من ساق البدن معه ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢ / ٢٠٥ ، ٢٠٦ .
كما أخرجه بلفظه البيهقى ، فى : باب من رخص للمتنع فى صيام أيام التشريق ... ، من كتاب الصيام . السنن الكبرى ٤ / ٢٩٨ .

(٥) أخرجه مسلم ، فى : باب تحريم صوم أيام التشريق ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٨٠٠ . وأبو داود ، فى : باب صيام أيام التشريق ، من كتاب الصيام . سنن أبى داود ١ / ٥٦٤ . والنسائى ، فى : باب تأويل قوله عز وجل : ﴿ قالت الأعراب آمنا ﴾ .. ، من كتاب الإيمان . المجتبى ٨ / ٩٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٢٢٩ ، ٣ / ٤٥١ ، ٤٦٠ ، ٤ / ٣٣٥ ، ٥ / ٧٥ ، ٧٦ .

(٦) فى الأصل : « أحرم » .

صَوْمٌ وَاجِبٌ ، يَجِبُ الْقَضَاءُ بِفَوَاتِهِ ، ^(٧) فَلَمْ يَجِبْ بِفَوَاتِهِ دَمٌ ^(٨) ، كَصَوْمِ رَمَضَانَ . فَأَمَّا الْهَدْيُ الْوَاجِبُ ، إِذَا أَخَّرَهُ لِعُذْرٍ ، مِثْلُ أَنْ ضَاعَتْ نَفَقَتُهُ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا قَضَاؤُهُ ، كَسَائِرِ الْهَدَايَا الْوَاجِبَةِ . وَإِنْ أَخَّرَهُ لغيرِ عُذْرٍ ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ : إِحْدَاهُمَا ، لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا قَضَاؤُهُ ، كَسَائِرِ الْهَدَايَا الْوَاجِبَةِ ^(٩) . وَالْأُخْرَى ، عَلَيْهِ هَدْيٌ آخَرٌ ؛ لِأَنَّهُ نُسَكَ مُؤَقَّتٌ ، فَلَزِمَ الدَّمُ بِتَأْخِيرِهِ عَنْ وَقْتِهِ ، كَرَمِي الْجِمَارِ . وَقَالَ أَحْمَدُ : مَنْ تَمَتَّعَ ، فَلَمْ يُهْدِ إِلَى قَابِلٍ ، يُهْدَى / هَدْيَيْنِ . كَذَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ .

١٠٢/٤

فصل : وَإِذَا صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ^(١٠) ، لَمْ يَلْزِمُهُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ وَالسَّبْعَةِ . وَقَالَ بَعْضُ ^(١١) أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : عَلَيْهِ التَّفْرِيقُ ؛ لِأَنَّهُ وَجِبَ مِنْ حَيْثُ الْفِعْلُ ، وَمَا وَجِبَ التَّفْرِيقُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ الْفِعْلُ ، لَمْ يَسْقُطْ بِفَوَاتِ وَقْتِهِ ، كَأَفْعَالِ الصَّلَاةِ مِنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ صَوْمٌ وَاجِبٌ ، فِي زَمَنِ يَصِحُّ الصَّوْمُ فِيهِ ، فَلَمْ يَجِبْ تَفْرِيقُهُ ، كَسَائِرِ الصَّوْمِ . وَلَا نُسَلِّمُ وَجُوبَ ^(١٢) التَّفْرِيقِ فِي الْأَدَاءِ ، ^(١٣) فَإِنَّهُ إِذَا صَامَ أَيَّامَ مَنَى ، وَاتَّبَعَهَا السَّبْعَةَ ، فَمَا حَصَلَ التَّفْرِيقُ . وَإِنْ سَلَّمْنَا وَجُوبَ التَّفْرِيقِ فِي الْأَدَاءِ ^(١٤) ، فَإِنَّمَا ^(١٥) كَانَ مِنْ حَيْثُ الْوَقْتُ ، فَإِذَا فَاتَ الْوَقْتُ سَقَطَ ، كَالْتَّفْرِيقِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ .

فصل : وَوَقْتُ وَجُوبِ الصَّوْمِ وَقْتُ وَجُوبِ الْهَدْيِ ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ ، فَكَانَ وَقْتُ وَجُوبِهِ وَقْتُ وَجُوبِ الْمُبْدَلِ ، كَسَائِرِ الْأَبْدَالِ . فَإِنْ قِيلَ : فَكَيْفَ جَوَزْتُمُ الْإِتِّقَالَ إِلَى الصَّوْمِ قَبْلَ زَمَانِ وَجُوبِ الْمُبْدَلِ ، وَلَمْ يَتَحَقَّقِ الْعَجْزُ عَنِ الْمُبْدَلِ ؟

(٧-٧) سقط من : ب ، م .

(٨) سقط من : أ ، ب ، م .

(٩) في أ ، ب ، م : « الْأَيَّامُ » .

(١٠) سقط من : ب ، م .

(١١) في ب ، م : « بِوَجُوبِ » .

(١٢-١٢) سقط من : أ . نقله نظر .

(١٣) في ب ، م : « فَإِنْ » .

لأنه إنما يتحقق العجز^(١٤) المجوز للالتقال إلى البدل زمن الوجوب ، وكيف جوزتم الصوم قبل وجوبه ؟ قلنا : إنما^(١٥) جوزنا له الالتقال إلى البدل ، بناءً على العجز الظاهر ، فإن الظاهر من المعسر استمرار إنساره وعجزه ، كما جوزنا التكفير بالبدل^(١٦) قبل وجوب المبدل . وأما تجويز الصوم قبل وجوبه ، فقد ذكرناه .

٦٧١ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ دَخَلَ فِي الصَّيَامِ ، ثُمَّ قَدَرَ عَلَى الْهَدْيِ ، ثُمَّ يَكُنْ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ مِنَ الصَّوْمِ إِلَى الْهَدْيِ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ)

وهذا قال الحسن ، وقتادة ، ومالك ، والشافعي . وقال ابن أبي نجیح^(١) ، وحامد ، والثوري : إن أيسر قبل أن تكمل الثلاثة ، فعليه الهدي ، وإن أكمل الثلاثة صام السبعة . وقيل : متى قدر على الهدي قبل يوم النحر ، انتقل إليه ، صام أو لم يصم . وإن وجدته بعد أن مضت أيام النحر أجزه الصيام ، قدر على الهدي أو لم يقدر ؛ لأنه قدر على المبدل^(٢) في زمن وجوبه^(٣) ، فلم يجزه البدل ، كما لو لم يصم . ولنا ، أنه صوم دخل فيه لعدم الهدي ، (فإذا وجد الهدي^(٤) لم يلزمه الخروج إليه ، كصوم السبعة ، وعلى هذا يخرج الأصل الذي قاسوا عليه ، فإنه^(٥) ما شرع في الصيام .

(١٤) سقط من : ا ، ب ، م .

(١٥) في ب ، م : « إنا » .

(١٦) في ا ، ب ، م : « بالمبدل » .

(١) أبو يسار ، عبد الله بن أبي نجيح ، كان مفتى مكة بعد عطاء ، مات سنة الثنتين وثلاثين ومائة . انظر طبقات الفقهاء للشيخ أبي ٧٠ .

(٢-٢) سقط من : الأصل .

(٣-٣) سقط من : ب ، م .

(٤) في ب ، م : « وأنه » .

فصل : وإن وَجَبَ عليه الصوم ، فلم / يَشْرَعْ فيه ^(٥) حتى قَدَرَ على الهَدْيِ ، ١٠٢/٤ ظ
 ففيه رَوَاتَانِ : إحداهما ، لا يَلْزَمُهُ الْإِتْقَالُ إليه . قال في رَوَايَةِ الْمُرُوذِيِّ ^(٦) : إذا لم
 يَصُمْ في الْحَجِّ فَلْيَصُمْ إِذَا رَجَعَ . ولا يَرْجِعُ إلى الدَّمِ ، وقد ائْتَقَلَ قَرْضُهُ إلى الصَّيَامِ ؛
 وذلك لِأَنَّ الصَّيَامَ اسْتَقَرَّ في ذِمَّتِهِ ، لَوْجُوبِهِ حَالٌ وَجُودِ السَّبَبِ الْمُتَّصِلِ بِشَرْطِهِ ،
 وهو عَدَمُ الْهَدْيِ . والثانية ، يَلْزَمُهُ الْإِتْقَالُ إليه . قال يعقوبُ : سألتُ أَحْمَدَ عن
 الْمُتَمَتِّعِ إذا لم يَصُمْ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ؟ قال : عليه هَذِيانِ ، يَبْعَثُ بهما إلى مَكَّةَ .
 أَوْجَبَ عليه الْهَدْيُ الْأَصْلِيُّ ، وَهَذَا لِتَأْخِيرِهِ الصَّوْمَ عن وَقْتِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدَرَ على
 الْمُبْدَلِ ^(٧) قَبْلَ شُرُوعِهِ في الْبَدَلِ ، فَلَزِمَهُ الْإِتْقَالُ إليه ، كَالْمُتِمِّمِ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ .

فصل : ومن لَزِمَهُ صَوْمُ الْمُتَمَتِّعِ ، فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ به لِعُذْرِ مَنَعَةٍ ^(٨) الصَّوْمَ ، فلا
 شَيْءَ عليه . وإن كَانَ لِعُذْرِ عُذْرٍ ، أُطْعِمَ عنه ، كما يُطْعَمُ عن صَوْمِ أَيَّامِ رَمَضَانَ .
 وَلِأَنَّهُ صَوْمٌ وَجَبَ بِأَصْلِ الشَّرْعِ ، أَشْبَهَ صَوْمَ رَمَضَانَ .

٦٧٢ - مسألة ؛ قال : (وَالْمَرْأَةُ إِذَا دَخَلَتْ مُتَمَتِّعَةً ^(١) ، فَحَاضَتْ ،
 فَحَشِيَتْ قَوَاتِ الْحَجِّ ، أَهَلَّتْ بِالْحَجِّ ، وَكَانَتْ قَارِنَةً ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا قَضَاءُ
 طَوَافِ الْقُدُومِ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْمُتَمَتِّعَةَ إِذَا حَاضَتْ قَبْلَ الطَّوَافِ لِلْعُمْرَةِ ، لم يَكُنْ لها أَنْ
 تَطُوفَ بِالْبَيْتِ ؛ لِأَنَّ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ ، وَلِأَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ من دُخُولِ الْمَسْجِدِ ،
 وَلَا يُمَكِّنُهَا أَنْ تَحِلَّ من عُمَرَتِهَا مَا لم تَطُفَ بِالْبَيْتِ . فَإِنْ حَشِيَتْ قَوَاتِ الْحَجِّ

(٥) سقط من : ا ، ب ، م .

(٦) في النسخ : « المروزي » . تحريف .

(٧) في ب ، م : « البذل » .

(٨) في ا ، ب ، م زيادة : « عن » .

(١) في الأصل : « مكة » .

أَحْرَمْتُ بِالْحَجِّ مَعَ عُمْرَتَيْهَا ، وَتَصِيرُ قَارِئَةً . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ،
وَالشَّافِعِيِّ ، وَكَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : تَرْفُضُ الْعُمْرَةَ ، وَتُهْلُ بِالْحَجِّ .
قَالَ أَحْمَدُ : قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ قَدْ رَفَضَتْ الْعُمْرَةَ فَصَارَ^(٢) حَجًّا ، وَمَا قَالَ هَذَا أَحَدٌ غَيْرُ
أَبِي حَنِيفَةَ . وَاحْتَجَّ بِمَا رَوَى عُرْوَةُ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : أَهْلَلْتُ^(٣) بِعُمْرَةٍ ،
فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ ، لَمْ أُطْفِ بِالْبَيْتِ ، وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَشَكَوْتُ
ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « انْقُضِي رَأْسَكَ ، وَامْتَشِطِي ، وَاهْلِي بِالْحَجِّ ،
وَدَعِي الْعُمْرَةَ » . قَالَتْ : فَفَعَلْتُ . فَلَمَّا قَضَيْنَا الْحَجَّ أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ / ١٠٣/٤
مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى التَّنْعِيمِ ، فَاعْتَمَرْتُ مَعَهُ . فَقَالَ : « هَذِهِ عُمْرَةٌ مَكَانَ
عُمْرَتِكَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤) . وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهَا رَفَضَتْ عُمْرَتَهَا ، وَأَحْرَمَتْ بِحَجِّ
مِنْ وَجُوهِ ثَلَاثَةٍ ؛ أَحَدُهَا ، قَوْلُهُ : « دَعِي عُمْرَتِكَ » . وَالثَّانِي ، قَوْلُهُ :
« وَامْتَشِطِي » . وَالثَّالِثُ ، قَوْلُهُ : « هَذِهِ عُمْرَةٌ مَكَانَ عُمْرَتِكَ » . وَلَنَا ، مَا رَوَى
جَابِرٌ ، قَالَ : أَقْبَلْتُ عَائِشَةَ بِعُمْرَةٍ ، حَتَّى إِذَا كَانَتْ بِسَرِفٍ عَرَكْتُ^(٥) ، ثُمَّ دَخَلَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ ، فَوَجَدَهَا تَبْكِي ، فَقَالَ : « مَا شَأْنُكِ ؟ » قَالَتْ :
شَأْنِي أَنِّي قَدْ حِضْتُ ، وَقَدْ حَلَّ النَّاسُ ، وَلَمْ أَحِلَّ ، وَلَمْ أُطْفِ بِالْبَيْتِ ، وَالنَّاسُ
يَذْهَبُونَ إِلَى الْحَجِّ الْآنَ . فَقَالَ : « إِنَّ هَذَا أَمْرٌ^(٦) كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ ،
فَاغْتَسِلِي ، ثُمَّ اهْلِي بِالْحَجِّ » فَفَعَلْتُ ، وَوَقَفْتُ الْمَوَاقِفَ ، حَتَّى إِذَا طَهَّرْتُ ،
طَافْتُ بِالْكَعْبَةِ ، وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . ثُمَّ قَالَ : « قَدْ حَلَلْتَ مِنْ حَجِّكَ
وَعُمْرَتِكَ » . قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَجِدُ^(٧) فِي نَفْسِي أَنِّي لَمْ أُطْفِ بِالْبَيْتِ^(٨)

(٢) فِي الْأَصْلِ : « وَصَارَتْ » . وَفِي ١ : « وَصَارَ » .

(٣) فِي ١ ، ب ، م : « أَهْلَلْنَا » .

(٤) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٢٤٢ .

(٥) عَرَكْتُ الْمِرَّةَ ، تَعْرُكُ عَرَكًا وَعِرَاكًا وَعُرُوكًا : حَاضَتْ .

(٦) سَقَطَ مِنْ ١ .

(٧) مِنَ الْوَجْدِ ، وَهُوَ الْحَزَنُ .

(٨) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

حتى حَجَّجْتُ . قال : « فَأَذْهَبَ بِهَا يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ، فَأَعْمَرَهَا مِنَ التَّعْمِيمِ » .
 وَرَوَى طَاوُسٌ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّهَا قَالَتْ : أَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ ، فَقَدِمْتُ وَلَمْ أَطْفُ حَتَّى
 حِضْتُ ، وَنَسَكْتُ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا ، وَقَدْ أَهْلَلْتُ بِالْحَجِّ . فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ
 الْتَفَرُّ : « يَسْعُوكَ طَوَافُكَ لِحَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ » . فَأَبْتُ ، فَبَعَثَ مَعَهَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ
 ابْنَ أَبِي بَكْرٍ ، فَأَعْمَرَهَا مِنَ التَّعْمِيمِ . رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ^(٩) . وَهِيَ يَذْلَلْنَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا
 جَمِيعَهُ . وَلَئِنْ إِذْخَالَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ جَائِزٌ بِالْإِجْمَاعِ مِنْ غَيْرِ خَشْيَةِ الْفَوَاتِ ،
 فَمَعَ خَشْيَتِهِ^(١٠) أَوَّلَى . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ
 الْعِلْمِ ، أَنَّ لِمَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا الْحَجَّ ، مَا لَمْ يَفْتَتِحِ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ .
 وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي^(١١) فِي حَبَّةِ الْوَدَاعِ ، أَنْ يُهْلَ بِالْحَجِّ مَعَ
 الْعُمْرَةِ ، وَمَعَ إِمَّاكَانِ الْحَجِّ مَعَ بَقَاءِ الْعُمْرَةِ لَا يَجُوزُ رَفْضُهَا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :
 ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾^(١٢) . وَلَئِنْهَا مَتَمَكَّنَتْ مِنْ إِيْتَامِ عُمْرَتِهَا بِلا ضَرَرٍ ،
 فَلَمْ يَجْزِ رَفْضُهَا ، كَقَبْرِ الْحَائِضِ . فَأَمَّا حَدِيثُ عُرْوَةَ ، فَإِنَّ قَوْلَهُ : « انْقَضَى
 رَأْسُكَ ، وَامْتَشَيْطَى ، وَدَعَى الْعُمْرَةَ » . انْفَرَدَ بِهِ عُرْوَةُ ، وَخَالَفَ بِهِ سَائِرُ مَنْ
 رَوَى عَنْ عَائِشَةَ حِينَ حَاضَتْ ، وَقَدْ رَوَى ذَلِكَ^(١٣) طَاوُسٌ / ، وَالْقَاسِمُ ،
 وَالْأَسْوَدُ ، وَعُمْرَةُ ،^(١٤) عَنْ عَائِشَةَ^(١٥) ، وَلَمْ يَذْكُرُوا ذَلِكَ^(١٥) . وَحَدِيثُ جَابِرٍ ،

(٩) الأول في : باب بيان وجوه الإحرام ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٨١ . وأبو داود ، في :
 باب إفراذ الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤١٤ . والنسائي ، في : باب في المهلة بالعمرة
 تحيض ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٢٨ .

والثاني تقدم تخريجه في صفحة ٢٤٢ .

(١٠) في ب ، م ، هـ : خشيّة الفوات .

(١١) سقط من : الأصل .

(١٢) سورة البقرة ١٩٦ .

(١٣) في ب ، م ، هـ : عن .

(١٤-١٥) في ب ، م ، هـ : وعائشة .

(١٥) تقدم تخريج حديث عروة عن عائشة في صفحة ٢٤٢ .

وأما روايات كل من طائوس والقاسم والأسود وعمره فقد أخرجهما مسلم ، في : باب بيان وجوه الإحرام ... ،
 من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٧٣-٨٧٩ .

وطاؤسي مُخَالَفَانِ لهذه الزِّيَادَةِ . وقد رَوَى حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، عن هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عن أَبِيهِ ، عن عَائِشَةَ ، حَدِيثَ حَيْضِهَا ، فقال فيه : فَحَدَّثَنِي ^(١٦) غَيْرُ وَاحِدٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال لها : « دَعِيَ الْعُمْرَةُ ^(١٧) ، وَاتَّقِضِي رَأْسَكَ ، وَامْتَشِطِي » . وَذَكَرَ تَمَامَ الْحَدِيثِ . وهذا يُدَلُّ على أَنَّ عُرْوَةَ لم يَسْمَعْ هذه الزِّيَادَةَ من عائشة ، وهو مع ^(١٨) ما ذَكَرْنَا من ^(١٨) مُخَالَفَتِهِ بَقِيَّةَ الرِّوَاةِ ، يُدَلُّ على ^(١٩) الوَهْمِ ، مع مُخَالَفَتِهَا الْكِتَابَ ^(٢٠) وَالْأَصُولَ ، إذ ليس لنا مَوْضِعٌ آخَرُ يَجُوزُ فِيهِ رَفْضُ الْعُمْرَةِ مع إِمْكَانِ إِثْمَامِهَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ قَوْلَهُ : « دَعِيَ الْعُمْرَةُ » . أَيْ دَعِيهَا بِحَالِهَا ، وَأَهْلَى بِالْحَجِّ مَعَهَا ، أَوْ دَعِيَ أَفْعَالَ الْعُمْرَةِ ، فَإِنَّهَا تَدْخُلُ فِي أَفْعَالِ الْحَجِّ . وَأَمَّا إِعْمَارُهَا مِنَ التَّنْعِيمِ ، فلم يَأْمُرْهَا بِهِ النَّبِيُّ ﷺ ، وَإِنَّمَا قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ ^(٢١) : إِنِّي أَجِدُ فِي نَفْسِي أَنِّي لم أَطْفُ بِالْبَيْتِ حَتَّى حَجَجْتُ . قال : « فَادْهَبِي بِهَا يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ، فَأَعْمِرْهَا مِنَ التَّنْعِيمِ » . وَرَوَى الْأَثَرُ ، بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْأَسْوَدِ ، عن عائشة ، قَالَتْ ^(٢٢) : اعْتَمَرْتُ بَعْدَ الْحَجِّ ؟ قَالَتْ : وَاللَّهِ مَا كَانَتْ عُمْرَةٌ ، مَا كَانَتْ إِلَّا زِيَارَةً زُرْتُ الْبَيْتَ ، إِنَّمَا هِيَ مِثْلُ نَفَقَتِهَا ^(٢٣) . قال أحمد : إِنَّمَا أَعْمَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَائِشَةَ حِينَ أَلَحَّتْ عَلَيْهِ ، فَقَالَتْ : يَرْجِعُ النَّاسُ بِسُكْنِي ، وَأَرْجِعُ بِسُكْنِكَ ! فقال : « يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ، أَعْمِرْهَا » . فَتَنَظَّرَ إِلَى أَدْنَى الْحَرَمِ ، فَأَعْمَرَهَا مِنْهُ ^(٢٤) . وَقَوْلُ الْخِرَقِيِّ : « وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا قَضَاءُ طَوَافِ الْقُدُومِ » . وذلك لِأَنَّ طَوَافَ الْقُدُومِ سُنَّةٌ

(١٦) في ب ، م : « حلثني » .

(١٧) في الأصل : « عمرتك » .

(١٨-١٨) في ١ : ذكرناه في « .

(١٩) في إلهادة : « أن » .

(٢٠) في الأصل : « للكتاب » .

(٢١) في ب ، م : « له » .

(٢٢) كذا بالنسخ ، وما يأتي من قول من سألتها .

(٢٣) لم نجده فيما بين أيدينا من كتب السنة .

(٢٤) تقدم تخريجه في صفحة ٢٤٢ .

لَا يَجِبُ قَضَاؤُهَا ، وَلَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ ﷺ عَائِشَةَ بِقَضَائِهِ ، وَلَا فَعَلَتْهُ هِيَ .

فصل : وَكُلُّ مُتَمَتِّعٍ نَحْسَى قَوَاتِ الْحَجِّ ، فَإِنَّهُ يُحْرِمُ بِالْحَجِّ ، وَيَصِيرُ قَارِئًا ، وَكَذَلِكَ الْمُتَمَتِّعُ الَّذِي مَعَهُ هَذِي ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ مِنْ عُمْرَتِهِ ، بَلْ يَهْلُ بِالْحَجِّ مَعَهَا ، فَيَصِيرُ قَارِئًا . وَلَوْ أَدْخَلَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ قَبْلَ الطَّوَافِ مِنْ غَيْرِ خَوَافِ الْقَوَاتِ ، جَازَ ، وَكَانَ قَارِئًا ، بَغَيْرِ إِخْلَافٍ ، وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ ابْنُ عَمْرٍ ، وَرَوَاهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ (٢٥) . فَأَمَّا بَعْدَ الطَّوَافِ ، فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ، وَلَا يَصِيرُ قَارِئًا . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَرَوَى عَنْ عَطَاءٍ . وَقَالَ مَالِكٌ : يَصِيرُ قَارِئًا . وَحُكِيَ ذَلِكَ / ١٠٤/١٠
عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ أَدْخَلَ الْحَجَّ عَلَى إِحْرَامِ الْعُمْرَةِ ، فَصَحَّ ، كَمَا قَبْلَ الطَّوَافِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ شَارَعَ فِي التَّحْلِيلِ مِنَ الْعُمْرَةِ ، فَلَمْ يَجُزْ لَهُ (٢٦) إِدْخَالُ الْحَجِّ عَلَيْهَا ، كَمَا لَوْ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ .

فصل : فَأَمَّا إِدْخَالُ الْعُمْرَةِ عَلَى الْحَجِّ ، فَبَغَيْرُ جَائِزٍ ، فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَصِحَّ ، وَلَمْ يَصِرْ قَارِئًا . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : (٢٧) وَيَصِحُّ ، وَيَصِيرُ (٢٧) قَارِئًا ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ التُّسْكِينِ ، فَجَازَ إِدْخَالُهُ عَلَى الْآخِرِ ، قِيَاسًا عَلَى إِدْخَالِ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى الْأَثَرُ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَصْرِ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : خَرَجْتُ أُرِيدُ الْحَجَّ ، فَقَدِمْتُ الْمَدِينَةَ ، فَإِذَا عَلِيٌّ قَدْ خَرَجَ حَاجًّا ، فَأَهْلَلْتُ بِالْحَجِّ ، ثُمَّ خَرَجْتُ ، فَأَذْرَكْتُ عَلِيًّا فِي الطَّرِيقِ ، وَهُوَ يَهْلُ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ ، فَقُلْتُ : يَا أَبَا الْحَسَنِ ، إِنَّمَا خَرَجْتُ مِنَ الْكُوفَةِ لِأَقْدِيَ بِكَ ، وَقَدْ سَبَقْتَنِي ، فَأَهْلَلْتُ بِالْحَجِّ ، فَأَسْتَطِيعُ أَنْ أَدْخُلَ مَعَكَ فِيمَا أَنْتَ فِيهِ ؟ قَالَ : لَا ، إِنَّمَا ذَلِكَ لَوْ كُنْتُ أَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ (٢٨) . وَلَئِنْ

(٢٥) انظر ما أخرجه ابن ماجه ، في : باب طواف القارن ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٩٠ .

(٢٦) سقط من : ب ، م .

(٢٧-٢٨) في الأصل : لا يصح ولا يصير .

(٢٨) أخرجه البيهقي ، في : باب إدخال الحج على العمرة ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٤ / ٣٤٨ .

إِدْخَالَ الْعُمْرَةِ عَلَى الْحَجِّ لَا يُعِيدُهُ إِلَّا مَا أَفَادَهُ الْعَقْدُ الْأَوَّلُ ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كَمَا لَوْ اسْتَأْجَرَهُ عَلَى عَمَلٍ ، ثُمَّ اسْتَأْجَرَهُ عَلَيْهِ ثَانِيًا فِي الْمُدَّةِ ، وَعَكْسُهُ إِدْخَالُ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ .

٦٧٣ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ وَطِئَ قَبْلَ رَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، فَقَدْ فَسَدَ حَجُّهُمَا ، وَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ إِنْ كَانَ اسْتَكْرَهَهَا ، وَلَا دَمَ عَلَيْهَا)

وفي هذه المسألة ثلاثة فصول : الفصل الأول ، أَنَّ الْوُطْءَ قَبْلَ رَمْيِ^(١) جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ يُفْسِدُ الْحَجَّ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا قَبْلَ الْوُقُوفِ وَبَعْدَهُ . وهذا قال مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وقال أصحابُ الرَّأْيِ : إِنْ وَطِئَ بَعْدَ الْوُقُوفِ لَمْ يَفْسُدْ حَجُّهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ أَدْرَكَ عَرَفَةَ فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ »^(٢) . ولأنَّهُ أَمِنَ الْفَوَاتَ ، فَأَمِنَ الْفَسَادَ ، كَمَا بَعْدَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ . وَلَنَا ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو ، فَقَالَ : وَقَعْتُ بِأَهْلِي وَنَحْنُ مُحْرَمَانِ . فَقَالَا لَهُ : أَفْسَدْتَ حَجَّكَ . وَلَمْ يَسْتَفْصِلُوا السَّائِلَ . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ^(٣) . وَلأنَّهُ وَطِئَ صَادَفَ إِحْرَامًا تَامًا فَأَفْسَدَهُ ، ١٠٤/٤ ظ كَقَبْلِ الْوُقُوفِ ، وَيُخَالِفُ مَا بَعْدَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ ، فَإِنَّ الْإِحْرَامَ غَيْرُ تَامٍ ، / وَالْمُرَادُ مِنَ الْحَبْرِ الْأَمْنُ مِنَ الْفَوَاتِ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ أَمْنِ الْفَوَاتِ أَمْنُ الْفَسَادِ ، وَبِدَلِيلِ^(٤) الْعُمْرَةِ يَأْمَنُ قَوَاتِهَا وَلَا يَأْمَنُ فُسَادُهَا . قَالَ أَحْمَدُ : لَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ : إِنَّ جَجَّهُ تَامٌ . غَيْرَ أَيْ حَنِيفَةً ، يَقُولُ : الْحَجُّ عَرَفَاتَ ، فَمَنْ وَقَفَ بِهَا فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ . وَإِنَّمَا هَذَا مِثْلُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ »^(٥) .

(١) سقط من : أ ، ب ، م .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٧٣ .

(٣) وأخرجه البيهقي ، في : باب ما يفسد الحج ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ١٦٧ / ٥ ، ١٦٨ . والحاكم ، في : باب مسألة انحرمت إذا وقع بامرئته ، من كتاب البيوع . المستدرک ٦٥ / ٢ .

(٤) سقطت واو العطف من : الأصل .

(٥) تقدم تخريجه في ١٧ / ٢ .

أى أَدْرَكَ فَضْلَ الصَّلَاةِ ، ولم تُفْتَهُ ، كذلك الْحَجُّ . إِذَا تَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يَفْسُدُ حَاجَتُهُمَا جَمِيعًا ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَ وَجَدَ مِنْهُمَا ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ النَّاسِي وَالْعَامِدُ ، وَالْمُسْتَكْرَهَةُ وَالْمَطَاوِعَةُ ، وَالنَّائِمَةُ^(٦) وَالْمُسْتَقِظَةُ ، غَالِبًا كَانَ الرَّجُلُ أَوْ جَاهِلًا . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ : لَا يَفْسُدُ حَجُّ النَّاسِي ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَعْنَى يُوجِبُ الْقَضَاءَ ، فَاسْتَوَتْ فِيهِ الْأَحْوَالُ كُلُّهَا كَالْفَوَاتِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ أَوْ قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّهُ وَطِئَ قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ ، فَفَسَدَ حُجَّتُهُ ، كَمَا لَوْ وَطِئَ يَوْمَ النَّحْرِ . الْفَصْلُ الثَّانِي ، أَنَّهُ يَلْزَمُهُ بَدَنَةٌ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ وَطِئَ قَبْلَ الْوُقُوفِ فَسَدَ حُجَّتُهُ وَعَلَيْهِ شَاءٌ ، وَإِنْ وَطِئَ بَعْدَهُ لَمْ يَفْسُدْ حُجَّتُهُ ، وَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ ؛ لِأَنَّ الْوَطْءَ قَبْلَ الْوُقُوفِ مَعْنَى يَتَعَلَّقُ بِهِ وَجُوبُ الْقَضَاءِ ، فَلَمْ يُوجِبْ بَدَنَةً ، كَالْفَوَاتِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ قَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَ قَوْلِنَا ، وَلَئِنْ وَطِئَ صَادَفَ إِحْرَامًا تَامًا ، فَأَوْجَبَ الْبَدَنَةَ ، كَمَا بَعْدَ الْوُقُوفِ ، وَلَئِنْ مَا يُفْسِدُ الْحَجَّ الْجَنَابَةُ بِهِ أَغْظَمُ ، فَكَفَّارَتُهُ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ أَغْلَظَ . وَأَمَّا الْفَوَاتُ ، فَإِنَّهُمْ يُوجِبُونَ بِهِ بَدَنَةً^(٧) ، فَكَيْفَ يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ ؟ الْفَصْلُ الثَّالِثُ ، أَنَّهُ لَا دَمَ عَلَيْهَا فِي حَالِ الْإِكْرَاهِ . وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبْنَى ثَوْرٍ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : عَلَيْهَا دَمٌ آخَرُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ فَسَدَ حُجَّتُهَا ، فَوَجِبَتِ الْبَدَنَةُ^(٨) ، كَمَا لَوْ طَاوَعَتْ . وَلَنَا ، أَنَّهَا كَفَّارَةٌ تَجِبُ بِالْجَمَاعِ ، فَلَمْ تَجِبْ عَلَى الْمَرْأَةِ فِي حَالِ الْإِكْرَاهِ ، « كَمَا لَوْ وَطِئَ » فِي الصَّيَامِ^(٩) .

فصل : وَمَنْ وَطِئَ قَبْلَ التَّحْلِيلِ مِنَ الْمُعْمَرَةِ ، فَسَدَتْ عُمْرَتُهُ ، وَعَلَيْهِ شَاءٌ مَعَ

(٦) سقط من : ب ، م .

(٧) فِي الْأَصْلِ ، أ : « فِدْيَةٌ » .

(٨) فِي الْأَصْلِ : « الْفِدْيَةُ » .

(٩-٩) فِي أ : « كَالْوَطْءِ » .

(١٠) فِي ب ، م : « الصَّوْمِ » .

١٠٥/٤ القَضَاءُ . وقال الشَّافِعِيُّ : / عليه القَضَاءُ وَبَدَنَةٌ ؛ لَأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَشْتَمِلُ عَلَى طَوَافٍ وَسَعْيٍ ، فَاشْتَبَهَتْ الْحَجَّ . وقال أبو حنيفةَ إِنْ وَطِئَ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ كَفَّرْنَا ، وَإِنْ وَطِئَ بَعْدَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ شَاةٌ ، وَلَا تُفْسِدُ عُمْرَتَهُ . وَلَنَا عَلَى الشَّافِعِيِّ ، أَنَّهَا عِبَادَةٌ لَا وَقُوفَ فِيهَا ، فَلَمْ يَجِبْ فِيهَا بَدَنَةٌ ، كَمَا لَوْ قَرَنَهَا بِالْحَجِّ ، وَلَئِنْ الْعُمْرَةُ دُونَ الْحَجِّ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهَا دُونَ حُكْمِهِ ، وَهَذَا يَخْرُجُ الْحَجُّ . وَلَنَا عَلَى أَبِي حَنِيْفَةٍ ، أَنَّ الْجِمَاعَ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ ، فَاسْتَوَى فِيهِ مَا قَبْلَ الطَّوَافِ وَبَعْدَهُ ، كَسَائِرِ الْمَحْظُورَاتِ ، وَلِأَنَّهُ وَطْءٌ صَادَفَ إِحْرَامًا تَامًا فَأَفْسَدَهُ ، كَمَا قَبْلَ الطَّوَافِ .

فصل : إِذَا أَفْسَدَ الْقَارِنُ وَالْمُتَمَتِّعُ نُسُكَهُمَا ، لَمْ يَسْقُطِ الدَّمُ عَنْهُمَا . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وقال أبو حنيفةَ : يَسْقُطُ . وعن أحمدَ مثله ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ التَّرَفُّهُ بِسُقُوطِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ . وَلَنَا ، أَنَّ مَا وَجَبَ فِي التُّسْلُكِ الصَّحِيحِ وَجَبَ فِي الْفَاسِدِ ، كَالْأَفْعَالِ ، وَلِأَنَّهُ دَمٌ وَجَبَ عَلَيْهِ ، فَلَا يَسْقُطُ بِالْإِفْسَادِ ، كَالَّذِي الْوَاجِبِ لِرُتْكِ الْعِيقَاتِ .

فصل : وَإِذَا أَفْسَدَ الْقَارِنُ نُسُكَهُ ، ثُمَّ قَضَى مُفْرِدًا ، لَمْ يَلْزَمُهُ فِي الْقَضَاءِ دَمٌ . وقال الشَّافِعِيُّ : يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ فِي الْقَضَاءِ مَا يَجِبُ فِي الْأَدَاءِ ، وَهَذَا كَانَ وَاجِبًا فِي الْأَدَاءِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْإِفْرَادَ أَفْضَلُ مِنَ الْقِرَانِ مَعَ الدَّمِ ، فَإِذَا أَتَى ^(١) بِهِمَا ^(٢) فَقَدْ أَتَى ^(١) بِمَا هُوَ أَوْلَى ، فَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ ، كَمَنْ لَزِمَتْهُ الصَّلَاةُ بِتَيْمُمٍ ، فَقَضَى بِالْوُضُوءِ .

٦٧٤ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ وَطِئَ بَعْدَ رَمَى جَفْرَةِ الْعَقِيَّةِ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَيَمْضِي إِلَى التَّيْمِيمِ فَيَحْرِمُ ؛ لِيَطُوفَ وَهُوَ مُحْرِمٌ)

وفى هذه المسألة ثلاثة فصول : أَحَدُهَا ، أَنَّ الْوُطْءَ بَعْدَ رَمَى ^(١) الْجَمْرَةِ لَا يُفْسِدُ

(١١-١١) سقط من : الأصل .

(١٢) في ١ : ٤ ٤ ٤ .

(١) سقط من : ب ، م .

الحَجَّ . وهو قول ابن عَبَّاسٍ ، وَعِكْرَمَةَ ، وَعَطَاءٍ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَرَبِيعَةَ ، وَمَالِكٍ ،
وَالشَّافِعِيَّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وقال النَّحَّيْ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَحَمَادٌ :
عليه حَجٌّ من قَائِلٍ ؛ لِأَنَّ الْوُطْءَ صَادَفَ إِحْرَامًا مِنَ الْحَجِّ ، فَأَفْسَدَهُ ، كَالْوُطْءِ قَبْلَ
الرَّمْيِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا هَذِهِ ، وَوَقَفَ / مَعَنَا حَتَّى
تُدْفَعَ ، ^(٢) وَوَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ، فَقَدْ تَمَّ حُجُّهُ ، وَفَضَى
تَفَقُّهُ » ^(٣) . وَلِأَنَّهُ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فَإِنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ أَصَابَ أَهْلَهُ قَبْلَ أَنْ يُفِيضَ ^(٤)
يَوْمَ النَّحْرِ : يَنْتَحِرَانِ جَزُورًا بَيْنَهُمَا ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَائِلٍ . وَلَا نَعْرِفُ لَهُ مَخَالِفًا
فِي الصَّحَابَةِ . وَلِأَنَّ الْحَجَّ عِبَادَةٌ لَهَا تَحْلُلَانِ ، فَوُجُودُ الْمُفْسِدِ بَعْدَ تَحْلِيلِهَا الْأَوَّلِ لَا
يُفْسِدُهَا ، كَبَعْدِ التَّسْلِيمَةِ الْأُولَى فِي الصَّلَاةِ ، وَهَذَا فَارَقَ مَا قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ .
الفصل الثاني ، أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ بِالْوُطْءِ شَاةٌ . هَذَا ظَاهِرٌ كَلَامِ الْجَرَقِيِّ . وَنَصٌّ
عَلَيْهِ أَحْمَدُ . ^(٥) وَهُوَ قَوْلُ ^(٥) عِكْرَمَةَ ، وَرَبِيعَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَإِسْحَاقَ . وقال القاضي :
فِيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ . وهو قول ابن عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَالشَّعْبِيِّ ،
وَالشَّافِعِيَّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّهُ وَطِئَ فِي الْحَجِّ ، فَوَجَبَتْ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، كَمَا قَبْلَ
رَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ وَطِئَ لَمْ يُفْسِدِ الْحَجَّ ^(٦) ، فَلَمْ يُوجِبِ الْبَدَنَةَ ^(٧) ،
كَالْوُطْءِ دُونَ الْفَرَجِ إِذَا لَمْ يُنْزَلَ . وَلِأَنَّ حُكْمَ الْإِحْرَامِ خَفَ بِالتَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ ، فَيَنْبَغِي
أَنْ يَكُونَ مُوجِبُهُ دُونَ مُوجِبِ الْإِحْرَامِ التَّامِّ . الفصل الثالث ، أَنَّهُ يَفْسُدُ الْإِحْرَامُ
بِالْوُطْءِ بَعْدَ رَمْيِ الْجَمْرَةِ ، وَيُلْزَمُهُ أَنْ يُحْرِمَ مِنَ الْحِلِّ . وبذلك قَالَ عِكْرَمَةُ ،
وَرَبِيعَةُ ، وَإِسْحَاقُ . وقال ابن عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءُ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ : حُجُّهُ

(٢-٢) فِي الْأَصْلِ : « وَكَانَ قَدْ » .

(٣) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٢٧٣ .

(٤) سَقَطَ مِنْ : ١ .

(٥-٥) فِي ب ، م : « وَقَوْلُ » .

(٦) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

صَحِيحٌ ، وَلَا يَلْزُمُهُ الْإِحْرَامُ ؛ لِأَنَّهُ إِحْرَامٌ لَا يَفْسُدُ جَمِيعُهُ ، فَلَمْ يَفْسُدْ بَعْضُهُ ، كَمَا
لَوْ وَطِئَ بَعْدَ التَّحْلِيلِ الثَّانِي . وَلَنَا ، أَنَّهُ وَطْءٌ صَادَفَ إِحْرَامًا ، فَأَفْسَدَهُ ، كَالْإِحْرَامِ
التَّامِّ ، وَإِذَا فُسِدَ إِحْرَامُهُ ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُحْرِمَ لِْيَأْتِيَ بِالطَّوْافِ فِي إِحْرَامٍ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ
الطَّوْافَ رُكْنَ ، فَيَجِبُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ فِي إِحْرَامٍ صَحِيحٍ ، كَالْوُقُوفِ ، وَيَلْزُمُهُ الْإِحْرَامُ
مِنَ الْجَلِّ ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ يَنْبَغِي أَنْ يَجْمَعَ فِيهِ بَيْنَ الْجَلِّ وَالْحَرَمِ ، فَلَوْ أَبْخُنَا لِهَذَا
الْإِحْرَامِ مِنَ الْحَرَمِ لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ أَفْعَالَهَ كُلُّهَا تَقَعُ فِي الْحَرَمِ ، فَأَشْبَهَ الْمُعْتَمِرَ .
وَإِذَا أُحْرِمَ مِنَ الْجَلِّ ، طَافَ لِلزِّيَارَةِ ، وَسَعَى إِنْ كَانَ لَمْ يَسْعَ فِي حَجِّهِ . وَإِنْ كَانَ
سَعَى ، طَافَ لِلزِّيَارَةِ ، وَتَحَلَّلَ^(٧) . / هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ؛ لِأَنَّ الَّذِي بَقِيَ
عَلَيْهِ بَقِيَّةُ أَفْعَالِ الْحَجِّ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِحْرَامُ لِْيَأْتِيَ بِهَا فِي إِحْرَامٍ صَحِيحٍ .
وَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحَدٍ وَمَنْ وَافَقَهُ مِنَ الْأُئِمَّةِ ، أَنَّهُ يَغْتَمِرُ ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ أَرَادُوا هَذَا
أَيْضًا ، وَسَمَوُةُ عُمْرَةٌ ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ أَفْعَالُ الْعُمْرَةِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ أَرَادُوا عُمْرَةَ
حَقِيقَةً ، فَيَلْزُمُهُ سَعَى وَتَقْصِيرٌ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لَمَا ذَكَرْنَا . وَقَوْلُ الْخِرَقِيِّ :
« يُحْرِمُ مِنَ التَّنِيمِ » . لَمْ يَذْكُرْهُ لِتَغْيِينِ الْإِحْرَامِ مِنْهُ ، بَلْ لِأَنَّهُ حَلٌّ ، فَمِنْ^(٨) أَيْ
جَلُّ أَحْرَمَ^(٩) جَازَ ، كَالْمُعْتَمِرِ^(١٠) .

فصل : وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ حَلَّقَ وَمَنْ لَمْ يَخْلُقْ ، فِي أَنَّهُ لَا يَفْسُدُ حَجُّهُ بِالْوُطْءِ بَعْدَ
الرَّمْيِ ، وَعَلَيْهِ ذَمٌّ وَإِحْرَامٌ مِنَ الْحَلِّ . هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، وَالْخِرَقِيِّ ، وَمَنْ
سَمَّيْنَاهُ مِنَ الْأُئِمَّةِ ، لِتَرْتِيْبِهِمْ هَذَا الْحُكْمَ عَلَى الْوُطْءِ بَعْدَ مُجَرِّدِ الرَّمْيِ ، مِنْ غَيْرِ
اعْتِبَارِ أَمْرِ زَائِدٍ .

فصل : فَإِنْ طَافَ لِلزِّيَارَةِ ، وَلَمْ يَرَمْ ، ثُمَّ وَطِئَ ، لَمْ يَفْسُدْ حَجُّهُ بِجَالٍ ؛ لِأَنَّ
الْحَجَّ قَدْ تَمَّتْ^(١٠) أَرْكَائُهُ كُلُّهَا ، وَلَا يَلْزُمُهُ إِحْرَامٌ مِنَ الْجَلِّ ، فَإِنَّ الرَّمْيَ لَيْسَ

(٧) فِي الْأَصْلِ : « حَلَّ » .

(٨-٨) فِي الْأَصْلِ ، ١ : « فَمِنْ أَيْ أَحَلَّ وَأَحْرَمَ » . وَفِي ب ، م : « فَمِنْ أَحَلَّ وَأَحْرَمَ » . وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَتَيْنَاهُ .

(٩) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(١٠) فِي أ ، ب ، م : « تَمَّتْ » .

يُرْكَن . وهل يَلْزُمُهُ دَمٌ ؟ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ ^(١١) لا يَلْزُمُهُ شَيْءٌ ؛ لما ذَكَرْنَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ ^(١٢) يَلْزُمُهُ ؛ لِأَنَّهُ وَطِئَ قَبْلَ وُجُودِ مَا يَتِمُّ بِهِ التَّحَلُّلُ ، فَأَشْبَهَ مَنْ وَطِئَ بَعْدَ الرَّمْيِ وَقَبْلَ الطَّوَافِ .

فصل : والقَارِنُ كَالْمُفْرَدِ ؛ ^(١٣) فِي أَنَّهُ ^(١٤) إِذَا وَطِئَ بَعْدَ الرَّمْيِ لَمْ يَفْسُدْ حَجُّهُ ، وَلَا عُمْرَتُهُ ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ لِلْحَجِّ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ مِنْ عُمْرَتِهِ قَبْلَ الطَّوَافِ ، وَيَفْعَلُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ قَارِنًا ، وَلِأَنَّ التَّرْتِيبَ لِلْحَجِّ دُونَهَا ، وَالْحَجُّ لَا يَفْسُدُ قَبْلَ الطَّوَافِ ، كَذَلِكَ الْعُمْرَةُ . وَقَالَ أَحْمَدُ فِي ^(١٥) مَنْ وَطِئَ بَعْدَ الطَّوَافِ يَوْمَ النَّحْرِ قَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ : مَا عَلَيْهِ شَيْءٌ . قَالَ ^(١٦) أَبُو طَالِبٍ ^(١٧) : سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنِ الرَّجُلِ يُقْبَلُ بَعْدَ رَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، قَبْلَ أَنْ يَزُورَ الْبَيْتَ ؟ قَالَ : لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، قَدْ قَضَى الْمَنَاسِكَ . فَعَلَى هَذَا ، لَيْسَ عَلَيْهِ فِيمَا دُونَ الْوُطْءِ فِي الْفَرَجِ شَيْءٌ .

٦٧٥ - مسألة ؛ قال : (وَمُبَاحٌ لِأَهْلِ السَّقَايَةِ وَالرُّعَاةِ ، أَنْ يَرْمُوا بِاللِّئْلِ)

تُرَوَّى هَذِهِ اللَّفْظَةُ : « الرُّعَاةُ » ^(١) بِضَمِّ الرَّاءِ وَإِثْبَاتِ الْهَاءِ ، مِثْلُ الدَّعَاةِ وَالْقُضَاةِ . وَالرُّعَاءُ ، يَكْسِرُ الرَّاءَ وَالْمَدَّ مِنْ غَيْرِ هَاءٍ ، وَهِيَ لُغَتَانِ صَحِيحَتَانِ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى يُصِدَرَ الرُّعَاءُ ﴾ ^(٢) . وَفِي بَعْضِ الْحَدِيثِ : أَرْخَصَ لِلرُّعَاةِ ^(٣) أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا ، وَيَدْعُوا يَوْمًا ^(٤) . وَإِنَّمَا أُبَيِّحُ لَهُوْلَاءِ الرَّمْيُ بِاللِّئْلِ ؛ لِأَنَّهُمْ يَشْتَغِلُونَ

(١١) فِي الْأَصْلِ : « أَنْ » .

(١٢-١٣) فِي ١ ، ب ، م : « فَإِنَّهُ » .

(١٣) سَقَطَ مِنْ : ١ ، ب ، م .

(١٤-١٥) فِي ١ : « أَبُو الْخَطَّابِ » .

(١) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٢) سُورَةُ الْقَصَصِ ٢٣ .

(٣) هَذَا لَفْظُ النِّسَاءِ . وَفِي غَيْرِهِ : « لِلرُّعَاءِ » .

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي رَمْيِ الْجِمَارِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٤٥٧ . وَالتِّرْمِذِيُّ ،

فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الرِّخْصَةِ لِلرُّعَاءِ ... مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْزَدِيِّ ٤ / ١٧٨ . وَالنِّسَاءُ ، فِي : =

١٠٦/٤ ط بِالنَّهَارِ يَرْغِي الْمَوَاشِي / وَحِفْظُهَا ، وَأَهْلُ السَّقَايَةِ هُم الَّذِينَ يَسْقُونَ مِنْ بَغْرِ زَمْزَمَ لِلْحَاجِّ ، فَيَسْتَقْبِلُونَ بِسَقَايَتِهِمْ نَهَارًا ، فَأُبَيِّحُ لَهُمُ الرَّمْيَ فِي وَقْتِ فَرَاعِهِمْ ، تَخْفِيفًا عَلَيْهِمْ ، فَيَجُوزُ لَهُمْ رَمْيُ كُلِّ يَوْمٍ فِي اللَّيْلَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ ، فَيَرْمُونَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فِي لَيْلَةِ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وَرَمَى الْيَوْمِ الْأَوَّلِ فِي لَيْلَةِ الثَّانِي ، وَرَمَى الثَّانِي فِي لَيْلَةِ الثَّلَاثِ ، وَالثَّلَاثِ إِذَا أُخْرُوهُ إِلَى الْغُرُوبِ سَقَطَ عَنْهُمْ ، كَسَقُوطِهِ عَنْ غَيْرِهِمْ . قَالَ عَطَاءٌ : لَا يَرْمِي اللَّيْلَ إِلَّا رِعَاءُ الْإِبِلِ ، فَأَمَّا التَّجَارُ فَلَا . وَكَانَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، يَقُولُونَ : مَنْ نَسِيَ الرَّمْيَ إِلَى اللَّيْلِ ، رَمَى ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، مِنَ الرُّعَاةِ وَمِنْ غَيْرِهِمْ .

٦٧٦ - مسألة ؛ قال : (وَمُبَاحٌ لِلرُّعَاةِ أَنْ يُؤَخِّرُوا الرَّمْيَ ، فَيَقْضُوهُ فِي وَقْتِ^(١) الثَّانِي)

وَحُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلرُّعَاةِ تَرْكُ الْمَبِيتِ بِمَنْى لَيْلَى مَنَى ، وَيُؤَخِّرُونَ رَمْيَ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ ، وَيَرْمُونَ يَوْمَ النَّفْرِ الْأَوَّلَ عَنِ الرَّمْيَيْنِ جَمِيعًا ؛ لِمَا عَلَيْهِمْ مِنَ الْمَشَقَّةِ فِي الْمَبِيتِ وَالْإِقَامَةِ لِلرَّمْيِ . وَقَدْ رَوَى مَالِكٌ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي الْبَدَّاحِ بْنِ عَاصِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتَوَتَةِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمَ النَّحْرِ ، ثُمَّ يَجْمَعُوا^(٢) رَمَى يَوْمَيْنِ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ ، يَرْمُونَهُ فِي أَحَدِهِمَا . قَالَ مَالِكٌ : ظَنَنْتُ أَنَّهُ قَالَ^(٣) فِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْهُمَا ، ثُمَّ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّفْرِ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٤) . وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، رَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ ، قَالَ :

= باب رمى الرعاة ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ٢٢١ . وابن ماجه ، في : باب تأخير رمى الجمار ... ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠١٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٤٥٠ .

(١) في ١ ، ب ، م : الوقت .

(٢) في ١ ، ب ، م : يجمعون .

(٣) ساقط من : الأصل ، ب ، م .

(٤) تقدم تخريجه مع تخريج الحديث السابق . ورواه أيضا الإمام مالك ، في : باب الرخصة في رمى الجمار ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٤٠٨ .

رَخَّصَ لِلرَّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا ، وَيَدْعُوا يَوْمًا . وكذلك الْحُكْمُ فِي أَهْلِ سِقَايَةِ الْحَاجِّ .
وقد رَوَى ابنُ عمرَ ، أَنَّ الْعَبَّاسَ اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ ، لِيَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيْلًا مَعِيَ ، مِنْ
أَجْلِ سِقَايَتِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٥) . إِلَّا أَنَّ الْفَرَقَ بَيْنَ الرَّعَاءِ ، وَأَهْلِ السَّقَايَةِ ، أَنَّ الرَّعَاءَ
إِذَا قَامُوا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ^(٦) لَزِمَهُمُ الْبَيْتُوتَةُ ، وَأَهْلُ السَّقَايَةِ بِخِلَافِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ
الرَّعَاءَ إِنَّمَا رَعِيَهُمْ بِالنَّهَارِ ، فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ^(٧) فَقَدْ انْقَضَى وَقْتُ الرَّعْيِ ، وَأَهْلُ
السَّقَايَةِ يَسْتَعْمِلُونَ لَيْلًا وَنَهَارًا ، فَافْتَرَقَا ، وَصَارَ الرَّعَاءُ كَالْمَرِيضِ الَّذِي يُبَاحُ لَهُ تَرْكُ
الْجَمْعَةِ لِمَرْضِيهِ ، فَإِذَا حَضَرَهَا تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ ، وَالرَّعَاءُ أُبَيِّحَ لَهُمْ تَرْكُ الْمَبِيتِ لِأَجْلِ
الرَّعْيِ ، فَإِذَا فَاتَ وَقْتُهِ وَجَبَ / الْمَبِيتُ .

١٠٧/٤

فصل : وَأَهْلُ الْأَعْذَارِ مِنْ غَيْرِ الرَّعَاءِ ، كَالْمَرْضَى ، وَمَنْ لَهُ مَالٌ يَخَافُ
ضَيَاعَهُ ، وَنَحْوَهُمْ ، كَالرَّعَاءِ فِي تَرْكِ الْبَيْتُوتَةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لَهُوْلَاءِ تَنْبِيْهَا عَلَى
غَيْرِهِمْ ، أَوْ تَقُولُ : نَصَّ عَلَيْهِ لِمَعْنَى وَجَدَ فِي غَيْرِهِمْ ، فَوَجَبَ إِلْحَاقُهُ بِهِمْ .

فصل : إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مَرِيضًا ، أَوْ مَحْبُوسًا ، أَوْ لَهُ عَذْرٌ ، جَازَ أَنْ يَسْتَنْتِيبَ مَنْ
يَرْمِي عَنْهُ . قَالَ الْأَثَرُمُ : قُلْتُ لِأَيِّ عِبْدِ اللَّهِ : إِذَا رُمِيَ عَنْهُ الْجِمَارُ ، يَشْهَدُ هُوَ
ذَلِكَ أَوْ يَكُونُ فِي رَحْلِهِ ؟ قَالَ : يُعْجِبُنِي أَنْ يَشْهَدَ ذَلِكَ إِنْ قَدَّرَ حِينَ يَرْمِي عَنْهُ .
قُلْتُ : فَإِنْ ضَعُفَ عَنْ^(٧) ذَلِكَ ، أَيْ كَوْنُ فِي رَحْلِهِ^(٨) وَيَبْعَثُ مَنْ يَرْمِي^(٩) عَنْهُ ؟ قَالَ :
نَعَمْ . قَالَ الْقَاضِي : الْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَضَعَ الْحَصَى فِي يَدِ النَّائِبِ ، لِيَكُونَ لَهُ عَمَلٌ فِي
الرَّمْيِ . وَإِنْ أُغْمِيَ عَلَى الْمُسْتَنْتِيبِ ، لَمْ تَنْقَطِعِ النَّيَابَةُ ، وَلِلنَّائِبِ الرَّمْيُ عَنْهُ ، كَمَا لَوْ
اسْتَنْتَابَهُ فِي الْحَجِّ ثُمَّ أُغْمِيَ عَلَيْهِ . وَمَا ذَكَرْنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَنَحْوَهُ
قَالَ مَالِكٌ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : يَتَحَرَّى الْمَرِيضُ حِينَ رَمِيَهُمْ ، فَيُكَبِّرُ سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٣٢٥ .

(٦-٦) سقط من : ب ، م . نقله نظر .

(٧) في ب ، م : ٥ على ٥ .

(٨-٨) في ب ، م : ٥ ويرمى ٥ .

فصل : ومن تَرَكَ الرَّمْيَ من غيرِ عُذْرٍ ، فعليه دَمٌ . قال أحمدُ : أَعْجَبُ إِلَيَّ إِذَا تَرَكَ رَمَى^(٩) الْأَيَّامِ كُلَّهَا كَانَ عَلَيْهِ دَمٌ . وفي تَرَكَ جَمْرَةَ وَاحِدَةً دَمٌ أَيْضًا . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وبهذا قال عَطَاءٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَحُكِيَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ عَلَيْهِ فِي جَمْرَةٍ أَوْ الْجَمْرَاتِ كُلِّهَا بَدَنَةٌ . قال الحسنُ : مَنْ نَسِيَ جَمْرَةَ وَاحِدَةً يَتَصَدَّقُ عَلَى مَسْكِينٍ . وَلَنَا ، قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ : مَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْ مَنَاسِكِهِ فعليه دَمٌ . ولأنَّهُ تَرَكَ مِنْ مَنَاسِكِهِ مَا لَا يَفْسُدُ الْحَجُّ بِتَرْكِهِ ، فَكَانَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ شَاةٌ كَالْمَيْبِتِ . وَإِنْ تَرَكَ أَقْلَ مِنْ جَمْرَةٍ ، فَالظَّاهِرُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، فِي حَصَاةٍ ، وَلَا فِي^(١٠) حَصَاتَيْنِ . وعنه ، أَنَّهُ يَجِبُ الرَّمْيُ بِسَبْعٍ^(١١) . فَإِنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ، نَصَدَّقَ بِشَيْءٍ ، أَيْ شَيْءٍ كَانَ . وعنه ، أَنَّ فِي كُلِّ^(١٢) حَصَاةٍ دَمًا . وهو مذهبُ مَالِكٍ ، وَاللَّيْثِ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ ، قال : مَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْ مَنَاسِكِهِ فعليه دَمٌ^(١٣) . وعنه : فِي الثَّلَاثَةِ دَمٌ . وهو مذهبُ الشَّافِعِيِّ . وفيما دون ذلك ، فِي كُلِّ حَصَاةٍ مَذْدُ . وعنه : دِرْهَمٌ^(١٤) . وعنه ، نِصْفُ دِرْهَمٍ . وقال أَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ تَرَكَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ أَوْ ١٠٧/٤ الْجِمَارَ كُلَّهَا فعليه دَمٌ ، وَإِنْ تَرَكَ / غَيْرَ ذَلِكَ فعليه فِي كُلِّ حَصَاةٍ نِصْفُ صَاعٍ ، إِلَى أَنْ يَتَلَعَّ دَمًا . وقد ذَكَرْنَا ذَلِكَ . وَآخِرُ وَقْتِ الرَّمْيِ آخِرُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، فَمَنْ خَرَجَتْ قَبْلَ رَمْيِهِ فَاتَ وَقْتُهُ ، وَاسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْفِدَاءُ الْوَاجِبُ فِي تَرْكِ الرَّمْيِ . هذا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَحُكِيَ عَنْ عَطَاءٍ ، فِي مَنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى إِبِلِهِ فِي لَيْلَةِ أَرْبَعِ عَشْرَةَ ، ثُمَّ رَمَى قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، فَإِنْ لَمْ يَرَمْ أَهْرَقَ دَمًا . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ حُلَّ الرَّمْيِ النَّهَارُ ، فَيَخْرُجُ وَقْتُ الرَّمْيِ بِخُرُوجِ النَّهَارِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٩) سقط من : ا ، ب ، م .

(١٠) سقط من : الأصل .

(١١) سقط من : الأصل ، ا .

(١٢) تقدم تخريجه في صفحة ٦٩ .

(١٣) فِي الْأَصْلِ : « دَرَاهِمٍ » .

بَابُ الْفِدْيَةِ وَجَزَاءِ الصَّيْدِ

٦٧٧ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ حَلَقَ أَرْبَعَ شَعْرَاتٍ فَصَاعِدًا ، غَامِدًا أَوْ مُخِطًا ، فَعَلَيْهِ صِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ إِطْعَامُ ثَلَاثَةِ أَصْعٍ مِنْ تَمْرٍ بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ ، أَوْ ذَبْحُ شَاةٍ ، أَىْ ذَلِكَ فَعَلَّ أَجْزَأَهُ)

الكلام في هذه المسألة في سِتَّةِ فُصُولٍ : الفصل ^(١) الأول ، أن على المُحْرِمِ فِدْيَةَ إِذَا حَلَقَ رَأْسَهُ . ولا خِلَافٌ في ذلك . قال ابنُ المُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى وَجوبِ الْفِدْيَةِ عَلَى مَنْ حَلَقَ وَهُوَ مُحْرِمٌ بغيرِ عِلَّةٍ . والأَصْلُ في ذلك قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ ^(٢) . وقال النَّبِيُّ ﷺ لِكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ : « لَعَلَّكَ إِذَاكَ هَوَامُكَ ؟ » قال : نعم يا رسولَ اللَّهِ . فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « احْلِقْ رَأْسَكَ ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ ، أَوْ انْسُكْ شَاةً » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٣) . وفي لَفْظٍ : « أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ تَمْرٍ » . ولا فَرْقٌ في ذلك بين إِزَالَةِ الشَّعْرِ بِالْحَلْقِ ، أَوِ الثَّوْرَةِ ، أَوْ قَصِّهِ ^(٤) ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ، لا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . الفصل الثَّانِي ، أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَامِدِ وَالْمُخِطِ ، وَمَنْ لَهُ عُذْرٌ وَمَنْ لَا عُذْرَ لَهُ ، في ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . وهو قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَنَحْوُهُ عَنِ الثَّوْرِيِّ . وفيهِ وَجْهٌ آخَرُ ، لَا فِدْيَةَ عَلَى النَّاسِي . وهو قَوْلُ إِسْحَاقَ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ ؛

(١) سقط من : الأصل ، ب ، م .

(٢) سورة البقرة ١٩٦ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ١١٥ .

(٤) في ا ، ب ، م : « قصبة » .

لِقَوْلِهِ / عَلَيْهِ السَّلَامُ : « غُفِيَ لِأُمْتِي عَنِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ »^(٥) . وَلَنَا ، أَنَّهُ إِثْلَافٌ ، فَاسْتَوَى عَمْدُهُ وَخَطَاؤُهُ ، كَقَتْلِ الصَّيِّدِ ، وَلَأنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ الْفِدْيَةَ عَلَى مَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ لِأَذَى بِهِ وَهُوَ مَعْذُورٌ ، فَكَانَ ذَلِكَ تَنْبِيْهَا عَلَى وَجُوبِهَا عَلَى غَيْرِ الْمَعْذُورِ ، وَذَلِيلًا عَلَى وَجُوبِهَا عَلَى الْمَعْذُورِ بِتَوَجُّعٍ آخَرَ ، مِثْلُ الْمُحْتَجِمِ الَّذِي يَخْلُقُ مَوْضِعَ مُحَاجِمِهِ ، أَوْ شَعْرًا عَنْ شَجَّتِهِ ، وَفِي مَعْنَى النَّاسِي النَّائِمِ الَّذِي يَقْلَعُ شَعْرَهُ ، أَوْ يُصَوِّبُ شَعْرَهُ إِلَى ثَوْرٍ فَيَحْرِقُ لَهُبُ النَّارِ شَعْرَهُ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ . الْفَصْلُ الثَّالِثُ ، أَنَّ الْفِدْيَةَ هِيَ أَحَدُ^(٦) الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْآيَةِ وَالْحَبْرِ ، أَيُّهَا شَاءَ فَعَلَ ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ بِهَا بِلَفْظِ التَّخْيِيرِ ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمَعْذُورِ وَغَيْرِهِ ، وَالْعَامِدِ وَالْمُحْطِئِ . وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ إِذَا حَلَقَ لِغَيْرِ عُذْرٍ فَعَلِيهِ الدَّمُ ، مِنْ غَيْرِ تَخْيِيرٍ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَيَّرَ بِشَرْطِ الْعُذْرِ ، فَإِذَا عُدِمَ الشَّرْطُ وَجَبَ زَوَالُ التَّخْيِيرِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْحُكْمَ ثَبَتَ^(٧) فِي غَيْرِ الْمَعْذُورِ بِطَرِيقِ التَّنْبِيْهِ تَبَعًا لَهُ ، وَالتَّبَعُ لَا يُخَالِفُ أَصْلَهُ ، وَلَأنَّ كُلَّ كَفَّارَةٍ ثَبَتَ التَّخْيِيرُ فِيهَا إِذَا كَانَ سَبَبُهَا مُبَاحًا ثَبَتَ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَحْظُورًا ، كَجَزَاءِ الصَّيِّدِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَتْلِهِ لِلضَّرُورَةِ إِلَى أَكْلِهِ ، أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا الشَّرْطُ لِحَوَازِ الْحَلْقِ لَا لِلتَّخْيِيرِ . الْفَصْلُ الرَّابِعُ ، أَنَّ الْقَدْرَ الَّذِي يَجِبُ بِهِ الدَّمُ أَرْبَعُ شَعْرَاتٍ فَصَاعِدًا ، وَفِيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَى ، يَجِبُ فِي الثَّلَاثِ مَا فِي حَلْقِ الرَّأْسِ . قَالَ الْقَاضِي : هُوَ الْمَذْهَبُ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَعَطَاءٍ ، وَابْنِ عُيَيْنَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ؛ لِأَنَّهُ شَعْرُ آدَمِيٍّ يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْجَمْعِ الْمُطْلَقِ ، فَجَازَ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ الدَّمُ كَالرُّبْعِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَجِبُ الدَّمُ بِدُونِ رُبْعِ الرَّأْسِ ؛ لِأَنَّ الرُّبْعَ يَقُومُ مَقَامَ الْكُلِّ ، وَلِهَذَا إِذَا رَأَى رَجُلًا يَقُولُ : رَأَيْتُ فُلَانًا . وَإِنَّمَا رَأَى إِحْدَى جِهَاتِهِ . وَقَالَ مَالِكٌ : إِذَا حَلَقَ مِنْ رَأْسِهِ مَا

(٥) تقدم تخريجه في : ١ / ١٤٦ .

(٦) في ب ، م : « إحدى » .

(٧) سقط من : الأصل .

أما ط به الأذى وَجَبَ الدَّمُ . وَوَجَّهَ كَلَامُ الْخِرَقِيِّ أَنَّ الْأَرْبَعَ كَثِيرٌ ، فَوَجَبَ بِهِ الدَّمُ ، كَالرُّبْعِ فَصَاعِدًا ، أَمَّا الثَّلَاثَةُ فَهِيَ آخِرُ الْقِلَّةِ ، وَآخِرُ الشَّيْءِ مِنْهُ ، فَأَشْبَهَ الشَّعْرَةَ وَالشَّعْرَتَيْنِ ، وَالِاسْتِدْلَالُ بِأَنَّ الرُّبْعَ يَقَعُ عَلَيْهِ / اسْمُ الْكُلِّ غَيْرُ صَحِيحٌ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَتَقَيَّدُ بِالرُّبْعِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مَجَازٌ يَتَنَاوَلُ الْكَثِيرَ وَالْقَلِيلَ . الْفَصْلُ الْخَامِسُ ، أَنَّ شَعْرَ الرَّأْسِ وَغَيْرِهِ سَوَاءٌ فِي وُجُوبِ الْفِدْيَةِ ؛ لِأَنَّ شَعْرَ غَيْرِ الرَّأْسِ يَحْصُلُ بِحَلْقِهِ التَّرَفُّهُ وَالتَّنْظُفُ ، فَأَشْبَهَ الرَّأْسَ . فَإِنَّ حَلَقَ مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ وَيَدْنِهِ ، فَفِي الْجَمِيعِ فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَإِنْ كَثُرَ . وَإِنْ حَلَقَ مِنْ رَأْسِهِ شَعْرَتَيْنِ ، وَمِنْ يَدْنِهِ شَعْرَتَيْنِ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ وَاحِدٌ . هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، وَاخْتِيَارُ أَيْ الْخَطَّابِ ، وَمَذْهَبُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّ فِيهَا رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا كَمَا^(٨) ذَكَرْنَا . وَالثَّانِيَةُ ، أَنَّهُ إِذَا قَلَعَ مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ وَيَدْنِهِ مَا يَجِبُ الدَّمُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُنْفَرِدًا ، فَفِيهِمَا دِمَانٌ . وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ ؛ لِأَنَّ الرَّأْسَ يُخَالِفُ الْبَدْنَ ؛ لِحُصُولِ^(٩) التَّحْلِيلِ بِحَلْقِهِ^(١٠) دُونَ الْبَدَنِ . وَلَنَا ، أَنَّ الشَّعْرَ كُلَّهُ جِنْسٌ وَاحِدٌ فِي الْبَدَنِ ، فَلَمْ تَتَعَدَّدْ الْفِدْيَةُ فِيهِ ، بِاخْتِلَافِ مَوَاضِعِهِ ، كَسَائِرِ الْبَدَنِ وَكَالْبَلْبَاسِ ، وَدَعَوَى الْاِخْتِلَافِ تَبْطُلُ بِالْبَلْبَاسِ ، فَإِنَّهُ يَجِبُ كَشْفُ الرَّأْسِ دُونَ غَيْرِهِ ، وَالْجِزَاءُ فِي اللَّبَاسِ فِيهِمَا وَاحِدٌ . الْفَصْلُ السَّادِسُ ، أَنَّ الْفِدْيَةَ الْوَاجِبَةَ بِحَلْقِ الشَّعْرِ هِيَ الْمَذْكُورَةُ فِي حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ، بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَحْلَقْتُ رَأْسَكَ ، وَصُمْتُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعَمْتُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ ، أَوْ انْسَلْتُ شَاةً » . وَفِي لَفِظٍ : « أَوْ أَطْعَمْتُ فَرَقًا بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١١) . وَفِي لَفِظٍ : « أَوْ أَطْعَمْتُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ بَيْنَ كُلِّ مَسْكِينَيْنِ »^(١٢) صَاعٌ » . وَفِي لَفِظٍ : « فَصُمْتُ ثَلَاثَةَ

(٨) سقط من : الأصل .

(٩) في ١ ، ب ، م : « بحصول » .

(١٠) في ب ، م : « به » .

(١١) تقدم تخريجه في صفحة ١١٥ .

(١٢) في الأصل : « مسكين » .

أَيَّامٍ ، وَإِنْ شِئْتَ فَتَصَدَّقْ بِثَلَاثَةِ أَصْعٍ مِنْ تَمْرٍ ، بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ » . رَوَاهُ كُلُّهُ أَبُو دَاوُدَ . وَهَذَا قَالَ مُجَاهِدٌ ، وَالتَّخَمِيُّ ، وَأَبُو مِجَلَزٍ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ الْحَسَنُ ، وَعِكْرَمَةُ ، وَتَافِعٌ : الصِّيَامُ عَشْرَةُ أَيَّامٍ ، وَالصَّدَقَةُ عَلَى عَشْرَةِ مَسَاكِينَ . ^(١٣) وَيُرْوَى عَنْ ^(١٢) الثَّوْرِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، قَالُوا : يُجْزَى مِنَ الْبُرِّ نِصْفُ صَاعٍ لِكُلِّ مِسْكِينٍ ، وَمِنَ التَّمْرِ وَالشَّعِيرِ صَاعٌ صَاعٌ ^(١٤) . وَاتَّبَعَ السُّنَّةَ أُولَى .

١٠٩/٤ **فصل :** وَيُجْزَى الْبُرُّ وَالشَّعِيرُ وَالزَّبِيبُ فِي الْفِذْيَةِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ أَجْزَأُ / فِيهِ التَّمْرُ أَجْزَأُ فِيهِ ذَلِكَ ، كَالْفِطْرَةِ ، وَكَفَّارَةِ الْيَمِينِ . وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ ، فِي حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ، قَالَ : فَدَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ لِي : « احْلِقْ رَأْسَكَ ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعَمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ فَرَقًا مِنْ زَبِيبٍ ، أَوْ انْسُكْ شَاةً » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١٥) . وَلَا يُجْزَى مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ أَقَلُّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَصْعٍ ، إِلَّا الْبُرُّ ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ : إِحْدَاهُمَا ، يُجْزَى ^(١٦) مُدٌّ مِنْ بُرٍّ لِكُلِّ مِسْكِينٍ ، مَكَانَ نِصْفِ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهِ ، كَمَا فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُجْزَى إِلَّا نِصْفُ صَاعٍ ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ ثَبَّتَ فِيهِ بِطَرِيقِ التَّنْبِيهِ أَوْ الْقِيَاسِ ، وَالْفَرْعُ يُمَاتِلُ أَصْلَهُ وَلَا يُخَالِفُهُ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ .

فصل : وَإِذَا حَلَقَ ثُمَّ حَلَقَ ، فَالْوَاجِبُ فِذْيَةٌ وَاحِدَةٌ ، مَا لَمْ يُكْفَرْ عَنِ الْأَوَّلِ قَبْلَ فِعْلِ الثَّانِي ، فَإِنْ كَفَّرَ عَنِ الْأَوَّلِ ثُمَّ حَلَقَ ثَانِيًا ، فَعَلِيهِ لِلثَّانِي كَفَّارَةٌ أَيْضًا . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِيمَا إِذَا لَيْسَ ^(١٧) ثُمَّ لَيْسَ ^(١٨) ، أَوْ تَطْيَبَ ^(١٩) ثُمَّ تَطْيَبَ ^(٢٠) ، أَوْ كَرَّرَ مِنْ

(١٣-١٢) فِي ب ، م : « وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنْ » .

(١٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(١٥) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ١١٥ .

(١٦) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

(١٧-١٧) سَقَطَ مِنْ : أ .

(١٨-١٨) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ اللَّاتِي لَا يَزِيدُ الْوَاجِبُ فِيهَا بِيَزَادَتِهَا ، وَلَا يَنْقُصُ بِقُدْرَتِهَا ، فَأَمَّا مَا يَنْقُصُ الْوَاجِبُ بِقُدْرِهِ ، وَهُوَ إِثْلَافُ الصَّيْدِ ، فَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا جَزَاؤُهُ ، وَسَوَاءٌ فَعَلَهُ مُجْتَمِعًا أَوْ مُتَفَرِّقًا ، وَلَا تَدْخُلُ فِيهِ ، فَفِعْلُ الْمَحْظُورَاتِ مُتَفَرِّقًا كَفِعْلِهَا مُجْتَمِعَةً فِي الْفِدْيَةِ ، مَا لَمْ يُكْفَرْ عَنِ الْأَوَّلِ قَبْلَ فِعْلِ الثَّانِي . وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ إِنْ كَرَّرَهُ لِأَسْبَابٍ ، مِثْلُ أَنْ لَيْسَ لِلْبَرْدِ ، ثُمَّ لَيْسَ لِلْحَرِّ ، ثُمَّ لَيْسَ لِلْمَرَضِ ، فَكَفَّارَاتٌ ، وَإِنْ كَانَ لِسَبَبٍ وَاحِدٍ ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . وَقَدْ رَوَى عَنْهُ الْأَثَرُ ، فِي مَنْ لَيْسَ قِمِيصًا وَجَبَّةً وَعِمَامَةً وَغَيْرَ ذَلِكَ ، لِعِلَّةٍ وَاحِدَةٍ ، ^(١٩) «فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ» ، قُلْتُ لَهُ : فَإِنْ اعْتَلَّ فَلَيْسَ جُبَّةً ، ثُمَّ بَرَأَ ، ثُمَّ اعْتَلَّ فَلَيْسَ جُبَّةً ؟ فَقَالَ : هَذَا الْآنَ عَلَيْهِ كَفَّارَتَانِ . وَعَنْ الشَّافِعِيِّ كَقَوْلِنَا . وَعَنْهُ : لَا يَتَدَاخَلُ . وَقَالَ مَالِكٌ : تَتَدَاخَلُ كَفَّارَةُ الْوَطْءِ دُونَ غَيْرِهِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ كَرَّرَهُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَإِنْ كَانَ فِي مَجَالِسٍ فَكَفَّارَاتٌ ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْمَجْلِسِ الْوَاحِدِ حُكْمُ الْفِعْلِ الْوَاحِدِ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ . وَلَنَا ، أَنَّ مَا يَتَدَاخَلُ إِذَا كَانَ بَعْضُهُ عَقِيبَ بَعْضٍ يَجِبُ أَنْ يَتَدَاخَلَ ، وَإِنْ تَفَرَّقَ كَالْحُدُودِ وَكَفَّارَاتِ ^(٢٠) / الْإِيمَانِ ، وَلَأنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ فِي حَلْقِ الرَّأْسِ فِدْيَةَ وَاحِدَةً ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ مَا وَقَعَ فِي دُفْعَةٍ أَوْ فِي ^(٢١) دُفْعَاتٍ ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَا يَتَدَاخَلُ غَيْرُ صَحِيحٍ ، فَإِنَّهُ إِذَا حَلَقَ رَأْسَهُ لَا يُمَكِّنُ إِلَّا شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ .

فصل : فَأَمَّا جَزَاءُ الصَّيْدِ فَلَا يَتَدَاخَلُ ، وَيَجِبُ فِي كُلِّ صَيْدٍ جَزَاؤُهُ ، سَوَاءٌ وَقَعَ مُتَفَرِّقًا أَوْ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَتَدَاخَلُ ، قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الْمَحْظُورَاتِ . وَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ فَجَزَاءُ مِثْلِ مَا قُتِلَ مِنْ النِّعَمِ ﴾ ^(٢٢) . وَمِثْلُ الصَّيْدَيْنِ لَا يَكُونُ مِثْلَ ^(٢٣) أَحَدِهِمَا ، وَلَأنَّهُ لَوْ قُتِلَ صَيْدَيْنِ دُفْعَةً

(١٩-١٩) سقط من : ب ، م .

(٢٠) في ا ، ب ، م : « وكفارة » .

(٢١) سقط من : ب ، م .

(٢٢) سورة المائدة ٩٥ .

وَاجِدَةً ، وَجَبَ جَزَاؤُهَا ، فَإِذَا تَفَرَّقَا أُوْلَى أَنْ يَجِبَ ؛ لِأَنَّ حَالَةَ التَّفَرُّيقِ لَا تَنْقُصُ
عَنْ حَالَةِ الْاجْتِمَاعِ كَسَائِرِ الْمَخْطُورَاتِ .

فصل : إِذَا حَلَقَ الْمُحْرِمُ رَأْسَ حَلَالٍ ، أَوْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ ، فَلَا فِذْيَةَ عَلَيْهِ . وَبِذَلِكَ
قَالَ عَطَاءٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَ
سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، فِي مُحْرِمٍ قَصَّ شَارِبَ حَلَالٍ : يَتَصَدَّقُ بِذَرَاهِمٍ . وَقَالَ أَبُو
حَنِيفَةَ : يَلْزَمُهُ صَدَقَةٌ ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ شَعْرَ آدَمِيٍّ ، فَأَشْبَهَ شَعْرَ الْمُحْرِمِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ
شَعْرٌ مُبَاحٌ الْإِثْلَافِ ، فَلَمْ يَجِبْ بِإِثْلَافِهِ شَيْءٌ ، كَشَعْرِ بَيْهَمَةِ الْأَنْعَامِ .

فصل : وَإِنْ حَلَقَ مُحْرِمٌ رَأْسَ مُحْرِمٍ بِإِذْنِهِ ، فَلِلْفِذْيَةِ عَلَى مَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ .
وَكَذَلِكَ إِنْ حَلَقَهُ حَلَالٌ بِإِذْنِهِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ ﴾ (٢٣) . وَقَدْ
عَلِمَ أَنَّ غَيْرَهُ هُوَ الَّذِي يَحْلِقُهُ ، فَأُضَافَ الْفِعْلُ إِلَيْهِ ، وَجَعَلَ الْفِذْيَةَ عَلَيْهِ . وَإِنْ
حَلَقَهُ مُكْرَهًا أَوْ نَائِمًا ، فَلَا فِذْيَةَ عَلَى الْمَحْلُوقِ رَأْسَهُ . وَبِهَذَا قَالَ إِسْحَاقُ ، وَأَبُو
ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْقَاسِمِ صَاحِبُ مَالِكٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : عَلَى الْمَحْلُوقِ
رَأْسُهُ الْفِذْيَةُ . وَعَنِ الشَّافِعِيِّ كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَمْ (٢٤) يَحْلِقْ رَأْسَهُ وَلَمْ يُحْلَقْ
بِإِذْنِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ انْقَطَعَ الشَّعْرُ بِنَفْسِهِ . إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا فَإِنَّ الْفِذْيَةَ عَلَى الْحَالِقِ ،
حَرَامًا كَانَ أَوْ حَلَالًا . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : عَلَى الْحَلَالِ صَدَقَةٌ .
وَقَالَ عَطَاءٌ : ١١٠/٤ عَلَيْهِمَا الْفِذْيَةُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَرَاكَ مَا مَنَعَ مِنْ إِزَالَتِهِ / لِأَجْلِ الْإِحْرَامِ ،
فَكَانَتْ عَلَيْهِ فِذْيَتُهُ ، كَالْمُحْرِمِ يَحْلِقُ رَأْسَ نَفْسِهِ .

فصل : إِذَا قَلَعَ جِلْدَةً عَلَيْهَا شَعْرٌ ، فَلَا فِذْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ زَالَ تَائِبًا لغيرِهِ ، وَالتَّائِبُ
لَا يُضْمَنُ ، كَمَا لَوْ قَلَعَ أَشْفَارَ عَيْنَيْ إِنْسَانٍ ، فَإِنَّهُ لَا يُضْمَنُ أَهْدَابَهُمَا .

(٢٣) سورة البقرة ١٩٦ .

(٢٤) سقط من : ب ، م .

فصل : وإذا حَلَلْ شَعْرَهُ فَسَقَطَتْ شَعْرَةٌ ، فَإِنْ كَانَتْ مَيْتَةً فَلَا فِذْيَةَ فِيهَا ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ شَعْرِهِ النَّابِتِ فِيهَا الْفِذْيَةُ ، وَإِنْ شَكَّ فِيهَا فَلَا فِذْيَةَ فِيهَا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ نَقَى الضَّمَانِ إِلَى أَنْ يَحْصُلَ يَقِينٌ .

٦٧٨ - مسألة ؛ قال : (وَفِي كُلِّ شَعْرَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ)

يَعْنِي إِذَا حَلَقَ ذَوْنَ الْأَرْبَعِ ، فَعَلَيْهِ فِي كُلِّ شَعْرَةٍ مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ . وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَابْنِ عُيَيْنَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ فِيمَا ذَوْنَ الثَّلَاثِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، فِي الشَّعْرَةِ دِرْهَمٌ ، وَفِي الشَّعْرَتَيْنِ دِرْهَمَانِ . وَعَنْهُ ، فِي كُلِّ شَعْرَةٍ قَبْضَةٌ مِنْ طَعَامٍ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ ، وَنَحْوَهُ عَنْ مَالِكٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . قَالَ مَالِكٌ : عَلَيْهِ فِيمَا قَلَّ مِنَ الشَّعْرِ إِطْعَامُ طَعَامٍ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : يَتَصَدَّقُ بِشَيْءٍ قَلِيلٍ ^(١) ؛ لِأَنَّهُ لَا تَقْدِيرَ فِيهِ ، فَيَجِبُ فِيهِ أَقَلُّ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الصَّدَقَةِ . وَعَنْ مَالِكٍ ، فِي مَنْ أَرَاكَ شَعْرًا يَسِيرًا ^(٢) : لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ النَّصَّ إِنَّمَا أُوجِبَ الْفِذْيَةَ فِي حَلْقِ الرَّأْسِ كُلِّهِ ، فَالْحَقُّنَا بِهِ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الرَّأْسِ . وَلَنَا ، أَنَّ مَا ضُمِنَتْ جُمْلَتُهُ ضُمِنَتْ أَبْعَاضُهُ ، كَالصَّيْدِ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَجِبَ الْإِطْعَامُ ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ إِنَّمَا عَدَلَ عَنِ الْحَيَوَانِ إِلَى الْإِطْعَامِ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ ، وَهَهُنَا أُوجِبَ الْإِطْعَامُ مَعَ الْحَيَوَانِ عَلَى وَجْهِ التَّخْيِيرِ ، فَيَجِبُ أَنْ يَرْجَعَ إِلَيْهِ فِيمَا لَا يَجِبُ فِيهِ الدَّمُ ، وَيَجِبُ مُدٌّ ؛ لِأَنَّهُ أَقَلُّ مَا وَجِبَ بِالشَّرْعِ فِذْيَةً ، فَكَانَ وَاجِبًا فِي أَقَلِّ الشَّعْرِ ، وَالطَّعَامُ الَّذِي يُجْزَى ^(٣) إِنْخِرَاجُهُ ، وَهُوَ مَا يُجْزَى فِي حَلْقِ الرَّأْسِ ابْتِدَاءً مِنَ الْبَرِّ وَالشَّعِيرِ وَالْتَّمَرِ وَالزَّرْبِيبِ ، كَالَّذِي يَجِبُ فِي الْأَرْبَعِ .

فصل : وَمَنْ أُبِيحَ لَهُ حَلْقُ رَأْسِهِ لِإِدْأَى بِهِ ، فَهُوَ مُحَبَّرٌ فِي الْفِذْيَةِ قَبْلَ الْحَلْقِ وَبَعْدَهُ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ الْحَسِينَ بْنَ عَلِيٍّ اشْتَكَى رَأْسَهُ ، فَأَتَى عَلَى

(١) سقط من : ا ، ب ، م .

(٢) سقط من : ب ، م .

(٣) في ب ، م نهادة : « فيه » .

فَقِيلَ لَهُ : هَذَا الْحَسِينُ يُشِيرُ إِلَى رَأْسِهِ . فَذَعَا بِجَزُورٍ فَنَحَرَهَا ، ثُمَّ حَلَقَهُ وَهُوَ
 ١١٠/٤ ظ بِالسُّقْيَاءِ^(٤) . رَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ الْجَوَزْجَانِيُّ . وَلِأَنَّهَا كَفَّارَةٌ ، فَجَازَ / تَقْدِيمُهَا عَلَى
 وَجُوبِهَا ، كَكَفَّارَةِ الظَّهَارِ وَالْيَمِينِ .

٦٧٩ - مسألة ؛ قال : (وَكَذَلِكَ الْأَظْفَارُ)

قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن المَحْرَمَ مَمْنُوعٌ من أخذ أظفاره ،
 وعليه الفِدْيَةُ بأخذها في قول أَكْثَرِهِمْ . وهو قول حَمَّادٍ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي
 ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَرُويَ ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ . وعنه : لا فِدْيَةُ عليه ؛ لأنَّ الشَّرْعَ
 لم يَرِدْ فِيهِ بِفِدْيَةٍ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَرَأَى مَا مُنِعَ إِزَالَتَهُ لِأَجْلِ التَّرَفُّهِ ، فَوَجِبَتْ عَلَيْهِ الفِدْيَةُ ،
 كَحَلْقِ الشَّعْرِ . وَعَدَمُ النَّصِّ فِيهِ لَا يَمْنَعُ قِيَاسَهُ عَلَيْهِ ، كَشَعْرِ الْبَدَنِ مع شَعْرِ
 الرَّأْسِ ، وَالْحُكْمُ فِي فِدْيَةِ الْأَظْفَارِ كَالْحُكْمِ فِي فِدْيَةِ الشَّعْرِ سَوَاءً ، فِي أَرْبَعَةٍ مِنْهَا
 دَمٌ ، وعنه فِي ثَلَاثَةٍ دَمٌ . وَفِي الظُّفْرِ الْوَاحِدِ مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ ، وَفِي الظُّفْرَيْنِ مُدَّانٍ ، عَلَى
 مَا ذَكَرْنَا مِنَ التَّفْصِيلِ وَالِاخْتِلَافِ فِيهِ . وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي ثَوْرٍ كَذَلِكَ . وَقَالَ أَبُو
 حَنِيفَةَ : لَا يَجِبُ الدَّمُ إِلَّا بِتَقْلِيمِ أَظْفَارِ يَدٍ كَامِلَةٍ ، حَتَّى لو قَلَّمَ مِنْ كُلِّ يَدٍ أَرْبَعَةً لَا
 يَجِبُ عَلَيْهِ الدَّمُ ؛ لِأَنَّهُ لم يَسْتَكْمِلْ مَنَفْعَةَ الْيَدِ ، أَشَبَّهَ الظُّفْرَ وَالظُّفْرَيْنِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ
 قَلَّمَ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْجَمْعِ ، أَشَبَّهَ مَا لو قَلَّمَ خَمْسًا مِنْ يَدٍ وَاحِدَةٍ ، وَمَا قَالُوهُ يُبْطَلُ
 بِمَا إِذَا حُلِقَ رُبْعُ رَأْسِهِ ، فَإِنَّهُ لم يَسْتَوْفِ مَنَفْعَةَ الْعَضْوِ ، وَيَجِبُ بِهِ الدَّمُ ، وَقَوْلُهُمْ
 يُؤَدَّى إِلَى أَنْ يَجِبَ^(١) الدَّمُ فِي الْقَلِيلِ دُونَ الْكَثِيرِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّهُ يَتَحَيَّرُ مَنْ قَلَّمَ
 أَظْفَارَهُ^(٢) مَا يَجِبُ بِهِ الدَّمُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ الْأَشْيَاءِ^(٣) ، كَمَا قُلْنَا فِي الشَّعْرِ ؛ لِأَنَّ

(٤) فِي ١ ، ب ، م : « بالسُّقْيَاءِ » . وَالسُّقْيَا : مَنْزِلٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ . مَعْجَمٌ مَا اسْتَعْجَمَ ٣ / ٧٤٢ .

(١) فِي ب ، م ، زِيَادَةٌ : « بِهِ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : ١ ، ب ، م .

(٣) فِي النسخ : « أَشْيَاء » .

الإِيجَابُ فِي الْأُظْفَارِ بِالْإِلْحَاقِ بِالشَّعْرِ ، فَيَكُونُ حُكْمُ الْفَرْعِ حُكْمَ أَصْلِهِ ، وَلَا يَجِبُ فِيهَا دُونَ الْأَرْبَعَةِ أَوْ الثَّلَاثَةِ بِقُسْطِهِ مِنَ الدَّمِ ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ إِذَا وَجَبَ فِيهَا الْحَيَوَانُ^(٤) لَمْ يَجِبْ فِيهَا جُزْءٌ مِنْهُ ، كَالزَّكَاةِ .

فصل : وَفِي قَصْرِ بَعْضِ الظُّفْرِ مَا فِي جَمِيعِهِ ، وَكَذَلِكَ فِي قَطْعِ بَعْضِ الشَّعْرِ مِثْلَ مَا فِي قَطْعِ جَمِيعِهَا ؛ لِأَنَّ الْفِدْيَةَ تَجِبُ فِي الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ ، سَوَاءً طَالَ أَوْ قَصُرَ ، وَلَيْسَ بِمُقَدَّرٍ بِمَسَاحَةٍ ، فَيَتَقَدَّرُ الضَّمَانُ عَلَيْهِ ، بَلْ هُوَ كَالْمُوضِحَةِ يَجِبُ فِي الصَّغِيرَةِ مِنْهَا مِثْلُ مَا يَجِبُ فِي الْكَبِيرَةِ . وَخَرَجَ ابْنُ عَقِيلٍ وَجْهًا ، أَنَّهُ يَجِبُ بِحِسَابِ الْمُتَلَفِ ، كَالِاصْبِغِ يَجِبُ فِي أَثْمَلِهَا ثُلُثُ دِيْنِهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

/ ٦٨٠ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَإِنْ تَطَيَّبَ الْمُحْرِمُ عَامِدًا ، غَسَلَ الطَّيِّبَ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَكَذَلِكَ إِنْ لَبَسَ الْمَخِيطَ أَوِ الْخُفَّ عَامِدًا وَهُوَ يَجِدُ الثَّلْثَ ، خَلَعَ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ)

لَا خِلَافَ فِي وُجُوبِ الْفِدْيَةِ عَلَى الْمُحْرِمِ ، إِذَا تَطَيَّبَ أَوْ لَبَسَ عَامِدًا ؛ لِأَنَّهُ تَرَفَّهَ بِمَحْظُورٍ فِي إِخْرَامِهِ ، فَلَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ ، كَمَا لَوْ تَرَفَّهَ بِحُلِيِّ شَعْرِهِ ، أَوْ قَلَمٍ ظَفْرِهِ . وَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْدِيَهُ بِدَمٍ ، وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ قَلِيلُ الطَّيِّبِ وَكَثِيرُهُ ، وَقَلِيلُ اللَّبَاسِ وَكَثِيرُهُ . وَبِذَلِكَ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَجِبُ الدَّمُ إِلَّا بِتَطْيِيبِ عَضْوٍ كَامِلٍ ، وَفِي اللَّبَاسِ يَلْبَاسُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، وَلَا شَيْءَ فِيهَا دُونَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْبَسْ لِبَاسًا مُعْتَادًا ، فَاشْتَبَهَ مَا لَوْ انْتَزَرَ بِالْقَمِيصِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَعْنَى^(١) حَصَلَ بِهِ الْاسْتِمْتَاعُ بِالْمَحْظُورِ^(٢) ، فَاعْتَبِرَ مُجَرَّدُ^(٣) الْفِعْلِ ، كَالْوُطْءِ ، مَحْظُورًا^(٤) ، فَلَا تَتَقَدَّرُ فِدْيَتُهُ بِالزَّمَنِ ، كَسَائِرِ الْمَحْظُورَاتِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ فَإِنَّ النَّاسَ يَخْتَلِفُونَ فِي اللَّبَاسِ فِي الْعَادَةِ ، وَلَئِنْ مَا ذَكَرُوهُ تَقْدِيرًا ، وَالتَّقْدِيرَاتُ بَابُهَا التَّوْقِيفُ ، وَتَقْدِيرُهُمْ

(٤) فِي الْأَصْلِ : « بَعْضُ الْحَيَوَانِ » .

(١) فِي أ ، ب ، م : « مَعْنَى » .

(٢) فِي ب ، م : « بِالْمَحْظُورَاتِ » .

(٣) فِي أ : « بِمَجْرَدِ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، أ : « أَوْ مَحْظُورٍ » .

بَعْضُو وَيَوْمَ وَلَيْلَةٍ تَحْكُمُ مَحْضٌ . وَأَمَّا إِذَا انْتَزَرَ بِقَمِيصٍ ، فَلَيْسَ ذَلِكَ بِلَبْسٍ^(٥) مَخِيطٍ ، وَهَذَا لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ ، وَالْمُخْتَلَفُ فِيهِ مُحَرَّمٌ .

فصل : وَيَلْزُمُهُ غَسْلُ الطَّيِّبِ ، وَخَلْعُ اللَّبَاسِ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَحْظُورًا ، فَيَلْزُمُهُ إِزَالَتُهُ وَقَطْعُ اسْتِدَامَتِهِ ، كَسَائِرِ الْمَحْظُورَاتِ . وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَعِينَ فِي غَسْلِ الطَّيِّبِ بِحَلَالٍ ؛ لِئَلَّا يَتَأَثَّرَ الْمُحَرَّمُ الطَّيِّبُ بِنَفْسِهِ ،^(٦) وَيجوزُ أَنْ يَلْبَسَهُ بِنَفْسِهِ^(٧) ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلَّذِي رَأَى عَلَيْهِ طَبِيًّا أَوْ خَلُوقًا^(٨) : « اغْسِلْ عَنْكَ الطَّيِّبَ »^(٩) . وَلَأَنَّهُ تَارِكٌ لَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَا يَغْسِلُهُ بِهِ ، مَسَحَهُ بِخَرْقَةٍ ، أَوْ حَكَّهُ بِتُرَابٍ أَوْ وَرَقٍ أَوْ حَثِيثٍ ؛ لِأَنَّ الَّذِي عَلَيْهِ إِزَالَتُهُ بِحَسَبِ الْقُدْرَةِ ، وَهَذَا نِهَايَةُ قُدْرَتِهِ .

فصل : إِذَا اخْتَجَّ إِلَى الْوُضُوءِ وَغَسَلَ الطَّيِّبَ ، وَمَعَهُ مَاءٌ لَا يَكْفِي إِلَّا أَحَدَهَا ، قَدَّمَ^(١٠) غَسْلَ الطَّيِّبِ ، وَتَيَمَّمَ لِلْحَدِيثِ ؛ لِأَنَّهُ لَا رُخْصَةَ فِي إِتْقَانِ الطَّيِّبِ ، وَفِي تَرْكِ الْوُضُوءِ إِلَى التَّيَمُّمِ رُخْصَةٌ . فَإِنْ قَدَّرَ عَلَى قَطْعِ رَائِحَةِ الطَّيِّبِ بِغَيْرِ الْمَاءِ ، فَعَلَ وَتَوَضَّأَ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ إِزَالَةِ الطَّيِّبِ قَطْعُ رَائِحَتِهِ ، فَلَا يَتَعَيَّنُ الْمَاءُ ، وَالْوُضُوءُ بِخِلَافِهِ .

فصل : إِذَا لَبَسَ قَمِيصًا وَعِمَامَةً وَسَرَائِلَ وَخُفَّيْنِ ، / لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلَّا فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّهُ مَحْظُورٌ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، فَلَمْ يَجِبْ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ فِدْيَةٍ وَاحِدَةٍ ،

(٥) سقط من : الأصل .

(٦-٦) سقط من : الأصل .

(٧) الْخَلُوقُ : ضَرْبٌ مِنَ الطَّيِّبِ ، وَقِيلَ : الزَّعْفَرَانُ .

(٨) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ غَسْلِ الْخَلُوقِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنَ الثِّيَابِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ ، وَفِي : بَابِ يَفْعُلُ فِي الْعِمْرَةِ مَا يَفْعُلُ فِي الْحَجِّ ، مِنْ كِتَابِ الْعِمْرَةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ١٦٧ ، ٣ / ٦ ، ٧ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ مَا يَبَاحُ لِلْمَحْرَمِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٨٣٦-٨٣٨ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الرَّجُلِ يَحْرِمُ فِي ثِيَابِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤٢٢ ، ٤٢٣ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤ / ٢٢٢ ، ٢٢٤ .

كَالطَّيِّبِ فِي بَدَنِهِ وَرَأْسِهِ وَرَجُلَيْهِ .

فصل : وَإِنْ فَعَلَ مَحْظُورًا مِنْ أَجْناسٍ ، فَحَلَقَ ، وَلَبَسَ ، وَطَيَّبَ ، وَوَطِئَ ،
فَعَلِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ فِذْيَةٌ ، سَوَاءٌ فَعَلَ ذَلِكَ مُجْتَمِعًا أَوْ مُتَفَرِّقًا . وَهَذَا مَذْهَبُ
الشَّافِعِيِّ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ فِي الطَّيِّبِ وَاللُّبْسِ وَالْحَلَقِ فِذْيَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ
وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ فَعَلِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ دَمٌ . وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، وَعَمْرُو بْنُ
دِينَارٍ : إِذَا حَلَقَ ، ثُمَّ احْتَنَجَ إِلَى الطَّيِّبِ ، أَوْ إِلَى قَلَنْسُورَةٍ ، أَوْ إِلَيْهِمَا ، فَفَعَلَ ذَلِكَ ،
فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا فِذْيَةٌ وَاحِدَةٌ^(٩) . وَقَالَ الْحَسَنُ : إِنْ لَبَسَ الْقَمِيصَ وَتَعَمَّمَ وَطَيَّبَ ،
فَعَلَ ذَلِكَ جَمِيعًا ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . وَنَحْوُ ذَلِكَ عَنْ مَالِكٍ . وَلَنَا ،
أَنَّهَا مَحْظُورَاتٌ مُخْتَلِفَةُ الْأَجْناسِ ، فَلَمْ تَتَدَاخَلْ أَجْزَاؤُهَا ، كَالْحُدُودِ الْمُخْتَلِفَةِ ،
وَالْأَيَّامِ الْمُخْتَلِفَةِ . وَعَكْسُهُ مَا إِذَا كَانَ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ .

٦٨١ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ لَبَسَ أَوْ طَيَّبَ نَاسِيًا ، فَلَا فِذْيَةَ عَلَيْهِ ، وَيَحْلَعُ
اللَّبَاسَ ، وَيَعْمِلُ الطَّيِّبَ ، وَيَفْرُغُ^(١٠) إِلَى الثَّلَاثَةِ)

المشهورُ في المذهبِ أَنَّ الْمُتَطَيَّبَ أَوْ اللَّابِسَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا لَا فِذْيَةَ عَلَيْهِ . وَهُوَ
مَذْهَبُ عَطَاءٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ أَحْمَدُ : قَالَ سَفِيَانُ :
ثَلَاثَةٌ فِي «الْحَجِّ» الْعَمْدُ^(١١) وَالتَّسْيَانُ سَوَاءٌ ؛ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ ، وَإِذَا أَصَابَ صَيِّدًا ،
وَإِذَا حَلَقَ رَأْسَهُ . قَالَ أَحْمَدُ : إِذَا جَامَعَ أَهْلَهُ بَطَلَّ حَجُّهُ . لِأَنَّهُ شَيْءٌ لَا يَقْدَرُ عَلَى
رَدِّهِ ، وَالصَّيْدُ إِذَا قَتَلَهُ فَقَدْ ذَهَبَ لَا يَقْدَرُ عَلَى رَدِّهِ ، وَالشَّعْرُ إِذَا حَلَقَهُ فَقَدْ ذَهَبَ ،
فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْعَمْدُ وَالْحَطَأُ وَالتَّسْيَانُ فِيهَا سَوَاءٌ ، وَكُلُّ شَيْءٍ مِنَ التَّسْيَانِ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ
فَهُوَ يَقْدَرُ عَلَى رَدِّهِ ، مِثْلُ إِذَا غَطَّى الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ ثُمَّ ذَكَرَ ، أَلْقَاهُ عَنْ رَأْسِهِ ، وَلَيْسَ

(٩) سقط من : ب ، م .

(١٠) في ب ، م هنا وفيما يأتي : « وينزع »

(١١) (٢-٢) في ب ، م : « الجهل » .

عليه شيء ، أو لبس خُفًا ، نَزَعُهُ ، وليس عليه شيء . وعنه رواية أخرى ، أن عليه
 الفِذْيَةَ في كُلِّ حَالٍ . وهو مذهب مالِك ، والليث ، والثوري ، وأبي حنيفة ؛ لأنه
 هَتَكَ حُرْمَةَ الإِحْرَامِ ، فَاسْتَوَى عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ ، كَحَلْقِ الشَّعْرِ ، وَتَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ .
 ولنا ، عُمُومُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « غُفِيَ لِأُمَّتِي عَنِ الْخَطَا ، وَالنَّسْيَانِ ، وَمَا
 اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » (٣) . وَرَوَى يَعْلَى / بِنُ أُمَيَّة ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ ، وَهُوَ
 بِالْجِعْرَانَةِ (٤) ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ ، وَعَلَيْهِ أَثَرُ خُلُوقٍ ، أَوْ قَالَ : أَثَرُ صُفْرَةٍ ، فَقَالَ :
 يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعَ فِي عُمْرَتِي ؟ قَالَ : « اخْلَعْ عَنْكَ هَذِهِ الْجُبَّةَ ،
 وَاغْسِلْ عَنْكَ أَثَرَ هَذَا (٥) الْخُلُوقِ » أَوْ قَالَ : « أَثَرُ الصُّفْرَةِ ، وَاصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ
 كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجَّكَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٦) . وَفِي لَفْظٍ ، قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ،
 أَحْرَمْتُ بِالْعُمْرَةِ ، وَعَلَى هَذِهِ الْجُبَّةِ . فَلَمْ يَأْمُرْهُ بِالْفِذْيَةِ مَعَ مَسْأَلَتِهِ عَمَّا يَصْنَعُ ،
 وَتَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ غَيْرُ جَائِزٍ إِجْمَاعًا ، دَلَّ عَلَى أَنَّهُ عَذَرَهُ لِجَهْلِهِ ،
 وَالْجَاهِلُ وَالنَّاسِي وَاحِدٌ ، وَلِأَنَّ الْحَجَّ عِبَادَةٌ يَجِبُ بِإِفْسَادِهَا الْكَفَّارَةُ ، فَكَانَ (٧) فِي
 مَحْظُورَاتِهِ مَا (٨) يُفَرِّقُ بَيْنَ عَمْدِهِ وَسَهْوِهِ ، كَالصَّوْمِ ، فَأَمَّا الْحَلْقُ وَقَتْلُ الصَّيْدِ ، فَهُوَ
 إِثْلَافٌ لَا يُمَكِّنُ (٩) تَلَافِيهِ ، (١٠) وَفِي مَسْأَلَتِنَا هُوَ تَرْفَعُهُ ، فَإِذَا كَانَ سَاهِيًا فَلَمْ
 يَقْصِدْهُ ، وَيُمْكِنُ تَلَافِيهِ (١١) بِإِزَالَتِهِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ النَّاسِيَ مَتَى ذَكَرَ ، فَعَلَيْهِ
 غَسْلُ الطَّيْبِ وَخُلْعُ اللَّبَاسِ فِي الْحَالِ ، فَإِنْ أَخَّرَ ذَلِكَ عَنْ زَمَنِ الْإِمْكَانِ ، فَعَلَيْهِ
 الْفِذْيَةُ . فَإِنْ قِيلَ : فَلَمْ لَا يَجُوزُ لَهُ اسْتِدَامَةُ الطَّيْبِ هُنَا ، كَالَّذِي يَتَطَيَّبُ قَبْلَ

(٣) تقدم تخريجه في ١ / ١٤٦ .

(٤) ماء بين الطائف ومكة ، وهي إلى مكة أدنى .

(٥) سقط من : الأصل .

(٦) تقدم تخريجه في صفحة ٢٩٠ .

(٧-٧) في ب ، م : « من محظوراته أنه ما » .

(٨) في ب ، م زيادة : « رد » .

(٩-٩) سقط من : ب ، م .

إِخْرَافِهِ ؟ قُلْنَا : لِأَنَّ ذَلِكَ فَعَلَ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ ، فَكَانَ لَهُ اسْتِدْامَتُهُ ، وَهَهُنَا هُوَ مُخْرِمٌ ، وَإِنَّمَا سَقَطَ حُكْمُهُ بِالنِّسْيَانِ أَوْ الْجَهْلِ ، فَإِذَا زَالَ ظَهَرَ حُكْمُهُ ، وَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ إِزَالَتُهُ ، لِإِكْرَاهِهِ أَوْ عِلَّةٍ ، وَلَمْ يَجِدْ مِنْ يُزِيلُهُ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَلَا فِذْيَةَ عَلَيْهِ ، وَجَرَى مَجْرَى الْمُكْرَهِ عَلَى الطَّيِّبِ ابْتِدَاءً . وَحُكْمُ الْجَاهِلِ إِذَا عَلِمَ ، حُكْمُ النَّاسِي إِذَا ذَكَرَ ، وَحُكْمُ الْمُكْرَهِ حُكْمُ النَّاسِي ؛ فَإِنَّ مَا عُفِيَ عَنْهُ بِالنِّسْيَانِ ، عُفِيَ عَنْهُ بِالْإِكْرَاهِ ؛ لِأَنَّهُمَا قَرِينَانِ فِي الْحَدِيثِ الدَّالِّ عَلَى الْعَفْوِ عَنْهُمَا . وَقَوْلُ الْخِرَقِيِّ : « يَفْرَعُ إِلَى الثَّلَاثَةِ » . أَيْ يُلَيِّقُ حِينَ ذَكَرَ اسْتِذْكَارًا لِلْحَجِّ أَنَّهُ نَسِيَهُ ، وَاسْتِشْعَارًا بِإِقَامَتِهِ عَلَيْهِ وَرُجُوعِهِ إِلَيْهِ . وَهَذَا قَوْلٌ يُرَوَّى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّحْعِيِّ .

٦٨٢ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ نَهَارًا ، أَوْ دَفَعَ قَبْلَ الْإِمَامِ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ)

وَحُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ يَوْمَ عَرَفَةَ نَهَارًا وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُقُوفُ بِهَا^(١) إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ ؛ لِتَجَمُّعِ بَيْنِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فِي الْوُقُوفِ . فَإِنْ دَفَعَ قَبْلَ الْغُرُوبِ ، وَلَمْ يَبْعُدْ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . / وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَجِبُ ذَلِكَ ، وَلَا دَمٌ عَلَيْهِ إِنْ دَفَعَ قَبْلَ الْغُرُوبِ ؛ اخْتِجَاجًا بِحَدِيثِ عُرْوَةَ بْنِ مَضْرُوسٍ^(٢) ، وَلَأنَّهُ أَذْرَكَ مِنَ الْوُقُوفِ مَا أَجْزَأَهُ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ أَذْرَكَ اللَّيْلَ مُنْفَرِدًا . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ بِغَيْرِ خِلَافٍ ، وَقَدْ قَالَ : « خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ »^(٣) . فَإِذَا تَرَكَهُ لَزِمَهُ دَمٌ ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَلَأنَّهُ رُكِّنَ لَمْ يَأْتِ بِهِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوعِ ، فَلَزِمَهُ دَمٌ ، كَمَا لَوْ أَخْرَمَ دُونَ^(٤) الْعِيقَاتِ ، وَحَدِيثُهُمْ دَلٌّ عَلَى الْإِجْزَاءِ ، وَالْكَلَامُ فِي

(١) سقط من : ب ، م .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٧٢ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢٤٠ .

(٤) في الأصل : « من » .

وَجُوبِ الدَّمِّ . فَأَمَّا إِذَا وَقَفَ فِي اللَّيْلِ خَاصَّةً ، فَإِنَّهُ يُجْزِئُهُ وَلَا يَلْزِمُهُ دَمٌ ؛ لِأَنَّ مَنْ أَدْرَكَ اللَّيْلَ وَخَذَهُ لَا يُمَكِّنُهُ الْوُقُوفُ نَهَارًا ، فَلَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ بِتَرْكِه دَمٌ ، بِخِلَافِ مَنْ أَدْرَكَ نَهَارًا . وَأَمَّا قَوْلُهُ : « أَوْ دَفَعَ قَبْلَ الْإِمَامِ » . فظَاهِرُهُ أَنَّهُ أَوْجَبَ بِذَلِكَ دَمًا ، وَإِنْ دَفَعَ بَعْدَ^(٥) الْغُرُوبِ . وَقَدْ رَوَى الْأَثَرُ ، عَنْ أَحَدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُهُ يُسْأَلُ عَنْ رَجُلٍ دَفَعَ قَبْلَ الْإِمَامِ مِنْ عَرَفَةَ بَعْدَ مَا غَابَتِ الشَّمْسُ ؟ فَقَالَ : مَا وَجَدْتُ أَحَدًا سَهَّلَ فِيهِ ، كُلُّهُمْ يُشَدِّدُ فِيهِ . قَالَ : وَمَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَدْفَعَ قَبْلَ^(٦) الْإِمَامِ ، وَعَنْ عَطَاءٍ ، عَلَيْهِ شَاةٌ إِذَا دَفَعَ قَبْلَ الْإِمَامِ . قِيلَ : فَيَدْفَعُ مِنْ مُزْدَلِفَةَ قَبْلَ الْإِمَامِ ؟ فَقَالَ : الْمُزْدَلِفَةُ عِنْدِي غَيْرُ عَرَفَةَ . وَذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عَمْرٍ ، أَنَّهُ دَفَعَ قَبْلَ ابْنِ الزُّبَيْرِ . وَغَيْرُ الْخَرَقِيِّ مِنْ أَصْحَابِنَا لَمْ يُوجِبْ بِذَلِكَ شَيْئًا ، وَلَا عَدَّ الدَّفْعَ مَعَ الْإِمَامِ مِنَ الْوَاجِبَاتِ . وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ فَإِنَّ أَتْبَاعَ الْإِمَامِ وَأَفْعَالُ التَّسْلُكِ مَعَهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ ، فِي سَائِرِ مَنَاسِكِ الْحَجِّ ، فَكَذَا هَهُنَا ، وَإِنَّمَا وَقَعَ دَفْعُ الصَّحَابَةِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِحُكْمِ الْعَادَةِ ، فَلَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ ، كَالدَّفْعِ مَعَهُ مِنْ مُزْدَلِفَةَ ، وَالْإِفَاضَةِ مِنْ مَنَى ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِعْلًا لِلنَّبِيِّ ﷺ ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ : « خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ »^(٧)

٦٨٣ - مسألة ؛ قَالَ : (وَمَنْ دَفَعَ مِنْ مُزْدَلِفَةَ قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ ، مِنْ غَيْرِ الرُّعَاةِ وَأَهْلِ سِقَايَةِ الْحَاجِّ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْمَبِيتَ بِمُزْدَلِفَةَ وَاجِبٌ يَجِبُ بِتَرْكِه دَمٌ ، سِوَاءِ تَرْكِهِ عَمْدًا أَوْ خَطَأً ، عَالِمًا^(٨) أَوْ جَاهِلًا ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ نُسُكًا ، وَلِلنَّسْيَانِ أَثَرُهُ فِي تَرْكِ الْمَوْجُودِ

(٥) فِي ب ، م : « قَبْلَ » .

(٦) فِي أ ، ب ، م : « إِلَّا مَعَ » .

(٧) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٢٤٠ .

(٨) فِي الْأَصْلِ : « عَالِمًا » .

كالمَعْدُوم ، لا في جَعْلِ الْمَعْدُومِ كَالْمَوْجُودِ ، إِلَّا أَنَّهُ رُحِّصَ لِأَهْلِ السَّقَايَةِ وَرُعَاةِ
 الْإِلَاحِ ، فِي تَرْكِ / الْبَيْتِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَحِّصَ لِلرُّعَاةِ فِي تَرْكِ الْبَيْتِ فِي حَدِيثِ
 (١) عَاصِمِ بْنِ زَيْدٍ (٢) ، وَأَرْحَصَ لِلْعَبَّاسِي فِي تَرْكِ (٣) الْمَيْتِ لِأَجْلِ سِقَايَتِهِ (٤) ،
 وَلَئِنْ عَلَيْهِمْ مَشَقَّةٌ فِي الْمَيْتِ ، لِحَاجَتِهِمْ إِلَى حِفْظِ مَوَاشِيهِمْ وَسَقْيِ الْحَاجِّ ، فَكَانَ
 لَهُمْ تَرْكُ الْمَيْتِ فِيهَا (٥) كَلِيَالِي مَنَى ، وَلَئِنْهَا لَيْلَةٌ يَرْمَى فِي غَدَا ، فَكَانَ لَهُمْ تَرْكُ
 الْمَيْتِ فِيهَا ، كَلِيَالِي مَنَى . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ الْمَيْتَ بِمَزْدَلِفَةَ غَيْرُ وَاجِبٍ ،
 وَلَا شَيْءَ عَلَى تَارِكِهِ . وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ .

٦٨٤ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ قَتَلَ وَهُوَ مُخْرِمٌ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ ، غَامِداً أَوْ
 مُحْطِطاً ، فَذَاكَ بِنَظِيرِهِ مِنَ النَّعَمِ ، إِنْ كَانَ الْمَقْتُولُ ذَابَّةً)

في هذه المسألة فُصِّلَ سِتَّةٌ ؛ الْأَوَّلُ ، فِي وَجُوبِ الْجَزَاءِ عَلَى الْمُخْرِمِ بِقَتْلِ
 الصَّيْدِ فِي الْجُمْلَةِ . وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى وَجُوبِهِ ، وَنَصَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ :
 ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ
 مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ (١) . وَلَا تَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَ فِي الْجَزَاءِ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ مُتَعَمِّداً ، إِلَّا
 الْحَسَنَ وَمُجَاهِداً ، قَالَا : إِذَا قَتَلَهُ مُتَعَمِّداً ذَاكِرًا لِإِحْرَامِهِ لَا جَزَاءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ
 مُحْطِطاً أَوْ نَاسِيًا لِإِحْرَامِهِ فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ . وَهَذَا خِلَافُ النَّصِّ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ :
 ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ . وَالذَّاكِرُ لِإِحْرَامِهِ
 مُتَعَمِّدٌ ، وَقَالَ فِي سِيَاقِ الْآيَةِ : ﴿ لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ ﴾ . وَالْمُحْطِطُ وَالنَّاسِيُ لَا

(٢-٢) سقط من : الأصل ، ب ، م .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٣٧٨ . وهو حديث أبي البداح بن عاصم بن عدي ، عن أبيه .

(٤) سقط من : ب ، م .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٣٢٥ .

(٦) سقط من : الأصل .

(١) سورة المائدة ٩٥ .

عُقُوبَةً عَلَيْهِمَا . وَقَتْلُ الصَّيْدِ نَوَعَانِ ، مُبَاحٌ وَمُحَرَّمٌ ، فَالْمُحَرَّمُ قَتْلُهُ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ يُبِيحُ قَتْلَهُ ، فِيهِهِ الْجَزَاءُ . وَالْمُبَاحُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يُضْطَرَّ إِلَى أَكْلِهِ ، فَيُبَاحُ لَهُ ذَلِكَ بِغَيْرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾^(١) . وَتَرَكُ الْأَكْلَ مَعَ الْقُدْرَةِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ إِلْقَاءَ يَدِهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ ، وَمَتَى قَتَلَهُ ضَمَنَهُ ، سَوَاءٌ وَجَدَ غَيْرَهُ أَوْ لَمْ يَجِدْ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : لَا يَضْمَنُهُ ؛ لِأَنَّهُ مُبَاحٌ ، أَشْبَهَ صَيْدَ الْبَحْرِ . وَلَنَا ، عُمُومُ الْآيَةِ ، وَلِأَنَّهُ قَتْلٌ مِنْ غَيْرِ مَعْنَى يَخْدُثُ مِنَ الصَّيْدِ يَقْتَضِي قَتْلَهُ ، فَضَمَنَهُ كَغَيْرِهِ ، وَلِأَنَّهُ أَتْلَفَهُ لِدَفْعِ الْأَذَى عَنْهُ لَا لِمَعْنَى فِيهِ ، أَشْبَهَ خَلْقَ الشَّعْرِ لِأَذَى بَرَأْسِهِ . النَّوْعُ الثَّانِي ، إِذَا صَالَ عَلَيْهِ صَيْدٌ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى دَفْعِهِ إِلَّا بِقَتْلِهِ ، فَلَهُ قَتْلُهُ ، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ . وَهَذَا / قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو بَكْرِ : عَلَيْهِ الْجَزَاءُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ قَتْلُهُ لِحَاجَةِ نَفْسِهِ ، أَشْبَهَ قَتْلَهُ لِحَاجَتِهِ إِلَى أَكْلِهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ حَيَوَانٌ قَتْلُهُ لِدَفْعِ شَرِّهِ ، فَلَمْ يَضْمَنُهُ ، كَالْأَدَمِيِّ الصَّائِلِ ، وَلِأَنَّهُ التَّحَقُّقُ بِالْمَوْذِيَّاتِ طَبْعًا ، فَصَارَ كَالْكَلْبِ الْعَقُورِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَخْشَى مِنْهُ التَّلَفُ أَوْ يَخْشَى مِنْهُ مَضَرَّةٌ ، كَجَرْحِهِ ، أَوْ إِثْلَافِ مَالِهِ ، أَوْ بَعْضِ حَيَوَانَاتِهِ . النَّوْعُ الثَّالِثُ ، إِذَا خَلَصَ صَيْدًا مِنْ سَبْعٍ أَوْ شَبَكَةَ صَيَّادٍ^(٢) ، أَوْ أَخَذَهُ لِيُخْلَصَ مِنْ رِجْلِهِ خَطِئًا ، وَنَحْوَهُ ، قَتْلُكَ بِذَلِكَ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ . وَقِيلَ : عَلَيْهِ الضَّمَانُ . وَهُوَ قَوْلُ قَتَادَةَ ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ ، وَلِأَنَّ غَايَةَ مَا فِيهِ أَنَّهُ عَدِمَ الْقَصْدَ إِلَى قَتْلِهِ ، فَأَشْبَهَ قَتْلَ الْخَطِئِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ فِعْلٌ أُبِيحَ لِحَاجَةِ الْحَيَوَانِ ، فَلَمْ يَضْمَنْ مَا تَلَفَ بِهِ ، كَمَا لَوْ دَاوَى وَلِيُّ الصَّبِيِّ الصَّبِيَّ فَمَاتَ بِذَلِكَ ، وَهَذَا لَيْسَ بِمُتَعَمِّدٍ ، فَلَا تَتَنَازَلُ الْآيَةُ .

الفصل الثاني ، أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْخَطِئِ وَالْعَمْدِ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ فِي وَجُوبِ الْجَزَاءِ ، عَلَى إِحْدَى الرَّوَائِظِ . وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَعَطَاءٌ ، وَالتَّحِيصِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ،

(٢) سورة البقرة ١٩٥ .

(٣) سقط من : الأصل ، ١ .

وأصحابُ الرأي . قال الزُّهْرِيُّ : على الْمُتَعَمِّدِ بِالكِتَابِ ، وعلى الْمُخْطِئِ بِالسُّنَّةِ .
 وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، لا كَفَّارَةَ فِي الْخَطَا . وهو قولُ ابنِ عَبَّاسٍ ، وسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ،
 وطَاوُسٍ ، وابنِ الْمُنْذِرِ ، ودَاوُدَ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا ﴾ . فَدَلِيلُ خَطَايِهِ ، أَنَّهُ لَا جَزَاءَ عَلَى الْخَاطِئِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةٌ ذِمَّتِهِ ،
 فَلَا يَشْتَغَلُّهَا إِلَّا بِدَلِيلٍ ، وَلأنَّهُ مَحْظُورٌ لِلْإِحْرَامِ لَا يُفْسِدُهُ ، فَيَجِبُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ خَطَايِهِ
 وَعَمْدِهِ ، كَاللُّبْسِ وَالطَّيْبِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلَى قولُ جَابِرٍ : جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي
 «الضَّيْعِ يَصِيدُهُ الْمُحْرِمُ كَيْشًا . وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ» فِي بَيْضِ النَّعَامِ يُصِيدُهُ
 الْمُحْرِمُ : « ثَمَنُهُ » . وَلَمْ يُفَرِّقْ . رَوَاهُمَا ابْنُ مَاجَهَ (٥) . وَلأنَّهُ ضَمَانٌ إِثْلَافٌ (٦)
 فَاسْتَوَى عَمْدُهُ وَخَطْوُهُ ، كَالِ الْآدَمِيِّ . الْفَصْلُ الثَّالِثُ ، أَنَّ الْجَزَاءَ لَا يَجِبُ إِلَّا عَلَى
 الْمُحْرِمِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ إِحْرَامِ الْحَجِّ وَإِحْرَامِ الْعُمْرَةِ ؛ لِغُمُومِ النَّصِّ فِيهِمَا . وَلَا
 خِلَافَ فِي ذَلِكَ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ إِحْرَامِ بِنْسُكٍ وَاحِدٍ ، وَبَيْنَ إِحْرَامِ بِنْسُكَيْنِ ، وَهُوَ
 الْقَارِنُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا . الْفَصْلُ / الرَّابِعُ ، أَنَّ الْجَزَاءَ لَا يَجِبُ إِلَّا بِقَتْلِ
 الصَّيْدِ ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي وَرَدَ بِهِ النَّصُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ ﴾ . وَالصَّيْدُ مَا
 جَمَعَ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَبَاحًا أَكْلُهُ ، لَا مَالِكَ لَهُ ، مُمْتَنِعًا . فَيُخْرِجُ
 بِالْوَصْفِ الْأَوَّلِ كُلُّ مَا لَيْسَ بِمَا كُورٍ لَا جَزَاءَ فِيهِ ، كَسِبَاعِ الْبَهَائِمِ ، وَالْمُسْتَحَبِّثِ
 مِنَ الْحَشَرَاتِ ، وَالطَّيْرِ ، وَسَائِرِ الْمُحْرَمَاتِ . قَالَ أَحْمَدُ : إِنَّمَا جُعِلَتِ الْكَفَّارَةُ فِي
 الصَّيْدِ الْمُحْلِلِ أَكْلُهُ . وَقَالَ : كُلُّ مَا يُودَى (٧) إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرِمُ يُوكَلُ لَحْمُهُ .

(٤-٤) سقط من : الأصل .

(٥) في : باب جزاء الصيد يصيبه المحرم ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ، ٢ / ١٠٣١ .

كما أخرج الأول أبو داود ، في : باب في أكل الضيع ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٢ / ٣١٩ .
 وأخرج الثاني البيهقي ، في : باب بيض النعامة يصيبها المحرم ، من كتاب الحج . السنن الكبرى

٢٠٧ / ٢٠٨ .

(٦) سقط من : ١ .

(٧) في م : و يؤذى . خطأ .

وهذا قول أكثر أهل العلم ، إلا أنهم أوجبوا الجزاء في ^(٨) المتوَلَّد بين المأكول وغيره ، كالسَّمْع ^(٩) المتوَلَّد بين ^(٩) الضَّبَع والذَّنْب ، تَغْلِيظًا لِتَحْرِيم قِتْلِهِ ، كما غَلَّبُوا ^(١٠) التَّحْرِيمَ فِي أَكْلِهِ . وقال بعض أصحابنا : في أُمِّ حَبِينٍ جَذَى . وَأُمِّ حَبِينٍ : دَابَّةٌ مُنْتَفِخَةُ الْبَطْنِ . وهذا خِلَافُ الْقِيَاسِ ؛ فَإِنَّ أُمَّ حَبِينٍ لَا تُؤْكَلُ ، لِكَوْنِهَا مُسْتَحَبَّةٌ عِنْد الْعَرَبِ . حُكِيَ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْبَذَوِ ^(١١) سُئِلَ مَا تَأْكُلُونَ ؟ قَالَ : مَا دَبَّ وَدَرَجَ ، إِلَّا أُمَّ حَبِينٍ . فَقَالَ السَّائِلُ : لَيْسَ لَهَا حَبِينٌ الْعَاقِفَةُ . وَإِنَّمَا تَبْعُو فِيهَا قَضِيَّةَ عُثْمَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَإِنَّهُ قَضَى فِيهَا بِحُلَانٍ ^(١٢) ، وَهُوَ الْجَذَى . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهَا . وَفِي الْقَمَلِ رَوَاتَانِ ، ذَكَرْتَاهُمَا فِيمَا مَضَى . وَالصَّحِيحُ ، أَنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَأْكُولٍ ، وَهُوَ مِنَ الْمُؤَدِّيَاتِ ، وَلَا مِثْلَ لَهُ وَلَا قِيَمَةَ . قَالَ مَيْسُونُ بْنُ مِهْرَانَ : كُنْتُ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ ، فَقَالَ : أَخَذْتُ قَمَلَةً فَأَلْقَيْتُهَا ، ثُمَّ طَلَبْتُهَا فَلَمْ أَجِدْهَا . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : تِلْكَ ضَالَّةٌ لَا تَبْتَغَى . وَقَالَ ^{١١٤/٤} الظَّاهِرِيُّ : إِنَّمَا الرُّوَاتَانِ فِيمَا أَرَّاهُ مِنْ شَعْرِهِ ، فَأَمَّا مَا أَلْقَاهُ / مِنْ ظَاهِرِ بَدَنِهِ أَوْ ثَوْبِهِ ، فَلَا شَيْءَ فِيهِ ^(١٣) ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . وَمَنْ أَوْجَبَ فِيهِ الْجَزَاءُ قَالَ : أَى شَيْءٍ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ خَيْرٌ مِنْهُ ^(١٤) . وَاخْتَلَفَتِ الرُّوَايَةُ فِي الثَّغْلَبِ ، فَعَنَى : فِيهِ الْجَزَاءُ . وَبِهِ قَالَ طَاوُسٌ ، وَقَتَادَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالُوا ^(١٥) : هُوَ صَيْدٌ يُؤْكَلُ ، وَفِيهِ الْجَزَاءُ . وَعَنْ أَحْمَدَ : لَا شَيْءَ فِيهِ . وَهُوَ قَوْلُ الزُّهْرِيِّ ، وَعَمْرٍو بْنُ دِينَارٍ ، وَابْنُ أَبِي نَجِيحٍ ، وَابْنُ

(٨-٨) سقط من : الأصل .

(٩) في ب ، م : م من .

(١٠) في ا ، ب ، م : ع علقوا .

(١١) في ب ، م : العرب .

(١٢) في الأصل : بجلاد .

(١٣) في ب ، م : عليه .

(١٤) سقط من : ب ، م .

(١٥) في ا ، ب ، م : وقال .

المُنْذِر . واخْتَلَفَ فِيهِ عَنْ عَطَاءٍ ؛ لِأَنَّهُ سَبَّحَ ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ^(١٦) . وَإِذَا أُوجِبْنَا فِيهِ الْجَزَاءُ ، فَفِيهِ شَاةٌ ؛ لِأَنَّهُ رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ . وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَاةُ فِي السُّنَنِ^(١٧) ، أَهْلِيًّا كَانَ أَوْ وَحْشِيًّا ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا جَزَاءَ فِيهِ . وَهُوَ اخْتِيَارُ الْقَاضِي ؛ لِأَنَّهُ سَبَّحَ ، وَلَيْسَ بِمَا كُورِلَ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَإِسْحَاقُ : فِي / الْوَحْشِيِّ حُكُومَةٌ ، وَلَا شَيْءٌ فِي الْأَهْلِيِّ ؛ لِأَنَّ الصَّيْدَ مَا كَانَ وَحْشِيًّا . وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَاةُ فِي الْهَذْهِدِ وَالصَّرْدِ^(١٨) ؛ لِاخْتِلَافِ الرَّوَايَتَيْنِ فِي إِبَاحَتِهِمَا ، وَكُلُّ مَا اخْتَلَفَ فِي إِبَاحَتِهِ يُخْتَلَفُ فِي جَزَائِهِ ، فَأَمَّا مَا يَحْرُمُ ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا جَزَاءَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْقِيَاسِ ، وَلَا نَصٌّ فِيهِ . الْوَصْفُ الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ وَحْشِيًّا ، وَمَا لَيْسَ بِوَحْشِيٍّ لَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ ذَبْحُهُ وَلَا أَكْلُهُ ، كَبَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ كُلِّهَا ، وَالْحَيْلِ ، وَالِدَّجَاجِ ، وَنَحْوِهَا . لَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذَا خِلَافًا ، وَالْإِجْتِمَاعُ فِي ذَلِكَ بِالْأَصْلِ ، لَا بِالْحَالِ ، فَلَوْ اسْتَأْنَسَ الْوَحْشِيُّ وَجَبَ فِيهِ الْجَزَاءُ ، وَكَذَلِكَ وَجَبَ الْجَزَاءُ فِي الْجَمَامِ أَهْلِيًّا وَوَحْشِيًّا ، اِعْتِبَارًا بِأَصْلِهِ . وَلَوْ تَوَحَّشَ الْأَهْلِيُّ لَمْ يَجِبْ فِيهِ شَيْءٌ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي بَقَرَةٍ صَارَتْ وَحْشِيَّةً : لَا شَيْءَ فِيهَا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا الْإِنْسِي . وَإِنْ تَوَلَّدَ مِنَ الْوَحْشِيِّ وَالْأَهْلِيِّ وَلَدٌ ، فَفِيهِ الْجَزَاءُ ، تَغْلِيْبًا لِلتَّحْرِيمِ ، كَقَوْلِنَا فِي الْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ الْمُبَاجِ وَالْمُحْرَمِ . وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَاةُ فِي الدَّجَاجِ السَّنْدِيِّ ، هَلْ فِيهِ جَزَاءٌ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَرَوَى مُهَنَّأٌ^(١٩) ، عَنْ أَحْمَدَ ، فِي الْبَطِّ ،

(١٦) أخرجه البخاري ، في : باب ألبان الأتَنِ ، من كتاب الطب . صحيح البخاري ٧ / ١٨١ . ومسلم ، في : باب تحريم أكل كل ذي نابٍ من السباع ... ، من كتاب الصيد . صحيح مسلم ٣ / ١٥٣٣ . وأبو داود ، في : باب النهي عن أكل السباع ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٢ / ٣١٩ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية أكل المصبورة ، من أبواب الصيد ، وفي : باب ما جاء في لحوم الحمر الأهلية ، وباب ما جاء في الأكل في آنية الكفار ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذى ٦ / ٢٦٦ ، ٧ / ٢٩٧ ، ٢٩٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ١٤٧ ، ٤ / ١٩٣ ، ١٩٤ .

(١٧) السنن : الهَرُّ .

(١٨) الصَّرْدُ : وزان عُمر : نوع من الغراب ، والجمع صِرْدَان .

(١٩) في الأصل : محمد .

يَذْبُحُهُ الْمُحْرِمُ إِذَا لَمْ يَكُنْ صَيْدًا . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَبْحُهُ ، وَفِيهِ الْجَزَاءُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ الْوَحْشِيُّ ، فَهُوَ كَالْحَمَامِ . الْفَصْلُ الْخَامِسُ ، أَنَّ الْجَزَاءَ إِنَّمَا يَجِبُ فِي صَيْدِ الْبَرِّ دُونَ صَيْدِ الْبَحْرِ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْسَّيَّارَةِ وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ (٢٠) .

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : طَعَامُهُ مَا لَفَظَهُ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ حَيَوَانِ الْبَحْرِ الْجِلْجِ وَبَيْنَ مَا فِي الْأَنْهَارِ وَالْعُيُونِ ، فَإِنَّ اسْمَ الْبَحْرِ يَتَنَاوَلُ الْكُلَّ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فَرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمِنْ كُلِّ تَاكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا ﴾ (٢١) . وَلَئِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَابَلَهُ بِصَيْدِ الْبَرِّ ، يَقُولُهُ : ﴿ وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ ﴾ (٢٢) . فَذَلَّلَ عَلَى أَنَّ مَا لَيْسَ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ فَهُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ ، وَحَيَوَانُ الْبَحْرِ مَا كَانَ يَعْيشُ فِي الْمَاءِ ، وَيُفْرِخُ وَيَبْيِضُ فِيهِ ، فَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَعْيشُ إِلَّا فِي الْمَاءِ كَالسَّمَكِ وَغَوَاهُ ، فَهَذَا مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَعْيشُ فِي الْبَرِّ ، كَالسُّلْحَفَةِ وَالسَّرَطَانِ ، فَهُوَ كَالسَّمَكِ ، لَا جَزَاءَ فِيهِ . وَقَالَ / عَطَاءٌ : فِيهِ الْجَزَاءُ ، وَفِي الضَّفَدَعِ وَكُلِّ مَا يَعْيشُ فِي الْبَرِّ . وَلَنَا ، أَنَّهُ يُفْرِخُ فِي الْمَاءِ وَيَبْيِضُ فِيهِ ، فَكَانَ مِنْ حَيَوَانِهِ ، كَالسَّمَكِ ، فَأَمَّا طَيْرُ الْمَاءِ ، فَفِيهِ الْجَزَاءُ فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَغَيْرُهُمْ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ مُحَالِفًا ، غَيْرَ مَا حُكِيَ عَنْ عَطَاءٍ ، أَنَّهُ قَالَ : حَيْثُمَا يَكُونُ أَكْثَرُ (٢٣) فَهُوَ مِنْ صَيْدِهِ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا إِنَّمَا يُفْرِخُ فِي الْبَرِّ وَيَبْيِضُ فِيهِ ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ الْمَاءَ لِيَعْيشَ فِيهِ وَيَكْتَسِبَ مِنْهُ ، فَهُوَ كَالصِّيَادِ مِنَ الْآدَمِيِّينَ . وَاخْتَلَفَتْ الرُّوَايَةُ فِي الْجَرَادِ ، فَعَنَاهُ : هُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ ، لَا جَزَاءَ فِيهِ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي سَعِيدٍ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَكَعْبٌ : هُوَ مِنْ

(٢٠) سورة المائدة ٩٦ .

(٢١) سورة فاطر ١٢ .

(٢٢) في الأصل : « أَكْثَرُ الْبَرِّ » .

صَيْدُ الْبَحْرِ . وقال عُرْوَةُ : هو من ^(٢٣) نَثْرَةِ حُوبٍ . ورُوِيَ عن أَبِي هُرَيْرَةَ ، قال :
أَصَابَنَا ضَرْبٌ مِنْ جَرَادٍ ، فَكَانَ رَجُلٌ مِنَّا يَضْرِبُ بِسَوْطِهِ وَهُوَ مُخْرِمٌ ، فَقِيلَ : إِنَّ
هَذَا لَا يَصْلُحُ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : « هَذَا مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ » .
وعنه ، عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « الْجَرَادُ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ » . رَوَاهُمَا أَبُو
دَاوُدَ ^(٢٤) . ورُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ ، وَفِيهِ الْجَرَاءُ . وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ ؛
لَمَّا رُوِيَ أَنَّ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ لِكَعْبٍ فِي جَرَادَتَيْنِ : مَا جَعَلْتَ فِي
نَفْسِكَ ؟ قَالَ : دِرْهَمَانِ . قَالَ : بَيْحٌ ، دِرْهَمَانِ خَيْرٌ مِنْ مِائَةِ جَرَادَةٍ . رَوَاهُ
الشَّافِعِيُّ ، فِي « مُسْنَدِهِ » ^(٢٥) . وَلَأنَّهُ طَيْرٌ يُشَاهَدُ طَيْرَانَهُ فِي الْبَرِّ ، وَيُهْلِكُهُ الْمَاءُ إِذَا
وَقَعَ فِيهِ ، فَأَشْبَهَ الْعَصَافِيرَ . فَأَمَّا الْحَدِيثَانِ اللَّذَانِ ذَكَرْنَاهُمَا لِلرَّوَايَةِ الْأُولَى فَوَهُمُ .
قَالَ أَبُو دَاوُدَ . فَعَلَى هَذَا يَضْمَنُهُ بِقِيَمَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا مِثْلَ لَهُ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ .
وعن أَحْمَدَ ، يَتَصَدَّقُ بِثَمَرَةٍ ^(٢٦) عَنْ الْجَرَادَةِ ^(٢٧) . وَهَذَا يُرَوَى عَنْ عَمَرَ ، وَعَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ عَمَرَ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : قَبْضَةٌ مِنْ طَعَامٍ . قَالَ الْقَاضِي : هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ
أَوْجَبَ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ الْقِيَمَةِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا بِذَلِكَ التَّقْدِيرَ ، وَإِنَّمَا أَرَادُوا
أَنَّهُ فِيهِ أَقَلُّ شَيْءٍ . وَإِنْ افْتَرَشَ الْجَرَادُ فِي طَرِيقِهِ ، فَقَتَلَهُ بِالْمَشْيِ عَلَيْهِ ، عَلَى وَجْهِهِ لَمْ
يُمْكِنْهُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، وَجُوبُ جَزَائِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَهُ لِنَفْعِ
نَفْسِهِ ، فَيَضْمَنُهُ ^(٢٨) ، كَالْمُضْطَرِّ يَقْتُلُ صَيْدًا يَأْكُلُهُ . وَالثَّانِي ، لَا يَضْمَنُهُ ؛
لِأَنَّهُ اضْطَرَّ إِلَى إِثْلَافِهِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ صَالَ عَلَيْهِ . / الْفَصْلُ السَّادِسُ ، أَنَّ
جَزَاءَ مَا كَانَ دَابَّةً مِنَ الصَّيْدِ نَظِيرُهُ مِنَ النَّعِيمِ . هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ

١١٦/٤

(٢٣) سقط من : ب ، م .

(٢٤) في : باب في الجراد للمحرم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٢٩ .

كما أخرج الأول الترمذی ، في : باب ما جاء في صيد البحر للمحرم ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذی

٤ / ٨٣ . وابن ماجه ، في : باب صيد الحيتان والجراد . من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٧٤ .

(٢٥) في : باب ما يباح للمحرم وما يحرم ... ، من كتاب الحج . ترتيب مسند الشافعي ١ / ٣٢٧ .

(٢٦-٢٧) سقط من : الأصل .

(٢٧) في م : « فضمنه » .

الشَّافِعِيُّ . وقال أبو حنيفة : الواجبُ القيمةُ ، ويجوزُ ^(٢٨) صَرْفُهَا في ^(٢٩) المِثْلِ ؛ لأنَّ الصَّيْدَ ليس بِمِثْلِي . ولنا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنْ النَّعَمِ ﴾ ^(٣٠) . وَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ في الضَّبْعِ كَبْشًا ^(٣١) . وَأَجْمَعَ الصَّحَابَةُ على إيجابِ المِثْلِ ، فقال عمرُ ، وعثمانُ ، وعليٌّ ، وزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، وابنُ عَبَّاسٍ ، ومُعاويةُ : في النَّعَامَةِ بَذَنٌ . وَحَكَمَ أَبُو عُبَيْدَةَ ، وابنُ عَبَّاسٍ ، في حِمَارِ الْوَحْشِ بِبَذَنٍ . وَحَكَمَ عمرُ فِيهِ بِقَرَّةٍ . وَحَكَمَ عمرُ وعليٌّ في الظَّبْيِ بِشَاةٍ . وَإِذَا حَكَمُوا بِذَلِكَ في الْأَزْمِنَةِ الْمُخْتَلِفَةِ ، وَالْبُلْدَانِ الْمُتَفَرِّقَةِ ، دَلَّ ذَلِكَ على أَنَّهُ ليس على وَجْهِ الْقِيَمَةِ ، ولأنَّهُ لو كان على وَجْهِ الْقِيَمَةِ لَأَعْتَبَرُوا صِفَةَ الْمُتَلَفِ التي تُخْتَلِفُ بها الْقِيَمَةُ ، إمَّا بِرُؤْيَا أَوْ إِخْبَارٍ ، ولم يُنْقَلْ عَنْهُمْ السُّؤَالُ عن ذَلِكَ حَالَ الْحُكْمِ ، ولأنَّهُمْ حَكَمُوا في الْحَمَامِ بِشَاةٍ ، ولا يُشْتَعُ قِيَمَتُهُ ^(٣٢) شَاةٌ في الغَالِبِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فليس المرادُ حَقِيقَةَ الْمُتَالِفَةِ ، فَإِنَّا لَا نَتَحَقَّقُ بين النِّعَمِ والصَّيْدِ ، لكن أُرِيدَتِ الْمُتَالِفَةُ من حيثِ الصُّورَةِ . وَالْمُتَلَفُ من الصَّيْدِ قِسْمَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، قَضَتْ فِيهِ الصَّحَابَةُ ، فَيَجِبُ فِيهِ مَا قَضَتْ . وَهَذَا قال عطاءٌ ، والشَّافِعِيُّ ، وإسحاقُ . وقال مالِكٌ : يُسْتَأْنَفُ الْحُكْمُ فِيهِ ؛ لأنَّ اللَّهَ تَعَالَى قال : ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ ^(٣٣) . ولنا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ ، بَأْيِهِمْ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ » ^(٣٤) . وقال : « اقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي : أَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرُ » ^(٣٥) . ولأنَّهُمْ أَقْرَبُ إلى الصَّوَابِ ،

(٢٨-٢٩) في ب ، م : « فيها » .

(٢٩) سورة المائدة ٩٥ .

(٣٠) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩٧

(٣١) في ا ، ب ، م : « قيمة » .

(٣٢) أخرجه ابن عبد البر ، في : جامع بيان العلم وفضله ٢ / ١١١ .

(٣٣) أخرجه الترمذی ، في : باب في مناقب أبي بكر وعمر ... ، من أبواب المناقب . عارضة الأحوذی

١٣ / ١٢٩ . وابن ماجه ، في : باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ ، من المقدمة . سنن ابن ماجه

١ / ٣٧ . وإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٣٨٢ ، ٣٨٥ ، ٣٩٩ ، ٤٠٢ .

وَأَبْصَرَ بِالْعِلْمِ ، فَكَانَ حُكْمُهُمْ حُجَّةً عَلَى غَيْرِهِمْ ، كَالْعَالِمِ مَعَ الْعَامِّيِّ ، وَالَّذِي بَلَّغَنَا قَضَاؤَهُمْ^(٣٤) فِيهِ ؛ الضَّبْعُ فِيهِ كَبْشٌ^(٣٥) . قَضَى بِهِ عُمَرُ ، وَعَلِيٌّ ، وَجَابِرٌ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ . وَفِيهِ عَنْ جَابِرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ فِي الضَّبْعِ يَصِيدُهَا الْمُحْرِمُ كَبْشًا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ^(٣٥) . وَرَوَى عَنْ جَابِرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « فِي الضَّبْعِ كَبْشٌ ، إِذَا أَصَابَ الْمُحْرِمُ ، وَفِي الطَّيْرِ شَاةٌ ، وَفِي الْأَرْبَعِ عَنَاقٌ^(٣٦) » ، وَفِي الْيَرْبُوعِ^(٣٧) / جَفْرَةٌ . قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ : الْجَفْرَةُ ، الَّتِي قَدْ فُطِمَتْ وَرَعَتْ . رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ^(٣٨) . قَالَ أَحْمَدُ : حَكَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الضَّبْعِ بِكَبْشٍ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُثَنِّ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : كَانَ^(٣٩) الْعُلَمَاءُ بِالشَّامِ يَعُدُّونَهَا مِنَ السَّبَاعِ ، وَيَكْرَهُونَ أَكْلَهَا . وَهُوَ الْقِيَاسُ ، إِلَّا أَنَّ اتِّبَاعَ السَّنَةِ وَالْأَثَارِ أَوْلَى . وَفِي حِمَارِ الْوَحْشِ بَقَرَةٌ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَبِهِ قَالَ عُرْوَةُ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَعَنْ أَحْمَدَ : فِيهِ بَدَنَةٌ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالتَّحِيصِيُّ . وَفِي بَقَرَةِ الْوَحْشِ بَقَرَةٌ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَعُرْوَةَ ، وَقَتَادَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَالْأَثَلُ فِيهِ بَقَرَةٌ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ . قَالَ أَصْحَابُنَا : فِي الْوَعْلِ وَالثَّيْتِلِ بَقَرَةٌ ، كَالْأَثَلِ^(٤٠) . وَالْأَرْوَى فِيهَا بَقَرَةٌ . قَالَ ذَلِكَ ابْنُ عَمَرَ . وَقَالَ الْقَاضِي : فِيهَا عَضْبٌ ، وَهِيَ مِنْ أَوْلَادِ الْبَقَرِ مَا بَلَغَ أَنْ يُقْبَضَ عَلَى قَرْنِهِ ، وَلَمْ يَلُغْ أَنْ يَكُونَ جَذَعًا . وَحُكِيَ ذَلِكَ عَنْ

(٣٤-٣٤) في ب ، م : « فِي الضَّبْعِ كَبْشٌ » .

(٣٥) تقدم تخريجها في صفحة ٣٩٧ .

(٣٦) العناق : الأنثى من ولد المعز .

(٣٧) اليربوع : حيوان طويل الرجلين ، قصير اليدين جدا ، لونه كلون الغزال .

(٣٨) في : باب المواقيت ، من كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢ / ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب فدية الضبع ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ١٨٣ .

(٣٩) في ب ، م : « إِنْ كَانَ » .

(٤٠) الوعل : النيس الجبلي ، والأروى : شاة الوحش وهي أنثاه . والثيتل : هو الذكر المسن من الأوعال .

والأثل : ذكر الأوعال .

الأزهرى . وفي الطَّبْئِي شاةٌ . ثَبَّتَ ذلك عن عمر ، وروى عن علي . وبه قال
عطاء ، وعروة ، والشافعي ، وابن المنذر ، ولا تحفظ عن غيرهم خلافتهم . وفي
الويز (٤١) شاةٌ . روى ذلك عن مجاهد ، وعطاء . وقال القاضي : فيه جفرة ؛ لأنه
ليس بأكبر (٤٢) منها (٤٣) . قال الشافعي : إن كانت العرب تأكله . والجفرة من
أولاد المعز ما أتى عليها أربعة أشهر ، وفصلت عن أمها ، والذكر جفر . وفي
اليزبوع جفرة . قال ذلك عمر ، رضي الله عنه . وروى ذلك عن ابن مسعود ،
وبه قال عطاء ، والشافعي ، وأبو ثور . وقال النخعي : فيه ثمنه . وقال مالك :
قيمته طعاما . وقال عمرو بن دينار : ما سمعنا أن الضب واليزبوع يؤديان . وأتباع
الآثار أولى . وفي الضب جدى . قضى به عمر ، وأريد (٤٤) ، وبه قال الشافعي .
وعن أحمد ، فيه شاة ؛ لأن جابر بن عبد الله ، وعطاء قالا فيه ذلك . وقال مجاهد :
حفنة من طعام . وقال قتادة : صاع . وقال مالك : قيمته من الطعام . والأول
أولى ؛ فإن قضاء عمر أولى من قضاء غيره ، والجدى أقرب إليه من الشاة . وفي
الأرب عناق . قضى به عمر . وبه قال الشافعي . / وقال ابن عباس : فيه حمل .
وقال عطاء : فيه شاة . وقضاء عمر أولى . والقناق : الأنتى من ولد المعز في أول
سنة ، والذكر جدى . القسم الثانى ، ما لم تقض فيه الصحابة ، فيرجع إلى قول
عدلين من أهل الخبرة ؛ لقول الله تعالى : ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ .
فيحكمان فيه بأشبه الأشياء من النعم ، من حيث الخلقة ، لا من حيث القيمة ،
بدليل أن قضاء الصحابة لم يكن بالمثل في القيمة ، وليس من شرط الحكم أن
يكون فقيها ؛ لأن ذلك زيادة على أمر الله تعالى به (٤٥) ، وقد أمر عمر أن

١١٧/٤

(٤١) الويز : دوية كالسور .

(٤٢) في الأصل : « بأكثر » .

(٤٣) في م زيادة : « وكذلك » .

(٤٤) أريد يأتي ذكره في الحديث الذى أخرجه الإمام الشافعى في مسنده .

(٤٥) سقط من : ب ، م .

يَحْكُمُ فِي الضَّبِّ^(٤٦) ، ولم يسأل أفعية هو أم لا ؟ لكن تُعْتَبَرُ الْعَدَالَةُ ؛ لَأَنَّهَا مَنْصُوصٌ عَلَيْهَا ، وَلَأَنَّهَا شَرْطٌ فِي قَبُولِ الْقَوْلِ عَلَى الْغَيْرِ فِي سَائِرِ الْأَمَاجِنِ ، وَتُعْتَبَرُ الْخَبِيرَةُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتِمَّكُنُ مِنَ الْحُكْمِ بِالْمِثْلِ إِلَّا مَنْ لَهُ خَبِيرَةٌ ، وَلِأَنَّ الْخَبِيرَةَ بِمَا يَحْكُمُ بِهِ شَرْطٌ فِي سَائِرِ الْحُكَامِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ أَحَدَ الْعَدْلَيْنِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ النَّحَّيُّ : لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَحْكُمُ لِنَفْسِهِ . وَلَنَا ، عُمُومُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ . وَالْقَاتِلُ مَعَ غَيْرِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنَّا . وَقَدْ رَوَى سَعِيدٌ فِي « سُنَنِهِ » ، وَالشَّافِعِيُّ ، فِي « مُسْنَدِهِ »^(٤٦) ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ ، قَالَ : خَرَجْنَا حُجَّاجًا ، فَأَوْطَأَ رَجُلٌ مِنَّا يُقَالُ لَهُ أُرَيْدُ ضَبًّا ، فَفَزَرَ^(٤٧) ظَهْرَهُ ، فَقَدِمْنَا عَلَى عَمْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَسَأَلَهُ^(٤٨) أُرَيْدُ ، فَقَالَ لَهُ : احْكُمْ يَا أُرَيْدُ فِيهِ . قَالَ : أَأَنْتَ خَيْرٌ مِنِّي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ . قَالَ : إِنَّمَا أَمْرُكَ أَنْ تَحْكُمَ ، وَلَمْ أَمُرْكَ أَنْ تُزَكِّنِي . فَقَالَ أُرَيْدُ : أَرَى فِيهِ جَدِيًّا قَدْ جَمَعَ الْمَاءَ وَالشَّجَرَ . قَالَ عَمْرٌ : فَذَلِكَ فِيهِ . فَأَمَرَهُ عَمْرٌ أَنْ يَحْكُمَ فِيهِ^(٤٩) وَهُوَ الْقَاتِلُ ، وَأَمَرَ أَيْضًا كَعْبَ الْأَخْبَارِ أَنْ يَحْكُمَ عَلَى نَفْسِهِ فِي الْجَرَادَتَيْنِ اللَّتَيْنِ صَادَهُمَا وَهُوَ مُحْرِمٌ^(٥٠) . وَلِأَنَّهُ مَالٌ يَخْرُجُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ أَمِينًا فِيهِ ، كَالزَّكَاةِ .

فصل : قال أصحابنا : في كِبِيرِ الصَّيْدِ كَبِيرٌ^(٥١) مثله من النِّعَمِ ، وفي الصَّغِيرِ

(٤٦) في : باب فيما يباح للمحرّم وما يحرم ... ، من كتاب الحج . ترتيب مسند الشافعي للسندى ٣٣٢ / ١ .

(٤٧) فزر ظهره : شقه .

(٤٨) في ١ ، ب ، م : « فسألنا » .

(٤٩) سقط من : الأصل ، ١ .

(٥٠) أخرجه الإمام الشافعي ، في الباب السابق . ترتيب مسند الشافعي ٣٢٧ / ١ .

(٥١) سقط من : الأصل ، ب ، م .

١١٧/٤ ط صَغِيرٌ ، / وفي الذَّكَرِ ذَكَرٌ ، وفي الأُنثَى أُنْثَى ، وفي الصَّحِيحِ صَحِيحٌ ، ^(٥٢) وفي المَعِيبِ مَعِيبٌ . وهذا قال الشَّافِعِيُّ . وقال مَالِكٌ : في الصَّغِيرِ كَبِيرٌ ، وفي المَعِيبِ صَحِيحٌ ^(٥٣) ؛ لأنَّ الله تعالى قال : ﴿ هَذَا بَالِغُ الْكُعْبَةِ ﴾ . ولا يُجْزَى في الهَدْيِ صَغِيرٌ ولا مَعِيبٌ ، ولأنَّها كُفَّارَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِقَتْلِ حَيَوَانٍ ، فلم تُخْتَلَفْ بِصَغِيرِهِ وَكَبِيرِهِ ، كَقَتْلِ الْآدَمِيِّ . ولنا ، قَوْلُ اللهِ تعالى : ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنْ النَّعَمِ ﴾ . ومثلُ الصَّغِيرِ صَغِيرٌ ، ولأنَّ ما ضَمِنَ بِالْيَدِ وَالْجَنَائَةِ اخْتَلَفَ ضَمَانُهُ بِالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ ، كَالْبَهِيمَةِ ، والْهَدْيِ في الآيَةِ مُقَيَّدٌ ^(٥٤) بِالْمِثْلِ ، وقد أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ عَلَى الضَّمَانِ بِمَا لَا يَصْلُحُ ^(٥٥) هَذَا ، كَالْجَفَرَةِ وَالْعَنَاقِ وَالْجَدْيِ . وَكُفَّارَةُ الْآدَمِيِّ لَيْسَتْ بَدَلًا عَنْهُ ، وَلَا تَجْزَى مَجْزَى الضَّمَانِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهَا لَا تَتَّبَعُضُ فِي أَبْعَاضِهِ ، فَإِنْ فَدَى الْمَعِيبَ بِصَحِيحٍ فَهُوَ أَفْضَلُ ، وَإِنْ فَدَاهُ بِمَعِيبٍ مِثْلَهُ جَازَ . وَإِنْ اخْتَلَفَ الْعَيْبُ ، مِثْلُ أَنْ فَدَى الْأَعْرَجَ بِأَعْوَرَ ، أَوْ الْأَعْوَرَ بِأَعْرَجٍ ، لَمْ يَجْزُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمِثْلِهِ . وَإِنْ فَدَى أَعْوَرَ مِنْ أَحَدِ الْعَيْنَيْنِ بِأَعْوَرَ مِنْ أُخْرَى ، أَوْ أَعْرَجَ مِنْ قَائِمَةٍ بِأَعْرَجٍ مِنْ أُخْرَى جَازَ ؛ لِأَنَّ هَذَا اخْتِلَافٌ يَسِيرٌ ، وَنَوْعُ الْعَيْبِ وَاحِدٌ ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ مَحَلُّهُ . وَإِنْ فَدَى الذَّكَرَ بِأُنْثَى ، جَازَ ؛ لِأَنَّ لَحْمَهَا أَطْيَبُ وَأَرْطَبُ . وَإِنْ فَدَاهَا بِذَكَرٍ ، جَازَ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ؛ لِأَنَّ لَحْمَهُ أَوْفَرُ فَتَسَاوَيَا . وَالْآخَرُ لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ زِيَادَتَهُ عَلَيْهَا لَيْسَ هِيَ مِنْ جِنْسِ زِيَادَتِهَا ، فَأَشْبَهَ فِدَاءَ الْمَعِيبِ مِنْ نَوْعٍ بِمَعِيبٍ مِنْ نَوْعٍ آخَرَ ^(٥٥) .

فصل : فَإِنْ قَتَلَ مَا حِصًّا ^(٥٦) ، فقال القاضي : يَضْمَنُهَا بِقِيَمَةِ مِثْلِهَا . وهو

(٥٢) - (٥٣) سقط من : ١ .

(٥٣) في ١ : « معتد » . وفي ب ، م : « معتبرة » .

(٥٤) في ١ ، ب ، م : « يصح » .

(٥٥) سقط من : ب ، م .

(٥٦) الماخض : الحامل .

مذهبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ قِيَمَتَهُ أَكْثَرُ مِنْ قِيَمَةِ لَحْمِهِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَضْمَنُهَا بِمَا خِضَ مِثْلُهَا ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ فَجَزَاءُ مِثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ . وَإِجَابُ الْقِيَمَةِ عُذُولٌ عَنِ الْمِثْلِ مَعَ إِمْكَانِهِ ، فَإِنْ فَدَاهَا بِغَيْرِ مَا خِضَ ، اخْتَمَلَ الْجَوَارُ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ لَا تَزِيدُ فِي لَحْمِهَا ، بَلْ رُبَّمَا نَقَصَتْهَا ، فَلَا يُشْتَرَطُ وُجُودُهَا فِي الْمِثْلِ ، كَاللُّوْنِ وَالْعَيْبِ . وَإِنْ جَنَى عَلَى مَا خِضَ ، فَأُتْلِفَ جَنِيئُهَا ، وَخَرَجَ مِيتًا ، فَفِيهِ / مَا نَقَصَتْ أُمُّهُ ، كَمَا لَوْ جَرَحَهَا ، وَإِنْ خَرَجَ حَيًّا لَوَقَّتْ يَعْيشُ لِمِثْلِهِ ثُمَّ مَاتَ ، ضَمِنَتْهُ بِمِثْلِهِ ، وَإِنْ كَانَ لَوَقَّتْ لَا يَعْيشُ لِمِثْلِهِ ، فَهُوَ كَالْمَيْتِ ، كَجَنِينِ الْآدَمِيَّةِ .

١١٨/٤ و

فصل : وَإِنْ أُتْلِفَ جُزْءًا مِنَ الصَّيْدِ ، وَجَبَ ضَمَانُهُ ؛ لِأَنَّ جُمْلَتَهُ مَضْمُونَةٌ ، فَكَانَ بَعْضُهُ مَضْمُونًا كَالْآدَمِيِّ ، وَالْأَمْوَالِ ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « لَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا »^(٥٧) . فَالْجَرَحُ أَوْلَى بِالنَّهْيِ ، وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي تَحْرِيمَهُ . وَمَا كَانَ مُحَرَّمًا مِنَ الصَّيْدِ وَجَبَ ضَمَانُهُ كَنَفْسِهِ ، وَيُضْمَنُ بِمِثْلِهِ مِنْ مِثْلِهِ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ؛ لِأَنَّ مَا وَجَبَ ضَمَانُ جُمْلَتِهِ بِالْمِثْلِ ، وَجَبَ فِي بَعْضِهِ مِثْلُهُ ، كَالْمَكِيلَاتِ . وَالْآخَرُ يَجِبُ قِيَمَةُ مِقْدَارِهِ مِنْ مِثْلِهِ ؛ لِأَنَّ الْجَزَاءَ يَشُقُّ إِخْرَاجَهُ ، فَيُمْتَنِعُ^(٥٨) إِجَابُهُ ، وَلِهَذَا^(٥٩) عَدَلَ الشَّارِعُ عَنْ إِجَابِ جُزْءٍ مِنْ بَعِيرٍ فِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ إِلَى^(٦٠) إِجَابِ شَاةٍ مِنْ غَيْرِ جَنْسِ الْإِبِلِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ الْمَشَقَّةَ هَهُنَا غَيْرُ ثَابِتَةٍ ؛ لِوُجُودِ الْخِيَرَةِ لَهُ فِي الْعُدُولِ عَنِ الْمِثْلِ إِلَى عَذْلِهِ مِنَ الطَّعَامِ أَوْ الصِّيَامِ ، فَيَنْتَفِي الْمَانِعُ ، فَيُثْبِتُ مُقْتَضَى الْأَصْلِ . وَهَذَا إِذَا انْدَمَلَ الصَّيْدُ مُمْتَنِعًا ، فَإِنْ انْدَمَلَ غَيْرَ مُمْتَنِعٍ ، ضَمِنَتْهُ جَمِيعَهُ ؛ لِأَنَّهُ عَطَّلَهُ ، فَصَارَ كَالْتَالِيفِ ، وَلِأَنَّهُ مُفْضٍ إِلَى تَلْفِهِ ، فَصَارَ كَالْجَارِحِ لَهُ جُرْحًا يَتَيَقَّنُ بِهِ مَوْتَهُ . وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَيَخْرُجُ أَنْ

(٥٧) تقدم تخريجُه في صفحة ١٧٩ .

(٥٨) في ١ ، ب ، م : « فَيَمْنَعُ » .

(٥٩) في الأصل : « وَإِذَا » .

(٦٠) سقط من : ١ ، ب ، م .

يَضْمَنَهُ بِمَا نَقَصَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَضْمَنُ مَا لَمْ يَتَلَفَ ، وَلَمْ يَتَلَفَ جَمِيعُهُ ، بِدَلِيلِ مَا لَوْ قَتَلَهُ مُحَرِّمٌ آخَرَ لَزِمَهُ الْجَزَاءُ . وَمِنْ أَصْلِنَا أَنَّ عَلَى الْمُشْتَرِكَيْنِ جَزَاءً وَاحِدًا ، وَضَمَانَهُ بِجَزَاءٍ كَامِلٍ يُفْضَى إِلَى إِجْبَابِ جَزَاءَيْنِ . وَإِنْ غَابَ غَيْرَ مُتَدَمِّلٍ ، وَلَمْ يُعْلَمْ خَبَرُهُ ، وَالْجِرَاحَةُ مُوجِبَةٌ ^(١١) وَهِيَ الَّتِي لَا يَعْيشُ مَعَهَا غَالِبًا ^(١٢) ، فَعَلِيهِ ضَمَانُ جَمِيعِهِ ، كَمَا لَوْ قَتَلَهُ . وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُوجِبَةٍ ، فَعَلِيهِ ضَمَانُ مَا نَقَصَ ، وَلَا يَضْمَنُ جَمِيعَهُ ؛ لِأَنَّنَا لَا نَعْلَمُ حُصُولَ التَّلَفِ بِفَعْلِهِ ، فَلَمْ يَضْمَنْ ، كَمَا لَوْ رَمَى سَهْمًا إِلَى صَيْدٍ ، فَلَمْ يُعْلَمْ أَوْقَعَ بِهِ أَمْ لَا ، وَكَذَلِكَ إِنْ وَجَدَهُ مَيِّتًا ، وَلَمْ يُعْلَمْ أَمَاتَ مِنَ الْجِنَايَةِ أَمْ مِنْ غَيْرِهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَلْزِمَهُ ضَمَانُهُ هُنَا ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ سَبَبَ إِثْلَافِهِ / مِنْهُ ، وَلَمْ يُعْلَمْ لَهُ سَبَبٌ آخَرُ ، فَوَجَبَ إِحَالَتُهُ عَلَى السَّبَبِ الْمَعْلُومِ ، كَمَا لَوْ وَقَعَ فِي الْمَاءِ نَجَاسَةٌ ، فَوَجَدَهُ مُتَغَيِّرًا تَغْيِيرًا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مِنْهَا ، فَأَيُّهَا نَحْكُمُ بِنَجَاسَتِهِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ رَمَى صَيْدًا ، فَغَابَ عَنْ عَيْنِهِ ، ثُمَّ وَجَدَهُ مَيِّتًا لَا أَثَرَ بِهِ غَيْرَ سَهْمِهِ ، حَلَّ أَكْلُهُ . وَإِنْ صَيَّرْتُهُ الْجِنَايَةَ غَيْرَ مُمْتَنِعٍ ، فَلَمْ يُعْلَمْ أَصَارَ مُمْتَنِعًا أَمْ لَا ، فَعَلِيهِ ضَمَانُ جَمِيعِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِمْتِنَاعِ .

فصل : وَإِنْ جَرَحَ صَيْدًا ، فَتَحَامَلَ ، فَوَقَعَ فِي شَيْءٍ تَلَفَ بِهِ ، ضَمِنَهُ ؛ لِأَنَّهُ تَلَفَ بِسَبَبِهِ . وَكَذَلِكَ إِنْ نَفَرَهُ ، فَتَلَفَ فِي حَالِ نُفُورِهِ ، ضَمِنَهُ . فَإِنْ سَكَنَ فِي مَكَانٍ ، وَأَمِنَ مِنْ نُفُورِهِ ، ثُمَّ تَلَفَ ، لَمْ يَضْمَنْهُ . وَقَدْ ذَكَرْنَا وَجْهًا آخَرَ ، أَنَّ يَضْمَنَهُ فِي الْمَكَانِ الَّذِي اتَّقَلَ إِلَيْهِ ؛ لَمَا رَوَى الشَّافِعِيُّ فِي « مُسْنَدِهِ » ^(١٣) ، عَنْ عَمْرِو ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ دَخَلَ دَارَ التَّدْوَةِ ، فَالْقَى رِدَاءَهُ عَلَى وَاقِفٍ فِي الْبَيْتِ ، فَوَقَعَ ^(١٤) عَلَيْهِ طَيْرٌ ^(١٥) مِنْ هَذَا الْحَمَامِ ، فَأَطَارَهُ ، فَوَقَعَ عَلَى وَاقِفٍ آخَرَ ^(١٦) ، فَانْتَهَزَتْهُ حَيَّةٌ

(٦١-٦١) سقط من : ب ، م .

(٦٢) في : باب فيما يباح للمحرم وما يحرم ... ، من كتاب الحج . ترتيب مسند الشافعي للسندی ٣٣٣ / ١ .

(٦٣-٦٣) في الأصل : « على طائر » .

(٦٤) سقط من : ب ، م .

فَقَتَلَتْهُ ، فقال لعثمان بن عفان ، ونافع بن عبد الحارث : إني وجدتُ في نفسي أني أُطْرَهُ من منزلي كان فيه أَمِنًا إلى مَوْقَعَةٍ كان فيها^(٦٥) حَتْفُهُ . فقال نافع لعثمان : كيف تَرى ، في عَنزِ ثَنِيَّةِ عَفْرَاءَ ، يُحَكِّمُ بها على أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ؟ فقال عثمان : أَرى ذلك . فَأَمَرَ بها عمرُ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

فصل : وكل ما يَضْمَنُ به الآدمي ، يَضْمَنُ به الصيِّد ، من مُباشَرَةٍ ، أو بِسَبَبٍ ، وما جَنَّتْ عليه دَابَّتُهُ بِيَدِهَا أو فَمِهَا من الصيِّد ، فالضَّمَانُ على رَاكِبِهَا ، أو قَائِدِهَا ، أو سَائِقِهَا ، وما جَنَّتْ بِرَجْلِهَا ، فلا ضَمَانَ عليه ؛ لَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ حِفْظُ رَجُلِهَا . وقال القاضي : يَضْمَنُ السَّائِقُ جَمِيعَ جَنَائِثِهَا ؛ لِأَنَّهُ يَدُهُ عَلَيْهَا ، وَيُشَاهِدُ رَجُلُهَا . وقال ابن عَقِيلٍ : لا ضَمَانَ عليه في الرَّجُلِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قال : « الرَّجُلُ جُبَّارٌ »^(٦٦) . وإن انْقَلَبَتْ^(٦٧) فَأَتَلَفْتُ صَيِّدًا ، لم يَضْمَنْهُ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَدُ^(٦٨) لَهُ عَلَيْهَا ، وقد قال النَّبِيُّ ﷺ : « الْعَجْمَاءُ جُبَّارٌ »^(٦٩) . وكذلك لو أَتَلَفْتُ آدَمِيًّا ، لم يَضْمَنْهُ . ولو نَصَبَ الْمُحْرِمُ شَبَكَةً ، أو حَفَرَ بِئْرًا ، / فَوَقَعَ فِيهَا صَيِّدٌ ، ضَمِنَتْهُ ؛ لَأَنَّهُ بِسَبَبِهِ ، كما يَضْمَنُ الآدمي ، إِلَّا أن يكون حَفَرَ الْبِئْرَ يَحَقُّ ، كَحَفَرِهِ في دَارِهِ ، أو في طَرِيقٍ وَاسِعٍ يَنْتَفِعُ بِهَا الْمُسْلِمُونَ ، فَيَنْبَغِي أن لا يَضْمَنَ ما تَلَفَ به ، كما لا يَضْمَنُ الآدمي . وإن نَصَبَ شَبَكَةً قَبْلَ إِحْرَامِهِ ، فَوَقَعَ فِيهَا صَيِّدٌ بَعْدَ إِحْرَامِهِ ، لم يَضْمَنْهُ ؛ لَأَنَّهُ لم يُوجَدْ منه بَعْدَ إِحْرَامِهِ تَسَبُّبٌ إلى إِثْلَافِهِ ، أَشَبَهَ ما لو صادَهُ قَبْلَ إِحْرَامِهِ ، وَتَرَكَهُ في مَنْزِلِهِ ، فَتَلَفَ بَعْدَ إِحْرَامِهِ ، أو بَاعَهُ وهو حَلَالٌ ، فَذَبَحَهُ الْمُشْتَرِي .

(٦٥) في ١ ، ب ، م : « فيه » .

(٦٦) أخرجه أبو داود ، في : باب في الدابة تنفع برجلها ، من كتاب الديات . سنن أبي داود ٢ / ٥٠٢ .

(٦٧) في ١ ، ب ، م : « انقلبت » .

(٦٨-٦٨) في الأصل ، ب ، م : « يدل » .

(٦٩) تقدم تخريجه في : ٤ / ٢٣١ .

٦٨٥ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ كَانَ طَائِرًا فَدَاهُ بِقِيَمَتِهِ فِي مَوْضِعِهِ)

قَوْلُهُ : « بِقِيَمَتِهِ فِي مَوْضِعِهِ » يَعْنِي يَجِبُ قِيَمَتُهُ فِي الْمَكَانِ الَّذِي أُثْلِفَ فِيهِ . وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي وَجُوبِ ضَمَانِ الصَّيْدِ مِنَ الطَّيْرِ ، إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ دَاوُدَ ، أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ مَا كَانَ أَصْغَرَ مِنَ الْحَمَامِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ . وَهَذَا لَا مِثْلَ لَهُ . وَلَنَا ، غُمُومٌ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ . وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ ﴾ ^(١) : يَعْنِي الْفَرَحَ وَالْبَيْضَ وَمَا لَا يَقْدِرُ أَنْ يَبْرُمَ مِنْ صِغَارِ الصَّيْدِ ، ﴿ وَرِمَاكُمْ ﴾ : يَعْنِي الْكِبَارَ . وَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُمَا حَكَمَا فِي الْجَرَادِ بِجَزَاءٍ . وَدَلَالَةُ الْآيَةِ عَلَى وَجُوبِ جَزَاءٍ غَيْرِهِ لَا يَمْنَعُ مِنْ وَجُوبِ الْجَزَاءِ فِي هَذَا بِدَلِيلٍ آخَرَ ، وَضَمَانُ غَيْرِ الْحَمَامِ مِنَ الطَّيْرِ قِيَمَتُهُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الضَّمَانِ أَنْ يَضْمَنَ بِقِيَمَتِهِ ، أَوْ ^(٢) بِمَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهَا ، بِدَلِيلٍ سَائِرِ الْمَضْمُونَاتِ ، لَكِنْ تَرَكْنَا هَذَا الْأَصْلَ لِلدَّلِيلِ ^(٣) ، فَفِيمَا عَدَاهُ تَجِبُ الْقِيَمَةُ بِقَضِيَّةِ الدَّلِيلِ ، وَتُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ فِي مَوْضِعِ إِثْلَافِهِ ، كَمَا لَوْ أُثْلِفَ مَالٌ آدَمِيٌّ فِي مَوْضِعٍ قَوْمٌ فِي مَوْضِعِ الْإِثْلَافِ ، كَذَا هُنَا .

فصل : وَيَضْمَنُ بَيْضَ الصَّيْدِ بِقِيَمَتِهِ ، أَيَّ صَيْدٍ كَانَ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : فِي بَيْضِ النَّعَامِ قِيَمَتُهُ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ . وَبِهِ قَالَ النَّحَّاسُ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّهُ يَرَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي بَيْضِ النَّعَامِ ^(٤) يُصَيِّهُ الْمُحْرِمُ : « تَمَنَّهُ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ^(٥) . وَإِذَا ١١٩/٤ ط وَجِبَ فِي بَيْضِ النَّعَامِ ^(٦) / قِيَمَتُهُ ، مَعَ أَنَّ النَّعَامَ مِنْ ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ ، فَغَيْرُهُ

(١) سورة المائدة ٩٤ .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) في ب ، م : « بدليل » .

(٤-٤) سقط من : ب ، م .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩٧ .

أُولَى ، وَلَئِنْ الْبَيْضَ لَا مِثْلَ لَهُ ، فَيَجِبُ فِيهِ ^(٦) قِيمَتُهُ ، كَصِغَارِ الطَّيْرِ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قِيمَةٌ ، لِكَوْنِهِ مَذْرَأً ^(٧) ، أَوْ لِأَنْ فَرَّخَهُ مَيْتٌ ، فَلَا شَيْءَ فِيهِ . قَالَ أَصْحَابُنَا : إِلَّا بَيْضُ النَّعَامِ ، فَإِنَّ لِقَشْرِهِ قِيمَةً . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ حَيَوَانٌ ، وَلَا ^(٨) مَالُهُ إِلَى أَنْ ^(٩) يَصِيرَ مِنْ حَيَوَانٍ صَارَ كَالْأَحْجَارِ وَالْحَشَبِ ، وَسَائِرِ مَالِهِ قِيمَةٌ مِنْ غَيْرِ الصَّيْدِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ نَقَبَ بَيْضَةٌ ، فَأَخْرَجَ مَا فِيهَا ، لَزِمَهُ جَزَاءُ جَمِيعِهَا ، ثُمَّ لَوْ كَسَرَهَا هُوَ أَوْ غَيْرُهُ ، لَمْ يَلْزَمُهُ لَذَلِكَ شَيْءٌ . وَمَنْ كَسَرَ بَيْضَةً ، فَخَرَجَ مِنْهَا فَرْخٌ حَتَّى ، فَعَاشَ ، فَلَا شَيْءَ فِيهِ ، وَإِنْ مَاتَ فِيهِ مَا فِي صِغَارِ ^(١٠) أَوْلَادِ الْمُتَلَفِ بَيْضَتُهُ ، فَفِي فَرْخِ الْحَمَامِ صَغِيرُ أَوْلَادِ الْقَنَمِ ، وَفِي فَرْخِ النَّعَامَةِ حَوَارٌ ، وَفِيمَا عَدَاهُمَا ^(١١) قِيمَتُهُ . وَلَا يَجِلُّ لِمُحْرِمٍ أَكَلَ بَيْضَ الصَّيْدِ إِذَا كَسَرَهُ هُوَ أَوْ مُحْرِمٌ سِوَاهُ ، وَإِنْ كَسَرَهُ حَلَالٌ فَهُوَ كَلَحْمِ الصَّيْدِ ، إِنْ كَانَ أَخَذَهُ لِأَجْلِ الْمُحْرِمِ لَمْ يُسَخَّرْ لَهُ أَكْلُهُ ، وَإِلَّا أُبِيحَ . وَإِنْ كَسَرَ بَيْضَ صَيْدٍ ، لَمْ يَحْرَمْ عَلَى الْحَلَالِ ؛ لِأَنَّ جِلَّهُ لَا يَقِفُ عَلَى كَسَرِهِ ، وَلَا يُعْتَبَرُ لَهُ أَهْلِيَّةٌ ، بَلْ لَوْ كَسَرَهُ مَجُوسِيٌّ أَوْ وَثَنِيٌّ ، أَوْ بغيرِ تَسْمِيَةٍ ، لَمْ يُحْرَمْ ، فَأَشْبَهَ قَطْعَ اللَّحْمِ وَطَبَخَهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَحْرُمُ عَلَى الْحَلَالِ وَالْمُحْرِمِ ^(١٢) أَكْلُهُ ، كَمَا لَوْ ذَبَحَ الصَّيْدَ ؛ لِأَنَّ كَسَرَهُ جَرَى مَجْرَى الذَّبْحِ ، بِدَلِيلِ جِلِّهِ لِلْمُحْرِمِ بِكَسْرِ الْحَلَالِ لَهُ . وَإِنْ نَقَلَ بَيْضَ صَيْدٍ فَجَعَلَهُ تَحْتَ آخَرٍ ، أَوْ تَرَكَهُ مَعَ بَيْضِ الصَّيْدِ بَيْضًا آخَرَ ، أَوْ شَيْئًا فَتَفَرَّقَ ^(١٣) عَنْ بَيْضِهِ حَتَّى فَسَدَ ، فَعَلِيهِ ضَمَانٌ ؛ لِأَنَّهُ تَلَفَ بِسَبَبِهِ ، وَإِنْ صَحَّ وَفَرَّخَ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ . وَإِنْ بَاضَ الصَّيْدُ

(٦) سقط من : ب ، م .

(٧) مذرا : متفرقا .

(٨-٩) في الأصل : « ماء له أن » .

(٩) في الأصل : « صغير » .

(١٠) في ب ، م : « عداها » .

(١١) في أ ، ب ، م : « نفقه » .

على فراشه فنقله^(١٢) يرفق ففسد ، ففیه وجهان ، بناءً^(١٣) على الجراد^(١٤) إذا انفرش في طريقه ، وحكم يبيضي الجراد^(١٥) حكم الجراد^(١٦) . وإن احتلب لبن صبيد ، ففیه قيمته^(١٧) ، كما لو حلب لبن حيوان معصوب .

فصل : إذا تفت مخرم ريش طائر ، ففیه ما نقص . وبهذا قال الشافعي ، وأبو ثور ، وأوجب مالك وأبو حنيفة فيه الجزاء جميعه . ولنا ، أنه نقصه نقصاً يمكن زواله ، فلم يضمه بكماله ، / كما لو جرحه . فإن حفظه ، فأطعمه ، وسقاه ، حتى عاد ريشه ، فلا ضمان عليه ؛ لأن النقص زال ، فأشبه ما لو اندمل الجرح . وقيل : عليه قيمة الريش ؛ لأن الثاني غير الأول . فإن صار غير ممتنع بتفت ريشه ، واندمل غير ممتنع ، فعليه جزاء جميعه ، كالجرح^(١٨) . فإن غاب غير مندمل ، ففیه ما نقص ، كالجرح سواء ، وقد ذكرنا ثم احتمالاً . فهنا مثله .

٦٨٦ - مسألة ؛ قال : (إلا أن تكون نعمة ، فيكون فيها بدنة ، أو حمامة ، وما أشبهها ، فيكون في كل واحد منها شاة)

هذا متعلق بقوله : « وإن كان طائراً فدها ب قيمته في موضعه » . واستثنى^(١٩) النعمة من الطائر ؛ لأنها ذات جناحين وببيض ، فهي كاللجاج والإور . أوجب فيها بدنة ؛ لأن عمر ، وعلياً ، وعثمان ، وزيد بن ثابت ،^(٢٠) وابن عباس^(٢١) ، ومعاوية ، رضي الله عنهم ، حكموا فيها ببدنة . وبه قال عطاء ، ومجاهد ، ومالك ، والشافعي ، وأكثر أهل العلم . وحكى عن النخعي ، أن فيها قيمتها . وبه قال

(١٢) في ا ، ب ، م : « خلفه » .

(١٣-١٤) في ب ، م : « على أن الجراد » .

(١٤-١٥) سقط من : ب ، م .

(١٥) في ا ، ب ، م : « قيمة » .

(١٦) سقط من : الأصل .

(١٧) في ب ، م : « أو استثنى » .

(٢-٢) سقط من : الأصل .

أبو حنيفة. وَخَالَفَهُ صَاحِبَاهُ. وَاتَّبَعَ النَّصَّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾^(٣). وَالْآثَارُ أَوْلَى، وَلَأنَّ النَّعَامَةَ تُشَبِّهُ الْبَعِيرَ فِي «تَخْلِقِهِ، فَكَانَ» مِثْلًا لَهَا، فَتَدْخُلُ فِي عُمُومِ النَّصِّ. وَفِي الْحَمَامِ شَاةٌ. حَكَّمَ بِهِ عُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَنَافِعُ بْنُ عَبْدِ الْحَارِثِ، فِي حَمَامِ الْحَرَمِ، وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعَطَاءٌ، وَغُرُورٌ، وَقَتَادَةُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ: فِيهِ قِيَمَتُهُ. إِلَّا أَنَّ مَالِكًا وَافَقَ فِي حَمَامِ الْحَرَمِ^(٤) دُونَ الْإِحْرَامِ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ يَفْتَضِي الْقِيَمَةَ فِي كُلِّ الطَّيْرِ، تَرَكَّنَاهُ فِي حَمَامِ الْحَرَمِ^(٥) لِحُكْمِ الصَّحَابَةِ، فَفِيمَا عَدَاهُ يَتَّقَى عَلَى الْأَصْلِ. قُلْنَا: قَدْ^(٦) رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْحَمَامِ حَالَ الْإِحْرَامِ كَمَذْهَبِنَا، وَلَأنَّهَا حَمَامَةٌ مَضْمُونَةٌ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، فَضُمَّنْتَ بِشَاةً، كَحَمَامَةِ الْحَرَمِ، وَلَأنَّهَا مَتَى كَانَتِ الشَّاةُ مِثْلًا لَهَا فِي الْحَرَمِ، فَكَذَلِكَ فِي الْجِلِّ، فَيَجِبُ ضَمَانُهَا بِهَا^(٧)؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾. وَقِيَاسُ الْحَمَامِ عَلَى الْحَمَامِ أَوْلَى مِنْ قِيَاسِهِ عَلَى غَيْرِهِ. وَقَوْلُ الْخِرَقِيِّ: «وَمَا أَشَبَّهَهَا». يَعْنِي مَا يُشَبِّهُ الْحَمَامَةَ، فِي أَنَّهُ يُعْبُ الْمَاءُ، أَى يَضَعُ / مِنْقَارُهُ فِيهِ، فَيَكْرَعُ كَمَا تَكْرَعُ الشَّاةُ، وَلَا يَأْخُذُ قَطْرَةً قَطْرَةً، كَالدَّجَاجِ، وَالْعَصَافِيرِ. وَإِنَّمَا أَوْجِبُوا فِيهِ شَاةً لِشَبِّهِهَا فِي كَرَعِ الْمَاءِ مِثْلَهَا، وَلَا يَشْرَبُ مِثْلَ شَرْبِ^(٨) بَقِيَّةِ الطُّيُورِ. قَالَ أَحْمَدُ، فِي رِوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ^(٩)، وَسِنْدِي^(١٠): «كُلُّ طَيْرٍ يُعْبُ الْمَاءَ، يَشْرَبُ مِثْلَ

١٢٠/٤ ط

(٣) سورة المائدة ٩٥.

(٤-٤) في ١، ب، م: «خلفته فكانت».

(٥) سقط من: ١، ب، م.

(٦-٦) سقط من: ب، م.

(٧) سقط من: ب، م.

(٨) سقط من: الأصل.

(٩) في ١، ب، م: «أبو القاسم». وتقدمت ترجمة أحمد بن القاسم، صاحب أبي عبيد في ١ / ١٩٧.

(١٠) في ١، ب، م: «سندی». وتقدمت ترجمته في ١ / ٣٢٦.

الْحَمَامِ ، ففيه شاةٌ . فَيَدْخُلُ فِي هَذَا ^(١١) الْفَوَاحِشُ ، وَالرَّاشِشُ ، وَالشَّفَانِينُ ^(١٢) ، وَالْقُمْرِيُّ ، وَالذَّبْسِيُّ ، وَالْقَطَا ^(١٣) ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ تُسَمَّى الْعَرَبُ حَمَامًا ، وَقَدْ رَوَى عَنْ الْكِسَائِيِّ ، أَنَّهُ قَالَ : كُلُّ مُطَوَّقٍ حَمَامٌ . وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ ، الْحَجَلُ حَمَامٌ ؛ لِأَنَّهُ مُطَوَّقٌ .

فصل : وما كان أَكْبَرَ مِنَ الْحَمَامِ ، ^(١٤) كَالْحُبَارَى ، وَالْكُرْكِيِّ ، وَالْكُرَّوَانِ ^(١٥) ، وَالْحَجَلِ ^(١٦) ، وَالْإَوْزِ ، وَالْكَبِيرِ مِنْ طَيْرِ الْمَاءِ ، ففيه وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، فِيهِ شاةٌ ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَجَابِرٍ ، وَعَطَاءٍ ، أَنَّهُمْ قَالُوا : فِي الْحَجَلَةِ وَالْقَطَاةِ وَالْحُبَارَى شاةٌ شاةٌ . وَزَادَ عَطَاءٌ : فِي الْكُرْكِيِّ وَالْكُرَّوَانِ وَابْنِ الْمَاءِ وَدَجَاجِ الْحَبَشِيِّ وَالْعَرَبِ ^(١٧) ، شاةٌ شاةٌ . وَالْعَرَبُ ^(١٨) : هُوَ فَرْخُ الْحُبَارَى . وَلِأَنَّ ^(١٩) إِبْجَابَ الشَّاةِ فِي الْحَمَامِ تَنْبِيءٌ عَلَى إِبْجَابِهَا فِيمَا هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، فِيهِ قِيَمَتُهُ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِي وَجُوبَهَا فِي جَمِيعِ الطَّيْرِ ، تَرَكَّنَاهُ فِي الْحَمَامِ لِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَقِيَ غَيْرَهُ يُرْجَعُ إِلَى الْأَصْلِ .

(١١-١٢) الفواحيش : جمع فاختة ، وهي من ذوات الأطواق ، وزعموا أن الحيات تهرب من صوتها .

الوراشين : جمع ورشان ، وهو ذكر القمارى ، ويوصف بالخنو على أولاده .

الشفانين : جمع شفين ، وهو الذى تسميه العامة الحمام .

القمرى : كنيته أبو ذكري ، وهو طائر حسن الصوت ، الأنثى قمرية ، وجمعها قمارى ، وقمر .

الذبسى : طائر صغير ، وهو الذى فى لونه غيرة بين السواد والحمرة ، وقيل : ذكر الحمام .

القطا : جمع قطاة ، وسمى بهذا لتقل مشيته .

(١٢) فى ١ ، ب ، م : « السقائين » .

(١٣-١٤) الحبارى : طائر طويل العنق ، رمادى اللون على شكل الإوزة ، فى منقاره طول .

والكركى : طائر كبير ، أغبر اللون ، طويل العنق والرجلين ، أبتر الذنب ، قليل اللحم ، يأوى إلى الماء أحيانا .

والحجل : طائر على قدر الحمام ، أحمر المنقار والرجلين ، ويسمى دجاج البر .

(١٤) سقط من : الأصل .

(١٥) فى ١ ، ب ، م : « الحرب » .

(١٦) فى ١ ، ب ، م : « لأن » .

٦٨٧ - مسألة : قال : (وَهُوَ مُخَيَّرٌ ، إِنْ شَاءَ قَدَّاهُ بِالنَّظِيرِ ، أَوْ قَوْمَ النَّظِيرِ بِدَرَاهِمَ ، وَنَظَرَ كَمْ يَجِئُ بِهِ طَعَامًا ، فَأَطْعَمَ كُلَّ مِسْكِينٍ مَدًّا ، أَوْ صَامَ عَنْ كُلِّ مَدٍّ يَوْمًا ، مُغْفِرًا كَانَ أَوْ مُوسِرًا)

في هذه المسألة أربعة فصول : الأول ، أن قَاتَلَ الصَّيْدَ مُخَيَّرٌ فِي الْجَزَاءِ بِأَحَدِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ ، بِأَيِّهَا شَاءَ كَفَّرَ ، مُوسِرًا كَانَ أَوْ مُغْفِرًا . وبهذا قال مالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وعن أحمد ، رَوَايَةٌ ثَانِيَّةٌ ، أَنَّهَا عَلَى التَّرْتِيبِ ، فَيَجِبُ الْمِثْلُ أَوَّلًا ، (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَطْعَمَ) ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ . وَرَوَى هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالتَّوْرِيُّ ؛ لِأَنَّ هَذِي الْمُنْتَعَةَ عَلَى التَّرْتِيبِ . وَهَذَا أَوْكَدُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ يَفْعَلُ مَحْظُورٌ . وَعَنْهُ رَوَايَةٌ ثَالِثَةٌ ، أَنَّهُ لَا إِطْعَامَ فِي الْكُفَّارَةِ ، وَإِنَّمَا ذُكِرَ فِي (١) الْآيَةِ لِيُعْدَلَ بِهِ (٢) الصِّيَامُ ؛ لِأَنَّ مَنْ قَدَرَ عَلَى الْإِطْعَامِ قَدَرَ عَلَى الذَّبْحِ . هَكَذَا قَالَ / ابْنُ عَبَّاسٍ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّعْبِيِّ ، وَأَبِي عِيَّاضٍ (٣) . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ هَذِيَا بَالِغُ الْكَفَّارَةِ أَوْ كُفَّارَةِ طَعَامِ مَسَاكِينَ أَوْ عَذْلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ (٤) . وَ « أَوْ » فِي الْأَمْرِ لِلتَّخْيِيرِ . رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ قَالَ : كُلُّ شَيْءٍ أَوْ أَوْ ، فَهُوَ مُخَيَّرٌ . وَإِنَّمَا مَا كَانَ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ ، فَهُوَ الْأَوَّلُ الْأَوَّلُ . وَلِأَنَّ عَطْفَ هَذِهِ الْخِصَالِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ بَأَوٍ ، فَكَانَ مُخَيَّرًا (٥) فِي جَمِيعِهَا ، كِفْدِيَّةُ الْأَدَى ، وَكُفَّارَةُ الْيَمِينِ . وَلِأَنَّهَا فِدْيَةٌ تُجِبُّ بِفِعْلِ مَحْظُورٍ ، فَكَانَ مُخَيَّرًا (٦) بَيْنَ ثَلَاثَتِهَا كِفْدِيَّةُ الْأَدَى (٧) ، وَقَدْ سَمَّى اللَّهُ الطَّعَامَ كُفَّارَةً ، وَلَا يَكُونُ كُفَّارَةً مَا لَمْ يَجِبْ إِخْرَاجُهُ ، وَجَعَلَهُ طَعَامًا لِلْمَسَاكِينِ ، وَمَا لَا (٨)

(١-١) سقط من : الأصل .

(٢) في الأصل : « الخرق » .

(٣) سقط من : ب ، م .

(٤) أبو عيَّاض ، هو عمرو بن الأسود القنسي ، حمصي ، سكن داريا ، من كبار التابعين . انظر ترجمته في

تهذيب التهذيب ٨ / ٤ .

(٥) سورة المائدة ٩٥ .

(٦-٦) سقط من : ب ، م .

(٧) في ا ، ب ، م : « الأداء » .

(٨) في ب ، م : « ولا » .

يجوز صرفه إليهم لا يكون طعاما لهم ، وعطف الطعام على الهدى ، ثم عطف الصيام عليه ، ولو لم يكن حصلة من حصاليها لم يجز ذلك فيه . ولأنها كفارة ذكر فيها الطعام ، فكان من حصاليها ، كسائر الكفارات . وقولهم : إنها وجبت بفعل مَحْظُورٍ . ينطُلُ بفدية الأذى . على أن لفظ النص صريح في التحجير ، فليس ترك مدلوله قياسا على هدي المتعة بأولى من العكس ، "فكما لا" يجوز قياس هدي المتعة في التحجير على هذا ، لما يتضمنه من ترك النص ، كذا ههنا . الفصل الثاني أنه ^(١٠) إذا اختار المثل ، ذبحه ، وتصدق به على مساكين الحرم ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ هَذَا بِأَلْعِ الْكَفَّةِ ﴾ . ولا يجزئه أن يتصدق به حيا على المساكين ؛ لأن الله تعالى سماه هديا ، والهدى يجب ذبحه ، وله ذبحه أى وقت شاء ، ولا يختص ذلك بأيام النحر . الفصل الثالث ، أنه متى اختار الإطعام ، فإنه يقوم المثل بذراهم ، والدراهم بطعام ، ويتصدق به على المساكين . وهذا قال الشافعي . وقال مالك : يقوم الصيد لا المثل ؛ لأن التقويم إذا وجب لأجل الإثلاف ، قوم المتلف ، كالذى لا مثل له . ولنا ، أن كل "ما تلف" وجب فيه المثل إذا قوم لزم قيمة مثله ، كالمثلي من مال الآدمي ، ويعتبر قيمة المثل في / ١٢١/٤ ط الحرم ؛ لأنه ^(١٢) محل إخراجِه ^(١١) ، ولا يجزئ إخراج القيمة ؛ لأن الله تعالى خير بين ثلاثة أشياء ليست القيمة منها ، والطعام المخرج هو الذى يخرج في الفطرة وفدية الأذى ، وهو الحنطة والشعير والتمر والزبيب . ويحتمل أن يجزئ كل ما يسمى طعاما ؛ لدخوله في إطلاق اللفظ ، ويعطى كل مسكين مدا من البر ، كما

(٩-٩) في ب ، م : « فلا »

(١٠) سقط من : ب ، م .

(١١-١١) في ا : « متلف » .

(١٢-١٢) في ب ، م : « محل إجماعه » .

يَذْفَعُ إِلَيْهِ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ ، فَأَمَّا بَقِيَّةُ الْأَصْنَافِ فَنَصِفُ صَاعَ لِكُلِّ مِسْكِينٍ . نَصْرٌ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فَقَالَ فِي إِطْعَامِ الْمَسَاكِينِ فِي الْفِدْيَةِ ، وَجَزَاءُ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ : إِنْ أُطْعِمَ بُرًّا ، فَمُدُّ طَعَامٍ لِكُلِّ مِسْكِينٍ . وَإِنْ أُطْعِمَ ثَمَرًا فَنَصِفُ صَاعَ لِكُلِّ مِسْكِينٍ . وَأُطْلِقَ الْخِرْقَتِي مُدًّا^(١٣) لِكُلِّ مِسْكِينٍ ، وَلَمْ يُفَرِّقْ . وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ لَا يُجْزَى مِنْ غَيْرِ الْبُرِّ أَقْلٌ مِنْ نَصْفِ صَاعٍ ، إِذْ لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ فِي مَوْضِعٍ بِأَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ فِي طَعْمَةِ الْمَسَاكِينِ ، وَلَا تَوْقِيفَ فِيهِ ، فَيُرَدُّ إِلَى نَظَائِرِهِ . وَلَا يُجْزَى إِخْرَاجُ^(١٤) الطَّعَامِ إِلَّا لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ^(١٥) ؛^(١٦) لِأَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامُ^(١٧) الْهَدْيِ الْوَاجِبِ لَهُمْ فَيَكُونُ أَيْضًا لَهُمْ ، كَقِيَمَةِ^(١٨) الْبَيْتِ مِنْ مَالِ الْآدِمِيِّ . الْفَصْلُ الرَّابِعُ فِي الصَّيَامِ ، فَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ يَصُومُ عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا . وَهُوَ ظَاهِرُ^(١٩) قَوْلِ عَطَاءٍ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهَُا كَفَّارَةُ دَخَلِهَا الصَّيَامُ وَالْإِطْعَامُ ، فَكَانَ الْيَوْمُ فِي مُقَابَلَةِ الْمُدِّ ، كَكَفَّارَةِ الظَّهَارِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَصُومُ عَنْ كُلِّ نَصْفِ صَاعٍ يَوْمًا . وَهُوَ قَوْلُ^(٢٠) ابْنِ عَبَّاسٍ^(٢١) ، وَالْحَسَنِ ، وَالنَّخَعِيِّ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَابْنِ الْمُثَنِّدِ . قَالَ الْقَاضِي : الْمَسْأَلَةُ رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَالْيَوْمُ عَنْ مُدِّبُرٍ أَوْ نَصْفِ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهِ ، وَكَلَامُ أَحْمَدَ فِي الرَّوَايَتَيْنِ مَحْمُولٌ عَلَى اخْتِلَافِ الْحَالَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ صَوْمَ الْيَوْمِ مُقَابِلٌ بِإِطْعَامِ الْمِسْكِينِ ، وَإِطْعَامُ الْمِسْكِينِ مُدِّبُرٌ أَوْ نَصْفُ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهِ ، وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ الْيَوْمَ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ فِي مُقَابَلَةِ إِطْعَامِ الْمِسْكِينِ ، فَكَذَا هُنَا . وَرَوَى عَنْ أَبِي ثَوْرٍ ، أَنَّ جَزَاءَ الصَّيْدِ مِنَ الطَّعَامِ وَالصَّيَامِ مِثْلُ كَفَّارَةِ الْآدَمِيِّ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَلَنَا ، أَنَّهُ جَزَاءٌ عَنْ مُتَلَفٍ فَاخْتَلَفَ بِاخْتِلَافِهِ ، كَبَدْلِ مَالِ الْآدِمِيِّ ، وَإِذَا

(١٣) سقط من : ب ، م .

(١٤-١٥) في ب ، م : « إخراج لمسكين غير الحرم » .

(١٥-١٥) في ب ، م : « لأن قيمة » .

(١٦) في الأصل : « كقيم » .

(١٧) سقط من : الأصل ، ا .

(١٨-١٨) في ب ، م : « ابن عقيل » .

بَقِيَ مَا لَا يَغْدُلُ يَوْمًا^(١٩) كُدُونِ الْمُدَّ ، صَامَ عَنْهُ^(٢٠) يَوْمًا كَامِلًا . كذلك قال عطاءٌ ، والنخعي ، وحمادٌ ، والشافعي ، وأصحاب الرأي . ولا نعلم أحداً خالفهم ؛ لأنَّ الصَّومَ لَا يَتَّبَعُ ، فَيَجِبُ تَكْمِيلُهُ . وَلَا يَجِبُ التَّابُعُ فِي الصَّيَامِ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِهِ مُطْلَقًا ، فَلَا يَتَّقِدُ بِالتَّابِعِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَصُومَ عَنْ بَعْضِ الْجَزَاءِ ، وَيُطْعِمَ عَنْ بَعْضٍ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو نَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَجَوَّزَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ إِذَا عَجَزَ عَنْ بَعْضِ الْإِطْعَامِ . وَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهَا كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ ، فَلَا يُؤَدَّى بَعْضُهَا بِالْإِطْعَامِ وَبَعْضُهَا بِالصَّيَامِ ، كَسَائِرِ الْكَفَّارَاتِ .

فصل : وما لا مِثْلَ لَهُ مِنَ الصَّيْدِ ، يُخَيَّرُ قَاتِلُهُ بَيْنَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِقِيَمَتِهِ طَعَامًا ، فَيُطْعِمَهُ لِلْمَسَاكِينِ ، وَبَيْنَ أَنْ يَصُومَ . وَهَلْ يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ ؟ فِيهِ اخْتِمَالَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَجُوزُ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ^(٢١) أَحْمَدَ ، فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ ، فَإِنَّهُ قَالَ : إِذَا أَصَابَ الْمُحْرِمُ صَيْدًا ، وَلَمْ يُصِيبْ لَهُ عَدْلًا حَكَمَ^(٢٢) عَلَيْهِ ؛ قَوْمٌ طَعَامًا إِنْ قَدَرَ عَلَى طَعَامٍ ، وَإِلَّا صَامَ لِكُلِّ^(٢٣) نَصِيفِ صَاعٍ يَوْمًا . هَكَذَا يُرَوَّى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَلَأَنَّهُ جَزَاءُ صَيْدٍ ، فَلَمْ يَجْزِ إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ فِيهِ ، كَالَّذِي لَهُ مِثْلٌ ، وَلَأنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَيَّرَ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ لَيْسَ مِنْهَا^(٢٤) الْقِيَمَةُ ، وَإِذَا عَدِمَ أَحَدَ الثَّلَاثَةِ بَقِيَ التَّخْيِيرُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ الْبَاقِيَيْنِ ، فَأَمَّا إِجْبَابُ شَيْءٍ غَيْرِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ^(٢٥) فَلَا . الثَّانِي ، يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ ؛ لِأَنَّ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ لِكَيْفَ : مَا جَعَلْتَ عَلَى نَفْسِكَ ؟ قَالَ : ذِرْهَمَيْنِ . قَالَ : اجْعَلْ مَا جَعَلْتَ عَلَى نَفْسِكَ^(٢٦) . وَقَالَ عَطَاءٌ : فِي الْعُصْفُورِ

(١٩) سقط من : ب ، م .

(٢٠) في ب ، م : قول .

(٢١) في ب ، م : يحكم به .

(٢٢) في ب ، م : بها .

(٢٣) تقدم تخرجه في صفحة ٤٠١ .

نَصَفَ دِرْهَمٍ . وَظَاهِرُهُ إِخْرَاجُ الدَّرَاهِمِ الْوَاجِبَةِ .

٦٨٨ - مسألة ؛ قال : (وَكُلَّمَا قَتَلَ صَيْدًا حُكِمَ عَلَيْهِ)

مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَجِبُ الْجَزَاءُ بِقَتْلِ الصَّيْدِ الثَّانِي ، كَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا قَتَلَهُ اِئْتِدَاءً . وَفِي
هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَنْ أَحْمَدَ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ ؛ إِحْدَاهُنَّ ، أَنَّهُ يَجِبُ فِي كُلِّ صَيْدٍ جَزَاءٌ .
وَهَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : هَذَا أَوَّلَى الْقَوْلَيْنِ بِأَيِّ عَبْدِ اللَّهِ . وَبِهِ قَالَ
عَطَاءٌ ^(١) ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ .
وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَجِبُ إِلَّا فِي / الْمَرَّةِ الْأُولَى ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَبِهِ قَالَ
شُرَيْحٌ ، وَالْحَسَنُ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَالتَّحْمِي ، وَقَتَادَةُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى
قَالَ : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ ^(٢) . وَلَمْ يُوجِبْ جَزَاءً . وَالثَّلَاثَةُ ، إِنْ كَفَّرَ عَنْ
الْأَوَّلِ فَعَلِيهِ لِلثَّانِي ^(٣) كَفَّارَةٌ ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ ^(٤) فِي الثَّانِي ^(٥) ؛ لِأَنَّهَا كَفَّارَةٌ تَجِبُ بِفِعْلِ
مَحْظُورٍ فِي الْإِحْرَامِ ، فَيُذَاخِلُهُ ^(٦) جَزَاؤُهَا قَبْلَ التَّكْفِيرِ ^(٧) ، كَاللُّبْسِ وَالطَّيْبِ . وَلَنَا ،
أَنَّهَا كَفَّارَةٌ عَنْ قَتْلِ ، فَاسْتَوَى فِيهَا ^(٨) الْمُتَبَدِّلُ وَالْعَائِدُ ، كَقَتْلِ الْآدَمِيِّ ، وَلِأَنَّهَا بَدَلُ
مُتَلَفٍ يَجِبُ فِيهِ ^(٩) الْمِثْلُ أَوْ الْقِيَمَةُ ، فَأَشْبَهَ بَدَلُ مَالِ الْآدَمِيِّ . قَالَ أَحْمَدُ : رَوَى
عَنْ عَمْرِو وَغَيْرِهِ ، أَنَّهُمْ حَكَمُوا فِي الْخَطَا ، وَفِي مَنْ قَتَلَ ، وَلَمْ يَسْأَلُوهُ : هَلْ كَانَ قَتَلَ
قَبْلَ هَذَا أَوْ لَا ؟ وَإِنَّمَا هَذَا يَعْنِي لِتَخْصِيصِ الْإِحْرَامِ وَمَكَانِهِ ، وَالْآيَةُ

(١) سقط من : ب ، م .

(٢) سورة المائدة ٩٥ .

(٣-٣) في ب ، م : في الثاني .

(٤) في ا ، ب ، م : فيدخل .

(٥) في النسخ : التفكير .

(٦) في ا ، ب ، م : فيه .

(٧) في ب ، م : به .

اِقْتَضَتْ الْجَزَاءُ عَلَى ^(٨) الْعَائِدِ بِعُمُومِهَا . وَذَكَرُ الْعُقُوبَةِ فِي الْبَاقِي ^(٩) ، لَا يَمْنَعُ الْوُجُوبَ ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ ^(١٠) . وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْعَائِدَ لَوْ انْتَهَى كَانَ لَهُ مَا سَلَفَ ، وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ . وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ جَزَاءِ الصَّيْدِ عَلَى غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ جَزَاءَهُ مُقَدَّرٌ بِهِ ، وَيَخْتَلِفُ بِصِغَرِهِ وَكِبَرِهِ ، وَلَوْ أَتَلَفَ صَيْدَيْنِ مَعًا وَجَبَ جَزَاؤُهُمَا ، فَكَذَلِكَ إِذَا تَفَرَّقَا ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ الْمَحْظُورَاتِ .

فصل : وَيَجُوزُ إِخْرَاجُ جَزَاءِ الصَّيْدِ بَعْدَ جَرْحِهِ وَقَبْلَ مَوْتِهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّهَا كَفَّارَةٌ قَتْلٍ ^(١١) ، فَجَازَ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْمَوْتِ ، كَكَفَّارَةِ قَتْلِ الْآدَمِيِّ ^(١٢) ، وَلِأَنَّهَا كَفَّارَةٌ ، فَأَشْبَهَتْ كَفَّارَةَ الظُّهَارِ وَالْيَمِينِ .

٦٨٩ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي قَتْلِ صَيْدٍ ، فَعَلَيْهِمْ جَزَاءٌ وَاحِدٌ)

يُرَوَّى عَنْ أَحْمَدَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَيْضًا ^(١) ثَلَاثُ رِوَايَاتٍ ؛ إِحْدَاهُنَّ ، أَنَّ الْوَاجِبَ جَزَاءٌ وَاحِدٌ . وَهُوَ الصَّحِيحُ . وَيُرَوَّى هَذَا عَنْ عَمْرِ بْنِ الْحَطَّابِ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ عَمْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَالثَّانِيَةُ ، عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ جَزَاءٌ . رَوَاهَا ^(٢) ابْنُ أَبِي مُوسَى . وَاخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ . وَيُرَوَّى عَنْ الْحَسَنِ ؛ لِأَنَّهَا كَفَّارَةٌ / قَتْلٍ يَدْخُلُهَا الصَّوْمُ ، أَشْبَهَتْ كَفَّارَةَ قَتْلِ الْآدَمِيِّ . وَالثَّلَاثَةُ ، إِنْ كَانَ ١٢٣/٤

(٨) فِي الْأَصْلِ : « عَنْ » .

(٩) فِي ١ ، ب ، م : « الثَّانِي » .

(١٠) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٧٥ .

(١١) فِي ب ، م : « وَلَئِنْ » .

(١٢) فِيمَا إِذَا جَرَحَهُ خَطَأً وَتَأَخَّرَ مَوْتُهُ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ إِخْرَاجُ كَفَّارَةِ الْقَتْلِ حِينَئِذٍ قَبْلَ مَوْتِ الْجَرِيحِ .

(١) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

(٢) فِي ب ، م : « رَوَاهَا » .

صَوْمًا صَامَ كُلُّ وَاحِدٍ صَوْمًا تَامًا ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَجَزَاءً وَاحِدٌ ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا يُهْدَى ^(٣) وَالْآخَرُ يَصُومُ ^(٤) ، فَعَلَى الْمُهْدَى بِحَصَّتِهِ ، وَعَلَى الْآخَرِ صَوْمٌ تَامٌ ؛ لِأَنَّ الْجَزَاءَ لَيْسَ بِكَفَّارَةٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ بَدَلٌ ، بِدَلِيلِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَطَفَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةَ ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ ^(٥) . وَالصَّوْمُ كَفَّارَةٌ ، فَيَحْتَمِلُ ^(٦) كَكَفَّارَةِ قَتْلِ الْآدَمِيِّ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ . وَالْجَمَاعَةُ قَدْ قَتَلُوا صَيْدًا ، فَلَزِمَهُمْ ^(٧) مِثْلُهُ ، وَالزَّائِدُ خَارِجٌ عَنِ الْمِثْلِ ، فَلَا يَجِبُ ، وَمَتَى ثَبَتَ اتِّخَاذُ الْجَزَاءِ فِي الْهَدْيِ ، وَجَبَ اتِّخَاذُهُ فِي الصَّيَامِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ أَوْ عَذْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ . وَالِاتِّفَاقُ حَاصِلٌ أَنَّهُ مَعْدُولٌ بِالْقِيَمَةِ ، إِمَّا قِيَمَةُ الْمُتَلَفِ ، وَإِمَّا قِيَمَةُ مِثْلِهِ ، فَيُجَابُ الزَّائِدُ عَلَى عَذْلِ الْقِيَمَةِ بِخِلَافِ النَّصِّ ، وَأَيْضًا مَا رُوِيَ عَنْ سَمِينَا مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُمْ قَالُوا كَمَدَّهِنَا ، وَلَئِنَّ جَزَاءً عَنْ مَقْتُولٍ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِهِ ، فَكَانَ وَاحِدًا ، كَالَّذِي ، أَوْ كَمَا لَوْ كَانَ الْقَاتِلُ وَاحِدًا ، أَوْ بَدَلُ الْحُلِّ ، فَاتَّحَدَتْ بِاتِّحَادِهِ كَالَّذِي ^(٨) ، وَكَفَّارَةُ الْآدَمِيِّ لَنَا فِيهَا مَنَعٌ ، وَلَا يَتَّقِضُ ^(٩) فِي أَعْضَائِهِ ، وَلَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِهِ ، فَلَا يَتَّبَعُ عَلَى الْجَمَاعَةِ ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا .

فصل : فَإِنْ ^(١٠) كَانَ شَرِيكَ الْمُحْرِمِ حَلَالًا أَوْ سَبْعًا ، فَلَا شَيْءَ عَلَى الْحَلَالِ ، وَيُحْكَمُ عَلَى الْحَرَامِ . ثُمَّ إِنْ كَانَ جَرْحُ أَحَدِهِمَا قَبْلَ صَاحِبِهِ ، وَالسَّابِقُ الْحَلَالُ أَوْ

(٣) فِي ب ، م : هَدَى .

(٤) فِي ب ، م : صَوْمٌ .

(٥) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٩٥ .

(٦) سَقَطَ مِنْ : ب ، م . وَفِي الْأَصْلِ : فَكَمَلُ .

(٧) فِي أ ، ب ، م : فَيَلْزِمُهُمْ .

(٨) فِي ب ، م : الدِّيَّةُ .

(٩) فِي أ ، ب ، م : يَتَّبَعُ .

(١٠) فِي أ ، ب ، م : فَإِذَا .

السَّبْعُ ، فعلى الْمُحْرِمِ جَزَاؤُهُ مَجْرُوحًا ، وإن كان السَّابِقُ الْمُحْرِمُ ، فعليه جَزَاءُ جَرْحِهِ ، على ما مَضَى ، وإن كان جَرَحُهُمَا في حَالٍ وَاحِدَةٍ ، ففيه وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، على الْمُحْرِمِ بِقِسْطِهِ ، كما لو كان شَرِيكُهُ مُحْرِمًا ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَتْلَفَ الْبَغْضُ . والثَّانِي ، عليه جَزَاءُ جَمِيعِهِ ؛ لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ لِإِجَابِ الْجَزَاءِ عَلَى شَرِيكِهِ ، فَأُشْبِهَ مَا لو كان أَحَدُهُمَا ذَالًا وَالْآخَرُ مَذْلُولًا ، أَوْ أَحَدُهُمَا مُنْسِكَا وَالْآخَرُ قَاتِلًا ، فَإِنَّ الْجَزَاءَ عَلَى الْمُحْرِمِ أَيُّهُمَا كَانَ ، لِيَتَعَذَّرَ لِإِجَابِ الْجَزَاءِ عَلَى الْآخَرِ .

فصل : وإن اشْتَرَكَ حَرَامٌ وَحَلَالٌ فِي صَيْدٍ حَرَمِيٍّ ، فالجَزَاءُ بينهما نِصْفَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ ١٢٣/٤ ظ الإِتْلَافُ يُنْسَبُ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ / منهما نِصْفُهُ ، ولا يَزْدَادُ الْوَاجِبُ عَلَى الْمُحْرِمِ بِاجْتِمَاعِ حُرْمَةِ الْإِحْرَامِ وَالْحَرَمِ ، فيكون الْوَاجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ منهما النِّصْفُ ، وهذا الْاِشْتِرَاكُ الَّذِي هَذَا حُكْمُهُ هُوَ الَّذِي يَقَعُ بِهِ ^(١١) الْفِعْلُ منهما معا ، فإن سَبَقَ صَاحِبُهُ ، فَحُكْمُهُ مَا ذَكَرْنَاهُ فيما مَضَى .

فصل : إذا أَحْرَمَ الرَّجُلُ ، وَفِي مِلْكِهِ صَيْدٌ ، لم يَزُلْ مِلْكُهُ عَنْهُ ، ولا يَدُهُ الْحُكْمِيَّةُ ، مثلُ أَنْ يَكُونَ فِي بَلَدِهِ ، أَوْ فِي يَدِ نَائِبٍ لَهُ فِي غَيْرِ مَكَانِهِ . ولا شَيْءٌ عَلَيْهِ إِنْ مَاتَ ، وَلَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ وَغَيْرِهَا . وَمَنْ غَصَبَهُ لَزِمَهُ رَدُّهُ ، وَيَلْزَمُهُ إِزَالَةُ يَدِهِ الْمُشَاهَدَةِ عَنْهُ . وَمَعْنَاهُ إِذَا كَانَ فِي قَبْضَتِهِ ، أَوْ رَحْلِهِ ، أَوْ حَيْمَتِهِ ، أَوْ قَفْصٍ مَعَهُ ، أَوْ مَرْبُوطًا بِحَبْلٍ مَعَهُ ، لَزِمَهُ إِزَالَتُهُ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وقال الثَّوْرِيُّ : هُوَ ضَامِنٌ لِمَا فِي بَيْتِهِ أَيْضًا . وَحُكْمِي نَحْوُ ذَلِكَ عَنِ الشَّافِعِيِّ . وقال أَبُو ثَوْرٍ : ليس عليه إِزَالَةُ مَا فِي يَدِهِ . وهو أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ فِي يَدِهِ ، أَشْبَهَ مَا لو كان فِي يَدِهِ الْحُكْمِيَّةِ ، وَلِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مَنْ مَنَعَ ابْتِدَاءَ الصَّيْدِ الْمَنْعُ مِنْ اسْتِدْأَمَتِهِ ؛ بِدَلِيلِ الصَّيْدِ فِي الْحَرَمِ . وَلَنَا ، عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إِزَالَةُ يَدِهِ الْحُكْمِيَّةِ ، أَنَّهُ لم يَفْعَلْ فِي الصَّيْدِ فِعْلًا ، فلم يَلْزَمْهُ شَيْءٌ ، كما لو كان فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ ، وَعَكْسُ هَذَا إِذَا كَانَ فِي يَدِهِ الْمُشَاهَدَةِ ، فَإِنَّهُ فَعَلَ الْإِمْسَاكَ فِي الصَّيْدِ ،

(١١) سقط من : « الأصل » .

فكان مَنُوعًا منه^(١٢) ، كحالة الابتداء ، فإن استدامة الإمساك إمساك ؛ بدليل أنه لو خَلَفَ لا يُمَسِّكُ شيئًا فاستدام إمساكه ، حَيْثُ . إذا ثَبَّتَ هذا ، فإنه متى أُرْسِلَهُ لم يُزَلْ مِلْكُهُ عنه ، وَمَنْ أَخَذَهُ رَدُّهُ عَلَيْهِ^(١٣) إذا حَلَّ ، ومن قَتَلَهُ ضَمِنَهُ له ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ كان عليه ، وإزالة اليد^(١٤) لا تُزِيلُ الْمِلْكَ ، بِدَلِيلِ الْعَصَبِ وَالْعَارِيَةِ . فإن تَلَفَ في يَدِهِ قَبْلَ إِرْسَالِهِ بَعْدَ امْتِكَانِهِ ، ضَمِنَهُ ؛ لِأَنَّهُ تَلَفَ تَحْتَ الْيَدِ الْعَادِيَةِ ، فَلَزِمَهُ الضَّمَانُ ، كإل الآدمي . وإن كان قَبْلَ امْتِكَانِ الإِرْسَالِ ، فلا ضَمَانَ عَلَيْهِ^(١٥) ؛ لِأَنَّهُ^(١٦) ليس بِمُقَرَّبٍ ولا مُتَعَدٍّ ، فإن أُرْسِلَهُ إِنْشَاءً مِنْ يَدِهِ ، فلا ضَمَانَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ^(١٧) فَعَلَ مَا يَلْزَمُهُ فَعْلُهُ ، وَلِأَنَّ الْيَدَ قَدْ زَالَ حُكْمُهَا وَحُرْمَتُهَا ، فإن أَمْسَكَه حَتَّى حَلَّ ، فَمِلْكُهُ بَاقٍ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ لم يُزَلْ بِالْإِحْرَامِ ، / وَإِنَّمَا زَالَ حُكْمُ الْمُشَاهَدَةِ ، فَصَارَ كَالْعَصِيرِ يَتَحَمَّرُ ، ثُمَّ يَتَحَلَّلُ قَبْلَ إِرَاقَتِهِ .

و ١٢٤/٤

فصل : ولا يَمْلِكُ الْمُحْرَمُ الصَّيْدَ ابْتِدَاءً بِالْبَيْعِ ، ولا بِالْهَبَةِ ، وَنَحْوِهَا مِنْ الْأَنْبَابِ ، فَإِنَّ الصَّعْبَ بَيْنَ جَثَامَةِ أَهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا وَحَشِيًّا ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ ، وَقَالَ : « إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرْمٌ »^(١٨) . فإن أَخَذَهُ بِأَحَدِ هَذِهِ الْأَنْبَابِ ، ثُمَّ تَلَفَ ، فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ . وإن كان مَبِيعًا ، فَعَلَيْهِ الْقِيَمَةُ^(١٩) لِلْمَالِكِ مَعَ الْجَزَاءِ ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ لم يُزَلْ عَنْهُ . وإن أَخَذَهُ رَهْنًا ، فلا شَيْءَ عَلَيْهِ سِوَى الْجَزَاءِ . وإن لم يَتَلَفَ فَعَلَيْهِ^(٢٠) رَدُّهُ إِلَى مَالِكِهِ . فإن أُرْسِلَهُ ، فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ ، كَمَا لو أَتْلَفَهُ ، وليس عَلَيْهِ جَزَاءٌ ، وَعَلَيْهِ رَدُّ الْمَبِيعِ أَيْضًا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَلْزَمَهُ إِرْسَالُهُ ، كَمَا لو كان مَمْلُوكًا

(١٢) سقط من : « الأصل » .

(١٣) سقط من : ا ، ب ، م .

(١٤) في ا ، ب ، م : « الأثر » .

(١٥-١٦) سقط من : ا . نقله نظر .

(١٦) تقدم تخريجه في صفحة ١٣٦ .

(١٧-١٨) في ب ، م : « أو » .

له ؛ لأنه لا يجوز له إثبات يده^(١٨) المشاهدة على الصيد . وهذا قول الشافعي ، وأصحاب الرأي . ولا يسترد المخرج الصيد الذي باعه وهو حلال بخيار^(١٩) ، ولا عيب في ثمنه ، ولا غيرها ؛ لأنه ابتداء ملك على الصيد ، وهو ممنوع منه . وإن ردّه المشتري عليه بعيب أو خيار ، فله ذلك ؛ لأن سبب الرد متحقق^(٢٠) ، ثم لا يدخل في ملك المخرج ، ويلزمه إرساله .

فصل : وإن ورث المخرج صيدا ملكه ؛ لأن الملك بالإرث ليس بفعل من جهته ، وإنما يدخل في ملكه حكما ، اختار ذلك أو كرهه ؛ ولهذا يدخل في ملك الصبي والمجنون ، فيدخل به المسلم في ملك الكافر ، فجرى مجرى الاستدامة . ويحتمل أن لا يملك به ؛ لأنه من جهات التملك ، فأشبه البيع وغيره ، فعلى هذا يكون أحق به من غير ثبوت ملكه عليه ، فإذا حل ملكه .

٦٩٠ - مسألة ؛ قال : (ومن لم يقف بعرفة حتى طلع الفجر يوم النحر ، تحلل بعنزة وذبح ، إن كان معه هدي ، وحج من قایل ، وأتى بدم)

الكلام في هذه المسألة في أربعة فصول : الأول ، أن آخر وقت الوقوف آخر ليلة النحر ، فمن [لم]^(١) يترك الوقوف حتى طلع الفجر يومئذ فاته الحج . لا ١٢٤/٤ ظ نعلم فيه خلافا . قال جابر : لا يقوت الحج حتى يطلع / الفجر من ليلة جمع . قال أبو الزبير ، فقلنا له : أقال رسول الله ﷺ ذلك ؟ قال : نعم . رواه الأثرم بإسناده^(٢) . وقول النبي ﷺ : « الحج عرفة » ، فمن جاء قبل صلاة الفجر ليلة جمع ، فقد تم حجه^(٣) . يدل على قوته بخروج ليلة جمع . وروى ابن عمر

(١٨) في ب ، م : « يد » .

(١٩) في ا ، ب ، م : « مختار » .

(٢٠) في الأصل : « يتحقق » .

(١) زيادة يقتضها المعنى .

(٢) تقدم تحريجه في صفحة ٢٧٤ .

(٣) تقدم تحريجه في صفحة ٢٦٨ .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ وَقَفَ بِعَرَفَاتٍ بَلِيلٍ ، فَقَدْ أَذْرَكَ الْحَجَّ ، وَمَنْ فَاتَهُ عَرَفَاتُ بَلِيلٍ ، فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجَّ » ، فَلْيَجْلُ بِعُمْرَةٍ ، وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ . رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ^(٥) ، وَضَعَفَهُ . الْفَصْلُ الثَّانِي ، أَنَّ مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ يَتَحَلَّلُ بِطَوَائِفٍ وَسُغَيٍّ وَجِلَاقٍ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ ، وَابْنِهِ ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَمَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ ،^(٦) وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : فِي الْمَسْأَلَةِ رَوَاتَيْنِ^(٧) ؛ إِحْدَاهُمَا ، كَمَا ذَكَرْنَا . وَالثَّانِيَّةُ ، يَنْمُضِي فِي حَجٍّ فَاسِيدٍ . وَهُوَ قَوْلُ الْعَزَنِيِّ ، قَالَ : يَلْزُمُهُ جَمِيعُ أَفْعَالِ الْحَجِّ ؛ لِأَنَّ سُقُوطَ مَا فَاتَ وَقْتَهُ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ^(٨) مَا لَمْ يُفَتْ . وَلَنَا ، قَوْلُ مَنْ سَمِعْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفًا ؛ فَكَانَ إِجْمَاعًا . وَرَوَى الشَّافِعِيُّ ، فِي « مُسْتَدَه »^(٩) ، أَنَّ عَمَرَ قَالَ لِأَبِي أَيُّوبَ حِينَ فَاتَهُ الْحَجُّ : اصْنَعْ مَا يَصْنَعُ الْمُعْتَمِرُ ، ثُمَّ قَدْ حَلَلْتَ ، فَإِنْ أَذْرَكَتَ الْحَجَّ قَابِلًا فَحُجَّ وَأَهْدِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ . وَرَوَى أَيْضًا عَنْ ابْنِ عَمَرَ نَحْوَ ذَلِكَ . وَرَوَى الْأَثَرُمُ ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَّارٍ ، أَنَّ هَبَّارَ بْنَ الْأَسْوَدِ^(١٠) حَجَّ مِنَ الشَّامِ ، فَقَدِمَ يَوْمَ النَّحْرِ ، فَقَالَ لَهُ عَمَرُ : مَا حَبَسَكَ ؟ قَالَ : حَسِبْتُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ عَرَفَةَ ، قَالَ : فَانْطَلِقْ إِلَى الْبَيْتِ ، فَطُفَّ بِهِ سَبْعًا ، وَإِنْ كَانَ مَعَكَ هَدْيَةٌ فَانْحَرَهَا ، ثُمَّ إِذَا كَانَ عَامَ قَابِلٍ فَاحْجُجْ ، فَإِنْ وَجَدْتَ سَعَةً فَأَهْدِ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ

(٤-٤) سقط من : ب ، م ، .

(٥) في : باب المواقيت ، من كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢ / ٢٤١ .

(٦-٦) سقط من : ١ .

(٧) سقط من : ب ، م ، .

(٨) في : الباب التاسع في أحكام المحصر ومن فاته الحج ، من كتاب الحج . كما روى عن ابن عمر نحوه . ترتيب مسند الشافعي للسندی ١ / ٣٨٤ .

كما أخرجه الإمام مالك ، في : باب هدى من فاته الحج ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٨٣ . والبيهقي ، في : باب ما يفعل من فاته الحج ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ١٧٤ .

(٩) هو هُبَّار بن الأسود بن المطلب بن أسد ، القرشي ، أسلم بعد الفتح ، وحسن إسلامه ، وصحب النبي ﷺ . أسد الغابة ٥ / ٣٨٤ .

وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتَ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ^(١٠) . وَرَوَى النَّجَّادُ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَطَاءٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً ، وَلْيُحْجِ مِنْ قَابِلٍ » ^(١١) . وَلَئِنْ يَجُوزُ فَسُخِّ الْحَجُّ إِلَى الْعُمْرَةِ مِنْ غَيْرِ قَوَاتٍ ، فَمَعَ الْقَوَاتِ أَوْلَى . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يَجْعَلُ إِحْرَامَهُ بِعُمْرَةٍ . وَهَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، وَنَصٌّ عَلَيْهِ ١٢٥/٤
أَحْمَدُ ، وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَعَطَاءٍ ، وَأَصْحَابِ / الرَّأْيِ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : لَا يَصِيرُ إِحْرَامُهُ بِعُمْرَةٍ ، بَلْ يَتَحَلَّلُ بِطَوَافٍ وَسَعَى وَحَلَقٍ . وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، لِأَنَّ إِحْرَامَهُ اتَّعَقَدَ بِأَحَدِ التُّسْكِينِ ، فَلَمْ يَنْقَلِبْ إِلَى الْآخِرِ ، سِوَا لَوْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ مَنْ قَالَ : يَجْعَلُ إِحْرَامَهُ عُمْرَةً . أَرَادَ بِهِ يَفْعَلُ مَا فَعَلَ الْمُعْتَمِرُ ، وَهُوَ الطَّوَافُ وَالسَّعَى ، وَلَا يَكُونُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ خِلَافٌ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَصِيرَ إِحْرَامُ الْحَجِّ إِحْرَامًا بِعُمْرَةٍ ، بِحَيْثُ يُجْزِئُهُ عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ إِنْ لَمْ يَكُنْ اعْتَمَرَ ، وَلَوْ أَدْخَلَ الْحَجَّ عَلَيْهَا لَصَارَ قَارِنًا ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ الْحَجُّ بِذَلِكَ الْإِحْرَامَ ، إِلَّا أَنْ يَصِيرَ مُخْرِمًا بِهِ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ ، فَيَصِيرُ كَمَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ ، وَلَئِنْ قَلَبَ الْحَجُّ إِلَى الْعُمْرَةِ يَجُوزُ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ ، عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ فِي فُسْخِ الْحَجِّ ، فَمَعَ الْحَاجَّةِ أَوْلَى ، وَيُخْرَجُ عَلَى هَذَا قَلْبُ الْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ ، وَلَئِنْ الْعُمْرَةُ لَا يَفُوتُ وَتُتِمَّ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى انْقِلَابِ إِحْرَامِهَا ، بِخِلَافِ الْحَجِّ . الْفَصْلُ الثَّالِثُ ، أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ مِنْ قَابِلٍ ، سِوَاءَ كَانَ الْفَائِثُ وَاجِبًا ، أَوْ تَطَوُّعًا . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَابْنِهِ ، وَزَيْدٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَمُرْوَانَ ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ،

(١٠) أخرجه الإمام مالك ، في : باب هدى من فاته الحج ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٨٣ . والبيهقي ، في : باب ما يفعله من فاته الحج ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ١٧٤ .
(١١) وأخرجه الدارقطني عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، بمعناه ، في : باب المواقيت ، من كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢ / ٢٤١ .

بل إن كانت فرضاً فعلها بالوجوب السابق، وإن كانت نفلاً سقطت. وروى هذا عن عطاء، وهو إحدى الروايتين عن مالك؛ لأن النبي ﷺ لما سئل عن الحج أكثر من مرة، قال: «بَلْ مَرَّةً وَاحِدَةً»^(١٢). ولو أوجبنا القضاء، كان أكثر من مرة، ولأنه مغدور في ترك إتمام حجه، فلم يلزمه القضاء كالمحصر^(١٣)، ولأنها عبادة تطوع، فلم يجب قضاؤها، كسائر التطوعات. ووجه الرواية الأولى ما ذكرنا من الحديث، وإجماع الصحابة، وروى الدارقطني^(١٤)، بإسناده، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ فَاتَهُ عَرَفَاتُ فَاتَهُ الْحَجُّ، فَلْيَجْلُ بِعَمْرَةٍ، وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ». ولأن الحج يلزم بالشروع فيه، فيصير كالمندور، بخلاف سائر التطوعات. وأما الحديث، فإنه أراد الواجب بأصل الشرع حجة واحدة، وهذه إنما تجب بإيجابها بالشروع فيها، فهي^(١٥) كالمندورة، وأما / المحصر فإنه غير منسوب إلى التفريط، بخلاف من فاته الحج، وإذا قضى أجزاء القضاء عن الحجة الواجبة، لا تعلم في هذا خلافاً؛ لأن الحجة المقضية لو تمت لأجزأت عن الواجبة عليه، فكذلك قضاؤها؛ لأن القضاء يقوم مقام الأداء. الفصل الرابع، أن الهدى يلزم من فاته الحج، في أصح الروايتين. وهو قول من سمي من الصحابة، والفقهاء، إلا أصحاب الرأي، فإنهم قالوا: لا هدى عليه. وهي الرواية الثانية عن أحمد؛ لأنه لو كان القواط سبباً لوجوب الهدى، للزم المحصر^(١٦) هديان؛ للقواط، والإحصار. ولنا، حديث عطاء، وإجماع الصحابة، ولأنه حل من إحرامه قبل إتمامه، فلزمه هدى،^(١٧) كالمحصر، والمحصر^(١٧) لم يفت حجه، فإنه يحل قبل فواته. إذا

١٢٥/٤ ظ

(١٢) أخرجه أبو داود، في: باب فرض الحج، من كتاب الحج. سنن أبي داود ١ / ٤٠٠. وابن ماجه،

في: باب فرض الحج، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢ / ٩٦٣.

(١٣) في ب، م: «كالنحر».

(١٤) تقدم تخريجه في صفحة ٤٢٥.

(١٥) سقط من: ب، م.

(١٦) في أ، ب، م: «الحرم».

(١٧-١٧) في ب، م: «كالنحر».

تَبَتْ هَذَا فَإِنَّهُ يُخْرِجُ الْهَدْيَ فِي سَنَةِ الْقَضَاءِ ، إِنْ قُلْنَا بِوُجُوبِ الْقَضَاءِ ، ^(١٨) وَإِلَّا أَخْرَجَهُ فِي عَامِهِ . وَإِذَا كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ قَدْ سَاقَهُ نَحْرَهُ ، وَلَا يُجْزئُهُ ، إِنْ قُلْنَا بِوُجُوبِ الْقَضَاءِ ^(١٩) ، بَلْ عَلَيْهِ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ هَدْيٌ أَيْضًا . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، وَذَلِكَ لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ^(٢٠) . وَالْهَدْيُ مَا اسْتَيْسَرَ ، مِثْلُ هَدْيِ الْمُتَعَةِ ؛ لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَيْضًا . وَالْمُتَمَتِّعُ ، وَالْمُفْرَدُ ، وَالْقَارِنُ ، وَالْمَكِّيُّ وَغَيْرُهُ ، سَوَاءٌ فِيمَا ذَكَرْنَا ؛ لِأَنَّ الْقَوَاتِ يَشْمَلُ الْجَمِيعَ .

فصل : فَإِنْ اخْتَارَ مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ الْبَقَاءَ عَلَى إِحْرَامِهِ لِيَحُجَّ مِنْ قَابِلٍ ، فَلَهُ ذَلِكَ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّ تَطَاوُلَ الْمُدَّةِ بَيْنَ الْإِحْرَامِ وَفِعْلِ التَّسْلُكِ لَا يَمْنَعُ إِثْمَانَهُ ، كَالْعُمْرَةِ ، وَالْمُخْرِمِ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ ، وَرِوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ ؛ لِظَاهِرِ الْخَبَرِ ، وَقَوْلِ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَلِأَنَّ ^(٢١) إِحْرَامَ الْحَجِّ يَصِيرُ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ ، فَصَارَ كَالْمُخْرِمِ بِالْعِبَادَةِ قَبْلَ وَقْتِهَا .

فصل : وَإِذَا فَاتَ الْقَارِنَ الْحَجُّ ، حَلَّ ، وَعَلَيْهِ مِثْلُ مَا أَهْلُ بِهِ مِنْ قَابِلٍ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَإِسْحَاقَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْزئَهُ مَا فَعَلَ عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ ، وَلَا يَلْزَمُهُ إِلَّا قَضَاءُ الْحَجِّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْتَهُ غَيْرُهُ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَالثَّوْرِيُّ : يَطُوفُ وَيَسْعَى لِعُمْرَتِهِ ، ثُمَّ لَا يَجِلُّ حَتَّى يَطُوفَ وَيَسْعَى لِحَجَّتِهِ . إِلَّا أَنْ / سَفِيَانُ قَالَ : وَيُهْرَقُ دَمًا . ^(٢٢) وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، أَنَّهُ ^(٢٣) يَجِبُ الْقَضَاءُ عَلَى حَسَبِ الْأَدَاءِ ، فِي صَوْرَتِهِ وَمَعْنَاهُ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ هُنَا كَذَلِكَ . وَيَلْزَمُهُ هَذَيَانِ ؛ هَدْيٌ لِلْقَرَانِ ، وَهَدْيٌ قَوَاتِهِ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقِيلَ :

(١٨-١٩) سقط من : ١ .

(١٩) تقدم تحريجه في صفحة ٤٢٦ .

(٢٠) في ب ، م : ه لأن ه .

(٢١-٢٢) في ب ، م : ه والوجه الأول أن ه .

يَلْزُمُهُ هَذِي ثَالِثٌ لِلْقَضَاءِ . وليس بشيء ، فَإِنَّ الْقَضَاءَ لَا يَجِبُ لَهُ هَذِي ، وَإِنَّمَا يَجِبُ^(٢٢) الْهَذِي الَّذِي فِي سِنَةِ الْقَضَاءِ لِلْفَوَاتِ ، وكذلك لم يَأْمُرهُ الصَّحَابَةُ بِأَكْثَرِ مِنْ هَذِي وَاحِدٍ . والله أعلم .

فصل : إذا أخطأ النَّاسُ الْعَدَدَ فَوَقَفُوا فِي غَيْرِ نَيْلَةٍ عَرَفَةً ، أَجْزَأُهُمْ ذَلِكَ ؛ لِمَا رَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ^(٢٣) ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدِ بْنِ أَسِيدٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَوْمَ عَرَفَةَ الَّذِي يُعْرَفُ فِيهِ النَّاسُ » . فَإِنْ اخْتَلَفُوا ، فَأَصَابَ بَعْضٌ ، وَأَخْطَأَ بَعْضٌ وَقَتِ الْوُقُوفِ ، لَمْ يُجْزِئَهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ غَيْرُ مَعْذُورِينَ فِي هَذَا . وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « فِطْرُكُمْ يَوْمَ تَفْطِرُونَ ، وَأَضْحَاكُمْ يَوْمَ تُضْحُونَ » . رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ^(٢٤) .

٦٩١ - مسألة ؛ قَالَ : (وَإِنْ كَانَ عَبْدًا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَذْبَحَ ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَصُومَ عَنْ كُلِّ مُدٍّ مِنْ قِيَمَةِ الشَّاةِ يَوْمًا ، ثُمَّ يَقْصِرَ وَيَحِلُّ)

يعنى أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَلْزُمُهُ هَذِي ؛ لِأَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ ، فَهُوَ عَاجِزٌ عَنِ الْهَذِي ، فَلَمْ يَلْزُمُهُ كَالْمُعْسِرِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ أَنَّهُ لَوْ أُذِنَ لَهُ سَيِّئُهُ فِي الْهَذِي لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُهْدِي ، وَلَا يُجْزِئَهُ إِلَّا الصِّيَامُ . وَهَذَا قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْهُمْ فِي الصَّيْدِ . وَعَلَى قِيَاسِ هَذَا كُلِّ دَمٍ لَزِمَهُ فِي الْإِحْرَامِ لَا يُجْزِئُهُ عَنْهُ إِلَّا الصِّيَامُ . وَقَالَ غَيْرُ الْخِرَقِيِّ : إِنْ مَلَكَهُ السَّيِّدُ هَذِيًا ، وَأُذِنَ لَهُ فِي ذَبْحِهِ خُرْجَ عَلَى الرَّوَاتِبَيْنِ . إِنْ قُلْنَا : إِنْ الْعَبْدُ يَمْلِكُ بِالتَّمْلِيكِ . لَزِمَهُ أَنْ يُهْدِي ، وَيُجْزِئَهُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْهَذِي ، مَا لَكَ لَهُ ، فَلَزِمَهُ كَالْحُرِّ . وَإِنْ قُلْنَا : لَا يَمْلِكُ . لَمْ يُجْزِئَهُ إِلَّا الصِّيَامُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالِكٍ ، وَلَا سَبِيلَ لَهُ^(١) إِلَى الْجَلْدِ ، فَصَارَ كَالْمُعْسِرِ الَّذِي

(٢٢) سقط من : الأصل .

(٢٣) في : كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

(٢٤) في : كتاب الحج . سنن الدارقطني ٣ / ٢٨٦ . كما تقدم تخريجه من رواية غيوه في : ٣ / ٢٨٦ .

(١) سقط من : الأصل .

لا يَقْدِرُ عَلَى غَيْرِ الصَّيَامِ . وَإِذَا صَامَ فَإِنَّهُ يَصُومُ عَنْ كُلِّ مُدٍّ مِنْ قِيَمَةِ الشَّاةِ يَوْمًا . وَيَتَّبِعِي أَنْ يُخَرَّجَ فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الصَّيِّدِ ، وَمَتَى بَقِيَ مِنْ قِيَمَتِهَا أَقْلُ مِنْ مُدٍّ ، صَامَ عَنْهُ يَوْمًا / كَامِلًا ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ لَا يَتَّبَعُ ، فَيَجِبُ تَكْمِيلُهُ ، كَمَا نَذَرَ أَنْ يَصُومَ يَوْمَ يَقْدُمُ فَلَانَ فَقَدِمَ فِي بَعْضِ النَّهَارِ ، لَزِمَهُ صَوْمُ يَوْمٍ كَامِلٍ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ الْوَاجِبُ مِنَ الصَّوْمِ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، كَصَوْمِ الْمُتَعَةِ ، كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ عُمَرَ ^(٢) ، أَنَّهُ قَالَ لِهَبَارِ بْنِ الْأَسْوَدِ : إِنَّ ^(٣) وَجَدْتَ سَعَةً فَاهْدِ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ سَعَةً ، فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتَ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَرَوَى الشَّافِعِيُّ ، فِي « مُسْتَدِهِ » عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِثْلَ ذَلِكَ ^(٤) . وَأَحْمَدُ ذَهَبَ إِلَى حَدِيثِ عُمَرَ ، وَاجْتَنَبَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ صَوْمٌ وَجِبَ لِحُلِّهِ مِنْ إِحْرَامِهِ قَبْلَ إِثْمَامِهِ ، فَكَانَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، كَصَوْمِ الْمُتَحَصِّرِ ^(٥) . وَالْمُعْسِرُ فِي الصَّوْمِ كَالْعَبْدِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ عُمَرُ لِهَبَارِ بْنِ الْأَسْوَدِ : إِنْ وَجَدْتَ سَعَةً فَاهْدِ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فَصُمْ . وَيُعْتَبَرُ الْيَسَارُ وَالْإِعْسَارُ فِي زَمَنِ الْوُجُوبِ ، وَهُوَ فِي سَنَةِ الْقَضَاءِ إِنْ قُلْنَا بِوُجُوبِهِ ، أَوْ فِي سَنَةِ الْقَوَاتِ إِنْ قُلْنَا لَا يَجِبُ الْقَضَاءُ . وَقَوْلُ الْخَرَقِيِّ : « ثُمَّ يَقْصُرُ وَيَحِلُّ » . يُرِيدُ أَنْ الْعَبْدَ لَا يَخْلُقُ هَهُنَا ، وَلَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ؛ لِأَنَّ الْحَلْقَ إِزَالَةً لِلشَّعْرِ ^(٦) الَّذِي يَزِيدُ فِي قِيَمَتِهِ وَمَالِيَّتِهِ ، وَهُوَ مِلْكٌ لِسَيِّدِهِ ، وَلَمْ يَتَّعِنْ لِإِزَالَتِهِ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ إِزَالَتُهُ . كَغَيْرِ ^(٧) حَالَةِ الْإِحْرَامِ . وَإِنْ أُذِنَ لَهُ السَّيِّدُ فِي الْحَلْقِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا مُنِعَ مِنْهُ لِحَقِّهِ .

٦٩٢ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا أَحْرَمَتِ الْمَرْأَةُ لِلْوَاجِبِ ، لَمْ يَكُنْ لَزُوجِهَا مَنَعَهَا)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَحْرَمَتْ بِالْحَجِّ الْوَاجِبِ ، أَوْ الْعُمْرَةِ الْوَاجِبَةِ ، وَهِيَ

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٤٢٥ .

(٣) في ا ، ب ، م ، ن : « فَإِنْ » .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٤٢٥ .

(٥) في م : « الْمُحْرَمِ » .

(٦) في ا ، ب ، م ، ن : « الشَّعْر » .

(٧) سقط من : الأصل .

حَجَّةُ الْإِسْلَامِ وَعُمَرَتُهُ ، أَوْ الْمَنْذُورُ مِنْهُمَا ، فَلَيْسَ لِزَوْجِهَا مَنَعُهَا مِنَ الْمُضِيِّ فِيهَا ، وَلَا تَحْلِيلُهَا ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ أَحْمَدُ^(١) ، وَالتَّحِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَالتَّشَائِفِيُّ فِي أَصَحِّ قَوْلِهِ^(٢) ، وَقَالَ فِي الْآخِرِ : لَهُ مَنَعُهَا . لِأَنَّ الْحَجَّ عِنْدَهُ عَلَى التَّرَاحُجِ ، فَلَمْ يَتَّعِنْ فِي هَذَا الْعَامِ . وَلَيْسَ هَذَا بِصَحِيحٍ ، فَإِنَّ الْحَجَّ الْوَاجِبَ يَتَّعِنُ بِالشَّرُوعِ فِيهِ ، فَيَصِيرُ كَالصَّلَاةِ إِذَا أُخْرِمَتْ بِهَا فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا ، وَقَضَاءِ رَمَضَانَ إِذَا شَرَعَتْ فِيهِ ، وَلَأَنَّ حَقَّ الزَّوْجِ مُسْتَمِرٌّ عَلَى الدَّوَامِ ، فَلَوْ مَلَكَ مَنَعُهَا فِي هَذَا الْعَامِ لَمَلَكَهُ فِي كُلِّ عَامٍ ، فَيُضَيُّ إِلَى إِسْقَاطِ أَحَدِ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ ، بِخِلَافِ الْعِدَّةِ ، فَإِنَّهَا لَا تَسْتَمِرُّ . فَأَمَّا إِنْ أُخْرِمَتْ بِتَطَوُّعٍ ، فَلَهُ تَحْلِيلُهَا وَمَنَعُهَا مِنْهُ ، / فِي ظَاهِرِ قَوْلِ الْخِرَقِيِّ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَيْسَ لَهُ تَحْلِيلُهَا ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ يَلْزَمُ بِالشَّرُوعِ فِيهِ ، فَلَا يَمْلِكُ الزَّوْجُ تَحْلِيلَهَا ، كَالْحَجِّ الْمَنْذُورِ . وَحُكِيَ عَنْ أَحْمَدَ ، فِي امْرَأَةٍ تَحْلِفُ بِالصَّوْمِ أَوْ بِالْحَجِّ ، وَلَهَا زَوْجٌ : لَهَا أَنْ تَصُومَ بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا ، مَا تَصْنَعُ ! قَدْ ابْتَلَيْتِ وَأَبْتَلَيْ زَوْجُهَا . وَلَنَا ، أَنَّهُ تَطَوُّعٌ يُفَوَّتُ حَقٌّ غَيْرُهَا مِنْهَا ، أُخْرِمَتْ بِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَمَلَكَ تَحْلِيلُهَا مِنْهُ ، كَالْأَمَةِ تُحْرِمُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهَا ، وَالْمَدِينَةِ تُحْرِمُ بِغَيْرِ إِذْنِ غَرِيمِهَا عَلَى وَجْهِ مَنَعِهِ إِيفَاءَ ذَنْبِهِ الْحَالَ عَلَيْهَا ، وَلَأَنَّ الْعِدَّةَ تَمْنَعُ الْمُضْيَ فِي الْإِحْرَامِ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، فَحَقُّ الْأَدَمِيِّ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ أَضْيَقُ ، لِشُحِّهِ وَحَاجَتِهِ ، وَكَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى وَغْنَاهُ . وَكَلَامُ أَحْمَدَ لَا يَتَنَاوَلُ مَحَلَّ التَّرَاعُ ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّهُ فِي الصَّوْمِ ، وَتَأْثِيرُ الصَّوْمِ فِي مَنَعِ حَقِّ الزَّوْجِ يَسِيرٌ ، فَإِنَّهُ فِي النَّهَارِ دُونَ اللَّيْلِ . وَلَوْ حَلَفَتْ بِالْحَجِّ فَلَهُ مَنَعُهَا ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ لَا يَتَّعِنُ فِي نَذْرِ اللَّجَاجِ وَالْعَضَبِ ، بَلْ هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ فِعْلِهِ وَالتَّكْفِيرِ ، فَلَهُ مَنَعُهَا مِنْهُ قَبْلَ إِحْرَامِهَا بِكُلِّ حَالٍ ، بِخِلَافِ الصَّوْمِ . وَالثَّانِي ، أَنَّ الصَّوْمَ إِذَا وَجَبَ صَارَ كَالْمَنْذُورِ ، بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ ، وَالشَّرُوعُ هَهُنَا عَلَى وَجْهِ غَيْرِ

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في ١ ، ب ، م ، : القولين له .

مَشْرُوع ، فلم يَكُنْ له حُرْمَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى صَاحِبِ الْحَقِّ . فَأَمَّا إِنْ كَانَتْ الْحُجَّةُ حُجَّةَ الْإِسْلَامِ ، لَكِنْ لَمْ تَكْمُلْ شُرُوطُهَا لِعَدَمِ الْإِسْطِطَاعَةِ ، فَإِنَّ لَهُ مَنَعَهَا مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْهَا وَالتَّلَبُّسِ بِهَا ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ وَاجِبَةٍ عَلَيْهَا . وَإِنْ أُحْرِمَتْ بِهَا^(٣) بِغَيْرِ إِذْنِهِ لَمْ يَمْلِكْ تَحْلِيلُهَا ؛ لِأَنَّ مَا أُحْرِمَتْ بِهِ يَقَعُ عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ الْوَاجِبَةِ بِأَصْلِ الشَّرْعِ ، كَالْمَرِيضِ إِذَا تَكَلَّفَ حُضُورَ الْجُمُعَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَهُ تَحْلِيلُهَا ؛ لِأَنَّهُ فَقَدْ شَرَطَ وَجُوبَهَا ، فَاشْتَبَهَتْ حُجَّةَ الْأُمَةِ^(٤) أَوِ الصَّغِيرَةِ^(٥) ، فَإِنَّهَا^(٦) لَمَّا فَقَدَتْ الْحُرِّيَّةَ أَوْ الْبُلُوغَ ، مَلَكَ مَنَعَهَا ، وَلَئِنْ لَيْسَتْ وَاجِبَةً عَلَيْهَا ، فَاشْتَبَهَتْ سَائِرَ التَّطَوُّعِ .

فصل : وَأَمَّا قَبْلَ الْإِحْرَامِ ، فَلَيْسَ لِلزَّوْجِ مَنَعُ امْرَأَتِهِ مِنَ الْمُضِيِّ إِلَى الْحَجِّ الْوَاجِبِ عَلَيْهَا ، إِذَا كَمُلَتْ شُرُوطُهُ ، وَكَانَتْ مُسْتَطِيعَةً ، وَهِيَ مُحَرَّمَةٌ يَخْرُجُ مَعَهَا ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ ، وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا مِنَ الْوَاجِبَاتِ ، كَمَا لَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا مِنَ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ . وَإِنْ لَمْ تَكْمُلْ شُرُوطُهُ ، فَلَهُ مَنَعُهَا مِنَ الْمُضِيِّ / إِلَيْهِ وَالْمَشْرُوعِ فِيهِ ، وَلَئِنْ تَفَوُّتَ حَقُّهُ بِمَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهَا ، فَمَلَكَ مَنَعَهَا ، كَمَنَعِهَا مِنْ صِيَامِ التَّطَوُّعِ . وَلَهُ مَنَعُهَا مِنَ الْخُرُوجِ إِلَى الْحَجِّ التَّطَوُّعِ وَالْإِحْرَامِ بِهِ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ تَحَقَّقَ^(٧) قَوْلُهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى أَنَّ لِلرَّجُلِ مَنَعَ زَوْجَتِهِ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَى الْحَجِّ^(٨) التَّطَوُّعِ . وَلَئِنْ تَطَوَّعَ يُفَوِّتُ حَقَّ زَوْجِهَا ، فَكَانَ إِزْوَاجُهَا مَنَعُهَا مِنْهُ ، كَالَاغْتِكَافِ . فَإِنْ أَذِنَ لَهَا فِيهِ ، فَلَهُ الرُّجُوعُ مَا لَمْ تَتَلَبَّسْ بِإِحْرَامِهِ ، فَإِنْ تَلَبَّسَتْ بِالْإِحْرَامِ^(٩) ، أَوْ أَذِنَ لَهَا^(١٠) ، لَمْ يَكُنْ لَهُ الرُّجُوعُ فِيهِ ، وَلَا تَحْلِيلُهَا مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ بِالْمَشْرُوعِ ، فَصَارَ كَالْوَاجِبِ الْأَصْلِيِّ . فَإِنْ رَجَعَ قَبْلَ إِحْرَامِهَا ، ثُمَّ

(٣) سقط من : ا ، ب ، م .

(٤-٤) في ا ، ب ، م : « والصغيرة » .

(٥) في الأصل : « فإنه » .

(٦) في الأصل : « أحفظ » .

(٧) في ب ، م : « حج » .

(٨-٨) سقط من : ا ، ب ، م .

أُحْرِمَتْ بِهِ ، فَهُوَ كَمَنْ لَمْ يَأْذَنْ . وَإِذَا قُلْنَا : «لَهُ تَحْلِيلُهَا» . فَحُكِّمْتُهَا حُكْمَ الْمُحْصَرِّ ، يَلْزَمُهَا الْهَدْيُ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ^(١١) صَامَتْ ، ثُمَّ حَلَّتْ .

فصل : وَإِنْ أُحْرِمَتْ بِوَأَجِبَ ، فَحَلَفَ زَوْجُهَا بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنْ لَا تُحْجَّ الْعَامَ ، فَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَحِلَّ ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ مُبَاحٌ ، فَلَيْسَ لَهَا تَرْكُ فَرِيضَةِ^(١٢) اللَّهِ خَوْفًا مِنَ الْوُقُوعِ فِيهِ . وَنَقَلَ مُهَنَّأٌ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، فَقَالَ : قَالَ عَطَاءٌ : الطَّلَاقُ هَلَاكٌ ، هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمُحْصَرِّ . وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ مَنْصُورٍ ، أَنَّهُ أَقْبَى السَّائِلَ أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْمُحْصَرِّ . وَاحْتَجَّ بِقَوْلِ عَطَاءٍ ، قَرَأَهُ^(١٣) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، ذَهَبَ إِلَى هَذَا لِأَنَّ ضَرَرَ الطَّلَاقِ عَظِيمٌ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ خُرُوجِهَا مِنْ بَيْتِهِ^(١٤) ، وَمُفَارَقَةِ زَوْجِهَا وَوَلَدِهَا ، وَرُبَّمَا كَانَ ذَلِكَ أَعْظَمَ عِنْدَهَا مِنْ ذَهَابِ مَالِهَا ، وَهَلَاكِ سَائِرِ أَهْلِهَا ، وَلِذَلِكَ سَمَّاهُ عَطَاءٌ هَلَاكًا . وَلَوْ مَنَعَهَا عَدُوٌّ مِنَ الْحَجِّ إِلَّا أَنْ تَدْفَعَ إِلَيْهِ مَالَهَا ، كَانَ ذَلِكَ حَصْرًا ، فَهُنَا أَوْلَى . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : وَلَيْسَ لِلْوَالِدِ مَنَعٌ وَلَدَهُ مِنَ الْحَجِّ الْوَاجِبِ ، وَلَا تَحْلِيلُهُ مِنْ إِحْرَامِهِ ، وَلَيْسَ لِلْوَالِدِ طَاعَتُهُ فِي تَرْكِهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : «لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ^(١٥) اللَّهِ تَعَالَى»^(١٥) . وَلَهُ مَنَعُهُ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَى التَّطَوُّعِ ، فَإِنْ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ

(٩-٩) فِي ١ ، ب ، م : « وَتَحْلِيلُهَا » .

(١٠) فِي ١ ، ب ، م : « وَتَجِدْ » .

(١١) فِي ١ ، ب ، م : « فَرَالِضْ » .

(١٢) فِي ١ ، ب ، م : « فَرَوَاهُ » .

(١٣) فِي ١ ، ب ، م : « بَيْتِهَا » .

(١٤) فِي الْأَصْلِ : « مَعْصِيَتِهِ » .

(١٥) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ وَجُوبِ طَاعَةِ الْأَرْوَءِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْإِمَارَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣ / ١٤٦٩ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الطَّاعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٣٨ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ جِزَاءِ مَنْ أَمَرَ بِمَعْصِيَةِ فَاطَّاعَ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعَةِ . الْمَجْتَمِعُ ٧ / ١٤٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١ / ١٣١ ، ٤٢٦ / ٤ ، ٤٢٧ ، ٤٣٢ ، ٤٣٦ ، ٥ / ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٠ .

الْقَزْو ، وهو من قُرُوضِ الْكِفَايَاتِ ، فَالتَّطَوُّعُ أَوَّلَى . فَإِنْ أُخْرِمَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، لَمْ يَمْلِكْ تَحْلِيلُهُ ؛ لِأَنَّهُ وَجِبٌ^(١٦) بِالذُّخُولِ فِيهِ ، فَصَارَ كَالوَاجِبِ ائْتِدَاءً ، أَوْ كَالْمَنْدُورِ .

٦٩٣ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ سَاقَ هَدِيًّا وَاجِبًا ، فَعَطِبَ ذَوْنَ مَحَلِّهِ ، صَنَعَ
 / ١٢٨/٤ بِهِ مَا شَاءَ ، وَعَلَيْهِ مَكَائُهُ)

الوَاجِبُ مِنَ الْهَدْيِ قِسْمَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، وَجِبٌ بِالذُّخْرِ فِي ذِمَّتِهِ . وَالثَّانِي ، وَجِبٌ بِغَيْرِهِ ، كَدَمِ التَّمَتُّعِ ، وَالْقِرَانِ ، وَالذَّمَاءِ الْوَاجِبَةِ بِتَرْكِ وَاجِبٍ ، أَوْ فِعْلٍ مَحْظُورٍ . وَجَمِيعُ ذَلِكَ ضَرِيَانِ : أَحَدُهُمَا ، أَنْ يَسُوقَهُ يَتَوَيَّ بِهِ الْوَاجِبُ الَّذِي عَلَيْهِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعَيِّنَهُ بِالْقَوْلِ ، فَهَذَا لَا يَزُولُ مِلْكُهُ عَنْهُ إِلَّا بِذَنْبِهِ ، وَدَفْعِهِ إِلَى أَهْلِهِ ، وَلَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِمَا شَاءَ مِنْ بَيْعٍ ، وَهَبَةٍ ، وَأَكْلٍ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ^(١٧) يَتَعَلَّقْ حَقُّ غَيْرِهِ بِهِ ، وَلَهُ نَمَائُوهُ ، وَإِنْ عَطِبَ ثَلَفٌ مِنْ مَالِهِ ، وَإِنْ تَعَيَّبَ لَمْ يُجْزِئَهُ ذَنْبُهُ ، وَعَلَيْهِ الْهَدْيُ الَّذِي كَانَ وَاجِبًا ، فَإِنْ وَجُوبُهُ فِي الذَّمَّةِ ، فَلَا يَبْرَأُ مِنْهُ إِلَّا بِإِصَالِهِ إِلَى مُسْتَحِقِّهِ ، بِمَنْزِلَةِ مَنْ عَلَيْهِ ذَنْبٌ فَحَمَلَهُ إِلَى مُسْتَحِقِّهِ ، يَقْصِدُ دَفْعَهُ إِلَيْهِ فَثَلَفَ قَبْلَ أَنْ يُوصِلَهُ إِلَيْهِ . الضَّرْبُ الثَّانِي ، أَنْ يُعَيِّنَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ بِالْقَوْلِ ، فَيَقُولُ : هَذَا الْوَاجِبُ عَلَى . فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ الْوُجُوبُ فِيهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَبْرَأَ الذَّمَّةُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَوْجَبَ هَدِيًّا وَلَا هَدَى عَلَيْهِ لَتَعَيَّنَ^(١٨) ، فَإِذَا كَانَ وَاجِبًا فَعَيَّنَهُ فَكَذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ مُضْمَنٌ عَلَيْهِ ، فَإِنْ عَطِبَ ، أَوْ سُرِقَ ، أَوْ ضَلَّ ، أَوْ نَحَوْ ذَلِكَ ، لَمْ يُجْزِئِهِ ، وَعَادَ الْوُجُوبُ إِلَى ذِمَّتِهِ ، كَمَا لَوْ كَانَ لِرَجُلٍ عَلَيْهِ ذَنْبٌ ، فَاشْتَرَى بِهِ مِنْهُ مَكِيلًا ، فَثَلَفَ قَبْلَ قَبْضِهِ ، انْفَسَخَ الْبَيْعُ ، وَعَادَ الدَّيْنُ إِلَى ذِمَّتِهِ ، وَلَئِنْ ذِمَّتَهُ لَمْ تَبْرَأَ مِنَ الْوَاجِبِ بِتَعْيِينِهِ ، وَإِنَّمَا

(١٦) فِي أ ، ب ، م : : وَاجِبٌ .

(١٧) سَقَطَ مِنْ أ ، ب ، م .

(١٨) فِي ب ، م : : مَتَعَيْنٌ .

تَعْلَقُ الْوُجُوبُ بِمَجْلَلِ آخَرٍ ، فَصَارَ كَالَّذِينَ يَضْمَنُهُ ضَامِنٌ ، أَوْ يَرْهَنُ بِهِ رَهْنًا ، فَإِنَّهُ يَتَعْلَقُ الْحَقُّ بِالضَّامِنِ وَالرَّهْنُ مَعَ بَقَائِهِ فِي ذِمَّةِ الْمَدِينِ ، فَمَتَى تَعَذَّرَ اسْتِيفَاؤُهُ مِنَ الضَّامِنِ ، أَوْ تَلَفَ الرَّهْنُ ، بَقِيَ الْحَقُّ فِي الذِّمَّةِ بِحَالِهِ . وَهَذَا كُلُّهُ لَا تَعْلَمُ فِيهِ مُحَالِفًا . وَإِنْ ذَبَحَهُ ، فَسَرِقَ أَوْ عَطَبَ ^(٣) ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . قَالَ أَحْمَدُ : إِذَا نَحَرَ فَلَمْ يَطْعُمَهُ حَتَّى سَرِقَ ، لَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ إِذَا نَحَرَ فَقَدْ فَرَّغَ . وَهَذَا قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ الْقَاسِمِ صَاحِبُ مَالِكٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوَصِّلِ الْحَقَّ إِلَى مُسْتَحَقِّهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ يَذْبَحْهُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَدَّى الْوَاجِبَ عَلَيْهِ ، فَبَرِئَ مِنْهُ ، كَمَا لَوْ فَرَّقَهُ . وَذَلِيلُ أَنَّهُ أَدَّى الْوَاجِبَ ، أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ إِلَّا التَّفْرِقَةُ ، وَلَيْسَتْ / وَاجِبَةً ؛ بِذَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ خَلَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفُقَرَاءِ أَجْزَأَهُ ، وَلِذَلِكَ لَمَّا نَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَدَنَاتِ ، قَالَ : « مَنْ شَاءَ اقْطَعْ » ^(٤) . وَإِذَا عَطَبَ هَذَا الْمُعِينُ ، أَوْ تَعَيَّبَ غَيْرَهُ مِنَ الْإِجْزَاءِ ، لَمْ يُجْزِهِ ذَبْحُهُ عَمَّا فِي الذِّمَّةِ ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ هَذَا سَلِيمًا وَلَمْ يُوجَدْ ، وَعَلَيْهِ مَكَانُهُ ، وَيَرْجِعُ هَذَا الْهَدْيُ إِلَى مِلْكِهِ ، فَيَصْنَعُ بِهِ مَا شَاءَ ، مِنْ أَكْلٍ ، وَبَيْعٍ ^(٥) ، وَهَبَةٍ ، وَصَدَقَةٍ ، وَغَيْرِهِ . هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ أَحْمَدَ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَنَحْوُهُ عَنْ عَطَاءٍ . وَقَالَ مَالِكٌ : يَأْكُلُ ، وَيُطْعِمُ مَنْ أَحَبَّ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ وَالْفُقَرَاءِ ، وَلَا يَبِيعُ مِنْهُ شَيْئًا . وَلَنَا ، مَا رَوَى سَعِيدٌ ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ ، عَنْ عَيْدِ الْكَرِيمِ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : إِذَا أَهْدَيْتَ هَذَا تَطَوُّعًا ، فَعَطَبَ ، فَانْحَرَهُ ، ثُمَّ اغْمِسِ التَّغْلَ فِي دَمِهِ ، ثُمَّ اضْرِبْ بِهَا صَفْحَتَهُ ، فَإِنْ أَكَلْتَ أَوْ أَمَرْتَ بِهِ عَرَفْتَ ، وَإِذَا أَهْدَيْتَ هَذَا وَاجِبًا فَعَطَبَ فَانْحَرَهُ ، ثُمَّ كُلْهُ إِنْ شِئْتَ ، وَأَهْدِهِ إِنْ شِئْتَ ، وَبِعْهُ إِنْ شِئْتَ ، وَتَقَوَّيْهِ فِي هَذَا آخَرٍ . وَلَئِنْ مَتَى كَانَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ وَيُطْعِمَ الْأَغْنِيَاءَ ، فَلَهُ أَنْ يَبِيعَ

١٢٨/٤ ط

(٣) فِي الْأَصْلِ : « غَسَبَ » .

(٤) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٣٠١ .

(٥) فِي ١ ، ب ، م ، د : « أَوْ يَبِيعَ » .

أيضاً^(٦) ؛ لأنه ملكه . ورؤى عن أحمد ، أنه يذبح المعيب وما في ذمته جميعاً ، ولا يرجع المعين إلى ملكه ؛ لأنه تعلّق حقّ^(٧) الفقراء بتعيينه ، فلزم ذبحه ، كما لو عينه يئذره ابتداءً .

فصل : وإن ضلّ المؤمن ، فذبح غيره ، ثم وجده ، أو عين غير الضالّ بدلاً عما في الذمة ، ثم وجد الضالّ ، ذبحهما معاً . رؤى ذلك عن عمر ، وإينه ، وابن عباس ، وعلته عائشة . وبه قال مالك ، والشافعي ، وإسحاق . ويخرج على قولنا فيما إذا تعيب الهدى ، فأبدله^(٨) « فإن له^(٩) أن يصنع به ما شاء . أن^(١٠) يرجع إلى ملكه^(١١) » أحدهما ؛ لأنه قد ذبح ما في الذمة ، فلم يلزمه شيء آخر ، كما لو عطب المعين . وهذا قول أصحاب الرأي . ووجه الأول ما رؤى عن عائشة ، رضي الله عنها ، أنها أهدت هديتين ، فأضلتهما ، فبعث إليها ابن الزبير هديتين ، فتحرّثهما ، ثم عاد الضالّان ، فتحرّثهما ، وقالت : هذه سنة الهدى . رواه الدارقطني^(١٢) . وهذا ينصرف إلى سنة رسول الله ﷺ ، / ولأنه تعلّق حقّ الله بهما بإيجابهما ، أو ذبح أحدهما وإيجاب الآخر .

فصل : وإن عين معيباً عما في الذمة^(١٣) ، لم يجزه ، ويلزمه^(١٤) ذبحه ، على قياس قوله في الأضحية ، إذا عينها معيبة لزمه ذبحها ، ولم يجزه . وإن عين

(٦) سقط من : أ ، ب ، م .

(٧) في أ ، ب ، م : « بحق » .

(٨) سقط من : أ .

(٩-٩) في الأصل : « وأنه » .

(١٠) في ب ، م : « أو » .

(١١) في أ ، ب ، م : « ملك » .

(١٢) في : باب المواقيت ، من كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢ / ٢٤٢ .

(١٣) في أ ، ب ، م : « ذمته » .

(١٤) في ب ، م : « ولزمه » .

صَحِيحًا فَهَلْكَ ، أَوْ تَعَيَّبَ بغيرِ تَفْرِيطِهِ ، لَمْ يَلْزَمَهُ أَكْثَرُ مِمَّا كَانَ وَاجِبًا فِي الذِّمَّةِ ؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ لَمْ يَجِبْ فِي الذِّمَّةِ ، وَإِنَّمَا تَعَلَّقَ بِالْعَيْنِ ، فَسَقَطَ بِتَلَفِّهَا كَأَصْلِ^(١٥) الْهَدْيِ ، إِذَا لَمْ يَجِبْ بِغَيْرِ التَّعْيِينِ . وَإِنْ أَتْلَفَهُ ، أَوْ تَلَفَ بِتَفْرِيطِهِ ، لَزِمَهُ مِثْلُ الْمُعَيَّنِ ؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى ، وَإِذَا قُوَّتُهُ لَزِمَهُ ضَمَانُهُ ، كَالْهَدْيِ الْمُعَيَّنِ ابْتِدَاءً .

فصل : وَيَحْصُلُ الْإِجَابُ بِقَوْلِهِ : هَذَا هَدْيٌ . أَوْ بِتَقْلِيدِهِ وَإِشْعَارِهِ نَاوِيًا بِهِ الْهَدْيَ . وَبِهِ^(١٦) قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَلَا يَجِبُ بِالشِّرَاءِ مَعَ النِّتَةِ ، وَلَا بِالنِّتَةِ الْمُجَرَّدَةِ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَجِبُ بِالشِّرَاءِ مَعَ النِّتَةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ إِزَالَةُ مِلْكٍ عَلَى وَجْهِ الْقُرْبَةِ ، فَلَمْ يَجِبْ بِالنِّتَةِ ، كَالْعَتَقِ وَالْوَقْفِ .

فصل : إِذَا غَصَبَ شَاةً ، فَذَبَحَهَا عَنِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ ، لَمْ يُجْزِرْهُ ، سَوَاءَ رَضِيَ مَالِكُهَا أَوْ لَمْ يَرْضَ ، أَوْ عَوَّضَهُ عَنْهَا أَوْ لَمْ يُعَوِّضْهُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يُجْزَرُ إِنْ رَضِيَ مَالِكُهَا . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا لَمْ يَكُنْ قُرْبَةً فِي ابْتِدَائِهِ ، فَلَمْ يَصِرْ قُرْبَةً فِي أَثْنَائِهِ ، كَمَا لَوْ ذَبَحَهُ لِلْأَكْلِ ثُمَّ نَوَى بِهِ التَّقْرِيبَ ، وَكَأَنَّ لَوْ أَعْتَقَ ثُمَّ نَوَاهُ عَنْ كِفَارَتِهِ .

٦٩٤ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَإِنْ كَانَ سَاقَهُ تَطَوَّعًا ، نَحَرَهُ فِي^(١٧) مَوْضِعِهِ ، وَخَلَّى يَتْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسَاكِينِ ، وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ هُوَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُقَّتِهِ ، وَلَا بَدَّلَ عَلَيْهِ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ تَطَوَّعَ بِهَدْيٍ غَيْرِ وَاجِبٍ ، لَمْ يَحُلْ مِنْ حَالَتَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ يَتْرِبَهُ هَدْيًا ، وَلَا يُوجِبُهُ^(١٨) يِلْسَانُهُ وَلَا بِإِشْعَارِهِ وَتَقْلِيدِهِ ، فَهَذَا لَا يَلْزَمُهُ إِمْضَاؤُهُ ،

(١٥) فِي ب ، م : « لِأَصْلِ » .

(١٦) فِي أ ، ب ، م : « وَبِهِذَا » .

(١٧) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .

(١٨) فِي أ ، ب ، م : « يُوجِبُ » ، وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْمَوْضِعِ التَّالِي .

وله أولاده ونماؤه والرجوع فيه متى شاء ، ما لم يَذْبَحْهُ ؛ لأنه نَوَى الصَّدَقَةَ بشيء من ماله ، فأشبه ما لو نَوَى الصَّدَقَةَ بِذَرَاهِم . الثاني ، أن يُوجِبَهُ بِلِسَانِهِ ، فيقول : هذا هَدْيٌ . أو يُقَلِّدَهُ أو يُشْعِرَهُ ، يَنَوِي بذلك إهداءه ، فيَصِيرُ وَاجِبًا ١٢٩/٤ ط مُتَعَيِّنًا ^(٣) ، يَتَعَلَّقُ / الْوُجُوبُ بِعَيْنِهِ دُونَ ذِمَّةٍ صَاحِبِهِ ، وَيَصِيرُ فِي يَدَيِّ صَاحِبِهِ كَالْوَدِيعَةِ ، يَلْزَمُهُ حِفْظُهُ وَإِصَالُهُ إِلَى مَحَلِّهِ ، فَإِنْ تَلَفَ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ مِنْهُ ، أَوْ سُرَقَ ^(٤) ، أَوْ ضَلَّ ، لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَجِبْ فِي الذِّمَّةِ ، إِنَّمَا تَعَلَّقَ الْحَقُّ بِالْعَيْنِ ، فَسَقَطَ بِتَلَفِهَا ، كَالْوَدِيعَةِ . وَقَدْ رَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ ^(٥) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، يَقُولُ : « مَنْ أَهْدَى تَطَوُّعًا ، ثُمَّ ضَلَّتْ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ الْبَدَلُ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ ، فَإِنْ كَانَ نَذْرًا ، فَعَلَيْهِ الْبَدَلُ » . وَفِي رِوَايَةٍ ، قَالَ : « مَنْ أَهْدَى تَطَوُّعًا ، ثُمَّ عَطِبَ ، فَإِنْ شَاءَ ^(٦) أَبْدَلَ ، وَإِنْ شَاءَ ^(٧) أَكَلَ ، وَإِنْ كَانَ نَذْرًا فَلْيَبْدَلْ » . فَأَمَّا إِنْ أَتْلَفَهُ ، أَوْ تَلَفَ ^(٨) بِتَفْرِيطِهِ ، فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ ؛ لَأَنَّهُ أَتْلَفَ وَاجِبًا لغيره ، فَضَمِنَتْهُ ، كَالْوَدِيعَةِ . وَإِنْ خَافَ عَطْبَهُ ، أَوْ عَجَزَ ^(٩) عَنِ الْمَشْنِيِّ وَصُحْبَةِ الرَّفَاقِ ، نَحَرَهُ مَوْضِعَهُ ، وَخَلَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسَاكِينِ ، وَلَمْ يُنَحْ لَهُ أَكْلُ شَيْءٍ مِنْهُ ، وَلَا لِأَحَدٍ مِنْ صَحَابَتِهِ ، وَإِنْ كَانُوا فَقَرَاءَ ، وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَضَعَ ثَعْلَ الْهَدْيِ الْمُقْلَدِ فِي عُنُقِهِ فِي ذِمِّهِ ، ثُمَّ يَضْرِبَ بِهِ صَفْحَتَهُ ، لِيَعْرِفَهُ الْفُقَرَاءُ ، فَيَعْلَمُوا أَنَّهُ هَدْيٌ ، وَلَيْسَ بِمَيْتَةٍ ، فَيَأْخُذُوهُ ^(١٠) . وَهَذَا قَالَ

(٣) في ا ، ب ، م : « معينا » .

(٤) في ب ، م : « سوق » .

(٥) في : باب المواقيت ، من كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢ / ٢٤٢ .

(٦-٦) سقط من : الأصل .

(٧) في الأصل زيادة : « بغير » .

(٨) في الأصل : « عجزه » .

(٩) في الأصل : « يأخذونه » .

الشَّافِعِيُّ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرِوٍّ أَنَّهُ أَكَلَ مِنْ هَدْيِهِ الَّذِي عَطَبَ وَلَمْ يَقْضِ مَكَانَهُ . وَقَالَ مَالِكٌ : يُبَاحُ لِرُفْقَتِهِ ، وَلِسَائِرِ النَّاسِ ، غَيْرَ صَاحِبِهِ أَوْ سَائِقِهِ ، وَلَا يَأْمُرُ أَحَدًا بِأَكْلِهِ مِنْهُ ، فَإِنْ أَكَلَ ، أَوْ أَمَرَ مِنْ أَكْلٍ ، أَوْ حَزَّ شَيْئًا مِنْ لَحْمِهِ ، ضَمِنَهُ . وَاحْتَجَّ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ لَذَلِكَ ، بِمَا رَوَى هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ نَاجِيَةَ بِنْتِ^(١٠) كَعْبٍ ، صَاحِبِ بُدْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا عَطَبَ مِنَ الْهَدْيِ ؟ قَالَ : « انْحَرَهُ ، ثُمَّ اغْمِسْ قَلَائِدَهُ فِي دَمِهِ ، ثُمَّ اضْرِبْ بِهَا صَفْحَةَ عُنُقِهِ ، ثُمَّ خَلِّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ »^(١١) . قَالَ : وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ . وَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ : « وَخَلِّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ » . رُفْقَتُهُ وَغَيْرُهُمْ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ ذَوْيَا أَبَا قَيْصَةَ^(١٢) حَدَّثَهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَعْتُ مَعَهُ بِالْبُدْنِ^(١٣) ، ثُمَّ يَقُولُ : « إِنْ عَطَبَ مِنْهَا شَيْءٌ ، فَخَشِيتُ عَلَيْهَا ، / فَانْحَرَهَا ، ثُمَّ اغْمِسْ تَقْلَهَا فِي دَمِهَا ، ثُمَّ اضْرِبْ بِهَا صَفْحَتَهَا ، وَلَا تَطْعَمَهَا أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُفْقَتِكَ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١٤) .

و ١٣٠/٤

(١٠) في ١ ، ب ، م : « بنت » . تحريف .

وناجية بنت كعب بن جندب الخزاعي ، روى عن رسول الله ﷺ وكان صاحب بدنه . انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ١٠ / ٣٩٩ .

(١١) أخرجه أبو داود ، في : باب في الهدى إذا عطب قبل أن يبلغ ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٠٨ . والترمذي ، في : باب ما جاء إذا عطب الهدى ما يصنع به ، من أبواب الحج . عارضة الأحمدي ٤ / ١٤٤ . وابن ماجه ، في : باب في الهدى إذا عطب ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٣٦ . والدارمي ، في : باب سنة البدنة إذا عطبت ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٦٥ . والإمام مالك ، في : باب العمل في الهدى إذا عطب أو ضل ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٨٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٣٣٤ .

(١٢) هو ذهاب بن حلحلة ، وقيل : ابن حبيب بن حلحلة ، كان يسكن قُدَيْدًا ، وهو موضع قرب مكة ، وله دار بالمدينة ، شهد الفتح ، وعاش إلى زمن معاوية . أسد الغابة ٢ / ١٨٢ .

(١٣) في ١ ، ب ، م : « البدن » .

(١٤) في : باب ما يفعل بالهدى إذا عطب في الطريق ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٦٣ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب في الهدى إذا عطب ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٣٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٢٢٥ .

وفي لفظ رواه الإمام أحمد^(١٥) : « وَيُحْلِيهَا وَالنَّاسَ ، وَلَا يَأْكُلُ مِنْهَا هُوَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ » . وقال سَعِيدٌ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ ، عَنْ مُوسَى ابْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّهُ بَعَثَ بِثَمَانِي عَشْرَةَ بَدَنَةً مَعَ رَجُلٍ ، وَقَالَ : « إِنْ أَزْدَحَفَ عَلَيْكَ مِنْهَا شَيْءٌ ، فَانْحَرْهَا ، ثُمَّ اصْبِغْ نَعْلَهَا فِي دَمِهَا ، ثُمَّ اضْرِبْ بِهَا فِي صَفْحَتِهَا ، وَلَا تَأْكُلْ أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُقَّتِكَ »^(١٦) . وهذا صحيح متضمن للزيادة ، ومعنى خاص ، فيجب تقديمه على عموم ما خالفه ، ولا تصح التوسيع بين رُقَّتِهِ وبين سائر الناس ؛ لأنَّ الإنسان يشفق على رُقَّتِهِ ، ويجب التوسيع عليهم ، وربما وسع عليهم من مؤنته . وإنما منع السائق ورُقَّتَهُ من الأكل منها ؛ لِئَلَّا يَقْصُرَ فِي حِفْظِهَا ، فَيُعْطِبَهَا لِأَكْلِهِ هُوَ وَرُقَّتُهُ مِنْهَا ، فَتَلْحَقَهُ التَّهْمَةُ فِي عَطِبِهَا لِنَفْسِهِ وَرُقَّتِهِ ، فَحَرُمُوهَا لذلك . فَإِنْ أَكَلَ مِنْهَا ، أَوْ بَاعَ ، أَوْ أَطْعَمَ غَنِيًّا ، أَوْ رُقَّتَهُ ، ضَمِنَ بِمِثْلِهِ لَحْمًا . وَإِنْ أَتْلَفَهَا ، أَوْ تَلَفَتْ بِتَفْرِيطِهِ ، أَوْ خَافَ عَطِبَهَا ، فَلَمْ يَنْحَرْهَا حَتَّى هَلَكَتْ ، فَعَلِيهِ ضَمَانُهَا بِمَا يُوصِلُهُ إِلَى فَقَرَاءِ الْحَرَمِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّرُ عَلَيْهِ إِصَالُ الضَّمَانِ إِلَيْهِمْ ، بِخِلَافِ الْعَاطِبِ . وَإِنْ أَطْعَمَ مِنْهَا فَقِيرًا ، أَوْ أَمَرَهُ بِالْأَكْلِ مِنْهَا ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ أَوْصَلَهُ إِلَى الْمُسْتَحِقِّ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أَطْعَمَ فَقِيرًا بَعْدَ بُلُوغِهِ مَحَلَّهُ^(١٧) ، وَإِنْ تَعَيَّبَ ذَبْحَهُ أَجْزَاهُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يُجْزِئُهُ ، إِلَّا أَنْ يَحْدُثَ الْعَيْبُ بِهِ بَعْدَ إِضْجَاعِهِ لِلذَّبْحِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَوْ عَطِبَ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ ، فَالْعَيْبُ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ الْعَطْبَ يَذْهَبُ بِجَمِيعِهِ ، وَالْعَيْبُ يَنْقُصُهُ ، وَلِأَنَّهُ عَيْبٌ حَدَثَ بَعْدَ وَجُوبِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ حَدَثَ بَعْدَ إِضْجَاعِهِ . وَإِنْ تَعَيَّبَ بِفِعْلِ آدَمَى ، فَعَلِيهِ مَا

(١٥) في المسند ٤ / ٢٢٥ . ولفظه عنده : « وَيُحْلِيهَا لِلنَّاسِ » . في حديثه عن بدنتين .

(١٦) أخرجه مسلم بلفظ : « ست عشرة بدنة » . في : باب ما يفعل بالهدى إذا عطب ... من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٦٢ . وأبو داود ، في : باب في الهدى إذا عطب قيل أن يبلغ ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٠٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢١٧ . كلهم عن موسى بن سلمة ، عن ابن عباس ، عن رسول الله ﷺ .

وازدحف الفضل ، أي وقف من التعب .

(١٧) سقط من : أ ، ب ، م .

نَقَصَهُ مِنَ الْقِيَمَةِ ، يَتَصَدَّقُ بِهِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يُبَاعُ جَمِيعُهُ ، وَيُشْتَرَى ^(١٨) هَذِي . وَبَنَى ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُجَزَّى ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ مُجَزَّى .

فصل : وَإِذَا أُوجِبَ / هَذِي فَلَهُ إِبْدَالُهُ بِخَيْرٍ مِنْهُ ، وَبِعَهُ لِيُشْتَرَى بِشَمَنِ خَيْرًا ^{١٣٠/٤} مِنْهُ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَهُوَ اخْتِيَارُ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ ، وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يُزُولُ مِلْكُهُ عَنْهُ ، وَلَيْسَ لَهُ بَيْعُهُ وَلَا إِبْدَالُهُ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ مُتَعَلِّقٌ بِالرَّقَبَةِ ، وَيَسْرَى إِلَى الْوَلَدِ ، فَمُنْعُ الْبَيْعِ ، كَالْأَسْتِثْلَاءِ ، وَلَأَنَّهُ لَا ^(١٩) يَجُوزُ لَهُ إِبْدَالُهُ بِمِثْلِهِ ، فَلَمْ يَجْزْ بِخَيْرٍ مِنْهُ ، كَسَائِرِ مَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، أَنَّ التَّدْوَرَ مَحْمُولَةٌ عَلَى أَصُولِهَا فِي الْفَرْضِ ، وَهُوَ الزَّكَاةُ ، يَجُوزُ فِيهَا الْإِبْدَالُ ، كَذَلِكَ هَذَا ، وَلَأَنَّهُ لَوْ زَالَ مِلْكُهُ لَمْ يُعَدَّ إِلَيْهِ بِالْهَلَاكِ ، كَسَائِرِ الْأَمْلاكِ إِذَا زَالَتْ . وَقِيَاسُهُمْ يَنْتَفِضُ بِالْمُدْبَرَةِ يَجُوزُ بَيْعُهَا ، وَقَدْ دُلَّ عَلَى جَوَازِ بَيْعِ الْمُدْبِرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَاعَ مُدْبِرًا ^(٢٠) . أَمَّا إِبْدَالُهَا بِمِثْلِهَا أَوْ دُونِهَا ، فَلَمْ يَجْزْ ؛ لِعَدَمِ الْقَائِدَةِ فِي ذَلِكَ .

فصل : إِذَا وَلَدَتْ الْهَدِيَّةُ فَوَلَدُهَا بِمَنْزِلَتِهَا إِنْ أُمِكنَ سَوْفُهُ ، وَإِلَّا حَمَلَهُ عَلَى ظَهْرِهَا ، وَسَقَاهُ مِنْ لَبَنِهَا ، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ سَوْفُهُ وَلَا حَمَلَهُ ، صَنَعَ بِهِ مَا يَصْنَعُ بِالْهَدِي إِذَا عَطِبَ ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ مَا عَيْنُهُ أَيْتَدَأَ وَبَيْنَ مَا عَيْنُهُ بَدَلًا عَنْ الْوَاجِبِ فِي ذِمَّتِهِ . وَقَالَ الْقَاضِي ، فِي الْمُعَيَّنِ بَدَلًا عَنْ الْوَاجِبِ : يَحْتَمِلُ أَنْ لَا

(١٨) فِي الزَّيَادَةِ : بِالْجَمِيعِ .

(١٩) سَقَطَ مِنْ الْأَصْلِ .

(٢٠) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ بَيْعِ الْمَدِيرِ ، مِنْ كِتَابِ الْبُيُوعِ ، وَفِي : بَابِ بَيْعِ الْمَدِيرِ ، مِنْ كِتَابِ الْعَتَقِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣ / ١٠٩ ، ١٩٢ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ جَوَازِ بَيْعِ الْمَدِيرِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣ / ١٢٨٩ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْمَدِيرِ ، مِنْ كِتَابِ الْعَتَقِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٢ / ٨٤٠ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي بَيْعِ الْمَدِيرِ ، مِنْ كِتَابِ الْبُيُوعِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢ / ٢٥٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ . ٣٠١ / ٣ ، ٣٦٩ ، ٣٧١ ، ٣٩٠ .

يَتَّبِعُهَا وَلَدُهَا ؛ لِأَنَّ مَا فِي الذِّمَّةِ وَاحِدٌ ، فَلَا يَلْزِمُهُ اِثْنَانِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَتَّبِعُ أُمَّهُ فِي
الْوُجُوبِ ؛ لِأَنَّهُ وَلَدٌ هَذِي وَاجِبٌ ، فَكَانَ وَاجِبًا ، كَالْمُعْتَنِ اِئْتِدَاءً . وَقَالَ الْمُغِيرَةُ
ابْنُ حَذِيفٍ : أُمِّي رَجُلٌ عَلِيًّا بِفَرَقَةٍ قَدْ أَوْلَدَهَا ، فَقَالَ لَهُ : لَا تَشْرَبْ مِنْ لَبَنِهَا إِلَّا مَا
فَضَلَ عَنْ وَلَدِهَا ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْأَضْحَى ضَحَّيْتُ بِهَا وَوَلَدِهَا عَنْ سَبْعَةٍ . رَوَاهُ
سَعِيدٌ ، وَالْأَثَرُ^(٢١) . وَإِنْ تَعَيَّيْتُ الْمُعَيَّنَةَ عَنِ الْوَاجِبِ فِي الذِّمَّةِ ، وَقُلْنَا : يَذْبَحُهَا .
ذَبَحَ وَلَدُهَا مَعَهَا ؛ لِأَنَّهُ تَبَعَ لَهَا . وَإِنْ قُلْنَا : يَبْطُلُ تَعْيِينُهَا ، وَتَعُودُ إِلَى مَالِكِهَا .
اِحْتَمَلُ أَنْ يَبْطُلَ التَّعْيِينُ فِي وَلَدِهَا تَبَعًا ، كَنَمَائِثِهَا الْمُتَصِلِ بِهَا ، وَاحْتَمَلُ أَنْ لَا
يَبْطُلَ ، وَيَكُونَ لِلْفُقَرَاءِ ؛ لِأَنَّهُ تَبِعَهَا فِي الْوُجُوبِ حَالَ اتِّصَالِهِ بِهَا ، وَلَمْ يَتَّبِعْهَا فِي
زَوَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُنْفَصِلٌ عَنْهَا ، كَوَلَدِ الْمَبِيعِ الْمَعِيبِ إِذَا وَلَدَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي ، / ثُمَّ رَدَّهُ
لَمْ يَبْطُلِ الْبَيْعُ فِي وَلَدِهِ ، وَالْمُدْبِرَةُ إِذَا قَلَّتْ سَيِّدَهَا ، فَبَطُلَ تَذْيِيرُهَا ، لَا يَبْطُلُ فِي
وَلَدِهَا .

فصل : وَلِلْمُهْدَى شَرْبُ لَبَنِ الْهَذِي ؛ لِأَنَّ بَقَاءَهُ فِي الضَّرْعِ يَضُرُّ بِهِ ، فَإِذَا كَانَ
ذَا وَلَدَ ، لَمْ يَشْرَبْ إِلَّا مَا فَضَلَ عَنْ وَلَدِهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ خَبَرِ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ . فَإِنْ شَرِبَ مَا يَضُرُّ بِالْأُمِّ ، أَوْ مَا لَا يُفْضَلُ عَنِ الْوَلَدِ ، ضَمِنَهُ ؛ لِأَنَّهُ تَعَدَّى
بِأَخْذِهِ . وَإِنْ كَانَ صُوفُهَا يَضُرُّ بِهَا بَقَاؤُهُ ، جَزَّهُ وَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَى الْفُقَرَاءِ . وَالْفَرْقُ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّبَنِ ، أَنَّ الصُّوفَ كَانَ مَوْجُودًا حَالَ إِجْبَابِهَا ، فَكَانَ وَاجِبًا مَعَهَا ، وَاللَّبَنُ
مُتَجَدِّدٌ فِيهَا شَيْئًا فَشَيْئًا ، فَهُوَ كَتَفْعِهَا وَرُكُوبِهَا .

فصل : وَلَهُ رُكُوبُهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ ، عَلَى وَجْهِ لَا يَضُرُّ بِهِ . قَالَ أَحْمَدُ : لَا يَرُكَبُهُ
إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَابْنِ الْمُثَنِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « ارْكَبْهَا بِالْمَعْرُوفِ إِذَا الْجِئْتَ إِلَيْهَا ، حَتَّى تَجِدَ ظَهْرًا » .

(٢١) وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي : بَابِ لَبَنِ الْبَدَنَةِ لَا يَشْرَبُ إِلَّا بَعْدَ رَى فَصْلِهَا ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ
. ٢٣٧ / ٥

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢٣) . وَلَأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهَا حَقُّ الْمَسَاكِينِ ، فَلَمْ يَجْزُ رُكُوبُهَا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ ، كَمَلِكِهِمْ . فَأَمَّا مَعَ عَدَمِ الْحَاجَةِ ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَجُوزُ ؛ لَمَّا ذَكَرْنَا . وَالثَّانِيَةِ ، يَجُوزُ ؛ لَمَّا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَأُتِيَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً ، فَقَالَ : « ارْكَبْهَا » . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهَا بَدَنَةٌ . فَقَالَ : « ارْكَبْهَا ، وَيْلَكَ » . فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّلَاثَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢٤) .

فصل : لَا يَبْرَأُ مِنَ الْهَدْيِ إِلَّا بِذَبْحِهِ أَوْ نَحْرِهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ هَدْيَهُ^(٢٥) . فَإِنْ نَحَرَ بِنَفْسِهِ ، أَوْ وَكَّلَ مَنْ نَحَرَهُ ، أَوْ نَحَرَ إِنْسَانٌ بغيرِ إِذْنِهِ فِي وَقْتِهِ ، أَجْزَأُ عَنْهُ . وَإِنْ دَفَعَهُ إِلَى الْفُقَرَاءِ سَلِيمًا فَتَحَرُّوهُ ، أَجْزَأُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ الْمَقْصُودُ بِفِعْلِهِمْ ، فَأَجْزَأُ ، كَمَا لَوْ ذَبَحَهُ غَيْرُهُمْ ، وَإِنْ لَمْ يَنْحَرُوهُ ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْتَرِدَّهُ مِنْهُمْ وَيَنْحَرَهُ^(٢٦) ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، أَوْ لَمْ^(٢٧) يَقْدِرْ ، فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ ؛ لِأَنَّهُ قُوَّةٌ بِتَقْرِيبِهِ فِي دَفْعِهِ إِلَيْهِمْ سَلِيمًا .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُهْدِي أَنْ يَتَوَلَّى نَحَرَ الْهَدْيِ بِنَفْسِهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ هَدْيَهُ بِيَدِهِ^(٢٨) . وَرَوَى عَنْ عُرْفَةَ بْنِ الْحَارِثِ الْكِنْدِيِّ ، / قَالَ : شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

-
- (٢٢) في : باب في ركوب البدن ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٠٨ .
 كما أخرجه مسلم ، في : باب جواز ركوب البدنة المهداة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٦١ . والنسائي ، في : باب ركوب البدنة بالمعروف ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٣٩ .
 (٢٣) أخرجه البخاري ، في : باب ركوب البدن ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٢٠٥ .
 ومسلم ، في : باب جواز ركوب البدنة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٦٠ .
 كما أخرجه أبو داود ، في : باب في ركوب البدن ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٠٨ .
 والترمذي ، في : باب ما جاء في ركوب البدنة ، من أبواب الحج . عارضة الأحويذ ٤ / ١٤٥ . والإمام مالك ، في : باب ما يجوز من الهدى ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٧٧ .
 (٢٤) هذا من حديث جابر الطويل ، وتقدم تخريجه في صفحة ١٥٦ .
 (٢٥) ساقط من : الأصل .
 (٢٦) في : الأصل : « ولم » .
 (٢٧) تقدم تخريجه في حديث جابر ، في صفحة ١٥٦ .

ﷺ فِي حِجَّةِ الْوَدَّاعِ ، وَاتَى بِالْبُذْنِ ، فَقَالَ : « اذْعُ لِي أَبَا الْحَسَنِ » . فُدِعِيَ لَهُ عَلِيٌّ ، فَقَالَ لَهُ : « خُذْ بِاسْفَلِ الْحَرَبَةِ » . وَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَعْلَاهَا ، ثُمَّ طَعَنَّا بِهَا الْبُذْنَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢٨) . وَإِنَّمَا فَعَلَا ذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَشْرَكَ عَلِيًّا فِي بُذْنِهِ . وَقَالَ جَابِرٌ : نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثًا وَسِتِينَ بَذْنَةً يَدَيْهِ ، ثُمَّ أُعْطِيَ عَلِيًّا فَنَحَرَ مَا غَيْرَ^(٢٩) . وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ خَمْسَ بَذَنَاتٍ ، ثُمَّ قَالَ : « مَنْ شَاءَ اقْطَعْ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣٠) . فَإِنْ لَمْ يَذْبَحْ يَدَيْهِ ، فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَشْهَدَ ذَبْحَهَا ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِفَاطِمَةَ : « اخْضُرِّي أُضْحِيَّتَكَ يُفْقِرْ لَكَ بِأَوَّلِ قَطْرَةٍ مِنْ دِمَهِهَا »^(٣١) . وَیُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَوَلَّى تَفْرِيقَ اللَّحْمِ بِنَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَحْوْطُ وَأَقْلُّ لِلضَّرَرِ عَلَى الْمَسَاكِينِ ، وَإِنْ خَلَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسَاكِينِ جَاوَزَ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مَنْ شَاءَ اقْطَعْ » .

فصل : وَيُباح لِلْفُقَرَاءِ الْأَخْذُ مِنَ الْهَدْيِ إِذَا لَمْ يَذْفَعُوا إِلَيْهِمْ بِأَحَدٍ شَيْئَيْنِ ؛ أَحَدِهِمَا ، الْإِذْنَ فِيهِ لَفْظًا ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَنْ شَاءَ اقْطَعْ » . وَالثَّانِي ، دَلَالَةً عَلَى الْإِذْنِ ، كَالْتَحْلِيلَةِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ : لَا يُباح إِلَّا بِاللَّفْظِ . وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِسَائِقِ الْبُذْنِ : « اصْبِغْ نَعْلَهَا فِي دِمَهِهَا ، وَاضْرِبْ بِهِ صَفْحَتَهَا »^(٣٢) . دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ وَشِبْهَهُ كَافٍ مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ هَذَا مُفِيدًا .

٦٩٥ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يَأْكُلُ مِنْ كُلِّ وَاجِبٍ إِلَّا مِنْ هَدْيِ التَّمَتُّعِ)
الْمَذْهَبُ أَنَّهُ يَأْكُلُ مِنْ هَدْيِ التَّمَتُّعِ^(١) وَالْقِرَانِ دُونَ مَا سِوَاهُمَا . نَصَّرَ عَلَيْهِ

(٢٨) في : باب في الهدى إذا عطب قبل أن يبلغ ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٠٩ .

(٢٩) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٦ .

(٣٠) تقدم تخريجه في صفحة ٣٠١ .

(٣١) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب فضل الضحايا ... ، من كتاب المناسك . المصنف ٤ / ٣٨٨ .

والبيهقي ، في : باب ما يستحب من ذبح النسيكة ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ٢٣٩ .

(٣٢) تقدم تخريجه في صفحة ٤٣٩ .

(١) في ١ : « المتعة » .

أحمد . وَلَعَلَّ الْخَرِيقَ تَرَكَ ذِكْرَ الْقِرَانِ ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَّةٌ ، وَاسْتَفَى بِذِكْرِ الْمُتَعَّةِ ؛ لِأَنَّهُمَا سَوَاءٌ فِي الْمَعْنَى ، فَإِنَّ سَبِيحَهُمَا غَيْرُ مَحْظُورٍ ، فَأَشْبَهَا هَذِي التَّطَوُّعَ . وَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ لَا يَأْكُلُ مِنَ الْمُنْدُورِ ^(٢) وَجَزَاءِ الصَّيْدِ ، وَيَأْكُلُ مِمَّا سِوَاهُمَا . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَمَرَ ، وَعَطَاءٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَإِسْحَاقَ ؛ / لِأَنَّ جَزَاءَ الصَّيْدِ بَدَلٌ ، وَالتَّنْذِيرُ جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِخِلَافٍ غَيْرِهِمَا . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : لَا يَأْكُلُ أَيْضًا مِنَ الْكُفَّارَةِ ، وَيَأْكُلُ مِمَّا سِوَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ . وَنَحْوُهُ مَذْهَبُ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّ مَا سِوَى ذَلِكَ لَمْ يُسَمَّ لِلْمَسَاكِينِ ، وَلَا مَدْخَلٌ لِلْإِطْعَامِ فِيهِ ، فَأَشْبَهَ التَّطَوُّعَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَأْكُلُ مِنْ وَاجِبٍ ؛ لِأَنَّهُ هَذِي وَجَبَ بِالْإِحْرَامِ ، فَلَمْ يَجْزِ الْأَكْلُ مِنْهُ ، كَذِمِ الْكُفَّارَةِ . وَلَنَا ، أَنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ تَمَتَّعْنَ مَعَهُ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ ^(٣) . وَأَدْخَلَتْ عَائِشَةُ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ ، فَصَارَتْ قَارِنَةً ^(٤) ، ثُمَّ ذَبَحَ عَنْهُنَّ النَّبِيُّ ﷺ الْبَقَرَةَ ، فَأَكَلْنَ مِنْ لُحُومِهَا . قَالَ أَحْمَدُ : قَدْ أَكَلَ مِنَ الْبَقَرَةِ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ ، فِي حَدِيثٍ عَائِشَةَ خَاصَّةً . وَقَالَتْ عَائِشَةُ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي ، إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ ، أَنْ يَحْلِلَ ، فَدَخَلَ عَلَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ يَلْحِمُ بَقَرٍ ، فَقُلْتُ : مَا هَذَا ؟ فَقِيلَ : ذَبَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ ^(٥) . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَةَ ^(٦) ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَبَحَ عَنْ آلِ مُحَمَّدٍ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ بَقَرَةً . وَقَالَ ابْنُ عَمَرَ :

(٢) في ١ : « النذر » .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٨٧ .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٢٤٢ .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب ما يأكل من البدن ... ، من كتاب الحج ، وفي : باب الخروج آخر الشهر ... ، من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ٢ / ٢١١ ، ٢١٢ ، ٤ / ٥٩ ، ٦٠ . ومسلم ، في : باب بيان وجوه الإحرام ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٧٦ . وابن ماجه ، في : باب فسخ الحج ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٩٢ ، ٩٩٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ١٩٤ ، ٢٧٣ .

(٦) أخرجه أبو داود ، في : باب في هدي البقر ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٠٦ . وابن ماجه ، في : باب عن كم تجزئ البدنة والبقرة ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٤٧ .

تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ، فَسَاقَ الْهَدْيَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٧) . وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ يَبْضَعُ ، فَجُعِلَتْ فِي قَدْرِ ، فَأَكَلَ هُوَ وَعَلِيٌّ مِنْ لَحْمِهَا ، وَشَرَبَا مِنْ مَرَقِهَا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٨) . وَلَا لَهَا دَمًا نُسَكٌ ، فَاشْتَبَهَا التَّطَوُّعُ ، وَلَا يُؤْكَلُ مِنْ غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ بِفِعْلِ مَحْظُورٍ ، فَأُشْبِهَ جَزَاءُ الصَّيْدِ .

فصل : فَأَمَّا هَذِي التَّطَوُّعُ ، وَهُوَ مَا أُوجِبَ بِالتَّعْيِينِ إِبْتِدَاءً ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ عَنْ وَاجِبٍ فِي ذِمَّتِهِ ، وَمَا نَحَرَهُ تَطَوُّعًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُوجِبَهُ ، فَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا ﴾ ^(٩) . وَأَقْلُ أَحْوَالِ ^(١٠) الْأَمْرِ الْإِسْتِحْبَابُ . وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ مِنْ بُذْنِهِ ^(٨) . وَقَالَ جَابِرٌ : كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ بُذْنِنَا فَوْقَ ثَلَاثٍ ، فَرَخَّصَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالَ : « كُلُوا / وَتَزَوَّدُوا » . فَأَكَلْنَا وَتَزَوَّدْنَا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(١١) . وَإِنْ لَمْ يَأْكُلْ فَلَا بَأْسَ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا نَحَرَ الْبَدَنَاتِ الْخَمْسَ . قَالَ : « مَنْ شَاءَ اقْطَعْ » ^(١٢) . وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُنَّ شَيْئًا . وَالْمُسْتَحَبُّ ، أَنْ يَأْكُلَ الْيَسِيرَ مِنْهَا ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ، وَلَهُ الْأَكْلُ كَثِيرًا وَالتَّزَوُّدُ ، كَمَا جَاءَ ^(١٣) فِي حَدِيثِ جَابِرٍ . وَتُجْزِئُهُ الصَّدَقَةُ بِالْيَسِيرِ مِنْهَا ، كَمَا فِي الْأَضْحِيَّةِ ، فَإِنْ أَكَلَهَا ضَمِنَ الْمَشْرُوعَ لِلصَّدَقَةِ مِنْهَا ، كَمَا فِي الْأَضْحِيَّةِ .

(٧) تقدم تخريجه في صفحة ٢٤١ .

(٨) هذا من حديث جابر الطويل ، وقد تقدم تخريجه في صفحة ١٥٦ .

(٩) سورة الحج ٢٨ .

(١٠) في ب ، م : « الأحوال » .

(١١) في : باب ما يأكل من البدن وما يتصدق ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٢١١ .

كما أخرجه مسلم ، في : باب بيان ما كان من النهي ... ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم

٣ / ١٥٦٢ . وإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣١٧ .

(١٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٠١ .

(١٣) سقط من : ١ .

فصل : وإن أَكَلَ مِمَّا^(١٤) مُنِعَ مِنْ أَكْلِهِ ، ضَمِنَهُ بِمِثْلِهِ لَحْمًا ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ بِمِثْلِهِ حَيَوَانًا ، فَكَذَلِكَ أَبْعَاضُهُ . وَكَذَلِكَ إِنْ أَعْطَى الْجَازِرَ مِنْهَا شَيْئًا ضَمِنَهُ بِمِثْلِهِ . وَإِنْ أَطْعَمَ غَنِيًّا مِنْهَا ، عَلَى سَبِيلِ الْهَدِيَّةِ ، جَازَ ، كَمَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ فِي الْأَضْحِيَّةِ ؛ لِأَنَّ مَا مَلَكَ أَكْلَهُ مَلَكَ هَدِيَّتِهِ . وَإِنْ بَاعَ شَيْئًا مِنْهُ^(١٥) ، أَوْ أَتْلَفَهُ ، ضَمِنَهُ بِمِثْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنْ ذَلِكَ ، فَأَشْبَهَ عَطِيَّتُهُ لِلْجَازِرِ . وَإِنْ أَتْلَفَ أُجْنَبِيٌّ مِنْهُ شَيْئًا ، ضَمِنَهُ بِقِيَمَتِهِ ؛ لِأَنَّ الْمُتْلَفَ مِنْ غَيْرِ ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ ، فَلَزِمَتْهُ قِيَمَتُهُ ، كَمَا لَوْ أَتْلَفَ لَحْمًا لَأَدَّى مُعَيَّنَ .

فصل : وَالْهَدْيُ الْوَاجِبُ بِغَيْرِ النَّذْرِ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ ؛ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ ، وَمَقِيسٌ عَلَى الْمَنْصُوصِ . فَأَمَّا الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ فَأَرْبَعَةٌ ، اثْنَانِ عَلَى التَّرْتِيبِ ، وَالْوَاجِبُ فِيهِمَا مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ، وَأَقْلَهُ شَاةً ، أَوْ سُبُعٌ بَدَنَةً ، أَحَدُهُمَا دَمُ الْمُتَنَعَةِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾^(١٦) . الثَّانِي ، دَمُ الْإِحْصَارِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ . وَهُوَ عَلَى التَّرْتِيبِ أَيْضًا ، إِنْ لَمْ يَجِدْهُ انْتَقَلَ إِلَى صِيَامٍ عَشْرَةِ أَيَّامٍ .^(١٧) وَإِنَّمَا وَجِبَ تَرْتِيبُهُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِهِ مُعَيَّنًا مِنْ غَيْرِ تَحْيِيرٍ ، فَاقْتَضَى تَعْيِينُهُ الْوُجُوبَ^(١٨) ، وَأَنْ لَا يَنْتَقِلَ عَنْهُ إِلَّا عِنْدَ الْعَجْزِ ، كَسَائِرِ الْوَاجِبَاتِ الْمُعَيَّنَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ ، انْتَقَلَ إِلَى صِيَامٍ عَشْرَةِ أَيَّامٍ^(١٩) بِالْقِيَاسِ عَلَى دَمِ الْمُتَنَعَةِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَصُومَهَا . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : لَا بَدَلَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ فِي الْقُرْآنِ . وَهَذَا لَا يَلْزَمُ ، فَإِنَّ عَدَمَ ذِكْرِهِ

(١٤) فِي ب ، م : « مِنْهَا » .

(١٥) فِي ب ، م : « مِنْهَا » .

(١٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٩٦ .

(١٧-١٨) سَقَطَ مِنْ : ١ . نَقْلًا نَظَرُ .

(١٨) فِي الْأَصْلِ : « بِالْوُجُوبِ » .

لا يَمْنَعُ قِيَاسَهُ عَلَى نَظِيرِهِ . وَاثْنَانِ مُحْخِرَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، / فِدْيَةُ الْأَذَى ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ ^(١٩) . الثَّانِي ، جَزَاءُ الصَّيْدِ ، وَهُوَ عَلَى التَّخْيِيرِ أَيْضًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ ^(٢٠) . الْقِسْمُ الثَّانِي ، مَا لَيْسَ بِمَنْصُوصٍ ^(٢١) عَلَيْهِ ، فَيُقَاسُ عَلَى أَشْبِهِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ بِهِ ، فَهَذِي الْمُتْعَةُ وَجَبَ لِلتَّرَفُّهِ بِتَرْكِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ ، ^(٢٢) فَيُقَاسُ عَلَى دَمِ الْمُتْعَةِ هَذِي الْقِرَانِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ فِي أَنَّهُ وَجَبَ لِلتَّرَفُّهِ بِتَرْكِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ ^(٢٣) ، وَقَضَائِهِ التُّسْكِينَ ^(٢٤) فِي سَفَرٍ وَاحِدٍ ، وَيُقَاسُ عَلَيْهِ أَيْضًا دَمُ الْفَوَاتِ ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ مِثْلُ دَمِ الْمُتْعَةِ . وَبَدَلُهُ مِثْلُ بَدَلِهِ ، وَهُوَ صِيَامُ عَشْرَةِ أَيَّامٍ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثَةً قَبْلَ يَوْمِ التَّحْرِ ، لِأَنَّ الْفَوَاتِ إِنَّمَا يَكُونُ بِفَوَاتِ لَيْلَةِ التَّحْرِ ، لِأَنَّهُ تَرَكَ بَعْضَ مَا اقْتَضَاهُ إِحْرَامُهُ ، فَصَارَ كَالْتَّارِكِ لِأَحَدِ السَّفَرَيْنِ . فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَّا أَلْحَقْتُمُوهُ بِهِذِي الْإِحْصَارِ ، فَإِنَّهُ أَشْبَهَ بِهِ ، إِذْ هُوَ أَحَلَّ ^(٢٥) مِنْ إِحْرَامِهِ قَبْلَ إِثْمَامِهِ ؟ قُلْنَا : أَمَّا الْهَدْيُ فَهُمَا فِيهِ سَوَاءٌ ، وَأَمَّا الْبَدَلُ فَإِنَّ الْإِحْصَارَ لَيْسَ بِمَنْصُوصٍ عَلَى الْبَدَلِ فِيهِ ، وَإِنَّمَا ثَبَتَ ^(٢٥) قِيَاسًا ، فَقِيَاسُ هَذَا عَلَى الْأَصْلِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ أَوَّلَى مِنْ قِيَاسِهِ عَلَى فَرْعِهِ ، عَلَى أَنَّ الصِّيَامَ هَهُنَا مِثْلُ الصِّيَامِ عَنْ دَمِ الْإِحْصَارِ ، وَهُوَ عَشْرَةُ أَيَّامٍ أَيْضًا ، إِلَّا أَنَّ صِيَامَ الْإِحْصَارِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ حِلِّهِ ، وَهَذَا يَجُوزُ فِعْلُهُ قَبْلَ حِلِّهِ وَبَعْدَهُ ، وَهُوَ أَيْضًا

(١٩) سورة البقرة ١٩٦ .

(٢٠) سورة المائدة ٩٥ .

(٢١) في أ ، ب ، م : : مَنْصُوصٌ .

(٢٢-٢٣) سقط من : ب ، م . نقلة نظر .

(٢٣) في ب ، م : : لِلنَّسْكَيْنِ .

(٢٤) في ب ، م : : حَلَالٌ .

(٢٥) في أ ، ب ، م : : يَثْبِتُ .

مُقَارِنُ لَصَوْمِ الْمُتَعَةِ ؛ لِأَنَّ الثَّلَاثَةَ فِي الْمُتَعَةِ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ آخِرُهَا يَوْمَ عَرَفَةَ ، وَهَذَا يَكُونُ بَعْدَ فَوَاتِ عَرَفَةَ . وَالْجَزَقِيُّ إِذَا جَعَلَ الصَّوْمَ عَنْ هَذِهِ الْفَوَاتِ مِثْلَ الصَّوْمِ عَنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا . وَالْمَرْوِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مِثْلُ (٢٦) مَا ذَكَرْنَا . وَيُقَاسُ عَلَيْهِ أَيْضًا كُلُّ دَمٍ وَجَبَ (٢٧) لِتَرْكِ وَاجِبٍ ، كَدَمِ الْفَرَانِ ، وَتَرْكِ الْإِحْرَامِ مِنَ الْحِقَاقِ ، وَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ ، وَالْمَيْبِ بِمَرْذَلِفَةَ ، وَالرَّمِي ، وَالْمَيْبِ لَيْلَى مَتَى بَهَا ، وَطَوَافِ الْوَدَاعِ ، فَالْوَاجِبُ فِيهِ / مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ عَشْرَةِ أَيَّامٍ . وَأَمَّا مَنْ أَفْسَدَ حَجَّهُ بِالْجَمَاعِ فَالْوَاجِبُ فِيهِ بَدَنَةٌ ؛ بِقَوْلِ الصَّحَابَةِ الْمُتَشِيرِ الَّذِي لَمْ يَظْهَرْ خِلَافُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ ، كَصِيَامِ الْمُتَعَةِ . كَذَلِكَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو . رَوَاهُ عَنْهُمْ الْأَثَرُ . وَلَمْ يَظْهَرْ فِي الصَّحَابَةِ خِلَافُهُمْ ، (٢٧) فَيَكُونُ إِجْمَاعًا (٢٧) ، فَيَكُونُ بَدَلُهُ مَقِيَسًا عَلَى بَدَلِ دَمِ الْمُتَعَةِ . وَقَالَ أَصْحَابُنَا : يُقَوِّمُ الْبَدَنَةَ بِدَرَاهِمَ ، ثُمَّ يَشْتَرِي بِهَا طَعَامًا يَطْعُمُ كُلَّ مَسْكِينٍ مَدَّةً ، وَيَصُومُ عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا ، فَتَكُونُ مُلْحَقَةً بِالْبَدَنَةِ الْوَاجِبَةِ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ . وَيُقَاسُ عَلَى فِدْيَةِ الْأَذَى مَا وَجَبَ بِفِعْلِ مَحْظُورٍ يَتَرَفُّهُ بِهِ ، كَتَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ ، وَاللُّبْسِ ، وَالطَّيْبِ . وَكُلُّ اسْتِمْتَاعٍ مِنَ النِّسَاءِ يُوجِبُ شَاءَ كَالْوَطْءِ فِي الْعُمَرَةِ أَوْ فِي الْحَجِّ بَعْدَ رَمِي الْجَمْرَةِ ، فَإِنَّهُ فِي مَعْنَى فِدْيَةِ الْأَذَى مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ، فَيُقَاسُ عَلَيْهِ ، وَيُلْحَقُ بِهِ ، فَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِامْرَأَةٍ وَقَعَ عَلَيْهَا زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ تُقَصِّرَ : عَلَيْهِ فِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ . رَوَاهُ الْأَثَرُ (٢٨) .

٦٩٦ - مسألة ؛ قال : (وَكُلُّ هَذِي أَوْ إِطْعَامٍ فَهُوَ لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ ، إِنْ

(٢٦) سقط من : الأصل .

(٢٧-٢٧) سقط من : الأصل .

(٢٨) وأخرجه البيهقي ، في : باب المتمر لا يقرب امرأته ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ١٧٢ .

قَدَر عَلَى إِيصَالِهِ إِلَيْهِمْ ، إِلَّا مَنْ أَصَابَهُ أَدَى مِنْ رَأْسِهِ ، فَيَفْرُقُهُ عَلَى الْمَسَاكِينِ
فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي خَلَقَ فِيهِ ^(١))

أَمَّا فِدْيَةُ الْأَدَى ، فَتَجُوزُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي خَلَقَ فِيهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَقَالَ
الشَّافِعِيُّ : لَا تَجُوزُ إِلَّا فِي الْحَرَمِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ
الْقَعِيِّ ﴾ ^(٢) . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ بِالْفِدْيَةِ بِالْحُدَيْبِيَّةِ ، وَلَمْ
يَأْمُرْ بِبَعْدِهِ إِلَى الْحَرَمِ ^(٣) : وَرَوَى الْأَثَرُ ، (٤) وَأَبُو إِسْحَاقَ الْجَوَزْجَانِيُّ ^(٥) ، فِي
« كِتَابَيْهِمَا » عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ ، قَالَ : كُنْتُ مَعَ عُثْمَانَ ،
وَعَلِيٍّ ، وَحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، حُجَّاجًا ، فَاشْتَكَى حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ
بِالسَّقْيَا ، فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى رَأْسِهِ ، فَحَلَقَهُ عَلِيٌّ ، وَنَحَرَ عَنْهُ جَزُورًا بِالسَّقْيَا . هَذَا
لَفْظُ رِوَايَةِ الْأَثَرِ . وَلَمْ يُعَرَفْ لَهُ مُخَالَفٌ . وَالْآيَةُ وَرَدَتْ فِي الْهَدْيِ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ
الْخَرَقِيِّ اخْتِصَاصُ ذَلِكَ بِفِدْيَةِ الشَّعْرِ ، وَمَا عَدَاهُ مِنَ الدَّمَاءِ فَبِمَكَّةَ . وَقَالَ
القَاضِي ، فِي الدَّمَاءِ / الْوَاجِبَةِ بِفِعْلِ مَحْظُورٍ ، كَاللَّبَاسِ وَالطَّيِّبِ : هِيَ كَذِمِ
الْحَلْقِ . وَفِي الْجَمِيعِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَفْدِي حَيْثُ وَجَدَ سَبَبَهُ . وَالثَّانِيَةُ ،
عَلَى الْجَمِيعِ الْحَرَمَ . وَأَمَّا جَزَاءُ الصَّيْدِ فَهُوَ لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ،
فَقَالَ : أَمَّا مَا كَانَ بِمَكَّةَ ، أَوْ كَانَ مِنَ الصَّيْدِ ، فَكُلُّهُ ^(٦) بِمَكَّةَ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ :
﴿ هَذَا بِأَلْفِ الْكَعْبَةِ ﴾ ^(٧) . وَمَا كَانَ مِنْ فِدْيَةِ الرَّأْسِ فَحَيْثُ حَلَقَهُ . وَذَكَرَ الْقَاضِي
فِي قَتْلِ الصَّيْدِ رِوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّهُ يَفْدِي حَيْثُ قَتَلَهُ . وَهَذَا يُخَالَفُ نَصَّ الْكِتَابِ ،
وَنَصَّ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، فِي التَّفْرِيقَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِ الرَّأْسِ ، فَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ . وَمَا وَجَبَ

(١) سقط من : الأصل . هنا وفي الموضع التالي .

(٢) سورة الحج ٣٣ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ١١٥ .

(٤-٥) في ١ ، ب ، م ، د وإسحاق والجوزجاني . وتقدمت ترجمته في ١ / ٣٧ .

(٥) في م : فكل .

(٦) سورة المائدة ٩٥ .

لِتُرِكَ تُسْلُكُ أَوْ فَوَاتٍ ، فَهُوَ لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ دُونَ غَيْرِهِمْ ؛ لِأَنَّهُ هَذِي وَجَبَ لِتُرِكَ تُسْلُكُ ، فَأَشْبَهَ هَذِي الْقِرَانِ . وَإِنْ فَعَلَ الْمَحْظُورَ لِغَيْرِ سَبَبٍ يُبِيحُهُ ، فَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ أَنَّهُ يَخْتَصُّ ذَبْحَهُ وَتَفْرِقَةَ لَحْمِهِ بِالْحَرَمِ ، كَسَائِرِ الْهَذِي .

فصل : وما وَجَبَ نَحْرُهُ بِالْحَرَمِ ، وَجَبَ تَفْرِقَةُ لَحْمِهِ بِهِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : إِذَا ذَبَحَهَا فِي الْحَرَمِ ، جَازَ تَفْرِقَةُ لَحْمِهَا فِي الْجِلِّ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَحَدُ مَقْصُودَيِ التُّسْلُكِ ، فَلَمْ يَجْزُ فِي الْجِلِّ ، كَالذَّبْحِ ، وَلِأَنَّ الْمَقْضُولَ مِنْ ذَبْحِهِ بِالْحَرَمِ التَّوَسُّعُ عَلَى مَسَاكِينِهِ ، وَهَذَا لَا يَحْصُلُ بِإِعْطَاءِ غَيْرِهِمْ ، وَلِأَنَّهُ تُسْلُكُ يَخْتَصُّ بِالْحَرَمِ ، فَكَانَ جَمِيعُهُ مُحْتَصًا بِهِ ، كَالطَّوَارِفِ ، وَسَائِرِ الْمَنَاسِلِكِ .

فصل : وَالطَّعَامُ كَالْهَذِي ، يَخْتَصُّ بِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ فِيمَا يَخْتَصُّ الْهَذِي بِهِ ^(٧) . وَقَالَ عَطَاءٌ ، وَالتَّحْمِيُّ : مَا كَانَ مِنْ هَذِي فَبِمَكَّةَ ، وَمَا كَانَ مِنْ طَعَامٍ وَصِيَامٍ فَحَيْثُ شَاءَ . وَهَذَا يَقْتَضِيهِ مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ . وَلَنَا ، قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ : الْهَذِي وَالطَّعَامُ بِمَكَّةَ ، وَالصَّوْمُ حَيْثُ شَاءَ . وَلِأَنَّهُ تُسْلُكُ يَتَعَدَّى نَفْعُهُ إِلَى الْمَسَاكِينِ فَاخْتَصَّ بِالْحَرَمِ ، كَالْهَذِي .

فصل : وَمَسَاكِينُ الْحَرَمِ ^(٨) مَنْ كَانَ فِيهِ مِنْ أَهْلِهِ ، أَوْ وَارِدٍ إِلَيْهِ مِنَ الْحَاجِّ وَغَيْرِهِمْ ، الَّذِينَ ^(٩) يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِمْ . وَلَوْ دَفَعَ إِلَى مَنْ ظَاهَرَهُ الْفَقْرُ ، فَبِأَنِّ غَنِيًّا ، خُرَجَ فِيهِ وَجْهَانِ كَالزَّكَاةِ . وَلِلشَّافِعِيِّ فِيهِ قَوْلَانِ . وَمَا جَازَ تَفْرِيقَهُ بِغَيْرِ الْحَرَمِ ، لَمْ يَجْزُ دَفْعُهُ إِلَى فَقَرَاءِ أَهْلِ الدُّمَةِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَجَوَّزَهُ أَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ كَافِرٌ ، فَلَمْ يَجْزِ الدَّفْعُ إِلَيْهِ ، كَالْحَرِيِّ .

فصل : وَإِذَا نَذَرَ هَذِيًّا وَأُطْلِقَ ، فَأَقْلَ مَا يُجْزِيهِ شَاءَ ، أَوْ سَبْعُ بَدَنَةٍ أَوْ بَقَرَةٍ ؛

(٧) سقط من : م .

(٨) في م : أهل الحرم .

(٩) في أ : وهم الذين .

لأنَّ الْمُطْلَقَ فِي النَّذْرِ يَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى الْمَعْنَى شَرْعًا ، وَالْهَدْيُ الْوَاجِبُ فِي الشَّرْعِ
إِنَّمَا هُوَ مِنَ التَّعَمُّعِ ، وَأَقْلَهُ مَا ذَكَرْنَاهُ ، فَحُمِلَ عَلَيْهِ ، وَلِهَذَا لَمَّا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي
الْمُتَّعَةِ : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ ^(١٠) . حُمِلَ عَلَى مَا قُلْنَا . فَإِنْ اخْتَارَ إِخْرَاجَ
بَدَنَةِ كَامِلَةٍ ، فَهُوَ أَفْضَلُ ، وَهَلْ تَكُونُ كُلُّهَا وَاجِبَةً ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ،
تَكُونُ وَاجِبَةً . اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ ؛ لِأَنَّهُ اخْتَارَ الْأَعْلَى لِأَدَاءِ فَرْضِهِ ، فَكَانَ كُلُّهُ
وَاجِبًا ، كَمَا لَوْ اخْتَارَ الْأَعْلَى مِنْ حِصَالِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ أَوْ كَفَّارَةِ الْوُطْءِ فِي الْحَيْضِ .
وَالثَّانِي ، يَكُونُ سَبْعُهَا وَاجِبًا ، وَالباقى تَطَوُّعًا ، لَهُ أَكْلُهُ وَهَدْيُهُ ؛ لِأَنَّ الرَّائِدَ عَلَى
السَّيِّعِ يَجُوزُ تَرْكُهُ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ وَلَا بَدَلٍ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ ذَبَحَ شَاتَيْنِ . فَإِنْ عَيَّنَ
الْهَدْيَ بِشَيْءٍ ، لَزِمَهُ مَا عَيْنَهُ ، وَأَجْزَاهُ ، سَوَاءً كَانَ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا ،
وَسَوَاءً كَانَ حَيَوَانًا أَوْ غَيْرَهُ ، مِمَّا يَنْقَلُ أَوْ مِمَّا لَا يَنْقَلُ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ
رَاحَ » يَعْنِي إِلَى الْجُمُعَةِ « فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً ، وَمَنْ رَاحَ
فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً » ^(١١) . فَذَكَرَ الدَّجَاجَةَ وَالْبَيْضَةَ فِي
الْهَدْيِ . وَعَلَيْهِ إِصَالُهُ إِلَى فَقَرَاءِ الْحَرَمِ ؛ لِأَنَّهُ سَمَّاهُ هَذْيًا ، وَأَطْلَقَ ، فَيُحْمَلُ عَلَى
مَحَلِّ الْهَدْيِ الْمَشْرُوعِ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ
الْعَتِيقِ ﴾ ^(١٢) . فَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَنْقَلُ ، كَالْعَقَارِ ، بَاعَهُ ، وَبَعَثَ ثَمَنَهُ إِلَى الْحَرَمِ ،
فَيَتَصَدَّقُ بِهِ فِيهِ .

فصل : وَإِنْ نَذَرَ هَذْيًا مُطْلَقًا أَوْ مُعَيَّنًا ، وَأَطْلَقَ مَكَانَهُ ، وَجَبَ عَلَيْهِ إِصَالُهُ إِلَى
مَسَاكِينِ الْحَرَمِ . وَجُوزَ أَبُو حَنِيفَةَ ذَبْحُهُ حَيْثُ شَاءَ ، كَمَا لَوْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِشَاةٍ .
وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ . وَلِأَنَّ النَّذَرَ ^(١٣) يُحْمَلُ عَلَى

(١٠) سورة البقرة ١٩٦ .

(١١) تقدم تخريجه في : ٣ / ١٦٥ .

(١٢) سورة الحج ٣٣ .

(١٣) في الأصل : « النذور » .

المَعْهُودُ شَرْعًا ، وَالْمَعْهُودُ فِي الْهَدْيِ / الْوَاجِبِ بِالشَّرْعِ ، كَهَدْيِ الْمُتَعَةِ وَالْقِرَانِ ١٣٥/٤
 وَأَشْبَاهَهُمَا ، أَنَّ ذَبْحَهَا يَكُونُ فِي الْحَرَمِ ، كَذَا هُنَا . وَإِنْ عَيَّنَ نَذْرُهُ بِمَوْضِعٍ غَيْرِ
 الْحَرَمِ ، لَزِمَهُ ^(١٤) ذَبْحُهُ بِهِ ، وَتَفْرِقَةُ لَحْمِهِ عَلَى ^(١٥) «مَسَاكِينِ الْحَرَمِ» ، أَوْ
 إِطْلَاقُهُ ^(١٦) ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ : إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَتُحَرَ
 بِبُيُوتَةِ ^(١٧) . قَالَ : «أَيُّهَا صَنَمٌ؟» . قَالَ : لَا . قَالَ : «أَوْفَ بِنَذْرِكَ» . رَوَاهُ أَبُو
 دَاوُدَ ^(١٨) . وَإِنْ نَذَرَ الذَّبْحَ بِمَوْضِعٍ بِهِ صَنَمٌ ، أَوْ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِ الْكُفْرِ أَوْ الْمَعَاصِي ،
 كَبُيُوتِ النَّارِ ، أَوْ الْكُنَائِسِ وَالْبَيْعِ ، وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ ، لَمْ يَصِحَّ نَذْرُهُ ، بِمَفْهُومِ هَذَا
 الْحَدِيثِ ، وَلِأَنَّهُ نَذَرَ مَعْصِيَةٍ ، فَلَا يُوفَى بِهِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا نَذَرَ
 فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ » ^(١٩) . وَقَوْلُهُ : « مَنْ نَذَرَ أَنْ
 يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِيهِ » ^(٢٠) .

فصل : وَقَوْلُ الْجَرَقِيِّ : « إِنْ قَدَرَ عَلَى إِيْصَالِهِ إِلَيْهِمْ » . يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَاجِزَ
 عَنْ إِيْصَالِهِ لَا يَلْزَمُهُ إِيْصَالُهُ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا . فَإِنْ مُنِعَ النَّاذِرُ

-
- (١٤) فِي الْأَصْلِ : « لَزِمَ » .
 (١٥-١٥) فِي الْأَصْلِ : « مَسَاكِينِهِ » .
 (١٦) فِي م : « وَإِطْلَاقُهُ » .
 (١٧) بَوَانَةُ : هَضْبَةٌ وَرَاءَ بَنِيْعِ قَرْيَةٍ مِنْ سَاحِلِ الْبَحْرِ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ١٠ / ٧٥٤ .
 (١٨) فِي : بَابِ مَا يُؤْمَرُ مِنَ الْوَفَاءِ عَنِ النَّذْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَيْمَانِ . مِنْ أَيْ دَاوُدَ ٢ / ٢١٣ .
 كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْكُفَّارَاتِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١ / ٦٨٨ . وَالْإِمَامُ
 أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤ / ٦٤ ، ٦ / ٣٦٦ .
 (١٩) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ... ، مِنْ كِتَابِ النَّذْرِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ
 ٣ / ١٢٦٢ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يُؤْمَرُ بِهِ مِنَ الْوَفَاءِ عَنِ النَّذْرِ ، وَبَابِ فِي النَّذْرِ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ، مِنْ كِتَابِ
 الْأَيْمَانِ . سَنَنِ أَيْ دَاوُدَ ٢ / ٢١٣ ، ٢١٥ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ كُفَّارَةِ النَّذْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَيْمَانِ . الْمُجْتَمِعُ
 ٧ / ٢٧ ، ٢٨ . وَالدَّرِمِيُّ ، فِي : بَابِ لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، مِنْ كِتَابِ النَّذُورِ . سَنَنِ الدَّرِمِيِّ ٢ / ١٨٤ .
 وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤ / ٤٣٠ .
 (٢٠) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ٣٦ ، ٢٠٨ .

الرُّصُولُ بِنَفْسِهِ ، وَأَمَكَّنَهُ تَثْفِيفُهُ ، لَزِمَهُ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : إِذَا حُصِرَ عَنِ الْخُرُوجِ خُرَجَ فِي ذُبْحِ هَذَا الْهَدْيِ الْمُنْدُورِ فِي مَوْضِعِ حَصْرِهِ رَوَاتَانِ ، كِدْمَاءِ الْحَجِّ . وَاخْتَارَ أَنَّ الصَّحِيحَ جَوَازُ ذُبْحِهِ فِي مَوْضِعِ حَصْرِهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ هَذِهِ بِالْحُدَيْبِيَّةِ . وَالثَّانِي ، إِنْ أَمَكَّنَ إِرْسَالَهُ مَعَ غَيْرِهِ ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ ذُبْحُهُ فِي مَوْضِعِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَّنَهُ إِيصَالَ الْمُنْدُورِ إِلَى مَحَلِّهِ ، فَلَزِمَهُ ، كَغَيْرِ الْمَحْصُورِ .

٦٩٧ - مسألة ؛ قال : (وَأَمَّا الصَّيَّامُ فَيَجْزِيهِ بِكُلِّ مَكَانٍ)

لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا . كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءٌ ، وَالتَّحْمِي ، وَغَيْرُهُمْ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الصَّيَّامَ لَا يَتَعَدَّى نَفْعُهُ إِلَى أَحَدٍ ، فَلَا مَعْنَى لِتَحْصِيصِهِ بِمَكَانٍ ، بِخِلَافِ الْهَدْيِ وَالْإِطْعَامِ ، فَإِنْ نَفَعَهُ يَتَعَدَّى إِلَى مَنْ يُعْطَاهُ .

فصل : وَيُسَنُّ تَقْلِيدُ الْهَدْيِ ، وَهُوَ أَنْ يَجْعَلَ فِي أَغْنَاقِهَا التُّعَالَ ، وَآذَانَ الْقَرَبِ ، وَغُرَاهَا ، أَوْ عِلَاقَةً إِذَاوَةً^(١) . وَسَوَاءٌ كَانَتْ إِبِلًا ، أَوْ بَقَرًا ، أَوْ غَنَمًا .
١٣٥/٤ وقال مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : لَا يُسَنُّ تَقْلِيدُ الْغَنَمِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ سَنَةً لَتَقِلَّ كَمَا تَقِلُّ فِي / الْإِبِلِ . وَلَنَا ، أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : كُنْتُ أَقْبِلُ الْقَلَائِدَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، فَيُقْلَدُ الْغَنَمَ ، وَيُقِيمُ فِي أَهْلِهِ حَلَالًا . وَفِي لَفْظٍ : كُنْتُ أَقْبِلُ قَلَائِدَ الْغَنَمِ لِلنَّبِيِّ ﷺ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٢) . وَلَأنَّهُ هَذِي ، فَيُسَنُّ تَقْلِيدُهُ كَالْإِبِلِ ، وَلَأنَّهُ إِذَا سُنَّ تَقْلِيدُ الْإِبِلِ مَعَ إِمْكَانٍ تَعْرِيفُهَا بِالْإِشْعَارِ ، فَالْغَنَمُ أَوْلَى ، وَلَيْسَ التَّسَاوَى فِي النَّقْلِ شَرْطًا لِصِحَّةِ

(١) فِي الْأَصْلِ : « أَوْ إِذَاوَةً » .

(٢) فِي : بَابِ قُلِ الْقَلَائِدَ لِلْبَدَنِ وَالْبَقَرِ ، وَبَابِ إِشْعَارِ الْبَدَنِ وَبَابِ تَقْلِيدِ الْغَنَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

كَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ اسْتِحْبَابِ بَعْثِ الْهَدْيِ إِلَى الْحَرَمِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٩٥٧ ، ٩٥٨ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَنْ بَعْثَ بِهِدْيِهِ وَأَقَامَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤٠٧ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ قُلِ الْقَلَائِدَ ، وَبَابِ هَلْ يُوجِبُ تَقْلِيدُ الْهَدْيِ إِحْرَامًا ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُجْتَبَى ٥ / ١٣٣ ، ١٣٧ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ تَقْلِيدِ الْبَدَنِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ ٢ / ١٠٣٤ . وَالإمامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ١٩١ ، ٢٣٦ .

الحَدِيثِ ، وَلأنَّهُ كَانَ يُهْدِي الْإِبِلَ أَكْثَرَ ، فَكَثُرَ ثَقْلُهُ .

فصل : وَمِمَّنْ إِشْعَارُ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ ، وَهُوَ أَنْ يَشُقَّ صَفْحَةٌ سَنَامِهَا الْأَيْمَنِ حَتَّى يَدْخُلَ فِيهَا ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : هَذَا مِثْلُهُ غَيْرُ جَائِزٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ تَعْدِيبِ الْحَيَوَانِ^(٣) ، وَلأنَّهُ إِيْلَامٌ ، فَهُوَ كَقَطْعِ عُضْوٍ مِنْهُ . وَقَالَ مَالِكٌ : إِنْ كَانَتِ الْبَقَرَةُ ذَاتَ سَنَامٍ ، فَلَا بَأْسَ بِإِشْعَارِهَا ، وَإِلَّا فَلَا . وَلَنَا ، مَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : قَتَلْتُ قَلَائِدَ هَذِي النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ أَشْعَرَهَا وَقَلَّدَهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤) . رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَغَيْرُهُ ، وَفَعَلَهُ الصَّحَابَةُ ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى عُمُومِ مَا اخْتَبُوهَا بِهِ ، وَلأنَّهُ إِيْلَامٌ لِعَرَضٍ صَحِيحٍ ، فَجَازَ ، كَالْكَلْبِ ، وَالْوَسْمِ ، وَالْفَصْدِ ، وَالْحِجَامَةِ . وَالْقَرَضُ أَنْ لَا تَخْتَلِطَ^(٥) بِغَيْرِهَا ، وَأَنْ يَتَوَقَّاهَا اللَّصُّ ، وَلَا يَخْصُلَ ذَلِكَ بِالتَّقْلِيدِ ؛ لِأنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَنْحَلَّ وَيَذْهَبَ . وَقِيَاسُهُمْ مُنْتَقِضٌ بِالْكَلْبِ وَالْوَسْمِ . وَتُشْعَرُ الْبَقَرَةُ ؛ لِأنَّهَا مِنَ الْبُذْنِ ، فَتُشْعَرُ كَذَاتِ السَّنَامِ . وَأَمَّا الْغَنَمُ فَلَا يُسَنُّ إِشْعَارُهَا ؛ لِأنَّهَا ضَعِيفَةٌ ، وَصُوفُهَا وَشَعْرُهَا يَسْتُرُ مَوْضِعَ إِشْعَارِهَا . إِذَا بَيَّنَّتْ هَذَا فَالْسُّنَةُ الْإِشْعَارُ فِي صَفْحَتِهَا الْيُمْنَى . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو يُونُسَ : بَلْ تُشْعَرُ فِي صَفْحَتِهَا الْيُسْرَى . وَعَنْ أَحْمَدَ

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَكْرَهُ مِنَ الْمِثْلَةِ وَالْمُصَوِّرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٢٢ / ٧ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ النَّبِيِّ عَنْ صَبْرِ الْبَهَائِمِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٥٤٩ / ٣ ، وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ النَّبِيِّ عَنْ الْمَجْذُومَةِ ، مِنْ كِتَابِ الضَّحَايَا . الْمَجْتَبَى ٧ / ٢١٠ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ النَّبِيِّ عَنْ مِثْلَةِ الْحَيَوَانِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَصْحَابِ . سُنَنِ الدَّارِمِيِّ ٨٣ / ٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤٣ / ٢ ، ١٠٣ .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ أَشْعَرَ وَقَدْ بَدَأَ الْحَلِيفَةُ ثُمَّ أَحْرَمَ ، وَبَابِ إِشْعَارِ الْبُذْنِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ ، وَفِي : بَابِ الْوَكَاةِ فِي الْبُذْنِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْوَكَاةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ٢٠٧ ، ٣ / ١٣٤ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ اسْتِحْبَابِ بَعْثِ الْهَدْيِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٩٥٧ ، ٩٥٨ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَنْ بَعَثَ بِهَدْيِهِ وَأَقَامَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤٠٧ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ تَقْلِيدِ الْإِبِلِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمَجْتَبَى ٥ / ١٣٥ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ٧٨ ، ٢٢٤ ، ٢٣٨ .

(٥) فِي م : « تَخْلُطُ » .

مِثْلُهُ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَمَرَ فَعَلَهُ. وَلَنَا، مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِذِي
 الْحَلِيفَةِ، ثُمَّ دَعَا بِبَدَنَةٍ وَأَشْعَرَهَا مِنْ صَفْحَةِ سَتَامِهَا الْأَيْمَنِ، وَسَلَّتِ الدَّمَ عَنْهَا
 بِيَدِهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٦). وَأَمَّا ابْنُ عَمَرَ فَقَدْ رَوَى عَنْهُ / كَمَذْهَبِنَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٧).
 ثُمَّ فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَوَّلَى مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَمَرَ وَفَعَلَهُ بِلَا خِلَافٍ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ
 يُعْجِبُهُ التَّيْمُنُ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ^(٨). وَإِذَا سَأَلَ الْهَدْيَ مِنْ قَبْلِ الْحِمَاقَاتِ، اسْتَحَبَّ
 إِشْعَارُهُ وَتَقْلِيدُهُ مِنَ الْحِمَاقَاتِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَإِنْ تَرَكَ الْإِشْعَارَ وَالتَّقْلِيدَ
 فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ وَاجِبٍ.

فصل: وَلَا يُسَنُّ الْهَدْيُ إِلَّا مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَيَذْكُرُوا
 اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا
 الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾^(٩). وَأَفْضَلُهُ الْإِبِلُ، ثُمَّ الْبَقَرُ، ثُمَّ الْغَنَمُ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَائَةِ، ثُمَّ رَاحَ، فَكَأْتُمَا
 قَرَبَ بَدَنَةٍ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأْتُمَا قَرَبَ بَقَرَةٍ، وَمَنْ رَاحَ فِي
 السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فَكَأْتُمَا قَرَبَ كَبْشًا أَقْرَنَ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَأْتُمَا قَرَبَ
 دَجَاجَةٍ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَأْتُمَا قَرَبَ بَيْضَتَةٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١٠).
 وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِامْرَأَةٍ أَصَابَهَا زَوْجُهَا فِي الْعُمَرَةِ: عَلَيْكَ فِذْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ، أَوْ

(٦) في: باب تقليد الهدى ...، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩١٢ / ٢.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في الإشعار، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ٤٠٦ / ١. والنسائي،
 في: باب أي الشقين شعر، وباب سلت الدم عن البدن، من كتاب المناسك. المجتبى ١٣٢ / ٥. ١٣٣.
 والترمذي، في: باب ما جاء في إشعار البدن، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ١٣٩ / ٤. وابن ماجه،
 في: باب إشعار البدن، من كتاب المناسك ١٠٣٤ / ٢. والدارمي، في: باب في الإشعار كيف شعر، من
 كتاب المناسك. سنن الدارمي ٦٥ / ٢، ٦٦.

(٧) في: باب من أشعر وقلد بذى الحليفة ثم أحرم، من كتاب الحج. صحيح البخاري ٢٠٦ / ٢.

(٨) تقدم تخريجه في: ١ / ١٣٦.

(٩) سورة الحج ٢٨.

(١٠) تقدم تخريجه في: ٣ / ١٦٥.

صَدَقَةٌ ، أَوْ تُسَلِّقُ . قَالَتْ : أَيُّ التُّسَلِّقِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : إِنْ شِيعَتْ فَنَاقَةٌ ، وَإِنْ شِيعَتْ فَبَقَرَةٌ . قَالَتْ : أَيُّ ذَلِكَ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : انْجَرِي نَاقَةً . رَوَاهُ الْأَثَرِيُّ^(١١) . وَلَئِنْ مَا كَانَ أَكْثَرَ لَحْمًا كَانَ أَفْغَعَ لِلْفُقَرَاءِ ، وَلِذَلِكَ أَجْزَأَتِ الْبَدَنَةُ مَكَانَ سَبْعٍ مِنَ الْقَنَمِ ، وَالشَّاةُ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعٍ بَدَنِيَّةٍ ؛ لِأَنَّ لَحْمَهَا أَطْيَبُ ، وَالضَّأْنُ أَفْضَلُ مِنَ الْمَعَزِ لِذَلِكَ .

فصل : والذكر والأنثى^(١٢) في الهدى^(١٣) سواء . وَمِمَّنْ أَجَازَ ذُكْرَانُ الْإِيلِ ابْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَمَالِكٌ ، وَعَطَاءٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، أَنَّهُ قَالَ : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا فَاعِلًا ذَلِكَ ، وَأَنْ أُنْحَرَ أَنْثَى أَحَبُّ إِلَيَّ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَكَأَيُّدُنْ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾^(١٤) . وَلَمْ يَذْكُرْ ذَكَرًا وَلَا أَنْثَى ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْدَى جَمَلًا لِأُمِّ جَهْلٍ ، فِي أَنْفِهِ بَرَةٌ^(١٥) مِنْ فِضَّةٍ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَةٍ^(١٦) . وَلَئِنْ بَجُوزَ مِنْ سَائِرِ / أَنْوَاعٍ بِهَيْمَةٍ الْأَنْعَامِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « فَكَأْتُمَا قَرَبَ كَيْشًا أَقْرَنَ » . فَكَذَلِكَ مِنَ الْإِيلِ ، وَلِأَنَّ الْقَصْدَ اللَّحْمَ ، وَلَحْمُ الذَّكَرِ أَوْفَرُ ، وَلَحْمُ الْأُنْثَى أَزْطَبُ ، فَيَسَاوِيَانِ . قَالَ أَحْمَدُ : الْحَصِيُّ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنَ التَّعْجَةِ . وَذَلِكَ لِأَنَّ لَحْمَهُ أَوْفَرُ وَأَطْيَبُ .

٦٩٨ - مسألة ؛ قَالَ : (وَمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، فَذَبَحَ سَبْعًا مِنَ الْقَنَمِ ، أَجْزَأَهُ)

وظَاهِرُ هَذَا أَنَّ سَبْعًا مِنَ الْقَنَمِ يُجْزِئُ عَنِ الْبَدَنَةِ مَعَ الْقَدَرَةِ عَلَيْهَا ، سَوَاءً كَانَتْ

(١١) تقدم ترجمته في صفحة ٤٤٩ .

(١٢-١٣) سقط من : الأصل .

(١٣) سورة الحج ٣٦ .

(١٤) البقرة : الحلقة تجعل في أنف البعير .

(١٥) أخرجه أبو داود ، في : باب في الهدى ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٠٥ . وابن ماجه ،

في : باب الهدى من الإناث والذكور ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٣٥ .

الْبَدَنَةُ وَاجِبَةٌ بِذَنْرٍ ، أَوْ جَزَاءٍ صَيِّدٍ ، أَوْ كَفَّارَةٍ وَطَيٍّ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : إِنَّمَا يُجْزَى ذَلِكَ عَنْهَا عِنْدَ عَدَمِهَا ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بَدَلٌ عَنْهَا ، فَلَا يُصَارُ إِلَيْهَا مَعَ وُجُودِهَا ، كَسَائِرِ الْأَبْدَالِ . فَأَمَّا مَعَ عَدَمِهَا فَيَجُوزُ ؛ لَمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ : أَمَّا النَّبِيُّ ﷺ رَجُلٌ ، فَقَالَ : إِنَّ عَلَى بَدَنَةٍ ، وَأَنَا مُوسِرٌ بِهَا^(١) ، وَلَا أُجِدُّهَا فَأُشْتَرِيهَا . فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَنَاقَشَ سَبْعُ شَيْءٍ فَيَذْبَحَهُنَّ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٢) . وَلَنَا ، أَنَّ الشَّاةَ مَعْدُولَةٌ بِسَبْعِ بَدَنَةٍ ، وَهِيَ أَطْيَبُ لَحْمًا ، فَإِذَا عَدَلَ عَنِ الْأَذْنَى إِلَى الْأَعْلَى جَاوَزَ ، كَمَا لَوْ ذَبَحَ بَدَنَةً مَكَانَ شَاةٍ .

فصل : وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ سَبْعٌ مِنَ الْعَنَمِ فِي جَزَاءِ الصَّيِّدِ ، لَمْ يُجْزَئْهُ بَدَنَةٌ فِي الظَّاهِرِ ؛ لِأَنَّ سَبْعًا مِنَ الْعَنَمِ أَطْيَبُ لَحْمًا ، فَلَا يُعْدَلُ عَنِ الْأَعْلَى إِلَى الْأَذْنَى ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي كَفَّارَةٍ مَحْظُورٍ ، أَجْزَأُهُ بَدَنَةٌ ؛ لِأَنَّ الدَّمَ الْوَاجِبَ فِيهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ، وَهُوَ شَاةٌ ، أَوْ سَبْعُ بَدَنَةٍ ، وَقَدْ كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ يَتَمَتَّعُونَ ، فَيَذْبَحُونَ الْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ ، قَالَ جَابِرٌ : كُنَّا تَتَمَتَّعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَتَذْبَحُ الْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ ، تَشْتَرِكُ فِيهَا . وَفِي لَفْظٍ : أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَشْتَرِكَ فِي الْإِلِيلِ وَالْبَقْرِ ، كُلُّ سَبْعَةٍ مِثْلًا فِي بَدَنَةٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٣) .

فصل : وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ بَقَرَةٌ ، أَجْزَأُهَا بَدَنَةٌ ؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ لَحْمًا وَأَوْفَرُ . وَيُجْزَئُهَا سَبْعٌ مِنَ الْعَنَمِ ؛ لِأَنَّهَا تُجْزَى عَنِ الْبَدَنَةِ ، فَعَنِ الْبَقَرَةِ أَوْلَى . وَمَنْ لَزِمَهُ ١٣٧/٤ بَدَنَةٌ ، فِي غَيْرِ / النَّذْرِ وَجَزَاءِ الصَّيِّدِ ، أَجْزَأُهَا بَقَرَةٌ ؛ لَمَا رَوَى أَبُو الزُّبَيْرِ ، عَنْ

(١) فِي النِّسْخِ : « لَهَا » ..

(٢) فِي : بَابِ كَمْ تَجْزَى مِنَ الْعَنَمِ عَنِ الْبَدَنَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَصْحَابِي . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١٠٤٨ / ٢ .

كَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١ / ٣١١ ، ٣١٢ .

(٣) فِي : بَابِ الْإِشْرَاقِ فِي الْهَدْيِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٩٥٦ / ٢ .

كَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْبَقْرِ وَالْجَزُورِ عَنْ كَمْ تَجْزَى ، مِنْ كِتَابِ الْأَصْحَابِي . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٨٩ / ٢ . وَالسَّائِقُ ، فِي : بَابِ مَا تَجْزَى عَنْهُ الْبَقَرَةُ فِي الضَّحَايَا ، مِنْ كِتَابِ الضَّحَايَا . الْمُجْتَبَى ١٩٥ / ٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ٣٠٤ ، ٣١٨ .

جَابِرٌ ، قَالَ : كُنَّا نَحْرُ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ . فَقِيلَ لَهُ : وَالْبَقَرَةُ ؟ فَقَالَ : وَمَهْلُ هِيَ إِلَّا مِنَ الْبَدَنِ ! فَأَمَّا فِي النَّذْرِ ، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَلْزُمُهُ مَا نَوَاهُ . فَإِنْ أَطْلَقَ ، فَفِيهِ^(٤) رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، تُجْزِئُهُ الْبَقَرَةُ ؛ لَمَّا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَبِيرِ . وَالْأُخْرَى ، لَا تُجْزِئُهُ إِلَّا أَنْ يَغْدِمَ الْبَدَنَةَ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ ، فَاشْتَرَطَ عَدَمُ الْمُبْدَلِ . وَالْأُولَى^(٥) أَوْلَى ، لِلْحَبِيرِ ، وَلِأَنَّ مَا أَجْزَأَ عَنْ سَبْعَةٍ فِي الْهَدَايَا وَدِمِ الْمُتَمَتَّةِ ، أَجْزَأُ فِي النَّذْرِ يَلْفِظُ الْبَدَنَةَ ، كَالْجَزُورِ .

فصل : وَيَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِكَ السَّبْعَةُ فِي الْبَدَنَةِ وَالْبَقَرَةِ ، سَوَاءً كَانَ وَاحِدًا أَوْ تَطَوُّعًا ، وَسَوَاءً أَرَادَ جَمِيعَهُمُ الْقُرْبَةَ ، أَوْ بَعْضُهُمْ ، وَأَرَادَ الْبَاقُونَ اللَّحْمَ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يَجُوزُ الْاِشْتِرَاكُ فِي الْهَدْيِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَجُوزُ إِذَا كَانُوا مُتَقَرِّبِينَ^(٦) كُلَّهُمْ ، وَلَا يَجُوزُ إِذَا لَمْ يَرِدْ بَعْضُهُمُ الْقُرْبَةَ . وَحَدِيثُ جَابِرٍ يُرَدُّ قَوْلُ مَالِكٍ . وَلَنَا عَلَى أَيْ حَنِيفَةٍ ، أَنَّ الْجُزْءَ^(٧) الْمُجْزِئَ لَا يَنْقُصُ بِإِرَادَةِ الشَّرِيكَ غَيْرَ الْقُرْبَةِ ، فَجَازَ ، كَمَا لَوْ اخْتَلَفَتْ جِهَاتُ الْقَرَبِ ، فَأَرَادَ بَعْضُهُمُ الْمُتَمَتَّةَ وَالْآخَرُ الْقِرَانَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَفْتَسِمُوا اللَّحْمَ ؛ لِأَنَّ الْقِسْمَةَ إِفْرَازٌ حَقٌّ ، وَلَيْسَتْ بَيِّنًا .

٦٩٩ - مسألة ؛ قَالَ : (وَمَا لَزِمَ مِنَ الدَّمَاءِ ، فَلَا يُجْزِئُ إِلَّا الْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ وَالثِّيِّ مِنْ غَيْرِهِ)

هَذَا فِي غَيْرِ جَزَاءِ الصَّيْدِ ، فَأَمَّا جَزَاءُ الصَّيْدِ ، فَمِنْهُ جَفَرَةٌ وَعَنَاقٌ وَجَدْيٌ وَصَحِيحٌ وَمَعِيبٌ ، وَأَمَّا فِي غَيْرِهِ ، مِثْلُ هَدْيِ الْمُتَمَتَّةِ وَغَيْرِهِ ، فَلَا يُجْزِئُ إِلَّا الْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ ، وَهُوَ الَّذِي لَهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ ، وَالثِّيُّ مِنْ غَيْرِهِ ، وَثَنِيُّ الْمَعْرِ مَا لَهُ سِتَّةُ

(٤) فِي م : « فَعَنَهُ » .

(٥) فِي م : « وَالْأَوَّلُ » .

(٦) فِي النُّسخ : « مُتَفَرِّقِينَ » .

(٧) فِي الْأَصْلِ : « الْجُزْءُ » .

وَتَبَيَّنَ الْبَقَرُ مَا لَهُ سَنَتَانِ ، وَتَبَيَّنَ الْإِبِلُ مَا لَهُ خَمْسُ سِنِينَ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ ابْنُ عَمْرٍ ، وَالزُّهْرِيُّ : لَا يُجْزَى إِلَّا الثَّانِي مِنْ كُلِّ شَيْءٍ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ : يُجْزَى الْجَذَعُ مِنَ الْكَلِّ ، إِلَّا الْمَعَزُ . وَلَنَا عَلَى الزُّهْرِيِّ ، مَا رَوَى عَنْ أُمِّ بِلَالٍ بِنْتِ هِلَالٍ ، عَنْ أَبِيهَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « يَجُوزُ ^(١) الْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ أَضْحِيَّةً » . وَعَنْ عَاصِمِ بْنِ كَلْبٍ ، قَالَ : كُنَّا مَعَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، يُقَالُ لَهُ مُجَاشِعٌ ، مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ ، فَغَزَبَتِ الْعَنَمُ ، فَأَمَرَ مُنَادِيًا فَنَادَى : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ : « إِنَّ الْجَذَعُ يُوفَى مَا تُوفَى مِنْهُ الثَّيْنَةُ » . وَعَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً ، إِلَّا أَنْ يَغْسَرَ عَلَيْكُمْ فَتَذْبَحُوا جَذَعًا مِنَ الضَّأْنِ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه . وَرَوَى حَدِيثَ جَابِرٍ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ ^(٢) . وَهَذَا حُجَّةٌ عَلَى عَطَاءٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ . وَحَدِيثُ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ نِيَارٍ ، حِينَ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ عِنْدِي عَنَاقًا جَذَعًا ، هِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لَحِيمٍ . فَقَالَ : « تُجْزِيكَ ، وَلَا تُجْزَى عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ » . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتَّنَسَائِيُّ ^(٣) . وَفِي لَفْظٍ : إِنَّ عِنْدِي

-
- (١) فِي الْأَصْلِ : « لَا يَجُوزُ » . وَفِي م : « لَا يَجُوزُ إِلَّا » .
 (٢) فِي : بَابُ مَا يُجْزَى مِنَ الْأَضْحَايِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَايِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَه ٢ / ١٠٤٩ .
 كَمَا أَخْرَجَ الْأَوَّلُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ٣٦٨ .
 وَأَخْرَجَ الثَّانِي أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَجُوزُ فِي الضَّحَايَا مِنَ السِّنِّ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَايِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٨٧ . وَالتَّنَسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْمُسْنَةِ وَالْجَذَعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَايِ . الْمَجْمُوعِ ٧ / ١٩٣ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥ / ٣٦٨ .
 وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ جَابِرٍ ، فِي : بَابِ سِنِّ الْأَضْحِيَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَايِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣ / ١٥٥٥ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَجُوزُ فِي الضَّحَايَا مِنَ السِّنِّ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَايِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٨٦ . وَالتَّنَسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْمُسْنَةِ وَالْجَذَعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الضَّحَايَا . الْمَجْمُوعِ ٧ / ١٩٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ٣١٢ ، ٣١٢ ، ٣٢٢ .
 (٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَجُوزُ فِي الضَّحَايَا مِنَ السِّنِّ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَايِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٨٧ . وَسَبَقَ تَحْرِيجُهُ عِنْدَ التَّنَسَائِيِّ وَالْإِمَامِ أَحْمَدَ ، فِي الْجُزْءِ الرَّابِعِ صَفْحَةَ ٥٠ .

دَاجِنًا جَذْعَةً مِنَ الْمَعْرِ . قال أبو عُبَيْدٍ الْهَرَوِيُّ ، قال إبراهيمُ الْحَرَبِيُّ : إِنَّمَا يُجْزَى الْجَذْعُ مِنَ الضَّائِنِ فِي الْأَضَاحِي ؛ لِأَنَّهُ يَنْزُو فَيُلْقَحُ ، فَإِذَا كَانَ مِنَ الْمَعْرِ لَمْ يُلْقَحْ حَتَّى يَصِيرَ نَبِيًّا .

فصل : وَيَمْنَعُ مِنَ الْعُيُوبِ فِي الْهَدْيِ مَا يَمْنَعُ فِي الْأَضْحِيَّةِ . قال البراء بن عازب : قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الْأَضَاحِي : الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرُهَا ، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا ، وَالْعَرَجَاءُ الْبَيِّنُ ظَلْعُهَا ، وَالْكَسِيرَةُ الَّتِي لَا تُنْقِي » . قال : قلتُ : إِنِّي أَسْأَلُكَ أَنْ يَكُونَ فِي السَّنَنِ نَقْصٌ . قال : « مَا كَرِهْتَ فَدَعَهُ ، وَلَا تُحَرِّمُهُ عَلَى أَحَدٍ » . رواه أبو داودَ ، والنسائيُّ^(٤) . وبهذا قال عطاء ، قال : أَمَّا الَّذِي سَمِعْنَاهُ فَلَا أَرْبَعَ ، وَكُلُّ شَيْءٍ سِوَاهُنَّ جَائِزٌ . وَمَعْنَى قَوْلِهِ : « الْبَيِّنُ عَوْرُهَا » . أَيْ انْحَسَفَتْ عَيْنُهَا وَذَهَبَتْ ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَنْقُصُهَا ؛ لِأَنَّ شَحْمَةَ الْعَيْنِ عُضْوٌ مُسْتَطَابٌ ، فَلَوْ كَانَ عَلَى عَيْنِهَا بَيَاضٌ وَلَمْ تَذْهَبِ الْعَيْنُ ، جَارَتْ التَّضْحِيَّةُ بِهَا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَنْقُصُهَا فِي اللَّحْمِ . وَالْعَرَجَاءُ الْبَيِّنُ عَرَجُهَا : الَّتِي عَرَجُهَا مُتَفَاجِسٌ يَمْنَعُهَا السَّيْرُ مَعَ الْغَنَمِ ، وَمُشَارَكَتُهُمْ^(٥) فِي الْعَلْفِ ، وَيَهْزُلُهَا . وَالَّتِي لَا تُنْقِي : الَّتِي لَا مَخَّ فِيهَا لِهَزْلِهَا . وَالْمَرِيضَةُ : قِيلَ هِيَ الْعَرَبَاءُ ؛ لِأَنَّ الْجَرَبَ يُفْسِدُ اللَّحْمَ . وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ كُلَّ مَرِيضَةٍ مَرَضًا يُؤَثِّرُ فِي هَزْلِهَا ، أَوْ فِي فَسَادِ لَحْمِهَا ، يَمْنَعُ التَّضْحِيَّةَ بِهَا ، وَهَذَا أَوَّلَى ، لِتَنَاوُلِ اللَّفْظِ لَهُ وَالْمَعْنَى . فَهَذِهِ

= كما أخرجه البخاري ، في : باب قول النبي ﷺ لَأَنِّي بَرْدَةٌ ... ، وباب الذبيح بعد الصلاة ، وباب من ذبح قبل الصلاة أعاد ، من كتاب الأضاحي . صحيح البخاري ٧ / ١٣١-١٣٣ . ومسلم ، في : باب وقتها [أَى الْأَضْحِيَّةِ] ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ٣ / ١٥٥٢ ، ١٥٥٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الذبيح بعد الصلاة ، من أبواب الأضاحي . عارضة الأحوذى ٦ / ٣٠٦ .

(٤) أخرجه أبو داودَ ، في : باب ما يكره من الضحايا ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داودَ ٢ / ٨٨ . والنسائي ، في : باب العرجاء ، من كتاب الأضاحي . المجتبى ٧ / ١٨٩ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما يكره أن يضحي به ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٥٠ ، ١٠٥١ .

(٥) في م : « ومشاركتهن » .

الْأَرْبَعُ لَا تَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي مَنَعِهَا . وَبَيَّنَّ الْحُكْمُ فِيمَا فِيهِ نَقْصٌ / أَكْثَرُ مِنْ هَذِهِ الْعُيُوبِ بِطَرِيقِ التَّنْبِيهِ ، فَلَا تَجُوزُ الْعَمْيَاءُ ؛ لِأَنَّ الْعَمَى أَكْثَرُ مِنَ الْعَوْرِ ، وَلَا يُعْتَبَرُ مَعَ الْعَمَى الْإِحْسَافُ الْعَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ يُجْلُ بِالْمَشْيِ مَعَ الْقَنَمِ ، وَالْمُشَارَكَةِ فِي الْعَلْفِ ، أَكْثَرُ مِنْ إِخْلَالِ الْعَرَجِ . وَلَا يَجُوزُ مَا قُطِعَ مِنْهَا عُضْوٌ مُسْتَطَابٌ ، كَالْأَلْيَةِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَلْبَغُ فِي الْإِخْلَالِ بِالْمَقْصُودِ مِنْ ذَهَابِ شَحْمَةِ الْعَيْنِ . فَأَمَّا الْعَضْبَاءُ ، وَهِيَ مَا ذَهَبَ نِصْفُ أُذُنِهَا أَوْ قَرْنِهَا ، فَلَا تُجَزَّى . وَبِهِ قَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ فِي عُضْبَاءِ الْأُذُنِ . وَعَنْ أَحْمَدَ : لَا تُجَزَّى مَا ذَهَبَ ثُلُثُ أُذُنِهَا . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ . وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، وَعَمَّارٍ ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَالْحَسَنِ ، تُجَزَّى الْمَكْسُورَةُ الْقَرْنَ ؛ لِأَنَّ ذَهَابَ ذَلِكَ لَا يُؤَثِّرُ فِي اللَّحْمِ ، فَأُجْزَأَتْ ، كَالْجَمَاءِ . وَقَالَ مَالِكٌ : إِنْ كَانَ يُدْمِي ، لَمْ يَجْزْ ، وَإِلَّا جَازَ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُضْحَى بِأَعْضَابِ الْأُذُنِ وَالْقَرْنِ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ^(٦) . قَالَ قَتَادَةُ : فَسَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ ، فَقَالَ : نَعَمْ ، الْعَضْبُ النَّصْفُ فَأَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ . وَيُحْمَلُ قَوْلُ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَمَنْ وَافَقَهُ ، عَلَى أَنَّ كَسَرَ مَا دُونَ النَّصْفِ لَا يَمْنَعُ .

فصل : وَبُجَزَّى^(٧) الْخَصِيُّ ، سَوَاءً كَانَ مِمَّا قُطِعَتْ خَصْيَتَاهُ أَوْ مَسْلُولًا ، وَهُوَ الَّذِي سَلَّتْ بَيْضَتَاهُ ، أَوْ مَوْجُوءًا ، وَهُوَ الَّذِي رُضَّتْ بَيْضَتَاهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ مَوْجُوءَيْنِ^(٨) . وَالْمَرْضُوضُ كَالْمَقْطُوعِ . وَلِأَنَّ ذَلِكَ

(٦) أخرجه النسائي ، في : باب العضباء ، من كتاب الأضاحي . المجتبى ٧ / ١٩١ ، ١٩٢ . وابن ماجه ، في : باب ما يكره أن يضحي به ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٥١ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يكره من الضحايا ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٢ / ٨٨ . والترمذي ، في : باب في الضحية بعضباء القرن والأذن ، من أبواب الأضاحي . عارضة الأحوذى ٦ / ٣٠٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٨٠ ، ٨٣ ، ١٠٩ ، ١٢٧ ، ١٣٧ ، ١٥٠ .

(٧) في الأصل : ويجوز .

(٨) أخرجه أبو داود ، في : باب ما يستحب من الضحايا ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٢ / ٨٦ . وابن ماجه ، في : باب أضاحي رسول الله ﷺ ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٤٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٨ .

الْعُضْوُ غَيْرُ مُسْتَطَابٍ ، وَذَهَابُهُ يُؤَثِّرُ فِي سِمَنِهِ ، وَكَثْرَةُ اللَّحْمِ وَطَبِيبِهِ ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ . وَلَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا . وَتُجْزِئُ الْجَمَاءُ ، وَهِيَ الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ لَهَا قَرْنٌ . وَحُكِيَ عَنْ ابْنِ حَامِدٍ أَنَّهَا لَا تُجْزِئُ ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْقَرْنِ أَكْثَرُ مِنْ ذَهَابِ نِصْفِهِ . وَالْأَوَّلَى أَنَّهَا تُجْزِئُ ؛ لِأَنَّ الْقَرْنَ لَيْسَ بِمَقْصُودٍ ، وَلَا وَرَدَ النَّهْيُ عَمَّا عُدِمَ فِيهِ . وَتُجْزِئُ الصَّمْعَاءُ ، وَهِيَ الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ لَهَا أُذُنٌ ، أَوْ خُلِقَتْ لَهَا أُذُنٌ صَغِيرَةٌ كَذَلِكَ . وَتُجْزِئُ الْبَتْرَاءُ ، وَهِيَ الْمَقْطُوعَةُ الذَّنْبِ كَذَلِكَ .

فصل : وَيُكْرَهُ أَنْ يُضْحَى بِمَشْقُوقَةِ الْأُذُنِ ، أَوْ مَا قُطِعَ مِنْهَا شَيْءٌ ، أَوْ مَا فِيهَا عَيْبٌ مِنْ هَذِهِ الْعُيُوبِ الَّتِي لَا تَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ ؛ لِقَوْلِ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَمْرُنَا أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ / وَالْأُذُنَ . وَلَا يُضْحَى بِمُقَابِلَةٍ ، وَلَا مُدَابِرَةٍ ، وَلَا خَرْقَاءَ ، وَلَا شَرْقَاءَ . قَالَ زُهَيْرٌ : قُلْتُ لِأَبِي إِسْحَاقَ : مَا الْمُقَابِلَةُ ؟ قَالَ : يَقْطَعُ طَرَفُ الْأُذُنِ . قُلْتُ : فَمَا الْمُدَابِرَةُ ؟ قَالَ : يَقْطَعُ مُوْخَرُ الْأُذُنِ . قُلْتُ : فَمَا الْخَرْقَاءُ ؟ قَالَ : يُشَقُّ الْأُذُنُ . قُلْتُ : فَمَا الشَّرْقَاءُ ؟ قَالَ : يَشَقُّ أُذُنُهَا السِّمَةُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٩) . قَالَ الْقَاضِي : الْخَرْقَاءُ الَّتِي انْتَقَبَتْ أُذُنُهَا . وَالشَّرْقَاءُ الَّتِي تُشَقُّ أُذُنُهَا وَتَبْقَى كَالشَّاحِحَتَيْنِ^(١٠) . وَهَذَا نَهْيٌ تَنْزِيهِ . وَيَحْصُلُ الْإِجْزَاءُ بِهَا ، لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا .

فصل : يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَتَى مَكَّةَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ ؛ لِأَنَّ الطَّوَّافَ بِالْبَيْتِ صَلَاةً ،

(٩) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَكْرَهُ مِنَ الضَّحَايَا ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَايِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٢ / ٨٨ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ الْمُقَابِلَةِ وَهِيَ مَا قُطِعَ طَرَفُ أُذُنِهَا ، وَبَابِ الْمُدَابِرَةِ وَهِيَ مَا قُطِعَ مِنْ مُوْخَرِ أُذُنِهَا ، وَبَابِ الْخَرْقَاءِ وَهِيَ الَّتِي تَحْرَقُ أُذُنُهَا ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَايِ . الْمَجْتَبَى ٧ / ١٩٠ ، ١٩١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَكْرَهُ مِنَ الْأَضْحَايِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَضْحَايِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذَى ٦ / ٢٩٦ ، ٢٩٧ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَا يَكْرَهُ أَنْ يُضْحَى بِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَايِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٢ / ١٠٥٠ .

(١٠) الشَّاحِحَتَانِ : الدَّقِيقُ الضَّامِرُ مِنْ غَيْرِ هَزَالٍ .

وَالطَّوَافُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ ، وَالصَّلَاةُ بَعْدَ ذَلِكَ . يُرَوَّى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ :
الطَّوَافُ لَكُمْ يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ ، وَالصَّلَاةُ لِأَهْلِ مَكَّةَ . وَقَالَ عَطَاءٌ : الطَّوَافُ لِلْغُرَبَاءِ ،
وَالصَّلَاةُ لِأَهْلِ الْبَلَدِ . قَالَ : وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ : يَزُورُ الْبَيْتَ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامٍ
مِنِي . وَمِنْهُمْ مَنْ يَخْتَارُ الْإِقَامَةَ بِمِنًى ؛ لِأَنَّهَا أَيَّامُ مِنِّي . وَاحْتَجَّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بِحَدِيثِ
أَبِي حَسَّانَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُفِيضُ كُلَّ لَيْلَةٍ ^(١١) .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ حَجَّ أَنْ يَدْخُلَ الْبَيْتَ ، وَيُصَلِّيَ فِيهِ رَكَعَتَيْنِ ، كَمَا فَعَلَ
النَّبِيُّ ﷺ ^(١٢) ، وَلَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ بِنَعْلَيْهِ ، وَلَا خُفَيْهِ ، وَلَا الْحِجْرَ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ
الْحِجْرَ مِنَ الْبَيْتِ . وَلَا يَدْخُلُ الْكَعْبَةَ بِسِلَاحٍ . قَالَ : وَثِيَابُ الْكَعْبَةِ إِذَا تُرِعَتْ
يُتَصَدَّقُ بِهَا . وَقَالَ ^(١٣) : إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْتَشْفِيَ بِشَيْءٍ مِنْ طِبِّ الْكَعْبَةِ ، فَلْيَأْتِ
بِطِبِّ مِنْ عِنْدِهِ ، فَلْيَلِزِقْهُ عَلَى الْبَيْتِ ، ثُمَّ يَأْخُذْهُ ، وَلَا يَأْخُذْ مِنْ طِبِّ الْبَيْتِ شَيْئًا ،
وَلَا يُخْرِجُ مِنْ ثَرَابِ الْحَرَمِ ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ مِنَ الْحِلِّ . كَذَلِكَ قَالَ عُمَرُ ، وَابْنُ
عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَلَا يُخْرِجُ مِنْ حِجَارَةِ مَكَّةَ وَثَرَابِهَا إِلَى الْحِلِّ ، وَالخُرُوجُ
أَشَدُّ ، إِلَّا أَنْ مَاءَ زَمْزَمَ أَخْرَجَهُ كَعْبٌ .

فصل : قَالَ أَحْمَدُ : كَيْفَ لَنَا بِالْجَوَارِ بِمَكَّةَ ! قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنَّكَ لَأَحَبُّ
الْبَقَاعِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَلَوْلَا أَنِّي أُخْرِجْتُ مِنْكَ مَا خَرَجْتُ » ^(١٤) . وَإِنَّمَا كُرِهَ
الْجَوَارُ بِمَكَّةَ لِمَنْ هَاجَرَ مِنْهَا ، وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ جَاوَرَ بِمَكَّةَ ، وَجَمِيعُ أَهْلِ الْبِلَادِ
وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ لَيْسَ بِمَنْزِلَةٍ مَنْ يَخْرُجُ وَيُهَاجِرُ . أَيْ لَا بَأْسَ بِهِ . وَابْنُ عُمَرَ
كَانَ يُقِيمُ بِمَكَّةَ . قَالَ : وَالْمُقَامُ بِالْمَدِينَةِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْمُقَامِ بِمَكَّةَ / لِمَنْ قَوِيَ

١٣٩/٤

(١١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ زِيَارَةِ الْبَيْتِ كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ لَيَالِي مِنِّي ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنُ الْكُبْرَى ١٤٦/٥ .

وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيقًا ، فِي : بَابِ الزِّيَارَةِ يَوْمَ النُّحْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢١٤/٢ .

(١٢) تَقْدِمُ تَحْرِيمِهِ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ ، فِي صَفْحَةِ ١٥٦ .

(١٣) هَذَا شَيْءٌ مُتَدَعٌ ، لَمْ يَثْبُتْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَالشِّفَاءُ إِنَّمَا يُطْلَبُ مِنَ اللَّهِ ، وَيَفْعَلُ الْأَسْبَابَ الْمَشْرُوعَةَ
وَالْمُبَاحَةَ ، كَالِدُعَاءِ وَالرَّقِيَّةِ بِالْقُرْآنِ وَالتَّداوِيِ بِالْأَدْوِيَةِ الْمُبَاحَةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١٤) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ فِي فَضْلِ مَكَّةَ ، مِنْ أَبْوَابِ الْمُنَاقِبِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَدِيِّ ١٣ / ٢٨٠ . وَابْنُ

مَاجَةَ ، فِي : بَابِ فَضْلِ مَكَّةَ ، مِنْ كِتَابِ الْمُنَاسِكَ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٢ / ١٠٣٧ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ

إِخْرَاجِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ مَكَّةَ ، مِنْ كِتَابِ السَّيْرِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢ / ٢٣٩ .

عليه ؛ لأنها مهاجرُ المسلمين . وقال النبي ﷺ : « لَا يَصْبِرُ أَحَدٌ عَلَى لَأْوَائِهَا وَشِدَّتِهَا إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ »^(١٥) .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ زِيَارَةُ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ لما رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ^(١٦) ، بإسناده عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ حَجَّ ، فَزَارَ قَبْرِي بَعْدَ وَقَاتِي ، فَكَأَنَّمَا زَارَنِي فِي حَيَاتِي » . وفي رواية : « مَنْ زَارَ قَبْرِي وَجَبَتْ لَهُ شَفَاعَتِي » . رواه بِاللَّفْظِ الْأَوَّلِ سَعِيدٌ . حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ . وقال أحمد^(١٧) ، في رواية عبد الله ، عن يزيد بن قُسيط ، عن أبي هريرة ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « مَا مِنْ أَحَدٍ يُسَلِّمُ عَلَيَّ عِنْدَ قَبْرِي ، إِلَّا رَدَّ اللَّهُ عَلَيَّ رُوحِي ، حَتَّى أَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ » . قال^(١٨) : وإذا حَجَّ الذي لم يَحُجَّ قَطْ - يعني من غير طريق الشام - لا يَأْخُذْ على طريق المَدِينَةِ ، لِأَنِّي أَخَافُ أَنْ يَحْدُثَ بِهِ حَدَثٌ ، فَيَتَّبِعُنِي أَنْ يَقْصِدَ مَكَّةَ مِنْ أَقْصَدِ الطَّرِيقِ^(١٩) ، وَلَا يَتَشَاغَلَ بِغَيْرِهِ . وَيُرَوَّى عَنِ الْعُتْبِيِّ^(٢٠) ، قال : كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ ، فَقَالَ :

(١٥) أخرجه مسلم ، في : باب الرغبة في سكنى المدينة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ١٠٠٣ .
والترمذى ، في : باب في فضل المدينة ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ١٣ / ٢٧٥ . والإمام أحمد ، في :
المسند ٢ / ١١٣ ، ١١٩ ، ١٣٣ ، ٢٨٨ ، ٣٣٨ ، ٣٤٣ ، ٣٩٧ ، ٤٣٩ ، ٤٤٧ ، ٥٨٣ ، ٣٧٠ / ٦ .

(١٦) في : باب الواقية ، من كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢ / ٢٧٨ .

(١٧) في مسنده ، ٢ / ٥٢٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب زيارة القبور ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٧٠ .

(١٨) سقط من : م .

(١٩) في الأصل : « الطريق » .

(٢٠) زيارة قبر النبي ﷺ تستحب لأجل السلام عليه . ويشترط أن تكون بدون سفر ، بل تشرع لمن كان في المدينة ، أو سافر لزيارة المسجد النبوي والصلاة فيه ، فإنها تدخل تبعاً . والدليل على مشروعيتها عموم الدليل على مشروعية زيارة القبور ، ولم يثبت بخصوص زيارة قبره عليه الصلاة والسلام حديث ، وكل الأحاديث الواردة بخصوص زيارة قبره عليه الصلاة والسلام إما ضعيفة شديدة الضعف ، أو موضوعة ، كما نبه على ذلك الحفاظ ، كالدارقطني والبيهقي وابن حجر وشيخ الإسلام ابن تيمية وابن عبد الهادي وغيرهم ، فلا يجوز الاحتجاج بها . والحكاية التي ذكرها عن العتبي ، لا يحتج بها عند أهل العلم ، والمصنف رحمه الله ساقها بصيغة الترهيز ، حيث قال : ويروى . إلخ .

السلام عليك يا رسول الله ، سمعتُ الله يقول : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴾ (٢١) . وقد جِئْتُكَ مُسْتَغْفِرًا لِدُنْيَايَ ، مُسْتَشْفِعًا بِكَ إِلَى رَبِّي ، ثُمَّ أَنشَأَ يَقُولُ :

يَا خَيْرَ مَنْ دُفِنَتْ بِالْقَاعِ أَغْظَمُهُ
نَفْسِي الْفِدَاءَ لِقَبْرِ أَنتَ سَاكِنُهُ
فَطَابَ مِنْ طَيِّبِهِنَّ الْقَاعُ وَالْأَكْمُ
فِيهِ الْعَفَافُ وَفِيهِ الْجُودُ وَالْكَرَمُ

ثُمَّ انصَرَفَ الْأَعْرَابِيُّ ، فَحَمَلْتَنِي عَنِّي ، فَمِئْتُ ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي النَّوْمِ ، فَقَالَ : يَا عُنَيْي ، الْحَقُّ الْأَعْرَابِيُّ ، فَبَشَّرَهُ أَنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَهُ (٢٢) . وَبُسْتَحَبَّ لِمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ أَنْ يَقْدَّمَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى ، ثُمَّ يَقُولُ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (٢٣) عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، وَاعْفُ عَنِّي ، وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ . وَإِذَا خَرَجَ ، قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ . وَقَالَ : وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِكَ . لَمَّا رَوَى عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ظ ١٣٩/٤ عَلَّمَهَا / أَنْ تَقُولَ ذَلِكَ ، إِذَا دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ (٢٤) . ثُمَّ تَأْتِي الْقَبْرَ (٢٥) فتَوَلَّى ظَهْرَكَ الْقِبْلَةَ ، وَتَسْتَقْبِلُ وَسْطَهُ ، وَتَقُولُ : السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ،

= قال الحافظ ابن عبد الهادي ، في « الصارم المنكى » صفحة ٢١٢-٢١٣ : وفي الجملة ليست هذه الحكاية المنكورة عن الأعرابي مما يقوم به حجة ، وإسنادها مظلم مختلف ولفظها مختلف أيضا ، ولو كانت ثابتة لم يكن فيها حجة على المطلوب المعترض ولا يصلح الاحتجاج بمثل هذه الحكاية ولا الاعتدال على مثلها عند أهل العلم وبالله التوفيق . انتهى .

(٢١) سورة النساء ٦٤ .

(٢٢) وردت هذه القصة والآيات في تفسير ابن كثير ٢ / ٣٠٦ .

(٢٣) سقط من : م .

(٢٤) لم نجده عن طريق فاطمة رضي الله عنها ، وأخرجه عن طريق أبي حميد أو أبي أسيد مسلم ، في : باب ما يقول إذا دخل المسجد ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ١ / ٤٩٤ . وأبو داود ، في : باب فيما يقوله الرجل عند دخوله المسجد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٠٩ . والنسائي ، في : باب القول عند دخول المسجد وعند الخروج منه ، من كتاب المساجد . المجتبى ٢ / ٤١ . والدارمي ، في : باب ما يقول إذا دخل المسجد وإذا خرج ، من كتاب الاستئذان . سنن الدارمي ٢ / ٢٩٣ . وإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٤٩٧ ، ٥ / ٤٢٥ .

(٢٥) يعني بعد صلاة تحية المسجد ، بأن يصلي ركعتين في المسجد ، وإن صلاهما في الروضة الشريفة فهو أفضل ، ثم بعد الصلاة يزور قبر النبي ﷺ .

السلام عليك يا نبي الله ، وخيرته من خلقه وعباده^(٢٦) ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، أشهد أنك قد بلغت رسالات ربك ، ونصحت لأمتك ، ودعوت إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وعبدت الله حتى أتاك اليقين ، فصلّى الله عليك كثيرا ، كما يحب ربنا ويرضى ، اللهم اجز عنا نبينا أفضل ما جزيت أحدا من النبيين والمرسلين ، وابعثه المقام المحمود الذي وعدته ، يعبطه به الأولون والآخرون ، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم ، إنك حميد مجيد ، وبارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم ، إنك حميد مجيد ، اللهم إنك قلت^(٢٧) : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴾ . وقد أتيتك مستغفرا من ذنوبي ، مستشفعا بك إلى ربّي ، فأسألك يا رب أن توجب لي المغفرة ، كما أوجبتها لمن أتاه في حياته ، اللهم اجعله أول الشافعين ، وأنجح السائلين ، وأكرم الآخرين والأولين ، برحمتك يا أرحم الراحمين . ثم يدعو لإخوانه وإخوانه وللمسلمين أجمعين ، ثم يتقدم قليلا ، ويقول : السلام عليك يا

(٢٦) سقط من : م .

(٢٧) هذا فيه نظر من وجهين : الوجه الأول : أن هذه الآية يقصد بها المجيء إلى الله ﷻ في حياته ، ليستغفر للمذنبين ، أما بعد موته فلا يطلب منه شيء لا الاستغفار ولا غيره ، ولا يستغفر عند قبره ، كما ذكر المصنف رحمه الله ؛ لأن الصحابة لم يكونوا يفعلون هذا عند قبره ، وهم أعلم الأمة بمعنى الآية الكريمة . الوجه الثاني ، أن الدعاء لا يشرع عند قبره ﷻ ، وإنما يشرع في مسجده ، والمشروع عند قبره وقبري صاحبيه السلام فقط .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، في « مجموع الفتاوى » ١ / ٢٢٩ - ٢٣٠ : فإن المعروف عن مالك وغيره من الأئمة وسائر السلف من الصحابة والتابعين ، أن الداعي إذا سلم على النبي ﷺ ، ثم أراد أن يدعو لنفسه ، فإنه يستقبل القبلة ، ويدعو في مسجده ، ولا يستقبل القبر ويدعو لنفسه ، بل إنما يستقبل القبر عند السلام على النبي ﷺ والدعاء له . هذا قول أكثر العلماء ، كمالك في إحدى الروايتين ، والشافعي ، وأحمد ، وغيرهم ، وعند أصحاب أبي حنيفة ، لا يستقبل القبر وقت السلام أيضا ، ثم منهم من قال : يجعل الحجرة عن يساره . وقد رواه ابن وهب عن مالك ، وسلم عليه . ومنهم من قال : بل يستدبر الحجرة ، وسلم عليه . وهذا هو المشهور عندهم . انتهى .

أبا بكر الصديق ، السَّلامُ عَلَيْكَ يَا عُمَرُ الْفَارُوقُ ، السَّلامُ عَلَيْكُمَا يَا صَاحِبَي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَضَجِيعِيهِ وَوَزِيرِيهِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، اللَّهُمَّ اجْزِهِمَا عَنِ نَبِيِّهِمَا وَعَنِ الْإِسْلَامِ خَيْرًا: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ، فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾^(٢٨). اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْهُ آخِرَ الْعَهْدِ مِنْ قَبْرِ نَبِيِّكَ ﷺ وَمَنْ حَرَّمَ مَسْجِدَكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ .

فصل : وَلَا يُسْتَحَبُّ التَّمَسُّحُ بِحَائِطِ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا تَقْيِيلُهُ ، قَالَ أَحْمَدُ : مَا أَعْرِفُ هَذَا . قَالَ الْأَثَرُمُ : رَأَيْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَا يَمَسُّونَ قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ ، يَقُومُونَ مِنْ نَاحِيَةِ فَيْسَلْمُونَ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ / : وَهَكَذَا كَانَ ابْنُ عَمَرَ يَفْعَلُ . قَالَ : أَمَّا الْمِنْبَرُ فَقَدْ جَاءَ فِيهِ . يَعْنِي مَا رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِي^(٢٩) ، أَنَّهُ نَظَرَ إِلَى ابْنِ عَمَرَ ، وَهُوَ يَضَعُ يَدَهُ عَلَى مَقْعَدِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ الْمِنْبَرِ ، ثُمَّ يَضَعُهَا عَلَى وَجْهِهِ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ رَجَعَ مِنَ الْحَجِّ أَنْ يَقُولَ مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ^(٣٠) ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَفَلَ مِنْ غَزْوٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ ، يُكَبِّرُ عَلَى كُلِّ شَرْفٍ مِنَ الْأَرْضِ ، ثُمَّ يَقُولُ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، آيُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدُهُ ، وَتَصَرَّ عَبْدُهُ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ » .

(٢٨) سورة الرعد ٢٤ .

(٢٩) نسبة إلى القارة ، بطن من العرب ، وترجمة لإبراهيم في الأنساب ١٠ / ١٦ .

(٣٠) في : باب ما يقول إذا رجع من الحج أو العمرة أو الغزو ، من كتاب العمرة ، وفي : باب غزوة الخندق وهي الأحزاب ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٣ / ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ .

كما أخرجه مسلم ، في : باب ما يقول إذا قفل من سفر الحج وغيره ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٨٠ . وأبو داود ، في : باب التكبير على كل شرف في المسير ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٢ / ٧٩ ، ٨٠ . والإمام مالك ، في : باب جامع الحج ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٤٢١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٥ ، ١٠ ، ١٥ ، ٦٣ ، ١٠٥ .

فهرس الجزء الخامس

كتاب الحج

الصفحة	
٥٣٨ - مسألة :	(ومن ملك زادا وراحلة ، وهو بالغ عاقل ، لزمه الحج والعمرة)
٦ - ١٩	فصل : وهذه الشروط الخمسة تنقسم أقساما ثلاثة ...
٧	فصل : واختلفت الرواية في شرطين ، وهما تخلية الطريق ... وإمكان المسير .
٧ ، ٨	فصل : وإمكان المسير معتبر بما جرت به العادة .
٨	فصل : والاستطاعة المشترطة ملك الزاد والراحلة .
٨ ، ٩	فصل : ولا يلزمه الحج ببذل غيره له ، ولا يصير مستطيعا بذلك .
٩ ، ١٠	فصل : ومن تكلف الحج ممن لا يلزمه ... استحباب له الحج .
١٠	

- فصل : ويختص اشتراط الراحلة بالبعيد
الذى بينه وبين البيت مسافة
- ١٠ . القصر .
- فصل : والزاد الذى تشتط القدرة
عليه هو ما يحتاج إليه فى
- ١١ ذهابه ورجوعه ...
- فصل : وأما الراحلة ، فيشترط أن يجد
راحلة تصلح لمثله .
- ١١
- فصل : ويعتبر أن يكون هذا فاضلا عما
يحتاج إليه لنفقة عياله .
- ١١ ، ١٢
- فصل : ومن له عقار يحتاج إليه
لسكنائه ... لم يلزمه الحج .
- ١٢
- فصل : وتجب العمرة على من يجب عليه
الحج ، فى إحدى الروايتين .
- ١٣ ، ١٤
- فصل : وليس على أهل مكة عمرة .
- ١٤ ، ١٥
- فصل : وتجزئ عمرة المتمتع ، وعمرة
القارن والعمرة من أدنى الحل عن
- ١٥ ، ١٦
- العمرة الواجبة .
- فصل : ولا بأس أن يعتمر فى السنة
مراراً .
- ١٦ ، ١٧
- فصل : ... عمرة فى رمضان تعدل حجة .
- ١٧ ، ١٨
- فصل : ... تابعوا بين الحج والعمرة ،
فإنهما ينفيان الفقر والذنوب ...
- ١٩

- ٥٣٩ - مسألة : (فإن كان مريضاً لا يرجى برؤه ، أو شيخاً لا يمسك على الراحلة ، أقام من يحج عنه ويعتمر ...) ١٩ - ٣٠
- فصل : فإن لم يجد مالا يستتيب به ، فلا حج عليه . ٢١
- فصل : ومتى أحج هذا عن نفسه ، ثم عوفى لم يجب عليه حج آخر . ٢١
- فصل : ومن يرجى زوال مرضه والمحبوس ونحوه ، ليس له أن يستتيب . ٢٢
- فصل : ولا يجوز أن يستتيب من يقدر على الحج بنفسه في الحج الواجب إجماعاً . ٢٢ ، ٢٣
- فصل : فإن كان عاجزاً عنه عمزاً مرجو الزوال ... جاز له أن يستتيب فيه . ٢٣
- فصل : وفي الاستئجار على الحج ... روايتان . ٢٣ - ٢٥
- فصل : فأما النائب غير المستأجر فما لزمه من الدماء بفعل محظور ، فعليه في ماله . ٢٥ ، ٢٦
- فصل : وإذا سلك النائب طريقاً يمكنه سلوك أقرب منه ففاضل النفقة في ماله ... ٢٦

- فصل : يجوز أن ينوب الرجل عن الرجل والمرأة، والمرأة عن الرجل والمرأة في الحج . ٢٧
- فصل : ولا يجوز الحج ولا العمرة عن حَيٍّ إِلَّا بإذنه . ٢٧
- فصول : في مخالفة النائب . ٢٧ - ٣٠
- فصل : وإن أمره بالتمتع ففرن ، وقع عن الأمر . ٢٨
- فصل : فأما إن أمره بالقران فأفرد أو تمتع صح . ٢٨
- فصل : وإن استنابه رجل في الحج وآخر في العمرة وأذنا له في القران ففعل ، جاز . ٢٩
- فصل : وإن أمر بالحج ، فحج ، ثم اعتمر لنفسه ... جاز . ٢٩
- فصل : فإن استنابه اثنان في نسك ، فأحرم به عنهما وقع عن نفسه دونهما . ٢٩ ، ٣٠
- ٥٤٠ - مسألة : (وحكم المرأة إذا كان لها محرم كحكم الرجل) ٣٠ - ٣٥
- فصل : والمحرم زوجها أو من تحرم عليه على التأييد . ٣٢ - ٣٤
- فصل : ونفقة المحرم في الحج عليها . ٣٤

- فصل : وإذا مات محرم المرأة في الطريق
فقال أحمد : إذا تباعدت
مضت . ٣٥ ، ٣٤
- فصل : وليس للرجل منع امرأته من
حجة الإسلام . ٣٥
- فصل : ولا تخرج إلى الحج في عدة
الوفاة . ٣٥
- ٥٤١ - مسألة : (فمن فرط فيه حتى توفى أخرج عنه
من جميع ماله حجة وعمره) ٣٦ - ٤١
- فصل : ويستتاب من يحج عنه من حيث
وجب عليه . ٣٩
- فصل : فإن خرج للحج فمات في
الطريق حج عنه من حيث
مات . ٣٩ ، ٤٠
- فصل : فإن لم يخلف تركة تفي بالحج من
بلده حج عنه من حيث يبلغ . ٤٠
- فصل : وإن أوصى بحج تطوع فلم يف
ثلثه بالحج من بلده حج به من
حيث يبلغ . ٤٠
- فصل : يستحب أن يحج الإنسان عن
أبيه إذا كانا ميتين أو عاجزين . ٤١
- ٥٤٢ - مسألة : (ومن حج عن غيره ولم يكن حج عن
نفسه رد ما أخذ وكانت الحجة
عن نفسه) ٤٢ - ٤٤

- فصل : وإن أحرمت بتطوع أو نذر من لم
يحج حجة الإسلام وقع عن
حجة الإسلام . ٤٣
- فصل : إذا كان الرجل قد أسقط فرض
أحد النسكين عنه دون الآخر
جاز أن ينوب عن غيره . ٤٣ ، ٤٤
- فصل : إذا أحرمت بالمندورة من عليه حجة
الإسلام فوقعت عن حجة
الإسلام ... ٤٤
- ٥٤٣ - مسألة : (ومن حج وهو غير بالغ فبلغ أو عبد
فعتق فعليه الحج) ٤٤ - ٥٠
- فصل : فإن بلغ الصبي أو عتق العبد
بعرفة أو قبلها ... أجزأهما عن
حجة الإسلام . ٤٥ ، ٤٦
- فصل : وإذا بلغ الصبي أو عتق العبد
قبل الوقوف أو في وقته وأمكنهما
الإتيان بالحج لزمهما ذلك . ٤٦
- فصل : والحكم في الكافر يسلم والمجنون
يفيق حكم الصبي يبلغ . ٤٧
- فصل : وقد بقي من أحكام حج العبد
أربعة فصول : ٤٧
- الفصل الأول : في إحرامه . ٤٧ ، ٤٨
- الفصل الثاني : إذا نذر العبد الحج صح
نذره . ٤٨

٤٨ ، ٤٩

الفصل الثالث : في جنائياته .

الفصل الرابع : إذا وطئ العبد في إحرامه قبل التحلل الأول

٥٠ ، ٤٩

فسد .

٥٤٤ - مسألة : (وإذا حج بالصغير جنب ما يتجنبه

الكبير وما عجز عنه من عمل

٥٠ - ٥٤

الحج عمل عنه)

٥٢ ، ٥١

الفصل الأول : في الإحرام .

الفصل الثاني : أن كل ما أمكنه فعله

بنفسه لزمه فعله ولا

٥٢ ، ٥٣

ينوب غيره عنه فيه .

٥٣ ، ٥٤

الفصل الثالث : في محظورات الإحرام .

٥٤

الفصل الرابع : فيما يلزمه من الفدية .

فصل : إذا أغمى على بالغ لم يصح أن

٥٤

يحرم عنه رفيقه .

٥٤٥ - مسألة : (ومن طيف به محمولا كان الطواف له

٥٥

دون حامله)

باب ذكر المواقيت

٥٤٦ - مسألة : (وميقات أهل المدينة من ذى

٥٦ - ٥٩

الحليفة ...)

فصل : وإذا كان الميقات قرية فانتقلت

- إلى مكان آخر فموضع الإحرام
من الأولى . ٥٨ ، ٥٩
- ٥٤٧ - مسألة : (وأهل مكة إذا أرادوا العمرة فمن
الحل وإذا أرادوا الحج فمن مكة)
٥٩ - ٦٢
فصل : ومن أى الحرم أحرم بالحج جاز . ٦١
فصل : فإن أحرم من الحل نظرت ، فإن
أحرم من الحل الذى يلى الموقف
فعليه دم ... ٦٢
- فصل : وإن أحرم بالعمرة من الحرم
انعقد إحرامه بها وعليه دم . ٦٢
- ٥٤٨ - مسألة : (ومن كان منزله دون الميقات فميقاته
من موضعه)
٦٢ ، ٦٣
فصل : إذا كان مسكنه قرية فالأفضل
أن يحرم من أبعد جانبها . ٦٣
- ٥٤٩ - مسألة : (ومن لم يكن طريقه على ميقات فإذا
حاذى أقرب المواقيت إليه أحرم)
٦٣ ، ٦٤
فصل : فإن لم يعرف حذو الميقات
المقارب لطريقه احتاط ... ٦٣ ، ٦٤
- ٥٥٠ - مسألة : (وهذه المواقيت لأهلها ولمن مر عليها
من غير أهلها ممن أراد حجاً أو عمرة)
٦٤ ، ٦٥
فصل : فإن مر من غير طريق ذى
الحليفة فميقاته الجحفة . ٦٥
- ٥٥١ - مسألة : (والاختيار أن لا يحرم قبل ميقاته فإن
فعل فهو محرم)
٦٥ - ٦٨

٥٥٢ - مسألة : (ومن أراد الإحرام فجاوز الميقات غير

٦٨ - ٧٣

محرم رجع فأحرم من الميقات ...)

فصل : ولو أفسد الحرم من دون الميقات

٧٠ . حجه لم يسقط عنه الدم .

فصل : فأما المجاور للميقات ممن لا يريد

٧٠ - ٧٢

التسك فعلى قسمين ...

فصل : ومن دخل الحرم بغير إحرام ممن

يجب عليه الإحرام فلا قضاء

٧٢ ، ٧٣

عليه .

فصل : ومن كان منزله دون الميقات

خارجا من الحرم فحكمه ...

حكم المجاوز للميقات في هذه

٧٣

الأحوال الثلاث .

٥٥٣ - مسألة : (ومن جاوز الميقات غير محرم فخشى

إن رجع إلى الميقات فاته الحج

٧٣

أحرم من مكانه وعليه دم)

باب ذكر الإحرام

٥٥٤ - مسألة : (ومن أراد الحج وقد دخل أشهر

الحج فإذا بلغ الميقات فالأختيار له

٧٤ - ٧٦

أن يغتسل)

فصل : فإن لم يجد ماء لم يسن له

٧٦

التييم .

فصل : ويستحب التنظف بإزالة

الشعث . ٧٦

٥٥٥ - مسألة : (ويلبس ثوبين نظيفين) ٧٦ ، ٧٧

٥٥٦ - مسألة : (ويتطيب) ٧٧ - ٨٠

فصل : وإن طيب ثوبه فله استدامة

لبسه ما لم ينزعه . ٨٠

٥٥٧ - مسألة : (فإن حضر وقت صلاة مكتوبة وإلا

صلى ركعتين) ٨٠ - ٨٢

٥٥٨ - مسألة : (فإن أراد التمتع ... فيقول : اللهم إني

أريد العمرة) ٨٢ - ٩٢

فصل : فمن أراد الإحرام بعمرة

استحب أن يقول : اللهم إني

أريد العمرة ... ٩١ ، ٩٢

فصل : فإن لبى أو ساق الهدى من غير

نية لم ينعقد إحرامه . ٩٢

٥٥٩ - مسألة : (ويشترط فيقول إن حبسني حابس

فمحل حيث حبستى ...) ٩٢ - ٩٤

فصل : فإن نوى الاشتراط ولم يتلفظ به

احتمل أن يصح . ٩٤

٥٦٠ - مسألة : (وإن أراد الأفراد قال : اللهم إني

أريد الحج ويشترط) ٩٤ ، ٩٥

٥٦١ - مسألة : (وإن أراد القرآن قال : اللهم إني أريد

العمرة والحج ويشترط) ٩٥ - ١٠٠

- فصل : ويستحب أن يعين ما أحرم به . ٩٥ ، ٩٦
- فصل : فإن أطلق الإحرام ... صح . ٩٦
- فصل : ويصح إيهام الإحرام ، وهو أن يحرم بما أحرم به فلان . ٩٧ ، ٩٨
- فصل : إذا أحرم ينسك ثم نسيه قبل الطواف فله صرفه إلى أى الأنساك شاء . ٩٨ - ١٠٠
- فصل : وإن أحرم بحجتين أو عمرتين انعقد بإحداهما ولقت الأخرى . ١٠٠
- ٥٦٢ - مسألة : (فإذا استوى على راحلته لبي) ١٠٠ - ١٠٢
- فصل : ويرفع صوته بالتلبية . ١٠١ ، ١٠٢
- ٥٦٣ - مسألة : (فيقول : ليك اللهم ليك ...) ١٠٢ - ١٠٥
- فصل : ولا تستحب الزيادة على تلبية رسول الله ﷺ ولا تكره . ١٠٣ ، ١٠٤
- فصل : ويستحب ذكر ما أحرم به في تلييته . ١٠٤ ، ١٠٥
- فصل : وإن حج عن غيره كفاه مجرد النية عنه . ١٠٥
- ٥٦٤ - مسألة : (ثم لا يزال يليى إذا علا نشرا أو هبط واديا ...) ١٠٥ - ١٠٨
- فصل : ويجزئ من التلبية في دبر الصلاة مرة واحدة . ١٠٦
- فصل : ولا يستحب رفع الصوت بالتلبية في الأمصار . ١٠٦ ، ١٠٧

فصل : ولا يلبي بغير العربية إلا أن يعجز

عنها . ١٠٧

فصل : ولا بأس بالتلبية في طواف

القدوم . ١٠٧ ، ١٠٨

فصل : ولا بأس أن يلبي الحلال . ١٠٨

٥٦٥ - مسألة : (والمرأة يستحب لها أن تغتسل عند

الإحرام ...) ١٠٨ ، ١٠٩

٥٦٦ - مسألة : (ومن أحرم وعليه قميص خلعه ولم

يشقه) ١٠٩ ، ١١٠

فصل : وإذا نزع في الحال فلا فدية

عليه . ١٠٩ ، ١١٠

٥٦٧ - مسألة : (وأشهر الحج : شوال ، وذو

القعدة ، وعشر من ذي الحجة) ١١٠ ، ١١١

باب ما يتوق المحرم وما أبيح له

٥٦٨ - مسألة : (ويتوق في إحرامه ما نهاه الله

عنه ...) ١١٢ ، ١١٣

٥٦٩ - مسألة : (ويستحب له قلة الكلام إلا فيما

ينفع ...) ١١٣ - ١١٥

٥٧٠ - مسألة : (ولا يتفلى المحرم ولا يقتل قملة ويحك

رأسه وجسده حكاً رقيقاً) ١١٥ - ١١٩

فصل : فإن خالف وتفلى أو قتل قملاً

فلا فدية فيه . ١١٦ ، ١١٧

- فصل : ولا بأس أن يغسل المحرم رأسه
ويذنه برفق . ١١٨ ، ١١٧
- فصل : ويكره له غسل رأسه بالسدر
والخطمي ونحوهما . ١١٩ ، ١١٨
- ٥٧١ - مسألة : (ولا يلبس القميص ولا السراويل ولا
البرنس) ١٢٠ ، ١١٩
- ٥٧٢ - مسألة : (فإن لم يجد إزارا لبس السراويل وإن لم
يجد نعلين لبس الخفين ولا
يقطعهما ولا فداء عليه) ١٢٥ - ١٢٠
- فصل : وإذا لبس الخفين لعدم النعلين لم
يلزمه قطعهما . ١٢٢ - ١٢٠
- فصل : فإن لبس المقطوع مع وجود
النعل فعليه الفدية وليس
له لبسه . ١٢٣ ، ١٢٢
- فصل : فأما اللالكة والجمجم ونحوهما
فقياس قول أحمد أنه لا يلبس
ذلك . ١٢٣
- فصل : فأما النعل فيباح لبسها كيفما
كانت . ١٢٣
- فصل : وإن وجد نعلا لم يمكنه لبسها
فله لبس الخف ولا فدية عليه . ١٢٤ ، ١٢٣
- فصل : وليس للمحرم أن يعقد عليه
الرداء ولا غيره . ١٢٤
- فصل : ويجوز أن يعقد إزاره عليه . ١٢٥ ، ١٢٤
- ٥٧٣ - مسألة : (ويلبس الهميان ويدخل السيور

- بعضها في بعض ولا يعقدها (١٢٥ ، ١٢٦)
- ٥٧٤ - مسألة : (وله أن يحتجم ولا يقطع شعرا) ١٢٦ ، ١٢٧
- ٥٧٥ - مسألة : (ويتقلد بالسيف عند الضرورة) ١٢٨
- ٥٧٦ - مسألة : (وإن طرح على كفيه القباء والدواج) ١٢٨ ، ١٢٩
- ٥٧٧ - مسألة : (فلا يدخل يديه في الكمين) ١٢٨ ، ١٢٩
- ١٢٩ - ١٣١ (فعل فعليه دم)
- فصل : ولا بأس أن يستظل بالسقف
- والحائط والشجرة والخباء . ١٣١
- ٥٧٨ - مسألة : (ولا يقتل الصيد ولا يصيده ولا يشير إليه ...) ١٣٢ - ١٣٥
- فصل : ولا تحل له الإعانة على الصيد
- بشيء . ١٣٢ ، ١٣٣
- فصل : ويضمن الصيد بالدلالة . ١٣٣
- فصل : فإن دل محرما على الصيد فقتله
- فالجزاء بينهما . ١٣٣ ، ١٣٤
- فصل : فإن أعار قاتل الصيد سلاحا
- فقتله به فهو كما لو دله عليه . ١٣٤
- فصل : وإن دل الحلال محرما على
- الصيد فقتله فلا شيء على
- الحلال . ١٣٤ ، ١٣٥
- فصل : وإن صاد المحرم صيدا لم يملكه
- فإن تلف في يده فعليه جزاؤه . ١٣٥
- ٥٧٩ - مسألة : (ولا يأكله إذا صاده الحلال لأجله) ١٣٥ - ١٤٠

- فصل : وما حرم على المحرم لكونه صييد
من أجله ... لم يحرم على الحلال
أكله . ١٣٨ ، ١٣٩
- فصل : وإذا قتل المحرم الصيد ثم أكله
ضمنه للقتل دون الأكل . ١٣٩
- فصل : وإذا ذبح المحرم الصيد صار
ميتة . ١٣٩ ، ١٤٠
- فصل : وإذا اضطرب المحرم فوجد صيدا
ميتة أكل الميتة . ١٤٠
- ٥٨٠ - مسألة : (ولا يطيب المحرم) ١٤٠ - ١٤٢
- فصل : والنبات الذى تستطاب رائحته
على ثلاثة أضرب ... ١٤١ ، ١٤٢
- فصل : ومن مس من الطيب ما يعلق
بيده ... فعليه الفدية . ١٤٢
- ٥٨١ - مسألة : (ولا يلبس ثوبا مسه ورس ولا زعفران
ولا طيب) ١٤٢ - ١٤٤
- فصل : وإن انقطعت رائحة الثوب
لطول الزمن عليه ... فلا بأس
باستعماله . ١٤٣ ، ١٤٤
- ٥٨٢ - مسألة : (ولا بأس بما صبغ بالعصفر) ١٤٤ ، ١٤٥
- فصل : ولا بأس بالمشق . ١٤٥
- ٥٨٣ - مسألة : (ولا يقطع شعرا من رأسه ولا
جسده) ١٤٥ ، ١٤٦
- فصل : فإن كان له عذر من مرض ...
فله إزالته . ١٤٥ ، ١٤٦

- ٥٨٤ - مسألة : (ولا يقطع ظفرا إلا أن ينكسر) ١٤٦ ، ١٤٧
- ٥٨٥ - مسألة : (ولا ينظر في المرأة لإصلاح شيء) ١٤٧
- ٥٨٦ - مسألة : (ولا يأكل من الزعفران ما يجذب ريحه) ١٤٧ ، ١٤٨
- فصل : فإن ذهبت رائحته وبقي لونه
وطعمه فظاهر كلام الخرق
١٤٨ إباحته .
- ٥٨٧ - مسألة : (ولا يدهن بما فيه طيب وما لا طيب فيه) ١٤٩ ، ١٥٠
- ٥٨٨ - مسألة : (ولا يعتمد لشم الطيب) ١٥٠
- ٥٨٩ - مسألة : (ولا يغطى شيئا من رأسه والأذنان من الرأس) ١٥٠ - ١٥٣
- فصل : فإن حمل على رأسه مكتلا أو طبقا أو نحوه فلا فدية عليه . ١٥٢ ، ١٥٣
- فصل : وفي تغطية الحرم وجهه
روايتان ... ١٥٣
- ٥٩٠ - مسألة : (والمرأة إحرامها في وجهها فإن احتاجت سدلت على وجهها) ١٥٤ ، ١٥٥
- فصل : ويجتمع في حق المحرمة وجوب تغطية الرأس وتحريم وجهه
الوجه . ١٥٥
- فصل : ولا بأس أن تطوف المرأة متقبة إذا كانت غير محرمة . ١٥٥
- ٥٩١ - مسألة : (ولا تكتحل بكحل أسود) ١٥٦ ، ١٥٧
- فصل : فأما الكحل بغير الإتمد فلا كراهة فيه ما لم يكن فيه طيب . ١٥٦ ، ١٥٧

- ٥٩٢ - مسألة : (وتجنب كل ما يجتنبه الرجل إلا في اللباس وتظليل الحمل)
١٥٨ ، ١٥٧
فصل : ويستحب للمرأة ما يستحب للرجل من الغسل عند الإحرام والتطيب والتنظف .
١٥٨
- ٥٩٣ - مسألة : (ولا تلبس القفازين ولا الخلخال وما أشبهه)
١٦٠ - ١٥٨
فصل : قال القاضي : يحرم عليها شد يديها بخرقه .
١٦٠
- ٥٩٤ - مسألة : (ولا ترفع المرأة صوتها بالتلبية إلا بمقدار ما تسمع رفيقتها)
١٦٢ - ١٦٠
فصل : إذا أحرم الخنثى المشكل لم يلزمه اجتناب الخيط .
١٦١
- فصل : ويستحب للمرأة الطواف ليلاً .
١٦٢ ، ١٦١
- ٥٩٥ - مسألة : (ولا يتزوج المحرم ولا يزوج فإن فعل فالنكاح باطل)
١٦٥ - ١٦٢
فصل : ومتى تزوج المحرم أو زوج أو زوجت محرمة فالنكاح باطل .
١٦٥ ، ١٦٤
- فصل : وتكره الخطبة للمحرم .
١٦٥
- فصل : ويكره أن يشهد في النكاح .
٢٦٥
- ٥٩٦ - مسألة : (فإن وطئ المحرم في الفرج فأنزل أو لم ينزل فقد فسد حججهما ...)
١٦٩ - ١٦٥
فصل : ولا فرق بين الوطء في القبل والدبر من آدمى أو بهيمة .
١٦٨

- فصل : إذا تكرر الجماع فإن كفر عن الأول فعليه للثاني كفارة ثانية . ١٦٨ ، ١٦٩
- ٥٩٧ - مسألة : (وإن وطئ دون الفرج فلم ينزل فعليه دم وإن أنزل فعليه بدنة وقد فسد حجه) ١٦٩ ، ١٧٠
- ٥٩٨ - مسألة : (فإن قبل فلم ينزل فعليه دم وإن أنزل فعليه بدنة ...) ١٧٠ ، ١٧١
- ٥٩٩ - مسألة : (وإن نظر فصرف بصره فأمنى فعليه دم وإن كرر النظر حتى أمنى فعليه بدنة) ١٧١ - ١٧٤
- فصل : فإن كرر النظر حتى أمدى فقال أبو الخطاب : عليه دم . ١٧٢
- فصل : فإن فكر فأنزل فلا شيء عليه . ١٧٣
- فصل : والعمد والنسيان في الوطء سواء . ١٧٣ ، ١٧٤
- ٦٠٠ - مسألة : (وللمحرم أن يتجر ويصنع الصنائع ويرتجع زوجته) ١٧٤ ، ١٧٥
- ٦٠١ - مسألة : (وله أن يقتل الحداة والغراب والفأرة والعقرب والكلب العقور وكل ما عدا عليه أو آذاه ولا فداء عليه) ١٧٥ - ١٧٩
- فصل : وما لا يؤذى بطبعه ولا يؤكل كالرخم فلا أثر للمحرم ولا للإحرام فيه ولا جزاء فيه إن قتله . ١٧٧

- فصل : ولا تأثير للإحرام ولا للمحرم في
 ١٧٨ . تحريم شيء من الحيوان الأهلي .
- فصل : ويحل للمحرم صيد البحر . ١٧٩ ، ١٧٨
- ٦٠٢ - مسألة : (وصيد الحرم حرام على الحلال
 والمحرم) ١٧٩ - ١٨٤
- فصل : وفيه الجزاء على من يقتله . ١٧٩ ، ١٨٠
- فصل : وما يحرم ويضمن في الإحرام يحرم
 ويضمن في الحرم . ١٨٠
- فصل : ويضمن صيد الحرم في حق
 المسلم والكافر والكبير والصغير
 والحر والعبد . ١٨٠
- فصل : ومن ملك صيدا في الحل
 فأدخله الحرم لزمه رفع يده عنه
 وإرساله . ١٨٠ ، ١٨١
- فصل : ويضمن صيد الحرم بالدلالة
 والإشارة . ١٨١
- فصل : وإذا رمى الحلال من الحل
 صيدا في الحرم فقتله ...
 ضمنه . ١٨١ ، ١٨٢
- فصل : فإن كان الصيد والصائد في
 الحل فرمى الصيد بسهمه ...
 فلا جزاء عليه . ١٨٢ ، ١٨٣
- فصل : وإن رمى من الحل صيدا في

- الحل فقتل صيدا في الحرم فعليه جزاؤه . ١٨٣ ، ١٨٤
- فصل : وإن وقف صيد بعض قوائمه في الحل وبعضها في الحرم فقتله قاتل ضمنه تغليبا للحرم . ١٨٤
- ٦٠٣ - مسألة : (وكذلك شجره ونباته إلا الإلأخر وما زرعه الإنسان) ١٨٥ - ١٩٤
- فصل : ويحرم قطع الشوك والعوسج . ١٨٦
- فصل : ولا بأس بقطع اليايس من الشجر والحشيش . ١٨٦ ، ١٨٧
- فصل : وليس له أخذ ورق الشجر . ١٨٧
- فصل : ويحرم قطع حشيش الحرم . ١٨٧ ، ١٨٨
- فصل : ويباح أخذ الكمأة من الحرم وكذلك الفقع . ١٨٨
- فصل : ويجب في إتلاف الشجر والحشيش الضمان . ١٨٨ ، ١٨٩
- فصل : من قلع شجرة من الحرم ففرسها في مكان آخر فيست ضمنها . ١٨٩
- فصل : وإذا كانت شجرة في الحرم وغصنها في الحل فعلى قاطعه والضمان . ١٨٩ ، ١٩٠
- فصل : ويحرم صيد المدينة وشجرها وحشيشها . ١٩٠ ، ١٩١
- فصل : وحرم المدينة ما بين لابتها . ١٩١

- فصل : فمن فعل مما حرم عليه شيئا ففيه
روايتان ... ١٩١ - ١٩٣
- فصل : ويفارق حرم المدينة حرم مكة في
شئين ... ١٩٣ ، ١٩٤
- فصل : صيد وج وشجره مباح . ١٩٤
- ٦٠٤ - مسألة : (وإن حصر بعدو نحر ما معه من
الهدى وحل) ١٩٤ - ٢٠٠
- فصل : ولا فرق بين الحصر العام في حق
الحاج كله وبين الخاص في حق
شخص واحد . ١٩٥
- فصل : وإن أمكن المحصر الوصول من
طريق أخرى لم يبح له التحلل
ولزمه سلوكها . ١٩٦
- فصل : فأما من لم يجد طريقا أخرى
فتحلل فلا قضاء عليه . ١٩٦
- فصل : وإذا قدر المحصر على الهدى
فليس له الحل قبل ذبحه . ١٩٦ - ١٩٨
- فصل : ومتى كان المحصر محرما بعمرة
فله التحلل ونحر هديه وقت
حصره . ١٩٨ ، ١٩٩
- فصل : فإن أحصر عن البيت بعد
الوقوف بعرفة فله التحلل . ١٩٩
- فصل : فأما من يتمكن من البيت
ويصد عن عرفة فله أن يفسخ

- نية الحج ويجعله عمرة ولا هدى عليه . ٢٠٠ ، ١٩٩
- فصل : وإذا تحلل المحصر من الحج فزال الحصر وأمكنه الحج لزمه ذلك ... ٢٠٠
- فصل : وإن أحصر في حج فاسد فله التحلل . ٢٠٠
- ٦٠٥ - مسألة : (فإن لم يكن معه هدى ولا يقدر عليه صام عشرة أيام ثم حل) ٢٠٠ - ٢٠٢
- فصل : ولا يتحلل إلا بالنية . ٢٠١
- فصل : فإن نوى التحلل قبل الهدى أو الصيام لم يتحلل وكان على إحرامه حتى ينحر الهدى أو يصوم . ٢٠١
- فصل : وإذا كان العدو الذي حصر الحاج مسلمين فأمكن الانصراف كان أولى من قتالهم . ٢٠٢
- فصل : فإن أذن لهم العدو في العبور فلم يثقوا به فلهم الانصراف . ٢٠٢
- ٦٠٦ - مسألة : (وإن منع من الوصول إلى البيت بمرض أو ذهاب نفقة بعث بهدى إن كان معه ليذبحه بكفة وكان على إحرامه حتى يقدر على البيت) ٢٠٢ - ٢٠٥
- فصل : وإن شرط في ابتداء إحرامه أن يحل متى مرض ... فله الحل متى وجد ذلك ولا شيء عليه . ٢٠٤ ، ٢٠٥

٦٠٧ - مسألة : (فإن قال : أنا أرفض إحرامى وأحل

فلبس الثياب ... كان عليه في كل

٢٠٥

فعل فعله دم ...)

٦٠٨ - مسألة : (ويمضى في الحج الفاسد ويحج من

٢٠٨ - ٢٠٥

قابل)

فصل : ويحرم بالقضاء من أبعد

الموضعين : الميقات أو موضع

٢٠٧

إحرامه الأول .

فصل : وإذا قضيا تفرقا من موضع

٢٠٨ ، ٢٠٧

الجماع حتى يقضيا حجهما .

٢٠٨

فصل : والعمرة فيما ذكرناه كالحج .

فصل : وإذا أفسد القضاء لم يجب عليه

٢٠٨

قضاؤه .

باب ذكر الحج ودخول مكة

فصل : ويستحب أن يدخل مكة من

٢١٠

أعلاها .

٦٠٩ - مسألة : (فإذا دخل المسجد فالاستحباب له

٢١٢ - ٢١٠

أن يدخل من باب بنى شيبه ...)

فصل : ويستحب أن يدعوا عند رؤية

٢١٢ ، ٢١١

البيت .

فصل : وإذا دخل المسجد فذكر فريضة

أو فائتة أو أقيمت الصلاة

- ٢١٢ المكتوبة قدمها على الطواف .
- ٦١٠ - مسألة : (ثم أتى الحجر الأسود إن كان فاستلمه إن استطاع وقبله)
- ٢١٦ - ٢١٢ فصل : ويحاذي الحجر بجميع بدنه .
- ٢١٥ فصل : والمرأة كالرجل .
- ٢١٦ ، ٢١٥
- ٦١١ - مسألة : (ويضطبع برداءه)
- ٢١٦ ، ٢١٧
- ٦١٢ - مسألة : (ورمل ثلاثة أشواط ومشى أربعة ، كل ذلك من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود)
- ٢٢٠ - ٢١٧ فصل : ويستحب الدنو من البيت .
- ٢٢٠
- ٦١٣ - مسألة : (ولا يرمل في جميع طوافه إلا هذا)
- ٢٢١ ، ٢٢٠ فصل : فإن ترك الرمل في شوط من الثلاثة الأول أتى به في الاثنين
- ٢٢١ الباقيين .
- ٦١٤ - مسألة : (وليس على أهل مكة رمل)
- ٢٢٢ ، ٢٢١
- ٦١٥ - مسألة : (ومن نسي الرمل فلا إعادة عليه)
- ٢٢٢
- ٦١٦ - مسألة : (ويكون طاهرا في ثياب طاهرة)
- ٢٢٥ - ٢٢٢ فصل : ولا بأس بقراءة القرآن في الطواف .
- ٢٢٤ ، ٢٢٣
- فصل : إذا شك في الطهارة وهو في الطواف لم يصح طوافه ذلك .
- ٢٢٥ ، ٢٢٤
- فصل : وإذا فرغ المتمتع ثم علم أنه كان على غير طهارة في أحد الطوافين لا بعينه بنى الأمر على الأشد .
- ٢٢٥

٦١٧ - مسألة : (ولا يستلم ولا يقبل من الأركان إلا

٢٢٥ - ٢٢٩

الأسود واليماني)

فصل : ويستلم الركنين الأسود واليماني في

٢٢٧ ، ٢٢٨

كل طوافه .

فصل : ويكبر كلما أتى الحجر أو

٢٢٨ ، ٢٢٩

حاذاه .

٦١٨ - مسألة : (ويكون الحجر داخلا في طوافه لأن

٢٢٩ ، ٢٣٠

الحجر من البيت)

فصل : ولو طاف على جدار الحجر

٢٣١

وشاذروان الكعبة ... لم يجز .

فصل : ولو نكس الطواف فجعل البيت

٢٣١

على يمينه لم يجزئه .

٢٣١ - ٢٣٤

٦١٩ - مسألة : (ويصلي ركعتين خلف المقام)

فصل : وركعتا الطواف سنة غير

٢٣٢ ، ٢٣٣

مؤكدة .

فصل : وإذا صلى المكتوبة بعد طوافه

٢٣٣

أجزأته عن ركعتي الطواف .

فصل : ولا بأس أن يجمع بين

٢٣٣ ، ٢٣٤

الأسابيع .

فصل : وإذا فرغ من الركوع وأراد

الخروج إلى الصفا استحب أن

٢٣٤

يعود فيستلم الحجر .

٦٢٠ - مسألة : (ويخرج إلى الصفا من بابه فيقف عليه

فيكبر الله عز وجل ويهلله ويحمده

٢٣٦ - ٢٣٤

ويصلى على النبي ﷺ)

فصل : فإذا لم يرق على الصفا فلا شيء

٢٣٦ ، ٢٣٥

عليه .

٦٢١ - مسألة : (ثم ينحدر من الصفا فيمشي حتى

يأتى العلم الذى فى بطن

٢٣٧ ، ٢٣٦

الوادى ...)

٢٣٧

٦٢٢ - مسألة : (ويفتح بالصفا ويختم بالروة)

٦٢٣ - مسألة : (وإن نسى الرمل فى بعض سعيه فلا

٢٤٠ - ٢٣٨

شيء عليه)

٢٣٩ ، ٢٣٨

فصل : واختلفت الرواية فى السعى ...

٢٤٠

فصل : والسعى تبع للطواف .

٦٢٤ - مسألة : (فإذا فرغ من السعى فإن كان متمتعا

٢٤٥ - ٢٤٠

قصر من شعره ثم قد حل)

فصل : فأما من معه هدى فليس له أن

٢٤٢ ، ٢٤١

يتحلل ...

فصل : فأما المعتمر غير المتمتع فإنه

٢٤٣

يحل .

فصل : وقول الخرق : « قصر من شعره

٢٤٤ ، ٢٤٣

ثم قد حل » ...

فصل : يلزم التقصير أو الحلق من جميع

٢٤٥ ، ٢٤٤

شعره .

٢٤٥

فصل : وأى قدر قصر منه أجزاءه .

٢٤٦

٦٢٥ - مسألة : (وطواف النساء وسعيه من كل)

- ٦٢٦ - مسألة : (ومن سعى بين الصفا والمروة على غير طهارة كرهنا له ذلك وأجزأه) ٢٤٦ ، ٢٤٧
- ٦٢٧ - مسألة : (وإن أقيمت الصلاة أو حضرت جنازة وهو يطوف أو يسعى خرج فصل ، فإذا صلى بنى) ٢٤٧ - ٢٤٩
- فصل : فإن ترك الموالاة لغير ما ذكرنا وطال الفصل ابتداء الطواف . ٢٤٨
- فصل : فأما السعى بين الصفا والمروة فظاهر كلام أحمد أن الموالاة غير مشترطة فيه . ٢٤٨ ، ٢٤٩
- ٦٢٨ - مسألة : (وإن أحدث في بعض طوافه تطهر وابتدأ الطواف إذا كان فرضاً) ٢٤٩
- ٦٢٩ - مسألة : (ومن طاف وسعى محمولا لعله أجزأه) ٢٤٩ - ٢٥١
- فصل : فأما الطواف راكباً أو محمولا لغير عذر ... ٢٥٠ ، ٢٥١
- فصل : إذا طاف راكباً أو محمولا فلا رمل عليه . ٢٥١
- فصل : فأما السعى راكباً فيجزئه لعذر ولغير عذر . ٢٥١
- ٦٣٠ - مسألة : (ومن كان مفرداً أو قارناً أحبنا له أن يفسخ إذا طاف وسعى ويجعلها عمرة ...) ٢٥١ - ٢٥٥

فصل : وإذا فسخ الحج إلى العمرة صار

٢٥٥

متمتعا .

٦٣١ - مسألة : (ومن كان متمتعا قطع التلبية إذا

٢٥٥ ، ٢٥٦

وصل إلى البيت)

باب صفة الحج

٦٣٢ - مسألة : (وإذا كان يوم التروية أهل بالحج

٢٥٩ - ٢٦١

ومضى إلى منى)

فصل : ومن حيث أحرم من مكة

٢٦١

جاز .

٦٣٣ - مسألة : (ومضى إلى منى فصلى بها الظهر إن

٢٦٢

أمكنه ...)

٦٣٤ - مسألة : (فإذا طلعت الشمس دفع إلى

٢٦٢ - ٢٦٦

عرفة ...)

فصل : والسنة تعجيل الصلاة حين

٢٦٤

نزول الشمس .

فصل : ويجوز الجمع لكل من بعرفة من

٢٦٤ ، ٢٦٥

مكى وغيره .

فصل : فأما قصر الصلاة فلا يجوز

٢٦٥ ، ٢٦٦

لأهل مكة .

٦٣٥ - مسألة : (ثم يصير إلى موقف عرفة عند الجبل

٢٦٦ - ٢٦٨

وعرفة كلها موقف ...)

فصل : والأفضل أن يقف راكبا على

٢٦٧

بعيره .

فصل : والوقوف ركن لا يتم الحج إلا به . ٢٦٧ ، ٢٦٨

٦٣٦ - مسألة : (فيكبر ويهلل ويجتهد في الدعاء إلى

٢٦٨ - ٢٧٦

غروب الشمس)

فصل : فإن دفع قبل الغروب ، ثم عاد

نهارا فوقف حتى غربت

٢٧٣ ، ٢٧٤

الشمس ، فلا دم عليه .

فصل : وقت الوقوف من طلوع الفجر

يوم عرفة إلى طلوع الفجر من

٢٧٤ ، ٢٧٥

يوم النحر .

فصل : وكيفما حصل بعرفة وهو عاقل

٢٧٥

أجزأه .

فصل : ولا يشترط للوقوف طهارة ولا

٢٧٥ ، ٢٧٦

ستارة ولا استقبال ولا نية .

٦٣٧ - مسألة : (فإذا دفع الإمام دفع معه إلى

٢٧٦ ، ٢٧٧

مزدلفة)

٦٣٨ - مسألة : (ويكون في الطريق يلبي ويذكر الله

٢٧٧ ، ٢٧٨

تعالى)

٦٣٩ - مسألة : (ثم يصلي مع الإمام المغرب وعشاء

٢٧٨ - ٢٨٠

الآخرة بإقامة لكل صلاة)

٢٨٠ - ٢٨٢

٦٤٠ - مسألة : (وإن فاته مع الإمام صلى وحده)

٢٨١

فصل : والسنة التعجيل بالصلاتين .

- فصل : فإن صلى المغرب قبل أن يأتي
مزدلفة ولم يجمع خالف السنة ،
٢٨١ ، ٢٨٢ . وصحت صلاته .
- ٦٤١ - مسألة : (فإذا صلى الفجر وقف عند المشعر
الحرام فدعا)
٢٨٢ - ٢٨٦
فصل : وللمزدلفة ثلاثة أسماء . ٢٨٣
فصل : والمبيت بمزدلفة واجب . ٢٨٤
فصل : ومن بات بمزدلفة لم يجز له الدفع
قبل نصف الليل . ٢٨٤ - ٢٨٦
- ٦٤٢ - مسألة : (ثم يدفع قبل طلوع الشمس)
٢٨٦ ، ٢٨٧
٦٤٣ - مسألة : (فإذا بلغ محسرا أسرع ، ولم يقف
حتى يأتي منى وهو مع ذلك ملب)
٢٨٧ ، ٢٨٨
٦٤٤ - مسألة : (ويأخذ حصي الجمار من طريقه أو
من مزدلفة)
٢٨٨ - ٢٩٠
فصل : ويجزئ الرمي بكل ما يسمى
حصي . ٢٨٩ ، ٢٩٠
فصل : وإن رمى بحجر أخذ من الرمي
لم يجزه . ٢٩٠
٦٤٥ - مسألة : (والاستحباب أن يغسله)
٢٩١
٦٤٦ - مسألة : (فإذا وصل إلى منى رمى جرة العقبة
بسبع حصيات ...)
٢٩١ - ٢٩٧
فصل : ويرميها راكبا أو راجلا كيفما شاء . ٢٩٣ ، ٢٩٤
فصل : ولرمي هذه الجمرة وقتان ... ٢٩٤ - ٢٩٦

فصل : ولا يجزئه الرمي إلا أن يقع
الحصى في الرمي .

٢٩٧ ، ٢٩٦

٦٤٧ - مسألة : (ويقطع التلبية عند ابتداء الرمي)

٢٩٨ ، ٢٩٧

٦٤٨ - مسألة : (ثم ينحر إن كان معه هدى)

٢٩٨ - ٣٠٣

فصل : والسنة نحر الإبل قائمة معقولة
يدها اليسرى .

٢٩٩ ، ٢٩٨

فصل : ويستحب توجيه الذبيحة إلى
القبلة .

٣٠٠ ، ٢٩٩

فصل : ووقت نحر الأضحية والهدى
ثلاثة أيام .

٣٠١ ، ٣٠٠

فصل : وإذا نحر الهدى ، فرقه على
المساكين من أهل الحرم .

٣٠٢ ، ٣٠١

فصل : والسنة النحر بمنى .

٣٠٢

فصل : وليس من شرط الهدى أن يجمع
فيه بين الحل والحرم ، ولا أن

٣٠٣ ، ٣٠٢

يقفه بعرفة .

٦٤٩ - مسألة : (ويحلق أو يقصر)

٣٠٧ - ٣٠٣

فصل : والحلق والتقصير نسك في الحج
والعمرة .

٣٠٦ - ٣٠٤

فصل : ويجوز تأخير الحلق والتقصير إلى
آخر أيام النحر .

٣٠٦

فصل : والأصلع الذي لا شعر على
رأسه ، يستحب أن يمر بالموسى

٣٠٧ ، ٣٠٦

على رأسه .

- فصل : ويستحب لمن حلق أو قصر
تقليم أظافره والأخذ من شاربته . ٣٠٧
- ٦٥٠ - مسألة : (ثم قد حل له كل شيء إلا النساء) ٣٠٧ - ٣١٠
- فصل : ظاهر كلام الخرق ههنا ، أن
الحل إنما يحصل بالرمي والحلق
معا . ٣٠٩ ، ٣١٠
- ٦٥١ - مسألة : (والمرأة تقصر من شعرها مقدار
الأصملة) ٣١١ ، ٣١٠
- ٦٥٢ - مسألة : (ثم يزور البيت ، فيطوف به سبعا ...) ٣١١ - ٣١٣
- فصل : ولهذا الطواف وقتان ... ٣١٢ ، ٣١٣
- فصل : وصفة هذا الطواف كصفة
طواف القدوم . ٣١٣
- ٦٥٣ - مسألة : (ثم قد حل من كل شيء) ٣١٤
- ٦٥٤ - مسألة : (وإن كان متمتعاً فيطوف بالبيت
سبعا وبالصفا والمروة سبعا ...) ٣١٤ - ٣٢٤
- فصل : والأطوفة المشروعة في الحج
ثلاثة . ٣١٦ ، ٣١٧
- فصل : ويستحب أن يدخل البيت
فيكبر في نواحيه ... ٣١٧ ، ٣١٨
- فصل : ويستحب أن يأتي زمزم فيشرب
من مائها . ٣١٨ - ٣١٩
- فصل : ويسن أن يخطب الإمام بمنى يوم
النحر . ٣١٩
- فصل : يوم الحج الأكبر يوم النحر . ٣٢٠
- فصل : وفي يوم النحر أربعة أشياء ... ٣٢٠ - ٣٢٣

- فصل : فإن قدم الإفاضة على الرمي
 ٣٢٢ ، ٣٢٤ .
 ٦٥٥ - مسألة : (ثم يرجع إلى منى ولا يبيت بمكة ليالي
 ٣٢٤ - ٣٢٦) منى
 فصل : فإن ترك المبيت بمنى ، فعن
 ٣٢٥ ، ٣٢٦ .
 ٦٥٦ - مسألة : (فإذا كان من الغد ، وزالت الشمس
 رمى الجمرة الأولى بسبع
 ٣٢٦ - ٣٣١) حصيات ...
 فصل : ولا يرمى في أيام التشريق إلا بعد
 ٣٢٨ ، ٣٢٩ .
 فصل : والترتيب في هذه الجمرات
 ٣٢٩ .
 فصل : وإن ترك الوقوف عندها والدعاء
 ٣٣٠ .
 فصل : والأولى أن لا ينقص في الرمي
 ٣٣٠ ، ٣٣١ .
 عن سبع حصيات .
 ٦٥٧ - مسألة : (ويفعل في اليوم الثاني كما فعل
 ٣٣١ - ٣٣٣) بالأمس ...
 فصل : إذا أخرج رمى يوم إلى ما بعده ...
 ٣٣٣ .
 فصل : (ويستحب أن لا يدع الصلاة في
 ٣٣٣ ، ٣٣٤) مسجد منى مع الإمام
 فصل : ويستحب أن يخطب الإمام في
 ٣٣٤ .
 اليوم الثاني من أيام التشريق .

٦٥٩ - مسألة : (ويكبر في دبر كل صلاة من صلاة
الظهر يوم النحر إلى آخر أيام

٣٣٥ ، ٣٣٦

(التشريق)

فصل : قال بعض أصحابنا : يستحب

لمن نفر أن يأتي المحصب ، وهو

٣٣٥ ، ٣٣٦

الأبطح .

٦٦٠ - مسألة : (فإذا أتى مكة لم يخرج حتى يودع

٣٣٦ - ٣٣٨

البيت ، يطوف به سبعا ...)

فصل : ومن كان منزله في الحرم فهو

٣٣٧ ، ٣٣٨

كالمكي ، ولا وداع عليه .

فصل : فإن أخر طواف الزيارة ، فطافه

٣٣٨

عند الخروج ، ففيه روايتان ...

٦٦١ - مسألة : (فإن ودع واشتغل في التجارة عاد

٣٣٨ ، ٣٣٩

فودع ثم رحل)

٦٦٢ - مسألة : (فإن خرج قبل الوداع رجع إن كان

٣٣٩ ، ٣٤٠

بالقرب وإن بعد بعث بالدم)

فصل : إذا رجع البعيد فينبغي أن لا يجوز

له تجاوز الميقات إن كان جاوزه

٣٤٠

إلا محرما .

٦٦٣ - مسألة : (والمرأة إذا حاضت قبل أن تودع

٣٤١ - ٣٤٥

خرجت ولا وداع عليها ولا فدية)

فصل : ويستحب أن يقف المودع في

٣٤٢ - ٣٤٤

الملتزم .

- فصل : قال أحمد : إذا ودع البيت يقوم
عند البيت إذا خرج ويدعو الله . ٣٤٤ ، ٣٤٥
- ٦٦٤ - مسألة : (ومن ترك طواف الزيارة رجع من بلده
حراما حتى يطوف بالبيت) ٣٤٥ ، ٣٤٦
- فصل : فإن ترك بعض الطواف ، فهو
كما لو ترك جميعه . ٣٤٥ ، ٣٤٦
- فصل : وإذا ترك طواف الزيارة بعد رمى
جمرة العقبة ، فلم يبق محرما إلا
عن النساء خاصة . ٣٤٦
- ٦٦٥ - مسألة : (وإن كان طاف للوداع لم يجزئه
لطواف الزيارة) ٣٤٦
- ٦٦٦ - مسألة : (وليس في عمل القارن زيادة على عمل
المفرد ، إلا أن عليه دما) ٣٤٧ - ٣٥٠
- فصل : وإن قتل القارن صيدا فعليه
جزاء واحد . ٣٤٩ ، ٣٥٠
- ٦٦٧ - مسألة : (إلا أن عليه دما ، فإن لم يجد ،
فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة
إذا رجع) ٣٥٠ ، ٣٥١
- فصل : ومن شرط وجوب الدم عليه أن
لا يكون من حاضري المسجد
الحرام . ٣٥١
- ٦٦٨ - مسألة : (ومن اعتمر في أشهر الحج ... ثم
أحرم بالحج من عامه ... فهو
ممتع عليه دم) ٣٥١ - ٣٦٠

- فصل : وحاضرو المسجد الحرام أهل الحرم . ٣٥٦
- فصل : إذا كان للمتمتع قرينان ... فهو من حاضرى المسجد الحرام . ٣٥٧ ، ٣٥٦
- فصل : فإذا دخل الآفاق مكة متمتعا ناويا للإقامة بها بعد تمتعه ، فعليه دم المتعة . ٣٥٧
- فصل : وهذا الشرط شرط لوجوب الدم عليه . ٣٥٧
- فصل : وإذا ترك الآفاق الإحرام من الميقات ... وأحرم بالحج من مكة من عامه ، فهو متمتع ... ٣٥٨ - ٣٦٠
- ٦٦٩ - مسألة : (فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ...) ٣٦٠ - ٣٦٣
- فصل : ولكل واحد من صوم الثلاثة والسبعة وقتان ... ٣٦٠ - ٣٦٣
- فصل : ولا يجب التابع في الصيام للمتعة . ٣٦٣
- ٦٧٠ - مسألة : (فإن لم يصم قبل يوم النحر صام أيام منى ...) ٣٦٣ - ٣٦٦
- فصل : وإذا صام عشرة أيام لم يلزمه التفريق بين الثلاثة والسبعة . ٣٦٥
- فصل : ووقت وجوب الصوم وقت وجوب الهدى . ٣٦٥ ، ٣٦٦

- ٦٧١ - مسألة : (ومن دخل في الصيام ثم قدر على الهدى ، لم يكن عليه الخروج من الصوم إلى الهدى إلا أن يشاء)
٣٦٦ ، ٣٦٧
- فصل : فإن وجب عليه الصوم فلم يشرع فيه حتى قدر على الهدى
٣٦٧ ففيه روايتان ...
- فصل : ومن لزمه صوم المتعة فمات ...
٣٦٧ فلا شيء عليه .
- ٦٧٢ - مسألة : (والمرأة إذا دخلت متمتعة ، فحاضت ، فخشيت فوات الحج ، أهلت بالحج وكانت قارئة ...)
٣٦٧ - ٣٧٢
- فصل : وكل متمتع خشي فوات الحج فإنه يحرم بالحج ويصير قارئا .
٣٧١
- فصل : فأما إدخال العمرة على الحج فغير جائز .
٣٧١ ، ٣٧٢
- ٦٧٣ - مسألة : (ومن وطئ قبل رمي جمرة العقبة فقد فسد حجها ...)
٣٧٢ - ٣٧٤
- فصل : ومن وطئ قبل التحلل من العمرة فسدت عمرته .
٣٧٣ ، ٣٧٤
- فصل : إذا أفسد القارن والمتمتع نسكهما لم يسقط الدم عنهما .
٣٧٤
- فصل : وإذا أفسد القارن نسكه ثم قضى مفردا لم يلزمه في القضاء دم .
٣٧٤

٦٧٤ - مسألة : (وإن وطئ بعد رمى جرة العقبة

٣٧٧ - ٣٧٤ فعليه دم ...)

فصل : ولا فرق بين من حلق ومن لم

يحلق في أنه لا يفسد حجه

٣٧٦ بالوطء بعد الرمي ...

فصل : فإن طاف للزيارة ولم يرم ، ثم

٣٧٧ ، ٣٧٦ وطئ ، لم يفسد حجه بحال .

فصل : والقارن كالمفرد في أنه إذا وطئ

بعد الرمي لم يفسد حجه ولا

٣٧٧ عمرته .

٦٧٥ - مسألة : (ومباح لأهل السقاية والرعاة أن يرموا

٣٧٨ ، ٣٧٧ بالليل)

٦٧٦ - مسألة : (ومباح للرعاة أن يؤخروا الرمي ،

٣٧٨ - ٣٨٠ فيقضوه في وقت الثاني)

فصل : وأهل الأعذار من غير الرعاء ...

٣٧٩ كالرعاء في ترك البيتوة .

فصل : وإذا كان الرجل مريضا ...

٣٧٩ جاز أن يستنيب من يرمي عنه .

فصل : ومن ترك الرمي من غير عذر ،

٣٨٠ فعليه دم .

باب الفدية وجزاء الصيد

٦٧٧ - مسألة : (ومن حلق أربع شعرات فصاعدا ،

فعله صيام ثلاثة أيام أو إطعام ...

٣٨٧ - ٣٨١

أو ذبح ...)

فصل : ويجزئ البر والشعير والزبيب في

٣٨٤

الفدية .

فصل : وإذا حلق ثم حلق فالواجب

٣٨٥ ، ٣٨٤

فدية واحدة .

فصل : فأما جزاء الصيد ، فلا

٣٨٦ ، ٣٨٥

يتداخل .

فصل : إذا حلق المحرم رأس حلال أو

٣٨٦

قلم أظفاره فلا فدية عليه .

فصل : وإن حلق محرم رأس محرم بإذنه

٣٨٦

فالفدية على من حلق رأسه .

فصل : وإذا قلع جلدة عليها شعر ، فلا

٣٨٦

فدية عليه .

فصل : وإذا خلل شعره فسقطت

شعرة ، فإن كانت ميتة فلا

٣٨٧

فدية عليه ...

٦٧٨ - مسألة : (في كل شعرة من الثلاث مد من

٣٨٨ ، ٣٨٧

الطعام)

فصل : ومن أبيع له حلق رأسه لأذى به

فهو مخير في الفدية قبل الحلق

٣٨٨ ، ٣٨٧ .

وبعده .

٣٨٩ ، ٣٨٨

٦٧٩ - مسألة : (وكذلك الأظفار)

فصل : وفي قص بعض الظفر ما في
جميعه .

٣٨٩

٦٨٠ - مسألة : (وإن تطيب اغرم عامدا غسل

الطيب ، وعليه دم ...)

٣٨٩ - ٣٩١

فصل : ويلزمه غسل الطيب وخلع
اللباس .

٣٩٠

فصل : وإذا احتاج إلى الوضوء وغسل
الطيب ... قدم غسل الطيب ...

٣٩٠

فصل : وإذا لبس قميصا وعمامة
وسراويل وخفين لم يكن عليه إلا
فدية واحدة .

٣٩٠ ، ٣٩١

فصل : وإن فعل محظورا من
أجناس ... فعليه لكل واحد
فدية .

٣٩١

٦٨١ - مسألة : (وإن لبس أو تطيب ناسيا فلا فدية
عليه ...)

٣٩١ - ٣٩٣

٦٨٢ - مسألة : (ولو وقف بعرفة نهارا ، أو دفع قبل
الإمام ، فعليه دم)

٣٩٣ ، ٣٩٤

٦٨٣ - مسألة : (ومن دفع من مزدلفة قبل نصف
الليل ، من غير الرعاة وأهل
السقاية ، فعليه دم)

٣٩٤ ، ٣٩٥

٦٨٤ - مسألة : (ومن قتل وهو محرم من صيد البر ...
فداه بنظيره من النعم إن كان

٤٠٩ - ٣٩٥

المقتول ذابة (

فصل : قال أصحابنا : في كبير الصيد

٤٠٦ ، ٤٠٥

كبير مثله من النعم ...

فصل : فإن قتل ماخضا ، فقال

٤٠٧ ، ٤٠٦

القاضي : يضمنها بقيمة مثلها .

فصل : وإن أتلّف جزءا من الصيد ،

٤٠٨ ، ٤٠٧

وجب ضمانه .

فصل : وإن جرح صيدا ، فتحامل ،

٤٠٩ ، ٤٠٨

فوقع في شيء تلّف به ، ضمنه .

فصل : وكل ما يضمن به الآدمي ،

٤٠٩

يضمن به الصيد .

٦٨٥ - مسألة : (وإن كان طائرا ففداه بقيمته في

٤١٢ - ٤١٠

موضعه)

فصل : ويضمن بيض الصيد بقيمته .

٤١٢ - ٤١٠

فصل : إذا نتف محرم ريش طائر ، ففيه

٤١٢

ما نقص .

٦٨٦ - مسألة : (إلا أن تكون نعاما ، فيكون فيها

٤١٤ - ٤١٢

بدنة ...)

فصل : وما كان أكبر من الحمام ...

٤١٤

ففيه وجهان ...

٦٨٧ - مسألة : (وهو مخير ، إن شاء ففداه بالنظير أو

٤١٩ - ٤١٥

قوم النظير بدراهم)

فصل : وما لا مثل له من الصيد يخير

٤١٩ ، ٤١٨

قاتله ...

٦٨٨ - مسألة : (وكلما قتل صيدا حكم عليه) ٤١٩ ، ٤٢٠

فصل : ويجوز إخراج جزء الصيد بعد

٤٢٠ جرحه وقبل موته .

٦٨٩ - مسألة : (ولو اشترك جماعة في قتل الصيد ،

٤٢٠ - ٤٢٤ فعليهم جزاء واحد)

فصل : فإن كان شريك المحرم حلالا أو

سبعا فلا شيء على الحلال

٤٢١ ، ٤٢٢ . ويحكم على الحرام .

فصل : وإن اشترك حرام وحلال في

صيد حرمي ، فالجزاء بينهما

٤٢٢ نصفين .

فصل : إذا أحرم الرجل ، وفي ملكه

٤٢٢ ، ٤٢٣ . صيد ، لم يزل ملكه عنه .

فصل : ولا يملك المحرم الصيد ابتداء

٤٢٣ ، ٤٢٤ ... بالبيع

٤٢٤ . فصل : وإن ورث المحرم صيدا ملكه .

٦٩٠ - مسألة : (ومن لم يقف بعرفة حتى طلع الفجر

يوم النحر ، تحلل بعمره وذبح ...

٤٢٤ - ٤٢٩ وحج من قابل ، وأق بدم)

فصل : فإن اختار من فاته الحج البقاء

على إحرامه ليحج من قابل ،

٤٢٨ . فله ذلك .

فصل : وإذا فات القارن الحج ، حل ،

- ٤٢٨ ، ٤٢٩ . وعليه مثل ما أهل به من قابل .
فصل : إذا أخطأ الناس العدد فوقوا في
٤٢٩ غير ليلة عرفة ، أجزأهم ذلك .
٦٩١ - مسألة : (وإن كان عبدا ، لم يكن له أن
يذبح ...)
٤٢٩ ، ٤٣٠
٦٩٢ - مسألة : (وإذا أحرمت المرأة لواجب ، لم يكن
لزوجها منعها)
٤٣٠ - ٤٣٤
فصل : وأما قبل الإحرام ، فليس للزوج
منع امرأته من المضى إلى الحج
الواجب عليها .
٤٣٢ ، ٤٣٣
فصل : وإن أحرمت بواجب ، فحلف
زوجها بالطلاق الثلاث أن لا
تحتج العام ، فليس لها أن تحل .
٤٣٣
فصل : وليس للوالد منع ولده من الحج
الواجب .
٤٣٣ ، ٤٣٤
٦٩٣ - مسألة : (ومن ساق هديا واجبا ، فعطب
دون محله ، صنع به ما شاء ،
وعليه مكانه)
٤٣٤ - ٤٣٧
فصل : وإن ضل المعين ، فذبح غيره ،
ثم وجده ... ذبحهما معا .
٤٣٦
فصل : وإن عين معيبا عما في الذمة ،
لم يجزه ، ويلزمه ذبحه .
٤٣٦ ، ٤٣٧
فصل : ويحصل الإيجاب بقوله : هذا
هدى .
٤٣٧

- فصل : إذا غضب شاة ، فذبحها عن
 ٤٣٧ الواجب عليه لم يجزه .
- ٦٩٤ - مسألة : (وإن كان ساقه تطوعاً ، نحره في موضعه وخلق بينه وبين المساكين)
 ٤٣٧ - ٤٤٤
- فصل : وإذا وجب هدى فله إبداله بخير منه .
 ٤٤١
- فصل : إذا ولدت الهدية ، فولدها بمنزلتها
 ٤٤١ ، ٤٤٢ إن أمكن سوقه ...
- فصل : وللمهدى شرب لبن الهدى .
 ٤٤٢
- فصل : وله ركوبه عند الحاجة .
 ٤٤٢ ، ٤٤٣
- فصل : ولا يبرأ من الهدى إلا بذبحه أو نحره .
 ٤٤٣
- فصل : ويستحب للمهدى أن يتولى نحر الهدى بنفسه .
 ٤٤٣ ، ٤٤٤
- ٦٩٥ - مسألة : (ولا يأكل من كل واجب إلا من هدى المجتمع)
 ٤٤٤ - ٤٤٩
- فصل : فأما هدى التطوع ...
 ٤٤٦ فيستحب أن يأكل منه .
- فصل : وإن أكل مما منع من أكله ، ضمنه بمثله لحماً .
 ٤٤٧
- فصل : والهدى الواجب بغير النذر ينقسم قسمين ...
 ٤٤٧ - ٤٤٩

٦٩٦ - مسألة : (وكل هدى أو إطعام فهو لمساكين

٤٤٩ - ٤٥٤

الحرم ...)

فصل : وما وجب نحره بالحرم وجب

٤٥١

تفرقة لحمه به .

فصل : والطعام كالهدي يختص

بمساكين الحرم فيما يختص

٤٥١

الهدي به .

فصل : ومساكين الحرم من كان فيه من

أهله أو وارد إليه من الحاج

٤٥١

وغيرهم .

فصل : وإذا نذر هديا وأطلق ، فأقل ما

٤٥٢ ، ٤٥١

يجزئه شاة ، أو سبع بدنة أو بقرة .

فصل : وإن نذر هديا مطلقا أو معينا ،

وأطلق مكانه وجب عليه إيصاله

٤٥٣ ، ٤٥٢

إلى مساكين الحرم .

فصل : وقول الخرق : « إن قدر على

إيصاله إليهم » . يدل على أن

العاجز عن إيصاله لا يلزمه

٤٥٤ ، ٤٥٣

إيصاله .

٤٥٧ - ٤٥٤

٦٩٧ - مسألة : (وأما الصيام فيجزئه بكل مكان)

٤٥٥ ، ٤٥٤

فصل : ويسن تقليد الهدي .

٤٥٦ ، ٤٥٥

فصل : ويسن إشعار الإبل والبقرة .

فصل : ولا يسن الهدي إلا من بهيمة

٤٥٧ ، ٤٥٦

الأنعام .

- ٤٥٧ فصل : والذكر والأنثى في الهدى سواء .
- ٦٩٨ - مسألة : (ومن وجبت عليه بدنة فذبح سبعا
٤٥٧ - ٤٥٩ من الغنم أجزأه)
- فصل : ومن وجب عليه سبع من الغنم
في جزاء الصيد ، لم يميزه بدنة
٤٥٨ في الظاهر .
- فصل : ومن وجبت عليه بقرة ، أجزأته
٤٥٨ ، ٤٥٩ بدنة .
- فصل : ويجوز أن يشترك السبعة في
٤٥٩ البدنة والبقرة .
- ٦٩٩ - مسألة : (وما لزم من الدماء ، فلا يجزئ إلا
٤٥٩ - ٤٦٨ الجذع من الضأن والثني من غيره)
- فصل : ويمنع من العيوب في الهدى ما
٤٦١ ، ٤٦٢ يمنع في الأضحية .
- فصل : ويميز في الخصى .
٤٦٢ ، ٤٦٣
- فصل : ويكره أن يضحي بمشقوقه
الأذن .
٤٦٣
- فصل : يستحب لمن أتى مكة أن يطوف
بالييت .
٤٦٣ ، ٤٦٤
- فصل : ويستحب لمن حج أن يدخل
البيت ، ويصلي فيه ركعتين .
٤٦٤
- فصل : قال أحمد : كيف لنا بالجوار
بمكة .
٤٦٤ ، ٤٦٥
- فصل : ويستحب زيارة قبر النبي ﷺ .
٤٦٥ - ٤٦٧

فصل : ولا يستحب التمسح بمحاط قبر

النبي ﷺ ولا تقبيله . ٤٦٧

فصل : ويستحب لمن رجع من الحج أن

يقول ما روى البخارى ... ٤٦٧ ، ٤٦٨

آخر الجزء الخامس

ويليه الجزء السادس ، وأوله :

كتاب البيوع

والحمد لله حق حمده